التاريخ الاقتصادى للهلال الخصيب

1914 – 1800

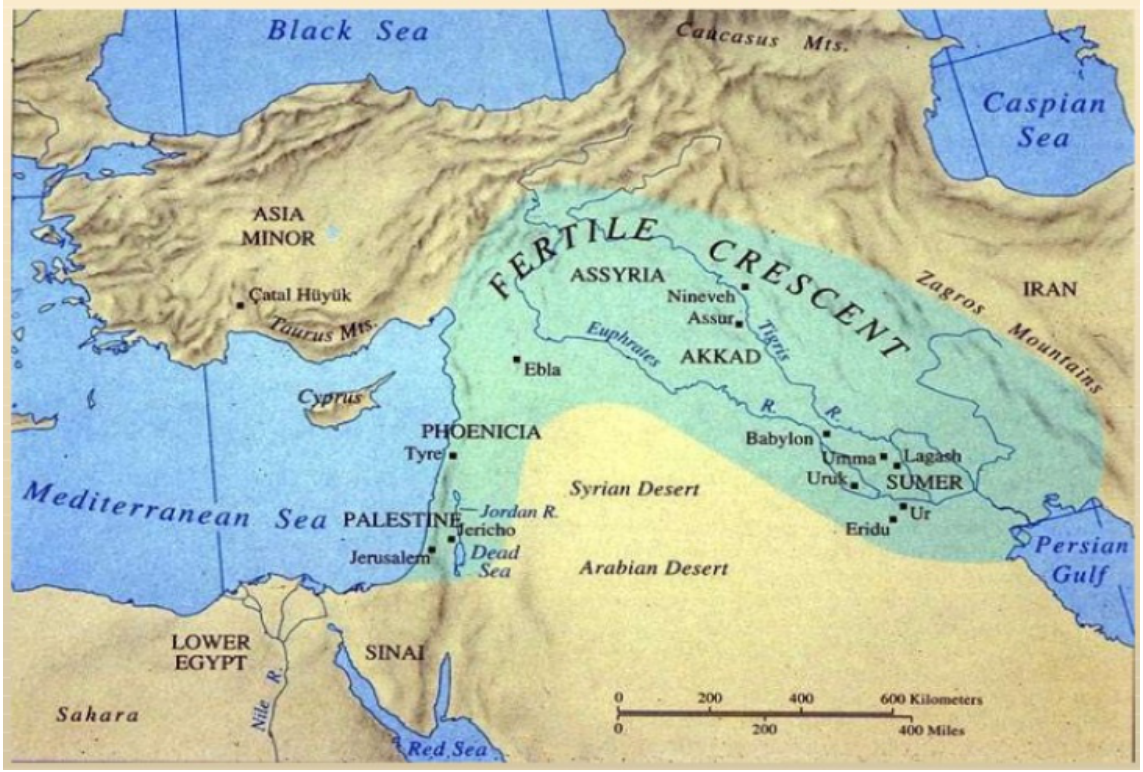

شارل عيساوى

ترجمة: د. رءوف عباس حامد

هذا الكتاب ترجمة للنص الإنكليزى من الكتاب:

The Fertile Crescent, 1800-1914: A Documentary Economic History

Author: Charles Issawi

Publisher: Oxford University Press Inc., New York, United States

Publication date 14 Jul 1988

ISBN: 9780195049510

المحتويات

مقدمة المعرب **10**

تقديم **13**

مقدمة **21**

الفصل الأول
الهلال الخصيب فى اقتصاد الشرق الأوسط **24**

الفصل الثانى
التطورات العامة والاجتماعية **34**

أولاً: التطورات العامة 34
1 - السكان *45*
2 - الجماعات والطبقات والمذاهب *61*
4 - التعليم *75*
5 - الدخل القومى ومستوى المعيشة *82*
ثانياً: سوريا 93
1 - سوريا تحت الحكم المصرى *1840 – 1831* *93*
أ - إصلاح العملة 93
ب - محاولة تنمية مناجم الحديد والفحم فى لبنان 93
ج- ملكية الأرض والضرائب 94
د- إعادة تنظيم إدارة الجمارك 96
هـ - تصدير العملة 100
و- محاولة تنظيم العملة 100
2 - تكاليف الصراعات الأهلية *102*
لبنان 1860 – 1845 102
دمشق، 1860 104
3 - إنتفاضات الفلاحين فى لبنان فى الأربعينات والخمسينات *106*
4 - الكوليرا، عام *1865* *112*
5 - التعليم فى لبنان، عام *1869* *117*
6 - أحوال الطبقة العاملة، عام *1838*، عام *1873* *118*
أ - الأحوال عام 1838 118
ب - الأحوال عام 1873 119
7 - مشكلات التنمية فى سوريا، عام *1878* *120*
8 - القبائل فى الصحراء السورية، عام *1880* *125*
9 - سنجق دير الزور، عام *1881* *128*
أ - الزراعة والقرى 128
ب - الحاصلات (وأنواعها) 129
ج- المراعى 129
د- حيازة الأرض – أنواعها المختلفة 130
هـ- الضرائب 131
ز- إيرادات ومصروفات سنجق دير الزور 133
10 - الزراعة والصناعة فى متصرفية حماه عام *1883* *134*
11 - التعليم فى سوريا، عام *1885* *137*
12 - المهاجرون السوريون إلى أمريكا عام *1904* *143*
13 - تقرير عن ولاية حلب، عام *1890* *146*
أ - تقدير عدد السكان 146
ب - اللغات 148
ج- التجارة والمبادلات 148

د- صناعة القطن والحرير الوطنية 149
هـ - الزراعة 151
و- البنك الزراعى 152
ز- مدير الزراعة 153
ح- الطرق 153
14 - الزراعة والنسيج فى دمشق عام 1879 154
15 - لبنان، عام 1900 157
16 - متصرفية حماه، عام 1911 164
17 - السياحة فى لبنان، عام 1914 166
18 - المستحدثات الاقتصادية والاجتماعية فى حلب الأعوام 1914 – 1853 169
19 - أجور العمال فى سوريا 173
ثالثاً العراق 179
1 - الموصل، عام 1800 – 1750 179
أ - سكان المدينة 181
ب - الحالة الاقتصادية 183
جـ - التجارة 183
د- الإدارة 185
هـ - تجمد نهر دجلة 185
و- الجراد والمجاعة العظيمة 186
2 - العراق عام 1800 188
3 - طواعين بغداد وأطرافها 190
4 - الطواعين والفيضانات فى بغداد عامى 1822 و1831 196
أ - فيضانا سنتى 1237 و1247 هـ 196
ب - سكان بغداد قبل فيضان سنة 1831 وبعده 199
5 - القرصنة فى نهر الفرات وإضطرابات البصرة عام 1820 201
6 - العراق تحت حكم داوود باشا الأعوام 1831 – 1817 204
7 - بغداد تطلب طبيباً وسلاحاً 213
8 - باشاوية بغداد، عام 1851 215
9 - الأحوال على طول خط البرق المقترح عام 1856 216
10 - مشروعات مدحت باشا الإصلاحية عام 1869 218
11 - إصلاحات مدحت باشا أعوام 1872 – 1869 220
أ - المطبعة وجريدة الزوراء 220
ب - الأوزان والمقاييس الأخرى 220
جـ - النقود 221
د- المدرسة العلية – مدرسة الصنائع 221
هـ- رصف الطرق 222
و- خط البواخر 222
ز- تطهير الفرات 223
حـ - مستشفى الغرباء 223
ط - رسم النخيل 224
ى- البواخر النهرية 225
ك- أعشار القطن 225
ل- تراموى الكاظمية 226
م- إصلاح نظام الحيازة 226
ن- سد النهروان 227
س- مصانع جديدة 227
12 - اقتصاد الموصل عام 1884 228
13 - الفيضانات فى العراق عام 1894 230
14 - بغداد عام 1908 231
أ - الجسور 232
ب - السكان 232

جـ - المدارس 233

الفصل الثالث - التجارة 235

1 - قيمة التجارة وحجمها *237*
2 - الميزان التجارى وميزان المدفوعات *246*
3 - مسالك التجارة *252*
4 - وجهة التجارة *262*
5 - عناصر التجارة *267*
6 - معدل التبادل التجارى: التجارة والتنمية *275*
أولاً: سوريا 282
1 - تجارة إسكندرونة *(حلب)* *282*
2 - تجارة بيروت *285*
3 - تجارة دمشق *288*
4 - تجارة يافا *289*
5 - تجارة حلب فى القرن الثامن عشر *290*
6 - تجارة دمشق، عام *1825* *292*
7 - ظهور بيروت، عام *1827* *294*
8 - تجارة بيروت، عام *1838* *297*
9 - التجارة البريطانية وظهور بيروت، *1860 – 1830* *298*
10 - التجارة والحرف اليدوية فى حلب عام *1855* *308*
11 - تجارة يافا، عام *1899* *312*
أ - الواردات 312
ب - الصادرات 313
ثانياً: العراق 316
1 - تجارة بغداد *316*
2- تجارة البصرة *318*
3 - تجارة الموصل *320*
4 - واردات بومباى وصادراتها مع الخليجين الفارسى والعربى *(البحر الأحمر)* *321*
5 - تجارة العراق فى تسعينات القرن الثامن عشر *324*
أ - الصادرات 325
ب - البضائع الأوروبية 326
جـ - الواردات 328
6 - واردات النيلة، عام *1801* *331*
7 - شكوى إمام مسقط من جمارك البصرة عام *1801* *335*
8 - تعريفة الجمارك فى العراق وحلب وإستانبول، عام *1810* *336*
9 - تجارة البصرة وبغداد عام *1814* *338*
10 - تجارة بغداد عام *1824* *342*
11 - تجارة السلع والمبادلات النقدية فى البصرة، *1846 – 1845* *344*
12 - تجارة العبيد فى البصرة عام *1847* *347*
13-تجارة الموصل، عام *1858* *349*
أ - تجارة الصادرات 349
ب - صوف الغنم 350
جـ - العفصة الجوزية 350
د - القطن 350
14 - التجارة والملاحة والعملة والأسعار فى البصرة عام *1859* *351*
15 - قيمة وحجم وأسعار الصادرات والواردات الرئيسية *(1958 – 1864)* *357*

الفصل الرابع - النقل 365

أولاً: الملاحة 365

ثانياً: النقل البرى 383
ثالثاً: السكك الحديدية 397
رابعاً: سوريا 405
1 - قوافل دمشق – بغداد عام 1847 405
2 - موانئ سوريا والخط الحديدى المقترح للبصرة عام 1856 407
3 - الملاحة البخارية على الساحل السورى عام 1859 410
4 - مشروع ميناء بيروت عام 1868 414
5 - طريق إسكندرونة – حلب - بيراجك عامى 1886 و1881 417
6 - تكاليف النقل، عام 1883 422
7 - النقل البرى فى سوريا عند نهاية القرن التاسع عشر 423
8 - قافلة الحج، عام 1903 425
9 - ميناء إسكندرونة وطرقها عامى 1899 و1903 429
10 - الملاحة فى الفرات عام 1903 431
11 - سكك حديد الحجاز، عام 1906 434
خامساً: العراق 440
1 - النقل البحرى فى بومباى عام 1804 440
2 - قافلة بغداد – حلب ودمشق فى الخمسينات من القرن التاسع عشر 442
3 - البواخر الحكومية فى دجلة عام 1904 444
4 - قابلية الفرات ودجلة للملاحة عام 1905 447
5 - وجهات نظر ألمانية عن سكك حديد بغداد، عام 1902 451
أ - الإعتبارات السياسية 452
ب - الأساس الاقتصادى للمشروع 452
جـ - مسار سكك حديد بغداد والمناطق التى سوف تجتازها 455
6 - سكك حديد بغداد: المصالح ووجهات النظر البريطانية عام 1907 458
7 - النقل البحرى فى البصرة والخليج الفارسى، الأعوام 1910 – 1864 462
أ - الخطوط الإنكليزية 463
ب - الخطوط غير الإنكليزية 464
8 - وسائل النقل فى العراق، عام 1912 468
9 - خدمات البواخر فى الخليج عام 1914 474

الفصل الخامس - الزراعة 477

أولاً: المساحة وطرق الزراعة والمحاصيل 477
1 - سوريا 477
2 - العراق 496
ثانياً: حيازة الأرض 505
1 - سوريا 507
2 - العراق 514
ثالثاً: سوريا 518
1 - الزراعة اللبنانية فى الخمسينات 518
2 - صيد الإسفنج، عام 1839 529
3 - زراعة التبغ، عام 1843 533
أ - التربة والطقس والسماد المناسب للتبغ 533
ب - إعداد التربة 534
جـ - البذر وزراعة الشتلات 534
د - جمع التبغ 535
هـ - إعداد التبغ 536
و- أنواع التبغ المختلفة 536
4 - تربية الأغنام فى ولاية دمشق عام 1851 537
5 - إمكانات التنمية الزراعية فى سورياعام 1855 538

أ - منطقة عجلون 539
ب - منطقة إربد 539
جـ - منطقتا جبل حوران (جبل الدروز) 539
د - منطقتا حاصبيا وراشيا 540
هـ- منطقة البقاع 540
و- منطقة بعلبك 541
ز - مناطق حماة وحمص والمعرة 541
حـ - منطقة دمشق والغوطة 541
6 - الحرير فى لبنان وسوريا الأعوام 1900، 1879، 1852 542
7 - القطن فى ولاية حلب عام 1864 546
8 - الزراعة، عام 1871 548
9 - مشكلات التنمية الزراعية عام 1878 551
10 - قمح حوران عام 1897 553
11 - صناعة النبيذ فى وسط سوريا عام 1898 554
12 - إنتاج الغلال فى جنوب سوريا، عام 1901 555
13 - المستوطنات الألمانية فى فلسطين عام 1902 556
14 - منطقة اللاذقية عام 1903 557
15 - مزرعتان فى فلسطين عام 1905 558
أ - مزرعة عربية قرب الخليل 558
ب - مزرعة ألمانية فى سارونة، حوالى 6 كيلومترات شمال يافا 562
16 - الزيتون فى منطقة حيفا عام 1910 563
17 - الحرير فى لبنان عام 1914 566
18 - التجارة مع البدو عام 1914 578
19 - التغيرات فى ملكية الأراضى فى غوطة دمشق فى القرنين التاسع عشر والعشرين 585
20 - حيازة الأرض فى سوريا 586
21 - مزرعة مملوكة لأوروبيين فى فلسطين 1923 – 1869 589
أ - عائلة بيرغايم ومزرعة أبو شوشة 589
ب - أثر ثورة تركيا الفتاة 593
جـ - شراء اليهود لأراضى بيرغايم 594
د - التخطيط لأول مستوطنة إنكليزية يهودية 595
هـ - إقامة كيبوتز جزر 597
22 - مستوطنة يهودية مبكرة: بتاح تيكفا 1918 – 1878 597
أ - التجارب وبدايات الزراعة 598
ب - بستان البحرية 599
جـ - مكننة الزراعة 600
هـ- تقانة ضخ الماء ونقلها 603
و- صناعة تجهيز المنتجات الزراعية 606
رابعاً: العراق 607
1 - الزراعة فى كردستان، عام 1820 607
2 - تجارة الصوف فى العراق عام 1860 608
3 - توقعات زراعة القطن، عام 1863 613
4 - الزراعة فى العراق عام 1865 615
5 - سد الهندية 1890 – 1888 618
6 - تجارة التمور فى البصرة، عام 1897 620
7 - الرى فى العراق، عام 1907 ترعة الصقلاوية 622
8 - مشروعات الرى، عام 1911 627
9 - مشروعات الرى فى العراق، عام 1914 630
10 - الإنتاج الزراعى واحتمالاته، عام 1919 631
11 - حيازة الأرض: ملاحظة عن سياسة الأراضى 637
أ - الملك الصرف 639

ب - الأراضى السنية أو المدورة..... 639
جـ - الأراضى الأميرية (الطابو)..... 639
د - الأراضى الأميرية..... 641

الفصل السادس - الصناعة 643

أولاً: التعدين..... 643
ثانياً: الصناعة اليدوية..... 652
1 - سوريا *653*
2 - العراق *669*
ثالثاً: سوريا 671
1 - صناعة النسيج في دمشق، *1863 – 1850*..... *671*
أ - صناعة الحراير..... 671
ب - المنسوجات القطنية 678
2 - الحرف اليدوية في حلب، عام *1870* *679*
3 - مبتكرات في صناعة النسيج في دمشق: الخمسينات - السبعينات..... *681*
4 - أثر التفرنج على الحرف والتجارة *682*
أ - أنتكجي 682
ب - بوابيجي..... 683
ج - حمار 684
د- خياط 684
هـ - غلاييني 685
و- قومسيونجي 685
ز- قونطورانجي..... 686
ح- قاووقجي..... 686
ط- كندرجي 688
5 - أنوال الحرير اليدوية في دمشق عام *1902* *689*
6 - المناجم في ولاية حلب، عام *1902*..... *690*
أ - إجراءات الحصول على امتياز..... 691
ب - مناجم ولاية حلب 691
رابعاً: العراق 693
1 - حرف النسيج في بغداد عام *1842* *693*
2 - الحرف اليدوية والصناعة وأحوال الطبقة العاملة *1902* *696*
أ - المدينة العراقية ومولد الإنتاج الرأسمالي في تلك البلاد 696
3 - الأنوال اليدوية في بغداد، عام *1907*..... *703*
4 - إنتاج النفط ، عام *1871*..... *706*
5 - شواهد النفط، عام *1914* *708*
6 - توقعات النفط في ولاية بغداد، عام *1918* *709*
7 - مذكرة عن آبار النفط المنوه عنها في بلاد الرافدين وجزء من فارس، عام *1918* *711*

الفصل السابع – المالية والمالية العامة 714

أولاً: المالية 714
ثانياً: المالية العامة..... 727
1 - القمح في سوريا *746*
2 - المواد الغذائية في سوريا *751*
3 - سوق العملة في حلب، عام *1801*..... *753*
4 - تكاليف المعيشة في لبنان *1840 – 1820*..... *753*
5 - إيرادات ومصروفات الحكومة عام *1841* *756*
6 - السياسة المالية ومعاهدة عام *1838* التجارية الانكليزية – التركية *757*
7 - الإيرادات والعشور..... *762*
8 - مالية حلب، عام *1858* *765*

9 - مالية دمشق، عام 1858 769
10 - مالية بيروت، عام 1858 772
12 – إيرادات الضرائب 778
13- موازنة دمشق، عام 1896 / 1895 778
14- موازنة حلب، عام 1902 780
ثالثاً العراق 783
1 - الإيرادات والعشور 783
2 - الايرادات والأحوال الاقتصادية في الموصل، عام 1845 784
3 - محاولة السيطرة على أسعار الغلال في بغداد، عام 1848 793
4 - الاحتكارات والضرائب والابتزاز في بغداد، عام 1848 797
5 - العوائد على نقل وتصدير الغلال، عام 1857 798
6 - العشور في ولاية الموصل، عام 1863 800
7 - إلغاء بعض الاحتكارات، عام 1863 801
8 - والٍ محافظ ووطني، عام 1866 803
9 - اصلاحات مدحت باشا لضرائب الأراضي (1872 – 1869) 804
10 - العملة في البصرة، عام 1892 808
11 - المصارف في بغداد، عام 1907 810
12 - جباية ضرائب الأرض وغيرها من المصادر، عام 1908 812
أ - ضرائب الأرض وغيرها من المصادر في بغداد 812
ب - حيازة الأرض حول بغداد 813
ج- التجارة والضرائب الأخرى 814
13 - الممارسات التجارية والمالية في العراق، عام 1908 816
14 - الغلال 819
15 - المواد الغذائية 821

ملحق 823

أولاً الموازين 823
1 - سوريا 823
2 - العراق 824
ثانياً المكاييل 826
1 - سوريا 826
2 - العراق 826
ثالثاً الأطوال 827
1 - سوريا 827
2 - العراق 827
رابعاً المساحة 828
1 - سوريا 828
2 - العراق 828

المراجع 829

1 - العربية 829
كتب 829
دوريات 832
أوراق 832
مؤتمرات 833
الأجنبية 833
BOOKS 833
Periodicals 846

848..... Papers, Reports
849.....Conferences

مقدمة المعرب

لا يكاد التاريخ الاقتصادى لبلدان الشرق الأوسط يذكر فى محفل من المحافل العلمية، أو قاعة من قاعات الدرس فى مختلف أنحاء العالم، دون أن تتجه الأنظار إلى أعمال شارل عيساوى. فعلى مدى ما يزيد على نصف القرن، عكف الرجل على خوض غمار ميدان بكر من ميادين الدراسة التاريخية للشرق الأوسط، هو ميدان التاريخ الاقتصادى، فكان له منه فضل الريادة فى المدرسة الأكاديمية الغربية، إلى جانب نفر قليل من الباحثين الذين افتقر بعضهم إلى ما تميز به شارل عيساوى من دأب وتمحيص وقدرة على تحديد الإطار العام للتطور الاقتصادى للمنطقة بأسلوب بنائى يتخذ من المادة المستخرجة من المصادر الأصلية دعامة أساسية، وفهماً عميقاً للمجتمعات التى نبتت جذوره فيها، فكان أقدر الباحثين الغربيين على تجسيد نبض الحياة الاقتصادية فى تلك المجتمعات.

والكتاب الذى يشرفنى أن أقدمه اليوم إلى القارئ العربى الكريم يمثل محصلة خبرة شارل عيساوى الطويلة فى التاريخ الاقتصادى للمنطقة المحورية لإقليم الشرق الأوسط وهو "الهلال الخصيب" الذى يضم خمسة أقطار عربية هى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن. ويغطى الكتاب من الناحية الزمنية القرن التاسع عشر الذى شهد تحولات مهمة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، إرتبطت بظروف العصر الذى كان عصر ذروة التوسع الغربى، عصر تكالب المصالح الغربية على بلدان المنطقة، وعصر ثورة المواصلات التى جعلتها فى متناول أيدى القوى الطامعة فيها، لأغراض معظمها استراتيجى وأقلها اقتصادى. وكانت الاستجابة الطبيعية لتلك التحديات حدوث تلك التحولات الاقتصادية فى ميادين الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والنظم المالية، بما ترتب عليها من تطورات اجتماعية مهمة إرتبطت بإدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية جنباً إلى جنب مع علاقات الإنتاج التقليدية التى أخذت تدافع عن مواقعها القديمة دفاع المستميت، وسعت – أحياناً – للتواؤم مع الظروف الجديدة.

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يقدم رؤية بانورامية حية للتطور الاقتصادى لبلدان الهلال الخصيب فى القرن التاسع عشر، يلعب فيها شارل عيساوى دور المرشد من خلال سبع دراسات مهمة أبرز فيها ملامح التطور الاقتصادى العام، ثم ملامح التطور فى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على حدة، محيلاً القارئ إلى أهم المراجع التى تناولت بعض جوانب هذا التطور بتركيز أكبر. وألحق بكل واحدة من الدراسات السبع مجموعة مختارة بعناية فائقة من النصوص التى جاءت من مختلف المصادر الوثائقية غير المنشورة المودعة فى العديد من دور الوثائق الأجنبية، ومن أمهات المصادر المحلية التى لم يعد بعضها متاحاً الآن، إلى جانب بعض الدراسات المهمة التى تناولت التطور فى بعض القطاعات الاقتصادية. ومن ثم تنوعت اللغات التى كتبت بها تلك النصوص الأصلية على نحو ما أشار المؤلف فى مقدمته. وهكذا يترك شارل عيساوى قارئ الكتاب بعد أن يقدم له دراسة عميقة مستفيضة لكل قطاع من القطاعات، ليرى بنفسه – من خلال المادة الأصلية – كيف تشكلت تلك التطورات وفعلت فعلها فى مجتمعات المنطقة . وعلى الرغم من صعوبة العثور على إحصاءات دقيقة تعكس ما حدث من تطور، فقد استطاع المؤلف أن يجمع شتات الأرقام المبعثرة فى المصادر المختلفة ليقيم منها جداول إحصائية مهمة، لعبت دوراً كبيراً فى تجسيد بعض جوانب التطور، مع حرصه الدائم على تحذير القارئ من افتقار تلك الأرقام إلى الدقة.

وقد حاولت عند تعريب الكتاب أن أترك أصحاب النصوص – التى ترجمها شارل عيساوى عن مختلف اللغات الأجنبية – يعبرون عن أنفسهم للقارئ العربى بلغة الضاد، وأترك الحكم للقارئ الكريم على ذلك، أما بالنسبة إلى النصوص العربية، فقد عدت إلى أصلها، ونشرت هنا على حالها، بما فى ذلك أخطاء الصياغة والنحو وغيرها، وفق الأصول الأكاديمية المتعارف عليها. وإن كنت قد إضطررت إلى ترجمة ثلاثة نصوص قصيرة عجزت عن العثور عليها فى أصلها العربى – عن الترجمة الإنكليزية التى قدمها شارل عيساوى. وقمت أحياناً بإضافة حواشٍ قليلة معدودة هنا وهناك قدمت فيها تفسيراً لمصطلح ما، ولم أحاول أن أقحم نفسى على القارئ لأشرح الكثير من المعلومات التى

تطلبت ذلك ولم يحاول شارل عيساوى شرحها. حتى أقدم الكتاب إلى القارئ الكريم على النحو الذى أخرجه به صاحبه.

ولا ريب أن هذا الكتاب يسد فراغاً كبيراً فى المكتبة العربية وبخاصة أنه يضم معلومات مهمة جاءت فى تقارير القناصل الأجانب الذين حرصوا على مد حكوماتهم بأدق التفاصيل عن دوائر قنصلياتهم، والتى يزيد من أهميتها تلك الدراسات القيمة التى قدم بها المؤلف لتلك النصوص.

القاهرة فى 9 حزيران / يونيو 1989.

المعرب

رءوف عباس حامد

أستاذ التاريخ الحديث

جامعة القاهرة

تقديم

عبد العزيز الدورى

إن الإلفتات إلى التاريخ الاقتصادى للبلدان العربية حديث نسبياً، وهو يتصل بالتطور فى دراسة التاريخ (والاقتصاد) من جهة، وبطبيعة مصادر التاريخ الاقتصادى وبقلة المعلومات المتصلة به من جهة أخرى.

ولئن حصل توسع نسبى فى دراسة التاريخ الاقتصادى الإسلامى، فإن الفترة بين القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين لا تزال تنتظر الإهتمام.

إن دراسة هذه الفترة تتطلب الإطلاع على أنواع من الوثائق، غربية وشرقية، وفى مقدمتها الوثائق العثمانية، وهى ميزة قد لا تتوافر لفترات أخرى، ومشكلة بنفس الوقت. ولكن المصادر الأدبية بعامة تقل عن هذه الفترة بالقياس إلى فترات سابقة، وكل ذلك يزيد فى صعوبة دراسة التاريخ الاقتصادى.

لقد وضعت دراسات محدودة فى التاريخ الاقتصادى تتعلق بموضوع أو بآخر وببلد أو بآخر. فهناك دراسات مثل دراسات أندريه ريموند ودومينيك شفالييه وخليل إينالجيك ومحمد سلمان حسن وروجر أوين وغيرهم، ولكن لا تزال هناك ثغرات فى الموضوع ، كما تعز الدراسات الشاملة، ومن هنا أهمية هذه الدراسة.

وكانت هذه الفترة فترة تحول فى تاريخ الأقطار العربية، فقد شهدت التغلغل الأوروبى المتزايد، ثم (غزو) هذه الأقطار تجارياً وإقتصدياً – وأخيراً – سياسياً. وشهدت حركة الإصلاح والتحديث فى الدولة العثمانية من أيام محمود الثانى وفى التنظيمات، وفى أعمال محمد على – وبعض أخلافه – فى مصر. وكان ذلك نتيجة رغبة فى مواجهة متطلبات العصر، إضافة إلى ضغط الدول الغربية خدمةً لمصالحها، هذا إلى ظهور إتجاهات

فكرية تدعو لليقظة والنهضة فى إتجاه عربى – إسلامى، وتهدف إلى الإصلاح وإلى مواجهة الأخطار الخارجية.

وهكذا، فبعد قرون من الركود، جاءت فترة تحول تمثل بداية التغيير الشامل للنظام الاقتصادى الاجتماعى الموروث، وبداية فترة شهدت تكاثراً فى السكان، وتوسعاً فى الزراعة، ونشاطاً تجارياً يقترن بغزو غربى شامل.

ولعل رسم بعض الخطوط لا يخلو من فائدة:

لقد تعرضت بلاد الخلافة إلى تطورات مثلت خلفية لهذه الفترة. فقد توقف الوضع المؤسسى للخلافة، ولم يعد يماشى التطورات العامة اجتماعية واقتصادية. وظهرت فى العصر العباسى بيروقراطية الدواوين، وتحولت، بعد فترة، إلى بيروقراطية راكدة. أما الجيش النظامى بأعطياته وأرزاقه فإنه لم يرسخ، إذ وقع التنافس بين عناصره، وإختل توازنه وعبثت به الطموحات السياسية، مع اتجاه الخلافة إلى الإستبداد، مما أدى إلى إدخال المماليك فى الجيش والركون إليهم بدل الجيش النظامى، وحصلت تطورات تالية أفضت إلى هيمنة الأتراك فى الحياة العامة.

هذا أدى، بدوره، إلى تراجع المؤسسات الإدارية، وإلى التدهور المالى، وإلى تشجيع التجزئة فى بلاد الخلافة، واضطراب المركز، وتراجع المؤسسات المالية والصيرفية؛ وأدى ذلك كله إلى نقل النشاط التجارى مع الهند والشرق الأقصى من طريق الخليج إلى طريق البحر الأحمر. وهو اتجاه استمر إلى القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى.

ولعل هذه التطورات – إضافة إلى خلفية البويهيين الإقطاعية – أدت، إثر سيطرتهم على قلب الخلافة (334 هـ / 945 م)، إلى تأكيد التدهور فى المؤسسات الإدارية والمالية، وإلى إدخال الإقطاع العسكرى فى العراق. ثم انتشر الإقطاع العسكرى إلى بلاد الشام زمن السلاجقة (القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى)، وساد فى مصر أيام الأيوبيين (القرن السادس الهجرى / الثانى عشر الميلادى)، واستمر الإقطاع العسكرى أيام الإيلخانيين والمماليك. ولكن استمرار التجارة مع الهند والشرق الأقصى جلب الرخاء

إلى بلاد الشام ومصر؛ إلا أن هذا تعرض لبعض التراجع بعد تسلط البرتغاليين على هذا الطريق البحرى إلى الهند؛ وتأكد ذلك فى العقود الأولى للقرن السابع عشر، حين تحولت تجارة التوابل مع الهند، بالكلية تقريباً، إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فأثر ذلك على اقتصاديات البلدان العربية ورخائها حتى أبعد العرب عن هذه التجارة فترة استمرت حتى القرن التاسع عشر.

ورافق بداية هذا التطور اتساع الدولة العثمانية، لتشمل الأقطار العربية فى المشرق والمغرب. وكان طبيعياً أن يمتد الإقطاع العسكرى إلى الدولة العثمانية التى ورثت السلاجقة. وكان الأثر المباشر توسعاً فى القطاع الزراعى، نتيجة تحقيق الأمن، وتحسين نظام الرى، وإقامة إدارة كفوءة لجمع الضرائب؛ كما أن دخول البلدان العربية فى إطار سياسى واحد أزال الحواجز، وفتح المجال واسعاً لسير التجارة الداخلية، ولحرية الحركة وانتقال الناس.

نشأت الدولة العثمانية من إمارة جهاد فى وجه البيزنطيين، ونجحت فى القضاء عليهم وفى التوسع غرباً، وكانت مصدر تهديد للغرب، ثم بدت عليها بوادر الضعف، وتراجعت مؤسستها العسكرية، وأصيبت بهزائم فى القرن الثامن عشر، مما دفعها إلى الإتجاه إلى التحديث، وبخاصة فى الجيش، منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبدأ ذلك بإنشاء جيش نظامى جديد عقبته محاولات تحديث فى الإدارة وفى القوانين (1839 – 1880 م) فى نطاق التنظيمات الخيرية.

وفى مصر سار التحديث بصورة أنشط وأسرع على يد محمد على الذى اتجه إلى إعادة تنظيم الإدارة وإنشاء جيش حديث، وإلى بناء اقتصاد يسنده، بما فى ذلك إدخال مصانع حديثة، وإحداث إحتكارات فى التجارة.

ويتصل بالتحديث إعادة النظر فى وضع الأرض وملكيتها. ففى مصر اتجه محمد على إلى إلغاء إقطاع المماليك، والقضاء على الإلتزام (1812 – 1814 م)، واتجه إلى تأكيد الملكية الفردية، فحاول تكوين فئة ملاكة من أنصاره وضباطه فى الأراضى المتروكة وغير المسجلة؛ كما حاول تثبيت حقوق لفلاحى كل قرية فى أراضيها. وتابع أخلافه فى

هذا الإتجاه، فأدت تشريعات سعيد ثم إسماعيل إلى التوسع فى تحويل الأراضى إلى ملكيات خاصة، وما جاءت نهاية القرن حتى كانت جل الأراضى مملوكة. رافق ذلك إدخال مزروعات جديدة وأساليب تقنية جديدة. وساعد الإهتمام بمشروعات الرى والاستجابة لحاجات السوق على توظيف جانب من رؤوس الأموال فى الأرض.

وسارت الدولة العثمانية فى خط مماثل، وفى أوضاع أكثر تعقيداً، فبدئ بإلغاء الإقطاعات العسكرية ومحاولة إلغاء الإقطاع بعامة، وإحلال الإلتزام محله، حيث يعطى حق جمع الضرائب، بالمزايدة، من قبل الحكومة بسبب الحاجة إلى المال للجيش. ثم ظهر الإلتزام مدى الحياة (المالكانة)، وذلك فى نهاية القرن السابع عشر، بما فى ذلك إعطاء سناجق وولايات أحياناً بالإلتزام.

ثم بدأت محاولات إلغاء الإلتزام منذ عام 1838، وكان للثورات الفلاحية فى جبل لبنان (1845 – 1860 م) وفى جبل الدروز (1886 – 1887 م) أثر جدى فى إلغاء الإقطاع فى لبنان، وفى تعزيز الملكية الفردية، وبخاصة بعد صدور بروتوكول حزيران عام 1861 م (وتعديله عام 1864 م)، مما هيأ المجال لنظام اقتصادى جديد.

وكان لصدور قانون الأراضى سنة (1858 م) أثره فى بلاد الشام فى اتجاه تجزئة المشاع، وتحويله إلى ملكيات خاصة، وفى تشجيع الملكية الفردية.

ويلاحظ الإتجاه ذاته فى العراق فى الإتجاه إلى تشجيع الملكية الفردية محل الملكيات المشتركة للقبائل – التى شملت أكثر أراضى الرى – وفى أراضى الطابو، مع الإلتفات إلى أعمال الرى فى الأرض السهلية جنوب العراق.

وأفاد من الإتجاه الجديد، بالدرجة الأولى، الشيوخ والأعيان والمتنفذون، إضافة إلى التجار من أهل المدن، وبخاصة بعد تطبيق قانون الأراضى فى العراق منذ عام 1869م، ومثله فى سوريا بعد تطبيقه سنة 1864م.

إن الاتجاه للمركزية فى الإدارة وفرض النظام على مناطق واسعة، مكن من توسيع نطاق الزراعة فى كل من سوريا والعراق، كما أدى إلى استقرار أوسع للبدو. ولعل أهم تغيير

فى التكوين الاجتماعى إزدياد قوة الملاكين والتجار، وإفادة المجموعتين من التخصص فى الإنتاج للسوق، ومن توسع التجارة الخارجية.

لقد ظهرت بوادر نشاط تجارى فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، ولكن احتكارات محمد على فى التجارة غطت ذلك. وجاء التوسع الاقتصادى الأوروبى، وظهور نموذج جديد للتجارة الدولية يتمثل ببيع البضائع المصنعة الأوروبية، وبخاصة الأقمشة مقابل المواد الأولية. فهناك حاجة الصناعة الأوروبية (البريطانية والفرنسية والنمساوية) إلى المواد الأولية وإلى الأسواق. وأدى استخدام البخار فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى إزدياد نشاط التجار الأوروبيين، مباشرة أو بوكلائهم المحليين – من الأقليات عادة – ممن يعرفون اللغات الأجنبية التى كانت تتوافر فى مدارس الإرساليات والمدارس الخاصة.

وكان لفتح الأسواق العربية للبضائع الأوروبية، ولحاجات الصناعة الغربية، أثر على الزراعة وملكية الأرض، فى الإتجاه إلى توسيع الإنتاج الزراعى للأسواق الخارجية، وفى مقدمتها القطن فى مصر، والحرير والقطن فى سوريا ولبنان، وفى التوسع فى الملكية الخاصة للأرض على حساب أراضى الدولة والأرض المشاع والقبلية.

وفى العراق قويت التجارة لدرجة كبيرة بعد فتح قناة السويس، مما دفع بالإنتاج الزراعى وساعد على نمو الملكية؛ وساعد على كل ذلك العناية بالرى.

وكان الضغط الأوروبى سبباً فى ضرب الإحتكارات فى الدولة العثمانية، وفى مقدمتها إحتكارات محمد على (فى نطاق معاهدة عام 1838 وفرضها على مصر سنة 1840 م)، إضافة إلى الإمتيازات الأجنبية. وفتحت الأسواق للبضائع الغربية فى البلدان العربية.

ورافق ذلك تطورات، إذ إن الصناعة المحلية، وبخاصة صناعة النسيج، بدأت تتراجع أمام المنتوجات الغربية، لتفوق التقنية الغربية، ولرخص أسعار البضائع الغربية بالنسبة إلى الإنتاج المحلى. كما أن الإمتيازات الغربية، والمعاملة التفضيلية فى الضرائب للبضائع الغربية، مع حرمان الصناعة المحلية من كل حماية، ساعد على ذلك.

وقد تضرر الصناع كثيراً من المنافسة الأجنبية، وربما قل عددهم وتقلصت مواردهم . ومع ذلك، فإن صناعة النسيج فى سوريا حافظت على بعض دورها أمام المنافسة لتسد حاجات محلية، ولتماشى الذوق المحلى أيضاً.

وظهرت فئة جديدة من التجار، جلها من الأقليات الدينية التى تتمتع بحماية القناصل الأوروبيين. وهؤلاء – مع التجار الأوروبيين – صاروا يتمتعون بمزايا اقتصادية متزايدة، ويسيطرون على التجارة الخارجية. وهذا واضح فى العراق ولبنان وفلسطين ، وإلى حد ما، فى سوريا. وبالمقابل، تقلص دور المسلمين فى حركة التجارة الخارجية، واتجه إلى التجارة الداخلية. وساعد هذا الإتجاه على إقامة المصارف الأجنبية منذ أواسط القرن التاسع عشر، وإزدياد دورها فى خدمة المصالح الغربية.

وكان لرؤوس الأموال الأجنبية – حكومية وأهلية – دورها فى الشرق الأوسط، إذ إنها استخدمت فى إتجاهين: الأول، تمويل المشاريع التى تخدم التجارة، والتى تتصل بالنقل والمواصلات وبتحديث الموانئ، مثل قناة السويس، وموانئ الإسكندرية وبيروت، وسكك الحديد فى مصر والشام، وشركة لنج للنقل النهرى فى العراق؛ والثانى، تقديم رؤوس أموال لتشجيع إنتاج الحاصلات للسوق الغربية (مثل القطن وقصب السكر فى مصر، والحرير فى لبنان) وذلك لخدمة الاقتصاد الغربى المتوسع. وكان ذلك بداية لربط الاقتصاد العربى بالاقتصاد الغربى.

وكان لرأس المال الغربى دور أخطر. إذ إن التحديث فى الجيش والإدارة والحياة مع ظهور حكام ببرامج إصلاح أو تحديث طموحة (مثل قناة السويس)، كل ذلك أدى إلى التوسع فى الإنفاق بما يتجاوز الموارد الممكنة، لتثقل الدولة بالتزامات تفوق قدرتها ولتدفعها إلى القروض، وهنا دخل رأس المال الغربى فى الدولة العثمانية، وفى مصر خصوصاً فى الربع الثالث للقرن التاسع عشر.

لقد أدى ذلك إلى سيطرة رأس المال الأوروبى، فى المواصلات وفى البنوك وفى الديون العامة، وبالتالى خضعت الدول القائمة لديون أجنبية ضخمة، حتى أعلنت الدولة العثمانية عجزها عام 1875، وتلتها مصر عام 1876؛ وأدى ذلك إلى تدخل الدول الأوروبية عن

طريق هيئات الديون الغربية وتوجيه الموارد المالية فى صالح المقرضين الأوروبيين ، وربط الاقتصاد بصورة أوثق بحاجات الغرب كما فى الدولة العثمانية، أو بفرض الحماية كما فى مصر عام 1882م.

لقد حصلت زيادة فى الإنتاج الزراعى، وبخاصة فى بعض الحاصلات التى تزايد الطلب عليها من الأسواق الأوروبية، وساعد على ذلك التحسن السريع فى وسائط النقل مثل الخطوط الحديدية (فى سوريا) أو النقل النهرى (كما فى العراق) والبحرى. وكانت هذه الزيادة تتصل بزيادة عدد السكان وبتوسيع مساحة الأراضى الزراعية لا بتحسن الأساليب، ولا دليل على التنوع فى الحاصلات (خارج مصر). وكان التركيز على حاصلات تتطلبها السوق الأوروبية، وهذه قد تتغير حسب طلبات السوق. وفى هذه البلاد كان جل فائض الإنتاج الزراعى لعدد قليل من العائلات التى تمكنت من الاستحواذ على نسبة كبيرة من الأرض المزروعة.

وأدت الهيمنة الغربية إلى الإتجاه إلى تحويل هذه البلاد إلى سوق للمبيعات ومجال لتوظيف رؤوس الأموال. كما أن الصناعات اليدوية تراجعت أمام الصناعة الأوروبية، وإن بقى بعضها فهو لسد حاجات محلية لازمة، وهى صناعات حافظت على وضعها القديم.

هذه خطوط أولية لا يراد بها إلا التمهيد لهذا الكتاب القيم، لمؤلف له دور متميز فى دراسة التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط.

لقد كان للمؤلف الأستاذ شارل عيساوى دور كبير فى ميدان التأريخ الاقتصادى للشرق الأوسط، وقد قدم لنا دراسات قيمة فى هذا الحقل، وسارت جهوده فى ثلاثة إتجاهات ، الأول إنتقاء دراسات وتصنيفها لتعطى صورة شاملة كما فى التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط عام 1966؛ أو فى التركيز على جمع وثائق ودراسات معاصرة – ما أمكن – مع مقدمات تحليلية كما فى التاريخ الاقتصادى لتركيا عام 1980 والتاريخ الاقتصادى للهلال الخصيب؛ أو كتابات فيها نظرة تحليلية كما فى جملة من مقالاته وفى: التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقية عام 1982.

وهو فى هذا الكتاب يقدم تاريخاً وثائقياً، يبدأ بمعلومات وملاحظات شاملة عن الهلال الخصيب، كما يقدم لكل حقل من حقول التاريخ الاقتصادى بخلاصات وملاحظات، تليها الوثائق – وأحياناً الدراسات – المتصلة به. وهى مجموعة غنية جلها وثائق معاصرة وتكشف عن جهد كبير فى الإختيار والتمثيل والتنقيب.

ولست بصدد الثناء على المؤلف الفاضل، فخدمته للتاريخ الاقتصادى للبلاد العربية جليلة، وجهده ضخم ويكفيه أن يقرأ الدارس ما كتب، ليرى أن نتاجه خير ثناء عليه.

عبد العزيز الدورى

مقدمة

هذا الكتاب يعد الكتاب الأخير فى سلسلة من الكتب التى قمنا بنشرها، فهو صنو لكتاب التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط[1]، وكتاب تاريخ إيران الاقتصادى[2]، وكتاب تاريخ تركيا الاقتصادى[3]، الذى يغطى سوريا الطبيعية وبلاد الرافدين، وهى المنطقة التى تضم دول العراق (450 ألف كلم^2)، وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن (320 ألف كلم^2)، إضافة إلى إقليم صغير من تركيا. ونذكر القارئ بأن الكثير من المادة المتعلقة بالهلال الخصيب يتوافر فى الكتب المذكورة أعلاه، وبخاصة الكتاب الأول منها. فإذا شاء القارئ الإطلاع على نظرة تحليلية، يمكنه الرجوع إلى كتابنا التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا[4]، وإلى كتاب روجر أوين الشرق الأوسط فى الاقتصاد العالمى[5]. ولما كانت مظاهر الحياة اليومية لم تنل إلا القليل من الإهتمام فى تلك الكتب، فإننى أشتغل الآن بتأليف مجلد فى هذا الموضوع يغطى مصر والهلال الخصيب.

والهدف المبدئى الذى يكمن وراء إختيار المادة لهذا التاريخ الوثائقى كان – كما هو الحال فى الكتب التى سبقته – إدراج أفضل النصوص المتاحة وأكثرها طرافة، مع التأكيد على المصادر التى ليست فى متناول الأيدى.

وفى هذا الإطار قمنا باستخدام خمسة معايير: أولاً، لم نقم بإعادة نشر أى مقتطفات من كتاب أو مجلة بالإنكليزية، فيما عدا استثناء واحد لفترة قصيرة. ثانياً، أعطينا المادة غير المنشورة أفضلية على المادة المنشورة. ثالثاً، فضلنا النصوص التى كتبت بغير اللغات الأوروبية على تلك التى كتبت بها، وفى نطاق النصوص التى كتبت باللغات الأوروبية

---

[1] Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966).
[2] Charles Issawi, ed. The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1971).
[3] Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980).
[4] Charles Issaw, Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982).
[5] Roger Owen, The Middle East in the World Economy (London: Methuen, 1981).

فضلنا غير الإنكليزية على الإنكليزية، رابعاً، أعطينا الأولوية للتقارير والمقالات على الكتب، وللكتب التى نشرت قديماً على تلك التى نشرت حديثاً. وأخيراً، لما كانت القوانين الأساسية والمعاهدات والإمتيازات وغيرها من الإتفاقيات قد نشرت فى كتاب هيوروتز الدبلوماسية فى الشرق الأدنى والأوسط[6]، كما أنها متاحة فى كتاب يانغ: هيئة الحقوق العثمانية[7]، لم نحاول أن نورد هذه الوثائق هنا.

ومن بين المختارات التى يبلغ عددها 156 نصاً، ينشر 117 منها للمرة الأولى هنا، وتشمل فى الغالب كل النصوص الإنكليزية والفرنسية. وتغطى هذه النصوص قرنين من الزمان، إذ كتب أولها فى سبعينات القرن الثامن عشر، وكتب آخرها فى ثمانينات القرن العشرين. وجاءت تلك النصوص من أصول كتبت بالإنكليزية، والفرنسية، والعربية، والروسية، والألمانية، والعبرية، والتركية، والإيطالية وقمنا بترجمتها جميعاً (إلى الإنكليزية)، فيما عدا النصوص التركية التى قامت بترجمتها فاطمة موج جوتشك ، والنصوص العبرية التى ترجمتها دينا لوجال، وكلاهما من طلبة الدراسات العليا فى جامعة برنستون.

وقد استهللنا كل فصل من فصول الكتاب بدراسة تمهيدية ورتبنا المختارات والمقدمات بالصورة التى تحقق تتابعاً فى السرد، على نحو يوضح الملامح البارزة لفرع الاقتصاد الذى يتناوله الفصل. وقد أضفنا بعض الكلمات أو الجمل التوضيحية أو الإشارات إلى المراجع، وضعناها داخل أقواس. غير أننا لم نحاول ضبط النصوص أو تغيير النطق العربى الغريب لبعض المفردات وغيرها من الكلمات التى استخدمها المؤلفون، فيما عدا بعض مواطن الحذف التى تمت الإشارة إليها. وقد اتبعت الاستخدام الإنكليزى للأسماء الشائعة مثل دمشق وحلب.

وتحتل سوريا – بشكل واضح – مساحات أكبر مما يحتله العراق فى مختارات هذا الكتاب ومقدماته، ولكن ثمة أسباب وجيهة لذلك، فسكانها أكثر تعداداً، ومواردها أكثر تطوراً، ومستواها الاجتماعى أعلى، أضف إلى ذلك أن المادة المتاحة عنها غزيرة.

---

[6] Jacob Coleman Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East (Florence: Van Nostrand Reinhold Co., 1956).

[7] George Young, Corps de droit ottoman, 7 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1905 – 1906).

وقد إتخذنا من الجنيه الإسترلينى وحدة أساسية للحساب، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المادة جاء من مصادر بريطانية، كما يرجع بصفة رئيسية إلى أن الجنيه الإسترلينى كان – إلى حد بعيد – العملة الأكثر أهمية فى التجارة والمالية الدولية. فإذا شاء القارئ التحويل إلى عملات أخرى، فإن الجنيه الإسترلينى كان – خلال معظم الفترة موضوع البحث – يعادل نحو خمسة دولارات (أمريكية) وعشرة روبلات ذهبية، وعشرين ماركاً، وخمسة وعشرين فرنكاً. وهناك جدول يبين سعر الصرف للقروش العثمانية يجده القارئ فى كتابنا تاريخ تركيا الاقتصادى[8]، وجدول آخر لسعر صرف الكران الفارسى فى كتابنا تاريخ إيران الاقتصادى[9].

وأود أن أتقدم بالشكر إلى ألبرت حورانى، وحنا بطاطو، وبرنارد لويس لمساعدتهم لى ، وإلى جودى غروس ودوروثى روثبارد لضربهما المخطوطة على الآلة الكاتبة ذلك يعد إنجازاً، وأشكر مؤسسة دودنج لعونها المادى. أما زوجتى فكانت – كعادتها – عوناً لى ، وأعدت إليزابيث فريرسون فهرس الأماكن والأعلام.

برنستون، آذار / مارس 1988

شارل عيساوى

[8] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 329 – 331.
[9] Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 343 – 345.

الفصل الأول
الهلال الخصيب فى اقتصاد الشرق الأوسط

كان الهلال الخصيب، دائماً، وثيق الصلة ببقية أنحاء الشرق الأوسط: تركيا، وإيران ، والجزيرة العربية، ومصر. ولا ريب أن الوشائج التى تربط الهلال الخصيب بكل واحد من هذه البلدان كانت عادة أقوى وأكثر من تلك التى تربط أى بلدين أحدهما بالآخر.

فهو يرتبط بالجزيرة العربية، قبل كل شئ، برابطة الدم. ومنذ آلاف السنين كان الهلال الخصيب يمتلئ من حين إلى آخر بموجات من الشعوب والقبائل المهاجرة من الصحراء لتستقر فى المراعى والأراضى الزراعية فى سوريا والعراق. أضف إلى ذلك قبائل البدو التى كانت تنتقل كل عام مئات الأميال بين أحيائها الشتوية فى الجزيرة العربية ومساكنها الصيفية فى الهلال الخصيب سعياً وراء مرعى الإبل ووفرة الماء. وقام البدو الرحل وشبه الرحل بمد المناطق المستقرة فى سوريا والعراق بالإبل – وسيلة الإنتقال الأساسية فى الشرق الأوسط – والخيول الأصيلة التى تستخدم فى الإحتفالات والحروب، وبمختلف المنتجات الحيوانية مثل شعر الماعز ووبر الجمال. وعلى سبيل المثال، فى القرن التاسع عشر "كانت تجارة الإبل فى يد عقيل، وهو بيت قديم واسع الإنتشار من بيوت تجارة الإبل، يتمركز فى بغداد، ويوجد ممثلون له فى كل قبيلة كبيرة تقريباً"[10] وفى المقابل باعت العراق، وعلى وجه الخصوص، سوريا، القبائل كميات صغيرة من الغلال، والتبغ، والسكر، أو بدائل السكر مثل قمر الدين أو الدبس، والمنسوجات وغيرها من المصنوعات. كما لعب البدو أيضاً دوراً أساسياً فى النقل، فرافقوا القوافل المتنقلة بين العراق وسوريا وشمال الجزيرة العربية (أو قاموا بنهبها أحياناً)، وكانت قافلة الحج المتجهة من دمشق إلى المدينة ذات أهمية خاصة.

[10] Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 344; Richard W. Bulliet, The Camel and the Wheel (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975); John Lewis Burckhardt, Syria and the Holy Land (London: John Murray, 1882), and Alois Musil, Manners and Customs of the Rwala Beduin (New York: [n. pb.], 1928).

وكانت تجارة سوريا مع مصر أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، أما تجارة العراق معها فكانت محدودة. وعند نهاية القرن الثامن عشر، قدر جيرار صادرات سوريا إلى مصر بـ 210.5 مليون بارة (نحو نصف مليون جنيه إسترلينى)، وقدر وارداتها من مصر بـ 131.4 مليون بارة (300 ألف جنيه إسترلينى). وكان نحو عشر تلك التجارة ينقل براً بواسطة العديد من القوافل الصغيرة عبر العريش وغزة، أما الباقى فكان ينقل بحراً بين دمياط ورشيد من جهة، وعكا صور وصيدا وبيروت من جهة أخرى. وفى هذه النقليات حظيت السفن الأوروبية بالنصيب الأوفر، على نحو ما كانت عليه الحال فى التجارة الأخرى على طول سواحل البحر المتوسط العثمانية. أما التجارة ذاتها فكانت بيد السوريين أساساً، وكان الكثير منهم يقيمون فى القاهرة ويرتبطون بروابط عائلية مع تجار دمشق (التى تراوح سكانها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بين خمسين ألف نسمة ومائة ألف) وتجار القدس ونابلس. واستوردت سوريا من مصر الأرز، والحبوب والكتان، والتوابل ، وصدرت إلى مصر التبغ الذى كان يزرع فى اللاذقية وطرطوس وصور، وزيت الزيتون الذى جاء من فلسطين وخيوط الحرير التى جاءت من المناطق الساحلية، والقطن الذى جاء من المناطق الداخلية والمنسوجات القطنية والحريرية من المدن الرئيسية[11].

واتجهت تجارة سوريا نحو مصر، ولكن تجارة شمال سوريا وشمال العراق تدفقت صوب تركيا. وكانت حلب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أكبر مدينة فى الدولة العثمانية بعد إستانبول والقاهرة، إذ تراوح تعداد سكانها بين مائة ألف نسمة ومائة وخمسين ألفاً، وكانت المركز التجارى والحرفى الرئيسى فى جنوب غرب آسيا. وفى عام 1775 قدرت تجارتها بـ 18 مليون فرنك ذهبى أو نحو 750 ألف جنيه إسترلينى[12] . وعرفت منسوجاتها ومصنوعاتها الأخرى طريقها إلى أسواق جنوب الأناضول وشمال العراق وشمال الجزيرة العربية، بقدر انتشارها فى سوريا ذاتها، وجلبت المواد الخام من

[11] André Raymond, Artisans et commercants au Caire au xviieme siècle, 2 vols. (Damas: Institut française de Damas, 1973), vol. 1, pp. 165 – 191; Albert Habib Hourani, Syria and Lebanon: A Political Essay (London: Oxford University Press, 1946), and Robert Mitchell Haddad, Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1970), pp. 40 – 46.

[12] J. Suavaget, "Halab," in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., Encylopaedia of Islam (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 85 – 90.

تلك البلاد. وربطتها قوافلها التجارية بديار بكر والموصل وبغداد التى قامت بدورها بنقل تجارة حلب إلى أرمينيا والقفقاس وشمال إيران، والهند أمدتها بسلع تلك البلاد، أضف إلى ذلك أن حلب كانت المستودع الرئيسى للبضائع الأوروبية المستوردة عبر الإسكندرونة، وصدرت المصنوعات إلى أوروبا. وتطور نوع من تقسيم العمل بين مراكز الحرف الرئيسية فى تركيا الآسيوية، ومن ثم كانت مادة الكنجاك أو البوخاز التى يستخدمها عامة الناس فى تركيا لصناعة القفاطين تنسج فى أماسية وملاطية وتصبغ فى حلب وتجهز فى الموصل[13]. وفى بعض الأحيان، كانت الموصل (التى وصل سكانها إلى خمسين ألف نسمة) تدور فى فلك حلب، تدير معها معظم تجارتها، وتلعب دور المستودع للقوافل والبضائع المتداولة بينها وبين شمال وغرب إيران، ولكنها صدرت أيضاً شرقاً وغرباً منتجاتها الحرفية الخاصة والمواد الخام المنتجة فى المناطق المحيطة بها[14].

وبغداد التى كان يسكنها ما يتراوح بين عشرين ألف نسمة وخمسين ألفاً، كانت ترتبط أيضاً بطريق الحرير القديم المتجه إلى همذان وطهران، وكانت السلع الفارسية ترسل من بغداد إلى البصرة بطريق النهر حيث تصدر بالبحر أو تنقلها القوافل غالباً إلى حلب ودمشق. وفى المقابل، كانت السلع الهندية تأتى من البصرة، والسلع الأوروبية تأتى من حلب ودمشق وتتجه صوب إيران. وعلى أية حال، فإن إنتاج بغداد لم يقف مع تجارتها على قدم المساواة. وقد كتب روسو، القنصل الفرنسى نحو عام 1800 – وهو أحد أقرباء جان – جاك روسو – يقول "فيما عدا التمر والتبغ وبعض المصنوعات الصوفية، لا تتوافر لبغداد منتجات محلية للتصدير، وتقوم علاقاتها التجارية الخارجية كلية على تداول وتبادل السلع الأجنبية التى تتلقاها"[15].

وكان لإيران أيضاً روابط وثيقة بحلب. ففى القرن السابع عشر، صدر القسط الأكبر من حريرها الخام – الذى يعد أهم صادراتها على الإطلاق – عبر موانئ الخليج الفارسى ،

---

[13] Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), p. 300.

[14] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 89 – 92.

[15] إنظر التفاصيل فى:
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 135 – 136, and Abd al – Aziz Duri, "Baghdad", in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., Encylopaedia of Islam (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1960), vol. 1, pp. 894 – 908.

ولكن اتجه معظمه غرباً مع نهاية الحرب التركية – الفارسية ليتجه إلى حلب أو أرضروم أو بروسه عبر بغداد، حيث كان يستهلك جانباً منه فى المصنوعات المحلية، ويصدر الباقى إلى أوروبا[16] وأصبح رخاء حلب يعتمد اعتماداً كبيراً على حرير فارس ، لذلك عانت المدينة كثيراً عندما تدهور إنتاج الحرير الفارسى بعد انهيار أسرة الصفويين فى عشرينات القرن الثامن عشر.

وقد شهد القرن التاسع عشر تغييرات كبيرة فى هذا الطابع العالمى للإنتاج والتجارة، إذ تم اندماج مختلف أنحاء الشرق الأوسط فى النظام الدولى للتجارة والنقل على فترات زمنية مختلفة. ففتحت طرق جديدة، وبخاصة قناة السويس وأعيد إحياء طرق قديمة مثل طريق تبريز – طرابيزون، لتعمل تلك التغييرات على سحب التجارة من مناطق معينة وتوجيهها إلى مناطق أخرى. وبنيت موانئ جديدة فى بعض الثغور القديمة مثل الإسكندرية وأزمير وبيروت، فجلب ذلك إلى تلك الموانئ حركة النقل البحرى التى كانت مبعثرة بين العديد من الموانئ الصغيرة. وفى بعض المناطق حلت السكك الحديدية محل القوافل لتحقق مزيداً من تركيز التجارة. وتلبية لحاجة الأسواق الأوروبية، أدخلت محاصيل جديدة، وتم التوسع فى إنتاج المحاصيل القديمة، مثل القطن المصرى، والتبغ التركى، والأفيون الإيرانى، وفقدت المحاصيل الأخرى أسواقها مثل الفوة والفلون عندما إحتلت الأصباغ الكيميائية مكانهما. ووسعت البنوك الحديثة أعمالها على حساب الصيارفة التقليديين . ونافست المصنوعات الأوروبية الحديثة منتجات الشرق الأوسط اليدوية، وقضت على الكثير من الحرفيين. وتزايد السكان فى كل مكان، فإزداد سكان بعض المدن عدة أضعاف ما كانوا عليه من قبل. ولا حاجة بنا إلى القول إن تلك التطورات لم تنتشر إنتشاراً نمطياً فى الشرق الأوسط، فقد حققت بعض المناطق تقدماً سريعاً، على حين عانت مناطق أخرى من الركود أو حتى التدهور. ولكن تأثيرها العام على الهلال الخصيب كان ملحوظاً.

---

[16] Charles Issawi, ed.: The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the (v) Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), chap. 3, and the Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 120.

وكانت دلتا النيل، ومنطقة أزمير وإستانبول بمدنها الكبيرة وريفها الخصب، أسرع مناطق الشرق الأوسط نمواً، كما كان كلاهما يقع على الطريق إلى أقاليم أكثر ثراءً، ونعنى بذلك الهند وأراضى إنتاج الغلال فى جنوبى روسيا ورومانيا. ولذلك توجهت إلى المنطقتين السفن البخارية الأوروبية الأولى عبر البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر . وبحلول الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، أصبحت هناك خطوط ملاحية منتظمة بريطانية وفرنسية ونمساوية وروسية تخدم المنطقتين، واتجهت غالبية تلك الخطوط إلى مصر وتركيا معاً، وترددت على الكثير من الموانئ السورية. ومن تلك الموانئ برزت بيروت، وتابعت تقدمها مستوعبة قدراً من تجارة المدن الصغرى. ولكن الجميع استفادوا من توافر خطوط المواصلات المنتظمة التى لا تربط تلك الموانئ بأوروبا فحسب، بل وتربطها ببعضها البعض، ووجد كل من الموظفين ورجال الأعمال المحليين والأجانب أن السفر على متن البواخر عبر السواحل أكثر راحة ومتعة من السفر براً . وتحولت بعض تجارة القوافل بين فلسطين ومصر إلى طريق البحر، فاستفادت يافا من ذلك التحول[17].

وفى أربعينات القرن التاسع عشر كانت هناك بعض الخطوط الملاحية التى نشطت على سواحل البحر الأسود وربطت إستانبول بطرابيزون وما وراء القفقاس. وكان تأثير تلك الخطوط على الهلال الخصيب تأثيراً عكسياً، فقد تحولت معظم تجارة شمال إيران – بما فى ذلك الحرير – إلى طريق تبريز – أرضروم – طرابيزون الأقصر. وعلى كل، لما كان معظم تجارة الحرير قد انتقل من طريق أرضروم – حلب إلى طريق أرضروم – أزمير، فإن الخسارة لم تكن فادحة. وبحلول الثمانينات تحولت تجارة إيران مرة أخرى إلى طريق البصرة – بغداد – همذان – طهران الذى استخدمت فيه الملاحة النهرية والقوافل[18]. وقد تدعم الطريق الأخير بالطبع نتيجة إقامة خط ملاحى بخارى بين بومباى

[17] D. A. Farnie, East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 – 1956 (Oxford: Clarendon Press, 1969), p. 148.
[18] Issawi, ed.: The Economic History of Iran, 1800 – 1914, chap. 3; The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 124 – 128, and "The Tabriz – Trabzon Trade," International Journal of Middle East Studies (January 1970).

وشواطئ الخليج الفارسى فى عام 1862، وهنا استفاد الهلال الخصيب من مشروع استهدف خدمة إيران، إحدى جاراته الكبار[19].

ولما كانت قناة السويس تهدف إلى تيسير المواصلات مع إقليم بعيد يتجاوز الهلال الخصيب، فقد كانت لها آثار متنوعة عليه. فاستفاد العراق كثيراً عندما نقص طول الطريق البحرى الذى يربطه بغرب أوروبا من 14.000 ميل إلى 10.000 ميل، وأصبح فى متناول بواخر ذلك الزمان، فتضاعفت تجارته البحرية عدة أضعاف وتأثرت زراعته تأثراً كبيراً بزيادة الطلب على إنتاجه. غير أن تأثير قناة السويس على حلب ودمشق والموصل كان تأثيراً عكسياً، حيث سلكت البضائع التى كانت تنقل عبرهم إلى بغداد والصادرات العراقية إلى أوروبا طريق قناة السويس، وفيما بين عام 1869 وعام 1871 إنخفضت تجارة القوافل بين هذه المدن الثلاث بمقدار أربعة أخماس ما كانت عليه من قبل، غير أنها استعادت بعض تلك الخسارة فيما بعد. وعانت دمشق من تحول الكثير من البضائع ومعظم الحجاج إلى طريق البحر، كما تحولت إليه أيضاً بعض حركة النقل بين إستانبول والجزيرة العربية عن بغداد[20].

ولم تؤثر السكك الحديدية التى تم التوسع فى إنشائها فى مصر، وإلى حد ما فى تركيا فيما بعد، تأثيراً ملحوظاً على الهلال الخصيب، فلم يتم ربطهما بالسكك الحديدية السورية إلا عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وبالسكك الحديدية العراقية إلا عام 1940. ولا يبدو أنها قد أثرت فى تطور التجارة أو حولت وجهتها. وكانت سكك حديد الحجاز التى أنشئت بأموال جمعت من مختلف أنحاء العالم الإسلامى لتربط دمشق بالمدينة المنورة عام 1908، محدودة الأثر من الناحية الاقتصادية. وقد أخفق الخط فى استعادة طريق الحج الإسلامى البرى التقليدى، فاستمر الحجاج يستخدمون الطريق البحرى إلى الحجاز. كما يبدو أيضاً أنها لم تساهم فى زيادة تجارة سوريا مع شمال الجزيرة العربية زيادة ملحوظة، رغم أنه كان بإمكانها أن تحقق ذلك لو لم يتم نسف الجزء الممتد من الخط جنوب معان خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت أهم نتائج الخط داخلية زيادة صادرات الغلال من حوران إلى حيفا عبر فرع للخط الرئيسى.

---

[19] Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 165 – 177.
[20] Farnie, East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 – 1956, pp. 146 – 147.

ولم يتأثر الهلال الخصيب تأثراً سلبياً بالتوسع الزراعى فى مصر وتركيا وإيران. فتدهور إنتاج القطن السورى واختفاؤه قد يفسره جزئياً النقص الحاد فى الاستهلاك المحلى نتيجة إضمحلال الحرف اليدوية، كما يفسر جزئياً بتدهور الأسعار العالمية الناتج عن الزيادة الضخمة فى صادرات القطن من الولايات المتحدة الأمريكية والهند. كما أن القطن المصرى كان أجود نوعاً من القطن السورى، ومن ثم لم يكن منافساً مباشراً له، ولم يزد إنتاج تركيا وإيران من القطن زيادة ملحوظة إلا عند نهاية القرن التاسع عشر. وينسحب ذلك على الحرير اللبنانى الذى يبدو أنه لم يعان من زيادة الصادرات التركية والإيرانية، على الرغم من أن المنافسة – فى هذه الحالة – كانت منافسة مباشرة[21]. كذلك لم تكن هناك أى منافسة صناعية بين المناطق الإقليمية الأربع.

ولكن إتساع نطاق الاقتصاد المصرى بشكل عام ترك أثراً إيجابياً معيناً على سوريا . أولاً، يفترض أن تزداد الصادرات السورية التقليدية إلى مصر مثل الصابون وزيت الزيتون وبعض المنسوجات، على الرغم من أن فرض رسوم جمركية بنسبة 8 بالمائة على الواردات المصرية قلل من تلك الواردات. ثانياً، هاجر عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين – غالبيتهم العظمى من المسيحيين – إلى مصر بحثاً عن الفرص الاقتصادية. وبحلول عام 1914 بلغ عددهم 50.000 نسمة يضاف إليهم بضع مئات استقروا فى السودان. ولعب هؤلاء دوراً قيادياً فى التجارة، والأعمال المالية، والصحافة، والمهن الحرة ووظائف الحكومة. ويفترض أن هؤلاء فعلوا ما كان يفعله المهاجرون إلى العالم الجديد[22] من إرسال بعض التحويلات النقدية إلى بلدانهم. ومن المؤكد أنهم لعبوا دوراً رئيسياً فى رواج السياحة الصيفية فى لبنان.

ويعد النمو الاقتصادى فى تركيا أبطأ نوعاً منه فى مصر، وقدمت إليها الأقليات الأرمنية، واليونانية، واليهود الكفاءات اللازمة للأعمال التجارية والمهنية. ولكن بعض السوريين لعبوا دوراً محدوداً فى التوسع فى زراعة القطن فى إقليم أضنة[23].

---

[21] Issawi, ed.: The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 446 – 448; The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 253 – 258, and The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 231 – 238 and 244 – 246.

[22] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 12 من هذا الكتاب، و
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 269 – 273.

[23] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 243.

وساعد كثيراً على تيسير حركة التجارة والأفراد بين الهلال الخصيب وجيرانه، ربط السكك الحديدية السورية بالمصرية والتركية، وإقامة الخط الحديدى العراقى خلال الحرب العالمية الأولى، وتطور النقل الميكانيكى عبر الصحراء. وعلى أى حال، فإن ذلك جاء إنعكاساً لآثار تفتت الإمبراطورية العثمانية. فحلت محل منطقة التجارة الحرة الكبيرة، البلدان الخاضعة للإنتداب وهى العراق، وسوريا، ولبنان وفلسطين، وشرق الأردن، تحيط بها مصر وتركيا. وعلى الرغم من وجود المواد التى تضمنها نظام الإنتداب من إيجاد معاملة جمركية تفضيلية بين البلدان الخاضعة للإنتداب، إرتفعت الرسوم الجمركية ارتفاعاً سريعاً، وبخاصة بعد عام 1930 عندما استعادت مصر وتركيا حقوقهما فى تحديد الرسوم الجمركية، وسعت بلدان الإنتداب إلى حماية صناعتها وزراعتها. ومرة أخرى، كانت حلب والموصل ودمشق من أكثر المدن معاناة، ففقدت أسواق منتجاتها كما فقدت تجارة العبور. غير أن بيروت استطاعت التغلب على الصعوبات السياسية وغير السياسية، وأقامت شبكة تجارية ومالية إمتدت إلى العراق وإيران والجزيرة العربية. وكان ذلك أكثر من مجرد انعكاس للمنافسة التى نتجت عن تطور ميناء حيفا الحديث الذى خدم فلسطين وبعض أنحاء جنوب الجمهورية السورية.

وشهدت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية المزيد من التفكك الذى اتخذ شكل إغلاق الحدود وتوقف التجارة بين البلدان العربية وإسرائيل، وإلغاء النظام الجمركى والنقدى الموحد بين لبنان وسوريا. ولكن النفط ظهر كعامل بالغ القوة يعمل على زيادة المعاملات الاقتصادية بين الهلال الخصيب وجيرانه. وفى الثلاثينات ومطلع الأربعينات من القرن العشرين، أدى مد خط الأنابيب من حقول النفط فى كركوك، شمالى العراق ، إلى حيفا وطرابلس، إلى إقامة مصفاة للنفط فى كل منهما، وإقامة خط الأنابيب عبر الجزيرة العربية، وخط أكبر للأنابيب من العراق عبر سوريا، وأنشئت مصافٍ نفطية أخرى فى صيدا، وحمص، وبانياس، والزرقا فى الأردن. وحصل لبنان وفلسطين على عوائد شحن زهيدة عن كميات النفط المصدرة من طرابلس وحيفا. وبعد الحرب العالمية الثانية قامت البلدان الأربعة بفرض رسوم عبور زهيدة على النفط العراقى ونفط الجزيرة

العربية الذى يمر عبر أراضيها. وزيدت هذه الرسوم زيادة كبيرة فى الخمسينات[24] . وبحلول عام 1970 حققت تلك الرسوم دخلاً قدره 55 مليون دولار لسوريا، و15 مليون دولار للبنان، وخمسة ملايين دولار للأردن[25]. أما التطورات الأخرى، بما فيها زيادة الرسوم، وإغلاق العراق لخط الأنابيب عام 1976، وبناء خط أنابيب عراقى خالص يحمل نفط كركوك إلى الخليج الفارسى، وخط آخر يحمله إلى دورتيول فى تركيا، فلا مجال لمناقشتها هنا[26].

وتعد التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن الزيادة الهائلة فى إنتاج النفط وعوائده فى الخليج ذات مغزى كبير. ففى الثلاثينات، كان لبنان، وإلى حد ما سوريا، قد استفادا من التوسع الاقتصادى فى العراق، ويتوليان جانباً لا بأس به من تجارة العراق الخارجية، ويصدران إليه بعض منتجاتهما، ويوفدان إليه المعلمين وغيرهم من الموظفين، ويستقبلان منه السياح والطلاب. وتضاعفت تلك المعاملات – بعد الحرب العالمية الثانية – أضعافاً مضاعفة لتغطى إلى جانب العراق، البلدان العربية المنتجة للنفط، ولفترة وجيزة، إيران . ودراسة نسيج تجارة الشرق الأوسط إلى أن القسط الأعظم منها يتمثل فى المعاملات التجارية بين لبنان والأردن وسوريا، من ناحية، والبلدان العربية المنتجة للنفط مثل العراق، والعربية السعودية، والكويت، وبقية البلدان الخليجية، من ناحية أخرى. ولبنان والأردن وسوريا هى البلدان الوحيدة فى المنطقة التى تمثل تجارتها الإقليمية جانباً كبيراً من تجارتها الخارجية إذ بلغت فى منتصف الستينات 10 بالمائة – 20 بالمائة من الواردات و30 بالمائة – 50 بالمائة من الصادرات. كما أوفدت البلدان الثلاثة بضع مئات الآلاف من الأفراد – بما فى ذلك الفلسطينيون – للعمل فى الخليج، فذهبوا بأعداد قليلة فى بداية الأمر للعمل فى صناعة النفط، ثم بأعداد كبيرة للخدمة فى مختلف المجالات التى تطلبها التوسع الاقتصادى السريع فى تلك المنطقة. وتدفقت أموال طائلة من البلدان العربية المنتجة للنفط على لبنان لتودع فى البنوك وتستثمر فى المشروعات والممتلكات العقارية وغيرها من المجالات. ونالت البلدان الثلاثة – شأنها فى ذلك شأن غيرها من

[24] Charles Issawi and Mohammed Yeganeh, The Economics of Middle Eastern Oil (New York: Praeger; London: Faber and Faber, 1963), pp. 137 – 139.
[25] Petroleum Press Service (June 1970).
[26] Edith Tilton Penrose, Iraq: International Relations and National Development (Boulder, Colo.: Westview Press; London: E. Benn, 1978), pp. 441 – 446.

البلدان العربية الأخرى – المنح والقروض من صناديق التنمية العديدة التى أقامتها بلدان النفط العربية الغنية منفردة أو مجتمعة، كما تشترك البلدان الثلاثة فى بعض المشروعات العربية المشتركة. وعلى ذلك، وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الهلال الخصيب وتركيا ومصر، ومرة أخرى، إيران، تعد محدودة فى الوقت الراهن، إزدادت روابط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية قوة وتلاحماً، وأصبح مستقبله الاقتصادى مرتبطاً بها أكثر من أى وقت مضى.

الفصل الثانى
التطورات العامة والاجتماعية

أولاً: التطورات العامة

شهدت الحقبة موضوع الدراسة تقدماً متميزاً، وذلك على نقيض القرون السابقة التى اتسمت بالركود والاضمحلال أحياناً[27]، فازداد السكان عدداً، وفتحت المدارس الحديثة، ونشرت الكتب والصحف، واتسعت رقعة الأرض الزراعية، وأدخل النقل الميكانيكى ، وتضاعفت التجارة الخارجية عدة أضعاف؛ وظهرت إرهاصات النظام المالى، وأقيم عدد من المشروعات الصناعية أو شرع فى إقامتها وذلك بعد التدهور الحاد للحرف اليدوية الذى تبعه نوع من الاستقرار والانتعاش. وفاق التقدم فى سوريا نظيره فى العراق، إذ حققت سوريا تقدماً نسبياً أكبر حين بدأت الحقبة وهى تتمتع بمستوى أعلى من العراق . وفى قطاعى الإقليم شهدت فترة ما بين الحربين استمراراً فى التطور، زادت معدلاته بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان النصف الثانى من القرن الثامن عشر فى سوريا، فترة ركود أو حتى فترة اضمحلال. ففى الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار، قلت قيمة الواردات البريطانية من سوريا بشكل حاد، وتدهورت التجارة الفرنسية التى كانت أكبر حجماً[28]. ويذكر فولنى (عام 1785) أنه بينما كان هناك 3200 قرية مدرجة فى سجلات الضرائب فى باشالك حلب، كانت 400 قرية فقط تقوم بتسديد الضرائب. ويضيف معلومة تزيد الصورة قتامة حين يقول: "إن تجارنا الذين أقاموا فى حلب وما حولها لمدة عشرين عاماً شاهدوا تناقص السكان فى الجزء الأكبر من المنطقة"[29] وفى عام 1847 ذكر القنصل الفرنسى فى تقريره

---

[27] للحصول على نظرة شاملة ممتازة إنظر:
Roger Owen, The Middle East in the World Economy (London: Methuen, 1981), chaps. 1 – 3, 6 – 7, and 10 – 12.

[28] إنظر: المصدر نفسه، الجداول ص 6 – 7.

[29] Constantin Francois Volney, Travels Through Syria and Egypt in the Year 1783,1784, 1785, containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, Arts, Manufactures and Commerce; with observations on the Manners, Customs and Government of the Turks and Arabs (London: Robinson, 1787), vol. 3, p. 44.

أن قبيلة عنيزة أغارت على أبواب حلب وصدهم سكانها عنها بعدما دمروا حقول القمح والشعير[30]. 0وفى عام 1860 ذكر القنصل البريطانى فى حلب فى تقريره: "إن بداية تخريب هذا البلد الغنى ترجع إلى نحو ثمانين عاماً مضت، عندما أغارت قبائل عنيزة من وسط الجزيرة العربية مدفوعة بالمجاعة، فى حشود ضخمة على الحدود الشرقية للسهول السورية. ومنذئذ تراجعت القرى تدريجياً أمام مد الدمار فى منطقتين قرب عكا وبين اللاذقية وطرابلس، ووصلت أخيراً إلى البحر. وإزداد تقدمها فى السنوات الأخيرة على حساب الزيادة فى قطعان الماشية ومراعى البدو... رأيت هذا العام خمساً وعشرين قرية وقد نهبت وهجرت".

وبعد ذلك بعام واحد، ذكر زميله فى دمشق أنه نتيجة لغارات القبائل وانعدام الأمن "فى باشالك دمشق، يوجد أكثر من ألفى قرية مدمرة ومهجورة. كانت من بينها ألف قرية تزرع ثم أصبحت فى عداد الذكريات"[31]. وفى حلب، كانت ثمة عوامل سلبية أخرى تتمثل فى سلسلة الزلازل – وبخاصة زلزال عام 1822 – التى دمرت المدينة، والصراعات الطائفية المستمرة، وتحول التجارة إلى فارس عبر البحر الأسود متخطية سوريا فى ثلاثينات القرن التاسع عشر[32]. وفى تقرير كتبه عام 1857، يذكر القنصل البريطانى أن المدينة "ربما تكون قد بلغت الدرك الأسفل منذ إثنى عشر عاماً، عندما حدث رد فعل وأصبح النشاط التجارى المتزايد ملحوظاً منذئذ". ويشير تقرير آخر إلى أن العشور قد تضاعفت فيما بين 1847 – 1857 نتيجة زيادة المساحات المزروعة[33].

---

[30] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commerciale, "Geofroy to Guizot, 10 May 1847," (Alep), vol. 31.

[31] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Skene to Bulwer, 12 May 1860," (FO 78 / 1538), and "Rogers to Bulwer, 10 June 1861," (FO 78 / 1586).

وللمزيد من التفاصيل حول غارات البدو وآثارها، إنظر مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب، وإنظر أيضاً:
Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950-1957), vol. 1, pt. 1, pp. 166-167, and Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980 (Cambridge, Mass.: Cambrideg University Press, 1987), pp. 1-57.

[32] Charles Issawi, "The Tabriz – Trabzon Trade," International Journal of Middle East Studies (January 1970).

[33] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Aleppo 1857," (FO 78 / 1389).

وإنظر أيضاً تقريرين عن حلب فى: Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30.

وشهد الحكم المصرى (1831 – 1840) إنقطاعاً فى حالة الركود، فقد أصدر إبراهيم باشا الأوامر وحاول النهوض بالتطور الاقتصادى[34] والتوسع فى الزراعة[35]، وزيادة التجارة[36]. غير أن الإنسحاب المصرى أعقبه تجديد التدهور[37]. وترتب على ذلك أن أبعدت المنافسة الأوروبية الكثير من الصناع الحرفيين عن حرفهم[38].

ولعل فلسطين كانت أول بلدان الإقليم استعادة لنشاطها لأن أحوالها كانت أفضل نسبياً فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر[39]. ففى عام 1851 أشار القنصل البريطانى فى القدس إلى التحسن العام الذى يقدم برهاناً عليه: أولاً، "الزيادة الكبيرة فى الموارد المالية التى جمعت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة"، وذلك يرجع إلى "إتساع نطاق الزراعة الذى يقره الجميع، وزيادة التجارة مع يافا"؛ وثانياً، "إعادة بناء القرى من بين أنقاض الخراب وتحسين القرى الأخرى التى لم يهجرها سكانها، ويغلب ذلك على القرى المسيحية، مثل بيت لحم، وعين كارم، ودير ديوان، ورام الله، ويطرون. ولكن ذلك لم يكن عاماً... فلا أعرف مكاناً فى فلسطين تعرض للدمار طوال خبرتى التى تمتد ست سنوات"؛ وثالثاً، فى القدس "بلغت الأموال التى أنفقت على المبانى، وبخاصة الأديرة، حداً كبيراً. ولا يجب أن أغفل ذكر الصعوبة التى تواجه الأوروبيين عند البحث عن مسكن للإقامة"؛ وأخيراً، "تزايد أعداد الزوار الأوروبيين والأمريكيين القادمين إلى فلسطين زيادة مطردة"[40]، وفى عام 1880، كتب القنصل البريطانى فى بيروت: "ألاحظ أن حالة يافا تبدو طيبة بالنسبة إلى غيرها من المناطق المحيطة". وفى عام 1856 كتب القنصل البريطانى فى يافا : "المنطقة التى تقع حول يافا لمسافة ثلاثة أميال عامرة بالبساتين، وينابيع الماء، وصهريج فى كل بستان يجعله دائم الخضرة، حتى فى الصيف"[41].

---

[34] إنظر: الفصل الثانى، القسم 1 من هذا الكتاب.
[35] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.
[36] إنظر: الفصل الثالث، المقدمة، والقسم أولاً، النص 9 من هذا الكتاب.
[37] إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report of 14 June 1858," (FO 78 / 1388), and Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 – 1980, pp. 38 – 46.
[38] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
[39] Ammon Cohen, Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration (Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1973), pp. 184 – 188.
[40] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Canning, 7 November 1851," (FO 78/ 874).
[41] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol.73, "Beyrout," and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questionnaire," (FO 78 / 1419).

وفى الوقت نفسه، كانت بيروت تزدهر بسرعة لتصبح أهم موانئ سوريا، وذكر القنصل الفرنسى (عام 1847) أن الأحوال فى لبنان آخذة فى التحسن، وأضاف "إن الإقطاعات الدرزية تتفتت شيئاً فشيئاً"[42]. وإن كان هذا التفتت قد أدى إلى مصادمات طائفية دموية فى عامى 1845 و1860، التى ألحقت الكثير من الخسائر بالأرواح والممتلكات[43]. وتدخلت الدول الأوروبية لإقامة النظام الأساسى الخاص عام 1861 الذى أعطى لبنان وضعاً متميزاً، وأعفاه من الكثير من الضرائب، وأدى إلى تحقيق رخاء متزايد حتى عام 1914[44]. وفى عام 1872 يكتب القنصل البريطانى عن انطباعاته عقب رحلة قام بها فى منطقة دير القمر فيقول: "كان من المدهش أن ترى التحسن الذى طرأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة"، حيث شيدت طرق للعربات، وحسنت إدارات الحكومة العمل[45].

وأدت مصادمات عام 1860 إلى قيام مذبحة للمسيحيين فى دمشق[46] وعطلت تجارتها وصناعة النسيج فيها[47]. وعلى أى حال ما لبثت أن استعادت نشاطها بسرعة، رغم أنها عانت عام 1866 من ثلاث آفات هى الكوليرا، والجراد، والكساد العالمى[48].

واستمرت منطقة اللاذقية على تخلفها. وكتب أحد قناصل النمسا عام 1838 يصف بؤس السكان الذين كانوا يضطرون أحياناً إلى بيع بناتهم للضباط[49]. يتناول تقرير بريطانى لعام 1874 بالتفصيل الزراعة المحدودة فى السهول، وسوء حالة الطرق والجسور، وتدهور مستوى معيشة القرويين، وغلبة الأمية عليهم، ويقول: "إن تناقص السكان فى هذه السهول والجبال المجاورة لها قد تم تدريجياً خلال القرون القليلة الأخيرة". ففى السنوات الخمسين

---

[42] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Report in Beyrouth," vol. 5, p. 346.

[43] إنظر: الفصل الثانى، القسم 2 من هذا الكتاب.

[44] إنظر: الفصل الثانى، القسم 15 من هذا الكتاب.

[45] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eldridge to Rumbold, 30 October 1872," (FO 78/2228).

[46] إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

[47] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[48] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eldridge to Lyons, 30 October 1886," (FO 78/1927).

وإنظر أيضاً: Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, "Damascus".

[49] Austria, Haus – Hof and Staatsarchiv, "Dispatch of 14 February 1938," (HHS 67, 1338, I – VI).

الأخيرة، نزح المهاجرون إلى أضنة، وأضرت الضرائب بزراعة التبغ[50] وازدادت تجارة اللاذقية نقصاً[51].

وفى السبعينات (من القرن التاسع عشر) تسبب نقص المحاصيل وهبوط أسعار التصدير بالمزيد من الصعوبات[52] (كان هناك قحط فى دمشق عام 1878، وفى حلب عام 1880[53] . ولكن كان هناك اتجاه عام فى سوريا كلها نحو زيادة الإنتاج الزراعى[54]، ويبدو أن المصنوعات الحرفية والتجارة الخارجية كانتا مستمرتين. واتجه رأس المال الأجنبى – الفرنسى أساساً – إلى الاستثمار فى السكك الحديدية والموانئ[55]. وكانت الهجرة إلى أمريكا سمة الفترة[56]، ونتج منها تدفق التحويلات النقدية التى ساعدت على موازنة المدفوعات وإدخال الأفكار الجديدة. وجاءت المصادر الأخرى للنقد الأجنبى فى صورة تحويلات مرسلة إلى اليهود فى فلسطين، وعائدات السياحة، ونفقات الإرساليات التبشيرية والمؤسسات الخيرية الأجنبية، وكان بين الأخيرة مجموعة طيبة من الكليات والمدارس.

ويمكن أن ندرك اهتماماً متزايداً بين السوريين بالمسائل الاقتصادية. ففى عام 1868 أصدر المجلس السورى، برئاسة رشيد باشا، قرارات عديدة تتضمن شق طريق للعربات من المعرة مروراً بحماه وحمص وبعلبك ليصل إلى طريق بيروت – دمشق، وإصلاح الجسور، وتسجيل الرهونات العقارية وتسجيل مساحة الأراضى، ومد خطوط البرق ، وتحسين صناعة الزجاج فى دمشق وعكار، والترخيص بفتح مصارف تقرض الفلاحين

---

[50] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[51] Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, "Beyrout," pp. 372 – 383.

[52] إنظر: القسم ثانياً، النص 7 من هذا الفصل.

[53] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Rousseau to Waddington, 17 March 1878," (Damas), vol. 6; Great Britain, Accounts and Papers 1878, vol. 73, "Damascus", and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Henderson to Layard, 10 March 1880," (FO 195/1305).

[54] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

كتب القنصل البريطانى فى عام 1872 يشير إلى أنه فى منطقة البلقا بالأردن "تحقق تقدم ملحوظ فتم استزراع مساحة من الأرض أكبر من تلك التى كانت تزرع عام 1866، وثمة علامة أكيدة على توافر الأمن بالنسبة إلى الأرواح والممتلكات، ويبدو على الناس حسن الملبس والمأكل، على الرغم من تدهور المحاصيل الزراعية عامى 1870 و1871. وكثير من المناطق التى كانت تتعرض لغارات البدو أصبحت آمنة وتبدو فى حالة إنتعاش نسبية". إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eldridge to Rumbold, 29 April 1872," (FO 27/2228).

[55] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[56] إنظر: القسم ثانياً، النص 12 من هذا الفصل.

بفائدة 12 بالمائة، وإقامة حاميات فى البتراء والسلط والمدن الأخرى لمراقبة أعمال البدو، وإجبارهم على الاستيطان والإشتغال بالزراعة[57]. ويجب أن نشير أيضاً إلى الآثار النافعة لولاية مدحت باشا (1878 – 1880)[58].

وكانت هناك نكسات، بلغ بعضها درجة كبيرة من الحدة، مثلما حدث فى منطقة حلب عام 1895 أثناء مذابح الأرمن. وفى عام 1899 شكا القنصل الفرنسى من إنتشار الفوضى ، فبعد أن قضى الأكراد على المسيحيين حولوا هجومهم نحو المسلمين: "فحط الفقر على السكان الذين إزدادوا فقراً بمرور الزمن، وعلى حين عانى الفقراء، أصبح أبناء الطبقة الوسطى فى حال يرثى لها"[59].

وحذت سوريا حذو البلدان العثمانية فى ذلك كله، فقد أخذ إيقاع التطور فى التسارع بشكل ملحوظ فى الأناضول والروملى نحو عام 1880، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، منها غياب الحروب الكبرى بين عامى 1878 و1912، وتحسين الإدارة المالية نتيجة ممارسات إدارة الدين العام إلى حد كبير، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاستثمار فى مشروعات السكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية، واهتمام الحكومة بالتنمية الاقتصادية الذى عبرت عنه بالتشريعات المساعدة واتخاذ الكثير من الإجراءات لمد يد العون إلى الصناعة والزراعة، وإزدياد المبادرة الفردية فى الأمور الاقتصادية وبخاصة من جانب الأقليات[60].

وكان التوقيت مختلفاً بعض الشئ فى العراق، فقد أصبح ينظر فيه إلى النصف الثانى من القرن الثامن عشر على أنه فترة رخاء اقتصادى نتيجة تحول التجارة من بوشهر إلى البصرة، ونتيجة الحكم الحازم المستنير لسليمان باشا "الكبير" (1780 – 1802)، وانتهاء

---

[57] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/2051).

[58] إنظر على سبيل المثال مشروعاته الخاصة بالنقل:
Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Beyrout".

[59] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Trade," 1899, (Alep), vol. 39.

[60] Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), Passim; Vedat Eldem, Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik (Ankara: Turkiye İs Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), passim, and Osman Okyar, "A New Look at the Problem of Economic Growth in the Ottoman Empire, 1800 – 1914," Haceteppe University (unpublished paper).

التهديد الفارسى للبصرة بعد جلاء الفرس عنها عام 1780[61]. ولكن الرخاء كان نسبياً فحسب، إذ استمرت المنازعات القبلية، ويبين الحجم المحدود لإجمالى مبيعات الشركة الشرقية فى البصرة وبوشهر بين العامين الماليين 1780 / 1781 – 1789 / 1790 هبوط مستوى النشاط التجارى (بلغت تلك المبيعات 65 ألف جنيه إسترلينى، و27 ألف جنيه إسترلينى على التوالى). ودعت الخسارة التى منيت بها الشركة إلى التفكير فى إقفال منشآتها فى الخليج[62]. وفى العقود الأولى من القرن التاسع عشر إزدادت الأحوال تدهوراً. وكان من بين أسباب ذلك الحروب الأوروبية التى أثرت على تجارة البحر المتوسط، وتزايدت غارات الوهابيين، والمنازعات القبلية التى عرضت المواصلات للخطر[63]، وما ترتب على الطاعون والفيضانات من خسائر معهودة[64]، وسياسة الإبتزاز التى اتبعها الباشا[65]. وكانت نتائج جهود داوود باشا (1817 – 1831) لتطوير البلاد محدودة، ولعله كان يستمد الإلهام من تجربة محمد على فى مصر. وكان من السهل على الحكومة العثمانية أن تسقط حكم المماليك بعد أن أوهنته الطواعين والفيضانات التى حدثت عامى 1822 و1831[66].

ويبدو أن ثمة تحسناً محدوداً حدث خلال العقود القليلة الأولى من الحكم العثمانى[67]، كان معظم الولاة يفتقرون إلى الكفاءة، كما كان بعضهم من المرتشين. ففى عام 1861 بلغت قيمة حالات الرشوة الثابتة بحق الوالى السابق مصطفى نورى باشا 2.249.425 قرشاً، أما

---

[61] Stephen Hemsley Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq (London: Oxford University Press, 1925), pp. 177 – 220.

[62] Charles Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 82 – 89.

[63] إنظر: القسم ثالثاً، النص 2 من هذا الفصل.

[64] إنظر: القسم ثالثاً، النصوص 3 – 5 من هذا الفصل.

[65] Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp.. 135 – 136.

وانظر أيضا : ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية :محاضرات ألقاها على طلاب المعهد (القاهرة:جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1957، ص 44-52).

[66] إنظر: القسم ثالثاً، النص 4 من هذا الفصل.

[67] حول هذه الفترة، إنظر:

Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, PP. 277 – 297, and Phebe Marr, Modern History of Iraq (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), PP. 22 – 28.

ويعالج المصدر التالى الفترة بشكل عام:

P. Vaucelles, La Vie en Iraq il y a un siècle (Paris: [s. n.], 1963), PP. 64 – 88.

الحالات التى لم تثبت فبلغت قيمتها 1.495.500 قرش[68]. ويبدو أن هدفهم الرئيسى كان إخضاع البلاد للسلطة المركزية، وزيادة الموارد المالية للدولة، وإشراك العراق فى الدفاع عن الدولة بغرض التجنيد العسكرى فى الموصل عام 1835 وجنوب العراق عام 1870 . وكسرت تدريجياً شوكة رؤساء الأكراد وأعيان شمال العراق، ولكن الإدارة عجزت عن تحقيق قدر من النجاح فى تهدئة أو توطين أو إخضاع البدو فى جنوب العراق. ولم تفلح الحملات المتعاقبة ذات القوات المحدودة إلا فى تدمير المحاصيل ومصادر العيش وزيادة استفزاز القبائل. وفى عام 1854، تلقى القنصل البريطانى إخطاراً بأن المنطقة الواقعة بين البصرة وسوق الشيوخ "مليئة باللصوص والقراصنة حتى أنه أصبح من الصعب إجتيازها، وهنا يتبادل الشيخ منصور (شيخ قبائل المنتفق) مرة أخرى الإتهامات مع حاكم البصرة"[69]، وفى نيسان / إبريل 1849 ذكر رولنسون فى تقرير له أنه فى شمالى كردستان "شملت الجبال ثورة عارمة ضد الحكم التركى"، وفى جنوب العراق نزل بنولام "الميدان بأعداد كبيرة"، وفى الصحراء الشمالية إتفقت الشمر "على توحيد جهودها" ضد الباشا، وكانت بغداد ذاتها "حافلة باللصوص والنهابين"، ولابد من دفع بعض الإتاوات دائماً لشيوخ الأكراد والعرب. ولكن الأزمة المباشرة ترجع دون شك إلى طبيعة إدارة نجيب باشا التى تضحى بكل الأهداف فى سبيل اعتبار واحد هو تكديس الأموال. وفى أيار / مايو ثار العرب المقيمون على ترعة الهندية، فقد حصلت منهم الحكومة 21.000 كيس "فوجدوا أنفسهم فجأة قد إنحدروا من حالة اليسر النسبى إلى الإملاق الشديد"، واتجهوا إلى نهب مخازن الغلال العامة والممتلكات الأخرى. وفى تموز / يوليو إنتشر العصيان المسلح و"توقفت الملاحة فى نهر دجلة تماماً"[70]، وفى عام 1852، "فشلت حملة رشيد باشا ضد قبائل المنتفق فشلاً تاماً" رغم أنه استخدم عشرة آلاف من الجند النظاميين وغير النظاميين وألحق الخسائر بالبدو فى كل المعارك التى إشتبك معهم فيها، إلا أنه إضطر إلى الإنسحاب من الديوانية: "يبقى أن نضيف أن نهب الباشا الوحشى وسفكه

---

[68] إنظر: القسم ثالثاً، النص 9 من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of June 1861," (FO 195/676).
[69] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Jones to Rawlinson, 26 July 1854," (FO 195/442).
[70] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Canning, 25 April 1849, 23 May 1849, and 16 July 1849," (FO 195 / 334).

لدماء البدو الذين طلبوا حمايته فى الحلة قد أدت بالفعل إلى إثارة ثائرة العرب عامة غربى بغداد"[71].

وفى عام 1856 كانت الأحوال لا تزال سيئة بين قبائل المنتفق، "ولم يستطع الأتراك إخضاع مناطقهم بالقوة العسكرية، كما لم يسحبوا حاميتهم من سوق الشيوخ ويكفوا عن التدخل فى شؤونهم"، وأدت السياسة فى السنوات الأخيرة إلى "دمار الزراعة والتجارة فى تلك المناطق، وحولت القبائل من زراع وعمال جادين إلى قتلة ولصوص"[72]. وفى الشمال، استمر الأكراد والفرسان "الحميدية" غير النظامية، يغيرون على الأهالى حتى الحرب العالمية الأولى[73].

وحتى النيات الحسنة لم تؤت ثمارها[74].

"لا يبدو طبعاً أن هناك تظاهراً بأن السلطات التركية لم تضع فى اعتبارها الحالة المهملة للمناطق التى تحد نهر الفرات: فكما جاء فى التقارير التى أرسلها من حين إلى آخر إلى سفارة صاحب الجلالة يسعى كل والٍ عند تعيينه – منذ ولاية نجيب باشا – إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لـلاحتفاظ بالسيطرة على مياه النهر، وتنظيم توزيعها لأغراض الرى، ولكن جهودهم كانت تفتقر إلى الخبرة أو تلقى سوء التقدير، أو تؤدى إلى المعارضة العلنية أو السرية من جانب شيوخ خزعل والمنتفق الذين يسعون لتفادى السيطرة العثمانية المباشرة. ومن ثم منيت تلك الجهود بالفشل، وذهبت هباءً الأموال التى أنفقت فى هذا السبيل، وهى أموال طائلة".

ووصف حكم رشيد جزلكى باشا (1852 – 1856) بأنه حكم "شريف، وقوى، ومتحرر"[75]. وقام نامق باشا (1861 – 1868) بـ "إصلاحات عظيمة"، فدفع الرواتب

---

[71] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Rose, 2 June 1852," (FO 195/367).

[72] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Taylor to Kemball, 17 April 1856," (FO 195/521).

[73] إنظر: الفصل الرابع، القسم خامساً، النصين 5 و6 من هذا الكتاب.

[74] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Bulwer, 22 Aptil 1863," (FO 195/752).

[75] Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, P. 283.

المتأخرة لجنود الحامية، وحافظ على انضباطهم، وأوقف اختلاسات العسكر، وحقق فائضاً فى الموارد المالية[76]، وكان يكره التدخل الأوروبى كراهية شديدة[77]. ولعل مدحت باشا (1869 – 1872) كان أعظم المصلحين العثمانيين فى القرن التاسع عشر. وقد غطى نشاطه الكثير من مظاهر الحكم والاقتصاد والمجتمع، ولكن إنجازاته لا تطاول جهوده[78].

وفى الوقت نفسه، كانت القوى الدولية قد بدأت تغير واقع العراق، فأخذت التجارة مع منطقة المحيط الهندى تنمو بإطراد[79]. وفى عام 1848 كتب قنصل بريطانى أن البصرة "التى كان يسكنها منذ خمسين عاماً نحو 60 ألف نسمة، أصبحت الآن مجرد قرية صغيرة"[80]. غير أن إقامة خط من السفن التجارية يربط بين بومباى والبصرة، وإدخال الملاحة البخارية إلى نهر دجلة[81] أدى إلى إحياء البصرة. وفى عام 1866، "كان عدد من ولدوا بالبصرة من سكانها قليلاً جداً، أما الجانب الأكبر من التجار والعمال فكانوا من بين المهاجرين إليها من فارس والسواحل العربية للخليج الفارسى الذين اجتذبتهم الأجور المرتفعة أو قلة تكاليف المعيشة"[82]. وبإفتتاح قناة السويس عام 1869، بدأ فصل جديد من تاريخ العراق، إذ أصبحت فى متناول السفن القادمة من أوروبا، فإزداد حجم التجارة الخارجية زيادة كبيرة[83]. ولم تتأثر التجارة تأثراً ملحوظاً باستمرارية ونشاط القرصنة فى الخليج، التى استمرت حتى هذا القرن[84]. وشجعت زيادة الطلب الخارجى على الغلال والتمور العراقية[85] على التوسع فى الزراعة واستقرار البدو. فعلى ضفاف دجلة إلى ما وراء العمارة، عام 1878، "أقام البدو العرب من السكان وسائل رى ميكانيكية"، ومن الملاحظ أنه بعد أن فعلوا ذلك "أصبحوا أكثر استقراراً، فشيدوا المنازل، وتخلصوا من

---

[76] إنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

[77] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Bulwer, 28 June 1856," (FO 195/803 A).

[78] إنظر: القسم ثالثاً، النصين 11 و12 من هذا الفصل، والفصل السابع، القسم رابعاً، النص 9 من هذا الكتاب.

[79] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[80] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Canning, 14 April 1848," (FO 195/318).

[81] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[82] Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 62, "Bussorah".

[83] إنظر: مقدمة الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

[84] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Dispatches of 27 December 1887," (FO 195/1580); "12 August 1891," (FO 195/1762), and "Several in 1900," (FO 195/2074).

[85] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

عادة السلب والنهب". وعلى سبيل المثال أشارت التقارير إلى أن المنتفق لم يرتكبوا أى جريمة من جرائم السرقة منذ أذن لهم بحيازة الأراضى الزراعية بطريق الشراء فى وادى الفرات. ولكن هؤلاء العرب رهن هوى الباشا، وكادت تحدث ثورة كبيرة بينهم عندما قامت محاولة لإنتزاع الأرض منهم[86]، ويعود نصف حالة الفوضى والرغبة فى التقدم فى بلاد العرب (جنوب العراق) إلى مشكلة حيازة الأرض الزراعية[87]. وأدى ربط العراق بإستانبول والهند بخطوط البرق فى الستينات ومد شبكة البرق فى طول البلاد وعرضها، إلى المساهمة فى إقرار النظام والتقدم الاقتصادى. وتحسنت الإدارة تحسناً وئيداً، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى النظام المالى. وزاد عدد السكان، وفتحت بعض المدارس الحديثة. غير أنه مع بداية هذا القرن، كان العراق قد تطور بقدر محدود جداً عما كان عليه عام 1800، وعد بلداً فقيراً مقارنة بالولايات العثمانية الأخرى[88].

وفى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، إزداد إيقاع التقدم فى العراق إزدياداً ملحوظاً، فقد أصبحت الحكومة العثمانية أكثر إهتماماً بالتنمية، وتوافرت لديها موارد مالية كافية بعد زيادة العوائد الجمركية عام 1907. واجتذبت العراق الألمان لتصبح مخرجاً لخط حديد برلين – بغداد، ولتتخذ منها مصدراً لإمدادها بالقطن والنفط. وكان للبريطانيين الذين شاركوا فى الاشتهاء إلى النفط مصالح أخرى يسعون إلى حمايتها (مثل البواخر النهرية)، وإزدادوا اتجاهاً نحو العراق بدافع الرغبة فى إعاقة مشروع الخط الحديدى أو – على الأقل – المشاركة فى السيطرة عليه. وتم حل الخلافات السياسية بالتدريج وبدأ تنفيذ المشروع بالفعل. ووضع ولكوكس خطة لمشروعات الرى، فأقيمت قناطر الهندية وبدأ العمل فى المشاريع الأخرى[89]. وإزداد حجم الأسطول النهرى[90]. وتم

---

[86] المصدر نفسه.

[87] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Trade, 1878 – 79," (FO 195/1243).

[88] للمزيد من التفاصيل، إنظر:

Stephen Hemsley Longrigg, Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History (London; New York: Oxford University Press, 1953), PP. 1 – 66.

[89] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[90] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

مد خط حديدى بين بغداد وسامراء[91]. وأدى نشوب الحرب إلى تعطيل هذه المشروعات ، ولكن عاد العمل فيها وتم تنفيذها تدريجياً على مدى الخمسين عاماً التالية.

1 - السكان

تعوق ندرة الإحصاءات وعدم دقتها دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للهلال الخصيب فى القرن التاسع عشر. وقد جاءت معظم الأرقام الواردة فى هذا الكتاب من كتابات أوروبية، حصل أصحابها عليها بدورهم من الموظفين العثمانيين، فليسوا بذلك أفضل من مصادرهم. ولأغراض مالية غالباً، قامت الحكومة بتجميع قدر لا بأس به من المادة المتعلقة بالسكان، وحيازة الأراضى، والعوائد الجمركية، وموارد الضرائب ، وغيرها من الموضوعات. ويمكن العثور على بعض هذه الأرقام والمعلومات الأخرى فى السالنامات (الكتب السنوية) الخاصة بالولايات المختلفة والتى بدأ إصدارها عام 1846 / 1847؛ ويمكن استخدامها – مع ما يلزم من ضبط – كنقطة إنطلاق لمؤرخ يمتاز بحس إحصائى. وقد أجريت تعدادات متفاوتة فى درجة الشمول، فى السنوات 1831، 1844 ، 1881 – 1893، و1906 – 1907. ونشر بعضها وتم تحليله وتلخيصه بمعرفة العديد من الباحثين، وتغطى معظمها الولايات العربية، ولكن أرقامها أقل دقة من الأرقام الخاصة بالأناضول أو الولايات الأوروبية للدولة[92].

وقد صدر أول كتاب إحصائى سنوى رسمى عام 1313 هـ (1895 / 1896) بعنوان **استاتستك**، ولكن الأرقام السابقة على هذا التاريخ المستمدة من المصادر الرسمية، هى التى أوردها فيتال كوبينيه. ونشرت أخيراً دراسة إحصائية شاملة ورصينة قام بها غاستن ماكارثى. ويمكن الحصول على قدر كبير من المعلومات من سجلات المحاكم

---

[91] المصدر نفسه.

[92] Enver Ziya Karal, Osmanli Impartorlugunda ilk Nufus Sayimi, 1831, Nesriyat; no. 195, Tetkikler serisi; no. 87 (Ankara: [n. pb.], 1943); Kemal Karpat, "Ottoman Population Records and the Census of 1881 / 2 – 1893," International Journal of Middle East Studies, vol. 9, no. 2 (May 1978); Stanford Jay Shaw, "The Ottoman Census System and Population," International Journal of Middle East Studies, vol. 9, no. 5 (August 1978), and Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 19 – 22.

الشرعية[93]. والقدر الأكبر من المعلومات ما زال مدفوناً فى الأرشيف العثمانى فى إستانبول، وبصفة خاصة: مهمى دفترى، وأحكام دفترلرى، وجزيه محاسبى قلمى دفترلرى، وغيرها من السجلات[94].

جدول رقم (2 – 1)

السكان فى سوريا والعراق موزعين على الولايات (*)

الولاية	السنة		
	1878	1895/1896	1913/1914
سوريا			
دمشق	670	840	1.040
بيروت	530	760	1.000
لبنان	(210)	(240)	(800)
القدس	240	290	360
دير الزور	(70)	(90)	(110)
حلب	(800)	(970)	(1.230)
المجموع	(2.520)	(3.190)	(4.540)
العراق			
الموصل	غ. م.	غ. م.	(850)
بغداد	غ. م.	غ. م.	(1.400)
البصرة (**)	غ. م.	غ. م.	(1.200)
المجموع	غ. م.	غ. م.	(3.450)

* الوحدة = ألف نسمة، الأرقام بين الأقواس تقديرية، غ. م. = غير متاح.
** تتضمن الكويت ونجد.
المصدر: – Justin McCarthy, "The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878 – 1914," Asian and African Studies, vol. 15, no. 1 (March 1981).

[93] إنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص 11 من هذا الكتاب، و
Abdel – Karim Rafeq, "Les Registres des tribunaux de Damas comme source pour l'histoire de la Syrie," Bulletin d'études orientales (1973).
[94] Bernard Lewis, "The Central Ottoman Archives as a Source for Arab History," (unpublished paper).

وأكثر الدراسات عمقاً الخاصة بسكان سوريا والعراق، مقالة نشرها مؤخراً غاستن مكارثى[95]، التى أوردنا بعض مادتها فى الجدول رقم (2 – 1). فعند قيام الحرب العالمية الأولى كان تعداد سكان سوريا حوالى 4.5 ملايين نسمة، وسكان العراق حوالى 3.5 ملايين نسمة، ويتضمن الرقم الأخير سكان نجد والكويت الذين قد يصل عددهم إلى نحو نصف مليون نسمة. وقد إزداد تعداد سكان سوريا من مليونين ونصف عام 1878 بمعدل زيادة سنوية قدرها 1.7 بالمائة، وفى الفترة 1878 – 1895 / 1896 بلغت نسبة الزيادة 1.4 بالمائة، وفى الفترة 1895/1896-1913/1914 بلغت نسبتها 2 بالمائة، وهو معدل يبدو بالغ الإرتفاع.

وبالنسبة إلى الفترات السابقة على تلك التواريخ، لدينا تقديرات مختلفة لأواخر الثلاثينات وردت فى تقرير باورنغ[96] وهذه الأرقام تتراوح بين المليون والمليونين، وتستحق ثلاثة من تلك التقديرات قدراً من الإهتمام: تقدير الحكومة (لعام 1839 ؟) للسكان بـ 1.449.000 نسمة (أو البديل المقدر على أساس الدخل من الضرائب، وهو 1.254.000 نسمة)، والتقدير الذى قدمه القنصل ويرى فى حلب وهو 1.262.000 نسمة عام 1836، وتقدير القنصل العام كامبل الذى ربما يكون قد استمد أرقامه من مصادر مصرية، وهو 1.864.000 نسمة عام 1839. ومعدل الزيادة السنوية الذى تشير إليه هذه التقديرات قد يكون 1.4 بالمائة أو 1.8 بالمائة بالنسبة إلى تقدير الحكومة، و1.6 بالمائة بالنسبة إلى تقدير القنصل ويرى، و8.– بالمائة بالنسبة إلى تقدير كامبل. وإذا وضعنا فى اعتبارنا تاريخ سوريا المضطرب فيما بين الأربعينات والستينات، تصبح المعدلات الأقل للنمو

---

[95] Justin McCarthy, "The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878 – 1914," Asian and African Studies, vol. 15, no. 1 (March 1981); Haim Gerber, "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century," Asian and African Studies, vol. 13 (1979); Alexander Schölch, "The Demographic Development of Palestine, 1850 – 1882," International Journal of Middle East Studies, vol. 17, no. 4 (November 1985).

إذ يقدر هذا المصد سكان فلسطين بـ 350 – 360 ألف نسمة فيما بين 1850 – 1865، ويقدرهم بـ 460 – 470 ألفاً فى عام 1882، و695 ألفاً فى عام 1911 – 1912. إنظر أيضاً:

Daniel Panzac, La Peste dans l'empire ottoman (Louvain la – Neuve: [s. n.], 1985), PP. 71—= 75.

= 75 يقدم هذا المصدر أرقاماً أقل لسكان سوريا 1.3 مليون – 1.350.000 نسمة حوالى عام 1840 و2.2 مليون نسمة حوالى عام 1890.

[96] John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972), pp. 3 – 4, 120 – 122 and 136.

السكانى والأرقام الأعلى للسكان أكثر تقبلاً، إذ يبدو أن تعداد السكان قد تجاوز 1.5 مليون نسمة عام 1840. ويقدم لنا غرير الرقم 1.5 مليون نسمة لعام 1836، وتقديراً لعام 1800 يبلغ 1.2 مليون نسمة.

وبالنسبة إلى العراق، ليس لدينا سوى دراسة محمد سلمان حسن التى تغطى الفترة حتى عام 1919، وهى تستند إلى المصادر القنصلية البريطانية وإلى كوينيه (إنظر الجدول رقم (2 – 2))[97].

جدول رقم (2 – 2)

سكان العراق حسب الولايات (*)

الولاية	السنة			
	1867	**1890**	**1905**	**1919**
الموصل	265	401	540	703
بغداد	491	575	855	966
البصرة	524	750	855	1.179
المجموع	1.280	1.726	2.250	2.848

*الوحدة = ألف نسمة.

المصدر:- Hassan, in: Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.": University of Chicago Press, 1966), pp. 154 – 162.

وقد وجه مكارثى النقد للأرقام التى أوردها حسن عن عام 1905، فأشار إلى أنها منخفضة، وأنها تجعل معدل النمو السكانى بين الأعوام 1914 – 1919 مرتفعاً أكثر من الواقع. أضف إلى ذلك أننا إذا أخذنا ولاية بغداد كعينة، فإن ذلك قد يعنى أن نسبة النمو السكانى فيها بلغت 3 بالمائة سنوياً فيما بين السنوات 1921 – 1947، بينما تشير الأرقام

---

[97] الأرقام التى وردت فى إحصاء 1881 – 1893 والتى أوردها:
Karpat "Ottoman Population Records and the Census of 1881 / 2 – 1893".=
= هذه الأرقام منخفضة إنخفاضاً كبيراً، إذ يشير إلى أن تعداد الذكور فى ولاية بغداد بلغ 197 ألف نسمة، وفى ولاية البصرة أحد عشر ألفاً، وفى ولاية الموصل 176 ألفاً، والرقم الأخير – وحده – يبدو منطقياً. وفى عام 1856، قدر القناصل البريطانيون سكان ولاية بغداد بما فيها البصرة بثمانمائة ألف نسمة (230ألفاً فى المدن، 130 ألفاً فى القرى، و440 ألفاً من البدو الرحل)، كما قدروا سكان الموصل بـ 468 ألف نسمة.
إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Replies to Questionnaire," (FO 78/1418 – 1419).

الواردة فى الجدول رقم (2 – 1) إلى أن تلك النسبة بلغت 1.7 بالمائة وهو أكثر تماشياً مع المنطق ومع السجلات العراقية للسنوات 1927 – 1947. وعلى ذلك لابد من زيادة الأرقام التى أوردها حسن عما هى عليه. زد على ذلك أن تقديراته على هذا النحو تشير إلى أن معدل النمو السكانى فيما بين السنوات 1867 – 1890 بلغت نسبة 1.3 بالمائة سنوياً، وفيما بين السنوات 1890 – 1905 بلغت 1.8 بالمائة، ويبدو الغلو واضحاً فى النسبة الأخيرة. وعلى سبيل التخمين، يمكن أن نقدر السكان بما يقل قليلاً عن 1.7 مليون نسمة عام 1967، وما يقرب من مليونين عام 1878 بمعدل نمو سكانى تبلغ نسبته 1.3 بالمائة سنوياً حتى عام 1913.

ولا تتوافر لدينا أرقام تشير إلى معدلات المواليد والوفيات، رغم أنها لابد أن تكون عالية، وعلى أية حال، فإن زيادة السكان تعود أساساً إلى إنخفاض نسبة الوفيات[98]، ويرجع هذا بدوره إلى ضعف الضوابط السكانية التى قال بها مالتوس: الحروب، والمجاعات ، وبخاصة الأوبئة نتيجة إدخال نظام الحجر الصحى والأخذ بالطب الحديث. ففى عام 1834، أقيم حجر صحى فى بيروت لفحص القادمين بطريق البحر، غير أن إدارته كانت سيئة، وكان عديم الفائدة غالباً. وفى الوقت نفسه أدخلت السلطات المصرية نظام التطعيم ضد الأمراض[99]. وأقيمت المحاجر الصحية – تدريجياً – فى الموانئ السورية الكبرى، والبصرة، والفاو، وخانقين على الحدود بين العراق وإيران. وفى عام 1876، أقيمت نقاط الحجر الصحى فى بيراجيك، ودير الزور، وغيرها من المناطق عندما إنتشر الطاعون فى العراق[100].

وعانى العراق فى القرون السابقة الحروب التركية – الإيرانية التى دارت رحاها على أرض العراق. وبعد إعادة فتح البلاد عام 1831 لم تقع على أرضها عمليات عسكرية

---

[98] إنظر النحفظات التى أوردناها فى:
Charles Issawi, Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 95 – 96.

[99] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commerciale: "Dispatches of 31 December 1834," (Beyrouth), vol. 1 – ter; "26 February 1837," (Beyrouth), vol. 2, and Leila Tarazi Fawaz, Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), pp. 9 and 33 – 34.

[100] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Skene to Eliot, 18 March 1878," (FO 195/1113).

كبيرة. ويقدم لنا حيدر قائمة بالمجاعات المحلية والمجاعات العامة التى وقعت فى السنوات 1689، 1690، 1700، 1719، 1733، 1756، 1786، 1801، 1827، و1831. بعد ذلك لم تحدث مجاعة شاملة على ما يبدو إلا فى عام 1878، ولعل ذلك يرجع إلى تحسن المواصلات والنقل. وفى ما يتعلق بالطواعين، يشير لونغريغ وبطاطو إلى تلك التى وقعت فى بغداد فى السنوات 1689، 1719، 1799، 1802، 1822، وأشدها بشاعة وقع عام 1831، وقد أعقبه فيضان مدمر[101]. ومات العديد من الناس فى الحلة والهندية وأماكن أخرى[102]. وهناك طاعون وقع بالموصل قيل – على سبيل المبالغة دون ريب – أنه قضى على مائة ألف شخص وترك سبعة عشر ألف منزل بلا سكان[103].

وثمة حالات أخرى وقع فيها الطاعون خلال الفترة موضوع الدراسة. ففى عام 1867 وقع وباء محدود فى بغداد. وفى عام 1876 – 1877 مات 1130 يهودياً من بين يهود بغداد البالغ عددهم ثمانية عشر ألفاً (بنسبة 6.3 بالمائة) بسبب الوباء. ويشير طبيب بريطانى كان قد حصر 4394 حالة وفاة إلى أن الرقم الذى حدده يمثل نسبة سكان بغداد المقدر عددهم بسبعين ألف نسمة نفسها، وأنه "أقرب إلى الحقيقة من رقم 1560 حالة الذى حددته اللجنة الصحية الرسمية لوفيات بغداد". ولما كان نحو نصف السكان قد غادروا المدينة، فإن معدل الوفيات كان فى الحقيقة مضاعفاً[104]. ويقول الطبيب البريطانى: "سبق أن كررت القول فى مناسبات رسمية، ولا زال كلامى يصدق على الأمر اليوم، إن الحجر الصحى على النحو الذى يدار به فى هذه الولاية يساعد على انتشار الوباء الذى أقيم من

---

[101] إنظر: القسم ثالثاً، النص 4 من هذا الفصل.

[102] Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, p. 266; Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978); Saleh Haider, "Land Problems of Iraq," (Ph. D. Dissertation, University of London, 1942), p. 112, and James Baillie Fraser, Travels in Koordistan, Mesopotamia, Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordistan and Arab Tribes, 2 vols. (London: R. Bentley, 1840), vol. 1, pp. 234 – 254.

ولإلقاء نظرة شاملة على الطاعون فى الدولة العثمانية فيما بين 1700 – 1850، إنظر:

Panzac, La Peste dans l'empire ottoman.

[103] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Botta to Guizot, Report on Mosul, 18 May 1843," (Mossoul), vol. 1.

[104] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Dispatches by Nixon, 31 May 1876," (FO 195/1076); "Colvill, 4 September 1877," (FO 195/1142), and Great Britain, Accounts and Papers 1877, vol. 83, "Bagdad".

أجل مقاومته، طالما كان لا يفعل أكثر من حشد الجموع القذرة (من المرضى) دون أن يقدم لهم أى رعاية صحية"[105] كذلك وقع الطاعون فى بغداد عامى 1881، 1882، وفى البصرة عام 1910، ولكن تلك الأوبئة لم تبلغ حداً كبيراً من الخطورة[106].

ومثلت الكوليرا خطراً بالغاً، فقد هاجمت نحو عشرين ألفاً من سكان بغداد المقدر عددهم بثمانين ألف نسمة (عام 1846)، وأودت بحياة ستة آلاف منهم، كما ذهب البعض ضحيتها عام 1847[107]. وتشير السجلات الفرنسية إلى وقوع الكوليرا فى بغداد كل عام فيما بين السنوات 1851 – 1861، ثم عاد الوباء مرة أخرى فى عامى 1865 و1869[108]. وحصد وباء عام 1851 نحو ستمائة من أرواح سكان البصرة[109]. وقضى وباء عام 1869 – الذى جلبه الحجاج الإيرانيون – على بضع مئات من سكان كربلاء وغيرها من البلاد[110] . وانتشرت الكوليرا مرة أخرى فى عامى 1889 و1893، ووصف وباء 1889 بأنه "أسوأ وباء منذ عام 1831"، وانتشر من بغداد إلى الموصل والبصرة[111] ووقعت الكوليرا مرة أخرى فى بغداد عام 1899، وفى البصرة عام 1910، ولكن يبدو أن آثار الوبائين كانت محدودة[112].

وأثر الطب الحديث تأثيراً محدوداً فى العراق عند عام 1914. وقامت شركة الهند الشرقية بإيفاد الأطباء البريطانيين العاملين فيها إلى البصرة وبغداد، وبدأ إدخال التطعيم ضد

---

[105] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report by Colvill, 6 March 1876," (FO 195/1076).

[106] Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, p. 316, and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, "Basra".

[107] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Answers to Queries by Dr. Hyslop, 27 January 1848," (FO 195/318).

وقد جاءت الكوليرا إلى الشرق الأوسط من الهند لأول مرة عام 1821، إنظر:

Panzac, La Peste dans l'empire ottoman.

[108] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial: "Pellissier to Drouyn, 17 September 1866," (Bagdad), vol. 12, and "Rogier to La Valotte, 6 December 1869," (Bagdad), vol. 13.

[109] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Canning, 23 September 1851," (FO 195/577).

[110] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Herbert to Eliot, 15 September 1869, and 30 September 1871," (FO 195/949).

[111] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commerciale, "Pognon to Spuller, 25 August; 16 September, and 18 November 1899," (Bagdad), vol. 14.

[112] Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, p. 316, and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, "Basra".

الأمراض فى العشرينات من القرن التاسع عشر[113]، ولكن عدد من خضعوا للعلاج كان ضئيلاً. وفى كانون الثانى / يناير 1879، قامت عيادة القنصلية البريطانية فى بغداد بعلاج نحو 3500 مريض[114]. وفى عام 1890، يشير كوينيه إلى وجود ست صيدليات فى الموصل، تقوم بإدارة إحداها الراهبات[115] وبحلول عام 1914، أقامت الإرساليات التبشيرية الأجنبية مستشفيات ومستوصفات صغيرة فى بغداد والموصل والبصرة بما فى ذلك ما أقامته الإرسالية البروتستانتية، وكان هناك بعض الأطباء الأجانب يمارسون المهنة إلى جانب بعض المفتشين والأطباء العاملين فى الحكومة، غير أن نشاطهم كان قاصراً على المدن الرئيسية[116].

وشهدت سوريا تقدماً أكثر فى الحالة الصحية، على الرغم من أن الأوبئة فيها كانت فتاكة. وعلى سبيل المثال، وقع الطاعون فى سوريا فى السنوات 1840 – 1843، وفى حلب انتشرت الكوليرا فى أعوام 1822، 1832، 1837، 1848، وفى السنة الأخيرة حصدت الكوليرا 3500 نفس، وفى عام 1851 أصابت الكوليرا دمشق كما أصابتها عام 1865[117]، وانتشرت عام 1875 فى سوريا كلها[118]. واختص الوباء بيروت عام 1883 ،

---

[113] إنظر: القسم ثالثاً، النص 8 من هذا الفصل.

[114] يحتوى المصدر التالى على تقرير طبى:
Great Britain, Accounts and Papers 1878/79, vol. 72, "Baghdad".

[115] Vital Cuinet, La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 – 1895), vol. 2, p. 820.

[116] Longrigg, Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History, p. 37, and Cuinet, Ibid., vol. 3, pp. 11 – 13.
ويقدم وصفاً للخدمات الصحية. وفيما يتصل بإرساليات البصرة، إنظر:
H. Conway Zeigler, "A Brief Flowering in the Desert, Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1889 – 1978," (M. A. Thesis, Princeton University, 1977).

[117] إنظر: القصم ثانياً، النص 4 من هذا الفصل.

[118] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Answer to Queries, 27 May 1859," (FO 78/1449); France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Despréaux to Bastide, 19 July and 12 August 1848," (Alep), vol. 31; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Wood to Palmerston, 21 January 1851," (FO 78/872), and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Dispatches of 22 July and 4 August 1875," (Beyrouth), vol. 9.
يشير جربر إلى الطواعين التالية فى حلب فى الأعوام: 1669 / 1670، 1685 / 1686، 1720 - 1723، 1761 / 1762، 1786 / 1787، 1813 / 1814، 1826 / 1827، و1846 / 1847 إنظر:
Gerber, "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century".
ووفقاً لما يذكره نعمان قساطلى، كتاب الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء (بيروت:]د. ن.[، 1879)، ص 90 و93، مات ثلاثين ألف شخص فى دمشق عام 1852 وعشرة آلاف عام 1865.

ودمشق وحلب عام 1890، والقدس عام 1902. ويذكر القنصل البريطانى أن عشرة آلاف شخص ماتوا بالوباء فى ولاية دمشق عام 1912، بينما قدرت المصادر الرسمية عدد الضحايا بأربعة آلاف شخص[119].

وعلى أى حال، فإن التسهيلات الطبية فى سوريا كانت أكثر إنتشاراً منها فى العراق . وكان فى دمشق (عام 1845) مستشفى عسكرى أقامه المصريون، إضافة إلى مستشفيين أحدهما للجذام والآخر للأمراض العقلية كانا يمارسان عملهما منذ زمن بعيد[120]. وفى عام 1854 كان فى القدس المستشفيات البروسية، والبطريركية اللاتينية، والفرنسية، واليهودية. كما كانت هناك خدمات طبية بريطانية[121]. وفى السبعينات، بدأت الكلية البروتستانتية السورية (التى أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت)، تخرج الأطباء فى مدرسة الطب التابعة لها، وتبعتها جامعة القديس يوسف فى الثمانينات. وفى عام 1903 ، أنشأت الحكومة مدرسة للطب فى دمشق. وقد ذكر القنصل الفرنسى فى حلب عام 1848 أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة من الأطباء الأوروبيين فى حلب، وإثنين أو ثلاثة من الأطباء السوريين الذين لم يتوافر لهم التدريب الجيد[122]. وفى عام 1895، كان فى فلسطين 23 مستشفى (17 مستشفى فى القدس) تضم نحو 700 سرير، وكان هناك ستة مستشفيات فى بيروت، وإثنان فى حلب، ومستشفى عسكرى واحد فى كل من دمشق وحمص وحماه، كما كان هناك خمسون طبيباً فى بيروت[123]. وبحلول عام 1914، كان فى سوريا عدد لا بأس به من الأطباء الأوروبيين والسوريين، وقد تلقى السوريون منهم تعليمهم الطبى فى الخارج أو فى المدارس الطبية المحلية.

---

[119] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Connor, 2 December 1912," (FO 195/2122).
[120] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Memorandum of 22 February 1845," (Damas), vol. 2.
[121] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Clarendon, 27 July 1854," (FO 78/1024).
[122] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Despréaux to Bastide, 29 July 1848," (Alep), vol. 31.
[123] Cuinet: La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure, vol. 2, p. 184, and Syrie, Liban et Palestine (Paris: Leroux, 1896), PP. 56, 119, 446, 450 and 533.

وفى ما يتعلق بما بقى من ضوابط مالتوس السكانية (أى الحروب والمجاعات)، لم تشهد سوريا معارك حربية كبيرة بعد الحروب التركية – المصرية التى دارت رحاها على أرضها أعوام 1831 – 1832، و1840. غير أن الصراعات الطائفية فى عامى 1845 و1860[124] أودت بحياة الكثير من الأفراد ودمرت الكثير من الممتلكات. كما وجهت الحكومة حملات عديدة إلى جبل الدروز لفرض سيطرتها عليه، أضيف إلى ذلك المجندين السوريين والعراقيين الذين خدموا فى الجيش العثمانى. وليس لدينا أى معلومات عن مجاعات وقعت ما عدا تلك المجاعة البشعة التى أصابت لبنان خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن كان هناك نقص حاد فى المواد الغذائية على الصعيد المحلى عام 1878 . وكما جاء فى تقرير القنصل الفرنسى فى دمشق: "خلال الأيام الثلاثة الأخيرة حاصر سكان المدينة المسلمون – الذين لا يأكلون سوى الخبز – أبواب السراى وهم يصيحون : المجاعة. وبالأمس هاجمت بضع مئات من النسوة قصر الحاكم، وكان ذلك الإضطراب الذى عهد إلى القوات المسلحة أمر معالجته"[125].

ويبدو أنه لم تحدث إلا هجرات محدودة من وإلى العراق، ولكن الحركة فى الاتجاهين كانت واسعة النطاق فى سوريا. وقد بدأت الهجرة من لبنان فى الخمسينات، وإتجهت فى أول الأمر إلى مصر التى كانت تنمو سريعاً، وفى الثمانينات هاجرت أعداد كبيرة إلى العالم الجديد. وثمة عوامل معينة دفعت حركة الهجرة: منها الضغط السكانى ، والإضطرابات الدينية والاجتماعية، والرغبة فى الهرب من الخدمة العسكرية التى خضع لها أبناء سوريا فيما عدا جبل لبنان. وكانت هناك أيضاً عوامل "جذب" تفعل فعلها فى مواقع مختلفة. وفيما بين أعوام 1860 – 1900 هاجر نحو 120 ألف شخص. وفى عام 1896 قدر عدد المهاجرين بنحو 5500 إتجهوا بصفة رئيسية إلى أمريكا الجنوبية. وفى بداية الأمر، كان المهاجرون من المسيحيين، ثم إنضم إليهم الدروز، وبلغت التحويلات

---

[124] إنظر: القسم ثانياً، النصين 2 و3 من هذا الفصل.

[125] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Rousseau to Waddington, 17 March 1878," (Damas), vol. 6.

النقدية التى كان يرسلها المهاجرون سنوياً 143 ألف جنيه[126]. وذكر القنصل الأمريكى (عام 1900) إن الهجرة إلى الولايات المتحدة بدأت فى عام 1878، وأن نحو خمسة آلاف شخص يغادرون البلاد سنوياً من بيروت وطرابلس إلى الولايات المتحدة، وأن عدد المهاجرين السوريين هناك قد بلغ أكثر من خمسين ألف مهاجر[127]. وفى السنة السابقة على ذلك كان القنصل الأمريكى قد أشار إلى أن نحو خمسمائة من الأمريكيين ذوى الأصل العثمانى قد عادوا إلى قراهم فى لبنان[128]. وفى عام 1902 كتب القنصل البريطانى فى تقريره أن الهجرة "فى زيادة دائمة، وإنها الآن قد امتدت من لبنان إلى سائر أنحاء سوريا"، وأن السماسرة يستغلون تلك الأوضاع[129].

وفى عام 1903، كانت هناك هجرة للمسيحيين من بيروت الذين "جاء معظمهم من أبرز أتباع الكنيسة الأرثوذكسية"، إتجهوا إلى مصر وغيرها من بلدان المهجر بسبب إحساسهم بعدم الأمان بعد أحداث السادس من أيلول / سبتمبر ذلك العام. وفى عام 1907، ذكر القنصل الفرنسى أن الهجرة من فلسطين محدودة نسبياً، فلم يهاجر من فلسطين سوى أربعة آلاف شخص فى السنوات العشر السابقة على هذا التاريخ. وفى عام 1909، قدرت الهجرة الإجمالية من سوريا بعشرة آلاف مهاجر، إلا أن عدد المهاجرين قدر بما يزيد على ذلك من حلب وحدها فى تلك السنة، وفيما بين عام 1900 و1914 قدر متوسط الهجرة السنوية بخمسة عشر ألف شخص[130].

---

[126] Sa'id B. Himadeh, comp., Economic organization of Syria and Lebanon, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Science, Social Science series: no. 10 (Beirut: American Press, 1936), pp. 13 – 16, and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Trade, 1896," (Beyrouth), vol. 12.

[127] United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Randvall to Hill, 4 October 1900," (T 367.21).

إنظر أيضاً: القسم ثانياً، النص 12 من هذا الفصل.

[128] United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Randvall to Hill, 11 April 1899".

[129] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Quarterly Report, June 1902," (FO 195/2122).

[130] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Connor, 22 October 1903," (FO 424/205); Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Beirut and Aleppo", and Himadeh, comp., Economic Organization of Syria and Lebanon, p. 13.

وفى عام 1911 ذكرت لجنة الهجرة الأمريكية أن المهاجرين السوريين يتمتعون بمهارات تفوق غيرهم من المهاجرين، إذ كان 22.7 بالمائة منهم يشغلون وظائف تحتاج إلى مهارات خاصة، وإشتغل 20.3 بالمائة منهم بالتجارة[131].

وبحلول عام 1914، كان نحو 300 – 350 ألف سورى قد هاجروا، فذهب ثلثاهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واتجه الباقون إلى أمريكا الجنوبية. وبلغ عدد المهاجرين اللبنانيين نحو ربع سكان الجبل أو أكثر قليلاً، ونحو نصف سكان المناطق الأخرى[132] . وساهمت تحويلاتهم النقدية فى إصلاح ميزان مدفوعات سوريا[133]. ولا تقل الأفكار والمهارات التى نقلوها إلى بلادهم أهمية عن ذلك، فى مجالات تمتد من الأدب إلى السياسة إلى التجارة. وفى عام 1905، ذكر القنصل البريطانى أن المهاجرين العائدين من أمريكا وغيرها من بلدان المهجر يثيرون حركة معادية للشيوخ الإقطاعيين ورجال الدين، بين الموارنة والأرثوذكس وغيرهم فى شمال لبنان والجبل[134].

وكان هناك ثلاثة تيارات من المهاجرين إلى سوريا: الأرمن، والجراكسة المسلمين ، واليهود. فقد عاش عدد لا بأس به من الأرمن فى حلب قروناً عديدة، وكانوا يعملون غالباً بالتجارة والصناعة الحرفية، كما عاشوا فى المدن التى تقع شمالى حلب مثل عينتاب ومرعش. وفى عام 1857 قدر عدد الأرمن فى مدينة حلب بأربعة آلاف نسمة، وفى عام

---

[131] ويتضمن هذا الكتاب المزيد من المعلومات:
Kemal Karpat, "The Ottoman Emigration to America, 1860 – 1914," International Journal of Middle East Studies, vol. 15, no. 2 (May 1985), and Abdul – Latif Tibawi, American= =Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work (Oxford: Oxford University Press, 1966), p. 238.

[132] إنظر: Ruppin, in: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 273 – 296.
إنظر أيضاً: جورج طعمة، المغتربون العرب فى أمريكا الشمالية (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومى، 1965)، و
Elie Safa, L'Emigration Libanaise préface du président Alfred Naccache (Beyrouth: Universite Saint Joseph, Faculté de droit et des sciences économiques, 1960); R. Bayly Winder, "The Lebanese in West Africa," Comparative Studies in Society and History, vol. 4, no. 3 (1962), and Karpat, "The Ottoman Emigration to America, 1860 – 1914."
ويقدر الأخير العدد الإجمالى للمهاجرين من سوريا الطبيعية بستمائة ألف نسمة.

[133] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[134] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Administrative Conditions in Lebanon, 17 October 1905," (FO 424/208).

1890 قدر عددهم بـ 5500 نسمة، بينما قدر عددهم فى ولاية حلب بـ 48 ألفاً[135]. وتقدم إلينا الروايات الرسمية لعام 1914/1915 رقمين للأرمن فى ولاية حلب هما 40.843 نسمة، و49.481 نسمة، وبالنسبة إلى مدينة حلب ثمانية آلاف نسمة، ولعل الزيادة فى الرقم الثانى ترجع إلى إدراج البروتستانت ضمن الأرمن. وقدر عدد الأرمن فى بقية أنحاء سوريا بـ 2500 نسمة. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها لجأ 150 ألف أرمنى إلى سوريا، وأثناء الحرب العالمية الثانية كان هناك 200 ألف أرمنى فى سوريا ولبنان وأربعة آلاف فى فلسطين[136].

وكان الجراكسة يمثلون جانباً من اللاجئين المسلمين الذين تدفقوا من القفقاس وروسيا والبلقان على الإمبراطورية العثمانية فى عام 1876 – 1878، وكانت غالبيتهم من المزارعين[137]. وفى عام 1906 قدر فارس الخورى – الذى سيصبح رئيساً لوزراء سوريا فيما بعد، وكان عندئذ موظفاً فى القنصلية البريطانية فى دمشق – عدد العائلات الجركسية فى ولاية الشام بـ 5540 عائلة (تركزوا فى القنيطرة وعمان)، وكان تعدادهم نحو ثلاثين ألف نسمة. وهناك 670 أسرة أخرى كانت تقيم فى سنجق حماه[138]، وعدد أكبر فى ولاية حلب وإقليم دير الزور[139]، واستقر بعض اللاجئين الكريتيين فى أنطاكية[140].

---

[135] Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo," and Cuinet, La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure, vol. 2, pp. 114 and 164.

[136] Justin McCarthy, The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics (Boston, Mass: G. K. Hall, 1982), pp. 64 – 71; Himadeh, comp.: Economic Organization of Syria and Lebanon, p. 23, and Economic Organization of Palestine, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11 (Beirut: American Press, 1938), p. 10, and Albert Habib Hourani, Minorities in the Arab World (London: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1947), p. 12.

[137] إنظر: Karpat, "Ottoman Population Records ad the Census of 1881/2 – 1893."

[138] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report," (FO 618/3), and Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 – 1980, pp. 96 – 123.

[139] إنظر: القسم ثانياً، النص 9 من هذا الفصل.

[140] إنظر: القسم ثانياً، النص 14 من هذا الفصل.

وقد ظل عدد اليهود فى فلسطين محدوداً حتى السبعينات وقدر سيتزن عددهم بألفين عام 1806، وأربعة آلاف عام 1816[141]. أما تقديرات الثلاثينات فتجعل عددهم يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف يهودى، عاش ما يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة منهم فى القدس، و1500 فى صفد، ولم يطرأ على تلك الأرقام سوى تغييرات طفيفة خلال الستينات. وفى منتصف السبعينات إرتفع الرقم الإجمالى إلى 25 ألفاً من بينهم 13 ألفاً فى القدس وثمانية آلاف فى صفد. وفى عام 1895 ارتفع عدد اليهود إلى خمسين ألفاً من بينهم 28 ألفاً فى القدس وسبعة آلاف فى صفد، وثلاثة آلاف فى كل من طبرية ويافا . وفى عام 1907، بلغ عددهم ثمانين ألفاً، ثم تجاوز عددهم التسعين ألفاً بحلول عام 1914 – كان من بينهم 45 ألفا فى القدس، وعشرة آلاف فى يافا، وثمانية آلاف فى صفد، وكان يهود فلسطين من سكان المدن، ولكن كان بينهم نحو 12 ألفاً من الفلاحين[142]، وفى تاريخ متأخر مثل عام 1891، وصف القنصل البريطانى سبع مستعمرات يهودية فقال إن اليهود "ليسوا مستوطنين زراعيين أكفاء، ولولا المعونات الخارجية التى يتلقونها لحرموا رغد العيش. وهم يميلون إلى استخدام العمال الوطنيين أكثر من العمل بأنفسهم"[143].

ولكن مع بدايات هذا القرن أقيمت مستوطنة بتاح تكفا وغيرها من المستوطنات الناجحة[144]. وخلال الأعوام 1914 – 1918 غادر آلاف اليهود فلسطين، فلم يبق منهم فى البلاد سوى 56 ألفاً عام 1918. وخلال هذه الفترة كان معدل الوفيات كبيراً بسبب سوء الأحوال المعيشية والزواج المبكر، ففاقت معدلات الوفيات معدلات المواليد، ولم يستطع المجتمع اليهودى أن ينمو فى فلسطين إلا من خلال الهجرة وحدها[145].

---

[141] الأرقام الواردة بهذه الفقرة مأخوذة من:
Mordechai Eliav, Ahaavat Tiziyon ve – anshei Hod (Tel Aviv: [n. pb.], 1970), Appendix A, and A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet" Beihefte Zum Tropenpflanzen,vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), p. 11.

[142] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[143] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Trotter, "Report on Visit, 10 August 1891," (FO 195/1723); Dan Giladi, "The Agronomic Development of the Old Colonies in Palestine, 1882 – 1914," in: Moshe Ma'oz ed., Studies on Palestine during the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 175 – 189.

[144] إنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص 22 من هذا الكتاب.

[145] Ma'oz Ibid., pp. 119 – 141; A. M. Luncz, Jerusalem Yearbook for the Diffusion of an Accurate Knowledge of Ancient and Modern Palestine (Vienna: [n. pb.], 1881), Passim, and Martin Gilbert, Jerusalem: Rebirth of a City (New York: Viking; Elizabeth Sifton Books, 1986), Passim.

واستقر القليلون جداً من الأجانب الآخرين فى سوريا أو العراق. فقد بلغ عدد الفرنسيين فى قنصلية عكا 97 شخصاً عام 1831 (من بينهم 42 شخصاً تحت سن الحادية والعشرين) كانوا جميعاً من التجار ما عدا القليل من المبشرين والتراجمة وأربعة أطباء، كما كان هناك أيضاً 29 شخصاً من الرعايا المتمتعين بالحماية الفرنسية غالبيتهم من اللبنانيين، وبلغ عدد الفرنسيين فى بيروت 69 شخصاً، وفى صيدا 25 شخصاً، وفى جبل لبنان 12 شخصاً، وفى مدينة عكا سبعة أشخاص، وفى دمشق ستة أشخاص، وفى يافا أربعة أشخاص، وفى حيفا ثلاثة أشخاص[146]. وفى عام 1863، كان هناك 25 فرنسياً فى قنصلية دمشق (من بينهم ثمانى نساء وثلاثة أطفال)، و95 فرنسياً فى قنصلية حلب (منهم ثلاثون طفلاً)[147]. وفى عام 1895، قدر القنصل الفرنسى عدد الضحايا الفرنسيين فى بيروت بما يتراوح بين 1200 – 1300 شخص إضافة إلى من يقيمون فى داخل البلاد، وعدد الإيطاليين بما يتجاوز ستمائة شخص، والنمساويين بمائتين، والألمان بـ 150 شخصاً، والإنكليز بمائة شخص، والسويسريين بـ 50 شخصاً، وكان هناك أشخاص قلائل من الروس يضاف إليهم بعض الأمريكيين[148].

وفى ما يتعلق بالبريطانيين، كان هناك (عام 1891) 215 من البريطانيين بالمولد و18 من الرعايا المتجنسين بالجنسية البريطانية، إضافة إلى 171 ممن يتمتعون بالحماية البريطانية (ولا يدخل بينهم 139 من اليهود الروس)، وكان هؤلاء جميعاً يتبعون قنصلية القدس[149] . وفى عام 1901، كان هناك 59 ذكراً و151 أنثى من البريطانيين بالمولد، و295 من الرعايا المتمتعين بالحماية البريطانية فى قنصلية بيروت، و81 ذكراً و164 أنثى من البريطانيين بالمولد فى قنصلية القدس[150]. وفى عام 1911، كان هناك 14 ذكراً و19 أنثى من البريطانيين بالمولد فى قنصلية دمشق[151]. وكان فرسان المعبد أهم مجموعة ألمانية

---

[146] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commercial, "Dispatches of 1 January 1831 and Table," (Beyrouth), 1 bis.
[147] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commercial, "List in CC Beyrouth," vol. 9.
[148] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade, 1895," (Beyrouth), vol. 11.
[149] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/1727).
[150] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2075), and (FO 195/2106).
[151] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2370).

فى فلسطين إذ بلغ عددهم ألفين[152]. وأدى بناء خط سكك حديد بغداد إلى جلب عدد كبير من الفنيين الألمان إلى شمالى سوريا. ويذكر القنصل البريطانى فى حلب عام 1911، أن أكثر من مائتين من الألمان سجلوا أنفسهم فى قنصلية بلادهم فى حلب، وفتحوا مدرسة ومستشفى. وفى تاريخ سابق أشارت التقارير الألمانية إلى وجود رعايا ألمان فى مرعش وأورفه وخاربت وغيرها من الأماكن على طول الخط الحديدى[153]. وفى عام 1895 ، حددت الحكومة العثمانية أعداد الأجانب المقيمين على النحو التالى: ولاية بيروت 2742 شخصاً، ولاية حلب 2107، ولاية القدس 5457[154]. ومن المفترض أن هذه الأرقام تشمل الرعايا المتمتعين بالحماية الأجنبية. وبصفة عامة، كانت أعداد الأجانب قليلة بدرجة لا تتناسب مع تأثيرهم الاقتصادى والثقافى.

ويصدق الأمر نفسه على العراق بشكل واضح. ففى عام 1895 ذكر القنصل الفرنسى فى الموصل أنه لا يوجد فى الولاية كلها أجانب سوى أعضاء إرسالية الدومينيكان، والوفد الرسولى[155]، وإثنين من القساوسة الأمريكيين[156]. وفى عام 1891، كان هناك 77 بريطانياً بالمولد فى دائرة قنصلية بغداد بما فيهم الزوجات والأطفال، منهم أربعة تجار، وأربعة مهندسين، ومحاسبان ومصرفى، وطبيب، كما كان هناك خمسة من المتمتعين بالحماية البريطانية بينهم أربعة ألمان ويونانى واحد. وبلغ عدد البريطانيين فى البصرة سبعة عشر (بينهم سبعة تجار وطبيب واحد)، كما كان هناك أربعة من المتمتعين بالحماية البريطانية من اليونانيين[157]. وفى عام 1901 كان يقيم فى بغداد 35 ذكراً و20 أنثى من البريطانيين بالمولد إضافة إلى ستة عشر طفلاً، وكان من بينهم ستة مهندسين، وخمسة تجار، وثلاثة أطباء، وممرضتان، ومصرفيان ومحاسب واحد، وصائغ، ومصور. وكان يقيم فى البصرة 18 ذكراً وسبع إناث من البريطانيين، بالإضافة إلى 37 من الهنود

---

[152] إنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص 13 من هذا الكتاب.

[153] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Young to Lowther, 24 October 1911," (FO 195/2366), and "Cartwright to Grey, 1 June 1907," (FO 424/212).

[154] ولا يقدم المصدر التالى أرقاماً عن دمشق:
McCarthy, The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics, p. 61.

[155] إنظر: القسم ثالثاً، النص 1 من هذا الفصل.

[156] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commercial, "Report, 30 April 1895," (Mossoul), vol. 2.

[157] Great Britain, Public Record Office, Forgeign Office, "5 April 1891," (FO 195/1721).

البريطانيين[158]. وفى عام 1911 كان يقيم فى بغداد 49 ذكراً و24 أنثى من البريطانيين ، وفى البصرة 35 ذكراً و16 أنثى، وفى الموصل ثلاثة من كل من الجنسين[159]. والأرقام الخاصة بالأجانب الآخرين المقيمين فى العراق غير معروفة، وإن كان العدد الإجمالى للمقيمين من الأوروبيين والأمريكيين يقدر بمائتى شخص. وعلى أى حال، كان يقيم فى العراق (عام 1895) نحو 33 ألفاً من الإيرانيين والآسيويين، سكن معظمهم المدينتين الشيعيتين المقدستين كربلاء والنجف[160].

2 ـ الجماعات والطبقات والمذاهب

ترتب على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التى وقعت فى القرن التاسع عشر تغيرات ذات مغزى فى البنية الاجتماعية. فبسط النظام على مساحات واسعة من البلاد جعل مد الرقعة الزراعية ممكناً فى سوريا والعراق[161]. ولم تؤد تلك العملية إلى إخضاع أراض جديدة للزراعة فحسب، بل أدت أيضاً إلى سرعة استقرار البدو. يضاف إلى ذلك أن البدو تأثروا سلبياً بما طرأ على مجال النقل من تطورات، فقد أسفر تحول التجارة إلى قناة السويس عن إنقاص حجم حركة القوافل عبر بادية الشام وسيناء، كما أن من المحتمل أن تكون قوافل شمال الجزيرة العربية قد تأثرت أيضاً. واقتطعت السكك الحديدية من البدو بعض ما كانوا يقومون به من أعمال النقل[162]، ويحتمل أيضاً أن تكون مبيعات

---

[158] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2096).
[159] Great Britain, Public Record Office, (FO 195/2368).
[160] Great Britain, Foreign Office, Historical Section, Mesopotemia, Peace Handbook; vol. 11, no. 3, Handbooks…; no. 63 (London: H. M. Stationary Off., 1920), pp. 11 – 12, and McCarthy, The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics, p. 61.
[161] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.
[162] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

البدو من الجمال والخيل للمزارعين من السكان قد نقصت كذلك[163]. على الرغم من أن هذا قد انعكس على زيادة مبيعات المنتجات الغذائية لسكان الحضر المتزايدين[164]. ومن ثم تناقصت نسبة البدو الرحل إلى جملة عدد السكان تناقصاً شديداً. ووفقاً لتقديرات محمد سلمان حسن، نقصت نسبة البدو الرحل فى العراق من 35 بالمائة عام 1867 إلى 17 بالمائة عام 1905، وهناك أرقام أكثر دقة تجعل نسبتهم 7 بالمائة عام 1930[165]. وساد الإتجاه نفسه فى سوريا، ففى عام 1843 أشارت التقارير إلى أن ثمة اعتقاداً أن المنطقة التى تقع بين دمشق وحلب وبغداد يسكنها نحو نصف مليون من البدو، من بينهم 200 ألف يعرفون بأهل الشمال و300 ألف من العنزه، وقد بلغت نسبة البدو الرحل إلى السكان فى الجمهورية السورية عام 1930، 13 بالمائة، وكانت نسبتهم أقل من ذلك كثيراً فى لبنان، على حين بلغت 6 بالمائة فى فلسطين وربما نحو 50 بالمائة فى الأردن[166].

وكان أهم تغير فى البنية الطبقية تقوية كبار الملاك والتجار، الذين استفادوا من التوسع فى الزراعة، وإرتفاع أسعار الأراضى والمنتجات الزراعية، وزيادة الطابع النقدى للزراعة[167]. كما وجدوا عوناً بواسطة استقرار النظام وما توفره الملكية من أمان عظيم لهم، وبخاصة قانون الأراضى الصادر فى عام 1858[168] الذى أقر بحقوق الملكية للأرض على أساس قويم. كما كانوا قادرين على الإنتفاع بالفرص التى أتاحها اتساع

---

[163] إنظر: Pershits, in: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, PP. 342 – 349.

وفيما يتعلق باستقرار قبائل "المنتفق"، إنظر:

Fraser, Travels in Koordistan, Mesopotamia, Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribs, vol. 2, PP. 97 – 104.

وعن بدو العراق فى القرن التاسع عشر، إنظر:

T. Nieuwenhuis, Politics and Society in Modern Iraq (The Hague: [n. pb.1, 1981), pp. 121 – 168.

[164] إنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص 18 من هذا الكتاب.

[165] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, p. 157.

[166] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commercial, "Consul to Guizot, 21 December 1843," (Damas), vol. 1; Himadeh, comp. Economic Organization of Syria and Lebanon, p. 12, and Economic Organization of Palestine, p. 35.

[167] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[168] المصدر نفسه.

[169] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[170] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

التجارة الخارجية[169]، والتخصص فى المحاصيل النقدية[170]، وإدخال النقل الميكانيكى[171]. وأتاح العمل فى الجيش العثمانى والإدارة كذلك لبعض الأفراد فرصة الولوج إلى المستويات الاجتماعية العليا[172].

وعند نهاية القرن التاسع عشر ظهرت فى سوريا بعض العائلات من أصحاب الملكيات الزراعية الواسعة، كانت كل واحدة منها تمتلك بضع قرى. وكما يقول فيليب خورى، حل هؤلاء محل الجماعتين البارزتين: العلماء الذين يستمدون مكانتهم من أسس دينية، والأغوات الذين يستمدونها من أسس عسكرية، وغالباً ما كان هؤلاء ثمرة إندماج المجموعتين. وفى دمشق، كانت هناك عائلات العظم، والعابد، ويوسف، ومردم ، والعجلانى، والبكرى، وغيرها من العائلات الأخرى[173]. وفى حلب، كانت هناك عائلات الجابرى، وهنانو، والقدسى، والرفاعى، والكيخيا، وإبراهيم باشا، والكيالى، وغيرهم[174] . وكان أبرز كبار الملاك فى حمص عائلتا الأتاسى، والدروبى، وفى حماه عائلات العظم ، والبرازى، والكيلانى. وفى الحولة، إمتلك شيوخ البدو من الفواعرة الكثير من الأراضى. وفى البقاع، كانت هناك أملاك عائلتى حرفوش وحماده. وفى جنوب لبنان عائلة الأسعد، وفى عكار عائلة المرعبى[175]. وامتلكت بعض عائلات التجار من المسيحيين مثل آل سرسق فى بيروت، وفرعون وسكاف فى زحلة، ضياعاً واسعة إما سداداً لديون أقرضوها للغير أو عن طريق الشراء. ومن الناحية العملية، كان هؤلاء من الملاك الغائبين الذين يؤجرون أرضهم للمزارعين أو يديرونها عن طريق وكلاء عنهم.

---

171 إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

172 Ruth Roded, "Ottoman Service as a Vehicule," in: Gabriel Warburg and Gad Gilbar, eds., Studies in Islamic Society (Haifa: [n. pb.] 1984), pp. 63 – 94, and Joseph Vashitz, "Dhawat and Isamiyyun," in: Ibid., pp. 95 – 120.

173 Philip Shukry Khouri, Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860 – 1920 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), pp. 18 – 52, and Linda Schatkowski – Schilcher, Families in Politics, Berliner Islamustudien: 2 (Stuttgart; Wiesbaden: F. Steiner, 1985), pp. 136 – 156.

174 Margaret Meriwether, "The Notable Families of Aleppo," Dissertation, University of Pennsylvania, 1981), and Abraham Marcus, Social Realities in the Premodern Middle East (forthcoming).

175 Michael Gilsenan, "A Moden Feudality ? Land and Labour in North Lebanon, 1858 – 1950," in: Tarif Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East (Beirut: American University of Beirut. 1984), p. 460.

وجاء انتقال التجارة من الداخل إلى بيروت لمصلحة تجار تلك المدينة وبخاصة المسيحيين منهم. وبحلول منتصف القرن تفوق المسيحيون من التجار على منافسيهم من الأوروبيين والمسلمين[176]. وإضافة إلى التجارة، كان الكثيرون منهم يعملون فى البنوك أو التأمين أو فى وكالة شركات الملاحة الأجنبية، كما استثمروا أموالهم فى العقارات التى تحقق ربحاً سريعاً. وكانت أبرز عائلات تجار بيروت، سرسق، وبسترس، وطراد، وفريج، وتوينى، والمدور، وأبيلا من المسيحيين، وبيهم، وعيتانى، وبربير من المسلمين[177]. وفى حلب، كانت هناك عائلات صايم الدهر، والمعمار باشى، والرباط، واللبان وغيرهم. وفى دمشق كانت هناك عائلات الحمصى، والأصفر، وشامية من المسيحيين، والقوتلى، والحفار، والجلاد، وسكر من المسلمين، والفرص، ولنيادو وعدس من اليهود[178].

وعانى الحرفيون الذين لعبوا دوراً مهماً فى الحياة التقليدية الحضرية معاناة شديدة من المنافسة الأجنبية. ويبدو أن أعدادهم قلت كثيراً، غير أنهم إنتعشوا قليلاً فيما بعد[179] ، وخضعت دخولهم لضغط شديد، وتدهورت على أكثر الإحتمالات. وأخذت طوائفهم تتفكك تدريجياً. ولكنهم استمروا يشكلون قوة اجتماعية لها وزنها فى مجتمع المدينة يركن إليها فى الأزمات السياسية، ومثلوا دورهم فى الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين. وهناك مجموعة أخرى من البورجوازية الصغيرة جاءت نتاجاً للصحوة التعليمية، فقد عمل خريجو المدارس الحديثة موظفين فى الحكومة أو فى البنوك القليلة أو غيرها من المؤسسات الكبرى، كما كان منهم الأطباء والصيادلة والصحافيون والمدرسون. ونظراً للإنتشار المحدود للصناعة، كانت الطبقة العاملة الحضرية ضئيلة الحجم، ضعيفة الأثر . ويبدو أن الفلاحين لم يتأثروا كثيراً بالتطورات التى طرأت على الاقتصاد، إذ عجز الكثيرون منهم عن إثبات حقوقهم فى الأراضى التى يحرثونها والتى كان من حقهم

---

[176] إنظر: الفصل الثالث، القسم أولاً، النص 9 من هذا الكتاب.

[177] Fawza, Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut, pp. 88 – 96.

[178] Khouri, Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860 – 1920, p. 119.

[179] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

امتلاكها وفقاً لقانون الأراضى، ولكنهم استمروا يزرعونها بنظام المقاسمة. ولعل نقص ضغط السكان كان يعنى وفرة الأراضى المتاحة لمن يريدون زراعتها، ولكن القطع برأى فى هذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من التمحيص.

وكانت التطورات فى العراق مشابهة تقريباً، ولكن مع مزيد من تأكيد الملكية الزراعية والقليل من توكيد الأنشطة الحضرية. فقد ترتب على التوسع الزراعى وانتزاع الأرض من البدو قيام طبقة من أصحاب الملكيات الواسعة، إمتلك بعضهم عشرات الآلاف من الهكتارات[180]. وقد إنتشروا فى سائر أنحاء البلاد وجاء بعضهم من العرب والأكراد، ومن السنة والشيعة. ففى الشمال، كانت هناك عائلات قبلية مثل الجاف بجزاذه، والياور والفرحان، وممثلى الأسر الحاكمة القديمة من بابان، ورؤساء الفرق الدينية مثل عائلتى الكاكائى والطلبانى، وعائلات التجار التى استحوذت على أراض زراعية مثل عائلة الصابونجى. وفى الوسط كانت هناك العائلات القبلية مثل الأمير، والياسين، والقصاب ، والسعدون، وعائلات التجار مثل الحلبى والخضيرى، والدامرجى، والباجهجى. وفى الجنوب كان هناك شيوخ القبائل من الملاك مثل عائلات العطية، والشهد، والشعلان ، والعائلات القبلية من السادة (نسل النبى) مثل أبو طانج، والمجتر.

وكانت التجارة والأنشطة المالية فى العراق أقل تطوراً إلى حد كبير عنها فى سوريا، كما كانت تلك الأعمال تحت سيطرة الأجانب بدرجة كبيرة، وبرز دور اليهود فى المجتمع العراقى.

وفى عام 1839 – 1840، تأسست شركتان بريطانيتان فى بغداد، وفى عام 1857، ورغم وجود شركة سويسرية وشركتين يونانيتين، "لا يوجد تجار أجانب]أى غير بريطانيين[يعملون فى التجارة المباشرة مع أوروبا فيما عدا الشركتين البريطانيتين"[181]. وعندما أقبل عام 1879، "كانت الجماعة التجارية اليهودية فى بغداد تضع أيديها على كل التجارة مع

---

[180] إنظر مناقشة ذلك فى:
Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers, pp. 53 – 361.
وبخاصة الجداول ص 58 – 62 التى تستند إليها المعلومات التالية.

[181] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Redcliff, 26 December 1857," (FO 195/577).

إنكلترا تقريباً، بينما كان التجار المسيحيون العراقيون يتعاملون غالباً مع فرنسا"[182] ، ولكن التجارة مع بريطانيا كانت أكبر من التجارة مع فرنسا أضعافاً مضاعفة[183]. وفى عام 1909، كان هناك 54 مستورداً فى بغداد لهم فروع فى إنكلترا، وكان جميعهم من اليهود[184]. وكان من بين رجال الأعمال اليهود فى العراق أسماء ذات شهرة دولية مثل ساسون، وزلخة، وحزقيال، وقدورى. وفى البصرة كان تصدير التمور فى السبعينات تتولاه ستة بيوت أوروبية، وستة بيوت عراقية كانت غالبيتها من المسلمين، ويصدق الشئ نفسه على تجارة الغلال والصوف[185]. وفى عام 1891 قدم تجار البصرة إلتماساً إلى السلطات وقعه خمسة من البريطانيين، وثلاثة من المسلمين، ويونانيان وسورى واحد، وفى عام 1908، كانت هناك شركتان يونانيتان[186]. وتورد لنا قائمة تتضمن البيوت الرئيسية المشتغلة بتجارة الواردات والصادرات فى العراق عام 1908 سبعة أسماء أجنبية وخمسة يهودية، وإسماً لمسلم واحد[187].

وتركز التجار المسلمون، بشكل عام، فى التجارة الداخلية، وكان الكثيرون منهم ينتسبون إلى عائلات عربية ذات أصول قبلية، بما فيهم عائلات الغنام، والقصاب، وشوكت. وكان لبعضهم صلات بطوائف الحرف مثل عائلتى الملوكى وكبه. وجاء بعض التجار البارزين من أصول سورية مثل عائلة النجدى، وجاء بعضهم الآخر من أصول إيرانية مثل الشهبندر، والباجهجى، والزيبق، والغنام، والجرجفجى[188].

---

[182] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Trade Report, 1878 / 79," (FO 195/1243).

[183] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[184] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "List in Ramsay, Note," (FO 195/2308).

[185] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 139 – 162، و

Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communist, Ba'thists and Free Officers, pp. 252 – 256.

[186] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Petition of 20 June 1891," (FO 195/1722), and "Crow to O'Conor, 18 January 1908," (FO 195/2274).

[187] إنظر التفاصيل فى:

Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 184 – 185.

[188] Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers, pp. 259 – 260.

وفيما عدا الصيارفة، كانت البنوك الأجنبية تمارس الأعمال المالية[189]. وكانت المهن الحرة أقل تطوراً منها فى سوريا؛ فكانت "مهنة المحاماة فى بغداد والبصرة والموصل وقفاً على المسيحيين"[190]. على حين كان للمسلمين الغلبة فى الوظائف الإدارية، وخدم العراقيون كضباط فى الجيش العثمانى بقدر أكبر كثيراً من السوريين[191].

وتتضح لنا التحولات الرئيسية فى الوضع النسبى للمذاهب الرئيسية من المعلومات السابقة. فقد استفاد غير المسلمين – من الأقليات التى عاشت أساساً فى المدن – من فرص التعليم المتزايدة، وركزوا على القطاعات المتوسعة فى الاقتصاد (مثل التجارة، والأعمال المالية، والنقل الميكانيكى، والمهن الحرة)، وتلقوا عوناً كبيراً من إخوانهم فى الدين فى الخارج، وغالباً ما استفادوا من الحماية الأجنبية أيضاً[192]. وفى لبنان، أصبح المسيحيون يسيطرون على التجارة والأعمال المالية والمهن الحرة وصناعة الحرير. وفى فلسطين برزوا فى التجارة والسياحة. وكتب القنصل البريطانى فى القدس عام 1860 يقول: "المسلمون هم المصدرون والتجار الرئيسيون"، والمسيحيون "يتاجرون فى السلع المحلية والأجنبية بشكل عام"، و"صناع أحسن أنواع الصناعات الحرفية جميعاً من اليهود والمسيحيين"، أما "غالبية ملكيات الأراضى والعقارات فبيد المسلمين"[193]. وفى سوريا، فقد اليهود مكانتهم لمصلحة المسيحيين بعد أن كانوا، فى الثلاثينات، يحظون بأهمية كبيرة فى تجارة دمشق، وبوضع متميز فى تجارة حلب[194]. وبرز المسيحيون أيضاً فى مجال المهن الحرة، غير أن تفوقهم فى مجال الصناعات الحرفية لحق به الضعف نتيجة أحداث عام

---

189 إنظر: مقدمة الفصل السابع، والقسم رابعاً، النص 11 من هذا الكتاب.

190 Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "Report … by George Lloyd," (London, 1908), p. 7 (IOPS/3/446).

191 Batatu, Ibid., PP. 319 – 323, and Szyliowicz, "Changes in Recruitment," in: Ma'oz, ed., Studies on Palestine during the Ottoman Period, PP. 249 – 283.

192 للمزيد من التفاصيل، إنظر:
"The Transformation of the Economic Position of the Millets, in the Nineteenth Century," in: Charles Issawi, The Arab World's Legacy (Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981), pp. 199 – 230.

193 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Russel, 19 July 1860," (FO 78/1521).

194 إنظر الأرقام التى أوردها:
Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, PP. 80 and 94.
وجدولناها فى: Issawi, The Arab World's Legacy.

1860[195]. وذكر القنصل البريطانى عام 1861 أن "معظم تجارة وصناعة دمشق كانت بأيدى ذلك القطاع من سكانها الذى يعانى الآن من التشتت". على أن زميله، قنصل حلب، يقرر أن "كل الملاك فى الريف من المسلمين، وغالبية التجار فى المدن من المسيحيين ، وجميع الزراع – فى الغالب – من المسلمين، أما الجانب الأكبر من الصناع فهم من المسيحيين". وفى عام 1879، ذكر القنصل الفرنسى فى دمشق أن المسيحيين فى دمشق وحماه كانوا فقراء، أما مسيحيو حمص فكانوا ميسورى الحال، بينما يقرر زميله البريطانى أن "ثروات المدينة والريف المحيط بها التى كان يملكها من قبل نحو خمسين شخصاً أو ستين من المسلمين والمسيحيين واليهود، أصبحت الآن تتركز أساساً فى أيدى إثنى عشر شخصاً من المسلمين، غالبيتهم ينتمون إلى جهاز الحكم المحلى أو يرتبطون به"، وقد أصيبت مصالح بعض المسيحيين وغالبية اليهود إصابة بالغة بسبب مساوئ الحكومة[196]. وظلت الأرض بيد المسلمين فيما عدا جبل لبنان.

وكما لاحظنا فيما سبق، أصبح اليهود فى العراق – والمسيحيون بدرجة أقل – بارزين فى مجالات التجارة والأعمال المالية والمهن الحرة. وتحسن وضع الشيعة تحسناً طفيفاً إذ مالت الحكومة كثيراً إلى التسامح، بينما أدى قانون الأراضى إلى تقوية مركز شيوخ البدو الشيعة والسادة. ويبين توزيع الملكيات التى كانت لكبار الملاك عام 1958 أن 44 بالمائة من الملكيات الواسعة كانت بيد الشيعة والعرب، و31 بالمائة بيد السنة العرب، 24 بالمائة بيد الأكراد[197]، وربما كان نصيب الشيعة من الملكيات الزراعية أقل حجماً قبل الحرب العالمية الأولى.

وكان أكثر التغيرات الإقليمية لفتاً للنظر فى سوريا التحول من الداخل إلى الساحل، فنما سكان الموانئ بشكل أسرع من نمو سكان المدن الداخلية. وحقق كل من جبل لبنان

---

[195] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[196] إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Rogers to Bulwer, 20 August 1861," (FO 78/1586); "Report on Aleppo, 4 August 1860," (FO 78/1538); France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Gilbert to Waddington, 14 August 1879," (Damas), vol. 6, and Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

[197] Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers, p. 62.

وفلسطين – على وجه الخصوص – تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً. فقد استفاد الفلاحون فيهما من زيادة إنتاج المحاصيل النقدية التى توجه إلى التصدير[198]. وكان لبنان – وإلى حد ما فلسطين – مصدراً رئيسياً للهجرة، وإليهما اتجهت معظم التحويلات النقدية للمهاجرين[199]، وتطورت فيهما الخدمات المريحة وبخاصة السياحة، وأخيراً كانا مسرحاً للإرساليات الأجنبية والنشاط التعليمى، وهو عامل كان له أثره الهائل على تطورهما الاقتصادى والاجتماعى[200]. ويتضح هذا بجلاء من التناقض بين البيوت المشيدة بالحجارة المسقوفة بالقرميد فى جبل لبنان وبعض المدن الصغيرة مثل بيت لحم، ورام الله ، والناصرة، والبيوت المبنية بالطوب (اللبن) ذات السقوف المسطحة فى داخل البلاد، فضلاً عن ارتفاع المستوى الصحى وانخفاض نسبة الأمية فيهما عنها فى الداخل.

وهناك تحول آخر مهم من شمالى سوريا إلى جنوبها، يرجع إلى التطورات التى أشرنا إليها. غير أن هذه التطورات ترجع أيضاً إلى الركود النسبى الذى أصاب حلب بعد أن كانت أهم مدينة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر[201]. ويعود ذلك بدوره إلى الزلزال المدمر الذى وقع عام 1822، والصراعات الأهلية التى شهدتها العقود الأولى من القرن ، واضطرابات عام 1850، ومذابح الأرمن عام 1895. وهناك عامل آخر ساعد على ذلك الركود هو أن بناء السكك الحديدية فى الشمال تأخر كثيراً عنه فى الجنوب، وهو ما لم يتم علاجه إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى. والجدير بالذكر أن المصانع الحديثة القليلة التى أقيمت، بنيت فى دمشق وبيروت، وفلسطين (على يد المهاجرين اليهود) وليس فى حلب[202].

ولا نعرف إلا القليل عن التطور الإقليمى فى العراق، ولكن يمكن رصد اتجاهين فى هذا الصدد: التحول من الريف إلى المدن وبخاصة بغداد، والتحول من الشمال إلى الجنوب . ومما أدى إلى زيادة دخل المدن مقارنة بالريف، نمو التجارة، وتطور الإدارة، وزيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين والتى تنفق فى المدن[203]، وقيام سكان المدينة بانتزاع

198 إنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص 6 من هذا الكتاب.
199 إنظر: القسم ثانياً، النص 12 من هذا الفصل، ومقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.
200 إنظر: القسم ثانياً، النص 11 من هذا الفصل.
201 إنظر: الفصل الثالث، القسم أولاً، النص 5 من هذا الكتاب.
202 إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
203 إنظر مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

ملكية بعض الأراضى القبلية، وضعف الصلات بين البدو وشيوخهم الذين أصبح بعضهم من الملاك الغائبين[204]، وتزامن ذلك مع ركود التجارة البريه مع سوريا وتركيا، إذ سهل تطور الملاحة البخارية فى الخليج ودجلة التجارة البحرية وجر إليها الكثير من الأعمال ، كما يبو أن القسط الأكبر من الأراضى التى استصلحت للزراعة كانت تقع فى الوسط والجنوب، وعلى الرغم من أن الأرقام المتاحة لا يمكن الركون إليها، فإن سكان الموصل ظلوا –على ما يبو– ثابتين فيما بين الأعوام 1860-1914 على حين ازداد سكان بغداد والبصرة.

3 - الحضر

كان الهلال الخصيب عند بداية القرن التاسع عشر – وسوريا على وجه الخصوص – من أكثر مناطق العالم مدناً. ويشير الجدول رقم (2 – 3) إلى أن سكان المدن فى سوريا كانوا يتجاوزون 250 ألف نسمة وربما بلغوا 20 بالمائة من التعداد الإجمالى للسكان، كما أن سكان المدن فى العراق تجاوزوا 200 ألف نسمة، وربما تراوحت نسبتهم بين 15 بالمائة و20 بالمائة من التعداد الإجمالى للسكان، وكلا الرقمين يعد مرتفعاً بمستوى ذلك الزمان[205].

وساهمت فى ذلك عوامل كثيرة. صحيح أن معظم من يحصلون على ريع الأراضى الزراعية أقاموا فى المدن وأنفقوا دخولهم هناك مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية للأسواق الحضرية. وعلى النقيض من ذلك تدهورت القوة الشرائية للريف. ونتج عن ذلك تركز أصحاب الحرف والتجار وغيرهم فى المدن. وخدمت المنتجات الحرفية فى مدن مثل حلب ودمشق وبغداد والموصل سوقاً تقع خارج نطاق العراق وسوريا الحاليين[206]. وأدى فقدان الأمن فى الريف إلى اجتذاب السكان نحو المدن، فكان الكثير من سكان المدن يزرعون أراضى تقع خارج أسوارها. أضف إلى ذلك أن الفلاحين كانوا يفرون إلى

---

[204] إنظر مقمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[205] لمقارنة الأرقام وتحليل مدلولاتها، إنظر:
"Economic Change and Urbanization in the Middle East," in: Issawi, The Arab World's Legacy, pp. 289 – 307.
وإنظر أيضاً: "Gerber. "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century.

[206] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

المدن عند وقوع المجاعات لإعتقادهم أن الحكومة لن تدع سكان المدن يموتون جوعاً، خشية قيامهم بالشغب والإضطرابات، ومن ثم توفر لهم المؤن من الريف بطريقة أو بأخرى، وحتى لو أدى ذلك إلى وقوع المجاعة فى الريف. وأخيراً، جلبت تجارة العبور موارد معتبرة إلى المدن التى كانت تقع على الطرق الرئيسية[207]، فلعب الحج دوراً مهماً فى اقتصاد دمشق[208] والقدس والنجف وكربلاء.

[207] إنظر: مقدمة الصفل الثالث من هذا الكتاب.
[208] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

جدول رقم (2 – 3)

الأعداد التقريبية لسكان المدن(*)

المدن	السنة				
	1800	1840	1860	1890	1914
دمشق	100	100	100	165	220
حلب	150 - 100	70	100	130	200
بيروت	6	10	60	100	150
حمص	(10)	غ. م.	غ. م.	60	80
حماه	(10)	40 - 30	غ. م.	45	70
عينتاب	غ. م.	25	غ. م.	40	70
طرابلس	غ. م.	15	غ. م.	30	50
اللاذقية	غ. م.	غ. م.	غ. م.	20	25
صيدا	6	غ. م.	غ. م.	11	12
القدس	9	13	20	40	80
يافا	3	5	6	(20)	40
عكا - حيفا	9	12	13	20	30
غزة	8	12	15	20	30
نابلس	8	8	10	15	30
الخليل	7	8	10	15	25
بغداد	80	(70)	90	145	**200
الموصل	50	80	45	60	**70
البصرة	50 – 5	24	10	18	**80
النجف	غ. م.	غ. م.	20	غ. م.	**40
كربلاء	غ. م.	غ. م.	30	65	**50
الحلة	10	غ. م.	20	30	**30
كركوك	15	8	25	30	**20

(*) الوحدة = ألف نسمة، الأعداد بين الأقواس تقديرية، غ. م. = غير متاح.

(**) الرقم لعام 1919.

المصادر: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], eds., Encyclopaedia of Islam(Leiden Brill; London: Luzac and Co., 1979); Justin McCarthy, The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics (Boston, Mass.: G. K. Hall, 1982); Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West: A Study of the Impact of western Civilization on Moslem Culture in the Near East, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950 – 1957), vol. 1, p. 281; Vital Cuinet, La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnee de chaque province de l'Asie mineure, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 – 1895); Leila Tarazi Fawaz, Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983); A. Ruppin, "Syrien als Wirstschaftsgebiet," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Replies to Questionnaire," (FO 78/1418).

وعلى الرغم من أن الأرقام الواردة فى الجدول رقم (2 – 3) بعيدة عن الدقة، وأن بعض التقديرات غير مستقرة، والأعداد تتأرجح بشدة بسبب الطواعين والكوارث الأخرى، فإن تلك الأرقام تشير إلى أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تنم مدن حلب ودمشق والموصل وبغداد إلا نمواً محدوداً. ولعل الأسباب الأساسية لذلك إضمحلال الصناعات الحرفية[209]، وتغير طرق التجارة[210]، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الموانئ – وبخاصة موانئ بيروت ويافا وحيفا وطرابلس والبصرة – قد تطورت بسرعة، وهى ظاهرة لها ما يقابلها فى بقية أنحاء الشرق الأوسط. كما أن العديد من المدن الصغيرة نما نمواً سريعاً، مثل حمص، وحماه، والقدس، وربما كربلاء. وفى عام 1914، ربما كان سكان المدن السورية 1.2 مليون نسمة، أو ما يزيد قليلاً على 25 بالمائة من السكان جميعاً، وربما كان عدد سكان المدن العراقية نصف المليون نسمة أى ما يزيد على 15 بالمائة من جملة السكان. ويرجع الإرتفاع البسيط أو الثبات فى نسبة سكان المدن – فى وقت كانت تميل فيه إلى الإرتفاع فى معظم أنحاء العالم – إلى المعدل المرتفع للنمو السكانى الذى أدى إلى إرتفاع المؤشر، وغياب التصنيع الذى يعنى الحد النسبى من الفرص المتاحة بالمدن ، وبطء الهجرة إليها، ومن ثم تحول دون إرتفاع معدل الزيادة. ولم تنم مدن الهلال الخصيب والشرق الأوسط بعامة نمواً سريعاً إلا منذ الحرب العالمية الثانية.

وأدى نمو السكان للمدن الرئيسية – بيروت، ودمشق وحلب، وبغداد، والقدس – إلى تنمية أحياء جيدة خارج أسوار المدن. ففى عام 1888، قامت فى حلب محاولات "لإيجاد أحياء جديدة خارج المدينة، تتكون من بيوت صغيرة، تحقق دخلاً يتراوح بين 3 بالمائة و4 بالمائة، لكن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح لأسباب صحية أو مالية". وفى عام 1890 ، أشار القنصل البريطانى فى القدس إلى "إقامة ضاحية كبيرة من البيوت الجيدة الجميلة غربى المدينة"، وإرتفاع أسعار أراضى البناء من 600 – 800 بالمائة خلال السنوات العشرين السابقة، حيث أقيمت "فنادق راقية ومحلات أوروبية جيدة ... إلخ"[211].

---

[209] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[210] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[211] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Moore to White, 15 February 1890," (FO 195/1690), and Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 81, "Aleppo".

وفتحت بيروت الطريق أمام مد المدن بالمرافق العامة. ففى عام 1875، أكملت شركة بريطانية رأسمالها 144 ألف جنيه إسترلينى مشروع شبكة مياه الشرب لضخ الماء من نهر الكلب إلى مسافة 14 كيلو متراً، وفى عام 1887 أصبحت الشركة تتعامل مع 2000 منتفع، وحققت إيراداً بلغ 11 ألف جنيه، وإيراداً صافياً سبعة آلاف جنيه. وفى عام 1896 بلغ عدد المنتفعين 3000 منتفع، والإيراد الإجمالى 14 ألفاً من الجنيهات، والإيراد الصافى تسعة آلاف. وانتقلت الشركة فيما بعد إلى ملكية المصالح الفرنسية[212]. وبدأت شركة فرنسية للغاز عملها عام 1888، ولكنها لاقت المصاعب فى عامها الأول بسبب منافسة الكيروسين (الكاز)، وفى عام 1909 تم مد المدينة بالكهرباء[213]. وفى عام 1908، قامت شركة بلجيكية بمد 16 كيلو متراً من خطوط الترام الكهربائى[214]. وفى الوقت نفسه حصلت شركة بلجيكية عام 1905 على امتياز لمد دمشق بالكهرباء، وبلغ رأس مال الشركة 240 ألف جنيه إسترلينى، وقامت بتوليد الكهرباء من نهر بردى عند التكية على بعد 35 كيلو متراً، فكان بذلك أول مشروع هيدروليكى فى الشرق الأوسط. كما قامت الشركة بمد خط ترام بطول ثمانية كيلو مترات، وفى عام 1907 تم توصيل الكهرباء إلى الترام الذى عمل على خطوط طولها 5.6 كيلو مترات[215]. وأقيم مرفق المياه فى بغداد قبيل الحرب العالمية الأولى. وبالنسبة إلى القدس، وضعت مشاريع عديدة لإقامة شبكات مياه وكهرباء وترام، وفى عام 1913 أعطى امتياز لمجموعة فرنسية، ولكن قيام الحرب أعاق تنفيذ المشروع[216].

---

[212] Great Britain, Accounts and Papers 1875, "Beirut," and Noel Verney and Georges Dambmann, Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine (Paris: [s. n.], 1900), pp. 447 – 448.

[213] Verney and Dambmann, Ibid., p. 451, and Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Beirut".

[214] Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 89, "Beirut".

[215] Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 129, "Damascus," and Ibid. 1908, vol. 117.

[216] Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, "Jerusalem"; Ibid., 1913, vol. 95; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Morgan to Secretary of State, 11 August 1910," (FO 195/2351), and Gilbert, Jerusalem: Rebirth of a City.

4 - التعليم

كان المستوى التعليمى فى الإقليم منخفضاً جداً، ولا تتوافر لدينا أرقام حول التعليم قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولكن الأمر مختلف بالنسبة إلى عام 1914. فمن كانوا يعرفون القراءة والكتابة – ممن بلغوا العاشرة أو كانوا أكبر من ذلك – لم يكن فى سوريا أكثر من 25 بالمائة، وفى العراق أكثر من 5 بالمائة. وفى عام 1932 بلغت هذه النسبة فى جبل لبنان 60 بالمائة، على حين كانت أقل من ذلك فى بقية أنحاء جمهورية لبنان حيث كانت النسبة الإجمالية 53 بالمائة. وفى دولة سوريا، بلغت النسبة 37 بالمائة، وتراوحت بين 49 بالمائة فى الإسكندرون، 45 بالمائة فى سنجق دمشق، و42 بالمائة فى حمص، و37 بالمائة فى ولاية حلب، و20 بالمائة فى إقليم الفرات، و18 بالمائة فى كل من حوران وحماه، و3 بالمائة فى الجزيرة. ولا تتوافر لدينا أرقام خاصة باللاذقية، ولكن لابد أنها كانت منخفضة. وبشكل عام كانت النسوة اللاتى يعرفن القراءة والكتابة نصف عدد الرجال الذين يعرفونها تقريباً[217]. وعلى أى حال، فإن أرقام عام 1930 تشير إلى جملة السكان، ومن ثم يجب أن تزاد بمقدار الثلث لاستبعاد الأطفال دون سن العاشرة . وبين الفلسطينيين كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الذكور المسلمين (من سن السابعة وما فوق) 25 بالمائة عام 1931، ومن النساء 3 بالمائة (كانت النسبة 72 بالمائة بين الذكور المسيحيين و44 بالمائة للإناث، و93 بالمائة للذكور اليهود، و73 بالمائة للإناث)[218]، ولابد أن النسبة كانت بالغة الإنخفاض فى الأردن. والأرقام الأولى التى يمكن أن نعول عليها فى العراق جاءت عام 1947، وتشير إلى أن نسبة من يقرأون ويكتبون (من سن خمس سنوات فأكثر) بلغت 11 بالمائة فقط، وكانت نسبتها بين الذكور 11 بالمائة والإناث 3 بالمائة.

وتتوافر ملاحظات مبكرة عن التعليم فى سوريا، ففى عام 1845 يذكر أحد المبشرين الأمريكيين فى كسروان المارونية أنه "يتراوح عدد من يقرأون من الذكور البالغين بين ربع وثلث السكان"، ولكن عدد النساء اللاتى تعلمن أقل من ذلك بكثير. وفى حلب عام 1848 كان بعض الأولاد الذكور المسيحيين يقرأون ويكتبون العربية ولكن "من النادر أن

[217] Himadeh, comp., Economic Organization of Syria and Lebanon, pp. 11 – 12.
[218] Himadeh, comp., Economic Organization of Palestine, p. 36.

تجد فتاة تستطيع القراءة والكتابة". وفى عام 1875 كتب القنصل البريطانى أن القرى الواقعة على السهل الساحلى بين طرابلس واللاذقية "كان الشخص الوحيد الذى يستطيع القراءة – بعامة – هو شيخ القرية والمندوب المقيم لصراف طرابلس أو اللاذقية الذى يمتلك القرية ويشترى محاصيلها مقدماً"[219]. وفى عام 1839، قرر باورنغ أن "سكان سورية أكثر تعلماً من سكان مصر بعامة، وحالتهم – بشكل عام – أحسن"، ولكنه مضى قائلاً: "إن تقدير الرغبة العامة فى التعليم يمكن أن يتحقق فى ضوء الحاجة العامة إلى الكتب فى سوريا التى كانت ضئيلة حتى أننى لم أجد بائعاً للكتب فى دمشق أو حلب ، وعلمت أن الكتبة لم يعد باستطاعتهم كسب العيش عن طريق نسخ المخطوطات لبيعها ". غير أن بعض الكتب التى طبعت فى مصر عرفت طريقها إلى سوريا[220].

وكانت المدارس المتاحة للمسلمين مدارس دينية، حيث كان الأطفال يتعلمون قراءة القرآن، ووفقاً لما يذكره باورنغ، كانت توجد واحدة من هذه المدارس فى "حى من أحياء المساجد" فى المدن الرئيسية. كما كانت هناك مدارس دينية أعلى مرتبة، ولكن يمكن أن نتبين طبيعتها ومدى انخفاض مستوى نظامها التعليمى من حالة الأزهر فى القاهرة الذى كان يعد قمة النظام التعليمى الإسلامى[221]. وقد افتتح المصريون مدرستين حديثتين إحداهما فى دمشق بلغ عدد تلاميذها 600 تلميذ، والأخرى فى حلب وتضم 450 تلميذاً، ولكن لم تبق أى منهما بعد إنسحاب المصريين من الشام. وفى عام 1845، كتب أحد رجال الدين الأمريكيين: "لم أر مدرسة للبنات فى أى مكان من فلسطين، فيما عدا

---

[219] Tibawi, American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work, p. 118; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, "Despréaux to Guizot, 18 March 1848," (Alep), vol. 31, and Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 95, "Beirut".

[220] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, pp. 105 – 110, and Tibawi, Ibid., pp. 66 – 71.

[221] James Heyworth – Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London: Luzac and Co., [1939]), pp. 41 – 84, and Abdul – Latif Tibawi, Islamic Education: Its Tradition and Modernization into the Arab National Systems (London: Luzac, 1972), pp. 19 – 50.

مدارس الإرسالية البروتستانتية، فالنساء والحمير والجمال يتحملون الأعباء فى سائر بلاد الشرق"[222].

وكانت الأقليات أوفر حظاً فى التعليم، إذ نتيجة للصلات الوثيقة مع روما التى ترجع إلى القرن السادس عشر، كان للموارنة والكاثوليك مطابعهم وكليات الرهبان العديدة، والمدارس الإبتدائية التى قامت أساساً فى لبنان، ولكن كان لها وجود فى دمشق وحلب . كذلك كان للأرثوذكس ولليهود مدارس فى حلب ودمشق والقدس وبيروت. وفى عام 1879، قامت المدارس الإكليريكية الوطنية والأجنبية فى دمشق "بتقديم التيسيرات لتوفير التعليم الإبتدائى لجميع (المسيحيين)، وجعلته إما مجانياً أو بأقساط رمزية ... ولكن الطائفة اليهودية التى ربما كانت أفقر حالاً، تركت دون تعليم من أى نوع"[223].

وإضافة إلى ذلك، كانت هناك مدارس الإرساليات الأجنبية: الفرنسيسكان (وكانت إيطالية أساساً) فى فلسطين، والفرنسيون اليسوعيون فى لبنان بعد عام 1831، وفى عام 1875 افتتحوا جامعة القديس يوسف فى بيروت، وأسست الراهبات الكاثوليكيات مدارس كثيرة للبنات. وتبع هؤلاء البروتستانت، فأنشأ الأمريكيون أول مدرسة لهم فى بيروت عام 1824، وفتح البريطانيون مدرسة فى القدس عام 1849، وأخرى فى يافا عام 1850 . وبحلول عام 1887، كانت هناك 22 مدرسة بريطانية فى دائرة قنصلية القدس، و81 مدرسة فى دائرة قنصلية بيروت فيها 249 مدرساً، و2093 تلميذاً و3281 تلميذة، وكان

---

[222] Bowring, Ibid., pp. 107 – 108; Tibawi, Ibid., p. 64; John Price Durbin, Observations in the East, Chiefly in Egypt, Palestine, Syria and Asia Minor, 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1845 – 1847), vol. 2, p. 22, and C. T. Wilson, Peasant Life in the Holy Land (New York: [n. pb.], 1906), chaps. 5 – 7.

[223] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus"; Philip Khuri Hitti: History of Syria: Including Lebanon and Palestine, 2nd ed. (London:Macmillan;New York St.Martin's press,1957),pp674-677,Lebanon in History(London: [n. pb.], 1957), pp. 453 – 470; Iliya F. Harik, Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 – 1815 (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1968), pp. 160 – 166, and

قساطلى، كتاب الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء، ص 118 – 120، حيث يصف المدارس فى دمشق ويذكر أعدادها ونظام الدراسة فيها.

جانب كبير من التلاميذ من المسلمين أو الدروز[224]. وبعد تأسيس العديد من المدارس الأمريكية، أقيمت الكلية السورية البروتستانتية عام 1866 وهى التى سميت فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت[225].

وبدأت المدارس الأرثوذكسية الروسية عملها فى 1882 فى فلسطين أولاً، ثم فى لبنان وسوريا، وفى عام 1905، كانت هناك 77 مدرسة منها فى لبنان وسوريا، تجاوز عدد تلاميذها 9000 تلميذ، وذهب بعض خريجيها إلى روسيا لاستكمال تعليمهم. وعند قيام الحرب الأولى كانت هناك 14 مدرسة بروتستانتية ألمانية فى فلسطين وبيروت. كما كان هناك القليل من المدارس اليهودية الجيدة فى القدس. وكانت بعض المدارس الثانوية الأجنبية رفيعة المستوى مثل مدارس عينطورة وحلب (الفرنسية)، وبرمانا والأسقف جوبات (الإنكليزية)، والرملة وحلب (الأمريكية)، والناصرة (الروسية)، والمدرسة البروسية للبنات فى بيروت، والأليانس الإسرائيلية فى القدس[226].

وبدأت الحكومة أيضاً تلعب دوراً أكثر نشاطاً فى مجال التعليم بصدور قانون التعليم العام فى 1869[227]. ويبين النص (11) من هذا الفصل الوضع التعليمى فى ولاية دمشق عام 1885، ولا تتوافر لدينا مادة خاصة بحلب لمقارنتها بمادة دمشق، ولكن فى عام 1880

---

[224] Tibawi: American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work, pp. 32 – 33; British Interests in Palestine, 1800 – 1901: A Study of Religious and Educational EnterPrise (London: Oxford University Press, 1961), Passim, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Moore to white, 20 July 1887," and "Eyres to White, 7 February 1887," (FO 195/1581).

[225] Stephen Beasley Linnard Penrose, That they May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866 – 1941 (New York: Trustees of the American University of Beirut, 1941), Passim.

[226] Derek Hopwood, The Russian Presence in Syria and Palestine, 1848 – 1914 (London: Oxford University Press; Oxford: Clarendon Press, 1969), pp. 136 – 137, and Great Britain, Foreign Office, Syria and Palestine, Handbooks prepared under the direction of the Historical section of the Foreign Office; no. 60 (London: H. M. Stationary Office, 1920), pp. 53 – 56.

ويمكن متابعة تواريخ تأسيس المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى فى القدس فيما بين 1838 – 1900 فى:

Gilbert, Jerusalem: Rebirth of a City, pp. 29, 58, 106, 140, 172 and 204.

وغيرها من المدارس اليهودية، إنظر:

K. Grunwald, "Jewish Schools under Foreign Flags in Ottoman Palestine," in: Ma'oz, Studies on Palestine during the Ottoman Period, pp. 164 – 174.

[227] Andreas M. Kazamias, Education and the Quest for Modernity in Turkey (London: Allen and Unwin, 1966), Passim, and Stanford Jay shaw and Ezel Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2, pp. 111 – 113 and 249 – 252.

كانت توجد فى المدينة خمس مدارس كاثوليكية أجنبية تضم 120 ولداً و55 بنتاً، بالإضافة إلى كلية ثانوية، وثلاث مدارس أخرى فى عينتاب ضمت 980 تلميذاً، ومدرستين لليهود ضمتا 80 تلميذاً. وفى عام 1890 افتتحت فى حلب مدرسة ثانوية داخلية تتسع لثلاثمائة طالب[228]. وفى عام 1895، كانت توجد فى ولايات حلب، والشام، وبيروت، والقدس ، ودير الزور، 1562 مدرسة إبتدائية ضمت 48.900 تلميذ مسلم (42.200 ولد، 6700 بنت)، وثمانى مدارس إعدادية ضمت سبعمائة تلميذ مسلم كانوا جميعاً من الذكور، و29 مدرسة رشدية (ثانوية) ضمت 2150 طالباً مسلماً كانوا من الذكور تقريباً.

وفى عام 1907، وجد فى ولاية حلب 710 مدارس إسلامية ضمت 19 ألف تلميذ، و250 مدرسة مسيحية ضمت 8000 تلميذ، و30 مدرسة يهودية ضمت 2000 تلميذ. وفى عام 1909، كان يوجد فى ولاية الشام (دمشق) 89 مدرسة حكومية بلغ عدد تلاميذها 5900 تلميذ، و131 مدرسة طائفية ضمت أربعة آلاف تلميذ (من بينهم 500 من المسلمين، 500 من الدروز، والباقى من المسيحيين)، و89 مدرسة أجنبية ضمت 10.500 تلميذ (1100 فى المدارس اليهودية والباقى فى المدارس المسيحية)[229]. وفى عام 1903 تم إفتتاح مدرسة الطب فى دمشق بصف ضم 38 طالباً[230].

وزاد عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية فى مدارس الدولة عام 1913، فبلغ 29.500 تلميذ، وكان هناك 51 ألف تلميذ فى المدارس الخاصة[231]. ولا تتضمن هذه الأرقام مدارس المساجد ومدارس جبل لبنان. ففى عام 1900، كانت هناك 330 مدرسة فى جبل لبنان[232]، وربما كان عدد تلاميذها 20 ألف تلميذ. وفى عام 1924 بلغ عدد التلاميذ فى المدارس الحكومية فى الجمهورية اللبنانية 8000 تلميذ، وفى المدارس الخاصة 53 ألفاً وفى

[228] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Population of Aleppo Vilayet, 28 August 1880," (FO 195/1305), and Great Britain, Accounts and Papers 1892, vol. 82, "Aleppo".

[229] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Long Worth to O'Conor, 15 April 1907," (FO 424/212), and "Devey to Grey, 13 September 1909," (FO 424/221).

[230] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Conor, 10 December 1903," (FO 195/2144).

[231] McCarthy, The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics, pp. 117 – 127.

[232] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Lebanon," (FO 195/2075).

المدارس الأجنبية 7000 تلميذ؛ وفى سوريا كانت الأرقام 25 ألفاً فى المدارس الحكومية، و27 ألفاً فى المدارس الخاصة، وألفين فى المدارس الأجنبية[233]. وإذا افترضنا أن نحو ثمن سكان سوريا أو نحو 560 ألف نسمة منهم كانوا بين سن 7 أعوام و12 عاماً، فإن 15 بالمائة من الأطفال فى سن الدراسة التحقوا بالمدارس عام 1913، وبلغت نسبة الذكور 25 بالمائة، وجاء القسط الأكبر من التلاميذ المسيحيين واليهود. وكانت سوريا وفلسطين ولبنان – بمعايير الشرق الأوسط – تحظى بنظام تعليمى جيد، وبتطور صحافتها التى بلغ عددها 50 صحيفة يومية، و15 أسبوعية و20 مجلة شهرية أو فصلية عام 1914[234].

وعلى كل، فإن العراق – حتى بهذا المستوى – كان أقل حظاً. فقد كان له أيضاً مدارسه الدينية التى تبلغ قمتها فى كليات النجف وكربلاء، وتجتذب الطلاب من العناصر الشيعية خارج العراق[235]، ولكن لم تكن هناك غالباً مدارس حديثة. وكان للدومينيكيان إرسالية فى الموصل[236] وفرت التعليم لعدد محدود من الكاثوليك. وفى عام 1870 إفتتح مدحت باشا أول مدرسة حكومية. وفى عام 1885 قدم لنا القنصل البريطانى قائمة بالمدارس فى العراق ضمنها تقريره[237]. فذكر أنه كان يوجد فى بغداد ثلاث مدارس عسكرية، ومدرستان ابتدائيتان تضمان 260 تلميذاً يتعلمون التركية والفارسية والعربية، ومدرسة ثانوية فيها عشرة مدرسين و30 تلميذاً يتلقون تعليمهم باللغة التركية. وكانت هناك أيضاً مدرستان مدنيتان ابتدائيتان تضمان 120 تلميذاً يتعلمون التركية والفارسية والعربية، ومدرسة صناعية تضم 69 تلميذاً. وفى مجال التعليم الخاص، كانت هناك مدرسة كاثوليكية فرنسية للأولاد وأخرى للبنات، ومدرسة أليانس إسرائيلية، تأسست عام

---

[233] Matta Akrawi and R. D. Matthews, Education in Arab Countries of the Near East (Washington, D. C.: American Council on Education, 1949), p. 351.

[234] للمزيد من التفاصيل، إنظر: فيليب دى طرازى، تاريخ الصحافة العربية، 4 ج (بيروت: المطبعة الأدبية، 1913 – 1932)، و

Maurice Pernot, Rapport sur un voyage d'études (Paris: [s. n., s. a.]), pp. 228 – 229.

[235] للمزيد من المعلومات، إنظر:

Roy P. Mottahedeh, The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran (New York: Simon and Schuster. C1985), passim.

[236] إنظر: القسم ثالثاً، النص 1 من هذا الفصل.

[237] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Table of Public Educational Institutions," (FO 195/1509).

1864[238]، ومدرسة أرمينية. وفى البصرة، كانت هناك مدرسة حكومية واحدة تراوح عدد تلاميذها بين 30 – 40 تلميذاً. ومدرسة كاثوليكية وطنية للأولاد وأخرى للبنات فى كل منهما 40 تلميذاً، ومدرسة يهودية فيها 30 تلميذاً. وفى الموصل، كانت هناك مدرسة إبتدائية فيها 81 تلميذاً ومدرستان إبتدائيتان فيهما 522 تلميذاً، وكان فيها 25 مدرسة للمسيحيين تضم 1513 تلميذاً، ومدرسة واحدة لليهود تضم 110 تلاميذ. وهذه الأرقام لا تشمل – طبعاً – مدارس المساجد. وفى حزيران / يونيو 1896، تم إفتتاح مدرسة بريطانية بروتستانتية فى بغداد إلتحق بها 26 تلميذاً عراقياً وعشرة تلاميذ أوروبيين من البنين والبنات، وسجلت أسماء 61 تلميذاً آخرين للإلتحاق بالمدرسة فى تشرين الأول / أكتوبر التالى. وكانت هناك مدارس بنين أخرى تديرها الإرساليات البروتستانتية فى الموصل والبصرة[239]. وفى عام 1898، أنشئت مدرسة إبتدائية للبنات فى بغداد. وفى عام 1913 "كان للحكومة مدرسة إبتدائية فى كل قضاء، إضافة إلى المدارس العسكرية"[240] وأنشئت مدارس للمعلمين فى بغداد والموصل والبصرة.

وفى عام 1908، إفتتحت مدرسة الحقوق فى بغداد. وفى عام 1913، بلغ عدد تلاميذ المدارس الثانوية 818 تلميذاً، والمدارس الإبتدائية 472 تلميذاً، كما كانت هناك 160 مدرسة إبتدائية فيها 321 معلماً و6655 تلميذاً (5899 ولداً، و756 بنتاً). كان من بين هؤلاء 3571 تلميذاً فى ولاية بغداد، و950 تلميذاً فى البصرة، و2134 تلميذاً فى الموصل. وفى عام 1920، ضمت مدارس الحكومة العراقية 8400 تلميذ[241].

---

[238] إنظر التفاصيل فى:
Grattan Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, pp. 132 – 133.

[239] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of 1 June 1896," (FO 195/1935), and Zeigler, "A Brief Flowering in the Desert, Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1889 – 1978," pp. 4 – 7.

[240] Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, p. 316.

[241] إنظر: القسم ثالثاً، النص 15 من هذا الفصل. وللمزيد من التفاصيل، إنظر: عبد الرازق الهلالى، تاريخ التعليم فى العراق فى العهد العثمانى، 1638 – 1917 (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1959)، و Akrawi and Matthews, Education in Arab Countries of the Near East, p. 139.
فيما يتعلق بالمدارس الفرنسية فى عام 1912، إنظر:
Pernot, Rapport sur un voyage d'études.

وكان تأثير هذا التطور التعليمى ضئيلاً. فلم يكن يوجد فى الموصل سوى مسلم واحد يعرف لغة أجنبية[242]. ووفقاً لأحد الشهود العيان من ذوى المصادر الموثوقة[243]. "لعل نسبة من يعرفون القراءة عام 1850 كانت نصفاً بالمائة من سكان المدن، وصلت إلى 10 بالمائة عام 1900، ولم تكن هناك مطبوعات أو إنتاج للكتب أو المواد المقروءة فيما عدا الجريدة الرسمية الضحلة... وحظى المهنيون – المحامون والأطباء وضباط الجيش – بمستوى معرفى فى تخصصاتهم دون المستوى المسموح به فى أوروبا، وفى مجالات المعرفة التطبيقية الأخرى – الزراعة، الهندسة، الاقتصاد – لم يكن ثمة شئ من ذلك، أو كان ثمة لا شئ فى الغالب".

5 - الدخل القومى ومستوى المعيشة

إن أى معلومات حول اتجاه نصيب الفرد من الدخل القومى فى سوريا تظل معلومات مبدئية إلى درجة كبيرة، وكذلك شأن المعلومات عن مستوى المعيشة، لأننا لا نعرف إلا القليل عن محدداتها الرئيسية – الإنتاج الزراعى والصناعى، والسكان، وتوزيع الدخل ، وحتى التجارة الخارجية – إلا من قبيل الإفتراض أو التخمين. وبعض الباحثين مثل سمليانسكايا، وشوفالييه، وشاتكوفسكى، شيلشر، يشيرون إلى الفقر المدقع الذى تسبب فى نقص السكان نتيجة عجز ميزان التجارة[244]، ولكن مثل تلك المقولات التى تستند إلى الأرصدة الذهبية ليست مقنعة، على الرغم من احتمال صحتها بالنسبة إلى أربعينات القرن التاسع عشر، والفترة من عام 1865 إلى عام 1880[245]. والمقولة المناقضة حول وجود تحسن فى الأوضاع نتيجة الزيادة الكبيرة فى التجارة الخارجية[246] تبدو أكثر إقناعاً إلى

---

[242] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Notes on the City of Mosul," (FO 195/2308).

[243] Longrigg, Four Countries of Modern Iraq, pp. 21 and 316.

[244] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[245] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 226 – 247; Dominique Chevallier, "Western Development and Eastern Crisis in the Mid – Nineteenth Century," in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), and Linda Schatkowski – Schilcher, "Ein Modelfall Indirekter Wirtschaflicher Durchdringung: Das Beispiel Syriens," Geschichte und Gesellschaft, no. 1 (1975).

[246] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

حد ما، فإتساع المساحة المزروعة (مع عدم وجود زيادة فى المحصول ذات بال)، والتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية[247] يشيران إلى زيادة ملحوظة فى الإنتاج الزراعى . وقد كان عائد العشور من 10 – 11 مليون قرش فى الفترة من عام 1833 إلى عام 1835، خلال الحكم المصرى (وهى فترة الضرائب الثقيلة)، ويبلغ نحو 35 مليوناً فى منتصف السبعينات، وحوالى 46 مليوناً فى عام 1898، و54 مليوناً فى عام 1904، و65 مليوناً فى عام 1910[248]. ولما كان السكان قد تضاعفوا تقريباً خلال تلك الفترة، فإن أسعار القمح قد إرتفعت إلى ما يقرب من الضعف[249]، ويبدو من ذلك أن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى قد زاد بنسبة 50 بالمائة خلال الفترة أو بما يعادل 0.5 بالمائة سنوياً.

والمادة الخاصة بالإنتاج الصناعى نادرة. وكان الغزالون اليدويون فى سوريا – كما فى غيرها من البلدان – عاجزين عن منافسة الغزل الآلى، وتناقص إنتاجهم تناقصاً حاداً منذ العشرينات[250]. ومن ناحية أخرى، كان النساجون قادرين على التوافق مع الوضع الجديد مستخدمين الغزل المستورد، على نحو ما حدث فى البلدان الأخرى[251]. ومن ثم بدأ إنتاج المنسوجات القطنية فى الزيادة مرة أخرى بعد السبعينات بسرعة بعد أن كان قد تناقص تناقصاً ملحوظاً. كذلك إزداد إنتاج بعض المنتجات الصناعية الأخرى كالصابون والبضائع السياحية[252]. وعلى أية حال، يبدو أن الإنتاج الصناعى واكب الزيادة السكانية على أحسن الفروض، ومن المحتمل أن يكون دونها.

سوى أنه من المؤكد عملياً أن إنتاج بعض القطاعات كالنقل، والتجارة، والأعمال المالية، والخدمات الأخرى المتنوعة كالتعليم والسياحة، قد فاقت الزيادة فيها زيادة السكان، وكذلك كانت الحال، بكل الإحتمالات، بالنسبة إلى القطاع الحكومى.

---

247 إنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص 6 من هذا الكتاب.
248 إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 7 من هذا الكتاب.
249 إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.
250 إنظر تقديرات الإنتاج العثمانى فى:
Seveket Pamuc, "The Decline and Resistance of Ottoman Cotton Textile, 1820 – 1913," in: Explorations in Economic History ([n. p.: n. pb.], 1986).
251 إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
252 المصدر نفسه.

وثمة مدخل آخر من خلال تقديرات إجمالى الإنتاج القومى المبينة فى النص (20). فإذا رفعنا تقديرات روبين بنسبة 10 بالمائة لندخل فى اعتبارنا تصويبات ركلن، نحصل على متوسط دخل للفرد أعلى قليلاً من ثمانية جنيهات إسترلينية وعشرة شلنات (فى السنة)، أى ما يعادل 42 دولاراً أمريكياً. وهذا يتفق مع تقدير إلديم الذى يقدر متوسط دخل الفرد بـ 10.5 ليرات تركية عام 1913 أى ما تعادل 45 دولاراً بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية، وخمسين دولاراً بالنسبة إلى مصر[253]. وقد حققت البلدان هذا القدر بعد ارتفاع مستمر للدخل القومى عبر عدة عقود من السنوات، مما قد يعنى زيادة مماثلة فى سوريا . ومن ناحية أخرى، يمكننا استعادة مقولة باورنغ، التى أوردناها قبل ذلك، والتى يقول فيها أن أحوال سوريا – مقارنة بمصر – على وجه العموم أفضل"[254] ولعل التحسن كان مع ذلك محدوداً.

وهناك مؤشر آخر يتمثل فى اتجاه الأجور الحقيقية. والجدول رقم (2 – 4) يعتمد على متوسطات الأرقام الواردة فى النص (19)، ويبين أنه فيما بين الأعوام 1840 – 1858 ، و1910 – 1914 إرتفع معدل الأجور نحو مرتين ونصف المرة، بينما لم تزد تكاليف المعيشة، على ما يبدو، إلا بأقل من الضعف[255]. وهذا يعنى زيادة بينة فى الأجور الحقيقية للحرفيين المهرة والعمال العاديين. والزيادة تتماشى مع حالة تركيا وربما كانت أقل منها[256]. وإن كان التدهور فى بعض الفترات يشير إلى أن الزيادة فى الأجور الحقيقية قد جاءت بعد السبعينات، فحتى ذلك الوقت لم تكن الأجور، على ما يبدو، تواكب الزيادة فى الأسعار. وهذه الملاحظات تتفق مع ما ذكره القنصل البريطانى عن إنخفاض الأجور وحالة الكساد العامة فى أواخر الستينات والسبعينات[257]. والمقارنة بين القسمين فى النص (6) تشير إلى تدهور الأحوال فيما بين الثلاثينات والسبعينات. ولما كان لا يتوافر لدينا ما

---

[253] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 6 – 7; Eldem, Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tektik, p. 305, and Bent Hansen, "National Product and Income for Egypt ca. 1800 to 1913," (University of California, 5 March 1974).

[254] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 105.

[255] إنظر: مقدمة الفصل السابع، والقسم ثانياً، النص 2 من هذا الكتاب.

[256] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 37 – 43, and K. Boratav [et al.], "Ottoman Wages and the World Economy," Review, vol. 8, no. 3 (1985).

[257] إنظر: القسم ثانياً، النص 7 من هذا الفصل.

يدعو إلى الإعتقاد أن نصيب العمل من الدخل القومى قد ازداد، على حساب الطبقات الأخرى، فإن الزيادة فى الأجور الحقيقية، قد تشير إلى زيادة مماثلة فى نصيب الفرد من الدخل القومى فيما بين الأعوام 1880 – 1914[258].

جدول رقم (2 – 4)

الأجور اليومية الإسمية فى سوريا

(1840 – 1914)

الفترة الزمنية	العمل				
	البناء	التجارة	العامل العادى	العامل الزراعى	المتوسط التقريبى
1849 - 1840	100	100	100	100	100
1858 - 1850	103	127	111	165	127
1878 - 1873	146	211	195	-	184
1914 - 1900	253	-	292	278	274

المصدر: إنظر القسم ثانياً، النص 19 من هذا الفصل.

والمعلومات المتعلقة بالتغيرات فى مستوى المعيشة أكثر ندرة. فلا توجد لدينا مادة عن الغذاء، ولكن اتجاه الواردات إلى ثلاث سلع تستهلك على نطاق واسع له مغزاه. فقد زادت قيمة واردات السكر من 14 ألف جنيه فى عام 1836 – 1837 (وثمانية آلاف جنيه فى العامين 1844 – 1846) إلى 72 ألف جنيه فى الأعوام 1873 – 1877، و136 ألف جنيه فى الأعوام 1893 – 1897، و607 آلاف جنيه فى عام 1913. وبالنسبة إلى البن ، كانت الأرقام 12 ألف جنيه للفترة الأولى و20 ألفاً للثانية و48 ألفاً للثالثة، و89 ألفاً للرابعة، و127 ألفاً للأخيرة. وبالنسبة إلى الأرز كانت 17 ألفاً للأولى، و93 ألفاً للثانية، و64 ألفاً للثالثة، و218 ألفاً للأخيرة. أضف إلى ذلك أن سعر السلع الثلاث قد إنخفض

[258] "منذ 30 أو 40 عاماً، عندما كانت الأرض أفقر مما هى عليه الآن، كانت ثروة البلاد موزعة بالتساوى، وكان الفقر أقل إنتشاراً... ومعظم الفلاحين يعيشون على الخبز والجبن والدبس والفواكه والخضر عندما يتوفر ماء الرى، وفى المدن المزدحمة يعيشون على الخبز وبعض الفواكه والزيتون التى يمكن الحصول عليها مقابل بارة فى الأوقات العادية، بينما يكفى ضعف هذا المبلغ لوجبة متنوعة فى مطعم رخيص". إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

بنسبة 50 بالمائة فيما بين الأعوام 1873 – 1913، ولا توجد لدينا أرقام لفترات سابقة . والزيادة فى واردات كل من الأقمشة القطنية والغزل قد تعنى أيضاً وفرة الملبوسات[259].

وتحسن الإسكان فى الأحياء الجديدة فى بعض المدن، وأيضاً فى الكثير من القرى فى لبنان وبعض القرى فى فلسطين، وبعض المدن – مثل بيروت – استفادت من التغيرات الجديدة. وقل حدوث الطاعون والمجاعة، واستقر الأمن بصورة أكبر من ذى قبل . وأصبح التعليم ميسوراً بقدر أكبر، وكذلك كان شأن المواصلات فى معظم أنحاء سوريا . ففى عام 1897، إنتقل أنيس المقدسى من قريته إلى البترون على ظهر بغل، ثم استقل عربة إلى بيروت، ومن هناك ركب القطار إلى عاليه، ثم عربة أخرى إلى المدرسة الداخلية فى سوق الغرب[260]. وقبل ذلك ببضع سنوات، كان عليه أن يقطع المسافة كلها على ظهر البغل. كذلك أدى إدخال بعض المنتجات الأجنبية إلى تيسير سبل الحياة. وفى عام 1900، يكتب القنصل البريطانى من دمشق أن النفط "يستخدم على نطاق كبير للإنارة، وفى كثير من بيوت الميسورين يستخدم لأغراض الطهى"[261]، وفى عام 1903 لاحظ زميله أن "الدراجات أصبحت شائعة، فى حلب لأن الطرق حولها كانت جيدة"[262].

ومن ناحية، تغيرت الأحوال المعيشية للطبقات العليا والوسطى تغيراً كبيراً باستخدام الملابس، والأثاث، والمسكن الأوروبى الطابع. وفى مدينة اللاذقية الصغيرة كانت "تقوم المحلات الكبرى فى باريس – فى بداية كل فصل – بإرسال الكتالوغات إلى زبائنها . وفى عام 1913 وصل إلى المدينة 536 طرداً من الطرود البريدية تحتوى على ما يساوى 30 ألف فرنك من الملابس". ولاحظ القنصل البريطانى فى دمشق (عام 1904) أن تقدماً محدوداً قد حدث خلال العشرين عاماً السابقة: "وفى الوقت نفسه، يمكن ملاحظة تقدم واضح – وإن كان محدوداً – فى الرغبة فى حياة أفضل يعكسها أهل البلاد بعامة فى المدن بلا ريب، وإن بدت أقل من ذلك فى الريف. وينعكس هذا فى الرغبة فى اقتناء

---

[259] Mohammad Said Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," (Ph. D. Dissertation, American University, Washington, D. C., 1969), pp. 79 and 266 – 271, and Pamuc, "The Decline and Resistance of Ottoman Cotton Textile, 1820 – 1913".

[260] أنيس الخورى المقدسى، مع الزمان (بيروت:]د. ن.، د. ت.[)، ص 160.

[261] إنظر: القسم ثانياً، النص 18 من هذا الفصل.

[262] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Quarterly Report, 26 April 1900," (FO 195/2075), and Great Britain, Accounts and Papers 1904, vol. 101, "Aleppo".

السلع الأوروبية، وأحياناً الرغبة فى الحصول على نوعيات أفضل من تلك التى إعتادوا عليها"، وتأتى الدراجات بين هذه السلع. "وقبل ثلاث سنوات أو أربع كان من النادر أن ترى واحدة منها، ولكن يوجد الآن]1910[نحو 150 دراجة فى دمشق، ويزداد الطلب عليها"[263].

والمعلومات الخاصة فى العراق أكثر ندرة، ولكن من السهل تحديد اتجاه الإنتاج القومى ، ففيما بين الأعوام 1864 – 1868 و1911 – 1913 (التى تتوفر عنها أرقام) إرتفعت صادرات التمور سبعة أضعاف ما كانت عليه من قبل، والقمح 16 ضعفاً، والشعير 267 ضعفاً[264]. ويعنى ذلك وجود زيادة ضخمة فى الإنتاج الزراعى تجاوزت كثيراً الزيادة السكانية التى بلغت الضعف. وربما تدهور الإنتاج الحرفى (فلم يزد بالتأكيد)، كما لم تقم صناعات حديثة لتحل محله عملياً. وكان النقل الحديث محدود الأهمية، وكذلك كانت الخدمات، فيما عدا ما اتصل منها بالحج إلى النجف وكربلاء[265]، ولكن القطاع الحكومى حقق اتساعاً. وعلى وجه العموم، يبدو من المحتمل أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومى قد ازداد.

وإذا أخذنا فى اعتبارنا توزيع ملكيات الأراضى فى العراق[266] فمن المؤكد أن يكون مالكو الأراضى وشيوخ القبائل قد فازوا بنصيب كبير من الدخل القومى، كما ذهب نصيب آخر إلى التجار وغيرهم. ولكن، قياساً على الزيادة الكبيرة فى استيراد السلع التى تستهلك على نطاق واسع، كان هناك ارتفاع أيضاً فى مستوى معيشة الجماهير. فقد ازدادت واردات السكر من 14 ألف جنيه فى الأعوام 1864 – 1870، إلى 81 ألف جنيه فى الأعوام 1894 – 1899، و263 ألف جنيه فى الأعوام 1910 – 1913، أى بمقدار 19 ضعفاً. والأرقام المقابلة بالنسبة إلى الشاى كانت أربعة آلاف فى الفترة الأولى، وعشرين ألفاً فى الثانية، و21 ألفاً فى الأخيرة، أى أنه زاد خمسة أضعاف. والأرقام المتاحة تشير

---

[263] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Consul General Beirut, 1 April 1914," (FO 368/1140); Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, "Damascus," and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 97, "Damascus".

[264] حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 510 – 511.

[265] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[266] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

إلى انخفاض شديد فى أسعار السكر والشاى[267]. ففى عام 1899، يقول القنصل البريطانى: "لا يمكن القول أن الشاى قد حل محل القهوة، ولكن استهلاكه يتزايد بالتأكيد، وليس هناك طلب إلا على أرخص أنواع الشاى الهندى"[268]. وتشير الواردات الضخمة للمنسوجات التى لابد أنها كانت أكبر من معدل التدهور فى الإنتاج المحلى، إلى الإتجاه نفسه، إذ إزدادت من 39 ألفاً فى الفترة الأولى إلى نصف المليون جنيه فى الثانية، وإلى 1.002.000 جنيه فى الأخيرة، أى ما يعادل 26 ضعفاً، والأرقام المتاحة لا تقدم إلينا أى دلالات عن أسعار المنسوجات[269].

جدول رقم (2 – 5)

الأجور أو الكسب اليومى فى بغداد*

المهنة	السنة			
	1855	1870	1908	1911
خباز	13.5 – 10.7	11.25 – 6.75	10 - 7.5	12 - 8
نجار	غ. م.	8 - 5	40 - 20	60 - 30
صبى نجار	2.7	3 - 2	7 - 5	8 - 5
نحاس	7	22.5 – 11.25	15	20 - 15
إسكافى	16	15.75 – 6.75	20 - 15	20 - 15
سمكرى	10.7 – 8	22.5 – 6.75	20 - 15	30 - 20
فلاح	غ. م.	11.25 – 4.5	9 - 8	11 - 8
معلم بناء	10	غ. م.	40 - 18	60 - 30
طباخ (**)	غ. م.	غ. م.	16 - 8	30 - 14.5
خادم منزل (**)	غ. م.	غ. م.	8 - 6	14.5 – 12
ممرض(**)	غ. م.	غ. م.	6.5 – 4	13.5 – 5.5

(*) الوحدة = بنس وكسوره العشرية، غ. م = غير متاح.
(**) الأجر الشهرى مقسوماً على 30.
المصادر: Great Britain, Public record Office, Foreign Office, (FO 83/337); Great Britain, Accounts and Papers: 1909, vol. 98 "Baghdad,"and 1912-1913 vol.100 "Baghdad" and James Felix Jones, Memoirs (Bombay: Bombay Educational Society's Press, 1875), pp. 346 – 351.

[267] حسن، المصدر نفسه، ص 538 – 539 و462 – 643.
[268] Great Britain, Accounts and Papers 1900, vol. 96, "Barsa".
[269] حسن، المصدر نفسه؛ إنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثالث، والجدول رقم (3 – 7) من هذا الكتاب.

ويشير الجدول رقم (2 – 5) إلى الزيادة فى الأجور – التى كانت كبيرة فى بعض الحرف، وضئيلة فى بعضها الآخر أو معدومة فى البعض– فيما بين الأعوام 1870 – 1908. ولا تتوافر لدينا أرقام عن تكاليف المعيشة، والمادة الوحيدة المتاحة التى تتعلق بذلك هى الخاصة بأسعار القمح والشعير فى بغداد[270]. وإذا نحينا جانباً السنتين غير العاديتين مثل سنة 1870 وسنة 1913، فإن هذه الأسعار تشير إلى تغير طفيف ذى مغزى بين أواخر الستينات وأوائل القرن العشرين. وفى الأعوام 1908 – 1913، إزدادت الأجور الإسمية زيادة ملحوظة، كما ازدادت أيضاً الأجور الفعلية[271]. وكانت تعليقات القنصل البريطانى على هذه الأرقام أنها: "من الملامح المميزة للفترة زيادة تكلفة العمل الماهر وغير الماهر فى بغداد وما حولها... ويبدو أن تكلفة معيشة جميع الطبقات قد ارتفعت بدرجة موازية. وربما كانت الزيادة فى الأجور ترجع إلى ازدياد النشاط التجارى فى السنوات القليلة الأخيرة، وارتفاع مستوى الراحة التى جلبها الرخاء العام معه. ومن الأسباب التى ساهمت فى ذلك الطلب الحقيقى أو المحتمل على العمل من جانب مشروعات مثل مشروع رى الرافدين، وسكك حديد بغداد، والتوسع التدريجى والمستمر فى الزراعة نتيجة استخدام الرى بالمضخات، وإخضاع اليهود والمسيحيين للخدمة العسكرية الإجبارية".

وقد زادت إيجارات المساكن زيادة كبيرة، فبلغت أحياناً الضعفين أو الثلاثة أضعاف بالنسبة إلى ما كانت عليه فى السنوات القليلة الماضية. وزيادة الإيجارات تؤثر على إسكان الفقراء... والأسباب الرئيسية ترجع إلى الطلب على المساكن الجديدة وندرة الوقود المستخدم فى صناعة الطوب[272].

وتقدم لنا شيلدز بعض الأرقام التى تبين أن الأجور الإسمية فى الموصل عام 1894 كانت أعلى منها فى عام 1845، وتستنتج من ذلك[273]:

---

[270] إنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص 14 من هذا الكتاب.

[271] بالنسبة للتطور فى تركيا، إنظر:
Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 37 – 38.

[272] Great Britain, Accounts and Papers 1912 – 1913, vol. 100, "Baghdad".

[273] Sarah Shields, "An Economic History of Nineteenth – Century Mosul," (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 80 – 81 and 98 – 99.

"إن استهلاك اللحم المتواصل أو المتزايد، والزيادة السريعة فى استهلاك السكر يبدو أنهما يشيران إلى ارتفاع مستوى المعيشة. ولا شك أن الأجور، على ما يبدو، ارتفعت لتواكب الزيادة فى أسعار المواد الغذائية، وإن كان بعض العمال قد عانوا نقصاً فى أجورهم الحقيقية كما نتبين من الجدول أعلاه. وأنفق الأنواع الثلاثة جميعاً من العمال فى حقيقة الأمر قدراً أقل من أجورهم اليومية على القمح عام 1894 بالنسبة إلى ما كانوا يدفعونه للكمية نفسها عام 1858".

وفى عام 1911 كتب القنصل البريطانى فى الموصل أن عمال السكك الحديدية يتقاضون عشرة قروش فى اليوم "وكان ذلك يعد أجراً طبياً"، وكان إيجار الجمل فى اليوم عشرة قروش أيضاً! وبعد ذلك بوقت قصير، كان عمال إحدى الترع يتقاضون من 7 – 10 قروش يومياً، وكان من الصعب الحصول على العدد الكافى من العمال، واتجهت النية بين العمال إلى الإضراب طلباً لتحسين الأجور[274]. وفى عام 1912 ذكر القنصل فى بغداد أنه "قد إزدادت القوة الشرائية للسكان المحليين إلى حد ما نتيجة ما كانت تنفقه شركة سيرجون جاكسون من أجور على مهندسى الرى، وكذلك شركة سكك حديد بغداد، وأضف إلى ذلك الزيادة اليومية فى الدخل الناتجة عن التوسع فى الزراعة نتيجة استخدام الرى بالمضخات التى تعمل بالنفط"[275].

وإبتداءً من عام 1900 – وبخاصة بعد عام 1905، أدى الرخاء المتزايد إلى ارتفاع قيمة العقارات فى بغداد، وظلت ترتفع خارجها، وكان السبب فى ذلك يعود إلى "الرخاء التجارى، وبخاصة بين طائفة اليهود، وهبوط سعر الفائدة على الاستثمارات فى غير الملكيات غير المنقولة"[276].

---

[274] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatches from Greig, 12 September and 8 November 1911," (FO 195/2369).
[275] Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Baghdad".
[276] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch from Lorimer, 27 October 1911," (FO 195/2369).

كما ترد ملاحظة أخرى متفائلة أيضاً تتعلق بكركوك. "فقد شيدت طرق جيدة، وتم إفتتاح مدرسة صنائع لتعليم مائة يتيم بعض الحرف، وكان هناك مستشفى البلدية، وإشتريت الآلات الزراعية الميكانيكية، وطلب شراء المزيد منها"[277].

وغلب الطابع الأوروبى على الاستهلاك، على نحو ما حدث فى سوريا، ولكن بدرجة أقل. ولوحظ عام 1885 أنه "عندما يقترب البدو من مدينة كبغداد لشراء حاجتهم السنوية من التمر، يبدون استعدادهم للحصول على الأطباق الخزفية والسكاكين والشوك والأسلحة الأوروبية الصنع، والساعات التى صنعت للتصدير، وغيرها من الأشياء التى لا يعرفها آباؤهم. واستعملت القصاع المصنوعة من الزنك لتقديم الطعام بدلاً من القصاع الخشبية، ولا زالت الأدوات المنزلية ذات الذوق المتواضع تعرف الطريق إلى بيوت البدو المستقرين مثل أوعية الحساء"[278].

وفى ما يتعلق بالمدن[279]: "يتزايد إقبال الناس على المصنوعات الأوروبية من مختلف السلع، وأذواقها وطرزها أوروبية وليست إنكليزية. ويرجع ذلك أساساً إلى: (1) تقليد الأتراك، (2) إقامة فروع فى بغداد للمتاجر السورية ومتاجر إستانبول التى تتعامل فى السلع الألمانية والنمساوية والفرنسية، (3) الإهتمام بالأدب الفرنسى والتركى من جانب المتعلمين من مختلف الطبقات، (4) رخص بعض المصنوعات الأوروبية".

وفى ضوء النفوذ الاقتصادى البريطانى، يبدو غريباً أن "المعرفة بالإنكليزية بالغة الندرة فى البلدان العربية الخاضعة لتركيا، بينما يتحدث الفرنسية عدد كبيرمن سكان بغداد"[280] . ومن علامات التأثر بأوروبا إفتتاح دار سينما فى بغداد عام 1911[281]، وفندقين "بواسطة بعض المسيحيين الشرقيين الذين كانوا خدماً فى بيوت بعض الأوروبيين، ولكن ليس بينهما فندق من فنادق الدرجة الأولى"[282].

---

[277] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Honey to Lowther, 7 July 1912," (FO 424/231).
[278] Great Britain, Accounts and Papers 1886, vol. 65, "Baghdad".
[279] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secrets, "Report … by Georges Lloyd," (IOPS 3/446, 1908), p. 9.
[280] Great Britain, Accounts and Papers 1906, vol. 129, "Baghdad".
[281] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, " 4 September 1911," (FO 195/2369).
[282] Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Baghdad".

غير أن هناك عاملاً مضاداً لتشجيع المشروعات الأوروبية واتخاذ أساليب الحياة الأوروبية فى العراق، تمثل فى الخوف من التدخل البريطانى[283]. فقد سجلت المحادثة التالية عام 1909 مع أحد معارضى مشروعات الرى التى وضعها ولكوكس[284]: "ضحك بير إبراهيم وقال: إننا نعرف جيداً أنها القصة القديمة نفسها، فمأساة مصر سوف تتكرر فى العراق. تبدأ أولاً مشروعات الرى التى تتطلب خدمات 25 ألفاً من العمال والمزارعين من الهند. ثم يكتشف فجأة أنه لا يمكن جعل الأرض تؤتى ثمارها ما لم تكن هناك وسائل لتصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق التى تحقق أرباحاً. ولتحقيق هذا الغرض لابد من إقامة السكك الحديدية. ويعنى ذلك استخدام المزيد من الهنود، عشرة آلاف أو خمسة عشر ألفاً كمستخدمين فى السكك الحديدية وغيرها. ثم تأتى مشكلة المال، لأن الحكومة التركية معسرة".

عندئذ يحصل السير وليم ولكوكس على إذن بتدبير قرض من إنكلترا. وتقدم الحكومة البريطانية أو الشعب البريطانى المال، ويتم تدبير القرض وإنجاز مشروعات الرى والسكك الحديدية. وتبدأ مشروعات جديدة فى الظهور ولا يسدد القرض أبداً. ويصبح التدخل العسكرى ضرورياً، والهند تقع على مقربة من العراق، فيتم الإحتلال، ويصبح العراق مصر أخرى.

---

[283] إنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

[284] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Confidential Memorandum by A. R. B.," (FO 195/2310).

وإنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 13 من هذا الفصل.

ثانياً: سوريا

1 - سوريا تحت الحكم المصرى 1831 – 1840

أ - إصلاح العملة

يشير إلى ما سبق لإبراهيم باشا أن طلبه من سك النقود ألف وخمسمائة كيس فضية من ذوات الخمسة وذوات العشرة تلافياً لقلة النقود المتداولة فى بر الشام، ثم ينبئه بأنه قد فكر بما أصاب البلاد من جراء التفاوت بين قيم السكة الأوروبية والسكة الإستنبولية والسكة المصرية، لما يأتيه بعض ذوى الطمع من تصدير السكة المصرية العالية العيار الغالية القيمة إلى الخارج استئثار بفرق قيمتها، وأنه كلف أعضاء المجلس وغيرهم أن ينظروا فى أمر تنظيم النقود، وفعلاً تذاكروا بعض مرات ولكن لم تسفر مذكراتهم عن نتيجة كأنهم آثروا الخسارة الكلية على ما يصيب الخزينة من ضرر جزئى. ولذلك عمد الجناب العالى إلى الضر بخانه فأمرها بغير استشارة أن تضرب النقود الفضية المختلفة على أساس الريال الفرنسى، وعيار النقود الذهبية المختلفة على أساس الديلون أى ناقصة جميعها بمقدار أربعة فى المائة من فضتها أو ذهبها، حتى لا يكون لأحد مصلحة فى إخراجها. وها هو يبعث إلى إبراهيم باشا بنماذج من المسكوكات التى ضربت، كى يبعث إليه بالدفاتر الخاصة بها. وسيبعث إليه بالدفاتر الخاصة بالنقود وبالدفاتر ليتولى إبراهيم باشا سك النقود المطلوب من ألف وخمسمائة كيس التى أرسلها "الخزينة دار" إليه حديثاً، على أن تكون النقود المذكورة حائزة للعيار والقيراط المقررين، اللهم إلا القطع الفضية التى أخرجت أصغر قليلاً من أمثالها القديمة، فهذه إن أراد إبراهيم باشا زادها مقداراً من النحاس يبلغها الحجم النظامى، وإن أراد تجاوز جملة عن سكها[285].

ب - محاولة تنمية مناجم الحديد والفحم فى لبنان

يقدم تقريراً رفعه إليه محمد عارف أفندى عن صهر الحديد اللبنانى، ويقترح صهر هذا الحديد فى بولاق نظراً لإخفاق المعدنيين فى لبنان بصهر هذا المعدن.

[285] إنظر: "الوثيقة 4058، محمد على باشا، إلى إبراهيم باشا، 25 محرم 1251 هـ / 24 أيار / مايو 1835 م، عابدين، سجل 212، رقم 22،" فى: أسد رستم، محقق، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير، 4 مج (بيروت، المطبعة الأمريكانية، 1940 – 1943)، مج 3، ص 9 – 10.

ويستدل من تقرير القائمقام محمد عارف أفندى "ناظر المعدن فى جبل الدروز" أنه قام بدورة تفتيشية، فزار مناجم الفحم الحجرى فى قرنايل وبزبدين، ومنجم الحديد بالقرب من الشوير، وأجرى بعض التجارب لصهر الحديد الشويرى بالفحم الحجرى، فلم تسفر تجاربه هذه عن نتيجة مرضية[286].

ج- ملكية الأرض والضرائب

إمتثالاً للأمر العالى يفيد أن الحكومة لا تملك جميع أراضى بر الشام، وإن معظم هذه الأراضى "ممتلكات شخصية وتيمارات وزعامات وأوقاف يتولى أصحابها أمر تعشيرها"، وإن الأعشار فى بر الشام لا تستوفى على أساس واحد فى جميع الأراضى، فهنالك من يكتفى بالعشر، ولكن البعض يستوفون التسع أو الثمن أو السبع أو السدس أو الخمس. ثم يقول أن الحكومة تعين بعض الموظفين لتحصيل مال العشر من هذه القرى، وهم يقومون بالوزن والكيل. "وفى بعض الجهات لا تستوفى الأعشار وإنما تقسم المحصولات أقساماً متساوية، ومن ثم تؤخذ منها مقادير بإسم فيصلى بدلاً عن العشر يقدرها الخبراء بالنسبة إلى محصولات القرية. وبعد قيد أسماء أهالى القرية التى تؤخذ منها المقادير السالفة الذكر، وبيان أصناف المحصولات، وذكر المقادير التى آلت إلى الحكومة، يحمل الأهالى هذه المحصولات إلى الشؤون حيث تكال وتسلم". ويقول إن البعض الآخر من القرى يؤدى مال العشر على الوجه المشروع أعلاه ويدفع قسم منه نقداً "وثمة قرى لا تؤخذ منها غلال وإنما تستوفى منها مبالغ من المال معلومة القدر بإسم مقطوع"[287].

---

[286] إنظر: "الوثيقة 4783، إبراهيم باشا إلى سامى بك، غرة شعبان 1252 هـ / تشرين الثانى / نوفمبر 1836 م، عابدين، سجل 254، رقم 277،" فى: المصدر نفسه، مج 3، ص 172.

[287] إنظر: "الوثيقة 4850، محمد شريف باشا إلى سامى بك، 5 شوال 1352 هـ / 14 كانون الثانى / يناير 1837 م، عابدين، سجل 254، رقم 351،" فى المصدر نفسه، مج 3، ص 186 – 188.

جدول رقم (2 – 6)

كشف "بالمتحصل" من مال "التسريح"

الصافى بعد المصارف		مصارف ماهيات وغيره		إجمالى المتحصل		
بارة	غروش	بارة	غروش	بارة	غروش	
14	300851	29	5549	3	306401	يافا عن مدة من إبتدى 17 جمادى الأولى سنة 51 لغاية 27 جمادى الأولى سنة 52 سنة كاملة
31	1782	00	0000	31	1782	صيدا عن المدة المذكورة أعلاه من دون مصارف
3	295045	14	3296	ي 17	298341	عكا وحيفا والطنطورة وعتليت سنة كاملة
6	23511	7	1180	13	24691	صور من 15 ذى القعدة سنة 50 لغاية 25 ذى القعدة سنة 51
21	62177	27	6133	8	68311	بيروت عن مدة من إبتدى 17 جمادى الأولى سنة 51 لغاية 27 جمادى الأولى سنة 52
29	10319	37	2421	26	12741	جونية عن المدة المذكورة أعلاه
16	53406	00	3230	16	56636	طرابلس عن مدة سنة كاملة
4	22051	31	1902	35	23953	اللاذقية عن مدة سنة كاملة
ى 04	769145	25	23714	ى 29	792859	

ويقدم بعد هذا كله كشفاً (إنظر الجدول رقم (2 – 6))، بـ "المتحصل" من مال "التسريح " عن جهات معينة هذا هو نصه بالحرف: "أما المتحصل من تسريح غزة من ابتدى ربيع الثانى سنة 1251 لغاية ربيع الأول سنة 1252، 125768 غرشاً و12 بارة ماهيات ومصروفات 1414 غرشاً و15 بارة والباقى من بعد المنصرف 121353 غرشاً و37 بارة". "إن المبالغ المتحصلة من رسوم التسريح فى سواحل بر الشام قد بلغت بعد المصروف 769145 على نحو ما جاء بيانه آنفاً، ولما كان مصدر القيل والقال الذى بدأ

من طوايف الإفرنج هو الموانى المذكورة، فقد ذكرت أسماء هذه الموانى على حدة ولئن لم يظهر من الإفرنج بغزة، اعتراض فى هذا الصدد، إلا أنه نظراً لوصول الكشف الخاص بهم، فقد عمدت إلى بيان الكمية والمقدار فقط لتتفضلوا وتحيطوا بهما علماً".

د- إعادة تنظيم إدارة الجمارك

يتبع هذه الرسالة نص "الترتيب الجديد"، وهو كما يلى[288]:

فى يوم الإثنين المصادف 5 المحرم سنة 1253، إجتمع فى القصر العالى عملاً بالإدارة السنية الذوات الكرام المبنية أسماؤهم فى ذيل هذه المذكرة حيث تداولوا الرأى فى صدد وضع ترتيب للجمارك، وفيما يلى بيان الآراء التى استصوبت فى هذا الموضوع.

لما كان من الواضح لجميع الخواص والعوام – كما أنه من المحقق لدى العقلاء وذوى البصيرة – إن جل أفكار الجناب العالى الخديوى منصرفة إلى استحصال الأسباب المؤدية إلى تحسين حال الرعايا والبرايا، عاملة على الأخذ بأيدى الفقراء والعجزة، وأن جميع آماله الكريمة محصورة فى ترقية البلاد وإسعاد العباد، ولما كان من المقرر فى الوقت الحاضر أخذ جمرك من بضائع التجارة الداخلية فى جميع الموانئ والبنادر، حيث تدفع الرسوم الجمركية عن هذه المواد عند وصولها إلى كل جمرك من الجمارك، فإن جنابه العالى نظراً لما اتصف به من الرحمة الفياضة، والشفقة التى طالما شمل بها الرعية والشعب والفقراء، قد أصدر أمره الكريم بوضع ترتيب بإلغاء استيفاء الرسوم الجمركية مكررة فى الموانئ والبنادر القائمة فى الأقطار المصرية والشام والحجاز وجزيرة كريت، والإكتفاء باستيفاء هذه الرسوم مرة واحدة، حتى إذا ما بلغ التاجر أول ميناء أو بندر استوفى منه الرسم الجمركى عما يحمله من بضاعة – مرة واحدة – وأعطى تذكرة تخليص، حيث يمكنه أن يقوم بعد ذلك إلى الجهة التى يختارها من غير أن يدفع أى شئ كرسم جمركى هناك ما دام يحمل تلك التذكرة. وعملاً بهذه الإرادة الكريمة، عقد فى القصر العالى مجلس قوامه بعض الرجال الكرام. وقد تصفح المجلس وجوه الرأى فى هذا الموضوع، واستصوب اتخاذ الإجراءات التالية:

---

[288] إنظر: "الوثيقة 4949، باقى بك إلى سامى بك، 8 محرم 1253 هـ / 26 نيسان / أبريل 1837 م، عابدين، سجل 255، رقم 16،" فى: المصدر نفسه، مج 3، ص 221 – 224.

بما أن أمر الجناب العالى الخديوى الخاص بهذا الموضوع يرمى أولاً إلى إراحة التجار، وثانياً إلى تخفيض أثمان البضائع الواردة بسبب تخفيض الرسوم الجمركية المعتاد أخذها عن هذه البضائع، وحيث أن هذا العمل الخيرى العام من شأنه أن يزيد فى رفاهية الأهالى والرعايا، فإن الأمر يتطلب إتخاذ الطرق التالية المؤدية إلى هذه الغاية:

لما كانت جمارك الإسكندرية ورشيد ودمياط وينبع البحر وجدة، من جمارك الأقطار المصرية والحجازية هى جمارك أصلية، أى معتبرة من الأصول، فإن الحالة تستوجب إبقاء هذه الجمارك كما هى. أما الجمارك الأخرى، فيستغنى عما بها من نظار وكتبة ومستخدمين، ويكتفى بإبقاء كاتب واحد لدى كل من محافظى القصير والسويس تكون مهمتهما الإطلاع على تذاكر التخليص التى بيد التجار الذين يأتون ببضائعهم إلى هذين الميناءين، حتى إذا كان ثمة تاجر لا يحمل تذكرة تخليص (رفتية) استوفيت منه الرسوم الجمركية عن بضاعته. ونظراً لأن جمرك بولاق تبعاً لهذه الخطة سيلغى، وحيث أن الجناب العالى الخديوى يقصد بأمره هذا أن يوفر للأهالى اليسر والرفاهية، فإنه يجب والحالة هذه ألا تستوفى الرسوم الجمركية فى بولاق ومصر القديمة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس عن منتجات القطر المصرى التى يحملها الأهالى التجار لبيعها فى أسواق هذه الجهات. كما أنه يجب أن يلغى جمرك مصر القديمة أيضاً، وأن يعين فيه ناظر وكاتب فقط للإجراءات الخاصة بالبضائع التى ترد من السودان، وأن يعهد إلى الناظر الذى سيقيم فى مصر القديمة بشؤون جمركى باب النصر وباب الفتوح اللذين هما ممر البضائع الشامية، التى تصل عن طريق البر بدون تذاكر تخليص. أما جمارك موانى غزة ويافا وحيفا وعكا وصور وصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والإسكندرونة وطرطوس وأضنة من جمارك القطر الشامى، فيجب أن تبقى. ولما كانت الرسوم الجمركية فى ميناءى اللاذقية والإسكندرونة لا يؤخذ فيها جمرك مستوفى على قاعدة الجمارك الأخرى، وإنما يستوفى منها بعض الشئ من المال بإسم (مرورية)، وقد جرت العادة استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى هذين الميناءين لدى وصولها إلى حلب، حيث تستوفى رسومها الجمركية هناك، فإن الأمر يتطلب إبقاء جمرك حلب أيضاً كما هو لكى تستوفى فيه الرسوم الجمركية عن المواد والبضائع التى تصل إليه من

اللاذقية والإسكندرونة، أو من بغداد والأناضول بدون تذاكر تخليص، وإلغاء جمارك دمشق ونابلس والخليل وحمص وحماه. وكما أنه يجب عدم استيفاء الرسوم الجمركية عن المحصولات المصرية التى تباع فى الموانى والبلدان المصرية على نحو ما سلفت الإشارة إليه، كذلك يجب ألا تستوفى هذه الرسوم عن منتجات البلدان الشامية ومحصولاتها التى تباع فى داخل تلك البلاد.

هذا ونظراً لأن جميع الجمارك فى البلدان الشامية تدار بمعرفة الملتزمين، ولا يوجد فى هذه الجمارك موظفون معينون من قبل الحكومة، وحيث أنه لابد من أن تدار هذه الجمارك إعتباراً من أول السنة بواسطة الحكومة حتى يتسنى للحكومة أن تقف على شؤونها وإيراداتها، فإن الأمر يتطلب تعيين العدد الكافى من الموظفين فى الجمارك التى أبقيت ولم تلغ، أما إذا كان ثمة من يرغب فى التزامها بشروط موافقة، فتعطى فى هذه الحالة إلى الراغبين فى إلتزامها على هذه الشروط. ويجب أن يعين ناظر وكاتب أو أكثر من كاتب فى كل جهة من الجهات التى ألغيت جماركها وهى: دمشق، ونابلس، والخليل ، وحماه وحمص، وذلك للإطلاع على تذاكر التخليص التى يحملها التجار الذين يمرون ببضائعهم من تلك الجهات، واستيفاء الرسوم عن البضائع التى لا يحمل أصحابها تلك التذاكر.

ولما بحث المجلس أمر تعريفة الجمارك ألفى أن ثمة مواد يستوفى عنها رسوم قدرها 15 فى المائة، وأخرى يستوفى عنها أكثر من ذلك أو أقل، بينما رسوم بعض المواد الأخرى لا تتعدى الـ 3 أو الـ 4 فى المائة، كما أن الجمارك فى جميع الجهات لا تسير كلها على قاعدة واحدة، فبينما بعض الجمارك تستوفى 10 فى المائة رسماً جمركياً عن صنف معين، إذا ببعض الجمارك الأخرى تستوفى 5 فى المائة عن هذا الصنف نفسه. وهناك جمارك تستوفى الرسوم بالنسبة إلى الطرود، وأخرى تستوفى الرسوم بالنسبة إلى الأحمال، وغيرها تستوفى الرسوم بالنسبة إلى القطع. ولما كان قد رؤى وجوب استيفاء الرسوم مرة واحدة فقط، وكان من البداهة أن يكون ثمة تباين فى استيفاء الرسوم بسبب عدم سير جميع الجمارك على قاعدة واحدة، حيث تؤخذ الرسوم إذ ذاك ناقصة فى بعض الجمارك، بينما تؤخذ زائدة فى البعض الآخر منها، فقد أصبح من الضرورى أن يعالج

المجلس هذه الناحية أيضاً، وعليه نظراً لأن الغاية الموجودة من إدارة الجمارك على قاعدة واحدة هى إنماء التجارة فى جميع الجهات، وتسهيل السبل المؤدية إلى رواجها، ومعاملة جميع التجار على قدم المساواة من حيث علاقاتهم الجمركية وفقاً للأصول الأوروبية، الأمر الذى يسير بالتجارة إلى الرواج المرتجى بسبب ما يناله التجار من المنافع الآتية عن طريق هذا المشروع، فقد رأى المجلس، والحالة هذه، وجوب استيفاء الرسوم فى جميع الجمارك على وتيرة واحدة، حيث يخصص قدر ما فى المائة، ويستوفى القدر المعين فى جميع الجمارك على نظام واحد. أما موضوع الزيادة والنقص، فهو منصب على التجارة الداخلية فقط. ونظراً لأن جميع ما تناله التجارة الداخلية من تساهل ، سيكون له أثره الطيب فى رقى الملك والأمة فإن المجلس يرى بالنسبة إلى الرسوم الجمركية عن المواد والبضائع الخاصة بالبلدان الإسلامية – أى التجارة الداخلية على وجه التعميم، التى ترد إلى الجمارك القائمة فى الأقطار والأمصار التى تحت إدارة الحكومة الخديوية أو تصدر منها – أن تثمن أمثال هذه المواد والبضائع فى بادئ الأمر (بالسعر الدارج) وأن يستوفى عنها بعد ذلك على اختلاف أنواعها، 3 فى المائة، وفى حالة ما إذا لم يوافق التاجر على قدر القيمة التى ثمنت بها بضاعته، وأراد أن يدفع الرسم الجمركى بضاعة، وجب قبول ذلك منه، مع عدم استيفاء أى رسم عن بضاعته مرة أخرى على نحو ما ذكر آنفاً.

هذا ونظراً لأنه من المجهول لدى المجلس أى الجمارك فى جزيرة كريت يجب إبقاؤها، وأيها يجب إلغاؤها، فقد رؤى وجوب إحالة هذا الموضوع إلى الجهة السالفة الذكر، حتى تنظر فيه وتعالجه وتسير على الخطة المبينة آنفاً.

توقيعات

مدير الحسابات المصرية	– باسيليوس غالى
ناظر ديوان المدارس	– مصطفى مختار
ناظر شورى الملكية	– عبد الباقى
مأمور الديوان الخديوى	– محمد حبيب
حكمدار الشام	– محمد شريف

هـ - تصدير العملة

"لقد تلقيت خطاب دولتكم الذى طلبتم فيه بناء على ما عرض عليكم قبلاً بشأن النقود التى يعمد التجار من الأوروبيين والأهالى إلى إرسالها إلى الخارج، أن نبين نوع النقود التى يرسلها هؤلاء التجار إلى الخارج، والجهة التى يرسلونها إليها، والفرق بين سعر هذه النقود فى حلب، وسعرها فى الجهات التى ترسل إليها. وعلى أثر وصول خطاب دولتكم، كتبت إلى إسماعيل بك حكمدار حلب استوضحه الأمر، فرد على يقول: إنهم يرسلون هذه النقود إلى الأستانة بواسطة سعاتهم حيث ترسل من هناك حوالة إلى أوروبا، أو أنهم يرسلونها على إحدى السفن البخارية إلى أوروبا، كما هى عيناً، وأرسل مع خطابه بياناً بأسعار النقود فى حلب والأستانة، وإنى أقدم البيان المذكور من طيه، توطئة لعرض الأمر على الجناب العالى الخديوى" (يلى ذلك قائمة تتضمن 11 عملة عثمانية وأوروبية عن أسعار العملة فى 21 شعبان 1253، فى إستانبول حيث كانت أعلى بنسبة 6 – 7 بالمائة عنها فى حلب فى بعضها ومن 1 – 2 بالمائة فقط فى بعضها الآخر).

والمعاملة التى يرسلها التجار هى الأصناف المشروحة أعلاه، وأسعارها بالأستانة مشروحة أعلاه تبدل فى بوالس من الأستانة إلى بلاد أوروبا، والجهة الثانية بحراً صحبة مراكب النار إلى بلاد أوروبا، وأسعارها بتلك البلاد باعتبار العيار والوزن[289].

و- محاولة تنظيم العملة

بعد محاولاته الفاشلة لتنفيذ أوامر محمد على فى تحديد أسعار العملة المتداولة فى بر الشام بالمعدلات نفسها المعمول بها بالمحروسة (القاهرة)، ويشرح العقوبات الصارمة التى أنزلها بالتجار واستعماله "الضرب والتعذير" لمن يخالف ذلك، يقول: "... فوجدنا الأمر كما هو والناس سالكة بالمعاملة حسب أسعارها القديمة فشددنا وضايقنا أيضاً وما حصل نتيجة البته، ومن حيث العمدة بالمعاملة وسلوكها هو على التجار العمد، فاقتضى جمعنا الأغلب منهم، وضايقناهم بالخطاب، وأنه لازم من سلوك المعاملة حكم أسعار التنبيه، وإنه حيث هم العمدة بتسليكها، فيلزم أن يعملوا لها رابطة مستحسنة بينهم لأجل

[289] إنظر: "الوثيقة 5257، محمد شريف باشا إلى سامى بك، 19 شوال 1253 هـ / 17 كانون الثانى / يناير 1838 م، عابدين، سجل 255، رقم 302،" فى: المصدر نفسه، مج 3، ص 313 – 314.

سلوكها، أولى من حصول الأذية لهم. وانصرفوا من طرفنا على أنهم يتذاكروا ويتداولوا بعلم الرابطة لذلك ويعرفونا. وبعد ذلك قدموا لنا عرض بإثنين وستين أمضا وختم من عمد تجار الشام يتضمن فحواه:

أولاً، استرحامهم المهلة لمدة معلومة يتخالصوا الناس من بعضهم بالديون والمشاكلات التى بينهم، وبإنتهى المدة المذكورة يحصل السلوك حسب التنبيه، ثم إنهم بعده استحسنوا التجاسر بالأعراض عن واقعة الحال التى هى أولاً أن البلدة منحصرة أسبابها بتعاطى صنعة كار الألاجة والقطنى الذى عمدة تصريفهم لبر الترك وأطرافه، واستجلاب أصناف معاملة جديدة بدله من الجديدة السالكة بتلك الجهات، وهى الذهب الممدوحى، والربعية الظريفة، وريال التيلك، وقمرى بشلك، وأنصافهم وأرباعهم. وبما أنهم هم عمدة القبض والصرف بالبلدة، فإذا تنازلت أقيامهم، فلابد من امتناع التجار عن المتاجرة بهم، ولذلك تتوقف أحوال العالم.

ثانياً، إن المعلومة القديمة متداوم استجرارها إلى بلاد أوروبا والأستانة وبعد مدة مع هذا الاستجرار يظهر ضعف وندرة وجودها، ولا يعود يوجد معاملة تنوب منابها.

ثالثاً، إن القطع الصغار الفضية من غرش، ونصف، وربع، إذ هم للمصارفات الجزوية، والتكاميل، وبهم افتراج الفقرا والأصناف والخاص والعام، فبنزول قيمتهم ينسحبوا إلى محل سلوكهم، ولا يعود لهم وجود لزيادة تنازل قيمتهم بالتنبيه، ويحصل الغدر والمضايقة بفقدهم، وعدم وجود ما يستعمل خلافهم بمقامهم.

رابعاً، إن هذه البلاد ليست كبلاد أوروبا التى صناعات أهاليها كافية لاستجلاب المعاملة من كل جهة، ولا يحصل لهم مضايقة، حيث أصل معاملتهم صافية من ضربها بلا غش ، متساوية المعدل بالعموم. ولذلك إذا كان ولا بد يصدر الأمر باجرا سلوك المعاملة حسب التنبيه، فيحصل للعباد الرعايا إضمحلال وافتقار أحوال، وحيث لا يوجد بأيديهم شئ يتعاملوا به فيئول حالهم للعدم والخراب، وحاشا أن يقبل خرابهم مع إضمحلالهم. ولذلك يسترحموا أن يبقى سلوك المعاملة حسب مسراها الأصلى ليسلك حال معاش الفقرا، ومنع افتقارهم وخرابهم.

وحيث وجدنا هكذا أعذارهم، وحيث أن المعاملة السالك الآخذ والعطا بها بكافة البلاد ببر الشام هى معاملة الأستانة، والمعاملة المصرية قليلة، وإذا ضايقناهم حتماً على سلوك المعاملة حسب التنبيه يخشى من أنه فيما بعد يحصل سقامة واضمحلال، ويبقى يقال أنهم شكوا عذرهم، وأوضحوا أنواع الخراب التى تحصل لهم، وما أحد صغى لاستماعها . فاستحسن عندنا أن نضرب صفحاً عن مجاوبتهم الآن، لحينما نحرر لحضرتكم بهذا الشأن ويحضر الجواب. ولذلك بادرنا بتحرير هذه الشقة، ومرسلين ضمنها العرضحال المتقدم من التجار المذكورين، لكى بعد مطالعتهم إن وجدتم مناسباً، تقديم العرض للأعتاب السنية الخديوية"[290]. (والعرض حال المرفق يتضمن غالباً نصاً حرفياً للحجج المذكورة أعلاه. وكان معظم الـ 62 تاجراً من المسلمين، ولكن كان بينهم عدد من المسيحيين واليهود).

2 ـ تكاليف الصراعات الأهلية

لبنان 1845 – 1860

(مذكرة موجهة من الباب العالى إلى ممثلى الدول الخمس، تتعلق بادعاءات الموارنة والدروز. وموجهة إلى إدارة دير القمر[291] – ترجمة من التركية إلى الفرنسية).

تلقينا الآن رسائل صاحب السيادة أسعد باشا مشير صيدا، الذى رفع إلى الباب العالى الترتيبات التالية. إن ادعاءات الموارنة بجبل لبنان ضد الدروز – حسبما حققه المجلس المؤقت – تبلغ 16 ألف كيس (500 قرشاً للكيس) وللدروز من ناحية أخرى إدعاءات مقابلة تبلغ 2600 كيس. ومهما كان مقدار الإدعاءات، من المفهوم أن الدروز لا تتوفر لديهم الوسائل التى تمكنهم من دفع حتى مبلغ 16 ألف كيس. ومن ثم يجب أن تتم تصفية الإدعاءات على النحو التالى:

تعتبر الـ 16 ألف كيس تكلفة تسوية الخسائر التى لحقت بالموارنة، على أن يقوم الدروز بإعادة البضائع المسروقة التى يعتقد أنها فى حوزتهم، سواء كانت مخبأة أم كانت غير

[290] إنظر: "الوثيقة 5667، محمد شريف باشا إلى حسين باشا، 17 ذى القعدة 1254 هـ / 2 شباط / فبراير 1839 م، عابدين، سجل 256، رقم 295،" فى: المصدر نفسه، مج 3، ص 469 – 472.

[291] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 1845, 406/8, 406/10, 406/11).

ذلك. أما السلع التى استخدمت منذ الاستيلاء عليها وما نقص من قيمتها، فسوف تعاد لأصحابها وفقاً لحالتها الراهنة. ويخصم مبلغ الـ 2600 كيس الذى يمثل التقدير التقريبى لقيمة خسائر الدروز من تكاليف التسوية المذكورة أعلاه، وسوف يتم تخفيضه كجزء من التسوية.

وبعد ذلك يدفع الفرق المستحق بشروط مناسبة...

(إقتباس من خطة تسوية خسائر الملكيات الشخصية المنقولة التى وقعت خلال أحداث 1860 بجبل لبنان[292] – ترجة إلى الفرنسية).

... عندئذ بلغ تقدير الخسائر ما بين 300 – 400 ألف كيس، من بينها 160 ألفاً تمثل خسائر الدروز، ونقص الفرق إلى نحو 86 ألف كيس.

وعند وصول المرحوم شكيب باشا فى مهمته غير العادية لاستطلاع أحوال جبل لبنان ، تشكل مجلس من القساوسة وأعيان المسيحيين من الثقاة الذين يشهد ماضيهم بذلك. وقد عدل هؤلاء التقديرات المقدمة لهم، واتخذوا قراراً نهائياً بتحديد الرقم بـ 61 ألف كيس.

وقد منحت حكومة السلطان لمالية صيدا عشرة آلاف كيس تخصم من المبلغ سالف الذكر، وأصدرت قراراً يلزم الدروز بسداد ثلاثة آلاف كيس، وبذلك يتوفر 13 ألف كيس، وستحصل كل قرية من القرى على حصتها منه بمجرد إقامة الدليل على صحة ادعاءاتها ونقدم فيما يلى قائمة بالخسائر فى الممتلكات الشخصية التى حدثت عندئذ[293].

بدأت معالجات قضية التعويضات فى جبل لبنان، وتم توزيع ستة ملايين قرشاً نقداً من جملة 20 مليوناً – 22 مليوناً التى تقدر بها تقريباً التعويضات الخاصة بالملكيات الخاصة. وتم تدبير الأخشاب من كل مكان يمكن الحصول عليها منه وذلك لإعادة بناء المنازل . وتم توزيع 1200 سرير على أكثر الناس حاجة، وما يساوى 200 ألف درهم من بيض دود القز أرسل إلى مختلف أنحاء الجبل. ومن ثم تم سداد ما يعادل 8 – 9 ملايين قرشاً قيمة ثلث التعويضات الخاصة بالملكيات الشخصية.

---

[292] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/11).

[293] من محاضر لجنة الدول الخمس، إنظر: المصدر نفسه.

(قرر تقرير اللجنة الإنكليزية – الأمريكية للمعونة فى بيروت 23 آب / أغسطس 1860) إن عدد من يتلقون المعونات بلغ سبعة آلاف شخص، غالبيتهم من الموارنة، وهرب نحو 20 ألف شخص إلى كسروان، ولكن بعضهم أخذوا فى العودة طالبين المعونة. وبلغ جملة ما تم إنفاقه حتى تاريخه 543.10 جنيه إسترلينى أو 65.232 قرشاً[294]، وبلغ إجمالى عدد القتلى فى لبنان ستة آلاف قتيل).

دمشق، 1860

(مذكرة المستر روبسون، المبشر الأيرلندى المشيخى بدمشق)[295].

... إكتمل عمل النهابين، ولم يترك شئ يمكن حمله فى أحياء المسيحيين، وخبأ الكثيرون بعض ممتلكاتهم الثمينة تحت الأرض أو فى مخابئ سرية أو حفر فى الحوائط أو بإلقائها فى الآبار، ولكن ما عدا ذلك تم اكتشافه والاستيلاء عليه. ونهبت الدكاكين فى الأسواق ، ولكن الخانات لم تتعرض للهجوم ونجت بذلك الممتلكات التى كانت للمسيحيين هناك. ولم تنهب قنصليات إنكلترا وفرنسا وبروسيا، نتيجة وضعها فى الحى الإسلامى والحراسة الموجودة حولها والظروف الخاصة الأخرى. كما نجا – بالإضافة إلى ذلك – منزل فى حى المسلمين كان يسكنه رجل إنكليزى.

وقد سرق نحو 1500 منزل، وترك بيت واحد خاص لا حراسة عليه دون أن يمس . وتعرض مائتى منزل من المنازل المجاورة لبيوت المسلمين أو التى تقع بينها للنهب والسلب وأضيرت ضرراً كبيراً لكنها لم تحرق. وبقية الحى ببيوته التى تقدر بـ 1200 – 1300 بيتاً، وكنائسه، وأديرته، ودكاكينه وخاناته، تحول إلى أكوام من الخرائب. وفى كثير من الأماكن، هدمت الحوائط وقطعت أشجار الزينة فى عمل متواصل لتدمير ما خلفته الحرائق. وأقل تقدير للممتلكات الشخصية المفقودة، وأكثرها دقة هو 300 – 400 ألف كيس أو ما يعادل 1.25 – 1.5 مليون جنيه إسترلينى. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الخسارة الناجمة عن التعطل الجبرى للسكان المسيحيين حتى استقرت الأحوال.

---

[294] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/10).
[295] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dufferin to Russel, 23 September 1860," (FO 406/10).

ولا يمكن تحديد عدد القتلى تحديداً دقيقاً، فقد اختفى المئات، وتبعثر من بقوا على قيد الحياة وشغلتهم الهموم والقلق حتى أصبح من الصعب وضع قائمة دقيقة بالمفقودين . ويمكن تقدير عدد الذكور فى دمشق يوم الفتنة ونسبة من قتلوا إلى من نجوا، فعدد السكان الذكور المسيحيين حوالى 8000 – 9000 رجل، بينما بلغ عدد اللاجئين من الريف المجاور ما بين 2000 – 3000 رجل. وبذلك يتراوح عدد الذكور المسيحيين ما بين 10 – 12 ألفاً، ويمكن أن يخفض هذا العدد بمقدار الثلث لاستبعاد الأطفال دون سن الرابعة عشر. ومن بين الباقين وهم ما بين 7500 – 8000 رجل، قتل أكثر من الثلث أو حوالى ثلاثة آلاف شخص، وهذا أقل تقدير حتى الآن، ولعله أقل بضعة مئات عن الرقم الحقيقى...

(هذا التقدير يتفق مع تقدير آخر قدمه مبشر فرنسى، فالخسائر 150 مليون قرشاً، أو نحو 1.25 مليون جنيه إسترلينى يستند إلى تقديرات تفصيلية لها[296]، واعتبرت اللجنة هذا التقدير "متواضعاً جداً" وقد "قبل فؤاد باشا نفسه هذا التقدير كأساس للتعويضات" ولكن هناك مناقشات حول وسيلة السداد (من دافرن إلى بولور، 27 شباط / فبراير 1861).

(بروتوكول الاجتماع الثانى عشر للجنة السورية المنعقدة فى بيروت فى 21 تشرين الثانى / نوفمبر 1860، والأصل بالفرنسية)[297].

قرأ (فؤاد باشا) رئيس اللجنة اقتراحاً جديداً قدمه مسيحى دمشقى يتعلق بالضرائب غير العادية المفروضة على المدينة، وتقوم على ما يلى:

يوجد فى دمشق:

13.356	بيت للمسلمين
7.600	دكاكين مقاهى
58	حماماً
73	طاحوناً
22	خاناً
669	بستاناً

[296] المصدر نفسه.
[297] المصدر نفسه.

(فرضت ضريبة ألف قرش على كل بيت، و750 قرشاً على كل دكان، وعشرة آلاف قرش على الحمام الواحد، وألفين على الطاحون، و15 ألفاً على الخان، وألفين على البستان الواحد، يؤدى إلى تجميع 21.450.000 قرشاً تضاف إلى التبرعات التى قدمها الأثرياء وقدرها 13.550.000 قرشاً ليتوفر منها مبلغ 35 مليوناً من القروش، وهو المبلغ الذى اقترحه المفوض العثمانى فى الاجتماع السابق. "إن الثراء المتواضع لسكان دمشق قد يدهش سعادتكم، ولكن باستثناء خمسة أو ستة أفراد، فإن معظم السكان الأكثر ثراءً لا يحققون دخلاً سنوياً ما بين 700 – 1000 جنيه إسترلينى"[298].

3 - إنتفاضات الفلاحين فى لبنان فى الأربعينات والخمسينات

[299]

بعد حوادث عام 1845، خمد نضال الفلاحين، ولم تقم له قائمة مرة أخرى إلا فى النصف الثانى من الخمسينات.

وتميزت الفترة الواقعة بين الحركتين الشعبيتين بكثافة التطورات الاقتصادية الاجتماعية فى البلاد. ويكفى أن تذكر الحقائق التالية: إزداد سكان بيروت فيما بين الأربعينات والستينات بما يتراوح بين 10 – 12 ألف نسمة إلى 40 ألف نسمة، وزاد إنتاج الحرير مرة ونصف المرة. وأقيم أول مصنع للحرير فى قرية بتاتر[300]، ولكن عند عام 1860 كانت هناك خمسة أو ستة من هذه المصانع[301]. وتأسس فى الخمسينات أول بنك فى بيروت (برأس مال بريطانى)، وفتح المستثمرون المحليون أول فندق[302]. وفى عام 1858، قامت شركة فرنسية ببناء أول طريق للعربات فى سوريا بين بيروت ودمشق[303] . وخلال تلك السنوات نظمت شركات الملاحة الأوروبية خطوطاً بحرية على طول الساحل

---

[298] المصدر نفسه.

[299] Irina Mikhailovna Smilyanaskaya, Krestyanskoe Dvizhenie v livane v Polovine xixv (Moscow: Hayka, 1965), pp. 148 – 151 and 209 – 212.

[300] Dominique Chevallier, "Aux origines des troubles agaires libanais en 1858," Annales (January 1956), p. 52.

[301] K. D. Petkovich, Livan I Livansty, p. 169.

[302] James Lewis Farely, Two Years in Syria (London: Saunders and Otley, 1858), pp. 36 and 54.

[303] ذكرت الجريدة البيروتية حديقة الأخبار أن مشروع هذا الطريق جاء من جانب تاجر بيروتى، إنظر: M. Mudawwar, in: Journal asiatique, vol. 11, no. 321 (1858).

اللبنانى. ويشير ذلك كله إلى تطور العلاقات البورجوازية والإندماج التدريجى للبنان فى السوق العالمية.

وصحب تطور العلاقات الرأسمالية قيام البورجوازية والتناقضات والدمار فى صفوف الفلاحين. وما يعكس سوء الحال، أن هجرات الفلاحين من لبنان بدأت فى الخمسينات، ثم ما لبثت أن ازدادت فى عام 1858، حيث هاجر خمسة آلاف فلاح من خمس قرى مارونية فقط[304].

ولم تكن نتائج إدماج البلاد فى السوق العالمية بطيئة فى الإعلان عن نفسها. وعندما زاد الطلب على المنتجات السورية فى الغرب خلال سنوات حرب القرم، زادت صادرات المنتجات الزراعية والغلال من سوريا ولبنان إلى أوروبا الأمر الذى كان له نتائج إيجابية على اقتصاد الريف. ولكن حدث تدهور بعد نهاية الحرب نتيجة الأزمة التجارية الدولية، فهبطت أسعار المواد الخام الزراعية هبوطاً حاداً، وانخفض الطلب على المنتجات السورية واللبنانية فى الأسواق الأجنبية إنخفاضاً كبيراً. وفى عام 1858 كان محصول الغلال ضعيفاً. وفى شتاء عام 1857 / 1858 وقعت كوارث طبيعية نتج عنها إلحاق المزيد من الدمار فى دمشق ووسط سوريا، وازداد ضيق السوق المحلية المحدودة أصلاً، ولم يعد هناك سبيل إلى تصريف البضائع المحلية والأجنبية، وارتفع عدد حالات الإفلاس بين التجار البورجوازيين، واتسع نطاق بؤس الجماهير وعدم رضاهم عن أوضاعهم.

وشهدت الأربعينات والخمسينات أيضاً نشاطاً كبيراً فى الحياة الاجتماعية والثقافية فى لبنان، يتجلى ذلك على وجه الخصوص فى بيروت، التى أصبحت المركز الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى هذا البلد. وصحب الزيادة فى عدد سكان بيروت تطوراً للشرائح البورجوازية (أصحاب الشركات التجارية، التجار، السماسرة)، وشريحة المثقفين (المعلمين، الكتبة، الصحفيين، الأدباء).

وفى شتاء عام 1847، تأسست أول جمعية ثقافية فى سوريا فى مدينة بيروت، وهى "جمعية دراسة العلوم والآداب"، وفى عام 1852، نشرت الجمعية مجلتها الخاصة، وكان

[304] M. Jouplain, La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et de droit international (Paris: Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, 1908), p. 368.

لها مراسلون فى دمشق وطرابلس وصيدا وحيفا. وبعد عشر سنوات من حل الجمعية، حلت محلها "الجمعية السورية العلمية"، ولم تنل تلك الجمعية الإعتراف الرسمى بسبب خلافها مع السلطات التركية.

والتكوين الاجتماعى لهاتين الجمعيتين جاء متميزاً، كالمرآة يعكس التغير فى البنية الاجتماعية فى سوريا ولبنان. فقد لعب بطرس البستانى دوراً بارزاً فى الجمعيتين، وهو معلم، وكاتب، وأحد رجال التنوير، جاء من أسرة إقطاعية إكليريكية، كما لعب ناصيف اليازجى دوراً بارزاً أيضاً، وهو معلم وكاتب من عائلة ارتبطت بالبلاط، قضى شبابه فى بلاط الأمير بشير الثانى، ثم ميخائيل مشاقة، وهو طبيب وكاتب، إنحدر من عائلة تجار، كما جاء إبرهيم طراد أيضاً من عائلة تجارية، وغيرهم.

وقد طالبت الجمعيتان بإصلاح المجتمع اللبنانى من خلال نشر التعليم، فعمل أعضاؤها على نشر العلوم الطبيعية عن طريق مناقشة مسائل تتصل بالتعليم والتربية. ولم يتطرقوا إلى الموضوعات الاجتماعية السياسية إلا لماماً، وإن كان بطرس البستانى قد تناول فى كتابه الدفاع عن تعليم النساء ، وطرح – بشكل يعوزه الوضوح – فكرة المساواة بين الناس. ومن ثم كانت متطلبات قيام بورجوازية ذات رؤية عالمية متوافرة من الناحية الأيديولوجية.

وفى أول كانون الثانى / يناير 1858، صدرت أول صحيفة اجتماعية سياسية فى بيروت هى "حديقة الأخبار"، وكان محررها خليل الخورى موظفاً فى إحدى الشركات التجارية، وقام ميخائيل مدور – التاجر البيروتى – بتمويلها. وحددت الصحيفة لنفسها هدفاً هو "نشر المعرفة، ومختلف أنواع الأخبار، وترقية التقدم والتعليم[305]. وتضمنت أقساماً سياسية وتجارية وأدبية، وأولت المسائل الاقتصادية إهتماماً كبيراً (مثل تطور التجارة، ومشروعات الرى، وتشييد الطرق).

[305] Journal asiatique, vol. 12, no. 312 (1858).

وفى عام 1858، صدرت حولية تاريخية لبنانية فى بيروت، كتبها طنوس الشدياق بعنوان كتاب أخبار الأعيان فى جبل لبنان وكان مؤلفها على صلات وثيقة برجال التنوير السوريين[306].

كل ذلك يقدم شواهد على مولد أشكال اجتماعية جديدة فى لبنان، عبرت بدورها عن نفسها فى الأوضاع السياسية الداخلية للبلاد. وساد شعور معاد للإقطاع وللأتراك بين مختلف فئات الشعب.

وأدى الخط الهمايونى الصادر فى عام 1856، والذى أعلن المساواة بين الرعايا العثمانيين، إلى بعث الأمل فى نفوس الناس فى إلغاء الإقطاعات والقضاء على الإمتيازات الإقطاعية فى تحديد مقدار الضرائب[307]. وعند نهاية الخمسينات، تبددت تلك الأوهام، مما أدى إلى زيادة السخط العام، وزادت الأزمة الاقتصادية الأوضاع تعقيداً، فبدأت الإحتكاكات تقع فى مختلف أنحاء سوريا ولبنان. وأدى فرض ضريبة جديدة على المسيحيين فى سوريا عام 1859 – "بدل الخدمة العسكرية" – إلى ارتفاع حدة السخط. فقد رفض المسيحيون الفقراء – فى دمشق – دفع الضريبة الجديدة مبدين استعدادهم للتجنيد، معبرين عن عجزهم عن سداد الضريبة الجديدة، فأرسلت الحكومة التركية القوات إلى دمشق وألقت القبض على العديدين وخاصة فى حى الميدان حيث يقيم أفقر سكان المدينة. وفى منطقة اللاذقية ثار الفلاحون على حكامهم الإقطاعيين. ووقعت إضطرابات ضد الأتراك فى نابلس.

وكان الفاحون فى الريف المحيط بدمشق فى حالة غضب[308]. وأدى تزايد سخط الفلاحين فى لبنان إلى قيام إنتفاضة كسروان، أبرز حدث فى تاريخ الحركة الفلاحية فى البلاد..

ودراسة الحركة الفلاحية المعادية للإقطاع فى الفترة بين أعوام 1782 – 1860، تجعل من المنطقى رصد تطورها على النحو التالى.

---

306 إنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص 4 من هذا الكتاب.
307 أشار الفلاحون فى شكواهم ضد مظالم الإقطاعيين عام 1895 إلى الخط الهمايونى.
308 أرشيف الخارجية الروسية، "ملف سفارة القسطنطينية،" محفظة 21 / 11 / 301، ص 388 – 395.

فقد كانت أحداث العامين 1782 و1784، وإنتفاضة عام 1820 مجرد إضطرابات فلاحية عادية، رفعت مطالب تتعلق بالضرائب، وتولى قيادتها بعض الإقطاعيين الساخطين، وقد شهد المدخل الإقطاعى عدداً لا نهاية له من تلك الإضطرابات.

وكانت إنتفاضة أيار / مايو – حزيران / يونيو 1840 نقطة تحول فى تاريخ الحركة الشعبية. فلم تتضمن أى مبادئ جديدة فى مجال المطالب، ولكنها كانت أوسع مدى وأكثر تركيباً من الناحية الاجتماعية من غيرها من الحركات السابقة بصورة لا يمكن مقارنتها . إذ إشترك فى قيادتها عناصر بورجوازية وعناصر إقطاعية أيضاً. وأخيراً كان للمطالب التى رفعت أساس جديد، هو النضال ضد الطغيان من أجل الحرية والعدالة. ورغم أن قادة الإنتفاضة لم يقدموا برنامجاً للإصلاح السياسى، فقد تضمنت الدعوة لتصفية الطغيان إدانة جميع نظم الحكم، وكان لذلك تأثيره الأيديولوجى على الحوادث التى ترتبت على الإنتفاضة.

وأدى اشتراك الفلاحين فى طرد المصريين بعد أن سلحتهم الحكومة التركية، وتغير الوضع فى لبنان، وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية – نتيجة سعى الإقطاعيين الدروز إلى استعادة حقوقهم وإمتيازاتهم – أدى ذلك كله إلى زيادة السخط بين الفلاحين اللبنانيين وسكان المدن على السواء، وتوجه هذا السخط نحو السياسة المالية التركية، ولكنه توجه أيضاً ضد إدعاءات الإقطاعيين اللبنانيين. واحتشد الفلاحون جماعات كبيرة ليعلنوا عدم رغبتهم فى أداء الضرائب، وأصدروا البيانات، ورفضوا الخضوع للسلطات القضائية والإدارية، وقتلوا جامعى الإيجارات.

وزاد من التناقضات الأحوال الخاصة للحياة فى لبنان، والإختلافات الدينية والمذهبية بين السكان، وذلك فى وقت احتدمت فيه الأزمة الاجتماعية بين الدروز والموارنة. وزادت الأحقاد الدينية من حدة التناقضات الاجتماعية، وساعدت الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة على استخدامها لمصلحتها السياسية.

وتغير المغزى الاجتماعى وطبيعة المصادمات الدرزية – المارونية فى أعوام 1841 ، 1845، و1860. ففى عام 1841 سعى الإقطاعيون الدروز من وراء هجومهم على

الفلاحين وسكان المدن الموارنة، إلى القضاء على الإتجاهات المعادية للإقطاع بقوة السلاح، وإسقاط بشير قاسم، المتحدث بلسان دعاة المركزية فى السياسة الداخلية، لفتح الطريق أمام انتصار ردة إقطاعية.

وحولت المصادمات الدرزية – المارونية عام 1845 الصراع الشعبى فى وسط لبنان وجنوبه إلى صراع دموى، وأدى الوفاق الذى قدمه شيخ أفندى إلى إضعاف التناقضات ، وخمدت الحركة الفلاحية إلى حين.

وبدأت الحركة من جديد عند نهاية الخمسينات فى شمالى لبنان، حيث تطورت سريعاً بفضل تجربة السنوات السابقة، وبدأت كتعبير عن السخط على مظالم الإقطاعيين والمطالبة بالمساواة، وانتهت بطرد الإقطاعيين وتقسيم الأراضى. وفى كسروان قامت جمهورية فلاحية تضمنت أفكار الفلاحين اللبنانيين التى أعلنت عام 1841: الإمتناع عن أداء الضرائب، وإلغاء السلطة القضائية الإقطاعية، والمساواة التامة بين جميع السكان ، وحل المسألة الزراعية عن طريق توزيع أراضى الإقطاع على الفلاحين.

وبدا من الممكن امتداد السخط إلى لبنان بأسره، ولكن هذا البلد كان لا يزال يفتقر إلى المتطلبات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للتحول البورجوازى. فالعناصر البورجوازية لم تشكل نفسها فى صيغة طبقة، إذ كان ينقصها التضامن الطبقى، وكانت مصالحها محدودة. وكانت الشريحة العليا الريفية فى كسروان فى جوهرها الاجتماعى نصف بورجوازية ونصف إقطاعية، تقبل بإزاحة حكم الإقطاعيين ولكنها لا تقبل بالإصلاح الزراعى الذى يدعو إليه طانيوس شاهين وجماعته. وسعوا إلى الوفاق مع السلطات، مما أدى إلى وقوع انشقاقات فى قيادة الإنتفاضة. وامتنع عن تأييد الحركة تجار بيروت الكومبرادور الذين كانوا على استعداد لاستغلال الإضطرابات فى لبنان للحصول على امتيازات من الحكومة التركية. وعجزت التناقضات الطبقية فى وسط لبنان وجنوبه عن تجاوز الصراعات الدينية، وساعدت على تمكين قوى معينة من إشعال الصدام الدرزى المارونى بمهارة عام 1860، واستخدمته كأداة لتصفية الحركة المعادية للإقطاع، مما أدى إلى فشل إنتفاضة كسروان.

وعلى أى حال، كان للحركات الفلاحية فى الأربعينات والخمسينات – رغم هزيمتها – نتائج على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى لبنان. ففى البداية، إنتشرت ملكيات الفلاحين (فيما بين الستينات والسبعينات) ونمت مصانع حل الحرير نمواً كبيراً، لتزيد من التمايز بين الفلاحين وتؤدى إلى حركة الهجرة. وكل هذه التغيرات تشير إلى تنشيط نشوء عملية مولد العلاقات الرأسمالية وتطورها. وفى مجال النظام السياسى أدت الحوادث إلى الإعتراف بالاستقلال الذاتى للبنان، وأخيراً، أدت الحركة المعادية للإقطاع فى لبنان إلى تطور الأفكار الاجتماعية السياسية، وقيام حركة تنوير، ونهضة أدبية.

4 - الكوليرا، عام 1865

309

... قبل ظهور الكوليرا فى بيروت ببضعة شهور (عام 1865)، إنتشرت عدوى الإسهال والدوسنطاريا على نحو لم يكن شائعاً، وكانت الحالات الأولى ذات طابع خبيث، أثبتت قدرتها السريعة على القضاء على المصابين. ولكن عندما أخذت شكل الوباء أصبح المرض أكثر قابلية للعلاج. وقد نقل الوباء من مصر عن طريق بعض البواخر التى قضى بعض ركابها فى الطريق، ومات المصابون داخل الحجر الصحى وفى شوارع المدينة وبيوتها.

ووقعت أول حالة وفاة فى 28 حزيران / يونيو، وبلغ أكبر معدل للوفيات فى اليوم الواحد 35 حالة، ولعل عدد تلك الحالات خلال الشهور الثلاثة الأولى أقل من ألفين. ولكن يجب أن نلاحظ أن ستين ألفاً من السكان البالغ عددهم ثمانين ألفاً هربوا إلى قرى الجبل حيث قضوا الصيف بسلام فيما عدا بعض الاستثناءات. كما أرسلت المؤن إلى الخيام التى ضربت خارج المدينة للمئات من الذين بقوا من السكان. ومن بيروت كنقطة بداية، إنتشرت الكوليرا ببطء فى سوريا على طول الساحل شمالاً وجنوباً، وكان اتجاهها العام صوب الشمال، تترك أحياناً أحد الموانئ كاللاذقية، وتتبع بشكل عام الأراضى المنخفضة والسبخة، غير أنها لم تسر على وتيرة واحدة مثلما حدث فى القدس ونابلس اللتين تقعان

309 United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Johnson to Seward, 28 July 1866, Miscellaneous Correspondence, Beirut, 1864 – 1867".

على ارتفاع آلاف الأقدام فوق سطح البحر، وفقدتا 10 بالمائة من سكانهما، بينما لم تمس مدينة طبرية على بحر الجليل إلا مساً طفيفاً.

ولم تكن صيدا التى تقع على بعد 30 ميلاً جنوبى بيروت قد أصابتها العدوى حتى 18 آب / أغسطس، وربما تأخر الوباء فى تقدمه عن طريق النهر الذى يصب فى البحر فى منتصف الطريق بين المدينتين، ولوجود المحاجر الصحية على ضفتيه. وانتقل الوباء من صيدا جنوباً إلى يافا حيث كان فتاكاً، ومضى فى طريقه إلى القدس ونابلس، ومن ثم يمكن ملاحظة انتشار الكوليرا عبر فلسطين بوضوح.

ولعل جبال لبنان التى تمتد بمحاذاة الساحل السورى، لعبت دور الواقى – إلى حين – للمدن الداخلية من الوباء. فلم تنتقل العدوى إلى القرى العليا فى الجبال، على الرغم من حدوث بعض حالات الوفاة بين المهاجرين إلى الجبل فى الحجر الصحى هناك. ورغم أن الكوليرا ظهرت فى دمشق فى الثانى من آب / أغسطس، لا يبدو أنها جاءتها من بيروت التى تبعد عنها نحو 60 ميلاً مع توقف خط المواصلات اليومى الذى تديره شركة فرنسية والذى يربط المدينتين عبر الجبل.

ويذكر نائب القنصل الأمريكى أن الكوليرا جاءت إلى دمشق عن طريق حراس الحج الذين فتحوا لفائف الملابس التى نهبوها من الموتى، وأنها ظهرت أولاً فى منطقة يسكنها أولئك الحراس وتعرف بسوق السروجة فى أكراد الصالحية. واستمر الوباء 60 يوماً، وقدرت الوفيات فى مناطق دمشق وحماه وحمص بعشرة آلاف.

ومكث الوباء بصورة عامة فترة أطول فى المدن التى عانت منه بقدر أقل، ولكنه كان فتاكاً فى حلب التى استمر فيها مدة أطول من غيرها. ويذكر نائب القنصل أن الوباء دخل تلك المدينة عن طريق المهاجرين إليها من المدن الساحلية، وازداد انتشاراً بعد وصول ثلاثين جثة مصابة حملها الحجاج لدفنها.

وقد وصل المرض إلى هناك فى 15 آب / أغسطس، وبلغ ذروته فى أيلول / سبتمبر، وهدأت حدته فى تشرين الأول / أكتوبر، وأصبح موزعاً هنا وهناك فى تشرين الثانى / نوفمبر.

ومات ثمانية آلاف من السكان المسلمين البالغ عددهم سبعين ألفاً، كما مات ثمانمائة من المسيحيين البالغ عددهم 15 ألفاً، ومات مائتان من اليهود البالغ عددهم ستة آلاف. أما من التزموا الإحتياطات الصحية فى حلب – كما فى دمشق – فلم يصبهم الوباء.

وإنتشر الوباء إلى أنطاكية وعينتاب وكلس على التوالى، وأصاب كذلك القرى المحيطة بها.

وفى أضنة تم تعقب دخول الوباء، واتضح أنه جاء مع عائلة كوزان أوغلو التى ماتت إحدى نسائها ليلة وصولها من بانياس، فى 8 تشرين الأول / أكتوبر بصحبة على رضا باشا الحكمدار، وكان الوباء قد ظهر هناك فى 30 أيلول / سبتمبر. ومن أضنة امتد الوباء فى الإقليم فبلغ طرطوس فى 17 تشرين الأول / أكتوبر، ومرسين (ميناء أضنة ويقع على بعد بضعة أميال منها) فى 13 تشرين الثانى / نوفمبر.

وقد وصلت الكوليرا إلى سوريا لأول مرة عن طريق الحجاج المسلمين القادمين من الحجاز عام 1832، ولم تنتشر انتشاراً واسعاً عندئذ، فيما عدا حمص حيث ارتفعت الوفيات إلى 248 حالة فى اليوم نتيجة وجود القوات المصرية والقوات التركية هناك. كما لم تنتشر حالات الإصابة بالوباء فى المرات التالية حتى عام 1848 عندما وصلت العدوى إلى دمشق عن طريق الحجاج المسلمين القادمين من الشمال. ويذكر الدكتور مشاقة نائب القنصل فى دمشق أن الكوليرا تصبح أكثر فتكاً عندما تأتى من الشمال.

وكانت الوفيات كبيرة بين المسلمين فى كل مكان، فهم لا يراعون الإجراءات الصحية التى يجب اتباعها للوقاية من الوباء، والقليل منهم – حتى من الأغنياء – يطلب العلاج الطبى عند الأطباء المتعلمين. والنظافة الشخصية ضرورية بحكم العقيدة الدينية ولكنهم يهملون عامة نظافة البيوت والاهتمام بالصرف الصحى، ويترك الفقراء منهم النفايات الكريهة تتجمع أمام أبواب بيوتهم.

ويقال أن أكبر عدد من الوفيات وقع بين نسائهم، وأن الحوامل منهن كان مصيرهن الموت. ومما لا شك فيه أن النساء كن أكثر تعرضاً للهواء الفاسد بسبب بيوتهن القذرة، على حين يخرج الرجال يومياً للعمل فى جو أنقى.

كما يلاحظ أيضاً أن الوفيات كانت أكثر فى المدن ذات الأسوار التى تقع داخل البلاد، رغم ارتفاعها عن سطح البحر مقارنة بالمدن الساحلية حيث البيوت منتشرة بين الحدائق، وأن طاعون الماشية كان يسبق الكوليرا دائماً.

وعلمت من القنصل الإنكليزى العام أنه عند وصول باخرة تحمل العدوى من مصر، سمح لها بالبقاء فى منطقة الحجر الصحى ثلاثة أيام خارج ميناء بيروت. وأصاب الإسهال الشديد جميع بحارة طراد بريطانى ألقى مراسيه فى اتجاه الريح القادمة من الباخرة، واضطر قائد الطراد أن يبحر إلى عرض البحر حيث تحسنت أحوال رجاله بعد مغادرة منطقة العدوى.

ويذكر الوكيل القنصلى فى حيفا أن فلاحى كرياش كانوا يغطسون مرضى الكوليرا فى مجرى مائى قريب ويسحبونهم فى الماء من أيديهم وأرجلهم وهم عراة تماماً، وأن هذه الطريقة العلاجية كانت ناجحة فى معظم الأحوال.

وختاماً، أود أن أبين أنه من واقع مشاهداتى استنتجت أن القرى التى تقع على ارتفاع كبير نجت نسبياً من العدوى، ولم تكن تستمر فيها طويلاً فى حالة وقوعها، ولا يتسع مداها، وأنه يجب إقامة محطات الحجر الصحى على بعد بضعة أميال من المراكز السكانية حتى تكون أكثر فعالية.

ولا ريب أن الكوليرا هندية الأصل، حملها الحجاج معهم بسرعة أكبر عبر البواخر المتجهة إلى مكة حيث يتجمع حشد هائل من المؤمنين أنصاف الجياع، الذين اعتلت صحتهم بالفعل نتيجة بقايا الأضاحى مما يخلق الظروف الملائمة لزيادة سرعة العدوى وانتشار سمها.

وإخضاع جميع السفن الواردة إلى جدة والبصرة وجميع الحجاج فى السويس للحجر الصحى قد يؤدى إلى إنخفاض العدد الهائل للوفيات، أو على الأقل حصر الوفاة فى منطقة المنشأ.

ونأمل أن يتوصل مؤتمر الكوليرا المنعقد الآن فى القسطنطينية إلى تحقيق ذلك، وإذا لم يفعل، فإنه يخشى أن يقع هذا الوباء سنوياً فى أوروبا ومن المحتمل أن يصل إلى أمريكا.

جدول رقم (2 – 7)

وفيات الكوليرا فى سوريا عام 1865

الموقع	السكان	وفيات الكوليرا	تاريخ الظهور	المدى
القدس	20.000	2.000		
يافا		2.000		
نابلس		2.000		
حيفا	4.000	300		
قرى حيفا الـ 14	10.650	596		
عكا	9.500	530		
قرى عكا الـ 13	26.975	157		
صور	3.600	75		
قرى صور الـ 42	15.648	428	18 آب/ أغسطس	18 تشرين الثانى/ نوفمبر
صيدا	13.480	441		
بيروت (*)	80.000	1.200	28 حزيران/ يونيو	أيلول/ سبتمبر
دمشق، حماه(**)				
حمص		10.000	2 آب/ أغسطس	30 أيلول/ سبتمبر
طرابلس وقراها		1.577		
اللاذقية	لم تصب بالكوليرا			
الإسكندرونة				
حلب	91.000	9.000	15 آب/ أغسطس	أول تشرين الثانى/ نوفمبر
طرسوس وقراها	25.000	5.314	17 تشرين الأول/ أكتوبر	
أضنة وقراها	30.000	5.073	8 تشرين الأول/ أكتوبر	
طبرية	10.000	32		
قرى طبرية الثلاث	1.675	11		
الناصرة	8.900	52		
قريتا الناصرية	5.075	285		

(*) فى بيروت كان التعداد الفعلى للسكان عند وقوع الوباء 20 ألفاً.

(**) فقدت حماه ربع سكانها

وأقدم هنا جدولاً (الجدول رقم (2 – 7) أعلاه) يتضمن الإحصاءات التى تمكنت من الحصول عليها من الوكالات المختلفة لهذه القنصلية.

توقيع

جونسون

5 - التعليم فى لبنان، عام 1869

310

تمت بعض الإصلاحات الاجتماعية بفضل جهود الإرساليات التبشيرية، فتحسنت أحوال الصناعة، وإتخذت بعض الإجراءات لإدخال تطور على الموارد الطبيعية.

ويقدر سكان سوريا بمليون ونصف مليون نسمة باستبعاد البدو، من بينهم 150 ألفاً فى دمشق، و100 ألف فى حلب، 20 ألفاً فى القدس، و80 ألفاً فى بيروت. ولم يكن هناك فى بيروت قبل عام 1880 سوى أربع مدارس للبنات وتسع عشرة مدرسة للبنين، وبذلك يصبح مجموعها 52 مدرسة خلال السنين التسع السابقة مقابل 23 مدرسة فى القرن السابق. وبالطبع كان للروم الكاثوليك، والأرثوذكس 26 مدرسة للبنين فيها 1749 طالباً، و11 مدرسة للبنات فيها 920 تلميذة، وبمجموع يبلغ 2669 طالباً. وكان للبروتستانت ثمانى مدارس للبنين فيها 609 تلاميذ، و16 مدرسة للبنات فيها 1060 تلميذة، بمجموع يبلغ 1679 تلميذاً. وكان للمسلمين 11 مدرسة للبنين فيها 700 وتلميذان ولليهود ثلاث مدارس للبنين فيها مائة تلميذ، فتكون بذلك جملة مدارس البنين 48 مدرسة فيها 3170 تلميذاً، ومدارس البنات 27 مدرسة فيها 1980 تلميذة، ويكون المجموع الإجمالى 75 مدرسة فيها 5150 تلميذاً أى بنسبة 6 بالمائة من السكان.

وكان يسكن منطقة لبنان 450 ألف نسمة، وفيها خمس مدارس ثانوية فيها 480 تلميذاً، تعتمد على المعونة الأجنبية فيما عدا واحدة منها، كما كان فيها أيضاً 21 مدرسة إبتدائية فيها 32 مدرساً و800 تلميذ تحت إشراف الجمعية الإسكتلندية، وتبلغ تكلفتها السنوية أربعة آلاف دولار.

وتنفق جمعية لندنية عشرة آلاف دولار فى السنة على المدارس السورية. وتبلغ النفقات السنوية الأمريكية على اعتمادات معونة الإرسالية التابعة لها مائة ألف دولار، بينما لا تتجاوز قيمة العقارات التى تملكها الإرسالية هذا المبلغ.

---

310 United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "US Consul to Johnson, 31 December 1879, Miscellaneous Correspondence, Beirut, 1869, 1972,".

6 - أحوال الطبقة العاملة، عام 1838، عام 1873

311

أ - الأحوال عام 1838

أحوال الطبقات العامة ميسورة وجيدة مقارنة بالأحوال فى إنكلترا. فهم يأكلون اللحم الضأن بسعر ثلاثة قروش للأقة عدة مرات فى الأسبوع ويتناولون الخبز يومياً، وأحياناً يتناولون منسف الأرز، وغالباً ما يتناولون منسف البرغل – والبرغل قمح مجروش مقشر، ويتم ذلك بعد بله ثم تجفيفه – ، ويعد منسف البرغل، إما بالزبد أو زيت الزيتون أو زيت السمسم؛ كما يتناولون الحليب واللبن والجبن، والبيض، والزيتون ومختلف أنواع الفاكهة المجففة، ووفرة من الخضر والشمندر، واللفت، والفجل المخلل للاستخدام فى الشتاء، وملابسهم ليست بالغة الرداءة، فالطقس المعتدل يسمح لهم بإرتداء المنسوجات القطنية الخفيفة وما يشبهها، وخلال فصل الشتاء القصير نجدهم بصورة عامة يتدثرون جيداً. ومسكنهم جيد، وعادة تقيم كل أسرة فى بيت مستقل، والإيجارات تتنوع بتنوع المواقع، وبصفة عامة نجد السكن رخيصاً فى سوريا بالنسبة إلى جميع الطبقات مقارنة بمعظم البلدان الأخرى...

وتقوم النساء بجانب كبير من العمل فى سوريا. وكثيراً ما نراهن يحملن أحمالاً ثقيلة، وكما هى الحال فى مصر، تقضى النسوة قسطاً كبيراً من وقتهن فى جلب الماء من الآبار للاستخدام المنزلى، كما يحتطبن ويجمعن الأخشاب من الغابات، ويساعدن كثيراً فى حراثة الحقول. والنساء الفلسطينيات المسيحيات يخرجن سافرات الوجوه، وهن يتسمن بالقوة، ولكنهن فائقات الجمال بوجه عام. وكثيرات منهن يضعن على رؤوسهن مناديل تزين نواصيهن بالخرز والترتر الفضى الذى يشبه قشر السمك.

---

311 بالنسبة إلى سنة 1838، إنظر:
Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, pp. 49 – 50.
انظر: وبالنسبة إلى سنة 1873
United States, National Archives, Group 84 Dispaches to Department of State, "Miscellaneous Correspondance" (T 367 11).

ب - الأحوال عام 1873

... الأسواق ممتلئة بالمنتجات الرديئة المستوردة من برمنغهام، وشيفيلد، وبالبضائع القادمة من منشستر، والمصنوعات الفرنسية والألمانية الرخيصة، ولكن قليلاً ما نجد المنتجات السورية التى لا يستخدمها إلا أهل البلاد، ولم تعد تصدر للخارج[312].

وتتراوح أجور العمال الدمشقيين بين 45 سنتاً و60 فى اليوم تبعاً لطبيعة العمل. ويعيش العامل على الخبز والأرز والخضر، ويستهلك قدراً كبيراً من زيت الزيتون. واللحم يعد ترفاً ونادراً ما يستطيع شراءه، ورخص وتنوع الفواكه والخضر يجعلها فى متناول يده بأسعار منخفضة، ويدخر من أجره ما يكفى لشراء ملابسه وتغطية بقية مصروفاته.

ويستطيع أن يستأجر بيتاً من أربع حجرات أو خمس بإيجار شهرى يتراوح بين 1.25 – 1.5 دولاراً، والبيت مبنى بالحجارة والطين. والشوارع التى يسكنها ضيقة وقذرة، ويتعرض للحرارة فى الصيف ويعانى البرد شتاء، ونظراً للحاجة إلى الإحتياطات الصحية، نجده أيضاً عرضة لمختلف أنواع الأوبئة السائدة.

وهكذا يبدو أن حياة العامل الدمشقى ليست أفضل من حياة مواطنيه الذين يقيمون فى المدن الشرقية الأخرى. وهناك طبقة عريضة من العمال تستحق أن تذكرهم: الصبية، وعمال المحاجر، وعمال المحارة، وغيرهم، الذين يتراوح الأجر اليومى للعامل منهم بين 20 سنتاً و37. وهم يعيشون حياة أدنى مستوى من حياة الحرفيين من العمال، من ناحية الطعام، والملبس والمسكن. فإذا لم يكن العامل متزوجاً، يسكن حجرة مع بعض رفاقه ممن يماثلونه فى الظروف، أما إذا كان متزوجاً، فيستأجر حجرة له ولأسرته بمبلغ يتراوح بين 3 سنتات و4 يومياً أو بدولار واحد شهرياً، وأحياناً بأقل من ذلك. ويتكون الأثاث من العباءة، وقطعة من السجاد وحشية (مرتبة)، وبعض أدوات الطهو، والفراش بطانية شتاء وحصير صيفاً.

والمسلم من تلك الطبقة يسكن الخان إن كان أعزب، إذ أن كلفة الإقامة هى ما بين سنت واحد وسنتين لليلة الواحدة. ويتناول طعامه عند واحد من البقالين العديدين الذين يقدمون

---

312 سبق للقنصل أن ذكر أنه كان هناك ثلاثة آلاف نول فى دمشق قبل عام 1860، بينما لا يكاد عددها الآن (عام 1873) تبلغ 1300 نول.

الطعام إلى الطبقات الدنيا من سكان المدينة. فإذا كان متزوجاً استأجر حجرة وقام بطهو طعامه خارجها فى الهواء الطلق. وعمال دمشق بسطاء التفكير قانعون بنصيبهم من الدنيا، يفرحون عندما يكسبون قروشاً معدودة ويذهبون إلى المقهى لإنفاقها.

7 ـ مشكلات التنمية فى سوريا، عام 1878

313

... من أجل توضيح أحسن الملاحظات التى شرفت الأن بتقديمها، أعتقد أنه من الأفضل أن نحاول إلقاء نظرة تأملية على التجارة السورية خلال السنوات القليلة الماضية فيما بين أعوام 1863 و1865، وهى الفترة التى بلغت فيها سوريا ذروة رخائها الحديث، وهى الذروة التى بدأ الإنحدار منها وئيداً أكيداً. ويعود رخاء تلك الفترة إلى وفرة المحاصيل فى سوريا آنذاك، وارتفاع أسعارها فى أوروبا وبخاصة محاصيلها الرئيسية كالقطن ، والحرير، والغلال، والسمسم، وغيرها، مما مكن البلاد من استيراد كميات كبيرة من السلع المصنوعة فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية بأسعار مجزية، حتى بالأسعار العالية بالنسبة لما كانت عليه من قبل نتيجة الحرب الأمريكية.

وبدأ التدهور منذ عام 1865، وبغض النظر عن المساوئ التى عانت منها البلاد طويلاً من جراء ما يتصل بالإدارة المدنية، فإن ذلك التدهور يعود إلى سوء المواسم الزراعية الذى تصادف حدوثه آنذاك، وإلى انخفاض أسعار الصادرات إلى أوروبا والركود وفقدان الثقة الناجمين عن الحروب المحلية والخارجية، وهى عوامل تكالبت جميعاً لإنقاص القدرة الاستهلاكية للمصنوعات الأوروبية عاماً بعد عام، وأدت إلى إفقار السكان عامة.

وكنت – فى تموز / يوليو 1876 – قد طرحت مصادفة ملاحظات فى تقريرى حول الموارد المالية والضرائب فى سوريا وفلسطين، جاء فيها:

يجب القول أن سوريا تعتمد اعتماداً تاماً على ما تجود به الأرض من محاصيل طبيعية، والقليل من المصنوعات المحلية ما زال فى حدود تغطية حاجات المستهلكين الفقراء،

313 نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Syria," (FO 78/3070).

وحاجات محدودة لبعض البلدان المجاورة حيث تجد مجالا للتسويق هناك بسبب طبيعتها الشرقية الخاصة.

ومنتجاتها الرئيسية المتاحة للتصدير مثل الغلال، وزيت الزيتون، والحرير، والسمسم ، منتجات رديئة من حيث النوع، فيما عدا صنف واحد من الحرير، وذلك مقارنة بمنتجات البلدان الأخرى. ولذلك لا تجد مجالاً للتصريف فى تلك البلدان إلا فى أوقات الندرة فقط . ومنذ الحرب الفرنسية الألمانية أخذت التجارة فى سوريا تتجه نحو التدهور الوئيد المستمر، ورغم أن أرضها أنبتت محاصيل وفيرة فى السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن الأسعار غير المجزية فى أوروبا والمشرق، تركت فائض محاصيلها دون بيع، مما سبب البؤس للفلاحين، وترتب عليه نقص القدرة الشرائية للمنتجات الأوروبية والمحلية وركود التجارة فى طول البلاد وعرضها. وثمة عامل آخر مهم أدى إلى تدهور حال سوريا إلى ما هى عليه الآن من كساد، هو قناة السويس. فعلى الرغم من أن القناة أفادت العالم كله ، إلا أن الثروة التى جلبتها إلى أسواق أوروبا بجعل الشرق الأقصى فى متناولها، كانت وبالاً على سوريا، وبخاصة فى تجارة الحرير والسمسم. فقد انخفضت أسعار هاتين السلعتين من النصف إلى الثلثين مقارنة بأسعارهما فى السنوات القليلة الماضية. وقلت المبيعات حتى مع انخفاض الأسعار على هذا النحو. ولا يزال نحو ثلث مصانع غزل الحرير مغلقاً. وأهمل القطن الآن بعد أن كان إنتاجه فيما بين الأعوام 1868 و1872 قد بلغ عشرين ألف بالة، والكمية التى تنتج الآن تكفى السوق المحلية وحدها. ونتج عن ذلك تدهور قيمة العقارات فى الريف والمدن بنسب تتوافق مع انخفاض الأسعار فوصل هذا الإنخفاض إلى النصف، وظل ثابتاً على ذلك فى العامين الأخيرين. وعانت مدن البلاد التى تعتمد على النشاط التجارى ورواج التجارة فى معاشها معاناة شديدة، ويقوم دليلاً على ذلك عدد حالات الإفلاس التى وقعت وما زالت تقع، بينما يكافح سكان الريف – الذين لا يقلون معاناة – طوال الوقت لبلوغ حد الكفاف.

ولا نجد برهاناً على الكساد الحالى أصدق من الأجور المنخفضة التى يحصل عليها العمال الآن فى المدن، وما يشيع من عوز وحاجة على الرغم من رخص أسعار المواد الغذائية. ومنذ عام كان العامل غير الماهر يتقاضى أجراً يومياً يتراوح بين 1.02 شلناً

و1.04، واليوم يحصل على ما بين 8 بنسات و10. وكان النجار والبناء يتقاضيان 3 بنسات يومياً، والآن يحصل كل منهما على بنسين يومياً، أما صبيهما فكان يتقاضى الواحد منهم 1.04 بنس و1.08، فأصبح يحصل الآن على ما بين بنس و1.02 يومياً. وفى معامل الحرير فى بيروت ولبنان تحصل المعاملة غير الماهرة على بنسين يومياً، والعامل غير الماهر على ما بين 5 بنسات و6، بينما يسعد البنات والأولاد عندما يحصل الواحد منهم على بنس يومياً. ولا يشمل ذلك تقديم الطعام إليهم. ويعطون هذا الأجر مقابل العمل من شروق الشمس حتى غروبها. ولكن لحسن الحظ يتوافر الخبز بأسعار رخيصة إذ يباع دقيق القمح الجيد بسعر نصف بنس لكل خمسة أرطال ونصف، بينما يباع الدقيق العادى بسعر خمسة دايمات للكمية ذاتها، كما أن الخضر والفواكه بالغة الرخص، ومن ثم يستطيع الفقير أن يعيش بأقل تكلفة.

ونظراً للمضايقات والمعوقات التى توضع فى طريق استخدام رأس المال فى مشروعات زراعية، يقتصر الإنتاج الزراعى على جهود أولئك الذين يحتلون أسفل الدرك الاجتماعى، الذين يؤدى جهلهم التام ونقص إمكاناتهم إلى الهبوط بالزراعة إلى حدود ضيقة وقصرها على الأساليب البدائية. وأحوال أولئك الفلاحين تعكس إلى حد كبير التدهور العام فى أحوال البلاد. وتوقف الآن القروض الصغيرة التى كان يحصل عليها أولئك الفلاحون من الرأسماليين فى المدن لمتابعة الإنتاج الزراعى، ويرجع ذلك إلى صعوبة ضمان سداد القروض. وترتب على ذلك هجر السكان لكثير من القرى إلى المناطق الأقل استقراراً هرباً من ديونهم وما عليهم من التزامات.

والجهود التى بذلها بعض المواطنين المسيحيين والأوروبيين لاستخدام رأس المال فى الزراعة واجهتها عقوبات متنوعة، من بينها صعوبة الحصول على صكوك ملكية واضحة صريحة للأراضى الزراعية، رغم أن تلك الصكوك تصدر عن أعلى سلطة خاصة بالأراضى. وغالباً ما كانت تواجه المحاولات فى هذا الصدد بالرفض، طالما أن الحكومة نفسها هى التى تتولى البيع عادة ولا تقبل الدعاوى القانونية بهذ الشأن. وترتب على ذلك بقاء مساحات كبيرة من الأراضى بوراً، وبخاصة فى هذه الظروف التى يعانى فيها الفلاحون العوز والفقر، وتوضع العقبات أمام إدخال رأس المال إلى مجال الزراعة،

وذلك على الرغم من أن مساحة الأراضى البور فى مناطق الاستقرار فى سوريا تفوق الحصر.

ولسوف تتطور الأحوال لتبين الأوضاع الشاذة التى تقدمها البلاد. ففى المدن المكتظة بالسكان الذين غرقت غالبيتهم فى بحار الفقر أو ضمنت لنفسها حياة الكفاف، يتنافس الناس بعضهم مع بعض من أجل البقاء، بينما تقع أراضٍ واسعة حول تلك المدن تكفى لإعالة عدد كبير من السكان، ولا يزرعها إلا قلة من السكان الفقراء بوسائل وفى ظروف لا توفر لهم إلا ما يقيم أودهم.

ولا تقدم بيروت نموذجاً أفضل بسكانها الذين يبلغون نحو 65 ألف نسمة، وبكونها مركز التجارة والأعمال المالية فى سوريا، ومستقر أكثر الناس ثراءً بين المسيحيين الوطنيين والأوروبيين واليهود. فالحرج المالى الذى تعانى منه الحكومة ألحق خسائر فادحة بمعظم الطبقات الميسورة التى تملك السندات التركية والمصرية. ونظراً للإضطراب والركود المالى والتجارى الحالى، لا يقبل الناس على شراء الممتلكات رغم إنخفاض أسعارها . وهبطت الإيجارات هبوطاً نسبياً نتيجة حالة الإفلاس العام، وانخفضت المصروفات إلى أضيق الحدود حتى فى تلك البلدان التى تقود فيها الثروة إلى آفاق بلا حدود، وتسبب ذلك فى زيادة بؤس الفقراء، الذين يعتمدون فى معاشهم على تلبية حاجات مواطنيهم الأثرياء . وتوقفت القروض نتيجة عدم توافر الثقة، واضمحلت الواردات على حين بلغت الصادرات حد الصفر.

وعلى الرغم من أن الممولين والتجار فى بيروت أكثر نظرائهم ثراء وعدداً فى سوريا كلها، إلا أن ثروتهم ليست كبيرة، فيما بين 10 – 15 فرد منهم يملك كل منهم رأس مال قدره عشرة آلاف ليرة، ويملك ما بين 7 إلى 8 أفراد ما يقل عن ذلك، ومعظم رأسمالهم مجمد فى العقارات التى لا تحقق شيئاً الآن، أو فى السندات ذات القيمة الإسمية. وفى دمشق، يعد الأثرياء من المسيحيين واليهود على الأصابع، وجميعهم من كبار حملة سندات الحكومة التى نقصت قيمتها الإسمية بنسبة 50 بالمائة مما كانت عليه فى العام الماضى، ولكن لا يوجد من يرغب فى الشراء، وكثير منهم يعانى الحرج لحاجته إلى السيولة النقدية. ومن ناحية أخرى، يعانى كبار الملاك المسلمين من تدهور أسعار

المحاصيل، مصدر ثروتهم الرئيسية، والحالة المالية الحقيقية لدمشق بلغت الحضيض ، شأنها فى ذلك شأن بيروت.

وفى المدن السورية الساحلية والداخلية الصغيرة التى يعتمد سكانها على الريف المحيط بهم لمدهم بالغذاء، يؤثر انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وكساد التجارة السائد تأثيراً سلبياً، والركود هو النتيجة الطبيعية التى أسفرت عن ذلك. ويعانى الصناع المحليون الذين ينتجون سلعاً تلبى حاجات السكان المحليين والفلاحين الفقراء المقيمين حول المدن من قلة ذات اليد عند جمهور المستهلكين.

وتعطلت أعمال معظم السكان الأثرياء الذين يستثمرون أموالهم فى إقراض الفلاحين، مما أدى إلى زيادة بؤس الفلاحين نتيجة توقف القروض، الأمر الذى أعاق الإنتاج وأضعف الأمل فى كفايته.

وفى حوران، إهراءات غلال سوريا، حيث لم تعد الضرائب الأميرية التى تشكل عبئاً على السكان تجبى كاملة، تحولت الغلال إلى سلعة نادرة يصعب جلبها إلى الأسواق ما لم يدفع عيناً نصف المحصول نظير تغطية نفقات النقل. ولم يبذل أى جهد للاستفادة من هذه الموارد ببناء الطرق وبالتالى زيادة القدرات الضريبية للبلاد.

ولما كانت هذه هى الحال الراهنة للبلاد، التى يزيد من تفاقمها فقدان الأمن والتشجيع والحماية، والحالة العامة للتجارة فى العالم كله، يصبح واضحاً أن الضرائب بلغت الحد الذى لا يمكن تجاوزه، وإن طاقة البلاد على سداد الضرائب تناقصت بشكل كبير خلال العامين الماضيين. ولا شك أن هذه النظرة مقبولة، إذ لم تبذل الجهود حالياً لزيادة الضرائب (ما عدا إدخال رسم التبغ وضريبة التمغة، وقد أثبت الأول ضرره على الخزانة العامة والناس على السواء).

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن الواضح فى ظل النظام الضريبى الحالى، إن أعباءه لو وزعت حسب القانون لن تمثل ضغوطاً ثقيلة على سكان الريف مقارنة بسكان المدن، ولكن التطبيق العملى الحالى يضع الأعباء الرئيسية على عاتق سكان الريف ، العمود الفقرى للبلاد، ومن ثم يعوق التنمية ويقضى على ما تبقى فيها من حيوية. ومن

ناحية أخرى، تحظى ملكيات الأراضى المركزة فى المدن بإعفاء من الضرائب فى ضوء الظروف المبينة هنا...

ولعلى أذكر هنا أنه على الرغم من التقدم الكبير الذى حققته سوريا إذا امتد نطاق المقارنة إلى أحوالها فى سنوات خلت، وأن ثروة البلاد قد زادت زيادة لا ريب فيها، فإن تلك الثروات تركزت فى أيدٍ قليلة، تاركة القاعدة العريضة من السكان فى وضع أسوأ من ذى قبل. كما أن هذه الثروات العقارية لا تعتبر "منتجة" فى الوقت الحالى، نتيجة بقاء الأموال فى أوروبا لصعوبة توافر الاستثمار المضمون فى سوريا...

8 - القبائل فى الصحراء السورية، عام 1880

[314]

... تركت حلب فى السادس من أيلول / سبتمبر لزيارة القبائل العربية، وعدت فى 17 تشرين الأول / أكتوبر...

وأقرب قبائل البدو إلى حلب هم الفردون واللهيب والشهيمة، وقد اتجهوا أخيراً إلى فلاحة الأرض رغم احتفاظهم بالخيام بغرض الإنتقال صيفاً إلى مسافات قصيرة وراء المراعى اللازمة لغنمهم وأبقارهم، وهم يعودون فى الخريف لزراعة محاصيلهم، بينما يظلون فى مواقعهم فى الشتاء لزراعة محاصيل أخرى. وقد تخلوا تماماً عن عادات الغزو والسلب ، وباعوا خيلهم ليشتروا الثيران اللازمة للفلاحة، وخضعوا للحكم التركى. وهم يسددون ضرائبهم بإنتظام، ولا تدور فى خلدهم أى أفكار تتعلق بالاستقلال السياسى، ولا توجد بينهم مثل تلك التطلعات. ويمكن تحديد قوة كل قبيلة من حيث العدد بحساب متوسط مائتى خيمة لكل منها، فى كل خيمة نحو خمسة أفراد.

والحديديون أقوى قبيلة تسكن بالقرب من حلب، ولم تنتقل أبداً إلى مسافات بعيدة، وهى أيضاً مسالمة وخاضعة للسلطة. أفرادها لا يزرعون أرضاً، ولكنهم تخلوا عن تربية الخيل والإبل، ويصرفون جهودهم إلى رعى الغنم التى يملك معظمها سكان حلب، على

[314] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch to Granville, 3 November 1880," (FO 195/1305).

أساس المشاركة، فيقتسم المالك والراعى النتاج إذ يحصل الأول على الثلثين وينال الآخر الثلث. ويزيد عدد خيام الحديديين على الألف خيمة. وهذه القبيلة مشهود لها بالأمانة فى جميع معاملاتها، ولا تتعامل عادة بعقود مشاركة مكتوبة مع سكان المدينة الذين يأتمنوهم على قطعانهم.

والبقايا القليلة من قبيلة الموالى التى كانت يوماً ما من أقوى القبائل اليدوية، تمارس الفلاحة إلى حد ما، ولكنها ما زالت تتمسك بعاداتها غير القانونية كالسلب ونهب القرى، ومهاجمة القوافل، وغزو القبائل الأخرى عندما تسنح الفرصة لذلك. وكانت هذه القبيلة تحتل من قبل مكاناً بارزاً فى الصحراء السورية، وقد أزاحتها عنها غزوات القبائل الكبرى التى خرجت من وسط الجزيرة العربية فى أحد مواسم الجفاف غير العادية الذى دفعها إلى التماس المرعى صوب الشمال. ويحمل شيخ الموالى لقب بك بصفة وراثية وقد منحه إياه السلطان مراد الثالث عندما مر عبر ولاية حلب فى طريقه إلى مصر، ومن هنا جاء لقب عائلته "أبو ريشة"، حيث انتزع السلطان جوهرة من طربوشه وثبتها فى كوفية (حطة) شيخ الموالى. وعلى الرغم مما تتسم به القبيلة من الشجاعة الفائقة والتطرف فى إثارة القلاقل، إلا أنها لا تسبب الإزعاج للسلطات التركية بسبب قلة عددها إذ تضم القبيلة الآن خمسمائة خيمة، كما أنها فى كل حركاتها تتلقى توجيهاتها من شيوخ قبائل عنزة الذين لا يطمحون إلا فى الإحتفاظ بتفوقهم على قبائل شمر فى العراق، وقبائل عنزة فى جنوب سوريا دون أن تثير بذلك طموحات الاستقلال أو الإدارة الذاتية.

وتوجد خمس قبائل صغيرة فى وادى الفرات هى: الولدة، والحفادلة، والسبحة، والعقيدات، وبقارة، وجميعها خاضعة للسلطات التركية، ومع أنها قبائل رحل إلى حد ما، إلا أنها لا ترتحل إلى ما هو أبعد من بضعة أميال إلى الشمال أو الجنوب طلباً للرزق. وتقوم قبيلة الولدة بتربية البقر والغنم، بينما ترعى الحفادلة الجاموس والبقر، والسبحة ترعى الإبل والغنم إلى جانب القليل من الخيل، وترعى العقيدات الإبل والخيل، أما البقارة فلا ترعى سوى البقر.

ويقدر عدد هذه القبائل الرحل بما يتراوح بين أربعمائة خيمة وخمسمائة للقبيلة الواحدة، وأفرادها يسددون ضرائبهم بانتظام، ومسالمون جدا، وخاضعون للحكومة التركية.

وقبيلة الأسمر تحتل خطاً من التلال يمتد إلى الجنوب الغربى من وادى الفرات إلى منطقة مراعى الصيف لقبائل عنزه الكبرى فيما بين تدمر فى الشرق، ومدن حماه وحمص ودمشق فى الغرب. ورجالها هم أسوأ قبائل العرب خلقاً وعادات لتمرسهم بالسرقة. وليس لديهم خيل أو إبل بل يرحلون لمسافات بعيدة سيراً على الأقدام، وينقضون بسرعة لسرقة الحيوانات من مواقع القبائل الأخرى ويبيعونها فى القرى القريبة على أطراف بادية الشام.

ولا يستطيع مسافر أن ينجو من أذاهم إذا مر بالقرب منهم ما لم يكن يسير فى حماية قوية من قبيلة عنزه. وحياتهم رعوية بسيطة، وتغطى قطعانهم مساحة واسعة من البلاد التى تقع على طريق مرعاهم. وعلى الرغم من خروجهم على القانون، فإن ذلك لا يقترن بقدر من الشجاعة فى صراعهم مع القبائل العربية الأخرى، وهم يرتعدون خوفاً من بنادق الأتراك ويفرون عند رؤية شرذمة صغيرة من الجنود الأتراك، ويختفون بين الصخور التى لا يصل إليها الخيالة. ولا تتجاوز قوة قبيلة الأسمر الألف خيمة، ويبدو واضحاً مما ذكر أعلاه أن هذه القبيلة لا تحظى بأى أهمية سياسية، فهم يفتقرون إلى الخيل والإبل ، والسلاح، ويعدون من حثالة مجتمع البادية دون أن يتميزوا بمزايا خاصة أو يتمتعوا بنفوذ على غيرهم من القبائل.

بعد أن ألقينا نظرة فاحصة على القبائل الصغرى التى لا تتجول بعيداً عن حلب والتى تحتل مكاناً متواضعاً فى بادية الشام، أنتقل إلى الحديث عن الإهتمام بالدولة والشعور نحو حكومة السلطان عند قبائل عنزه ذات العدد الكبير من سكان البادية.

وقد وجدت أن هذه القبائل الكبرى تغطى المنطقة الممتدة إلى الشرق من حماه وحمص ، وإلى الغرب من تدمر. وتتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هى الفدعان، والسبعة، والجلاس...

9 - سنجق دير الزور، عام 1881

315

أ - الزراعة والقرى

... كما يبدو من الوصف الوارد أعلاه، تمتد الأراضى الزراعية على الضفة اليمنى بعيداً عن الفرات إمتداداً ملحوظاً. والقرى القليلة المبعثرة مثل السخنة وتدمر وغيرها مناطق فقيرة بائسة مضمحلة، وسكانها يعملون أساساً فى استخراج البوتاس من بين حشائش الصحراء، ويرسلونه إلى أورفة وحلب وغيرها، حيث يستخدم فى صناعة الصابون ، فيحققون بذلك مكاسب ذات بال. وقد علمت أن هذه القرى كانت فى الماضى أكبر حجماً، وأن البدو خربوها، ويبدو أن هذه المعلومات لا تفتقر إلى الصحة إذا وضعنا فى إعتبارنا عدد المنازل المهجورة فى تلك القرى. ولكن حتى عندما تبلغ أقصى درجات الرخاء، فإنها لا يمكن أن تزدهر لندرة الماء فيها ورداءته، فهى قرى مبعثرة بعيدة بعضها عن بعض وسط سهل بلا ماء.

ويقع العديد من القرى فى وادى الفرات، وفى الشتاء يسكن الناس فى أكواخ بنيت من الطين، أما فى الصيف فيسكنون الخيام. وفى بعض القرى يسكنون الخيام طوال العام . ففى الخابور وتل كوجك والرميلة وغيرها من المناطق الممتدة شرق دجلة وإلى الشمال قرب طوروس يسكن الناس الخيام بصورة عامة. وفى تلك المناطق تجود الزراعة عن غيرها من الزراعات التى نراها على الضفة اليمنى على الرغم من أنها بعيدة عن متناول الحكومة وتفتقر إلى المواصلات الرخيصة التى تربطها بالساحل. وقد علمت أن مساحة الأرض الزراعية قد نقصت فى السنوات الأخيرة فى مناطق الخابور والرميلة وغيرها . وعلمت من الجبور، وهى قبيلة عربية تشتغل بالفلاحة وتسكن منطقة الخابور، أن المنطقة كانت منذ عشر سنوات تزرع جيداً، وأنه كان فيها ما يتراوح بين 20 ساقية و30 ولا نرى الآن إلا ساقية واحدة فقط. وقد برروا ذلك بالأسباب التالية: (1) التعسف والضرائب المرتفعة، (2) نهب الموظفين للناس، (3) غارات البدو، (4) السرقات

[315] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, D. H. Stewart, "Report on the Sanjak of Deyr, 14 July 1881," (FO 195/1368).

وحوادث القتل التى إرتكبها المهاجرون من الشيشان والكارا بولاق الذين جاؤوا إلى المنطقة بعد هزيمة الشيخ شميل أمام الروس وأقاموا عند راس العين، (5) المجاعة التى وقعت السنة الماضية.

وما رأيته خلال تنقلى بين ربوع المنطقة يعزز ما ذكروه لى. ففى كثير من المناطق على طول الخابور ينمو القمح البرى فى أحراش على ضفة النهر، وكثيراً ما كنا نمر بقرى مهجورة، والتربة غنية فى تلك المنطقة والكثير من المناطق الأخرى التى تسمى صحراء. والدليل على ذلك أنه على الرغم من حقارة المحاولات الراهنة، تعطى الأرض محصولاً وفيراً بصورة مدهشة قد يصل إلى 30 ضعفاً أو 40. وفى أورفة كان محصول الأرض فى مزرعة يملكها أحد الأوروبيين نحو 70 ضعفاً. وكلما كانت المياه متاحة للرى كانت النتائج جيدة، ومن ثم تتمثل القيمة العظيمة لنهر الخابور فى إمكانية استخدام مياهه لرى آلاف الفدادين.

ب ـ الحاصلات (وأنواعها)

المحاصيل الرئيسية التى تزرع فى هذه المناطق وما حولها هى: (1) القمح، (2) الذرة الصفراء، (3) الشعير، (4) الأرز بالقرب من راس العين، (5) الذرة. وفى أورفة يزرع القطن، والخروع، والعدس، والكتان، والجلبان الذى يستخدم فى علف الماشية. وكان يربى دود القز فى المنطقة حتى ما قبل ثلاث سنوات. وفى سنجار ينمو العنب والتين بكثرة ويتم تصدير الأخير. وتشير الدلائل إلى أن محصول هذا العام سيكون جيداً، ولكننى علمت أن المساحة المزروعة هذا العام أقل من المعتاد زراعته، وقيل فى تفسير ذلك أن إعداد الأرض للزراعة يقتضى حرثها نحو ثلاث مرات أو أربع، ولذلك يحتاجون إلى المزيد من الثيران، وبخاصة أن الكثير منها نفق فى العام الماضى.

ج- المراعى

إن الرعى هو ما اعتادته البادية على وجه الخصوص، وهنا يجنى البدو الفائدة كلها . فعودة القطعان إلى منازل القبيلة عند غروب الشمس منظر فريد فى نوعه حقاً، وعلى مرمى البصر تبدو المنطقة عامرة بقطعان الإبل والغنم، وتجاه الشرق بالقرب من

الموصل يظهر الجاموس، ومن نافلة القول إن جميع منتجات الألبان متوافرة بكثرة . ويقال إن منطقة سنجار مناسبة تماماً لرعى الغنم فهى تنضج مبكراً، وذات درجة عالية من الخصوبة.

د- حيازة الأرض – أنواعها المختلفة

هناك خمسة أنواع من حيازة الأرض نجدها فى البادية:

1. الميرى، وهى أراضٍ تتم حيازتها عن طريق الدولة أو شرائها منها بشرط استعادة الدولة لها فى حالة عدم زراعتها خلال ثلاث سنوات. وهناك مساحات كبيرة من الأراضى فى حيازة الناس من هذا النوع ولكن الشروط المعلقة عليها حيازتها لا تراعى. وخلال العامين الماضيين، إشترى بعض أعيان حلب مساحات واسعة من هذه الأراضى بأسعار إسمية من قبيل المضاربة.

2. المملوكة، حيث تصبح أرض الميرى مملوكة مباشرة، ولا يوجد بالبادية إلا القليل من هذا النوع من الحيازة، وتزداد مساحة الأرض المملوكة قرب حلب، ومن حق المالك أن يفعل بها ما يشاء.

3. المتروكة، وهى الأراضى البور، ونظراً لاتساع مساحتها فى البادية فلا قيمة لها.

4. الموات، وتشمل الأراضى القاحلة، والمراعى، والطرق، والمشاع، وتوجد مساحات واسعة من هذه الأراضى فى البادية، والكثير منها لا يباع بحكم القانون مثل المشاع وأرض مراعى القرى.

5. الأوقاف، ولا يوجد منها إلا القليل.

وإلى جانب أنواع الحيازة المختلفة المبينة أعلاه، فهى لا تتجاوز الباب، أى المزارع السلطانية (جفتلك همايون) التى تبلغ قيمة عشورها أربعين ألف ليرة تركية. وقد اتخذ برلمان القسطنطينية قراراً ببيع هذا الجفتلك، غير أنه لم ينفذ.

ومن الناحية النظرية، ما ذكرناه أعلاه يوضح الأنواع المختلفة لحيازة الأرض، ولكن من الناحية العملية يختلف الأمر تماماً، فعندما يكون عدد السكان قليلاً مبعثراً تقل قيمة الأرض أو تفقد قيمتها. وما يفعله الفلاح من الناحية العملية هو اختيار أنسب قطعه من الأرض ثم يتولى فلاحتها، ومن ثم تصبح حقاً له بوضع اليد – ولعله فى بعض الحالات – تنشب المعارك حول الأراضى ذات المواقع الممتازة بالقرب من عيون الماء أو منازل القبيلة أو غيرها. وأعتقد أنه فى مثل هذه الحالة تكون الكلمة للشيخ لتقرير لمن تكون الأرض. وعلمت أنه فى الحالات التى لا يكون فيها لدى الفلاح ما يكفى من الماشية لحرث الأرض، يبيع الشيخ جزءاً منها لأحد الأثرياء. والشيخ نفسه من كبار الملاك ويستخدم العديد من العمال. وفيما يلى الرواتب التى يدفعها أحد الشيوخ من معارفى للعامل، مائتى قرش سنوياً، طقم ملابس، حذاء، كمية كافية من القمح لاستهلاك أسرة العامل.

هـ- الضرائب

تعد ممارسات جباة الضرائب ونظام فرضها مبعث الشكوى هنا شأنها فى ذلك شأن بقية أنحاء تركيا. ويبدو أن نظام العشور لا يطبق فى السنجق أو يطبق بشكل جزئى . وضريبة المحصول تقديرية، إذ يقدرها جباة الحكومة وعمدة القرية أو شيخها الذى يقوم بجولة حول الحقل ويقرر الضريبة على كل مالك. وواضح مدى ما يحيط بهذا النظام من التضارب. وهناك شكوى أخرى من أن العشر يقدر نقداً، وعادة ما يقدر الجابى قيمته بضعف أو أكثر من ضعف أسعار السوق الحقيقية. ويتولى جباية العشر من حين إلى آخر موظفون عسكريون من قبل الحكومة. وفى مناطق الخابور والفرات تدفع الضرائب أحياناً على السواقى بدلاً من المحاصيل، فيضرب على كل ساقية 18 شمبلاً من القمح . وفى الفرات ترفع مياه الرى بالشادوف كما هى الحال فى الهند، ويضرب على كل شادوف تسعة شمبل.

(شمبل القمح = 80 أقة = 213 رطلاً إنكليزياً).

(شمبل الشعير = 64 أقة = 170 رطلاً إنكليزياً).

ويشكو الكثير من السكان من هذا النظام الضريبى، إلا أننى لم أستطع فهم أسباب الشكوى. ويقولون أن لجنة حلب قد انتقدته. وفى كثير من المناطق المجاورة تجبى العشور عيناً كما فى غيرها من المناطق. وعند جباية العشر يقسم المحصول إلى عشرة أكوام، ومن حق موظف الحكومة أو الملتزم أن يختار أحد الأكوام. فإذا كان الحقل تابعاً لجفلك يحصل المالك على أربعة أكوام وكذلك الفلاح، أما الكوم التاسع فيتم اقتسامه بينهما.

وإلى جانب العشور يدفع الفلاحون ضريبة عادية على الغنم ثلاثة قروش ونصف للرأس، والإبل عشرة قروش للرأس. ويدفعون أيضاً ضريبة أملاك على المنازل والخيام والبساتين وغيرها. ولا تقدر هذه الضريبة على يد خبراء يقدرون قيمة الملكية، بل يضرب مبلغ معين على القرية كلها أو القبيلة يتولى الشيخ جبايته من أفرادها بمساعدة كبارهم. ووفقاً للقانون القديم يدفع عن كل بيت أو بستان أو غيرها ضريبة قدرها أربعة فى الألف من القيمة عند الشراء، و40 فى الألف من القيمة الإيجارية. وقد تغيرت أخيراً الضريبة على الإيجارات، وأصبحت الضريبة على المنازل وغيرها التى تزيد قيمتها عن عشرين ألف قرش، 8 فى الألف، والتى تقل قيمتها عن ذلك، 4 فى الألف. وفى ضوء التجربة فى الأماكن التى تم تقييمها حتى الآن، أصبح الأهالى جميعاً يدفعون أكثر من ذى قبل. فلا تبلغ الحماقة بمن يتولى تقدير قيمة العقار أن يعمل على تخفيض موارد الدولة لمصلحته. غير أن الأثرياء الذين كان باستطاعتهم رشوة هؤلاء كانوا المستفيدين من هذا النظام، ومن الطبيعى أن يقع الغرم على الفقراء.

وعلمت فى دير الزور أنه تم إدخال ضريبة على التجارة وأرباحها، وهى ضريبة توازى العشور أو غيرها من الضرائب التى يدفعها الفلاحون.

وعن نذالة وفساد موظفى الدولة حدث ولا حرج، ولعل بدائية المنطقة وجهل أهلها، جعلهم قادرين على السرقة هنا أكثر من أى مكان آخر.

أما البدو، فعليهم أن يدفعوا عشرة قروش عن كل رأس من الإبل. وتحصيل هذه الضريبة من الصعوبة بمكان، لأن البدوى لا يدفع إلا قسراً، ولما كانت الحكومة لا تملك سبيلاً

لإحصاء القطعان، أصبح التعويل على كلمة الشيخ فى هذا الصدد أمراً موثوقاً به. ولا يمكن جباية الضريبة إلا فى الصيف عندما يتجه البدو شمالاً طلباً للمرعى، ومن المفترض أيضاً أن يدفع البدوى مجيدى واحد عن كل جمل يبيعه.

واليزيدية فى سنجار قبيلة متوحشة أخرى لا تدفع ما عليها من ضرائب إلا إذا كانت الإدارة فى الإقليم على درجة من القوة. فعلى سبيل المثال، لم يدفع شيخهم أى ضريبة طوال السنوات الثلاث الماضية. وعندما ظهر الجنود فى سنجار هذا العام، أبدى استعداده لسداد الضريبة وجانب لا بأس به من المتأخرات، وينسحب هذا على القبائل الأخرى.

و- الأجناس، والقبائل

إن منطقة دير الزور عربية أساساً، ولكن من ناحية أخرى هناك بضعة أجناس وديانات أخرى على الحدود الشمالية الغربية والشمالية من خط الحدود وما وراءه. ويظهر الأكراد غرب سنجار، واللغة المستخدمة فى بعض القرى هى اللغة العربية، بينما تستخدم اللغة الكردية فى قرى أخرى. وعلى طول الخط الشمالى فى أورفة، ونصيبين وغيرها هناك خليط بين الأتراك والعرب والأرمن...

ز- إيرادات ومصروفات سنجق دير الزور

قبل إنقاص مساحة السنجق، كانت تقدر إيراداته بمبلغ 70 ألف ليرة تركية، وفى السنوات الأخيرة انخفضت إيراداته إلى 40 ألفاً، والآن لا تتجاوز إيراداته السنوية 30 ألفاً (ربما فيها سبعة آلاف ليرة ضريبة أغنام).

ومصروفات السنجق تبلغ نحو 30 ألف ليرة تركية، مقدرة على النحو التالى:

1. مرتبات الموظفين	7.000 ليرة
2. الجندرمة (الشرطة)	13.000 ليرة
3. الحامية (النظامية)	8.000 ليرة
4. إعتمادات الخدمة السرية	1.500 ليرة
	29.500

وقد تم تخفيض الجندرمة إلى 390 فرداً، من بينهم 290 خيالة، وهذا ما تحدده الأوراق لقوة الجندرمة، أما القوة الحقيقية فمن المحتمل أن تكون أقل من ذلك كثيراً.

ويقدر عدد الحامية بـ 550 فرداً من المشاة بينهم 200 من راكبى البغال. والآن معظم أولئك الرجال المعنيين لدير الزور يخدمون فعلاً فى حلب.

ويتضح مما ذكرناه أعلاه أن السنجق لا يتبقى لديه فائض لتحويله إلى الخزانة، أو يتبقى لديه أقل القليل بعد استقطاع المصروفات.

10 - الزراعة والصناعة فى متصرفية حماه عام 1883

[316]

(يبدأ الكاتب بالإشارة إلى أن الأرقام الخاصة بالسكان لا يعول عليها، ويقدر عدد السكان بـ 216 ألف نسمة أو أكثر قليلاً، من بينهم 40 ألفاً فى مدينة حماه، 30 ألفاً فى حمص . واعتماداً على العشور يقدر القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى بعشرة ملايين فرنك، وقيمة المنتجات الغذائية بستة ملايين فرنك، ومعنى ذلك أن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى كان ثمانين فرنكاً، أى ما يزيد قليلاً على ثلاثة جنيهات إسترلينية).

... والكيفية التى تمارس بها الزراعة هنا هى نفسها فى أى مكان آخر فى سوريا فلم يتم تحسين المحراث البدائى الذى نادراً ما يتجاوز وزنه الأربعة كيلوغرامات، وبالكاد يشق التربة، وحتى حيوانات الجر أقل نفعاً منها فى مناطق أخرى، وذات أثر سلبى، إذ قد يشد ثور كبير مع ثور صغير إلى نير واحد، أو ثور وحصان أو بغل، أو حتى ثور مع حمار، وأحياناً حماران معاً، وأحياناً أخرى يشد جملان معاً. ويضاف إلى أسباب سوء أحوال حيوانات الجر وأثرهم السلبى، الإصابة المتكررة بطاعون الماشية الذى لم تتخلص منه البلاد والذى يقضى على الثيران التى كانت موجودة من قبل بكثرة فى المتصرفية.

ولا يستخدم الفلاحون ورث البهائم كسماد للزراعة، وعندما لا يستخدمونه كوقود، يتم تشوينه خارج القرية مكوناً احتياطياً غنياً للمستقبل.

---

[316] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, P. Savoye, "Report on the Mutasarriflik of Hama, 15 March 1883," (Beyrouth), vol. 9, 1868 – 1888.

وسعر الفائدة للقروض المقدمة إلى الزراعة يتراوح بين 24 بالمائة و40، ويستطيع المرء أن يدرك – فى بلد يمتاز فيه الفلاحون بقصر النظر – كيف يقع هؤلاء تحت رحمة المرابين، وينتهى الأمر بـانتزاع ملكيتهم.

ويختلف طعام الفلاحين من منطقة إلى أخرى، ففى جبال الأنصارية طعامهم الوحيد نوع ردئ من الخبز الأسود المصنوع من دقيق الذرة البيضاء، وفى السهول يصنع الخبز من الذرة الصفراء والشعير وهو أكثر تقبلاً. ويضيف الفلاحون إلى الخبز بعض البصل ، ونادراً ما يضيفون الأرز والخضر. وخلال فصل العمل الشاق، يضيفون إلى هذا الطعام البسيط منتجات الألبان أو البرغل. والنبيذ والمسكرات غير معروفة – غالباً – لدى سكان الريف، ولكن لا ينسحب هذا القول على سكان مدينتى حمص وحماه حيث يستخدم العرق. وقد حقق الحشيش انتشاراً كبيراً بين المسلمين الموسرين.

ويستهلك الفرد من السكان شمبلاً واحداً من الغلال سنوياً، وهو يبلغ فى حماه ما يعادل 320 ديسمتراً مكعباً متوسط قيمته 28.30 فرنكاً بالنسبة إلى القمح، و12.26 بالنسبة إلى الشعير، و15.10 فرنكاً بالنسبة إلى الذرة[317]. ويكلف الفلاح الذى يعمل فى مزرعة 180 فرنكاً فى السنة. أما قيمة ما يستهلكه الثور سنويا فيقدر بخمسين فرنكا، والبغل مائة فرنك، والحصان 150 فرنكا، ولا يدخل فى ذلك ثمن الدريس الذى لا يثمن إلا فى زمن القحط.

والحد الأقصى لمحصول القمح 16 : 1، والشعير 20 : 1، أما متوسط المحصول فهو 6 أو 1:7 بالنسبة إلى القمح، 9 أو 11 : 1 بالنسبة إلى الشعير بحسب المنطقة.

ويترك الفلاحون فى شمالى سوريا أرضهم بلا زراعة سنة واحدة كل ثلاث سنوات ، ويزرعون القمح والشعير بالتبادل، وعادة يحرثون الأرض ثلاث مرات عند زراعة محاصيل الصيف، ومرتين عند زراعة محاصيل الشتاء. والممارسات الخاصة بالمحاصيل الأخرى غير جديرة بالذكر، فهم يعملون ما بوسعهم عمله ويتركون الأمر للطبيعة ليتأكدوا من نموها.

---

317 لما كانت الموازين والمقاييس تتنوع بين حماه وحمص، وحتى بين القرى بعضها مع البعض الآخر، لم أحاول أن أشير إليها.

وصناعات الألبان محدودة جداً، وتقوم النساء بغزل الصوف والقطن لصناعة العباءات والأحزمة (الزنانير) والأقمشة الخشنة لاستخدام العائلة.

الصناعة

صناعة المنسوجات التى يستخدمها الشرقيون هى الصناعة الوحيدة المميزة فى حماه وحمص، وأهم أسواقها مصر والحجاز واليمن وأزمير والقسطنطينية وعلى الرغم من نشاط هذه الصناعات المحلية وازدهارها نستطيع أن نتنبأ باختفائها ما لم تطور من نفسها. فلما كانت تلك الصناعات تخدم عادات وأذواقاً فى طريقها إلى الزوال بعد انتشار الحضارة فى الشرق، فإن مصيرها الفناء ما لم تغير من طرقها بما يتلاءم مع تغير الملبس الذى يتجاوز العرف بالضرورة.

وأعتقد أيضاً أن ازدهار صناعة النسيج فى حماه وحمص لابد أن يكون راجعاً إلى النقص فى هذه الصناعة فى مناطق بعينها من الدولة العثمانية، حيث يندر وجود الأيدى العاملة مما لا يجعل الإنتاج مربحاً.

وحتى زمن قريب كان يأتى الحرير المستخدم فى أنوال حماه وحمص من جبل الأنصارية الذى لم يعد إنتاجه كافياً اليوم. وبعدما كانت المنطقة تصدر غزل القطن من قبل إلى أوروبا، أصبحت تستورده الآن من إنكلترا وألمانيا. والغزل الذى تنتجه الصناعة المحلية أكثر تكلفة وأقل جودة ولا يستخدم إلا فى صناعة الأقمشة الخشنة التى يلبسها الفلاحون ، وبعض السلع التى تستهلك محلياً. ومن السهل تزويد هذه الصناعة بالوسائل الاقتصادية التى تفيدها فائدة حقيقية وتعمل على تطويرها، مما يساعدها على البقاء. ولكن الروتين الذى يعرقل التقدم أقوى هنا من أى مكان آخر.

وفى مدينة حمص اليوم أكثر من 4000 نول تنتج سنوياً ما قيمته تسعة ملايين فرنك . وتستخدم نحو 12 ألف عامل فى إدارة هذه الأنوال والأعمال الأخرى المتصلة بها . ومهارة النساجين فى حمص معروفة تماماً منذ القدم، ويحظى الحرير والمشغولات الذهبية التى تصنع هنا بالتقدير.

وصناعة النسيج فى حماه جديدة نوعاً ما، فلم تتطور أنوال صناعة البشاكير والحرير والقطن والمنسوجات القطنية الرقيقة، إلا حديثاً. وينسحب ذلك على صناعة الحمدية، وهو قماش يشبه الساتان الذى لا يزيد عمره على العامين. وعلمت علم اليقين أن عدد الأنوال فى حماه منذ ثلاثين عاماً لم يتجاوز 400 نول، بينما يقترب عددها اليوم من ألف نول . ويقدر إنتاجها السنوى بما يزيد على المليون فرنك، ويعمل فى صناعة النسيج والحرف المتصلة بها نحو ثلاثة آلاف شخص.

11 - التعليم فى سوريا، عام 1885

318

... قبل وصول مدحت باشا كحاكم عام للشام، كانت أحوال التعليم فى دمشق غير مرضية نتيجة الحاجة إلى جهود تبذل من جانب الحكومة، وعدم التشجيع من جانب الأهالى. وتحولت المدارس "الرشدية" التى أقيمت منذ بضع سنوات وعلق عليها أمل نجاح التعليم، إلى مدارس إبتدائية صغيرة لتدريس قواعد اللغة والقرآن تحت إشراف الشيوخ . وكان أطفال الطبقات الموسرة يتلقون التعليم فى منازلهم، وكل مسجد ألحقت به مدرسة أو مدرستان للأطفال الصغار يحفظون فيها القرآن، ويتعلمون بعض القراءة، ولم تكن هناك مدارس للبنات.

وعند تولية مدحت باشا عام 1878، وجه عنايته إلى موضوع التعليم، وفتح بعض المدارس الأولية الحكومية فى دمشق، كما أقام مدرسة صناعية، ومذ ذاك حظى التعليم العام باهتمام أكبر من جانب السلطات. وتوجد الآن 77 مدرسة أولية أو ابتدائية للبنين فى مدينة دمشق متوسط عدد تلاميذها 2929 تلميذاً، و25 مدرسة للبنات متوسط من يختلفن إليها 906 تلميذات، وإثنتان من مدارس "الرشدية" للبنين، إحداهما عسكرية وفيهما 346 تلميذاً، ومدرسة إعدادية، ومدرسة سلطانية (صناعية) للبنين، وعدد تلاميذهما 78 تلميذاً فى الأولى و96 تلميذاً فى الثانية. وبذلك تكون هناك مدرسة واحدة لكل 1448 من السكان المسلمين. وفى السناجق الأخرى 94 مدرسة إسلامية متوسط طلابها 1880، وفى

318 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Education within the Consular District of Damascus," (FO 195/1514).

متصرفية حمص وحماه التى يبلغ سكانها 150 ألف نسمة توجد 83 مدرسة فيها 369 تلميذاً، وفى حوران التى يقدر سكانها (من غير المسيحيين) بـ 18.200 نسمة هناك مدرسة واحدة فيها 32 تلميذاً. وقد أوردنا فى الملحق قائمة تفصيلية بالمدارس الإسلامية الحكومية الموجودة فى نطاق القنصلية.

ويتم تدريس القرآن، والقراءة والكتابة، وبعض قواعد اللغة العربية، والقليل من التركية والفارسية فى المدارس الإبتدائية والرشدية فى الوقت الحالى. والمدرسون فى هذه المدارس من شيوخ المساجد. واقتصر التعليم فى المدرسة العسكرية فى دمشق على الفتية من أبناء الأسر الكريمة الراغبين فى الإلتحاق بالخدمة العسكرية كضباط، ولا يسمح للمسيحيين بالإلتحاق بها. وكان الهدف من مدرسة الصناعات التى أنشأها مدحت باشا عام 1879 النهوض بتعليم بعض الصناعات والمهن، وكان من المأمول نجاحها، ولكنها أهملت بعد ذلك وقل عدد تلاميذها. وكقاعدة عامة لا يرسل الأولاد المسلمون إلى أى من المدارس الأجنبية أو المدارس المسيحية المحلية، على الرغم من أن بعض الآباء المسلمين قد أدخلوا أبناءهم – فى حالة أو حالتين – لبعض الوقت مدارس اليسوعيين أو اللعازاريين كتلاميذ خارجيين لتعلم اللغة الفرنسية، ولكن هذه استثناءات نادرة. كما أن المسلمين لم يعتادوا شراء أى كتب مطبوعة بالعربية فى مطابع أجنبية. وسكان الريف ما زالوا محرومين من وسائل التعليم. ورغم النظرة اليوم إلى تعليم البنات على أنه أمر ضرورى، فإنه لا يزال متخلفاً بسبب القيود التى يفرضها الدين الإسلامى على حرية المرأة وزواج البنات فى سن مبكرة.

وتتولى الحكومة الإنفاق على المدارس التى أنشئت بموجب قانون التعليم العام، عن طريق الأوقاف الخاصة بذلك، والمنح والهبات، وضريبة بلدية نسبتها 6 بالمائة فرضت على ضريبة الأملاك التى تحصل من السكان دون تمييز. وقد ساهم اليهود والمسيحيون فى هذه الضريبة على اعتبار أن المدارس الحكومية مدارس علمانية. ويحصل المعلمون فى المدارس الرشدية على راتب يتراوح بين جنيهين وستة جنيهات إسترلينية للفرد شهرياً، ويدفع تلاميذ المدارس الصغيرة الملحقة بالمساجد وبعض المدارس الخاصة القليلة القائمة، كنفقات تعليمهم نحو شلن واحد شهرياً.

وفى الإرسالية الأيرلندية (المشيخية) فى دمشق الآن، قسيسان وسيدتان للإشراف على مدرسة البنات. وقد أسست هذه الإرسالية أول مدرسة بنين لها فى دمشق عام 1847 ، ومدرسة للبنات عام 1855. وبعد ذلك فتحت المدارس فى القرى المحيطة بالمدينة استجابة لمطالب السكان. ويوجد فى الوقت الحالى 12 مدرسة فى مختلف القرى فى ضواحى دمشق إلى جانب مدرستين فى دمشق. وهناك مدرستان فى قرية راشيا على الجانب الغربى لجبل الشيخ، وخمس مدارس فى القرى المجاورة لراشيا، واحدة فى بلودان وأربع فى قرى بيرود، ونبق، ودير عطية، وقريتين إلى الشمال من دمشق. وعدد التلاميذ فى مدرسة البنين فى دمشق 97 تلميذاً من بينهم تسعة فى القسم الداخلى، وفى مدرسة البنات 88 تلميذة منهن 16 فى القسم الداخلى. وفى مدارس القرى المختلفة 414 تلميذاً، وبذلك يكون جملة عدد التلاميذ 615 تلميذاً بينهم 170 بنتاً. والمواد التى تدرس فى تلك المدارس هى القراءة، والكتابة، والحساب، والجغرافيا، والنحو العربى، وذلك فى مدارس القرى . أما فى مدرسة البنين فى دمشق فيتعلم التلاميذ أيضاً الجبر والهندسة، وحساب المثلثات ، والفلسفة الطبيعية، والبلاغة، واللغتين الإنكليزية والتركية. وفى مدرسة البنات تدرس التلميذات علم وظائف الأعضاء، والإنكليزية والفرنسية، والأصوات الموسيقية، والعزف على البيانو. وكان يتولى التدريس فى مدرسة البنين خمسة معلمين، وستة فى مدرسة البنات فى دمشق، ومدرس واحد فى كل مدرسة من مدارس القرى الإثنى عشرة، وبذلك يكون عدد المدرسين جميعاً 23 مدرساً.

أما المدارس البريطانية السورية لتعليم البنات – التى أسستها المرحومة السيدة بوين طمسون عام 1860 فى بيروت – فقد افتتحت فرعاً لها فى دمشق عام 1868 استجابة لطلب من أهالى المدينة. وقبل ذلك بسنوات قليلة، إفتتحت عام 1863 مدرسة فى حاصبيا على المنحدرات الغربية لجبل الشيخ، وفى عام 1870 إفتتح فرع آخر للمسلمات فى أحد أحياء دمشق يعرف بالميدان. وأخيراً افتتحت مدرسة فى بعلبك لتعليم بنات المنطقة اللاتى ينتمين إلى مذهب إسلامى هو الشيعة. والآن يوجد فى دمشق مدرستان للبنين والبنات ، ومدرسة واحدة للبنات المسلمات، ومدرسة للمكفوفين. وبغض النظر عن المدرسة المخصصة للمسلمات، كانت هذه المدارس تضم المسلمات، والدرزيات، واليهوديات ،

والمسيحيات الشرقيات، والبروتستانت. وتدير مدرستى دمشق سيدتان بريطانيتان وفيهما 12 مدرساً من الوطنيين، و440 تلميذاً. وفى حاصبيا يبلغ عدد التلميذات 174 تلميذة، ويتولى إدارة المدرسة بريطانية واحدة وثلاثة من المدرسين الوطنيين. وفى مدرسة بعلبك هناك سيدة أوروبية تشرف على المدرسة، وعدد التلميذات 81 تلميذة. وتقوم هذه المدارس بتدريس القراءة، والكتابة، والنحو، والتاريخ، والجغرافيا، والإنكليزية، والفرنسية، وأشغال الإبرة، والغناء.

أما جمعية الإرسالية الكنسية، فقد اتخذت من مناطق حوران وفلسطين شرقى الأردن مسرحاً لنشاطها. ففى حوران توجد سبع مدارس تقع جميعاً فى قرى درزية فيما عدا قرية مسيحية واحدة هى خرابة. وقد تم افتتاح هذه المدارس بناء على طلب شيوخ هذه القرى الذين قدموا حجرة إلى المدرسة ووفروا مسكناً لائقاً للمعلم. وفى فلسطين شرقى الأردن هنالك خمس مدارس تتبع هذه الإرسالية، منها ثلاث فى السلط حيث يوجد أيضاً كنيسة وملجأ. وعدد التلاميذ حوالى 30 تلميذاً فى كل مدرسة، والتعليم قاصر على المرحلة الإبتدائية.

أما جمعية الدعوة إلى المسيحية، فلها مدرسة بين اليهود فى حارة اليهود فى دمشق فيها 41 تلميذاً، ولكن اجتذاب التلاميذ إلى هذه المدرسة بالغ الصعوبة لمعارضة رجال الدين اليهود الذين يتولون أمر التعليم الدينى للأطفال الذكور. وأخيراً أنشأت "الأليانس الإسرائيلية" مدرسة فى دمشق، ولما كانت مدرسة يهودية خالصة فقد أقبل عليها من الجنسين عدد لا بأس به، وفيها الآن 120 تلميذاً و62 تلميذة، وتدرس هذه المدرسة الفرنسية والعربية، والمواد التى تدرس باللغتين هى القراءة والكتابة، والحساب ، والجغرافيا، والبلاغة وغيرها. والأمل معقود على هذه الدراسة لتحقيق النجاح فى ترقية التعليم عند الطائفة اليهودية التى تفتقر حتى الآن إلى مدرسة جيدة للبنين، على الرغم من أن بعض البنات اليهوديات كن يلتحقن بالمدارس المسيحية الأجنبية.

وللإرساليات المختلفة التى تحظى بالحماية الفرنسية والطوائف المسيحية المحلية مدارس عديدة فى دمشق والمناطق المجاورة. وتدرس الفرنسية فى جميع المدارس الأولى ، والإقبال على تلك المدارس طيب والتعليم فى المرحلة الإبتدائية يدار إدارة جيدة. وهناك

مدرسة داخلية "لأخوات الإحسان" فى دمشق خاصة بالبنات. وقد بذل اليسوعيون مؤخراً جهوداً كبيرة لإقامة مدرسة فى حوران وفى المنطقة البركانية الجرداء بلدجة التى يشكل البدو معظم سكانها. ولهذه الجمعية على الإجمال ثمانى مدارس فى مناطق دمشق وحمص وحماه فيها 685 تلميذاً، وهى تنشط الأن لاتخاذ الإجراءات لفتح مدارس جديدة . وللعازاريين مدرسة للبنين فى دمشق فيها 250 تلميذاً، ولأخوات الإحسان ثلاث مدارس فيها 525 تلميذة، وللفرنسيسكان مدرسة فيها 45 تلميذاً. وتعد مدارس طائفة الروم الكاثوليكية أكبر مدارس الطوائف المسيحية المحلية، ولها مدارس عديدة منتشرة فى البلاد. وقد قدمنا بياناً بهذه المدارس فى الجدولين رقم (2 – 8) ورقم (2 – 9).

جدول رقم (2 – 8)

بيان بالمدارس العثمانية (الحكومية) فى سناجق: دمشق، وحماه، وحوران

السنجق	المدارس الإبتدائية				المدارس الرشدية			
	للبنين		للبنات		للبنين		للبنات	
	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات
دمشق								
دمشق [1]	77	2929	25	906	2	121	1	225
البقاع	37	693	-	-	-	-	-	-
بعلبك	2	55	-	-	1	50	-	-
دمير	37	700	1	28	1	25	-	-
حاصبيا	1	30	1	34	-	-	-	-
وادى العجم	12	240	1	25	-	-	-	-
حماه								
حماه	46	479	-	-	1	30	-	-
حمص	33	720	2	110	1	30	-	-
حوران								
القنيطرة	-	-	-	-	1	32	-	-

[1] كان هناك أيضاً مدرسة إعدادية واحدة فيها 78 تلميذاً، ومدرسة سلطانية واحدة فيها 96 تلميذاً، وهما مدرستان للبنين.

وفى ما يتعلق بالتعليم المسيحى الطائفى، أعطيت الفرصة لسكان هذه المنطقة لتعليم أطفالهم. وحتى المسلمون يرسلون بناتهم أحياناً إلى بعض المدارس الأجنبية. ولكن كان من النادر أن يرسلوا أولادهم إلى تلك المدارس على نحو ما ذكرنا من قبل، ومن ناحية أخرى تعانى مدارس الحكومة من التخلف بسبب سوء التنظيم وقلة رواتب المدرسين ، وغلبة روح التعصب. ولا يرسل أى مسيحى أو يهودى إبنه إلى مدرسة عثمانية، فهو يعلم تماماً أن التعليم فيها يفتقر إلى الكفاية، وإذا قبل ولده فى المدرسة، فقد يعانى قدراً من الإضطهاد. وقد نظرت السلطات العثمانية فى السنوات الأخيرة بقدر من الغيرة إلى هذا التناقض بين التقدم الذى تحققه المدارس الأجنبية والتخلف الذى تعانى منه المدارس الإسلامية، ولم تنظر بـارتياح إلى ترقية التعليم برعاية الإرساليات المسيحية المختلفة . وأصبح من المستحيل الآن الحصول على ترخيص لفتح أو بناء مدرسة بالنسبة إلى إرسالية من الإرساليات المسيحية، فتلتمس الإدارة مختلف الأعذار للتهرب من إصدار الترخيص. وطالما بقيت أسس الحكم العثمانى ذات طبيعة ثيوقراطية تقوم على تعاليم القرآن، فإنها لن تستطيع الصمود أمام الآراء المستنيرة للعصور الحديثة، وأمام التقدم الحضارى.

جدول رقم (2 – 9)

بيان مدارس الطوائف المسيحية المحلية والطوائف اللاتينية فى سناجق: دمشق، وحماه، وحوران

السنجق	الكاثوليك الروم				اليسوعيون				اللعازاريون				أخوات الإحسان الفرنسيات			
	البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات	
	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات
دمشق																
دمشق (1)	3	465	1	70	1	120	-	-	1	125	-	-	1	25	2	500
بعلبك	1	-	-	-												
نبق(2)	1	40														
يبرود	1	50														
ملولة	1	30														
موارة	1	30														
حماه																
حماه	1	90														
حمص	1	155	-	-	1	180	1	40								
حوران	8	330	-	-	5	345	-	-								

(1) يوجد أيضاً مدرسة واحدة للفرنسيسكان للبنين فيها 45 تلميذاً، ومدرسة مارونية للبنين فيها 50 تلميذا، ومدرسة سريانية للبنين فيها 70 تلميذاً، ومدرسة للروم للأرثوذكس فيها 80 تلميذاً من البنين.
(2) فيها أيضاً مدرسة سريانية للبنين فيها 60 تلميذاً.

12 - المهاجرون السوريون إلى أمريكا عام 1904

319

... إن البيان المنشور فى إحدى المطبوعات السورية عن المهاجرين السوريين تعوزه الدقة نوعاً ما. فالمهاجرون السوريون يقتصرون غالباً على لبنان الذى ينتمى سكانه تقريباً إلى طبقة الفلاحين. وهناك بلا شك عدد من العائلات العريقة ذات النفوذ الكبير فى لبنان، ولكن من النادر أن يهاجر منها أحد. ومن ثم سأقصر تقريرى على طبقة الفلاحين المذكورة. ونظراً لطبيعة أرضهم الصخرية والتجارب الصعبة التى اكتسبوها فى مجال حراثة الأرض، فإن ذلك يجعل منهم إضافة قيمة لسكان الريف عندنا إذا شجعناهم على العمل فى هذا المجال. ولسوء الحظ، لا تتوافر لديهم النية للإشتغال بنوع العمل الذى من الطبيعى أن ننتظره منهم. وكما يتضح من البيانات التى قدمها المواطنون العائدون فإنهم يشتغلون جميعاً بالتجارة، ويعنى ذلك فى كثير من الحالات أنهم باعة متجولون، وكل منا يتذكر ملامح البائع السورى المألوفة الذى يرتاد الطرق الترابية فى الريف الأمريكى. ومن الناحية العملية، لم يأت أى من هؤلاء المهاجرين من بيروت أو غيرها من المدن التجارية، ونسبة من تعلموا منهم فى المدارس الأمريكية فى سوريا ضئيلة جداً. ونموذج السورى الذى يتأمرك بسهولة نجده غالباً بين من تأثروا بالثقافة الأمريكية فى هذه البلاد. ففى الكلية الأميركية ببيروت – مثلاً – يتبع المحاضرون الأمريكيون المناهج الأمريكية. ويمكن أن نتبين مدى قلة عدد من يذهب إلى أمريكا من أولئك السوريين المتعلمين، من واقع أن 37 فقط من بين 842 خريجاً هم جملة خريجى الكلية أو أقل من 4.5 بالمائة، قد هاجروا إلى أمريكا.

319 United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "From Magelssen to Loomis, 12 September 1904, Miscellaneous Correspondence, Beirut,".

وفيما يلى بيان تفصيلى بهؤلاء المهاجرين:

جدول رقم (2 – 10)

بيان بالمهاجرين

خريجون من أقسام الكلية دون تحديد المهنة	13 شخصاً
أطباء	8
صيادلة	6
تجار	5
قساوسة	2
تلاميذ	2
مدرسون	1
الجملة	**37**

ويبدو أن السورى العادى فى أمريكا يعيش بأقل نفقة ممكنة عيشة الضنك ليوفر أكبر قدر ممكن من المال يرسله إلى بلاده أو يحمله معه عند عودته. وقياساً على عدد من عادوا إلى بلادهم لبناء المنازل وشراء الأراضى، يبدو أن منتهى ما يطمحون إليه أن يصبحوا من عداد الملاك فى بلادهم. ومن الملاحظات العامة الشائعة بين السوريين والأجانب أن كل البيوت التى بنيت فى لبنان بالسقوف القرمدية إنما بنيت بأموال جاءت من أمريكا . فإذا وضعنا فى اعتبارنا أنه لا تكاد توجد قرية فى أى منطقة نائية من لبنان لا يشيد فيها بيتان أو ثلاثة بيوت جديدة على الأقل ذات سقوف من القرميد، وأنه قد تم بناء قرى بأكملها على هذا النحو أحياناً، يمكننا التعرف على حجم الأموال التى نزحت من أمريكا واستثمرت استثماراً دائماً فى سوريا. ويمكننا أن نحصل على فكرة بسيطة عن الأموال التى أرسلها المهاجرون السوريون إلى بلادهم مما تذكره بعض مصادر البنك العثمانى الإمبراطورى من أنه يتم تلقى ما بين 400 ألف جنيه إسترلينى و500 من هذه التحويلات. وكل ذلك يشير إلى الإتجاه العام بين السوريين المهاجرين نحو نزح الأموال من البلاد التى يعملون بها. ولا أستطيع الجزم بأن قسطاً كبيراً من هذه الأموال جاء من الولايات المتحدة، ولكن لدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد ذلك.

ورغم القيود التى تفرضها تركيا على هؤلاء المتجنسين (بالجنسية الأمريكية)، يغامر عدد كبير منهم بالعودة إلى بلادهم الأصلية. وخلال مدة عملى فى هذه القنصلية التى زادت على خمس سنوات، سنحت لى فرص نادرة لدراسة هذه الطبقة المحددة من الناس الذين يشير إليهم محرر الجريدة السورية فى خطاباته. وخلال هذه المدة تم إدراج أكثر من 330 من هؤلاء فى سجلات قنصليتنا بإعتبارهم مواطنين أمريكيين. وقد تحدثت مع غالبيتهم ولم أغفل خلال المحادثة عن أن أطرح عليهم سؤالاً حول الغرض من عودتهم إلى تركيا. ولم يقل أى منهم أنه أسرع بالعودة أملاً فى إقامة وكالة تجارية أو مشروع استثمارى، ولكنهم كانوا يقولون دائماً إنهم عادوا لزيارة أسرهم وأقاربهم أو لتصفية ممتلكاتهم وعدد لا بأس به منهم عاد للبحث عن زوجة، وفى بعض الحالات كان المرض وسوء الحالة الصحية دافعاً للعودة. وفى ما يتعلق بهذه الفقرة، لعله من المستحسن أن نوجه عناية وزارة الخارجية (الأمريكية) إلى أننا لاحظنا عند تسجيل هؤلاء الأمريكيين فى القنصلية أن غالبيتهم قد تركوا الولايات المتحدة بعد الحصول على شهادة الجنسية وجواز السفر.

والقول إن أولئك الحاصلين على الجنسية الأمريكية يعودون لإقامة وكالات تجارية، قول عارٍ عن الصحة. فالقناصل الأمريكيون فى سوريا يعلمون أن "محاريث المرتفعات الأميركية يمكن مشاهدتها على منحدرات جبل لبنان، والحصادات ومسالف التربة الأمريكية تشاهد على سواحل سوريا". وهم يعلمون أيضاً أن هذه الآلات الزراعية الأمريكية لم يتم استيرادها بواسطة حملة الجنسية الأمريكية السوريى الأصل أو لحسابهم، فهناك أمريكى واحد من أصل سورى يعيش فى سوريا، ويتمتع وحده بميزة استيراد البضائع الأمريكية إلى هذه البلاد. ووفقاً للمعلومات المستمدة منه، بلغت وارداته فى السنة المالية المنتهية فى حزيران / يونيو 1904 نحو 5093 دولاراً، وتتكون هذه الورادات من البضائع القطنية والأحذية.

ونظراً لعلاقة الصداقة القائمة بين هذه القنصلية والسلطات المحلية نستطيع مساعدة الأمريكيين ذوى الأصل السورى الذين يحملون الوثائق المطلوبة مثل جواز السفر وشهادة الجنسية ليدخلوا البلاد عند وصولهم إلى هذا الميناء، بهذه الصفة، كما نسهل

خروجهم، عند انتهاء زيارتهم، رغم أن الحكومة العثمانية لا تعترف رسمياً بجنسيتهم الأمريكية.

وفيما يتعلق بتنصلهم من الوطنية، يؤسفنى القول إن عدداً كبيراً من هؤلاء المواطنين الأمريكيين من أصل سورى، يخلعون عباءة المواطنة الأمريكية عندما يبحرون من الولايات المتحدة لزيارة سوريا، فيحصلون على جوازات سفر تركية من نيويورك أو مارسيليا، ويفترض أن يكون مرجع ذلك إلى أن القناصل الأتراك الذين يتلقون تعليماتهم من بلادهم، لا يعترفون بصلاحية شهادات الجنسية الأمريكية التى يحملها هؤلاء حسب جوازات سفرهم، ويرفضون منحهم تأشيرات الدخول. وقد يرجع الحصول على جواز سفر تركى إلى الإعتقاد الخاطئ بأن القناصل الأمريكيين فى سوريا "لن يمارسوا سلطة حمايتهم أو لا يملكون تلك السلطة".

وقد تبين لنا أن بين السوريين الذين يأتون إلى القنصلية لغرض أو لآخر القليلين ممن يتحدثون الإنكليزية بسهولة، وفى بعض الحالات كان البعض يعجز حتى عن فهم الأسئلة العادية...

13 - تقرير عن ولاية حلب، عام 1890

[320]

أ - تقدير عدد السكان

... يقدر عدد سكان الولاية بما يقرب من المليون نسمة، وتقدم لنا السالنامه، أو الكتاب الرسمى السنوى للولاية، الخاصة بعام 1889، عدد السكان على أنه 776.745 نسمة، ولكن عند ذكر تفاصيل سكان كل قضاء يصل إجمالى عدد السكان إلى 554.483 نسمة، ولم تحدد السالنامة توزيع السكان داخل الولاية.

[320] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Consul Jago, "Report on the Vilayet of Aleppo, June 1890, Aleppo," (FO 195/1690).

وفى عام 1879، وضعت الحكومة تقديرات جديدة للسكان بغرض فرض الضرائب ، ويبدو أنها كانت أقرب ما تكون إلى الدقة بقدر الإمكان، وجاءت أرقامها على النحو التالى:

جدول رقم (2 – 11)

تقديرات للسكان بغرض فرض الضرائب

المسلمون: أتراك، عرب، جراكسة، أكراد	712.964 نسمة
النضارية أو الصابئة	40.000 نسمة
الدروز	35.000 نسمة
اليزيدية	10.000 نسمة
اليهود	10.410 نسمة
المسيحيون	132.177 نسمة
الأرمن الغريغوريون	77.397 نسمة
الروم الكاثوليك	11.679 نسمة
الروم الأرثوذكس	12.504 نسمة
الكاثوليك الروم	10.257 نسمة
اليعاقبة السريان	2.778 نسمة
الكاثوليك السريان	3.000 نسمة
الموارنة	2.484 نسمة
اللاتين	813 نسمة
البروتستانت	11.265 نسمة
الجملة	940.551 نسمة

واليهود من السكان يقيمون فى مدينة حلب فى الغالب الأعم، ويقيم الأوروبيون فى حلب والإسكندرونة، ولا يزيد عددهم عن 400 شخص، ولا يدخل ضمن هؤلاء العرب واليهود من سكان حلب الذين حصلوا فى السنين الماضية على جنسيات أجنبية بطريقة أو بأخرى.

وتعداد سكان المدن الرئيسية على النحو التالى: حلب 116 ألف نسمة، أورفة 65 ألف نسمة، عينتاب 45 ألف نسمة، مرعش 30 ألف نسمة، أنطاكية 20 ألف نسمة، كلس 15 ألف نسمة، إدلب 12 ألف نسمة.

ب ـ اللغات

إذا إتجهنا شمالاً من مدينة حلب يتوقف استخدام اللغة العربية ويبدأ استخدام اللغة التركية، وهى اللغة التى يتحدث بها سكان كلس وعينتاب ومرعش وما حولها. على أن العربية تظهر من جديد فى أورفة حيث يتم التحدث باللغتين معاً. ولما كان معظم الفلاحين من سكان المناطق المستقرة من الأكراد، فإن اللغة الكردية تنتشر بين هذه الطبقة، والقطاع الأكبر من سكان الولاية المسيحيين جاؤوا من الأرمن (الغريغوريون، والبروتستانت ، والكاثوليك) وغالبية رعايا الكنيسة الأولى من المهاجرين من أرمينيا يعودون إلى بلادهم بما كسبوه بعد قضاء عدة سنوات يشتغلون فيها كباعة وخبازين وخدم، وبعضهم يستقر فى الولاية.

ج- التجارة والمبادلات

غالباً، تتركز التجارة والمبادلات فى أيدى المسيحيين واليهود، بينما يوجه المسلمون جهودهم إلى الزراعة. وقد وجهت قناة السويس ضربة قاضية إلى رخاء حلب التجارى، وساد الركود الملحوظ فى السنوات الأخيرة، وغلبت الثقة وقلت القروض. ونشير على أية حال إلى عائدات الواردات والصادرات فى الإسكندرونة – ميناء حلب – حيث يسمع المرء الأصوات المرتفعة بالشكوى من كل الأطراف من أحوال التجارة التى يصعب تحملها، والتى يفسرها العدد المتزايد من التجار المسيحيين واليهود الذين وصلوا إلى ما دون الكفاف بسبب اختفاء الأعمال الصناعية والتجارية والمنافسة الإنتحارية فى مجال التجارة. وكانت عائدات التجارة خلال السنوات الخمس الماضية على النحو التالى[321].

وإذا أخذنا فى الحسبان الكميات الكبيرة من البضائع الأجنبية الواردة من الموانئ التركية الأخرى حيث دفعت رسومها الجمركية هناك، ومن ثم لا تظهر فى الأرقام الخاصة بهذه العائدات، والمنتجات الصناعية المحلية المعفاة من الرسوم والصادرة إلى الموانئ التركية، فإن القيمة الإجمالية للتجارة الداخلية والخارجية لا تقل عن ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى.

ونظراً للقيمة المرتفعة والمتذبذبة للنقل بالإبل من الداخل إلى الساحل، وهى وسيلة النقل الوحيدة المتاحة، توقفت تقريباً صادرات الغلال، الإنتاج الرئيسى للبلاد. ففى عام 1885 ،

[321] إنظر: الفصل الثالث، النص 1 من هذا الكتاب.

صدر ما قيمته 252 ألف جنيه إسترلينى من الغلال، ومنذئذ لم تزد قيمة ما يصدر سنوياً عن 90 ألف جنيه. ومما يدعو إلى الإرتياح أن إنكلترا تختص بثلثى قيمة الواردات على أقل تقدير.

د- صناعة القطن والحرير الوطنية

نقص الصناع الوطنيون فى حلب خلال الثلاثين عاماً الماضية بما يقدر ثلاثين بالمائة، بعد أن كانوا يحتلون أهمية كبيرة من قبل. وساهمت أسباب كثيرة فى هذا الإضمحلال الذى تم تدريجياً، ثم أسرع الخطو فى السنوات الأخيرة منها فقر سكان آسيا الصغرى والسودان، المستهلكان الرئيسيان للإنتاج، نتيجة الحرب. وساعد إلغاء ضريبة نسبتها 4 بالمائة كانت تحصل على المصنوعات المارة بين الموانئ التركية على عودة الطلب على هذه المصنوعات فى الأناضول. ومن ناحية أخرى، كان فرض رسوم جمركية قدرها 8 بالمائة فى مصر ذا أثر مدمر (على مصنوعات حلب) إذ قيل إنه لم يبق يعمل من أنوال النسيج التى تراوح عددها بين 700 نول و800، سوى ما بين 70 نولاً إلى 80 فقط نتيجة لذلك. ويقدم الجدول التالى وصف مصنوعات حلب وقيمتها.

جدول رقم (2 – 12)

الإنتاج الصناعى والأجور

الصنف	عدد الأنوال	متوسط قيمة المقطع ما بين 4½ – 6¾ ياردة		جملة القيمة السنوية (بالإسترلينى)	الأجر اليومى للعامل بالقطعة
		شلن	بنس		
منسوجات قطنية	1500	5 - 1	¼	56.000	8 – 11 بنس
منسوجات من القطن والحرير	650	10 - 2	½	49.000	1/2 – 1
منسوجات حريرية	900	9 - 5		135.000	5½/1 – 1/3
حرير وذهب	50			25.000	3 – 1
ستان	35			5.000	
المجموع	3135			270.000	

ويستهلك نحو 15 بالمائة من المنسوجات داخل الولاية، ويتم تصدير الباقى إلى ولاية الشام (دمشق)، والأناضول وغيرها من الموانئ التركية. وكانت منسوجات عينتاب لا تحظى بأهمية من قبل، فأصبحت الآن منافسة لحلب، وتعد الصناعة الأساسية لتلك المدينة، حيث يتم تشغيل 2500 نول. ويشتهر الحرفيون هناك بالبراعة والمهارة أكثر من صناع حلب. وفى مرعش أيضاً نحو 900 نول، أما فى كلس فالصناعة محدودة الحجم . فإذا أخذنا الولاية ككل، نجد أن قيمة إنتاجها من المنسوجات القطنية والحريرية يقدر بما يقرب من نصف مليون جنيه إسترلينى. وحظرت بلديات حلب وعينتاب ومرعش استخدام صبغ الأنولين (فى صناعة المنسوجات)، ولكن الحظر ليس تاماً فى حلب حيث يستخدم اللون الأصفر والأخضر الغامق فى ذلك الصبغ أحياناً.

وهذه المنسوجات جميعاً تصنع من الغزل الإنكليزى وغيره من الغزل الأجنبى، وإن كان غالبيته من إنكلترا. ويستخدم الغزل المحلى الذى تصنعه النسوة بأيديهن بكميات قليلة فى صناعة الشيت المحلى الذى يصبغ بالنيلة ويباع للبدو والفلاحين الذين يتخذون منه ملابسهم. ونظراً لسماكة الفتلة وخشونة القماش، لا يقبل عليه أهل المدن بالرغم من أنه أطول عمراً وأرخص من الشيت الإنكليزى.

والقطن الذى يزرع فى ولاية حلب لا يصلح لآلات النسيج الأوروبية بسبب قصر تيلته . وأسفرت تجربة استخدام الآلات الإنكليزية فى غزل ونسج القطن بالقرب من أنطاكية منذ سنوات عن إفلاس صاحب المشروع. وقد شجعت السلطات العسكرية – مؤخراً – الرأسماليين المحليين على إدخال صناعة النسيج الحديثة تنفيذاً لأوامر إستانبول بضرورة استخدام الجنود ملابس مصنوعة من الأقمشة المحلية، غير أن ذلك لم يجد نفعاً. ونتيجة هذا الفشل أصبح الجنود الآن يستخدمون فى صناعة النسيج والجوارب والأحذية، ويتم الحصول على الغزل اللازم لذلك من مصنع أنشئ حديثاً فى طرطوس، غير أن المصنع لم يحرز نجاحاً[322].

وإذا طبقت الرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات القطنية والحريرية الأجنبية، فلا ريب أنها ستؤدى إلى إزدهار صناعة المنسوجات وزيادة استهلاك المنتجات المحلية منها.

---

[322] إنظر: Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 310.

هـ - الزراعة

تمارس الزراعة بالطرق البدائية التى كانت شائعة منذ القدم، ولم تبذل أى محاولات لتشجعيها أو إدخال نظام أفضل عليها. وظل الفلاحون كشأنهم دائماً أفقر أهل البلاد . وتبدو الزراعة فى أحسن أحوالها فى سهول أنطاكية، وكلس، وإدلب، وعينتاب، وأورفة، حيث يعرف سكان تلك المناطق بمهارتهم فى الزراعة. ولكن حال الزراعة فى غيرها أكثر تخلفاً وانحطاطاً، ويترتب على ذلك فقر وبؤس الفلاحين، وقلة أعدادهم مقارنة بإتساع الرقعة التى يحاولون زراعتها. ونادراً ما تترك الأرض بلا زراعة فى السهول الغنية التى أشرت إليها من قبل، حيث تزرع زراعات شتوية وصيفية بالتناوب. ولا يستخدم الروث بأى شكل من الأشكال، لا لندرته، بل لأن التربة تعطى محاصيل وفيرة بعد زراعتها قروناً عديدة. ورغم ذلك، فإن أحوال الفلاحين بالغة البؤس. وقد أحصيت فى المناطق المستقرة الخصبة ما بين 10 بالمائة إلى 15 بالمائة من السكان يزرعون الأرض لحسابهم، أما الباقون فقد ربطوا أنفسهم مع المرابين فى المدن أو مع المتنفذين من سكان المدن مدفوعين فى ذلك بالفقر، فيقوم ساكن المدينة بمشاركة الفلاح فى المحصول، فيقدم له المال والبذور دون فوائد ليشترى الماشية اللازمة للزرع والحصاد وغيرها، ويقع على كاهل الفلاح العمل والزراعة. ويقتسم الطرفان المحصول إقتساماً إسمياً بعد استقطاع ضريبة العشر التى تحصلها الحكومة. ولكن من الناحية العملية يضمن الأول حقه طالما أن القانون العثمانى لا يغطى الديون الزراعية، فيستوفى ما دفعه للفلاح نقداً مع قيمة البذور من المحصول بالسعر الذى يحدده، ثم يحصل على نصيبه من المحصول، ويترك ما تبقى للفلاح، هذا إذا تبقى شئ بالفعل. ونتج عن هذا النظام أن أصبح الفلاح مديناً دائماً لشريك المدينة، وتركه يعيش على قدر محدود من المحصول لا يكفى لإعالته وأسرته. ومن ناحية أخرى، يسعى الفلاح لغش شريكه بأقصى طاقة ممكنة. ومن ثم تكون العلاقة بين الإثنين منازعات متصلة لا نهاية لها ومشاحنات دائمة؛ غير أن القانون لا يدخل طرفاً فيها، تاركاً الطرفين يتصارعان، فيحاول كل طرف أن يحمى نفسه بكل ما يملك من قوة. ولكن شريك المدينة الذى كان دائماً من المتنفذين، كما أنه يملك المال، يخرج دائماً من هذا الصراع بما فيه مصلحته.

وبدلاً من أن تقدم الحكومة العون أو التشجيع، تزيد من تفاقم أوضاع الفلاحين بإجراءاتها المتعمدة التى تعود عليها نفسها بالضرر، ولنأخذ مسألة العشور كمثال، إذ تحصد الغلال فى أيار / مايو أو حزيران / يونيو، ولكن العشور لا تباع نهائياً إلا بعد ذلك بثلاثة شهور أو أربعة أو حتى خمسة بدافع الأمل فى تحقيق أسعار أحسن، فتظل الغلال ملقاة فى الأجران معرضة للمطر وغالباً ما تتعرض مصادفة للحريق خلال شهور الصيف الطويل الحار.

وعلى الرغم من أن الفلاح لا يستطيع أن يدرس الغلال أو ينقلها من الجرن، إلا أن ذلك لا يمنعه أو يمنع ماشيته وأصدقاءه من العيش عليها طوال فترة الإنتظار التى تقع بين الحصاد وبيع العشر. وقد ظلت هذه الأمور سائدة رغم شكاوى الفلاحين المعذبين وصلواتهم.

و- البنك الزراعى

لم ينجح مشروع إقامة بنك زراعى يقدم القروض إلى الفلاحين وينقذهم من المرابين . فالفلاحون يفضلون أن يقترضوا من المرابين بفائدة 20 بالمائة أو 30 بالمائة كما كانت الحال من قبل مع التيسيرات التى يكفلها لهم القانون بالحفاظ على أرضهم عند عجزهم عن السداد، إذ أن القانون لا يغطى الديون الزراعية، ولا يقبلون الإقتراض من الحكومة بفائدة معتدلة حتى لا يتعرضوا لخطر انتزاع الأرض منهم عند عجزهم عن السداد . أضف إلى ذلك أن لوائح البنك تضع غالباً فى طريقهم عقبات لا يمكن تذليلها، وتحجب إمكانية الاستفادة منه. وعلى سبيل المثال، يحتاج الفلاح الذى يتقدم إلى البنك للحصول على قرض إلى قضاء نحو شهر فى مدينة حلب لمتابعة طلبه فى الأقسام المختلفة التى يمر بها نافحاً رشوة لكل كاتب صغير عند كل مرحلة حتى يضمن تقدم الإجراءات. كما أن عليه أن يقدم شهادات من إدارة الأراضى تفيد أنه لا يدين للدولة بضرائب متأخرة، وهى شهادات يصعب الحصول عليها بسبب الإضطراب فى سجلات الأراضى، ولأن أى فلاح عليه دائماً متأخرات من الضرائب.

وجميع هذه الإجراءات لابد من اتباعها مهما كان القرض صغيراً، ولما كان أى كاتب حكومى لا يتحرك إلا إذا تقاضى رشوة، فإن خسارة الوقت والمال من ضرورات هذه العملية التى لا يمكن الفكاك منها.

ولم يقدم البنك منذ تأسيسه قروضاً تزيد على 200 جنيه إسترلينى، ورأس مال البنك، الذى جاء من حصيلة عشر إضافى فرض لهذا الغرض، يبلغ الآن خمسة آلاف جنيه إسترلينى، وهو المبلغ المدرج لحساب البنك فى سجلات الحكومة، وليس متاحاً فى صورة سيولة نقدية، وهو ما لا يمكن الحصول عليه إلا بعد صعوبات كبيرة ومرور وقت طويل. وقد حددت القروض بخمسين جنيهاً إسترلينياً (للقرض) ولكن القليل من الفلاحين يملكون أرضاً تغطى هذه القيمة، ومن ثم تقتصر قروضهم على ما يتراوح بين ثلاثة جنيهات وعشرة.

ز- مدير الزراعة

يقدم وصول مدير الزراعة من القسطنطينية مؤخراً حاملاً تعليمات بإقامة مزرعة نموذجية لتعليم وتشجيع الفلاحين، مثالاً للجهد السائد فى القسطنطينية فى ما يتعلق بالحاجات الأولى للفلاحين هذه الأيام، فهم لا يحتاجون إلى التعليم، وإنما يحتاجون إلى وسائل مواصلات رخيصة تربطهم بالساحل لفتح أسواق لمنتجاتهم. فلا تباع الآن صفقات كبيرة من الغلال التى تمتلئ بها البلاد، مع وفرة المحاصيل، ولكن الإنتاج يظل بالشون دون بيع عرضة للتلف. ولا توجد أى آلة زراعية أوروبية من أى نوع بالبلاد. ورغم أن لكل من مدير الزراعة والبنك الزراعى مهام محددة فى مقر الحكومة، فلا يفعلان شيئاً ويحصلان على رواتبهما بصعوبة.

ح- الطرق

إضافة إلى طريق العربات الذى يربط الإسكندرونة بحلب والذى افتتح منذ بضع سنوات بتكاليف باهظة، ويعانى اليوم من التلف رغم ما تم تحصيله من الأهالى على ذمة إصلاحه، والرسوم التى فرضت على مستخدميه، واستخدام السخرة هنا وهناك فى عمليات الإصلاح، تم شق طريق يربط كلس بطريق الإسكندرونة – حلب، وطريق آخر

يربط أنطاكية بالطريق نفسه عند خان كرامت. وبذلت محاولات لبناء طريق للعربات من مرعش إلى عينتاب، تم إنجاز ثلاثة أميال منه ثم توقف العمل فيه. وقبل أربع سنوات بدأت إقامة طريق آخر من عينتاب إلى كلس ثم توقف العمل على بعد ثمانية أميال من كلس.

وحتى إذا استكملت هذه الطرق جميعاً، فلا نفع لها من الناحية العملية. لقد صممت حقاً على أحدث طراز، واستخدمت فى بنائها الأحجار الصغيرة والكبيرة التى جلبت من مجرى أقرب نهر، ولكنها لم ترصف جيداً، مما جعل العربات والدواب تتحاشى استخدامها. وتفضل عليها الممرات الممتدة على جانبها بين الحقول.

وليس هناك ما يصور الأحوال الراهنة لحكومة البلاد أصدق تصوير من المحاولات الفاشلة والمكلفة لإقامة الطرق. فهى تبدأ عادة بكتابة تقرير إلى القسطنطينية حول الموضوع، ثم تحصل الأموال محلياً لتنفيذها، وحتى إذا تم إنجازها حسب المخطط، تركت لمصيرها.

وهو ما يفوق طاقة المناطق الخصبة المستقرة منذ القدم فى الولاية...

14 - الزراعة والنسيج فى دمشق عام 1879

[323]

الصوف الخام: هناك أربع أسواق رئيسية للصوف فى الولاية، هى حمص، وحماه ، ودمشق، وزحلة. ومقدار ما يباع كل عام فى حمص وحماه 1500 قنطار، وكل قنطار مائة رطل، أى 45 ألف كيلوغرام. وما يباع فى زحلة 500 قنطار، أى 15 ألف كيلوغرام، وفى دمشق 3000 قنطار، أى 90 ألف كيلوغرام. ومن بين هذه الكمية التى تبلغ 150 ألف كيلوغرام، تحتفظ الولاية بخمسة عشر ألفاً لصناعتها المحلية التى تنتج مختلف أنواع العباءات وغيرها من السلع للاستخدام الشخصى. ويصدر باقى إنتاج الصوف إلى أوروبا، إذ يشحن من ميناء طرابلس الصوف القادم من حمص وحماه ،

[323] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Agriculture of Vilayet of Damascus, 27 March 1879," (Damas), vol. 6, 1878 – 1889.

ويشحن من ميناء بيروت الصوف القادم من دمشق وزحلة... والبدو هم الذين يمدون حمص ودمشق بالصوف.

(من غلبرت إلى وادنغتون، 27 نيسان / أبريل 1879).

الفوة: كان هذا النبات يزرع على نطاق واسع من قبل فى قرى نبق ودير عطية وبيرود التى تقع شمالى دمشق. وتراوح إنتاجها السنوى بين 200 ألف كيلوغرام و300 ألف، أما اليوم فلا يصل هذا الإنتاج إلى 100 ألف كيلوغرام لغياب الأسواق الأوروبية.

والفوة تحصد هنا بعد عامين، أما إذا لم يكن الفلاح بحاجة إلى المال – وهو ما يندر حدوثه – فيستطيع تأخير اقتلاع جذور النبات إلى ما بعد زراعته بأربع سنوات، وعندئذ يحصل على محصول أحسن نوعاً وأثقل وزناً، دون أن يزرع الأرض مرة أخرى.

وتحتفظ دمشق لنفسها بـ 35 ألف كيلوغرام من الإنتاج الحالى للفوة لأغراض الصباغة، وترسل الباقى إلى حلب، وأزمير، وقبرص، وغيرها من المدن التركية. ويشترى التجار الفوة بسعر يتراوح بين 6 قروش للأقة و7، أو ما بين 1.20 فرنك و1.40، ويدفعون 85 قرشاً (17 فرنكاً) مصاريف نقل، و1 بالمائة عوائد جمركية للقنطار الذى يزن 200 أقة، أو 256 كيلوغراماً.

نوى المشمش: يباع فى دمشق نحو 400 ألف أقة أو 512.800 كيلوغراماً معبأة فى أقفاص فى كل منها ما بين 50 أقة و60 (أو 75 كيلوغراماً) بسعر يتراوح بين 4 قروش للأقة و4.5، ويرسل الجانب الأكبر منه إلى مرسيليا بعد أن يتحمل كلفة النقل والجمارك التى تتحملها الفوة نفسها.

القمح: الإنتاج السنوى من هذا المحصول فى القرى التابعة لمتصرفية دمشق يقدر بنحو 600 ألف جفت (أو كيلة إستانبولى)، وكل جفت يعادل 25 أقة أو 36 لتراً. ويستهلك نحو 35 ألف جفت من القمح فى دمشق وفقاً لتقدير وضع على أساس تعداد سكان المدينة، أما الباقى فيباع فى بيروت وجبل لبنان.

السمسم: يزرع السمسم فى الهضبة السفلى، وفى بعض قرى ما وراء جبل لبنان جنوبى غربى دمشق. ويقدر الإنتاج السنوى بـ 12 ألف هكتولتر، يستهلك ثلثه محلياً. ويصدر الباقى إلى الخارج من ميناء بيروت.

الحرير: أخيراً، تقدر كمية الحرير المنتج فى جبل الشيخ وفى المراكز الرئيسية للإنتاج فى الجبل (مثل حاصبيا وراشيا) بما يتراوح بين 1100 كيلوغرام و1200 تستهلك جميعاً محلياً.

(يلى ذلك إشارة إلى المسنوجات اليدوية فى دمشق، يمكن تلخيصها على النحو التالى : الآلاجة، قماش مصنوع من الحرير والقطن، يعمل فى قطاعه 1200 صانع، إجمالى الإنتاج 100 ألف – 120 ألف مقطع (طول المقطع بين 5 أمتار و6 وعرضه 20 بوصة)، ويباع المقطع بسعر 90 قرشاً و150 (أى ما بين 18 فرنكاً و30).

الديما، قماش قطنى، يعمل فى قطاعه ما بين 2000 – 2500 صانع، وإجمالى الإنتاج 300 ألف مقطعاً، طول المقطع ما بين 5 أمتار و6 وعرضه 20 بوصة، ويباع بما يتراوح بين ثلاثة فرنكات وستة.

الكوفية، غطاء الرأس، يعمل فى قطاعها مائة صانع، وإجمالى الإنتاج 13 ألف كوفية، تباع الواحدة بما يتراوح بين 12 فرنكاً و120 حسب ما تحتويه من حرير.

المبروم، قماش يشتغل بصناعته ثلاثة آلاف عامل، وجملة إنتاجه 300 ألف مقطع، يباع بسعر فرنكين و4 فرنكات للمقطع الواحد.

البنبازهر، قماش يشتغل بصناعته ستون صانعاً، ينتجون خمسة آلاف مقطع، يباع الواحد منها بسعر بين 8 فرنكات و12 فرنكاً.

الملف، قماش يعمل فى قطاعه ستون صانعاً، ينتجون خمسة آلاف مقطع، يباع الواحد منها بسعر 18 فرنكاً.

وهذه المنسوجات ترسل إلى إستانبول، ومصر، وآسيا الصغرى، والعراق.

15 - لبنان، عام 1900

324

... تتكون المنتجات الزراعية الرئيسية للجبل من شرانق الحرير، وزيت الزيتون ، والقمح، والشعير، والكروم، والفواكه الأخرى، والخضر، ومنتجات الألبان، وتقدر القيمة الإجمالية لها بـ 1.072.726 جنيهاً، على النحو التالى:

جدول رقم (2 – 13)

القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية الرئيسية 1900

(بالجنيه الإسترلينى)

شرانق الحرير	572.727
زيت الزيتون	118.182
القمح والشعير	181.818
الكروم والفواكه	109.090
منتجات الألبان	
الخضر	90.909
المجموع	1.072.726

وتمثل قيمة إنتاج الحرير نحو ثلاثة ملايين أقة من الشرانق بسعر الأقة 3 فرنكات و5، أو ثلاثة آلاف بالة من الحرير، تزن الواحدة مائة كيلوغرام. ويصدر الإنتاج كله إلى فرنسا. ويقدر إنتاج الولايات المجاورة للبنان بنحو نصف إنتاجه.

وتشيع زراعة أشجار التوت فى كل أنحاء لبنان حتى أن عددها – فى أماكن كثيرة – ....

أشجار الزيتون والكروم: وتنمو أشجار الزيتون بصفة رئيسية فى المناطق الشمالية والجنوبية، حيث التربة أكثر خصوبة، ولكن زراعة هذه الأشجار ثابتة، وهى تنتج زيتاً

324 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report by Consul – General Drummond – Hay on the General Conditions of Lebanon," (FO 195/2075).

جيداً يستخدم إما للاستهلاك المحلى أو لصناعة الصابون، أو يصدر إلى آسيا الصغرى ومصر.

وتشتهر كروم لبنان بجودتها، وبخاصة تلك التى تزرع على إرتفاع بين 3000 قدم و4000، ويستهلك السكان معظم ما ينتجونه منها، إذ أنها تشكل غذاءهم الرئيسى، إلى جانب خبز القمح الذى يشبه الرقاق والجبن المصنوع من لبن الماعز، طوال موسم الكروم.

والصناعات الرئيسية هى غزل الحرير، ونسج الحرير والقطن، وصناعة النبيذ والمشروبات الروحية، واستخراج الزيوت، وصناعة الصابون، والسجاد والخرجة (جمع خرج) من شعر الماعز، وصناعة السلال.

وهناك 6965 من دواليب الغزل فى مصانع الحرير، و113 معصرة زيوت ونبيذ.

وتصنع كميات كبيرة من النبيذ الأحمر والأبيض، الحلو المذاق غالباً، وشراب روحى يسمى العرق تضاف إليه نكهة اليانسون، وشراب آخر يصنع من العنب ولكنه يشبه المولاس، ويستهلك هذا الإنتاج كله فى الجبل وبيروت وما حولها.

وأنوال الحرير قليلة جداً ولا تستخدم إلا فى صناعة لوازم الأثاث، وهى عادة ذات لون أصفر فاتح سادة أو مقلم بالأحمر.

وصناعة نسج القطن أكثر أهمية، وأقدر على التطور، وتوجد الأنوال الرئيسية فى قرى بكفيا، وبيت شباب، فى قضاء المتن، والذوق فى كسروان.

ويقدر الإنتاج السنوى بمليون مقطع (من قماش القطن) قيمتها نحو 80 ألف جنيه، ويختار من النسيج والطرز ما يناسب الملبوسات المحلية، ومن ثم ينسج القماش مع صباغة ثابتة، وهى تمتاز بذلك على المنسوجات الأجنبية.

وتشتهر الذوق – وهى قرية مجاورة لجونية فى كسروان – بأنوال خيوط الذهب والحرير التى ينتج منها قماش مذهب ومفضض يشتهر بهما لبنان.

وكان الطلب كبيراً على هذه الخامات لصناعة الملابس الشرقية الغالية قبل استخدام الملابس الأوروبية. وينسج منها الآن مفارش الطاولات والوسائد، وهى تبلغ حداً كبيراً من الجمال عندما لا تكون الصباغة زاهية.

وتصبغ الخرجة والركائب من شعر الماعز فى قريتى شاهين وبطحا فى كسروان ، ويستخدم أصحاب البغال والإبل هذه الخرجة والزكائب لقوة تحملها ومتانة نسيجها، إضافة إلى أن الماء لا يتسرب إليها غالباً.

وتصنع السجاجيد والعباءات فى بعقلين وغيرها من قرى الشوف، حيث يوجد نحو ألف نول للسجاد و18 نولاً للعباءات.

والسجاجيد ذات الوبر السميك تشبه ما تنتجه أزمير، ولكنه أقل منه جودة، واللون المفضل هو الأسود والألوان الأخرى من الأحمر الغامق.

وتصنع العباءات من الصوف الخالص، وتنسج جيداً للوقاية من المطر والبرد، والألوان الشائعة هى الأسود، والأصفر، والبنى، والأسود المخطط بالأبيض، ويستخدم الدروز اللون الأسود كقاعدة عامة، وبخاصة علية القوم الذين يعرفون عادة بالعقلاء.

وعندما تم إجراء التعداد للسكان الذكور عام 1862 قبل تطبيق ضريبة الجزية – وقد قدر السكان بـ 99.834 نسمة – كان الموارنة يمثلون أكثر من النصف، والدروز الثمن ، والنسبة نفسها من الأرثوذكس، وما بقى كان قسمة بين الروم الكاثوليك والمسلمين ، والمتاولة (الشيعة) إلى جانب أعداد محددة من البروتستانت والأرمن وغيرهم. أما سكان لبنان من الجنسين معاً فقد قدروا بنحو 220 ألف هناك رأياً عاماً بين اللبنانيين أن زيادة كبيرة قد حدثت خلال الثمانية والثلاثين عاماً الماضية. ومن الصعوبة بمكان تقديم تقدير يوثق به لعدد السكان بسبب الهجرة إلى أمريكا وغيرها من بلدان العالم خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من المهاجرين لديهم ممتلكات بلبنان ، ويواصلون سداد ضريبة الأرض والجزية، فليس ثمة قسم فى الحكومة المحلية لمراقبة حركة الهجرة التى بدأت تحتل نسباً كبيرة فى العشرين عاماً الماضية. وتختلف الآراء بالنسبة إلى عدد المهاجرين خلال الفترة، إذ يقدرون بما بين 50 ألفاً و100 ألف نسمة .

وأميل إلى تقدير الرقم بستين ألفاً مع استقطاع الثلث الذى يمثل من عادوا إلى المهجر إلى بلادهم. وإضافة إلى من هاجروا إلى بلدان أجنبية، هناك نحو عشرين ألفاً غادروا لبنان خلال الفترة واستقروا فى الولايات المجاورة وبخاصة أقضية بعلبك، وصور، وصيدا، وطرابلس، ومدينة بيروت، إلى جانب مصر وقبرص. ومن ثم يمكن تقدير عدد المهاجرين من لبنان بأربعين ألفاً إلى البلدان الأجنبية، وعشرين ألفاً إلى ولايات الدولة العثمانية، فيكون العدد الإجمالى ستين ألف نسمة فى 38 عاماً. ويعتقد الكثيرون من الناس أن العدد الفعلى للسكان يزيد على 400 ألف نسمة، ولا شك أن ذلك قد يكون صحيحاً إذا لم تتم حركة الهجرة، ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا أن اللبنانيين يعملون أساساً بالزراعة، وأن البلاد فى ظل مثل هذه الأحوال لا توفر الرزق إلا لعدد محدود من السكان. وقد حقق الكثير من المهاجرين إلى أمريكا والمستعمرات البريطانية قدراً من النجاح، واستقروا فى أوطانهم الجديدة، ولكن هناك العديد من الحالات التى عاد فيها المهاجرون إلى الجبل بعد قضاء وقت قصير نسبياً فى المهجر، وبعد أن حققوا قدراً من المدخرات يعيشون عليه فى بلادهم.

ولا شك فى أن لبنان إنتفع كثيراً من الهجرة، ويستدل على ذلك من المبالغ الكبيرة التى مرت عبر بنوك بيروت، والتى أقدرها اعتماداً على مصادر ثقة بحوالى 200 ألف جنيه سنوياً، تتمثل فى المبالغ التى ترسل لسد نفقات العائلات التى تركت فى البلاد، وتلك التى تستثمر فى شراء ممتلكات لأولئك الذين يعتزمون العودة إلى بلادهم. وهناك دلائل فى كل أنحاء لبنان على الآثار النافعة لحركة الهجرة. فقد تحولت نجوع تحمل كل علامات الفقر إلى قرى منتعشة تحيطها المزروعات التى تحظى بالعناية.

وكانت الهجرة فى البداية تقتصر على المسيحيين، ولكنها امتدت إلى المسلمين والدروز، غير أن هؤلاء لا يصحبون أسرهم معهم، ونتيجة لذلك يعودون إلى بلادهم بعد وقت قصير، فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة. وعادة ما يكون التأثير الخلقى للهجرة على اللبنانيين طيباً، لأن الترحال يوسع مداركهم ويوثق صلاتهم مع أمم أكثر رقياً...

وتوجد ثلاث مطابع فى لبنان منها إثنتان فى بعبدا وواحدة فى جونيه، وأربع صحف أسبوعية هى "الروضة" و"الأرز" المارونيتان، و"لبنان" التى يصدرها أحد الأرثوذكس ،

و"الصفا" التى يصدرها أحد الدروز، وتستخدم الحكومة المحلية كلاً من "الروضة " و"لبنان" فى نشر البيانات والتعليمات الرسمية.

ويعد بناء الطرق أكثر المزايا التى كسبها لبنان من النظام الأساسى الصادر عام 1861 . ونالت جهود الحكام الأوائل لشق الطرق عبر البلاد قدراً محدوداً من النجاح، إذ تمسك السكان بتقاليدهم القديمة وعارضوا المشروعات التى رأوا فيها ما يمس تماسك الجبل الذى كان فيه ما يكفل الحماية لهم من أعدائهم. وبعد بضع سنوات من الإدارة السليمة، والمنافع الحضارية التى نجمت عنها، بدأ السكان يشعرون بفائدة الطرق القليلة التى كانت قد بنيت، ولكن تلك النتيجة إحتاجت إلى 25 عاماً للتوصل إليها. وفى الجبل الآن شبكة طرق فى كل أقضيته، تصل حتى إلى قرى تقع على ارتفاع أربعة آلاف قدم فوق سطح البحر.

والطول الإجمالى للطرق (فيما عدا طريق بيروت – دمشق) 10/4149 كيلومتراً بالإضافة إلى 2/1 261 كيلومتراً تحت الإنشاء، و169 كيلومتراً مشروعات طرق.

وبإعتبار سكان لبنان 300 ألف نسمة، وطول الطرق المشيدة أو التى هى قيد الإنشاء 5/2 676 كيلومتراً، يكون هناك كيلومتران وربع، من الطرق لكل ألف مواطن. ويختص قضاء المتن الذى يعد أكثر مناطق لبنان تقدماً، بما يزيد على نصف أطوال الطرق فى الجبل، ويليه فى هذا الصدد الشوف.

والمخرج الوحيد فى جبل لبنان بالطريق عبر ممرات البقاع على المنحدرات الشرقية كان حتى الآن طريق "بيروت – دمشق"، ولكن هناك طريقاً قيد الإنشاء سيفتح قريباً، وممراً آخر بين جبلى صنين والكنيسة يصل إلى زحلة. ومن بين الطرق المزمع إقامتها طريق آخر سوف يعبر الجبل جنوبى جزين إلى البقاع.

وعندما توجد رغبة فى شق طريق، يكتب السكان طلباً إلى الحاكم العام الذى يحيل الطلب بدوره إلى مجلس الإدارة، فيقوم بفحص المشروع، وإذا تمت الموافقة عليه تقدر الميزانية اللازمة له بمعرفة مهندسين أكفاء، ويتولى دفعها سكان المنطقة التى تنتفع من

الطريق. وفى كثير من الأحيان كانت تلك المبالغ تتزايد حسب البعد النسبى للقرى عن الطريق المزمع تشييده.

وتتولى السلطة المحلية مسؤولية إصلاح الطرق، وتأتى الأموال اللازمة لذلك من حصيلة ضريبة قدرها ربع مجيدى (حوالى فرنك واحد) تفرض على كل ذكر من السكان...

وقد تم إحصاء الذكور من السكان ومساحة الأراضى الزراعية عام 1862 حسبما جاء فى المادة 16 من النظام الأساسى. وقدرت مساحة الأراضى الزراعية بـ 125.078 دونماً، على نحو ما هو مبين فى الملحق الخاص بالمساحة. وفرضت ضريبة رأس المال على كل ذكر مقدارها 4/3 8 قرش (1.07 شلن)، وفرضت ضريبة على الأرض بواقع 21 قرشاً (3,08 شلنات) للدونم الواحد، أو نصيباً تقديرياً من قيمة المحصول على النحو التالى: 12 حملاً من أشجار التوت، 12 مكيالاً زيت، 12 مد بذور عن كل دونم أو 21 قرشاً نقداً.

وفرض على البساتين ومزارع الكروم وغيرها من الزراعات درهم عن كل قطعة قيمتها 4.320 قرشاً، وعلى الطواحين والخانات والدكاكين وجيمع المنشآت الصناعية، درهم واحد عن كل 360 قرشاً من الدخل التقديرى.

ووفقاً للمادة 15 من النظام الأساسى زيدت الضريبة المفروضة على لبنان من 3500 كيس إلى 7000 كيس لمواجهة مصاريف الإدارة. وقد تم ضمان هذه الموارد عن طريق الضرائب المشار إليها أعلاه، التى تصل إلى 3.500.000 قرش (31.818 جنيهاً) سنوياً كما يبدو من الملحق 9. وقد تقرر أيضاً فى المادة نفسها، أن تقوم خزانة الدولة العثمانية بتغطية العجز فى حالة زيادة المبالغ المخصصة للإدارة عن الموارد الضريبية. وأن "البيكلك" أو الموارد من أراضى الدولة فى لبنان المستقلة ضريبياً تجبى عن طريق الإدارة المحلية وتخصم من الخزانة الإمبراطورية. وعندما بدأت الإدارة فى عام 1862 وكانت الموارد غير كافية، قدمت الحكومة العثمانية 20 ألف ليرة تركية لتغطية العجز . ونجح كل حاكم، حتى رستم باشا، فى تخفيض المنحة، وخلال إدارة الأخير انخفضت

المنحة من 12 ألفاً إلى 6 آلاف ليرة، وأخيراً توقفت بعد الحرب مع روسيا فى عام 1878.

وقد تأثر ذلك بما يلى:

أ. الزيادة التدريجية فى الرسوم القضائية.
ب.ضريبة "المحمولات" التى فرضت على الغنم والماعز.
ت.الغرامات، وضرائب رخص العربات والسلاح، ورسوم التبغ.
ث.ضريبة ربع مجيدى التى فرضت على دافعى الضرائب فى سبعة أقضية لإصلاح الطرق فى الجبل.

وفى عام 1880، بعد إلغاء الدعم الذى كانت تقدمه الدولة، بلغت موارد لبنان من ضريبة الرأس، وضريبة الأراضى، وأملاك الدولة، ومصايد الإسفنج، والرسوم القضائية 256.3.928 قرشاً، وبلغت المصروفات 4.541.089 قرشاً، بعجز قدره 612.833 قرشاً تحول إلى دين على خزانة الدولة.

وبلغت "محمولات" ذلك العام 285.400 قرش، وكانت هذه الضرائب وما زالت لا تدرج فى الميزانية، واتبعت القاعدة نفسها بالنسبة إلى الضرائب التى فرضت لمواجهة النفقات الخاصة بإصلاح المبانى العامة والجسور والطرق.

وفى عام 1899 كانت الموارد – باستبعاد الضرائب الإضافية – تبلغ 4.102.677 قرشاً (37.297 جنيهاً)، والمصروفات 4.104.697 قروش (37.315 جنيهاً)، وتمت تغطية العجز وقدره 2020 قرشاً من ضرائب المحمولات، التى بلغت إيراداتها مع الضرائب الأخرى غير المدرجة فى الميزانية 1.243.603 قرشاً (11.304 جنيهات)، ومصروفاتها 984.915 قرشاً (8.953 جنيهاً)، محققة فائضاً قدره 258.688 قرشاً (2.351 جنيهاً) تحت هذا البند.

وتشير مقارنة هذه الموازنة بموازنة عام 1880، إلى وجود زيادة فى موازنة العام فى باب الموارد 1.132.624 قرشاً بما فيها الضرائب الإضافية، ونقص قدره 436.382 قرشاً فى مصروفات الإدارة التى تأثرت بخفض قوة الشرطة على نحو ما ذكرنا من 1400

رجلاً إلى 963 من مختلف الرتب، لتغطية جانب من العجز الناجم عن توقف الدعم من جانب الدولة.

واختلفت الموارد التى تدرها أراضى الحكومة (البيكلك) الواقعة شمالى لبنان خلال العشرين عاماً الماضية ما بين 330 ألفاً و397 ألف قرش. ومبلغ 59.140 قرشاً الذى خصم من موارد عام 1899 يمثل ما قدر لإنتاج مزارع الزيتون الواسعة بالقرب من طرابلس التى تسمى "المناصرة" والتى أدرجت فى المساحة وقدرت بثلاثة آلاف درهم . وقد طعن سكان طرابلس فى دعوى لبنان الأحقية فى الأرض عند إجراء المساحة، ولما كانت القضية لا تزال موضع نظر، فإن الإدارة لم تستطع قط استعادة الضرائب.

وكانت عوائد مصايد الإسفنج تبلغ 70 ألف قرش عام 1880، والآن تبلغ 1200 قرش فقط، ويرجع ذلك إلى هجرة الصيادين. ولكن رسوم القضاء زادت من 12 ألف قرش إلى 229.900 قرش منذ فرض الرسوم القضائية الجديدة، وبخاصة تلك المتصلة بالقضايا الجنائية...

16 - متصرفية حماه، عام 1911

[325]

فى ما يتعلق بالبضائع الواردة إلى حمص وحماه، يجب ملاحظة أن 75 بالمائة منها يأتى من بيروت، و15 بالمائة من طرابلس، و10 بالمائة من دمشق، والآن يشحن نحو تسعة أعشار ما يأتى من بيروت بالبحر إلى طرابلس، ثم ينتقل من هناك بالإبل أو الخيل أو البغال إلى وجهته نظراً لإرتفاع عوائد الرصيف (فى الميناء) وارتفاع كلفة نولون السكك الحديدية، مع صعوبة الانتقال عند رياق من السكك الحديدية الضيقة إلى السكك الواسعة، هذا إذا أغفلنا ذكر الحاجة إلى تسديد رسوم جمركية كبيرة فى بيروت.

[325] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Devey to Lowther, 20 May 1911," (FO 195/2370).

ونحس الآن بأثر وجود الخط الحديدى الجديد فى إنقاص حركة النقل بالدواب والقضاء عليها، ومن ثم تصدر الإبل من المناطق المجاورة إلى مصر حيث تباع هناك بسعر أفضل.

بالإضافة إلى صناعة النسيج فى المدينتين (حيث هناك نحو ألفى نول) والسلع المختلفة التى تصدر إلى دمشق ومصر، فإن الإنتاج الرئيسى هو الصوف الذى يصدر من حماه إلى الخارج ما قيمته ثلاثون ألف جنيه، ومن حمص إلى الخارج ما قيمته عشرة آلاف جنيه، وكذلك الشعير والقمح والسمن التى ترسل إلى بيروت والمناطق المحيطة بها، حسبما يرد فى الجدول.

جدول رقم (2 – 14)

صادرات حمص وحماه إلى الخارج

الصنف	حماه	حمص	المجموع
الشعير	90.000	90.000	180.000
القمح	27.000	30.000	57.000
السمن	24.000	6.000	30.000
المجموع	141.000	126.000	267.000

والغلال التى تنتجها المتصرفية من بعلبك إلى الشمال رديئة النوع، لا أمل فيها، ويرجع السبب فى ذلك إلى قسوة الشتاء التى سببت هذه الخسارة، بينما نجد إنتاج الغلال حول دمشق وفى حوران فوق المتوسط، ولا شك أن حمص وحماه ستعجزان عن تصدير الشعير والقمح هذا العام.

وأثناء رحلتى، قابلت ناظر الضرائب صدفة، وكان مشغولاً بالعمل على إنقاص الكميات المستهلكة من التبغ المهرب (من الضرائب) بالتنسيق مع زميليه فى بيروت وحلب . ويبدو أن التبغ الخاضع للضرائب المباع يمثل كميات ضئيلة، وهو أساساً من أقل الأصناف جودة، وتقدر قيمة مبيعاته فى مدينة حمص وما حولها بـ 300 جنيه تركى

شهرياً، لأن التبغ المهرب يأتى من اللاذقية بكميات هائلة، بينما لا يأتى من لبنان إلا كميات قليلة. ففى ولاية الشام لا يزرع التبغ إلا بكميات قليلة.

والهجرة مستمرة فى مختلف أرجاء الولاية أكثر من ذى قبل، كما تشير إلى ذلك مئات الشواهد، وكل ما يتم كسبه من زيادة يتم تبديدها، ويظل بذلك تعداد سكان هذه الأراضى الخصبة ثابتاً. وقد وجدت الحال كذلك فى حمص وحماه، اللتين يلجأ إليهما الفلاحون من المناطق المجاورة. ولما كانت الولايات المتحدة قد وضعت قيوداً وشروطاً قانونية متنوعة للحد من الهجرة، أخذ السوريون يتوافدون إلى البرازيل أكثر فأكثر.

وقد أقيم مصنع صغير للثلج فى حماه، يستطيع أن ينتج كمية تصل إلى ثلاثة أطنان فى اليوم الواحد، ويرسل جانب من الإنتاج إلى حمص بالقطار، نظراً لعدم توافره هناك.

وتم التفكير منذ ثلاث سنوات فى مشروع لمد مدينة حمص ومنازلها بالمياه من نهر العاصى، ولم يتحقق ذلك، وكان يرمى إلى جلب مياه النهر من نقطة تبعد خمسة أميال عن المدينة بتكلفة قدرها 45 ألف جنيه إسترلينى، ولكن صرف النظر عن الخطة. وتعير البلدية إهتماماً أكثر للرصف والإنارة ونظافة الشوارع على الرغم من أم مواردها لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه إسترلينى فى العام، وبذلك تمتاز حمص على غيرها من مدن الأناضول وسوريا.

ولم أسمع عن أى مشروعات لاستخدام قوة الماء فى توليد الكهرباء فى المناطق المجاورة. رغم أن ذلك قد يحدث يوماً ما باستخدام بحيرة حمص الكبيرة نسبياً وانحدار نهر العاصى...

17 - السياحة فى لبنان، عام 1914

الإصطياف[326]

لبنان هو المصطاف الطبيعى لسوريا وما بين النهرين وبلاد القرمان (جنوب تركيا) ومصر...

[326] نقلاً عن: إسماعيل حقى، محرر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستانى، 2 ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1969)، ج 1 ص 531 – 535.

إن فى الجبل خمسة فنادق تعتبر من الدرجة الممتازة، يمكن من ينزل فيها أن يتمتع بتمام الراحة. وثمانين فندقاً من الدرجة الوسطى. وكلها متفرقة فى عموم أنحاء الجبل.

وقد اتسعت حركة الإصطياف فى لبنان فى السنين الأخيرة إتساعاً عظيماً، حتى أصبحت بعض القرى كعاليه وبحمدون وصوفر وبيت مرى وضهور الشوير ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من نحو 20 سنة.

يقدر الدخل الذى كان يدره الإصطياف على الجبل بمبلغ 20.000.000 غرش، ومن جهة أخرى ارتفع ثمن الأرض فى بعض القرى إرتفاعاً هائلاً، فالمتر المربع الذى كان يساوى منذ 20 سنة عشر بارات أو غرشاً واحداً فى عاليه ومحطة بحمدون وصوفر وبيت مرى وضهور الشوير، يساوى الآن من العشرين غرشاً إلى المائة غرش.

وقد ساعدت المهاجرة نوعاً ما على إنماء حركة الإصطياف، لأن مزيد تعلق اللبنانى بوطنه يدفعه غالباً إلى أن يخصص ثمرة اقتصاده لاقتناء الأرزاق وبناء البيوت فى موطنه، وقد سهلت هذه البنايات للمصطافين أمر راحتهم ورفاه سكناهم.

ومن فوائد الأسفار إتساع أفكار اللبنانى وتنبيهه إلى بعض الأمور العمرانية، كمسألة النقليات التى تلعب دوراً مهماً فى حياة البلدان، ولهذا نرى اللبنانيين قد عكفوا منذ 30 سنة تقريباً على فتح الطرق وبناء المعابر. وتظهر عظمة عملهم هذا إذا عرفنا أن لبنان هو الولاية العثمانية الوحيدة التى أنشأ فيها اللبنانيون شبكة من الطرقات يبلغ طولها 1200 كيلومتر، وإن كانت لا تتجاوز مساحة أرضها الزراعية 400 كلم2. والفضل فى هذا عائد إلى الأموال التى جمعها أبناء الوطن من المهجر بالاقتصاد والتقتير. ولا يسعنا إلا أن نعجب بهمتهم ونشاطهم.

ولكن إذا كان اللبنانى قد أدرك أهمية الطرق وفائدتها، فإن إدارة الطرق والمعابر القديمة قد خسرت معظم الفائدة المبتغاة منها لتغاضيها عن حسن صيانتها، لما هى عليه أكثر الطرقات من خلل الهندسة، وسوء البناء، فيتعذر على السيارات أن تمر عليها لقلة متانة حيطانها وضيق منعطفاتها.

لا ريب أن مستقبل الجبل يتوقف بخاصة على مسألة الإصطياف، إذ إنه سوف يكون لبنان للشرق ما هى سويسرا للغرب...

وقد زادت مداخيل الإصطياف زيادة متواصلة، حتى تضاعفت فى فترة عشر سنين، مع أنه لم تتخذ الأسباب اللازمة للتحريض عليه. فلو اتخذت بعض التدابير العامة لهذه الغاية لزاد دخل الإصطياف زيادة تجعله معين ثروة للجبل.

وها نحن نتناول بإختصار أهم الأمور التى يمكنها أن تؤثر فى تقدم الإصطياف فى الجبل فنقول:

إن أهم الأمور التى تؤثر فى هذه المسألة، هى استعمال السيارات، وإصلاح الطرق القديمة، وإنشاء طرق جديدة تسهل حركتها.

يجب ألا ننسى – كمبدأ عام – أن المصطافين هم جماعة من ذوى اليسار يحبون الراحة والهناء. وليس على وجه الأرض طريقة للنقل إلى مسافات قريبة أسهل وأمتع من السيارات، وخصوصاً فى جبال لبنان التى تخلب النفوس بجمالها وتنوع مناظرها. ثم إن فائدة السيارات فى الجبال أكثر منه فى السهول. وربما استغرب ذلك القارئ، لكنه أمر راهن كالحقائق الحسابية وقد أثبته الاستعمال وأيده الإختبار، وإليك مثالاً على ذلك:

لو افترضنا أن سيارة تجارية بقوة 40 حصاناً تستطيع أن تنقل 12 مسافراً كما هى الحالة عادة، وافترضنا أن المراد قطع المسافة بين بيروت وجونية، أى 25 كيلومتراً تقريباً، فإنه يصعب على السيارة قطع هذه المسافة بأقل من 40 دقيقة، أى بمعدل سرعة 37.5 كيلومتراً فى الساعة، وذلك لسبب وجود المنعطفات فى الطرق، وخصوصاً بسبب تواصل القرى فى أكثر المواضع، مما يجبر السائق على تخفيف سرعة سيارته، فلا يمكنه أن يستعمل قوة الأربعين حصاناً دون خطر إلا فى بعض الظروف الخارقة العادة. فلو قطعت هذه المسافة فى عربة تجرها خيل متوسطة القوى يقتضى لها على الأقل 120 دقيقة، فتكون السيارة قد اقتصدت فى الوقت بنسبة 120 بالمائة إلى 40، أى ثلثى الوقت.

فلنتخذ المثال نفسه فى إحدى الطرق الجبلية، ونفترض أن المراد السفر بالسيارة ذاتها من بيروت إلى صوفر، والمسافة بينهما 25 كيلومتراً تقريباً. فالسيارة تقطع هذه المسافة بمدة

50 دقيقة أى بمعدل 30 كيلومتراً تقريباً فى الساعة، وذلك لأن قوة المحرك تسمح بالحصول على هذه السرعة وأكثر، ولا بأس من المسير بهذه السرعة فى الجبال نظراً لبعد القرى بعضها عن بعض، فيسهل استعمال قوة المحرك بكاملها دون خطر. أما إذا قطعت هذه المسافة فى عربة، فيقتضى لها على الأقل خمس ساعات أى 300 دقيقة، ويقتضى لذلك أيضاً خيل قوى، فيكون السفر فى السيارة قد إختصر الوقت بنسبة 50 بالمائة إلى 300 أى 6 مرات فالسيارات، إذاً، أفضل فى الجبال منها فى السهول.

هذا هو سبب بلوغ عاليه وبحمدون وصوفر الأهمية التى نراها لها. فمرور القطار فيها هو الذى قصر المسافة كثيراً وأمن راحة المسافرين...

18 - المستحدثات الاقتصادية والاجتماعية فى حلب الأعوام 1853 – 1914

[327]

وصول السجاير إلى حلب: وفى سنة 1270 هـ (1853 / 1854 م) وصل إلى حلب تدخين التبغ باللفافات المعروفة بالسجاير، فأنكر الناس التدخين بها أولاً، ثم ألفها أكثرهم وهجروا التدخين بالقصبات المعروفة بالغليون... وربما بلغت قيمة البعض منها ألف قرش ويزيد، لأنه قد يكون بين قطعها خواتم مرصعة بالألماس والأحجار الكريمة، وقد أشرنا إلى هاتين الحرفتين (صناعة قصبات التدخين) فى الكلام على صنائع حلب من الجزء الأول من هذا الكتاب.

ظهور بقلة الطماطم فى حلب: فى هذه السنة ظهر فى حلب بقل عرف بإسم (باذنجان إفرنجى) أو بإسم (بندوره) أحضر بذره من مصر أحد التجار. وزرع فى حلب فنما وأخصب. غير أن الحلبيين لم يألفوا أكله فى أوائل ظهوره، بل كان بعضهم ينفر منه ، حتى أن بعض البسطاء كان إذا رآه أو ذكر فى حضوره ينطق بالشهادتين، توهماً منه أنه من الخضر المحرمة التى اخترعها الفرنجة. وكان القليلون يقبلون على أكله، وإذا ما فعلوا يقتصرون على الأخضر مطبوخاً، ويتحامون الناضج الأحمر منه زاعمين أن هذا

[327] نقلاً عن: كامل حسين بالى الغزى، نهر الذهب فى تاريخ حلب، 3 ج (حلب: المطبعة المارونية، 1923 – 1926)، ج 3، ص 388 – 536.

"وخم" مضر يسبب الأمراض. ثم على مر الأيام ألف الناس أكله وصاروا يتحامون الأخضر منه ولا يستعملونه إلا مخللاً، وأقبلوا على استعمال الأحمر الناضج إقبالاً زائداً، حتى صاروا يعملون من عصيره دبساً يدخرونه للشتاء لتطييب أطعمتهم، التى لا تلذ فى أذواقهم إلا بعد أن يضاف إليها شئ منه...

تمديد السلك التلغرافى: فى هذه السنة (1278 – 1861 / 1862 م) أو التى قبلها صار الشروع بتمديد السلك البرقى فى حلب وبعض ملحقاتها. وكان البسطاء من الناس إذا قيل لهم أنه ينقل الأخبار من بلد إلى آخر مهما كانت بعيدة بطرفة عين، ينكرون ذلك ويقولون لا شك أن الذى ينقل هذا الخبر شيطان مارد منبث فى السلك.

وصول استعمال زيت النفط إلى حلب: وفى سنة 1280 (1863 / 1864) وصل إلى حلب استعمال زيت النفط المعروف بالكاز فى المصابيح... وقد تحاشى الناس استعماله فى أول ظهوره، زاعمين أن رائحته تؤذى الصدر، وأن سطوع نوره يضر البصر... وقد ظهرت للناس فوائد الكاز بعد مدة قليلة، فعم استعماله.

صدور جريدة الفرات: فى محرم من هذه السنة 1284 (1867 – 1868) صدرت صحيفة "الفرات" الرسمية الأسبوعية باللغتين التركية والعربية، وهى أول جريدة صدرت فى مدينة حلب، ثم صدر العدد الخمسون منها باللغات الثلاث التركية والعربية والأرمنية، ثم صدر العدد الـ 101 باللغتين التركية والعربية فقط...

سالنامة الولاية: فى هذه السنة (1284) صدر "السالنامة" المرة الأولى صغيراً وطبع على مطبعة حجرية، وما زال يتسع حجمه وتزاد مسائله...

الشروع بفتح طريق إسكندرونة: وفيها (1284) كان الشروع بتعبيد طريق إسكندرونة، وقد فرض على كل ذكر بالغ عمل أربعة أيام، إما بنفسه، وإما ببدل نقدى عن كل يوم عشرة قروش...

صدور جريدة فى حلب: وفى السنة نفسها 1294 (1878 / 1879) صدرت فى حلب جريدة عنوانها "الإعتدال" أحد وجهيها عربى والآخر تركى...

فتح الجادة العظيمة: وفى السنة 1301 (1883 – 1884) كان افتتاح الجادة العظيمة المعروفة بجادة باب الفرج...

وفى ربيع الآخر 1303 (1885 / 1886) جرت حفلة إفتتاح طريق إسكندرونة.

بناء أحياء جديدة: بدأ إنشاء الأحياء الجديدة التالية فى حلب خلال الفترة: الغزالة 1278 (1861 / 1862)، العزيزية 1285 (1868 / 1869)، الجميلية 1304 (1886 / 1887)، التلل 1310 (1892 / 1893).

تجفيف مستنقع إسكندرونة: فى سنة 1317 (1899 – 1900) بوشر بتجفيف مستنقع إسكندرونة، فبنى عليه سد عظيم طوله خمسمائة متر، وتقرر أن يكون طوله 950 متراً، ثم فترت الهمة وبقى المستنقع على ما كان عليه.

مدرسة الصنائع وآلة حفر الآبار: فى سنة 1319 (1901 / 1902) إفتتح فى حلب مكتب للصنائع، وهى النجارة، والخياطة، وصنع الأحذية المعروفة بالكندرات، ونسج الأقمشة الغزلية، ونسج الجوارب. والنفقات الأولية لهذا المكتب جمعت من دخل المسارح (التياترو)، والنفقات الدائمة من إعانة وضعت على اللحوم قبل بضع سنوات بإسم إعانة مهاجرى كريت. وقد وليت إدارته، فأسست صنائعه ورتبت أموره، وبقيت مديراً فيه مدة أربع سنوات. وفيها أحضرت إلى حلب آلة لحفر آبار شبيهة بالآبار الإرتوازية، وحضر مع الآلة أستاذان فباشرا مهمتهما فى جهة من جادة الخندق بين باب النصر والسهروردى، وحفرا هناك بئرين، فما مضى عليهما غير قليل من الزمن حتى تعطلا، وانصرف الأستاذان من حلب بما معهما من الآلات.

ضريبة جديدة: وفيها ورد الأمر بفرض ضريبة جديدة على الناس إسمها ويركو شخصى. وذلك بأن يطرح على كل ذكر بالغ صحيح الجسم مقدار من المال يدفعه عن كل سنة إلى جهة الحكومة، بحيث يكون ملحوظاً فى مقدار المال حالة الشخص من جهة الفقر والغنى، على أن تكون أقل المراتب خمسة عشر قرشاً فى السنة، وأكثرها مائتى قرش . وإن المستخدمين فى الحكومة يحسم عن كل واحد منهم فى السنة من راتبه الشهرى راتب يومين إن كان راتبه يبلغ خمسمائة قرش فى الشهر، وراتب أربعة وعشرين يوماً

إن كان راتبه فوق خمسمائة قرش. وقد استاء الناس من هذا الأمر... وصدر الأمر بإبطال هذا المكس الجديد.

وصول قطار سكة الحديد إلى حلب: وفى 20 تموز / يوليو (1906) وصل إلى محطة شمندوفر (سكة حديد) حلب وحماه قطار من واغونات (عجلات) العمليات، وهى أول عجلات سكة حديدية وصلت حلب...

مصابيح لوكس: فى سنة 1325 (1907 / 1908) أحضرت البلدية من مصنع لوكس نحو سبعة مصابيح، وركزتها فى أشهر فسحات حلب، وهى أول مرة استصبح فيها بحلب بالمصابيح المذكورة. والناس فى حلب يسمونها الكهرباء. وفيها فى حزيران / يونيو خصصت الحكومة فى المكتب الإعدادى فى حلب مكاناً لأعمال تربية دود القز، وأباحت الدخول إليه لكل من أراد أن يشتغل بترية دود الحرير. ووعدت السابق منهم بنوط ونقود، فأقبل على ذلك المكان صناع القز من حلب وأنطاكية، وأعطت السابق منهم الجائزة التى وعدت بها. وفيها فى أيلول / سبتمبر أجرت الحكومة سباق الخيل فى أرض الحلبة. ووعدت من يحوز قصب السبق بجائزة نقدية قدرها ليرتان إلى خمس وعشرين ليرة أدنى السابقين ليرتان وأعلاهم خمس وعشرون ليرة. وكان ذلك اليوم مشهوداً حضره الأمراء وعظماء المأمورين والوجهاء والأعيان، وألوف من الناس. وهى أول مرة أجرت الحكومة العثمانية فى حلب سباق الخيل.

مطحنة آلية: سنة 1325 (1907 / 1908) وضع فى خان أيقول مطحنة إفرنجية عظيمة، قوة محركها 58 حصاناً، تنقى الحبوب وتغسلها وتنخلها. وهى تدور بقوة تسمى الغاز الفقير الذى يتولد من الفحم الحجرى أو النباتى. وهى أول مطحنة من هذا النوع وضعت فى حلب. وكان وضع قبلها بسنة فى برية المسلخ مطحنة بقوة خمسة وأربعين حصاناً، يدور محركها بقوة زيت النفط المعروف بالكاز، وقبلها وضع فى حلب وغيرها من بلدانها مطاحن عديدة من هذا النوع ومعامل الجليد آخذة بالزيادة يوماً فيوماً.

سير قطار بغداد: فى 1330 (1911 / 1912) كان إبتداء سير القطار على سكة حديد بغداد، من محطته الأولى فى حلب الكائنة فى كرم الخناقية – سار منها إلى جهة راجو[328].

أول طيارة فى جو حلب: فى أبريل / نيسان 1332 (1914) حلقت فى سماء حلب لأول مرة طيارة وردت عليها من إستانبول، تحمل أستاذين فى فن الطيران، وهما شابان تركيان غضا الأهاب، إسم أحدهما صادق، والآخر فتحى، (ثم إتجها إلى دمشق فى طريقهما إلى القاهرة، ولكن سقطت الطائرة فى الأردن، وقتلا).

19 - أجور العمال فى سوريا

جدول رقم (2 – 15)

الأجور اليومية للرجال فى سوريا (1820 – 1915)

المصدر	الأجر (بالقروش وكسورها)						
	حرفى	عامل زراعى	عامل عادى	نجارون	بناؤون	المكان	السنة
باورنغ، ص 124[1].	غ. م.	1	1.5 - 2	غ. م.	4 - 5	حلب	1820
المصدر نفسه.	غ. م.	4.5	4	غ. م.	8 - 10	حلب	1836
المصدر نفسه، ص 82.	5 - 20	غ. م.	غ. م.	8	8	حلب	1838
المصدر نفسه، ص 51	10 - 12	غ. م.	5 - 7	9 - 15	8 - 12	دمشق	1838
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	5 – 6.5	14 - 15	14 - 15	بيروت	1838
(CC Alep, vol 28.[2]	غ. م.	غ. م.	2	غ. م.	5	حلب	1825
المصدر نفسه، ج 28 و29.	غ. م.	غ. م.	3.5 - 6	غ. م.	7 - 10	حلب	1837
المصدر نفسه، ج 31	غ. م.	غ. م.	غ.م	9	غ. م.	حلب	1847
(FO 226 / 11.[3]	غ. م.	غ. م.	8	غ. م.	غ. م.	لبنان	1835
.CC Beyrouth, 1 b	غ. م.	غ. م.	3.3	غ. م.	غ. م.	صيدا	1832
المصدر نفسه	غ. م.	غ. م.	2 - 3	6	6.5	صيدا	1835
المصدر نفسه، ج 2.	غ. م.	غ. م.	2 - 3	6	6.5	صيدا	1836
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4	10	10	صيدا	1837
المصدر نفسه، ج 4.	غ. م.	غ. م.	3	غ. م.	10	صيدا	1839
المصدر نفسه، ج 2 و4.	غ. م.	غ. م.	3.5	غ. م.	11	صيدا	1840
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3.75	غ. م.	11	صيدا	1841
المصدر نفسه، ج 5.	غ. م.	غ. م.	2.3 – 3.75	غ. م.	11	صيدا	1841

[328] Issawi, ed.: The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 254 – 255, and The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 147 – 150 and 188 – 194.

المصدر	الأجر (بالقروش وكسورها)						
	حرفى	عامل زراعى	عامل عادى	نجارون	بناؤون	المكان	السنة
المصدر نفسه، ج 5.	غ. م.	غ. م.	4 - 3.8	غ. م.	12 - 11	صيدا	1842
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4.1 – 4.25	غ. م.	11	صيدا	1845
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4.6 – 4.75	غ. م.	10	صيدا	1846
المصدرنفسه، ج 6.	غ. م.	غ. م.	5 - 3	8	8	صيدا	1849
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4 - 3	9	9	صيدا	1850 - 1851
FO 78 / 1419.	غ. م.	غ. م.	(3-4.5)	(6-11)	(11– 6)	بيروت	1846
المصدر نفسه.	غ. م.	(2.5 – 2)	(2.5 – 2)	(6)	(7.5)	يافا	1846
المصدر نفسه	غ. م.	(3)	غ. م.	غ.م	غ. م.	إسكندرونة	1851
A and P 1865, vol. 53[4]	غ. م.	غ. م.	2	7	7	ديار بكر	1853
المصدر نفسه، 1859، ج3.	7	غ. م.	4	9	9	ديار بكر	1854
FO 198/13.	غ. م.	(3.5)	(5)	غ. م.	غ. م.	حلب	1853
FO 78/1419.	غ. م.	(5 – 4)	5 - 4	12	15	يافا	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3	9 - 6	9 - 6	ديار بكر	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	(3)	7 - 4	11	11	حلب	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3	9	10	الموصل	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3	11 - 9	11 - 9	طرابلس	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	6 - 2.5	7	غ. م.	غ. م.	مرعش	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	2.5	3	11	9	أنطاكية	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	6 - 3	(5)	(8)	(8)	أورفة	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	5.5 – 5	5.5 – 4.5	11	14 - 11	إسكندرونة	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4	9 - 7	11 - 9	اللاذقية	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3	7	7	عينتاب	1856
المصدر نفسه.	غ. م.	6 - 4	6 - 4	14 - 8	14 - 8	بيروت	1856
A and P, 1859, vol .30	12	غ. م.	8	15	15	إسكندرونة	1858
FO 78 / 1418.	غ. م.	3	3	8.5	11	أنطاكية	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	5 - 1.5	4 - 3.5	8	8	ديار بكر	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	(4)	3	5.5	5.5	عينتاب	1858
المصدر نفسه	غ. م.	6 - 2.5	3.5 – 2.5	6.5	غ. م.	مرعش	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	6 - 3	(4)	غ. م.	(6)	أورفة	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	3	7 - 3.5	11	11	حلب	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	4	9	10	الموصل	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	6 - 4	14 - 8	غ. م.	بيروت	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	4	5 - 4	12	15	يافا	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	3 - 2.5	غ. م.	غ. م.	اللاذقية	1858
المصدر نفسه.	غ. م.	4 - 3	4.5 – 3	11 - 9	11 – 9	طرابلس	1858
FO 195/771.	غ. م.	5.5	غ. م.	غ. م.	غ. م.	القدس	1863
A and p, 1865, vol. 53.	غ. م.	غ. م.	4.5	غ. م.	13	ديار بكر	1863

المصدر	الأجر (بالقروش وكسورها)						
	حرفى	عامل زراعى	عامل عادى	نجارون	بناؤون	المكان	السنة
المصدر نفسه، 1870، ج 66.	7	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	حلب	1869
المصدر نفسه.	6 - 20	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	بيروت	1869
U S G R 84, T 367, vol. 11.[5]	12.6 – 16.8	غ. م.	5.6 – 10.14	غ. م.	غ. م.	دمشق	1873
FO 78/3070.	غ. م.	غ. م.	6	13.5	13.5	حلب	1876
FO 78/3070.	غ. م.	غ. م.	8 - 10	20	20	الشام	1877
المصدر نفسه.	غ. م.	غ. م.	6 - 7	14	10	الشام	1878
	9 – 11	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	دمشق	1878
المصدر نفسه، 1880، ج 73.	غ. م.	غ. م.	(10)	24	(22)	بيروت	1880
المصدر نفسه، 1883، ج73.	غ. م.	غ. م.	4 - 6	غ. م.	غ. م.	بيروت	1882
المصدر نفسه، 1886، ج 60.	غ. م.	6.8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	القدس	1885
المصدر نفسه، 1887، ج 86.	غ. م.	غ. م.	(11-17)	(16-26)	(16-26)	بيروت	1886
CC Beyrouth, vol. 10.	غ. م.	7 - 8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	لبنان	1888
المصدر نفسه	غ. م.	(4 – 5)	غ. م.	غ. م.	غ. م.	حماه	1888
Cuinet, Syrie, p. 338.[6]	غ. م.	8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	دمشق	1895
A and P, 1912/13, vol. 100.	غ. م.	غ. م.	7	غ. م.	15	دمشق	1900
المصدر نفسه، 1904، ج 101	غ. م.	6.5	غ. م.	غ. م.	غ. م.	فلسطين	1903
المصدر نفسه، 1905، ج 93.	غ. م.	6.5	غ. م.	غ. م.	غ. م.	يافا	1905
Auhagen, Beiträge, p. 78.[7]	غ. م.	(6)	غ. م.	غ. م.	غ. م.	يافا	1905
A and P, 1906/129.	غ. م.	غ. م.	7.5 - 11	غ. م.	30	دمشق	1905
المصدر نفسه، 1912/1913، ج10.	غ. م.	غ. م.	12	غ. م.	20 - 25	دمشق	1906
Weakley, "Report" p. 66.[8]	8 - 12	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	حلب	1910
المصدر نفسه.	4 - 8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	عينتاب	1910
المصدر نفسه، ص58.	غ. م.	6 - 7	غ. م.	غ. م.	غ. م.	لبنان	1910
A and P 1912/13, vol. 10.	غ. م.	غ. م.	15	غ. م.	30 - 35	دمشق	1912
Ruppin, Syrien, p. 84.[9]	غ. م.	6.8 – 10.8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	يهود فلسطين	1914
المصدر نفسه، ص 138.	4 - 8	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غزة	1914
المصدر نفسه، ص 160.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	11 - 43	الشام	1914
المصدر نفسه.	4.5 – 6.5	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	حمص	1915

ملاحظات عامة: (غ. م.) = غير متاح. والأرقام بين الأقواس تقديرية.

(1) John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972).

(2) CC تعنى: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale.

(3) FO تعنى: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.

(4) A and P تعنى: Great Britain, Accounts and Papers.

(5) US GR تعنى: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State.

(6) Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine (Paris: Leroux, 1896).

(7) Hubert Auhagen, Beiträge zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens, 2vols. (Berlin: Deutsch Landwirtschaft gesellschaft, 1907).

(8) E. weakley, "Report on Conditions and Prospects of British Trade in Syria," A and P 1911, vol. 87.

(9) A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebeit," Beihefte zum Tropenflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916).

20- القيمة الإجمالية للإنتاج فى سوريا، عام 1913

329

قيمة الإنتاج السنوى للسلع فى سوريا

... بغية تقديم نظرة حقيقية على قيمة السلع المنتجة فى البلاد (ربما فى ذلك التحويلات النقدية من الخارج، مع حذف الدخول الناتجة عن التجارة)، نقدم هنا تقديرات روبن[330] لتدعيم بحثنا فى القوى الإنتاجية لسوريا، وهى عن القيمة الإجمالية السنوية لإنتاج السلع (بملايين الفرنكات).

1. الزراعة

أ. المحاصيل الغذائية والعلف السنوية (الغلال، الحبوب، المحاصيل الجذرية، الخضر، السمسم).	450
ب. المحاصيل النقدية السنوية (التبغ، القطن، القنب، بذر اليانسون، الشمار، الكمون)	10
ت. محاصيل الأشجار	
• الزيتون	30
• الكروم	30
• تربية دود القز	25
• الموالح (الحمضيات)	15
• فواكه أخرى (فستق، بندق، مشمش، تين، وغيرها)	110

329 Wihelm Rechlin, Syriens Stellung in der Weltwirtschaft (Greifswald: L. Bamberg, 1920), pp. 112 – 115.

330 Ruppin, "Syrien als wirtschaftsgebiet," pp. 20 – 23.

ث. النباتات البرية وعرق السوس، العفصة، النبق)	5
ج. الإنتاج الحيوانى (لحوم، ألبان، صوف، وغيرها)	100
ح. الدواجن والزراعة	20
الإجمالى (حوالى 700)	695
2. الغابات: الإنتاج يكون غالباً من الحطب، والفحم النباتى، والصنوبر، وأقصى تقدير له	5
3. مصايد الأسماك: (تقديرى)	10
4. التعدين وقطع الأحجار: (تقدير جزئى)	2
5. الصناعة والصناعة الحرفية: المنتج للتصدير	30
6. الصناعة اليدوية	30
7. المواصلات:	
أ- النقل (سكك حديدية، سفن شراعية، الشحن فى الموانئ، النقل بالعربات وعلى الدواب)	45
ب-الحج والسياحة 10	55
8. التحويلات النقدية من الخارج:	
أ- تحويلات إلى الأقارب أو الفقراء	
• إلى لبنان والمناطق المجاورة	30
• إلى فلسطين (لليهود بصفة أساسية)	10
ب-تحويلات للأغراض الخيرية المسيحية	10
المجموع الإجمالى	882

ويمكن توزيع هذا المجموع على الولايات بصورة تقديرية على النحو التالى:

ولاية حلب	222	مليوناً
ولاية دمشق	350	مليوناً
ولاية بيروت	210	ملايين
متصرفية لبنان	50	مليوناً
متصرفية القدس	50	مليوناً

ونستطيع أن نقدم تقديرات مختلفة لثلاث من الوحدات الإدارية السابقة، وبخاصة ولايتى دمشق وبيروت ومتصرفية لبنان، تعتمد على تقرير القنصل الألمانى فى بيروت عام 1911، الذى يقدم المتوسط السنوى لإنتاج هذه الوحدات الثلاث ولكن فى صورة رقم شامل، مع توزيع ما يخص كل منتج فى الولاية فى ما يتصل بالإنتاج الزراعى، وتربية

الحيوانات، والمواد الخام والصناعة، التى تعانى فيها ولاية بيروت عجزاً (فى الأرقام). غير أن هذه الحسابات تشير إلى أن أرقام روبن منخفضة جداً وليست مرتفعة. ومختصر التقرير يوضح الأرقام التالية:

المتوسط السنوى للإنتاج الزراعى بآلاف الماركات.

جدول رقم (2 – 16)

المتوسط السنوى للإنتاج الزراعى (القيمة بآلاف الماركات)

الصنف	دمشق	بيروت	لبنان
القمح	44.100	31.140	1.800
الشعير	26.070	6.600	300
الذرة	30.730	2.100	35
العلف	22.000؟	2.000	1.000
الفواكه	7.000	7.000	7.000
الماشية	170.000	4.000	6.000
الإبل	3.000	500	500
الغنم والماعز	34.000	4.000	20.000
الخيل	4.000	2.500	500
جلود الحيوانات	800	200	200
زيت الزيتون	1.000	3.000	3.000
الحرير	3.000	6.800	17.000
التبغ	200	400	400
الصوف	4.000	1.000	2.000
	349.900.000 مارك = 437.5 مليون فرنك	71.240.000 مارك = 89 مليون فرنك	41.735.000 مارك = 51 مليون فرنك

ثالثاً: العراق

1 - الموصل، عام 1750 – 1800

331

(ولد مؤلف النص التالى "دومينكو لانزا" عام 1718، ودخل سلك الكهنوت فى عام 1749، وبعد أن درس فى روما، أرسل إلى الإرسالية الدومينيكانية فى الموصل فى السنة ذاتها، وقد أمضى فترتى خدمة هناك من عام 175 إلى عام 1761، ثم من عام 1764 إلى عام 1770، وخدم فيما بين المدتين فى إرسالية كسروان فى جبل لبنان، ولا نعرف تاريخ وفاته، ولكن لابد أن يكون قد توفى بعد عام 1775.

وقد ترك الأب لانزا مخطوطين عن الموصل، الأكبر منهما بعنوان "العلاقات التاريخية لإرساليتنا فى الموصل"، وهو مفقود. أما المخطوط الآخر، فمودع فى أرشيف الدومينيكيين فى روما، وقد فقد خلال ثورة عام 1848، ولكن تمت استعادته بعد ذلك من دكان جزار كان ينوى استخدامه فى لف اللحوم. وفى عام 1895، أعطيت نسخة من المخطوط لدير الدومينيكان فى الموصل. وقد تمت ترجمة الأقسام الخاصة بتاريخ الموصل إلى اللغة العربية، ونشرها الأب روفائيل بيداويد تحت عنوان: "الموصل فى الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومينكو لانزا (الموصل 1951)"، وقد أخذنا عنه الفقرات التالية (ص 9 – 15، 34 – 37).

(وتبدو الأرقام الخاصة بالسكان التى أوردها لانزا مبالغ فيها، وإذا كانت صحيحة، فإن معنى ذلك أن الموصل كانت أكثر سكاناً من القاهرة، وأكثر كثيراً جداً من سكان حلب[332]. ولكن الإنطباع العام الذى يعطيه أن السكان كانوا يتذبذبون من حيث العدد

---

[331] Domenico Lanza, "Compendiosa relazione istorica dei viaggi fatti dal P. Domenico Lanza dell' Ordine dei Predicatori da Roma in Oriente dall' anna 1753 Finno a/1771".

[332] يقدم أوليفييه التقديرات التالية للسكان فى تسعينات القرن الثامن عشر: المسيحيون من 7000 – 8000، اليهود 1000 نسمة، العرب 25000 نسمة، الأكراد 15000 – 16000 نسمة، وحوالى مثلهم من الأتراك، أى أن جملة عدد السكان يقدر بسبعين ألفاً. إنظر:

Guillaume Antoine Olivier, Voyage dan l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république, 4 vols. (Paris: H. Agasse, 1801 – 1807), vol. 1, p. 268.

نتيجة الطواعين والمجاعات من ناحية، ونتيجة إعادة بناء المدينة من ناحية أخرى، وملاحظاته فى هذا الصدد دقيقة. وينسحب ذلك على ما يذكره عن النشاط الاقتصادى الرئيسى، حيث يقدم صورة حقيقية للوضع عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر).

فى تسعينات القرن الثامن عشر قدم أولفييه الوصف التالى[333]:

"الموصل واحدة من أكبر أسواق الشرق، فمعظم المصنوعات، والعقارات والسلع الهندية التى تأتى إلى البصرة وبغداد تمر عبرها إلى القسطنطينية، أو تنتشر منها إلى داخل آسيا الصغرى. وينسحب هذا على بن مخا والبضائع الفارسية. وهى تلعب أيضاً دور المخزن للعفصة الجوزية، وصمغ الكثيراء، وشمع كردستان ، وكذلك القطن الذى يأتى من المناطق المجاورة. وفى الموصل أحسن أنواع الجلد المراكشى، كما يصنع الكثير من الأقمشة القطنية لاستخدام السكان المحليين . وبعض هذه السلع يرسل إلى حلب إلى جانب العفصة الجوزية وصمغ الكثيراء، ليباع إلى التجار الفرنسيين الذين يشحنون هذه السلع إلى مرسيليا. وقد أعطت الموصل إسمها لقماش القطن المعروف بإسم الموسلين، لأن العينات الأولى من هذا القماش وصلت إلى أوروبا عن طريق هذه المدينة، بعد أن وصلتها من الهند عبر فارس والخليج الفارسى.

وترسل حلب إلى الموصل ما تحتاج إليه من السلع الأوروبية، وكذلك العباءات المصنوعة فى سوريا. كما يأتى النحاس القديم إليها من سوريا، والعراق ، والأناضول، وأرمينيا، وكردستان، ويرسل إلى بغداد والبصرة، ثم يشحن بحراً إلى الهند".

[333] المصدر نفسه، ص 273.

أ ـ سكان المدينة

334

رغم ما انتاب الموصل من تقلبات ودمار فهى لا تزال واسعة جداً، كثيرة السكان حتى أنها دفعت وحدها فى السنين الأخيرة جيش طهماسب كولى خان ملك الفرس، ذلك الجيش الجرار، بفضل قوتها وكثرة عددها من غير أن تحتاج إلى مساعدة الجيش العثمانى.

ولقد حدثنى المسنون من أهل البلدة مراراً أن نصف البلدة تقريباً كان فى زمانهم خرائب خالية من السكان، وأن أهاليها كانوا أقل عدداً من الآن بنحو الثلث. وكانت المعيشة على أنواعها رخيصة جداً واللباس خشناً وقليل الثمن، ولم يكن فيها من بائعى السلع والمنسوجات سوى بضعة من النصارى. وكان النصارى لا يختلفون بعاداتهم وأزيائهم عن المسلمين، فلم يكن بين المسيحى والمسلم من علامة فارقة، إلا أنه لما نشبت الحرب بين الباب العالى وإيران فى مستهل هذا العصر، أخذت الجيوش العثمانية تتوارد متتالية إلى الموصل. فحدث أن كثيراً من أهالى الموصل سيقوا للحرب، وهكذا اختلطوا بالأتراك الأجانب واقتبسوا أخلاقهم وعوائدهم السيئة وتعلموا النعومة فى ملبسهم والترف فى مأكلهم ومعاشراتهم، وأخذوا هم أيضاً يتاجرون ويحترفون مختلف الحرف حتى اتسعت المدينة فى سنين قليلة ونمت ثروتها وكثر أهلها وصارت لا تقل أهمية فى نظر الترك عما هى فى نظر الفرس. وأخيراً لما قدم طهماسب كولى خان هذا القطر بجيش قوى للاستيلاء على الموصل، لجأ إليها عدد كبير من العرب والأكراد والأتراك ومن نصارى القرى المجاورة. وبعد هذا الحصار الشهير بقيت البلدة مزدحمة بالأهلين، وانخرط معظم الأتراك فى سلك الجندية وتعاطوا فى الوقت عينه التجارة واحترفوا شتى الحرف وتكاثروا بصورة عجيبة وزادت ثروتهم وأصبحوا صلفين متعجرفين أكثر من أتراك سائر المدن.

إن هذه البلدة خلافاً للظن هى كثيرة السكان جداً بحيث يمكن اعتبارها من المدن ذات الشأن فى الإمبراطورية. وبعد أن أقمت فيها وتجولت فى أنحائها فى ظروف عديدة

---

334 روفائيل بيداويد، مترجم، الموصل فى الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومينكو لانزا (الموصل: مطبعة النجم، 1951).

وتأملت جميع أقسامها، تبينت لى كثرة سكانها الهائلة وفاتحت الأب فرنسيس[335] وعدة أشخاص من أهل البلدة لأعرف كم هو عدد سكانها عند ظنهم، فأجمعنا على أن عددهم يتجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، إلا أنه لم يكن من الممكن إحصاؤهم بالضبط.

أضرب صفحاً عن الأسباب التى هيأت لنا هذا التخمين، وأكتفى بالقول إنه فى الطاعون الذى حدث بعد سفرى[336]،أوعز الوالى إلى حراس أبواب المدينة أن يحصوا كعادتهم كل يوم عدد الجنائز التى تخرج من السور. فوجد عند انتهاء الطاعون أن أكثر من مائة ألف ميت دفنوا خارج المدينة. أضف إلى ذلك الكثيرين الذين دفنوا فى المقابر داخل البلدة وخاصة منهم المسيحيون الذين لهم مقابرهم المتصلة بكنائسهم بجوار الهيكل[337]. هذا ما كتبه لى رهباننا من الموصل وزادوا على قولهم أن المدينة ما زالت مأهولة بالكفاية، لكن الأهلين هم فى بؤس شديد.

ومهما يكن من عددهم، فإن غالب أهالى الموصل تنقصهم الثقافة والكياسة، لأن معظمهم يتألف من أتراك وأكراد أتوا وسكنوا المدينة بالتدريج، فصار بعضهم تجاراً وآغوات . وبقى بعضهم يحرثون الأرض أو يستخدمون عملاء لحرثها، ومنهم من انضوى إلى قطاع للطرق وخدموهم بالتجسس لهم، وآخرون يعيشون بمختلف الصناعات، والكل تقريباً ينتسبون إلى إحدى الأورطات[338] ليلتجأوا إليها عند الشدائد وتكون لهم عوناً على الشر.

يهود البلدة فقراء والمظنون أن عددهم لا يتجاوز الأربعمائة. أما النصارى فيبلغ عددهم على ما يقال إلى نحو ستة آلاف نسمة، لكن ظنى فيهم أنهم أكثر عدداً، معظمهم يزاولون التجارة أو الصباغة أو يشتغلون بمهن أخرى وثروتهم متوسطة. ينقسمون إلى ملتين ومذهبين مختلفين: اليعاقبة والنساطرة. والنصارى فى هذه المدينة يعانون حيفاً أقل مما يعانيه غيرهم فى بقية بلاد الدولة العثمانية. إلا أنهم لا يخلصون من إهانات جمة تصيبهم: فمنهم الكاثوليك أكثر تعرضاً للتعديات من غيرهم لإنحيازهم عن معتقدهم وطقوسهم التى

---

335 هو الأب فرنسيس كورادينو توريانى (Corradino Turriani) صديق لانزا ورفيق دراسته فى روما ومساعده فى الموصل. يرد ذكره عدة مرات فى هذه المذكرات.

336 يشير إلى سفره الثانى، أى مغادرته الموصل للمرة الأخيرة سنة 1771.

337 إنظر: سليمان الصائغ، تاريخ الموصل (لبنان: مطابع الكريم، 1956)، ج 1، ص 292 – 293.

338 الأورطة كلمة تركية "أورته" معناها الوسط وإصطلاحاً تطلق على فرقة الجيش.

ولدوا فيها. وهذا كان سبباً للوشاية بهم إلى الحكومة العثمانية من أهالى البلدة. وكان عددهم عند سفرى نحو ألف شخص فى المدينة ونيفاً وأكثر من هذا العدد فى القرى المجاورة.

ب ـ الحالة الاقتصادية

ولا يتعجبن أحد من كثرة الحبوب فى الموصل: فإن الأراضى، وإن كانت قليلة الاستعمال للزراعة، خاصة الواقعة منها إلى جهة الصحراء وهى التى لا يتمكن الأهلون من زرعها أبداً خوفاً من غزوات الأعراب، فـاقتصرت حراثتهم على الأراضى المجاورة للبلدة. إلا أن الأراضى الممتدة على ضفة النهر كانت تحرث كلها ومعها أيضاً القرى العديدة القائمة على ضفته الأخرى، وهى أراض خصبة جداً خصباً يفوق التصور، لذلك فغلتها تكفى لا بل تفيض عن حاجة الولاية وربما تكفى لسد حاجة الولايات المجاورة. لكن بين آن وآخر تغزوها أسراب الجراد بكثرة ولا تترك معها شيئاً من الحنطة وتلتهمها كلها إذا كانت طرية، أما إذا كانت بالغة أوانها فالضرر اللاحق يكون أخف وقعاً.

إن المواد الغذائية الضرورية فى هذه الولاية أرخص قيمة من سائر الولايات عادة، وخاصة الخبز والعنب والخوخ والقطن وما أشبه، وهى زهيدة الثمن نظراً إلى الكميات الكثيرة التى ترد إليها من كردستان. أما بقية الأثمار فهى قليلة لأنها ترد إليها من أماكن بعيدة وبكميات محدودة، هذا ما سوى الشمزى والبطيخ وغيرها من ثمار الأرض التى تتوفر فى البلاد.

جـ ـ التجارة

توجد فى الموصل أنواع البضائع المستوردة إليها من إيران والهند وأوروبا ومن الأقطار الأخرى التابعة إلى الإمبراطورية. إلا أن تجارة الموصل الخاصة عدا الحبوب، هى الأقمشة القطنية ويصدر منها كل سنة مقدار كبير إلى سائر الجهات. ويمكن القول أن البلد بكامله يستفيد فائدة عظيمة من هذا الصنف التجارى: فإنه فى القرى التى يكثر فيها الماء يزرع القطن بكثرة، لكنه لا يكفى للحاجة المحلية، ولذا فكثير من الناس يقصدون بلاد كردستان لتوريده إلى الموصل والقرى، فتشتغل عامة النساء بغزله ويهتم الرجال

بنسجه أشكالاً مختلفة وآخرون بتقصيره[339] وغيرهم بصبغه أو رسمه بصور شتى وغيرهم بنقله وبيعه، وهكذا فالجميع تقريباً يشتغلون به.

إن الإتجار بهذه الأنسجة رائج والربح الناتج منها للبلد وفيراً جداً. وبالدراهم التى يربحها الأهلون من تجارتهم هذه يستوردون من شتى الأقطار المواد التى يحتاجونها لأشغالهم ويتاجرون بها فى الولايات المجاورة من كردستان وإيران فيرجعون محملين بما تنتجه تلك الأقطار بأسعار واطئة، ثم يذهبون به إلى حلب وغيرها من البلاد ويبيعونه بأرباح فائضة.

إن العفص وهو كثير فى جبال كردستان يحمله الموصليون بمقادير كبيرة إلى حلب لبيعه على التجار الأوروبيون ولابتياع الأجواخ والأقمشة والنيل وغيرها من البضائع الأوروبية بأثمانه، وتستورد كميات من النيل سنوياً من حلب إلى الموصل ما يربو ثمنه على ألف ألف غرش. وأعتقد أنه يستهلك كله فى هذه المدينة لصبغ المنسوجات بأشكال شتى.

ويلاحظ أن الموصل عدا فروع تجارتها المختلفة، أنها تستفيد من موقعها الجغرافى المتوسط بين الجهات: فتأتيها الأعراب من البادية والأكراد من الجبال ويبتاعون منها ما يحتاجونه. وللسفر منها إلى إيران يكفى اجتياز الجبال وكذا إلى بغداد يكون السير منها سهلاً بالبر وأكثر سهولة منه بالنهر، ومن بغداد فالبصرة فالهند كما يفعل كثير من التجار. والبضائع التى تجئ بها القوافل من إيران والهند إلى المملكة العثمانية تمر بالموصل، كما وأنه لابد أن تمر بها البضائع التى تنقل من الأقطار العليا الشمالية إلى الأقطار السفلى الجنوبية.

وبنتيجة هذه المميزات كانت ثروة الموصل على جانب من الأهمية. ولكانت ثروتها أعظم لو انتظم فيها الحكم ولم تكن مطمحاً لاستبداد حكام لا هم لهم سوى البحث عن الأغنياء وتحرى ثرواتهم للتوسل إلى الاستيلاء عليها كلها أو بعضها.

---

[339] التقصير فى اللغة معناه دق الثوب وتبييضه وهو ما يعبر عنه باللهجة العامية بالقصر.

د- الإدارة

إن الباب العالى هو الذى يرسل باشا الموصل، ولكنه كثيراً ما كان يضطر، حذراً من إغاظة باشا بغداد، إلى عزل أو نصب من يطلب هذا الباشا إقصاءه أو توليته. والحقيقة هى أن كل باشا يأتى الموصل وهو غريب عنها، لا يكون له فيها من السلطة إلا بقدر ما يسمح له بها الوجوه المتنفذون فى البلدة. وهؤلاء حسب رغباتهم يثيرون الشعب على الباشا أو يلقون الشقاق بين الينجرية[340] كى يقتتلوا بينهم بحيث يبقى الباشا فى السراى[341] غير قادر على استعمال سلطته.

ولقد وقعت فتن كثيرة أثناء إقامتى الطويلة فى الموصل. فتارة كان الشعب يثور على الباشا، وطوراً كانت أورطات الينجرية يقاتل بعضها بعضاً، أو أن المدينة كانت تنقسم إلى فريقين متحاربين، وكثيراً ما كان الإنقسام يقع بين آغوات آل عبد الجليل أنفسهم.

هـ - تجمد نهر دجلة

[342]

سكنت هذه القلاقل أخيراً بعد أن قتل فيها بعض أشخاص. وجاء الشتاء وفيه اشتد البرد وقسا حتى أن نهر دجلة جمد تماماً فى هذه الأصقاع، وكانت القوافل تمر عليه بلا خوف طوال عشرين يوماً.

أظن أنه لا يرد ذكر برد كهذا فى تاريخ هذه البلاد الحارة المناخ حيث لا يشاهد تجمد وجه المياه إلا نادراً جداً. وبسبب هذا البرد الهائل نفق عدد كبير من الحيوانات الوحشية والأهلية وهى ينابيع ثروة البلاد وقوتها إلى حد كبير. وتبع ذلك غلاء الأقوات فى ديار بكر وماردين وكل البلاد المجاورة أكثر مما فى الموصل. فقد كان فى الموصل غلة ولو بسعر غالٍ. وكان خلق كثيرون يردون إليها زرافات طلباً للطعام، فـامتلأت المدينة بالفقراء من أهل البلدة ومن أهالى القرى ومن الأماكن النائية. فكانت الحالة التى انحطوا

---

340 الينجرية "الإنكشارية" كلمة مشتقة من التركية "يكيجرى" معناها: العسكر الجديد. وهى فرقة أنشأها السلطان أورخان العثمانى (1326 – 1359 م). وعنى بتدريبها حتى صارت أهم فرقة فى الجيش لا مثيل لها فى القوة والإقدام والمرونة فى الحرب. لكن لما طال عليها الأمد أخذت تستأثر بالسلطة وأساءت استعمالها، وأصبحت منبع الشغب والقلاقل فى الدولة، مما إضطر السلطان محمود الثانى أن يقضى عليها سنة 1826م (1241 هـ).

341 السراى هو دار الحكومة.

342 إنظر: الصائغ، تاريخ الموصل، ج 1، ص 290.

إليها من بؤس وشقاء – حتى اضطروا معها إلى بيع جميع أمتعتهم بأبخس الأثمان – تحرك فى الإنسان الشفقة والعطف. وإنه لمما يفطر القلب أن آل بهم الحال إلى أن يبيع الآباء أولادهم والأزواج نساءهم لمد حياتهم مدة قصيرة، ثم لا يعتمون أن يفقدوها هالكين من آلام الجوع التى تزيد فيها قسوة الشتاء. وكانت جثثهم تبقى على قوارع الطرق بلا دفن إلى أن يأتى من أهل الخير من يلقيها فى دجلة غالباً. وكان كثير من الأتراك الذين آلمتهم هذه المناظر الكئيبة يوزعون مقداراً عظيماً من الخبز والأطعمة الأخرى على زمر الفقراء، فكان هؤلاء يزدحمون على الأبواب. وصار الكل فى هذا الشتاء يسعفون من مستهم الحاجة.

ولما انقضى الشتاء ونبت العشب فى أواخر شباط، أمر الباشا بإلزام الفقراء الغرباء الخروج عن البلدة لتخفيف الشقاء عنها. فسافر هؤلاء المساكين واتجه بعضهم إلى بغداد والبعض نحو قره جولان[343] بلا زاد، وصاروا يقتاتون بأعشاب البر كالبهم، وخارت قوى كثير منهم مما عانوه من قبل فى الشتاء ولم تبق لهم طاقة فصاروا يموتون جوعاً والعشب فى أفواههم، وتغطت البرية بعدد لا يحصى من جثثهم.

و- الجراد والمجاعة العظيمة

ولما خفت الحالة قليلاً بمغادرة الغرباء وقسم من الأهلى أيضاً وصار الناس يقتاتون بما يتيسر منتظرين الحصاد، فجعوا بهجوم الجراد بكثرة هائلة جداً أتى معها على جميع الزروع فى أيام قليلة. عندها ترك قسم كبير من الأهلين المدينة والقرى المجاورة ولجأ بعضهم إلى بغداد والغير إلى الولايات المجاورة أو إيران وأماكن أبعد منها. وكنت ترى الحقول وقد تغطت من جديد بجثث الهاربين. وأما الذين بقوا فى البلدة فصار يموت كل يوم منهم عدد عظيم حتى لكانت تبقى الجثث مطروحة فى الأزقة تأكلها الكلاب أو تجر لتلقى فى النهر. أضف إلى كل هذا أن تفشت الحميات الخبيثة طيلة عام 1757 هذا فإمتلأت البيوت بالمرضى والمقابر بالموتى.

---

[343] هى مدينة فى ولاية السليمانية.

إن الذين كانت حالتهم تمكنهم لم يحجموا عن إنفاق الأموال لتحصيل ما كان ضرورياً لإعالة ذويهم، بل كانوا يذهبون أو يرسلون إلى قره جولان وإيران وغيرها من الأماكن لجلب الحبوب. ولكن من المؤكد أنه فى خريف هذه السنة وشتائها لم يبع أحد الحبوب علناً، وسبب ذلك شره الأغنياء الذين كانوا يشترون الحبوب ويحتكرونها كى يبيعوها حسبما يحلو لهم، وظلم الذين كانوا يضعون اليد عليها بالقوة. وكان من النادر وجود أشخاص يبيعونها فى منازلهم ولو بأثمان فاحشة.

ونجم عن هذا الشقاء كثرة السرقات التى كانت تقع يومياً، ولم يترك اللصوص داراً ولا محلاً إلا وسطوا عليه حتى أنهم سطوا على دارنا[344] وسرقوا بضعة أوان كانت فى المطبخ. على أن المفجع حقاً والداعى إلى أشد العجب والدهشة رؤية آباء يبيعون أبناءهم وبناتهم لأى كان وبثمن بخس، وبعولة يبيعون نساءهم وكل عزيز لديهم لا بين المسلمين فقط بل وبين المسيحيين أيضاً. ومع ذلك كانوا يجدون أنفسهم بعد قليل جياعاً كالسابق لا يجدون ما يخففون به شقاءهم، وكانت تسمع ليل نهار أصوات الناس يستجدون الخبز وآخرين يجدفون وغيرهم يتمنون الموت للخلاص من الحياة التى كلها شقاء وعذاب . ولكن من يستطيع وصف جميع مصائب هذا الزمان والحوادث الغريبة والفظيعة التى جرت فى هذه الديار خلال فجائع كهذه !

إن من لم ير المشاهد الغريبة التى حدثت فى هذه الظروف لا يمكنه أن يصدق ما يقرأه فى هذه الرواية التاريخية أوغيرها عن الفاجعات التى حدثت فى الماضى، ومما يبان للبعض أكثر غرابة هو أن الشعب وسط كل هذه الفاجعات والمصائب أصبح فى حالة أسوأ مما كان عليه قبلاً، كما حدث فى أورشليم قبل خرابها. كما أن روح الثورة كانت سارية بين الأتراك، وكان المسيحيون أيضاً منقسمين فيما بينهم.

---

[344] هى دار الآباء الدومينيكيين.

2 - العراق عام 1800

[345]

(الفقرات التالية عن مراسلات من وإلى هارفرد جونز (عرف فيما بعد بالسير هارفرد جونز بردجز، المبعوث البريطانى إلى إيران ومؤلف بضعة كتب). وكان فى تلك السنة مقيماً لشركة الهند الشرقية فى بغداد. وتعطى مراسلاته صورة عن أحوال العراق غير المستقرة، وصعوبة وبطء النقل، والجهل التام لكل ما يتعلق بالبلاد. والمراسلات تعتمد على ثلاث رحلات قام بها من البصرة إلى الحلة بطريق نهر الفرات. والأولى تناقش إمكانية إرسال جيش إلى سوريا عبر العراق لمحاربة الفرنسيين (حملة بونابرت).

تعج الضفة الغربية لنهر الفرات بالزراعة، والقرى من القرنة، حيث يلتقى النهران، إلى السماوة فيما عدا مناطق معينة منها، والضفة الشرقية التى تحد المجرى، وهى – بشكل عام – سبخة تمتد بين النهرين. وإلى الشمال من السماوة يبدأ المجرى الضحل حيث ينتهى قرب لملوم، ثم من هناك إلى الحلة نجد زراعة جزئية على ضفتى النهر. ومن الحلة إلى بير تقترب الأرض من الطبيعة الصحراوية. ويشكل النهر نوعاً من المساقط بسبب الصخور الضخمة التى تعترض مجراه (تذكر، يا سيدى، أننى أتحدث هنا عما سمعته). وبين البصرة والسماوة حيث تزرع الضفة الغربية للفرات، تنتشر فى البلاد القنوات العديدة التى أقيمت لتوفير مياه الرى للمناطق الزراعية، والتى قد تضطر جيشاً إلى الإلتفاف بعيداً عبر الصحراء، حتى تختفى عن أنظاره – لمدة يوم أو يومين – القوارب التى تتجه شمالاً على صفحة النهر. وفى المجال نفسه تعد الضفة الغربية أرضاً وعرة لمسافة تصل إلى 320 ميلاً، حيث تنتشر هنا مستنقعات الأرز من النهر إلى مسافات بعيدة. والمجرى الضحل، الذى يمتد فى اعتقادى إلى مسافة ثلاثين ميلاً أو أربعين، يرجع فى الأصل إلى ما سحبه عرب الخزعل من النهر بغرض زراعة الأرز، وأيضاً بغرض الدفاع عن أنفسهم وتأمين وجودهم فى مواجهة الباشا. والعبور خلالها يقود إلى مستنقع مخيف ينمو فيه البوص، وإلى مجار مائية صغيرة، لا يزيد اتساعها على

[345] Jones to Elgin, 28 November 1800; Jones to Resident Basra, 25 October 1800; Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret (Bombay): (IOPS 381/17); "Tooke to Jones, 27 March 1801," (Bombay), (IOPS 381/23), and "Manesty to Government Bombay, 4 March 1802," (Bombay), 8 (IOPS 381/31).

بضعة أقدام، ولا يزيد عمقها عن منتصف الساق، ولا يمكن اجتيازها إلا بقوارب خاصة يقال لها مشوف. وبدت لى المساقط المائية بين الحلة وبير عقيه خطيرة فى حالة الملاحة ضد التيار...

المؤن: لا تنتج المنطقة من بغداد إلى البصرة ما يكفى لاستهلاكها من القمح والشعير . وهى حقيقة يستدل عليها من الكميات الكبيرة من الغلال التى يتم جلبها من كردستان وغيرها، ولكنها تنتج الأرز والتمر بكميات أكبر مما تستهلكه. ورغم ندرة المواد الغذائية لأسباب أخرى مختلفة، إلا أنها متوفرة بالقدر الكافى، ولكن غالبيتها بيد العرب الذين ينتقلون من مكان إلى آخر (ومن ثم يجب أن يحمل الجيش مؤونته معه)...

ولا مجال للشك فى أن البريد الرسمى يصل من البصرة إلى بغداد فى خمسة أيام أو ستة، وأنه يصل إلى القسطنطينية دائماً قبل البريد المرسل عن طريق حلب. وعلى سبيل المثال، فإن الرسول الذى أرسلته إلى القسطنطينية بلغها بعد ثلاثين يوماً من سفره، ولو كانت حقيبته قد وصلتنى فى خمسة أيام أو ستة، لاستطاع المستر توك أن يتلقاها فيما بين ثمانية عشر يوماً وتسعة عشر من إرسالك إياها.

ويستحق تجنب تعرض الحقيبتين البريديتين، الأصل والصورة، لمخاطر الصحراء، إهتمامك وتأكيدك عليه. ولكن المسافة من البصرة إلى السماوة تدخل فى نطاق حكم شيخ المنتفق، الذى أعلم أن نفوذك لديه كبير إلى درجة أننى أعتقد بعدم تعرض المراسلات الرسمية لخطر ذى بال فيما بين البصرة وذلك المكان. وفى رأيى المتواضع أن الخطر الذى يتعرض له حملة الرسائل العرب يقع بين السماوة ومشهد على والحلة، واضعاً فى الإعتبار تعرض حملة بريد الحكومة (الشكودار) للسرقة والنهب، خلال عبورهم منطقة الخزعل، بمتوسط أكبر مما يتعرض له "الشكودار السريع" الذى يمر من السماوة إلى الحلة.

وقد استأجرت تترى من الأوجاق يدعى عبد الحميد، وهو رجل مسن، لا أعلق عليه أملاً فى الإرسال، ولكنه فرض على بطريقة ما. وقد أعطيته أجر الذهاب والعودة كاملاً، ووعدته بمائة قرش عن كل يوم ينقص عن الخمسة وعشرين يوماً التى تستغرقها الرحلة

(من القسطنطينية) إلى بغداد، ومبلغ خمسمائة قرش عن اليومين 15 و16، إذا استطاع أن يصل إلى بغداد فى أربعة عشر يوماً، عندئذ يكون من حقه الحصول على 1900 قرش ، وإذا وصل فى 15 يوماً يحصل على 1400 قرش. وسوف يسافر غداً إذ إن الوقت متأخر اليوم للرحيل...

... إكتب إلينا ... عن جملة الخسارة التى لحقت بالسفينة أكتيف التى تعمل شرقى بر البصرة. وقد يبرهن النهر على خطورته على السفن الأخرى...

إن خسارة السفينة أكتيف، جعلتنى أفكر فى إقامة عمود قرب مصب النهر، يمكن أن تراه السفن من أعلى سواريها قبل الوصول إلى البر، لعله يرشدها، دون تعرض للصعوبات أو للخطر، إلى المجرى الملاحى المناسب. وتكاليف إقامة مثل هذا العمود لن تكون كبيرة على أن يكون مدى نفعه موضع التجربة...

3 - طواعين بغداد وأطرافها

346

كان من خصائص المجتمع العراقى فى أيام الحكم العثمانى معظمه العيشة البسيطة فى الريف والمدن، والتأخر الملحوظ فى شتى المرافق الحياتية، والجهل المستحوذ على أكثر السكان بكل ما يصحبه من خرافات وتقاليد بالية. ومع أن المدنية الحديثة كانت قد بزغت أنوارها فى أوروبا وامتد تأثيرها إلى قسم غير يسير فى أنحاء العالم الأخرى فى تلك الأيام فقد بقى العراق معزولاً عن سائر البلاد، وظل الجهل والإهمال مخيمين فى أرجائه.

ولم يكن غريباً والحالة هذه أن تكثر المجاعات فى مدنه وأصقاعه بين حين وحين، وتفتك الأمراض والأوبئة بسكانه وأهليه فتودى بحياة الألوف المؤلفة منهم. فقد باتت الأوبئة والطواعين شيئاً مألوفاً عند الناس يومذاك، ولم تعد أية حقبة من الحقب تخلو من انتشار الطاعون هنا أو هناك أو تسرب الهواء الأصفر (الهيضة) فى هذه الجهة أو تلك.

---

346 عباس العزاوى، تاريخ العراق بين إحتلالين، 8 ج (بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، 1935 – 1956). يستند إلى "كلشن خلفا" فى كثير من رواياته فى هذا الموضوع؛ ياسين بن خير الله العمرى، غرائب الأثر فى حوادث ربع القرن الثالث عشر، عنى بطبعه ونشره محمد صديق الجليلى (الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1940)؛ رحلة فريزر إلى بغداد فى عام 1834؛ رحلة عبد اللطيف أبى طالب الشوشترى، وجعفر الخياط، صور من تاريخ العراق فى العصور المظلمة (بيروت: د. ن.[، 1971)، ص 197 – 205.

ولقد وقعت فى العراق على ما يذكر التاريخ طواعين فظيعة تقشعر من هولها الأبدان، ما بين العقد الأخير من القرن السابع عشر وأواسط القرن التاسع عشر. فقد حدث قبيل وصول والى بغداد المشهور حسن باشا إلى العراق أن تفشى الطاعون فى بغداد سنة تسع وثمانين وست مئة وألف للميلاد، وظل يفتك بالناس وتشتد وطأته عليهم مدة تزيد على خمسة أشهر. وبلغ من ضراوته وكثرة ضحاياه أن صار يسميه البغداديون "أبو طبر " ولذلك تقدر بعض المراجع أن هذا الطاعون قد فتك بمائة ألف نسمة من السكان وقضى عليهم خلال ثلاثة شهور أو أربعة. والمعتقد أن عدواه قد تسربت إلى بغداد من مندلى على أثر مجاعة كبيرة بدأت بالموصل والمناطق المجاورة لها ثم امتدت إلى العراق الأوسط والجنوبى، نظراً لقلة الأمطار وجفاف الحقول. فأدى تقاطر السكان على بغداد بسبب ذلك إلى انتقال المرض إليها.

ثم عاد هذا الطاعون إلى بغداد فى السنة التالية، أى فى سنة تسعين وست مئة وألف فكان أشد فتكاً وضراوةً من قبل، واستقام لمدة تناهز ثلاثة أشهر فكانت ضحاياه تقدر بألف نسمة يومياً، ومات من جرائه خلق كثير على هذه الشاكلة. ثم سرت عدواه إلى الأصقاع الجنوبية من العراق حتى وصل إلى البصرة الفيحاء فأهلك الناس فيها بالآلاف. وقد قيل أن ضحاياه فيها قد زادت على عدد الضحايا التى أجهز عليها فى بغداد بحيث أن الناس فى البصرة قد عجزوا عن دفن موتاهم، فصاروا يوارونهم التراب ويدفنونهم فى المحل الذى كانوا يقعون فيه.

وفى أواخر سنة سبع وثلاثين وسبع مئة وألف تفشى الطاعون فى الموصل وبقى مقيماً فيها إلى السنة التى تلتها، وكان خلال تلك المدة كلها يفتك فتكاً ذريعاً بالناس حتى بلغ عدد إصاباته ألف إصابة فى اليوم الواحد أو يزيد أحياناً. ولم تمض سنتان على هذا الطاعون حتى ظهر فى بغداد كذلك فقضى على خلقٍ كثير من أهاليها.

وفى سنة إثنين وسبعين وسبع مئة وألف تسلل الطاعون من إستانبول إلى بغداد، وظل ينشر ظله الثقيل فوقها مدةً تناهز الستة أشهر. ومن أجل هذا خرج الوالى المملوك عمر باشا هارباً منه وخيم معتزلاً فى ضواحى الأعظمية مدةً تزيد على شهرين. وقد جاء فى رحلة عبد اللطيف أبى طالب الشوشترى أن سبعين ألفاً من الناس قد ماتوا فى أول أدوار

الإصابة بتأثير هذا الطاعون، ولم يحص عدد الموتى فى الأيام التى أعقبت ذلك الدور . والمعروف فى تلك الأيام أن عدداً غير يسير من البيوتات والأسر العراقية وغير العراقية قد قضى عليهم هذا المرض الوبيل، وإن أحوال البلاد قد ارتبكت بتأثيره فانعدم الأمن وتوقفت التجارة، ثم انقطعت الحركة تقريباً. ومع هذا فقد سرت عدواه بعد ذلك إلى البصرة وبوشهر، وإلى القرى والبوادى أيضاً. وكان ممن قضى نحبه واختفى من الوجود عدد كبير من الموظفين الأكفاء الذين كان يعتمد عليهم فى تمشية شؤون الولاية ومصالحها. ولذلك توقف العمل فى دوائر كثيرة مدة من الزمن بسبب هذه الكارثة فانحلت أمور الديوان وارتبكت أحواله.

ويقول الرحالة الإيطالى سيستينى[347]، الذى زار بغداد فى 1781، عن هذا الطاعون أنه منذ أن حدث إلى حين زيارته لبغداد لم يبق فى قيد الحياة من سكان بغداد أكثر من (25000) نسمة، لأن الطاعون أفنى ثلثى السكان، بحيث بقيت أحياء كثيرة من بغداد مقفرة إلى حين مجيئه إليها. وكان من جملة من مات فى هذا الطاعون "أسقف بابل" فدفن فى الكنيسة.

وقد أمحلت الدنيا وإنقطعت الأمطار فى شتاء سنة 1785 فعم القحط بسرعة لأن انقطاع الأمطار فى هذه السنة كان قد حصل فى السنة التى سبقتها أيضاً. ولذلك ارتفعت أسعار الطعام فى بغداد إرتفاعاً فاحشاً بلغ فيه سعر الوزنة الواحدة من الحنطة ثمانية قروش ، وسعر الوزنة من الشعير ستة قروش. فاضطر الوالى سليمان باشا الكبير إلى توزيع المخزون من الأطعمة على الأهلين بأسعار واطئة، ومع هذا كله لم يكن فى هذا التدبير نفع كبير على ما يظهر ولم تهدأ أحوال الناس. فهاج البغداديون وماجوا، ثم هاجموا سراى الحكومة فاضطرت إلى ردهم بالسلاح وتأديب المحرضين منهم. وفى نهاية هذه السنة تفشى الطاعون فكان فتكه بالناس ضغثاً على أباله. وقد استقام عدة أشهر، ولم ينقشع ظله الثقيل إلا بعد أن أتى على الكثير من الأرواح البريئة.

---

[347] Domenico Sestini, voyage de Constantinople à Bassora en 1781, par le Tigre et l'Euphrate, et retour à Constantinople en 1782 par le désert et Alexandrie… (Paris Dupuis, l'an VI (i. e. 1797 – 78).

وفى آخر سنة من سنى القرن الثامن عشر إشتد طاعون مفجع وقع فى ديار بكر ففتك ودمر حتى قضى على عشرين ألف نفس (بتقديرات تلك الأيام) وأغلق ألف دار لم يبق فيها أحد، على ما قيل. فـانتقل من هناك إلى السليمانية وما حولها فى عهد إبراهيم باشا بابان بن أحمد باشا، فأهلك ثمانية عشر ألف نفس، حتى صار يدفن ثلاثة أو أكثر من الموتى فى كل قبر، ولم يتم دفن الكثير منهم فصارت تأكلهم الكلاب. وبهذه الوسيلة إشتدت ضراوتها وازدادت وحشيتها فأخذت تهاجم الأحياء حتى بلغ عدد من ماتوا بهذه الوسيلة أربعين نفساً. وقد اضطر الباشا إزاء هذا إلى تجريد حملة خاصة لقتل الكلاب وتدميرها.

وفى سنة ثمان مئة وألف، أى فى الشهرين الأخيرين من سنة خمس عشرة ومئتين وألف للهجرة، إشتد الطاعون فى الموصل فسرى إلى أكثر محلاتها وصار يموت فيها من المصابين حوالى مئة وخمسين شخصاً فى اليوم. فغلت أسعار الأطعمة والمواد فى الموصل على أثر ذلك لانقطاع القوافل القادمة إليها من بغداد وبلاد الأكراد حتى بيع التمر بأربعة دراهم ونصف للرطل الواحد فيها، وبيع الزبيب والتين بثلاثة دراهم.

وحينما بدأ القرن التاسع عشر ظهر الطاعون فى سنته الأولى ببغداد أيضاً فقضى على الكثير من معالم الحياة فيها.

ولم تمض سنتان على ظهور الطاعون هذا فى بغداد حتى داهمها من جديد فى سنة ثلاث وثمان مئة وألف، واستقام فيها مدة تزيد على ثلاثة أشهر. وقد عاث فساداً وتخريباً فى بغداد وما جاورها وأزهق الألوف من الأرواح.

على أن أعظم الطواعين، وأشدها فتكاً وتأثيراً، كان الطاعون الذى انتشر فى بغداد وأجهز على معالم الحياة فيها خلال الأشهر الأولى من سنة إحدى وثلاثين وثمان مئة وألف...

ويشاء الحظ التاعس الذى لازم بغداد المرزءة فى تلك العهود أن تتجدد زيارة الطاعون لها من جديد. فقد زارها فى سنة 1833 زيارةً خفيفة بلغ عدد ضحاياه فيها خمسة آلاف نفس فقط، وزارها فى ربيع سنة 1834 فقدمت له سبعة آلاف ضحية كذلك. وكان قد

تسرب إليها فى المرة الأخيرة من كرمنشاه فى إيران، كما كان المسؤول عن ذلك والى بغداد نفسه على رضا باشا الذى لم يشأ أن يمنع القادمين منها إلى بغداد طمعاً فى الرسوم التى كان يتقاضاها من الزوار، برغم تحذير المقيم البريطانى له وتذكيره بالعواقب الوخيمة. ولئن كان عدد الضحايا قليلاً فى هاتين المرتين فإن السبب فى ذلك يعود لأشياء عدة منها أن بغداد، وغيرها من المدن التى داهمها الطاعون، قد هبط فيها عدد السكان إلى حد كبير، وإن الحرية قد منحت للناس فى هذه المرة بالفرار من المناطق الموبوءة والهزيمة منها إلى القرى والأرياف عند أول ظهور المرض، ولم يقف فى طريق هزيمتهم أى عائق كما حصل فى نكبة 1831. فقد هربت مناطق وجماعات بأسرها إلى الخارج مع جميع ما تملك من متاع ومال حالما ظهرت أعراض المرض، حتى أن اليهود قد خرجوا كلهم على الأخص من محلاتهم المكتظة، وكان من نصيبهم أن شملتهم العناية الإلهية برعايتها فلم يمسسهم ضرر.

وربما كانت هذه الطواعين الثلاثة الأخيرة، بتأثيراتها المميتة وأخبارها المفزعة، هى التى لا يزال أهالى بغداد يرددون أخبارها ويشيرون إليها بالمناسبات، فيسمونها "طواعين بغداد".

على أن هذا لا يعنى أن بغداد وما حولها لم تعد تنتابها الطواعين وتفتك بسكانها. فقد اشتد تفشيها فى العراق بين حين وحين إلى أوائل القرن العشرين، ولكنها لم تكن بتلك الشدة المخيفة. فيشير إلى ما عندنا من المراجع[348] إلى أن الطاعون قد ظهر فى البصرة سنة 1847، بعد أن كانت الهيضة قد ظهرت فيها قبل سنة، فذهب ضحيتها فى جملة من ذهب المسيو ريمون نائب القنصل الفرنسى فيها، وانتشر شمالاً عن طريق دجلة حتى وصل إلى بغداد فأصيب به فيها القنصل الفرنسى أيضاً. وقد كتب هذا القنصل يقول أن الطاعون فى هذه المرة انتشر على طول الضفة الغربية من دجلة على الأخص، وتفشى فى المستنقعات حتى وصل إلى الحلة فبلغ عدد ضحاياه فيها ثمانى أو عشرة أنفس فى اليوم الواحد، كما بلغ عدد الضحايا فى ضاحية من ضواحى البصرة لا يزيد عدد سكانها على (4000) نسمة من إثنى عشر إلى خمسة عشر شخصاً فى اليوم.

---

[348] بيير دى فوصيل، الحياة فى العراق منذ قرن، 1814 – 1914، ترجمة أكرم فاضل، سلسلة الكتب المترجمة؛ 4 (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968).

وظهر الطاعون[349] فى بغداد كذلك فى أواخر آذار 1876 بعد أن انتقل إليها من الحلة . وأول ما ظهر فى منطقة باب الشيخ، التى ظهر فيها أول مرة أيضاً سنة 1831، وهو الطاعون الكبير المار ذكره. فطلب الدكتور كولفيل طبيب القنصلية البريطانية ببغداد، وكان عضواً فى "لجنة الحجر الصحى الدولية" الموجودة فيها من والى بغداد أن يغلق المدارس لمدة شهر واحد. وما حل شهر أيار حتى كانت جميع البلدان بين بغداد والخليج العربى، عدا العمارة والبصرة، قد أصيبت به، وما انتهى هذا الشهر حتى كان عدد ضحاياه فى منطقة بغداد وحدها (2500) نسمة. ومما يذكر فى هذا الشأن أن مشادة حادة حصلت بين الدكتور كولفيل هذا والوالى عبد الرحمن باشا لأن الوالى لم يقتنع بوجوب اتخاذ الإجراءات الوقائية للحيلولة دون انتشار الطاعون فـاضطر الدكتور كولفيل إلى تقديم استقالته إلى وزارة الصحة فى إستانبول. لكن الوالى أوقف إرسال البرقية وغير موقفه فراح يتعاون مع الدكتور تعاوناً تاماً.

وعلى هذا الأساس كان الدكتور كولفيل يفضل عدم حصر الناس فى أماكنهم وإنما كان يدعو إلى السماح لهم بالتفرق والهرب من المناطق الموبوءة. وقد جرب فكرته هذه ونجحت حينما ظهر الطاعون فى بغداد خلال السنة التالية، أى فى سنة 1877 كذلك، وبدأ فيها باليهود. فقد طلب إلى الحاخام الأكبر أن يتفرق اليهود ويخرجون إلى الضواحى أو يخيمون فى العراء فاستجابوا له استجابة تامة، وخرج فى مدة أسبوعين حوالى خمسة عشر ألف يهودى من مجموع ثمانية عشر ألف كانوا فى بغداد منهم حينئذ. وقد حذا حذوهم عدد كبير من المسلمين والنصارى بعد ذلك، ولم يمض شهر واحد حتى غادر بغداد ثلثا سكانها على هذه الشاكلة. وحينما أجرى إحصاء دقيق فى صيف 1877 بعد أن زال شر الطاعون تبين أن ضحاياه بلغ مجموعها (4394) نسمة من مجموع سكان بغداد البالغ سبعين ألف نسمة يومذاك. وقد وجد أن اليهود الذين خرجوا لم يمت منهم سوى عشرين نسمة فقط، ومات أكثر من نصف الذين بقوا فى بيوتهم ولم يخرجوا.

---

[349] مقال مفصل كتبه: Joseph Malone, "Surgeon Colvill's Fight Against Plaque and Cholera in Iraq, 1868 – 1878," in: American University of Beirut, American University of Beirut Festival Book (Beirut: The University, 1967), pp. 163 – 183.

4 ـ الطواعين والفيضانات فى بغداد عامى 1822 و1831

350

أ ـ فيضانا سنتى 1237 و1247 هـ

وقد حدث فى ولاية داوود باشا (1232 – 1247 هـ / 1816 – 1831 م) التى تمثل نهاية حكم المماليك فى بغداد، فيضانان خطيران، وقع الأول فى سنة 1237 هـ (1822 م)، والثانى فى 1247 هـ (1831 م)، وقد صادف انتشار وباء الطاعون أثناء كل من الفيضانين المذكورين فزاد فى خطورتهما. وقد نقل المرحوم الأب أنستاس الكرملى، عن تاريخ رسالة الكرمليين فى بغداد، وعن السجلات المحفوظة فى ديرهم البغدادى، الوصف الذى دون عن الحادث الأول فجاء فيه ما نصه: وفى سنة 1237 هـ (1822 م) تراكمت البلايا والرزايا على بغداد، فمن الجهة الواحدة تقدم العدو ليأخذ المدينة من يد داوود باشا، فقامت الحرب على قدم وساق، حتى عمت أهالى بغداد. ومن الجهة الثانية تفشى الطاعون فى هذه الآفاق حتى لم يبق للقائمين بدفن الموتى وقت ليؤدوا لأعزتهم واجبات الفراق. إذ قد ينتهى بهم الأمر إلى ما كانوا ندبوا له، إلى أنهم كانوا يطعنون فيموتون للحال ويدفنون حيثما يسقطون حتى داخل المدينة، أو فى بطن الدار أو السرداب. ومما زاد الطين بلة، إزدياد منسوب دجلة إزدياداً خارق العادة، فإنه أتلف فى تلك السنة المزروعات الصيفية والشتوية، ودخلت المياه البساتين، وركدت فيها أياماً عديدة، حتى أسنت وأماتت الأشجار والنخيل وسائر النباتات التى تكره كثرة المياه. ثم إن السيول تفجرت من كل جانب ، وتدفقت فى داخل المدينة لخلوها من العدد الكافى من السكان للقيام بـاتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لمنع المياه من التدفق وخرق السدود. ولهذا أسقطت المنازل والبيوت على من نجا من غائلة الوباء، فعم الوباء سائر الديار فى العراق، وبلغ الفقرمن الناس القليلين الأحياء كل مبلغ.

"والحق يقال إن هذه الطامة الكبرى كانت من أعظم الطوام التى حدثت فى تاريخ بغداد منذ نشأتها، لأنهن كن ثلاثاً الواحدة أشأم من أختها، وكل منها شديدة الفتك

350 نقلاً عن: أحمد سوسة، فيضانات بغداد فى التاريخ: بحث فى تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق فى مختلف عصور المدنية، 3 ج (بغداد: مطبعة الأديب، 1963 – 1966)، ج 2، ص 367 – 374.

بالخلائق، وقد جئن متتابعات متتاليات لتتلف الواحدة ما أبقت الأخرى. ولذلك أبقت تلك السنة ذكراً لا يمحى ولا يمكن أن يمحى"[351].

أما ما روى عن الحادث الثانى أى حادث فيضان سنة 1247 هـ (1831 م) كما جاء فى سجلات الدير أيضاً، فهذا ما نصه:

ولم تكن سنة 1822 م وحيدة المثال فى تاريخ بغداد، فقد حدث ما يشبهها كل الشبه بعد عشر سنوات يعنى سنة 1831، وذلك أنه فى عشرين من شهر آذار / مارس بدأ طاعون جارف، وفى شهر نيسان / أبريل بلغ عدد المطعونين المتوفين فى اليوم الواحد ما يناهز الألفين، وفى بعض الأيام كان يبلغ هذا العدد ما يتعدى الألفين كما أنه كان يقل فى بعض الأيام. بيد أنه من المؤكد، الذى لا يشوبه شائبة ريب، أن عدد المتوفين بهذه الوافدة المشؤومة كان أكثر من مائتى ألف نفس فى مدة تنقص عن شهرين. وفى هذه السنة زاد الرافدان (وطغيان دجلة والفرات فى وقت واحد من الأمور القليلة الحدوث) زيادة مفرطة فى ربيع تلك السنة. ومن بعد أن غطت المياه السهول المحيطة ببغداد، وعلت عدة أذرع، تفتقت السدود، ودخلت المدينة، وهدمت عدداً لا يحصى من المنازل فسقطت على أصحابها وسكنتها فكانت لهم قبوراً بعد أن كانت لهم دوراً وقصوراً. وكانت هاتان البليتان (الطاعون وطغيان الفراتين) غير كافيتين، فقام فى المدينة لصوص ونهابون ، فكانوا يدخلون البيوت يسرقون ما يجدون فيها من الحلى والمجوهرات والعروض البيتية الثمينة. وكانوا إذا وجدوها على الموتى غير المدفونين كسروا الأعضاء التى عليها تلك الحلى وأخذوها غنيمة باردة... ثم جاءت الحرب إثر الغرق، فأخرجت كل ما كان قائماً فيها من حى وجماد، وبذلك عم الخراب بغداد وما جاورها من القرى والبلاد. وما زال بعض الشيوخ يذكروا أهوال هذه السنة بتفاصيل يقشعر لها السامع[352].

وجاء فى صف آخر لهذا الفيضان ما نصه: ففى شهر نيسان / أبريل تسرب الوباء إلى المدينة بغداد، فتوفى فيه حتى اليوم العاشر من الشهر المذكور سبعة آلاف نسمة. وزاد الأمر سوءاً ندرة الطعام، وامتناع السائقين عن نقل الماء إلى دور الأهلين، فعم الشقاء ولم

---

351 الفوز المراد فى تاريخ بغداد (بغداد:]د. ن.[، 1911)، ص 6.
352 المصدر نفسه.

يقف عند هذا الحد فقد دهمها الفيضان فى 21 نيسان، وأحاطت المياه ببغداد فغرق ألوف الناس، ولم يعد نقل الطعام ممكناً وبعدها بخمسة أيام تهدمت السدة الشمالية من المدينة، وقسم من القلعة فهجم الماء، وأغرق ألفى دار فى ساعة واحدة، وفى ظرف أربع وعشرين ساعة أصبح السراى وسبعة آلاف دار، أنقاضاً متراكمة. وشوهدت خيول داوود باشا الأصلية تهيم على وجهها فى المدينة، وبعد يومين انخفض الماء، وفى نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار زال خطر الطاعون والماء من المدينة، وأخذ الأحياء الباقون يدفنون الموتى... وكان داوود باشا قد نجا من إصابته فى الطاعون[353].

وقد ترك لنا المبشر البريطانى أنتونى غروفس (Antony Groves) أدق وصف لحادث الطاعون والفيضان فى سنة (1830 – 1831 م)، وكان هذا المبشر مقيماً فى بغداد آنذاك، وقد بقى مداوماً على عمله، فدون مذكراته اليومية عن هذه الفترة الخطيرة من تاريخ بغداد. ومما ورد فى هذه المذكرات أن أولى إصابات الطاعون بدأت فى تشرين الأول / أكتوبر 1830 وقد كتمت هذه الوقائع، ثم ظهر الوباء على أشده فى آخر آذار / مارس 1831 م فتوفى فى القسم الشرقى من المدينة حيث تقع قصور الوالى ووجهاء البلد سبعة آلاف نسمة خلال خمسة عشر يوماً. وقد بلغ عدد المصابين الذين لاقوا حتفهم فى المدينة حتى يوم 24 نيسان / أبريل 1831 م ثلاثين ألف نسمة، ثم استمر معدل الموتى فى كل يوم بين 1000 نسمة و1800، وفى 26 نيسان / أبريل بلغ عدد الأشخاص الذين لاقوا حتفهم خمسة آلاف شخص.

وبدأ فى الوقت نفسه فيضان دجلة فأخذت المياه ترتفع فهدمت السدود الكائنة فى القسم الأعلى من المدينة، واجتاحت المناطق المنخفضة فغمرتها، ثم وصلت المياه إلى سور المدينة فـانهار فى أماكن عديدة ودخلت المياه إلى المدينة فغرقت محلة اليهود بكاملها وتهدم قسم من سور القلعة. وقد بلغ الفيضان أشده يوم 28 نيسان / أبريل 1831 م فهدم فى ذلك اليوم أكثر من سبعة آلاف دار مكتسحاً معه الموتى والمرضى، وقد بلغ عدد الذين لاقوا حتفهم فى ذلك اليوم 1500 نسمة. أما الذين تشبثوا بالهرب من المدينة فقد صادفتهم المياه التى غمرت أطراف المدينة فـاضطروا إلى اللجوء إلى الأماكن المرتفعة

[353] المصدر نفسه، ص 102.

حيث بقوا محصورين لا يستطيعون العودة إلى المدينة ولا الإنتقال من أماكنهم وقد ماتوا من الجوع والبرد. أما بقية الهاربين فقد نهبهم الأشقياء بلا رحمة. وقد حاول الوالى داوود باشا بعد أن فقد آخر جندى فى جيشه المدرب على الطراز الأوروبى الهرب إلى الكوت فى زورق القنصلية البريطانية، إلا أن سائق الزورق ومن معه هربوا وبعضهم لاقى حتفه. ولم يبق من حرس الباشا الخاص المؤلف من مائة كرجى غير أربعة أشخاص . وترك الباشا قصره مفتوحاً، وفتحت أبواب مخازن الحبوب فصار الناس يأخذون ما يستطيعون حمله من الأطعمة. وغمرت المياه إصطبلات الباشا فقطعت خيوله الأصيلة أربطتها وأخذت تهيم على وجهها فى شوارع المدينة. وقد نجا داوود باشا من الطاعون كما نجا المبشر غروفس منه. ولم يبق من عائلة داوود باشا من يعد له الطعام، فعطفت عليه عجوز جارة له وأخذت تقوم بذلك. وفى ذلك الحين خيم على رضا باشا حول بغداد، فـاضطر داوود باشا إلى تسليمها بلا حرب.

وفى نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار / مايو زال خطر الطاعون والفيضان من المدينة، وأخذ الأحياء الباقون يدفنون الموتى وألقى بعضهم فى النهر لعدم تيسر القبور، واعتلى المؤذنون المآذن، وظهر الطعام فى الأسواق، وجمعت الحيوانات الشاردة وعادت الأمور إلى طبيعتها[354].

ب - سكان بغداد قبل فيضان سنة 1831 وبعده

أما نفوس مدينة بغداد فقد اختلف السائحون الأجانب فى تقديراتهم لعدد نفوس المدينة قبل الفيضان والطاعون وبعدهما. فقد ذكر المبشر غروفس فى يومياته عن الطاعون

[354] إنظر المصادر التالية عن فيضان وطاعون سنة 1830 – 1831:
Anthony Norris Groves, Missionary Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831 (London: J. Nisbet, 1832), "Memoires de Antoine Norris Groves Missionnaire à Baghdad et aux Indes contenant des extraits de ses letters et de ses journaux rassemblés par son veuve, traduit de l'anglais sur la seconde édition par le traducteur de Robert et James Haldone," 1861, pp. 150 – 216; James Raymond Wellsted, Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean, including a Voyage to the Coast of Arabia, and a Tour on the Island of Socotra, 2 vols. (London: H. Colburn, 1840).
مؤلف هذا الكتاب ينتمى إلى الأسطول الهندى مصادف قيامه برحلة إلى العراق فى سنتى 1830 و1831 فنقل أخبار الفيضان والطاعون الذى تفشى فى العراق، و
Fraser, Travels in Koordistan, Mesopotamia, including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes, vol. 1, pp. 233 – 254.

والفيضان أن أكثر من نصف سكان المدينة هلكوا خلال مدة تقل عن شهرين، ثم يعود فيقول إنه توصل بعد التدقيق والتحقيق إلى أن عدد الذين هلكوا بلغ ثلثى السكان، ولما كان قدر عدد السكان بثمانين ألف نسمة قبل الطاعون والفيضان[355]، فيكون الباقى حسب تقديره الأخير لعدد الوفيات زهاء 27000 نسمة. وقال ويلستيد الذى زار العراق فى سنة 1830 – 1831 أن عدد نفوس بغداد هبط إلى عشرين ألف نسمة[356]. ثم زار بغداد السائح البريطانى فريزر بعد مضى مدة وجيزة على حادث الفيضان والطاعون فأفاد أن عدد سكان بغداد هبط إلى ثمانين ألف نسمة بسبب الحادث المذكور وذلك بعد أن كان 150 ألف نسمة قبله[357]. ومن السياح الذين زاروا العراق بعد حادث الطاعون والفيضان السائح ساوثغيت الذى كان فى العراق سنة 1837، فقدر عدد سكان المدينة بأربعين ألف نسمة[358]، كما قدر السائح إيلوى الذى كان فى بغداد فى أيار / مايو من سنة 1835 مجموع سكان المدينة قبل الحادث بخمسين ألف نسمة وبعشرين ألفاً بعده[359]. وقدر جيسنى، رئيس البعثة البريطانية التى قامت بدراسة أنهر العراق بين سنتى 1835 و1837، نفوس المدينة قبل الحادث بـ 110 آلاف نسمة وبـ 65 ألفاً بعده[360]. وقد زارت السائحة الألمانية السيدة بفيفر العراق سنة 1848، فذكرت أن عدد نفوس بغداد يتراوح بين خمسين ألف نسمة وستين[361]. وزار بعدها السائح البريطانى غريتان غيرى المدينة فذكر أن عدد سكان بغداد يقدر فى الحالات الإعتيادية بثمانين ألف نسمة[362]. وفى سنة 1890 م زارت السيدة بيشوب العراق فقدرت عدد سكان بغداد بـ 120 ألف نسمة[363]. ويقول ريتشارد

---

[355] كان وليم هيود الذى زار بغداد سنة 1817 م أى فى أوائل عهد داوود باشا، قدر سكان بغداد بمائتى ألف نسمة. إنظر: William Heude, A Voyage up the Persian Gulf (London: [n. pb.], 1819).

[356] Wellsted, Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean.

[357] Fraser, Ibid.

[358] H. Southgate, Narrative of a Tour Through Armenia, Kurdistan, Persia, etc… (London: [n. pb.], 1840), vol. 2, chap. 16, p. 178.

[359] Eloy Aucher, Relations de voyages en Orient de 1830 à 1838 (Paris: [s. n.], 1843).

[360] Francis Rawdon Chesney, The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, 2 vols. (London: Longman, 1850).

[361] Ida Pfeiffer, Voyage d'une femme autour du monde, traduit de l'allemand par W. de Suchaw, 2éme ed. (Paris: Hachette, 1859).

[362] Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, vol. 1, p. 130.

[363] Isabella Lucy Bishop, Journeys in Persia and Kurdistan: Including a Summer in the Upper Karun Region and a Visit to the Nestorian Rayahs, 2 vols. (London: John Murray, 1891), letter 2, 9 January 1890, p. 28.

كوك فى كتابه بغداد مدينة السلام[364] إن عدد سكان بغداد قدره بكنغهام[365] قبل حادث فيضان سنة 1831 بأربع عشرة سنة (بثمانين ألف نسمة ثم إزداد عدد نفوس المدينة إلى 150 ألف نسمة فى عهد داوود باشا، ويعتقد أن هذا العدد هبط إلى خمسين ألف نسمة بعد الحادث، أى هلاك مائة ألف نسمة أثناء حادث الطاعون والفيضان[366].

5 - القرصنة فى نهر الفرات وإضطرابات البصرة عام 1820

[367]

... الحقيقة أن القرصنة موجودة فى الفرات على نطاق واسع، وقد سطوا على المراكب التجارية التى تقوم بالإتصال اليومى مع وكلائها المقيمين فى المدن أثناء تحميل شحنات التمر فى مختلف النقاط الواقعة على النهر على مسافات متفرقة من البصرة.

وقد تلقيت شكاوى حول هذا الموضوع من رؤساء المراكب التجارية وشركة (Honourable Company's Gruiser Psyche) التى نجحت فى القبض على قارب قراصنة، ولكن بحارته تركوه وسبحوا عراة إلى الشاطئ وتم التحفظ على القارب ، وعندما جاء مالكه يطلبه أعيدت إليه ممتلكاته بتدخل من المتسلم (الحاكم) بعدما وعدوا ألا يعودوا إلى ذلك فى المستقبل.

---

364 Richard Coke, Baghdad the City of Peace (London: [n. pb.], 1927).
365 Bishop, Ibid., vol. 1, p. 130.
366 Groves, Journal of a Rsidence at Baghdad during the Years 1830 and 1831; Wellsted, Travels to the City of the Caliphs, Along the Persian Gulf and the Mediterranean, and Fraser, Travels in Koordistan, Mesopotamia, including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes.
367 Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From Taylor to Rich, 20 and 21 November 1820," (Bombay, IOPS 385/1).

جدول رقم (2 – 17)

فيضان دجلة فى بغداد (1840 – 1907)

السنة	مدة الفيضان بالأيام	الوالى	ملاحظات
1840		لاظالى رضا باشا	دجلة والفرات: تهدم السدود ووقوع خسائر كبيرة
1845	40	نجيب باشا	
1849	50	شربانلى عبد الكريم باشا	
1853	30	رشيد باشا	
1857	40	سردار عمر باشا	
1862	30	نامق باشا	
1865	60	نامق باشا	
1874	30	رادف باشا	فيضان هائل
1876	20	عبد الرحمن باشا	
1877	60	عاكف باشا	فيضان هائل
1880	60	تقى الدين باشا	
1884	30	تقى الدين باشا	
1885	40	عاصم باشا	
1888	40	سرى باشا	
1891	120	حسن باشا	فيضان هائل نجمت عنه خسائر كبيرة
1894	120	حسن باشا	فيضان هائل نجمت عنه خسائر كبيرة
1898	60	نامق باشا	
1901	30	فيضى باشا	
1905	60	حازم بك	
1907	(125)		دجلة والفرات، فيضان هائل

المصدر: نقلاً عن أحمد سوسة، فيضانات بغداد فى التاريخ: بحث فى تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق فى مختلف عصور المدنية، 3 ج (بغداد: مطبعة الأديب، 1963 – 1966)، ج 2، ص 384 – 419 ، إعتماداً على السالنامات ومصادر أخرى.

غير أن حوادث أخرى مماثلة وقعت على يد آخرين من بينها الحادث الذى نذكره هنا.

وقد بذلت كل جهد ممكن لإكتشاف المدبرين واستعادة المنهوبات ولكن دون جدوى حتى الآن، مما دفعنى فى نهاية الأمر إلى مخاطبة شيخ المنتفق بهذا الخصوص إذ تمتد سلطته إلى كل القبائل الواقعة على ضفتى النهر فيما عدا قبيلة كعب... وثمة بعض الشك فى أن شيخ المنتفق يشجع أولئك القراصنة بإهمال معاقبتهم، والمشاركة فى مغانمهم. فإذا استمر فى التغاضى عنهم على هذا النحو، فلن يكون هناك ما يضمن عدم تعرض الملاحة فى النهر إلى هجمات أخرى ما عدا ضرب المثل علناً بإحراق كل قارب ينطبق عليه هذا الوصف، وهو ما تستطيع عمله ثلاثة أو أربعة من اللنشات بسهولة...

وبعد الهجمة الأولى للنجادة على البصرة، عرضوا دفع غرامة مالية قدرها أربعة آلاف كيس (400 مليون قرش ؟) إلى باشا بغداد، وتحدث وكيلهم فى دار (Honourable Company's Gruiser) فى أمر تخفيض هذا المبلغ إلى النصف، ولكن عندما ذهب إلى الزبير لتحصيل الغرامة أنكروا عليه ذلك وأعادوه مهاناً إلى البصرة.

وعندما بلغت هذه الأنباء بغداد، أرسل ضابط تركى يدعى غالب آغا إليهم لتجديد إتفاق الغرامة المالية مع تخفيض مقدارها، وذلك بدلاً من عقاب النجادة وإجبارهم على أداء ما عليهم بالقوة عن طريق المستسلم. وفوض غالب آغا فى تحصيل 12 ألف قرش فقط فى حالة عدم تدبيرهم المبلغ المتفق عليه من قبل.

وعندما حدثت الكارثة الثانية، طلب من الباشا أن يرسل قوة من أربعمائة فارس تركى وكردى يعاونهم ثلاثة أو أربعة آلاف من العرب الذين جمعهم المتسلم من بين القبائل المقيمة حول البصرة، فتفادت القوة هزيمة منكرة على يد النجادة الذين جاؤوا أمام المدينة لمواجهتها وفقدوا إثنين من كبار رجالهم.

ومن حسن الحظ أن العدو (النجادة) إرتد من أمام أسوار المدينة ولا يزال المتسلم يعزز قواته بإضافة قوات عربية وتركية حتى يتقوى بالقدر الذى يمكنه من حصار مدينة الزبير والنجادة ويضع حداً لعدوانهما.

والقوات الموجودة الآن فى البصرة لا ضابط لها، فهم ينهبون السكان مما قضى على ثقة الناس جميعاً. وارتبط بذلك انخفاض منسوب دجلة وغياب الأمن على ضفتيه مما شل حركة التجارة تماماً، وترك المدينة فى حالة إضطراب وقلق لا توصف.

6 - العراق تحت حكم داوود باشا الأعوام 1817 – 1831

[368]

... ومن أهم مشروعاته فى هذا الصدد حفر نهر النيل الذى كان الحجاج بن يوسف الثقفى قد شقه سنة 82 هـ (709 م) وهو يأخذ من الفرات قرب الحلة. حشد داوود لحفره خمسة آلاف عامل حتى أتمه سنة 1242 هـ (1826 م) وكذلك كان مهتماً باستخدام آلات الرى التى تسهل على الفلاح عمله، فلما عرض عليه أحد الإيرانيين آلة لرفع المياه أمر بالتسهيلات اللازمة لإتمام المشروع، فلما تم بنجاح كافأ الوزير صاحب الفكرة، وأطلق على هذه الآلة (جرخ يوسف) نسبة إلى يوسف بن داوود.

وكانت خطته فى النهوض الاقتصادى بالعراق شاملة غير مقصورة على توفير مياه الرى وزيادة مساحة الأرض المستغلة. فقد عمل على رفع المستوى الصناعى الذى كان قد انهار إلى الحضيض. وكان من الطبيعى أن تهدف خطته فى هذا الشأن إلى استغلال خامات العراق الزراعية فأسس مصانع لـلمنسوجات القطنية والجوخ[369]. وكان الجوخ سلعة تتنافس على بيعها فى العراق كل من بريطانيا وفرنسا[370]. حقيقة كانت هذه الصناعات تخدم إلى حد كبير حاجات جيشه وتشكيلاته الجديدة. وهذا أمر تتطلبه حاجات الولاية فى هذه الظروف، وهى سد الحاجات السريعة للقوة العسكرية التى كونها الباشا المصلح دون النظر – فى أول الأمر – إلى تنفيذ برنامج صناعى شعبى. ولذلك نجد داوود يستقدم الفنيين من أوروبا والأدوات اللازمة لبناء مصنع للبنادق[371]. وما ذلك الإتجاه فى سياسة التصنيع إلا نتيجة لأن كرسى الوزارة كان يهتز تحت قدميه لخشية

---

[368] نقلاً عن: عبد العزيزسليمان نوار، داوود باشا والى بغداد (القاهرة: دار الكاتب العربى، 1968)، ص 286 – 296.
[369] Suleiman Faiq, Baghdad Kuleh (Istanbul: [n. pb.], 1292), p. 38.
[370] Olivier, Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du government pendant les six premières années de la république, vol. 4, pp. 436 – 437.
[371] Faiq, Ibid., p. 38.

داوود من نيات السلطان، ولتعدد الثورات الخطيرة فى البلاد ولأنه وقف وحده تقريباً فى الحرب ضد إيران.

والعراق عامر بالمعادن والخامات اللازمة لكثير من الصناعات. ولكن الجهل يحول دون استغلالها. وقد أشار غسنى (Ghesney) إلى اكتشاف مواد معدنية وخامات مهمة للصناعة دون أن تستغل مثل البتومين والنفط الذى كانت تطمع فيه كل من فرنسا وبريطانيا فى ذلك الوقت[372] ومثل الكبريت[373]، إلى جانب النحاس والرصاص، فكانت تلك المعادن محط أنظار الأوروبيين منذ ذلك الحين.

وكان من المنتظر أن تكون تجارة العراق ضعيفة تبعاً لضعف الزراعة، ولكن العراق كطريق بين الشرق والغرب وكمركز عظيم لتوزيع واستهلاك المتاجر الأوروبية والهندية، كان سبباً فى أن يستمر العراق على نوع من الإزدهار الاقتصادى. ويرجع الفضل إلى سليمان أبى ليلة (1749 – 1761) وسليمان الكبير (1780 – 1802) فى ارتقاء بغداد من مجرد مركز تجارى بسيط إلى سوق شرقية كبيرة[374]. ولذلك تقدمت التجارة فى الربع الأول من القرن التاسع عشر تقدماً كبيراً. وأصبح يصل إلى البصرة سنوياً ست سفن تحمل العلم الإنكليزى بدلاً من سفينتين. هذا عدا السفن العربية. وذلك بفضل التسهيلات التى منحت للإنكليز وللعمانيين. بل إن البصرة استقبلت سنة 1815 خمس عشرة سفينة أتت من البنغال وبومباى متوسط حمولة الواحدة من 300 طن إلى 400 . وكانت هذه السفن تأتى حاملة الموسلين البنغالى والتوابل والمخدرات والأرز والسكر الأمريكى والحرير والشيلان والسلع الصينية والدانتلا والرصاص والآلات الحادة والصفيح والعطارة والبخور والنيلة[375] التى كانت ترد من سان دمنغو بكثرة إلى بلدان الدولة العثمانية، ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر قل ورودها من هناك، ولذلك

---

[372] Chesney, The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, vol. 1, p. 108, and Olivier, Ibid., vol. 4, pp. 436 – 437.

[373] محمد بن أحمد الحسينى المنشئ البغدادى، رحلة زيج فى العراق، ص 55.

[374] Groves, Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831, pp. 244 – 245.

[375] James Silk Buckingham: Travels in Mesoptamia, Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah… with Researches on the Ruines of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia (London: Colburn, 1827), vol. 2, pp. 201 – 205, and Travels in Assyria, Media and Persia, 2nd ed. (London: Colburn, 1830), vol. 2, p. 169.

استبدلت بالنيلة المزروعة فى لاهور بالهند. وكان هذا النوع من النيلة يصدر من بغداد إلى إيران وقندهار وتركيا، هذا إلى أن البصرة كانت تتلقى سنوياً 30 ألف أقة من خيوط القطن وتصدرها البصرة إلى بغداد والموصل ودمشق وحلب، وكانت البصرة كذلك تستقبل سفناً من مسقط وشرقى إفريقيا، وكانت هذه السفن محملة بالعبيد والبن والعنبر، ومن البحرين تأتى السفن باللؤلؤ والصمغ.

وكانت القوافل من التيبت وقندهار وإيران تأتى باستمرار إلى بغداد حاملة الفواكه والتبغ الذى يصدر من بغداد إلى دمشق وحلب والآستانة. هذا مع أن التبغ مزروع فى أطراف بغداد بكميات كثيرة أقل جودة من النوع الإيرانى، ويصدر جزء منه إلى الآستانة، وتأتى هذه القوافل أيضاً محملة بالشيلان.

وهناك قوافل أخرى كانت تأتى من سنه وزهاب والسليمانية وكركوك وديار بكر وحلب وأورفة وماردين، هذه كلها تلتقى فى أسواق بغداد حيث تتبادل السلع. وكانت بعض المنتجات الآتية من حلب على جانب كبير من الأهمية نظراً لأنها واردة من أوروبا، ومن أهمها أنواع الحلوى والمنسوجات.

وقد أسهمت منتجات العراق نفسه فى نشاط التجارة، فقد بلغت قيمة المصدر من منتجات العراق فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر حوالى 350 ألف قرش، وكانت إمكانات العراق الاقتصادية تسمح برفع هذه القيمة إلى أربعة أمثالها لو أن الحكومة العراقية اهتمت بوسائل تنمية الإنتاج الاقتصادى، واستقرت العشائر العربية فى أماكن تعمل فيها. ومن ناحية أخرى كانت قيمة شحن البضائع إلى البنغال تساوى 4 بالمائة من قيمة البضاعة، و3 بالمائة إلى بومباى، و2 بالمائة إلى مسقط، و1 بالمائة إلى بوشير. وكانت الخيول العربية التى تربى حول بغداد وفى نجد من أهم الصادرات العراقية إلى الهند . ولقد شعر الباب العالى بأهمية الخيل فى الحرب فأصدر فرماناً يحظر بيعها فى الموانئ العثمانية؛ ولكن نظراً لما كانت تدره هذه التجارة من أرباح وفيرة على متسلم البصرة، وبالتالى على باشا بغداد، استمرت هذه التجارة نشطة. وكانت صادرات البصرة من التمر تمثل جزءاً هاماً جداً من صادرات العراق. وكان يصدر إلى كرمنشاه وهمذان ومسقط

والهند. وكان يأتى إلى البصرة سنوياً 250 قارباً متوسط حمولة كل واحد منها 60 طناً خصيصاً لنقل التمر و1500 حصان إلى الهند[376]؟

وكان هناك نوع آخر من النشاط التجارى خلاف المنتجات الوافدة من مختلف الجهات . فقد كانت فى العراق أهم مزارات الشيعة فى النجف وكربلاء. وكان الشيعة يأتون إلى العراق سنوياً لزيارة هذه العتبات المقدسة. ويقدر عدد الوافدين إلى العراق سنوياً للزيارة من 12 ألفاً إلى 15[377]. كما يأتى الزوار السنيون من الهند لزيارة الإمام الأعظم[378] فيكون مجئ هؤلاء عاملاً من عوامل انتعاش التجارة فى العراق ومن العوامل التى ترفع من كمية النقد فى العراق، بينما كانت التجارة الهندية تجرى لمصلحة الإنكليز على وجه الخصوص، وكان النقد بسبب ذلك يتسرب إلى التجار الإنكليز وإلى خارج العراق.

وعلى أى حال، فقد كانت التجارة الهندية أوسع التجارات نشاطاً وكانت الضرائب المفروضة عليها قد اتفق عليها بين رجال شركة الهند الشرقية وولاة بغداد بفرض 3 بالمائة من قيمة البضائع فى البصرة، لا تدفع إلا عند البيع. وفى هذا مجال كبير للتلاعب، وبخاصة أن التجار الإنكليز استطاعوا أن يحصلوا على امتيازات خاصة بهم بفضل قناصلهم فى بغداد. فقد كان لهم حق إنزال بضائعهم أولاً فى مخزن الوكالة أو فى أى مكان آخر دون أن ترسل بضائعهم هذه إلى ديوان الجمرك. وهذا الإمتياز يمنح التجار الإنكليز بلا شك فرصة التهرب من دفع الضريبة على البضاعة كلها. فبعضها يمكن أن يهرب، بل إن قائمة البضائع التى يقدمها الإنكليز إلى متسلم البصرة كانت تقبل

---

[376] Buckingham, Travels in Assyria, Media and Persia, vol.2 pp. 170 – 173, and Travels in Mesopotamia, Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah… with Researches on the Ruines of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia, vol., 2 pp. 201 – 205; William Francis Ainsworth, A Personal Narrative of the Euphrates Expedition, 2 vols. (London: K. Paul; Trench and Co., 1888), vol. 2, p. 110; Olivier, Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république, vol. 4, pp. 440 – 448; Victor Fontanier, Voyage dans l'Inde et dans le Golf persique par l'Egypte et la mer rouge, 2 vols. In 8 (Paris: Paulin, 1844 – 1846), vol. 1, pp. 142 – 143, and Adrien Dupré, Voyage en Perse, fair dans le années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamia, depuis Constantinople jusqu' à l'extremité du Golf persique et de la à Irewan (Paris: J. G. Dentu, 1819), p. 180.

[377] Fontanier, Ibid., vol. 1, p. 323.

[378] Gibb and Bowen, Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, vol. 1, pt. 1, p. 305.

دون تمحيص، وكان يسمح للسفن البريطانية أيضاَ بالمرور أمام ديوان الجمرك صاعدة النهر دون تفتيش، مع أن هذه الإمتيازات كانت غير منطبقة على السفن العربية التى ترفع العلم الإنكليزى.

أما الضرائب على التجارة التى يقوم بها الأهالى والدول التى لم تكن موقعة على الإتفاقات أو معاهدات مع الباب العالى، فكانت قيمتها 7.5 بالمائة وهذه هى القيمة الرسمية للضريبة، ولكنها تصل فعلياً إلى 9.5 بالمائة لإرتفاع سعر البضاعة فى سنة 1816 عن ذى قبل. وكانت الضريبة تقدر بحسب البالة أو الصندوق أو بحسب الوزن، وهذه تسمى سقط، أو بحسب الأطوال وهذه تسمى صاغ، وكان يستقطع قرش عن كل بالة كرسم[379].

وكانت هناك بعض البضائع المعفاة من الضريبة مثل النقد والذهب والفضة[380]. ولا يدفع الإنكليز ضرائب عند تصدير القمح والتمر على اعتبار أنها بضائع استهلاكية[381]. ولم تكن قيمة الضرائب ثابتة على جميع الأصناف، فهى تختلف من سلعة إلى أخرى، ولكن الأمر الثابت هو أن الميزان التجارى كان دائماً لمصلحة الإنكليز[382].

وهكذا تولى داوود باشا، والإنكليز يتمتعون بهذه الإمتيازات الواسعة، وهى ليست نتيجة للإمتيازات الأجنبية التى حصل عليها الإنكليز من السلطان فحسب، بل كانت أيضاً نتيجة لتساهل شائن من جانب سعيد باشا، والى العراق، الذى سمح بتلك التسهيلات التى تمنح للأجانب فرصاً تجارية لا يمكن أن يحصلوا على مثيلها إلا فى إحدى مستعمراتهم. ومن ثم كان لابد من أن تصاب الخزانة بشئ كثير من نقص المواد، وهذا ما حدث لسعيد باشا فعلاً، فقد أفلست موارده. ولم تقتصر تلك الإمتيازات على الإنكليز، فإنه لأمر ذو مغزى أن تكون الحكومة الأخرى ذات الإمتيازات الواسعة هى حكومة مسقط، حليفة الإنكليز وساعدهم الأيمن فى الخليج العربى. فقد منح سعيد والى بغداد سلطان مسقط – السيد

---

[379] وادى العطية، تاريخ الديوانية (النجف:]د. ن.[، 1954)، ص 20؛ سعاد العمرى، بغداد كما وصفها السياح (بغداد:]د. ن.[1954)، ص 41 – 42 و47، و
Dupré, Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en tranersant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu' à l'extremité du Golf persique et de la à Irewan, vol. 1, p. 189.

[380] العمرى، المصدر نفسه، ص 38، و
Buckingham, Travels in Assyria, Media and Persia, vol. 2, pp. 169 and 181 – 182.

[381] Dupré, Ibid.

[382] Buckingham, Ibid., vol. 2, p. 187.

سعيد – حق إرسال ثلاث سفن إلى البصرة حيث تفرغ حمولتها دون دفع أية ضريبة، وكان هذا الإمتياز من الفداحة إلى حد أن طالب الباشا بأن تعدل هذه الإمتيازات. واتفق الطرفان فى نهاية الأمر على أن يدفع سلطان مسقط ألف تومان[383] سنوياً فى مقابل الحمولة التى تحملها تلك السفن. ومع ذلك كانت هذه الألف تومان لا تعادل عشر أرباح سلطان مسقط[384].

ولقد ازدادت التجارة نشاطاً فى عهده، وكان مقدراً لها أن تزداد نشاطاً لو لم تدهمها كوارث سنة 1830 وسنة 1831. ولم تكن فكرة شق القنوات الأسلوب الوحيد الذى اتبعه لتنشيط هذه التجارة، بل اهتم كل الإهتمام بأمن الطرق وتيسير المواصلات النهرية والبرية، ومن ذلك أنه ضرب عشيرة عفك لأنها عبثت بالملاحة النهرية وكلف بعض القبائل بالمحافظة على الملاحة فى مناطق معينة، وكان اهتمامه هذا كفيلاً بزيادة دخل خزانته من هذه التجارة الوفيرة وزيادة الدخل الوطنى أيضاً.

فقد كانت الرسوم على التجارة فى بغداد تقدر بمليون قرش، وفى البصرة كانت تقدر بمليون ونصف المليون[385]. ومع ذلك لم تكن الضرائب الجمركية تمثل إلا نوعاً واحداً من الضرائب التى تفرضها الولاية. فكان هناك أنواع أخرى من الضرائب، وهذه الضرائب تعرضت للزيادة والنقصان من عهد إلى آخر، وكان نظام الإلتزام يمثل مصدراً مهماً لخزانة الباشا.

كانت كل منطقة أو قرية أو مدينة تمنح للملتزم يتكفل بجمع مقدار معين من الأموال منها، وهو نظام وضع فى القرن السادس عشر عندما عجز الولاة عن جمع الأموال بأنفسهم. وكان للباشا حق منح هذه الإلتزامات.

---

[383] عملة إيرانية من الفضة.

[384] Buckingham, Ibid., vol. 2, p. 188.

[385] Dupré, Ibid., vol. 1, pp. 187 – 189.

وكان داوود أحياناً يربط بعض المناطق الغنية مباشرة وتدفع الأموال المقررة عليها إلى الخزانة مباشرة مثلما كان الحال بالنسبة إلى منطقة قره حسن، وكان داوود أحياناً ينعم بقرية على أحد المقربين إليه[386]

أما الضرائب فى عهد داوود فكانت على النحو التالى:

أ – ضرائب شرعية

1. الجزية.
2. العشر على الحاصلات الزراعية[387]، وفى بعض المراجع أنها كانت الخمس فى البصرة[388].
3. زكاة الغنم[389]
4. رسوم الجمارك[390].
5. ضريبة المرور على البضائع، فقد كان للباشا موظفون معينون لجمع هذه الضريبة وتسمى الباج والخاوة، عند مضايق الجبال[391]. وأحياناً كان المتغلبة يجبون هذه الضريبة لأنفسهم مثلما كان الحال فى زهاو.
6. ضريبة على الحوانيت والحانات والمنازل.
7. ضريبة على الأراضى المزروعة[392].
8. أموال يقدمها حكام المدن[393].

ب – ضرائب "طارئة"

---

[386] Claudius James Rich, Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis, 2 vols. (London: Duncan, 1836), vol. 1, p. 35, and
المنشئ البغدادى، رحلة زيج فى العراق، ج 1، ص 35 و265 – 266.

[387] المنشئ البغدادى، المصدر نفسه، ص 35.

[388] أحمد على الصوفى، المماليك فى العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب، 1749 – 1831 م (الموصل: مطبعة الإتحاد، 1952)، ص 214 – 215.

[389] العمرى، بغداد كما وصفها السياح، ص 43.

[390] الصوفى، المصدر نفسه، ص 214 – 215.

[391] المنشئ البغدادى، رحلة زيج فى العراق، ص 39 – 43.

[392] المصدر نفسه، ص 58.

[393] الصوفى، المماليك فى العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب، 1749 – 1831 م، ص 214 – 215.

يفرضها الباشا أو الشيخ أو المتسلم أو مختار القرية إذا أراد أن يصلح شيئاً أو كان فى حاجة إلى الأموال[394].

وكانت الضرائب على وجه العموم تجبى على طريقة الإلتزام فيلزم رد مبلغ معين عن مساحة معينة ومحصول معين، ويلتزم المتسلم كذلك بمبلغ سنوى يدفعه للباشا. وكان من الطبيعى أن يشتط بعض الملتزمين فى جمع الأموال فينال الناس أذى من وراء ذلك . ولكن الذى ثبت أن داوود كان قد اشتد فى جمع الضرائب فى أواخر حكمه، ففر اليهود من العراق إلى مسقط[395]. وثارت ماردين على متسلمها[396] الذى استحدث ضرائب جديدة وضاعف قيمة الضرائب على التجار[397]، وهبطت قيمة العملة وأبو قرشين صار بقرش ، والدراهم نزلت عن السابق مقدار العشرة ثمانية (فى 25 ذى القعدة سنة 1244)[398].

وكان تخفيض سعر العملة من الأساليب التى كان يلجأ إليها الباشوات لزيادة دخلهم، وقد زادت هذه الضرائب بشكل واضح وأرهق الأهالى، فلجأ بعضهم إلى السلطات الإنكليزية ليتوسطوا لهم فى تخفيضها[399].

ولم يكن هذا التطور إلا لأن داوود بدأ الإصلاح بعد انتهاء الحرب الإيرانية، فكان فى حاجة إلى الأموال لتجهيز الجيش الجديد ولشراء المصانع وجلب المدربين وشق القنوات والترع. ومع ذلك لم يختلف داوود عن معظم حكام الشرق فى ذلك الوقت، من حيث أنهم كانوا يستغلون إمكانات البلد دون استثمار طاقتها الكامنة. ومع ذلك لم يكن أمام الحاكم الشرقى فى ذلك الوقت – وقد رأى الفرق الشاسع بينه وبين أوروبا – إلا أن يحاول القفز وأن يسرع الخطى، فكان ذلك سبباً من أسباب سطحية الإصلاحات التى قام بها حكام

---

[394] Rich, Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis, p. 52.

[395] عبد السلام االماردينى، "تاريخ ماردين" (بحث غير منشور)، الورقة 157.

[396] Wellsted, Travels to the City of the Cliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean, p. 15.

[397] الماردينى، "تاريخ ماردين،" الورقة 157 – 158.

[398] يعقوب نعوم سركيس، مباحث عراقية فى الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، تقديم محمد رضا الشبيبى، 2 ج (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1948)، ج 2، ص 220.

[399] Groves, Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831, p. 50.

الشرق. ومن الأسباب التى أرهقت البلاد فى سبيل تكوين قوة عسكرية كبيرة باهظة التكاليف[400].

وكان دخل الخزانة فى عهد داوود يفوق دخلها بكثير فى عهد أسلافه. فقد بلغ هذا الدخل سنة 1828 أربعة وعشرين ألف كيس بعد خصم المصروفات، وهذا ما لم يبلغه باشا فى بغداد من قبل[401]. وقد أعطانا (غسنى) قائمة بدخل الخزانة، وهى على النحو التالى:

1. من صادرات التمر والقطن وتأجير المساكن 1.5 مليون دولار.
2. من الحبوب المنتجة على وجه الخصوص من منطقة بغداد والحلة 4 ملايين دولار.
3. 10 بالمائة مفروضة على الحيوانات 3.5 ملايين دولار.

فيكون المجموع 9 ملايين دولار. وفى الوقت نفسه يقدر غسنى قيمة الضريبة التى يمكن أن تدخل خزانة الباشا بعد إنتاج النفط بحوالى 3.5 ملايين دولار[402].

ونظراً لهذا النشاط الاقتصادى فى العراق، ولبعده عن مركز الخلافة صرح الباب العالى لباشوات بغداد بسك العملة، وكان فى بغداد مصرفخانة ودار لسك العملة. على أن العملة التى تسك فى بغداد لا يسمح بـانتشارها خارج الولاية، وقد سمح لبغداد بسك العملة فى عهد داوود سنة 1235 هـ[403].

وحدد قيمة ما يضرب فى بغداد بخمسين ألف قرش، ولكن منع ضرب العملة بفرمان بعد سنة 1235 هـ، ومع ذلك شوهدت عملة مضروبة فى بغداد بتاريخ 1255 (1839)[404].

---

[400] Dupré, Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu' à l'extremité du Golf persique et de la à Irewan, vol. 1, pp. 160 – 161.

[401] أحمد لطفى، تاريخ لطفى، 8 ج (إسطنبول:]د. ن.[، 1873 – 1910) ج 1، ص 293.

[402] Chesney, The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, vol. 1, p. 110.

[403] العزاوى، تاريخ العراق بين إحتلالين، ج 6، ص 300.

[404] المصدر نفسه.

7 ـ بغداد تطلب طبيباً وسلاحاً

405

إدخال التلقيح ضد الأمراض عام 1824

... يشرفنى أن أضع بين أيديكم بعض الإلتماسات التى تلقيتها مؤخراً من الباشا التى يريد أن يتلقى عليها ردوداً إيجابية.

وسموه يريد طبيباً إلى جانبه فى بغداد. وقد حاول أن يقنع الدكتور لامب بالبقاء أثناء مروره بعاصمته دون أن ينجح فى ذلك. وقد عاتبت سموه لتقديمه هذا العرض إلى أحد الرعايا البريطانيين دون الرجوع إلى، عندئذ قدم طلباً ملحاً إلى الوكيل المحلى (فى بغداد) بهذا الصدد.

ولما كان هذا الطلب قد تكرر، فقد رأيت أن من واجبى أن أرفعه إلى الحكومة مؤكداً لها – على أى حال – أننى لم استطع أن أحثه فى الوقت نفسه على تحديد مرتب محدد معلوم لهذه الوظيفة. فإذا قررت الحكومة الاستجابة لهذا الطلب الذى أعتقد أن فيه ضماناً لسلامته وقدراً من المجاملة له، فإنها لا تستطيع أن تركن إلى سموه من هذه الناحية، فيما عدا بعض الهدايا التى قد يقدمها من حين إلى آخر إلى الشخص الذى يعين طبيباً.

فإذا وضع هذا الطلب موضع الإعتبار، أرى أنه يتيح فرصة ثمينة لإدخال نظام التلقيح ضد الأمراض فى الباشاوية (الولاية) على النحو الواسع المعمول به فى الهند، كما يؤدى إلى وضع مساعدة دبلوماسية إلى جانب سموه تعين هذه الوكالة فى مهمتها، فيكون الشخص المعين نافعاً لوكالة البصرة بفضل دهائه وحضوره الذهنى.

ونفوذ هذا المساعد وتأثيره على الشخصية الوطنية فى بغداد قد يكون مفيداً دون شك ، وبمساعدة الوكيل المحلى الموجود هناك بالفعل، يمكن تحقيق الكثير من الفوائد. فإن العلاقة بين العاهل الوطنى والطبيب الأوروبى فى هذه البلاد تدمج فى إطار علاقة ذات طبيعة دبلوماسية...

---

405 Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, (Bombay, IOPS 385/51, 383/32).

والطلب الثانى للباشا يتعلق بإمدادات السلاح والتجهيزات الكاملة اللازمة لألف من جنود المشاة، مثل البنادق والسناكى والأحزمة الجلدية، وصناديق الرصاص، وأغماد السناكى ، والفرش، والشوك، والمفكات، وكميات من قداحات الزناد.

ولتلبية هذا الطلب، حصلت من سموه على كتاب تتعهد فيه الخزانة بسداد قيمة هذه الأشياء عند تسليمها فى البصرة بكل ما تتحمله من رسوم. ولدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن سموه لن يبدى شكره لنا فحسب، بل سيسارع إلى تسديد القيمة فى ضوء ما يتعرض له من ضغوط أعدائه، وسعيه للحصول على السلاح بأسرع وقت ممكن.

وقد رفض الطلبان على أساس عدم التورط فى علاقات وثيقة مع باشا بغداد فى ضوء خبرة المقيمية فى بغداد منذ إنشائها عام 1798 حتى رحيل رتشى عام 1821... وقد كتب رتشى فى 5 كانون الثانى / يناير 1812، إلى بومباى: "طلب منى سعادة الباشا إمداده بمائتى غدارة، وكم أكون سعيداً لو استطعتم تدبيرها من المخازن. فقد جرت عادتنا على مد باشا بغداد بالبنادق والغدارات، ولكن هذه هى المرة الأولى التى أتلقى فيها طلباً من سعادته منذ توليه السلطة" وتمت الموافقة على إرسال الغدارات المطلوبة وفاتورة بقيمتها فى 14 آذار / مارس)[406].

طلب منى المجلس الطبى إبلاغكم بوصول خطابكم المؤرخ فى 13 الجارى، المرفق به مذكرة مقدمة من الطبيب المساعد فى البصرة فقرة 3 بخصوص إقامة معاون وطنى (محلى) فى بغداد بغرض الدعاية للتلقيح ضد الأمراض فى المدينة، ويتضمن التماس سعادة الحاكم لمد خدمات التلقيح إلى عدة محطات فى خليج البصرة. وكما يبدو من تقرير الطبيب المساعد فى البصرة، يتطلع سكان بغداد إلى التمتع بمزايا التلقيح. ويرى المجلس الطبى فى ظل هذه الظروف أن قيام شخص وطنى متعلم جيداً بمهمة تلقيح الناس سوف يحقق فائدة جمة لسكان المدينة ويؤدى إلى توسيع نطاق التلقيح فى بلاد لا تعرفه بعد.

وبالإشارة إلى التوسع فى ممارسة التلقيح فى مختلف محطات خليج فارس، طلب منى المجلس الطبى إبلاغكم أنها حققت بعض التقدم أو لم تحقق تقدماً فى تلك الأنحاء، وتأكيداً

[406] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "Taylor, Political Agent Barsa, to Government Bombay, 16 July 1824," (Bombay, IOPS 385/51).

لذلك بلغ عدد من لقحوا فى البصرة الشهر الماضى 27 شخصاً فقط، من بوشهر 31 شخصاً، ومن طبيب إرسالية فارس 25 شخصاً. ولم نتلق تقارير من مسقط حيث هناك إختصاصى فى التلقيح[407].

(أرسل إختصاصى فى التلقيح إلى بغداد، كما أرسل عام 1827 إختصاصى آخر إلى أصفهان).

8 - باشاوية بغداد، عام 1851

[408]

... لعله لا توجد ولاية من ولايات الإمبراطورية التركية يمكن حكمها بسهولة وبأقل كلفة كباشاوية بغداد الواسعة. ومن المؤكد أنه لا يوجد نظير لها من حيث توافر التسهيلات اللازمة لتطور الصناعة وتوسيع نطاق التجارة. ومن ناحية أخرى، لا تميل القبائل العربية بين النهرين، بالطبع، إلى القتال. والتطرف فى الاستفزاز وحده كفيل بإثارة عداوتهم، بينما يؤدى سوء الإدارة إلى جعل تلك العداوة مرعبة، كما أن أى درجة معقولة من درجات الأمن يمكن توفيرها، يزيد معها ثراء البلاد، فيتدفق عليها الزوار، ووسائل النقل التى يوفرها النهران دجلة والفرات كثيرة وممتازة، إلى درجة تحتم ازدهار التجارة التى يعقبها السلام والسعادة.

غير أنه مع تلك الإمكانات، ما زالت باشاوية العراق صحراء فى الغالب، لأن سوء حظ هذه البلاد جعلها تخضع فى السنوات التسع الأخيرة لكل مساوئ الحكم، فلم يؤد جشع وفساد نجيب باشا الذى حكم البلاد نحو ست سنوات إلى عدم تقدمها فحسب، بل أدى إلى تأخر التجارة وإلى انتشار الفقر وإلى نزوح السكان من بعض المناطق أحياناً.

وأوصلت عدم كفاءة خليفتيه سلطة الحكومة إلى الحضيض، ووضعت حركات العنف التى قام بها الشيوخ الذين يسعون إلى إقامة سلطتهم المطلقة، اللمسات الأخيرة للكوارث

---

[407] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From Medical Board, Bombay, 23 October 1824," (Bombay, IOPS 385/51).
[408] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Rawlinson to Malmesbury, 21 June 1852," (FO 195/367).

التى حلت بالبلاد. وقد بدأ نامق باشا عهده بـاتباع القسوة التى لا تدعو الحاجة إليها، فدفع شيوخ القبائل الواحد تلو الآخر إلى التحالف ضد الحكومة، ومذ ذاك أثار سخط جميع القبائل العربية من سكان الولاية عن طريق الضعف العسكرى أحياناً والتهدئة ووسائل الغدر والقسوة أحياناً أخرى، الأمر الذى تصدم روايته المشاعر، فضلاً عن استخدام لهجة عنيفة متعالية فى التعامل مع السكان، وهو ما يثير ضيق بدو الصحراء. ولعل إعادة الهدوء والضرب على يد المعارضة يحتاج إلى قوة قوامها 50 ألف جندى...

9 - الأحوال على طول خط البرق المقترح عام 1856

409

... أوجه عناية سعادتكم إلى ملاحظة أنه لا يكاد يوجد ميل واحد على امتداد المساحات الواقعة خارج حدود المدن، يمكن القول أنه تحت السيطرة الحقيقية للسلطات التركية، وحتى فى ما يعرف بمناطق الاستقرار حيث يعترف بتلك السلطات، فإنه يجب قياس هذه السلطة بمقدرتهم على فرضها، ولكنها نادراً ما تمارس فعلياً سواء لوضع حد للفوضى المحلية أو الضرب على أيدى من يخرجون على النظام من السكان، وكثيراً ما يطلبون تدخل شيوخ القبائل أو يحاولون زيادة الضرائب التى قررت على تلك القبائل. وإدارة الولاية تخضع فعلاً لنظام توفيقى.

فالحكم هو فى أيدى حفنة من الأجانب العسكريين المعزولين الذين لا تربطهم صلات مباشرة بالسكان. وهؤلاء السكان يتحدون فى جماعات تحت سلطة عائلة واحدة ليملأوا الفراغ الخاص بالقانون والنظام والأمن، وتلك العائلة تتولى المسائل الداخلية والمالية والاقتصادية للقبيلة.

وخلال الصراع على السلطة الذى ينشب بين أفراد العائلة المتنفذة فى القبيلة، تجد السياسة التركية فرصتها لإخضاعها، وبينما يتفاوت اتساع الإضطرابات تبعاً لحسن أو سوء تقدير اختيارها، والقوة أو النفوذ الكافى لمساندة مرشحها.

---

409 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/521).

وفى حالة القبائل البدوية الكبرى كالشمر وعنزة وضفير، لا تملك الحكومة الضعيفة إلا شراء ولائهم بتخصيص مرتبات شهرية للشيوخ، والتى يعنى إيقافها أو قطعها تعرض القرى والقوافل للسلب والنهب وإعتراض طرق المواصلات المجاورة. وعندما تقع الإضطرابات داخل القبيلة حتى فى أكثر الأوقات هدوءاً لا تستطيع الحكومة أن تضع حداً للإبتزاز أو النهب...

وأعلق الأمل فى النجاح على الممارسات الليبرالية التوفيقية تجاه العرب أنفسهم، وخبرتى بهؤلاء القوم تجعلنى أعتقد أنه ما لم توجد حالة إغراء بالنهب فهم يحفظون عهودهم. ومن الحكمة تأكيد هذا الترتيب الذى تبقى عليه تلك الإغراءات التى تقدم إليهم.

ومن الضرورى أن تقدم هدايا من حين إلى آخر إلى الشيوخ الذين تمر أسلاك البرق عبر أراضيهم، ولكن اعتمادى أساساً سوف يكون على خدمات أحد أفراد أسرة الشيخ أو أحد المتنفذين حتى لو كان من فرع صغير من أسرة الشيخ، يخصص له راتب شهرى ما بين 5 جنيهات – 12 جنيهاً يحدد حسب المهام الموكلة إليه. والقاعدة السائدة بين العرب ألا يتعرض المسافر للسلب إذا كان يرافقه أحد أبناء القبيلة، قاعدة محترمة ويمكن استخدامها لمصلحة خط البرق.

وبعد إعتبارات لها وزنها، أرى أن يسير الخط عبر العراق من الموصل حتى بغداد، ومنها إلى قلعة درويش على الهور فى مواجهة الكوت وهو مفضل فى غالبية الأحوال ، رغم اعترافى أننى لا استطيع أن أحدد اتجاه الخط من النقطة الأخيرة. فهذا الجزء من البلاد لم يرتده الأوروبيون إلا قليلاً، ولا تتوفر لدى المعلومات حول مدى امتداد المستنقعات على سطحه فى ذروة الموسم، وما إذا كان باستطاعة المرء أن يسافر عبر أرض جافة فى خط مستقيم من قلعة درويش إلى سوق الشيوخ[410].

نظراً لأن البدو بحكم أسلوب معيشتهم لا يقبلون الخضوع للسلطة فلا يعترفون بسلطة سادتهم الأتراك إلا إذا كانت محسوسة ومفروضة عليهم. وتقوم حرية النقل بخط جمال نصف الشهرى عبر أحد المسالك الصحراوية الوعرة والذى نظمته الحكومة البريطانية

[410] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Redcliffe, 29 December 1856," (FO 195/521).

وظل مستخدماً لعدة سنوات بين هذه المدينة (بغداد) ودمشق، دليلاً على أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها، وتفتح الطرود عدة مرات للتأكد من محتوياتها، ولكن يراعى دائماً استبعاد نقل الأشياء الثمينة، ونادراً ما كانت تلك المحتويات تتعرض للتلف، فالنفوذ البريطانى، أو حتى مجرد المكانة التى تتمتع بها بريطانيا لا يكفيان لوضع حد لرغبة العرب فى السلب، غير أنه عندما لا يقدم شيئاً لإشباع نهمهم قد يمكن شراء مسالمتهم بمبلغ غير مبالغ فيه[411].

10 - مشروعات مدحت باشا الإصلاحية عام 1869

412

ألقى سعادته خطاباً على الجمعية (فى سراى الحكومة) مطلعاً سامعيه أنه جاء برغبة مخلصة لإفادة البلاد وإثراء السكان، وأنه اقترح إدخال العديد من التغييرات والإصلاحات التى يرجو نفعها، والتغييرات التى قد لا تكون موضع موافقة فى بداية الأمر، ولكنها قد تصبح موضع التقدير عندما يدرك الناس النفع الذى يعود عليهم من ورائها.

وقد بدأ حكمه بإلغاء الضرائب التالية التى قيل أنها ضرائب محلية ثبت أنها ضارة وظالمة:

أولاً: ضريبة الإحتساب، وتفرض على كل سلعة تدخل من أبواب المدينة بغرض بيعها فى السوق.

ثانياً: ضريبة الكالبية، وتفرض على القوارب النهرية المحلية.

ثالثاً: ضريبة خمس الحطب، وتفرض بواقع 20 بالمائة على الوقود الذى يجلب إلى المدينة بالدواب والقوارب.

رابعاً: ضريبة رؤوس بقر، وتفرض على سواقى الرى الخاصة بالمزارعين العرب.

---

[411] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Frere, 21 February 1856," (FO 195/521).

[412] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Herbert to Elliot, 26 May 1869," (FO 195/949).

وبدلاً من هذه الضرائب، فرض ضريبة جديدة بواقع عشرة بالمائة من إنتاج البساتين والحقول.

وينظم سعادته بضعة مجالس جديدة يحصل أعضاؤها على رواتب، بدلاً مما كان متبعاً حتى الآن، إذ كان الأعضاء يعملون مجاناً وينتهزون الفرصة لتحقيق أكبر كسب ممكن ، مما كان مصدراً للفساد والإضطراب.

وقد أنشأ نظام الولاية، ويشرفنى أن أرفق نسخة (مع ترجمة لها) من الرسالة التى وجهت إلى القناصل الأجانب بهذا الصدد.

وكلف سعادته ضابطاً يدعى سرى أفندى بإعادة فتح ترعة قديمة تسمى "الكنانية" تخرج من الفرات إلى ترعة "السجلاوية" التى تصب بدورها فى دجلة، بغرض ربط النهرين بقناة ملاحية لا تيسر سبيل المواصلات بينهما، يعمل عليها خط من البواخر النهرية الصغيرة التى سوف يتم استيرادها من أوروبا لهذا الغرض.

كما أرسل قارباً بخارياً بالصعود شمالاً عبر الفرات لمحاولة وضع الترتيبات لفتح هذا النهر للملاحة بغرض إعادة بناء جسور منطقة الجزيرة، وقصر مياه النهر على مجراه ، والحيلولة دون إغراق مساحات واسعة من أراضى البلاد جنوباً التى تصل حتى مدينة البصرة أحياناً.

وهذا الإغراق يؤدى إلى تحول البلاد إلى مساحات من المستنقعات غير الصحية وغير المنتجة، على حين تقل مياه النهر بدرجة تعوق الملاحة فيه.

ويبدو أن ذهن سعادته عامر بمختلف المشروعات الخاصة بإصلاح شأن البلاد.

وهو يعترف بالحاجة الماسة إلى أمرين معاً: تأمين الممتلكات، وتوفير سبل المواصلات مع العالم (الذى تعيش البلاد الآن بمعزل عنه) ولنقل الإنتاج.

وهو يعتزم إنشاء خط حديدى من هنا إلى كربلاء كخطوة لربط الخط بالخط الملاحى بالفرات. واستيراد بعض البواخر للملاحة البحرية والنهرية لربط الولاية بالسويس ، واستيراد آلات لتطهير مجرى الأنهار، وآلات لمختلف الصناعات، وآلات للرى.

11 - إصلاحات مدحت باشا أعوام 1869 – 1872

413

أ - المطبعة وجريدة الزوراء

وهذه من تشكيلات الدولة. وتأسست فى الولايات الأخرى. وكان من الصعب تكوينها . والوزير أراد أن تدون أعماله وما يقوم به. فأصدر جريدة الزوراء. وأول عدد منها صدر فى 5 ربيع الأول سنة 1268 هـ – 1869 م، واستمرت طوال عهده. وبعدها دامت إلى قبيل الإحتلال. وكان منهاج الحكومة أن تنشر ما يجرى من أخبار لئلا تشوه. وأن تسجل أعمال الحكومة. وكانت قد أوصت الحكومة بجلب المطبعة قبل زمن هذا الوالى.

ولم تقم المطبعة بطبع الجريدة وحدها، بل طبعت بعض المؤلفات، والسالنامات وأعمال رسمية. ويطول بنا ذكر مرتبات المطبعة وعمالها والقائمين بها. وقد أفردنا ذلك فى كتاب خاص بإسم (الطباعة والمطبوعات فى العراق).

ب - الأوزان والمقاييس الأخرى

حاول مدحت باشا التعديل فى الأوزان وتوحيدها، فأمر أن تعتبر الحقة 400 درهم، وأن تجعل كل 10 حقات مناً واحداً، وأن تكون عشرة أمنان وزنة واحدة. وعدد كل 10 وزنات تغاراً. وذلك فى ربيع الأول. فلم يتم كما رغب. والغرض لم يكن موجهاً إلى إبداع موازين عشرية. وإنما الغرض التعامل العالمى، إلا أنه لم يتم له ذلك.

ثم أصدرت الدولة القانون المؤرخ 20 جمادى الآخرة سنة 1286 هـ بالمقاييس الجديدة . وطبع باللغة العربية فى المطبعة العامرة فى 3 ذى الحجة سنة 1286 هـ، ومنع بموجبه استعمال المقاييس القديمة إعتباراً من آذار / مارس سنة 1290 رومية، أى بعد سنتين . وفى خلالهما يكون الخيار للأهلين. وألحق بذلك نظام فى طريقة التطبيق.

فصلت ذلك فى مبحث الأوزان من كتاب النقود العراقية. ولم ينجح هذا المشروع، ودام استعمال الناس، فلم يخرجوا على معتادهم فى العهد العثمانى حتى أواخره.

---

413 العزاوى، تاريخ العراق بين احتلالين، ج 7، ص 171 – 260.

جـ - النقود

وهذه حاول الوزير تمشيتها بوجه مطرد موافق لرغبة دولته فلم ينجح. وأنواع النقود لا يمكن حصرها. وبينها النقود العثمانية والنقود الأجنبية. ولم يلتفت الناس إلى الأوامر المشددة، فلم تشأ الأمة أن تمضى على خلاف مألوفها وحاجتها الاقتصادية. فإن النقود الإيرانية يتعامل بها بكثرة ومثلها نقود الدولة، وكذلك النقود الأجنبية. وعلاقات العراق بالأقطار تعينها تحولات النقود وكثرة تنوعها وانتشارها.

وفى العراق لم تضرب النقود منذ أمد، أى من سنة 1262 هـ ولم تكن فى تعاملها على وتيرة ونسبة ثابتة، بل تعتبر البيشلك (البيشلغ) بخمسة قروش صحيحة، وفى التداول بستة قروش وعشر بارات، ويقابله بالنقد المغشوش (المتاليك) خمسة وعشرون قرشاً. وكذا يقال فى (الشامى) تعتبره الحكومة تسعة قروش وثلاثين باره، فى حين أن التعامل به بين الأهلين بعشرة قروش. والإجحاف بين الأخذ والرد ظاهر.

وهكذا يقال فى النقود الإيرانية والتلاعب بأسعارها. كان الكران بسعر ثلاثة قروش وثلاثين باره، ولكنه لم يستقر على هذه الحالة[414].

د- المدرسة العلية – مدرسة الصنائع

رأى الوالى كثرة المدارس، فظن أن تحويل واحدة منها إلى مدرسة صنائع لا يضر ... وفى أوائل سنة 1287 هـ تم افتتاح مدرسة الصنائع وجرى توزيع الطلاب فيها إلى صنوف الحدادة، والنسج وصنع الأحذية... وبلغوا 1440 طالباً وضعوا فى مخيم إلى أن تتم الأبنية فى المدرسة... وأختير بعضهم لأن يكونوا مرتبين فى المطبعة.

إشترك الأهلون فى التبرع لهذه المدرسة من بغداد والبصرة ومواطن العراق الأخرى ... ولو كان الولاة بعد مدحت باشا قاموا بالمهمة لأدت إلى نتائج مرضية...

---

[414] جريدة: الزوراء (العراق)، العدد 9؛ لطفى، تاريخ لطفى، ج 8، ص 91، وعباس العزاوى، تاريخ النقود العراقية (بغداد:]د. ن.[، 1958).

مضت السنون وتوالت الأيام، ولا تزال المدرسة فى حالة إبتدائية ولم تخط خطوة نحو الإصلاح. وإذا كان قد ظهر بعض المتعلمين فيها، فما ذلك إلا لأن هؤلاء جدوا واجتهدوا... لا لأن نظم التعليم تحسنت.

هـ- رصف الطرق

... شرعت الحكومة فى تبليط سوق البلنجية للتجربة، ويسمى اليوم "شارع المأمون "... ووقف التبليط عنده.

و- خط البواخر

إن مركب بابل إشترته الدولة بطريق المزايدة بمبلغ 23 ألف ليرة، بقوة 350 حصاناً وسعته 1700 طن، وفيه منام 280 من الركاب، وقد اختبرته نظارة الحربية الإنكليزية.

وهكذا تقرر أن يؤخذ مركب آخر من نوع ما سمى "مدحت باشا" الذى سيسير فى نهر الدانوب، ويستخدم للملاحة بين القرنة والبصرة والكويت وبندر أبى على شبر (بوشهر) والبحرين (واشتريت ثلاثة مراكب بخارية أخرى هى: نينوى، ونجد، وآثور). وهذه المراكب الأربعة كانت تسير بين إستانبول والعراق مرة كل ثلاثة أشهر، وتذهب مرة إلى إنكلترا، فنظم موعد سيرها. وكان من أعظم لوازمها الفحم. تأخذه الحكومة من إنكلترا، وكذا كانت تحتاج إلى موانئ فى عدن ومسقط وبندر بوشهر، كما كانت تحتاج أن تعين لها وكلاء فى تلك الأماكن لتقوم بالمهمة. وكانت الضرورة تدعوها إلى أن تحفظ فى بلدة عدن مقدار ثمانية آلاف أو عشرة آلاف طن من الفحم الحجرى، وأن تجعل هناك مركباً لمراكز الدولة فيما إذا أرادت السير إلى البحر الأحمر وغيره، فتأخذ من ذلك الفحم ، فتسهل أمر تلك المراكب...

وهذه السفن البحرية تأسست لها "إدارة عثمانية" قيل لها "العمان العثمانى"، وقد اشتهر حسن انتظامها فى الأنحاء المجاورة، وصارت تربح شهرياً نحو ألف ليرة[415].

[415] Ali Haidar Midhat, Tabsere –I ibrat, 2 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1909), p. 89.

ز- تطهير الفرات

وكانت آمال مدحت باشا مصروفة إلى أن يتخذ طريقاً فى الفرات لتأمين الوسائل الثقيلة لتتكامل مخارج التجارة، وتتبادل المنتوجات.

حاول أن يأتى بالمراكب من "بيره جك" التى أتمها هناك، إلا أن غرق هذه المراكب وتلفها شكل قضاء مبرماً، وإلا فإن نهر الفرات جسيم، ومن مسكنة إلى البصرة كانت مياهه صالحة لسير السفن، وأكبر عقبة فى طريقها كانت بين قصبة هيت وعانة، وهذه متأتية غالباً من الأبنية القديمة فى النهر، وكذا من الكرود القديمة وبقايا أنقاضها وانهدامها . فذهب مدحت باشا إليها بنفسه، وعلم أنها قابلة للإصلاح والتعمير، وذهب كذلك شاكر بك، مأمور النافعة لولاية بغداد، فى السنة التالية، ومعه مركبان خصصا له، وما يكفى من مهندسين وأرباب وقوف لكشف جميع مواطن الفرات...

وهذا أجرى التحقيقات، وحصل على معلومات كافية، وبين أن الفرات قابل لأن يعمر، ويعد للإنتفاع، فقام بإزالة الموانع، وبدأ من هيت وزاول تطهير العقبات فى أنحاء جزائر الفليوى وجبة وألوس، إلا أن الفرات فى أكثر مواضعه يشاهد الجريان فيه قوياً شديداً، فلم يتيسر تخفيف هذه القوة إلى الدرجة المطلوبة. فكانت لا تزيد سرعة هذه المراكب عن 12 ميلاً بل تسحب قليلاً من الماء، فعزمت الحكومة أن توصى بصنع مركب من نوع المراكب التى تستعمل فى النمسا فى المجارى القوية، يكون لها أربعة دواليب وسرعة زائدة... ولكن بناء مثل هذا المركب يحتاج إلى وقت طويل، بحيث لا يأتى بصورة "أجزاء" إلا بعد انفصال مدحت باشا. ولما ورد المركب إلى العراق سمى "مسكنة"، فعمل مدة فى الفرات، وهو المركب الوحيد الذى كان يعمل بين بغداد ومسكنة[416].

وأغفل ما آل إليه أمر هذا المركب ولم يعرف تاريخ تلفه ولم ينجح هذا المشروع.

حـ - مستشفى الغرباء

إن مدينة بغداد وإن كانت تحوى ما يزيد على 150 ألف نسمة، وفيها غرباء وأجانب ، ليس فيها مستشفى يلجأ إليه، ولا طبيب ولا صيدلى (جمعت تبرعات وأقيم المستشفى).

---

[416] المصدر نفسه، ص 91.

ط ـ رسم النخيل

كانت القاعدة فى ضريبة الحاصلات تجرى على الخمس أو العشر، وهذا يكون من طريق التخمين، أما النخيل فكلفته كبيرة، وحاصلها لا يتم فى آن واحد فيتيسر أخذ العينيات، فيصار إلى طريق التخمين. لكن ذلك لا يكون على وجه الصحة، إلا أن الفرق قليل، والتخمين تقريبى...

والصعوبة ظاهرة فى استخراج حصة الحكومة، فكانت تميل إلى إعطائها بالإلتزام، وفى هذه الحالة نرى ربح الملتزم فى زيادة الحاصل، وفى زيادة التخمين ظلماً... ومن جهة أخرى تجرى الحيل فى التخمين أيضاً... وهنا الربح الزائد، والقسر يكون على صاحب النخيل والحكومة تستوفى نصيبها ولا تنظر أمراً آخر... مما أدى إلى عدم العناية والإهتمام بالمغروسات، بل تعطلت حذراً من ظلم الملتزمين وتعديهم... فكان هناك فوات المنفعة بل دمارها على الأهلين والحكومة معاً.

ومن ثم، وتلافياً لكل ضرر ممكن، راعت الحكومة على زمن مدحت باشا أن النخلة بصورة وسطية لا تأتى بأكثر من 20 حقة تمر سنوياً، والتمر العادى تساوى الحقة منه بصورة معدلة 20 بارة. فالمحال التى تعطى العشر مثل بغداد وجوارها من الأمكنة تكون رسومها إما حقتين أو 40 بارة. وتحصيل البدل أيسر على الحكومة والأهلين فلا يستدعى كلفة وتشويشاً... فظهرت الرغبة فى ذلك، وتلقوها بالقبول... وطلب الأهلون أن تكون دائمة غير مقيدة بخمس سنوات ليراعى ما يحصل من تبدل المدة فى السعر قلة أو كثرة...

وأهل قضاء الخالص كانوا يؤدون الخمس، فطلبوا أن يشملهم هذا الأمر فيؤدوا قرشين عن كل نخلة بدل الخمس[417].

(رسوم النخيل بالبصرة كانت تقدر بواسطة خراصين، وهؤلاء يضرون هذا وينفعون ذاك)... صارت تؤخذ رسوم أميرية عن كل دونم 15 قرشاً سنوياً، وألغى (الخرص)... فكانت تؤخذ مساحة الكل، ولا يترك من الأراضى ما هو غير مغروس، وإنما كانت الأراضى الخالية داخلة فى الحساب، مما دعا الناس أن يغرسوا مواطن الخلل أو ما

[417] الزوراء، العدد 13 (1 جمادى الآخرة 1286 هـ).

يتحمله الدونم أو الجريب... وكانت واردات البصرة 48 حملاً من النقود، فبلغت بعد سنتين 70 حملاً، وتجاوزت ذلك.

ى- البواخر النهرية

كانت الحكومة قد اشترت مركب "الرصافة". وبعد أن تم تركيبه ووصل إلى بغداد صار يسير بين البصرة وبغداد. وفى 3 شوال عاد إلى البصرة. أما مركب "بصرة" فإنه يسير فى نهر الفرات، ومركب "بغداد" يستخدم للكشف عن النهر لما هو شمال بغداد، وملاحظة أمر تطهيره... ومركب "الرصافة" قد خصص لنقل البريد. وهذه أضيفت إلى ما هناك من "مركب بابل" وكذا "المركبان الآخران"، وبذلك توسعت "إدارة المراكب" وتسمى "الإدارة النهرية".

وفى هذه الأيم إشترى نقيب البصرة السيد عبد الرحمن مركباً سماه "الفيحاء"[418] وهو مركب صغير. ثم إن النقيب المومأ إليه قد تبرع به للحكومة فصار فى تصرف الإدارة النهرية.

وجاء فى الزوراء أن مركب "بابل" الذى اشترته الحكومة من أوروبا ورد البصرة، وأنه سيسير بين البصرة وجدة فى موسم الحج بسعر رخيص، وكان الإنكليز يغالون فى السعر، وحصروا الأمر بهم، يصل إلى جدة فى 15 يوماً، وعينت له الأجرة 4000 قرش للموقع الأول و2500 للموقع الثانى و1200 للموقع الثالث[419].

ك- أعشار القطن

إن الحكومة راعت فى القطن خاصة العشر، ولم تجعل حسابه كسائر المزروعات من أخذ الخمس أو الربع أو الثلث كضريبة، وفى بعض المواطن النصف... فإنه ثقيل خصوصاً أنها ترغب فى تكثيره. أعلنت بأنها تستوفى من حاصله العشر[420].

---

[418] المصدر نفسه، العددان 31 و35.
[419] المصدر نفسه، العدد 31 (16 شوال 1286 هـ).
[420] المصدر نفسه، العدد 38 (5 ذى الحجة 1286 هـ).

ل- تراموى الكاظمية

الكاظمية أشبه بالمحلة من محلات بغداد، لا تبعد كثيراً عن بغداد. وفيها مرقد الإمامين موسى الكاظم، ومحمد الجواد. والناس هناك من بين زائر، وصاحب شغل أو مقيم . والإتصال ببغداد دائم بلا انقطاع.

وإن الوسائط النقدية القديمة معروفة، إلا أن المرء يتطلع إلى ما يسهل. تزيد الحاجة فى مواسم الزيارات والأعياد أكثر... والضرورة أشد عندما يريد المرء نقل البضائع ... فالوسائط لا تكفى، وفيها من الصعوبة والأضرار الكثيرة ما لا يحصى، وكذا أيام الأخطار والأمطار مما لا يحصى ضرره.

كل هذه وأمثالها مما يدعو إلى تأسيس شركة تسهل على المارة ذهابهم وإيابهم... وهى مدار نفع وأرباح طائلة. من جراء هذا التسهيل تكونت شركة التراموى فصارت تباع الأسهم بكثرة، وفى عشرة أيام أو إثنى عشر يوماً بلغت 784 حصة لما حصل من تشويق وإقبال. ثم استمر بيع الأسهم[421].

كانت أسست بتسويق من الوالى، وضمانة الحكومة، وجعلت كل حصة 250 قرشاً على أن تكون 6000 حصة، فيكون مجموع رأس مالها 1.500.000 قرش. فكان الأمل قوياً فى نجاح المشروع.

وقامت هذه المؤسسة بكل ما تحويه بمبلغ 18 ألف ليرة... ولم تصرف أسهمها جميعها، وإنما صرف نحو ألف سهم منها. بلغ ربح المشروع فى السنة 018/0 أو 020/0، فصرف بعضه لأرباب الحصص والبعض الآخر جعل تسديداً للدين فى نهاية كل سنة. فبلغت شركة التراموى خمسة آلاف حصة، فبقيت كذلك[422]...

م- إصلاح نظام الحيازة

423

---

[421] المصدر نفسه، العدد 46 (6 صفر 1287 هـ).

[422] Midhat, Tebsere – i ibrat, p. 94.

[423] إنظر: مقدمة الفصل الخامس والفصل السابع، القسم رابعاً، النص 9 من هذا الكتاب، و
Issawi, ed., The Economic History of Middle East, 1800 – 1914, pp. 163 – 178.

ن- سد النهروان

قام الوالى بهذا المشروع. إتخذ للنهروان سداً فى نقطة "زلى"، محل ملتقى النهروان بنهر ديالى، وكان معروفاً قديماً، فعمل له سداً، ولكنه لم ينجح، والمحل المقابل يعرف بـ "أبى عروج"... وحال دون المشروع مواد السد وعدم صلاحها لمقاومة تيار المياه ومجاريها القوية.

س- مصانع جديدة

... وذلك أن الجيش تكاثر، وصارت احتياجاته كبيرة، فقد كان موجود الفيلق أيام مدحت باشا سبعة آلاف جندى، وبسبب القرعة والمتطوعين تجاوز عدده الإثنى عشر ألفاً، فمثل هذا العدد لا يتيسر سد حاجته من طريق الأهلين وأعمالهم اليدوية، فصعب الأمر ... فأسس معمل النسيج، فصار يعمل يومياً 300 متر من الأقمشة الصوفية (الجوخ) و400 متر من القماش القطنى السميك. ويسمى المعمل بالعباخانة، كما أن المحلة يقال لها العباخانة، وكذا كانت تسمى "القاطرخانة". وأما معمل الطحين فكان يعد يومياً ألفى قية من الدقيق ويخبزها... فجلب مدحت باشا معامل لهذه الغاية من أوروبا بقوة 70 حصاناً بكافة ما تحتاجه من أدوات، أوصى عليها من فرنسا بألفى ليرة، وأرسل مهندساً يراقب العمل[424].

ولما كان ذلك قد صادف أيام الحرب بين فرنسا وألمانيا (حرب السبعين) تأخر أعمال تلك المعامل، فبقيت ضرورة إلى ما بعد انفصال مدحت باشا. ثم جاءت من طريق البصرة، ولكنها لم تجد لها رجلاً يتمكن من إشغالها لتقوم بالمهمة، وأهملت حتى أكلها الصدأ.

وفى أيام حسين فوزى باشا حينما كان مشيراً للفيلق السادس جلبها إلى بغداد، واتخذ لها الأبنية، فصارت تعمل... هذا ما علم من أمرها[425].

---

[424] الزوراء: العدد 18 (6 رجب 1286 هـ)، والعدد 145 (30 صفر 1288 هـ).

[425] Midhat, Tabsere – I ibrat, p. 95.

12 - اقتصاد الموصل عام 1884

426

إن الطلب على البضائع الأوروبية هنا ضئيل والعرض محدود نسبياً، والتجار الذين يستوردون كميات صغيرة من البضائع من أوروبا لا يستطيعون – طبعاً – أن يشتروها بأسعار رخيصة مثلما يفعل من يستوردون كميات كبيرة، ومن ثم وجد التجار الموصليون أنه من الأنسب لهم شراء الكميات القليلة التى يحتاجون إليها من البضائع الأوروبية من تجار الجملة فى حلب وبغداد بأسعار أدنى من تلك التى يستوردونها بها مباشرة من أوروبا. فإذا اضطروا إلى استيرادها كان عليهم إقامة وكالات فى المراكز التجارية الرئيسية فى القارة الأوروبية، ولكن الطلب المحدود على السلع يجعلها محدودة الفائدة . ويجب أن نأخذ أيضاً فى الإعتبار المسافة الكبيرة التى تفصل هذه المدينة عن الساحل والمدة الطويلة التى تقطعها البضائع قبل أن تصل إلى غايتها. فالبضائع المستوردة من إنكلترا تستغرق ثلاثة أشهر فى الطريق على أقل تقدير، ولكنها تمكث عادة ما بين خمسة أشهر وستة قبل أن تصل إلى الموصل. كذلك تغيرت الأسعار تغيراً جذرياً، فما كان يعد مربحاً منذ ثلاثة أشهر أو أربعة قد يصبح فجأة مجلبة للخراب. ولهذه الأسباب وغيرها توقف الاستيراد المباشر من أوروبا فى السنوات الأخيرة، بينما قلت كمية السلع التى تباع منها عن تلك التى كانت تباع قبل ست سنوات أو سبع. والسبب فى ذلك أنه بينما كانت تتم صفقات تجارية كبيرة هنا بالسلع الأوروبية والتركية مع فارس ومدن إقليم كركوك والسليمانية، فإن تلك المناطق أصبحت تحصل على حاجتها مباشرة من سوق بغداد. أما الصادرات إلى أوروبا فتتكون أساساً من الصوف والموهير والجلود والعفصة الجوزية حيث تبلغ قيمة الصادرات نحو 100 ألف ليرة تذهب ثلاثة أرباعها إلى بريطانيا وحدها...

ولكن تربية الأغنام تعد أكثر المشروعات التجارية إدراراً للربح فى هذه المنطقة من العراق، حيث يطيب المرعى، بينما لا تصلح التربة للزراعة لكونها مكسوة بالرمال مليئة بالأحجار، وقد حققت ضريبة الأغنام إيراداً قدره 51 ألف ليرة فى هذه الولاية العام

426 Great Britain, Accounts and Papers 1884 – 1885, vol. 79, "From Report by Vice – Consul Richards on Trade and Commerce of Mosul for the Year 1884".

الماضى، التى تجبى بواقع ثلاثة قروش على الرأس الواحدة، وبذلك يكون عدد الأغنام فى الولاية 1.7 مليون رأس، ولكن إذا وضعنا فى اعتبارنا أن العرب، وبخاصة البدو الرحل بينهم، لا يدفعون ضرائب عادة رغم أنهم يربون قطعاناً كبيرة من الغنم، وأن الكثير من الأكراد الرحل يعفون من الضريبة، أيضاً، فإن رقم ثلاثة ملايين رأس من الغنم لا يعد تقديراً مبالغاً فيه لعدد الغنم فى الولاية، ويصدر الكثير منها سنوياً إلى سوريا ومصر، بينما يتجه الجانب الأكبر من الصوف إلى أوروبا. ولا يقارن موهير الموصل – طبعاً – بذلك الذى تنتجه أنقره، ولكن قسطاً كبيراً منه يتجه إلى أسواق أوروبا وبخاصة بريطانيا. وتأتى أحسن أنواع العفصة الجوزية من منطقة رواندوز وهكيارى، والأخضر منها يفوق الأبيض جودة.

ونتيجة اكتشاف بعض آبار النفط أخيراً حول كركوك، يمكن أن نتوقع أن يقل الطلب على النفط الأمريكى فى المستقبل. وهو يستخدم حالياً لإنارة الشوارع، ولكن من المتوقع أن تتوافر كميات أكبر للاستهلاك المنزلى عند استخدام معدات التكرير. وتم اكتشاف الفحم أيضاً فى العام الماضى فى الصلاحية فى منطقة كركوك، ويبدو أنه قابل للإنتاج إذا تم تشغيل المنجم جيداً. وهناك أيضاً منجم فحم كبير فى كربول، وهى إحدى قرى منطقة الجزيرة، وكان يتم استغلاله بشكل بدائى منذ خمسة عشر عاماً. وأحياناً تتولى الحكومة إدارته، ولكن غالباً تسند هذه المهمة إلى تجار يستغلونه بموجب عقود لتوريد الفحم إلى بغداد بسعر مرتفع للأقة، وكانت الحال كذلك فى العام الماضى، إذ كان العقد بيد أحد تجار الموصل الذى وافق على توريد الفحم إلى بغداد بسعر 290 قرشاً للطن الواحد . ولكننى علمت أنه لا يحقق أرباحاً بسبب عدم كفاية عربات النقل، وأن العقد لن يجدد هذا العام...

وتم أيضاً إنشاء بنك التوفير الزراعى (Caisse d'Epargne Agricole) هنا خلال العام الماضى، بغرض تقديم العون إلى الفلاحين لإنقاذهم من دفع فوائد ربوية باهظة على القروض التى يقدمها لهم تجار المدن. وهذا البنك يقرض المحتاجين بفائدة قدرها واحد بالمائة شهرياً مع ضمان أرض المقترض بما يعادل ضعف قيمة القرض، ولا تتجاوز مدة القرض عاماً واحداً... وقد فهمت أن التجربة لم تحقق نجاحاً حتى الآن.

وكانت تجارة تصدير الخيل فى العام الماضى بعيدة تماما عن تحقيق الأرباح على نحو ما جرت عليه العادة، فلأسباب لا نعرفها لم تجد الخيول التى صدرت إلى بومباى من يشتريها، بينما بيع الكثير منها بأسعار زهيدة عندما يئس أصحابها من بيعها بسعر جيد . وفى الموصل هبطت أسعار الخيول هبوطا شديدا.

وفى ما يتعلق بإنجاز الأعمال العامة خلال العام الماضى، لم يتم تنفيذ إلا القليل فيما عدا بناء وإصلاح بعض الجسور وبدء العمل بطريق زاخو...

13 - الفيضانات فى العراق عام 1894

427

يفيض دجلة عشرين قدماً أو أكثر كل عام فى الربيع عندما تذوب ثلوج أرمينيا وتركستان، ويتحول النهر من مجرى ضحل إلى سيل جارف. وهذا العام إرتفع النهر 24 قدماً فوق مستوى المياه المنخفضة، وهو أعلى فيضان منذ عام 1849، وأعلى من فيضان 1831 عندما سقط سبعة آلاف منزل فى ليلة واحدة فى بغداد ودفن سكانها تحت أنقاضها المنهارة. وقد ارتفعت المياه بضع أقدام حول جدران المنزل الذى أقيم فيه، وتحطمت بعض الجدران الخارجية وأصبح الباقى آيلاً إلى السقوط، وامتلأ سرداب المنزل بالماء . واستطيع أن أصطاد ما أشاء من أسماك بصنارة من شباك مكتبى، وأصبح ضرورياً قطع جسر النهر فى مواضع مختلفة لإنقاذ الممتلكات فى المدينة ولصرف الماء إلى الصحراء، ثم تقوية حوائط المدينة وهو ما قام به آلاف الرجال والأولاد. وحدث ارتفاع مماثل فى مستوى نهر الفرات جعل الماء يفيض على أراضى الريف ويتجه نحو دجلة الذى ينخفض مجراه عن مجرى الفرات عند بغداد، حيث تمتزج مياه النهرين هنا، وما بين النهرين يعبر بالقوارب، ومن ضريح الست زبيدة (زوجة هارون الرشيد) غرب بغداد لا يرى الناظر إلا الماء على إمتداد الأفق، بينما يرى الناظر صوب الحلة بعض الجزر القليلة هنا وهناك تشبه الخرائب القديمة. وحقاً "جاء البحر إلى بابل، وكساها إرتفاع الموج"، ومن أسوار بغداد الغربية المنظر متشابه. وحيث كانت قطعان الأغنام ترعى منذ بضعة

427 United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "From Sundberg to Uhl, 10 May 1894, Miscellaneous Correspondence, Baghdad".

أسابيع، تقوم الآن مئات القوارب بنقل الناس والدواب والبضائع وقد دمرت المحاصيل تماماً، ولكن لحسن الحظ ساعد انخفاض الأسعار على إبقاء الشون ممتلئة بالغلال من محصول العام الماضى، وبذلك يمكن تجنب المجاعة. ولكن عندما ينحسر الماء سوف يترك الكثير من العفن الذى يلوث الهواء. ولابد أن يعقب ذلك الطاعون...

14 - بغداد عام 1908

428

... سبق أن ذكرنا أن نهر دجلة يمر عبر بغداد، ويقسم المدينة إلى قسمين: الكرخ (الضفة اليمنى)، والرصافة (الضفة اليسرى)، وفى هذا الفصل سنحاول وصف كل من الضفتين.

والكرخ، حيث كان قصر الخلفاء ومعظم الآثار المهمة تتخذ مواقعها، يعانى اليوم من الخراب. وبغض النظر عن بعض المبانى التى شيدها أخيراً بعض الأعيان، لا نجد إلا منازل من طابق واحد، يسكنها الفقراء، الذين جاءت غالبيتهم من الفلاحين والجمالة والنساجين والحمالين، وهم حوالى 20 ألف نسمة، ومن الآثار القديمة، لم يبق إلا ضريح السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد، وقبر النبى يوشع، وضريح الشيخ معروف الكرخى، وضريح إبن مقلة، ومسجد الشيخ صندل. ومن بين المبانى الحديثة مستشفى الغرباء (الأجانب)، ومصنع الحديد المعروف بإسم دميرخانة اللذان بنيا على يد مدحت باشا. وقد تحول المستشفى القديم إلى مدرسة للفتيان المسلمين، وتحولت الدميرخانة إلى ثكنات للبحارة. أضف إلى ذلك، أنه يوجد فى موقع "باب الشام" مبنى يستخدم كمحطة للترام الذى يربط هذا الحى بالكاظمية، ويعود أيضاً إلى عهد مدحت باشا. وهناك أيضاً أربعة حمامات عامة أو خمسة، وستة مساجد بين الكبير والصغير، وسوق للغلال . وللحكومة فى ذلك الحى شون للغلال تخزن فيها محاصيل أراضيها.

428 Habib China, La Province de Baghdad (Le Caire: [n. pb.], 1908), pp. 163 – 165 and 102 – 105.

أ ـ الجسور

وهذا القطاع من المدينة يرتبط بالقطاع الآخر بجسرين عبر النهر، أحدهما بالغ القدم بالقرب من وسط المدينة، والآخر بالقرب من "باب المعظم" الذى كان يعرف من قبل بباب خراسان. والجسران بدائيان ضعيفا البناء، يرتكزان على قوائم خشبية مكسوة بمادة عازلة، وتربطهما بالضفتين سلاسل من الحديد، وهما لا يقاومان تيارات النهر جيداً، ويحتاجان إلى الإصلاح باستمرار. ولم يكن عبور الجسر يقتضى دفع رسوم من قبل ، ولكن عندما شيد مدحت باشا الجسر الثانى فرض رسماً للعبور، وتطرح هذه الرسوم فى مزاد علنى كل عام (يرسو على أحد الملتزمين)، ويقدر إيراد جسر المدينة سنوياً بمبلغ 1200 ليرة تركية (نحو 30 ألف فرنك)، أما إيراد جسر باب المعظم فيقدر بما يتراوح بين 800 ليرة تركية و1000 سنوياً.

وهناك أيضاً جسر يربط ضاحية الكاظمية بالمعظم على بعد فرسخ شمالاً، وجسر آخر على بعد فرسخ جنوباً فى موقع يقال له جرارة، وهذان الجسران مثل غيرهما من جسور الولاية تسند الحكومة أمر تحصيل رسوم عبورهما إلى ملتزمين من الأفراد، وطول كل هذه الجسور نحو مائتى متر، ولكنها تتفاوت فى العرض، وأوسعها عرضاً ذلك الذى يقع وسط المدينة، إذ يبلغ عرضه ثمانية أمتار وهو أفضلها صيانة. وإيراد هذه الجسور يتجه إلى ثلاثة أحياء من بلدية المدينة يقع إثنان منهما فى الرصافة والثالث فى الكرخ.

ب ـ السكان

قد يبلغ سكان مدينة بغداد 150 ألف نسمة، يعيش منهم عشرون ألفاً فى الضفة اليمنى و130 ألفاً فى الضفة اليسرى. ويتكونون من:

جدول رقم (2 – 18)

سكان مدينة بغداد بالنسبة إلى الطائفة

المسلمون السنة	40.000
المسلمون الشيعة	50.000
المسيحيون	7.000
اليهود	53.000
	150.000

وفى غياب الإحصاء الرسمى يصعب إعطاء أرقام دقيقة، والأرقام الواردة أعلاه تعتمد على أفضل تقديرات المختصين الذين يعيشون فى الولاية...

جـ - المدارس

للمسلمين بضع مدارس فى بغداد، وأهمها مدارس الحكومة. وفى المدرسة الإبتدائية العسكرية التى تعرف بإسم الرشدية العسكرية يوجد نحو 150 تلميذاَ. وتقبل المدرسة الإعدادية العسكرية خريجى مدرسة الرشدية، وفيها نحو 150 تلميذاً، والفتية من خريجيها الذين يحصلون على شهادتها يقبلون فى المدرسة العسكرية العليا فى إستانبول، وبعد ثلاث سنوات يصبحون ضباطاً. وهاتان المدرستان نظمتا على نمط المدارس العسكرية نفسها فى الولايات الأخرى.

وهناك أيضاً مدرستان حكوميتان، مدنيتان، واحدة إبتدائية هى المدرسة الرشدية الملكية، وفيها نحو 150 تلميذاً، والثانية إعدادية هى الإعدادية الملكية وفيها ما لا يتجاوز 60 تلميذاً إلى 70 تلميذاً.

ومدرسة الفنون والصنائع التى أقامها مدحت باشا من أكثر المدارس نفعاً فى البلاد[429] . ويسمح للتلاميذ من أبناء الفقراء بدخولها وبخاصة اليتامى، لتعلم حرفة مثل صناعة الأحذية، والنجارة، والحدادة، والنسيج. ويعرض إنتاج المدرسة من الأثاث وغيره فى أحد المحلات للبيع، وهو محل ملحق بمبنى المدرسة.

وهناك أيضاً نحو أربعين مدرسة صغيرة فى المدينة حيث يتلقى التلاميذ تعليماً بسيطاً على يد مدرس يعلمهم القراءة والكتابة باللغة العربية.

وبالنسبة إلى المدارس المسيحية، هناك بضع مدارس للكاثوليك لتعليم البنات والأولاد . ويجب أن نذكر فى المقام الأول الكلية الفرنسية، التى يديرها الآباء الكرمليون، التى تضم مدرستين، التعليم فيهما بالمجان، الأولى تقبل الأطفال الصغار لتعلمهم مبادئ العربية

[429] إنظر: القسم ثالثاً، النص 12 من هذا الفصل.

والفرنسية، أما المدرسة الثانية فلها برنامج كامل يشمل دراسة العربية والتركية والفرنسية والإنكليزية... والمدرسة الثانية من مدارس البنين هى مدرسة الأليانس الكاثوليك التى يديرها قساوسة محليون تحت إشراف الأسقف السريانى. ويقدر عدد التلاميذ فى مدارس الكاثوليك بـ 1300 تلميذ.

وقد أقام المونسنيور هنرى ألتماير – أسقف بغداد السابق والقاصد الرسولى فى العراق – على نفقته الخاصة، مدرسة للبنات. وقد حققت هذه المدرسة، التى تديرها راهبات فرنسيات، قدراً من الإزدهار، وفيها تتعلم البنات من مختلف الطوائف الفرنسية، والعربية، والموسيقى، والرسم، والتطريز، والخدمات التى تؤديها هذه المدرسة للبلاد تستحق تقديراً خاصاً. وأسس المونسنيور ألتماير – أيضاً – ملجأ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و6 تديره الراهبات أنفسهن.

وللأرمن الغريغوريين مدرستان: واحدة للبنين والأخرى للبنات. وفى مدرسة البنات نحو ثلاثين تلميذة يتعلمن فيها الأرمنية والفرنسية. وعلى الرغم من أن إدارة المدرسة بيد العلمانيين إلا أنها تخضع لإشراف رجال الدين الأرمن. وفى مدرسة البنين نحو ثمانين تلميذاً يتعلمون الأرمنية والفرنسية والتركية.

ولليهود فى حارتهم مدرسة كبيرة هى مدرسة الأليانس الإسرائيلى وتدرس فيها العربية والفرنسية والإنكليزية. وتدير هذه المدرسة لجنة خاصة من المدرسين الفرنسيين. ومنذ بضع سنوات، أنشئت مدرسة جديدة للبنات، تولت إدارتها سيدة فرنسية. وللطائفة اليهودية أيضاً عدد كبير من المدارس الإبتدائية الصغيرة يديرها رجال الدين لتعليم التلمود واللغة العبرية. وفى بعض تلك المدارس يتعلم التلاميذ أيضاً القراءة والكتابة باللغة العربية.

وفى بغداد مكتبة عامة صغيرة، فيها نحو 500 مجلد أغلبها مهدى من أعيان المدينة، ومعظم الكتب تتناول موضوعات دينية...

الفصل الثالث ـ التجارة

كان النظام الجمركى فى سوريا يناظر فى بنيته النظم نفسها السائدة فى بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وذلك فيما عدا الفترة من عام 1832 إلى عام 1840، عندما دخلت البلاد تحت حكم محمد على وأدمجت فى الاقتصاد المصرى[430]. وينسحب الشئ عينه على العراق تحت حكم المماليك، وبعد إعادة الفتح العثمانى له. وذلك يعنى عوائد جمركية منخفضة على الواردات، حددتها الإمتيازات الأجنبية بنسبة 3 بالمائة على السلع الأوروبية، ولكنها فى الحقيقة زادت عن ذلك أحياناً[431]. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع الأسعار فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، قلل من وزن تلك العوائد الجمركية. وكان من المفروض أن تدفع الصادرات أيضاً 3 بالمائة، ولكن نقص الإيرادات دفع السلطات المركزية والحكام المحليين إلى دعم هذه العوائد بضرائب إضافية، وبفرض الحظر والإحتكار[432]. وقد أحس التجار الأوروبيون بعبء هذه القيود، فتم توقيع المعاهدة الإنكليزية – التركية فى بالطا ليمان عام 1838. وقد حرمت المعاهدة كل أنواع الإحتكار، وسمحت للتجار الإنكليز بشراء البضائع من أى مكان فى بلدان الإمبراطورية، دون دفع أى ضرائب تزيد عن العوائد الجمركية للواردات والصادرات (أو ما يعادلها من الضرائب الداخلية)، وفرضت ضريبة 3 بالمائة على الواردات، و12 بالمائة على الصادرات، و3 بالمائة على تجارة العبور. ووافق التجار الإنكليز على أن يدفعوا إضافة إلى رسوم الواردات الجمركية 2 بالمائة بدلاً عن الضرائب الداخلية التى

430 إنظر: الفصل الثانى، القسم أولاً، النص 1 من هذا الكتاب.
431 إنظر: القسم ثانياً، النصين 4 و5 من هذا الفصل.
432 إنظر: القسم أولاً، النص 7 من هذا الفصل.

يدفعها المستوردون. وبعد هزيمة محمد على، طبقت المعاهدة فى سوريا، كما طبقت فى مصر. وما لبثت الدول الأخرى أن انضمت إليها، وتأكد قناصلها من تطبيقها[433].

وقد أدت المعاهدة إلى زيادة الإيرادات العثمانية، ويسرت سبيل الصادرات، ومن ثم أفادت المصالح الزراعية ودعمتها. ولكنها عرضت أيضاً الحرف اليدوية لمنافسة أكبر من جانب السلع الأوروبية المصنعة آلياً[434]، وهو عامل زاد من خطورته الإنخفاض الكبير فى تكاليف الشحن[435]. كما أن حاجة الحكومة إلى المال زادت عن ذى قبل، وكانت العوائد الجمركية أكثر الضرائب طواعية فى يدها. ومن ثم وقعت معاهدات جديدة بعد مفاوضات دارت فى عام 1843، وعامى 1861 – 1862، رفعت الرسوم الجمركية من 3 بالمائة إلى 8 بالمائة على الواردات، وخفضت الرسوم عن الصادرات من 12 بالمائة إلى 8 بالمائة، مع تخفيضها بنسبة 1 بالمائة سنوياً حتى يحين الوقت الذى تصبح فيه هذه الرسوم 1 بالمائة. وألغيت غالبية الرسوم الداخلية على التجارة بحلول عام 1874، ولكن استمر تحصيل 8 بالمائة من قيمة السلع المنقولة بحراً من ولاية إلى أخرى من ولايات الدولة، أو من مدينة عثمانية إلى أخرى. وفى عام 1900 خفضت هذه الرسوم إلى 2 بالمائة، وفى عام 1909 ألغيت عن جميع السلع فيما عدا القليل منها. وكررت الدولة العثمانية مطالبة الدول بزيادة الرسوم الجمركية منذ عام 1875، ولكنها نجحت أخيراً عام 1907 فى زيادة رسوم الواردات إلى 11 بالمائة بموافقة الدول، ثم زيدت فى عام 1914 إلى 15 بالمائة. وعندئذٍ كانت الحكومة تستخدم التعرفة الجمركية لخدمة التنمية، فأعفت الأدوات والآلات والأسمدة من الرسوم الجمركية[436].

---

[433] للمزيد من التفاصيل والتحليل، إنظر:
Charles Issawi: The Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 17 – 19; The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 74 – 75 and 88 – 100; Roger Owen, The Middle East in the World Economy (London: Methuen, 1981), p. 91, and Charles Issawi, "Notes on Negotiations Leading to the Angelo – Turkish Commercial Convention of 1838," Memorial Omer Lutfi Barkan (Paris: [s. n.], 1980), pp. 119 – 134.
وللإطلاع على نص المعاهدة، إنظر:
Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 39 – 40.

[434] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[435] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[436] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 75 – 76 and 318 – 320.

1 - قيمة التجارة وحجمها

تواجه محاولات حساب قيمة تجارة الإقليم وحجمها صعوبات جمة:

أولاً، لا توجد بيانات خاصة بالتجارة البرية، مع أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الإعتقاد أنها حتى الأربعينات فاقت حجم التجارة البحرية[437]، أضف إلى ذلك أنه على مر القرن لم تزد تجارة سوريا البرية، بل ربما تكون قد نقصت[438]. وهذا يعنى أن إجمالى النمو فى تجارة الإقليم كان أصغر مما يبدو فى الجدول رقم (3 – 1)، والنص 14.

ثانياً، أرقام عائدات التجارة متاحة فقط عن الموانئ الرئيسية، وهى لا تتوافر عن كل السنوات.

ثالثاً، أرقام العائدات المتاحة ليست ثابتة ولا يعول عليها، ففى بعضها تدرج صادرات بعض الأصناف، ولا تدرج فى بعضها الآخر. ولا تظهر إلا الأرقام الخاصة بالسلع الخاضعة للرسوم الجمركية، أما السلع المعفاة منها مثل التبغ الخام، والسجاير، والنبيذ، والملح، (التى كانت إحتكاراً) فقد حذفت بياناتها[439].

رابعاً، تتغير طرق تقدير قيمة السلع بشكل يجعل عائد التجارة متغيراً، كما أن تعقد إجراءات الجمارك ينتج عنه الفساد والخطأ[440].

خامساً، تباين الأرقام التى يوردها كل من القنصل البريطانى والقنصل الفرنسى تبايناً كبيراً.

---

[437] إنظر: القسم أولاً: النص 6 الخاص بدمشق، والنص 5 الخاص بحلب، والقسم ثانياً، النص 5 الخاص ببغداد من هذا الفصل.

[438] فى عام 1833 تلقت دمشق بطريق القوافل بضائع قيمتها 18.5 مليون فرنك، من بينها 16.2 مليوناً جاءت من خارج سوريا نفسها. "وكان هذا يعادل نصف ما تلقته سوريا من السلع الأوروبية". إنظر:
Georges Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883 (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 254 – 255.
والمعلومات الخاصة بثبات تجارة دمشق البرية لا تتناقض مع حقيقة أنه فيما بين الأعوام 1882 – 1884، والعامين 1910 – 1911 زاد مجملها بنسبة 3.3 بالمائة سنوياً، وهو معدل يفوق معدل الزيادة فى بيروت، لأنه عند الثمانينات كانت غالبية تجارة دمشق تدار من الموانئ الساحلية.

[439] A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebeit," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), pp. 190 – 191.

[440] لمصدر نفسه، ص 188 – 190، و
Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 103, "Beirut".

سادساً، هناك من الأسباب ما يدعو إلى الإعتقاد أن كلاً من الواردات والصادرات قدرت بأقل من قيمتها الفعلية، وعلى سبيل المثال، أعلن القنصل الفرنسى عام 1851 أن الكثير من الحرير تم تصديره بطريق التهريب، وأن ملتزم الجمارك قلل من قيمة الواردات حتى يخفى أرباحه[441].

وأخيراً، لا توجد جداول أسعار لتحويل القيمة الإسمية إلى قيمة فعلية.

ولم تبذل أى محاولة لإصلاح كل تلك الأخطاء، باستثناء ما جاء فى الجدول رقم (3 – 1)، حيث وضعت تقديرات خاصة بالموانئ التى لم يرد ذكرها. وعلى أحسن الفروض ، يقدم هذا الجدول نظام حركة التجارة، وإشارات إلى إتجاهاتها[442].

جدول رقم (3 – 1)

التجارة البحرية للموانئ السورية الرئيسية

السنة	الميناء	الواردات	الصادرات	الجملة
1784[(1)]	إسكندرونة	(200)	(208)	(408)
	طرابلس	(16)	(20)	(36)
	صيدا وعكا	(120)	(144)	(264)
الإجمالى		(350)	(400)	(750)
1825	إسكندرونة	220	108	328
	بيروت	112	80	192
	موانئ جنوب سوريا[(2)]	236	160	396
الإجمالى		(500)	(300)	(800)
1833[(3)]	إسكندرونة	140	80	220
	اللاذقية	120	72	192
	طرابلس	25	22	47
	بيروت	440	240	680
	صور	4	16	20
	عكا	3	13	16
		7	5	12

[441] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade, 26 July 1851," (Beyrouth), vol. 6.

[442] للإطلاع على أرقام أخرى، بعضها شديد الصعوبة أحياناً، إنظر:
Mohammad Said Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," (Ph. D. Thesis, American University, Washington, D. C., 1969), pp. 254 – 259, and B. Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban (Beyrouth: [s. n.], 1984), pp. 182 – 199.

السنة	الميناء	الواردات	الصادرات	الجملة
	يافا			
الإجمالى		739	448	1187
1844[4]	إسكندرونة بيروت يافا	227 977 غ. م.	106 634 52	333 1611 غ. م.
الإجمالى		(1350)	(850)	(2200)
1855 – 1857[5]	إسكندرونة طرابلس بيروت يافا	504 103 1473 غ. م.	315 163 1596 123	819 266 3069 غ. م.
الإجمالى		(2200)	(2200)	(4400)
1861 – 1863[6]	إسكندرونة بيروت صيدا يافا	790 1301 64 غ. م.	443 796 21 200	1233 2097 85 غ. م.
الإجمالى		(2400)	(1600)	(4000)
1871 – 1873[7]	إسكندرونة بيروت	1203 1240	732 615	1935 1855
	يافا	138	247	385
الإجمالى		(2800)	(1800)	(4600)
1884 – 1885[8]	إسكندرونة طرابلس بيروت يافا	1558 769 (2000) 280	998 286 791 125	2556 1055 2791 405
الإجمالى		(4600)	(2200)	(6600)
1895 – 1897[9]	إسكندرونة اللاذقية طرابلس بيروت صيدا عكا – حيفا يافا	1708 60 398 1609 31 160 280	1115 100 679 743 50 60 322	2823 160 1077 2352 81 220 602
الإجمالى		4246	3069	7315
1900 – 1902[10]	إسكندرونة اللاذقية طرابلس	2283 97 442	1122 غ. م. 357	3405 غ. م. 799

السنة	الميناء	الواردات	الصادرات	الجملة
	بيروت عكا – حيفا يافا	1412 200 405	626 80 249	2038 280 654
الإجمالى		(4900)	(2600)	(7500)
1910 – 1912[11]	إسكندرونة طرابلس بيروت حيفا يافا	1251 880 1857 399 1087	1122 320 633 328 707	2373 1200 2490 727 1794
الإجمالى		(5500)	(3200)	(8700)
إجمالى عام 1910 - 1911		6600	3320	9920
إجمالى عام 1908 - 1912		5920	3673	9593

ملاحظات عامة: الأرقام بآلاف الجنيهات الإسترلينية ما لم ينص على غير ذلك، جميع الأرقام من النصوص (1 – 4)، الأرقام بين الأقواس تقديرية، وغ. م. = غير متاح.

(1) Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 33 – 37.

وقد ضربت أرقام التجارة الفرنسية بإثنين.

(2) يبدو أن من بينها بيروت، إنظر:

South Syrian Ports," in: William Roe Polk, The Opening of South Lebanon," 1788 – 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East, Harvard Middle Eastern Studies; 8 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 162.

(3) الأرقام مأخوذة من:

George Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883 (Le Caire: Impression de l'institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 269.

وبالنسبة إلى أرقام صور وعكا ويافا، فهى لعام 1825، وأرقام اللاذقية وطرابلس، فهى لعام 1832. ويقدم ماك غريغور، فى:

John MacGregor, Commercial Statistics: A Digest of the Productive, Commercial Legislation, Customs Tariffs… of All Nations, 2nd ed., 5 vols. (London: Whittaker and Co., 1844 – 1850), vol. 2, p. 250.

يقدم الأرقام الإجمالية التالية بما فيها التجارة مع مصر وتركيا:

عام 1835: صادرات 280.000، واردات 480.000 جنيه إسترلينى.

عام 1836: إجمالى التجارة مع أوروبا 1.033.000، وتجارة الساحل 448.000 جنيه إسترلينى.

عام 1837: صادرات 752.000، واردات 373.000 جنيه إسترلينى.

عام 1838: صادرات 890.000، واردات 657.000 جنيه إسترلينى.

(4) يافا عام 1843.
(5) متوسط الرقم المتاح لطرابلس مأخوذ من:
."Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Tripoli
(6) متوسط الرقم المتاح لصيدا مأخوذ من:
B. Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban (Beyrouth: [s. n.], .1984), p. 189
(7) متوسط الرقم المتاح للصادرات من ولاية الشام (اللاذقية، طرابلس، بيروت، صيدا، صور، عكا، حيفا، يافا) يقدر بـ 422.000 جنيه إسترلينى، إنظر: SY .1868/1869/1870/1871
ومتوسط رقم الواردات لعام 1870 / 1871 منخفض على غير العادة بسبب قلة المحصول وتوقف التجارة مع فرنسا خلال الحرب، وكانت الواردات فى تلك السنوات 1.181.000 جنيه إسترلينى. إنظر:
."Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria
(8) متوسط الرقم المتاح لطرابلس مأخوذ من: Labaki, Ibid., p. 189. (9) متوسط الأرقام المتاحة.
(10) الأرقام الخاصة باللاذقية وطرابلس وحيفا مأخوذة من:
Mohammad Said Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," (Ph. D. Thesis, American University, .Washimgton, D. C., 1969), p. 256
وهى تشير إلى الفترة 1898 – 1902.
(11) الأرقام الخاصة بطرابلس وحيفا للعام 1912 مأخوذة من:
A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. .16, nos. 3 – 5 (1916), p. 196
والأرقام الإجمالية لعام 1910 / 1911 من: ص 188.
والأرقام الخاصة بالفترة 1908 – 1912 مأخوذة من: Kalla, Ibid., p. 256.

وفيما يتعلق بالزيادة العامة بين عامى 1825 و1910 / 1911، فإن الواردات زادت بما يوازى 13.2 ضعفاً، والصادرات زادت بما يوازى 11.1 ضعفاً، وزادت التجارة الإجمالية بما يعادل 12.4 ضعفاً. وتفريغ هذه الأرقام حسب مؤشرات أسعار الصادرات والواردات البريطانية[443]، يشير إلى أن التقدير الحقيقى للزيادات هو حوالى 31.8 ضعفاً للواردات بمعدل زيادة سنوى نسبته 4.1 بالمائة، وحوالى 19 ضعفاً للصادرات بمعدل زيادة 3.5 بالمائة سنوياً. فإذا أخذنا الرقم الخاص بعام 1833 – وهو الرقم الذى يمكن أن نعول عليه

[443] إنظر معدلات أسعار الصادرات والواردات فى:
Albert Henry Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), pp. 94 – 98.

نوعاً ما – كأساس، نرى أنه عام 1910 / 1911، زادت الواردات 8.9 أضعاف ، والصادرات 7.4 أضعاف، وإجمالى التجارة 8.4 أضعاف، ومرة أخرى، إذا فرغناه حسب مؤشرات الأسعار البريطانية، فإن الزيادة الحقيقية للواردات تكون 14 ضعفاً بمعدل 3.5 بالمائة سنوياً، وللصادرات 10.2 أضعاف بمعدل 3.1 بالمائة سنوياً.

وكان معدل الزيادة أبعد ما يكون عن التحقيق خلال هذه الفترة، على أية حال، بسبب تأثره أساساً بتطورات الأسواق الأوروبية. فخلال حرب الثورة الفرنسية، وحروب نابليون تدهورت التجارة مع فرنسا – التى كانت تقدر بنصف القيمة الإجمالية – واختفت تماماً، ولكن التجارة البريطانية نشطت تدريجياً بعد عام 1808. وفى حقيقة الأمر، كانت أرقام عام 1825 غالباً أقل من أرقام عام 1784 بكل تأكيد[444].

وكانت فترة الأعوام 1825 – 1833 من فترات التوسع السريع، الناجم عن نشاط التجارة الدولية، وعن تأسيس الحكم المصرى، ونمو التجارة مع مصر. وإذا أخذنا أرقام بوالكونت، فإن كلاً من الواردات والصادرات زادت زيادة إسمية تقل قليلاً عن 50 بالمائة وتزيد عنها حقيقة زيادة طفيفة، أى بنسبة تبلغ نحو 5.5 بالمائة سنوياً. واستمر هذا الإنتعاش فى فترة الأعوام 1833 – 1844 رغم انسحاب المصريين، فزادت الواردات بنسبة 83 بالمائة، والصادرات بنسبة 89 بالمائة، وإجمالى التجارة بنسبة 85 بالمائة من حيث القيمة الإسمية. ولما كانت مؤشرات الأسعار البريطانية لا تشير غالباً إلى تغيير، فإنه يمكن اعتبار هذه الأرقام معبرة عن الزيادة الحقيقية التى يبلغ متوسطها 5.5 بالمائة سنوياً.

---

[444] Alfred Cecil Wood, A History of the Levant Company (London: Frank Cass, 1964), pp. 179 – 195; Frank Edgar Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Angelo – Turkish Relations, 1826 – 1853 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1942), pp. 74 – 76; Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 84 – 87, and Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 86.

وبالنسبة إلى معدلات الأسعار، إنظر:

Schumpeter – Gilboy and Gayer [et al.], in: Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., Abstract of British Historical Statistics (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), pp. 331 – 332.

وتعكس الأرقام الخاصة بفترة الأعوام 1855 – 1857 التوسع فى الصادرات الناتج عن زيادة الطلب على الغلال خلال حرب القرم، فزادت الواردات بنسبة 63 بالمائة، على حين زادت الصادرات بنسبة 159 بالمائة، بينما تضاعف إجمالى التجارة. ومن حيث القيمة الحقيقية كانت النسبة 50 بالمائة للواردات، و125 بالمائة للصادرات، و80 بالمائة بالنسبة إلى إجمالى التجارة، أى بمعدل نحو 6 بالمائة سنوياً.

كما تعكس الأرقام المنخفضة لفترة الأعوام 1861 – 1863 إضطراب التجارة الناتج عن أحداث عام 1860، ويفترض أيضاً أنه كان هناك تدهور فى صادرات المنسوجات البريطانية، نتيجة "مجاعة القطن"، التى أوجدتها الحرب الأهلية الأمريكية. فقد نقصت الصادرات بنسبة 27 بالمائة، ورغم زيادة الواردات بنسبة 9 بالمائة فإن إجمالى التجارة نقص بنسبة 9 بالمائة أيضاً. وكانت بقية سنوات الستينات فترة رخاء، وتشير أرقام فترة الأعوام 1871 – 1873 إلى زيادة 17 بالمائة فى الواردات، و11 بالمائة فى الصادرات ، و15 بالمائة فى إجمالى التجارة. ولما كانت الأسعار لم تتغير إلا قليلاً، فإن هذه الأرقام يمكن أن تعبر عن زيادات حقيقية.

وفى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، زادت سرعة إيقاع اتجاه الصعود، وفى عام 1884 – 1885 زادت الواردات بنسبة 64 بالمائة، والصادرات بنسبة 22 بالمائة، وإجمالى التجارة بنسبة 43 بالمائة. أما عن القيمة الحقيقية، فربما كانت الزيادات نحو 75 بالمائة للواردات، و25 بالمائة للصادرات، و50 بالمائة لإجمالى التجارة، أى نحو 3.5 بالمائة سنوياً بالنسبة إلى التجارة كلها. وسجل العقد التالى نمواً أبطأ؛ ففى الأعوام 1895 – 1897 حققت الواردات 8 بالمائة أقل مما كانت عليه، ولكن الصادرات زادت 40 بالمائة، وإجمالى التجارة 10 بالمائة. وهبطت الأسعار فى تلك الفترة، فكانت الزيادة الحقيقية فى إجمالى التجارة نحو 1 بالمائة سنوياً. وتشير أرقام الأعوام 1900 – 1902 إلى زيادة 12 بالمائة فى الواردات، ونقص نحو 15 بالمائة فى الصادرات، وزيادة نحو 3 بالمائة فى إجمالى التجارة، والرقمان الأخيران يعكسان زيادة فى الأسعار.

وشهد العقد الأول من هذا القرن (حتى عام 1910 / 1911) نمواً سريعاً مرة أخرى : فحققت الواردات 35 بالمائة، والصادرات 28 بالمائة، وإجمالى التجارة 32 بالمائة؛ ومن

حيث القيمة الفعلية كانت تلك الزيادات نحو 10 بالمائة فى إجمالى التجارة، أى بنسبة قدرها نحو 3 بالمائة سنوياً. وفى فترة الأعوام 1911 – 1913، أدت الحروب إلى إضطراب التجارة، فـانخفضت قيمتها الإسمية والفعلية معاً. وبذلك يمكن القول، إنه خلال النصف الأول من الفترة، كان النمو أسرع إيقاعاً منه فى النصف الثانى، وهو أمر معقول، وعلى أية حال، فإن عدم إمكانية التعويل على تلك الأرقام يدفع هذا الاستنتاج قدماً إلى الأمام.

وبالنسبة إلى تجارة العراق المنقولة بحراً، فإن الأرقام الأولى التى يعتمد عليها تتعلق بفترة الأعوام 1844 – 1846[445]، والأرقام السابقة على ذلك تبدو مرتفعة جداً، إذا وضعنا فى اعتبارنا الظروف غير المواتية التى سادت العقود الأولى من القرن التاسع عشر[446] . أضف إلى ذلك أن الأرقام الأكثر دقة التى نجدها فى النص 15، تشير إلى زيادة فى تجارة بومباى (التى تلعب دور الشريك الأهم فى تجارة البصرة) مع الخليج كله بمقدار أربع مرات بين الأعوام 1801 – 1803 و1855 – 1857، أى بنسبة 2.5 بالمائة سنوياً . وإذا أخذنا مؤشرات الأسعار البريطانية للصادرات والواردات كمحدد، فإن الزيادة الفعلية تراوحت بين 5 بالمائة و7 بالمائة سنوياً.

وبالنسبة إلى البصرة، فيما بين الأعوام 1845 – 1846، و1869 – 1870، زادت الواردات 20 بالمائة (أى بنسبة 0.75 بالمائة سنوياً)، والصادرات بنسبة 136 بالمائة (3.6 بالمائة سنوياً)، وإجمالى التجارة 69 بالمائة (أى 2.2 بالمائة سنوياً). وخلال الفترة لم تتغير أسعار الصادرات البريطانية على وجه الخصوص، وزادت أسعار الواردات بنسبة 16 بالمائة. وبعبارة أخرى، فإن الزيادة الفعلية فى إجمالى التجارة ربما بلغت 60 بالمائة، أى بمعدل 2 بالمائة سنوياً.

وأعطى فتح قناة السويس عام 1869 دفعة قوية للنقل البحرى[447] والتجارة فى الخليج . وفيما بين عامى 1869 / 1870 وعامى 1912 / 1913 زادت الواردات من متوسط قدره 152.000 إلى 3.264.000 جنيه (إسترلينى)، أى 21.6 مرة (7.5 بالمائة سنوياً)،

---

445 إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الكتاب.
446 إنظر: الفصل الثانى من هذا الكتاب.
447 إنظر: الفصل الرابع من هذا الكتاب.

والصادرات من 218.000 إلى 2.593.000 جنيه، أى 11.9 مرة (6 بالمائة سنوياً)، وإجمالى التجارة من 370.000 إلى 5.862.000 جنيه، أى 15.8 مرة (6.6 بالمائة سنوياً)[448]. ولما كانت أسعار الصادرات والواردات البريطانية قد انخفضت معاً بنسبة 20 بالمائة خلال الفترة، فإن المعدلات الفعلية للزيادة كانت 9 بالمائة للواردات، و7 بالمائة للصادرات، و8 بالمائة لإجمالى التجارة.

وتقسيم الفترة إلى فترتين متساويتين: الأولى من عام 1869 / 1870 إلى عام 1891 / 1892، والثانية من عام 1891 / 1892 إلى غام 1912 / 1913، يشير إلى بطء واضح فى إيقاع النمو. ففى الفترة الأولى، زادت الواردات 6.5 مرات (أى بنسبة 8.9 بالمائة سنوياً)، والصادرات 7.6 مرات (أى 9.7 بالمائة سنوياً)، وإجمالى التجارة 7.2 مرات (أى 9.4 بالمائة سنوياً). أضف إلى ذلك أن الأسعار البريطانية إنخفضت بنسبة 25 بالمائة خلال الفترة. فكان معدل النمو فى الثمانينات أسرع إيقاعاً إلى حد كبير منه فى السبعينات.

وفى الفترة الثانية من هذا التقسيم، زادت الواردات 3.3 مرات (بنسبة 5.9 بالمائة سنوياً)، والصادرات 1.6 مرة (أى 2.3 بالمائة سنوياً)، وإجمالى التجارة 2.2 مرة (3.9 بالمائة سنوياً). وظلت الأسعار البريطانية ثابتة خلال الفترة. ويجب أن نضيف أن التجارة كانت تعانى الركود فى التسعينات، ولكن فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، زادت الواردات بسرعة أكبر، ويرجع ذلك من ناحية إلى استيراد مواد البناء والآلات اللازمة لمشروعات التنمية المختلفة[449]، وازدادت أيضاً الصادرات؛ ففيما بين عامى 1901 / 1902 وعام 1912 / 1913، زادت الواردات بمعدل 8.9 بالمائة سنوياً والصادرات بمعدل 8.5 بالمائة، وإجمالى التجارة بمعدل 8.7 بالمائة سنوياً. وفى ضوء الزيادة الطفيفة فى الأسعار البريطانية، فإنه يمكن اعتبار هذه الأرقام معبرة عن النمو الحقيقى.

وفى ما يتعلق بالتجارة البرية، تتوفر بعض المعلومات عن تجارة بغداد التى كانت مركزاً تجارياً مهماً. ففى فترة الأعوام 1864 / 1865 – 1868 / 1869 كان متوسط الصادرات إلى إيران 5500 جنيه، أو 2.1 بالمائة من إجمالى التجارة (260.000 جنيه)، وبقية القيمة

---

[448] إنظر أيضاً الجداول فى: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 114 و223.
[449] إنظر: مقدمة الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.

يدفع عنها عوائد شحن فى البصرة[450]. ولعل الصادرات إلى سوريا والولايات العثمانية الأخرى كانت تفوق بعض الشئ الصادرات إلى إيران. وعلى أية حال، فإن الواردات من إيران كانت أكبر كثيراً بمتوسط قدره 165.000 جنيه، أو 72 بالمائة من الإجمالى (230.000 جنيه). والواردات من السلع الأوروبية والمحلية من سوريا كانت أيضاً كبيرة. وفى عام 1878 / 1879، بلغت قيمة الواردات من إيران 103.000 جنيه، أى بنسبة 22 بالمائة من القيمة الإجمالية، وبلغت الصادرات 184.000 جنيه، أى بنسبة 43 بالمائة من القيمة الإجمالية. وكان جانب كبير من تجارة الواردات الإيرانية يمثل سلعاً يعاد تصديرها[451]. وفى عام 1908 بلغ متوسط الواردات التركية 43.000 جنيه، وواردات الخليج الفارسى 27.000 جنيه، أى بنسبة مشتركة قدرها 2 بالمائة من الواردات، وحتى هنا تعود الأرقام إلى الموانئ الواقعة فى المنطقتين. وبلغت قيمة الصادرات إلى تركيا 54.000 جنيه، أى بنسبة 7 بالمائة من جملة الصادرات. وفى عام 1907 / 1908 كانت تجارة العبور من إيران تبلغ بالنسبة للواردات 900 ألف جنيه، والصادرات نحو 300 ألف جنيه، وفى عام 1908 / 1909 بلغت مليوناً و100 ألف للواردات، و200 ألف جنيه للصادرات. وفى عام 1913، قدر القنصل الأمريكى تجارة العبور بين بغداد وإيران عبر كرمنشاه بسبعة ملايين دولار للواردات، ومليون و35 ألفاً للصادرات[452]. وكان القسط الأكبر من تجارة الموصل مع إيران وسوريا وتركيا، ولكن الكميات كانت قليلة[453].

2 - الميزان التجارى وميزان المدفوعات

تشير الأرقام المتاحة (الجدول رقم 3 – 1) إلى أن تجارة سوريا البحرية فى القرن التاسع عشر عانت باستمرار نقصاً، فيما عدا الفترة التى بلغت فيها حرب القرم ذروتها، وهو ما

---

[450] Great Britain, Accounts and Papers 1870, vol. 64, "Baghdad".

[451] إنظر: حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 89 – 90، 128 – 129، 216 – 217 و253. إنظر أيضاً:
Great Britain, Accounts and Papers 1878 / 1879, vol. 72, "Baghdad," and Charles Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 120 – 121.

[452] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2308); Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, "Baghdad," and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Report on Political Conditions," C. 8. 9, vol. 5.

[453] إنظر: القسم ثانياً، النص 3 من هذا الفصل.

يتناقض تناقضاً واضحاً مع القرون السابقة، عندما بدت سوريا وقد حققت فائضاً فى التجارة مع أوروبا، واختزنت الكثير من السلع.

وقد فاقت الواردات الصادرات بـانتظام فى إثنين من الموانئ الرئيسية، هما بيروت وإسكندرونة، وأيضاً فى يافا. وكان لدى طرابلس، بصورة عامة، فائض فى الصادرات ، والأرقام القليلة المتاحة عن صيدا تشير أيضاً إلى وجود فائض. وبالنسبة إلى الاقتصاد ككل، يبدو أن الصادرات غطت نحو 60 بالمائة من الواردات فى العشرين عاماً الأولى (1825 – 1844)، والعشرين عاماً الأخيرة (1895 – 1912)، والفترة التى تقع بينهما تشير إلى تغطية أعلى قليلاً، وكانت الصادرات تبلغ ثلثى الواردات[454]. وعلى أى حال ، يجب أن نؤكد مرة أخرى على أن عدم الإطمئنان إلى الأرقام يترك مجالاً واسعاً للخطأ فى هذه الحسابات.

أضف إلى ذلك أن ثمة احتمالاً أن يكون جانب لا بأس به من السلع المستوردة بحراً قد أعيد تصديره بالقوافل إلى العراق وجنوب الأناضول وشمال جزيرة العرب، ومن ثم تمت موازنة العجز جزئياً[455]. غير أن جميع المراقبين وافقوا على أن النصف الأول من الفترة، شهد عجزاً كبيراً فى تجارة سوريا، وأن قدراً ملحوظاً من العملة قد شحن بحراً إلى الخارج[456].

وحوالى بعد عام 1860، ساعدت بعض الموارد غير المنظورة على موازنة فائض الواردات، وقللت من العجز فى الحسابات الجارية:

---

[454] للمزيد من التفاصيل، رغم أنها لا تغطى إسكندرونة أو يافا، إنظر:
Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 200 – 255, and Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," pp. 30 – 40.

[455] Said B. Himadeh, comp., Economic Organization of Syria and Lebanon, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), pp. 199 – 200.

[456] Dominique Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), pp. 192 – 199, and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo".
. فى 1900-1913ولكن هذا النزج للعملة نقص تدريجيا، وكان هناك قدر محدود من العملة يتدفق على حلب فى الأعوام حيقة الأمر، انظر:
Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831-1914, pp.38-39.

أولاً، كانت هناك مصروفات متزايدة يدفعها الحجاج والسياح إلى فلسطين أساساً، ولكن أيضاً إلى لبنان ودمشق. وفى عام 1896، كتب القنصل البريطانى أن بعض الحركة السياحية المتجهة إلى مصر – والتى إزدادت منذ الإحتلال البريطانى– تمر عبر فلسطين، وأن متوسط السياح الآن ما بين ألفين وثلاثة آلاف سنوياً، وأن خمسة فنادق جيدة جديدة قد أنشئت فى القدس، وكذلك ثلاثة فنادق فى يافا. وفى عام 1899 قدر عدد السياح فى القدس بـ 2300 سائح (كان ثلثاهم من الإنكليز والأمريكيين)، وقدر عدد الحجاج المسيحيين بـ 13.400 حاج من بينهم 7500 من الروس، وفى 1906، زار نحو 1200 سائح دمشق، وأنفقوا هناك نحو 12 ألف جنيه إسترلينى، وفى 1909، زار 1200 سائح من الأمريكيين بيروت[457]. ويقدم لنا روبن الأرقام التالية للعام 1912: السياح الأوروبيون والأمريكيون 5300، والحجاج المسيحيون 24 ألفاً، والحجاج المسلمون 20 ألفاً[458]، أنفقوا جميعاً نحو 10 ملايين فرنك (400 ألف جنيه إسترلينى)[459].

ثانياً، كانت هناك تحويلات نقدية ترسلها الجمعيات اليهودية إلى اليهود فى فلسطين ، إضافة إلى رأس المال الذى جلبه المهاجرون معهم. ويقدر روبن القيمة الإجمالية لذلك كله بعشرة ملايين فرنك سنوياً[460]. وإلى هذا المبلغ يجب إضافة مبلغ صغير كان يرسل إلى المستوطنين الألمان فى فلسطين[461].

ثالثاً، كانت هناك تحويلات يرسلها المهاجرون إلى الأمريكتين، وبخاصة إلى لبنان[462] . وفى عام 1906، قدر القنصل البريطانى إجمالى التحويلات التى تصل إلى ولاية دمشق سنوياً بـ 150 ألف جنيه إسترلينى، ويقدر أحد الاقتصاديين اللبنانيين التحويلات التى تتلقاها متصرفية لبنان سنوياً بتسعين مليون قرش، أو نحو 800 ألف جنيه إسترلينى، ويقدر روبن إجمالى التحويلات النقدية بثلاثين مليون فرنك (مليون و200 ألف جنيه إسترلينى)،

---

[457] Great Britain, Accounts and Papers: 1896, vol. 89, "Jerusalem"; 1900, vol. 96, "Palestine"; 1908, vol. 116, "Damascus," and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Ravndall to Gottschalk, 28 March 1910," C. 8.5.

[458] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

[459] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 330 – 332.

[460] المصدر نفسه، ص 18.

[461] إنظر: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.

[462] المصدر نفسه.

تم تحويل نصفها من خلال بنوك فى بيروت، و12 مليوناً من خلال بنوك فى طرابلس ، وثلاثة ملايين من خلال بنوك حمص[463].

رابعاً، هناك المبالغ التى ترسلها سنوياً المؤسسات الخيرية المسيحية، لتنفق على المدارس والكنائس والمستشفيات، وغيرها من المؤسسات فى فلسطين ولبنان وغيرهما، قدر روبن هذا المبلغ بعشرة ملايين فرنك سنوياً[464].

وأخيراً، هناك نحو مائة ألف جنيه إسترلينى تنفقها الحكومة العثمانية سنوياً على قافلة الحج[465]. وإجمالى ما دخل البلاد، من المصادر المذكورة أعلاه فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى، بلغ نحو مليونين ونصف مليون جنيه سنوياً، وهو ما يوازن بالضبط العجز فى الميزان التجارى. وفى السنوات السابقة على ذلك كانت هذه الموارد أقل قدراً، ولكن فائض الواردات كان قليلاً كذلك.

وهناك مورد آخر نذكره دون أن نحدد حجمه، يتمثل فى المبادلات بين ولايات سوريا المختلفة، والحكومة المركزية فى إستانبول، وكذلك بينها وبين القاهرة (لفترة قصيرة). ففى الثلاثينات والأربعينات كان هناك عجز تمت تغطيته بالتحويلات من القاهرة وإستانبول[466]. وفى أواخر السبعينات كانت سوريا تحول الإعتمادات المالية إلى إستانبول[467]. وفى الموازنة كان هذا البند مديناً فى الحسابات السورية.

وإذا نظرنا إلى حساب رأس المال، فإن الجدول رقم (3 – 2) يوضح لنا الاستثمارات الأوروبية فى سوريا (بملايين الفرنكات)[468]. ويمكن أن نضيف إليها مبالغ محدودة

---

[463] Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 117, "Damascus"; Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 15 – 16, and Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 269 – 273.

وفى عام 1896 قدرت التحويلات بـ 143 ألف ليرة تركية، إنظر:

France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade, 1896," (Beyrouth), vol. 12.

[464] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 18.

[465] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

[466] إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 6 من هذا الكتاب.

[467] إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

[468] Jacques de Monicault, Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandate français (Paris: Librairie technique et économique, 1936), p. 32, et Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 219 – 223.

استثمرت فى الصناعات المختلفة، والبنوك، والبيوت التجارية. ويرى لبكى أن رقم عشرة ملايين فرنك من التدفق السنوى لرأس المال يبدو معقولاً، وأن الأرباح التى تحققها هذه الاستثمارات الأجنبية يبلغ متوسطها نحو 19 مليون فرنك سنوياً. ويبدو أنه فى السنوات 1890 – 1912 كان الحساب الجارى لسوريا يصل إلى قدر من التوازن يسمح بتغطية أى عجز يحدث عن طريق رأس المال المتدفق من الخارج.

وليس لدينا إلا القليل مما يمكن ذكره عن ميزان التجارة أو المدفوعات فى العراق ، فالأرقام المتاحة عن البصرة تشير إلى وجود فائض دائم فى الواردات حتى عام 1869[469]. وقد تزايد ذلك الفائض نتيجة أن واردات بغداد من إيران تفوق صادراتها إليها، وليس ثمة ما يدعو إلى الإعتقاد أن هذا العجز سيوازنه فائض فى الصادرات فى تجارة بغداد مع سوريا أو تركيا. وفى عام 1846، ذكر القنصل البريطانى أن بغداد تعانى عجزاً فى كل الإتجاهات، يبلغ على الأقل أربعة ملايين كران أو 200 ألف جنيه إسترلينى ، أضف إلى ذلك 50 ألف جنيه إسترلينى يتم تحويلها سنوياً إلى إستانبول، وترتب على ذلك نزوح العملة من البلاد[470]. والمعلومات القليلة عن الموصل[471] تبين وجود فائض صادرات محدود، قد يساعد على تخفيض العجز الذى تعانى منه البلاد.

جدول رقم (3 – 2)

الاستثمارات الأوروبية فى سوريا

المشروع	المبلغ المستثمر (ملايين الفرنكات)
طريق بيروت - دمشق	4.2
ميناء بيروت	13.5
سكك حديد يافا - القدس	20.5
سكك حديد دمشق - مزيرب	10.6
سكك حديد بيروت - دمشق	26.5
سكك حديد رياق - حماه	31.7
سكك حديد حماه - حلب	27.6

[469] إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

[470] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Canning, 3 February 1846," (FO 195/237).

ويصدق الأمر نفسه على التجارة بين الخليج والهند فى الفترة 1802 – 1806، إنظر:

William Milburn, Oriental Commerce, 2 vols. (London: [n. pb.], 1813), vol. 1, p. 123.

[471] إنظر: القسم ثانياً، النص 3 من هذا الفصل.

المشروع	المبلغ المستثمر (ملايين الفرنكات)
سكك حديد حمص - طرابلس	15.7
سكك حديد بيروت - المعاملتين	5.7
سكك حديد بغداد (القسم السورى)	17.-
شبكة مياه بيروت	9.-
ترام وكهرباء دمشق	6.-
ترام بيروت	8.4
غاز وكهرباء بيروت	9.-
المجموع	205.9

وفى ما يتعلق بالإيرادات غير المنظورة، كان هناك رصيد كبير يتمثل فى نفقات الحجاج الفرس إلى المدن الشيعية المقدسة فى العراق. ففى عام 1875 كتب قنصل بريطانى أن مائة ألف حاج درجوا على القدوم كل عام، وقدر مصروفاتهم السنوية بما متوسطه مليون جنيه إسترلينى، ولعل هذا المبلغ يزيد عن الحاجة لموازنة العجز فى تجارة البضائع . وكانت تلك المصروفات قدرت عام 1800 بمبلغ مائة ألف جنيه، وفى عام 1846 بمبلغ 125 ألفاً. وقد حاولت الحكومة الإيرانية أن تحول حركة الحج إلى المدن الفارسية المقدسة فى مشهد وقم، ويبدو أنها حققت بعض النجاح فى هذا الصدد، ولكن جاء إلى العراق عام 1905 نحو 95 ألف حاج، وفى عام 1910 نحو 55 ألفاً[472]. وهناك أيضاً بند مدين آخر يتمثل فى تحويلات الإيرادات إلى الأستانة[473]. وفى غياب الهجرة من العراق أو إليه، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية، يمكن افتراض أن بقية الإيرادات غير المنظورة كانت غير ذات قيمة.

وبعد افتتاح قناة السويس، تزايدت صادرات البصرة بشكل ملموس حتى فاقت الواردات . وتشير الأرقام المتاحة عن فترة الأعوام 1870 – 1907، إلى وجود متوسط فى فائض الصادرات بلغ نحو 130 ألف جنيه، أى بنسبة 16 بالمائة من الواردات. ولعل هذا الفائض لم يكن كافياً لموازنة العجز فى تجارة بغداد مع إيران، وكذلك العجز الذى توضحه

[472] إنظر: Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 128 – 129. والوثيقة المستخدمة، أما رقم عام 1846 فقد ذكره رولنسون فى:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rawlinson to Canning, 3 February 1846," (FO 195/237).

[473] إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

الأرقام القليلة المتاحة عن الموصل فى الفترة من عام 1884 إلى عام – 1879. ولكن مصروفات الحجاج لابد أن تكون قد لعبت دور عنصر الموازنة. وعلى أى حال، بدأت واردات البصرة تحقق فائضاً منذ عام 1908. ويرجع ذلك من ناحية إلى التغيير فى طرق تقدير الجمارك، ولكنه يرجع، من ناحية أخرى، إلى الزيادة الكبيرة فى واردات مواد البناء والآلات الخاصة بمشروعات الرى والسكك الحديدية. كما حققت تجارة الموصل فائضاً كبيراً فى تلك السنوات.

وكان تحويل الأموال إلى إستانبول يمثل بنداً مديناً له أهميته، وكانت هذه التحويلات لا تتم عن طريق حكومة الولاية وحدها، بل كذلك عن طريق الإدارة السنية التى تتلقى إيرادات وفيرة من الأراضى المسجلة بإسم السلطان. ولكن كان يوازن ذلك استثمارات حكومية كبيرة فى الرى[474]. واستمرت الاستثمارات الأجنبية والسياحة محدودة الأهمية، ولكن نفقات الحجاج كانت كبيرة[475].

3 ـ مسالك التجارة

تتبع مسالك التجارة السورية الجغرافيا، فهناك سلسلتان من الجبال العالية تفصل بين مدن الداخل والساحل. وعبر ممراتها، إتخذت التجارة دائماً طريقها. وإسكندرونة هى الميناء الرئيسى لشمال سوريا، وتتمتع بميناء طبيعى ممتاز، وقد اتجهت إليه معظم تجارة حلب عبر ممر كونه نهر عفرين. وإن كان قدر قليل من تجارة حلب يمر عبر اللاذقية، على طول طريق يعبر نهر العاصى عند جسر الشغور، ويتابع الطريق على طول النهر الكبير. وكانت حلب المركز التجارى الكبير لشمال سوريا، تتجه تجارتها إلى جنوبى الأناضول وكردستان وشمال العراق[476].

---

474 للمزيد من التفاصيل، إنظر: حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 404 – 414.

475 قدرت قيمة رأس المال البريطانى المستثمر فى السكك الحديدية والبواخر والموانئ والمبانى التى شيدها البريطانيون سواء كانت عامة أو خاصة، خلال الحرب العالمية الأولى بعشرة ملايين جنيه على الأقل عام 1919، وقدرت استثمارات حقول البترول بخمسين مليوناً، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of 22 July 1919," (FO 371/4149).

476 إنظر: القسم أولاً، النص 5 من هذا الفصل.

وكانت طرابلس مخرج تجارة وسط سوريا، وبخاصة مدينتى حمص وحماه، وكذلك شمال لبنان. والطريق من حمص إلى طرابلس – الذى كان قصيراً وقليل الإنحدار نسبياً – يخترق ممراً يقع بين جبال لبنان وجبال الأنصارية.

وكان لجنوب سوريا ميناءان رئيسيان هما صيدا وعكا، وكلاهما يلعب دور النافذة بالنسبة إلى دمشق وحوران. والطريق القادم من دمشق عبر وادى البقاع يلتف حول جبال لبنان الشرقية، وعندها يتشعب إلى طريقين أحدهما يتجه إلى عكا عبر ممر بين جبال لبنان وجبل عامل، والآخر يتجه شمالاً إلى صيدا عبر مرجعيون. وكانت عكا ذات الميناء الطبيعى الحسن منفذاً أيضاً لتجارة شمال فلسطين. وكانت دمشق ملتقى القوافل المتجهة إلى بغداد، وقافلة الحج المتجهة إلى مكة والمدينة[477].

وإضافة إلى ذلك، خدمت بيروت المناطق الداخلية الصغيرة فى لبنان، وكانت يافا ميناء القدس، وغزة فضلاً عن كونها مخرجاً لتجارة جنوب فلسطين، كانت محطة مهمة فى طريق القوافل المتجهة إلى مصر.

ومن الملامح المميزة للفترة موضوع الدراسة، بروز أهمية بيروت فى الثلاثينات على حساب صيدا وعكا، ثم استعادة إسكندرونة لمكانتها، ثم ما تبع ذلك من بطء نموها، ثم إزدهار حيفا فى السنوات العشرين الأخيرة السابقة على الحرب العالمية الأولى.

وتمتعت بيروت بسمعة طيبة كموقع صحى بديع متسامح، تحت حكم أمراء الجبل فى القرن الثامن عشر (حتى عام 1775 عندما استولى عليها والى عكا). ولكن نشاطها التجارى لم يبلغ من الأهمية الدرجة التى تبرر إنشاء بيت تجارى أوروبى على الرغم من أن السفن الأوروبية كانت تقصدها لتفريغ حمولتها من الأرز والمنسوجات المصرية، ولنقل الحرير اللبنانى[478]. وأعطى انسحاب الشركات الفرنسية من المشرق خلال حروب الثورة ونابليون، فرصة ذهبية للتجار المسيحيين المحليين لفتح قناة إتصال تجارية جديدة

---

[477] إنظر: القسم أولاً، النص 6 من هذا الفصل، والفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب، وللمزيد من المعلومات حول أسواق دمشق وخاناتها، إنظر: نعمان قساطلى، كتاب الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء (بيروت:]د. ن.[، 1879)، ص 97 – 100 و110 – 111.

[478] Francois Charles – Roux, Les Echelles de Syrie et de la Palestine au. Xviiie siècle (Paris: Geuthner, 1928), pp. 79 – 80.

مع أوروبا[479]. وبحلول عام 1825، كانت بيروت تتولى أمر معظم تجارة دمشق على حساب صيدا، ولكن وضعها لم يكن قد استقر بعد[480]، وبعد ذلك بسنوات قليلة أصبحت قيادتها للتجارة لا منازع لها. وتحت الحكم المصرى ازدادت تجارة بيروت زيادة كبيرة وتحسنت أوضاعها ومن عوامل هذا التحسن أن دمشق أصبحت فى متناول الأوروبيين أكثر من ذى قبل، وأسست بضعة بيوت تجارية أوروبية، ولكن غالبية التجارة ظلت فى أيدى اللبنانيين، وبخاصة المسيحيين الذين سمح لهم محمد على بأن يصبحوا وكلاء قنصليين للدول الأوروبية[481]. وزاد من أهمية بيروت إنشاء خط ملاحى بخارى[482] إذ أصبحت بيروت محطة التموين الرئيسية بالفحم لهذا الخط. كذلك زاد من أهميتها تحولها إلى مركز إدارى إقليمى على يد المصريين أولاً، ثم العثمانيين بعد ذلك، ومن ثم اجتذبت القناصل للإقامة فيها[483]. وأيضاً ساعدت البراعة على ذلك، ففى عام 1846 حصل ملتزمو الجمارك المحليون رسوماً جمركية تراوحت بين 3.5 – 4 بالمائة من المستوردين ، وأعطوهم إيصالات بسداد 5 بالمائة، وبهذا الحسم اجتذبوا التجارة من الموانئ الأخرى التى كانت تحصل الرسوم كاملة[484].

وفى عام 1851، ذكر القنصل الفرنسى أن بيروت أصبحت "مركز التجارة، وكل البيوت التجارية الأوروبية قائمة فى هذه المدينة"، غير أن الصادرات جميعاً – ما عدا الحرير – شحنت عبر الموانئ الأخرى، "وبخاصة يافا التى حققت تجارتها زيادة كبيرة فى السنوات القليلة الأخيرة"[485]. وقد أدت الحوادث الطائفية عام 1860، إلى تعطيل تجارة بيروت، فى بداية الأمر، ولكنها ما لبثت أن دعمتها بتدفق المهاجرين إليها من الجبل ودمشق، مما

---

[479] إنظر: القسم أولاً، النص 7 من هذا الفصل.
[480] إنظر: القسم أولاً، النص 6 من هذا الفصل.
[481] إنظر: القسم أولاً، النصين 7 و10 من هذا الفصل.
[482] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.
[483] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Guys to Minister of Foreign Affairs, 20 March 1836," (Beyrouth), vol. 2, and Leila Tarazi Fawaz, Merchants and Migrants in the Nineteenth Century Beirut (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), pp. 21 – 26.
[484] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Trade Report of 1846," (Beyrouth), vol. 5.
[485] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report of 26 July 1851," (Beyrouth), vol. 6.

أدى إلى زيادة سكانها، وارتفاع نسبة المسيحيين منهم على وجه الخصوص[486]. وتغلبت بيروت على أكبر عائق يفصل بينها وبين المنطقة الداخلية، ويتمثل فى ارتفاع الجبل من ورائها، وذلك عندما شق طريق دمشق (عام 1863) ثم الخط الحديدى (عام 1895). وفى عام 1893 افتتحت بيروت الميناء الحديث الوحيد فى بلاد المشرق الذى يقع بين أزمير وبورسعيد[487]. ويعكس نمو السكان والتجارة تقدم المدينة[488]. وهناك مؤشر آخر يتمثل فى زيادة عدد المؤسسات الأجنبية التجارية. ففى عام 1849 كان هناك خمس شركات بريطانية (وإثنتان إحداهما أيونية والأخرى مالطية) و14 بيتاً تجارياً فرنسياً فى بيروت[489]. وفى عام 1910، ذكر القنصل الأمريكى أنه فى بيروت سبع شركات ألمانية وأربع فرنسية، وأربع بريطانية، وثلاث إيطالية، وإثنتان نمساويتان، وإثنتان بلجيكيتان، وإثنتان سويسريتان، وواحدة أمريكية "معظمها يعمل فى الوكالة التجارية والبنوك"[490]. وعلى أى حال، كان القسط الأكبر من التجار منذ زمن قد استقر فى أيدى اللبنانيين، وبخاصة المسيحيين[491].

وتشير الأرقام الواردة فى الجدول رقم (3 – 1)، إلى أنه فيما بين الأعوام 1833 و1871 / 1873، زادت واردات بيروت 2.8 مرة، أى 2.7 بالمائة سنوياً، وأن صادراتها قد زادت ضعفين و 56من المائة بنسبة5. 2 بالمائة سنويا، وفيما بين الأعوام 1871/1873 ، والأعوام 1910/1912 كانت زيادة الواردات مرة ونصف المرة بنسبة 1.1 بالمائة سنوياً، والصادرات 1.03 ضعف، أى بنسبة 0.1 بالمائة سنوياً. كذلك يشير الجدول (3 – 1)، إلى بروز دور بيروت فى تجارة سوريا، الذى بلغ الذروة عند منتصف القرن، عندما بلغت تجارتها نحو ثلاثة أرباع إجمالى التجارة. غير أن نصيبها من تجارة سوريا هبط إلى 40 بالمائة فى 1860 – 1885، و30 بالمائة بعد ذلك. ويرجع جانب من ذلك إلى زيادة تجارة

---

[486] Fawaz, Merchants and Migrants in the Nineteenth Century Beirut, pp. 28 – 60, and Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 182 – 204.

[487] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[488] إنظر: القسم أولاً، النص 2 من هذا الفصل.

[489] بالنسبة إلى الأرقام الخاصة بباقى بلدان الدولة العثمانية وغيرها، إنظر:
Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 100 – 101, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Replies to Circulars," (FO 83/111).

[490] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Ravndall to Gottschalk, 28 March 1910," C 8. 5.

[491] إنظر: القسم أولاً، النص 9 من هذا الفصل.

إسكندرونة ويافا. وحتى فى الدائرة الأضيق التى تضم "موانئ الساحل من حيفا إلى اللاذقية"، إنخفض نصيب بيروت من الصادرات من 60 بالمائة عام 1892 إلى 46 بالمائة عام 1901، على الرغم من أنها ظلت تلعب دور "مركز التوزيع للمنطقة كلها". وذكر أن السبب الرئيسى لإنخفاض الصادرات هو "زيادة أجور النقل فى السكك الحديدية وكذلك شركات الميناء"[492]. وساعد ذلك على تحويل التجارة إلى طرابلس وحيفا اللتين تحسنت مواصلاتهما مع الداخل.

وتعكس تجارة إسكندرونة تقلبات أحوال حلب، ففى القرن الثامن عشر، كانت تلك المدينة أكبر مراكز الهلال الخصيب، وأكثرها نشاطاً[493]، فإضافة إلى الإنتاج الزراعى لمناطقها الداخلية الممتدة فى عمق تركيا الحالية والعراق، وإنتاجها من المصنوعات الحرفية[494] ، استمدت حلب أهميتها التجارية من تجارة العبور مع العراق وإيران. وفى عام 1846 ، وقبل أن تتغير الأحوال تغيراً جذرياً باستخدام السفن البخارية وافتتاح قناة السويس، قدر قنصل فرنسى الزمن والكلفة اللازمين لنقل المنسوجات من سويسرا إلى بغداد كالتالى : من سويسرا إلى تريبستا من 20 – 25 يوماً، والكلفة 3 – 4 بالمائة؛ من تريبستا إلى بيروت بالسفن الشراعية تستغرق 25 يوماً، وتتكلف 1.5 بالمائة؛ ومن بيروت إلى حلب عشرة أيام بكلفة 1 بالمائة؛ ومن حلب إلى الموصل فبغداد ما بين 50 يوماً و60 يوماً بكلفة من 4.5 بالمائة إلى 9 بالمائة؛ وبذلك تستغرق السلعة زمناً قدره أربعة شهور، وتتكلف ما بين 12 بالمائة و14 بما فى ذلك عمولات الوكلاء فى تريبستا وبيروت (ما بين 1.5 بالمائة – 2 بالمائة). وعلى نقيض ذلك، كانت الرحلة من تريبستا إلى بومباى عبر طريق الكاب تستغرق ما بين 6 شهور و7، وتتكلف ما بين 12 بالمائة – 15 بالمائة، وكانت قيمة التأمين أيضاً مرتفعة[495].

---

[492] Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, "Beirut".
إنظر أيضاً: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.
[493] إنظر: القسم أولاً، النص 5 من هذا الفصل.
[494] إنظر: الفصل السادس، القسم ثالثاً، النص 2 من هذا الكتاب.
[495] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report for 1846," (Beyrouth), vol. 5.

وعلى أى حال، شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر، تدهوراً حاداً فى نشاط حلب[496]. ومن أهم العوامل التى أدت إلى ذلك انهيار إنتاج الحرير فى إيران، وتحول الكثير من صادراته إلى الخليج بدلاً من استخدام الطريق البرى والبحر المتوسط[497]. والعامل الآخر يتمثل فى الصراع بين القوى السياسية الذى أضر بـاقتصاد المدينة ضرراً بالغاً. ونتيجة لذلك أصبحت المصالح البريطانية فى حلب ممثلة عام 1792 فى شخص القنصل، بعد أن كان هناك 28 بيتاً تجارياً بريطانياً فى المدينة عند منتصف القرن الثامن عشر[498]. أضف إلى ذلك أن البيوت التجارية الفرنسية أغلقت عند غزو نابليون لمصر.

وفى عام 1822، ألحق زلزال عنيف الكثير من الدمار بالمدينة، وما لبث أن أعقب ذلك تدفق المنسوجات المصنعة بالآلات الحديثة من أوروبا التى ألحقت ضرراً بالغاً بالصناعات اليدوية المحلية[499].

واستعادت تجارة حلب نشاطها خلال الرخاء الذى نجم عن حرب القرم، عندما تضخمت صادرات الغلال. وفى عام 1857، أدت وفرة محاصيل الغلال فى أوروبا إلى هبوط أسعار الغلال، وأعقب ذلك أزمة طاحنة نتجت عن نزوح العملة وتوقف الأعمال[500] . وعلى كل فقد أدت زيادة صادرات القطن وغيره من السلع خلال الحرب الأهلية الأمريكية، إلى رفع التجارة الخارجية إلى مستوى قياسى من حيث الدخل المادى والشروط الفعلية[501]. ووقعت أزمة أخرى عام 1866[502]. وخلال هذه الفترة حدث تحول

---

496 Ralph Davis, Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Centruy (London: Macmillan, 1967); Paul Masson, Histoire du commerce français dans le Levant au xviiie siècle (Paris: Hachette, 1911); Robert Paris, Histoire du commerce de Marseille, de 1600 à 1789 le Levant (Paris: [s. n.] 1957); J. Sauvaget, "Halab," in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., Encyclopaedia of Islam (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 85 – 90, and Herbert Luther Bodman (Jr.), Political Factions in Aleppo, 1760 – 1826 (Chapel Hill, N. C.: [n. pb.], 1963), passim.

497 إنظر: Issawi, The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 12 – 13 and 82 – 91.

498 إنظر: القسم أولاً، النص 9 من هذا الفصل.

499 إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

500 Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo".

501 إنظر: القسم أولاً، النص 1 من هذا الفصل.

502 Great Britain, Accounts and Papers: 1866, vol. 69, "Aleppo," and 1868/1869, vol. 60, "Aleppo".

مهم، إذ على الرغم من إضطرابات عام 1850 الموجهة ضد المسيحيين، نجح التجار المسيحيون واليهود المحليون فى الإمساك بزمام النشاط التجارى على حساب الأوروبيين. ففى عام 1855 يذكر القنصل الفرنسى أن هؤلاء "نظراً لتخفيف الضغوط عليهم ، استطاعوا أن يقيموا صلات مباشرة مع أوروبا"، واضطرت البيوت التجارية الأوروبية أن تنقل نشاطها إلى المناطق الداخلية، إلى أورفة، وديار بكر، والموصل، وبغداد[503] . وفى عام 1859، لاحظ القنصل البريطانى الظاهرة نفسها، وكتب عام 1872 يقول: "منذ بضع سنوات كانت هناك خمس بيوت (تجارية بريطانية)، والآن لم يبق منها إلا واحد فقط"[504].

وعند هذه النقطة، بدأ عامل جديد يؤثر على تجارة حلب تأثيراً سلبياً، هو افتتاح الخط الحديدى المصرى أولاً، ثم قناة السويس بعد ذلك. وفى عام 1863، كتب القنصل الأمريكى أنه "لما كانت الواردات تصل إلى البلاد بطريق البصرة والخليج الفارسى والموصل وبين النهرين، فإن واردات حلب من السكر والبن والنيلة ومواد الصباغة إضمحلت كثيراً"[505]. وفى عام 1879، ذكر القنصل البريطانى، أن قناة السويس حولت صادرات العراق عن حلب، فأصبحت تنقل بالنهر إلى البصرة وتصدر من هناك. كما تحولت بعض تجارة واردات بغداد أيضاً، لكن "الجانب الأكبر من واردات شمال العراق وكردستان ما زال يمر عبر حلب"[506]. وقد استوعبت حلب الأوضاع الجديدة، وبفضل الإنتاج المتزايد للمناطق الداخلية، إرتفعت صادراتها حتى عام 1908 وكذلك وارداتها . وفيما بين الأعوام 1833 و1871/1873، إرتفعت واردات إسكندرونة 8.59 أضعاف ، بنسبة سنوية قدرها 5.7 بالمائة، وارتفعت صادراتها 9.15 أضعاف، أى بنسبة 6 بالمائة، وفيما بين الأعوام 1871 – 1873 و1906 – 1908 بلغت الزيادة فى الواردات 2.11 مرة، والصادرات 1.99 ضعفاً، أى بنسبة 2.2 بالمائة سنوياً للأولى، و2 بالمائة سنوياً للثانية.

---

[503] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Grasset to Drouyn, 14 January 1855," (Alep), vol. 31.
[504] Great Britain, Accounts and Papers: 1859, vol. 30, "Aleppo," and 1872, vol. 58, "Syria".
[505] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Report on Alexandretta," 1863 (T. 367. 5).
[506] Great Britain, Accounts and Papers 1878/1979, vol. 72, "Aleppo".

واتسعت تجارة يافا بسرعة. فإزدادت الواردات فيما بين الأعوام 1825 و1871/1873 بمقدار 19.71 ضعفاً بنسبة 6.6 بالمائة سنوياً، والصادرات بمقدار 49.4 ضعفاً أى بنسبة 8.7 بالمائة سنوياً. وفيما بين 1871/1873 و1910/1912 بلغت الزيادة 7.88 أضعاف للواردات بنسبة 5.4 بالمائة، و2.86 مرة للصادرات بنسبة 2.7 بالمائة. ويرجع السبب فى زيادة الصادرات إلى زيادة الكميات المصدرة من الغلال، وزيت الزيتون، والصابون ، والكميات الكبيرة من الحمضيات (الموالح). وترجع زيادة الصادرات إلى تطور القدس مع هجرة اليهود – وإلى حد ما الألمان – ونشاط السياحة. كما استحوذت يافا على نصيب وافر من تجارة القوافل المتجهة إلى مصر.

ومن ناحية أخرى، تدهورت تجارة صيدا، ففى عام 1862 كانت الواردات 21.900 جنيه فقط، والصادرات 64 ألف جنيه، وفى عام 1897 بلغت الواردات 33 ألف جنيه فقط، والصادرات 48 ألف جنيه[507]. وهذه الأرقام تنقص كثيراً عن أرقام الصادرات والواردات عام 1784.

واتسعت تجارة طرابلس إتساعاً سريعاً، إذ زادت الواردات بمقدار 30.76 ضعفاً بنسبة 7 بالمائة سنوياً، والصادرات بمقدار 13 ضعفاً بنسبة 5.2 بالمائة سنوياً، وذلك فيما بين الأعوام 1833 و1884 / 1885. وبعد ذلك هبط معدل الزيادة هبوطاً حاداً، ففيما بين الأعوام 1884 / 1885 و1910 / 1912 زادت الواردات بمقدار 1.14 مرة، بنسبة نصف بالمائة سنوياً، والصادرات 1.12 مرة بنسبة 0.4 بالمائة[508]. ولا يبدو أن ربط طرابلس بالمناطق الداخلية الذى أنشئ عام 1883 قد أثر تأثيراً ذا بال على التجارة[509].

وأخيراً، تطورت تجارة حيفا تطوراً سريعاً فى العشرين عاماً السابقة على الحرب العالمية الأولى، عندما استحوذت على تجارة عكا، وأصبحت أهم ميناء فى شمال فلسطين. وفيما بين الأعوام 1895 – 1908، و1910 – 1912، زادت وارداتها بمقدار 2.49 ضعف أى بنسبة 6.3 بالمائة سنوياً، وزادت صادراتها 5.47 أضعاف أى بنسبة 12 بالمائة سنوياً . وهنا لعبت الهجرة اليهودية والألمانية الدور نفسه المهم الذى لعبته فى يافا، كما أن مد

---

[507] Labaki, Introdution à l'histoire économique du Liban, p. 189.

[508] المصدر نفسه، ص 188 – 191.

[509] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

خط سكك حديد الحجاز إلى حيفا عام 1905، حول إليها بعض صادرات الغلال القادمة من حوران.

أما تجارة العراق، فقد تبعت دائماً مجرى النهرين من الموصل إلى البصرة. وعند بغداد تتشعب ثلاثة طرق من هذا المحور: طريق الحرير القديم عبر خانقين وكرمنشاه إلى طهران، وطريق القوافل إلى دمشق[510] وطريق القوافل إلى حلب. ومن الموصل، هناك طريق يتجه غرباً إلى حلب عبر ماردين وأورفة، وآخر يتجه شمالاً عبر ديار بكر ثم يقصد البحر أو سمسون أو إستانبول، وطريق ثالث يتجه شرقاً عبر أربيل ورواندوز إلى تبريز.

وفى الفترة موضوع الدراسة كانت هناك تغيرات كبيرة فى الأهمية النسبية لتلك الطرق . إذ تحولت إيران تحولاً دراميا، فبينما كانت تتجه تقليدياً على محور شرقى – غربى يربط تبريز بأرضروم، وهمذان وكرمنشاه ببغداد، ومشهد بأفغانستان ووسط آسيا عبر هرات إلى قندهار، تحولت غالبية التجارة مع نهاية القرن التاسع عشر إلى وجهة شمالية – جنوبية إلى روسيا بطريق البر أو عبر بحر قزوين من تبريز، وإلى الهند وأوروبا عبر بوشهر وموانئ الخليج الأخرى. وتدهورت أهمية التجارة عبر كل من بغداد والموصل تدهوراً شديداً، رغم إحياء طريق بغداد فى الثمانينات[511].

وفى ما يتصل بتجارة القوافل مع سوريا، تدهورت أحوال تلك التجارة تدهوراً كبيراً، عقب انتهاء الحكم المصرى الذى كان يوفر درجة عالية من الأمن. ففى عام 1842 سلب من إحدى القوافل ما قيمته نصف المليون قرش من السلع على مسيرة يومين من دمشق[512]. وفى عام 1857، نهبت قبيلة عنزة قافلة دمشق قرب هيت، واستولت على ما قيمته عشرة ملايين قرش من البضائع، ونتيجة لذلك ظل الطريق مغلقاً لما يزيد عن عامين[513]. وفى عام 1861، تعرضت بعض قوافل الحج للنهب فى العراق، كانت إحداها

---

[510] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 1 من هذا الكتاب.

[511] إنظر: Issawi: The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 73 – 74, and The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 120 – 127.

[512] France, Ministère des Affaires étrangères. Correspondance commerciale, "Consul to Guizot, 21 March 1842," (Damas), vol. 1.

[513] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Misk to Clarendon. 31 August 1857," (FO 78/1298), and "Report on Trade," 1859 (FO 78/1450).

تحمل بضائع تبلغ قيمتها ما بين خمسة وستة آلاف جنيهاً إسترلينى[514]. وفى عام 1866 سلبت من قافلة بغداد – حلب بضائع قيمتها ستة آلاف جنيه على يد قبيلة عنزة، وفى 1871 سلبت قبيلة شمر قافلة الموصل – حلب[515]. وفى عام 1901، نهبت قبيلة غياث قافلة بغداد – دمشق "تحت بصر خسرو باشا"[516]. أضف إلى ذلك أن افتتاح الخط الحديدى المصرى ثم قناة السويس حول جانباً من التجارة عن العراق. ومع إدخال الملاحة النهرية البخارية إلى العراق، سحب قسط كبير من التجارة من يد القوافل إلى البصرة، وكان للعامل نفسه تأثيره على تجارة الموصل الشمالية، حيث كان شحن البضائع إلى البصرة ثم نقلها إلى أوروبا عبر قناة السويس أرخص من شحنها عبر سمسون أو إستانبول. وفى الوقت نفسه، أدى تحسين المواصلات فى تركيا إلى سحب قسط من تجارة الموصل باتجاه الموانئ التركية على البحر الأسود أو البحر المتوسط. وجملة القول، إن قدراً ضئيلاً من تجارة العراق نقل عبر الطرق البرية عام 1913 يقل كثيراً عما كان ينقل براً قبل قرن من الزمان.

وفى ما يتعلق بالمؤسسات التجارية، كان التجار الأجانب – وكذلك اليهود والمسيحيون المتمتعون بالحماية الأجنبية – يتمتعون بالحصانة ضد استبداد الموظفين، إضافة إلى علاقاتهم الخارجية، مما مكنهم من السيطرة على التجارة. ففى عام 1839 / 1840 تأسس بيتان تجاريان بريطانيان فى بغداد، وفى عام 1859 / 1860 أقيم بيتان يونانيان وبيت سويسرى تولت جميعاً أمر تجارة الواردات الأوروبية. وعلى أى حال، بحلول عام 1879 كانت "طائفة التجار اليهود فى بغداد تمسك بزمام تجارة بريطانيا تقريباً، بينما كان التجار المسيحيون يتاجرون – فى الغالب – مع فرنسا. وكان هناك بيتان تجاريان بريطانيان فى بغداد"[517]. ورغم إقامة بيتين بريطانيين آخرين فى عام 1888[518]، ظلت تجارة الواردات

[514] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Bulwer, 18 December 1861," (FO 195/676).
[515] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Kemball to Lyons, 17 October 1866," (FO 195/803), and "Herbert to Eliot, 17 July 1871," (FO 195/949).
[516] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Conor, 2 April 1901," (FO 195/2097).
[517] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Trade Report," 1878 / 1879 (FO 195/1243), and Great Britain, Accounts and Papers 1878/1879, vol. 72, "Baghdad".
[518] Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 72, "Baghdad".

فى قبضة اليهود حتى الحرب العالمية الأولى وما بعدها[519]. ولكن، إذا أمعنا النظر فى تجارة صادرات البصرة، نجد أن "القسط الأكبر منها يقع إلى حد كبير... فى أيدى رجالنا، أو الهنود من رعايا صاحب الجلالة"[520] كما شارك فيها بعض التجار العراقيين أو الفرس المسلمين أيضاً.

4 - وجهة التجارة

كانت تجارة سوريا والعراق – حتى القرن التاسع عشر – تتم أساساً مع جيرانهما (تركيا، مصر، إيران، الجزيرة العربية) وبعضها مع بعض. كما تاجرت العراق كثيراً مع الهند – كما كانت تفعل منذ القدم – وتاجرت سوريا مع أوروبا. امنذ القرن السابع عشر كانت فرنسا شريكها التجارى الرئيسى، وربما نالت نصف إجمالى التجارة، بينما إقتسمت النصف الآخر الأراضى المنخفضة وبريطانيا والبندقية[521].

وتوقفت تجارة فرنسا مع سوريا خلال حروب الثورة والحروب النابوليونية، فحلت بريطانيا محلها تدريجياً، واستمر تصاعد التجارة البريطانية حتى الحرب العالمية الأولى ، ولكنها تناقصت ببطء أمام ظهور المنافسة الناجحة من جانب مصر، وفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وغيرها. وما لبثت فرنسا أن استعادت سيطرتها على أسواق الصادرات، وظلت كذلك حتى عام 1914 وما بعده. ويتضح ذلك وضوحاً تاماً من النصوص الأربعة الأولى فى هذا الفصل[522].

---

[519] Charles Issawi, "Transformation of the Economic Positions of Millets," in: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Fuctioning of a Plural Society (New York: Holmes and Meier Publishers, 1982), pp. 269 – 270.
وإنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.

[520] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Consul – General to Ambassador, 27 August 1887," (FO 78/4106).

[521] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, p. 37.

[522] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Kalla, "The Role of foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," pp. 22 – 30; Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 227 – 261, and Noel Verney and Georges Dambmann, Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine (Paris: [s. n.], 1900), pp. 481 – 626.

وفى عام 1838، عندما كانت سوريا مرتبطة بالاقتصاد المصرى، قدمت مصر 31 بالمائة من الواردات، واتجهت إليها 41 بالمائة من الصادرات، وتبعتها تركيا (18 بالمائة للأولى، و16 بالمائة للثانية)، ثم فرنسا (14 بالمائة من الواردات، و22 بالمائة من الصادرات)، وتسكانيا (19 بالمائة واردات، و11 بالمائة صادرات) وبريطانيا (15 بالمائة واردات، و2 بالمائة صادرات) ثم النمسا (3 بالمائة لكل)[523].

وعلى كل، تدعم إتجاه دام حتى الحرب العالمية الأولى مع تغيرات طفيفة، وذلك إعتباراً من عام 1855، فنالت بريطانيا 32 بالمائة من واردات بيروت و10 بالمائة من صادراتها، وفرنسا 28 بالمائة من الواردات و21 بالمائة من الصادرات، والنمسا 29 بالمائة، و38 بالمائة، ومصر 9 بالمائة و8 بالمائة، وتركيا 0.2 بالمائة من الواردات و8 بالمائة من الصادرات، وتسكانيا وسردينيا 2 بالمائة و9 بالمائة، والولايات المتحدة الأمريكية 0.2 بالمائة واردات و5 بالمائة صادرات[524]. وفى عام 1858، قدمت بريطانيا 65 بالمائة من واردات حلب وحصلت على 5 بالمائة من صادراتها، وكان نصيب فرنسا 10 بالمائة من الواردات و32 بالمائة من الصادرات، والنمسا 7 بالمائة و1 بالمائة، وتركيا (بما فى ذلك مصر) 6 بالمائة واردات و56 بالمائة صادرات، وتسكانيا وسردينيا 12 بالمائة و6 بالمائة[525].

وفى عام 1880، قدمت بريطانيا ومستعمراتها 62 بالمائة من واردات حلب، ونالت 5 بالمائة من صادراتها، وكان نصيب فرنسا 14 بالمائة من الواردات و22 بالمائة من الصادرات، وتركيا 11 بالمائة و41 بالمائة، ومصر 4 بالمائة، و25 بالمائة، والنمسا 5 بالمائة و1 بالمائة، وإيطاليا 2 بالمائة لكل من الواردات والصادرات[526].

---

[523] إنظر الجدول فى:
John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1982), p. 135.
وكان نصيب مصر أقل وبريطانيا أكبر، إنظر الجدول فى:
Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883, p. 269.

[524] نقلاً عن: عبد العزيز حسنى، تاريخ سوريا الاقتصادى (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1924)، و
Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," p. 25.
وكلاهما يقدم أرقاماً للفترة 1844- 1846.

[525] والرقم يشير إلى "الموانئ التركية"، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Trade," (FO 78/1452).

[526] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, "Aleppo".

والأرقام الخاصة بعام 1910 – وهو عام عادى – تشير إلى أن بريطانيا وتوابعها قدمت 36 بالمائة من محصلة واردات إسكندرونة وبيروت ويافا، وحصلت على 10 بالمائة من صادراتها. وكان نصيب فرنسا 9 بالمائة واردات و32 بالمائة صادرات، وتركيا 16 بالمائة و23 بالمائة، ومصر 3 بالمائة و22 بالمائة، والنمسا 9 بالمائة و1 بالمائة، وإيطاليا 8 بالمائة و2 بالمائة، وألمانيا 7 بالمائة و1 بالمائة، وروسيا 5 بالمائة و2 بالمائة، والولايات المتحدة 1 بالمائة و6 بالمائة[527]. ويبدو من ذلك أن تجارة سوريا كانت أقل تركزاً منها قبل نصف قرن، ومؤشر التركز – الذى يقع فى الخطأ عندما يقارن بيروت بسوريا كلها – يشير إلى اضمحلال فى الواردات والصادرات معاً[528].

وأهم التطورات كان قيام ألمانيا وتجدد المنافسة النمساوية فى التسعينات. وكل من القنصل البريطانى والقنصل الفرنسى يذكران فى تقاريرهما معلومات تعكس تناقص مصالح تجار بلادهم وصناعها مع مصالح الألمان والنمساويين، فمثلاً نسمع من بيروت "ربما استطاع التجار الإنكليز أن يوجهوا المنافسة لمصلحتهم... إذا أوفدوا المندوبين التجاريين للعمل على تسويق بضائعهم، وإذا كان لهم وكلاء فى الأسواق على دراية بالعادات التجارية للبلاد. والألمان والنمساويون أكثر نشاطاً فى هذا المجال، فنحن لا نرى هنا مندوبين تجاريين إنكليز". ونسمع من حلب أنه "نظراً للمنافسة الأجنبية والحاجة إلى استثمارات التجار فى بلادنا، نفقد تدريجياً نصيبنا كله فى (تجارة الواردات)، فالألمان والسويسريون يرسلون السلع المناسبة والرخيصة"[529] واشتكى القنصل الفرنسى، من جانبه، من أن التجار الفرنسيين لا يبذلون جهوداً كافية وأن منافسيهم – وبخاصة الألمان والنمساويين – يهتمون إهتماماً كبيراً "بتملق أذواق زبائنهم"، فيذهبون إلى حد إيجاد أصناف جديدة – حسب الطلب – تناسب نمط الحياة الشرقية، ومندوبيهم التجاريين ممتازين، وقد درسوا

[527] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 193 – 194.
[528] Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," pp. 25 – 29.
[529] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 87; Great Britain, Accounts and Papers: 1893/1894, vol. 91, "Beirut," and 1897, vol. 94, "Aleppo".

السوق بعناية، وهم يدخلون فى الأسعار مصاريف الشحن والتأمين بدلاً من إعطاء السعر للعميل تسليم المصنع أو على أحسن الفروض تسليم مارسيليا... إلخ[530].

وكانت تجارة الولايات المتحدة مع سوريا محدودة. ونحو عام 1850، أقام تجار من بوسطن ونيويورك وفيلادفيا صلات مباشرة مع سوريا، إذ كانوا يشترون الصوف ويبيعون كميات من السكر. وفى عام 1859، كتب القنصل الأمريكى أنه "لا تزال التجارة الأمريكية مع سوريا فى المهد، وتقتصر على تجارة الصوف بصفة أساسية. وتتم مبادلة الصوف بالأخشاب التى يزداد الطلب عليها وتحقق أرباحاً باهظة، كما أن الأساس المنزلى يعد سوقاً رائجة"[531]. وبعد ذلك بوقت قصير صدرت الولايات المتحدة الكيروسين (الكاز) واحتكرت تجارته بعض الوقت، وفى الثمانينات دخل النفط الروسى السوق، وفى السنوات الأخيرة قبل الحرب بلغت نسبته 50 – 60 بالمائة من واردات النفط الإجمالية، مقارنة بنصيب الولايات المتحدة التى قدمت 20 – 30 بالمائة، وجاء الباقى من رومانيا والنمسا[532].

وكانت تجارة العراق تتم أساساً مع الهند حتى أصبح الإتصال البحرى مع أوروبا ميسوراً بعد فتح قناة السويس[533]. ففى عام 1845 / 1846، بلغت الواردات من الهند 65 بالمائة من جملة تجارة البصرة، وبلغت الصادرات إليها 74 بالمائة، أضف إلى ذلك أن الواردات من الهند كانت – على ما يبدو – تتكون أساساً من منتجات تلك البلاد[534]. ومن ناحية الواردات جاءت السلع الأوروبية من سوريا أو تركيا، وميزت السلع الإيرانية تجارة الموصل وبغداد[535].

---

[530] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Trade Report," 1895 (Alep), vol. 38.

[531] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Trade Report," 1853 (Beyrouth), vol. 7, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Johnson to Cass, 30 September 1859," C. 8.

[532] إنظر: Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 138 – 143.

[533] إنظر: القسم ثانياً، النص 5 من هذا الفصل.

[534] إنظر: القسم ثانياً، النص 11 من هذا الفصل.

[535] إنظر: Issawi, ed., The Economic History of Middle East, 1800 – 1914, pp. 135 – 136.
وإنظر أيضاً: القسم أولاً، النصوص 1، 3 و5 من هذا الفصل.

وبحلول الستينات، دخلت السلع البريطانية بكميات كبيرة غامرة عن طريق الهند. فإذا نظرنا إلى متوسط الأعوام 1864 / 1865 و1865 / 1866، بلغت الواردات الهندية والبريطانية 83 بالمائة من واردات البصرة، واتجهت نحو 99 بالمائة من صادراتها إلى البلدين. وإن كان الرقم الأخير لا يتضمن البضائع التى تفرض عليها الرسوم الجمركية فى الداخل قبل وصولها إلى البصرة. أما باقى التجارة فكان مع إيران وموانئ الخليج . وتقسيم وتوزيع التجارة بين البلدين يشير إلى أن القسط الأكبر من التجارة كان مع الهند وليس بريطانيا[536]. وعلى كل، قدر القنصل البريطانى عام 1903 أن 43 بالمائة من السلع الواردة إلى البصرة وبغداد، بريطانية أصلاً و17 بالمائة هندية ومن المستعمرات الأخرى. وفى ما يتعلق بالصادرات، صدرت بغداد إلى أوروبا وأمريكا عام 1903 ما قيمته 652 جنيهاً إسترلينياً، وإلى الهند والصين ما قيمته 71 ألف جنيه[537]. وبالنسبة إلى الموصل – بعد حسم التجارة مع بغداد وكردستان – قدمت بريطانيا عام 1897 نحو 37 بالمائة من الواردات ونالت نصف الصادرات، والهند 4 بالمائة من الواردات و10 بالمائة من الصادرات، وفرنسا 8 بالمائة و16 بالمائة، وسوريا 6 بالمائة، و23 بالمائة، وتركيا 36 بالمائة و3 بالمائة[538].

وعند هذا الحد دخل منافسان جديدان، فمن ناحية زادت الصادرات إلى الولايات المتحدة – وبخاصة من التمر والعرقسوس – زيادة كبيرة، وقدمت بالإشتراك مع روسيا واردات النفط حتى بدأ الإنتاج الإيرانى. ومن ناحية أخرى، زادت الواردات الألمانية التى تحملها بواخر خط هامبورغ – أمريكا زيادة هائلة سببت قلقاً شديداً للدوائر البريطانية[539]. غير أن بريطانيا كانت ما تزال عند بداية الحرب المورد الرئيسى والعميل الأساسى للعراق ، فقدمت عام 1913 نحو 45 بالمائة من واردات بغداد، ونالت 33 بالمائة من صادراتها، وكان نصيب الهند 20 بالمائة و4 بالمائة، والولايات المتحدة 3.– بالمائة و18 بالمائة، وفرنسا 3 بالمائة و19 بالمائة (من الصوف أساساً)، وألمانيا 5 بالمائة و6 بالمائة، والنمسا

---

536 Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Basra".

537 Great Britain, Accounts and Papers 1904, vol. 101, "Basra" and "Baghdad".

538 رقم الواردات الفرنسية يغطى بقية بلدان أوروبا، إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, "Mosul".

539 إنظر مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب، و
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 350 – 355.

9 بالمائة و3 بالمائة[540]. ولم يتغير هذا الوضع جذرياً حتى بدأت العراق تصدر النفط فى عام 1935[541].

5 - عناصر التجارة

لم يكن هناك تحول أساسى فى عناصر الصادرات السورية، ولكن حدثت تغيرات ذات مغزى تبدو فى الجدول رقم (3 – 3).

جدول رقم (3 – 3)

النسب المئوية لأنصبة عناصر الصادرات فى سوريا

الفترة الزمنية	المنتجات الزراعية	الفواكه	المنتجات الرعوية	المنتجات البرية	الشرانق والحرير الخام	المنسوجات والمصنوعات
1837 - 1835	16	غ. م.	1	2	69	11
1846 - 1844	10	غ. م.	14	17	27	33
1877 - 1873	21	1	29	4	31	14
1882 - 1878	31	5	19	3	23	20
1887 - 1883	42	4	12	6	25	12
1892 - 1888	20	5	19	4	33	18
1897 - 1893	17	8	17	4	33	20
1902 - 1898	19	8	16	5	33	19
1907 - 1903	19	8	19	3	33	17
1912 - 1908	22	11	19	4	26	18
1913	19	16	20	2	25	18

غ. م. = غير متاح.
المصدر: Kalla, Ibid., p. 41.
أرقام السنوات المبكرة تقديرية جزئياً.

[540] Great Britain, Accounts and Papers 1914 – 1916, vol. 75, "Baghdad".
[541] للمزيد من المعلومات، إنظر: حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 128 – 137 و253 – 261.

والمواد الرئيسية فى خانة "المنتجات الزراعية" هى القمح، والشعير، والقطن، والتبغ ، والسمسم. وبلغت تجارة الغلال الذروة فى الثمانينات، ولكنها عانت عندئذ من هبوط الأسعار عالمياً نتيجة التوسع فى الصادرات الأمريكية والروسية والهندية، وبعد أن كانت صادرات القطن الخام على درجة من الأهمية فى القرون السابقة على تلك الفترة، أخذت تنزوى تدريجياً بسبب المنافسة الشديدة وتدهور التجارة (الفصل الخامس، المقدمة). ونقصت صادرات التبغ نتيجة احتكار الدولة[542]. ويتصدر السمسم هذه المجموعة من السلع، وكان يصدر أساساً من يافا وحيفا إلى فرنسا والنمسا[543].

وابتداء من الثمانينات، كانت الحمضيات (الموالح) فى طليعة الفواكه المصدرة، وكانت تأتى من فلسطين وساحل لبنان إلى إنكلترا وروسيا ومصر وتركيا[544].

وتكونت المنتجات الرعوية أساساً من المواشى والزبد التى تصدر من إسكندرونة إلى مصر، والصوف والجلود التى تصدر إلى أوروبا والولايات المتحدة. وقد أدت المبادلات المتزايدة مع البدو إلى طرح كميات أكبر للبيع[545].

وكانت المنتجات البرية الرئيسية هى الإسفنج، والعفصة الجوزية، والزعفران ، والعرقسوس. وقد تناقصت صادرات الإسفنج نتيجة هجرة الغواصين إلى الولايات المتحدة، وكذلك تناقصت صادرات العفصة الجوزية والزعفران بسبب منافسة مواد الصباغة الكيميائية[546].

واستمر الحرير يمثل أكبر منتج فريد[547]، وكان يرسل من بيروت وطرابلس إلى فرنسا أساساً. ويرجع تدهور صادرات الحرير فى السبعينات والثمانينات إلى تأثير مرض

---

542 إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

543 Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 197 – 198, and Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, p. 326.

544 المصدر نفسه، وإنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

545 إنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص 18 من هذا الكتاب.

546 Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, p. 337.

547 إنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النصين 6 و7 من هذا الكتاب.

الفليل[548]، وإلى منافسة حرير الشرق الأقصى. وقد زاد نصيب الشرانق فى الصادرات بـانتظام، ولكنه ظل يمثل قدراً محدوداً[549].

والخانة الأخيرة تتكون أساساً من المنسوجات القطنية والحريرية من إنتاج الصناعات الحرفية فى حلب ودمشق[550] وتصدر أساساً إلى مصر وتركيا. والصابون أحد العناصر المهمة فى هذه المجموعة أيضاً، ويصنع من زيت الزيتون ويصدر من طرابلس ويافا إلى مصر وتركيا أيضاً.

وكما يذكر لبكى، تشير مقارنة أرقام عام 1833 بأرقام عام 1910 إلى "أولوية" واضحة للصادرات. فقد زادت قيمة صادرات المواد الخام، مثل الحرير الخام والقطن والصوف والمواشى والغلال والفواكه من 30 بالمائة من إجمالى التجارة عام 1833 إلى 67 بالمائة عام 1910، بينما نقصت صادرات المواد المصنعة من 42 بالمائة إلى 17 بالمائة. ومن ناحية أخرى، أصبحت الصادرات أكثر تنوعاً إلى حد ما مع ظهور الحمضيات ، والسمسم، والصابون، والنبيذ، ومختلف المنتجات اليدوية.

جدول رقم (3 – 4)

النسب المئوية لأنصبة عناصر الواردات فى سوريا

الفترة الزمنية	المأكولات والمشروبات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الوقود	سلع استهلاكية أخرى	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
1837 - 1836	13	58	غ. م.	غ. م.	29	غ. م.
1846 - 1844	5	56	غ. م.	9	30	غ. م.
1877 - 1873	11	76	1	غ. م.	11	غ.م
1882 - 1878	8	82	1	غ. م.	8	-.4
1887 - 1883	8	79	2	غ. م.	11	-.5
1892 - 1888	6	76	1	-.3	16	-.5
1897 - 1893	11	65	3	1	19	-.6
1902 - 1898	11	65	3	1	21	-.4
1907 - 1903	13	48	4	2	32	2

548 الفليل أو الفلفل، مرض يصيب دودة القز فيفقدها شهيتها للأكل ثم تموت. (المعرب).
549 إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.
550 إنظر: مقدمة الفصل السادس، والقسم ثالثاً، النصوص 1، 2 و5 من هذا الكتاب.

الفترة الزمنية	المأكولات والمشروبات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الوقود	سلع استهلاكية أخرى	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
1908 - 1912	16	40	7	3	33	2
1913	19	34	9	2	35	2

غ. م. = غير متاح.
المصدر: المصدر نفسه، ص 44.

والتحول أكثر وضوحاً فى الواردات السورية كما يبدو من الجدول (3 – 4). وإن كان هذا الجدول أقل دقة من الجدول الخاص بالصادرات، ويجب أن نتعامل معه بحذر شديد[551]. وإن من يمعن النظر فى التفاصيل التى يوردها كلا، والتحليل الذى يقدمه لبكى بمقارنة عام 1833 بعام 1910، يصل إلى إدراك التغيرات التالية[552]:

أولاً، كان هناك انخفاض حاد فى واردات المنسوجات والأقمشة، من الذروة التى بلغتها نحو عام 1880، وكانت فوق 80 بالمائة إلى 34 بالمائة عام 1913. ويجب ملاحظة أن غزل القطن كان يدرج فى بعض السنوات ضمن هذه المجموعة، والأرقام المتاحة تشير إلى زيادة كبيرة فى هذا الصنف من 25 ألف جنيه إسترلينى فى عام 1836 / 1837 إلى 900 ألف جنيه إسترلينى فى عام 1913 (ويذكر بوالكونت أن قيمته عام 1833 بلغت 120 ألف جنيه). وإذا أخذنا فى اعتبارنا هبوط أسعار الغزل بين هذين التاريخين[553]، فإن ذلك يمثل زيادة ضخمة فى حجم الواردات، ويقدم الدليل على استمرار حيوية نشاط الصناعة اليدوية[554].

[551] Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 327 – 343.
[552] Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," pp. 266 – 275, and Labaki Ibid., pp. 303 – 323.
[553] إنظر الجدول رقم (3 – 7)، وإنظر أيضاً:
Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Treda in the 19ht Century, p. 105.
[554] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

ثانياً، معظم الزيادة فى خانة "المأكولات والمشروبات والتبغ"، ترجع إلى الواردات السورية التقليدية (السكر، والتوابل، والأرز، والبن)، التى أضيف إليها الآن أصناف أخرى كالشاى والأطعمة المحفوظة، والدقيق(فى بعض السنوات).

وترجع الزيادة فى فى خانة "الوقود" إلى واردات المنتجات النفطية بدءاً بالسبعينات ، وكذلك واردات الفحم (إلى حد ما)، وقد استخدم الأخير للسكك الحديدية والمنافع العامة، وكانت معظم واردات النفط من الكيروسين الذى يستخدم فى الإنارة والطهو[555].

والتمييز بين الخانات الأخيرة يعوزه الوضوح، فإن رتفاع مستوى المعيشة فى لبنان وأماكن أخرى قليلة، وتزايد نمط الحياة الغربية أدى إلى استيراد الأخشاب، والقرميد، والزجاج، والأسمنت، ومواد البناء الأخرى، وإلى استيراد الأغذية المحفوظة والأطعمة الأخرى، والخردوات، والأوانى الزجاجية، والأدوية، ومختلف أنواع الملبوسات . وتضمنت السلع الوسيطة إَضافة إلى الغزل، المعادن، والكيميائيات، والأخشاب ، والمصنوعات الجلدية. والرقم الخاص بالسع الرأسمالية فى الجدول يسقط من إعتباره الآلات ومعدات النقل، التى قدرت نسبها عام 1910 بـ 3.6 بالمائة من جملة الواردات بما فى ذلك مواد البناء، ويقدر لبكى السلع الرأسمالية بما نسبته 10 بالمائة من جملة الواردات[556].

وهكذا نرى أن القسط الأكبر من ورادات سوريا يتكون من السلع الاستهلاكية، وهى لم تبدأ استيراد السلع الرأسمالية إلا عند نهاية الفترة، الأمر الذى يزيد من قواها الإنتاجية ويساعدها على تنويع اقتصادها.

ويمكن ملاحظة التغيرات فى عناصر صادرات العراق من البصرة، عند النظر إلى الجدول رقم (3 – 5)، وهو يغطى الأصناف الستة التى تكون معاً ما بين ثلثى إجمالى صادرات العراق وثلاثة أرباعها. والصادرات الأخرى تمثل البذور، والعرقسوس ، والزبد، وشعر الماعز. وما يلفت النظر غياب المنتجات غير الزراعية، وإن تضمنت

---

[555] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 8 من هذا الكتاب.

[556] Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 311 – 312.

الصادرات – على أى حال – قدراً محدوداً من المنتجات الحرفية (الأحذية، والصابون ، والمنسوجات) التى صدرت من بغداد والموصل.

جدول رقم (3 – 5)

النسب المئوية لأنصبة الصادرات الرئيسية فى العراق

الفترة الزمنية	التمور	القمح	الشعير	الصوف	الجلود	الحيوانات
1871 - 1864	48	6	1	7	غ. م.	2
1879 - 1872	6	2	غ. م.	34	1	20
1887 - 1880	9	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.
1895 - 1888	24	11	5	20	1	4
1903 - 1896	21	2	10	16	3	1
1911 - 1904	17	4	11	12	3	2
1913 - 1912	18	5	24	9	2	3

غ. م. = غير متاح.
المصدر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 119.

وفى نطاق الصادرات الزراعية، كان هناك تحول واضح من الإنتاج الرعوى إلى الإنتاج الحقلى، ويعكس هذا زيادة توطين البدو الرحل[557]، والإتساع الهائل للزراعة، وزيادة الإنتاج[558]. ويلاحظ على وجه الخصوص الزيادة فى صادرات القمح والشعير، فقد إزدادت من حيث الحجم نحو 14 ضعفاً و250 ضعفاً على التوالى فيما بين الأعوام 1864 – 1871 وعام 1913[559]. كما زادت أسعارها خلال الفترة مما يعكس شدة الطلب الدولى الذى أعقب فتح قناة السويس، وكانت أسعار الشعير تبلغ فى سرعة الزيادة ضعف معدل زيادة أسعار القمح[560].

557 إنظر: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.
558 إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.
559 حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، الجدول ص 103.
560 إنظر: الجدول رقم (3 – 9).

وبعد أن كانت التمور تمثل نصف صادرات البصرة قبل فتح قناة السويس، هبط نصيبها إلى الخمس، ولكن حجمها تضاعف سبع مرات واتجهت أسعار التمور إلى الإنخفاض[561].

وزادت صادرات الصوف زيادة ملموسة تبلغ نحو 13 ضعفاً، ولكن صادرات الجلود هبطت فى البداية، وكان مجمل زيادتها لا يتجاوز مقدار الثلث. وقد ارتفعت أسعار الجلود إرتفاعاً ملحوظاً، وربما يشير ذلك إلى أن القصور فى التوسع يرجع إلى جانب العرض من هذه السلعة. بينما هبطت أسعار الصوف فى معظم الفترة. وقد زادت أعداد الخيول المصدرة إلى الهند بمقدار 40 ضعفاً رغم منافسة الخيول الأسترالية[562]. وكانت السجاجيد تستورد من إيران إلى بغداد ثم يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة بصفة رئيسية، وإلى بريطانيا وغيرها. وفى عام 1913 بلغت قيمة صادراتها 83 ألف جنيه إسترلينى[563]. وفى ما يتعلق بالواردات يشير الجدول رقم (3– 6) إلى الإتجاهات الرئيسية فى تجارة البصرة. وقد انخفض نصيب "المأكولات والمشروبات والتبغ" من الواردات إنخفاضاً طفيفاً من أكثر قليلاً من ربع جملة الواردات إلى أقل من الربع قليلاً. والأصناف الرئيسية فى هذه المجموعة كانت: البن، والسكر، والتوابل، والشاى، والمشروبات الكحولية. وقد حققت هذه الأصناف زيادة مطلقة (وعلى سبيل المثال زادت واردات السكر من أربعة آلاف طن فى الأعوام 1892 – 1895 إلى عشرة آلاف طن فى الأعوام 1912 – 1913 ، والشاى من 13 طناً إلى 85 طناً، وأخذ الشاى يحتل مكان القهوة كمشروب شعبى.

---

561 للتعرف على وصف تعبئة التمور، إنظر:
AC. wratislaw, A Consul in the East (Edinburgh: William Blackwood and sons, 1924), pp. 150 – 155.

562 حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 111 – 113.

563 Great Britain, Accounts and Papers 1914 – 1916, vol. 75, "Baghdad".

جدول رقم (3 – 6)

النسب المئوية لأنصبة الواردات فى العراق

الفترة الزمنية	المأكولات والمشروبات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الأدوات المنزلية	السلع الرأسمالية	المواد الخام ونصف المصنعة
1865 - 1864	28	30	5	-.3	25
1887	32	23	5	5	10
1895 - 1889	22	45	3	6	21
1903 - 1897	23	38	6	6	18
1911 - 1904	24	43	5	9	14
1913 - 1912	23	29	4	8	31

المصدر: المصدر نفسه، ص 241.

وإرتفع نصيب المنسوجات من الواردات إلى أكثر من خمسى (5/2) جملة قيمتها. ولا يرجع الإنخفاض الحاد فى وارداتها فى أعوام 1912 – 1913 إلى هبوط قيمتها أو قلة حجمها، وإنما يرجع إلى الزيادة الكبيرة فى قيمة الواردات ككل. وتضمنت الأدوات المنزلية: أدوات المطبخ، والأوانى الزجاجية، والأثاث، والصابون، والكيميائيات ، والأدوية، التى أصبحت تستخدم بكميات كبيرة نتيجة ارتفاع مستوى معيشة طبقات معينة، وتأثر الأذواق بالطابع الغربى.

ولا تتضمن السلع الرأسمالية الآلات ومعدات النقل فحسب، بل تضمنت أيضاً زكائب الخيش والأقفاص الخشبية لتعبئة الغلال والتمور على التوالى. ويرجع الإرتفاع الشديد فى قيمة تلك الواردات فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى إلى أعمال الرى والنقل التى نفذت فى تلك الفترة[564].

وتشمل خانة "المواد الخام ونصف المصنعة" الأصباغ، ومواد الدباغة، والمعادن ، والأخشاب، ومواد البناء، والوقود. وقد زادت واردات النفط زيادة كبيرة، فتنافس الإنتاج الأمريكى والروسى فى سوق العراق، ولكن عند عام 1913 كان الإنتاج البريطانى

[564] إنظر: مقدمة الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.

الإيرانى يقدم نصف الواردات من النفط الذى جاء من مصفاة عبادان القريبة. وتشمل الخانة أيضاً الغزل، ولكن الكمية المستوردة كانت قليلة، بلغ متوسط قيمتها 72 ألف جنيه إسترلينى فى 1911– 1913[565]. وعلى وجه العموم، بمقارنة السلع الاستهلاكية بالسلع الإنتاجية، يتضح من الجدول أن نصيب الأخيرة من الواردات لم يزد زيادة ملحوظة إلا فى السنوات السابقة على الحرب مباشرة.

6 - معدل التبادل التجارى: التجارة والتنمية

إن المادة المتاحة حول صافى معدل التبادل التجارى فى سوريا، مادة مبعثرة، ولكنها ذات دلالة، والسلسلة الأكبر من هذه المادة تتعلق بالحرير الذى كان يمثل القسط الأكبر من صادرات بيروت، وما بين ربع وثلث إجمالى صادرات سوريا[566]. وكما يوضح الجدول رقم (3 – 7)، تضاعف سعر الحرير والشرانق تقريباً فيما بين الأربعينات والحرب العالمية الأولى، بينما نقصت مؤشرات أسعار الصادرات البريطانية بنحو الثلث. وفيما بين الأربعينات وعام 1880 هبطت أسعار الأقمشة القطنية البريطانية (التى مثلت نحو نصف واردات سوريا) بما يزيد عن الربع. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن أسعار الحرير قد ارتفعت بمقدار الضعفين ونصف الضعف فيما بين الأعوام 1824 – 1835[567]، بينما هبطت أسعار الصادرات البريطانية بمقدار السدس، وأسعار المنسوجات القطنية بمقدار الثلث، وغزل القطن بمقدار الربع.

---

[565] Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Basra", and Sarah Shields, "An Economic History of Nineteenth – Century Mosul," (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986), p. 72.

وفى الفترة 1910 – 1914 بلغت واردات الغزل بالموصل ما متوسطه 30 ألف جنيه.

[566] إنظر: الجدول رقم (3 – 3).

[567] إرتفع سعر الشرانق فيما بين الثلاثينات والأربعينات الضعفين ونصف الضعف، إنظر:

=Gaston Ducousso, L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban (Beyrouth): Impression catholique, 1913), p. 108, and Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, p. 225.

جدول رقم (3 – 7)

أسعار الحرير الخام والشرانق ومعدل التبادل التجارى فى بيروت

السنة	الحرير الخام (فرنك/ كيلو)	الشرانق (فرنك/ كيلو)	المؤشر (100=1880)	مؤشر أسعار الصادرات البريطانية (100=1880)	مؤشر أسعار المنسوجات القطنية البريطانية (100=1880)	معدل التبادل التجارى (100×¾)
1836	24	غ. م.	غ. م.	160	196	غ. م.
1839	22	4.5	79	138	163	57
1841	22	غ. م.	غ. م.	124	148	غ. م.
1842	24	2.8	49	114	132	43
1843	15.7	غ. م.	غ. م.	112	125	غ. م.
1845	23	3.2	56	118	127	47
1848		1.4	25	106	108	24
1849		2.2	39	101	106	39
1850		2.8	49	101	112	49
1851		3.3	58	99	108	59
1852		5.1	89	98	108	91
1854		4.4	77	109	106	71
1855		4.1	72	106	103	68
1856		7.8	137	108	105	127
1857		10	175	112	109	156
1858		5.2	91	109	106	83
1859		7.8	137	112	112	122
1861		5.6	98	111	109	88
1862		6.7	118	117	128	101
1863		5.3	93	129	168	72
1864		5.8	102	141	190	72
1865		9.3	163	135	171	121
1866		7.8	137	139	174	99
1867		9.3	163	131	147	124
1868		10	175	122	132	143
1869		8.3	146	121	135	121
1870		7.9	139	119	128	117
1872		8.1	142	131	129	108
1873		7.3	128	135	127	95
1874		3.8	67	128	120	52
1875		4.4	77	120	118	64
1876		3.4	60	111	108	54
1877		5.4	95	106	107	90
1879		6.4	112	96	99	117

السنة	الحرير الخام (فرنك/ كيلو)	الشرانق (فرنك/ كيلو)	المؤشر (100=1880)	مؤشر أسعار الصادرات البريطانية (100=1880)	مؤشر أسعار المنسوجات القطنية البريطانية (100=1880)	معدل التبادل التجارى (100×¾)
1880		(5.7)	100	100	100	100
1881		5.1	89	96		93
1883		5.1	89	94		95
1884		5.9	104	91		114
1885		5.2	91	87		105
1886		6.7	118	84		140
1887		5.3	93	83		112
1888		4.3	75	83		90
1889	غ. م.	4.1	72	85		85
1890	غ. م.	4.8	84	88		95
1891	غ. م.	4.8	84	88		95
1892	46	3.8	67	84		80
1893	54	4.6	81	84		96
1894	39	3.8	67	79		85
1895	39	4.2	74	76		97
1896	37	3.9	68	77		88
1897	37	3.9	68	77		88
1898	34	5.3	93	76		122
1899	51	5.1	89	80		111
1900	48	3.8	67	92		73
1901	40	غ. م.	غ. م.	87		
1902	44	غ. م.	غ. م.	83		
1903	49	5.8	102	83		123
1904	41	4.4	77	84		92
1905	43	4.7	82	84		98
1906	50	5.3	93	89		104
1907	59	5.9	104	93		112
1908	51	4.8	84	90		93
1909	53	5.1	89	87		102
1910	42	4.9	86	90		96
1911	غ. م.	4.2	74	92		80
1912	غ. م.	غ. م.	غ. م.	93		غ. م.
1913	غ. م.	غ. م.	غ. م.	97		غ. م.

ملاحظات عامة: الأرقام بين الأقواس تقديرية، وغ. م. = غير متاح.
المصادر: بالنسبة إلى الحرير والشرانق، إنظر:

Gaston Ducousso, L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban (Beyrouth: Impression catholique,1913) pp. 118- 112; Dominique Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1917), pp. 227 – 233; Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 129 – 135, and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale: "Dispatch of 29 May 1841"; "Trade Report 1842," vol. 3, "Beyrouth,"Trade Report,26 July 1851," vol.6, "Beyrouth"1853 vol. 7 "Beyrouth" and "Dispatch of 2 November 1875; Delaporte to Waddington," vol. 9 (10 September 1879), "Beyrouth".

وبلغ معدل التبادل التجارى الذروة عقب حرب القرم، كما بلغها مرة أخرى فى أواخر الستينات، ثم هبط إلى أدنى نقطة فى منتصف السبعينات، وبعد ذلك كان انتعاشه بطيئاً وغير منتظم حتى الحرب العالمية الأولى.

وفى ما يتعلق بمنتجات الصادرات الأخرى، تشير سلسلة المادة الخاصة بأسعار القمح والشعير فى حلب – مركز التصدير الرئيسى– إلى وجود اتجاه محدود نحو الصعود فيما بين الأربعينات والحرب العالمية الأولى[568]، ولكن ليس من المضمون استخدام هذه الأسعار المحلية كمؤشر لأسعار التصدير. ويبين الجدول رقم (3 – 8) – الذى يقيس معدلات التبادل التجارى فى حلب – تحسناً واضحاً فى الفترة موضوع الدراسة. وعلى أى حال، يبدو أنه كانت هناك نكسات فى السبعينات والثمانينات، ربما جاءت فى أعقاب الإنتعاش الذى شهدته الأربعينات والستينات.

وفى ما يتعلق بالسلع الفردية المصدرة من حلب فيما بين العام 1881 / 1882 والعام 1913 هبطت مؤشرات أسعار الغلال والقطن والصوف، وارتفعت مؤشرات أسعار الجلود. كذلك ارتفعت أسعار السمسم، والبرتقال، وزيت الزيتون الذى يأتى من يافا فيما بين الأعوام 1874 – 1877 و1913[569]. وعلى وجه العموم، يبدو أن معدل التبادل التجارى فى سوريا قد تحسن خلال الفترة التى يعالجها هذا الكتاب. وعلى أى حال ،

---

[568] إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.

[569] Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," pp. 264 – 265.

عانت سوريا – مثل غيرها من البلاد ذات الإنتاج الأولى – من الكساد الكبير فى السبعينات.

جدول رقم (3 – 8)

معدلات التبادل التجارى فى حلب

السنة	مؤشر الصادرات	مؤشر الواردات	معدلات التبادل التجارى	مؤشرات واردات المصنوعات القطنية
1891	93	112	83	115
1892	89	102	87	101
1893	83	101	82	95
1894	93	102	91	98
1895	96	101	95	97
1896	101	114	89	99
1897	95	102	93	93
1898	97	96	101	92
1899	98	99	99	95
1900	100	112	89	113
1901	100	109	92	111
1902	100	100	100	100
1903	105	113	93	120
1904	106	107	99	102
1905	108	103	105	97
1906	115	104	110	98
1907	115	97	118	91
1908	121	102	118	91
1909	125	102	123	91
1910	128	106	121	92
1911	124	105	119	92
1912	118	101	117	82
1913	123	101	122	86

المصدر: Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914", p. 68.

ويلاحظ أن عام 1902 = 100.

وقد يصدق القول نفسه على العراق، على نحو ما نرى فى الجدول رقم (3 – 9) الذى يغطى ما بين 50 – 60 بالمائة من الصادرات، وهنا يبدو التحسن مطرداً وملحوظاً. ولا تتوافر لدينا أرقام عن السنوات السابقة، ولكن يبدو أن أسعار صادرات العراق إرتفعت فى الخمسينات والستينات[570]، وأن ثمن وارداتها من المنسوجات هبط بنسبة كبيرة.

جدول رقم (3 – 9)

مؤشرات الأسواق فى العراق

الفترة الزمنية	التمور	القمح	الشعير	الصوف	الجلود	مؤشرات غير سعرية	مؤشرات أسعار الصادرات البريطانية	معدلات التبادل التجارى (100×7/6)
1864-1871	105	68	38	54	37	60	135	44
1872-1879	75	75	غ. م.	69	59	70	122	57
1880-1887	65	56	51	38	48	52	95	55
1888-1895	83	53	23	32	71	52	88	59
1896-1903	74	30	41	27	81	51	86	59
1904-1911	70	71	68	56	87	70	92	75
1912-1913	100	100	100	100	100	100	100	100

غ. م. = غير متاح.

المصادر: حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 103 و111، و

Albert Henry Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), pp. 94 – 98.

ويلاحظ أن عام 1912 – 1913 = 100.

وقد لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً فى اقتصاد كل من سوريا والعراق. وعشية الحرب العالمية الأولى، كان نصيب الفرد من الصادرات والواردات معاً 12 دولاراً فى

---

570 إرتفعت أسعار التمور بنسبة تراوحت بين 10 – 20 بالمائة فيما بين 1861 / 1862 و1865 / 1866، إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Basra".
وفى عام 1878، ذكر جيرى أن أسعار التمور إرتفعت ستة أضعاف، لتوفر أسواقاً أفضل بعد فتح قناة السويس، ولا شك أن فى ذلك مبالغة كبيرة، إنظر:
Grattan Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, pp. 103 – 104.

سوريا وعشر دولارات فى العراق، وهى أرقام تقل عن الأرقام الخاصة بمصر، ولكنها تقارن بأرقام تركيا، واليونان، وروسيا، واليابان[571]. وربما بلغت الواردات فى سوريا نحو 15 بالمائة من إجمالى الإنتاج القومى، والصادرات 8 بالمائة، وهى نسب عالية، ولعل أرقام العراق كانت على المستوى نفسه من الإرتفاع.

ولعبت التجارة الخارجية دور المحرك للنمو فى الزراعة، فقد كانت تتحمل مسئولية مباشرة عن التوسع فى زراعة الغلال فى العراق وسوريا، ونمو إنتاج الحرير فى لبنان[572]. كما إجتذبت رأس المال الأجنبى الذى أقام السكك الحديدية والموانئ. وتقدمت هذه العملية فى لبنان خطوة إلى الأمام بإقامة معامل الحرير[573].

وفى القطاع الصناعى، كان تأثير التجارة عكسياً، حيث دمرت جانباً كبيراً من الحرف اليدوية مباشرة من خلال المنافسة، أو غير مباشرة بتحول أذواق المستهلكين إلى السلع ذات الطابع الغربى. أضف إلى ذلك أن التجارة لم تلعب دور المعلم على نحو ما فعلت فى بعض البلدان الأخرى، ولم تطور المهارات التى يمكن نقلها إلى ميادين أخرى . والخدمات المعاونة التى احتاجت إليها التجارة قام بها الأجانب بصفة أساسية. واستثمر القليل من الإيرادات التى نجمت عن التجارة فى فروع الاقتصاد الأخرى. وأخيراً، لم تحفز الصناعة المحلية لتقديم بدائل للواردات. ولهذه الأسباب جميعاً ظل تأثيرها على الاقتصاد محدوداً فى فترة الدراسة وما بعدها[574].

---

[571] League of Nations, Statistical Yearbook, 1928 (Geneva: The League, 1929).

[572] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[573] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[574] للمزيد من المعالجة التفصيلية، إنظر:

Issawi, The Economic History of the Middle East and North Africa, pp. 41 – 43; Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 303 – 343, and

حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 167 – 205 و279 – 291.

أولاً: سوريا

1 - تجارة إسكندرونة (حلب)

جدول رقم (3 – 10)

تجارة إسكندرونة (حلب)

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1775			341			366	Guys, Esquisse, p. 155.[1]
1776 - 1787			71			109	Masson, xviiie siècle, p. 16.[2]
1784			102			113	التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط، ص 36[3].
1787			59			152	Charles-Roux, Les Echelles de Syrie, p. 196.[4]
1783- 1792(*)			250			139	.Guys, Esquisse, p. 155
1815 – 1822(*)			125			62	المصدر نفسه.
1824	(100)		(60)	(70)		(50)	CC Alep, vol. 28.[5]
1825	220		150	108		93	المصدر نفسه.
1830	299		18	13		12	المصدر نفسه.
1835(*)	(110)	97	2	(36)	19	12	تقرير باورنغ، ص 71[6].
1835 - 1840			49			43	.Guys, Esquisse, p. 155
1837	180	165		22	2		FO 78/341.[7]
1841 – 1846(*)			32		-	39	.Guys, Esquisse, p. 155
1842		142			12		.FO/593
1844؟	227	142	21	106	10	36	Guys, Statistique.[8]
1847	344	309	30	80	20	38	.CC Alep, vol. 31
آخر الأربعينات	252	143	34	12ظ	10	41	.Guys, Esquisse, p. 16
1851(*)	324	146					.FO 78/1221
1852	165			22؟			.FO 78/1389
1853	188			263			المصدر نفسه.
1855	685	445		271			المصدر نفسه.
1856	482	300		410			المصدر نفسه.
1857	344	206		263			A and P 1866, vol. 69.[9]
1858	534	346	51	364	20	116	.FO 78/1452

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1859	468			385			المصدر نفسه.
1860	457			306			المصدر نفسه.
1861	1032			312			المصدر نفسه.
1862	555			380			A and P 1867, vol. 67.
1863	784			636			المصدر نفسه.
1864	2081	1617		699	95		المصدر نفسه.
1865	1353	1250	13	593	75	250	المصدر نفسه.
1866	1276	1203	9	539	61	230	المصدر نفسه.
1870	1816			708			CC Alep, vol. 35.
1871	1476	860	34	660			المصدر نفسه.
1871	775			284			A and P 1872, vol. 57.
1872	1516	940	28	780			CC Alep, vol. 35.
1872	1043	(800)		424			FO 78/3070; A and P 1879, vol. 72.
1874	1161	(500)		1090			المصدر نفسه.
1875	1346	(400)		880			A and P 1879, vol. 72.
1876	978	(200)		776			المصدر نفسه.
1877	514			421			المصدر نفسه.
1878	2250	1390	369	1099	79	326	المصدر نفسه.
1879	1776	1131	252	1004	39	225	A and P, 1880.
1880	1277	792	179	836	41	183	A and P, 1881.
1881	1703	1015	268	894	54	193	A and P, 1882.
1882	1664	951	201	1043	49	239	A and P, 1883.
1885	1558	810	239	998	41	122	A and P 1887, vol. 86.
1886	1671	890	229	1022	48	157	A and P 1888, vol. 103.
1887	1619	878	207	885	86	150	المصدر نفسه.
1888	1693	925	198	1052	178	144	A and P 1890, vol. 77.
1889	1765	962	203	981	95	191	المصدر نفسه.
1890	1716	951	155	696	46	148	A and P 1983/94, vol. 91.
1891	1800	1027	192	736	45	149	المصدر نفسه.
1892	1800	1068	117	866	68	123	A and P 1894, vol. 88.
1893	1883	913	182	933	73	138	المصدر نفسه.
1894	1829	885	164	952	69	117	A and P 1897, vol. 94.
1895	1413	835	68	1077	60	203	المصدر نفسه.
1896	1659	814	104	1131	87	245	A and P 1898, vol. 99.
1897	2051	1034	123	1136	98	234	المصدر نفسه.
1898	2332	1361	109	959	47	206	A and P 1900, vol. 96.
1899	2164	1159	111	931	109	163	A and P 1901, vol. 85.

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1900	2082	999	98	1185	113	186	.A and P 1902, vol. 110
1901	2429	1274	121	1220	118	167	.A and P 1903, vol. 79
1902	2337	1288	122	961	99	146	.A and P 1904, vol. 101
1903	2404	1341	116	1322	140	183	.A and P 1905, vol. 93
1904	2170	1121	141	1561	118	172	.A and P 1906, vol. 129
1905	2487	1310	147	1393	102	221	المصدر نفسه.
1906	2394	1189	136	1466	113	257	.A and P 1908, vol. 116
1907	2326	1198	173	1448	95	224	المصدر نفسه.
1908	1891	907	191	1467	82	221	.A and P 1910, vol. 103
1909	2226	1063	215	1309	73	195	A and P 1912/13, vol. .100
1910	1399	548	171	1301	25	189	المصدر نفسه.
1911	1145	445	121	1044	14	178	.A and P 1913, vol. 73
1912	1210	573	88	1020	20	133	المصدر نفسه.
1913	930	365	62	932	10	141	.A and P 1914, vol. 95

الأرقام بآلاف الجنيهات الإسترلينية، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

(*) متوسط

(**) مجموع الصادرات والواردات.

(1) Henri Guys, Equisse de l'état politique et commercial de la Syrie (Paris: [s. .(n.], 1862

(2) Paul masson, Histoire du commerce français dans le Levant au xviiie siècle .((Paris: Hachette, 1911

(3) Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 .((Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966

(4) François Charles – Roux, Les Echelles de Syrie et de la Palestine en xviiie .(siècle (Paris: Geuthner, 1928

(5) CC تعنى: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance .commerciale

(6) John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to .(Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972

(7) FO تعنى: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.

(8) Henri Guys, Statistique de Pachalik d'Alep (Marseilles: [s. n.], 1853).

(9) A and P تعنى: Great Britain, Accounts and Papers.

2 - تجارة بيروت

جدول رقم (3 – 11)

تجارة بيروت

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1824			25			19	.CC Beyrouth, vol. 1
1825	236		75	160		54	المصدر نفسه.
1826	112	14	56	80	19	25	المصدر نفسه، ج 2.
1827	203		54	149		49	.Guys, Esquisse, p. 229
1833	448		53	235		39	المصدر نفسه.
1834	480		68	323		108	المصدر نفسه.
1835	482		67	283		65	المصدر نفسه.
1836	660		111	362		107	المصدر نفسه.
1837	470		82	254		68	المصدر نفسه.
1838	617			403			(Chevallier, Société, p. 196.(1
1841	790		123	615		109	.Guys, Esquisse, p. 229
1842	1136		136	640		80	المصدر نفسه.
1843	886			672			المصدر نفسه.
1844	977		179	634		123	المصدر نفسه.
1845	872	208	116	641	7	56	المصدر نفسه، و FO 78/1580.
1846	631	350	151	403	7	65	Guys, Esquisse p. 229, and .FO 78/1580
1847	366	535		234	7		.FO 78/1580
		(كذا)					
1848	381	304		240	15		المصدر نفسه.
1849	914		135	716		116	.CC Beyrouth, vol. 6
1850	997	419	256	719	50	300	المصدر نفسه، ج 5.
1851	895	287	183	631	23	269	المصدر نفسه، ج 7.
1852	834	272	151	811	53	321	.FO 78/1117
1853	954	226	147	874	42	252	.FO 78/1298
1854	838	261		1056	30		المصدر نفسه.
1855	1430	455		1565	97		المصدر نفسه.
1856	1370	519		1608	43		.FO 78/1149
1857	1618	276		1614	67		.FO 78/1539
1858		433			31		المصدر نفسه.
1859		362			8		المصدر نفسه.
1860		364			3		.FO 78/1586

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1861	741	432		340	11		.FO 78/1670
1862	1861	(500)	641	1251		334	.CC Beyrouth, vol. 7
1863			(600)			(250)	المصدر نفسه، ج 8.
1866		490					.A and P 1872, vol. 58
1867		544					المصدر نفسه.
1868	(1100)	514					المصدر نفسه.
1869	(1200)	580					المصدر نفسه.
1870	(900)	617					المصدر نفسه.
1871	1240	556		530			المصدر نفسه.
1872	1158	590	282	699			.A and P 1874, vol. 66
1873	1323	697					.FO 78/3070
1874		563					المصدر نفسه.
1875		472		440			المصدر نفسه.
1876	1194	635		919			المصدر نفسه.
1877	724	450					المصدر نفسه.
1878		709					.A and P 1879, vol. 72
1879		770					.A and P 1880
1881		752					.A and P 1883
1882		919					المصدر نفسه.
1884		1082		848			.A and P 1887, vol. 86
1885		1170		733			المصدر نفسه.
1886		1030					.A and P 1888, vol. 103
1887		994					المصدر نفسه.
1888	2088	959					.A and P 1893/94, vol. 91
1889		1136		(900)			.A and P 1890, vol. 77
1890	2588						.A and P 1893/94, vol. 91
1891		1057					المصدر نفسه.
1892	2800	1260					المصدر نفسه، ج 85.
1893		968					المصدر نفسه، ج 88.
1894	2052	894		720			المصدر نفسه، ج 94.
1895	1520	780	135	652	18	496	المصدر نفسه.
1896	1720	824	158	797	21	602	المصدر نفسه، ج 88.
1897	1588	758	120	781	40	616	المصدر نفسه، ج 103.
1898	1403	714	115	724	24	575	المصدر نفسه، ج 96.
1899	1580	848	92	1052	39	850	المصدر نفسه، ج 85.
1900	1352	802	61	605	31	446	المصدر نفسه، ج 110.
1901	1545	895	81	541	18	420	المصدر نفسه.

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1902	1340	714	75	731	39	577	المصدر نفسه، ج 101.
1903	1259	750	64	692	83	531	المصدر نفسه، ج 128.
1904	1426	875	55	954	76	780	المصدر نفسه.
1905	1538	954	48	924	115	701	المصدر نفسه، ج 93.
1906	1698	984	85	1020	127	765	المصدر نفسه، ج 117.
1907	1694	820	130	1029	160	770	المصدر نفسه، ج 98.
1908	1693	710	145	919	175	638	المصدر نفسه، ج 103.
1909	1656	665	130	792	110	568	المصدر نفسه، ج 96.
1910	2153	934	150	823	71	672	المصدر نفسه، ج 100.
1911	1920	902	130	551	41	432	المصدر نفسه.
1912	1498	749	121	526	32	424	المصدر نفسه، ج 95.
1913	2175	1015		631	14		المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الإسترلينية، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle[1] en Europe.

3 ـ تجارة دمشق

جدول رقم (3 – 12)

تجارة دمشق

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
1880	315	177					A and P 1883.
1882	459	218		443			المصدر نفسه.
1884	368			307			A and P 1884/85, vol. 78.
1885	712	379	62	365	9	47	A and P 1887, vol. 86.
1886	626	292	70	289	10	49	A and P 1888, vol. 103.
1887	398	201	46	341	13	46	المصدر نفسه.
1888	611	234	67	338	14	42	A and P 1890, vol. 77.
1889	671	354	64	453	17	50	المصدر نفسه.
1890	526	223	58	216	15	12	A and P 1893/94, vol. 91.
1891	542	239	72	358	18	14	المصدر نفسه.
1892	611	271	63	425	17	13	A and P 1894, vol. 88.
1893	678	285	52	457	17	10	المصدر نفسه.
1894	615	237	56	401	17	11	A and P 1895, vol. 100.
1898	675	314	35	302	14	15	A and P 1899, vol. 103.
1901	855	305	29	307	5	21	A and P 1905, vol. 93.
1902	776	232	30	307	26	21	المصدر نفسه.
1903	825	280	24	387	34	15	المصدر نفسه.
1904	784	264	28	405	39	27	A and P 1908, vol. 116.
1905	872	279	24	386	38	30	المصدر نفسه.
1906	920	307	29	643	40	45	المصدر نفسه.
1907	929	322	29	639	39	50	A and P 1910, vol. 103.
1908	852	290	36	657	40	51	المصدر نفسه.
1909	969	311	49	1005	63	44	A and P 1912/13, vol. 100.
1910	950	253	44	980	81	47	المصدر نفسه.
1911	926	260	46	966	93	48	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الإسترلينية.

4 - تجارة يافا

جدول رقم (3 – 13)

تجارة يافا

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
1841			65		.CC Beyrouth, vol. 5
1842			52		المصدر نفسه.
1843			52		.Guys, Esquisse, p. 3
1849			229		المصدر نفسه.
1850			237		.CC Beyrouth, vol. 5
1851			303		المصدر نفسه.
1853				15	.FO 78/963
1857			123		.FO 78/1296
1858			101		.FO 78/1387
1859			50		.FO 78/1449
1860			117		.FO 78/1537
1863			200		.A and P 1864, vol. 61
1873	138	25	247	24	.FO 78/3070
1874	114	27	208	21	المصدر نفسه.
1875	111	19	258	61	المصدر نفسه.
1876	231	37	436	31	المصدر نفسه.
1877	199	30	119	7	المصدرنفسه.
1879	231		188		.A and P 1880, vol. 74
1880	219		227		.A and P 1881
1881	246		249		.A and P 1882, vol. 71
1882	281		280		.A and P 1883
1884	271		117		.A and P 1884/85, vol. 78
1885	288	52	133	24	.A and P 1887, vol. 86
1886	241	46	120	26	.A and P 1888, vol. 103
1887	232	40	186	42	المصدر نفسه.
1888	253	46	204	50	.A and P 1889, vol. 81
1891	288	22	401	100	.A and P 1893/94, vol. 91
1892	343	50	258	72	.A and P 1894, vol. 88
1893	350	53	333	70	.A and P 1895, vol. 100
1894	273	43	286	53	.A and P 1896, vol. 89
1895	276	29	283	41	المصدر نفسه.
1896	256	28	373	56	.A and P 1898, vol. 99

السنة	الواردات		الصادرات		
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	المصدر
1897	307	32	309	60	المصدر نفسه.
1898	322	31	307	61	A and P 1899, vol. 103.
1899	390	35	316	66	A and P 1901, vol. 101.
1900	382	38	265	77	A and P 1902, vol. 110.
1901	426	40	278	75	المصدر نفسه.
1902	406	36	203	70	A and P 1904, vol. 101.
1903	440	38	322	90	A and P 1908, vol. 116.
1904	473	43	295	92	المصدر نفسه.
1905	363	45	368	114	المصدر نفسه.
1906	660	65	500	145	المصدر نفسه.
1907	809	74	484	160	A and P 1911, vol. 96.
1908	803	80	556	164	المصدر نفسه.
1909	973	321	561	158	A and P 1912/13, vol. 100.
1910	1002	129	636	173	المصدر نفسه.
1911	1170	146	711	185	A and P 1914, vol. 95.
1912	1090	155	774	190	المصدر نفسه.
1913	1313	170	745	200	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الإسترلينية.

5 - تجارة حلب فى القرن الثامن عشر

575

أشرنا من قبل إلى الأهمية والطبيعة الخاصة للوكالة التجارية فى حلب، والتى تستمد من علاقاتها مع المناطق الأخرى التى يقع بعضها على مسافات بعيدة. والقوافل الرئيسية التى تأتى إلى حلب أو تخرج منها هى قوافل ديار بكر، والموصل، وبغداد. وهم يحملون من حلب البضائع الأوروبية التى يمكن بيعها فى الأسواق التى يقصدونها، ويحملون إلى حلب المواد الخام والمصنوعات من مناطق إنطلاقهم. أضف إلى ذلك أن ديار بكر والموصل وبغداد لعبت دور الوسيط – لمصلحة حلب – مع أرمينيا والقفقاس، وشمال وغرب فارس، والعراق، والخليج الفارسى، وهندوستان. ذلك لأن القوافل التى عملت بين حلب

575 "Annex VII, note sur les relations d'Alep avec l'intérieur de l'Asie," in: Charles – Roux, Les Echelles de Syrie et de la Palestine au xviiie siècle, PP. 200 – 202.

وديار بكر كانت تتصل بتلك التى تعمل بين ديار بكر وبتليس، وأرضروم وفان، واريفان وتفليس. أما القوافل التى سارت بين حلب والموصل، فقد كانت تتصل بالقوافل التى تسير بين الموصل، وارومیه، وتبريز، وهمذان، وطهران. والقوافل التى عملت بين حلب وبغداد، اتصلت بالقوافل الأخرى، والقوارب النهرية التى عملت بين بغداد والبصرة، حيث كانت البضائع تنقل بالسفن الكبيرة إلى الخليج الفارسى، والمحيط الهندى، وخليج البنغال.

وكان لشركة الهند الشرقية الفرنسية وكيل فى البصرة خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر على أقل تقدير، وكذلك كان لشركة الهند الشرقية الإنكليزية وكيل أيضاً، وجاءت السفن الإنكليزية إلى البصرة من سورات أو بومباى، أو حتى من مدراس وكلكتا.

يجب ألا نفترض أن حركة التجارة قد كفلت مواصلات منتظمة أو سريعة، ففى ما يتعلق بالصلات البحرية بين البصرة والسواحل الغربية والشرقية لهندوستان، كان زمن الرحلة يتحدد حسب الرياح الموسمية، ومداها يتوقف على العديد من الملابسات التى تحيط بمثل هذه الرحلة البحرية الطويلة. ولكننا نستطيع أن نتبين مدى ما تعرضت له التجارة البرية المتمركزة فى حلب من إضطراب، بسبب الحروب التركية – الفارسية التى دارت رحاها على الحدود الممتدة من القفقاس إلى الخليج الفارسى على وجه التحديد، ومن الحروب الأهلية التى قسمت الفرس على بعضهم، أو حتى من الصراعات الفارسية – الأفغانية . وقد قدمنا الأدلة الكثيرة على ذلك.

وبالنسبة إلى البضائع، كانت حلب محطة للأوروبيين المتجهين إلى فارس...

وكانت حلب أيضاً قناة للمراسلات والمعلومات والآراء، فكان القنصل الفرنسى فى حلب يبعث بالرسائل من الشركة إلى عملائها – إن وجدوا– فى فارس، كما كانت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية تبعث برسائلها غير المنتظمة، وكذلك الرسائل التى كانت ترسلها شركة الهند الشرقية إلى ممثلها فى البصرة. وعلى كل، فمن النادر أن ترسل مراسلات الشركة إلى وكالاتنا فى هندوستان عبر هذا الطريق، إذ كان الطريق الطبيعى هو طريق

رأس الرجاء الصالح. وخلال النصف الثانى من القرن حقق طريق السويس – البحر الأحمر بعض الفائدة فى هذا الصدد، وغالباً ما كان قناصلنا فى حلب يجمعون أخبار فارس وينقلونها إلى فرساى...

ومن ثم استطاع البلاط فى فرساى، بفضل القنصل الفرنسى فى حلب، أن يظل على علم بالنشاط التجارى الإنكليزى فى الخليج الفارسى، وعلى بينة من أول ظهور للنشاط البريطانى السياسى والعسكرى الموجه من الهند إلى ساحلى الخليج الفارسى: الساحل العربى والساحل الفارسى، وخلال حرب السنوات السبع، والحرب الإنكليزية الفرنسية (1778 – 1783)، وصلت إلى البلاط الفرنسى عن الطريق نفسه الأنباء الأولى لما حدث فى الهند بين الفرنسيين والإنكليز أو بين الإنكليز وأعدائهم الهنود مثل حيدر على وتيبو صاحب.

وكان التجار الأرمن عادة الوسطاء التجاريين بين البصرة والهند، وبين فارس والمدن التركية التى تنطلق منها القوافل صوب حلب، كما هيأوا سبيل نقل المعلومات والأخبار التى كانت تصل إلى القنصل الفرنسى فى حلب عن طريق مصادره. وأحياناً يعين البلاط لقنصلية حلب أفراداً ممن لديهم معرفة بالتجارة والأعمال فى الهند والعراق وإيران . ولذلك كان بيدور بردرياو – الذى عين قنصلاً فى حلب فى حزيران / يونيو 1768 – وكيلاً سياسياً لشركة الهند الشرقية الفرنسية فى البصرة...

6 - تجارة دمشق، عام 1825

576

تعتبر دمشق – بفضل موقعها– المدينة التجارية البارزة فى سوريا وفلسطين، لكونها المستودع التجارى لبضائع جزر الهند الشرقية وفارس والصين وجميع بلاد العرب . وإنتاجها الصناعى الكبير الذى يتكون من المنسوجات الحريرية والقطنية يباع فى جميع أنحاء الدولة العثمانية. ومن مختلف أرجاء هذه الإمبراطورية، يأتى الناس إلى دمشق ليشتروا منتجاتها وكذلك المنتجات الفرنسية.

576 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, Beaudin, Mémoire sur le commerce de Damas, 20 January 1826, (Alep), vol. 18, 1825 – 1829.

وفى العام نفسه، قدر "التقرير التجارى" قيمة البضائع التى جلبتها القوافل التجارية إلى دمشق عبر الصحراء بـ 18.528.000 فرنك، ويمضى قائلاً: "قبل إدخال الشيت الأوروبى إلى المشرق، كانت ورش دمشق تستخدم 20 ألف شخص. واستورد الغزل الهندى من بغداد. ولكن هذه الصناعة نقصت الآن بمقدار النصف، وغرق السكان فى الفقر، ووصل استهلاك المنسوجات الصوفية الأقل جودة إلى الصفر".

وجاءت الكوارث التى حلت بحلب لمصلحة دمشق، مثل الحرب الأهلية بين الإنكشارية والأشراف، ثم تمرد الإنكشارية على الباشا، وأهم من ذلك كله: الزلزال الذى دمر المدينة الجميلة. فقد هجر حلب عدد كبير من التجار الأتراك والأرمن واليهود الذين نقلوا تجارتهم إلى دمشق.

ومنذ سنوات قليلة، كان تصريف المنتجات الأوروبية فى دمشق ضئيلاً جداً، ولكنها الآن أكبر مدن سوريا استهلاكاً لتلك السلع. ولما كانت البضائع التى ترد إليها من الساحل عبر بيروت غير كافية لمواجهة الطلب فى أسواقها، فقد سعت دمشق إلى جلب هذه السلع بكلفة من إستانبول وأزمير ومصر، ومن منتجات المستعمرات والمصنوعات الأوروبية، وكانت تلك البضائع تنقل براً مما أدى إلى زيادة تكاليفها زيادة ملموسة، غير أن الصناع الحرفيين فى دمشق يفضلون أن يمدوا ورشهم بالغزل والقرمز المجلوب من أزمير بكلفة تفوق كلفة ما يأتى من أوروبا عبر بيروت، للأسباب الآتية: فهم يسددون قيمة ما يجلبونه من أزمير مقايضة بالمصنوعات التى ينتجونها، بينما كان عليهم أن يدفعوا نقداً ثمن ما يشترونه من سلع ترد من أوروبا مباشرة بطريق بيروت.

ويصدق الأمر نفسه على السلع الأخرى مثل القلانس، والأصواف، والأقمشة القطنية، والحرير، والمطرزات. وبصفة عامة يفضل تجار أزمير وإستانبول ومصر الذين يبيعون البضائع الثمينة إلى تجار دمشق لتصديرها إلى بغداد وفارس والهند والصين، أن يتقاضوا ربع قيمة بضائعهم نقداً، ويحصلوا بالباقى على التبغ المجلوب من فارس وبغداد، والموسلين الهندى، والمنسوجات القطينة والكشمير، واللؤلؤ، والسيوف وغيرها من السلع الملائمة لأسواق مصر وأزمير وإستانبول.

]وتستطيع إحدى الشركات الفرنسية التى تمارس نشاطها فى بيروت أو صيدا أن تبدى استعداداً لتحمل خسارة مؤقتة، فتبيع البضائع الأوروبية إلى دمشق مقابل السلع المحلية والهندية[.

ورغم أن بيروت تعد الآن ميناء دمشق، فإننى أعتبر صيدا أكثر أهمية لعدة اعتبارات ، فطوال السنة يصلح طريق صيدا – دمشق للاستخدام أكثر من طريق بيروت – دمشق ، وأسعار السكن فيها معقولة، ومخازن التجارة لا تكلف شيئاً، وبخاصة فى الخان الفرنسى، كما أنها فى مأمن من الأخطار فى الكوارث التى يكثر وقوعها فى تركيا، والمنتجات الحيوانية فى صيدا تتكلف ثلث قيمتها فى بيروت، وتكاليف الحياة فيها منخفضة. وأعتقد أن مرفأ صيدا يماثل مرفأ بيروت جودة، والسفن تلقى مراسيها بعيداً عن المدينة، والموصلات سهلة وأقل كلفة.

7 - ظهور بيروت، عام 1827

577

... سأحاول فى هذا التقرير أن أقيم الدليل على:

أ. أن التجارة دعمت وجودها فى بيروت بصورة مؤكدة.

ب. أن ميناء عكا يعد منذ وقت طويل مجرد مدينة محصنة، يرتاب حاكمها فى أى أجنبى يستقر فيها لأنه يريد أن يكون المحتكر الوحيد لإنتاج أراضيه.

ت. أن ميناء صيدا قد تدهور بدرجة لا يمكن تصورها، ولم يعد يقدم المصادر التى يحتاج إليها التجار وأصحاب السفن الفرنسيون.

كانت بيروت دائماً ذات إمكانات تجارية كبيرة بفضل موقعها، وجودة مرفئها، وثراء سكانها، ولكنها كانت لفترة طويلة إقطاعاً لأمراء الجبل وكان ينازعهم فيها بصفة مستمرة الباشاوات والباب العالى، الذين قامت دعاواهم على أساس عدم تمكين الأجانب من الإقامة فيها. ولم تصبح تجارة بيروت ذات أهمية إلا عندما انسحب التجار الفرنسيون من

577 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Memorandum on Trade of Beirut," 15 January 1827, (Beyrouth), vol. 1, 1821 – 1828.

طرابلس – آخر مواقعهم فى سوريا– زمن الحملة الفرنسية على مصر، وكان الجزار باشا قد جعل المدينة تابعة لباشاوية عكا قبل ذلك ببضع سنوات. وتحت تأثير ارتفاع أسعار البضائع الأوروبية خلال الحرب الأخيرة، بدأ تجار تلك السلع يشترونها من الأماكن التى تحملهم التجارة إليها. ومن ثم بدأت اتصالاتهم الأولى مع لارنكا، ولكنهم اتصلوا بإستانبول وأزمير على وجه الخصوص، لينقلوا منها بضاعتهم براً، بعد الأخطار التى تعرضت لها الملاحة من جانب القوى المتحاربة والتى منعتهم من حملها على سفن محايدة.

ولما كان للتجارة أصول علمية، فإن الممارسة والخبرة جعلتا أولئك التجار يتطلعون إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية، واتجهوا إلى أوروبا مرة أخرى فور فتح الموانئ أمامهم بعد تحقيق السلم. ومن ثم أقاموا صلات مباشرة مع أسواق مارسيليا، وجنوى، وليفورنه ، ومالطا، وتريستا، التى يرسلون إليها منتجاتهم المحلية تبعاً لتوافر الطلب عليها فى تلك الأسواق. وذهب بعض التجار السوريين إلى حد الإقامة فى أوروبا حيث مثلوا مواطنيهم وتمتعوا بميزة التعامل معهم بلغتهم...

ونتيجة لذلك كله، لا نجد فى سوريا من لا يدرك تماماً نسب الموازين والمقاييس الفرنسية، أو من يطلع على عاداتنا التجارية، أو على شروط صفقاتنا، أو على التنزيلات التى تعطى على المبيعات المختلفة، أو من لا يعرفون أن ثمة بضائع معينة تمنح حكومة ملك فرنسا الجوائز لتصديرها. وهكذا يصبح من الصعوبة بمكان أن يستطيع اليوم تاجر فرنسى أو ربان سفينة فرنسية أن يحقق نفعاً من أولئك القوم، الذين يعرفون بدقة مختلف أنواع السلع، ويعلمون تماماً ما عليهم أن يدفعوه ثمناً لها. ولكن إذا كان اطلاع هذه الجماعة الصغيرة من التجار على أسرار مصنوعاتنا ضاراً – فى بداية الأمر– بمصالح بعض الفرنسيين المقيمين فى المشرق، إلا أنه يمكن اعتباره لمصلحة بيع المنتجات الصناعية لمملكتنا. وسوف يلاحظ القارئ أنه نتيجة اتساع تجارة سكان بيروت، وطد التجار الفرنسيون مركزهم فى هذه المدينة وحققوا بعض المنافع من وراء ذلك. وقبل عام 1814، وحتى بعدها، كان هناك تاجر أوروبى واحد فى هذا الميناء، غير أن بيروت تعد من أكثر موانئ الساحل (السورى) التجارية نشاطاً، ومن هنا لا نستطيع القول إن تأسيس

البيوت التجارية الأوروبية هو الذى منح بيروت أهميتها. فبداية بروز تلك الأهمية ترجع إلى الوقت الذى طرد فيه الفرنسيون من الولاية، وما حدث بعد بضع سنوات من إلحاق بيروت بولاية عكا، على أن تجار دمشق استمروا – لبعض الوقت– يشترون من البيوت الفرنسية فى طرابلس. ولكن معاملات التجار العرب فى بيروت تنتشر ببطء فحسب...

وسوف يدرك القارئ مدى قوة المنافسة التى يتعرض لها التجار الفرنسيون من جانب التجار الأجانب والمحليين من خلال مقارنة أعدادهم وإمكاناتهم. ولهذا الغرض، وضعت علامتان نجميتان أمام أولئك الذين يتعاملون فى صفقات كبيرة الحجم، وعلامة نجمية واحدة أمام الذين يتعاملون فى صفقات أصغر حجماً. أما الأسماء الأخرى فتشير إلى التجار الذين هم فى طريقهم إلى الإنسحاب من السوق أو الذين يمارسون نشاطاً محدوداً.

]وتشير قائمة الأسماء إلى خمسة من الأتراك (أى المسلمين) أمامهم نجمتان، وخمسة عشر مسيحياً منهم ستة بنجمتين وخمسة بنجمة واحدة، وأربعة من النمساويين إثنان منهم بنجمتين والآخران بنجمة واحدة، وبريطانيان بنجمة واحدة، وروسى واحد بنجمتين ، وسردينى واحد دون نجمة[. وبذلك يكون عددهم 34 بيتاً تجارياً تتعامل مع أوروبا، وبصفة رئيسية مع فرنسا. أضف إلى ذلك أن هناك بعض البيوت الأخرى فى نطاق بيروت، وبخاصة فى كسروان، تتاجر مع مارسيليا.

وإذا قارنا عائدات تجارة باشاوية عكا مع فرنسا، ترى هل سنجد أن الأعمال التجارية قد غيرت موقعها، وانتقلت من أيدٍ إلى أخرى مجرد انتقال. ولكن حجمها ظل – بصورة أو بأخرى – على ما هو عليه ؟ لا ريب، فى أننا نجد فى المذكرة التى نشرت عام 1784 عن المشرق، أن التجارة مع سوريا (طرابلس وصيدا وعكا) بلغت قيمتها 1.198.403 ليرة للواردات، و1.604.000 للصادرات[578] . وفى مذكرة 28 كانون الثانى / يناير 1802، قدرت واردات صيدا بمليون ونف المليون فرنك وصادراتها ب1,8مليون فرنك وملاحظاتى الشخصية على مدى ثلاث سنوات توضح النتائج التالية بالنسبة إلى

[578] إنظر: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 31 – 37.

بيروت[579]، ويؤكد ذلك صحة ما ذكرته من قبل أن تجارة بيروت لم تتدهور بأى حال من الأحوال منذ عام 1784...

8 - تجارة بيروت، عام 1838

[580]

فى بيروت الآن 67 بيتاً تجارياً، من بينها 11 فرنسية أو تتمتع بالحماية الفرنسية، و8 إنكليزية، و14 من جنسيات مختلفة، و34 بيتاً لأهالى البلاد من المسيحيين والمسلمين.

وبلغت قمية الواردات 15.329.824 فرنك، فزادت بمقدار أربعة ملايين عن عام 1837 ، وقيمة الصادرات 10.069.047 فرنك، وقد زادت بدورها بالنسبة نفسها. ولما كان سلفى لم يدرج فى تقاريره قيمة العملة التى شحنت على البواخر البريطانية، فقد حذوت حذوه، لأن تحديد هذا الرقم تحديداً دقيقاً من الصعوبة بمكان، كما أن هذه التجارة تزاولها دول مختلفة. وعلى أى حال يقدر قيمة العملة المصدرة عام 1838 بـ 600 ألف فرنك على كل باخرة إنكليزية تغادر بيروت كل شهر.

وسوف يلاحظ القارئ أن الصادرات إلى فرنسا فاقت الواردات منها، وهذه الزيادة ترجع إلى الشحنات التى أرسلها التجار السوريون المدينون لتجار مارسيليا الفرنسيين والذين كان عليهم أن يسددوا بعض ما عليهم منذ السنوات السابقة.

وفيما عدا ذلك لا تشير تجارة بيروت عام 1838 إلى وجود زيادات ذات دلالة خاصة . فالأعمال راكدة فى الوقت الراهن بسبب الظروف السائدة وخشية الأحداث التى قد تنجم عنها. ولأسباب معلومة يواجه التجار الأوروبيون صعوبات فى تحصيل المبالغ المستحقة لهم سواء فى بيروت أو الجبل، والتى تقدر بما يزيد على مليونى فرنك.

ومحصول الحرير ضعيف هذا العام فى بيروت، ولكن محاصيل الغلال حققت وفرة فى سوريا كلها.

---

[579] إنظر: القسم أولاً، النص 2 من هذا الفصل.

[580] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 20 June 1839, (Beyrouth), vol. 2, 1836 – 1840.

9 - التجارة البريطانية وظهور بيروت، 1830 – 1860

581

فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، تدهورت تجارة بريطانيا مع سوريا تدهوراً حاداً. وقد وصف هذا الوضع تقرير أعدته القنصلية البريطانية فى إستانبول بتاريخ 2 كانون الأول / ديسمبر 1831 حول إقامة خدمة قنصلية فى المشرق جاء فيه[582] :

"فى تركيا، تمارس التجارة الخارجية عملياتها الرئيسية من موانئ القسطنطينية وأزمير والإسكندرية... وحلب، التى كانت قبل منتصف القرن الماضى أكبر مركز فى تركيا، وأصبحت الآن مكاناً أقل أهمية من الناحية التجارية. وقد بدأت التجارة تتدهور بعد الفترة المذكورة. وفى عام 1792 قامت شركة المشرق بحل المؤسسة المحترمة التى طالما دعمتها من قبل، وحقيقة الأمر أن القنصل كان الرجل الإنكليزى الوحيد المقيم فى المدينة، بينما كان يوجد من قبل 28 تاجراً فى هذه الوكالة التجارية، وتحصل مدن سوريا على حاجتها من البضائع البريطانية مؤخراً من الإسكندرية، ولكن يبدو أن الاستهلاك لا يشجع البيوت التجارية فى تلك المدينة على تأسيس فروع لها على الساحل السورى.

ويرجع نقص التجارة فى حلب إلى أسباب متنوعة. ويعد السبب الرئيسى فى ذلك، التوقف التدريجى للطلب فى السوق الفارسية بعد أن بدأت فارس تحصل على حاجتها من البضائع الأجنبية من مراكز شركة الهند الشرقية على الفرات ، ويضاف إلى ذلك هبوط الطلب فى إنكلترا على السلع التى كانت تصدر من سوريا فيما سبق".

ويختتم التقرير باقتراح إنشاء قنصلية فى طرطوس، وربما أخرى فى قيصرية.

وكانت فرنسا – إلى حد كبير– صاحبة أكبر تجارة فى سوريا، حتى وضعت حملة نابليون على مصر نهاية لتجارتها. وفى عام 1789، كان هناك عشرون بيتاً تجارياً

---

[581] Charles Issawi, "British Trade and the Rise of Beirut, 1830 – 1860," International Journal of Middle East Studies, vol. 8, no. 1 (January 1977), pp. 91 – 101.
[582] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 781/1).

فرنسياً فى سوريا، باعت بضائع بلغت قيمتها بين 4 و5 ملايين فرنك، واشترت بضائع قيمتها بين 5 و6 ملايين، أى أكثر من ضعف تجارة البلاد الأخرى مجتمعة. وكان انتعاش التجارة الفرنسية بطيئاً بعد عام 1815...[583].

وكان بعث المصالح البريطانية فى سوريا مدفوعاً بزيادة التجارة من ناحية، وبالتوقعات الكبيرة التى تقدمها هذه البلاد كسوق للمصنوعات البريطانية، ومصدر للقطن والغلال والصوف والمواد الخام الأخرى، وكمعبر إلى العراق وإيران. ولكن ربما كان هناك سبب أقوى يتمثل فى تحسب ما يفعله محمد على فى بلاد المشرق. وإذا تركنا المسائل السياسية المتشعبة جانباً، نجد أن كلاً من الحكومة البريطانية والتجار البريطانيين كانوا يعارضون الإحتكار الذى طبق فى مصر، وكانوا قادرين على الضغط على السلطان حتى أصبح عليه، بعد هزيمته فى عام 1841، أن يعدل عن الإحتكار وما ارتبط به من إجراءات إدارية للحماية. ولكن ثمة جانب مهم أفادت به التجارة البريطانية من الوجود المصرى فى سوريا. وعلى حد قول "مور" القنصل البريطانى فى بيروت[584]:

"مهما كان للنظام الإدارى المصرى من آثار فى بعض الجوانب – وطابعه الضار لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه– فإن أهالى البلاد حققوا فائدة من ورائه تمثلت فى ضمان الممتلكات على نحو لم يحدث فى عهد الباشاوات الأتراك من قبل، وأيضاً يضاف إلى ذلك توافر الأمن للمسافرين الأجانب الذين يرتادون ربوع البلاد، والضرائب والواردات فى ظل هذه الإدارة الثقيلة ولكنها محددة.

ونتج عن تأمين الممتلكات تزايد مصادر الثروة فى البلاد، وصحب ذلك التأثيرات العادية من حيث زيادة الميل إلى وسائل الراحة وطيب العيش – وهو ما يمكن ملاحظته من متابعة أصناف الملبوسات – وهى عادة العلاقة المميزة لتحسن أحوال المجتمع. فالكثير من المنسوجات الرديئة التى كانوا يبحثون عنها منذ عام

[583] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale Smyrne, Memorandum, "Etat du commerce et de la production de Syrie," 1 September 1839, vol. 43.
[584] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Commercial Report," 16 November 1835 (FO 78/264).

أو عامين لرخصها، قد أهملت الآن، وأصبح هناك طلب على النوعيات الأفضل ، بينما المنتجات العادية للبلاد التى تصنع على نطاق واسع، أصبحت لا تستخدم".

وكان النفع الآخر الذى تحقق من وراء الوجود المصرى تطور ميناء بيروت مع اتساع التجارة البريطانية والفرنسية. وتشير بعض الأرقام الإجمالية إلى نمو تجارتها[585].

وفى 7 شباط / فبراير 1834 كان القنصل فارن فى موقف يسمح له بأن يقرر أن[586]:

"قبل تعيينى فى منصبى، لم تصل أى شحنة بريطانية أو سفينة بريطانية إلى هنا مباشرة من إنكلترا، ولم يكن هناك أى بيت تجارى بريطانى فى أى مكان فى سوريا... ومنذ تعيينى وصلت سفن بريطانية تحمل كل منها ما بين 120 طناً و150 طناً من المصنوعات الإنكليزية ومنتجات المستعمرات، جاءت من لندن مباشرة، وهناك ثلاث سفن فى طريقها الآن، إثنتان من لندن وواحدة من ليفربول.

وإنتاج هذه البلاد الذى كان يصل إلى إنكلترا بطريق غير مباشر، أصبح الآن يصل مباشرة، حتى أن هناك سفينتين قد شحنتا فى الطريق إلى الوطن مباشرة – وثالثة (تحمل هذه المراسلات) عادت أيضاً بحمولة كاملة من جذور الفوة، والصوف، والحرير، والجلود، والإنتاج معد الآن للشحن فى أقرب فرصة.

وقد أقيمت ثلاثة بيوت تجارية بريطانية فى دمشق وحلب فى الوقت نفسه للتجارة مباشرة مع إنكلترا، وهناك تاجر إنكليزى آخر هنا يعد الترتيبات اللازمة لإقامة بيت رابع، وسمعت أن هناك آخرين فى الطريق – وقد أقام أحد هذه البيوت فرعاً له فى بغداد".

وقد تأكدت هذه المعلومة فى التقرير التجارى الصادر من بيروت والذى سلف ذكره[587].

"كانت بيروت فى السنوات القليلة الماضية غير معروفة حتى بالإسم فى إنكلترا، وكذلك كسوق للمصنوعات البريطانية ومنتجات المستعمرات. وقد تحولت الآن من

---

585 إنظر: القسم أولاً، النص 2 من هذا الفصل.

586 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/243).

587 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Commercial Report," 16 November 1835 (FO 78/264).

مدينة عربية من الدرجة الثالثة إلى مدينة تجارية مزدهرة، ومستقراً للأوروبيين من مختلف الجنسيات. وهى تعد ميناءً لدمشق ولجانب كبير من سوريا، وسوقاً لبيع كميات كبيرة من المصنوعات الإنكليزية ومنتجات المستعمرات (البريطانية). وتضاعفت تجارتها المباشرة مع إنكلترا فى السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة حتى فاقت واردات المصنوعات البريطانية من سوريا والموانئ الفرنسية والإيطالية".

وتوزيع أرقام التجارة يشير إلى أن الواردات الرئيسية من إنكلترا كانت غزل القطن ، والأقمشة، والبن، والسكر، أما الصادرات الرئيسية إليها فكانت القطن، والصوف ، والحرير الخام، والفوة وغيرها من مواد الصباغة. وفى قائمة للتجار فى قنصلية بيروت عام 1834 تتضمن عكا، كانت جملتهم 15 تاجراً منهم سبعة يحملون أسماء إنكليزية والآخرين أيونيون ومالطيون ورعايا بريطانيون آخرون[588]. وأدت زيادة سكان بيروت وتدفق الأجانب إلى إرتفاع قيمة إيجارات المساكن إرتفاعاً كبيراً. وقد شهد القنصل البريطانى فى 29 أيلول / سبتمبر 1835 أن "لم تزد إيجارات المساكن فى بيروت 500 بالمائة فى السنوات الأخيرة فحسب، بل هناك أيضاً ندرة فى المساكن فى مواجهة الطلب من جانب الأوروبيين الذين جاؤوا إلى المدينة لتأسيس متاجرهم". وكان مقر القنصلية فى بيروت يدفع إيجاراً سنوياً قدره 900 دولار.

وشهدت السنوات القليلة التالية زيادة واضحة فى نشاط ميناء بيروت... وفى عام 1848[589]، قدرت قيمة البضائع البريطانية الواردة إلى بيروت بـ 150 ألف جنيه إسترلينى سنوياً، وقد سدد ثمنها على النحو التالى: خمسون ألف جنيه من العملة والسبائك الذهيسة حملتها السفن البريطانية، عشرون ألف جنيه من الحرير الذى قامت بحله بيوت بريطانية وفرنسية، عشرون ألفاً قيمة صكوك مسحوبة على إنكلترا من القنصليات المختلفة والإرساليات التبشيرية فى فلسطين والسياح، أربعون ألفاً قيمة العملة المرسلة إلى مصر لشراء أذونات على إنكلترا، وصكوك مسحوبة من خلال فرنسا. ومن الملاحظ أن

[588] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Farren to Palmerston, 29 July 1834," (FO 78/243).
[589] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Trade," 1848 (FO 78/802).

المصادر غير المنظورة مثل نفقات السياح والإرساليات التبشيرية والقنصليت قد بدأت تساهم مساهمة فعالة فى موازنة مدفوعات بيروت. ولم يحدث تغير مهم فى عناصر الواردات، فيما عدا إضافة الفحم الذى تستخدمه البواخر التى تقصد بيروت، وكان التغير الرئيسى فى عناصر الصادرات زيادة شحنات الغلال.

وبحلول عام 1849، كان باستطاعة القنصل أن يقرر أن "بيروت مدينة تجارية مزدهرة، إنتزعت التجارة الخارجية من يد صيدا. وفى عام 1845 بنى ما يزيد على 365 منزلاً جديداً فى بيروت، وهى الآن ميناء وسط سوريا ودمشق، ونقطة الإتصال الرئيسية بين سوريا وأوروبا، وتأتى إلى هنا باخرتان تجاريتان بريطانيتان وواحدة نمساوية مرة واحدة كل شهر، وسفينتا شحن تابعتان للحكومة الفرنسية مرتين كل شهر".

وكانت التجارة البريطانية مع سوريا ككل آخذة فى النمو أيضاً، وإن كان ذلك بإيقاع بطئ. ففى عام 1836 بلغت قيمة واردات طرابلس واللاذقية وإسكندرونة وطرسوس – التى كانت تخدم حلب وشمال سوريا – 351 ألف جنيه، وصادراتها 190 ألفاً، كان نصيب البريطانيين منها 151 ألف جنيه للواردات و14 ألفاً للصادرات، ونصيب الفرنسيين 36 ألفاً للواردات و56 ألفاً للصادرات[590]. وفى عام 1842، بلغت واردات إسكندرونة 179 ألف جنيه، وصادراتها 73 ألفاً، وكان نصيب البريطانيين منها 141 ألفاً للواردات و12 ألفاً للصادرات، وكان إجمالى الواردات عبر اللاذقية وطرابلس 228 ألف جنيه والصادرات 122 ألفاً[591]... وفى عام 1855، قدرت الواردات البريطانية إلى سوريا بـ 1.2 مليون جنيه إسترلينى "إتجه خمسها إلى بغداد وفارس عبر حلب ودمشق ولم يتبق إلا نحو ثمن الواردات الإجمالية فى المستودعات عند نهاية العام"[592].

ترى ما هى العوامل التى ساعدت على إزدهار التجارة البريطانية ؟ يمكننا أن نجد ذكرها فى هذا الإقتباس من تقرير عن تجارة بيروت للعام 1855:

---

590 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/316).

591 إنظر: القسم أولاً، النص 1 من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/539).

592 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/1221).

"1- التشجيع الذى كفلته القوانين الأخيرة الصادرة فى إنكلترا لصادرات الغلال من سوريا، الذى ساعد على إثراء أهالى البلاد وزاد من قدرتهم على شراء البضائع الأجنبية.

2-التنافس بين تجار المشرق فى لندن، الذين يشتغلون بالتجارة السورية، وبخاصة بيت سبارتالى ولاسكاريدى، الذى قدم تسهيلات غير عادية لمراسليه، وبذلك مكنهم من بيع السلع البريطانية فى سوريا بأسعار متدنية تقترب من أسعارها فى إنكلترا.

3-العبور الجزئى للبضائع البريطانية المتجهة إلى فارس عن طريق سوريا، الذى سبق أن ألمحنا إليه.

4-تناقص واردات المصنوعات القطنية السويسرية الذى يرجع إلى تحسن ورخص أسعار مصنوعات مانشستر من ناحية، والسلع الفاخرة الأخرى التى تقدمها غلاسكو من ناحية أخرى، والتى تفوقت على المصنوعات السويسرية بدرجة كبيرة خلال العام الماضى.

وفى ما يتعلق بالصادرات، يجب أن أشير إلى أنه رغم أن نتائج محصول عام 1855 كانت أقل من المتوقع، إلا أن ارتفاع الأسعار عوض العجز".

ويجب أن نضيف إلى ذلك، حقيقة تم إدراكها منذ عام 1843، وهى أن بريطانيا حلت محل فرنسا كمستورد رئيسى للسلع التى تنتجها المستعمرات[593]. ويلاحظ وجود ثلاثة عوامل أثرت على الإتساع العام لتجارة بيروت هى: التأثير الإيجابى للمعاهدة التجارية الإنكليزية – التركية عام 1838 (بالطا ليمان) على كل من الصادرات والواردات، وتطور الملاحة البخارية، والتوسع فى إنتاج الحرير...

كان أول استخدام للبواخر فى نقل البريد والعملة للمسافرين، وليس البضائع. ولكنها ما لبثت أن حملت كميات متزايدة من البضائع، ويقدر القنصل فى تقريره للعام 1854 قيمة

[593] إنظر: القسم أولاً، النص 1 من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/539).

البضائع البريطانية الواردة على سفن بخارية بـ 136 ألف جنيه فى مقابل ما قيمته 125 ألفاً حملته سفن شراعية. وفى عام 1866 نقلت البواخر 280 ألف طن من بين 400 ألف طن من البضائع التى وصلت إلى ميناء بيروت[594]. وهذا التحول لم يفد بيروت وحدها بزيادة تجارتها، فقد كانت – لعدة سنوات– الميناء الوحيد على خطوط البواخر بين أزمير والإسكندرية، إذ يذكر القنصل البريطانى فى حلب عام 1844 – على سبيل المثال– أنه لم تصل أى باخرة إلى طرسوس، وإسكندرونة، واللاذقية، وطرابلس[595]. وإضافة إلى ما نتج عن ذلك من جذب التجارة إلى بيروت، فإنه جعلها المحطة الوحيدة للتموين بالفحم على ساحل المشرق. ففى عام 1843، تم استيراد حمولة سفينتين من الفحم بلغ وزنهما نحو 681 طناً، لسد حاجة البواخر النمساوية والتركية. وفى عام 1854 حملت 21 سفينة شراعية 6900 طن من الفحم إلى بيروت لاستخدام البواخر النمساوية والفرنسية.

وأدت زيادة النشاط التجارى والتبشيرى والسياسى البريطانى إلى زيادة أعداد الرعايا البريطانيين، بمن فيهم الأيونيون والمالطيون، الذين أقاموا فى المنطقة التى تدخل فى نطاق أعمال قنصلية بيروت، من 75 شخصاً عام 1843 إلى 163 شخصاً عام 1846، إلى 227 شخصاً عام 1849، ثم 282 شخصاً عام 1851[596]. وعندئذ أعلن القنصل أنه قد أقيمت كنيسة إنجيلية لتقديم الخدمة الدينية لهؤلاء بكلفة قدرها 25 جنيهاً. وبحلول عام 1861، كان هناك ثمانون بريطانياً بالمولد يقيمون فى بيروت (فيما عدا المالطيين والأيونيين وغيرهم)[597]. وفى عام 1843، كان هناك 24 من الرعايا البريطانيين فى حلب، وثلاثة فى إسكندرونة، و31 فى اللاذقية، و4 فى طرابلس؛ وبذلك كان عدد الرعايا المقيمين فى دائرة قنصلية حلب 62 شخصاً[598]. ولكن عدد البيوت التجارية البريطانية فى بيروت لم يزد – على ما يبدو– بالدرجة نفسها، إذ تتضمن قائمة ترجع إلى عام 1842 ستة بيوت فقط وبيتين مالطيين[599]، وفى إلتماس قدمه "رجال البنوك والتجار" فى بيروت

---

594 Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, p. 184.
595 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580).
596 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580, 78/661 A, 78/802 and 78/912).
597 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/700).
598 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580).
599 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/754).

عام 1858 نجد سبعة توقعات بريطانية فقط[600]. ويمكن مقارنة ذلك بعدد البيوت التجارية الفرنسية التى بلغت 14 بيتاً فى عام 1849[601]. وفى حلب نقص عدد البيوت التجارية البريطانية من خمسة عام 1842 إلى ثلاثة عام 1848، ومن سبعة إلى ستة فى دمشق[602].

ويبدو أن الزيادة فى حجم التجارة البريطانية قد تحققت – فى واقع الأمر– على يد التجار اللبنانيين الذين يتاجرون مباشرة مع إنكلترا. وقد أعد القنصل البريطانى فى بيروت فى 27 كانون الأول / ديسمبر 1848[603]، قائمة بالبيوت التجارية اللبنانية تستحق أن نوردها هنا، بخاصة أنها تتضمن معظم العائلات التجارية التى سيطرت على التجارة والأعمال المالية فى لبنان حتى الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت موجة جديدة من المقاولين والتجار ورجال الصناعة. وتلك البيوت التجارية هى: الأخوان نقاش، نقولا فرج الله ، أنطون قطه، منصور اده، بشارة وإلياس فرج الله، الأخوان بربير، فرنسيس وأنطون مسك، نقولا جاهل وولده، يوسف سيور وشركاه، ثابت وشركاه، طوبيا وأصفر، جرجس عيد، نعمة الله خورى، عبد الله خورى، يوسف داغر، ميخائيل صليبا، بطرس كبابه ، أنطون نصر الله، الأخوان نوفل، بسترس وأولاد أخيه، عمر وعبد الله بيهم، أحمد العريس، رزق الله وإبراهيم طراد، نقولا سرسق وأخوته، حبيب دهان، عبد الله حنا وعودة، دباس وفياض، سرسق والجمال، الأخوان فيعانى. ويضيف القنصل قائلاً: "هذه البيوت التسعة والعشرون تمثل أكثر التجار المحليين إحتراماً فى المدينة. ووكلاؤهم فى إنكلترا هم: سبارتالى ولاسكاريدى فى لندن، وشركة ب. هافا فى لندن، ون. س . فرانكبولو وشركاه فى لندن، وبول كبابى فى مانشستر". وبعبارة أخرى، كان من بين

---

600 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/587).

وقد زار القدس فى خمسينات القرن التاسع عشر حوالى خمسة آلاف حاج مسيحى، إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Clarendon, 27 February 1854," (FO 78/1302).

وكلفت قوافل الحجاج إلى مكة الحكومة العثمانية مبلغ 70.000 جنيه إسترلينى، إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Wood to Clarendon, 25 November 1854," (FO 78/1029).

601 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/802).

602 المصدر نفسه.

603 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/754).

الوكلاء التجاريين فى إنكلترا لبنانيان، والآخرون يونانيون[604]. كما يجب ملاحظة أنه لا يوجد بين هذه البيوت التسعة والعشرين سوى ثلاثة من المسلمين، ولا يوجد يهود، وبذلك كان تفوق المسيحيين فى التجارة والأعمال المالية قد استقر فعلاً[605].

وقد أبرز هذه الظاهرة نائب القنصل البريطانى فى تقريره حول تجارة بيروت عام 1871، مبدياً بعض الأسف على النحو التالى[606]:

"البيوت التجارية البريطانية: يتناقص عددها فى سوريا كما فى غيرها من بلدان المشرق، وفى بيروت الآن خمسة بيوت بريطانية، ولكننا لا نجد إنكليزياً واحداً يعمل فى التجارة فى أى مكان آخر من هذه البلاد، ولم يعد للبيوت التجارية البريطانية وجود فى حلب بعد أن كان فيها خمسة بيوت منذ بضع سنوات.

وفى دمشق، يتولى أعمال التجارة البريطانية والأوروبية بعامة بيتان ألمانيان. وقد نجحت منافسة التجار المحليين فى إبعاد البريطانيين عن الميدان.

ويعادل ذلك – إن لم يفقه – التسهيلات التى يقدمها المنتجون فى بلادنا، وتدنى أنماط المعيشة وما يترتب عليها من أرباح أقل قدراً، والتقاعس فى إدارة الأعمال فى بعض الحالات، وقد تحالفت جميعاً فى مواجهة تجارة الواردات المتزايدة مع بريطانيا، لتساعد التجار المحليين على منافسة الإنكليز بنجاح".

ولعل نمو بورجوازية تجارية فى بيروت والمدن الأخرى، كان أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على اتساع التجارة مع أوروبا، وثمة نتيجة أخرى تكاد تكون أقل أهمية هى الأثر المدمر على الحرف اليدوية السورية واللبنانية[607].

وتشكلت بيروت مع أوائل الستينات، فتضخم تعدادها بوفود اللاجئين إليها من الجبل والداخل بعد إضطرابات عام 1860، وبلغ عدد سكانها خمسين ألف نسمة مقارنةً بما يقل

---

604 كذلك أقامت عائلة دحدح بيتاً تجارياً فى مرسيليا، إنظر:
Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, p. 206.

605 إنظر: القسم أولاً، النص 7 من هذا الفصل.

606 Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

607 إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

عن عشرة آلاف عام 1830. كما ازداد حجم الجاليات الأجنبية فيها أيضاً. ففى 1858 وقع 37 تاجراً ومصرفياً أوروبياً من المقيمين فى بيروت إلتماساً، وكان من بين هؤلاء فرع البنك العثمانى الذى إفتتح حديثاً[608]. وربطت بيروت بدمشق بطريق شيدته شركة فرنسية[609] فى الأعوام 1859 – 1863، وهو طريق فريد من نوعه فى الإمبرطورية العثمانية، كما ربطت المدينتان بخط برقى. وكانت اتصالات بيروت بأوروبا منتظمة ووفيرة: "يغادر البريد الآن لندن متجهاً إلى سوريا كل يوم جمعة بطريق مرسيليا، وكل يوم إثنين بطريق تريستا، بينما تبحر البواخر الإنكليزية بين ليفربول وبيروت بصورة منتظمة"[610]. وبلغ عدد البواخر التى ترددت على ميناء بيروت عام 1861 نحو 204 بواخر فرنسية ونمساوية وروسية وبريطانية[611]. وكانت الهجرة إلى أمريكا – التى كان لها أثرها المهم على الاقتصاد والمجتمع والثقافة فى لبنان – تسير بخطى واسعة. وأدت انتفاضات الفلاحين فى الفترة من العام 1858 إلى عام 1860 إلى تحطيم البنية التقليدية للإقطاع. وكانت الأنشطة التعليمية للإرسالية الإنكليزية – الأمريكية توشك أن تؤتى أكلها. فقد أنشئت "الكلية السورية البروتستانتية" عام 1867، ثم توسعت فيما بعد لتصبح "الجامعة الأمريكية فى بيروت"، وتزامن ذلك مع تأسيس المدارس الفرنسية الذى تبعه إقامة "جامعة القديس يوسف". وكانت تقبع على قمة هذا البناء الاقتصادى والاجتماعى بورجوازية تجارية غنية ذات تطلعات مالية، ولدت وترعرعت فى أحضان توسع التجارة الخارجية وما صاحبها من أنشطة معاونة.

---

[608] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/587).
وقد زار القدس فى خمسينات القرن التاسع عشر حوالى خمسة آلاف حاج مسيحى، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Clarendon, 27 February 1854," (FO 78/1302).
وكلفت قوافل الحجاج إلى مكة، الحكومة العثمانية مبلغ 70.000 جنيه إسترلينى، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Wood to Clarendon, 25 November 1854," (FO 78/1029).

[609] إحتفظت الشركة بألفى سهم للمستثمرين فى بيروت وحلب ودمشق، وقد تم شراؤها على الفور.

[610] James Lewis Farley, The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire (London: Longman, 1862), p. 209.

[611] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Trade," 1861 (FO 78/1690).

10 - التجارة والحرف اليدوية فى حلب عام 1855

612

... يشير المردود الإجمالى لتجارة الصادرات والواردات إلى أنها قد تضاعفت كل سنة تقريباً منذ عام 1851، وأن عناصر المزيد من الزيادة متوافرة، ولا تتطلب إلا الظروف المؤاتية، وزيادة التسهيلات فى وسائل النقل إلى الساحل، حتى تحدث تطوراً، وبخاصة صادرات الغلال التى حققت زيادة كبيرة فى العامين الأخيرين، بينما لم يصدر منها شئ فى السنوات السابقة.

ووسائلنا للحصول على مادة دقيقة تعد محدودة فى بلاد لا تعرف الدقة، وتعتمد الحكومة ذاتها على المعلومات التى يقدمها رجال الجمارك، وهم عادة لا يودون مثل هذه المعلومات، وبخاصة أن الجمارك تعطى التزاماً سنوياً لمن يدفع أكبر قدر من المال. وقد اهتديت بالمعلومات العامة المتوافرة بين أوساط التجار، والتى قمت بمقابلتها بالمعلومات التى استطعت الحصول عليها من الجمارك، فتوصلت إلى النتائج التالية:

تشكل الواردات البريطانية من المصنوعات ونوعين أو ثلاثة من السلع الأخرى ثلثى حجم تجارة الواردات كلها، ويقدم الفرنسيون والإيطاليون والألمان والسويسريون الثلث الباقى من حجم تلك التجارة، ولكن بعض السلع الفرنسية والإيطالية ذات قيمة مرتفعة، مثل الأقمشة والمنسوجات الحريرية التى تساوى البالة الواحدة منها نحو 150 جنيهاً، حتى أن التجارة البريطانية لا تتجاوز من حيث القيمة نصف تجارة الواردات. وتماثل تجارة فرنسا وإيطاليا من منتجات المستعمرات نصيب بريطانيا من حيث الحجم والقيمة معاً . كما أن تجارة الخط الساحلى من إستانبول حتى الإسكندرية تعادل التجارة الفرنسية والإيطالية والسويسرية، وتخص الواردات البريطانية بثلث قيمة التجارة على هذا الخط.

وتبين المعلومات التقديرية التالية مقدار الزيادة منذ عام 1851 فقد أخذت تجارة الصادرات من الغلال تتزايد بسرعة مع ارتفاع الأسعار فى أوروبا منذ عام 1851، ولكنها لقيت دفعة قوية نتيجة حاجة إستانبول لمد جيوش الحلفاء بالغلال، وتزايد الاستهلاك فى

612 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report from Mr. Acting Consul Barker on the Trade of Aleppo with Europe and Turkey for the Year 1855," 31 March 1856 (FO 78/1221).

العاصمة. ولو توافرت وسائل المواصلات إلى الساحل لقامت العراق بصب كميات هائلة من الغلال بأسعار أقل من تلك السائدة فى منطقة البحر الأسود. وما زال ما يبلغ نحو 50 ألف مد من الغلال التى تخص مختلف المشترين مخزوناً شرقى الفرات، ونحو ضعف هذه الكمية ما زال مخزوناً دون بيع نظراً للحاجة إلى وسائل النقل إلى إسكندرونة. وإذا مدت الطرق من العراق إلى الساحل، فسوف يغطى تدفق التجارة كلفتها، لأن الجمال والعربات التى تجرها البغال نادرة، وأجور النقل بها مرتفعة جداً. وخلال عام 1855 ، كان معدل إيجار العربة الواحدة من حلب إلى إسكندرونة يتراوح ما بين مائة قرش ومائتين لكل خمسة أحمال التى تعادل 18.5 قرشاً إلى 26.5 لمد القمح، وما بين 3.68 جنيهات و6.13 جنيهات إسترلينية للطن الواحد. بينما تراوحت أسعار الغلال فى حلب ما بين 25 شلناً و30 شلناً لمد القمح، وما بين 11 شلناً و14 لمد الشعير. وفى أورفة كان القمح يباع بسعر يتراوح ما بين 10 شلنات و18 شلناً للمد، والشعير بنصف هذا الثمن رغم أنه من أجود محاصيل هذه البلاد.

وعندما أتاح ارتفاع أسعار الغلال فى أوروبا فرصة تصديرها، رفع الباب العالى القيود التى كانت مفروضة من قبل على تصدير الغلال، وكانت النتيجة المباشرة لذلك اتساع نطاق زراعتها. وقبل أن ينصرم العام كانت المئات من الدواب: الجمال والخيل والحمير، تشاهد وهى تحمل ليل نهار الغلال إلى الساحل تنفيذاً لعقود الصفقات التى أبرمت وبقيت الأعداد الكبيرة من الدواب تستخدم للغرض نفسه فى العام التالى. ولا ريب أنه عند بناء الطرق سيزيد الإنتاج الزراعى للمناطق الداخلية كلها زيادة سريعة، ويتم تسويق المحصول بأسعار مجزية...

وتزهو حلب دائماً بمصنوعاتها التى ترسل إلى مختلف بقاع الشرق، وتشتهر بمتانتها وجودتها، وشكلت قطاعاً مهماً من التجارة حتى الإحتلال المصرى لسوريا، ولكن طوال ذلك الحكم وحتى عام 1840 كسدت هذه التجارة، وعادت إلى الإنتعاش بعد استرداد الباب العالى لسوريا، ولكن الثورة التى وقعت عام 1850 وضعت حداً للنشاط كله، غير أن حلب آخذة فى استرداد عافيتها منذ عام 1850 بعد تلك الحوادث السيئة.

ويشير الجدول رقم (3 – 14) إلى عدد الأنوال التى تعمل الآن، وكمية الإنتاج الذى تخرجه سنوياً من المنسوجات اليدوية:

جدول رقم (3 – 14)

عدد الأنوال وكمية إنتاج المنسوجات فى حلب

الصنف	نوع النسيج	عدد الأنوال	عدد القطع	قيمة القطعة بالقروش	القيمة الإجمالية (ألف قرش)
شطارة	قطن وحرير	2500	1.200.000	25	30.000
غزلية	قطن خالص	1000	600.000	11	6.600
قطنية	قطن وحرير صقيل	500	120.000	75	9.000
ألاجة	حرير مع قليل من القطن	400	134.000	60	8.064
عجبانية	قطن مطرز بالحرير	50	12.000	50	600
سواعية	حرير وخيوط ذهبية	100	9.600	200	1.920
جكمك	حرير وخيوط ذهبية مع قطن	50	7.200	100	720
أطلس	حرير صقيل	15	3.600	70	252
فوطة	مرايل وقطن وحرير	50	48.000	10	480
بوشيه	مناديل حريرية	25	24.000	20	480
مشد (حزام)	قطن وحرير ألوان	20	4.800	20	96
مشد	قطن ألوان	50	24.000	8	192
خام	قماش قطن غير مصنوع	200	134.400	20	2.688
عبية	نسيج صوف وقطن	100	28.800	25	720(*)
منديل	مناديل قطن سوداء	300	192.000	30	5.760
منديل	مناديل قطن ألوان	300	96.000	20	1.920
الجملة		5660	2.638.800		69.492

(*) وردت فى الأصل خطأ 520.000، كما ورد المجموع فى الأصل 69.292.000. (المحرر)

وتجارة حلب الداخلية لها وزنها، ولكننى أعتقد أنها لم تقدر حق قدرها. ففى السنوات الأخيرة لم تحقق تجارة دمشق وجنوب سوريا وفلسطين تقدماً مثلما تقدمت تجارة حلب ، ولكن الكساد الذى سلف ذكره قد ساهم فى تنشيط التجارة فى الفترة التالية له، أو لعل هناك أسباباً أخرى تتصل بتقلبات التجارة مثل إدخال النقل البخار الذى يسر سبيل تلقى هذه المدينة طلبات سكان العراق.

ومن المؤكد أن تعداد سكان حلب لم يحقق زيادة أو تناسباً مع تزايد الطلب فى السوق . وقد حاولت أن أوضح فى الجدول التالى حركة التجارة الداخلية فى حلب مع تركيا وأوروبا عند ختام عام 1855، وقد حصلت على المعلومات الخاصة به من أوثق المصادر التى يمكن أن نجدها فى هذه البلاد.

]ومجموعة الجداول التى حذفت هنا من النص تشير إلى أن تجارة حلب الداخلية قد بلغت قيمتها 134.9 مليون قرش أو 1.08 مليون جنيه إسترلينى. ومن بين المنسوجات المذكورة فى الجدول السابق إضافة إلى منسوجات أخرى بلغت قيمتها الإجمالية معاً 70.7 مليون قرش، استهلك نحو 10 بالمائة منها فى حلب، وصدر الباقى إلى تركيا والعراق، وبلغت قيمة إنتاج الصابون المصدر إلى تركيا وآسيا الصغرى 5.8 ملايين قرش، وصدرت المدينة إلى تركيا ما قيمته خمسة ملايين قرش من الخيوط الفضية والذهبية. ومن بين البضائع الأساسية التى وصلت إلى حلب ما قيمته خمسة ملايين قرش من اللؤلؤ "صدر معظمه إلى الخارج"، وما قيمته مليونين و700 ألف قرش من المنسوجات الحريرية الدمشقية "أرسل الجانب الأكبر منها إلى العراق"، و1050 كيساً من الحرير الخام قيمتها 6.7 ملايين قرش جاءت من أنطاكية واللاذقية وفارس وبرسة وبيروت وحماه وأماسيه وقبرص "استهلكت المدينة معظمها"، و200 ألف رأس من الغنم قيمتها عشرة ملايين قرش جاءت من أرضروم "استهلك نصفها فى حلب والنصف الآخر فى دمشق".

وبلغت قيمة إجمالى الصادرات إلى أوروبا 79.3 مليون قرش أو 634 ألف جنيه، تتكون من الغلال من ولاية حلب التى صدرت أيضاً كمية قليلة من القطن والعفصة والفوة، وشعر الماعز الذى جاء من العراق، وكمية محدودة من شرانق الحرير جاءت من أنطاكية[.

وإلى جانب الحاجة إلى وسائل النقل إلى السواحل، يلعب المناخ غير الصحى فى إسكندرونة وميناء حلب، وهبوط قيمة القرش، دوراً معوقاً لتطور تجارة حلب...

11 - تجارة يافا، عام 1899

613

أ - الواردات

الحديد: تبلغ جملة الواردات نحو ألف طن تقريباً، جاء 75 بالمائة منها من بلجيكا، أما الباقى فتقاسمته إنكلترا والسويد مناصفة. وقد تضاعف استهلاك الحديد البلجيكى عما كان عليه منذ عشر سنوات، بينما لم يزد استهلاك الحديد الإنكليزى والسويدى، وذلك يرجع إلى سببين: (1) فرق السعر، و(2) الأغراض التى يستخدم فيها الحديد، وسعر طن الحديد البلجيكى 7.1 جنيهات إسترلينية تسليم يافا، مقابل 9.1 جنيهات للطن من الحديد الإنكليزى. ويستخدم الحديد البلجيكى فى أغراض البناء، بينما يستخدم الحديد الإنكليزى والسويدى الأغلى ثمناً والأجود نوعاً لصناعة حدوة الخيل والأدوات الزراعية. ومن ثم نرى أنه بينما يتزايد الطلب على حديد البناء، يظل ثابتاً على الحديد المستخدم للأدوات الزراعية وهى حقيقة ماثلة للعيان. وجدير بالذكر أن الحديد البلجيكى لم يكن معروفاً فى هذه البلاد قبل 15 عاماً، فأصبح الآن يحتكر السوق، ويبعد عنه الحديد الإنكليزى. وسبب ذلك رخصه مع ملاءمة نوعه.

الأخشاب: تمثل وارداتها ما قيمته (20 ألف جنيه إسترلينى سنوياً)، وقد زادت بنسبة 50 بالمائة خلال السنوات العشر الأخيرة. وتستورد أساساً من أوديسه، ويأتى نوع أجود منها يصلح لصناعة النوافذ والأبواب من أضاليا. ونحو نصف الكمية المستوردة من أوديسه تستخدم فى صناعة صناديق البرتقال، والباقى يستخدم فى أغراض البناء.

الزنك: يستورد من بلجيكا، بما قيمته 500 جنيه سنوياً.

القرميد: يستورد من مارسيليا بما قيمته 1500 جنيه.

ويزداد الطلب على هذين النوعين مع زيادة الطلب على مواد البناء الأخرى.

---

613 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Irwin and Hordern to Dickson, 28 January 1899," (FO 195/2062).

النفط: تبلغ الكميات المستوردة من باطوم الآن ما بين خمسين وستين ألف برميل توزع فى فلسطين كلها، وقد ازدادت وارداته منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة بنسبة 50 بالمائة.

زكائب الخيش: يستورد 100 ألف منها سنوياً من بومباى لتعبئة الغلال، وكمياتها ثابتة.

الأرز: يستورد نحو 50 ألف شوال من الأرز الهندى و25 ألفاً من الأرز المصرى.

السكر: يستورد مائة ألف شوال تأتى أساساً من تريبستا.

البن: عشرة آلاف شوال، يأتى 75 بالمائة منها من مرسيليا، و25 بالمائة من عدن، وقد زادت واردات المواد الغذائية بنسبة 50 بالمائة خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر السابقة.

الملبوسات: الجاهزة، وقطع القماش لإنتاج الملابس الأوروبية تأتى أساساً من تريبستا وقيمتها أربعون ألف جنيه سنوياً.

الشيت: المزخرف وغير المزخرف لصناعة الملابس المحلية؛ والقطن من مانشستر، القماش من ألمانيا أساساً، القيمة 60 ألف جنيه.

الجلد: للنعال والأحذية، يستورد من فرنسا وإيطاليا، قيمته نحو 80 ألف جنيه سنوياً . ويمكن القول إن الطلب على مواد الملبوسات قد تضاعف خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، وما زال متزايداً.

متنوعات: وأخيراً يتم استيراد مصنوعات مواد خام من تريبستا بصفة رئيسية والطلب عليها يتواءم مع حاجات الناس منها.

ب ـ الصادرات

زيت الزيتون: إنتاج السنة تلو الأخرى نحو عشرين ألف طن يستخدم كله تقريباً فى صناعة الصابون، ويصدر قليل منه، وقيمة ما يستخدم فى الصابون 60 ألف جنيه سنوياً تقريباً، والباقى يغطى الاستهلاك المحلى ويصدر الباقى إلى مصر.

البقول والسمسم: هناك تجارة تصدير محدودة، ويتجه السمسم إلى فرنسا أساساً، ولكن زراعة هذه المحاصيل ثابتة ولا نقول آخذة فى التناقص.

القمح: لا يوجد فائض للتصدير.

البرتقال: حققت زراعة هذه الفاكهة وتصديرها تقدماً كبيراً فى السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. وقيمة الصادرات الآن 60 ألف جنيه، وهناك بساتين جديدة تزرع كل عام، وقد تزيد هذه القيمة بمرور الزمن.

والملاحظات السابقة تقودنا إلى الاستنتاجات التالية: أولاً، غياب البضائع الإنكليزية، فيما عدا بعض المنسوجات القطنية؛ ثانياً، الزيادة النسبية فى مواد البناء المستوردة والمواد الغذائية والملبوسات تشير إلى تزايد السكان ونشاطهم، ثالثا، عدم التناسب الواضح بين تزايد السكان وحاجاتهم وارتباط كل شئ بالزراعة. وهو ما يلفت النظر وبخاصة إذا أدركنا أن هذه البلاد زراعية بالدرجة الأولى.

والملاحظة الأولى يمكن شرحها بسهولة، فهذه البلاد لن تشترى إلا البضائع الرخيصة والربح محدود لدرجة أن البيوت التجارية البريطانية لا تهتم بالتفاصيل الصغيرة، ولا تتحمل الصعاب من أجل نتائج قليلة. أضف إلى ذلك أن ما يبذل من جهد غالباً من قبيل المخاطرة ولا يجذب اهتمام الإنكليز.

أما الملاحظة الثانية فترجع إلى طبيعة أهالى البلاد الذين يتسمون بالحرص والاقتصاد والتدبير والمهارة، فهم يستطيعون الحياة وحتى بناء بيت على موارد قد لا تكفى حد الكفاف لأناس غيرهم.

وهناك الكثير الذى يجب قوله تفسيراً للملاحظة الثالثة، ولكن ذلك يجرنا إلى تناول مسائل تخرج عن نطاق هذا التقرير. غير أنه يمكن القول بإختصار إنه إذا وجدت حكومة أفضل، فإن الرخاء المتوقع – عندئذ – ليافا قد يكون مشجعاً جداً.

وفى ختام التقرير أورد بعض كلمات تتعلق بميناء يافا. إنه مرفأ مفتوح ومن أكثر مرافئ الساحل تأثراً بالأحوال الجوية، وفى شهور الشتاء يحول الطقس العاصف دون دخول

السفن إليه. وهناك خط من البواخر الإنكليزية يتردد عليه ثلاث مرات شهرياً لشحن البرتقال أساساً، أضف إلى ذلك باخرة أخرى يملكها بعض الإنكليز فى الإسكندرية تأتى إلى هنا من حين إلى آخر لشحن البرتقال وبعض السلع الأخرى، أما البواخر الإنكليزية الأخرى فتأتى عرضاً. وخلال موسم السياحة تعمل ثلاث بواخر تحمل العلم البريطانى فى رحلات خاصة لنقل السياح. وتأتى إلى الميناء بواخر فرنسية ونمساوية وروسية بصفة منتظمة، تحمل البريد والبضائع.

ثانياً: العراق

1 - تجارة بغداد

جدول رقم (3 – 15)

تجارة بغداد

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
1828	900		1260		.CC Baghdad, vol. 10
1840	459		225		.FO 195/237
1844	240 - 120		55		.CC Baghdad, vol. 10
1845	400		105		المصدر نفسه.
1846			137		المصدر نفسه.
1864	282				.A and P 1870, vol. 64
1865	255				المصدر نفسه.
1866	199		24		.A and P 1872, vol. 57
1866			360		.CC Baghdad, vol. 12
1867	175	24	33		.A and P 1872, vol. 57
1868	165	32	33		المصدر نفسه.
1869	181		53		المصدر نفسه.
1870	286		50		المصدر نفسه.
1871	406	200	125	36	.CC Baghdad, vol. 13
1874	873	400	877		المصدر نفسه.
1874	452		42		.FO 95/1243
1875	211		230		.CC Baghdad, vol. 13
1876	276		208		.FO 195/1142
1877	452		295		المصدر نفسه.
1878	463		426		.FO 195/1243
1884		(1)371			.FO 195/1509
1887	(1)762		(2)484		.A and P 1889
1888	(1)813		(2)525		المصدر نفسه.
1890	(1)760		(3)476		.A and P 1893
1891	(1)915		(3)565		المصدر نفسه.
1892	(1)847		(3)286		المصدر نفسه.
1896			(3)604		.A and P 1897, vol. 94

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
1897	(1)1183		(3)523		A and P 1898, vol. 99.
1898	(1)1271		(2)638		A and P 1900, vol. 96.
1899	(1)1417		(2)662		A and P 1902, vol. 110.
1900	(1)1495		(2)639		المصدر نفسه.
1901	(1)1439		(5)551		المصدر نفسه.
1902	(1)1984		(2)575		A and P 1904, vol. 101.
1903	(1)1924		(2)723		A and P 1906, vol. 128.
1904	(1)2014		(2)607		المصدر نفسه.
1905	(4)1610		(2)696		المصدر نفسه.
1906	1858		847		A and P 1909, vol. 98.
1907	2312		710		A and P 1910, vol. 103.
1908	1912	931	556		المصدر نفسه.
1909	2153	1201	765	256	المصدر نفسه.
1910	2736	1319	854	330	A and P 1912/13, vol. 100.
1911	(5)2661	1200	747	284	A and P 1914 – 1916, vol. 75.
1912	(5)2823	1415	981	286	المصدر نفسه.
1913	(5)2914	1314	756	246	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات.

(1) أوروبا والهند.

(2) أوروبا، أمريكا، الهند، الصين.

(3) أوروبا وأمريكا.

(4) أوروبا، الهند، الصين.

(5) فيما عدا المعدات الخاصة بسكك حديد بغداد، وكانت قيمتها 367 ألف جنيه فى عام 1912.

2- تجارة البصرة

جدول رقم (3 – 16)

تجارة البصرة

السنة	الواردات		الصادرات		
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	المصدر
1813	(500)	480 - 400			.CC Bassorah,. Vol. 3
1822	(500)				المصدر نفسه، ج 9.
1844	123				المصدر نفسه، ج 10.
1845	112		58		المصدر نفسه.
1845	139		88		.FO 195/237
1846	114		96		.FO 78/704
1851	146		94		.FO 195/647
1855	119		55		المصدر نفسه.
1855 - 1851	129		73		المصدر نفسه.
58/1859	418	24	158		المصدر نفسه.
58/1859	203		131		المصدر نفسه.
1864	267		81		.A and P 1867, vol. 67
1865	313		90		المصدر نفسه.
1866	325		82		.FO 195/803 A
1867			480		.CC Baghdad, vol. 12
1869	118		218		.A and P 1872, vol. 57
1870	185		217		.A and P 1884/85, col. 79
1873	144	26	214	60	.FO 78/3070
1873	144	24	216	60	.CC Baghdad, vol. 14
1874	147	22	200	55	.FO 78/3070
1874	148	20	200	56	.CC Baghdad, vol. 14
1875	179	31	399	119	.FO 78/3070
1875	180	32	308	120	.CC Baghdad, vol. 14
1876	202	32	287	112	.FO 78/3070
1876	204	32	288	112	.CC Baghdad, vol. 14
1877	209	31	543	112	.FO 78/3070
1877	208	32	544	124	.CC Baghdad, vol. 14
1879	880	144	1552	472	المصدر نفسه، ج 10.
1887	511		972		.A and P 1890, vol. 77
1888	842		1010		المصدر نفسه.
1889	960		1117		المصدر نفسه.
1890	921		1376		.A and P 1893/94, vol. 91
1891	1144		2025		المصدر نفسه.

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
1892	839		1114		.A and P 1894, vol. 88
1893	684		765		المصدر نفسه.
1894	1156		864		.A and P 1897, vol. 100
1895	1399		1091		المصدر نفسه.
1896	1064		1173		.A and P 1898, vol. 99
1897	719		1020		المصدر نفسه.
1898	1178		833		.A and P 1900, vol. 96
1899	1190		1136		.A and P 1902, vol. 110
1900	1264		1562		المصدر نفسه.
1901	1278		1152		.A and P 1903, vol. 79
1902	1276		958		المصدر نفسه.
1903	1255	(540)	1297		.A and P 1904, vol. 101
1904	1261		1306		.A and P 1906, vol. 129
1905	1388		1505		المصدر نفسه.
1906	1512		1644		.A and P 1907, vol. 93
1907	1880		1970		.A and P 1910, vol. 103
1908	2414		1784		المصدر نفسه.
1909	2360		1504		المصدر نفسه.
1910	2635		1669		.A and P 1913, vol. 73
1911	2856		2526		.A and P 1914, vol. 95
1912	2638		3247		المصدر نفسه.
1913	3899		1939		المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

3 ـ تجارة الموصل

جدول رقم (3 – 17)

تجارة الموصل

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
1845	(100)				.CC Mossoul, vol. 1
1853	320		420		المصدر نفسه.
1861	(300)		(360)		المصدر نفسه.
1862	133		370		المصدر نفسه.
1863	218		366		المصدر نفسه.
1864	168		320		المصدر نفسه.
1865	200		162		المصدر نفسه.
1866	185		168		المصدر نفسه.
1884	563	90	252	79	.A and P 1884/85, vol. 79
1892			320		.CC Mossoul, vol. 2
1896	855	77	253	91	.A and P 1879, vol. 94
1897	563		223		.A and P 1899, vol. 103
1906	137	18	487	185	.A and P 1908, vol. 117
1907	133	16	508	195	المصدر نفسه.
1909	147	42	572	164	.A and P 1912/13, vol. 100
1910	142	38	609	177	المصدر نفسه.
1911	165	43	343	164	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

بالنسبة للسنوات 1909 – 1912، قدم القنصل الأمريكى الأرقام التالية (بآلاف الدولارات):

	1909	1910	1911	1912
صادرات	1.212	1.247	1.127	1.155
واردات	587	571	659	720

4 - واردات بومباى وصادراتها مع الخليجين الفارسى والعربى (البحر الأحمر)

جدول رقم (3 – 18)

واردات وصادرات بومباى مع الخليج الفارسى والخليج العربى (البحر الأحمر)

1858 – 1801

السنة المالية	الخليج الفارسى	الخليج العربى	عدن	السويس
1801/1802	1.684 1.216	705 304		
1802/1803	1.829 1.640	2.425 1.73		
1803/1804	2.388 1.167	1.648 1.331		
1804/1805	2.230 1.372	3.984 1.921		
1805/1806	2.904 2.154	2.604 1.504		
1806/1807	3.375 1.765	1.461 311		
1807/1808	1.971 1.705	1.605 1.071		
1808/1809	3.099 1.985	914 1.107		
1809/1810	3.095 2.039	1.715 1.140		
1810/1811	2.712 1.182	736 1.053		
1811/1812	2.302 2.223	1.593 911		
1812/1813	1.429 1.995	1.580 1.070		
1813/1814	1.436 1.719	1.387 1.424		
1814/1815	2.546 1.758	2.182 1.820		
1815/1816	3.700 2.131	2.499 1.490		
1816/1817	2.827 1.515	3.657 2.878		

السنة المالية	الخليج الفارسى	الخليج العربى	عدن	السويس
1817/1818	3.756 1.932	4.202 2.589		
1818/1819	5.235 2.336	3.693 2.294		
1819/1820	2.994 2.038	3.025 2.780		
1820/1821	3.577 2.900	3.477 1.638		
1821/1822	3.398 3.380	2.640 1.975		
1822/1823	3.686 3.094	2.751 2.207		
1823/1824	3.951 4.171	2.414 1.655		
1824/1825	3.562 3.730	2.404 1.674		
1825/1826	3.182 4.353	2.651 1.727		
1826/1827	3.480 4.249	1.866 1.269		
1827/1828	3.206 3.366	1.400 514		
1828/1829	4.511 4.512	988 660		
1829/1830	4.034 5.562	1.488 890		
1830/1831	3.638 4.560	1.649 1.101		
1831/1832	2.380 3.602	1.224 862		
1832/1833	1.561 2.736	1.236 884		
1833/1834	3.348 3.129	1.837 1.186		
1834/1835	2856 2.187	1.830 1.143		
1835/1836	4.004 3.868	1.844 1.654		
1836/1837	3.560 3.500	1.884 1.265		

السنة المالية	الخليج الفارسى	الخليج العربى	عدن	السويس
1837/1838	3.602 3.733	1.777 2.397		
1838/1839	2.997 2.414	1.522 1.629		
1839/1840	2.896 2.881	1.695 1.647		
1840/1841	3.355 3.743	2.245 1.993		
1841/1842	3.680 4.277	037.2 1.804		
1842/1843	3.105 4.960	2.131 1.507		
1843/1844	3.145 5.317	1.624 2.055		
1844/1845	3.353 4.572	2.413 1.814		
45/1846	3.988 4.100	2.249 2.576		78 66
46/1847	3.908 5.027	2.532 2.671		119 133
47/1848	7.115 7.886			188 102
48/1849	7.429 6.780		426 1.392	158 166
49/1850	8.150 7.264		548 777	287 346
50/1851	8.100 6.312		1.548 562	1.148 261
51/1852	6.738 5.154	1.850 1.646	4.570 544	232 205
52/1853	6.150 5.770	1.462 1.849	6.069 706	669 322
53/1854	5.902 5.071	1.348 1.795	1.466 553	560 564
54/1855	6.117 5.674	1.970 2.324	1.910 987	1.809 252
55/1856	6.817 5.914	1.582 1.8267	14.174 681	17.163 492
56/1857	5.695 6.630	1.629 2.254	6.066 1.472	43.921 1.005

السنة المالية	الخليج الفارسى	الخليج العربى	عدن	السويس
57/1858	7.969 6.432	2.330 2.240	6.079 1.553	39.791 501

المصدر: Great Britain, India Office, Bombay Commerce, Political and Secret, Range 419, vols. 39 – 106.

الأرقام بآلاف الروبيات الهندية، وبالنسبة إلى كل سنة، وكل مكان يشير الرقم العلوى إلى الواردات والرقم السفلى إلى الصادرات، والأرقام الخاصة بالسنوات المالية 1801/1802 و1806/1807 لا تتضمن سورات، أما أرقام السنوات المالية بين 1802/1803 – 26/1827 فتتضمن سورات. فإذا لم تصنف سورات إلى السنوات التالية – وإن كان ذلك من غير المحتمل – فإن تجارتها مع الخليج الفارسى كانت ضئيلة، ولكن تجارتها مع الخليج العربى كانت على الدرجة نفسها من الإتساع، مثل تجارة بومباى.

5 - تجارة العراق فى تسعينات القرن الثامن عشر

614

تنقل البضائع القادمة من الخليج الفارسى حالياً – فى الغالب – من البصرة إلى الحلة، ومن هناك تنقل براً إلى بغداد، وهى تتخذ هذا الطريق لأنه من السهل الإبحار فى الفرات شمالاً أكثر من الإبحار فى دجلة، والجمارك التى تدفع فى البصرة نسبتها 7.5 بالمائة لأهالى البلاد بغض النظر عن ديانتهم، و3 بالمائة للأوروبيين. وعندما تغادر البضائع البصرة لا تتعرض للتفتيش، وإنما تخضع لسبعة من رسوم العبور على طريق الفرات ، يدفع الرسم الأول عند مغادرة البصرة وقدره خمسة قروش ويدفع الأخير عند الحلة وقدره ثلاثة قروش، أما ما بينهما فأقل قيمة. ويدفع الأوروبيون نصف ذلك. أما المراكب التى تبحر شمالاً فى دجلة فتتفادى خمسة من رسوم العبور إذ تدفع رسماً عند البصرة وآخر عند القرنة، ولكنها تسلك هذا الطريق فقط عندما تكون مياه النهر مرتفعة، وفى تلك الحالة تدخل الفرات عند القرنة، وبعد ثلاثة فراسخ تأخذ طريقها بقناة تدعى هاى تحملها إلى دجلة.

614 Guillaume Antonie Olivier, Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du government pendant les six premières années de la république, 4 vols. (Paris: H. Agasse, 1801 – 1807), vol. 4, pp. 432 – 449.

وعند دخول بغداد، تدفع البضائع التى تخص أهالى البلاد 8.5 بالمائة ضريبة مهما كان مصدرها إذا كانت مصنفة كـ "بضاعة ثقيلة"، و5 بالمائة إذا كانت "بضاعة ثمينة" وتفرض الرسوم وفق الأسعار السارية. أما "البضائع الثقيلة" فتشمل المعادن، والبن، والتبغ ، والفلفل، والسكر، أى بعبارة أخرى كل البضائع ذات الحجم الكبير. أما "البضائع الثمينة " فتشمل الأقمشة بغض النظر عن نوعها أو قيمتها. ويدفع الأوروبيون 3 بالمائة على جميع أنواع البضائع.

وعند مغادرة بغداد، لا تتعرض البضائع للتفتيش ولا تخضع للضرائب. فالبضائع المتجهة إلى البصرة بطريق دجلة أو الفرات لا تخضع لرسوم عبور، ولكن العرب يحصلون بعض الأتاوات. وعند وصولها إلى البصرة تدفع 7.5 بالمائة مثل تلك التى تأتى من الخليج، وعند مغادرتها البصرة إلى فارس أو مسقط أو الهند تدفع 5 بالمائة، ولم يدفع الأوربيون أكثر من 3 بالمائة.

والقوافل القادمة من حلب إلى البصرة عبر الصحراء تدفع الرسوم نفسها، أما تلك القادمة من دمشق فتذهب دائماً إلى بغداد، ولفترة ما، نفذت القوافل القادمة من حلب الإجراء نفسه. ولا تحصل أى رسوم فى الصحراء، ولكن رؤساء القوافل يقدمون بعض الهدايا إلى القبائل العربية التى يمرون بها.

أ ـ الصادرات

ليس على الأوروبيين وحدهم أن يدفعوا ثمناً للسلع الثمينة والوفيرة التى يحصلون عليها من الهند، ذهباً أو غيره من المعادن النفيسة. ففى تركيا أيضاً تنزح عبر تلك القناة كل المعادن النفيسة التى تحصل عليها من أوروبا. ودفع ثمن البضائع التى يتم الحصول عليها عبر الخليج يتم بالعملات الذهبية للبندقية وهولندا والمجر وتركيا، وبالقروش القديمة . وبهذه الطريقة تم نزوح ما يزيد عن عشرة ملايين قرش تركى. وكان من الممكن أن يزيد هذا المبلغ لولا قيام تركيا بمد الهند ببعض البضائع الثمينة. وتقدر العملة التى تصل إلى فارس بخمسة ملايين قرش، والبضائع الأوروبية التى يرسلها الأتراك سداداً لما اشتروه من فارس والهند تقدر بمليون قرش.

وتحصل الهند على النحاس الخام من مناجم آسيا الصغرى عبر بغداد، كما تحصل أيضاً على كميات كبيرة من النحاس القديم المجلوب من سوريا والعراق والأناضول وكردستان.

والعفصة الجوزية سلعة مهمة أخرى يصدر الكثير منها إلى الهند، كما يتم شراء بعض الأفيون وصمغ الكثيراء من آسيا الصغرى وبغداد وكركوك والموصل، وتصدر الفوة كذلك.

ويتم تصدير كميات كبيرة من التمور إلى كرمنشاه وهمذان وشمال فارس وكميات قليلة من الأرز أيضاً. وتصدر من البصرة التمور والأرز وأحياناً القمح والشعير إلى مسقط وسورات وخليج بومباى.

وتصنع أقلام الكتابة التى يستخدمها الفرس والأتراك من الأقصاب التى تنمو شرق شط العرب، وتصدر كميات كبيرة منها أيضاً إلى الهند.

والخيول التى يربيها العرب المقيمون غرب البصرة وفى بغداد تقدر تقديراً خاصاً فى الهند، ويصدر منها أعداد كبيرة كل عام إلى سورات وغوجارات.

ب ـ البضائع الأوروبية

تستخدم فى تركيا أقمشة الساتان والمخمل، والقماش المذهب والمفضض المستورد من ليون، والحرير المموج وغيرها، وكثيراً ما تجلب إلى بغداد ثم تنقل منها إلى فارس وقندهار.

وترسل الأقمشة الصوفية القادمة من فرنسا إلى فارس وقندهار، ولكن النوع الذى يحظى بإقبال أكثر هو صوف اللندورين (تقليد الصوف الإنكليزى) الذى تنتجه مصانع لانغدوك. وعندما أقام الأوروبيون متاجرهم فى الخليج الفارسى وأصفهان، تم تسويق كميات كبيرة من الأصواف والمصنوعات الأوروبية الأخرى. وفى عهد كريم خان (1751 – 1779) باع الإنكليز فى البصرة وبوشهر أصوافاً بلغت قيمتها مليون (فرنك) إتجهت نحو فارس. واليوم لا يبيعون أصوافاً فى الغالب للأسباب الآتية: فى الماضى أجبرت الحكومة الإنكليزية شركة الهند الشرقية على شراء كمية معينة من الأصواف من المصانع

الإنكليزية، فكانت الشركة تبيعها بخسارة فى بندر عباس. ولما فقدت الشركة هذه الوكالة أرسلت أصوافها للبيع فى بوشهر والبصرة. ولما كان القماش الإنكليزى يباع بالخسارة، فإن البلدان الأخرى عجزت عن منافسته، ولكن منذ حصلت الشركة على حرية التصرف فى هذا المجال، إرتفعت أسعار الأصواف فى البصرة وموانئ فارس ارتفاعاً كبيراً، وأصبح من الممكن بيع الأصواف الفرنسية بأسعار أقل.

ولا ريب فى أن الفرنسيين، الذين يتمتعون بتدنى أسعار قماشهم وتفضيل الناس له فى هذه البلاد، سوف يستطيعون تنمية هذا الفرع من فروع التجارة، ولذلك من الضرورى إقامة وكالات فى البصرة. وتستطيع السفن القادمة من فرنسا أن تحمل الأصواف والمواد المصنعة وأقمشة ليون وغيرها إلى مسقط والبصرة وموانئ فارس. ويستطيعون أن يحملوا فى طريق عودتهم المواد الغذائية من البصرة إلى مسقط، أو النحاس والتمور إلى سورات، أو يحملوا بعض البضائع معهم إلى أوروبا. ويستطيعون أيضاً حمل المواد الغذائية والقار المعدنى من هيت إلى ايل دو فرانس (موريشيوس).

والأقمشة المطرزة القادمة من ليون تستهلك على نطاق واسع فى الإمبراطورية العثمانية، ويصدر جزء قليل منها إلى فارس، ولكن يباع الكثير منها فى بغداد. وقد بذلت محاولات فى القسطنطينية لتقليد الأصناف الشائعة الاستخدام، ولكن ثبت صعوبة إتقان الصنع أو إنتاجها بسعر رخيص.

وتشكل الإبر سلعة مهمة، وترسل كميات كبيرة منها إلى فارس، والأنواع الشعبية هى الأكثر إنتشاراً بحكم تدنى أسعارها.

والساعات والأدوات الأخرى لا تباع بسرعة، لذلك لا يستورد منها إلا القليل.

وتأتى إلى بغداد براً كميات من القضبان الحديدية والصلب والمسامير والصفيح والرصاص والقصدير وأسلاك النحاس ورقائق النحاس الأحمر والأصفر المصنوع فى نورنبرغ، وتنقل من بغداد إلى فارس وأحياناً إلى الهند.

وترسل الأوانى الزجاجية المجلوبة من البندقية إلى الهند وفارس على الطريق نفسه . ويقبل الناس فى جميع أنحاء تركيا على شراء المنتجات الزجاجية القادمة من بوهيميا مثل

القوارير والأطباق والنرجيلات والأوعية، والزجاج المطلى. ويصدر الكثير منها إلى فارس عبر بغداد والبصرة.

وأحياناً ترسل كميات صغيرة من القرمز المجلوب من مرسيليا إلى الهند عبر حلب ، والمرجان المشغول يتبع الطريق نفسه. إذ تتجه النوعيات الأكثر رونقاً منه إلى الهند والأقل إلى فارس، وما يتلف منها يشتريه العرب.

والكهرمان الشفاف الذى يمتاز بلون أصفر جميل، يقدر تقديراً كبيراً فى فارس وبلاد العرب والهند، ويشكل عنصراً مهماًفى تجارة بغداد. والأنواع القاتمة منه تستعمل فى جميع أنحاء تركيا وبخاصة للغلايين، وتصدر كميات قليلة منها إلى فارس.

جـ - الواردات

السكر: يفضل السكر الأمريكى دائماً لجودته على السكر الهندى، وذلك كلما كانت أسعاره معتدلة. غير أن هذا السكر يستورد من البنغال ليستهلك فى بغداد وبلاد العرب ويذهب بعضه إلى فارس.

البن: يرد إلى البصرة وبغداد فى كل عام ما بين 5000 بالة من البن – 6000 لاستهلاك العراق وكردستان وأرمينيا، ويتجه القليل منه إلى فارس وأحياناً إلى حلب ودمشق.

التبغ: يجلب التبغ الفارسى المعروف بالتنباك من أصفهان وشيراز ويرد إلى بغداد، ومن هناك ينقل إلى دمشق وحلب وإستانبول. ويزرع النوع نفسه بكميات كبيرة حول بغداد ويصدر إلى مختلف أنحاء تركيا. ويعد تبغ شيراز الأجود نوعاً، ويأتى بعده فى درجة الجودة تبغ أصفهان، ثم يليه تبغ بغداد. وتقدر صادرات النوع الأخير بعشرة آلاف بالة بسعر خمسين قرشاً للواحدة. وهذا النوع من التبغ قوى ولا يستخدم إلا للنرجيلة، ويكون مذاقه لاذعاً إذا لم يتم تبريده من خلال الماء بالقارورة الزجاجية الذى يفصل بين التنباك والمبسم، ولا يصبح التبغ لاذعاً إلا إذا ترك النبات فى الأرض حتى ينضج، ولا تستخدم أوراق النبات وحدها بل تستخدم الأغصان والساق أى النبات كله. والتنباك من فصيلة التبغ الذى يزرع فى أوروبا وفى سائر بلدان الشرق.

النيلة: خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، أصبحت النيلة الأمريكية أكثر ندرة وأغلى ثمناً مما كانت عليه من قبل فى تركيا وفارس، وقد تم التوسع فى زراعة النبات الذى تستخرج منه النيلة فى لاهور وملتان والمنطقة الواقعة حول خليج بومباى . والنيلة التى تأتى من هذه المناطق تماثل تلك التى تأتى من سان دومنغو من حيث الجودة. ويحمل جانب من تلك السلعة إلى سورات، ويتجه الباقى إلى فارس وآسيا التركية عبر كابول وكندلاس بطريق البر[615]، ونستطيع افتراض أن تجارة هذه السلعة سوف تضيع بعد قليل من أيدى الأوروبيين، وأن النيلة التى تصنع فى الهند سوف تغطى حاجة الإمبراطورية العثمانية وفارس. وحديثاً أصبح ينتج بعضها أيضاً فى ششتار، شمال شرق البصرة. وقد ذكرنا من قبل أن مصر تنتج الكثير منها...

العقاقير.. السحلب... الراوند... السنامكى... الاهليلج (الشعير الهندى)... البطم (الضراوه – ويستخرج منها زيت التربنتينه)...

التوابل: يستورد الفلفل، والقرفة، وحب الهال (الحبهان)، والجدوار، والسعد، والزنجبيل ، وجوزة الطيب، بكميات كبيرة من الهند وترسل جميعاً إلى حلب ودمشق والآستانة، ويوزع القليل منها فى آسيا الصغرى. كما يتم أيضاً استيراد كميات محدودة من الزنجبيل وجوزة الطيب المحفوظة فى السكر...

الصمغ... المسك... العنبر...

الشيلان الكشميرى: تجلب القوافل الفارسية فى كل عام إلى بغداد الشيلان من كشمير بما يعادل مليون قرش، ليباع فى مختلف أنحاء تركيا. وكثيراً ما ينقل إلى إستانبول على يد المبعوثين الذين يرسلهم الباشا[616] كما تصدر فارس أيضاً شيلان كرمان الذى لا يصل إلى مستوى شيلان كشمير من حيث الجودة والرونق. إذ يصنع شيلان كشمير من شعر ماعز التيبت، بينما يصنع شيلان كرمان من شعر ماعز كرمان. وفى بغداد يتراوح سعر النوع الأول بين 150 قرشاً و200، وسعر النوع الثانى بين 20 قرشاً و25.

---

615 إنظر: القسم ثانياً، النص 6 من هذا الفصل.
616 إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الحرير والمنسوجات الحريرية: تستورد البصرة وبغداد الحرير من جيلان والبنغال والصين وترسله غالباً إلى حلب ودمشق. واستهلاك بغداد منه قليل، وحرير البنغال أقل نعومة. وتقوم أربيل وكركوك وسائر جنوب كردستان بمد بغداد بكميات قليلة من الحرير الذى تستخدمه ورش المدينة. وتجلب كميات كبيرة من المنسوجات الحريرية الخالصة أو الأقمشة الحريرية المخلوطة بالقطن من سوارت وغوجارات، من البسيط، والمقلم ، والموشى بأزهار من الحرير أو الفضة أو الذهب. كما يستورد قماش الحرير البسيط والمقلم أيضاً من البنغال ليعاد تصديره إلى بلاد العرب.

ويتم تسويق منسوجات الحرير والقطن – البسيط والمقلم – التى تنتجها دمشق وحلب فى سائر أنحاء تركيا، وتتلقى منها بغداد والبصرة ما تحتاجان إليه فحسب لاستهلاكهما واستهلاك المناطق التى تقع حولهما مباشرة.

الأقمشة القطنية، الموسلين، قماش الكتان: تزرع أحسن أنواع القطن – التى تناسب صناعة أحسن أنواع الموسلين – فى مملكة بروادجه قرب سورات، وتجلب كميات كبيرة من هذا القطن إلى البصرة، كما يتم استيراد نحو 30 ألف أقة من غزل القطن يتم نقلها إلى الموصل ودمشق وحلب، وتباع عادة بسعر عشرين قرشاً للأقة الواحدة، وتعادل قيمة الكمية كلها 1.2 مليون فرنك. ويمد ميناء ديفل (؟) – الذى يقع قرب شمال الهند – البصرة وجميع مدن الخليج الفارسى بنوع من القطن الخشن يستعمل فى صناعة أقمشة القمصان، كما يستعمل على وجه الخصوص لصناعة أقمشة أشرعة المراكب. ويصنع الكثير من قماش أشرعة المراكب بجزر البحرين. ويأتى من جنوبى فارس نوع من القطن أجود من القطن الذى يزرع على ضفاف نهر دجلة، تستخدمه ورش بغداد وحلب ودمشق.

وتأتى من البنغال كميات كبيرة من الموسلين، ومن المنسوجات القطنية الرفيعة وبعض المنسوجات القطنية المرتفعة الثمن، البيضاء والمطبوعة، من مختلف الأنواع والأسعار، وتصدر من مدراس وتصنع فى ديانوم (؟)، والموسلين يعرف فى فرنسا بإسم "برس" لأنه كان يأتى إليها فى أول الأمر من فارس. كما يتم استيراد الشيت (الخام) من سدراس ،

ومدراس، وبوندشرى، بكميات كبيرة بطريق البصرة، يرسل الأبيض منه إلى تركيا والمطبوع إلى فارس.

ويصنع قماش الكتان السميك – الأزرق، أو الأبيض، أو الأحمر، ومعظمه أزرق – فى سورات، ويصدر إلى البصرة ليستخدمه العرب.

اللؤلؤ: يستخرج اللؤلؤ بكميات كبيرة من الخليج الفارسى من جران (الكويت) حيث رأس سندم وحول جزر البحرين، وفى المتوسط يستخرج سنوياً ما قيمته مليونا قرش أو أربعة ملايين فرنك[617]. ويصدر أكثرها قيمة وجمالاً وأكبرها حجماً إلى الهند والصين، وتقدر بنحو ثلاثة أرباع القيمة كلها. ويرسل الباقى إلى البصرة ليتم تسويقه فى سائر أنحاء تركيا، ولا يكاد يصل منه شئ إلى فارس. وتصدر البنغال إلى أوروبا بعض اللآلئ الصغيرة المستديرة.

6 - واردات النيلة، عام 1801

618

]الفقرات التالية مأخوذة عن "نسختين من ورقتين أعطانى إياهما تاجران نبيهان وقوران هنا" أى فى بغداد، الأولى بفرنسية جيدة، والثانية بفرنسية ركيكة. وهما تقدمان فكرة عن اتساع وتشعب التجارة التقليدية فى سلعة مهمة[.

حتى عام 1776، كانت البصرة وبغداد وكركوك وكردستان تستخدم لوقت طويل نوعين من النيلة يجلبان من سورات فى أكياس جلدية طويلة، ويباعان بالكيس دون وزن لأن الأكياس جميعاً تتساوى فى الوزن، وكان سعر النوع الأول منهما يزيد بنسبة 50 بالمائة عن سعر النوع الثانى.

وللتأكد من النوعية، يثقب الكيس عند طرفه الأعلى، غير أن البائع لا يسمح بثقبه مرة أخرى نظراً لحالات الغش الكثيرة التى تم إكتشافها فى هذه الأكياس، التى كانت أحياناً

---

[617] إنظر: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 312 – 316. ((The Editor.

[618] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From Jones to Government, Bombay, 24 April 1801," (Bombay, 381/23).

تحتوى على نوع جيد فى أعلى الكيس يليه نوع ردئ فى الوسط، ثم نوع أردأ فى القسم الأسفل من الكيس. وفقدت الأكياس شهرتها، وأحجم الناس عن شرائها. ويجلب كل عام إلى البصرة ما بين 300 كيس و350 كيساً منها، يباع منها النوع الجيد بسعر 300 قرش ، والنوع الآخر بسعر 200 قرش للكيس الواحد.

وبدأ التجار يستوردون النيلة من سورات فى بالات ذات فتحة واسعة تسهل مهمة فحصها التى يليها تحديد السعر. وعندما اعتلى زمان شاه العرش (1793) أعيد فتح الطرق القادمة من قندهار بعد أن طال إغلاقها، وحملت النيلة القادمة من ردجات من فارس إلى بغداد، وهى على ثلاثة أنواع: الأول يعرف بإسم "كروتة"، والثانى بإسم "شامبورى"، والثالث بإسم "بوكوى"، وكل بالة من هذه الأنواع الثلاثة تحتوى على ثلاث درجات من الجودة: فرق السعر بين كل منها يعادل 5 بالمائة. والكروتة تباع بسعر أعلى 50 بالمائة من البوكوى، وتقع الشامبورى بينهما. والنيلة تلقى اهتماماً كبيراً فى بغداد وكركوك والموصل وكردستان. وبعد الثورة الفرنسية إمتد الإهتمام بها إلى ديار بكر وقيصرية وأزمير ودمشق وحلب وأرضروم. ونتيجة لذلك لم تعد نيلة سورات مطلوبة فى تلك المناطق، غير أنه يتم استيراد كميات محدودة منها كل عام لتغطية استهلاك بغداد والموصل.

وفى عام 1794، أصبحت نيلة البنغال تصل إلى البصرة، وكانت قيمتها أعلى بنسبة 7 بالمائة، ولكنها ما لبثت أن انخفضت لتتساوى مع الكروتة، وتباع الآن بسعرها عينه . وفى العام الماضى، بيعت الكروتة فى بغداد بسعر 73 قرشاً للطرد زنة 2400 درهم ، والشامبورى بـ 50 قرشاً، والبوكوى بـ 47 قرشاً. ولكن الآن، نتيجة قيام شقيق زمان شاه بحصار قندهار، تباع هذه الأنواع من النيلة نقداً بسعر يزيد 10 بالمائة عن هذه الأسعار . ومنذ الثورة الفرنسية، يباع ما قيمته مليون قرش من النيلة فى بغداد سنوياً، وقبل الثورة كانت قيمة المبيعات نحو 600 ألف قرش سنوياً، أما دمشق وحلب، وقيصرية وأزمير، وديار بكر، وتوكات، وأرضروم فاستخدمت النيلة الأمريكية.

وعندما يقع خلاف حول تحديد نوع النيلة التى تصدرها بغداد أحياناً، تؤخذ كمية منها وتوزن ثم تحرق، وعندئذ يتصاعد دخان أزرق كثيف، وعندما يتوقف الدخان، ترفع

الكمية عن النار وتوزن، ويتم اتباع الطريقة نفسها مع الكميات الأخرى من النيلة، وأكثرها نقصاً فى الوزن بعد الحرق يكون أجودها نوعاً، لأن نسبة النيلة الخالصة فيها كبيرة، أما ما يتبقى منها فرماد. والنيلة التى تحمل فى أكياس (جلدية) كثيرة الشوائب ، لأنه عند استخدام الطريقة ذاتها إتضح أنها لا تحوى أكثر من 12.5 بالمائة من النيلة و87.5 بالمائة من التراب الصرف.

والنيلة أهم من السلع التى يرتكز عليها أساس تجارة بغداد وأكثرها ضرورة، وقد ازدادت وارداتها عبر بغداد زيادة كبيرة منذ الحرب الحالية – وأدى ذلك إلى توقف استيرادها من أمريكا – وبعد ذلك انتشر استهلاك النيلة التى تنتجها فى سائر أنحاء الأناضول ومعظم الروملى.

وعندئذ هنا عدة أنواع من النيلة من إنتاج الهند، ويجلب بعضها بطريق فارس عبر قندهار، وهى نيلة كروجيا التى نسميها "لاهورى" وهى من إنتاج كروجيا – منطقة تقع بين لاهور ودلهى– وهناك نيلة ملتان أو لنجيات التى تسمى شامبورى أو بوكوى، بأنواع مختلفة وأسعار مختلفة أحياناً، وإضافة إلى ذلك هناك أنواع أخرى تصل إلينا بحراً من الهند. واللاهورى هو أجود الأنواع على الإطلاق ويباع حالياً بـ 85 قرشاً نقداً، ويصل إلى 145 قرشاً فى وقت الندرة، وبيع فى العام الماضى بـ 85 قرشاً على أساس الدفع السنوى. ولا تتسم هذه الأسعار بالثبات، فهى ترتفع أو تنخفض بحسب ما يرد منها من كميات، والطلب عليها هنا كما هو الحال بالنسبة إلى السلع الأخرى. وفى زمن السلم كان سعر هذه النيلة 65 قرشاً ثم إرتفع بعد ذلك إلى نحو 83 قرشاً، وهو ما يقرب من السعر الحالى، مما أدى إلى زيادة النقود فى هذه البلاد، ولكن لما كان الاستهلاك يتزايد، وكذلك كمية ما يزرع منها، فقد جعلها ذلك تقترب من سعرها زمن السلم...

ولما كانت النيلة اللاهورى أجود الأنواع، فإن الأنواع التى ترد من البنغال بحراً تباع عادة بسعر يقل 5 قروش إلى 8 عن سعر اللاهورى. أما نيلة ملتان أو البوكوى فتباع غالباً بنصف سعر اللاهورى. وغالباً ما يصل سعر اللاهورى إلى 80 قرشاً، والبوكوى إلى ما بين 45 قرشاً و48، ولكن النية التى ترد من سورات ما زالت تباع بسعر أقل من سعر البوكوى من 8 قروش و10 للطرد زنة 2400 درهم بغدادى، أو ست أقات. ومن ثم،

إذا كان سعر النيلة اللاهورى أو الكروجيا 80 قرشاً، فإن سعر النيلة البنغالية يكون ما بين 72 قرشاً و75، والبوكوى أو ملتان 45 قرشاً، ونيلة سورات ما بين 35 قرشاً و38 أو أقل أو أكثر قليلاً. ذلك هو فرق الأسعار بين مختلف الأنواع.

والنيلة اللاهورى تتكلف كثيراً لتصل إلى قندهار حيث يبلغ السعر هناك ما بين 14 إلى 16 روبيه للطرد الإفريزى، وهو الكيل المستخدم فى تلك البلاد، ويعادل 2.25 من الطرد البغدادى الذى يزن 2400 درهم (ست أقات). وغالباً لا يحصل التاجر على ربح كبير إذا تم البيع فى قندهار.

وفيما يلى التكاليف التى تتحملها النيلة محسوبة بالروبية بالنسبة إلى الطرد الإفريزى:

- النقل من قندهار إلى هرات، يتكلف الطرد عادة نصف روبية.
- الرسوم الجمركية عند هرات، 4 روبيات للحمل المكون من 60 طرداً.
- النقل من هرات إلى يزد، روبية واحدة للطرد.
- الرسوم الجمركية عند تباس، 60 روبية للحمل.
- الرسوم عند يزد، روبيتان للحمل.
- النقل من يزد إلى بغداد، 60 روبية للحمل.
- الرسوم عند كرمنشاه، 60 روبية للحمل.

وجميع هذه الأرقام التى تتفاوت فى درجة الدقة، تتفاوت أيضاً فى درجة النقص، بحسب حالة الطقس، ومن ثم فإن النيلة اللاهورى التى تشترى من قندهار بسعر 16 روبية وتباع فى بغداد بثمانين قرشاً، تحقق ربحاً مجزياً، إذا أدركنا أن الروبية تعادل حالياً 8/7 1 قرشاً دون أن نأخذ ما تستغرقه من وقت فى الإعتبار، ولا الكلفة التى تتحملها عند بغداد لأنها لا تهم البائع كثيراً.

واستهلاك هذه الأنواع من النيلة قد يبلغ نحو 50 ألف طرد بغدادى سنوياً، وهناك حاجة إلى جميع هذه الأنواع – بصورة أو بأخرى – خلال الحرب الراهنة.

وهذه السلعة مطلوبة فى آسيا، حيث تستهلك بكميات كبيرة، لأن الناس فى المناطق الفقيرة يصبغون ثيابهم باللون الأزرق، ولما كانت النيلة الأمريكية قد أصبحت نادرة خلال الحرب الحالية، فإن النيلة الهندية سدت حاجة السوق إلى هذه السلعة.

وأقل أنواع النيلة جودة يستخدم فى بغداد لصباغة الأقمشة الخشنة، ويصنع فى كشتر، قرب بغداد، نوع من النيلة يباع بسعر 15 قرشاً للطرد، ويستخدم إلى جانب الأنواع الأخرى من النيلة لمختلف الأغراض.

ولا شك أن تكاليف استيراد نيلة كروجيا عبر قندهار مرتفعة، ويمكن تخفيضها إذا نافستها النيلة المنقولة بحراً، والفرق فى الكلفة سوف يحقق أرباحاً باهظة لمن يتولى القيام بهذا العمل. كما أن باستطاعته أن يبيع هذه السلعة أيضاً فى فارس إذا طرحها فى أسواقها بأسعار أدنى من سعر تلك التى يتم جلبها من قندهار.

7 - شكوى إمام مسقط من جمارك البصرة عام 1801

619

]أرسل إمام مسقط الرسالة التالية إلى باشا بغداد[

إن تخفيض الجمارك علامة متبادلة على الصداقة بين حاكم البصرة ومسقط، وليس قاصراً على الإمام وحده الذى يخفض الرسوم على بضائع المستلم (حاكم البصرة) بقدر ما يفعل المستلم ذلك بالنسبة إلى بضائعه، وهى ليست بدعة، ولكنه عرف جرى العمل به بين الحكومتين منذ زمن بعيد.

وفى كل عام ترسل إلى البصرة قائمة بالبضائع، وهى الآن بيد المستلم، وإذا طلبها الباشا منه سوف يتبين أن المبلغ المخفض بلغ فى بعض السنوات ستة آلاف قرش، ولم يتجاوز العشرة آلاف إلا العام الماضى عندما ذهب محمد خلول فى سفارة مع وفد إلى الباشا على ظهر سفينة إبراهيم ملا على، عندما بلغت تلك الخصومات 24 ألف قرش، وعندئذ قدم محمد خلول هدايا ثمينة للباشا والمتسلم.

619 Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From David Seton, Company Resident Musqat to Government, Bombey, 18 February 1801," (Bombay, 381/20).

وحساب الباشا الذى يقدر الحسم بعشرين وثلاثين وأربعين ألف قرش فيه مبالغة كبيرة، ما لم يكن المتسلم قدر قيمة بضائع التجار بطريقة تعسفية بما يعادل ضعف قيمة أسعار السوق، ويقوم بجباية الرسوم الجمركية بحسب تقديره، ويحصل على عشر ريالات على البالة البنغالية وأربع ريالات على بالة البن زيادة عن الرسوم الرسمية، مما يجعل الجمارك التى يتم تحصيلها (بمعرفة المتسلم) 15 بالمائة على بعض السلع، أما أهل الخطوة من المسلمين الآخرين واليهود فلا يدفعون سوى 3 بالمائة، بينما الضريبة الرسمية هى 8 بالمائة على سعر البيع. وهذه النسبة لا يتم تحصيلها فى مسقط من تجار البصرة، ومن ثم يجب إعفاء تجار مسقط منها.

ولكن رغبة من الإمام فى الحفاظ على العلاقات الطيبة مع والى بغداد، يجب أن تكون الصلات بينهما على قاعدة المساواة، ومن ثم فإذا رغب الباشا عن استمرار العلاقات على أساس المساواة، فإن الإمام شديد الرغبة فى قطع كل أنواع الإتصال مع البصرة دون أن ينقص ذلك من صداقته للباشا، ويوافق على عدم تردد سفن البصرة على موانئه ويمنع سفن رعاياه من التردد على البصرة...

8 - تعريفة الجمارك فى العراق وحلب وإستانبول، عام 1810

[620]

بيان بالرسوم الجمركية التركية المحصلة على الواردات فى بغداد بمعرفة الأهالى المحليين حسب نظام الجمارك المتبع حالياً:

- على بضائع البنغال مهما كان نوعها. 5 بالمائة
- على بضائع سورات وجزيرات والسند من مختلف الأنواع. 5 بالمائة
- على بضائع كمباى. 5 بالمائة
- على بضائع سوراتلرى وسرماسوت (كذا). 5 بالمائة
- على غزل القطن المسمى انهند. 5 بالمائة
- على غزل القطن المسمى شاجرى. 8.5 بالمائة
- على بضائع جزيرتلرى وتافنك وجرماسوت. 3 بالمائة
- النيلة. 8/5 قرش على الطرد

[620] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From Manesty, Resident at Basra, to Bombay Government, 20 December 1810," (Bombay, 383/14).

- الفلفل، والسكر، والحلوى، وخشب الصندل، والخشب الأسود، 8.5 بالمائة والحديد، والقصدير، والرصاص، وصمغ اللك، والبن ، والقرفة، وحب الهال، وجوزة الطيب، والقرفة الصينية... إلخ.

والرسوم التى تحصل وفق هذه التعريفة فى جمرك البصرة تطبق فى بغداد.

بيان الرسوم التركية التى تحصل فى حلب على بضائع الأهالى القادمة من بغداد والبصرة:

- بضائع البنغال، الشيلان، بضائع سورات، بضائع جزيرات، بضائع السند: 42 قرشاً لحمل الجمل الواحد.
- النيلة، شرحه.
- البن، 40 قرشاً على كل 500 رطل من الوزن.

بيان الرسوم التركية التى تحصل فى إستانبول على بضائع الأهالى القادمة من بغداد وحلب:

- بضائع البنغال، الشيلان، بضائع سورات، بضائع كمباى، بضائع جزيرات، بضائع السند: 5 بالمائة.

بيان الرسوم الجمركية التركية المحصلة بالبصرة على بضائع واردات الأهالى حسب القواعد المعمول بها الآن بجمرك البصرة:

- على بضائع البنغال مهما كان نوعها. 7.5 بالمائة
- على بضائع سورات، وجزيرات، والسند من مختلف الأنواع. 7.5 بالمائة
- على بضائع كمباى. 7.5 بالمائة
- على بضائع سوراتلرى وجرماسوت (كذا). 5.5 بالمائة
- على غزل القطن المسمى تربند. 5.5 بالمائة
- على غزل القطن المسمى شاجزرى (كذا). 8.5 بالمائة
- على بضائع جزيرتلرى وتافنك، وجرماسوت (كذا). 3.5 بالمائة
- النيلة. 8/5 9 قرش على الطرد
- الفلفل، السكر، الحلوى، خشب الصندل، الخشب الأسود، 8.5 بالمائة الحديد، القصدير، الرصاص، صمغ اللك، البن، القرفة، حب الهال، جوزة الطيب، القرفة الصينية، القرنفل.. إلخ.

ملحوظة

هذه الجمارك تحصل أحياناً وفق تقدير باهظ لقيمة السلعة، ومبالغ فيه دائماً، ولكن تبدو الجمارك الآن معتدلة بالنسبة إلى بضائع سوراتلرى وجرماسوت وجزيرتلرى وجرماسوت وتفرنك (كذا)، وقد خفضت لمنع التهريب وتشجيع أصحابها على المجئ إلى الجمرك، رغم أنهم يعانون هناك من اختيار المستلم ومسؤول الجمرك لأحسن البضائع بالسعر الذى يحددونه بأنفسهم.

بيان الرسوم التركية المحصلة على بضائع الأهالى الوافدة إلى بغداد من البصرة:

- تحصل على جميع أنواع السلع قروشاً إلى قرش (كذا) على البالة الواحدة أو العبوة الواحدة.

9 - تجارة البصرة وبغداد عام 1814

621

24 شباط / فبراير 1814: غادرت السفينة جوناس فى طريقها إلى بومباى تحمل مائة حصان عربى وتموراً. وقد زاد الطلب هذا العام على الجياد العربية فى الهند. فإشترى كولكهون (الوكيل البريطانى) 300 حصان، واشترى تجار هذا الميناء ممن يعملون بهذه التجارة عدداً مماثلاً، ولذلك ارتفعت الأسعار، وأقلها يبلغ ثمن الحصان منه 450 قرشاً، أما الجواد الكريم فقد يصل سعره إلى ثلاثة آلاف قرش. وأسعار النقل محددة إلى بومباى بـ 675 قرشاً للرأس، وإلى البنغال بـ 900 قرش، ولا يتضمن ذلك ضريبة جمركية قدرها 63 قرشاً للحصان فى البصرة، ولا تتضمن أيضاً قيمة طعام الخيل ونفقاتها الأخرى.

621 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Commercial News Bulletin on Basra," 17 February 1814 to 26 January 1815, (Bassorah), vol. 3, 1813 – 1816.

22 آذار / مارس 1814: منذ أربعة شهور أسرت فرقاطة أمريكية ثلاث سفن بريطانية بالقرب من الصين، قدرت قيمة حمولتها بـ 2.440.000 فرنك.

20 تشرين الثانى / نوفمبر 1814: إلتقت سفن عبد الله بن جابر فى خليج هرمز بمركب كان قد غادر البصرة إلى بومباى يحمل 60 جواداً يملكها كولكهون، فهاجمته واستولت عليه بعد قتال دام ثلاثة أيام. وعندما علموا بعد نزولهم إلى شناس أن الخيل ملك للوكيل البريطانى فى البصرة، أسرع هؤلاء الغاضبون إلى استئجار مركب آخر بمبلغ 5700 قرش – عيناً وأرسلوا الخيول إلى وجهتها الأصلية بصحبة رجلين من عرب قبيلتهم...

معلومات حول التجارة الأوروبية مع ولاية بغداد

منذ أن أسندت إلينا مهام قنصلية البصرة، لم تدخل أى سفينة فرنسية هذه الميناء، وحدث الشئ نفسه أيام سلفنا، ومن ثم يتضح أنه لا توجد تجارة فرنسية مباشرة مع هذه البلاد . فالعلاقات التجارية الفرنسية مع بغداد لا وجود لها. والواردات من البضائع الفرنسية إلى بغداد تشمل الأصواف، والقلانس، والألماس الهولندى، والمطرزات، والمرجان ، والمخمل، والمخمل الذهبى، والحرير الصقيل، والقماش الموشى بالترتر، وخيوط التطريز الذهبية والفضية، والساتان، والحرير اللامع، والشاش، والكريب، والقرمز، والصبغة القرمزية، والورق، والبهرجان (خيوط معدنية)، والأدوات، والمباضع، والساعات ، والتفتاه. ولا تصل قيمة هذه السلع الواردة إلى بغداد عن طريق إستانبول وحلب – وهما مستودعا التجارة الأوروبية مع بغداد – إلى ثلاثة ملايين فرنك سنوياً. وفى مقابل ذلك تصدر بغداد إلى حلب وإستانبول معاً، البضائع الهندية والفارسية واللؤلؤ من الخليج الفارسى، والصادرات من هذا الأخير وشيلان كشمير إلى إستانبول تقدر بما يزيد على ثمانية ملايين (فرنك) سنوياً، ولا نعرف قيمة ما يصل منها إلى فرنسا.

وهناك عقبتان تساعدان على تخفيض حجم التجارة الفرنسية مع هذه الولاية إحداهما طوبوغرافية لا علاج لها، والأخرى ناتجة عن نشاط الأتراك أنفسهم الذين يعرقلون التجارة بدلاً من حمايتها. أما العقبة الأولى فتتمثل فى بعد بغداد عن إستانبول مسافة 500

فرسخ، وعن حلب مسافة 200 فرسخ، والعقبة الأخرى تتمثل فى ازدواج الضرائب الجمركية التى نقدم هنا وصفاً لها.

فالبضائع الفرنسية التى تصل إلى الآستانة تدفع رسوماً جمركية قدرها 3 بالمائة، ويبيعها التجار الفرنسيون هناك إلى تجار محليون يتولون إرسالها إلى مراسليهم فى بغداد، فيلزمون بدفع رسوم تصدير قدرها ما بين 4 بالمائة و5 بالمائة، وفى ديار بكر يدفعون 5 بالمائة كذلك، وعندما تصل إلى بغداد، تسدد البضائع التى تباع بالوزن 8.34 بالمائة والتى تباع بالقياس 5 بالمائة.

وخلال مستودع حلب، تفرغ السفن التى تجلب البضائع من فرنسا حمولتها فى قبرص أو إسكندرونة، أو اللاذقية حيث لا يدفعون ضرائب جمركية وإنما يدفعون رسوماً بسيطة، وعندما تصل البضائع إلى حلب يدفع التجار الأوروبيون 3 بالمائة جمارك ثم يبيعونها إلى التجار المحليين الذين يرسلونها إلى بغداد بطريق القوافل عبر الصحراء، بعد أن يدفعوا رسوم تصدير من 4 إلى 5 بالمائة.

ويوضح هذا المثال أن الرسوم التى تتحملها السلعة عند وصولها إلى بغداد هى أربعة فى حالة وصولها عبر إستانبول، تزيد نسبتها عن 17 بالمائة، ورسمان فى حالة وصولها عبر حلب (أو ثلاثة رسوم بالفعل لأن الرسوم التى تدفع فى اللاذقية أو إسكندرونة رغم بساطتها تمثل عبئاً على التجارة تبلغ نسبتها ما يزيد عن 9 بالمائة).

ويبدو غريباً – فى هذا الصدد – أن البضائع التى تجلب من مستودع إستانبول تقطع 500 فرسخ[622] وتدفع 17 بالمائة رسوماً وجمارك بينما تسدد البضائع التى تأتى عبر حلب ولا تقطع إلا 200 فرسخ[623] ما يزيد عن 9 بالمائة فقط. ويبدو غريباً – أكرر – أن تجار بغداد لم يتركوا التعامل مع المستودع الأول لمصلحة الثانى، وما زالت تجارة إستانبول تعادل تجارة حلب إذا لم تزد عنها. والسبب فى ذلك يرجع إلى وجود قافلة واحدة بين حلب وبغداد جيئة وذهاباً مرة واحدة فى السنة، بينما توجد اتصالات مستمرة بين بغداد

---

[622] تتكون قافلة إستانبول من البغال، وطاقة الحمل للبغل الواحد مائة أقة (40 ألف درهم) تكلف من إستانبول إلى بغداد 300 قرش، ومع المبعوثين (البريد أو الطرطر) كل أقة (400 درهم) تكلف من 10 قروش إلى 15 قرشاً.

[623] يحمل الجمل 200 أقة (80 ألف درهم)، ويكلف ما بين 100 قرش و120 قرشاً.

وإستانبول كل شهر تقريباً، إما بواسطة القوافل أو بواسطة المبعوثين (الطرطر). والتاجر الذى يشحن بضاعته إلى الآستانة يتوقع أن يصله ما يقابلها خلال بضعة أسابيع، أما إذا شحنها إلى حلب فإنه لا يتلقى ما يقابلها إلا بعد عام، وما يكسبه من الوقت يغطى ما هو أكثر من العجز الناتج عن الكلفة المذكورة أعلاه.

والطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبة الثانية قد تتم من خلال إقامة بيوت فرنسية تجارية فى بغداد تتولى بنفسها التجارة والبضائع الفرنسية، وعندئذٍ يدفعون الرسوم الجمركية مرة واحدة فقط (إنظر المواد 37، 39، 57، من الإمتيازات) بمعدل 3 بالمائة.

وكلتا العقبتين تواجة التجارة الإنكليزية أيضاً، ولكن حجم هذه التجارة عبر إستانبول وحلب ليس كبيراً. فالإنكليز يصبون تجارتهم فى بغداد من الهند عن طريق البصرة، ومن هناك تفيض على الشرق كله، وهذه البضائع تتكون من السكر، والنيلة، والفلفل ، والقرفة، وجوزة الطيب، والقرنفل، وخشب الصبر، والبخور، والكافور، والزنجبيل ، وخشب الصندل، وملح الأمونيا، والترياق، والقصدير، وأيضاً الموسلين، وغزل القطن ، والموسلين المطرز، والقماش المصبوغ، والمنسوجات القطنية، والمنسوجات الحريرية، والحرير الموشى بالذهب. وفى مقابل ذلك تصدر بغداد إلى الهند العملات البندقية والأسبانية، كما تصدر ما قيمته مليونا قرش من النحاس، ومليون قرش من المرجان ، والبهرجان (خيوط معدنية)، والسيوف، والتمور، والعفصة الجوزية، والكهرمان الأصفر، والزمرد، والخيول، والأدوات المصنعة. وتقدر قيمة البضائع الإنكليزية التى تباع فى هذه الولاية (بغداد) وتجلبها السفن الإنكليزية والفارسية والعربية بما يربو على 12 مليوناً من الفرنكات، وترجع ضخامة هذه الواردات إلى الأسباب التالية:

1. استفادة الإنكليز من الحماية الجغرافية للمنطقة، لاستطاعتهم إرسال بضائعهم بحراً، وهى ميزة تؤدى إلى تخفيض تكاليف النقل إلى قدر محدود جداً.
2. الميزة التى تتمتع بها البضائع الهندية التى لا تدفع أكثر من ضريبتين جمركيتين واحدة فى البصرة، والأخرى فى بغداد.
3. التقدير الكبير لهذه البضائع هنا، يرجع إلى حقيقة أنها لا تواجه أى منافسة. وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية، يرجع إلى أنه ليس ثمة بلاد أخرى غير الهند تنتج هذه السلع،

أما بالنسبة إلى السلع المصنعة، فيعود إلى أن البضائع المشابهة التى تنتجها وتساويها أو تتفوق عليها، لا تستورد إلى هنا...

وفى ما يتعلق بالإنتاج الزراعى لهذه الولاية فى مجال الغلال، فإنه يغطى تماماً استهلاك السكان.

10 - تجارة بغداد عام 1824

624

... فى ما يتعلق بالتجارة، أضرت بها الحرب الأخيرة ضرراً شديداً، والقوافل التى تأتى من فارس إلى بغداد اليوم أصغر كثيراً من ذى قبل، فقد دأبوا على سلوك طرق أخرى . ومعظم الأعمال التجارية تتم الآن فى المدن الواقعة على الخليج الفارسى: شيراز، والبصرة، وبوشهر وغيرها، ولكن يلاحظ المرء أن الأمور تسير فى هذه المنطقة وفق مشيئة الإنكليز، ففى الخليج الفارسى والعراق العربى لا ينازع الإنكليز أحد، وهم وحدهم يؤثرون على ما يجرى فى هذه البلاد دون أن يتصدى لهم أحد. ومن ثم كثيراً ما يسبب المقيم الممثل للشركة فى البصرة الكثير من القلق للباشا، فهو يستطيع أن يعوق تجارة العراق ويمنع البضائع من دخول دجلة والفرات. وداوود باشا لا يحب الإنكليز، ولكنه يخشاهم ولديه أسباب وجيهة لذلك: فموارده الأساسية تأتى من الجمارك التى يتم تحصيلها على البضائع المجلوبة من الهند. وحالياً، القوافل القادمة من دمشق وحلب والموصل لا تحقق إلا ربحاً محدوداً. وبدو الصحراء من ناحية، والأكراد من ناحية أخرى، يعيشون فى الغالب حالة حرب دائمة، ومن ثم تقطع طرق المواصلات بين هذه المدن كثيراً . والمبعوثون (الطرطر) يتم إيقافهم وسرقة ما يحملونه، أو يتفادون ذلك بالاستسلام إلى الإبتزاز ويدفعون إتاوات تقضى على كل شئ.

---

624 مأخوذ من كتاب لا يحمل توقيعاً، تاريخه 28 نيسان / أبريل 1824 فى:
France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, (Baghdad), vol. 9, 1822 – 1830.

وفى الوقت الحالى لا يحدث فى العراق العربى ما يلفت الإنتباه، فالبلد هادئ نسبياً. وسفن النقل تبحر من دجلة والفرات شمالاً وجنوباً دون صعوبة، ولا توجد أمراض خطيرة كتلك التى حدثت فى السنوات الأخيرة، وكل إنسان منهمك فى عمله الخاص...[625].

[625] وكان المصدر التالى:
France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on the Trade of the Pashalik of Baghdad," 9 February 1823 (Baghdad), vol. 9, 1822 – 1830.
قد قدر، فى العام السابق على تاريخ هذه الرسالة، الواردات من البضائع البريطانية عبر البصرة بما بين 10 ملايين و12 مليون فرنك. وكانت السفن العربية تجلب البن (من اليمن)، ولكن نقص حجم التجارة بسبب نشوب النزاع بين الحكومة والمقيم التابع لشركة الهند الشرقية الإنكليزية فى البصرة.

11 - تجارة السلع والمبادلات النقدية فى البصرة، 1845 – 1846

جدول رقم (3 – 19)

تجارة السلع والمبادلات النقدية فى البصرة عام 1845 – 1846

تجارة السلع فـى البصرة[1]:

واردة من	صادرة إلى
الهند: 1845 1.865 (نيلة 660، قماش دوطى 427، شيلان كشمير 80) 1846 1.909 (نيلة 624، قماش دوطى 202، شيلان كشمير 120)	الهند: 1.446 (خيول 1.175، تمور 180، مسنى 20) 1.567 (خيول 1.300، تمور 120، صوف 49)
البحرين: 1845 768 (لؤلؤ 750) 1846 132 (لؤلؤ 125)	البحرين والخليج الفارسى: 233 (أرز 90، قمح 84، تمور 45) 220 (قمح 100، أرز 68، تمور 42)
فارس: 1845 174 (تبغ 40، حناء 34، كلس 20) 1846 168 (تبغ 45، حناء 43، كلس 11)	فارس: 116 (قماش دوطى 50، تمور 32، قماش أوروبى 21) 143 (قماش دوطى 60، تمور 36، سكر 25)
بغداد: 1845 137 (حرير دمشقى 35، قار 26 ، 75 عمائم) 1846 194 (قار 35، شيت أوروبى 22 ، صوف 21)	بغداد: 2.009 (لؤلؤ 750، بن مخا 124، شيلان كشمير 80، تمور 68، نيلة 65) 1.654 (نيلة 606، بن 159، لؤلؤ 125، شيلان كشمير 120، عمائم 105)

واردة من	**صادرة إلى**
سوق الشيوخ: 1845 629 (قمح 264، مسلى 128، أرز 120) 1846 664 (قمح 221، أرز 166، مسلى 157)	سوق الشيوخ: 478 (قماش دوطى 252، بن 83، حناء 27) 346 (قماش دوطى 120، بن 86، فلفل 12 ، حديد بريطانى 12)
جدة ومكة: 1845 248 (بن 248) 1846 234 (بن 234)	جدة ومكة: 144 (تمور 126، عباءات 18) 138 (تمور 126، عباءات 12)
إنكلترا مباشرة: 1845 1846 70 (غير مقروء)	إنكلترا مباشرة: 45 (الجلود والشحوم الحيوانية 15 ، الصوف 14، العفصة 10)

(1) من جداول أعدها هنرى راولنسون فى: FO 135/237, and FO 78/7.

جدول رقم (3 – 20)

ملخص تجارة السلع[1]

	وارد من		صادر إلى		الميزان	
	1845	**1846**	**1845**	**1846**	**1845**	**1846**
الهند	1.865	1.909	1.446	1.567	419-	342-
البحرين والخليج	768	132	233	220	535-	88-
فارس	174	168	116	143	58-	25-
جدة ومكة	248	234	144	138	104-	96-
إنكلترا		70		45		25
إجمالى تجارة البحر	3.055	2.513	1.939	2.113	1.116-	400-
بغداد	137	194	2.009	1.654	1.872	1.460
سوق الشيوخ	629	664	478	346	151-	318-
إجمالى تجارة البر	766	858	2.487	2.000	1.721	1.142
الإجمالى العام	3.821	3.371	4.426	4.113	605	742

تمت الموازنة بالعملات والسندات.

(1) الأرقام بآلاف الكران، وسعر الصرف عامى 1845 و1846 كران للجنيه الإسترلينى الواحد.

جدول رقم (3 – 21)

المبادلات النقدية فى البصرة عام 1845[1]

وصل من بغداد بالكران مقابل لؤلؤ البحرين	750	أرسل إلى الهند عملات قديمة	229
		أرسل إلى البحرين بالكران	535
وصل من بغداد بالعملات القديمة أرسلها صيارفتها اليهود للربح من سعر الصرف	277	أرسل إلى فارس بالكران	58
		أرسل إلى سوق الشيخ بالكران	151
		أرسل إلى فما وجدة بالعملات القديمة والكران	54
الإجمالى	1.027		1.027

(1) إضافة إلى ذلك، فيما يلى المبادلات بالسندات عام 1845:

من بغداد	293	إلى الهند	182
من بغداد لسندات على الهند ثمناً لخيول	543	إلى مكة وجدة عبر جران (الكويت)	50
	836		232

12 - تجارة العبيد فى البصرة عام 1847

626

القنصلية البريطانية

بغداد – 28 نيسان / أبريل 1847

سيدى،

تلقيت خلال الأيام القليلة رسائل من البصرة حول موضوع العبيد الأفريقيين فى ذلك الموقع، وأنقل إليكم منها بعض المقتطفات التى تبدو ذات قيمة إحصائية أو سياسية.

1. لا يوجد حتى ولا مركب واحد ينتمى إلى أى من الميناءين التركيين: البصرة أو الكويت، يعمل فى نقل العبيد الأفريقيين، والمراكب التى تمد سوق البصرة بالعبيد مملوكة جميعاً للشيوخ العرب المستقلين فى الخليج الفارسى، وعدد تلك المراكب التى تدخل شط العرب ما بين 50 مركباً و100، ولا يشمل ذلك تجارة العبيد بالمحمرة التى تقوم فيها بصفة رئيسية مراكب من الشاطئ الفارسى.

2. متوسط استيراد العبيد إلى البصرة 2000 شخص، وفى بعض السنوات وصل العدد إلى 3000، ولكن فى عام 1836 لم يتم استيراد أكثر من ألف عبد، نظراً لتوقف إمام مسقط عن تشجيع حركة نقل العبيد.

3. يرسل عادة نصف العبيد المجلوبين إلى مدينة المنتفق على نهر الفرات المسماة "سوق الشيوخ"، ومن هناك يتم توزيعهم على جنوب العراق وشرق سوريا، ويرسل نحو الربع إلى بغداد، أما الربع الآخر فيتم التخلص منه فى سوق البصرة.

4. والرسوم الجمركية على العبيد التى تصل إلى 3 شامى للشخص، يحصلها عادة متسلم البصرة عن طريق إلزام بعض الموظفين بها مقابل 6000 شامى سنوياً، تعادل نحو 450 جنيهاً إسترلينياً.

---

626 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Kemball to Welles," (FO 195/272).

5. ينقسم العبيد إلى ثلاث طبقات: الأحباش، والنوبيين، والبومباسيين، وأسعارهم العادية فى السوق على النحو التالى:

6. ومن المفهوم أن هناك نحو 2500 عبد تم تجميعهم الآن فى مسقط فى إنتظار الفرصة المؤاتية لشحنهم إلى الفرات فى مراكب تبحر تحت أعلام شيوخ العرب المستقلين ، ولعلهم يصلون النهر خلال الصيف، فإذا منعوا من الإبحار فى شط العرب فسوف يفرون إلى خورهفان ويفرغون حمولتهم فى المحمرة.

وقد أصدر حارس البصرة أوامره إلى سفينة الحراسة فى النهر للاستيلاء على أى مركب ينتمى إلى البصرة أو الكويت يحمل عبيداً ويتهيأ للإبحار فى النهر، ويرسل المركب المنوه عنه إلى ميناء البصرة للمصادرة والبيع، ولكن ليس هناك الآن حظر على مرور سفن عرب الخليج فى النهر شمالاً بالحمولات نفسها من العبيد.

جدول رقم (3 – 22)

أسعار العبيد فى السوق

	شامى	**إسترلينى**
الأحباش:		
ذكور	= من 120 – 200	9 – 15
إناث	= من 160 - 300	12 – 22½
النوبيون:		
ذكور	= من 200 – 250	15 – 18¾
إناث	= من 250 - 350	18¾ – 26
البومباسيون: (زنوج)		
ذكور		
إناث	= من 60 - 180	4½ –13½

ولما كان سكان البصرة المسلمون يتوقعون أن مثل هذا الخطر سوف يتبع ذلك، فهم يعيشون فى رعب، لأنهم لن يفقدوا هذه التجارة فحسب، بل لأن مساحات واسعة من الأراضى والنخيل والبساتين سوف يتعذر زراعتها لأن الإعتماد الأساسى حتى الآن على

عمل العبيد فى الزراعة، ويحتاج الأمر إلى خمسمائة يد عاملة جديدة كل عام تكفى بالكاد لمواجهة التخريب الذى يسببه الطقس الوبائى المهلك لجنوب العراق.

13-تجارة الموصل، عام 1858

627

... أشارت تقارير تجارة السلع البريطانية والأوروبية فى السنوات الأخيرة إلى زيادة مطردة. فسكان الجبال والفلاحون والبدو الذين كانوا يستهلكون من قبل المصنوعات المحلية، تحولوا تماماً إلى المصنوعات البريطانية والأوروبية، لرخصها، وتنوع أشكالها، وبهاء ألوانها. وجميع أنواع المنسوجات القطنية التى تنتجها مانشستر وغلاسكو منتشرة فى البلاد، ويشتريها السكان الفقراء والأغنياء على السواء لصناعة الملبوسات والمفروشات. وقد زاد عدد السكان خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة، وتبع ذلك زيادة استهلاك السلع بالقدر نفسه.

أ ـ تجارة الصادرات

تحتل الموصل أهمية ترجع إلى كفاية إنتاجها للاستهلاك المحلى والتصدير. فالتربة خصبة، وتقدم حصاداً جيداً من القمح والشعير دون استخدام المخصبات، والفلاح لا يفعل أكثر من نبش التربة وبذر الحب، فيحصل على محصول وفير. والغلال التى تنتج هنا تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى، واستهلاك جانب كبير من البدو العرب، غير أن ما يزرع مساحة صغيرة وقسم كبير من أرض الولاية الذى يقع بين دجلة والفرات بمسافة نحو 120 ميل عرضاً و240 ميل طولاً أرض بور فيما عدا بعض المساحات القليلة المزروعة هنا وهناك. وفى الحقيقة لا يزيد امتداد الزراعة على تسعة أميال جنوب الموصل نظراً للحاجة إلى الأمن والحماية من غارات العرب الرحل.

627 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Rassam to Allison, 29 May 1858" (FO 195/647).

ب ـ صوف الغنم

زادت صادرات صوف الغنم فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة، فالمراعى الغنية فى بلاد ما بين النهرين تلائم جيداً تربية الأغنام والماعز والإبل، ولا ريب أنه إذا بقيت القبائل العربية مسالمة، وتخلت عن عادة السلب والغزو، ووجهت كل عنايتها للإهتمام بقطعانها، يمكن إدخال أغنام المارينو بنجاح كبير، مما قد يؤدى إلى تحسين أحوالها، ويعطى دفعاً كبيراً لتجارة التصدير من هذه السلعة. والصوف يقدم دعماً كبيراً إلى تجارة الموصل ، فهى تلقى إليها المزيد من النقود التى لولاها لنزحت عملتها لمواجهة الواردات المتزايدة من السلع البريطانية والأوروبية.

جـ ـ العفصة الجوزية

والسلعة الثانية المهمة فى تجارة التصدير هى العفصة الجوزية، وهى إنتاج برى يجمع من أشجار البلوط التى تنمو بوفرة فى جبال كردستان. وفى بعض السنوات تزيد كمية المحصول فتصل إلى نحو ثلاثة آلاف قنطار، وأحياناً تبلغ حداً تافهاً فلا تتجاوز 400 قنطار إلى 500. وهذه السلعة توفر للأكراد الفقراء ما يكسبون به عيشهم وهم غالباً يقايضون هذه السلعة بالمصنوعات (التى يحتاجون إليها)، وهو محصول ثمين يأتى دون بذل النفقات من أجله، وفى فترة الجنى تذهب العائلة كلها لجمعه.

د ـ القطن

والقطن أيضاً من المحاصيل المهمة فى هذه الولاية، ولكن لا يزرع منه حالياً إلا ما يكفى حاجة الاستهلاك المحلى، لأن الفلاحين يخشون من توسيع زراعته فيؤثر على السوق وتهبط أسعاره إلى حد كبير. وتربة الموصل تصلح تماماً لزراعة القطن، فلا تحتاج إلى مخصبات، والمياه وفيرة يمكن توجيهها أى وجهة بقليل من الجهد.

ويعتمد التوسع فى زراعة القطن على ما يمكن تقديمه إلى المزارعين من تشجيع. وفى ظل إدارة علمية بعض الشئ، قد يمكن زراعة مساحات واسعة من الأرض من هذا المحصول. وبعد وقت قصير قد يصبح سلعة هامة من سلع التصدير مثلما هى الحال الآن بالنسبة إلى صوف الغنم.

والمنتجات الزراعية الأخرى مثل السمسم، والأرز، وحبوب القطانى، والتبغ تدر محصولاً طبياً ولكنها لا تزرع على نطاق واسع...

14 - التجارة والملاحة والعملة والأسعار فى البصرة عام 1859

628

خلال السنة التجارية التى إنتهت فى 31 آب / أغسطس 1859، تزايدت قيمة تجارة البصرة إلى حد لم تبلغه من قبل فى السنوات السابقة، وهو ما يمكن التحقق منه بالحسابات من جانب والتقديرات من جانب آخر.

وعندما نفعل ذلك، على أى حال، يجب أن نضع نصب أعيننا أنه نظراً للإحتفاظ بالأرقام والمصادر المختلفة لقنوات التصدير والاستيراد فى الجمرك، فإن الأرقام التى نوردها فى الجداول التالية يجب ألا نعتبرها أرقاماً دقيقة، ولكن هذه الدقة تتزعزع حتى أنه يمكن القول إنه يصعب وضعها موضع الإعتبار لتأثيرها غير الملموس على النتائج العامة للسنة التى لا تحسب إعتماداً على سجلات الواردات والصادرات فحسب، بل تحسب أيضاً من العوائد الجمركية المفروضة عليهما.

وهناك أسباب متنوعة أدت إلى ما أصاب تجارة البصرة من تحسن عام، ومن تقلب بين القنوات القديمة والمعترف بها خلال السنة الماضية، وكل من تلك الأسباب سيوضع موضع الإعتبار فى موقعه المناسب.

والتحسن ليس ملحوظاً فى التجارة الخارجية وبخاصة فى الواردات. ودون أن نتوقف أمام تلك التى تجلب من إنكلترا والتى لم يلحق بها إلا تغيير طفيف عما كانت عليه فى السنوات السابقة، يصبح ضرورياً لفت الأنظار إلى البضائع التى تأتى من فرنسا وبلجيكا من حيث علاقتها بالإجراءات التى تتخذها الحكومة التركية لتحسين قوى الإنتاج والتجارة الداخلية.

628 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Report, 28 April 1860," (FO 195/647).

وفى الإتجاه نحو تحقيق هذه الغاية، وصلت سفينة شراعية وقاربان بخاريان نهريان تحمل الآلات ومضخة للرى من مصنوعات أوروبا، وذلك خلال عام 1858. والسفينة الشراعية التى تبلغ حمولتها نحو ستمائة طن جاءت لتستخدم فى التجارة الخارجية للبلاد، والقاربان البخاريان جاءا لخدمة التجارة الداخلية تحت رعاية الحكومة التركية، والوقت الذى انقضى منذ بداية تنفيذ هذه المشروعات حتى الآن قصير بالدرجة التى لا تسمح بإبداء رأى له وزنه حول نتائجها الفعلية، وإن كنا نستطيع القول إن النجاح الذى حققته موضع تساؤل، وذلك على ضوء الطريقة التى تسير بها الأمور حتى الآن.

ولما كانت الملاحة النهرية بالقوارب البخارية بيد أفراد على دراية بحاجات البلاد وقدراتها، وكان المشروع خاصاً، لا أتردد فى تأكيد أن مشروع الخط البخارى النهرى مشروع ناجح، لأنه لو تمت تنميته جيداً لكانت التجارة بين البصرة وبغداد حققت عائداً مجزياً يشجع على إقامة المزيد منه. ومن ناحية أخرى، لا تكاد الواردات الفرنسية والبلجيكية تترك أثراً على تجارة المدينة.

وفى ما يتعلق بالهند، نلاحظ أن الواردات – وبخاصة المصنوعات البريطانية – حققت نجاحاً واضحاً هذا العام، وقد تجاوزت قيمتها الإجمالية 904.499 شامى زيادة على المتوسط العام بين الأعوام 1851 – 1855، ولا تتوافر لدى وثائق تعيننى على المقارنة بسنوات أخرى سابقة أو لاحقة. ففى تلك السنوات، حقق القطاع الهندى من تجارة الواردات عام 1851 الحد الأقصى من حيث القيمة فبلغ 1.749.000 شامى، وحده الأدنى عام 1855، فبلغ 1.444.443 شامى، وبذلك كان المتوسط يبلغ 1.559.845 شامى.

ويعود التحسن إلى الطلب المتزايد فى بغداد على الأدوات والمصنوعات الأوروبية التى تأتى عن طريق بومباى، نتيجة الأخطار المحيطة بالطريق بين بغداد وحلب الذى كانت تصل عبره كميات كبيرة من السلع قبل عام 1858. وعلى كل، تعرض تجار بغداد لخسارة فادحة فى العام الماضى نتيجة فقدان قافلة فى الطريق بين دمشق وبغداد، ومذ ذاك قلت التجارة على هذا الطريق عما كانت عليه من قبل كثيراً. وأدى تدفق العملة على البلاد – بخاصة من الهند– لشراء التمور والخيل والبغال، على نطاق لم يسبق حدوثه من قبل، إلى تقوية هذا الفرع من التجارة وبلوغه ما هو عليه الآن من اتساع فى البصرة،

حيث تساهم فارس أيضاً فى هذه التجارة، فبلغت قيمة وارداتها 921.216 شامى مقابل 338.138 المتوسط للفترة 1851 – 1855، وكانت الغلال فى طليعة الواردات حيث بلغت ما قيمته 608 ألف شامى أى نحو ثلثى جملة الواردات، وما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى الأعوام السابقة التى كانت تجلب خلالها البصرة الغلال من بغداد وسوق الشيوخ. وعلى كل، لم تأت أى واردات من هذه السلعة من بغداد فى الفترة التى نعرض لها الآن، ولم يأت إلا القليل من سوق الشيوخ وما حولها، مما جعل البصرة أكثر إعتماداً على الخارج من ذى قبل لسد حاجتها من الغلال.

وفى ما يتعلق بالجزيرة العربية بما فيها البحرين ومسقط واليمن، ليس هناك شئ فى هذا التقرير يميزها عن السنوات السابقة يستدعى منا تعليقاً خاصاً، كذلك لا تحتاج التجارة بين البصرة وبغداد إلى إبداء الملاحظات، فقد سبق أن بينا أسباب زيادة حجمها.

وعلى ذلك يبقى أن نتناول بعض الخصائص القليلة التى تتعلق بتجارة الصادرات، فهذه التجارة مع الهند حققت نتائج مرضية، وبخاصة أنها تتحكم بغيرها من هذه التجارة، وفيما يلى ما تم تصديره من سلع إلى الهند:

التمور 1.000.000 شامى
الخيول 510.000 شامى
البغال 80.000 شامى
1590.000

وكان المتوسط للسنوات الخمس التى سبقت الإشارة إليها على النحو التالى:

التمور 658.000 شامى
الخيول 510.000 شامى
البغال ---

وخلالها كان المعدل على النحو التالى:

التمور	الحد الأقصى عام 1851	880.000
	الحد الأدنى عام 1855	500.000
الخيول	الحد الأقصى عام 1855	258.000
	الحد الأدنى عام 1853	172.400

ولا نجد ملامح مميزة لصادرات التمور إلى مسقط وسواحل الخليج الفارسى، فقد بلغت قيمتها نحو ما كانت عليه فى المواسم السابقة. وقد صدرت إلى بغداد تمور قيمتها 75 ألف شامى فى مقابل 12.050 فى العام الماضى، وقد جاءت الزيادة لسد النقص فى المحصول المحلى.

وبالعودة إلى الجدول الخاص بالسفن البريطانية التى وردت إلى البصرة خلال العام الماضى نجد أن حمولتها تقدر بـ½5510 أطنان، فإذا أخذنا فى اعتبارنا السنوات السبع الأخيرة، التى بلغت أقصى حمولة خلالها 2018 طناً وأقلها 1272 طناً، فإن الزيادة هذا العام تمثل 3900 طن، وكانت قيمة الواردات فى الوقت نفسه والوسيلة عينها 754 ألف شامى عينى، ولكنى لست فى موقف يسمح لى بتأكيد نسبتها إلى متوسط القيمة السنوية للسنوات السبع السابقة، ولكنها إذا قدرت بالضعف لاعتبرت دون الحد ولما تجاوزته.

وهناك سفينتان تأتيان سنوياً من لندن، وقد حملتا هذا العام بضائع إلى سوق بغداد بلغت قيمتها 296 ألف شامى. وجاءت سفينة ثالثة من لندن محملة أسلاكاً وأعمدة البرق الواردة لحساب الحكومة التركية والتى لا نعرف قيمتها.

والسفينتان اللتان تأتيان من بومباى استأجرهما تجار البصرة المحليون كنوع من الاستثمار، وهما تحملان، أساساً، المنسوجات، والنيلة، والسكر، والمعادن، والأوانى الخزفية... إلخ... إلخ، لتلبية الطلب فى الأسواق الداخلية. وتشكل هذه البضائع رسائل لتجار ووكلاء بالبصرة فى المحل الأول تبلغ نحو ثلثى الحمولة تم استيرادها لحسابهم والباقى استوردوه لحساب عملائهم فى السوق الداخلية. وحمولة الباخرة تعادل حمولة السفينتين اللتين ذكرناهما، ولكنها تحمل بضائع إلى تجار البصرة وحدهم.

وقد بلغت أعداد السفن الشراعية العربية التى تحمل أعلاماً بريطانية (وتعرف بإسم البغالة) التى دخلت ميناء البصرة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من قبل فى السنوات السابقة من حيث الحمولة والقيمة النسبية للبضائع.

ويتضح من هذه القائمة أن حمولة السفن البريطانية التى غادرت البصرة خلال السنة المنتهية فى 31 آب / أغسطس 1859 بلغت 4650 طناً من الصادرات البالغ قيمتها 362 ألف شامى...

والزيادة الملحوظة فى حمولة السفن البريطانية خلال السنة الماضية ترجع إلى سببين : زيادة الطلب فى الهند على التمور بمجرد أن يحل موسم استيرادها، وتشحن على عدد كبير من السفن الشراعية، فضلاً عن حالة الإضطراب القائمة حول الميناء الفارسى المحمرة الواقع على شط العرب على بعد نحو خمسة وعشرين ميلاً جنوب البصرة، والتى حالت دون اتجاه السفن الشراعية إليها إذا كانت تحمل عدداً من شحنات التمور إلى السوق الهندية، ومن ثم قصدت البصرة.

ودون هذين السببين اللذين جاءا لمصلحة الملاحة البريطانية، ما كان باستطاعة السفن البريطانية أن تحمل كل تلك الشحنات وأن تدخل فى منافسة مع سفن أهالى البلاد التى تعمل عادة فى نقل التجارة بين البصرة والهند.

والسفن الأخيرة، حتى لو كانت ترفع أعلاماً بريطانية، يملكها أهالٍ يرتبطون بمصالح فى البلاد أو يقيمون فى موانئ الخليج الفارسى، وهم لذلك يرعون الشحنات التى تحملها سفنهم الشراعية أو سفن أصدقائهم. ولما كانت تلك السفن تكفى حاجة تجارة البلاد فى الظروف العادية، ونظراً لأن هناك الآن سفينتين شراعيتين كبيرتين، فإن ذلك يساعد على خدمة انتظام التجارة، التى سوف تعمل لذلك على جعل المنافسة غير مجدية بنقل الشحنات بأسعار قد لا تكون مجزية بالنسبة إلى السفن البريطانية التى تشارك فى تجارة المنطقة بين الهند وهذا الميناء جيئة وذهاباً. وكمثال على ذلك، فإن السفينة الشراعية التى أشرنا من قبل إلى جلب الحكومة التركية لها من أوروبا لاستخدامها فى التجارة الخارجية، قد حملت شحنة إلى بومباى، ولكن ذلك جاء بتدخل من جانب السلطات المحلية لضمان تدبير هذه الشحنة، ولو ترك التجار لاختيارهم الشخصى لفضلوا السفن المحلية (البغالة) التى يشترك معظمهم فى ملكيتها أو يعملون كوكلاء لأصحابها. وبعد أن أفرغت السفينة حمولتها فى بومباى، بذلت جهود لضمان تدبير شحنة لها تحملها عند عودتها، ولكن دون أن تحقق تلك الجهود النجاح طالما ترك مصدرو البضائع على

حريتهم فى اختيار وسيلة النقل، حتى تم خفض قيمة أجرة الشحن (النولون) على هذه السفينة إلى ما يقل عن قيمة تكاليف الشحن بالسفن المحلية (البغالة). وعلى الرغم من ذلك لم تجد أكثر من مائة طن من البضائع لتحملها فى رحلة العودة، رغم اتجاه الأمور لمصلحتها سواء فيما يتعلق بسرعة النقل وتأمين البضاعة من التعرض للتلف...

والشامى العينى هو العملة التى تتم بها المبادلات النقدية فى البصرة، وهو العملة الوحيدة المستخدمة على نطاق واسع بين العرب من البصرة إلى بغداد فى موسم التمور، والجدول التالى]غير مدرج هنا[يبين القيمة النسبية لسعر صرف هذه العملة خلال العام الماضى مقابل العملات الأخرى الموجودة فى البصرة وعلى الرغم أن كل هذه العملات متداولة، غير أن نسبة غلبة الواحدة على الأخرى منها فى التداول بالغة التقلب ولا تتسم بالثبات سواء خلال المواسم أو سنوياً، وتعتمد على عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو تقديرها. وخلال الفترة المبينة فى الجدول، كانت جميع العملات الذهبية سواء الغازى أو المطبق أو الجنيه الإسترلينى نادرة ولا تكاد توجد فى التداول، نتيجة زيادة الطلب فى بغداد، ولكن الطلب على هذه العملات غير ملموس فى البصرة سواء كأداة للتعامل فى الصفقات المحلية أو لإجراء التحويلات النقدية. وفى المبادلات من النوع الأول يفضل كران محمد شاه ، والشامى العينى، والريجى على غيرها من العملات. وبالنسبة إلى المعاملات مع الهند يفضل كران محمد شاه، والكراون الألمانى، والريال الأسبانى، أما المعاملات مع بغداد فتتم بكران محمد شاه.

ولا استطيع أن أقدم مقارنة مرضية لـلاختلاف فى قيمة الشامى العينى خلال العام الذى نحن بصدده مع غيره من السنوات السابقة عليه، ولكن إذا نظرنا إلى متوسط سعر الصرف المبين فى التقارير الخاصة بالسنوات 1852 – 1855 معاً، خلال الموسم من أول أيلول / سبتمبر حتى أخر كانون الأول / ديسمبر الموضح فى الجدول، نجد أن قيمة الشامى العينى بالنسبة إلى العملات الأخرى التى لم استطع أن أعقد مقارنة بها، قد زادت بنسبة كبيرة.

ويرجع ذلك إلى النقص البطئ والمستمر الناتج عن فقدان الكمية المتداولة منه، التى لم تحدث من قبل فى العملات الأخرى، كما أن تجار الهند وفارس وبلاد العرب فى سعيهم

إلى الحصول على العملة من هذا النوع فى وقت مبكر حتى يمولوا مشترياتهم بأقل تأخير ممكن، يضطرون غالباً إلى منافسة بعضهم البعض فى الحصول على بعض المبلغ المتداول من تلك العملة فى البصرة التى من دونها تتوقف أعمالهم، لأن هذه العملة دون غيرها هى التى يقبلها أصحاب المنتجات الزراعية للتعامل على محاصيلهم.

ريتشارد روجرز

نائب القنصل، البصرة

15 - قيمة وحجم وأسعار الصادرات والواردات الرئيسية (1864 – 1958)

[629]

... يرينا التمحيص الدقيق للجدول (26 /1) أن النمو فى مجموعة قيمة الصادرات فى الفترة المبكرة (1864 – 1913) كان يعود، فى ما يخص الصادرات الزراعية، إلى النمو السريع فى كمية الصادرات، إذ إن أسعار الصادرات الزراعية ثابتة على وجه العموم، أو منخفضة قليلاً، باستثناء سعر الشعير. بينما النمو البطئ فى مجموع قيمة الصادرات ، على قدر ما يتعلق الأمر بالصادرات الزراعية خلال فترة ما بين الحربين (1919 – 1939)، يعود إلى انخفاض الأسعار، إذ أن كميات صادرات البضائع الزراعية كانت تزداد زيادة محسوسة.]أما عن تقلبات الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها[فيمكن القول إن معدل النمو البطئ أو الهبوط المطلق لنمو الصادرات الزراعية أثناء الحرب كان يعود إلى تناقص الكميات المتوافرة للتصدير، على الرغم من ارتفاع أسعار الصادرات. وزيادة قيم الصادرات الزراعية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ترجع إلى زيادة أسعارها وكمياتها معاً، عدا الفترة المشمولة بالحرب الكورية (1950 – 1953)، حين دخل ارتفاع الأسعار الدور الأول...

[629] حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958، ص 102 – 105، 109 – 115 و227 – 232.

فـانخفاض أسعار الحنطة العراقية بالنسبة إلى الشعير خلال الفترة 1896 – 1925، يعود إلى إزدياد كميات الحنطة ذات النوعية الجيدة التى صارت تجهزها أمريكا وروسيا ودول البلقان لأسواق القارة الأوروبية وبريطانيا، وكذلك يرجع إلى التحسن العظيم فى وسائل النقل والمواصلات الرخيصة وخزن الحبوب، الذى أثر بدوره على المنتج العراقى الذى لم يتمتع بـاقتصاديات الإنتاج الكبير هذه، تأثيراً جعله يحدد إنتاجه من الحنطة بالاستهلاك المحلى تقريباً، ويحصر التصدير فى الفائض من هذا الإنتاج فقط. ومن الجهة الأخرى، فإن التوسع فى إنتاج منتجات الألبان، وبخاصة فى بريطانيا، رفع الطلب على الشعير العراقى وسعره، ويعتبر هذا الشعير ذا نوعية جيدة بالمقارنة مع الحنطة العراقية والشعير الذى تجهزه الأقطار الأخرى...

ونرجع الآن إلى أسعار المنتجات الحيوانية وكمياتها وأهم هذه المنتجات هى الصوف ، والجلود، والحيوانات، والشعر، والمرعز، والسمنة. ولهذا الغرض يرينا الجدول رقم 11 إتجاه كمية الصوف والجلود المصدرة وأسعارها.

إرتفعت كميات الصوف المصدرة من الرقم القليل نسبياً وهى 300 طن سنوياً فى الأعوام 1864 – 1871 إلى ذروتها، وهى 12.600 طن سنوياً فى الأعوام 1896 – 1903. وحدث هذا بالرغم من حقيقة انخفاض أسعارها، من السعر البالغ 38.6 ديناراً للطن الواحد فى الأعوام 1864 – 1871 إلى السعر المتدنى البالغ 19.6 ديناراً للطن الواحد فى سنى الذروة. وهذا يرينا أن الزيادة العظيمة السرعة فى مجموع قيمة الصادرات[630] فى الفترة المبكرة هى بسبب ازدياد الكمية بصورة رئيسية، عدا السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الأولى، حينما ارتفع سعر الصوف إلى 71.6 ديناراً للطن الواحد فى عام 1912 – 1913. ولم يسترجع هذا السعر العالى للصوف المصدر إلا فى الأعوام 1933 – 1939 ، حينما بدأ الإرتفاع ببطء إلى 75 ديناراً للطن الواحد. واستمرت كميات الصوف المصدرة فى الإرتفاع، على الرغم من هبوط السعر خلال فترة ما بين الحربين، من 3.800 طن سنوياً فى عام 1912 – 1913 إلى 5.600 طن سنوياً فى الأعوام 1933 – 1939.

[630] إنظر الجدول رقم (3 – 9).

وقد ارتفع سعر الصوف ارتفاعاً ملحوظاً إلى 123.5 ديناراً للطن الواحد، وازدادت صادراته إلى 6.100 طن سنوياً خلال فترة الحرب العالمية الثانية. إلا أن تعاظم قيمة الصوف خلال سنوات ما بعد الحرب كان يعود بكليته تقريباً إلى ارتفاع أسعاره، إذ بلغت 224.6 ديناراً للطن خلال الأعوام 1952 – 1958، بينما عانت كمية الصادرات بعض الثبات ثم الإنخفاض، فهبطت إلى 5.400 طن سنوياً قبيل قيام الثورة]العراقية[فى 14 تموز / يوليو 1958.

إن الزيادة البطيئة نسبياً فى كميات الصوف المصدرة خلال الثلاثينات، والثبات ثم الهبوط الجزئى خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يعود إلى ازدياد الطلب المحلى المترتب على نشوء مصانع النسيج الصوفية الحديثة واتساعها.

وخلافاً لبقية الصادرات العراقية الزراعية والحيوانية الأخرى، نلاحظ أن صادرات الجلود إنخفضت كميتها، ولكن أسعارها قد ارتفعت إرتفاعاً شديداً. لقد ارتفعت كمية صادرات الجلود من 2.500 طن فى الأعوام 1864 – 1871 إلى 3.300 طن فى العام 1912 – 1913، على الرغم من انخفاضها انخفاضاً ملحوظاً ما بين هذين التاريخين. ثم ارتفعت قليلاً إلى 3.400 طن فى الأعوام 1904 – 1911. وارتفع سعر هذه السلعة ثلاثة أضعاف، من 6.2 دنانير للطن الواحد فى الأعوام 1864 – 1871 إلى 17 ديناراً للطن الواحد فى العام 1912 – 1913.

وكان نشوء وتطور صناعة الأحذية والجزمات والسراجة المسؤول منذ الثلاثينات عن هذا الإنخفاض النسبى فى كميات صادرات الجلود...

الواردات

... وعلى الرغم من ذلك]النقص فى المادة، وتغير وحدات القياس[، من الممكن الحصول على بعض المعلومات عن الأهمية النسبية لعاملى الكمية والسعر فى تحديد قيمة الواردات من بعض السلع الاستهلاكية مثل السكر، والشاى، والمنسوجات التى كانت تزيد عادة على نصف قيمة الواردات. والجدول (26 / 3) يقدم تقديراً لأثر التغيرات فى الكمية والسعر لهذه السلع فى الفترة من 1892 – 1895 إلى الأعوام 1952 – 1958.

وبصفة عامة، كانت التغيرات فى قيمة الواردات تؤدى إلى تغيرات فى كمياتها. ولكن من المفيد أن ندرس التغيرات فى كمية كل من هذه السلع وسعرها.

أولاً: إرتفعت الكمية المستوردة من الشاى إرتفاعاً حاداً من 13.2 طناً فى الأعوام 1892 – 1895، إلى 84.3 طناً فى عام 1912 – 1913، بينما هبط سعرها أو معدل قيمتها بسرعة من 400 دينار إلى 214 ديناراً للطن الواحد خلال الفترة نفسها. لذا، فإن إرتفاع قيمة استيراد الشاى حوالى أربعة أضعاف ونصف الضعف، كان يعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة فى الكمية، إذ ارتفعت أكثر من ستة أضعاف، خلال هذه الفترة المبكرة. أما الهبوط النسبى فى كمية الشاى المستوردة خلال فترة ما بين الحربين، فلم يكن نتيجة لإرتفاع سعره، الذى كان منخفضاً، وإنما كان يعزى بعض الشئ إلى أن الشاى فى تجارة الترانزيت إلى إيران (حوالى نصف مجموع القيمة والكمية) كان ضمن أرقام استيراد الشاى لسنة 1922، وإلى أن أرقام الاستيراد للسنوات المتأخرة صافية من تجارة الترانزيت، وإلى انخفاض القوة الشرائية بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1933)...

ثانياً: إزدادت كمية المستوردات من السكر زيادة ملحوظة فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى من 3.945 طن فى الأعوام 1885 – 1892، إلى 11.956 طناً فى الأعوام 1904 – 1911، بينما هبط سعره من 15 ديناراً إلى 12 للطن الواحد. وقبل الحرب مباشرة هبطت كمية السكر وارتفع سعره. وبعد الحرب ارتفعت الكميات والأسعار معاً إرتفاعاً كبيراً فبلغت وارداته 62 ألف طن (بما فى ذلك تجارة الترانزيت إلى إيران)، وبلغ سعره 38 ديناراً للطن. وبعد ذلك هبطت الكميات والسعر معاً، إلى 38.685 طناً بسعر 11 ديناراً للطن فى 1933 – 1939...

ثالثاً: وأخيراً – إن الزيادة فى قيمة المستوردات من المنسوجات خلال الفترة المبكرة، كانت تعزى إلى الإرتفاع فى كل من الكمية والسعر. بينما ارتفعت كمية المستوردات من المنسوجات من 25.300 حزمة فى الأعوام 1892 – 1895، إلى 27.900 حزمة فى عام 1912 – 1913، إرتفع السعر من 27 ديناراً إلى 32 ديناراً لكل مائة حزمة خلال الفترة المذكورة. ومن الجهة الأخرى، فإن ارتفاع مجموع قيمة المستوردات من المنسوجات

ارتفاعاً قليلاً نسبياً، خلال فترة ما بين الحربين، من 1.668.000 دينار فى الأعوام 1926 – 1932، إلى 1.746.000 دينار فى الأعوام 1933 – 1939، كان مصحوباً بزيادة فى الكمية المستوردة، حيث إزدادت من 65 مليون ياردة مربعة إلى 93 مليون ياردة مربعة، وارتفاع فى السعر من 25 ديناراً إلى 32 ديناراً لكل ألف ياردة مربعة، خلال الفترة نفسها.

(بعض الأرقام متضاربة، مثل تلك الخاصة بالشاى فى الأعوام 1897 – 1903 ، والمنسوجات فى الأعوام 1933 – 1958 – المحرر).

جدول رقم (3 – 23)

قيم وكميات "وأسعار" مستوردات الشاى والسكر والمنسوجات 1892 – 1958

المدة	الشاى			السكر			المنسوجات		
	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بمئات الحزم أو بملايين الياردات المربعة[1]	السعر[3] بالدينار لكل مائة حزمة أو لكل ألف ياردة
1895 - 1892	4	13.3	[3]400	8.5	3945	[4]15	349	252	27
1903 - 1897	23.5	53.5	254	96.3	5848	[5]16	439.8	175	24
1911 - 1904	23.5	96.1	234	126.9	11956	[6]12	870.3	301	29
1913 -1912	18.0	84.3	214	135	9755	234	887	379	22
1922	490.0	1800	272	2380	62600	38	5127	-	-
1933 - 1926	279.0	1957	147	676	28792	[7]24	1668	65	25
1939 - 1933	279.0	2699	104	410	38685	[8]11	1746	93	32
1945 - 1940	695.0	2502	269	794	28401	30	2996	55.7	251
1951 - 1946	2428.0	6439	276	3308	61098	54	8003	68.5	278
1958 - 1952	6011.0	16061	394	6304	127871	50	9193	97.5	227

(1) أ. مقربة إلى مائة حزمة للفترة 1892 – 1913.
ب. مقربة إلى ألف يارد مربع للفترة 1929 – 1958.

(2) أ. لكل مائة حزمة للفترة 1892 – 1913.
ب. لكل ألف يارد مربع للفترة 1929 – 1958.

(3) 1889 – 1895.

(4) 1894 – 1895.

(5) 1897 – 1898 و1899 – 1903.

(6) 1904 و1906 – 1911.

(7) 1929 – 1932.

(8) 1933 – 1937.

الجدول رقم (3 – 24)
الأرقام القياسية لحجوم الصادرات الزراعية والحيوانية
ومجموع الصادرات وأسعارها (عدا النفط) 1864 – 1958

	الفترة	الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانية		مجموع الصادرات	
		الحجم القياسي	السعر القياسي	الحجم القياسي	السعر القياسي	الحجم القياسي	السعر القياسي
الفترة المبكرة	1879 - 1864	13.48	90.31	38.13	62.01	16.21	100.20
	1887 - 1880	16.70	64.30	-	-	13.44	64.30
	1895 - 1888	145.10	29.03	98.60	46.93	135.03	32.40
	1903 - 1896	109.34	45.04	132.14	35.33	113.73	41.57
	1911 - 1904	97.14	76.07	140.81	62.31	103.99	71.35
	سنة الأساس 1912 - 1913	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
الفترة المتأخرة	1925 - 1919	57.8		256.3	73.9	113.3	163.6
	1932 - 1926	73.5	131.1	139.5	84.3	88.8	108.6
	1937 - 1933	118.7	83.1	113.9	94.3	117.1	83.3
	سنة الأساس 1938 - 1939	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
	1945 - 1940	63.1	345.4	129.3	149.1	81.5	234.6
	1951 - 1946	93.1	453.4	216.6	337.3	127.7	216.9
	1958 - 1952	123.9	304.9	166.0	245.3	142.1	219.9

السنتان 1912-1913، و1938-1939 = 100

الجدول رقم (3 – 25)

كميات "وأسعار صادرات التمور والحبوب، 1864 – 1958

المدة	التمور				الحنطة				الشعير			
	الكمية		السعر		الكمية		السعر		الكمية		السعر	
	مقرباً إلى (100) طن	النسبة المئوية	سعر الطن	النسبة المئوية	مقرباً إلى	النسبة المئوية	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية	مقرباً إلى (100) طن	النسبة المئوية	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية
1864-1871	101	14.7	8.1	105.3	14	7.4	6.3	67.7	3	0.4	3.7	37.9
1872-1879	60	8.7	5.8	75.3	17	8.9	7.0	75.3	-	-	-	-
1880-1887	105	15.3	5.0	64.9	-	-	5.3	56.0	-	-	5.0	51.0
1888-1895	510	74.4	6.4	73.1	264	183.1	4.9	52.0	339	43.9	2.2	23.6
1896-1903	545	79.5	5.7	74.0	118	63.1	3.8	30.1	363	47.1	4.0	41.0
1904-1911	673	98.3	5.4	70.1	154	81.1	6.6	70.9	468	60.7	6.6	67.7
1912-1913	685	100.0	7.7	100.0	190	100.0	9.3	100.0	772	100.0	9.7	100.0
1919-1925	1.518	221.0	9.6	124.7	386	303.0	6.9	74.0	505	69.0	7.7	79.0
1926-1932	1.408	205.4	8.2	106.5	249	113.1	7.2	77.0	1.047	135.7	4.5	46.3
1933-1939	1.640	239.5	5.7	74.0	403	313.1	4.5	49.0	1.871	243.5	3.2	33.8
1940-1945	1.237	165.9	15.1	196.1	64	33.7	33.3	239.0	1.469	190.3	17.2	177.3
1946-1951	2.218	323.7	20.5	336.3	188	99	46.8	503.0	3.097	401.3	31.7	223.7
1952-1958	2.400	350.3	14.5	180.9	112	59	20.0	215.0	3.437	445.3	18.9	194.8

سنة الأساس 1912 – 1913 = 100

الفصل الرابع ـ النقل

شهد نظام النقل فى الهلال الخصيب خلال الفترة موضوع الدراسة تغيراً أكثر من ذلك الذى أصاب فروع الاقتصاد الأخرى. ففى عام 1800 كانت وسائل النقل البرية والبحرية على نحو ما كانت عليه منذ مئات أو حتى آلاف السنين. وعند عام 1914 كانت البواخر تحمل جل التجارة البحرية، ومدت بسرعة شبكة للخطوط الحديدية والبرقية وبدأ ظهور السيارات، والتليفونات، بل وحتى الطائرات.

أولاً: الملاحة

كان حجم النقل البحرى محدوداً حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، ففى عام 1784 أبحرت أربعون سفينة فرنسية – مجموع حمولتها ستة آلاف طن– إلى موانئ إسكندرونة وسوريا وفلسطين، ولكن النقل البحرى الفرنسى أخذ يتلاشى خلال الحروب النابوليونية، ثم استعاد نشاطه ببطء شديد[631]. وفى عام 1803، بلغت موانئ مصر 46 سفينة نمساوية تقدر حمولتها بسبعة آلاف طن. واستمر هذا المعدل خلال النصف الأول من عام 1804. ولابد أن يكون حجم النقل البحرى المتجه إلى سوريا مساوياً لذلك تقريباً[632]. وفى عام 1824 ، وصلت إلى بيروت 19 سفينة بريطانية تقدر حمولتها بثلاثة آلاف طن، واستمر هذا المعدل مع بعض التغيرات خلال العشرينات[633]. ومن المحتمل أن تكون حمولة السفن المحلية أكبر، إذ قرر بوالكونت عام 1833 أن لسوريا ما بين 150 سفينة و200 معظمها بنى فى طرابلس، ولكن الخشية من استيلاء محمد على عليها أدت إلى قيامها برفع أعلام أجنبية[634].

---

[631] Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.:University of Chicago Press, 1966), p. 36.
[632] Austria, Haus – Hof und Staatsarchiv, Tuerkei, vol. 2, p. 135.
[633] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 616/1), and John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972), p. 52.
[634] Georges Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1833 (Le Caire: Impression de l'institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 262.

وازدادت ملاحة بيروت زيادة كبيرة تحت الحكم المصرى، ففى الفترة 1835 – 1837 دخلت الميناء 300 سفينة حمولتها نحو 50 ألف طن، من بينها 30.000 طن حملتها سفن مصرية، و5500 طن لليونانية، و5200 للفرنسية، و3900 للسردينية، و3000 للنمساوية و1700 للسفن البريطانية، وغيرها[635]. وفى ما يتعلق بالموانئ الأخرى، بلغت حمولة النقل البحرى المتجه إلى إسكندرونة 3300 طن، وإلى اللاذقية 10.200 طن، وإلى طرابلس 4100 طن، وكانت معظم السفن تحمل العلم العثمانى، ولعله كان العلم المصرى[636].

ولا تتوافر لدينا أرقام عن النقل البحرى فى الأربعينات، ولكن عند عام 1850 ارتفعت جملة السفن الواردة إلى بيروت إلى 1573 سفينة، حمولتها 126 ألف طن[637]. وإلى بيروت جاءت عام 1851 نحو 3351 سفينة حمولتها 219 ألف طن، وفى عام 1852 جاءت 4506 سفن حمولتها 242 ألف طن. ومن الحمولة الأخيرة، كان هناك 38 ألف طن للسفن الفرنسية، و30 ألفاً للبريطانية، وكان نصيب السفن الشراعية العثمانية التى تقوم بالنقل البحرى على الساحل نحو ثلثى العدد، غير أن حمولتها لم تتجاوز فى المتوسط 33 طناً مقارنة بمائتى طن تقريباً للسفن الأوروبية[638].

واستمر الإتجاه نحو زيادة حجم النقل البحرى حتى عام 1866، عندما كان متوسط حركة الملاحة فى بيروت 400 ألف طن[639]. وفى عام 1867، تحت تأثير الكساد العالمى هبط إجمالى الحركة إلى 296 ألف طن[640]. ويبدو أن هذا المعدل استمر طوال السبعينات، لأن

---

[635] Bowring, Ibid., p. 55.
الرقم المصرى تقديرى، والرقم الإجمالى يتعارض مع الأرقام المعطاة فى الصفحة 53.

[636] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of 10 February 1838," (FO 78/341).

[637] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 26 July 1851, (Damas), vol. 3.

[638] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 5 July 1853, (Beyrouth), vol. 5.

[639] إنظر توزيعها فى القسم رابعاً، النص 4 من هذا الفصل.

[640] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Rousseau to Moustier, 10 July 1868," (Beyrouth), vol. 9.

المتوسط فيما بين الأعوام 1871 – 1879 بلغ نحو 310 آلاف طن[641]. ولكن حدثت قفزة بعد ذلك، فعند عام 1884، بلغ الإجمالى 448 ألف طن، وأصبح 534 ألفاً فى 1890 ، و950 ألفاً فى عام 1896[642]. وفيما بين الأعوام 1902 – 1904 كان المتوسط 1.180.000 طن[643]، وفى عام 1911 – 1912 كان المتوسط 1.383.000 طن لبواخر الشحن و50 ألفاً للسفن الشراعية التى دخلت ميناء بيروت، ومن بين الأولى كان هناك 377 ألف طن للسفن الفرنسية و342 ألفاً للبريطانية، و197 ألفاً للنمساوية، و194 ألفاً للروسية[644]. وفى عام 1913، كانت الحمولة الإجمالية لجميع السفن التى دخلت ميناء بيروت 1.799.000 طن، قامت بشحن وتفريغ 246 ألف طن من البضائع[645].

وفى ما يتعلق بالموانئ الأخرى، عند عام 1858 وصل النقل البحرى فى ميناء إسكندرونة إلى نحو مائة ألف طن، وفى عام 1878 بلغ 185 ألفاً، وفى عام 1885 وصل إلى 292 ألفاً، وعند عام 1898 كان 400 وألفاً، وفى عام 1911 إرتفع إلى 580 ألفاً[646]. وكان إجمالى حمولة السفن التى قصدت طرابلس 62 ألف طن عام 1857، و484 ألفاً عام 1891، و521 ألفاً عام 1905[647]. وفى يافا بلغت جملة حمولة السفن عام 1863 نحو 98 ألف طن، وكانت 200 وألفين عام 1876، و604 آلاف عام 1898، و1.090.000 طن عام 1912[648]. وأخيراً، زاد النقل البحرى فى ميناء حيفا من 97 ألف طن عام 1892، إلى

641 Great Britain, Accounts and Papers: 1872, vol. 58, "Syria"; 1874, vol. 66, "Beirut"; France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch 31 March 1876," (Beyrouth), vol. 9, and Great Britain, Accounts and Papers 1878 – 1879, vol. 72, "Beirut".
642 Noel Verney et Georges Dambmann, Les Puissances étrangères dans Le Levant en Syrie et en Palestine (Paris: [s. n.], 1900), table p. 343.
643 Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, "Beirut".
644 Great Britain, Accounts and Papers 1912 – 1913, vol. 100, "Beirut".
645 Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Beirut" and Jacques de Monicault, Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français (Paris: Librairie technique et économique, 1936), pp. 26 – 28.
646 Great Britain, Accounts and Papers: 1859, vol. 30, "Alexandretta"; 1878 – 79, vol. 72, "Aleppo"; Verney et Dambmann, Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine, p. 373, and Great Britain, Accounts and Papers 1912 – 1913, vol. 100, "Aleppo".
647 Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Tripoli"; Verney et Dambmann, Ibid., p. 368, and Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, "Beirut".
648 Great Britain, Accounts and Papers: 1864, vol. 61, "Jaffa"; 1877, vol. 83, "Jaffa"; Verney et Dambmann, Ibid., p. 354, and Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, "Jerusalem".

270 ألفاً عام 1902، و697 ألفاً عام 1912[649]. وقد ازداد النقل البحرى فى يافا وبيروت وطرابلس وحيفا بوصول خطوط السكك الحديدية إلى تلك الموانئ، ونمو الموانئ الفلسطينية الذى ساعدت على تحقيقه الهجرة الألمانية واليهودية إلى فلسطين.

وترجع تلك الزيادة فى حجم الملاحة إلى استخدام البواخر، وأول باخرة وصلت إلى بيروت جاءت من إستانبول فى أيلول / سبتمبر 1835، وفى آب / أغسطس 1836 وصلت باخرة أخرى إلى إسكندرونة من لندن لتحمل البريد الخاص بحملة تشناى. وفى عام 1837 كانت البواخر البريطانية تأتى بانتظام إلى بيروت من لندن عن طريق مالطة والإسكندرونة[650] وفى العام نفسه، بدأ تسيير خطين من البواخر لخدمة تجارة المشرق : أحدهما لشركة لويد النمساوية من تريستا، والآخر لشركة المساجيرى (الملكية، ثم الوطنية، ثم الإمبراطورية، وأخيراً البحرية، على التوالى) من مرسيليا[651]. ولم يصل الخط الأخير إلى الموانئ السورية إلا عام 1845[652]. وقد ارتفع حجم سفنهما ببطء، فزادت الحمولة الإجمالية لسفن شركة لويد من متوسط 254 طن عام 1836 إلى 397 طناً فى 1850، و526 طناً فى عام 1860، وإلى أكثر من ألف طن عام 1874. وصاحب ذلك انخفاض فى كلفة الشحن للطن الواحد من 47 جنيهاً إسترلينياً عام 1847 إلى 24 جنيهاً عام 1870. وكان الخط النمساوى أفضل إدارة، ففى عام 1853 كتب القنصل الفرنسى أن النمساويين أكثر دقة، وأن لديهم 40 باخرة الكثير منها بواخر جديدة، بينما كان لدى الشركة الفرنسية 18 باخرة، الكثير منها قديم ولا يعمل بكفاءة. غير أن الشركتين عملتا معاً، وحققتا أرباحاً عالية، فأعلنت شركة المساجيرى أنها حققت 28 بالمائة أرباحاً،

---

649 Verney et Dambmann, Ibid., p. 359; Great Britain, Accounts and Papers: 1905, vol. 93, "Beirut," and 1914, vol. 95, "Beirut".

650 France, Ministère des Affaires étrangères, Correspondance commerciale: "Dispatch of 25 September 1835," (Beyrouth), vol. 1 ter; "29 August 1836," (Beyrouth), vol. 2, and "24 May 1837," (Beyrouh), vol. 2.

651 إنظر: Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 161 – 163.

652 Dominique Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), p. 183.

وزادت قيمة أسهمها عن الضعف، كذلك كانت الشركة النمساوية ناجحة أيضاً[653]. وفى عام 1842، بدأت شركة بنسولار أند أورينتال تسير خطاً بين مينائى سوتهامبتون وبيروت عن طريق إستانبول[654]. ولكنها اكتفت بإستانبول بعد بضع سنوات، غير أن الكثير من البواخر الإنكليزية ترددت على الموانئ السورية بانتظام أو عرضاً. وفى عام 1844 تأسس خط شركة فواندى عثمانية، وفى عام 1856 تم تسيير خط روسى يربط أوديسا بالموانئ السورية[655]. وقد شرحنا الوضع عام 1859 فى النص رقم 3. وظهرت خطوط بحرية أخرى إيطالية ويونانية وغيرها. وبحلول عام 1878، كان القنصل البريطانى فى بيروت يذكر أن البريد كان يقطع الرحلة من لندن إلى بيروت عن طريق برنديزى فى ثمانية أيام أو تسعة فقط، وهم رقم لم يقل بشكل واضح إلا بعد إدخال البريد الجوى[656] . وفى ما يتعلق بالبضائع، إستمرت البواخر تحصل على أجور شحن أعلى من تلك التى تحصل عليها السفن الشراعية لعدة عقود، ولذلك لم تكن البواخر تستخدم إلا لنقل البضائع الثمينة أو التى تتطلب سرعة النقل[657]. ولكن عند حلول السبعينات أصبحت السفن الشراعية تقصر نشاطها على تجارة الساحل وبعض البضائع ذات الحجم، مثل الفحم.

والتغيرات التى نتجت عن تطور الملاحة البخارية يمكن أن نقدرها من تفحص البيانات التى قدمها الربابنة البريطانيون إلى قنصليتهم فى بيروت محتجين على إطالة مدة التأخير. وفى عام 1851، كانت الحمولة المعتادة للسفن الشراعية ما بين 140 طناً و150، ومتوسط الزمن الذى تستغرقه الرحلة بالنسبة إلى إحدى عشرة سفينة من ميناء ليفربول إلى بيروت (نحو خمسة آلاف ميل) كان بين 41 يوماً و42، وكانت السفينة الأكثر سرعة تقطع

---

[653] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report of 24 February 1853," (Beyrouth), vol. 5, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Malmesbury, 28 December 1852," (FO 78/914).

[654] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of 31 December 1847," (FO 78/715).

[655] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 137 and 167.
وللمزيد من التفاصيل، إنظر:
B.Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban (Beyrouth: [s. n.],1984) pp. 176 – 179.

[656] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eldridge to Derby, 1 May 1878," (FO 195/1201).

[657] إنظر الأرقام الخاصة بعام 1850 فى:
Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 163.

المسافة فى 27 يوماً، والأبطأ تقطعها فى 67 يوماً. وفى عام 1856 كان المتوسط بالنسبة إلى أربع بواخر من تلك التى تعمل بالرفاص 28.5 يوماً، و21 يوماً لأكثرها سرعة، و40 يوماً لأبطأها، وكانت حمولة معظم هذه البواخر نحو 350 طناً، ولكن باخرة حمولتها 824 طناً قطعت تلك المسافة فى 28 يوماً بما فى ذلك التوقف فى جبل طارق ومالطة والإسكندرية وإسكندرونة. وفى عام 1858، كان متوسط الرحلة بالنسبة إلى ثلاث بواخر 24.7 يوماً، واستغرقت أبطأها 31 يوماً (مع التوقف فى الإسكندرية وإسكندرونة) واستغرقت أسرعها 19 يوماً[658]. وتراوحت حمولتها ما بين 700 طن و800. ومع بداية هذا القرن ارتفع متوسط حمولة السفن البريطانية التى تصل إلى بيروت إلى ألف طن للسفينة، ونقص زمن الرحلة من ليفربول إلى بيروت إلى نحو 15 يوماً. ويقابل ذلك رحلة السفينة الشراعية عام 1846 من تريبستا إلى بيروت التى استغرقت 25 يوماً[659]، ومع بداية هذا القرن أصبحت تستغرق خمسة أيام بالباخرة.

وحتى قبل استخدام البخار وزيادة حجم السفن التى أدت إلى خفض تكاليف الشحن، لم تكن تكاليف نقل السلع الخفيفة والثمينة المصدرة من أوروبا إلى سوريا ذات بال. ففى عام 1851، يذكر تقرير للقنصل الفرنسى أن النولون لنقل طرد يحتوى على 60 ثوباً من القماش السويسرى (2500 ياردة) قيمته 4062 قرشاً بالسفن الشراعية من مرسيليا إلى بيروت 45 قرشاً يضاف إليها تسعة قروش لصنادل التفريغ وللحمالين فى بيروت، ثم 4 بالمائة جمارك وتمغة، و7.5 بالمائة سمسرة وعمولات ومصاريف تخزين، لتبلغ بذلك جملة الكلفة للطرد الواحد من ذلك القماش 504 قروش[660].

ولكن تكاليف الشحن (النولون) شكلت جانباً أكبر من قيمة الصادرات. ففى عام 1835 ، يذكر أن النولون من بيروت إلى فرنسا كان يحدد عادة بواقع خمسة فرنكات للقنطار (زنة مائة رطل)، أو 110 فرنكات للطن المترى، غير أن قلة السفن رفعت القيمة بقدار 8 إلى

---

658 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 616/4).

659 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report for 1846, 26 June 1846," (Beyrouth), vol. 5.

660 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report of 1 May 1851," (Beyrouth), vol. 6.

10 فرنكات[661]. وفى عام 1842، حددت قيمة النولون من فلسطين إلى مرسيليا على السفن الشراعية الفرنسية بما بين 4 و5 فرنكات، وعلى السفن الأجنبية الأخرى ما بين 3 و3.5 فرنكات لكل مائة كيلوغرام (تساوى 42 فرنكاً) أو ما بين 30 و35 فرنكاً للطن[662]. وفى عام 1859، كان النولون من إسكندرونة إلى مرسيليا 6.5 جنيهات إسترلينية للطن من الصوف أو للقطن المكبوس، و3.5 فرنكات للعفصة، وكان النولون إلى ليفربول ثمانية جنيهات للصنف الأول و45 جنيهاً للصنف الآخر، ونحو ثلاثة جنيهات للغلال[663] . وفى عام 1862، كان النولون على الغلال والمعادن المنقولة بالبواخر من بيروت إلى أوروبا عشرة فرنكات لكل مائة كيلوغرام أو مائة فرنك للطن، أما بضائع الدرجة الأولى (كالحرير) فكان يدفع عن القنطار الواحد 49 فرنكاً وبضائع الدرجة الثانية (بالات القطن، الصوف المكبوس، والتبغ والفواكه) كانت تدفع عشرين فرنكاً[664]. وخلال السبعينات هبطت قيمة النولون هبوطاً حاداً نتيجة تحسن الملاحة البحرية، والكساد العالمى، فقيل إن النولون من إسكندرونة عام 1878 قد إنخفض بنسبة 50 بالمائة بسبب المنافسة الشديدة بين البواخر البريطانية والفرنسية والإيطالية، وهبطت قيمة التأمين بالنسبة نفسها[665]. وفى عام 1887، كان النولون على البرتقال من يافا إلى لندن من 8 إلى 9 فرنكات للمائة كيلوغرام، وإلى ليفربول سبعة فرنكات[666]. وفى عام 1893 عرض خط البرنس أن ينقل المنسوجات من ليفربول إلى بيروت بنولون قدره 18 شلناً للطن فى مقابل السعر السائد وهو 25 شلناً[667]. وعند عام 1897، كان النولون من اللاذقية إلى فرنسا من 10 إلى 12 فرنكاً للطن من الغلال، وإلى بريطانيا من 13 إلى 14 فرنكاً، أما بالنسبة إلى باقى البضائع فكان 41 فرنكاً للطن[668]. وفى عام 1909 كان نولون الغلال من يافا إلى الموانئ

---

[661] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commercaile, "Trade Report," Beirut, 1835 (Beyrouth), vol. 2.
[662] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Trade Report," Beirut, 1842 (Beyrouth), vol. 4.
[663] Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Alexandretta".
[664] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Report on Commerce," Beirut, 1862 (T 367. 4).
[665] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," Alexandretta, 1878 (Alep), vol. 36.
[666] Great Britain, Accounts and Papers 1888, vol. 103, "Jerusalem and Jaffa".
[667] Great Britain 1894, vol. 88, "Beyrout".
[668] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," Latakia, 1897 (Beyrouth), vol. 12.

البريطانية من 9 شلنات إلى 11 شلناً، أو 11 إلى 14 فرنكاً للطن[669]. وجدير بالملاحظة أن نولون الصوف إلى الولايات المتحدة كان من بين سنت ونصف السنت وسنتين للرطل الواحد عام 1854، ثم أصبح سنتاً واحداً عام 1869[670]. وهذا الإنخفاض فى قيمة النولون الذى ساعد الصادرات السورية كثيراً، كان يسير فى إطار الإتجاه العالمى وما هو سائد شرقى البحر المتوسط. وعلى سبيل المثال، دفع الغلال المصدرة من أزمير إلى لندن حوالى عام 1900، من 7 فرنكات إلى 20 فرنكاً للطن، وإلى ليفربول من 14 إلى 20 فرنكاً، وإلى مرسيليا من 10 فرنكات إلى 20 فرنكاً[671].

وفى مطلع العصر الحديث كانت أحوال الموانئ السورية متدهورة بسبب طمرها بالطمى (مثل يافا، وصور، والسويدية – ميناء أنطاكية – واللاذقية)، كما كان ذلك يرجع أيضاً إلى الإغلاق العمد لبيروت وصيدا على يد فخر الدين فى القرن السابع عشر لإبعاد الأسطول العثمانى عنهما[672]. وعدا حاجزاً صغيراً بنى فى ميناء بيروت عام 1835، لم تسجل أى محاولة بذلت لتحسين الميناء. وعندما كان الطقس يسمح كانت السفن التى تلقى مراسيها بعيداً عن الشاطئ تفرغ بضائعها على صنادل وتتركها فى العراء أو مغطاة بأغطية بدائية، والوصف التالى لاسكندرونة يصدق على الموانئ الأخرى.

"لا يوجد سوى حاجزين تافهين فى موقع شحن وتفريغ الحمولات التى تحملها بضع سفن شراعية تأتى إلى هنا، وقد أقيما منذ سنوات بواسطة بحارة نمساويين ، ولم تنفق الحكومة التركية بارة واحدة فى بنائهما أو صيانتهما، وعلى الرغم من أنهما الآن فى حالة تهدم، لم يبذل أى محاولات لإصلاحهما الذى إذا لم يتم قبل حلول الشتاء المقبل، أو يبنى غيرهما فى مكانهما، فإن السفن لن تجد مكاناً لشحن أو تفريغ.

---

[669] Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103 (Palestine).

[670] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State: "Reply to Circular," 15 July 1854 (T 367. 2) and "Commercial Report," 1869 (T 367. 7).

[671] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Verney et Dambmann, Les Puissances étrangères dans Le Levant en Syrie et en Palestine, PP. 628 – 631, and Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 170 – 171 and sources cited.

[672] إنظر: القسم رابعاً، النص 2 من هذا الفصل.

والصنادل المستخدمة فى نقل البضائع من السفن إلى الشاطئ وبالعكس بالغة السوء، وكثيراً ما يحدث أن تصل بالات المنسوجات القيمة إلى الشاطئ مبللة بالماء المالح، وكل تلف يلحق بالبضائع أثناء نقلها إلى الشاطئ يرجع إلى تسرب الماء إلى الصنادل.

وعندما يتم تفريغ البضائع، يقوم الحمالون بدحرجتها على الرصيف حتى تصل إلى مخازن الوكلاء (الذين يستخدمهم تجار حلب والمناطق الداخلية لهذا الغرض)، وغالباً ما يكون ذلك خلال شوارع مبتلة قذرة، فلا توجد حتى عربة يد فى المدينة لنقل البضائع، على الرغم من أن معظم المخازن التى تودع فيها السلع تقع على مسافة بعيدة من مكان التفريغ، وكثيراً ما رأيت بالات بضائع مانشستر ملقاة على الشاطئ معرضة للرياح والأمطار فى الليل"[673].

ويماثل ذلك حال بيروت، فنظراً لعدم وجود حاجز للموج، يتوقف التفريغ فى الشتاء "لعدة أيام، ويتم بمخاطرة كبيرة قد تصل إلى فقدان البضاعة أو تعرضها للتلف الجسيم" أضف إلى ذلك، أنه كانت هناك "حاجة إلى مستودع كبير للبضائع فى الجمرك حيث تصل البضائع إلى البر، فلا يوجد ما يقيها المطر أو يحميها من الأمواج التى تغمر المكان فى الطقس العاصف"[674]. ولم تكن الأمور قد تحسنت حتى عام 1885: "تنتظر البواخر يومين أو ثلاثة أيام قبل أن تفرغ حمولتها، وعندئذ تستطيع أن تفرغ بضائعها فى العراء"[675] ، وتقع حوادث غرق السفن من حين إلى آخر، ففى عام 1859، فقدت خمس سفن من سبع سفن بريطانية كانت قد ألقت مراسيها فى عرض البحر أمام ميناء بيروت، وفى عام 1869 جنحت باخرة فرنسية على الشاطئ، وفى عام 1911، غرقت باخرة إنكليزية أمام ميناء يافا[676].

---

[673] Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Alexandretta".
[674] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report for 1858," (FO 78/1449).
[675] Great Britain, Accounts and Papers 1886, vol. 66, "Beirut".
[676] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report for 1858," (FO 78/1449); Monicault, Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français, p. 20, and Great Britain, Accounts and Papers 1912 – 1913, vol. 100, "Palestine".

وقد قدمت إقتراحات فى الستينات لبناء ميناء حديث فى بيروت[677] وعندئذ وعلى الرغم من كون مينائها الطبيعى سيئاً (على عكس إسكندرونة وحيفا)، وأن على البضائع القادمة منها أن تعبر سلسلتين من الجبال قبل أن تصل إلى الداخل على عكس طرابلس وحيفا، فقد استطاعت بيروت أن تضع نفسها فى طليعة الموانئ الأخرى[678]، ومن بين العوامل الأخرى المؤاتية لها أنها كانت مركزاً إدارياً، وأن أهلها كانوا حريصين على أن يتحسن حال الميناء، وأن ضواحيها المباشرة مكتظة بالسكان وتنتج الحرير، وأن القاع الصخرى للميناء يوفر أساساً جيداً لإقامة المنشآت الحديثة، وأخيراً أصبح يربطها عام 1858 بدمشق الطريق الحديث الوحيد فى سوريا، كما يضاف إلى ذلك أن شركة الطريق لعبت دوراً هاماً فى تكوين شركة الميناء[679]. وقد أسست الأخيرة عام 1888 برأس مال قدره خمسة ملايين فرنك دفع فيما بين الأعوام 1888 – 1894، كما أنها – إضافة لذلك – حصلت على ما يساوى خمسة ملايين فرنك من السندات التى أصدرتها شركة سكك حديد بيروت – دمشق – حوران فى عام 1892. وفى عام 1895، طرحت أسهم جديدة رفعت رأس المال إلى 6.1 ملايين فرنك كان نصيب رأس المال الفرنسى منها 4.9 ملايين[680]. وقد بدأت الإنشاءات فى عام 1890 واكتملت فى عام 1895، ولكن بدأ استخدام الميناء الجديد عام 1893. وكان يتكون من حاجز أمواج بطول 800 متر وحاجز طوله 350 متراً يحيطان بـ 23 هكتاراً، منها ثلاثة هكتارات محددة بأرصفة، بكلفة إجمالية قدرها 10.9 ملايين فرنك. وأدخلت تحسينات عديدة عام 1914، وتم توسيع الميناء المرة تلو المرة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[681].

وقد واجهت الشركة معارضة فورية من جانب أصحاب الصنادل، فتم التوصل إلى اتفاق وحفظ لهؤلاء إحتكارهم العمل، ومنح الشركة حق تحصيل خمسة قروش عن كل صندل مع إضافة ما بين 20 إلى 25 بالمائة على تكاليف نقل البضائع من السفن إلى الشاطئ .

---

677 إنظر: القسم رابعاً، النص 4 من هذا الفصل.
678 إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.
679 Monicault, Ibid., pp. 19 – 20 and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch of 5 November 1833," (Beyrouth), 1 – bis.
680 Jacques Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman (Paris: [s. n.], 1977), pp. 177 and 383.
681 Ibid., pp. 172 – 177, and Monicault, Ibid., pp. 19 – 20.

ولم توجد مثل هذه الرسوم فى أزمير أو "أى ميناء آخر فى العالم"، على حد قول القنصل البريطانى[682]:

"لعل من الضرورى أن نوضح أن وكلاء النقل البحرى فى ميناء بيروت لا يتمتعون بحرية استخدام صنادلهم، فإذا كان لهم هذا الحق واستطاعوا استخدام صنادل كبيرة أو برجات (ناقلات بضائع بخارية) مما تحمل ما بين 20 إلى 50 طناً، فإن الضريبة تصبح تافهة على الرغم من عدم قانونيتها. ولكن الوكلاء مضطرون أن يستخدموا الصنادل بحسب الدور وفق قائمة عند قائد الميناء وفقاً لما جرت عليه العادة. وحمولة هذه الصنادل من 3 إلى 5 أطنان، والكثير منها قديم ، يتسرب فيه الماء، وكثيراً ما تتعرض البضائع للتلف أثناء النقل من الماء الذى يتسرب إلى قاع الصندل".

أضف إلى ذلك أن رسوم الميناء كانت أعلى منها فى أزمير نظراً لإختلاف أسعار صرف المجيدى[683] وكذلك الرسوم الإضافية الأخرى، وجأر التجار بالشكوى من أن التجارة تتحول إلى طرابلس وحيفا، ولذلك طلبت الشركة عام 1895 أن يسمح لها بتخفيض الرسوم التى تقوم بتحصيلها، فأذن لها بذلك[684]. غير أننا نجد القنصل البريطانى يذكر عام 1908 أن تكاليف تفريغ ست بالات من غزل القطن فى ميناء بيروت كانت 137.65 قرشاً (ما يزيد قليلاً على جنيه إسترلينى واحد بأسعار الصرف السائدة عندئذ) من بينها 42 قرشاً رسوم ميناء، وفى إسكندرونة كانت تكاليف تفريغ الكمية نفسها 53.40 قرشاً[685] . وفى عام 1912، تم التوصل إلى اتفاق مع أصحاب الصنادل والحمالين[686]. وعلى كل ، زاد إجمالى إيرادات الميناء بانتظام من 581 ألف فرنك فى عام 1896، إلى 812 ألف فرنك عام 1904، إلى 1.155.000 فرنك عام 1910، و1.119.000 فرنك عام 1913 .

---

682 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Trotter to Currie, 3 May 1894," (FO 195/1843), and Great Britain, Accounts and Papers 1894, vol. 88, "Beirut".

683 إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

684 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Jago to White, 13 April 1893," (FO 195/1720); France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1894 (Beyrouth), vol. 11, and Ibid., 1895.

685 Great Britain, Accounts and Papers1909, vol. 98, "Beirut".

686 Monicault, Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandate français, p.20.

ووزعت الأرباح على المساهمين إعتباراً من عام 1903، وطوال الفترة حتى عام 1913 كان إجمالى الأرباح فى المتوسط 2.53 بالمائة سنوياً، ووزع على المساهمين 1.35 بالمائة، وكانت الأرقام فيما بين الأعوام 1901 – 1913، 4 بالمائة للإجمالى، و2.55 بالمائة للموزع[687].

وفى ما يتعلق بالموانئ الأخرى، بدأ العمل عام 1912 لبناء ميناء حديث فى إسكندرونة، ولكن ما تم إنجازه قليل إنتظاراً لاستكمال الخط الحديدى الذى يربطها بحلب[688]. وأعطى امتياز أيضاً لسكك حديد الحجاز لإقامة ميناء حديث فى حيفا[689]. وتم وضع خطة لإقامة ميناء فى يافا، ولكن لم يحدث أى تقدم مع قيام الحرب. ونوقشت فكرة إقامة "ميناء لبنانى" فى جونيه، ولكن شركة ميناء بيروت نجحت فى معارضتها[690].

وكانت الملاحة فى الخليج أقل كثافة من الملاحة على سواحل المشرق، وجاءت زيادتها أبطأ إيقاعاً. ففى الفترة 1842 – 1845 كان متوسط الحمولات التى دخلت ميناء البصرة 22.600 طناً، وبالنسبة إلى عام 1843 كانت الأرقام 162 سفينة و22.300 طن[691]. وفى عامى 1864/ 1865 و1865 / 1866، كان المتوسط 11 باخرة (جميعاً بريطانية) حمولتها ثمانية آلاف طن، و1018 سفينة شراعية من مختلف الجنسيات، حمولتها الإجمالية 86 ألف طن، وكانت جميعها تعمل فى تجارة الخليج أو الهند فيما عدا أربع سفن شراعية مباشرة من إنكلترا[692]. وفى عام 1884. دخلت ميناء البصرة 117 باخرة حمولتها الإجمالية 160 ألف طن (من بينها مائة وباخرة بريطانية مجمل حمولتها137 ألف طن ، وأربع سفن ذات أشرعة مربعة حمولتها 2000طن (ربما جاءت من جاوى)،و320 مركبا صغيرا تحمل أعلاما تركية وفارسية وبريطانية وفرنسية تبلغ حمولتها 32.500 طن[693] . ولم يسجل أى تقدم فى العقدين التاليين، فكانت الأرقام بالنسبة إلى عام 1900 135 باخرة،

[687] Ibid., p. 22; Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Beirut" and Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire Ottoman, table pp. 378 – 379.
[688] Great Britain, Accounts and Papers: 1913: vol. 73, "Aleppo," and 1914, vol. 95, "Aleppo".
[689] Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Beirut".
[690] Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, pp. 379 – 383.
[691] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1845 (Baghdad), vol. 10.
[692] Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Basra".
[693] هناك جدول بالتوزيع فى هذا التقرير:
Great Britain, Accounts and Papers 1884, vol. 85, "Basra".

مجمل حمولتها 167 ألف طن (من بينها 130 باخرة بريطانية حمولتها 162 ألف طن) و717 سفينة شراعية حمولتها الإجمالية 35 ألف طن[694]. وعلى كل، زادت حركة النقل البحرى فى ميناء البصرة بعد ذلك، ففى عام 1910، دخلتها 313 باخرة حمولتها 208 آلاف طن (منها 185 باخرة بريطانية حمولتها 169 ألف طن) و348 سفينة شراعية حمولتها 16 ألف طن[695]. وفى عام 1913 بلغت الحركة فى ميناء البصرة ذروتها، فدخله 195 باخرة حمولتها 328 ألف طن (من بينها باخرة بريطانية حمولتها 255 ألف طن) و250 سفينة شراعية حمولتها 19 ألف طن، أما نصيب السفين البريطانية من الحمولة الذى بلغ ذروته عام 1900 فبلغ 97 بالمائة فقد انخفض إلى 84 بالمائة[696].

وقد بدأت الملاحة التجارية البخارية فى الخليج عام 1862 بإقامة خط من بومباى إلى موانئ الخليج على الساحلين مروراً بكراتشى، وقد أسند هذا الخط إلى "شركة بورمة للملاحة البخارية" التى غيرت إسمها إلى "شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية". وفى البداية كانت هناك باخرة كل ستة أسابيع، ولكن ما لبثت الخدمة أن أصبحت شهرية، ثم نصف شهرية، ثم أسبوعية[697]. وعلى كل فإن قناة السويس هى التى ساعدت على وصول الكثير من البواخر إلى الخليج بتخفيض المسافة بين لندن وبومباى من 12.400 ميل عبر طريق الكاب إلى 9500 ميل، والمسافة بين لندن والبصرة من 14.000 إلى 9500 ميل أيضاً وقد انخفض زمن الرحلة من مرسيليا وتريستا إلى بومباى بنسبة 60 بالمائة تقريباً[698]. أضف إلى ذلك أن التزود بالفحم كان أسهل كثيراً فى البحر المتوسط والبحر الأحمر منه على السواحل الأفريقية[699]. ونتيجة لذلك، كتب المقيم البريطانى فى مسقط تقريراً عام 1870 عن التطورات التالية: الباخرة الأولى التى وصلت من إنكلترا مباشرة

---

[694] Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, "Basra".
[695] Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, "Basra".
[696] Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Basra".
إنظر أيضاً: القسم خامساً، النص 9 من هذا الفصل.
[697] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Charles Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill. University of Chicago Press, 1971), pp. 166 – 170.
[698] D. A. Farnie, East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 – 1956 (Oxford: Clarendon Press, 1969), p. 138.
[699] Max Fletcher, "The Suez Canal and World Shipping, 1869 – 1914," Journal of Economic History (December 1958).

عبر القناة والباخرة الأولى من خط تركى مزمع إقامته، وباخرتان من جدة، وباخرتان فارسيتان تعملان ما بين الخليج والهند[700]. وبحلول عام 1884، كان البخار قد خفض زمن الرحلة بين البصرة وبومباى إلى 18 يوماً، كما كانت البضائع تصل من إنكلترا فى أربعين يوماً[701]، بدلاً من نحو خمسة شهور.

وترتب على ذلك انخفاض شديد فى أسعار النولون، وعلى سبيل المثال، إنخفض النولون من لندن إلى بومباى من جنيهين للطن فى تشرين الثانى / نوفمبر 1869 إلى جنيه واحد وربع الجنيه فى شباط / فبراير 1870[702]. ونستطيع افتراض أن ثمة ضغطاً مماثلاً قد وقع على النولون من وإلى البصرة، وأن الضغط قد تزايد خلال كساد السبعينات، عندما انخفضت أسعار الشحن البحرى انخفاضاً ملحوظاً. وفى عام 1869، ذكر القنصل الفرنسى أن "شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية" خفضت أجرة نقل الركاب من البصرة إلى بومباى بالدرجة الأولى من 390 روبية إلى 290، وخفضت النولون للطن من بومباى إلى البصرة من 130 روبية إلى 40 ومن البصرة إلى بومباى إلى 22.5 روبية (1.5 جنيه إسترلينى)، وذلك بسبب منافسة السفن الهندية والفارسية والعربية. وفى عام 1872، ذكر القنصل أنه بينما إتجهت 40 بالمائة من صادرات الصوف عام 1867 من بغداد إلى أوروبا بطريق البحر عبر الكاب، وذهب الباقى بطريق البر عبر إسكندرونة، يتم الآن نقل صادراته كلها عبر قناة السويس حيث يعاد شحنه فى بورسعيد إلى مرسيليا أو لندن . وكان هذا الطريق أرخص وأسرع ويساعد على استخدام بالات أكبر حجماً. وكان النولون من البصرة إلى مرسيليا 26 فرنكاً (1.1 جنيه إسترلينى) للبالة زنة 160 كيلوغراماً، يضاف إليها 24 فرنكاً تكاليف نقل من بغداد إلى البصرة ليصل المجموع إلى خمسين فرنكاً (جنيهان استرلينيان) أى أقل من تكاليف النقل عبر إسكندرونة[703]. وفى عام 1879، ذكر أن بعض التجار اليهود فى بغداد بدأوا تسيير خط نصف شهرى إلى لندن

---

[700] نصه مذكور فى: Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, p. 170, and Great Britain, Accounts and Papers 1871, vol. 51.

[701] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Trade," 1884 (FO 195/1509).

[702] Farnie, East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 – 1956, p. 99.

[703] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale: "Rogier to La Valotte, 1 March 1869," (Baghdad), vol. 13, and "Rogier to Rémusat, 23 December 1872," (Baghdad), vol. 13.

منافسة لشركة الهند البريطانية للملاحة البخارية عن طريق تخفيض النولون، وأن هناك خطاً للبواخر الفارسية يبحر إلى بومباى من حين إلى آخر[704]. وفى عام 1874، أقامت "شركة نيكول" الفرنسية خطاً، ولكن أسعارها كانت باهظة – على حد قول القنصل الفرنسى – إذ كان النولون إلى بومباى من 30 روبية إلى 35، وإلى مرسيليا 50 روبية (3.3 جنيهات إسترلينية)[705]. وبدأت بعض الخطوط الملاحية الأخرى تصل إلى البصرة، بما فى ذلك خط روسى[706]. ولكن حتى عام 1906 كانت الخطوط الملاحية البريطانية الرئيسية تسيطر تماماً على السوق. وعلى سبيل المثال، فى عام 1903 هبطت أسعار النولون من لندن إلى البصرة لتصل إلى ما بين 10 شلنات و15 شلناً للطن الواحد (مقارنة بـ 1.1 جنيه فى عام 1900)، ولكن الشركات الثلاث الرئيسية اتحدت معاً لرفع النولون إلى جنيه واحد أو حتى 1.75 جنيه، والشئ نفسه بالنسبة إلى أسعار النولون إلى بومباى التى هبطت من عشر روبيات إلى ما بين أربع روبيات وثمانٍ، رفعت إلى 14 روبية[707] . وعلى حد قول موظف بريطانى[708]:

"منذ عام 1906 كان النقل البحرى البريطانى يحتكر، من الناحية العملية، كل التجارة التى ترد إلى موانئ الخليج أو تخرج منها. صحيح أنه كان هناك خط روسى يقوم برحلة شهرية إسماً، ولكنه لا يعد منافساً للتجارة البريطانية بأى حال من الأحوال؛ أضف إلى ذلك أنه لم يحقق نجاحاً فى تجارته الخاصة. وفى موسم التمور تأتى بعض السفن غير البريطانية إلى البصرة مستأجرة من الأمريكيين أو غيرهم[709]، ولكن – فيما عدا ذلك – يمكن القول أن كل البضائع البريطانية

---

[704] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Trade Report," 1978/79 (FO 195/1243).

[705] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Navigation," 4 January 1875 (Baghdad), vol. 13.

[706] إنظر: القسم خامساً، النص 7 من هذا الفصل.

[707] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Crow to O'Connor, 20 January 1904," (FO 78/5461); Great Britain, Accounts and Papers: 1902, vol. 110, "Baghdad"; 1903, vol. 79, "Basra," and 1904, vol. 101, "Basra".

[708] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, Georges Llyod, "Notes on the Economic Situation in the Persian Gulf and Mesopotamia Markets," (11/59, B 240, 1916), and Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 350 – 355.

[709] شحنت باخرتان عام 1902 واتجهتا مباشرة إلى الولايات المتحدة (المحرر). إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, "Basra".

الواردة إلى موانئ الخليج أو الصادرة منها تحملها سفن بريطانية. وعلى كل، بدأ خط هامبورغ – أمريكا تسيير عدد من الرحلات إلى الخليج، واستمر فى عمله على الرغم مما منى به من خسائر، حتى أنهم زادوا من تجارة الاستيراد الخاصة بهم بنسبة 100 بالمائة. ومذ ذاك تعمل هذه الشركة بتنسيق تام مع شركة فونكهاوس الألمانية التى لها وجود فى بعض مواقع الخليج، فأصبح نجاحها ظاهرة ملموسة".

وقد حققوا ذلك بجعل أسعار النولون 17.5 شلناً إلى هامبورغ وأنتويرب، أى أدنى بنسبة عشرة شلنات مما تتقاضاه الشركات البريطانية[710]. ووفقاً لما يذكره الموظف نفسه:

"وبعد أن كانت شركات الملاحة البريطانية تستخف بالشركة الألمانية، أصابها الإنزعاج عندما أدركت أن الشركة الألمانية جاءت إلى الخليج لتبقى. وسرعان ما تبين التجار البريطانيون الذين رأوا فى شركة هامبورغ – أمريكا نهاية لأسعار النولون العالية السابقة، أن الشركة الألمانية لم تذهب إلى هناك لخدمة مصالح البيوت التجارية البريطانية التى قامت منذ زمن بعيد، ولكنها جاءت لتحمل البضائع الألمانية التى تهدف من ورائها إلى إخراج التجار البريطانيين من سوق الخليج.

وخلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عشر سنوات، نجحوا فى اقتناص كل شحنات السكر، التى كانت من قبل بيد البريطانيين وحدهم، من الشركات البريطانية، كما يغيرون الآن إغارة خطيرة على الكثير من الشحنات التى كانت تأتى أصلاً من بريطانيا، فأصبحت تأتى الآن من هامبورغ وأنتويرب. ولعل أوجز دليل، وأكثر الأدلة إقناعاً، لتبيان مدى ما حققته شركة هامبورغ – أمريكا خلال السنوات العشر من منافستها للشركات البريطانية، ما يبدو من طبيعة الإتفاق الذى أبرم بين أعضاء "مؤتمر شركات الملاحة البريطانية" الذى تكون لمواجهة الشركة الألمانية، ومجلس إدارة شركة هامبورغ – أمريكا قبيل نشوب الحرب. وقد نصت

[710] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Diary, 6 August 1906," (FO 195/2214).

الإتفاقية على أمرين: (أ) الإتفاق على أسعار النولون من أوروبا إلى الخليج ، و(ب) الإتفاق على عدم قيام الشركات البريطانية بتحميل سفنها من هامبورغ أو أنتويرب بشرط عدم قيام الشركة الألمانية بتحميل سفنها من الموانئ البريطانية"[711].

وبسبب هذه المنافسة، ظلت أسعار النولون منخفضة حتى نشوب الحرب. وعلى سبيل المثال، كان النولون بين 17 شلناً و22 للغلال إلى لندن، وما بين 5 روبيات و14 روبية إلى بومباى عام 1911، وما بين 25 شلناً و30 للغلال و30 شلناً و35 للتمور إلى لندن عام 1913[712].

وعلى الرغم من كل هذه الزيادة فى النقل البحرى، لم يتم – من الناحية العلمية – إدخال أى تحسينات على ميناء البصرة. وفى عام 1879 شكا القنصل البريطانى من أن بوغاز البصرة أصبح ضحلاً بسبب تراكم الطمى، مما يعوق الملاحة[713]. وكانت هناك كراكة أحضرتها الحكومة العثمانية فى السبعينات "يعلوها الصدأ منذ ثلاثين عاماً"[714]. والسفن التى تبحر فى شط العرب جنوباً تواجه أول عائق عند المحمرة (18 جنوب البصرة) يمكن أن تجتازه البواخر المحملة فى حالة ارتفاع منسوب المياه فقط. وعلى بعد خمسة أميال من مصب النهر يقع العائق الخارجى بعمق تسع أقدام فى حالة المد المنخفض فى الربيع و19 قدماً فى حالة المد المرتفع، أما العوائق الأخرى فى النهر فتتراوح أعماق مياهها بين 7 أقدام و9 للمد المنخفض و17 قدماً و18 للمد المرتفع. "والسفن التى تحتاج

---

[711] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, Georges Llyod, "Notes on the Economic Situation in the Persian Gulf and Mesopotamia Markets," (11/59, B 240, 1916).

[712] Great Britain, Accounts and Papers: 1912/1913, vol. 100, "Basra," and 1913, vol. 73, "Basra".

إنظر أيضاً: القسم خامساً، النص 7 من هذا الفصل.

[713] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Turner to Robertson, 16 January 1879," (FO 195/1242).

ووفقاً لما يذكره السير ويلكوكس، كان الطمى يأتى أصلاً من نهر قارون، لأن دجلة والفرات والكرخة ترسب طميها فى المستنقعات، إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report, 31 March 1911," (FO 406/37).

[714] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Matthew to Lowther, 31 October 1911," (FO 195/2369), and Geary Grattan, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, p. 87.

إلى مياه أكثر تشق طريقها عبر العوائق خلال الطين الناعم الذى تتكون منه لعمق قدمين أو قدمين ونصف القدم. أما السفن ذات الغاطس العميق فتحتاج إلى مدين حتى تعبر العائقين إذ تعبر العائق الأول فى ذروة المد الأول، وتنتظر حتى تحين ذروة المد التالى لتعبر العائق الثانى". وقد أقامت شركة الهند البريطانية للملاحة التجارية أربع طافيات إرشاد (شمندورات)، وتولت أمر صيانتها، فكانت التحسين الوحيد الذى أدخل على النهر أو الميناء[715].

وذكر القنصل البريطانى عام 1911، أنه تمت إقامة منارةعائمة قدمت عوناً كبيراً إلى الملاحة، ولكن لم يتم أى جرف للطمى أو تطهير منذ وصوله إلى البصرة عام 1903[716]. وكانت إقامة سقيفة من الصاج المموج فوق الجمرك مدعاة للإبتهاج[717].

وعند نشوب الحرب كانت الأحوال ما تزال على ما هى عليه: "فلا توجد أى تسهيلات فى الميناء من أى نوع، فكل السفن الشراعية تلقى مراسيها فى المجرى وتفرغ حمولتها على قوارب أو صنادل تملكها بيوت محلية، وبعد مرورها بالجمارك، تفرغ هذه القوارب حمولتها فى البواخر النهرية أو المركبة الشراعية لتبحر فى دجلة"[718]. وعلى كل، "نتيجة أسباب طبيعية" أصبح النهر عميقاً، "وبواخر أعالى البحار تستطيع الآن فى بعض الحالات أن تحمل إلى عمق عشرين قدماً... وفى ظل هذه الظروف نقص عدد الصنادل البخارية المستخدمة فى الميناء إلى أربعة بحمولة إجمالية 2310 أطنان وطاقة شحن قدرها أربعة آلاف طن. وحوالى 20 بالمائة من البواخر البريطانية التى غادرت الميناء عام 1912 أكملت شحناتها خارج العائق بواسطة الصنادل البخارية"[719]، ولم يتم بناء ميناء حديث فى البصرة إلا عندما احتلها البريطانيون عام 1914.

---

[715] Great Britain, Accounts and Papers 1893/94, vol. 97, "Basra".
[716] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Consul to Lowther, 22 December 1911," (FO 195/2369).
[717] Great Britain, Accounts and Papers 1912/13, vol. 100, "Basra".
[718] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Note," by India Office, 14 May 1919 (FO 371/4149).
إنظر أيضاً: القسم خامساً: النص 7 من هذا الفصل.
[719] Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, "Basra".

ثانياً: النقل البرى

لم يتغير النقل البرى منذ القدم، عندما حلت الجمال محل العربات فى سوريا، وأهملت الطرق الرومانية المرصوفة[720]، فكانت البضائع تحمل على ظهور الجمال أو البغال أو الحمير. وفى عام 1860، ذكر أحد التقارير أن أفضل البغال قد يحمل 170 كيلوغراماً، أما البغل المتوسط فيحمل 136 كيلوغراماً، والجمل يحمل مثل ذلك أو أقل قليلاً، أما الحمار فيحمل 91 كيلوغراماً[721]. والرقم الخاص بالجمال أقل من الأرقام الأخرى الخاصة بها فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط (مثل 200 كيلوغرام فأكثر)[722]. ولكن دواب الحمل السورية ربما كانت أقل قدرة "ففى الشتاء، عندما أحضرت الجمال العظيمة من مرتفعات الأناضول... إنخفضت أسعار النقل (بين حلب وإسكندرونة) إلى 40 شلناً للطن، ولكن فى الصيف يتم النقل بجمال وبغال سورية ضعيفة وهزيلة، ويرتفع سعر النقل إلى خمسين أو حتى ستين شلناً للطن". وفى ذلك الوقت، قدرت الحركة السنوية على ذلك الطريق بما بين 40 ألف طن و50، إرتفعت إلى 66 ألف طن فى الفترة 1896 – 1898[723].

أضف إلى ذلك أن دواب الحمل كانت نادرة، إذ يذكر التقرير السالف الذكر[724]: "وجدت سورية صعوبة – فى أكثر حالاتها رخاء – لتوفير ألفين من البغال لجيوش الحلفاء خلال حملة القرم، وهى تعانى من هذا النقص، فاليوم توجد ندرة غير عادية فى هذه الدواب ،

---

720 Richard W. Bulliet, The Camel and the Wheel (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975), chap. 1 and passim.

721 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Memorandum by Lt. Col. Burnaby, enclosed in Duffrin to Russel, 8 October 1860," (FO 406/10).

722 Bulliet, Ibid., P. 281; Issawi: The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, p. 5; The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 195 – 196; The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 177 – 179, and The Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 52 and 58 – 60.

وهذا المصدر يحتوى على أرقام خاصة بتكاليف النقل؛ وقد تراوحت حمولة الجمل الواحد فى العام 1856، بين 180 كلغ و250 كلغ فى الموصل، و250 كلغ فى فلسطين وديار بكر إلى ما يزيد على 300 كلغ فى حلب و400 كلغ فى أورفة؛ ويناظرها فى حالة البغل الواحد حمولة تراوحت بين 110 – 150، 200، 150 و250 كلغ على التوالى. إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Replies to Questionnaire," (FO 78/1418).

أما فى فلسطين، فقد بلغت حمولة الجمل الواحد فى العام 1909، 300 كلغ، وحمولة البغل الواحد 140 كلغ، إنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Palestine".

723 Great Britain, Accounts and Papeers 1883, vol. 73, "Aleppo," and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Barnham to O'Conor, January 1900," (FO 195/2073).

724 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/10).

فقد أخذ الدروز بغالهم معهم كما أخذوا معظم ما يخص المسيحيين منها لاستخدامها فى نقل متاعهم وعائلاتهم إلى حوران".

إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة من وقت إلى آخر بتجنيد دواب الحمل لخدمتها وغالباً ما يصاحبها سائقوها[725]. ومن ثم، كانت أسعار النقل مرتفعة جداً وتؤثر بصفة خاصة على الزراعة، وذلك فى غيبة الطرق المعبدة. كذلك كانت حركة النقل بطيئة، فهى تتحرك عادة بواقع خمسة كيلومترات فى الساعة. وتسير البغال والحمير فى مجموعات صغيرة، أما قوافل الصحراء فيصل عدد الإبل فيها إلى ما بين ألف وألفين[726].

وتوضح بعض الأمثلة جوانب الصورة، ففى عام 1838، كلفت البضائع المرسلة على ظهور البغال والجمال من إسكندرونة إلى حلب (125 كيلومتراً) ما بين 80 قرشاً و100 للقنطار أو ما بين 3.1 جنيهات إسترلينية للطن و4، وفى عام 1857، كلفت 35 قرشاً للشمبل فى عينتاب، كان يدفع 25 قرشاً مصاريف نقل إلى إسكندرونة التى تبعد 160 كيلومتراً[727]. وفى عام 1858 – 1859، كان متوسط سعر القمح فى إنكلترا عشرة جنيهات للطن، وكانت أسعار النقل عام 1860 من حلب إلى إسكندرونة 90 قرشاً للقنطار أو نحو 3.2 جنيهات إسترلينية للطن[728]. وفى عام 1871، كان نقل القمح من حلب إلى إسكندرونة 25 قرشاً للشمبل وقد يكلف الضعف فى القرى القريبة من أورفة (على بعد نحو 230 كيلومتراً) للوصول إلى حلب، وفى ذلك الوقت كان سعر القمح فى حلب عادة خمسين قرشاً للشمبل[729]. وعلى المنوال نفسه، كان النقل إلى إسكندرونة عام 1888 يعادل 50 بالمائة من سعر القمح فى حلب، أما قيمة النولون من لندن إلى إسكندرونة فكانت

---

[725] كما حدث مثلاً عام 1886، إنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eyres to Thornton, 10 October 1886," (FO 195/1548).

[726] إنظر: القسم رابعاً، النص 1، والقسم خامساً، النص 2 من هذا الفصل.

[727] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 46, and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Alexandretta," and "Aintab".

[728] Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., Abstract of British Historical Statistics (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 488, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Commercial Report on Aleppo," (T 367. 4).

[729] إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.

نصف قيمته من الإسكندرونة إلى حلب[730]. وفى تاريخ متأخر، كان سعر نقل الذرة عشرة قروش للشمبل من ديار بكر إلى حلب (نحو 340 كيلومتراً) فى وقت كان ثمنه فى حلب 12 قرشاً، وبذلك لا ينال المزارع سوى قرشين ثمناً للشمبل الواحد. ويكلف نقل العرقسوس من أنطاكية إلى إسكندرونة (60 كيلومتراً) خمسة أضعاف كلفة النقل بحراً من إسكندرونة إلى نيويورك[731].

وفى عام 1882، كان النقل بالإبل من إسكندرونة إلى حلب يكلف 60 فرنكاً (2.4 جنيهات إسترلينية) للطن، وفى عام 1900، كان الطن يكلف من حلب إلى إسكندرونة جنيهين[732] . وبذلك ترى أن تكاليف النقل على مدى السنوات الخمسين أو الستين السابقة قد انخفضت، بينما زادت أسعار القمح[733]، مما قد يكون مؤدياً إلى تيسير التصدير.

وفى وسط سوريا، كان نقل البضائع عام 1879 من اللاذقية إلى حماة (رحلة تستغرق ثلاثة أيام مسافتها مائة كيلومتر) يكلف مائة فرنك للطن (أربعة جنيهات)، مقارنة بنولون النقل بالسفن الشراعية إلى جنوى الذى كانت قيمته عندئذ 25 فرنكاً[734].

والأحوال فى جنوب سوريا لم تكن أفضل من ذلك، ففى عام 1826، ذكر القنصل الفرنسى أن تكاليف النقل من بيروت إلى دمشق (نحو 125 كيلومتراً) كانت من قبل بين 12 و15 فرنكاً للقنطار زنة 225 كيلوغراماً (2.1 – 2.6 جنيه إسترلينى) ولكنه إرتفع الآن إلى 35 فرنكاً (6.2 جنيهات)، وتزيد عن ذلك شتاء[735]. وفى عام 1838، كانت أسعار النقل من بيروت إلى دمشق بالبغال أو الجمال ما بين 80 قرشاً أو 100 قرش

---

730 Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, "Aleppo," and Great Britian, Accounts and Papers 1889, vol. 81, "Aleppo".

731 المصدر نفسه.

732 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Alexandretta," (Alep), vol. 37, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Alexandretta," 13 February 1900 (FO 195/2073).

733 إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.

734 Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

735 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Trade Report," Beirut (Alep), vol. 28.

للقنطار زنة 504 أرطال، أو 1. 4-3 جنيهات للطن[736]. وفى عام 1857، كانت أسعار النقل فى الصيف حيث الطرق جافة جنيهين و3 أعشار و4.6 جنيهات للطن[737].

أما أسعار النقل من حوران – مخزن غلال سوريا– فكانت عالية بالقدر نفسه. ففى عام 1880، كانت الغلال التى يبلغ سعر الكيلة منها هناك أربعة قروش "تنقل بما يعادل ثمنها " إما إلى دمشق (نحو مائة كيلومتر) أو إلى عكا (نحو 140 كيلومتراً)، وتصل إلى 14 قرشاً للكيلة فى جبل لبنان[738]. وفى عام 1899 كان النقل بالإبل من غرب حوران إلى عكا يتكلف من 25 – 30 فرنكاً للطن، ومن وسط حوران 35 – 40 فرنكاً (أى ما بين 1.4 – 1.6 جنيه)، ومن بيسان إلى عكا 18 فرنكاً، ومن الناصرية عشرة فرنكات[739] . كما كانت أسعار النقل فى المناطق الداخلية مرتفعة أيضاً، ففى عام 1838 بلغت من حلب إلى دمشق (نحو 400 كيلومتر) ما بين 150 – 160 قرشاً للقنطار، وكانت عام 1860 قد بلغت 160 قرشاً للقنطار[740]. أما عن أسعار النقل عبر الصحراء[741]، ففى عام 1838 بلغت ما بين حلب والموصل (نحو 700 كيلومتر) ما بين 220 – 300 قرش للقنطار، وما بين حلب وبغداد (نحو 900 كيلومتر) ما بين 400 – 500 قرش للقنطار، أو ما بين 8.8 – 12 جنيهاً إسترلينياً للأولى، وما بين 16 – 20 جنيهاً للثانية، وفى عام 1860 كانت مائتى قرش للأولى وثلاثمائة للثانية[742].

---

[736] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 47.

[737] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Misk to Clarendon, 31 August 1857," (FO 78/1298).

[738] Great Britain, Accounts and Papers 1880, "Beirut" and "Damascus".

[739] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Prospects of Haifa – Damascus Railway," (FO 195/2056).

إنظر أيضاً: القسم رابعاً، النصين 6 و7 من هذا الفصل.

[740] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 47, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Commercial Report on Aleppo," (T 367. 4).

[741] إنظر: القسم رابعاً، النص 1 من هذا الفصل.

[742] Bowring, Ibid., p. 85, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Commercial Report on Aleppo," (T 367. 4).

وإنظر قائمة بالقوافل التى وصلت إلى دمشق عام 1825، فى:

Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883, p. 225.

وكانت الأحوال مشابهة تماماً فى العراق. ففى الموصل عام 1895، قدر حمل الجمل بـ 178 كيلوغراماً، وحمل البغل بـ 133 كيلوغراماً، وحمل الحمار (الذى ندر استخدامه) ما بين 53 – 67 كيلوغراماً. وتفاوتت أسعار النقل من الموصل إلى حلب من 110 – 250 قرشاً للقنطار زنة 266.6 كيلوغراماً (4 – 9 جنيهات للطن)، ومن بغداد إلى الموصل (نحو 525 كيلومتراً) ما بين 120 – 150 قرشاً (حوالى 4.2 – 5.3 جنيهات للطن) بالجمال، وما بين 150 – 200 قرش بالحمير. وقد انخفضت أسعار النقل انخفاضاً كبيراً بسبب المنافسة وتحول التجارة إلى طريق قناة السويس، ونتج من ذلك وفرة أعداد الجمال، ومن ثم كانت أسعار النقل من الموصل إلى حلب من قبل ما بين 400 – 500 قرش للقنطار.

وذكر جيرى عام 1878، أن القمح الذى يبلغ ثمنه أربعة شلنات فى الحلة يكلف ستة شلنات نفقات نقل إلى بغداد، التى تبعد ما يزيد قليلاً عن مائة كيلومتر، وأن القمح الذى تجمعه الحكومة كضريبة يترك ليتعفن فى مخازنها بسبب نقص وسائل النقل[743]. وفى عام 1888، كان الزبيب الذى يبلغ ثمنه 43.50 فرنكاً فى الموصل يكلف عشرين فرنكاً لينقل إلى البصرة، و16 فرنكاً أخرى لينقل إلى مرسيليا. وكانت أسعار النقل على الطريق الذى يصل بغداد بخانقين (150 كيلومتراً) فى الفترة 1902 – 1906 للطن فى المتوسط 2.5 جنيه إسترلينى، و30 بالمائة أقل فى الإتجاه العكسى، وكان يتم نقل نحو 30 ألف طن شرقاً و15 ألف طن غرباً كل عام، وكذلك نحو 200 ألف مسافر[744].

ولنقل البريد، استخدم العثمانيون الحمام الزاجل والمبعوثين أو المرسلين (الطرطر) الذين يركبون الهجن، ويقطعون المسافة بين بغداد وإستانبول فى مدة تتراوح بين 12 – 13 يوماً أو أكثر قليلاً. وكان للبريطانيين أيضاً خط بريد بالهجن، وفى عام 1838، كان حملة بريدهم يقطعون الرحلة من بغداد إلى أرضروم والعودة فى مدة تتراوح بين 24 – 30

---

[743] "Report on Mosul," 30 April 1895, and Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosprous, vol. 1, pp. 95 – 96.
وحول تنظيم قافلة بغداد – حلب فى العام 1908، إنظر:
Jean Baptiste Rousseau, Voyage de Baghdad à Alep, 1808 (Paris: J. André, 1899), pp. 40 – 50.

[744] France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, "Siouffi to Goblet, 15 November 1888," (Mosul), vol. 2, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Roads," 7 November 1907 (FO 195/2243).

يوماً، وعادة كان زمن الرحلة يقل عن ذلك، وكانوا يحصلون نظير القيام بهذه المهمة على أجر يراوح ما بين 2500 – 3000 قرش. ولكن هذا الخط البريطانى أغلق عام 1886، أما الخط العثمانى فقد استمر حتى الحرب العالمية الأولى[745].

والفارق الوحيد بين البلدين (سوريا والعراق) هو الطرق المائية، فلا يصلح للملاحة من أنهار سوريا إلا نهر العاصى من أنطاكية إلى إسكندرونة، ونهر الفرات[746]، حيث يمكن أن تبحر القوارب الصغيرة ذات الغاطس المرتفع. غير أن كلا النهرين فى العراق (دجلة والفرات) يصلح للملاحة فى معظم المجرى، وتنقل السلع على مراكب من ديار بكر إلى الموصل على دجلة، ومن بين بيرجك إلى الفالوجة على الفرات. وما يترتب على ذلك من توفير نفقات النقل يمكن تبينه من النماذج الثلاثة التالية: ففى عام 1864 كانت أسعار النقل بالنسبة للقطن من بغداد إلى حلب (حوالى 900 كيلومتر) ما بين 10 جنيهات و13 جنيهاً للطن، ولكن أسعار النقل بالمراكب الشراعية إلى البصرة (نحو 570 كيلومتراً) هى نحو جنيه إسترلينى واحد، وبالقوارب البخارية نحو جنيهين[747]. وفى عام 1895، كانت البضائع المرسلة بالمراكب المسماة "كلك" من الموصل إلى بغداد[748] تستغرق من 3 أيام إلى 12 يوماً، وتكلف فقط من 0.16 – 1.3 جنيه للطن. وفى عام 1867 كان نولون الغلال من بغداد إلى البصرة 150 قرشاً للطغار زنة 2690 رطلاً (أى حوالى 1.2 جنيه للطن) على دجلة و200 قرش على الفرات. وكان ذلك يمثل ما نسبته 15 – 20 بالمائة من سعر

---

[745] Christina Phelps Grant, The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration (London: Black, 1937), pp. 241 – 259; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Memorandum, 31 December 1838," (FO 248/83), and "Tweedie to white, 24 March 1887," (FO 195/1579).

[746] إنظر القسم رابعاً، النص 10 من هذا الفصل.

[747] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Delaport to Drouyn, 3 February 1864," (Baghdad), vol. 12.

وللإطلاع على وصف رحلات "الكلك"، إنظر:

David Fraser, The Short Cut to India: The Record of a Journey along the Route of the Baghdad Railway (Edinburgh: Blackwood, 1909), pp. 163 – 233, and Max Oppenheim, Vom Mittelmer Zum Persischen Golf (Berlin: Reimer, 1899), pp. 193 – 235.

[748] إنظر: القسم خامساً، النص 8 من هذا الفصل.

الغلال فى بغداد[749]، وكان الكثير من هذه الأسعار سارياً فى الرحلة المتجهة شمالاً بالبواخر النهرية فى دجلة والمراكب الشراعية فى الفرات[750].

وكان أول مجئ النقل الحديث إلى المنطقة فى أنهار العراق. ففى عام 1836 قامت حملة بقيادة فرانسس تشسناى بحمل قاربين بخاريين عبر صحراء سوريا، ثم أبحرت بهما فى الفرات جنوباً[751]، وفيما بين عامى 1839 – 1842، قام ما يبلغ عدده نحو أربعة قوارب بخارية تملكها شركة الهند الشرقية بالإبحار فى أنهار دجلة والفرات وقارون صعوداً ونزولاً لمسح مجراها، وحمل المسافرين والبريد، والتأهب للعمل ضد محمد على إذا لزم الأمر. وفى عام 1841 حصل الكابتن لنتسن – قائد هذا الأسطول الصغير، ومؤسس بيت تجارى فى بغداد فى العام نفسه – على تفويض من الحكومة العثمانية لتشغيل باخرتين لنقل البريد والمسافرين والبضائع[752].

---

[749] إنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص 14 من هذا الكتاب.

[750] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Mosul," 30 April 1895 (Mossoul), vol. 2, and Saleh Haidar, "Land Problems of Iraq," (Ph. D. Thesis, London University, 1942), p. 266.

وللوصف إنظر:

Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 228 – 230.

ولجدول التكاليف من الموصل إلى حلب والإسكندرونة، إنظر:

Sarah Shields, "An Economic History of Nineteenth Century Mosul," (Ph. D. Thesis, Chicago University Press, 1986), p. 49.

وفى العام 1848 أدت تكاليف النقل والضرائب إلى زيادة أسعار تسليم حمل القمح من 40 قرشاً فى الموصل إلى 95 قرشاً فى بغداد، إنظر: Shields, Ibid., p. 114.

[751] Francis Rawdon Chesney: The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, 2 vols. (London: Longman, 1850); Narrative of the Euphrates Expedition, Carried out by the British Government during the Years 1835, 1836 and 1837 (London: Longmans Green, 1868), and Stephen Hemsley Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq (London: Oxford University Press, 1925), pp. 292 – 293.

[752] للإطلاع على معلومات حول بيت "لينتش"، إنظر:

Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 146 – 153.

وفى ما يتعلق بالجوانب الدبلوماسية، إنظر: عبد العزيز سلمان نوار، المصالح البريطانية فى أنهار العراق، 1600 – 1914: دراسة وثائقية للتطورات التى أدت إلى إحتكار بريطانيا للملاحة فى العراق (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، أكثر من موضع. وكانت السفن التجارية والأساطيل المسلحة البريطانية قد قطعت الأنهار منذ العام 1769 لمساندة باشا بغداد ضد القبائل العربية، إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Memorandum by Pelly, 5 July 1883 (FO 424/137), and "Memorandum Regarding the Navigation of the Rivers of Mesopotamia," 26 November 1907 (FO 424/213).

وفى عام 1855، كونت السلطات العثمانية شركة برأس مال حكومى – أهلى مشترك ، واشترت باخرتين من بلجيكا بدأتا العمل فى نيسان / أبريل 1859، وكانت هناك خطة لإقامة خط يربط موانئ البحر الأحمر بموانئ الخليج[753]. وكرد فعل لذلك، إندمجت شركة لنتسن بإسم "شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية" عام 1861، برأس مال إبتدائى قدره 15 ألف جنيه إسترلينى، زيدت تدريجياً إلى 100 ألف جنيه عام 1914، وقدر العائد السنوى لرأس المال بما لا يقل عن 20 بالمائة[754]. وفى عام 1862 دشنت أول باخرة لها وتبعتها الثانية عام 1865، وقد حملتا البريد إضافة إلى الركاب والبضائع، وتلقتا عوناً مالياً من حكومة الهند. وفى عام 1879، زادت من رأس مالها وأصبحت مرتبطة تماماً بشركة الهند البريطانية للملاحة البخارية[755]، وقامت تدريجياً بإحلال بواخر أكبر حجماً وأكثر قوة محل بواخرها، وفى عام 1907، حصلت على ترخيص بتسيير باخرة ثالثة.

وفى الوقت نفسه، قامت الحكومة عام 1865 بإعادة تنظيم شركتها التى كانت ملكاً لحكومة عمان والحكومة العثمانية، فـاشترتها الدائرة السنية للسطان عبد الحميد عام 1900 وسميت "الحميدية"، ولكن فى عام 1909 استعادتها الحكومة بعد سقوط السلطان عبد الحميد وأصبحت تسمى "الإدارة النهرية". وقد قامت بدورها فى تحديث سفنها[756] . وفى عام 1912 قام أحمد جعفر، أحد رجال الأعمال فى البصرة، أيضاً بإدارة بعض البواخر النهرية. ويبين النص 18 حجم الشركات الثلاث وأنصبتها فيما بين عامى 1908 و1912 معاً، وقد كان الخط البريطانى يتولى 52 بالمائة من حركة النقل تاركاً الباقى للخط العثمانى[757].

---

[753] نوار، المصدر نفسه، ص 109 – 110.

[754] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 412. ويقدر جيرى فى العام 1878 العائد بنسبة 25 بالمائة لشركة لينتش وبنسبة 8 بالمائة للبواخر التركية، فى:

Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, vol. 1, p. 106.

وكان لجيرى وصف حيوى لـ (Blosse Lynch) التى كانت تحمل حوالى 1000 راكب و300 طن من البضائع.

[755] Issawi, ed., The Economic History of Iran 1800 – 1914, pp. 165 – 170.

[756] إنظر: القسم خامساً، النص 3 من هذا الفصل.

[757] Great Britain, Public Record Office, Froeign Office, "Draft Agreement," 9 June 1913 (FO 424/231).

وفى عام 1909، ذكر القنصل الأمريكى أن الأسطول النهرى كان يتكون من عشر بواخر، وربما ما يزيد عن أربعمائة مركب شراعى، وتراوحت قيمة الباخرة الواحدة بين 35 ألف دولار و44، وتحمل ما يتراوح بين 100 طن و350 طناً، وكانت البرجة تحمل ما بين 70 طناً و100، أما المركب الشراعى فيساوى ما بين 650 دولاراً و1700 ويحمل ما بين 10 أطنان و75 طناً[758]. ومن ثم كانت الاستثمارات فى النقل النهرى نحو مليون دولار.

وجميع هذه الخطوط أبحرت فى دجلة جنوب بغداد، وإلى الشمال، قامت البواخر العثمانية أحياناً بنقل الحجاج من بغداد إلى سامراء[759]. وبالنسبة إلى الفرات، فى أعقاب المحاولة الرائدة التى قام بها مدحت باشا عام 1870[760] قامت البواخر العثمانية فى ذروة موسم الفيضان الذى يبدأ فى أيار / مايو بتسيير رحلتين شمالاً إلى مسكانة، وفى عام 1910 إمتدت خدمتها إلى الكوفة[761]. وفشلت محاولات الحكومة لتسيير لنشات فى أعالى الفرات عامى 1911 و1912[762].

وكانت العلاقات بين شركة لنتسن والحكومة متوترة دائماً، ففى عام 1856، جأرت بالشكوى من استمرار إتاوات القبائل على قواربها[763]. وفى عام 1886، عندما شحنت الغلال عرضت الشركة أن تخفض أسعار النقل بنسبة 20 بالمائة إذا سمح لها أن تقطر برجة بكل واحدة من بواخره، فصرح لها بذلك حتى أيار / مايو 1887 ثم ألغى الترخيص. وفى عام 1897 زعمت الشركة أن قنوات الرى التى حفرها الشيوخ جعلت

---

[758] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Simpich to Ozmun, 23 October 1909," C 8. 9.

[759] Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Bghdad"; France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Bertrand to Moustier, 22 June 1870," (Alep), vol. 34; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Trade Report," Baghdad, 1878 (FO 195/1243), and Great Britain, Accounts and Papers 1912/13, vol. 100, "Basra".

[760] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثالثاً، النص 12 من هذا الكتاب.

[761] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Young to Lowther, 24 October 1911," (FO 195/2366 and 424/229).

[762] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Taylor to Kemball, 17 April 1856, and Hector to Kemball, 3 October 1856," (FO 195/521).

[763] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Consul General to Ambassador at Constantinople, 27 April 1887," (FO 78/4016).

الملاحة فى دجلة صعبة، كما أن تسهيلات الشحن والتفريغ فى بغداد غير مناسبة، وكانت قد أعلنت من قبل أن الملاحة فى الفرات لا جدوى منها "فعلى الأقل هناك 200 ميل من مجراه الجنوبى يتفرع إلى أهوار ومستنقعات"[764]. وفى عام 1910، أعلنت الشركة أن لديها 3000 طن من البضائع المتراكمة فى البصرة، وأن لدى الخط العثمانى 5000 طن ، وفى عام 1911، بلغت حمولة تلك البضائع للشركتين معاً 10.000 طن، غير أن السلطات لم تسمح للشركة بإحلال باخرة جديدة محل باخرة تحتاج إلى إصلاح[765]. فقد كانت الحكومة تخشى من احتمال إحتكار الشركة للنقل النهرى، وضايقها حمل بواخرها للعلم البريطانى، كما كان قد تقرر وضع حد للمحاولات البريطانية المتزايدة للتوغل فى العراق الذى رأى فيها تهديداً سياسياً. وفى عام 1870 ذكر القنصل البريطانى أن السلطات "تبذل أقصى ما تستطيع من جهد" لإبعاد السفن البريطانية عن أنهار العراق[766].

ولم يكن للسلطات العثمانية وحدها تحفظات على لنتسن، ففى عام 1910، زعم تاجر بريطانى أن كل فئة من فئات سكان العراق تعارض هذه الشركة، وأن خدماتها متواضعة، تؤدى إلى إلحاق التلف بالبضائع، وأن أسعار نولون الغلال عليها جنيهان للطن وهو ما يعادل نصف سعر هذه السلعة فى أسواق بغداد[767].

وساعدت المنافسة بين الشركتين البريطانية والتركية على إبقاء أسعار النولون أقل مما لو كانت بيد شركة منفردة. وفى عام 1893، جاء فى أحد التقارير البريطانية أنه نتيجة المنافسة التركية "أصبحت أسعار النقل الآن نصف ما كانت عليه منذ بضع سنوات" وأن أرباح شركة لنتسن أقل مما كانت عليه من قبل[768]. وكانت تلك الأسعار قليلة إلى درجة إبعاد القوارب الشراعية الصغيرة من الميدان[769]. وقد قللت البواخر زمن الرحلة من بغداد

[764] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Report by Captains, 25 January 1897, and Consul General to Currie, 4 September 1897," (FO 195/1978), and "Consul General to Ambassador, 3 February 1888," (FO 78/4116).
[765] Great Britai, Public Record Office, Foreign Office: "Wire from Lynch, 26 July 1911," (FO 195/2368), and "Company to Carey, 20 June 1911," (FO 424/227).
[766] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Herbert to Secretary Government of India, 7 April 1870," (FO 195/949).
[767] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Letter from Cree," (FO 195/2238 and 424/222).
[768] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Beville to Mockler, 31 May 1893," (FO 195/1799).
[769] Great Britain, Accounts and Papers 1878/79, "Baghdad".

إلى البصرة إلى نحو يومين أو ثلاثة أيام مقارنة بالمراكب الشراعية التى كانت تقطعها فيما بين خمسة أيام وثمانية، ومن البصرة إلى بغداد فى أربعة أيام مقارنة بما يتراوح بين 40 يوماً و60 للمراكب الشراعية[770]. وعلى كل، كانت أسعار النولون مرتفعة بالمعدلات العالمية ففى الأعوام 1902 – 1906 كان متوسطها 1.1 جنيه للطن إلى الجنوب، و2.25 جنيه للطن إلى الشمال مقارنة بـ 1.2 جنيه للطن من صادرات البصرة إلى إنكلترا و1.6 جنيه لوارداتها[771].

ويجب أن نضيف إلى ذلك أنه قبيل الحرب العالمية الأولى، دخلت شركة لنتسن فى دورتين من المفاوضات. ففى الأعوام 1887 و1907 و1908 حاولت شراء البواخر التركية دون أن تحقق نجاحاً[772]. وفى عام 1909، وافقت الحكومة التركية على دمج شركتها فى الشركة البريطانية على أن تكون الشركة الجديدة مصلحة حكومية برأس مال قدره 322 ألف جنيه مناصفة، وأن ترفع بواخرها العلم العثمانى، ولكن كانت هناك معارضة فى كل من بغداد ومجلس المبعوثان العثمانى، ولم يتم التصديق على الإتفاقية[773]. على كل، شملت المفاوضات الخاصة بخط سكك حديد بغداد الملاحة النهرية، وتم التوصل فى نهاية الأمر إلى اتفاقية لتكوين شركة للنقل النهرى تملكها شركة لينتسن بالإشتراك مع البنك الألمانى، وقد عملت هذه الشركة مدة عامين حتى نشوب الحرب. وهناك مشروع أكبر تدخل فيه مصالح شركة بتسولار أند أورينتال، عصف به هو الآخر نشوب الحرب. وبعد الحرب زادت شركة لنتسن رأسمالها إلى 300 ألف جنيه واستأنفت نشاطها[774].

---

[770] Halford Lancaster Hoskins, British Routes to India (New York: Longmans, 1928), p. 427.
[771] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsey to Lowther, 10 March 1909," (FO 195/2308).
ولمعلومات حول رسوم الشحن عبر النهر والبحر، إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1901 – 1913, "Trade Reports" on Baghdad and Basra.
[772] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Confidential Print," 22 July 1913 (FO 424/239).
[773] نوار، المصالح البريطانية فى أنهار العراق، 1600 – 1914: دراسة وثائقية للتطورات التى أدت إلى إحتكار بريطانيا للملاحة فى العراق، ص 207 – 215.
[774] المصدر نفسه، ص 215 – 220؛
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 152 – 153, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Draft to Memorandum to be Exchanged by Lord Inchcape and Mr. J. Lynch, 1 February 1914," (FO 424/251).

وفى سوريا، كما فى أوروبا، سبق تحسين الطرق إنشاء السكك الحديدية، على عكس ما حدث فى معظم بلدان الشرق الأوسط. وقد حث ريتشارد وود – القنصل البريطانى فى دمشق فى الأربعينات – السلطات العثمانية على بناء طريق من دمشق إلى بيروت ولكن نقص مصادر التمويل حال دون تنفيذه[775]. وأكدت زيادة الطلب على الغلال خلال حرب القرم الحاجة إلى تحسين وسائل النقل. وفى عام 1857 حصل الكونت دى برتوى على امتياز مدته خمسون عاماً لبناء الطريق، على ألا يعطى إمتياز آخر لطريق يربط دمشق بأى ميناء آخر فيما بين اللاذقية وعكا، ولكن الحكومة احتفظت لنفسها بحق بناء مثل هذه الطرق. وتكونت شركة برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك، وبدأ بناء الطريق فى كانون الثانى / يناير 1859، وفى أول كانون الثانى / يناير 1863 وصلت إلى دمشق أول رسالة على هذا الطريق. وقامت الشركة بتسيير عربتين فى كل منهما 12 مقعداً، كل يوم، واحدة من بيروت والأخرى من دمشق، وكذلك عربات صغيرة، وكانت الرحلة ذات الـ 112 كيلومتراً تقطع فى 13 ساعة من دمشق و14 ساعة من بيروت[776]. وفرضت الشركة رسوم عبور على دواب الحمل التى تستخدم الطريق. وتنوعت أجور النقل على الطريق ، ففى 1869 تراوحت بين 50 قرشاً و60 للقنطار (254 كيلوغراماً) من بيروت إلى دمشق ، وما بين 85 قرشاً و90 فى الإتجاه العكسى. وفى تلك السنة تم نقل 12 ألف طن وعشرة آلاف مسافر مناصفة تقريباً بين الإتجاهين. وفى عام 1894 زادت الحركة على الطريق إلى 27 ألف طن و15 ألف مسافر[777]. وكان قد تم تصفية الشركة عام 1892 بعد انضمامها إلى شركة السكك الحديدية. وبعد ذلك تدهورت أحوال الطريق، ولكن أعادت الحكومة إصلاحه قبل إندلاع الحرب.

---

[775] إنظر هذه الفقرة فى:
R. Tresse, "Histoire de la route de Beyrouth a Damas," La Géographie, no. 6 (1936).

[776] إنظر أيضاً: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، 3 ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1972)، ج 1، ص 26. وفى عام 1884 كانت الرحلة ذهاباً وإياباً من بيروت إلى دمشق تكلف المسافر 290 قرشاً، إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Dispatch of 23 February 1884," (FO 78/3648).

[777] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1894 (Beyrouth), vol. 11, and Great Britain, Accounts and Papers 1895, vol. 100, "Beirut".

وكانت النتائج المالية مرضية، فقد حصل السهم على ربح قدره 8 بالمائة عام 1872 زيد إلى 16 بالمائة عام 1880 وما بعده[778]. ولكن الطريق لم يحقق حداً كبيراً من المنافسة، ففى 1869، نقلت دواب الحمل التى تفادت استخدامه نحو 5500 طن، غير أنه مع نهاية القرن، وإلغاء رسوم العبور، استخدمته بإنتظام نحو 200 عربة تحمل كل منها ما بين 1.25 – 1.50 طن، كانت تحصل على نولون أقل من أجور النقل بالسكك الحديدية[779] . وقد حسم هذا الطريق تميز بيروت على الموانئ الأخرى، واجتذب بعض القوافل من حلب إلى دمشق.

وفى لبنان، قام الحكم الذاتى ببناء شبكة كبيرة من الطرق[780]. وفى عام 1879 بدأ الوالى المصلح مدحت باشا العمل فى طريق طرابلس – حمص الذى ما لبث أن امتد إلى حماة بطول إجمالى قدره 142 كيلومتراً. وتم تشييد طريق يافا – القدس الذى يبلغ طوله 86 كيلومتراً فى 1865، وتتضح زيادة الحركة عليه من المبالغ التى دفعت نظير حق تحصيل رسوم المرور عليه، إذ كانت 450 جنيهاً فى عام 1865، و1564 جنيهاً فى عام 1887[781]. وفى عام 1892 كتب القنصل البريطانى أن "النقل بالعربات لا وجود له خارج المناطق المحيطة بالمدن الكبرى"[782]، سوى على هذه الطرق. غير أنه قبل إندلاع الحرب، بنيت الطرق بين طرابلس وصيدا (125 كيلومتراً)، ونابلس ويافا، والقدس وأريحا، ودمشق وحمص (200 كيلومتر)، وصيدا ومرجعيون. وكان طريق حلب – إسكندرونة قد أصلح عام 1876، وكذلك الحال بالنسبة إلى امتداده إلى كلس، وفى عام 1910، كانت هناك 15 سيارة فرنسية الصنع فى بيروت[783] تجوب أنحاء لبنان.

---

[778] Eleuthère Eleftériadès, Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financere et économique (Beyrouth: Impression catholique, 1944), p. 42.
ولأرقام سنوية عن الإيصالات (ما يزيد عن المليون فرنك بقليل) والنفقات (حوالى 800.000)، إنظر الجدول فى: المصدر نفسه، ص 409.

[779] Great Britain, Accounts and Papers: 1902, vol. 110, "Damascus," and 1905, vol. 93, "Damascus".

[780] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 15 من هذا الكتاب.

[781] Great Britain, Accounts and Papers 1881, vol. 103, "Jerusalem".

[782] Great Britain, Accounts and Papers 1893, vol. 97, "Beirut".

[783] United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, C 8.5, 19 September 1910.
وإنظر أيضاً: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 17 من هذا الكتاب.

ولم يؤد إدخال عربات نقل البضائع والركاب التى تجرها الخيول إلى تخفيض أجور النقل، فعلى سبيل المثال، كان أجر نقل الطن الواحد بين حمص وطرابلس سواء بالجمال أو العربات جنيهاً واحداً، ولكن العربات كانت أوفر راحة، وأدت إلى تقصير زمن الرحلة (من دمشق إلى بيروت يوم واحد بدلاً من ثلاثة أيام) وجعلت نقل الحمولات الثقيلة ممكناً، ففى فلسطين كانت العربة تحمل عام 1909 ألف كيلوغرام مقابل 300 كيلوغرام للجمل و140 للبغل[784].

ولم يحدث تحسن مماثل فى العراق، ولكن بدأ تسيير خط عربات لنقل الركاب بين حلب وبغداد عام 1902، وأصبحت هناك رحلتان أسبوعياً، تقطع المسافة فى 12 يوماً، أما العربات الصغيرة فكانت تقطعها فى أربعة أيام، وبلغت أجرة السفر للفرد ما بين ليرتين ونصف ليرة تركية و4 ليرات تركية[785]. وفى عام 1908، استغرقت الرحلة تسعة أيام منها 103 ساعات تقريباً مدة السفر[786]. وفى السنة نفسها قاد رجل إنكليزى سيارة من حلب إلى بغداد[787]، وفى عام 1909 استورد أحد أعيان بغداد سيارتين إلى دمشق ليعملا بين دمشق وبغداد، غير أن ذلك لم يتحقق حتى عام 1923[788].

وكجزء من خطة التنمية العامة لتركيا الفتاة، أبرم عقد مع "الشركة العامة للطرق فى الإمبراطورية العثمانية" لإقامة 9312 كيلومتراً من الطرق بكلفة قدرها مليونا جنيه، من بينها 459 كيلومتراً فى دمشق، وبيروت، والقدس، ولبنان، و1173 كيلومتراً فى حلب ، وبغداد، وأورفة، ودير الزور[789].

وفى الوقت نفسه، أقيمت شبكة من خطوط البرق والسكك الحديدية، ففى حزيران / يونيو 1861 فتح خط البرق بين بيروت ودمشق، وفى كانون الثانى / يناير 1867 تم ربط

---

[784] Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Palestine".
[785] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsay to O'Conor, 12 September 1907," (FO 424/213).
[786] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Memorandum by Ramsay, 28 May 1908," (FO 424/216).
[787] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsay to Board of Trade, 2 December 1908," (FO 195/2275).
[788] Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Damascus," and Grant, The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration, pp. 270 – 289.
[789] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Annual Report," 1910 (FO 424/250).

بيروت بإستانبول برقياً عن طريق حلب وديار بكر وأنقرة، وبعد ذلك بوقت قصير تم ربطها بالإسكندرية[790]. وقد وصل خط البرق إلى بغداد فى مطلع 1863، وإلى الفاو فى كانون الثانى / يناير 1865، ومن هناك امتد إلى كراتشى[791]. وفى عام 1909، جاء فى أحد التقارير أن قطع خطوط البرق بين بغداد والبصرة كلف الحكومة 52.750 فرنكاً سنوياً "ومن ثم يصبح استخدام اللاسلكى مفيداً للحكومة وللمصالح التجارية للبلاد" غير أن هذا الإقتراح لم يلق أذناً صاغية[792]. وكان وصول طائرتين عسكريتين إلى حلب ودمشق فى ربيع 1914 فى طريقهما إلى القاهرة بشيراً بالتطور الذى سيحدث فى المستقبل، رغم عدم نجاحهما[793].

ثالثاً: السكك الحديدية

كانت هناك منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر مشروعات مختلفة مقترحة لمد خطوط حديدية من البحر المتوسط إلى العراق، أو حتى إلى الهند[794]، ولكنها لم تكن مشروعات اقتصادية، فصرف النظر عنها. وكان أول خط حديدى يقام فى المنطقة هو خط السكك الحديدية الضيقة (متر واحد) بطول 87 كيلومتراً بين القدس ويافا، وافتتح عام 1892 ، وكانت تملكه شركة فرنسية تدعى "شركة السكك الحديدية العثمانية ليافا والقدس"، وتأسست عام 1889 برأس مال قدره أربعة ملايين فرنك و10 ملايين فرنك سندات[795] . وتكلفت الإنشاءات 110 آلاف فرنك لكل كيلومتر واحد، وكانت النتائج فى البداية محدودة، لأن محطتى القدس ويافا كانتا خارج المدينتين من ناحية، كما أن الكثير من حركة النقل كان يتم بالجمال والعربات. وفى عام 1903 كان نولون الفحم للطن من يافا

---

790 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Moore to Russel": 20 June 1861 (FO 78/1586); 15 January 1863 (FO 78/1752), and 26 May 1864 (FO 78/1833).

791 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/752), and Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 152 – 154.

792 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsay to Lowther, 5 March 1909," (FO 424/219).

793 العظم، مذكرات خالد العظم، ج 1، ص 116 – 18.

794 إنظر: القسم رابعاً، النص 2 من هذا الفصل، وإنظر أيضاً:
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 137 – 145.

795 Verney et Dambmann, Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine, pp. 253 – 260; Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, pp. 158 – 161 and 330 – 331, and Issawi, ed., Ibid., p. 236.

إلى القدس 14.6 شلناً وهو أجر النقل نفسه بالجمال[796]. وعلى كل، بعد توقف عمليات الشركة فى 1894، أعادت تنظيم نفسها وازدادت الحركة على الخط تدريجياً، من 81 ألف راكب عام 1894 إلى 76 ألفاً فى 1903، إلى 183 ألف راكب فى 1913، وبالنسبة للبضائع زاد مقداره من 11 ألف طن عام 1894، إلى 26 ألف طن عام 1903 ثم 183 ألف طن عام 1913، وزادت جملة الإيرادات من 513 ألف فرنك إلى 779 ألف فرنك ثم 1.310.000 فرنك على التوالى. ولم تدفع أرباح على سندات الشركة قبل عام 1910 عندما صرف 5% لحملة هذه السندات، ووزعت أرباح على الأسهم بواقع 2.8% وقدر متوسط عائد رأس المال بنسبة 2.4%[797]، وكان يتم تسيير قطارين للركاب فى كل اتجاه يومياً بسرعة 23 كيلومتراً فى الساعة، وقطار بضاعة واحد ليلاً. وفى عام 1916، ثم عام 1918، قام الأتراك ثم البريطانيون بتوسيع القضبان، وأصبح الخط تابعاً لسكك حديد فلسطين.

وقد بدأ العمل عام 1892 فى خط بريطانى لربط عكا بدمشق، ولكن صرف النظر عنه عام 1898 بعد بناء ثمانية كيلومترات فقط. ولكنه كان – على أى حال – دافعاً لمجموعة من الممولين الفرنسيين للإسراع بتنفيذ مشروعهم بإقامة "شركة السكك الحديدية الاقتصادية لخط بيروت – دمشق – حوران فى سوريا عام 1892[798]. وفى عام 1893 ، حصلت هذه الشركة على امتياز إقامة خط بيروت – دمشق – بيراجك مع وصله للإلتقاء بخط بغداد المزمع إنشاؤه عند تلك. وغيرت الشركة إسمها إلى "الشركة العثمانية للسكك الحديدية لخط بيروت – دمشق – وبيراجك على الفرات" وزيد رأسمالها الإسمى من عشرة ملايين فرنك إلى 15 مليوناً عام 1893، وتم إصدار سندات بقيمة 60 مليون فرنك ليصبح – جملة رأس المال 31.2 مليوناً. وكانت كلفة تشييد الخط عالية، فتكلف مسافة

---

[796] Great Britain, Accounts and Papers: 1895, vol. 100, "Jerusalem," and 1903, vol. 101, "Palestine".

[797] Great Britain, Accounts and Papers: 1905, vol. 93, "Palestine," and 1914, vol. 95, "Palestine".

[798] Eleftériadès, Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique, pp. 37 – 104; Verney et Dambmann, LesPuissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine, pp. 241 – 253; Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, pp. 165 – 172 and 318 – 331, and Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 250 – 251.

103 كيلومترات من الخط بين دمشق – مزيرب التى فتحت عام 1894 نحو ثمانية ملايين فرنك أو نحو 80 ألف فرنك للكيلومتر الواحد بما فى ذلك القطارات. أما خط بيروت – دمشق وطوله 147 كيلومتراً الذى فتح عام 1895، فقد كان جزء منه متيناً لصعود وهبوط المرتفعات، وتكلف 19.1 مليون فرنك أو نحو 130 ألف فرنك للكيلومتر الواحد بما فى ذلك القطارات وكان كلا الخطين من الخطوط الضيقة.

وقد بدأ تشغيل الخط بتسيير قطار واحد كل يوم من بيروت إلى دمشق. وكان يعمل على الخط ثمانى قاطرات و20 عربة ركاب، و73 عربة نقل بضائع، زيدت حتى أصبحت عام 1902 تضم 15 قاطرة و130 عربة نقل ركاب ونقل بضائع. وكان هناك قطار للركاب وآخر للركاب والبضائع معاً يومياً بين دمشق ورياق، أما خط دمشق ومزيرب فكانت تخدمه أربع قطارات يومياً[799]. وانخفض زمن الرحلة من مزيرب إلى دمشق من يومين ونصف اليوم إلى ثلاثة ساعات، ولكن الرحلة من دمشق إلى بيروت فلم ينخفض زمنها إلا من 13 ساعة إلى تسع ساعات[800]. وزادت إيرادات الشركة من 2.389.000 فرنك عام 1896 (943 ألفاً من 220 ألف راكب و1.446.000 من نولون 220 ألف طن) وإلى 3.057.000 فرنك عام 1903 و4.241.000 فرنك عام 1913[801]. ولكن كانت الشركة تعلن أن هناك خسارة سنوياً، وعلى سبيل المثال، عام 1899 كانت جملة الإيرادات نحو 2.5 مليون فرنك، ومصاريف التشغيل 1.25 مليون وفوائد السندات 1.6 مليون فرنك، وبذلك كان هناك عجز قدره 350 ألف فرنك[802]. وكانت أسعار النولون عالية (12 – 20 فرنك للقنطار عام 1894) واستمر النقل بالعربات التى تجرها الدواب منافساً – تبلغ خمس حركة النقل إلى بيروت – واستمرت الجمال فى نقل الغلال من حوران، كما أن بعد محطة بيروت النهائية مسافة ميل واحد عن الميناء أضاف صعوبة أخرى إلى حركة

---

[799] Great Britain, Accounts and Papers: 1895, vol. 100, "Damascus"; 1903, vol. 79, "Damascus," and Issawi, ed., Ibid., p. 256.

[800] Eleftériadès, Ibid., pp. 46 – 47.

[801] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Note sur la situation économique," August 1897 (Beyrouth), vol. 12, and Eleftériadès, Ibid., p. 137. ويقدم المرجع الأخير أرقاماً للفترة من 1901 – 1913.

[802] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to Bunsen, 22 October 1900," (FO 424/200).

النقل. لذلك هبطت قيمة أسهم الشركة من 500 فرنك عند الإصدار إلى 120 فرنك عام 1897[803].

ولذلك بدأت تصفية الشركة عام 1900، وأعيد تنظيمها بواسطة البنك العثمانى وبعض البنوك الأخرى، ومرة أخرى تغير إسمها لتصبح "الشركة العثمانية للسكك الحديدية لدمشق – حماه وإمتداداتها[804]" وضمنت الحكومة للشركة 15 ألف فرنك عن كل كيلومتر واحد للخط عند تشغيله (تنقص إلى 12.500 عند ربطه بسكك حديد بغداد)، ولكنها أصرت على توسيع الخط إلى المعدل المتعارف عليه (1.435 متر)، وكان ذلك يعنى نقل نقطة الإتصال بين الخطوط القديمة والجديدة إلى رياق. وعند حلول عام 1902 وصل الخط الحديدى إلى حماه (188 كيلومتراً) وبعد توقيع الإتفاقية مع سكك حديد بغداد، وصل الخط إلى حلب (143 كيلومتراً أخرى) عام 1906، وفى عام 1909 تم بناء خط حديدى ربط حمص بطرابلس (103 كيلومترات) دون ضمان من الحكومة. وربط الخط القديم بميناء بيروت. وقد أصدرت السندات فى الأعوام 1901 و1905 و1909 لتمويل هذه الخطوط بقيمة إسمية 150.202.000 فرنك، فجلبت 76.928.000 فرنك. وفى عام 1914 كان رأس المال المستثمر فى الأسهم والسندات يبلغ 150.200.000 فرنك من بينها 116.741.000 فرنك كانت مدفوعة بالفعل، منها 70% رأس مال فرنسى[805]، وبلغت تكاليف الإنشاء مبلغ 59.364.000 فرنك لخط رياق – حلب أو 179 ألف فرنك للكيلومتر بدون القطارات، 187 ألفاً بما فيها القطارات، ولا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن خط بغداد[806].

وكانت هناك خدمة يومياً بين رياق وحلب وأخرى بين حمص وطرابلس، ولا تتوافر لدينا مادة عن عدد القطارات ولا حجم البضائع المنقولة أو عدد الركاب، غير أنه يمكن أن

---

[803] Eleftériadès, Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique, p. 136; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Quarterly Report on Damascus," 26 April 1900 (FO 195/2075); "Report on Beirut," 6 August 1901 (FO 195/2122); Great Britain, Accounts and Papers: 1897, vol. 94, "Beirut," and 1898, vol. 99, "Beirut".

[804] إنظر التفاصيل فى: Eleftériadès, Ibid., pp. 51 – 79, and Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, pp. 318 – 323.

[805] Eleftériadès, Ibid., p. 114, and Thobie, Ibid., p. 329.

[806] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 225 – 256.

نعتبر – من الناحية العملية – أن كل صادرات بيروت وطرابلس وحيفا (ما بين 300 – 350 ألف طن) كانت تنقل بالسكك الحديدية، وكذلك قسم كبير من الواردات (100 ألف طن). وفى ما يتعلق بحلب، ذكر القنصل البريطانى فى عام 1907، أن تجارها تحولوا إلى إرسال بضائعهم بالجمال – بعد ارتفاع أسعار النولون بالسكك الحديدية – إلى إسكندرونة بدلاً من شحنها بالسكك الحديدية إلى طرابلس. لكن القنصل ذكر عام 1911 أن السكك الحديدية حولت نصف تجارة ولاية حلب بعيداً عن إسكندرونة[807].

وزادت جملة الإيرادات من خطى رياق – حلب، وحمص – طرابلس زيادة مطردة من 209 آلاف فرنك فى عام 1902، إلى 2.627.000 فرنك عام 1910، و5.046.000 فرنك عام 1913. ولكن ذلك لم يغط النفقات، وقامت الحكومة العثمانية بدفع مبلغ 22 مليون فرنك كضمان كيلومترى، وهو مبلغ يعادل القيمة الإجمالية للإيرادات على الخطوط المضمونة، ويعادل 30% من إيرادات كل الخطوط، وعلى كل هبطت تلك المعدلات هبوطاً شديداً فى السنوات السابقة على الحرب. وقد ساعد ذلك على تيسير سبل سداد أرباح السندات وتوزيع ما بين مليون ونصف المليون والمليونى فرنك سنوياً على جملة الأسهم وأصحاب السندات بنسب مختلفة كانت تمثل معدلاً متدنياً للعائد[808].

وإهتم السلطان عبد الحميد الثانى بسكك حديد الحجاز لنقل الحجاج إلى الأماكن المقدسة وليزيد من مكانته بين المسلمين، وليجعل السيطرة على بلاد العرب أمراً ميسوراً، حيث كانت تتجمع عناصر ثائرة على الأتراك، وحيث كانت تقع – أيضاً – تحت تهديد البريطانيين. وتم تجميع الأموال اللازمة للمشروع من خلال التبرعات التى جمعت من مختلف أنحاء العالم الإسلامى، ومن إيرادات ضريبة خاصة فرضت لهذا الغرض. وتم التوسع فى استخدام الجند فى مد الخط، مما يفسر انخفاض كلفة بناء الخط حيث بلغت 62 ألف فرنك للكيلومتر الواحد بكلفة إجمالية قدرها 95 مليون فرنك لمسافة 1528 كيلومتراً

---

[807] Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 116, "Aleppo," and 1912/13, vol. 100, "Aleppo".

[808] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Eleftériadès, Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique, pp. 115 – 117 and 137, and Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, pp. 323 – 324 and 759.

تم تشييدها بالفعل[809]. وكانت النية – فى البداية – متجهة إلى شراء خط دمشق – مزيرب، ثم مد الخط من مزيرب ولكن السعر المرتفع الذى طلبته الشركة الفرنسية (7 ملايين فرنك) دفعت الحكومة إلى بناء خط مواز له بالسعة نفسها (105 سنتمترات) وقد بدأ العمل فى عام 1901، فوصل إلى معان (على بعد 459 كيلومتراً) عام 1904، وإلى المدينة المنورة (على بعد 1320 كيلومتراً) فى عام 1908[810]. وتم بناء تفريعة من درعا إلى حيفا (160 كيلومتراً) عام 1905 لتسهيل بناء الخط الرئيسى، وربطه بالساحل، وكان متوسط تكلفتها أعلى من تكلفة الخط الرئيسى، إذ بلغت 78.500 فرنك للكيلومتر الواحد، وكانت هناك خطة لبناء تفريعة أخرى من معان إلى العقبة، ولكنها لم تنفذ بسبب نزاع الحدود مع بريطانيا فى مصر. كما صرف النظر عن خطة مد الخط إلى مكة بسبب تكرار هجوم البدو، ومعارضة شريف الحجاز، وثورة تركيا الفتاه وما تبعها من حروب[811].

وفيما عدا الدفعة التى أعطاها الخط للزراعة فى شرق الأردن، كانت النتائج الاقتصادية للخط الرئيسى ضئيلة، ولكن ارتفع عدد الركاب من 246 ألف راكب عام 1908 / 1909 إلى 361 ألفاً عام 1912 / 1913[812]، وانخفض زمن الرحلة إلى ما يزيد قليلاً على يومين. غير أن وصلة حيفا حولت كماً ملحوظاً من الغلال من بيروت إلى حيفا، التى زادت صادراتها وارداتها. وقبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى أضيفت بضعة فروع صغيرة إلى خط حيفا، ولكن قام الثوار العرب فى 1917 – 1918 بتعطيل الخط الرئيسى بمساعدة لورانس. ومنذئذ ظل القسم من الخط حتى معان يؤدى وظيفته، أما بقية الخط فلا يزال غير مستخدم، رغم المحاولات العديدة التى بذلت لإعادة تشغيله.

---

[809] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, p. 256.

[810] المصدر نفسه، ص 252 – 253؛

Z. H. Zaidi, "Hidjāz Railway," in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., Encyclopaedia of Islam, 2nd. Ed. (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 364 – 365.

وللمزيد من التفاصيل الشيقة حول أساليب البناء ومشاكله، إنظر المذكرة فى:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 424/213).

[811] إنظر المراسلات التالية:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Dispatches: "25 May 1908," (FO 424/215); "28 January 1909," (FO 424/218), and "27 March 1909," (FO 424/219).

[812] Jacob M. Landau, The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage (Detroit: [n. pb.], 1971), p. 16.

وقد ألقت سكك حديد بغداد ظلالاً كثيفة على مشروعات الخطوط الحديدية فى سوريا، فأدت إلى تأخير منح الإمتيازات للفرنسيين، وأجبرتهم على العدول عن مشروعاتهم لمد خطوط من حلب إلى إسكندرونة وإلى الفرات[813]. ولكن اتفاقاً أبرم فى أول تشرين الأول / أكتوبر 1903 سمح للفرنسيين بمد الخط إلى حلب، واتفاقاً آخر أبرم فى 15 شباط / فبراير 1914 حل جميع المشاكل الأساسية، فنص على امتداد الخط الألمانى من حلب إلى مسكانه فى الشرق وإسكندرونة فى الغرب، وكذلك إلى رأس العين ثم إلى الموصل فبغداد، بينما يشيد الفرنسيون خطاً من حمص إلى تدمر ودير الزور على الفرات. ولم يتم بناء الخطوط الفرنسية. أما خط بغداد فقد امتد من حلب إلى طرابلس (على بعد 203 كيلومترات) فى عام 1912، وفرع من طبراكال قرب أضنه بلغ إسكندرونة عام 1913 . وأدت صعوبة التضاريس وظروف الحرب إلى الإبطاء فى بناء الخط من الأناضول إلى حلب، وتأخر وصول أول قطار إلى حلب حتى 9 تشرين الأول / أكتوبر 1918، قبل إبرام إتفاقية الهدنة مع تركيا بأيام قلائل. وفى عام 1914 – 1915 تم مد خط طوله 120 كيلومتراً بين سامراء وبغداد. وخلال الحرب أقام البريطانيون خطاً من البصرة إلى بغداد، ومن سامراء إلى بيجى. وفيما بين الحربين العالميتين امتدت الخطوط الحديدية العراقية لتتصل بالخطوط السورية والخطوط التركية، وغادر أول قطار بغداد إلى إستانبول فى تموز / يوليو 1940[814].

---

[813] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, 188 – 194; The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 248 – 257; Maybelle Rebecca Chapman, Great Britain and the Baghdad Railway, 1888 – 1914, Smith College Studies in History; vol. 31 (Northampton, Mass.: [n. pb.], 1948); Edward Mead Early, Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism (New York: Macmillan, 1923); M. Hecker, "Die Eisenbahnen in der asiatischen Turkei," Archiv fur Eisenbahnwesen (Berlin), (1914); Karl Theodor Helfferich, Georg von Seimens; ein Lebensblid aus Deutschlands Grosser Zeit (Berlin: J. Springer, 1923); P. Rohrbach, Die Baghdadbahn (Berlin: [n. pb.], 1902); John Williamson, Karl Helfferich, 1872 – 1924 (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1971), and John Baptist Wolf, The Deplomatic History of Baghdad Railway (Columbia, Miss.: University of Missouri, 1936).

[814] Geographical Handbook, Iraq, pp. 579 – 583.

وفى عام 1866 كان قد تم وضع مخطط لمد سكك حديدية من بغداد إلى كربلاء، وقد جرى مسح الأرض وتولت ذلك شركة بلجيكية، إلا أن نشوب الحرب النمساوية – البروسية قد أخر المشروع، كما أن إزاحة مدحت باشا من منصبه قد أدى إلى تأجيله، إنظر:

Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, vol. 1, pp. 153 – 154.

وبدأ استخدام الترام أيضاً خلال الفترة موضوع الدراسة. ففى عام 1880 افتتح مدحت باشا خطاً طوله 3.5 كيلومترات من طرابلس إلى مينائها، وقد مولت المشروع شركة محلية برأس مال قدره 200 ألف فرنك، وكانت الكلفة الفعلية أعلى من ذلك قليلاً[815]. وفى عام 1894 تأسست "شركة تراموايات شمال لبنان وجنوب بيروت" برأس مال مساهمة قدره 1.750.000 فرنك وسندات قيمتها 2.025.000 فرنك، وكانت تهدف إلى إقامة خط من طرابلس إلى صيدا (138 كيلومتراً)، ولكن فى حقيقة الأمر لم يبن إلا خط من جبيل إلى الدامور طوله 63 كيلومتراً. ولما عجزت عن منافسة المراكب الشراعية الساحلية، أصابها عدم الاستقرار، وأدى ذلك إلى تصفيتها، وما لبثت أن قصرت نشاطها على مسافة 19 كيلومتراً[816] بين بيروت والمعاملتين. وتأسست شركة الكهرباء والترام البلجيكية فى عام 1906 فى مدينة بيروت، وعام 1907 فى مدينة دمشق، وكانت الأخيرة برأس مال ستة ملايين فرنك، وقد كانت عائداتهما ضئيلة[817].

ونظرة إلى سكك حديد سوريا تكشف عن سلبيات خطيرة، فلم يكن هناك تنسيق تام بين الخطوط المختلفة، ولم يتم بناء بعض الخطوط التى كانت الحاجة ماسة إليها مثل الخط من حلب إلى إسكندرونة وإلى الجزيرة رغم وضع اللمسات الأخيرة فى مشروعات بنائها، وكان من الممكن تنفيذ هذه المشروعات لولا قيام الحرب. كما كان هناك قدر ملحوظ من الإزدواجية (مثل خطى مزيرب والحجاز، وخطى حيفا وبيروت). وتنوع اتساع الخطوط استدعى القيام بنقليات مكلفة عند رياق، كما أن أجور النقل كانت عالية، وفى كثير من أجزاء الخطوط عجزت السكك الحديدية عن منافسة النقل بالجمال والعربات التى تجرها الدواب. وأخيراً، لحقت بتلك الخطوط خسائر كبيرة تمت تغطية بعضها بضمانات حكومية مكلفة.

---

[815] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Blanche to Eldridge, 16 February 1880," (FO 195/305).

[816] Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, p. 336; Eleftériadès, Les Chemins de fer en Syrie en au Liban: Etude historique, financière et économique, pp. 141 – 153, and Said B. Himadeh, comp. The Economic Organization of Syria and Lebanon, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Sciences series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), p. 181.

[817] Vedat Eldem, Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari hakkinda bir tekik (Ankara: Turkiye İs Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), p. 42; Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 116, "Damascus"; 1908, vol. 117, "Damascus," and 1910, vol. 103, "Damascus".

لكن الفوائد التى تحققت من ورائها لا يجب إنكارها، فقد أخذت تنقل أعداداً أكبر فأكبر من المسافرين وكميات أكبر فأكبر من البضائع، ونقص زمن الرحلات نقصاً كبيراً، وازدادت أسباب الراحة والأمان، وامتدت الخدمة إلى مناطق جديدة، وبشرت مشروعات سكك حديد بغداد والمشروعات الفرنسية بمستقبل أكثر إشراقاً. وفى 25 آيار / مايو 1912، كتب مراسل الدايلى تلغراف أن تعرفة نقل الغلال التى أعلنتها سكك حديد بغداد كانت 22 بارة للطن فى 1كيلومتر فقط، وبالنسبة لعربات البضاعة المحملة لمسافة لا تقل عن 900 كيلومتر تسع بارات فقط (أى نحو 25 شلناً للطن من تكريت إلى إسكندرونة). ومقارنة هذا الرقم بالأرقام الخاصة بالنولون التى سبق ذكرها تبين لنا مدى التحسن الكبير الذى حققته السكك الحديدية.

رابعاً: سوريا

1 - قوافل دمشق – بغداد عام 1847

818

تقطع الرحلة من دمشق إلى بغداد دائماً بالقوافل. والقوافل التى تغادر دمشق وتمضى عبر تدمر غير منتظمة، والآن تتجه جميع القوافل إلى بغداد عبر حلب، لأن هذا الطريق أقل تعرضاً لمخاطر البدو. وعندما يسود الأمن البادية، تخرج نحو 12 – 15 قافلة بطريق تدمر فى العام ويعود الكثير منها عن الطريق نفسه.

وبصفة عامة، يزيد حجم القوافل التى تخرج من بغداد إلى دمشق مرة ونصف المرة عن تلك التى تتجه من دمشق إلى بغداد. وتحمل الأولى النيلة، والشيلان، واللؤلؤ، والتنباك ، والنرجيلات، والعفصة الجوزية، والعقاقير، والقصب الذى تصنع منه أقلام الكتابة . ويتراوح عدد الجمال ما بين 1500 و2000 وأحياناً يزيد عن ذلك. أما قافلة دمشق فتحمل إلى بغداد الشيت (الهندى)، والمنسوجات الإنكليزية، والأوانى، والأصواف، والطرابيش ،

[818] إنظر: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Itineraire de Damas a Baghdad par Palmyre," 1847 (Damas), 1845 – 1848, vol. 2.

والأقمشة الدمشقية، والورق، والقرمز والحبال، وأحياناً السكر... إلخ. وتتكون القافلة الواحدة من 800 جمل إلى 1200.

ولا نستطيع أن نحدد فى أى وقت من السنة تصبح حركة القوافل أكثر انتظاماً، أو يزيد مقدار ما تحمله من البضائع عنه فى غيره من الأوقات، فالمواسم لا شأن لها بذلك، إذ يعتمد كل شئ على الطلب التجارى، أو على درجة الخشية أو الإطمئنان إلى الطريق ، لأننا كثيراً ما نسمع عن نهب البدو للقوافل فى الصحراء...

نورد ملخصاً لوصف مراحل الطريق على النحو التالى:

دمشق – عدرا	يوم واحد
عدرا – خان الطايفة	يوم واحد
خان الطايفة – قصير	يوم واحد
قصير – القريتين	يوم واحد
القريتين – تدمر	ثلاثة أيام
تدمر – ضب الغنم	أربعة أيام
ضب الغنم – ريحانة	يومان
ريحانة – عنة	ثلاثة أيام
عنة – عبر الفرات	يوم واحد
من هناك إلى شيخ الحبيب نجيار	ثلاثة أيام
شيخ الحبيب – عين	ثلاثة أيام
عين – تل العشينة	يوم واحد
تل العشينة – دجلة	يوم واحد
دجلة – بغداد	يوم واحد
	26 يوماً

أضف إلى ذلك ثلاثة أيام فى عنة لنقل القافلة عبر الفرات، ويومين فى المحطة التالية، ويومين انتظاراً لموظف الجمارك عند تل العشينة، فتصبح بذلك المدة الإجمالية 33 يوماً.

2 - موانئ سوريا والخط الحديدى المقترح للبصرة عام 1856

819

بيروت، 15 أيلول / سبتمبر 1856

... يافا هى أول ميناء إلى الجنوب – ميناء يوبا القديم – وهو على كل بالكاد يسمى ميناء، لأن السفن الشراعية ذات الحجم الكبير والبواخر تضطر إلى إلقاء مراسيها على بعد نصف الميل على الأقل من المدينة فى عرض المرفأ، بينما يقع حيد بحرى خطر ممتد على بعد بضع قصبات من سور المدينة، فهو ميناء صغير لا تستطيع دخوله إلا المراكب الصغيرة. وتضم المدينة وبساتين البرتقال المجاورة لها نحو عشرين ألف نسمة. وتجلب إلى ميناء يافا منتجات سهل شارون الذى يمتد نحو مائة ميل على طول الساحل من جبل الكرمل إلى الحدود المصرية، وتتألف أساساً من القمح والشعير والصوف والفواكه. وإنتاج يافا من البرتقال والليمون بالغ الوفرة ويعد من أحسن ما ينتج فى الشرق، كما أنه شديد الرخص، تباع المائة برتقالة منه من أكبر الأحجام بخمسة وعشرين سنتاً.

ورغم أن ميناء قيصرية القديم – الذى يقع على بعد نحو 40 ميلاً من يافا – كان مزدحماً بالنقل البحرى، فإنه الآن مملوء تماماً بالرمال والردم، واختفت تماماً تلك المدينة التى كانت ذات يوم مدينة عظيمة.

كيفا أو حيفا، تقع عند سفح جبل الكرمل، وهى مدينة ذات سور يسكنها خمسة آلاف نسمة، ويحميها جبل الكرمل الذى يقع خلفها، وتهيئ مرفأً آمناً للسفن الشراعية ذات الأحمال الكبيرة. ويجلب إليها قطن نابلس وصفد، وقمح وشعير سهل الحولة والإقليم حول بحر الجليل، وصوف المناطق المجاورة.

عكا، الميناء البطلمى القديم، يقع على بعد ميلين فقط شمال حيفا على خليج عكا، ويسكنها الآن نحو عشرة آلاف نسمة، والميناء مطمور بالرمال، وتقوم السفن الشراعية

---

819 إنظر: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "American Consulate in Beirut, Dispatches to State and Treasury, January 12, 1855 – December 31, 1863".

الصغيرة بنقل كميات كبيرة من الصوف والقطن والغلال، وقيل إنه لم تدخلها سفينة كبيرة (ذات صاريين) منذ ثلاثين عاماً.

صور، ميناء صور القديم... وهى الآن قرية فقيرة تضم ألفين من السكان وميناؤها مطمور تماماً بالرمال، واختفت المدينة القديمة تقريباً، ولا تمارس غالباً أى نشاط تجارى.

صيدا، ميناء صيدون القديم، لها شهرة كصور فى تاريخ التجارة، وسكانها نحو ثمانية آلاف نسمة، والميناء الحالى صغير ومطمور غالباً بالرمال، ولكن تجارة المدينة لا تزال نشطة لارتباطها بطريق مواصلات جيد بدمشق، ولثراء السهل الذى تقع فيه.

بيروت، ميناء بيريتوس القديم، ليس لها سوى مرفأ، ولكن خليج القديس جاورجيوس المجاور الذى قد تلجأ إليه السفن الشراعية الكبيرة عند هبوب العاصفة يوفر لهذه السفن قدراً كبيراً من الحماية. وهذه المدينة أكثر المدن الواقعة بين أزمير والإسكندرية إزدهاراً. وفى عام 1820، كان يسكنها ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف نسمة فقط، والآن يقدر عدد سكانها بما بين 30 – 60 ألف نسمة، ويتزايدون بسرعة أكبر من ذى قبل. ولذلك يقم الكثير من الأوروبيين والأمريكيين هنا، كما أن ثمة الكثير من الصلات مع الخارج ، بواسطة التجارة والأسفار، حتى أن المدينة اكتسبت الكثير من السمات الحضارية والمسيحية. ويرجع ازدهارها إلى إتصالها المباشر بدمشق بطرق عبر جبل لبنان، وإلى إنتاج العديد من المدن والقرى اللبنانية، كما يرجع أيضاً إلى خصوبة سهل البقاع الذى ينتج الغلال التى تجلب إلى هذا الميناء. وفى العام الماضى، زارت 126 سفينة إنكليزية هذا الميناء، حاملة معها بصفة رئيسية منتجات مانشستر وبرمنغهام، وتنقل معها فى طريق العودة أساساً الصوف والحرير والقمح والشعير. وقد تم تأسيس ثلاثة خطوط من البواخر الكبيرة خلال شهور معدودة لتعمل بين بيروت وليفربول، إضافة إلى الخطين النمساوى والفرنسى الموجودان من قبل. وقامت شركة إنكليزية أخيراً بتأسيس أحد البنوك، وقد أمرت الحكومة التركية مؤخراً ببناء الميناء.

طرابلس، تقع على بعد نحو 50 ميلاً شمال بيروت، ويسكنها نحو عشرين ألف نسمة، وليس لها سوى مرفأ ترسو فيه سفن الميناء الشراعية بقدر من الأمان، وتحيط بها مزارع

البرتقال والحمضيات وأشجار التوت، وتصدر الحرير والقطن والفواكه المجففة، وماء زهر البرتقال والإسفنج والعفصة الجوزية.

اللاذقية، تقع على مسافة خمسين ميلاً أبعد شمال طرابلس، وهى ميناء لأودسيا السورى القديم، وتقع فوق ربوة عالية، وهى أحد موانئ حلب إذ تقع على البعد نفسه الذى تقع عليه إسكندرونة من حلب، والميناء نصف مطمور ومدخله ضيق، ولا تستطيع أن ترسو فيه بأمان إلا السفن الشراعية ذات حمولة مائة طن. ويقدر سكانها بثمانية آلاف نسمة، والسلعة الرئيسية التى تصدرها نوع من التبغ يزرع فى المنطقة من حولها ويعد من أخف الأنواع فى العالم ويستمد إسمه من المكان. كما يصدر أيضاً القطن والعفصة الجوزية والحرير والشمع بكميات محدودة.

سكندرون أو إسكندرونة أو ألكسندريتا، والكلمتان الأوليان تعنيان بالعربية ما تعنيه الكلمة الثالثة وهى "الإسكندرية الصغرى"، وتقع على حدود سوريا الشمالية، وتعد قرية فقيرة يسكنها أقل من ألف نسمة، تقع على شاطئ البحر وتحيط بها مساحات متسعة من البرك والمستنقعات تنبعث من مياهها أبخرة عفنة مهلكة صيفاً، وهى خطرة على من يقيمون فيها إقامة دائمة، ولكنها – فى الوقت نفسه – أفضل موانئ سوريا. فالخليج الذى تقع عند رأسه المدينة يبلغ طوله نحو ثلاثين ميلاً وإتساعه نحو 15 ميلاً. ومرسى السفن فيه يعد الـ--- بينما تحميه الجبال العالية من الشرق والإتجاه الجنوبى. وإسكندرونة بالغة الأهمية لكونها مستودعاً لكميات هائلة من البضائع الواردة من أوروبا، تمد بها حلب وديار بكر والموصل والبلاد الواسعة من حولها. ومستودعاتها لا تكفى لإيداع بالات البضائع التى يتم تكديسها فى العراء. ومن صادراتها الصوف والقطن والعفصة الجوزية والسمسم والحرير والشمع والفوة.

السويدية، سيلوكيا القديمة، وهو الآن مطمور بالرمال والردم من مختلف الأنواع، ولم يعد ميناء منذ عهد بعيد.

وقد أصبحت السويدية وإسكندرونة نقطتين بالغتى الأهمية نتيجة مشروع مقترح، يبدو فى الوقت الراهن أنه فى طريقه إلى التنفيذ؛ ولا ترجع أهمية المشروع إلى أنه أكثر الأفكار

التى طرحت جرأة، ولكنها تعود إلى أن تنفيذه سوف يحقق أحد التغيرات الكبرى فى التجارة والحضارة. وهو ليس إلا تشييد خط حديدى من السويدية على طول نهر العاصى مروراً بأنطاكية حتى ضفاف الفرات، ثم يعبر النهر ويتجه إلى البصرة على رأس الخليج الفارسى حيث يتم تشغيل خط ملاحى بخارى يربط البصرة بكراتشى على الساحل الغربى للهند، وهناك يتصل بشبكة السكك الحديدية والنقل النهرى التى تقطع الهند طولاً وعرضاً. والمسافة بين السويدية والفرات نحو مائة ميل، والمسافة من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسى بحسب الخط الحديدى المقترح تبلغ نحو 900 ميل. وهذا الطريق سوف يكون أقصر من طريق قناة السويس، وسوف يؤدى إلى خفض زمن الرحلة إلى أكثر من النصف – 20 يوماً من 39 يوماً.

فإذا تم تنفيذ هذا الخط، سوف يتسع الميدان للمشروعات التجارية التى ليس للأمريكيين فيها دور حالياً...

3 - الملاحة البخارية على الساحل السورى عام 1859

820

... يوم الثلاثاء كل أسبوعين، تصل إحدى بواخر شركة المساجيرى إمبريال من مرسيليا، مروراً بمالطة فالإسكندرية، فالموانئ السورية بيروت وطرابلس واللاذقية، وتمكث هنا يوماً ثم تغادر إلى مرسيليا مروراً بمرسين ورودس وأزمير وسيرا ومالطة. وتصل باخرة أخرى تابعة للشركة نفسها من مرسيليا كل يوم سبت تالٍ للرحلة السابقة مروراً بمالطة وسيرا وأزمير ورودس ومرسين، وبعد أن تتوقف يوماً واحداً، تعود إلى مرسيليا عن طريق اللاذقية، طرابلس، بيروت، الإسكندرية ومالطة.

وتصل باخرة شركة اللويد النمساوية يوم الإثنين كل أسبوعين من أزمير مروراً برودس وأضاليا ومرسين، وتغادر فى اليوم نفسه إلى اللاذقية وطرابلس وبيروت، وتعود بالطريق نفسه فى الأسبوع التالى وتغادر فى اليوم نفسه إلى أزمير مروراً بالمدن المذكورة أعلاه.

---

820 إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report by Vice – Consul Sankey, 10 January 1859," Alexandretta (FO 78/1452).

وتصل باخرة روسية من أوديسا يوم الأحد كل أسبوعين مروراً بإستانبول وأزمير ورودس ومرسين، وتغادر فى اليوم نفسه إلى الموانئ السورية ويافا، وتعود إلى إسكندرونة بالطريق نفسه يوم السبت التالى، وتغادر فى اليوم نفسه إلى أوديسا سالكة الطريق عينه الذى قطعته جيئة.

أما وصول بواخر شركة بازان الفرنسية فغير مؤكد إذ تنتظر فى مرسيليا حتى تكمل حمولتها، وعادة تمر بقبرص وبيروت وإسكندرونة ومرسين.

ووصول البواخر التركية أيضاً غير مؤكد نتيجة سوء الإدارة والملاحة.

ويصل من ليفربول نحو أربع بواخر إنكليزية فى الشهر محملة بالمصنوعات ومنتجات المستعمرات.

ولكل الشركات مخازن فحم فى إسكندرونة – فيما عدا الشركات الإنكليزية وشركة بازان – لا تمس إلا عندما يؤدى سوء الأحوال الجوية إلى تأخر البواخر فى البحر، وقد أقام الروس مخزناً أيضاً فى حيفا.

وبواخر شركة المساجيرى هى الأكثر انتظاماً، وتحمل البريد الأوروبى، ولكنها منيت بخسائر بالغة نتيجة تأسيس عدد من الشركات الجديدة تنقل المسافرين والبضائع بأجور مخفضة جداً، ويعوق بعضها البعض بمختلف السبل. وجرت العادة الآن أن ترسل الشركات منادياً يطوف أرجاء السوق منادياً على المسافرين والبضائع معلناً أن الباخرة الفلانية سوف تقبل المسافرين والبضائع بأسعار كذا بالفرنكات أقل من غيرها. ولذلك لم يعد من الممكن الإحتفاظ بتعرفة ثابتة، وقد شحنت بعض البواخر حمولات مؤخراً بأسعار لا تكفى حتى لتغطية ثمن الفحم.

وتسمح الحكومة الروسية لبواخرها بالحصول على روبل واحد لكل ميل كمصاريف ، ويتولى قيادتها قباطنة من البحرية الإمبراطورية وضباطها أيضاً من البحرية من مختلف الرتب العسكرية، وبحارتها من الجنود، وبواخرها قوية ذات كفاءة عالية ويحظى ركابها بقدر كبير من الرعاية.

والأسعار التى يحصلونها كأجور لنقل الركاب والبضائع تجعلنا لا نميل إلى الإعتقاد أن الروس قد دخلوا ميدان النقل البحرى من قبيل المضاربة.

ولدى الشركة التركية بواخر جيدة، أعطتها الحكومة حق استخدامها، كما تقدم إليها الفحم، وذلك نظير نسبة معينة من الأرباح.

ولما كان يتولى قيادتها والعمل عليها ضباط أتراك من الجيش النظامى والبحرية، فسوف تتحول فى وقت قصير إلى ما يشبه حظيرة الخنازير أكثر من كونها بواخر حديثة.

وأحياناً ينقلون الركاب من إستانبول إلى بيروت بمائة قرش، ويتنافس القبطان والضباط حتى مع وكلائهم أنفسهم، فيقبلون الركاب والبضائع التى رفضها أولئك الوكلاء.

وليس ثمة ما يدعو إلى أن نضيف أن هذه المعاملات لا تسجل مطلقاً فى أوراق الباخرة، ولكنها تصبح دخلاً إضافياً للقبطان وغيره من الضباط. وتنوى حكومة السلطان الآن أن تضع يدها على الشركة وتديرها بنفسها.

وكثيراً ما كانوا يخطئون فى الملاحة، وأخطاؤهم موضع تندر الركاب والمشتغلين بالنقل البحرى.

وقد أمضت باخرة قادمة من الإسكندرية يومين تبحث فيهما عن قبرص، ووصلت إلى إسكندرونة دون أن تتمكن من العثور عليها.

وغادرت باخرة أخرى بيروت فى الطريق إلى طرابلس، ورغب القبطان فى أن تستدير الباخرة عند وصولها إلى نقطة معينة ثم ذهب إلى قمرته، وصباح اليوم التالى رأى الباخرة فى بيروت، ولابد أن تكون الباخرة قد استدارت بالفعل ولكن فى الإتجاه الخطأ.

وأحياناً تصل أربع بواخر أو خمس دفعة واحدة، وعندئذ تتحول بعض التوكيلات الملاحية إلى ما يشبه صالات المزاد العامة أكثر من كونها أى شئ آخر، عندئذ تكون لحظة السعد بالنسبة إلى الركاب وأصحاب البضائع الذين يدفعون عندها أجوراً رمزية. ومن الواضح أن البواخر الروسية سوف تكتسح الشركات الأخرى إذ تبدو عديمة الإكتراث بالكلفة أو الربح، ويبدو أنها قامت كمراكز للتدريب البحرى.

وفى هذا الموسم لا ينتظم وصول بواخرهم لأن الثلوج تغلق مدخل ميناء أوديسا، ومن المزمع جعل سيباستوبول مركزاً لها بعد الإنتهاء من إصلاحها.

وتنقل البواخر الإنكليزية حمولات ثمينة للغاية، فقد أفرغت الباخرة "أراكس" فى رحلة واحدة ما قيمته 200 ألف جنيه إسترلينى من البضائع.

ومع كل هذه البواخر القادمة والمغادرة، ومقدار الحركة الناجمة عنها، ليس لدينا إلا حاجز من بعض الكتل الخشبية لا يمكن الإقتراب منه اقتراباً تاماً إلا عند اعتدال الطقس، ولذلك لا تستطيع البواخر التى تحتاج إلى الفحم أن تنقل أكثر من عشرين طناً يومياً.

وأجور العمال مرتفعة، ولكن يبدو أن عنصر التنظيم مفقود عند كل من الأوروبيين والأهالى المحليين. فباستطاعة التجار والوكلاء التجاريين بناء حاجز متين لو جمعوا 500 قرش من كل منهم. ولكن، لما كان هؤلاء – فى الوقت نفسه – وكلاء قنصليين يسمون أنفسهم نواب قناصل، فإنهم بالطبع أسوأ من يحملون هذا الإسم لأنهم يصرون على رفع الأعلام سيئة الحظ للبلدان التى يمثلونها فى كل صراع أو نزاع تجارى محدود حول بضع غرارات من بذور السمسم.

وتبادل الشتائم علناً أمر شائع، يعطى الأهالى فكرة سيئة عن الوقار الأوروبى.

"سيدى" كيف تجرؤ على مصادرة بضاعة صاحب الجلالة ملك كذا وكذا... إلخ ؟

وهؤلاء الوكلاء القنصليون الذى عينوا بواسطة القناصل أو القناصل العامين ويسمون أنفسهم "نواب قنصل"، وبحكم الأقدمية تصبح لهم الأسبقية على "نواب قنصل صاحب الجلالة" الذين يعدون الموظفين الوحيدين الذين يتناولون مرتب، ويتفرغ تماماً للخدمة العامة...

4 - مشروع ميناء بيروت عام 1868

821

تناقص نشاط الميناء خلال السنوات القليلة الأخيرة تناقصاً كبيراً، وحتى عام 1866 كانت حمولة النقل البحرى فيه 400 ألف طن – من بينها 280 ألفاً بالبواخر، و60 ألفاً بالسفن الشراعية و20 ألفاً بمراكب ساحلية محلية، و40 ألفاً بمراكب ساحلية لمسافات طويلة – ولكن فى عام 1867 كانت حمولة النقل البحرى 267 ألف طن فقط، من بينها 207 آلاف بالبواخر).

... إن إرتفاع مستوى الرواج فى مدينة بيروت، وتطور المصالح التجارية فيها، بخاصة بعد ربطها بدمشق بطريق للعربات، دفع مجلس إدارة "شركة المساجيرى إمبريال" إلى دراسة مشروع بناء ميناء يعمل على زيادة النشاط التجارى بقدر أكبر، ويوفر ملجأ آمناً للعديد من السفن التى تأتى إلى هذا الميناء الرئيسى على الساحل السورى الذى يمكن القول إنه يتكون من مرفأ مفتوح لا تتوافر له الحماية من قسوة الرياح وارتفاع الموج . ولهذا الغرض كلفت الشركة مهندساً من إدارة الجسور والطرق الفرنسية يدعى ستوكلان، أسند إليه من قبل إنشاءات أرصفة ميناء السويس.

ولسوء الحظ، وصل هذا المهندس فى وقت كانت فيه الحكومة هنا منهمكة كثيراً فى مسائل سياسية ومالية، وهى ظروف غير مؤاتية ساهمت مساهمة كبيرة فى تأخير الأخذ بالفكرة التى طرحتها المساجيرى إمبريال. وعلى كل، قام ستوكلان بإجراء بحوث عملية جادة على الموقع، كانت نتيجتها أربعة مشروعات مختلفة؛ تم استبعاد الأولين منها لعدم مناسبتهما، والرابع لارتفاع كلفته، وبدا الثالث وحده وكأنه يقدم أحسن الشروط وأكبر الفرص للنجاح.

وفى هذا المشروع الأخير، الذى تدور الأقوال مرة أخرى حول إختياره اليوم: أولاً، رصيف رئيسى طوله 680 متراً يبدأ من أبعد نقطة شمال المدينة المنخفضة ويتجه شرقاً بأعماق تتراوح بين 4 أمتار و14 متراً؛ ثانياً، رصيف آخر أقصر كثيراً من نقطة المرور

---

821 إنظر: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Rousseau to Moustier, 10 July 1868," (Beyrouth), vol. 9, 1868 – 1888.

ومخصص تماماً لمنع تأثير الدفع الإرتجاعى (للموج) من الوصول إلى داخل الميناء؛ ثالثاً، أرصفة رسو السفن، سواء على طول الشاطئ أو على طول الرصيف الرئيسى . والمسافة التى ستكون محمية تماماً ستتخذ بذلك شكل مثلث قائم الزاوية مساحته عشرين هكتاراً أو ما يقرب من مساحة ميناء مرسيليا القديم. والمواصفات التى وضعت بعناية قدرت جملة التكاليف بـ 5.8 ملايين فرنك، وهو مبلغ يمكن تخفيضه نحو المليون فرنك إذا صرف النظر عن أرصفة رسو السفن على الشاطئ التى ربما كانت غير ضرورية للحركة الحالية.

وأرسل المشروع ومواصفاته إلى إستانبول حيث أرجئ النظر فيه رغم إلحاح مجلس إدارة المساجيرى إمبريال الذى تعهد بأخذ المشروع على عاتقه وتقدير الإعتمادات المالية اللازمة له مقابل تقديم الحكومة ضماناً لتسديد الفوائد واستهلاك القرض.

وقد لعبت ظروف مختلفة معاً دوراً فى الرفض المؤقت لهذا المشروع عندئذ، رغم الإعتراف بسلامته من حيث المبدأ. ومن ثم كان من الضرورى إيجاد مصادر ملائمة للحاجات الجديدة لتأمين خدمة فوائد واستهلاك القرض، بينما لم تستطع الخزانة العثمانية تدبير هذا الضمان ولم تكن فى حالة تسمح لها بتقديم جزء من موارد بيروت المالية لهذا الغرض. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصر سكان بيروت من المسلمين على رفض فرض ضريبة جديدة تسد الحاجة إلى الموارد المطلوبة، لاعتقادهم أن مستقبل المدينة مضمون بإتساع الأعمال التجارية فيها وارتفاع قيمة العقارات. وظلت المسألة الدينية (الطائفية) بنتائجها المعوقة القاضية تتدخل فى المسائل المالية، إذ قال المسلمون للمسيحيين الذين اجتمعوا معهم لمناقشة مشروع الميناء: "إن كل ضريبة تفرض بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار". مثل هذه الإعتبارات وغيرها أدت إلى إرجاء تنفيذ المشروع الذى يمكن القول إنه لم تقم ضده أى معارضة جادة.

ولكن الأمور تغيرت كثيراً مذ ذاك، ورأت الأفكار التقدمية النور حتى فى أذهان أكثر المسلمين تخلفاً وأولئك المتمسكين بالنمط التقليدى. كما تغيرت أوضاع بيروت ورخاؤها أيضاً تغيراً كبيراً، وجاءت الضربة الأولى بنقل مقر الولاية إلى دمشق، وقد تبع ذلك وقوع الآثار السيئة للأزمة التجارية التى طحنت سوريا بعامة، بما فى ذلك أهم مدنها

الساحلية. ولم يتوقف تصاعد حركة التجارة فى بيروت فحسب، بل أصيبت بنكسة شديدة، وأخذ رخاء المدينة يتلاشى يوماً بعد يوم، وغادرتها الكثير من العائلات التى لجأت إليها بعد حوادث عام 1860، وهبط إيجار المساكن إلى النصف، وما زالت قيمة العقارات آخذة فى الهبوط بشدة، وتناقصت التسهيلات الإئتمانية التى قدمتها البيوت الأوروبية إلى التجار السوريين بتناقص النشاط التجارى.

وفى مواجهة الوضع الآخذ فى التدهور باستمرار، إتجه الرأى العام إلى أن العلاج الوحيد لهذا التدهور يكمن فى إيجاد عناصر جديدة للرواج التجارى، ويأتى بناء الميناء فى المحل الأول، وكان أبرز أعيان المسلمين – الذين ترتكز ثروتهم الأساسية على العقارات – والذين أحسوا أكثر من مواطنيهم المسيحيين بالأثر المدمر للأوضاع المتردية، هم أول من تنبه إلى ذلك، ولم يترددوا فى العدول عن معارضتهم السابقة، وطالبوا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحول دون تردى حالة الرواج التى ظنوا من قبل أنها ستدوم إلى الأبد . ومن ثم كان هناك اتفاق واتحاد بين المسلمين والمسيحيين من السكان الذين بدأوا يعيدون النظر فى فكرة تشييد ميناء فى بيروت.

وفى الوقت نفسه، قام رشيد باشا والى الشام، الذى كان معنياً دائماً بصالح البلاد مولياً إياها عنايته، عند بداية هذا العام بتأسيس مجلس بلدى فى بيروت إختار أعضاءه الأوائل من بين أبرز أعيان المسيحيين والمسلمين فى المدينة. وكان من بين أول ما نهض به هذا المجلس من أعمال تنفيذ المشروع القديم، الذى صرف عنه النظر مؤقتاً من قبل ، والخاص بإنشاء الميناء. فشكل المجلس لجنة لهذا الغرض تتكون من التجار المحليين وملاك العقارات، وخول لها النظر فى المسألة من ناحية الخطة التى يمكن قبولها والنواحى المالية المتصلة بها. وقد بدأت اللجنة عملها بحماسة واهتمام يستحقان التقدير، وبعد عدة جلسات اتخذت القرارات التالية:

أولاً، الحاجة الملحة لتشييد ميناء تجارى فى بيروت، بتنفيذ المشروع رقم 3 الذى وضعه عام 1863 ستوكلان، مهندس الجسور والطرق الفرنسى.

ثانياً، تدبير المصادر اللازمة لخدمة فوائد رأس المال المستثمر فى تلك الأعمال واللازمة لاستهلاك القرض الخاص به.

وافترض أن مجلس إدارة المساجيرى إمبريال، أو أى شركة خاصة يمكن تأسيسها لهذا الغرض، سوف تتولى تنفيذ المشروع وتقديم الأموال اللازمة له، على أساس أن تقوم مدينة بيروت بسداد 5 بالمائة سنوياً كفوائد لرأس المال المستثمر، وأن تجنب الأموال اللازمة لاستهلاك رأس المال على مدى يتراوح ما بين 15 عاماً و18...

5 - طريق إسكندرونة – حلب - بيراجك عامى 1886 و1881

822

... كما ذكرت فى التقارير المذكورة أعلاه، تم فى 19 تموز / يوليو إفتتاح موقع البناء على طريق من حلب إلى بيراجك، كما فتح موقع آخر فى 16 أيلول / سبتمبر على طريق حلب إسكندرونة، وأخيراً فتح موقع ثالث فى 17 تشرين الأول / أكتوبر فى بيراجك يبدأ من نهر الفرات، ومن المخطط له أن يتصل بالطريق القادم من حلب. وهكذا بدأ العمل على مسافة محددة معلومة طولها نحو 12 كيلومتراً. ولكن عندما توقف العمل (فى كانون الأول / ديسمبر) كان طول الطريق المعبد الذى تم استكماله وفتح للمرور بالكاد ستة كيلومترات على الجانبين من حلب، وهو مقطوع فى مواضع كثيرة يجب أن توصل بـالجسور والبرابخ التى لم يتم بناؤها بعد.

وبعد إنقضاء ستة شهور كاملة من العمل، فإن هذا العائد بعيد بكل تأكيد عن أن يكون مرضياً، لأنه بهذا المعدل لن يتم الإنتهاء من بناء هذا الطريق الذى طوله 235 كيلومتراً قبل عشرين عاماً. ويمكن أن نفسر سبب هذه النتيجة الضئيلة بأنه بدلاً من استخدام ما بين 800 عامل و900 بصفة مستمرة لإنجاز العمل، لم تضع لجنة الطرق ووسائل النقل تحت تصرف المهندس المسؤول أكثر من 200 عامل يومياً، وظلت العناصر الإدارية والتنفيذية والرقابية من الأفراد الذين خصصوا لإدارة قوة عمل بين 800 شخص و900 ، تمارس عملها وتتقاضى رواتبها لمدة ستة شهور رغم عدم قيامها بالعمل معظم الوقت.

822 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale (Alep), vol. 34, 1867 – 1870, and Ibid., vol. 36, 1879 – 1882.

ومن الصعوبة بمكان أن نقوم بدقة كلفة هذه الكيلومترات الستة من الطريق، ولكن وفقاً لمعلومات جمعتها من مهندس المشروع، بلغت الكلفة الحقيقية – وقت توقف العمل نحو 548.700 قرش، بيانها كالتالى:

الأفراد الفنيون	71.700
الأفراد المشرفون	30.000
مواد وأدوات	30.000
مستلزمات عينية (ضريبة)	195.000
أجور عمال	187.000
مصاريف إدارية	25.000
متفرقات	10.000
المجموع	548.700

وهذا يعنى أن كلفة المتر الواحد من الكيلومترات الستة التى أنجزت، تزيد عن 91 قرشاً (21.04 فرنكاً)، بينما كان المأمول ألا تتجاوز الكلفة 10.60 قروش للمتر الواحد فى التقديرات الأولى لهذا المشروع. ولعل سعادتكم تذكرون من تقريرى رقم 84 أننى لم أعتقد أبداً أن الكلفة الحقيقية سوف تتفق مع هذه التقديرات.

ولكن هذه الأعمال سوف تكلف الدولة والبلاد الكثير فيما بعد، لأنها أدت إلى ظهور العديد من الممارسات السيئة التى رفع أمرها إلى الحكومة المركزية، وأدت – على نحو ما تلقيت من تأكيدات – إلى اتجاه الأخيرة نحو إرسال لجنة لفحص أعمال الإداريين ومراجعة دفاترهم.

وعندما قررت حكومة الباب العالى فى البداية بناء الطريق الذى نحن بصدده، لم تحسم أمر أسلوب التنفيذ، وترددت بين إسناد العمل إلى شركة خاصة، وقيام الدولة بتنفيذه بنفسها مستخدمة موارد البلاد. وقام جودت باشا – الذى كان يميل إلى الإختيار الأول بالاجتماع مع أعيان حلب ومموليها، ودعاهم إلى تكوين شركة مساهمة تتقدم إلى الحكومة بعطاء لتنفيذ المشروع. وفى الوقت نفسه تقدم مضارب فرنسى، إدعى أن بيده تفويضاً من بعض ممولى مرسيليا، إلى جودت باشا بعروض اعتبرت أكثر العروض ملاءمة، لأنه أبدى استعداده لدفع ربع مليون فرنك للحصول على الإمتياز الذى طلبه، وقد

طلب منه أن يرفع المبلغ إلى 300 ألف فرنك وكادت الصفقة أن تتم عندما أعلنت الحكومة المركزية أنها ستأخذ مهمة التنفيذ على عاتقها، وأرسلت تعليمات بذلك إلى ولاية حلب... وقد تسبب إحباط الباب العالى الترتيبات التى كانت على وشك الإنجاز، فى مضايقة الكثيرين من سكان حلب بشكل واضح، ولكن السراى لم تستغرق وقتاً طويلاً فى تلفيق ترتيبات لاستغلال المشروع الذى يرتبط هنا بوطنية الأهالى وأمانتهم. فأقيمت لجنة للطرق ووسائل النقل، قامت على الفور بوضع نظام للنهب طبق بجرأة غير معهودة. فبمجرد بدء العمل، زورت القوائم اليومية للعاملين بالموقع لإضافة عدد من العمال – سواء كانوا مأجورين أو مسخرين – أكبر من العدد الحقيقى للعاملين، وبذلك تم اقتطاع مبالغ من الأجور لغير مصلحة الخزانة العامة. وأدخلت الحيل الحسابية على الحسابات، فتم إعفاء عدد كبير من الرجال المسخرين للعمل مقابل دفع مبالغ لاستبعاد أسمائهم من قوائم من أصابهم الدور، كما جرت محاولات لإدراج أعمال لم تتم فعلاً فى الدفاتر، وقد أتاح العمل وتوريد المواد والأدوات مجالاً لسرقات ضخمة. وأخيراً، حتى دفع الأجور والمرتبات والمكافآت كان موضع استغلال من جانب القائمين على صرفها عن طريق الممارسات الربوية.

ويضيف التقرير أن المهندس الفرنسى فيدال تعرض لهذه الممارسات، وعانى من المنغصات حتى أجبر على الاستقالة، ولم يصرف له مرتبه، وفيما بعد جرت محاولات لاستدعائه عن طريق الحكومة المركزية، وهى محاولات منيت بالفشل أولاً، ثم نجحت أخيراً بسبب سمعته الطيبة[823].

]بدأت الحكومة العمل فى إنشاء طريق للعربات بين حلب وإسكندرونة منذ عشرين عاماً[وقد وضع الولاة الذين تعاقبوا على الولاية أيديهم – بدرجة أو بأخرى – داخل هذا النسيج العنكبوتى، ووضع المهندسون المخططات والمواصفات، وتحمل الأهالى كما تحملت الخزانة العامة مساهمات مالية ضخمة فى كلفة هذا المشروع، وما زال استكماله بعيداً عن التحقيق، بل على العكس، نتيجة فقدان الصيانة يتعرض الجزء الذى تم إنجازه للتلف

[823] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Bertrand to Moustier, 22 February 1868," (Alep), 1867 – 1870, vol. 34.

(وقد عين الوالى الحالى مهندساً عثمانياً للمشروع، ولكن لما كان موسم الطقس الردئ سيحل قريباً، فإن شيئاً لن يتم إنجازه)[824].

تعلمون سعادتكم أن الحكومة العثمانية قد اتخذت لعدة سنوات موقف المعارضة لكل طلبات الحصول على امتيازات أعمال المنافع العامة التى يقدمها إليها الرعايا الأجانب ، سواء لإنشاء الطرق أو السكك الحديدية أو استغلال المناجم والغابات، أو غيرها. ومن ثم فقد حصلت شركة فرنسية على امتياز لبناء طريق للعربات بين حلب وإسكندرونة منذ عامين وبشروط لا يمكن قبولها. ويماثل ذلك ما حدث لتاجر يونانى إكتشف منجماً للكروم فى جبال طوروس بدا له منجماً غنياً، ولم يسمح له بالحفر هناك للتأكد من مدى اتساع المنجم حتى يستطيع التقدم بطلب ترخيص الاستغلال...

ولكن الأحداث الأخيرة بينت أن الحكومة التركية ليست أفضل سلوكاً نحو رعاياها...

فقد تأسست هنا شركة ضمت مسلمين ومسيحيين، تقدمت إلى وزارة الأشغال العامة فى إستانبول بمشروع إقامة طريق للعربات بين حلب وإسكندرونة. ولكى يبعدوا عن شركتهم أى عناصر أوروبية قد تثير ريبة الديوان، إتخذ مؤسسو الشركة إحتياطات بإدراج مادة فى عقد الشركة تلزمهم بعدم قبول أى مساهمين أجانب فى شركتهم. أضف إلى ذلك أنهم لم يضعوا فى طلب الحصول على الإمتياز أى شروط ترهق الخزانة العامة سواء بالمشاركة فى تكاليف الإنشاء أو ضمان الفوائد، وإنما طلبوا فقط الترخيص لهم بتشييد الطريق على حسابهم وعلى مسؤوليتهم مقابل استغلاله لمدة خمسين عاماً، وأبدوا استعدادهم لتخفيض المدة إذا رأى الباب العالى أنها طويلة.

وبعد انتظار دام ستة شهور، تلقوا لتوهم إقتراحاً مضاداً من وزارة الأشغال العامة يتضمن شروطاً لا يمكن القبول بها، كان الرفض الواضح أفضل منها إذ كان، على الأقل، يتحلى بفضيلة الصراحة. وحتى أبين مدى سخف المقترحات التى قدمت إليهم ، أكتفى بأن أقتبس هنا إقتراحين منها:

---

[824] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Destrées to St. Hilaire, 7 November 1881," (Alep), vol. 36, 1879 – 1882.

أ. بينما يتحمل المساهمون كل المخاطر المتعلقة بالمشروع، لا يجب أن تزيد أرباحهم عن 7 بالمائة، وأن يضعوا تعرفة المرور بما لا يتجاوز هذا الرقم.

ب.يحق للحكومة أن تضع يدها على الطريق فى أى وقت تشاء، مع تعويض الأطراف المعنية بالطريقة التالية: سوف تقرر مقدار متوسط الإيرادات الإجمالية خلال السنوات الخمس الأولى وتدفع للشركة 40 بالمائة منها حتى نهاية فترة الاستغلال المصرح بها، وتحتفظ بالباقى نظير تكاليف الإدارة.

ومثل هذه الشروط أبعد مدى من الجنون، وتهدف إلى نهب المساهمين.

ولا يمكن قبول الإقتراح الأول فى بلد يبلغ فيه السعر القانونى للفائدة 12 بالمائة والسعر الفعلى ما بين 15 بالمائة و18 سنوياً. فأين هو الرأسمالى الذى يرغب فى قبول المخاطرة فى مشروع يرتهن بالفرص المتاحة له مقابل فائدة قصوى هى 7 بالمائة ؟ والإقتراح الثانى يضع اللمسات الأخيرة فى هذا العقد الجنونى الذى يضع الشركة تماماً تحت رحمة الحكومة. وقد أدرك الناس من خبراتهم السابقة كم تستحق وعود دولة مثقلة بالديون كتركيا. وعندما يعد الباب العالى بتعويض المساهمين بنسبة 40 بالمائة من متوسط إيرادات السنوات الخمس الأولى، فهو يعلم جيداً أنه لن يدفع فى حقيقة الأمر شيئاً...

وقد تركت هذه النيات السيئة التى تكشف عنها هذه الحالة، إنطباعاً سيئاً هنا، وأصيب الأهالى بأعلى درجات الإحباط، وهم يدركون أن ليس ثمة أمل يرتجى من إدارة تهمل تماماً المصالح الحيوية للولاية[825].

[825] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Destrées to St. Hilaire, 21 November 1881," (Alep), vol. 36, 1879 – 1882.

6 - تكاليف النقل، عام 1883

826

وسائل النقل: ما عدا طريق العربات بين بيروت ودمشق، فإن الجمال والبغال هى الوسيلة الوحيدة للنقل فى سوريا. حقاً هناك طريق طرابلس – حماة الذى بناه مدحت باشا، غير أنه لم يستكمل بعد، وليست عليه خدمة نقل منتظمة.

وبالنسبة إلى طريق بيروت – دمشق، فإن الأسعار الرسمية الواردة فى مرسوم الإمتياز (كراسة التعرفة) هى 18 فرنكاً للقنطار زنة 200 أقة (250 كيلوغراماً) ولكن هذا الرقم يخضع للزيادة والنقصان حسب الموسم ووفرة البضائع أو ندرتها. وأسعار النقل بدواب الحمل تتنوع من مكان إلى آخر، ومن يوم إلى آخر فى أى موسم من المواسم.

ومن ثم يصعب تقديم جدول يقترب من الدقة فى الأسعار فى أى مكان، أو بأجور النقل من الداخل إلى الساحل بالنسبة إلى مختلف المنتجات فى سوريا. فعندما تندر البضائع وتتوافر البغال وسائقيها بأعداد كبيرة، يستطيع المرء أن يقدر تكاليف النقل على أساس أربعة فرنكات لحمل البغل وخمسة فرنكات لحمل الجمل لمسيرة يوم واحد (40 إلى 45 كيلومتراً). ولكن فى الأوقات التى تتوافر فيها البضائع تزيد هذه الأجور إلى الضعف أو الثلاثة أضعاف. وأحياناً يلجأ المنتجون فى حوران الذين يعجزون عن نقل غلالهم إلى عكا إلى إعطاء نصف حمل الجمل لصاحبه مقابل تكاليف النقل، والآن يحمل الجمل عادة 250 كيلوغراماً من القمح، ويقطع الرحلة من حوران إلى عكا فى ثلاثة أيام. فإذا كانت الكمية التى يحملها هذا الجمل تباع فى عكا بخمسين فرنكاً، فإن صاحب الجمل يحصل على نصف هذا المبلغ إيجاراً لجمله، ويدفع النصف الآخر إلى صاحب القمح.

---

826 إنظر: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 23 October 1883 (Beyrouth), vol. 9, 1868 – 1888.

7 - النقل البرى فى سوريا عند نهاية القرن التاسع عشر

827

إن للطرق تأثيراً كبيراً فى حياة الشعوب المادية لأنها الواسطة الأساسية لتأمين الاستفادة من الإنتاج الصناعى والزراعى، وفقاً لمبدأ تقسيم الأعمال الاجتماعى، فإذا لم يكن هناك طرق صالحة لتوريد الزرع، وإذا كانت تكاليف نقل المحصولات على أثر ذلك تفوق فوائد البيع، فأى دافع يدفع المزارع إلى الاستفادة من الأراضى المخصبة أو إلى زيادة واردات الأراضى الوسطية بوفرة الإعتناء والدقة بالعمليات الزراعية ؟

فالطرق (إن كانت حديدية أو عادية) تدفع، بتقليلها نفقات النقل، المزارع إلى توسيع دائرة عمله بحيث يسعى إلى تكثير المحصولات الزراعية إما بحراثة أراضٍ أهملها حتى ذلك الوقت، أو بتسميد التربة وريها والسهر على نمو الزرع، وإلا ماذا يفيد زيادة المحصول إذا لم يمكنه الاستفادة منه كما كانت عليه الحالة فى حلب سنة 1881، حين لم يعد فى إمكان المزارعين السوريين، إثر رخص القمح فى أوروبا بمناسبة واردات روسيا والبرازيل دفع تكاليف النقل المرتفعة نظراً لفقدان وسائل النقل السهلة واضطرارهم إلى نقل القمح على ظهور الجمال. فأحرقت سنة 1874 فى أورفة محصولات العشر بأمر أحمد باشا والى حلب إذ لم يكن هناك سبيل لبيعها أو توريدها إلى الخارج نظراً لغلاء نفقات النقل والتخلص من دفع أجرة حفظه فى المخازن. وقبل أن يبنى الخط الحديدى الذى يربط أطراف حوران بحيفا كان مزارعو هذه الأطراف يدفعون نصف المحصول إلى المكارى لينقل قمحها إلى ثغر عكا، ولذلك بينما كانت قيمة طن القمح (سنة 1890) 5318 فرنكاً فى حوران كانت قيمته فى زحلة 7091، وفى عكا 1725 من الفرنكات ، فيمكننا تصور ما يبقى للفلاح من الفوائد بعد دفع ما عليه من الضرائب إلى الحكومة ورخص المحصولات الزراعية فى أوروبا مع أن الخط الحديدى بين حيفا وحوران (درعا) خفض هذه النفقات إلى السدس عوضاً عن النصف[828]، ويمكن أن يخفضه فى المستقبل إلى أقل من ذلك إذا نظرنا إلى تعرفات الخطوط الحديدية الأوروبية. ويكفى أن ندقق فى واردات طريق الشام بيروت التى بنيت من قبل إحدى الشركات الفرنسية بناء

[827] عبد العزيز الحسنى، تاريخ سوريا الاقتصادى (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1924)، ص 339 – 342.
[828] Recueils consulaires belges (1913), p. 220.

على امتياز أعطى لها عام 1857 لنرى كيف أن بناء هذا الطريق جاء موافقاً لإحتياجات البلاد الاقتصادية:

إن واردات هذا الخط تضاعفت فى مدى سنة فبقيت تقريباً على هذا المستوى إلى سنة 1869 حين بلغت 1031000 فرنك، وبقيت على ذلك إلى سنة 1892 ما عدا سنة 1877 حين لم تتجاوز الواردات 892000 فرنك، وارتفعت منذ سنة 1892 إلى 1780000 من الفرنكات إلى انتهاء خط بيروت والشام الحديدى الذى أوقف هذا التقدم[829] بتخفيض أجرة نقل الطن عن الكيلومتر من 56 سنتيماً على زمن الطريق العادى إلى 20 سنتيماً بواسطة السكك الحديدية، فهذه الأرقام السابقة تدل بصراحة على تأثير الطرق بكمية المحصولات المتبادلة ضمن حدود سوريا ومع الخارج وقد تشبثت الحكومة لتأسيس خط يربط حلب بثغرها الطبيعى إسكندرونة وتمكنت من تنفيذ ذلك سنة 1882، ولكن عدم اقتدار المهندسين الذين بنوه فنياً وقلة السهر على صيانته حسب الإقتضاء سبب خراب هذا الطريق بعد مدة وجيزة، بحيث كانت القوافل تسلك طريقاً آخر عن جبل بركات ولا تعقب هذا الطريق إلا منذ وادى عفرين[830]، عدا عن غلاء نقل البضائع على ظهور الجمال وتضرر قسم منها بسبب الرطوبة أثناء الطريق، وقد بقيت هذه الحالة سنة 1897...

ولذلك نرى حلب بعد إتمام الخط الحديدى بين حمص وحلب وطرابلس الشام من جهة ترسل أكثر بضائعها الزراعية إلى الغرب عن طريق طرابلس عوضاً عن أن ترسلها إلى ثغرها الطبيعى أى إسكندرونة التى هى على مقربة منها، ورغم أن أجرة نقل الطن عن طريق حمص طرابلس كان يكلف التجار والمزارعين فى بلدة حلب 30 فرنكاً نراهم كانوا يفضلون هذا على طريق إسكندرونة للأمن والسهولة التى كانوا لا يجدونهما بطريق القوافل الذاهبة إلى إسكندرونة...

[829] Verney et Dambmann, Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine, p. 215.
[830] Rudolf Fitzner, Aus Kleinasien Syrien (Rostock: C. J. E. Volckmann, 1904), p. 133.

8 - قافلة الحج، عام 1903

831

بالإشارة إلى رسالتى رقم 2 فى السابع من الشهر المنصرم، يشرفنى أن أبلغكم أن قافلة الحج غادرت الزرقا فى الثلاثين من الشهر الماضى – متأخرة ستة أيام عن المعتاد – وعدد الحجاج جميعاً ما بين 90 و100. وهذا العدد الضئيل غير العادى وغير المسبوق بالتأكيد، يرجع إلى وجود الكوليرا هنا وفى المناطق المجاورة، كما يرجع من ناحية أخرى، بلا ريب، إلى عدم الرغبة فى تحمل المزيد من النفقات والإرهاق والمعاناة والمشاق التى تجرها تلك الرحلة البرية الطويلة إلى مكة مع إمكانية تحقيق الغاية نفسها بمشقة أقل عن طريق الذهاب إلى جدة بحراً فى رحلة بسيطة. وسواء كان هذا الشعور قد أصبح عاماً حقاً أو كان غير ذلك، فإنه يصعب تقرير ذلك، ولكن تبقى حقيقة أن عدد الحجاج الذين يسلكون هذا الطريق أصبح يتناقص سنوياً حتى بلغ أقل من المائة – كما هى الحال الآن – أخذوا على عاتقهم القيام بهذه الرحلة.

وقد علمت بعض التفاصيل حول النفقات التى تتحملها الحكومة سنوياً لإرسال المحمل ، أظن أن سعادتكم قد تجدون فيها ما يستحق اهتماماً معيناً. وتتراوح الكلفة الإجمالية للحج سنوياً ما بين 136 و140 ألف جنيه إسترلينى، منها مائة ألف يتولى أمرها الصرة أمينى ، وهو هذا العام شخص يدعى باقى بك وهو أوراق مديرى (مدير الأرشيف) فى الصدارة العظمى. وجدير بى أن أشير هنا إلى أن منصب الصرة أمينى – كما قد تعلمون سعادتكم – يسعى إليه بين طبقة معينة من الموظفين، ومن يحصل عليه فى إحدى السنوات يمضى بضع سنوات قبل أن يحل دوره الفعلى.

والمبلغ المتبقى ما بين 30 و40 ألف جنيه يخصص للكيلار (المخزن) أو شراء المؤن اللازمة للحج من مختلف الأنواع والتى ينفق فيها هذا المبلغ الكبير.

والمبلغ الإجمالى 135 ألف جنيه يأتى من مصادر مختلفة يمكن أن تصنف نوعاً ما كما يلى:

---

831 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Conor, 10 February 1903," (FO 195/2144).

وزارة المالية بإستانبول بموجب إذن صرف مسحوب على فرع البنك العثماني في دمشق	30.000 جنيه
دائرة أوقاف الحرمين الشريفين بإستانبول (أوقاف دايرسى)	35.000
ولاية بيروت من خلال فرع البنك العثماني هناك	30.000
ولاية بيروت، مبلغ آخر علمت أنه يرسل إلى المدينة ليحصل عليه الصرة أمينى عندما يمر بالقافلة فى الطريق إلى مكة	30.000
ولاية دمشق، مدفوع للصرة أمينى نفسه	5.000
مساهمة فى مصاريف الكيلار	5.000
الجملة	135.000 جنيه إسترلينى

وفى الحقيقة لا يدفع المبلغان الأخيران من خزانة الولاية – التى من المعروف أنها خاوية على وجه الخصوص – ولكنها مقترضة جزئياً من عبد الرحمن باشا محافظ الحج ، وسعيد أفندى البنا المحاسبجى الخاص بالولاية، ومقترض جزؤها الآخر من البنك الثعمانى هنا. كما يجب أن أذكر أن مبلغ الـ 35 ألف جنيه التى تقدمها دائرة الأوقاف يحضرها معه الصرة أمينى بنفسه، وهذه على الأقل الطريقة المعقولة والطبيعية فى الوقت نفسه لكيفية إحضار هذا المبلغ الخاص. ومن بين الـ 30 ألف جنيه التى تقدمها ولاية بيروت يقدم فرع البنك العثمانى فى دمشق عشرين ألفاً إضافة إلى المبالغ الأخرى التى يتولى دفعها على النحو المبين أعلاه.

ومنذ 14 عاماً أو 15، عندما كانت ولاية الشام تتضمن ولاية بيروت وسنجق القدس الحالى، كانت الولاية تدفع وحدها مبلغ المائة ألف جنيه كله، أما الباقى فكانت تقدمه – كقاعدة – دائرة الأوقاف فى إستانبول، ولكن عندما انفصلت هذه الولاية عن بيروت تم تقسيم عبء تقديم ما بين 80 إلى 100 ألف جنيه بالتساوى بصورة أو بأخرى على الإثنين، ويبدو أن هذا النظام ظل سائداً حتى الوقت الراهن. وهذا العام، بسبب المبلغ الكبير (126.270 جنيهاً) الذى على الولاية أن تقدمه من عشورها لسداد الضمان الكيلومترى لسكك حديد حماة، وجد أنه من الصعوبة بمكان أن تقدم حصتها من نفقات الحج أو أى مبلغ مهما كان قدره.

ومن المبلغ الرئيسى وقدره مائة ألف جنيه يحصل الصرة أمينى على مرتبه الذى يصل إلى 4500 جنيه، بينما يوزع هنا ألفان على مختلف مشايخ الطرق الدراويش وبعض الأفراد ذوى المكانة الدينية الذين ارتبطوا بمراسم احتفالات الحج. أما ما تبقى وقدره 93.500 جنيهاً فيتم توزيع جانب منه على القبائل البدوية التى تقوم مضاربها قرب تلك النواحى من الصحراء التى يقع عليها درب الحج مثل الرويلة، وولد على، وعطية، وعقيل، وسرحان، وغيرهم كثيرون. ويوزع جانب آخر على الأشراف (سلالة محمد الذين يعيشون فى مكة أو حولها)، وخدمة الحرم، وبإختصار، كل أولئك الذين يتصلون بالخدمة الدينية أو طقوس المدينة، وكذلك أولئك الذين يشغلون وظائف مماثلة فى حرم المدينة يحصلون على أنصبة منه. وقد قدر عدد المستفيدين من هذا المبلغ الكبير سنوياً بخمسة آلاف شخص، ولكن المبلغ لا يتخذ طابع الضخامة إذا علمنا أنه نظراً لقلة موارد ولاية الحجاز، تدفع منه رواتب العديد من الوظائف الدينية وربما غير الدينية، وهم يعتمدون فى معاشهم على وصوله سنوياً.

أما الإعتماد الخاص بالكيلار الذى يتراوح بين 35 و40 ألف جنيه فيدبره عبد الرحمن باشا المحافظ أو أمير الحج، من بينها 14 ألفاً تعطى للباشا نقداً وتصرف خلال الرحلة إلى الحرمين لكل من يؤدى خدمات للقافلة، مثل مدها بالمياه والعلف للإبل والخيل والبغال ، والطعام للمرافقين والحجاج، إضافة إلى بعض المؤن التى يأخذونها معهم بأنفسهم... إلخ. وتدفع مبالغ أخرى كهدايا للبدو الذين يبدون امتعاضهم من معاملة الصرة أمينى ويميلون إلى إثارة الإضطرابات.

أما الفرق الذى يتراوح بين 22 و26 ألف جنيه فينفق فى دمشق قبل رحيل القافلة، على شراء مختلف أنواع المؤن اللازمة للرحلة التى يجب أن نذكر أنها تستغرق 37 يوماً ذهاباً ومثلها عودة، كما ينفق منها على سداد رواتب المحافظ نفسه، ورجاله والضباط الذين يقودون فرقة الحراسة ورجال الفرقة. ويحصل الباشا نفسه على 81.600 قرش و120 جنيهاً كبدل جراية، ويصحبه اثنان من المزدجية أو حملة البشائر يحصل كل منهما على 450 جنيهاً وعلى جراية قيمتها 264 جنيهاً، وهما يستخدمان بغرض نقل النذور إلى مكة

والتى تكون عادة فى صورة أموال، والتى ترسلها والدة السلطان نفسها، وبعض السيدات البارزات فى الحريم السلطانى وبعض أفراد العائلات النبيلة والثرية المقيمة فى إستانبول.

وتوضع هذه الهدايا فى أكياس يحمل كل منها إسم المرسل والمرسل إليه بوضوح، ومعظم هؤلاء من الأشخاص المستخدمين فى الحرمين (مكة والمدينة).

وإضافة إلى المزدجية، هناك المبشر الذى عليه أن يسبق القافلة بيومين أو ثلاثة أيام ليعلن قدومها إلى كل من يعنيهم الأمر. وهذا الشخص يحصل على مرتب أقل من المزدجى ، ولكننى لا أعرف قدره بالضبط. كذلك هناك ثلاثة من الأطباء، وجراح واحد، وقاضٍ يقوم أيضاً بدور المفتى، ومن واجبه فض المنازعات التى تقع بين الحجاج وتسجيل وصية الحاج الذى قد يموت خلال الرحلة، ويلعب أيضاً دور الحكم. والفرقة المرافقة التى تعرف بإسم "الموكب" تضم 300 جندى نظامى يمتطون البغال ويطلق عليهم فى هذه الحالة إسم "معززة" كما تضم مدفعين يتولى أمرهما 16 مدفعجى تحت إمرة نقيب (يوزباشى) – و130 من جنود الضبطية تحت قيادة ضباطهم – يوزباشيان وأربعة ملازمين – وأخيراً 85 من البدو الراكبين الذين ينتمون إلى قبيلة عقيل، ويتولى قيادة الفرقة كلها ضابط برتبة مقدم (بنباشى).

إضافة إلى شراء المؤن ودفع الرواتب، يتم شراء عدد كبير من الهدايا تتألف من العباءات الثمينة المطرزة، والمراكيب المغربية الحمراء، والغمباز (ملابس تغطى الجسم كله)، وبالات من الشيت، وغيرها من الهدايا المناسبة التى تشترى من هنا من مبلغ الـ 22 ألف جنيه، وتمنح لمختلف شيوخ البدو على طول الطريق. وهؤلاء الذين تجعل لهم التقاليد نصيباً معلوماً من الكيلار يأتون إلى نقط محددة تقليدياً للقاء القافلة حيث يتلقى كل منهم اللفافة التى تخصه وتحمل إسمه، ويمضى فى طريقه بعد حصوله عليها بعد أن إنتظرها بشغف شهوراً عديدة.

ويحتفظ باشكاتب الكيلار، ويدعى يوسف طويل – ومن الملفت للنظر أنه مسيحى – بكشوف تحمل أسماء المئات من متلقى الهدايا طوال مدة الرحلة التى يقطعها بنفسه حتى "تركه" ثم يسلم المهمة إلى وكيله المسلم بعد أن يقدم إليه مذكرة بآخر الملاحظات

والتعليمات، ثم يقفل راجعاً إلى دمشق. وكل هذه الهدايا، وكذلك الخيام والمؤن وغيرها من مستلزمات الحجاج، يتولى توريدها التجار الدمشقيون بموجب عقود، وإننى لعل يقين أنها من أجود الأصناف.

وعلمت أن أول حاكم وضع نظام توزيع الهبات والهدايا الأخرى على البدو على طول طريق الحجاج كان السلطان سليم الأول...

9 - ميناء إسكندرونة وطرقها عامى 1899 و1903

... منذ ثلاثين عاماً، عندما كان رائف باشا – والينا الحالى – من بين موظفى مدحت باشا والى بغداد، مر عبر إسكندرونة التى يتذكرها كمدينة صغيرة فيها ألفان من السكان الذين كانوا يعيشون فى أكواخ مقامة على أكوام ترتفع عن الأرض ليتجنبوا المستنقعات العفنة والبرك المحيطة بهم. واليوم يبلغ سكان المدينة نحو 14 ألف نسمة، واختفت تماماً الأكواخ القديمة، وواجهة البحر يحتلها خط طويل من البيوت الجميلة المبنية بالحجارة، والمكاتب، بينما الشوارع ممهدة ومرصوفة.

وتم تشكيل لجنة فى العام الماضى، من أنشط أعضائها نائب القنصل كاتونى، لتتولى الإشراف على تجفيف المستنقعات، والعمل يتقدم بإطراد فى هذا المجال.

وأخيراً وضعت الترتيبات لبناء حاجز أمواج فى إسكندرونة.

وقد تم افتتاح طريق العربات من حلب إلى الشاطئ على يد المرحوم جميل باشا منذ خمسة عشر عاماً، وبدلاً من اتباع طريق القوافل القديم الذى لا توجد فيه منحدرات صعبة، يتخذ الطريق شكلاً دائرياً نحو الشمال دون داعٍ سوى زيادة أرباح المهندس (الذى أنشأه) ويبلغ طوله الإجمالى 157 كيلومتراً. والوالى يعمل الآن على إقامة طريق جديد عبر ترمنين (طريق القوافل القديم) الذى سوف يلتقى مع الطريق الحالى عند نهر عفرين.

وسوف يتم إعادة بناء القسم الأخير من الطريق فوق ممر بيلان، حتى يتم تقصير المسافة إلى الشاطئ بما يقرب من خمسين كيلومتراً، وسوف يكون بالإمكان الوصول إلى إسكندرونة فى يوم واحد باستبدال الخيول عند حمامى[832]...

... كثيراً ما جأر تجار إسكندرونة بالشكوى من عدم وجود مخازن للسلع التى يقومون بإنهاء إجراءاتها فى الجمرك، والتى من المقرر إرسالها إلى المناطق الداخلية، مما يجعل تلك البضائع ملقاة فى الشوارع عدة أيام حتى يجدوا الجمال التى تقوم بحملها. وللقضاء عل هذه الشكوى العامة سوف تقوم البلدية ببناء مستودع كبير للتخزين المؤقت للبضائع مقابل رسوم ثابتة عن كل يوم من أيام التخزين.

وقد تحقق الكثير من التقدم فى إصلاح – أو لعلى أقول إعادة بناء – طريق العربات إلى إسكندرونة، فقد ترك ليصل إلى درجة بالغة الخطورة فكانت تقع عليه الحوادث خلال الشتاء. وقد تم إحضار كميات كافية من الحجارة لتعبيد الطريق على امتداده الكامل الذى يبغ 96 ميلاً. وتم تركيب جسران حديديان على نهر كراسو فى سهل أموك.

وعند كاتمة، التى تقع على بعد 30 ميلاً من حلب، يتفرع الطريق إلى كلس، ولكنه ظل تحت الإنشاء لعدة أميال خارج تلك المدينة، وتم الآن استكمال هذا الجزء من الطريق.

وقد تم اتخاذ إجراء مهم يتصل بالخانات التى تقع على الطريق. ففى المستقبل سوف يعلق كل خان قائمة بالأسعار على بوابته، وهذه الأسعار ستكون موحدة ومحددة بواسطة بلدية حلب، ورغم أن الإقامة محدودة المساحة فى الخان إذ لا تتجاوز حجرة واحدة للنوم ، والإضاءة والقهوة، إلا أن أصحاب الخانات من الأرمن يتقاضون أجوراً باهظة[833]...

---

[832] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Aleppo Vilayet," (FO 195/2054).

[833] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Administration of Aleppo Vilayet," (FO 195/2137).

10 - الملاحة فى الفرات عام 1903

834

أ. وصف قوارب بيراجك. فيما بين بيراجك وهيت لا تنقل البضائع إلا على قوارب مسطحة القاع تعرف بإسم "شختورة"، تصنع فى بيراجك ولا تصنع فى أى مكان آخر. وهذه القوارب التى يشيع استخدامها الآن لم تكن على ما يبدو موجودة زمن حملة تشسناى لأنه لا يورد وصفاً لها فى الفصل الشامل الذى كتبه عن القوارب وأعمال الرى فى الشرق[835]. وعلى نقيض ذلك، وصف قوارب العبور فى بيراجك وصفاً دقيقاً، ولذلك ربما لم تكن قوارب النقل هذه موجودة فى بيراجك فى زمنه . وهذه القوارب مستطيلة الشكل يبلغ طولها 18 قدماً، وعرضها 8 أقدام، وعمقها من حافة العوارض حتى الأرضية قدمان ونصف القدم، تعطى قدرة تحميل مساحتها 360 قدماً مربعاً عندما يتم تحميلها بالكامل، وبذلك يبلغ غاطسها نحو قدم ونصف القدم . والعمق الإجمالى لهذه القوارب من حافة العوارض إلى القاع ثلاث أقدام وثمانى بوصات، ويتكون القاع من جذور أشجار شقت نصفين ثم ثبتت تحتها ألواح خشبية بالمسامير، وأرضية من الألواح المسطحة مثبتة على مسافة قدم فوق القاع. وجوانب ونهاية القارب تتألف أيضا من ألواح مسطحة مثبتة بعضها ببعض بالمسامير بقوة، والفراغات بين الألواح مقلفطة بالخرق، ثم يتم دهانها بالقار العازل للماء. وقيل إن تكاليف بناء القارب الواحد من هذا النوع أربعة جنيهات تركية ونصف الجنيه . ويحمل القارب الواحد نحو مائة قنطار إستانبولى أو ما يزيد قليلاً على خمسة أطنان . وتبحر قوارب بيراجك أزواجاً يربط الواحد منها بالآخر جنباً إلى جنب، ويتم توجيهها بمجداف ضخم مثبت عند المقدمة، ولا يمكن التحكم فيها لدرجة أنها لا تبحر إلا على سطح مياه مسطحة هادئة. وهى طبعاً تنقل البضائع إلى أسفل المجرى (جنوباً) ثم يتم تفكيكها عند موقع تسليم البضاعة ويباع خشبها، غير أن عدداً منها يعود أعلى مجرى النهر فارغاً بفضل جهود أهالى "عنة". والوقت الذى يستغرقه هبوط هذه القوارب

---

[834] إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Euphrates," (FO 78/5324).

[835] Chesney, The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, vol. 2, chap. 20.

مجرى النهر مختلف اختلافاً بيناً، فمن المعروف أنها تقطع المسافة من بيراجك إلى الفلوجة وقت إرتفاع مياه النهر فى 12 يوما. ومن ناحية أخرى قد تقطع المسافة نفسها فى 60 يوما عندما تعطلها الرياح أو عندما يكون منسوب المياه منخفضا .

ب.التجارة بالقوارب بين حلب وبغداد. التجارة بين حلب وبغداد تتألف أساساً من الصابون والمنسوجات القطنية، وينقل الصابون بالقوارب من بيراجك إلى الفالوجة، حيث تنقل من هناك على ظهور البغال إلى بغداد، بينما تحمل المنسوجات القطنية قوافل من البنغال تقطع المسافة بين حلب وبغداد فى 24 يوماً. والإجمالى السنوى لأوزان هذه البضائع لا يتجاوز مائة طن، لا ينقل منها بالقوارب أكثر من 30 طناً . ويرجع السبب فى شحن بضائع حلب من بيراجك التى تبعد عنها سبعين ميلاً أعلى الفرات، وليس من مسكنة أقرب نقطة إلى حلب على النهر، إلا أن مسكنة قرية صغيرة ليس فيها استعدادات مناسبة لشحن البضائع.

ت.حركة القوارب المحلية. يمكن أن نقسم حركة النقل فى الفرات إلى قسمين: من بيراجك إلى دير الزور، ثم أسفل دير الزور...

ويمكن تلخيص إجمالى حركة النقل النهرى سنوياً بين بيراجك ودير الزور على النحو التالى:

من بيراجك إلى دير الزور: غلال غلال وخضر وزبيب	 5500 طن 60
من نجب وشيح عرود إلى دير الزور مع القبائل القائمة على ضفاف النهر: غلال	 1.600
متفرقات	10
	6.170 (كذا)

إضافة إلى ما سبق، تصنع أطواف من كميات كبيرة من أغصان الأشجار (وبخاصة شجر الطرفاء)، تطفو جنوباً إلى دير الزور من أبو حريرة المجاورة لها...

والمتوسط التقريبى للأوزان السنوية المنقولة بالنهر جنوب دير الزور على النحو التالى:

من دير الزور إلى عنة: غلال غلال ومتفرقات	 200 طن 20
من دير الزور إلى جنوب عنة (حديثة، هيت، رمادى) غلال غلال ومتفرقات	 400 50
من البلاد الواقعة بين ميادن والبوكمال إلى عنة: غلال	 50
إجمالى جنوب دير الزور ما عدا قوارب هيت	720

ويقال إن حركة النقل محدودة من أعالى الفرات إلى جنوب الفالوجة بسبب الصعوبات التى تواجهها القوارب المصنوعة فى بيراجك عند عبور السدة المقامة على النهر عند مدخل ترعة الهندية، ولكننى علمت أن عدداً لا بأس به من قوارب هيت لا تحمل بضائع ثمينة تتجه جنوباً إلى البصرة حاملة القار والكلس.

ت.كلفة النقل. إن كلفة نقل البضائع التى تحمل على قوارب بيراجك تتكون من الفرق بين كلفة القارب عند بيراجك وثمن بيعه عند جهة الوصول، يضاف إليها أجر عمل رجلين يبحران مع كل قارب. والنولون من بيراجك إلى دير الزور قد يكون كالتالى:

كلفة القارب الأصلية عند بيراجك ثمن أنقاض القارب عند جهة الوصول	4.5 جنيهات تركية 2
صافى كلفة القارب	2.5
أجر رجلين ذهاباً وإياباً	2
صافى كلفة إرسال حمولة قارب إلى دير الزور	14.5 جنيهاً تركياً

والكلفة للطن الواحد (يحمل القارب نحو خمسة أطنان) تبلغ نحو 98 قرشاً.

والتجار الذين يرسلون البضائع على تلك القوارب يقومون بشراء القوارب ، واستئجار الملاحين ويرسلون وكيلاً ليرعى البضائع ويبعثون بتعليماتهم إلى المرسلة إليه البضاعة بطريق البر، ولذلك يجب إضافة أجر الوكيل إلى المبالغ أعلاه، ويجب أن توضع فى الإعتبار الأخطار التى تتعرض لها القوارب من جانب الرياح وهبوط منسوب المياه، ومن ذلك كله استطيع القول إن نحو 3 بالمائة من القوارب غرقت خلال الرحلة...

11 - سكك حديد الحجاز، عام 1906

مرفق 2 برقم 122: تقرير منى أولر باشا بشأن سكك حديد الحجاز القسم الثالث – تاريخ الإنشاء[836]

صدرت الإرادة السلطانية فى أول آيار / مايو 1900 لبناء الخط، وبدأت الاستعدادات على قدم وساق. ولما كان الخط يخدم غرضاً دينياً، فقد جمعت الأموال اللازمة لبنائه من التبرعات التلقائية من جميع أنحاء العالم الإسلامى. وإلى جانب ذلك، خصصت لبناء الخط إيرادات حكومية معينة مثل رسوم التمغة، وعائد بيع صوف الغنم الذى يذبح فى عيد الأضحى. وخصصت إيرادات أخرى للمستقبل من دخل طبقات الفوسفات قر الصلت على خط حديد الحجاز، والعيون الكبريتية قرب حما الواقعة على تفريعة حيفا – درعا التى أعطى حق استغلالها لسكك حديد الحجاز.

وحتى أول أيلول / سبتمبر 1905، بلغت جملة الدخل 46.7 مليون فرنك، أى نحو 7.5 ملايين فرنك سنوياً. وفى هذا التاريخ، بعد سداد جميع النفقات، يتبقى للسكك الحديدية 8.25 ملايين فرنك تحت تصرفها.

وفى الوقت نفسه الذى كانت تجمع فيه الأموال، تم وضع الترتيبات الأولية التالية:

أ. تنظيم سلطات البناء والإدارة.

[836] إنظر: (Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 424/210.

ب.الدخول فى مفاوضات للحصول على الأراضى.
ت.مسح الخط كله بغرض وضع خطة للبناء.
ث.تجهيز أدوات السكك الحديدية ومعداتها.

(1) وقد أنشئت اللجان التالية لتوجية الإنشاءات:

(أ) اللجنة العامة لإنشاء سكك حديد الحجاز، وتكونت فى إستانبول برئاسة الصدر الأعظم، وعضوية عزت باشا، صاحب النفوذ الذى لا يكل، ووزير الأشغال العامة، ومدير دار الصناعة فى الترسانة البحرية، إلى جانبهم بعض موظفى وزارة الأشغال العامة الذين تم تعيينهم مستشارين فنيين. ويقع على اللجنة عبء تدبير الأموال اللازمة للمشروع، وتقرير أوجه إنفاقها، وإجراء المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بالحصول على الأراضى، وتعيين المهندسين والموظفين، والتعاقد على التوريدات اللازمة.

ولما كان لم يمض سوى 22 عاماً على تأسيس مدرسة تركية لتخريج المهندسين المدنيين، ولم تتوافر لهم إلا فرصة محدودة لاكتساب الخبرة العملية لعدم وجود سكك حديدية حكومية، فقد كانت هناك فى البداية حاجة ماسة إلى المهندسين ذوى الخبرة، ولذلك قامت اللجنة فى الوقت الراهن باستدعاء المهندسين من الخارج وبخاصة من ألمانيا، وأبرمت معهم عقوداً. وعلى كل، أثناء بناء الخط، تحول عدد من تلاميذ المدارس الهندسية – تدريجياً – إلى مهندسين، وتوافرت لديهم الكفاءة للقيام بما يسند إليهم من أعمال. والآن هناك عشرة من المهندسين الأجانب و25 مهندساً تركياً يعملون فى السكك الحديدية، ولا يدخل ضمنهم المهندسون من الضباط.

(ب) اللجنة المحلية لإنشاء سكك حديد الحجاز، ومقرها دمشق، ويرئسها والى دمشق ، وأعضاؤها هم مدير عام سكك حديد الحجاز كاظم باشا، والقائد العام للجيش الخامس ، وأحد أعيان دمشق. أما الأعضاء الفنيون فهم مسنر باشا كبير المهندسين، ومدير الأعمال الهندسية لإنشاء الخط الحديدى، وبعض مهندسى السكك الحديدية الأتراك.

وتقوم اللجنة بفحص خطط المدير العام ومقترحاته وترفعها إلى لجنة إستانبول لاتخاذ قرار بشأنها، كما تتخذ الترتيبات اللازمة لصرف المرتبات والأجور. وقد وضع على

رأس مشروع إنشاء الخط الحديدى المشير كاظم باشا السالف الذكر الذى لا يتميز بقدراته التنظيمية فحسب، بل يمتاز أيضاً بالحرص والنشاط، ويخضع لإمرته كل المهندسين ، والمقاولين والعمال إضافة إلى الجنود، ويحسب له بصفة خاصة تلافيه قيام انقسام بين العناصر المدنية والعسكرية، فالجميع يعمل بقلب رجل واحد لتحقيق هذا الهدف.

وأسندت الإدارة الفنية للمشروع إلى مسنر باشا كبير المهندسين، وقد دلت التجربة على حسن الإختيار، فقد اكتسب مسنر باشا الكثير من الخبرة خلال سنوات عمله الطويلة فى السكك الحديدية فى تركيا الأوروبية، ويضاف إلى خبرته تلك إرادة حديدية يتمتع بها.

وأسندت مهمة بناء الجسور وغيرها إلى مقاولين نمساويين وإيطاليين، أما القسط الأكبر من العمل فيتم تنفيذه بعمال محليين لصعوبة الحصول على العمالة الأجنبية.

وكلما تقدم الخط الحديدى فى الصحراء، أصبحت مسألة العمالة أكثر صعوبة. ولهذا السبب، ولأسباب اقتصادية، يستخدم الجنود الأتراك على نطاق واسع فى أعمال الإنشاءات.

وهم يعملون الآن هناك:

كتيبة السكك الحديدية، رقم 1، من:	1200 رجل، منذ أول أيلول / سبتمبر 1900 (حتى أول نيسان / أبريل 1900، لأعمال المسح فقط)
كتيبة السكك الحديدية، رقم 2، من:	1200 رجل، من أيار / مايو 1900 (عملت من ربيع 1904 حتى أيلول / سبتمبر 1905 فى خط حيفا)
سرية المهندسين، قوات الجيش الخامس	200 رجل، منذ أيار / مايو 1900
مفرزة شركة البرق، الجيش الخامس	50 رجلاً، من أول أيلول / سبتمبر 1901
كتيبتا مشاة، الجيش 33	1000 رجل، من أول أيلول / سبتمبر 1901
ثلاث كتائب مشاة، الجيش 39	1000 رجل، من أول أيلول / سبتمبر 1901
أربع كتائب مشاة، الجيش 39	1000 رجل، من أول أيلول / سبتمبر 1901
المجموع	5650 رجلاً

وقام الجنود المشاة بأعمال الحفر، بينما قام جنود كتيبة السكك الحديدية بأعمال التمهيد ومد الخط، وبعض أعمال البناء الثانوية، مثل بناء الجسور والبرابخ وقدموا الأفراد اللازمين لأعمال المسح المبدئى، وسرايا المساحة[837]...

أما جنود سرية المهندسين، فقد استخدموا فى ورش السكك الحديدية كميكانيكيين، وصناع أقفال، وحدادين، ونجارين. وتولت مفرزة البرق إقامة خطوط البرق لسكك حديد الحجاز وحيفا، وقد تمركزوا فى مواقع محطات تشغيل البرق.

(2) كانت أهم المفاوضات التى أجرتها اللجنة العامة فى إستانبول تلك التى دارت مع الشركة الفرنسية، خط بيروت – دمشق – مزيرب، ومع الشركة الإنكليزية فيما يتصل بخط حيفا – دمشق، الذى بدأ لتوه، وحصلت الشركة على امتياز خاص به.

وكان من المهم أن تحصل الشركة على حيازة خط دمشق – مزيرب على أساس أنه عليها أن تبدأ الخط مباشرة من مزيرب وليس دمشق. وبذلك توفر نفقات مد 120 كيلومتراً من السكة الحديدية لخط الحجاز. ولكن جهودها لم تكلل بالنجاح، ومن الواضح أنه لم يتم قبول مبلغ التعويض وقدره سبعة ملايين فرنك. وكانت المفاوضات مع الشركة الإنكليزية أكثر توفيقاً، وقد يرجع ذلك إلى وجود صعوبات مالية، وإلى أن الخط كله يتكون من أعمال تحت الإنشاء من حيفا إلى بيسان، وثمانية كيلومترات من السكة الحديدية. وقد اشترت اللجنة الإمتياز من الشركة الإنكليزية مقابل 925 ألف مارك.

وعدا هاتين الحالتين، لم يكن الأمر يدعو إلى مزيد من المفاوضات للحصول على الأراضى اللازمة للخط. فالسلطان باعتباره الحاكم المطلق يستطيع أن يضع يده دون قيد على ما شاء من أراضى إمبراطوريته، وما تحتاج إليه الحكومة لأغراضها من الأرض يتم الاستيلاء عليه دون إذن المالك. ولما كان بناء سكك حديد الحجاز يخدم غرضاً دينياً، فقد كان تنازل كل مسلم عن ملكيته بنفس راضية ليساهم فى نجاح المشروع.

---

[837] إنظر: المصدر نفسه، ج 4.

(3) كان من الضرورى إجراء مسح شامل للخط كله، لتحديد مسار مبدئى لسكك حديد الحجاز، وقد تولى ذلك المهندس التركى الحاج مختار بك بمجرد صدور الإرادة السلطانية ببناء الخط.

ولهذا الغرض انضم مختار بك إلى قافلة الحج المتجهة من دمشق إلى مكة، وخلال الرحلة دون ملاحظاته وأخذ بعض القياسات، وقد ضمن أعمال المسح التى قام بها تقريراً (إنظر الملحق) والخريطة المرفقة به التى تتضمن مسقطاً مقطعياً، وقد تم تصحيح رسومه المبدئية للخط حتى مدور (572 كيلومتراً) بعد استكمال الخط الحديدى إلى هذه النقطة عند نهاية عام 1905، حيث أصبح من الممكن أخذ قياسات دقيقة. ومسار خط حيفا – مزيرب وضع أيضاً نتيجة قياسات دقيقة بعد استكماله.

(4) ونظراً لعدم وجود مصانع محلية، إضطرت سكك حديد الحجاز أن تجلب من الخارج كل المستلزمات الضرورية (القضبان والقطارات) فيما عدا بعض العربات التى صنعت فى الترسانة البحرية. وقامت بتوريد القضبان والعوارض (الفلنكات) شركات ألمانية وبلجيكية وأمريكية، أما القطارات فقد قامت بتوريدها شركتان ألمانية وبلجيكية فقط.

وبالنظر إلى حساب النقل، تضاعفت بالطبع كلفة هذه المعدات، ولكن هذه الصعوبة هون من أمرها حقيقة أن المواد اللازمة لبناء الجسور الحجرية وتدعيم السكة متوافرة فى الموقع بنوعيات جيدة، ويمكن الحصول عليها من المقالع دون مقابل وذلك عدا الجير والإسمنت.

وقد بدأ العمل الحقيقى فى سكك حديد الحجاز بإقامة خطوط البرق الخاصة بالسكك الحديدية بعد إقامة خطوط البرق الحكومية من دمشق إلى المدينة عبر الصلت ومعان . وبعد ذلك بوقت قصير بدأ بناء سكك حديد الحجاز ذاتها بقسم مزيرب – الدرعا، إذ لم تصل المفاوضات الخاصة بخط مزيرب – دمشق إلى نتائج محددة. وقد استمر العمل ولكن ببطء حتى تم توقيع عقد مبدئى لمدة ثلاث سنوات مع كبير المهندسين مسنر فى كانون الثانى / يناير 1901.

وكانت الخطوة الأولى مع مسنر باشا البحث عن المساعدين المناسبين، والحصول على المعدات الملائمة، وبخاصة أدوات القياس. وعندئذ بدأ بناء الخط بين مزيرب – الدرعا، ودمشق – الدرعا بالأفراد العسكريين والمدنيين الذين وضعوا تحت تصرفه، وفى الوقت نفسه وصلت المفاوضات بين اللجنة العامة والشركة الفرنسية إلى طريق مسدود، فقررت اللجنة بناء خط دمشق – الدرعا موازياً للخط الفرنسى دمشق – مزيرب. وعندما أعيد استئناف المفاوضات فيما بعد – دون التوصل إلى نتيجة لسوء الحظ – توقف العمل مرة أخرى فى خط دمشق – الدرعا لمدة عام كامل، ولذلك لم يتم فتح هذا الجزء من الخط للعمل إلا فى أيلول / سبتمبر 1903.

وعلى كل، استمر العمل فى خط مزيرب – الدرعا دون توقف إذ تم تشغيل الأقسام التالية:

مزيرب - الدرعا	(12.8 كيلومتراً)	فى أول أيلول / سبتمبر 1901.
الدرعا - سركا	(79.75 كيلومتراً)	فى أول أيلول / سبتمبر 1902.
سركا - القطرانة	(123.45 كيلومتراً)	فى أول أيلول / سبتمبر 1903.
القطرانة - معان	(132.60 كيلومتراً)	فى أول أيلول / سبتمبر 1904.

وفى هذا اليوم، يوم عيد جلوس السلطان، تم افتتاح الخط كله من دمشق إلى معان رسمياً بواسطة بعثة سلطانية خاصة برئاسة الوزير طرخان باشا.

وفى ما يتعلق بالحج هذا العام إلى مكة، تقرر فتح الخط معان – المدورة (132.2 كيلومتراً).

(ملاحظة: خلال هذا الصيف من عام 1906، تم استكمال الجزء من المدورة إلى ذات الحج، وقد يكون من المحتمل أن يصل الخط هذا العام إلى محطة تبوك).

ومن السهل أن نفهم أن سكك حديد الحجاز ترغب فى الحصول على منفذ على ساحل البحر فى أقرب وقت ممكن نظراً لارتفاع كلفة نقل الكميات الهائلة من مواد البناء على الخط الفرنسى دمشق وبيروت. ولذلك بدأت عملية بناء تفريعة حيفا – الدرعا من حيفا مباشرة بمجرد التوصل إلى اتفاق مع الشركة الإنكليزية فى المفاوضات التى سبقت

الإشارة إليها. وتم تغيير المشروع الإنكليزى الأصلى الذى كان بموجبه سيمر الخط من حيفا مباشرة عبر وادى الأردن إلى دمشق، فأصبح الخط يعبر الأردن عند مدينة بيسان ثم يمر بجانب بحيرة طبرية قرب سماخ، ثم يشق طريقه فى وادى اليرموك القديم العميق إلى مزيرب. وفى أول أيلول / سبتمبر 1904 تم تشغيل القسم الأول من الخط بين حيفا والأردن، وفى أول أيلول / سبتمبر 1905 إفتتح القسم الثانى من الأردن إلى مزيرب ، ومن ثم أصبح هناك لأول مرة إتصال للسكك الحديدية التركية بالبحر المتوسط.

ومن خلال موقعها الطبيعى تحظى حيفا بكل الشروط الواجب توافرها فى الميناء الجيد، ولكن نتيجة للتيارات القوية القادمة من الغرب تتراكم فيها الرمال، وتضطر السفن إلى إلقاء مراسيها خارج المرفأ، ولم يؤد بناء رصيف طوله 350 متراً إلى تحسين الأمور بعد، ولكى يتحول الميناء إلى ميناء نافع يجب بناء حاجز أمواج طوله نحو 500 متر ورصيف طوله 600 متر...

خامساً: العراق

1 - النقل البحرى فى بومباى عام 1804

838

... إن الزيادة المدهشة فى النقل البحرى والملاحة الخاصة برعايا إمام مسقط تضر ضرراً بيناً بالنقل البحرى البريطانى فى الهند بعامة ولهذه المستوطنة بخاصة... وكان هناك بيتان بسورات يستخدمان من قبل نحو خمس وعشرين سفينة شراعية كبيرة، وأفضل إثنتين منهما (جنجارا وسليمان شاه) موجودتان الآن فى مسقط يملكهما العرب ، ولدى ممثل بيت جلابى صهر تيتوبال نحو 2000 طن نقل بحرى. وبالرجوع إلى اللائحة رقم 13 يبدو أن هناك الآن 25 سفينة تعمل فى تجارة الصادرات والواردات بسورات ، إثنتان منها إنكليزيتان و23 أخرى عربية وتعمل بين سورات والخليجين (الفارسى والعربى – أى البحر الأحمر).

---

838 إنظر: Great Britain, India Office, Bombay, Commerce, "Report on Trade," 1803 – 1804 ((Bombay, 419/2.

... ويبدو أنه فى التجارة بين بومباى والخليج الفارسى زادت طاقة تحميل السفن العربية وحدها على مدى أربع سنوات من 900 طن كانت فى حوزتهم فى العام الأول إلى 3918 طناً كانت فى حوزتهم العام الماضى، وأن طاقة النقل العربية قد استخدمت خلال العام الماضى فى نقل تجارتنا الخاصة الداخلية خلال الموسم الماضى، التى وصلت إلى 88 ألف كيس، حصلوا نظير نقلها على خمسة لاك (500.000 روبية) على ما يبدو من حساب القيمة بطريقة عادلة. وقد جاء أيضاً فى الفقرة 19 من هذا التقرير، أن عرب مسقط قد قاموا بإبعادنا تماماً عن تجارة بعض البضائع الشرقية مع الخليجيين، وأنهم حتى أحضروا على سفنهم إلى موانئنا فائض ما قاموا باستيراده مباشرة من الجزر الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر...

وأصحاب السفن فى مسقط من الهنود والفرس فيما عدا أربعة من العرب: السيد سلطان ، والسيد سيف، والسيد محمد، وبنى ظرافة، والآخرون رجال لديهم رؤوس أموال كبيرة يرتبطون بمسقط لمناسبتها للتجارة، واستقروا هناك نتيجة التشجيع والحماية التى ينالونها من حكومة تلك البلاد، واعتدال الرسوم الجمركية التى يدفعونها، وحرية التجارة التى يتمتعون بها، وما تمرسوا به من رحلات ورسائل ترتبط بعقد الصفقات والتخليص على البضائع فى الجمارك...

وهذه الشكوى ليست ضد اندفاع الفرس الذين يجلبون قسطاً كبيراً من الكنوز من الخليج الفارسى، وليست ضد العرب أو الأتراك فى البصرة الذين يجلبون ما بقى من هذه الكنوز إلى هنا، كما أنها ليست ضد عرب مكلا، ومخا، والحديدة، وجدة، وينبع، أو السويس ، وبقية موانئ الخليج العربى، فهم لا يملكون سفينة واحدة، رغم أن تلك البلاد والموانئ التى أوردنا ذكرها هى الوحيدة التى تنقل منها بحراً منتجات فارس وبلاد العرب وكنوزهما، فهؤلاء يأتون إلى بومباى على مراكب الضو (رغم أن أعدادها ليست كما كانت من قبل)، وهم يبادلون كنوزهم ومنتجاتهم بمنتجات ومصنوعات الهند. إن هذه الشكوى ضد حركة النقل البحرى لمسقط، تلك البلاد التى لا يتوافر فيها إنتاج أو مصنوعات أو أى قنوات تمر من خلالها كنوز أوروبا إلى الهند، ولكنها تقحم نفسها فى

تجارة بلاد العرب الأخرى حتى تضمن استخدام سفنها، وهذا الإقحام فى حد ذاته هو موضوع الشكوى...

2 ـ قافلة بغداد ـ حلب ودمشق فى الخمسينات من القرن التاسع عشر

[839]

كانت القوافل الغنية القادمة من دمشق أو حلب إلى بغداد تسلك طريق الشامية من قبل عبر الصحراء السورية الكبرى. وهى تأتى إلى مدينتنا عبر البادية الواسعة وتقطع الرحلة فى عشرين يوماً دون أن ينهيها البدو الذين يتنقلون بين ربوعها، والذين يسمحون لها بالمرور مقابل إتاوة صغيرة يتم الإتفاق عليها وتدفع مقدماً.

وقد سارت الأمور على هذا النحو زمناً طويلاً، ثم توقفت تماماً منذ عشر سنوات فقط، بعد أن تعرضت قافلتان للسرقة، واختفت قافلة ثالثة تماماً. ومذ ذاك تسلك القوافل الطريق السلطانية الطويلة والمكلفة (عبر حلب – ديار بكر – الموصل)، وتستغرق أكثر من شهرين حتى تصل إلى بغداد. وبدافع سوء النية يقوم قادة القوافل، أو العقيل بالابتعاد عن الطريق المناسب القصير. دعنى أشرح ذلك:

ففى البداية – وأتحدث هنا عن ماضى بعيد جداً– كان العقيل الذين ينتسبون إلى قبيلة ذكية مقاتلة جاءت أصولها من نجد (فى الجزيرة العربية) يخدمون كمرافقين فقط للقوافل يدافعون عنها ضد لصوص الصحراء. وكانت مهنة الجمالة فى ذلك الحين يمارسها أهالى قرية زبير – البصرة القديمة – وقبيلة عبد الله من المناطق المجاورة لبغداد. وتدريجياً عندما طردت قبائل الأسبعة والفدعان وعمارة المثيرة للقلاقل، بنجاح من نجد – موطنهم الأصلى – وجاؤوا بقطعانهم فـاحتلوا مساحة واسعة من الشامية، لم يعد باستطاعة عقيل حماية القوافل. ولذلك رتب هؤلاء إتفاقات ودية مع البدو لضمان أمن الطريق. واعتماداً على الإحترام التقليدى من جانب أبناء الصحراء للوعد والأخوة – وهى أسباب لها وجاهتها – إشتروا منهم حرية المرور فى الطريق وأمنوهم ضد أى هجوم مقابل إتاوة صغيرة على كل حمل جمل، وصحبهم (رفيق) من كل قبيلة فى رحلتهم، والأخير يعد

[839] إنظر: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Caravans," 1 October 1866 (Baghdad), vol. 12, 1856 – 1867.

ضامناً مهمته أن يجعل الأمر واضحاً أن القوافل جاءت كأصدقاء. وتم بين كل هؤلاء الفرقاء ترتيب كل شئ والإتفاق عليه على أساس خاص تماماً وعلى مسؤوليتهم الخاصة . ولأسباب لها وجاهتها لم تتدخل السلطات التركية قط، لأنها رغم رغبتها الأكيدة فى أن يتوافر الأمان للقوافل التجارية التى يرتبط بها ثراء ثلاث ولايات كبيرة من بلاد السلطان، رأت أنه من الحكمة عدم التدخل فى أمر يعد أحد أطرافه من القبائل المزهوة الحرة التى تسكن الشامية الواسعة، لأن تلك القبائل كانت وما زالت وستظل دائماً بعيدة عن متناول يدها، وتتمتع باستقلال حقيقى وإن لم يحمل هذا الإسم.

ونتج عن حقيقة قيام الأشخاص أنفسهم بممارسة مهمة الرفيق بعد فترة مقيدة ووفقاً لعادات الصحراء التى تقضى بحصول عائلات بعينها من القبائل على حق شغل هذا المركز، وهو حق يمكن توريثه أو حتى تقسيمه عن طريق الإرث. وأخذت تلك الحقوق جميعاً إسم "الأخوة"، ومنذ ذلك الحين أصبح أولئك الذين كانوا يعرفون من قبل بالرفيق وأولئك الذين شاركوا فى كل حقوق الأخوة أو بعضها يعرفون بالأخوان.

ومن ثم – سيدى الوزير– تكونت الأخوة فى صحراء سوريا الكبرى، وهى الأخوة الشامية المعروفة جيداً عند من يسكنون بين البحر المتوسط والخليج الفارسى. ولا توجد وثيقة مكتوبة يقوم عليها هذا النوع من الإرتباط، فكل شئ كان يتم فى الماضى بالإتفاق الشفهى، وكل شئ حتى الآن يستند إلى التقاليد، ولكن التقاليد مقدسة فى الصحراء.

دعنا الآن نعود إلى القوافل، لقد تحققوا (العقيل) من أنهم عن طريق الإخلاص فى الإحتفاظ بإلتزاماتهم نحو الأخوان (بدفع المبلغ الصغير المتفق عليه مقابل كل حمل جمل) فإنهم يستطيعون عبور الصحراء فى أى وقت تحت حمايتهم، وشيئاً فشيئاً توقف الأخوان – الذين أصبح الكثير منهم اليوم من شيوخ الشامية الأقوياء – عن مرافقة القوافل بأنفسهم، وبدلاً من ذلك مدوا القوافل عند الضرورة برجال مهمتهم تعريف القبائل بالقوافل، واستعادة مهام الرفيق.

كان ذلك ما جرت به الأحوال، وقد أيقنت أن الأمور كانت تجرى بشكل مرضٍ عندما استطاع العقيل – الذين استأجروا كمرافقين على نحو ما ذكرت من قبل – أن يبعدوا

جماعة زبير وعبد الله، وأن يحلوا محلهم كجمالة وقادة للقوافل، ومن ثم وجدوا أنفسهم فى مواجهة أخوان القبائل، وهو أسوأ ما فى الأمر.

فقد ظن العقيل، دون أن يكبح جماحهم أى ضابط أو أشراف، سواء من جانب الحكومة أو التجار الذين درجوا على إعطائهم مع بضائعهم مبلغاً من المال لتغطية تكاليف النقل والإتاوات المستحقة للأخوان، ظنوا أن باستطاعتهم أن يخدعوا بدو الصحراء بدهائهم ، فأدى حنثهم بالوعد وفقدانهم للثقة من حين إلى آخر إلى الكوارث التى أدت إلى ترك طريق الشامية من جانب قوافل دمشق وحلب.

ولكن الأخوة وحدها استطاعت، وما زال باستطاعتها بإجماع الآراء، أن تضمن سلامة القوافل والمسافرين عبر الصحراء التى لا تستطيع أى قوات نظامية إختراقها والتى لا تستطيع الحكومة فيها أن تفرض سلطانها، وهذا يبين كيف أنها لم تعد تخدمهم بسبب أخطاء العقيل...

]ويمضى التقرير فى وصف كيفية قيام القبائل مع فشل العقيل بدفع مستحقاتهم إليهم. ثم قام الفدعان عام 1856 بنهب قافلة، وفى 1858 سلبت الأسبعة قافلة أخرى. وفى عام 1859، إختفت قافلة كبيرة تماماً، مما أثار ضيق التجار، وما زال العقيل – منذ ذلك الحين – يحاولون رأب الصدع.

وقد حاول الكونت ليون دى برتيوس، الذى يمثل الشركة العثمانية لطريق بيروت – دمشق[840] أن يتفاوض حول إقامة خدمة (نقل) عبر الصحراء[.

3 - البواخر الحكومية فى دجلة عام 1904

[841]

يشرفنى أن أحيطكم علماً أن القبطان يعقوب بك – مدير شركة عمان العثمانية – قد تلقى برقية من إستانبول تخطره أن الدائرة السنية قد اشترت البواخر النهرية والممتلكات التى

---

[840] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[841] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Crow to O'Conor, 20 January 1904," (FO 78/5461).

تخص هذه الشركة، وتأمره بأن يضع ساسون أفندى اسكل المدير الجديد المعين للبواخر السنية فى موضعه.

ويتقدم سريعاً بناء الباخرتين والأربع برجات الخاصة بالدائرة السنية التى تم تفريغ أجزائها فى الصيف. وسوف يتم بعد قليل إنزال السفينة الأولى إلى الرصيف وتستكمل فى النهر، ومن المتوقع أن تكون جاهزة للتجربة فى أوائل آذار / مارس، كما أن إحدى البرجات أصبحت أيضاً جاهزة للعمل.

ويبلغ طول كل من الباخرتين الجديدتين 210 أقدام والعرض 33 قدماً والعمق ست أقدام وست بوصات، وسوف يكون غاطسها عندما تكون بكامل حمولتها 230 طناً و250 راكباً، أربع أقدام وست بوصات.

وقد صنعتا من صلب سيمن مارتن الجيد، وزودتا بأنهار كهربائية وكشافات على الصارى الأمامى سوف تعطيهما ميزة كبيرة فى الملاحة النهرية، كما أن فيها غلايات بخارية.

وكل باخرة مجهزة بمجموعتين من المحركات القطرية المتداخلة، ذات ازدواج فى مركز عمود الإدارة، حتى يمكن أن يقطع الإتصال بينهما، وبذلك يتم ترتيب بداية تشغيل المحرك الأول ثم يلحق به المحرك الآخر. ولكل باخرة غلايتان تتحملان قوة ضغط 140 رطلاً على البوصة المربعة، والسلندرات قوة 19 بوصة و38 بوصة و45 بوصة للشوط، والعجلات من الطراز ذى النصل الأفقى.

والسرعة القصوى لهاتين الباخرتين هى 12 عقدة فى الساعة، وسعة مستودع الفحم فيهما 45 طناً. وسوف يكون متوسط سرعتهما عشر عقد فى الساعة، وقد قدر أنهما سوف ينقصان زمن الرحلة إلى بغداد 24 ساعة على الأقل.

أما البرجات الأربع، فطول الواحدة 180 قدماً وعرضها 25 قدماً، وعمقها خمس أقدام وست بوصات، وغاطسها فى حالة التحميل الكامل ثلاث أقدام وست بوصات، وحمولتها 265 طناً.

وسوف يتضح من المواصفات السابقة أن الباخرتين الجديدتين من بواخر الدرجة الأولى الحديثة، وبكل المقاييس تتفوقان على أى شئ يملكه السادة لنتسن أخوان على صفحة النهر. فهما تتفوقان على الأخير فى السرعة. وطاقة حمولتهما تبلغ ضعف طاقة حمولة سفن لنتسن لأن الباخرة والبرجة سوف تحملان معاً 495 طناً مقابل ما بين 250 طناً و300 طن حمولة "المجيدية" و"الخليفة". كما أنهما زيادة على ذلك مزودتان بإضاءة كهربائية وبكشافات سوف تعطيهما ميزة عظيمة فى الملاحة المتعرجة للنهر. وحالياً لا تبحر بواخر لنتسن ليلاً إلا عندما يسطع القمر.

ومن الواضح أن اندماج البواخر السنية مع شركة عمان العثمانية التى لديها أربع بواخر هى الموصل، والفرات، والرصافة، وبغدادى، على الرغم من أن الأخيرة معطلة من الناحية العملية، سوف يؤدى إلى قيام أخطر اتحاد ضد شركة لنتسن، وسوف يكون على الأخيرة أن تكافح من أجل بقائها على صفحة النهر. وتستطيع السنية تشغيل ست بواخر مقابل باخرتى لنتسن، وحق الأخير فى استخدام برجة لتدعيم طاقة الحمولة مرة أسبوعياً ليس واضحاً، وقد يصبح موضع تساؤل فى أى وقت. ومن ثم سوف تكون السنية قادرة على أن تسبق رحلة باخرة لنتسن الأسبوعية بباخرتين. وهو أمر مهم فى ضوء ضيق القناة وعدم استكمالها وعدم ملاءمة رصيف الجمرك تماماً فى بغداد الذى يبلغ من الصغر حداً لا يسمح برسو سفينتين فى وقت واحد. ومن المحتمل أن تحقق باخرة لنتسن تأخراً خطيراً وأن تعانى ترتيبات حركتها معاناة ضرورية.

وفى الوقت نفسه، قد نتوقع إنخفاضاً ملحوظاً فى أسعار النولون من البصرة إلى بغداد . والنولون الآن 35 شلناً للطن على خط عمان العثمانى، وكلفة النولون الحالية من البصرة إلى لندن 35 شلناً، وفى إحدى الفترات فى العام الماضى هبطت إلى 15 شلناً للطن، ولكن ثلاث شركات رئيسية إتحدت معاً لرفع الأسعار. والعنصر الجديد الذى يوشك أن يدخل غمار المنافسة فى مجال النقل النهرى سوف يحقق بلا ريب نفعاً عاماً.

4 ـ قابلية الفرات ودجلة للملاحة عام 1905

842

... فى تقرير عن رحلته فى بلاد العرب التركية عام 1887، حدد الكولونيل تويدى ثلاثة أسباب تحول دون الملاحة فى الفرات:

أولاً: يتأثر النهر على طول مجراه بحقيقة أنه – على عكس دجلة – ليس له إلا روافد قليلة، فبعد أن يخرج من جبال أرمينيا، لا تصب فيه مياه إضافية على طول 800 ميل من مجراه إلا تلك التى تأتيه فقط من البتخ والخابور على ضفته اليسرى، ومن مجريين صغيرين على ضفته اليمنى.

ثانياً: وعندما يدخل الرصيد الطميى العراق، فإن ضفافه المنخفضة التى لا تحظى بالعناية تتجه دائماً إلى ترك مجراه والفيضان على الجانب الأيمن أو الغربى حيث تقع مساحات واسعة من الأراضى تحت مستواه العادى. وفى بعض الأحيان يفقد النهر نفسه تماماً فى مستنقعات جالدين، ويتناقص اتساعه من 350 ياردة عند هيت إلى 200 ياردة عند الحلة التى تقع على بعد 185 ميلاً جنوباً، ويتشعب النهر قليلاً جنوب المسيب على رأس ترعة الهندية الحديثة، وتعجز الحكومة عن الإحتفاظ بفرع الحلة صالحاً للملاحة، وهذه القناة تجف فى موسم الغيض.

ثالثاً: والعائق الذى تسببه طرق الرى الشائعة على ضفافه يؤثر على منسوب النهر، فإقامة السدود ذات البناء المتين التى تمتد فى بعض المناطق تعترض مجراه بغرض رفع منسوب المياه، إنما يمثل عائقاً كبيراً للملاحة.

ويقرر الكولونيل تويدى أيضاً أن الفيضان الدائم للنهر ينتج عن ذوبان الجليد ويبدأ فى آذار / مارس، ويتزايد فى أيار / مايو عندما يبلغ مجرى النهر أقصى ارتفاع له. ويظل النهر مرتفعاً مدة ثلاثين يوماً أو أربعين ثم يتناقص يومياً، ويبلغ أدنى انخفاض له من منتصف أيلول / سبتمبر إلى منتصف تشرين الأول / أكتوبر، ثم يتزايد حتى كانون الأول / ديسمبر وعندئذ يضع البرد والمساقط ضابطاً له. ومجرى النهر وطبيعة البلاد يخضعان

842 إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office , "Crow to O'Conor, 13 October 1905," (FO 195/2188).

لتقلبات مستمرة، ففيما بين هيت والفلوجة على رأس شبكة الترع، فإن الضفة اليمنى مرتفعة ولا يمكن حدوث تغير كبير، ولكن أسفل ذلك (جنوباً) فإن كل شئ يعتمد على العناية التى تصرف إلى تدعيم جسور مجرى النهر صناعياً. فعندما يشق الفرات مجراه عند الفاوجة ويملأ قناة السقلاوية، فإن البلاد الواقعة غرب بغداد تغمر بالمياه، ويظل هناك فيضان أكبر قرب المسيب على رأس قناة الهندية، ويحتاج الحفاظ على الجسور عند نقطة التشعب إلى عناية فائقة. ويجب أن يكون الغرض إتاحة الفرصة أمام مساحات كافية من المياه الواقعة غرباً حتى تجف ليمكن رى أراضى عرب خزعل أسفل النجف ، بينما يجب أن يحتفظ مجرى الحلة بالمنسوب الرئيسى للنهر الذى يجعله صالحاً للملاحة حتى البحر. ولكن يحدث من حين إلى آخر أن تجرف القناطر الواقعة على رأس الهندية، ويتم فتح قناة تصريف، عندئذ يصبح مجرى الحلة ضحلاً.

وقد علمت أن الفيضانات على الصحراء التى تقع غرب البصرة ترجع إلى ارتفاع مياه الفرات، التى تعد أقسى وأطول مدى عما جرت به العادة هذا العام. وفقدان المياه هائل ، والسطح الذى تغطيه أوسع من المعتاد. ولعل ذلك يرجع إلى قسوة الشتاء وزيادة الجليد . وفى مثل تلك الظروف تكون وسيلة الإتصال الوحيدة بالزبير القوارب الشراعية أو "البلم" المحلية ذات الغاطس القليل. وقد علمت أن الأتراك قد أنفقوا بالفعل نحو 70 ألف جنيه تركى على قناطر الهندية ولكن يبدو أن العمل لا يفى بالغرض.

ويدخل الفرات دلتاه عند هيت، حيث يتوافر القار والكبريت والنفط وكذلك توجد محاجر للحجر الجيرى الجيد والصلصال الخاص بالفخار، وتقع الفلوجة على بعد 80 ميلاً أسفل هيت، وتنتهى قناة السقلاوية على بعد 5¾ أميال فوق الفلوجة، وتبدأ على بعد خمسة أميال أسفل بغداد، وهى ذات مجرى متعرج طوله 45 ميلاً.

والمخطط التالى (محذوف) والمعلومات مأخوذة من الدليل الجغرافى للخليج الفارسى ، وهو تحت الطبع الآن، يوضح كيف أن نظام الترع الحالى يؤثر فى النهر.

تخرج ترعة الحسينية من الفرات على بعد ميلين أسفل المسيب على الجانب الأيمن ، وتحت هذه النقطة مباشرة من اليسار تقع ثنية سابقة للنهر بإسم شط العتيق. ويتشعب

النهر على بعد ثلاثة أميال أسفل ترعة الحسينية، وإلى الغرب ترعة الهندية وإلى الشرق شط الحلة، وعلى بعد نحو ميل من أسفل نقطة التشعب يعود شط العتيق ليصب مرة أخرى فى شط الحلة من اليسار. ويعترض ترعة الهندية قناطر أو سد طوله 230 متراً على مسافة قصيرة أسفل فم الترعة، له فتحة فى وسطه عرضها 20 متراً حيث لا يوجد حائط مبنى فوق الدعامات. وترعة الهندية تنقل عملياً كل المياه من الفرات، فشط الحلة يقترب من الجفاف وشط العتيق جاف تماماً، ومعظم الأراضى التى تقع بين الفرات وشط العتيق تخص الدائرة السنية. وتخرج ترعة الدغارة من النهر على بعد 35 ميلاً أسفل الحلة إلى اليسار. والجزء المتبقى من المياه التى تسحبها ترعة الهندية يعود مرة أخرى إلى الفرات قرب السماوة بواسطة قناة تسمى "العطشان"، تبدأ من بحر النجف وتصب فى النهر من الضفة اليمنى. وطوال شهرين ونصف الشهر فى الصيف يجف شط الحلة، ويقال إنه يحمل فى الشتاء 35/1 من مياه الفرات. وقرب الحلة يصبح مجراه ضحلاً حتى نحو 12 قدماً فوق منسوبه القديم، ويقال إن بساتين التمور حول الحلة تتعرض لخطر جسيم من نقص المياه. وبين رأس ترعة الهندية والسماوة، لا يعد الفرات موجوداً من الناحية العملية نتيجة تفرق المياه فيما عدا موسم الفيضان المرتفع، والفرات الحقيقى اليوم هو ترعة الهندية.

ووفقاً لما يذكره السير وليام ولكوكس، يصلح الفرات، بحالته الراهنة، للملاحة من القرنة إلى السماوة وأعلى ترعة الهندية حتى القناطر بالقوارب ذات الغاطس بعمق متر واحد طوال السنة. والملاحة مفتوحة من قناطر الهندية بعد المسيب والفلوجة طوال العام للقوارب المحلية التى يبلغ غاطسها متراً وربع المتر.

ويدخل دجلة دلتاه عند بلد على بعد نحو ما يقرب من مائة ميل شمال بغداد قرب سد أوبس القديم، وتستمد ترعتا النهروان ودجيلة مياههما من فوق هذا السد. ويرجع دمار نظام الرى القديم إلى تغيير دجلة لمجراه وتحطيم السدود. ومن بلد إلى بغداد، مسافة 110 كيلومترات، تجعل التيارات القوية الملاحة مستحيلة بالنسبة للقوارب الشراعية. ومن بغداد إلى القرنة حيث يلتقى دجلة والفرات، مسافة 740 كيلومتراً، يحدث الشئ نفسه فيما بين

القرنة والبصرة، مسافة 60 كيلومتراً، ثم إلى العائق الذى يقع على بعد 100 كيلومتر أسفل الفاو. ومن المعروف أن النهر يرتفع أربعة أمتار فى اليوم عند بغداد.

ومن بغداد إلى الكوت، مسافة 340 كيلومتراً، يتسع النهر ما بين 300 متر و400 متر عرضاً، ويكون عمق مجراه 5.75 أمتار، أقل من مستوى المياه المنخفضة. ويؤدى فيضان إرتفاعه ستة أمتار إلى غمر البلاد بـ 25 سنتيمتراً من الماء فيما عدا المناطق التى تحميها السدود. وقد كانت امتدادات زراف الرقاد وكسيبة وسليمان باك والسيافية وشرش والمهدى فى حال سيئة عام 1904. ففى زراف الرقاد والمهدى وما حولهما كانت المياه تجرى فى مجارٍ ضيقة يصعب على البواخر والبرجات المرور فيها. وعند الكوت تخرج ترعة الحى من الضفة اليمنى للنهر. وتجرى صوب الجنوب إلى الفرات. وفيما بين الكوت والعمارة مسافة 260 كيلومتراً، يتناقص عرض النهر من 300 متر إلى 200 . والإمتدادات جيدة باستثناء العمدج والسيد عباس. وعند الكوت يبلغ عمق النهر نحو خمسة أمتار حيث منسوب الماء منخفض. ويتناقص مع انحدار المجرى جنوباً ولا تستطيع البواخر أن تقترب من الضفة عند الكوت سواء فى مواجهة الجمرك أو مستودع فحم لنتسن لضحالة الماء، وعليها أن تلقى مراسيها على الجانب البعيد من المجرى. وعند على غربى يبلغ عمق النهر مترين ونصف المتر والفيضان يقع من حين إلى آخر، وعند على شرقى يبلغ العمق متراً وربع المتر. وعند العمارة مترا وربع المتر. وبين على غربى والعمارة، تحمل العديد من القنوات مياه دجلة الطافية إلى المستنقعات الواقعة بين دجلة وترعة الحى على الضفة اليمنى للنهر. وقرب العمارة إلى الشرق تأخذ ترعة الجهالة أو الحيض نصف كمية المياه أو ما يزيد على ذلك. وهذه الترعة يبلغ اتساعها نحو مائة ياردة عند فمها وتمتد نحو 15 ميلاً إلى الشرق حيث تنساح على المستنقعات وتتلاشى. ومن العمارة إلى قلعة صالح يضيق النهر وتنشط الرياح ولكن مياهه عميقة، وفيه تصدعات كبيرة ومسارب والعديد من القنوات التى تصرف كميات كبيرة من مياهه. وتبدأ الأهوار عند قلعة صالح حيث تعمل القنوات الصغيرة العديدة التى شقت لأغراض الرى على تقليل حجم المياه وإنقاص اتساع النهر إلى أربعين متراً أو خمسين، بينما القناة الملاحية أقل عرضاً من ذلك. وتمتد الأهوار إلى القرنة، ولكن من قبر عزرا إلى القرنة

يصبح النهر أوسع وأعمق، ويرجع ذلك إلى ارتداد المياه إليه من الأهوار، ويزيد اتساعه إلى 125 متراً وعمقه إلى ما بين 3 أمتار و4. وعند القرنة يبلغ عمق مجرى النهر مترين ونصفاً، منسوب مياه ضحل. وهناك ثلاثة جسور عائمة عبر النهر بين بغداد والبصرة، وعلى وجه التحديد فى جرارة والكوت والعمارة، والأخيران مصدر خطر على سلامة الملاحة، فالجسر عند الكوت لا يفتح بـاتساع كافٍ، أما جسر العمارة فيقع حول منحنى ولا تراه السفينة إلا عندما تقترب منه، وبسبب أضواء المدينة، يصعب التحقق مما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً.

وبحالته الراهنة، يصلح نهر دجلة للملاحة البخارية وللقوارب التى يبلغ غاطسها من متر إلى متر وربع المتر طوال العام. وتستخدمه إحدى عشرة باخرة من بينها الكوميت والزورق الحربى التركى ألوس، وبواخر لنتسن والحميدية والكثير من المراكب الشراعية، ولكن الأمر يتطلب مهارة فائقة لقيادة الباخرة عبر الممر الضيق والمنحنيات التى تكثر بين قلعة صالح وقبر عزرا – وفى تشرين الثانى / نوفمبر 1904 كانت الأحوال فى دجلة أفضل مما كانت عليه منذ بضع سنوات. وهذا التحسن لا يرجع إلى أى نقص فى هبوط المياه خلال الصيف، وإنما يرجع إلى وجود قنوات ومعابر أفضل، وقد قامت بواسطة تكوين العديد من الجزر والجسور الرملية فى الإمتدادات السيئة، التى دفعت المياه إلى القناة الضيقة بشكل أحسن وأعمق.

وكما لاحظ الكولونيل تويدى، يقدم نهر دجلة موضوعاً لدراسة جيدة عن كيف يستطيع نهر واسع أن يتواءم مع نفسه عندما يتاح له أن يلعب دور السخى المعطاء.

5 - وجهات نظر ألمانية عن سكك حديد بغداد، عام 1902

[843]

بعد مقدمة قصيرة، تنقسم النشرة إلى ثلاثة أقسم رئيسية:

- الإعتبارات السياسية.

[843] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Inclosure in no. 66. Summary of a Pamphlet by Paul Rohrbach Respecting the Baghdad Railway, dated January 18, 1902 (FO 424/205).

- الأساس الاقتصادى للمشروع.
- المسار والمناطق التى تقطعها سكك حديد بغداد.

أ ـ الإعتبارات السياسية

...

ب ـ الأساس الاقتصادى للمشروع

تم حساب كلفة إنشاء السكك الحديدية بمتوسط يقرب من عشرة آلاف ليرة للكيلومتر الواحد بما فى ذلك "المصروفات" التى لا يمكن تجنبها والتى يختص بها الشرق. ولتحقيق فوائد على هذه الكلفة يجب أن يضاف 600 ليرة للكيلومتر الواحد، بينما لا يمكن الإعتماد على أن تزيد الإيرادات عن 200 ليرة فى بداية الأمر. وعلى ذلك يجب أن تقدم الحكومة التركية فى البداية 600 ألف ليرة على الأقل سنوياً كضمان كيلومترى، ولكنها تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة لو رفعت الرسوم الجمركية إلى 15 بالمائة من القيمة. وعلى كل، سوف يتحسن ذلك بمرور الزمن. وعند افتتاح السكك الحديدية فإنه سوف تتبعه زيادة فى السكان والدخل معاً. وسوف تحقق السكك الحديدية مردوداً فقط عندما يستعيد البلد الذى يخترقه الخط ازدهاره الذى شهده فى الأزمنة القديمة. وبمجرد أن تحقق الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية تطورها الكامل، فإن الأناضول وشمال سوريا وأرض الجزيرة والعراق سوف تصبح قادرة معاً على تصدير غلال تبلغ من الكثرة ما تصدره روسيا كلها اليوم.

ومن بين التطورات المتوقعة زيادة كبيرة فى زراعة القطن، فقد كان شمال غرب بلاد الرافدين (أرض الجزيرة) والمناطق المجاورة لها من سوريا من أهم مراكز زراعة القطن فى العصور القديمة. وما زال المناخ والتربة على نحو ما كانا عليه من قبل، ولا يمنع ذلك الآن إلا عدم توافر الأمن والمواصلات، وهما سببان يحولان بلا شك دون أى زراعة كانت. ويجب أن يتم إحياء الزراعة بمبادرة من رأس المال الأجنبى بواسطة

الشركات الزراعية التى قد تستأجر مساحات واسعة من الأراضى من الحكومة التركية، لتقوم إما بتقسيمها وتأجيرها إلى صغار المزارعين أو زراعتها مباشرة باستخدام العمل المحلى. وإذا نجح مشروع ألمانى فى تلبية جانب كبير من الطلب الألمانى على القطن من أرض الجزيرة بدلاً من استيراده من أمريكا، فإنه يكون قد أقام فى الوقت نفسه سوقاً للمصنوعات الألمانية، وسوف يكون لألمانيا الحق فى المطالبة بمعاملة تفضيلية لبضائعها فى بلاد فتحتها وطورتها برؤوس أموالها.

ومنابع النفط تمثل مصدراً آخر للثروة فى المناطق التى تقطعها سكك حديد بغداد، وهى تمتد فى منطقة واسعة من سفوح المرتفعات الإيرانية عبر الفرات ودجلة إلى الصحراء العربية، وتدخل فى هذا الحزام مدن كركوك وتكريت على نهر دجلة، وهيت على الفرات. ويفوق تسرب الغاز الطبيعى فى المناطق المجاورة لمنابع النفط فى كركوك فى حجمه الظاهرة نفسها التى لوحظت فى منطقة باكو قبل أن يبدأ استخراج النفط منها . والشئ الوحيد الذى يخشى منه أن المضاربين الأجانب قد ينجحون فى الحصول على حقوق استغلال نفط العراق قبل أن تحصل ألمانيا على احتكار إنتاجه. ومسألة النفط بالغة الأهمية، إذ لا تتوافر إلا شواهد قليلة على وجود الفحم على مسار الخط الحديدى، والحقل الوحيد الذى يبشر بذلك هو فى المنطقة المجاورة لارجلى، شمال غرب ممرات طوروس السيليزية.

وعلى أى حال، فإن الثروة العظمى لبلاد الرافدين وبابل سوف تكمن فى المستقبل من إنتاج الغلال، كما كان حالها فى الماضى. وهناك منطقتان متميزتان فى هذا الصدد، منطقة شمالية يكفى فيها سقوط الأمطار حاجة الزراعة، ومنطقة جنوبية تحتاج إلى الرى. (وعلى الخريطة الملحقة بالنشرة ميزت الأولى بخطوط رأسية حمراء، والثانية بخطوط أفقية). وكانت كذلك فى العصور القديمة، وقد أثبتت كل الفحوص أن شيئاً لم يتغير فى الأحوال الطبيعية الخارجية منذ تلك الأيام مما قد يعوق استعادة الرخاء السابق لهذه البلاد. ورغم أن قسماً كبيرا من الإقليم المطير صحراء الآن، فهو ليس بالضرورة كذلك، حيث يقوم العرب البدو بزراعة محصول محدود من الشعير لإطعام خيولهم. وفى ظل أحوال مستقرة، يمكن زراعة المنطقة كلها مرة أخرى.

والأحوال أكثر صعوبة فى المنطقة التى تروى، ولكنها فى الوقت نفسه مبشرة، فالأمطار لا تفى بحاجة الزراعة عند نحو ارتفاع كركوك، ومن ثم تحتاج منطقة السواد كلها – التى كونتها رواسب الأنهار – إلى الرى. وعلى كل، فإن أكثر من ثلثى هذه المساحة قد أهمل لما يزيد عن الألف عام، وانحدر إلى حال أصبح الأمر معها يتطلب فقط عملاً متسعاً ومكلفاً لإزالة ما لحقها من ضرر. ومن الثلث الباقى لا يزرع الآن إلا جزء محدود، ولكن يمكن استخدام رأس المال الأوروبى هنا فى أعمال الرى. والمنطقة الأولى التى قد يتم السعى إلى استصلاحها بعد جيل كامل من إنشاء الخط الحديدى، تتضمن مناطق المستنقعات بين دجلة وسفوح المرتفعات الإيرانية أسفل كوت العمارة، وعلى ضفتى الفرات من بابل إلى البصرة، كذلك كل البلاد الواقعة بين النهرين جنوب بابل والأهوار الواسعة على ضفتى شط العرب. والمناطق التى يمكن البدء بها هى:

الأرض الواقعة بين النهرين من الفلوجة إلى خرائب الكوفة على الفرات، ومن سامراء إلى كوت العمارة على دجلة.

1. الأرض الواقعة على الضفة اليسرى لدجلة من تكريت إلى بغداد.
2. منطقة الرى القديمة حيث قناة النهروان والدجالة.

وتحتاج المناطق الثلاث إلى نحو 700 كيلومتر من ترع الرى، قد تبلغ كلفتها من 1.250.000 إلى 1.500.000 ليرة تركية. وهناك القليل من الأسباب التى تدعو إلى الشك فى أن أعمال الرى سوف تغل عائداً مربحاً. ويمكن تبين ذلك من معرفة أن سكان العراق زمن هارون الرشيد نحو عام 800 م كانوا ستة ملايين نسمة، بينما هم الآن مليون ونصف المليون فقط. كما أن هناك سجلات تحدد مقدار ضريبة الأراضى التى دفعت إلى الملك كسرى (كذا) ريال فى القرن السادس. ومنها نستطيع أن نتبين أن إنتاج العراق من الغلال لابد أن يكون قد تجاوز عندئذٍ عشرة ملايين طن، وهذا القدر يكفى لإطعام ما بين 25 مليون نسمة إلى 30، فإذا كان من الممكن تحقيق هذا الرقم مرة أخرى، فإن ثلثى المحصول، على الأقل، يصبح متاحاً للتصدير، وحتى يسمح بزيادة السكان إلى المستوى السابق. وإذا أخذت شركة رى أجنبية المسألة كلها بيدها، فإنها تستطيع أن تحصل على مستحقاتها عيناً بمقدار خمس المحصول أو ربعه، وتدفع العشر للحكومة ويبقى لها هامش

يكفى لسداد عائد استثمار رأس المال. وفى المناطق التى تخدمها الخطوط الحديدية الحالية فى الأناضول، أعطيت الزراعة دفعة كبيرة بالفعل، وحققت العشور زيادة ملحوظة[844].

وكل من سكك حديد بغداد والتطورات التى تحدث فى المناطق التى سوف تتم فيها إنجازات على نطاق واسع، ليس من الحكمة أو الممكن استبعاد رأس المال غير الألمانى عن المشاركة فيها. ومن ثم لا تكون هناك مسألة خلق ميدان احتكار للصناعة الألمانية والنفوذ الألمانى فى أى جزء من الإمبراطورية التركية، ولا يعود ذلك إلى أسباب سياسية فحسب، بل وإلى أسباب اقتصادية أيضاً.

جـ - مسار سكك حديد بغداد والمناطق التى سوف تجتازها

إن الطول الإجمالى للخط من حيدر باشا إلى الكويت سوف يبلغ نحو 2500 كيلومتر (1.550 ميلاً)، ومن الطبيعى أن ينقسم خمسة أقسام مميزة:

1. من البوسفور إلى سفح طوروس السيليزية.
2. من طوروس إلى أعالى الفرات.
3. من الفرات إلى بداية سهل بابل أسفل تكريت.
4. من النقطة الأخيرة إلى البصرة على شط العرب.
5. من البصرة إلى الكويت.

وفى ما يتعلق بالقسم الأول، لم يكن المسار إلى الفرات طريق قونيه هو المخطط له أصلاً. فالمشروع الأول للخط طريق سيواس، خيربوت، وديار بكر صرف النظر عنه لا لدوافع سياسية فحسب، بل أنه أطول بمسافة 200 كيلومتر، وتعترضه صعوبات هندسية كبيرة. ولعل الحكومة التركية كانت تفضل المسار الشمالى لمزاياه الإستراتيجية الكبيرة، ولكن المبلغ الذى يجب تخصيصه للضمان الكيلومترى قد يكون أكبر قيمة.

والقسم الثانى أصعب الأقسام إلى حد بعيد، وربما تطلب شق نفق طوله بضعة كيلومترات. ومما يثير الفضول إصرار السلطان بصورة بالغة الحزم على ألا يقترب

[844] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 193.

الخط الحديدى من الساحل فى أى مكان إلى ما يعادل أقل من مسيرة نصف يوم خشية تعرضه للهجوم من البحر. وعلى كل، فقد أصرت الشركة على مطالبتها بالمرور عبر أضنه حيث يؤدى من هناك خط حديدى إنكليزى إلى ميناء مرسين.

ومن جرابلس (إلى الجنوب قليلاً من بيراجك على الفرات) فما وراءها ليس هنالك صعوبات فنية أخرى ذات بال. وكانت النية متجهة فى بداية الأمر إلى مرور الخط عبر أورفة، ولكن تقرر فيما بعد أن يسير مباشرة بطريق نصيبين عبر الصحراء إلى الموصل. ولا ريب أن السبب الأساسى لهذا التغيير هو توافر النفقات، ولكن يمكن القول أيضاً إنه من الأفضل أن يسير الخط عبر وسط البلاد الذى هو صحراء الآن، ومن المأمول أن يؤدى الخط إلى استزراعها. فعلى طول الخط من جرابلس إلى البصرة لا يكاد يوجد كيلومتر واحد لا يمكن تخصيبه أو لا يبشر بمستقبل من نوع ما، ولا توجد صعوبات هندسية ما خلا بضعة مسارات بين المستنقعات ذات اتساع محدود، والجسر الكبير فوق الفرات الأدنى.

ولا يحتمل أن تكفى الوصلة بين أضنه ومرسين متطلبات السكك الحديدية، ومن ثم يجب البحث عن مخرج آخر على البحر المتوسط، ومن الممكن أن يكون عند أنطاكية، ميناء سلوقيا القديم. ووادى العاصى هو الممر التجارى الطبيعى لحوض الفرات ودجلة صوب الغرب، وكان ذلك القسم من شمال سوريا قديماً أكثر البلاد رخاءً، ولا ريب أنه لو تدخلت المصالح الألمانية وحدها، دون إشراك المصالح التركية، لكان من الممكن حذف المنطقة بين كيليكيا وقونية. وعلى كل، هناك سببان يدعوان إلى ضرورة استكمال خط الأناضول، هما:

المتطلبات العسكرية التركية، وطريق البريد السريع إلى الهند.

والمنطقة كلها من أورفة إلى ما وراء الموصل مخربة فى الوقت الحالى على يد الحميدية التركية لـ "لواءين" إبراهيم ومصطفى، ولكن الخط الحديدى سوف يضع نهاية دائمة لهذه الصراعات.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى سكك حديد بغداد، تحديد النقطة التى ستصل إليها عند الخليج الفارسى، فدخول الأراضى الفارسية يقتضى التفاوض مع حكومة أخرى، أضف إلى ذلك أن المحمرة والبصرة تقعان على العائق الذى يعترض شط العرب، ومن ثم لا يمكن أن تصل إليه بواخر المحيطات الكبيرة. وتقدم الكويت على الساحل الغربى ميناءً جيداً ومعروفاً، ولكن يقال إن للإنكليز مخططاتهم الخاصة بها. فإذا كانت الكويت ستخرج حقاً من السيادة التركية، وتدخل فى مجال النفوذ البريطانى، فإن ذلك سوف يوجه ضربة عنيفة للمصالح الأوروبية والتركية معاً.

ولعل من المناسب ألا تتصل سكك حديد بغداد بالخليج الفارسى حفاظاً على المصالح الاقتصادية الألمانية والمتطلبات العسكرية التركية أيضاً. وعندما ينتهى الخط عند بغداد ستصبح الموانئ السورية قادرة على منافسة البصرة والكويت بنجاح فى تجارة صادرات العراق ووارداته، وسيصبح من الأسهل قيام ميناء جيد على خليج إسكندرونة بدلاً من قيامه عند مدخل شط العرب، ومن المحتمل أن يظل الخليج الفارسى تحت سيطرة بريطانيا، وربما روسيا أيضاً بعد قليل، ووجود محطة بحرية ألمانية على مياهه قد تثير غيرة دولية. ومن الأهمية بمكان منع بريطانيا من الاستيلاء على الكويت، فإذا أتيح لها ذلك، سوف تسيطر على الطريق الثالث الأقصر أيضاً والأسرع إلى الهند وجنوب شرق آسيا، وسوف تصبح قادرة على إغلاقه وفتحه وفق هواها. أضف إلى ذلك أن الروس يتقدمون ببطء عبر فارس، وإذا احتلت إنكلترا الكويت، فسوف يردون – دون شك – على ذلك باحتلال بوشهر أو بندر عباس، وعلى أى حال، إذا دعمت هاتان القوتان وجودهما بأساطيل كبيرة، وحصنت الموانئ على طول خط الطريق الجديد إلى الهند، فإن التأثير الذى تستطيع ألمانيا أن تحققه على تطور طريق التجارة الذى أوجده خط حديد بغداد يصبح أقل كثيراً مما لو كان حياد الخليج مكفولاً، وظلت مضايق هرمز مفتوحة أمام تجارة جميع الدول.

6 - سكك حديد بغداد: المصالح ووجهات النظر البريطانية عام 1907

845

... وتتفوق المصالح التجارية البريطانية فى بلاد العرب التركية على جميع مصالح كل البلدان الأوروبية الأخرى، وبيانها كالتالى:

أ. 96 بالمائة من النقل البحرى فى ميناء البصرة.

ب.قسم كبير جداً من تجارة الصادرات، التى تنقل إما مباشرة إلى بريطانيا أو إلى غيرها من البلدان على سفن بريطانية.

ت.نحو 60 بالمائة من الواردات، وتتكون أساساً من بضائع مصنعة ومنتجات بريطانية وهندسية، ومن المستعمرات.

ث.الحج السنوى للرعايا البريطانيين أو الرعايا المتمتعين بالحماية البريطانية إلى المزارات الشيعية، وعدد المسافرين من الهند وأوروبا – وهم حجاج أساساً – الذين مروا عبر اللازاريتو عام 1905 كان 11.535 شخصاً.

ج. نحو ربع النقل النهرى من بغداد إلى البصرة والعكس، يتمثل فى الباخرتين الخاصتين بشركة دجلة والفرات للملاحة (ووكلاؤها السادة لنتسن اخوان).

وفى ضوء الصعوبات الراهنة، مثل عوائق النهر، التى تعوق الملاحة النهرية، وما يعد من الناحية العملية احتكاراً تركياً للنهر، أعتقد أن تجارة الواردات البريطانية لكل من المدن التركية الداخلية وتجارة العبور إلى فارس سوف تستفيد من سكك حديد بغداد وتحقق توسعاً، سواء اشتركنا فى إنشائه أو لم نشترك، وذلك إذا تم تأمين قواعد عادلة للعبة التجارة. ولكن، لما كان الخط يبدأ من إستانبول ويتصل هناك بشبكة السكك الحديدية لوسط وشرق أوروبا، فإنه سوف يفيد، دون شك، تجارة وسط وشرق أوروبا، ويلحق بنا الضرر فى تلك الجهات. ولذلك نحتاج لكى نستطيع أن نتمسك بمزايانا فى مواجهة منافسة حركة التجارة البرية، إلى زيادة التسهيلات المتاحة لتجارتنا البحرية، بإزالة العوائق التى تعترضها الآن. فإذا تم ذلك، أعتقد أن سكك حديد بغداد سوف تفيد –

845 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Crow to Barclay, 8 January 1907," (FO 195/2242).

إلى حد ما – تجارتنا الداخلية القادمة من الخليج الفارسى وتساعد على تنميتها. ووجود محطة نهائية تستطيع بواخر المحيطات بلوغها، تؤدى إلى إزالة التكدس الذى يحدث سنوياً عندما يهبط منسوب النهر، ويبرز العائق الذى يعوق الملاحة فى شط العرب الذى يخنق الآن تجارتنا. وقد يعمل الخط طبعاً على تنمية مناطق زراعية جديدة، وسوف تحصل تجارتنا المنقولة بالنهر – والتى تعانى الآن من التقلص والإنكماش – على نصيبها من عائد رخاء البلاد، ما لم تتعرض لضغوط المعاملة التفضيلية لمنافسينا أو يعترض سبيلها بأى شكل كان. وسوف تؤدى المنافسة بين السكك الحديدية والنقل النهرى، بلا شك، إلى تخفيض أسعار النولون من البصرة إلى بغداد وبالعكس، وهى مبالغ فيها الآن، لأن الشركة الألمانية تحتفظ بموجب المادة التاسعة من عقد الإمتياز بحقوق الملاحة فى النهر خلال مدة إنشاء الخط، ولا يبدو احتمالاً بعيداً أن تتخلى تماماً عن المزايا التى تحققها من خلال الملاحة بعد أن تقتنى المنشآت الضرورية، وتقيم الأرصفة والمخازن فى بغداد والبصرة، ومن ثم قد تسيطر تماماً على النقل النهرى كما تسيطر على النقل البرى. وفى هذه الحالة، لن تبدو هناك بارقة أمل للتطور أمام المصالح البريطانية فى الملاحة النهرية التى لا تتجاوز ربع الملاحة كلها.

ولا ريب أن الألمان يضعون فى حسابهم أن لن تنمو تجارة جديدة فحسب، بل سيتغير مسار التجارة الحالية. فمن المتوقع أن تتوقف السفن البريطانية عن لعب دور الوسيلة الرئيسية بين أوروبا والشرق، وأن يستوعب الخط الحديدى حركة الركاب إلى الهند . فسوف تصبح الكاظمية والكويت وأم القصر أو وربة على مسيرة عشرة أيام من برلين ، وثلاثة أيام ونصف اليوم أو أربعة أيام من إستانبول بالسكك الحديدية، وأى محطة نهائية فى واحدة من هذه النقط تقع على مسيرة أربعة أيام أو خمسة بالباخرة من بومباى . وسوف تمتد سيطرة شركة سكك حديد بغداد لا على سكك حديد آسيا الصغرى والعراق وحدهما، بل وعلى سكك حديد سوريا وشمال بلاد العرب، وشبكة الخطوط الحديدية السورية التى وصلت الآن إلى حلب سوف تنتقل كلية إلى يدها دون شك باعتبارها الشركة الأقوى. ومع هذه المزايا ليس من غير المحتمل أن يتغير مسار التجارة، وأن الأسواق التى تستمد بضائعها حتى الآن من الجنوب والخليج الفارسى، سوف تغمرها بعد

حين بضائع وسط وشرق أوروبا التى تشجعها المعاملة التفضيلية، ومن ثم سوف تصبح فى موقع يسمح لها بـاقتلاع البضائع البريطانية المحمولة بحراً. وبهذا الصدد للمادة التاسعة والعشرين من الإمتياز مغزى شرير، لأنها ترجئ فتح القسم الخاص بالخليج الفارسى حتى يتم فتح وتشغيل الخط الرئيسى من قونية إلى بغداد. والحقوق التى أعطيت للشركة بموجب المواد الأخرى من الإمتياز لها طبيعة تأمين احتكارها للاستغلال الاقتصادى للبلاد التى يمر الخط عبرها، وليس من غير المحتمل أن تبعد المصالح البريطانية عن الإشتراك فى الاستفادة من أرباح هذه التنمية.

وفى ما يتعلق بتجارة التصدير فى المناطق المعنية، التى تتكون من الغلال، والتمور، والخيول، والعرقسوس، والصوف، والجلود، والأفيون، والعفصة الجوزية وغيرها، لا أرى أن مصالحنا سوف تتأثر تأثراً خطيراً بإقامة الخط الحديدى. فالغلال التى تزرع فى المناطق المجاورة لدجلة والفرات، التى تقع على بعد كبير من الخط المقترح للسكك الحديدية، سوف تستمر فى طريقها فى مجرى النهر حتى البصرة حيث تشحن بالسفن بصعوبات أقل نسبياً. والتمور التى تنمو فى بساتين على ضفاف النهر، يتم تعبئتها فى موقع الإنتاج وتشحن فوق البواخر التى تقف أمام البساتين مما لا يتطلب إلا وقتاً وعملاً محدودين. وهذه السلع لا تحتاج إلى سكك حديدية لتسهيل تصديرها. وسوف تستفيد تجارة الخيول فى بغداد والريف من حولها من النقل بالسكك الحديدية، دون شك، وسوف تنقل مباشرة إلى المحطة النهائية عند الخليج لتشحن بحراً إلى الهند بكلفة أقل من كلفتها حتى الآن. والصوف الذى يرسل الآن من العمارة وسوق الشيوخ إلى بغداد لكبسه قبل تصديره إلى أوروبا، سوف ينقل بالخط الحديدى. والمساحات الجديدة التى سوف يتم استزراعها بفضل الخط الحديدى سوف تستفيد منه، بالطبع، وقد ينخفض سعر الغلال نتيجة لذلك، وهو ما سيكون ذا نفع عام.

ولكن، إذا نحينا الإعتبارات التجارية جانباً، فإن لسكك حديد بغداد طابعاً سياسياً خالصاً يستحق التمحيص. فالمصالح البريطانية فى قلب المشروع فى دلتا الرافدين، وهذه المصالح سياسية وتجارية معاً، يرجع تاريخها إلى عام 1639 عندما أنشئت وكالة تجارية بريطانية فى البصرة. فإذا أنشئ الخط بأكمله دون مشاركة بريطانية، فإن مركزنا

السياسى ومكانتنا التى كانت دون منازع، وتفوقت على تلك التى كانت للدول الأجنبية الأخرى لأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، سوف تتقلص ولا بد أن تختفى ، وبذلك يتم إغلاق ميدان شرعى للتطور السياسى والتجارى فى وجوهنا بشكل مؤكد . والمصالح التجارية تكتسب تدريجياً أهمية سياسية فى الدول الضعيفة، والدولة التى تسيطر على الخط الحديدى سوف تسيطر بدورها على البلاد لأسباب تتصل بالطبيعة الخاصة للمشروع، الذى سوف يتطلب حماية ملائمة حتى يظل خط المواصلات مفتوحاً . وسوف تصبح الشرطة العسكرية الألمانية لا غنى عنها لحماية خط العراق، كما كان القوزاق لا غنى عنهم لحماية سكك حديد منشوريا. والبلاد الآن دون حكومة بأى مفهوم معقول للكلمة، فسلطة الأتراك قاصرة على القليل من المدن والمناطق المجاورة لها مباشرة، والقبائل العربية فى حالة تمرد مزمنة. وفرق فرسان الأكراد والحميدية تروع السكان المسيحيين والمسلمين على السواء، دون أن يملكوا فكاكاً، وذلك فى شمال العراق، ويقال إن مصطفى باشا قد أقام نظاماً إرهابياً من ديار بكر إلى الموصل. وفى قسم بغداد – النجف – الزبير من الخط الحديدى، يملك عرب المنتفق مفتاح الموقف ، ويجب وضعهم فى الإعتبار. ولابد أن يساعد التأثير الحضارى للخط الحديدى على استعادة بعض الضوابط النظامية وإقرار الأمن فى تلك الربوع، حيث لا يفعل سوء الحكم التركى شيئاً سوى إثارة سخط شعب شبه بربرى، وتشجيع الخروج على القانون بالعدول عن عهودهم للعرب من البدو وإخضاعهم لمظالم وابتزاز موظفين غير مسؤولين فاسدين. وسوف يخترق النفوذ الألمانى هذه الأقاليم، ويزداد نتيجة تدنى أسعار المصنوعات الألمانية، وقد يؤدى ذلك إلى نمو تيار معادٍ – إن لم يكن عدوانياً مباشراً – ضد المصالح البريطانية. ولعل من الممكن أن نخدم هذه المصالح بصورة أفضل إذا أخذنا على عاتقنا مهمة بناء بعض أجزاء الخط الحديدى بأنفسنا، وإذا سيطرنا على القسم الجنوبى من الخط من بغداد إلى البصرة والخليج الفارسى، وكذلك وصلة خانقين على الحدود الفارسية...

7 - النقل البحرى فى البصرة والخليج الفارسى، الأعوام 1864 – 1910

846

بتأسيس شركة الهند الشرقية للملاحة البخارية فى عام 1864[847] وضع لأول مرة أساس توسع النشاط التجارى فى الخليج الفارسى، وأخيراً نقل القسط الأكبر من العلاقات التجارية بين أوروبا وفارس والعراق إلى الخليج؛ وكان من العوامل التى ساعدت على ذلك، الحرب التركية – الروسية عام 1877 – 1878، التى حولت الحركة من طريق طرابيزون – أرضروم وتبع ذلك إغلاق العبور عبر القوقاز[848].

ومع تزايد الأهمية التجارية للخليج وتحول الحركة إليه، لم تعد شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية المذكورة أعلاه تكفى وحدها، وما لبثت بعد قليل أن تأسست "شركة بومباى والخليج الفارسى للملاحة البخارية". ولكن كان الأمر يتطلب وجود اتصال مباشر مع موانئ غرب أوروبا. وفى عام 1887، ظهرت بالفعل شركتان للملاحة البخارية فى الخليج الفارسى هما: "شركة الخليج الفارسى للملاحة البخارية" التى كانت لها خطوط مباشرة بين إنكلترا وموانئ الخليج، و"شركة مينييه وشركاه" التى ربطت مرسيليا بتلك الموانئ.

وقد قات الشركتان المذكورتان بالربط بين بقية أوروبا والخليج الفارسى والعراق العربى من ناحية – بالسلع التى اتجهت إلى لندن أو مرسيليا – ومن ناحية أخرى عبر الميناءين الهنديين بومباى وكراتشى، حيث يتم نقل البضائع بواسطة شركات الملاحة الهندية إلى وجهتها المقررة. وازداد النقل البحرى فى الخليج الفارسى من سنة إلى أخرى، وفى عام 1890 أضيفت شركة إنكليزية جديدة إلى سابقتها هى "شركة غراى وداوس وشركاؤهما " التى نظمت رحلة شهرية من لندن بطريق كراتشى وبومباى. وفى عام 1893 بدأت "الشركة الإنكليزية العربية الفارسية"، ثم فى عام 1894، بدأ "خط كلان"، وفى عام 1895

---

[846] إنظر: Aleksandr Adamov, Irak Arabskii (St. Petersburg: [n. pb.], 1912), pp. 473 – 479.

[847] إنظر: Issawi, ed., The Economic History of Iran, 1800 – 1914, pp. 165 – 170.

[848] إنظر: المصدر نفسه، ص 92 – 116، و
Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 120 – 128.

بدأت "الشركة البريطانية الاستعمارية للملاحة البخارية". وفى عام 1895 إنضمت إليها "شركة المساجيرى البحرية" الفرنسية، بينما إختفت شركة "مينييه وشركاؤه" عام 1888 . وكانت نتيجة ذلك زيادة حجم النقل البحرى فى منطقة الخليج زيادة ملحوظة، وبخاصة الصادرات، ولكن بعد وقت قصير كان هناك نقص فى حركة النقل العكسية، مما دفع بعض الشركات، بما فيها شركة المساجيرى البحرية، إلى إيقاف خدماتها لموانئ الخليج الفارسى. ويقدم الجدول التالى صورة عامة للملاحة البخارية والشراعية فى ميناء البصرة فى السنوات الخمس والعشرين الماضية من 1887 – 1910.

جدول رقم (4 – 1)

الملاحة البخارية والشراعية فى ميناء البصرة فى الأعوام 1887 – 1910

	1891 - 1887	1896 - 1892	1901 - 1897	1906 - 1902	1910 - 1906
البواخر:					
العدد	110	125	111	153	191
الحمولة (بالطن)	113.365	143.885	131.455	180.400	217.345
السفن الشراعية:					
العدد	603	620	566	597	422
الحمولة (بالطن)	40.135	33.260	29.500	33.980	23.175

وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى أن النقص فى زيادة حركة النقل البحرى فى الخليج عند نهاية القرن الماضى قد عوض فى هذا القرن، عندما وفرت الزيادة السريعة فى التجارة الشحنات لا للخطوط القائمة وحدها، ولكن أيضاً للخطوط الجديدة. وفى عام 1910 كان هناك ثمانية خطوط بواخر تخدم الخليج.

أ ـ الخطوط الإنكليزية

1. من الهند

أ. "شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية"، مدعومة من الحكومة لحمل البريد، والآن تقوم برحلتين: واحدة أسبوعية منذ عام 1904، خدمة سريعة لنقل البريد

بين موانئ الخليج الرئيسية (مثل مسقط، وبوشهر، والبصرة)، والثانية رحلة دائرية تخدم ساحلى الخليج معاً.

ب."شركة بومباى وفارس للملاحة البخارية"، أسسها تجار هنود، وتقوم برحلة كل أسبوعين إلى موانئ الخليج.

2. من إنكلترا

أ. "الشركة الإنكليزية العربية الفارسية للملاحة البخارية" أو بإختصار "خط ستريك"، تأسست عام 1893، وتقوم برحلة واحدة شهرياً مع التوقف فى مرسيليا.

ب."الشركة البريطانية الاستعمارية للملاحة البخارية" وتعرف بإسم "بكنول للملاحة البخارية"، تأسست عام 1895.

ت."خط وست هارتلبول" الذى بدأ رحلاته إلى الخليج عام 1902 فقط.

ب ـ الخطوط غير الإنكليزية

1. "الشركة الروسية للبواخر والتجارة" أسست عام 1901، وتقوم بأربع رحلات سنوياً إلى الخليج.

2. "خط هامبورغ – أمريكا"، وقد بدأت رحلتها الشهرية إلى الخليج فى خريف عام 1906 ومنذ ذلك الحين، إزداد نشاطها زيادة حادة على نحو ما تشير إليه الأرقام الإجمالية للرحلات السنوية التالية: عام 1906 – 4 رحلات، عام 1907 – 12 رحلة، عام 1908 – 11 رحلة، عام 1909 – 9 رحلات، وعام 1910 – 12 رحلة. ووكيل البصرة لهذه الشركة الألمانية هو بيت "روبرت وونكهاوس وشركاؤه"[849].

3. "لويد النمساوية"، بدأت رحلاتها إلى الخليج منذ عام 1897، ولكن على أساس غير منتظم فقط، غير أن إقامة وكيل خاص فى البصرة وبغداد فى شخص بيت "الشركة

[849] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 351 – 355.

المساهمة للتجارة النمساوية – الشرقية" القائم فى العراق، تبين على أى حال رغبة حكومة النمسا والمجر فى وضع هذا العمل على أساس أكثر متانة.

وأدى ظهور شركات النقل البحرى الأوروبية فى الخليج إلى كسر إحتكار السفن الإنكليزية له، وبينما كان عدد البواخر التى ترفع العلم البريطانى عام 1900 يشكل 96 بالمائة من النقل البحرى فى الخليج، وكان فى عام 1909 عدد البواخر الأوروبية التى دخلت ميناء البصرة 24 باخرة مقابل 138 باخرة بريطانية، وفى عام 1910، كان عددها 28 باخرة أوروبية مقابل 174 باخرة بريطانية.

وإلى جانب الزيادة فى شركات النقل البحرى الأجنبية، إزدادت الصلات بين المراكز التجارية الأوروبية وموانئ الخليج، وكذلك زادت المنافسة حول أسعار النولون. وحتى عندما كان الإنكليز يسيطرون على هذا العمل سيطرة تامة، كثيراً ما دخلت شركات الملاحة البخارية التجارية فى صراع من أجل الحصول على الشحنات وأنقصت النولون، وأدى ظهور شركات الملاحة الأوروبية فى الخليج إلى التأثير بشكل أكبر على أسعار النولون بين الموانئ الأوروبية وموانئ الخليج. وفى الوقت الذى كانت تتقاضى فيه البواخر الإنكليزية نولوناً قدره جنيه واحد و15 شلناً للطن من مانشستر إلى البصرة، ولا يقل عن جنيه واحد للطن من موانئ بلجيكا، خفضت الشركة الألمانية الجديدة النولون إلى جنيه واحد من الموانئ الإنكليزية، وفى المقابل خفضت نولون الصادرات من العراق العربى. ومن ثم هبطت أسعار النولون إلى لندن إلى 12 شلناً وستة بنسات، وحتى خلال ذروة الموسم لم يكن نقل التمور يكلف أكثر من جنيه واحد، وفى عام 1910 كان الأمر يتطلب عقد اتفاق خاص بين كل الشركات البحرية البخارية البريطانية للإبقاء على أسعار نولون التمور خلال الموسم عند حد جنيه واحد وسبعة شلنات وستة بنسات للطن، رغم أنه إلى عهد قريب، مثل عام 1904 كان هذا الرقم أقل مما يحصل عن حمولة غير مجزية كالغلال.

وإلى جانب البواخر، تنقل السفن الشراعية أيضاً بضائع الخليج، وهى تبحر تحت العديد من الأعلام من التركية إلى الفارسية إلى البريطانية والفرنسية، والأخيرة تنتمى إلى ميناء سور قرب مسقط. وهذه السفن تأتى إلى البصرة لنقل التمور والغلال وتحمل إليها مختلف

البضائع: الفحم النباتى الهندى، والخشب، والكيروسين، أما تلك القادمة من زنجبار فتحمل الخشب لبناء السفن، والقادمة من مسقط تحمل السمك المجفف والليمون وغيرها، وتلك القادمة من الخليج نفسه تحمل الدقيق والحصر والخضر، أما تلك القادمة من البحر الأحمر فهى وحدها التى تأتى عادة بالأثقال التى تحفظ توازنها. وتتنوع حمولات السفن الشراعية تنوعاً كبيراً، فنرى أحياناً واحدة تتجاوز الـ 300 طن. ولكن تلك التى تأتى إلى البصرة ليست سوى قوارب صغيرة لا تتجاوز حمولة الواحدة منها المائة طن. وتطور الملاحة البخارية ينقص من فرص العمل أمام السفن الشراعية، ومنذ بداية هذا القرن نقص عدد السفن القادمة منها إلى البصرة نقصاً ملحوظاً على نحو ما نراه فى الجدول السابق.

وهذا الأسطول التجارى الضخم، البخارى والشراعى على السواء، يجلب إلى البصرة دون كلل مختلف الأنواع من السلع الأجنبية: المواد الخام، والمواد نصف المصنعة والمصنعة، تشكل مع الصادرات التى لا تقل عنها أهمية حركة تمر عبر هذا الميناء إلى ما وراء البحار، ويعطى هذا البصرة إمكانية أن تلعب دوراً بارزاً فى تجارة الخليج التى تعد من بين موانئه بسبب صلاحية شط العرب للملاحة أمام السفن البحرية. ووفقاً لتقديرات ويغام[850]، نالت البصرة عام 1901 نحو 32 بالمائة من تجارة الخليج، مقارنة بـ 24 بالمائة لبوشهر، 6 بالمائة لبندر عباس، وما لا يزيد عن 4.5 بالمائة للمحمرة (خورامشهر).

ولا يمكن إرجاع المنزلة الأولى التى تحتلها البصرة بين موانئ الخليج من حيث التجارة إلى ملائمتها لذلك مقارنة بالموانئ الأخرى. حقاً فى المياه الضحلة لبوشهر وبندر عباس تفرغ السفن حمولتها على بعد ميل أو ميل ونصف من الشاطئ، ولكن الوصول إلى شط العرب حيث تقع البصرة يعترض عائق لا يمكن السفن ذات الحمولة الكاملة من اجتيازه إلا عندما يكون القمر بدراً أو هلالاً ليتوافر المنسوب الكافى من المياه. ولذلك تستخدم السفن الصنادل البخارية لتفريغ شحناتها حتى تتفادى التأخير وضياع الوقت، وذلك عند وصولها إلى شط العرب، كما تستخدمها فى الشحن عند مغادرتها له. وفى عام 1907 كان

[850] Henri James Whigham, The Persian Problem (London: [n. pb.], 1903), p. 147.

هناك ستة صنادل، يحمل العلم البريطانى خمسة منها، وهى دائماً ضرورية. أضف إلى ذلك أنه فى ما يتعلق بالنفقات الإضافية على الحمولات، مثل أجور نقلها إلى الجمارك ، فإن البصرة لا تتمتع بميزة عن غيرها من الموانئ الأخرى، لأن السفن هنا لا تستطيع أن تقف بجوار الجمرك مباشرة. والحالة غير المرضية لنقل البضائع من سطح الباخرة إلى مخزن الجمرك فى البصرة تتطلب الكثير، لأن "الحمال باشى" – وهو المقاول الذى يختاره التجار بمعاونة الجمرك – ليس مسؤولاً عن ضياع أو تلف البضاعة. وفى الوقت نفسه يحصل الحمال باشى على أجر مرتفع نظير نقل البضائع، مثلاً 20 كوبكاً لكل صندوق شاى، ومن 30 كوبكاً إلى 40 لكل بالة جوت، ومن 40 كوبكاً إلى 50 لكل بالة منسوجات، و10 كوبكات على كل وعاء كيروسين. وبعبارة أخرى، فإن المقاول (الحمال باشى) يحصل على ما بين 10 كوبكات إلى 50 كوبكاً نظير نقل البضائع من الباخرة إلى الجمرك، ثم إلى مستودع الجمرك. والبضائع المتجهة إلى بغداد وحدها تنقل مباشرة من الباخرة إلى بواخر وكلاء النقل النهرى، ولكن هذه العملية تكلف المرسل إليه روبلاً واحداً و20 كوبكاً للطن. فإذا تم تفريغ البضائع فى البصرة ثم شحنت بعد ذلك إلى بغداد، تضاعفت الكلفة المذكورة أعلاه. ومن بين التكاليف "الأرضية" وهى رسوم تخزين تفرض على البضائع المودعة فى مخازن الجمرك لأكثر من ثمانية أيام، وتصل هذه الرسوم إلى ما بين 10 بارات و30، أو 20 كوبكاً إلى 60 لليوم والمكان الواحد فى المتوسط، وبالنسبة إلى البضائع ذات الحجم الكبير قد تصل إلى أربعة أضعاف بحسب حجمها.

من ذلك كله يتضح أن وضع البصرة مثل وضع غيرها من موانئ الخليج فى ما يتصل بشحن الحمولات وتفريغها، ولكنها تنال نصيباً كبيراً من تجارة الخليج بسبب الواردات الكبيرة من البضائع الأوروبية التى تتجه عبرها إلى غرب فارس مروراً بالعراق العربى، وكذلك الصادرات الكثيرة المتجهة منها إلى الخارج. ومن ثم فإن كل النشاط التجارى الذى يمر عبر البصرة يتألف من العناصر التالية: الواردات من البضائع الأجنبية، وبخاصة إلى العراق العربى وعبور هذه البضائع إلى فارس، وتصدير المنتجات العراقية فضلاً عن المنتجات الفارسية...

8 - وسائل النقل فى العراق، عام 1912

[851]

... النقل النهرى فى دجلة: هناك ثلاث شركات بواخر تعمل فى شط العرب ودجلة فيما بين البصرة وبغداد، هى: "الإدارة النهرية" ولديها أربع بواخر، "وشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية" ولديها ثلاث بواخر، و"خط آغا جعفر" ولديها أربع بواخر صغيرة جداً. والإدارة النهرية تملكها الحكومة التركية، وشركة الفرات ودجلة يملكها لنتسن أخوان فى لندن، أما خط آغا جعفر فيملكه السيد آغا جعفر من البصرة، ووزن الشحنات التى تحملها هذه الخطوط الملاحية الثلاث على النهر صعوداً ونزولاً بالطن عام 1912 كانت على النحو التالى:

جدول رقم (4 – 2)

وزن الشحنات المحمولة صعوداً ونزولاً عام 1912

الخط	صعوداً	نزولاً
الإدارة النهرية	18.856	18.270
دجلة والفرات للملاحة البخارية	28.443	29.546
آغا جعفر	4.526	4.091
الجملة	51.825	51.907

وجملة ما تم نقله على بواخر الخطوط الثلاثة صعوداً فى النهر عام 1912 كان 51.825 طناً، وهى تمثل الواردات التقديرية لبغداد من البلدان الأجنبية خلال السنة. والحمولات المحلية، والكمية التى حملتها السفن الشراعية صعوداً فى النهر ليست ذات أهمية. وجملة الحمولات التى تم نقلها على بواخر الخطوط الثلاثة نزولاً فى النهر كانت 51.887 طناً، بينما كانت الصادرات من بغداد إلى البلدان الأجنبية 26.362 طناً فقط. وينقل قسم كبير من صادرات الأقاليم، وبخاصة الغلال، كشحنات محلية إلى البصرة، ثم يعبأ هناك

[851] من مذكرة أعدها القنصل الأمريكى فى بغداد، فى 23 تموز / يوليو 1913، ألحقها بخطاب مؤرخ فى 9 آب / أغسطس 1913، إنظر:
United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State,C.8.9, vol. 5, Classes 810 – 892.

للتصدير، ولكن الشحنات المنقولة نزولاً فى النهرين التى لا تدخل ضمن صادرات الأقاليم فلا أهمية لها.

وتبين الأرقام أعلاه أن بواخر لنتسن الثلاث حملت شحنات أكبر من تلك التى حملتها بواخر الإدارة النهرية الأربع، ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أن البواخر التركية ذات غاطس عميق جداً، ولذلك لا تسير الأمور لمصلحتها خلال موسم إنخفاض منسوب المياه من تموز / يوليو إلى كانون الثانى / يناير.

ونتيجة لذلك تضطر كل باخرة تركية إلى أن تنقل حمولة أقل خلال زمن انخفاض منسوب المياه، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى وقت أطول لتقطع المسافة بين بغداد والبصرة، وأسباب التأخير فى نقل البضائع صعوداً فى النهر شرحت فى مقال عن تجارة وادى ما بين النهرين منشورة فى "تقارير يومية قنصلية وتجارية"[852].

خدمة الركاب: تحمل البواخر التركية وبواخر لنتسن فى دجلة وشط العرب الركاب صعوداً ونزولاً فى النهر خلال عام 1912 على النحو التالى:

جدول رقم (4 – 3)

حمولة البواخر من الركاب صعوداً ونزولاً عام 1912

الخط	صعوداً	نزولاً
الإدارة النهرية	30.240	29.630
دجلة والفرات للملاحة البخارية	17.542	17.421
آغا جعفر	3.205	3.809
الجملة	50.987	50.860

وجميع الركاب، فيما عدا بضع مئات منهم، من ركاب السطح الذين ينقلون لقاء أجر منخفض، نحو 1.56 دولار تقريباً، دون طعام، بين بغداد والبصرة.

نقل المعدات لبناء سكك حديد بغداد: عندما بدأت الخطط لأعمال إنشاءات خط سكك حديد بغداد عند بغداد، كان من المعروف أن شركات الملاحة البخارية الموجودة حالياً بالبواخر

[852] Daily Consular and Trade Reports (17 November 1912), p. 1061.

التى لديها لن تستطيع تحمل الحركة الإضافية وبخاصة خلال فترة انخفاض منسوب المياه. وبذلك نشأ وضع جدير بالإهتمام.

وكانت شركة إنشاء الخط الحديدى، وهى شركة معاونة يملكها فيليب هولزمان وشركاؤه من فرانكفورت على الماين، قد حصلت على امتياز من الحكومة التركية لنقل معدات إنشاء الخط الحديدى على نهرى دجلة والفرات، ولكنها لم تستخدم حقوقها مباشرة. وقد تم تأسيس شركة أخرى خاضعة للقانون البلجيكى فى تموز / يوليو 1912 بغرض شراء البواخر اللازمة لنقل معدات الخط الحديدى هى "شركة النقل النهرى فى الشرق" وأصدرت الشركة الجديدة 5000 سهم، القيمة الإسمية لكل منها 500 فرنك، وقد امتلك 2497 سهماً منها كل من لنتسن أخوان والبنك الألمانى، وامتلك كل من السادة: بلوس لنتسن، ف. و. بيرى، سيرج. أ. نيكلسون، كارل هلفرخ، أوتوريف، سى. أ. بيشوف ، سهماً واحداً. والثلاثة الأول يرتبطون بلنتسن أخوان، وهلفرخ يرتبط بالبنك الألمانى ، وريف وبيشوف بفيليب هولزمان وشركاؤه، والبنك الألمانى يدبر رأس المال اللازم لإنشاء الخط الحديدى، وهو وثيق الصلة بشركة الإنشاء. والحكومة التركية مهتمة بـ "شركة النقل النهرى فى الشرق" حتى أنها سوف تحصل على البواخر والبرجات بعد أن يستكمل بناء الخط، وقد صرح للشركة بإمتلاك خمس قاطرات بخارية نهرية و18 من البرجات لحمل المعدات اللازمة لتشييد الخط الحديدى.

وحتى الآن ليس لدى الشركة سوى قاطرة بخارية واحدة تسمى "سريرن" وبرجتان جاهزتان للعمل، وحتى تصل القاطرات الخمس والبرجات الثمانى عشرة سوف يقوم بيت "روبرت ونكهاوس وشركاؤه" فى البصرة، بدور الوكيل لنقل معدات الخط الحديدى من البصرة إلى بغداد. ولهذ الغرض تستخدم شركة ونكهاوس قاطرتها المسماة "بايونير" وثمانى برجات، كما تستخدم القاطرة سريرن والبرجتين المتعلقتين بشركة النقل النهرى إضافة إلى قاطرتين تملكهما شركة إنشاء الخط. وترك التشغيل الفعلى لقاطرتى شركة الإنشاءات، والقاطرة بايونير لونكهاوس وشركاؤه، بينما يتولى تشغيل سريرن، لنتسن أخوان.

وهدف إقامة شركة النقل النهرى فى الشرق هو مجرد امتلاك القاطرات والبرجات المستخدمة فى نقل معدات الخط الحديدى، بينما سيتولى لنتسن أخوان من خلال شركة دجلة والفرات للملاحة البخارية تشغيل هذه الوحدات. وعندما تصل القاطرات الخمس والبرجات الـ 18 سوف ينسحب ونكهاوس، وسوف تقوم شركة النقل النهرى بإعادة القاطرات والبرجات إلى شركة إنشاء الخط الحديدى، وسوف يتولى لنتسن أخوان مسؤولية تشغيلها.

وخلال عام 1912 نقل القسط الأكبر من معدات إنشاء الخط الحديدى من البصرة إلى بغداد بواسطة خطوط الملاحة النهرية المنتظمة الثلاث.

خدمة البواخر بين بغداد وسامراء، شمال بغداد: تقوم شركة استرابادى فى بغداد بتشغيل باخرة منتظمة على دجلة من بغداد إلى سامراء، تحمل البضائع والركاب معاً، وعندما يكون منسوب المياه جيداً تقطع الباخرة الرحلة من بغداد إلى سامراء فى يومين ورحلة العودة مع التيار فى يوم واحد. وتقوم شركة آغا جعفر بتسيير باخرة غير منتظمة من بغداد إلى سامراء خلال موسم الحج فى الخريف.

خدمة البواخر فى الفرات: فى عام 1912 أرسلت شركة لنتسن أخوان إحدى بواخرها من البصرة صعوداً فى الفرات حتى الهندية حاملة معدات خاصة بالرى، وهذه الرحلة تتطلب قدراً كبيراً من الصعوبة لإتمامها.

الفلوجة إلى مسكنة: تقوم بلدية بغداد بتشغيل باخرتين صغيرتين ملحق بهما برجتان بإنتظام من بغداد إلى مسكنة الواقعة إلى الشرق من حلب. وتقطع الرحلة صعوداً فى النهر من الفلوجة إلى مسكنة فيما بين 8 أيام و12 يوماً، ونزولاً بين الموقعين فيما بين ثلاثة أيام وخمسة، وهاتان الباخرتان تمثلان أسرع وسيلة انتقال بين حلب وبغداد، ولكن خلال فترة انخفاض المنسوب، تتعرضان للجنوح مما يؤدى إلى تأخير غير محدد، وأجر السفر على هاتين الباخرتين بين الفلوجة ومسكنة 22 دولاراً صعوداً، و17.60 دولاراً نزولاً.

المسيب إلى الفلوجة: وتقوم بلدية بغداد أيضاً بتشغيل باخرة بانتظام بين الفلوجة والمسيب على الفرات. وتقطع الرحلة صعوداً من المسيب إلى الفلوجة فيما بين ثلاثة أيام وخمسة، بينما تقطع المسافة نفسها بين الموقعين نزولاً فيما بين يوم وثلاثة أيام.

السفن الشراعية، الكلك، الشختورة، الجوفة: توجد السفن الشراعية بأعداد كبيرة فى دجلة حتى سامراء شمالاً، وفى الفرات حتى مسكنة شمالاً، وفى نهر ديالى خلال موسم ارتفاع منسوب المياه حتى بعقوبة. وهى تحمل أساساً الخشب، وجذور العرقسوس، والفحم النباتى والحصير. ويتم نقل كميات صغيرة من النفط سنوياً من البصرة إلى بغداد بالسفن الشراعية.

ويستخدم الكلك على نطاق واسع لنقل المواد من الشمال عند ديار بكر إلى بغداد. وهو عبارة عن طوف مدعم بالجلود المسطحة، ويحتاج الأمر إلى مائة قطعة من الجلد لطوف بقياس 16×16 قدماً، والكلك بالخيمة أو المكوخ فوقه أنسب وسيلة انتقال نزولاً من الموصل أو ديار بكر، ويستغرق ما بين 3 أيام و8 للنزول فى دجلة من الموصل إلى بغداد، والمدى الزمنى يعتمد على مدى إرتفاع منسوب المياه.

وعلى الفرات يستخدم قارب كبير يسمى الشختورة بدلاً من الكلك، وتنقل البضائع على الشخاتير نزولاً من بيراجك[853].

الخطوط الحديدية: لا توجد الآن أى طرق حديدية بخارية أو كهربائية تعمل فى الأقاليم فيما عدا تلك التى تستخدم فى أعمال الرى عند الهندية، وأعمال إنشاء الخط الحديدى قرب بغداد. ويقال إن سكك حديد بغداد بين بغداد وسامراء سوف يبدأ تشغيلها فى كانون الثانى / يناير أو شباط / فبراير 1914.

وهناك خط ترام تجره الخيول بين غرب بغداد والكاظمية، بطول نحو خمسة أميال ، يستخدم فقط لنقل الركاب. وهناك خط ترام تجره الخيل بين الكوفة على الفرات والنجف بطول ستة أميال يستخدم لنقل الركاب والبضائع معاً.

---

[853] إنظر: القسم رابعاً، النص 10 من هذا الفصل.

خدمة العربات: هناك خط عربات (تجرها الخيل) منتظم بين بغداد وبعقوبة فى الشمال الشرقى، وبين غرب بغداد وسامراء فى الشمال، وبين بغداد والمعظم على بعد ستة أميال شمالاً، وبين غرب بغداد وكربلاء والنجف فى الجنوب الغربى، وبين غرب بغداد وبابل والحلة. وهذه الخطوط تعتمد أساساً على حركة الحجاج الكثيفة.

ويمكن الحصول دائماً على خدمة العربات بين بغداد وحلب وبغداد والموصل، ولكن لا توجد خدمة منتظمة على هذين الخطين.

طرق القوافل: ومن وسائل الإنتقال المهمة فى هذه الولاية بخلاف الأنهار، دواب الحمل ، البغال والإبل. وهناك طرق لقوافل البغال والإبل تخرج من بيروت فى كل الإتجاهات . وفى عام 1912، ورد إلى بغداد ما يقرب من 53 ألف طن بضائع مستودرة من الخارج ، وتم نقل 35 ألف طن منها على الأقل إلى البلدان المجاورة التى يقوم بالتوريد إليها تجار بغداد المستوردون. وهذه البضائع عبارة عن 71.500 حمل بغل، و130 ألف حمل جمل ، و5000 حمل حمار. وحمل الجمل بين 400 رطل و450 رطلاً، والبغل بين 300 رطل و320 رطلاً، والحمار 225 رطلاً. وقد توزعت هذه الأعمال على طرق القوافل المهمة الآتية:

أ. طريق كرمنشاه وهمذان: وهذا الطريق يمر بمدن بعقوبة وخانقين وقصر شيرين ، ويدخل فارس بين خانقين وقصر شيرين. ويمر على هذا الطريق ما يقرب من 50 ألف حمل جمل، و40 ألف حمل بغل إلى كرمنشاه خلال العام، وتتجه حمولة 10 آلاف جمل فقط إلى خانقين، وحمولة ثلاثة آلاف إلى قصر شيرين.

ب. الطريق إلى الموصل: هناك طريقان يؤديان إلى الموصل، أحدهما على طول الضفة الغربية لدجلة عبر مدن قاسمين وسامراء وتكريت، والآخر أبعد إلى الشرق يمر بمدن بعقوبة وكركوك والتون كبرى وأربيل، وعلى الطريق الأول ينقل حمولة خمسة آلاف حمار وسبعة آلاف جمل، بينما نقل على الطريق الآخر نحو حمولة ثلاثة آلاف بغل.

ت. الطريق إلى سنجق السليمانية: هناك طريق آخر مهم إلى الشمال الشرقى يمر عبر كركوك إلى السليمانية، طوز خورماتو، وكوى سنجق فى كردستان. وهذه إحدى

أفضل المناطق الزراعية والرعوية فى الأقاليم الشرقية لتركيا، والتجارة مع هذا الإقليم تتزايد بإطراد. وقد نقل على هذا الطريق 17 ألف حمل بغل بما فيها ما أرسل لمد منطقة كركوك بحاجتها من السلع وكذلك التون كبرى وأربيل.

ث. الطريق إلى كربلاء والنجف: هاتان هما أكبر مدينتين فى ولاية بغداد بعد مدينة بغداد. وينقل على هذا الطريق ما يقرب من 30 ألف حمل جمل.

ج. الطريق إلى بابل والحلة: يتجه الطريق إلى الجنوب الغربى من بغداد إلى الجنوب قليلاً من طريق كربلاء، وينقل على هذا الطريق ما يزيد على 15 ألف حمل جمل.

ح. الطريق إلى مندلى وبدره: جنوب شرق بغداد، بالقرب من الحدود الفارسية، ينقل عليه ما يزيد على عشرة آلاف حمل بغل.

خ. الطريق إلى الناصرية: يتجه هذا الطريق جنوباً من بغداد، عبر دجلة بالقرب من المدائن، ثم جنوباُ إلى الفرات، وينقل نحو 15 ألف حمل جمل عليه سنوياً.

د. الطريق إلى حلب ودمشق: يسير هذا الطريق فى وادى الفرات عبر الفلوجة والرمادى وهيت ودير الزور حيث يتفرع الطريق المتجه إلى دمشق، والطريق إلى دمشق يمر عبر تدمر، وإلى حلب يمر عبر مسكنه. وهذا الطريق ليس مهماً بالنسبة إلى نقل البضائع، ولكنه أهم طريق برى لنقل الركاب، وينقل عليه نحو 4500 حمل بغل سنوياً.

9 - خدمات البواخر فى الخليج عام 1914

854

... بغرض دعم المصالح التجارية البريطانية ضد العدوان، يجب أن يعاد تنظيم شركات النقل البحرى لتقديم أحسن الخدمات الممكنة وأكثرها اقتصاداً، فى ميدان النقل العام. وقبل

854 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "The Prospects of British Trade in Mesopotamia and the Persian Gulf," (FO 371/4152).

الحرب كانت خدمات النقل البريطانى بالبواخر بين أوروبا والخليج تقوم بها سفن مملوكة للشركات التالية:

أ. خطوط اللرمان وبوكنول.
ب. السادة ستريك وشركاؤهم.
ت. السادة أندرو وير وشركاؤهم.
ث. السادة ماركوس صامويل وشركاؤهم.
ج. شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية (مع إعادة شحن البضائع من الهند إلى أوروبا).

وفى الوقت الذى بدأت فيه المنافسة من جانب خط هامبورغ – أمريكا، لم تكن أسعار النقل التى تفرضها البواخر البريطانية مرتفعة، فهى تضع فى اعتبارها رسوم العبور فى القناة، وأسعار الفحم فى البصرة، والتأخير والنفقات المرتبطة بصنادل الشحن والتفريغ وراء عائق الفاو. ومن ناحية أخرى تردد أن الإحتكار العملى الذى مارسته الخطوط الملاحية البريطانية كان له تأثير على خدماتها قبل أن يبدأ خط هامبورغ – أمريكا عمله. ويتحدث نائب القنصل فى بوشهر عن أن الشركات البريطانية لا تولى رغبات التجار المحليين وطلباتهم إهتماماً كافياً، وتنبأ بأنه إذا دخل فى هذا المجال خط جديد غير بريطانى سواء كان روسياً أو ألمانياً، فقد يلقى تأييداً قوياً بسبب عدم ارتياح التجار للخدمات الملاحية المتاحة. فقد وردت تقارير عن عدم انتظام رحلات البواخر البريطانية إلى حد كبير، كما أن المعلومات المتعلقة بها من الصعب الحصول عليها. وترددت الشكوى من أنهم يهملون نقل التجار من وإلى أوروبا فى الموانئ الصغيرة فى الخليج والساحل العربيين، وعجزهم عن توفير مساحات لنقل الغلال من بوشهر عندما كانت الغلال متوفرة هناك للشحن.

والجدل الذى يثيره أصحاب السفن يمكن اختصاره فيما يلى:

1. أن تجارة العراق والخليج محدودة جداً، وليس من السهل التعامل بها.

2. أنه من وجهة نظر الأعمال التجارية، فإن التجارة لم تشمل أى شئ خارج حدود الخدمات المقدمة.

3. إن مقدار الشحنات التى توفرها الموانئ الصغيرة فى الخليج والساحل العربيين ليست كافية لتبرير ترتيب بواخر إضافية وللتأخير المرتبط بالاستدعاء.

4. أن بوشهر، فيها مضايقات لا تحسد عليها، كميناء لشحن الغلال، بسبب العادة التى درجت عليها السلطات الفارسية من إعلان حظر شحن الغلال فجأة.

5. إنه، إذا كان الأمر يتطلب رعاية المصالح البريطانية فى الخليج، فيجب تحقيق ذلك على حساب الأمة، وليس على حساب جيوب أصحاب السفن، ولا شك أن نجاح الخط الألمانى كان كبيراً، ويرجع ذلك إلى الدعم الذى تلقته الشركة من الحكومة الألمانية، والأرباح التى تحققت من نقل المواد اللازمة لإنشاء سكك حديد بغداد، كما أن الأسلوب الألمانى الذى يضمن عملياً كل الشحنات من أنتويرب إلى الخليج والعراق للبواخر الألمانية كان نصراً آخر وضربة ثقيلة وجهت إلى الخطوط البريطانية. ولا بد أن تكون الخدمة التى يقدمها خط هامبورغ – أمريكا أحسن من خدمات الخطوط البريطانية بسبب الدعم الحكومى. كما أن انتظام حركتها والتسهيلات التى تقدمها من خلال الضمان على بوالص الشحن للموانئ التى لا تصل إليها بواخر الخط – كل ذلك كان موضع تقدير كبير.

وقد يكون من المسلم به أن الدعم المالى الذى قدم إلى خط هامبورغ – أمريكا فى السنوات القليلة الأولى كان كبيراً جداً، ولكن فى الوقت الذى كان فيه بيت ونكهاوس وشركاؤه يضمن عملياً الغلال فى العراق والأسواق الفارسية، فمن المحتمل أن يكون ذلك قد تم على حساب شركة سكك حديد بغداد وليس من جيب دافع الضرائب الألمانى...

الفصل الخامس ـ الزراعة

إن زراعة الهلال الخصيب، التى لم تكد تشهد تغيراً لمئات السنين، خضعت فى الفترة موضوع الدراسة لثلاثة مؤثرات رئيسية هى: زيادة الطلب فى السوق العالمية على بعض المنتجات السورية والعراقية، توافر الأمن الذى جعل بالإمكان توسيع مساحة الرقعة الزراعية، أثر قانون الأراضى العثمانى الصادر فى عام 1858 على الأشكال التقليدية لحيازة الأراضى.

أولاً: المساحة وطرق الزراعة والمحاصيل

من الصعوبة بمكان أن نقدم تحليلاً نمطياً فى الغيبة التى تكاد تكون تامة للأرقام، ولكن ثمة بعض الإتجاهات التى يمكن تمييزها.

1 ـ سوريا

شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر الكثير من الإضطراب فى سوريا، بما فى ذلك الإخلال بالنظام وهجمات البدو. ويبدو أن ذلك قد أدى إلى نقص واضح فى مساحة الرقعة الزراعية. ففى فلسطين، هجر عدد كبير من القرى، بعضها بسبب الملاريا، وفى منطقة دمشق روع البدو سكان الريف، فكتب القنصل البريطانى عام 1861 أن الباشاوية ضمت "ما يزيد على الألفين من القرى المخربة والمهجورة، من بينها ألف كانت تزرع وهجرت منذ زمن يطوف بذاكرة الناس". وبالنسبة إلى حلب نجد المعلومة التى كثيراً ما اقتبست من فولنى والتى تعد مضللة نوعاً ما، من أن 400 قرية فقط كانت تدفع الضرائب مقارنة بـ 3200 قرية مدرجة فى

السجلات، وأن حوران وجبل الدروز كانا غير مأهولين إلى حد كبير[855]. وعلى كل، فإن لبنان والمنطقة المحيطة بعكا كانا يتمتعان – على ما يبدو – بقدر ما من الرخاء[856].

وتحت الحكم المصرى اتسعت مساحة الزراعة وزاد الإنتاج، وكان ذلك يرجع أساساً إلى فرض النظام (حتى فى المناطق المرتفعة مثل جبل الدروز وجبل الأنصارية)، وتوفير الأمن للممتلكات إلى حد كبير، وإقامة نظام للضرائب أقل استبداداً نوعاً ما. ولكن كان هناك أيضاً إجراءات أكثر إيجابية – وعلى سبيل المثال–، "استخدم إبراهيم باشا قدراً كبيرا من أمواله فى الأعمال الزراعية"[857]، وشجع البدو على الاستقرار "على ضفاف الفرات، وفى جنوب فلسطين، وعلى طول وادى الأردن وغيرها، بمنحهم الأراضى وإعفائهم من الضرائب لعدد من السنوات"[858]. وتمثلت نتيجة ذلك فى زيادة زراعة التوت، وزيادة إنتاج وتصدير الحرير فى لبنان، والتوسع فى إنتاج القطن، وتوسيع الزراعة فى

---

[855] Wolf – Dieter Hütteroth and Kamal Abdul – Fattah, Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century (Erlangen: Franskische Geographische Ges, 1977); Abdel – Karim Rafeq, "Economic Relations between Damascus and the Dependdent Countryside," in" Abraham L. Udovitch, ed., Islamic Middle East, 700 – 1900: Studies in Economic and Social History (Princeton, N. J.: Drawin Press, 1981), p. 655; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rogers to Bulwer, 10 June 1861," (FO 78/1586); Constaintin Francois Volney, Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, 1785, Containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, Arts, Manufactures, and Commerce, with Observations on the Manners, Customs, and Government of the Turks and Arabs, 2 vols. (London: Robinson, 1787), vol. 2, p. 44; Burckhardt, cited in: Norman N. Lewis, "The Frontier of Settlement in Syria 1800 – 1950," International Affairs (London), vol. 31, no. 1 (January 1955), and Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 261.

وللإطلاع على بعض الموضوعات التى عولجت فى هذا الفصل، إنظر:

Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 – 1980 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987), passim.

[856] للمزيد من المناقشات، إنظر:

Roger Owen, The Middle East in the World Economy (London: Methuen, 1981), pp. 5 – 7.

[857] John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972), p. 133.

[858] Owen, Ibid., p. 79.

البقاع وبعض أجزاء فلسطين، وتعمير نحو 170 قرية "وزيادة ملحوظة فى الإنتاج" فى منطقة حلب وقدر مماثل فى حوران[859].

وتبع إنسحاب المصريين عام 1841، تجدد الإخلال بالنظام وانعكاسه على الزراعة فى مواقع مثل حلب ودمشق وعلى طول نهر الأردن[860]. ولكن بدأت حركة جديدة قوية للتوسع فى وقت ما بين الخمسينات والثمانينات حسب موقع حدوثها. فـانتشار النظام الذى أمنته الحاميات ذات البنادق المتقدمة، والاستقرار التلقائى للبدو، وهجرة الدروز والمستوطنات التى حظيت برعاية الحكومة للشركس وغيرهم، وزيادة ضغط السكان[861]، وآثار قانون الأراضى (إنظر بعده)، والفوائد المتزايدة التى حصلها رأسماليو المدن ، وتزايد الطلب العالمى على المنتجات الزراعية وتحسن المواصلات[862] – كل هذه العوامل– إلتحمت معاً لتوسيع نطاق الاستقرار. وفيما بين الأعوام 1850 و1950[863]:

"قد تكون التقديرات المحافظة التالية عشوائية. ففى المساحة التى تشغلها الآن جمهورية سوريا فى ما عدا الجزيرة... حرثت نحو عشرة آلاف ميل مربع من الأراضى الجديدة، وأقيمت نحو 2000 قرية على تلك الأراضى، وفى شرق الأردن كانت الأرقام 1500 ميل مربع و300 قرية. وخلال المائة عام نفسها لابد أن تكون مساحات واسعة من الأرض قد خضعت للزراعة بـانتظام بعدما كانت فى الماضى تزرع من حين إلى آخر، ونمت المئات من المواقع من مجرد محلات صغيرة إلى قرى كبيرة".

---

[859] Ibid.; Lewis, "The Frontier of Settlement in Syria, 1800 – 1950", p. 79; Konstantin Mikhailovich Bazili, Siriya I Palestina pod Turetskim Pravitel stvom (Moscow: Izd – bo Ostounor Litra, 1962), pp. 128 – 129, and
نعمان قساطلى، كتاب الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء (بيروت:]د. ن.[، 1879)، يرجع إلى إبراهيم فضل إدخال زراعة الأرز والنيلة والقرمز.

[860] Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 79 – 81.

[861] إنظر: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.

[862] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[863] Lewis, "The Frontier of Settlement in Syria, 1800 – 1950," p. 267.
ولمزيد من التفاصيل، إنظر المقال والخريطة فى:
International Affairs (London), vol. 31, no. 1 (January 1955), p. 49, and Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 173 – 175,
فى ما يتعلق بفلسطين، وص 254 – 256 عن المناطق الداخلية.

هذه العملية يمكن تصويرها بتقديم بعض الأمثلة. ففى عام 1850 ذكر القنصل البريطانى فى القدس أن العرب فيما وراء الأردن كانوا يزرعون القمح ويجلبونه إلى المدينة[864] . وذكر زميله فى حلب عام 1857 أن هناك زيادة ملحوظة فى الزراعة وإنتاج الغلال خلال السنوات العشر السابقة، وأن قيمة العشور التى جبيت زادت باطراد من 60 ألف جنيه إلى 137 ألف جنيه[865]، وفى حوران فى الستينات دارت اتصالات متزايدة بين زراع الغلال والمصالح التجارية الأوروبية[866]. وفى عام 1880 ذكر القنصل فى دمشق أنه ، خلال السنوات العشرين أو الثلاثين السابقة، كانت الزراعة آخذة فى التوسع وزاد الإنتاج فى سوريا، غير أن طرق الإنتاج لم تتحسن، وأحوال الفلاحين ليست أفضل من ذى قبل . ونتيجة لتجمع سوء المحصول والفساد والديون معاً فى السبعينات، ورغم محاولة الحكومة حماية الدائنين العاجزين عن الوفاء بديونهم، انتقلت بعض الأراضى إلى أيدى الموظفين وبعض مقرضى الأموال[867]. وفى عام 1882 قرر القنصل أن قيمة الفدان من الأراضى الجيدة الرى فى البقاع قد ارتفعت خلال 12 عاماً من 2500 قرش و2700 إلى ما لا يقل عن 14.000 قرش، ونتيجة لذلك استصلحت الأراضى البور، وفى الوقت نفسه ناحية القدس، زرعت الأراضى البور بالزيتون والكروم، وغيرها من المحاصيل[868]. وفى ولاية بيروت، إتسعت الزراعة عند نهاية القرن. وأخيراً، كانت الغابات آخذة فى الإختفاء فى لبنان بسبب الحاجة إلى الفحم النباتى، والرغبة فى زراعة التوت والفواكه الأخرى، وارتفعت قيمة الأراضى ارتفاعاً كبيراً، ومساحات كبيرة "مما كانت مجرد أراضٍ بور صخرية عام 1861 أصبحت الآن مسيجة ومزروعة"[869]. وفى شرق الأردن سهلت سكك حديد الحجاز قيام المهاجرين الشركس وغيرهم بالاستقرار والزراعة. والأرقام الرسمية

---

[864] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Bidwell, 30 September 1850," (FO 78/839).

[865] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Skene to Redcliffe, 15 July 1857," (FO 78/1297), and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo".

[866] Linda Schatkowski – Schilcher: "The Hauran Conflicts of the 1860's," International Journal of Middle East Studies, vol. 13, no. 2 (May 1981), and Families in Politics, Berliner Islamustudien; no. 2 (Wiesbaden: F. Steiner, 1985), pp. 75 – 78.

[867] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

[868] Great Britain, Accounts and Papers: 1883, vol. 7, "Damascus," and 1866, vol. 66, "Jerusalem".

[869] Great Britain, Accounts and Papers 1897, vol. 94, "Beirut"; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Report for 1902," (FO 195/2117), and "Report on Lebanon," 17 October 1905 (FO 424/208).

الخاصة بالمساحات المزروعة لا تتوافر إلا عند نهاية الفترة الجدول رقم (5 – 1)، كما سنوضحه فيما بعد، وتبدو شديدة الإنخفاض بشكل واضح.

جدول رقم (5 – 1)

المساحة المزروعة فى عام 1909 (بآلاف الهكتارات)

المدينة	الغلال	الخضر	المحاصيل الصناعية والزيتية	الكروم	المجموع
حلب	279	11	13	50	353
بيروت	234	28	30	6	298
دمشق	310	10	1	26	347
دير الزور	37	-.4	-.4		38
القدس	94	4	11	3	112
المجموع	954	53	55	58	1148
جبل لبنان 38					

المصدر: Nickoley, "Agriculture," in: Eliot Mears, Modern Turkey: A Politico-Economic Interpretation, 1908 – 1923 (New York: Macmillan, 1924), p. 285.
والمجموع يتفق مع ما أورده:
A.Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), pp. 32 – 58.
ورقم جبل لبنان محتسب منه، ص 24.

واستمرت طرق الإنتاج على بدائيتها[870]. ومقارنة الأوصاف والصور التى قدمها ك. د . هوايت عن المحاريث الرومانية، وأدوات الدراس، ومعاصر الزيتون، وغيرها من الأدوات الزراعية بتلك التى قدمها لاترون وفريحة تبين أنها مماثلة من الناحية العملية . وجرت العادة أن تترك الأرض دون زراعة بعد محصول الغلال الذى يبذر فى الخريف ويحصد فى الربيع. ولكن الدورة التالية مورست أيضاً:

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الحقل (1)	قمح، شعير، حمص وغيرها	ذرة، قطن، سمسم وغيرها	راحة

[870] لوصف جيد، إنظر: Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 39 – 40. وإنظر أيضاً: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 10، والقسم ثالثاً، النص 8 من هذا الفصل.

الحقل (2)	ذرة، سمسم، قطن	راحة	قمح، شعير وغيرها
الحقل (3)	راحة	قمح، شعير، البيقة وغيرها	ذرة، قطن، سمسم وغيرها

والمثال التالى الذى نسوقه من حلب يصور الوضع أيضاً: "فى الربيع، يزرع الحمص والعدس، والينسون، والبيقة؛ وفى الصيف، الذرة، والفول واللوبيا، والذرة الصفراء، والسمسم، والقطن؛ وفى الشتاء، يزرع القمح، والشوفان، والشعير، والفول، والكتان"[871] . ونادراً ما كان يستخدم الروث فى التسميد، إذ كان يحرق كوقود. وكانت الثيران هى حيوانات الجر الرئيسية، واستخدم القش الناتج عن التذرية لإطعام البقر والخيول . ويضيف القنصل البريطانى فى حلب معلومة طريفة، فيقول إنه "تم إدخال آلات التذرية، ولكنها تستخدم على نطاق ضيق جداً، وتستخدم الطواحين التى تدار بالمياه وبالخيول فى طحن الدقيق، وتمت محاولة تجربة طاحونة الهواء أكثر من مرة، ولكن الفشل كان يصيبها دائماً نتيجة استمرار تغير الرياح التى تدفع أسفل أخاديد التلال المجاورة". وعلى ذلك، فقد كان ثمة تحسن قليل، وفى عام 1914 (وفقاً لمادة جمعها المرحوم مروان بحيرى) كان هناك نحو عشرين جراراً أو حصادة فقط فى سوريا كلها تعمل بالبخار أو بالنفط، كان ثلثها فى لبنان والثلث الآخر فى فلسطين.

ويبين الجدول رقم (5 – 1)، أن نحو 83 بالمائة من المساحة المزروعة فى سوريا زرعت غلالاً – وهو رقم يقل عن ذلك كثيراً حتى الآن[872]. ويقدم روبن رقماً تقريبياً نجده فى الجدول (5 – 2) لإنتاج المحاصيل الحقلية فى سنة عادية. وإضافة إلى ذلك يقدم المادة التالية: الزيتون نحو 9.6 ملايين شجرة تنتج سنوياً فى المتوسط 125 مليون أقة

[871] Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine (Paris: Leroux, 1896), p. 335; Great Britain, Accounts and Papers: 1907, vol. 93, "Aleppo," and 1859, vol. 30, "Aleppo".

[872] إن أقدم الأرقام المتاحة تشير فقط إلى عكا والقدس فى العام 1863، إنظر:
Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1980), p. 199, and Alexander Schölch, "European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856 – 82," in: Roger Owen, ed., Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries (Carbondale, III.: Southern Illinois University Press, 1982), p. 61.

قيمتها 30 مليون فرنك[873]، والكروم 82 ألف هكتار، محصولها السنوى 270 مليون أقة تساوى 30 مليون فرنك، والتوت 28 ألف هكتار تنتج 6.6 ملايين كيلوغرام من الشرانق تساوى 25 مليون فرنك (إنظر بعده)، والحمضيات بما يساوى 15 مليون فرنك (إنظر بعده)، أو بمجموع إجمالى قدره 100 مليون فرنك، يجب أن يضاف إليه الفواكه المزروعة والبرية الأخرى مثل التين والرمان والتفاح والتوت ومختلف أنواع الجوز . وبالنسبة إلى الثروة الحيوانية، يقدم الأرقام التقريبية التالية:

4.8 ملايين رأس من الغنم والماعز، و500 ألف من الأبقار، و270 ألف من الخيل والحمير والبغال، و180 ألف من الإبل، تساوى جميعاً نحو 260 مليون فرنك. وقدرت منتجات الألبان بـ 36 مليون فرنك فى السنة، والقيمة الإجمالية للمنتجات الحيوانية بـ 100 مليون فرنك[874]. ويفترض ذلك أن القيمة الإجمالية لمخرجات الزراعة ربما كانت نحو 700 مليون فرنك (28 مليون جنيه إسترلينى) سنوياً.

جدول رقم (5 – 2)

الإنتاج والقيمة الإجمالية للمحاصيل

المحصول	الإنتاج (ألف طن مترى)	القيمة (ملايين الفرنكات)
الطعام والعلف		
القمح	1.000	210
الشعير	500	75
الرغوم	200	30
الذرة	50	6
البقول (البازلاء، الفول، العدس)	500	65
السمسم	30	12
البطاطا والسلجم	200	18
الخضر	غ. م.	25
غيرها (الأرز، البيقة، الفصة)	غ. م.	9
المجموع		445 (كذا، تقرأ 450)
المحاصيل الصناعية		

[873] إنظر: القسم ثالثاً، النص 16 من هذا الفصل.

[874] A.Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), pp. 32 – 58.

المحصول	الإنتاج (ألف طن مترى)	القيمة (ملايين الفرنكات)
القنب	1.5	1.2
القطن	3	3.5
التبغ	2.5	5
غيرها	غ. م.	-.3
المجموع		-.10
المجموع الإجمالى		460

غ.م. = غير متوفر المصدر: Ruppin, Ibid, pp 44-45.

ويمكن إضافة أن غالبية الثروة الحيوانية قام البدو بتربيتها، والباقى تولى أمره الرعاة الذين يرعون قطعانهم خارج نطاق القرية[875]. ولم تكن هناك زراعة مختلطة. وفى عام 1910 ذكر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يوجد فى سوريا كلها مصنع ألبان واحد، وأن الزبد يستورد من الدنمارك وإيطاليا[876]. وبالطبع، كان اللبن واللبنة يصنعان فى شتى أرجاء البلاد.

وإذا ألقينا نظرة على التوزيع حسب الولايات، تشير أرقام عام 1909، إلى أن المساحة التى زرعت قمحاً وشعيراً معاً كانت نسبتها 33 بالمائة فى ولاية حلب، و32 بالمائة فى ولاية دمشق، و26 بالمائة فى ولاية بيروت، و9 بالمائة فى متصرفية القدس[877]. وعلى كل، فإن نصيب بيروت من إجمالى الإنتاج لابد أنه كان أعلى إذ اشتمل على نسبة أكبر من محاصيل مرتفعة القيمة كالحمضيات والتبغ، ولا نذكر هنا حرير جبل لبنان الذى يبدو أن الأرقام الرسمية لا تغطيه مثل (سنجق دير الزور).

والأرقام الخاصة بالغلة تبدو خاطئة. فإذا قسمت أرقام روبن الخاصة بإنتاج الغلال على أرقامه الخاصة بالمساحة، فإنها تشير إلى أن غلة الهكتار بلغت نحو 1.5 طن، غير أنه فى وقت متأخر مثل فترة 1934 – 1938 كان متوسط غلة هكتار القمح فى سوريا 0.97

---

875 إنظر: القسم ثالثاً، النصين 4 و18 من هذا الفصل.

876 United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, Report, October 1910, C 8. 5, "Beirut".

وحول تدجين الحيوانات، إنظر:

Charles Thomas Wilson, Peasant Life in the Holy Land (London: John Murray, 1906), chap. 3.

877 إنظر الجدول فى: Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 35.

طن مترى، وبالنسبة إلى لبنان 0.52، وإلى فلسطين 0.40، وبالنسبة إلى الشعير كانت الأرقام 1.06 طناً مترياً لسوريا، 0.88 للبنان، 0.29 لفلسطين. وفى فترة 1922 – 1933 ، كانت الغلة للهكتار الواحد أكثر إنخفاضاً[878]. ومن بين مجموعتين من الأرقام العثمانية، تبدو أرقام مخرجات الزراعة أقرب ما تكون إلى الصحة – نظراً لأنها تشكل الأساس الذى تقوم عليه جباية العشور[879]، وكما يذكر روبن، بعد خصم 10 بالمائة نظير البذور (وهو رقم منخفض نوعاً) يحتاج سكان سوريا الذين يقدر عددهم بأربعة ملايين نسمة إلى 900 ألف طن قمح ذات 225 كيلوغراماً فقط من الدقيق سنوياً – وتم إهمال كل من الصادرات والواردات. وقد يوفر ذلك ما يزيد على ألفين من السعرات الحرارية فى اليوم[880]. ولا تزال مقولة القنصل البريطانى فى حلب عام 1906 تبدو غريبة، إذ يقول ، "إن متوسط نسبة البذور المزروعة حبوباً إلى المحصول الذى يتم حصاده لمساحة أكر واحد من الأرض بالبوشل: بالنسبة إلى القمح 3 : 30، والشعير 3 : 45، والشوفان 6 : 90"[881]. لأن غلة القمح كانت فى درجة ارتفاع معاصرتها البريطانية نفسها، والشعير والشوفان يغلان أكثر من ذلك، ورقم القمح يعادل ما يزيد على طنين للهكتار الواحد، ورقم الشعير يزيد على ثلاثة أطنان[882]. وفى عام 1901، مرة أخرى – ذكر أنه فى حوران كانت التربة على درجة من الخصوبة حتى أن نصف بوشل من بذور القمح كان ينتج ما بين 20 – 24 بوشلاً من الغلة للأكر الواحد دون تسميد، وكان الرقم بالنسبة إلى الشعير 16 – 32 بوشلاً، وعلى كل، كانت الأرض تزرع مرة واحدة كل أربع سنوات[883]. وربما كان لنا أن نقرر أن غلة الهكتار الواحد من كل من القمح والشعير كانت تقترب من طن مترى واحد أو تقل عنه نوعاً.

---

[878] Food and Agricultural Organization (FAO), Yearbook of Food and Agricultural Statistics (Rome: FAO, 1949), and Said B. Himadeh, comp., The Economic Organization of Syria and Lebanon, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), p. 78.

[879] إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

[880] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 36, and Fernand Braudel, The Structures of Everyday Life (New York: [n. pb.], 1981), p. 130.

[881] Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93, "Aleppo".

[882] Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., Abstract of British Historical Statistics (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 90.

[883] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to O'Conor, 3 October 1901," (FO 195/2097).

والعقبة الرئيسية أمام توسيع زراعة القمح، بغض النظر عن ندرة المطر وعدم إمكانية الإعتماد عليه، هى إرتفاع كلفة النقل[884]. وفى عام 1857، قدرت كلفة زراعة القمح قرب حلب بتسع شلنات فقط للقنطار، ولكن النقل إلى الساحل يضيف إليها 17.6 شلناً. وفى ذلك الوقت كان سعر القنطار فى إنكلترا 56 شلناً، مما يجعل التصدير مربحاً[885]. وعلى كل ، يذكر القنصل فى دمشق عام 1901 أن الفلاح لم يكن باستطاعته أن يحقق قدراً كبيراً من الربح ما لم يكن سعر القمح 30 قرشاً للكلية (الذى يبدو مرتفعاً)[886]، أو 28 شلناً للقنطار، ولكن سعر القمح عندئذٍ فى إنكلترا كان 27 شلناً للقنطار[887].

والتغير الرئيسى فى الزراعة تمثل فى زيادة إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير. ومن أهم هذه المحاصيل الحرير، فقد كان الحرير ينتج فى سوريا ويصدر إلى أوروبا منذ العصور الوسطى. وبحلول القرن الثامن عشر كان إنتاج الحرير قد أصبح منتشراً[888]. وتخصصت أنحاء جبل لبنان فى الحرير بكثافة جعلتها قادرة عام 1842 على إنتاج ما لا يزيد عن 50 – 67 بالمائة فقط من حاجتها من الغلال[889]. وعندئذٍ أصبح التجار الأوروبيون على درجة كبيرة من النشاط فى إنتاج الحرير: ففى عام 1837 قدموا دفعات مالية وتعاقدوا على المحصول المقبل فى منطقة صيدا وفق شروط "فى غير مصلحة المزارعين إلى حد كبير"[890]. وفى عام 1833، قدر بوالكونت إنتاج سوريا من الحرير بأربعمائة طن تساوى 12 مليوناً من الفرنكات. وفى عام 1834 قدم وود الرقم نفسه، وفى عام 1838 قدره

---

[884] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[885] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Harisson to Skene, 13 July 1857," (FO 78/1297), and Mitchell and Dean, eds., Abstract of British Historical Statistics, p. 488.

[886] إنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.

[887] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report, 6 April 1901," (FO 195/2097), and Mitchell and Dean, eds., Ibid., p. 488.

[888] Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 33 and 221, and Ralph Davis, Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century (London: Macmillan, 1967), pp. 134 – 172.

[889] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3.

ووفقاً لـ: Volney, Travels Through Syria and Egypt in the Years 1873, 1874, 1875, vol. 2, p. 72. أنتج لبنان عام 1875 ثلث ما يحتاج إليه من الغلال فقط، ولكن الرقم الأخير يبدو أكثر دقة. إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 1 من هذا الفصل.

[890] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch by Campell, 17 February 1837," (FO 266/11).

باورنغ بـ 1700 قنطار (380 طناً)، من بينها 700 قنطار جاءت من لبنان، و500 من أنطاكية، و200 من بيروت، و100 من طرابلس، و100 من صيدا[891].

ومعظم هذا الحرير كان يستهلكه الصناع السوريون، ولكن بعضه كان يصدر إلى فرنسا أو يشتريه التجار المغاربة. وعلى كل، بدأ التحول إلى التصدير فى الأربعينات، وهذا التحول نتج عن تدهور الصناعة الحرفية فى سوريا[892]، وزيادة الطلب فى أوروبا، وبخاصة فرنسا، وتحسن نوعية الحرير نتيجة استخدام الطرق الأوروبية لحل الحرير[893] – وكلها أدت إلى ما هو أكثر من موازنة المعوقات الناجمة عن فرض ضرائب على الصادرات والمنافسة الكبرى من جانب الصين[894]. وأدى انتشار مرض الفليل فى الخمسينات فى فرنسا وما ترتب عليه من الهبوط الحاد فى إنتاج الحرير هناك، وارتفاع أسعار الحرير إلى أربعة أضعاف[895] ما كانت عليه إلى تنشيط الإنتاج السورى، فتوضح قيمة الصادرات من بيروت فى الخمسينات[896] إحتمال زيادة الإنتاج فى ذلك العقد. وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة فى الإنتاج (نحو أربعة أضعاف فيما بين 1861 و1910)[897]. ويقدم لنا روبن – نقلاً عن تقرير قنصل ألمانى – التوزيع التالى لإنتاج الشرانق عام 1909: لبنان وبيروت 2800 طن، طرابلس 600، السويدية 600، أرسوس 450، إسكندرونة 200، اللاذقية 200 طن[898].

---

[891] Georges Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883 (Le Caire: Impression de l'Institut Français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 265; A. Cunningham, ed., The Early Correspondance of Richard Wood (London: [n. pb.], 1966), p. 50; Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 134, and John Carne, Syria, the Holy Land, Asia Minor, 2 vols. (London: London Printing and Publishing, 1861 – 1863), vol. 1, p. 23.

ووفقاً لما يذكره المرجع الأخير صدرت طرابلس من قبل 800 قنطار فى السنة بسعر 80 جنيهاً للقنطار.

[892] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[893] المصدر نفسه.

[894] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch of 12 March 1850," (Beyrouth), vol. 6.

[895] United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Moore to Secretary of State, 10 October 1856," C 8.

إنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثالث والجدول رقم (3 – 7) من هذا الكتاب.

[896] إنظر: الفصل الثالث، القسم ثانياً، النص 2 من هذا الكتاب.

[897] مبين فى: الفصل الثالث، القسم ثالثاً، النص 6 من هذا الكتاب.

[898] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 50.

وكان هناك أيضاً تغير فى نوعية صادرات الحرير، فقد كان لبنان – يصدر تقليدياً – خيوط الحرير. ففى الفترة 1868 – 1876 صدر بيض القز إلى فرنسا[899]. وأهم من ذلك الإنتقال من تصدير الخيوط إلى تصدير الشرانق الذى لوحظ فعلاً فى عام 1850[900]. فقد كانت الشرانق مربحة تغل ربحاً "40 أو 45 أو 50 بالمائة"[901]، بسبب تحسين وسائل التجفيف التى أدت إلى إنقاص الوزن بمقدار الثلثين؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت معامل حل الحرير تعانى من حقيقة أن الأجور كانت "أعلى من مثيلتها فى فرنسا " وأن العمال كانوا أقل مهارة[902]. غير أن معامل الحرير استمرت فى حل القسط الأكبر من الشرانق، وحول عام 1913 بلغت نسبة ما تم حله حوالى 85 بالمائة وصدر 15 بالمائة فقط فى حالته الخام[903].

واتساع الطلب أدى إلى انتشار زراعة التوت، وقد أشار قنصل فرنسى عام 1853 إلى أنه بينما كان جبل لبنان والسهول المحيطة ببيروت قد قدمت من قبل كميات كافية بأسعار مربحة، فقد أصبح من الضرورى توسيع نطاق التجارة – إلى حاصبيا وأنطاكية حيث المنافسة أقل – للحصول على الشرانق بأسعار تغل ربحاً[904]. ومن حلب جاء فى أحد التقارير أنه تم تصدير 50 صندوقاً من الحرير من منطقة وادى العاصى عام 1861 ، ولكن إرتفعت الكمية إلى 300 صندوق عام 1871 تبلغ قيمتها 1.8 مليون قرش[905]. ومرة أخرى، وردت إشارة عام 1879 إلى أن إنتاج الحرير إنتشر فى منطقة إسكندرونة : وزادت الصادرات من 141 طناً قيمتها 71 ألف جنيه فى عام 1897 إلى 162 طناً قيمتها 83 ألف جنيه فى عام 1898[906]. ولكن قرب نهاية الفترة، إزداد التعبير عن التشاؤم بسبب

---

[899] B. Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban (Beyrouth: [s. n.], 1984), pp. 32 – 33.
[900] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1850 (Beyrouth), vol. 6.
[901] Labaki, Ibid., p. 42, and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch of 4 April 1851," (Beyrouth), vol. 6.
[902] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch of 14 November 1852," (Beyrouth), vol. 6.
[903] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 50.
[904] France, Ministère des Affaires étrangères, cprrespondance commerciale, "Dispatch of 24 February 1853," (Beyrouth), vol. 6.
[905] Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, "Aleppo".
[906] Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, "Aleppo".

المنافسة الكبرى اليابانية والصينية، وعدم الكفاءة النسبية فى إنتاج الحرير فى لبنان من جانب القناصل الفرنسيين والإنكليز، وخبير الحرير دوكوسو والشاعر ج. أ. فليكر. وقد أشار الأخير إلى أنه قد تم استبدال أشجار البرتقال بأشجار التوت[907]. ولكن فى الحقيقة كان قطع أشجار التوت لاستخدامها كوقود فى الحرب العالمية الأولى، ومنافسة الخيوط الصناعية، هى التى قضت على الحرير فى لبنان.

وتولى الفلاحون تربية دود القز، وأغلبهم من مسيحيى لبنان. وحتى عام 1840 كان البيض المحلى هو الذى يستخدم، ثم بدأ بعد ذلك التاريخ استيراد البيض من إيران وإيطاليا وغيرهما. وفى السبعينات أصاب مرض الفليل دود القز، ولكن ما لبثت سوريا أن حصلت على بيض "معقم" من "معهد القز" فى بروسه الذى أسسته إدارة الدين العثمانى العام فى 1888، ومن فرنسا، ولم يتم تسجيل أى إصابة أخرى بهذا المرض بعد ذلك[908] . وكان السماسرة يمدون الفلاحين بالبيض، كما كانوا يدفعون إليهم بعض المال مقدماً (بمعدل 20 بالمائة أو أكثر) ويشترون جانباً من المحصول بأسعار محددة مقدماً، وكان الصندوق الذى يحتوى على 25 بيضة ينتج ما بين 25 – 30 كيلوغراماً من الشرانق الطازجة، ثم توضع الشرانق بعد ذلك فى أفران لقتل الدودة، ثم يتم تعريضها للبخار أو وضعها فى أحواض فيها ماء حتى تذوب المادة الصمغية فى الشرانق، ثم يتم تجفيفها وكبسها بعد ذلك، فتنتج كل 3 كيلوغرامات من الشرانق الطازجة كيلوغراماً واحداً من الشرانق الجافة. وبعد حلها تنتج كل خمسة كيلوغرامات من الشرانق الجافة كيلوغراماً واحداً من الخيط، يستهلك منه نحو 15 بالمائة فى سوريا ثم يخصص الباقى للتصدير[909] . وكان هناك أكثر من 70 بيتاً تعمل فى التصدير، من بينها سبعة من أكبر البيوت كانت تتولى تصدير 72 بالمائة فيما بين الأعوام 1940 و1910، وتولت البيوت اللبنانية تصدير 70 بالمائة (معظمها للمسيحيين) وصدرت البيوت الأجنبية 30 بالمائة كانت معظمها

---

[907] Great Britain, Accounts and Papers 1912 /13, vol. 100, "Beirut".
إنظر أيضاً: Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 250 – 251, and Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 50.

[908] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 32 – 38, and Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, p. 256.

[909] United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Robeson to Secretary of State, 1 September 1883," (T 367. 15).

فرنسية. وكانت للبيوت الكبرى صلات وثيقة بشركات الحرير فى ليون وبالبنوك الفرنسية والمحلية، وكان سعر الحرير اللبنانى يتبع سعر حرير ليون[910].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن صادرات الحرير كانت أقل تعرضاً للإعاقة من غيرها من المحاصيل الأخرى[911] بسبب ارتفاع قيمتها وصغر حجمها. وقربها من الساحل. فقد بلغت تكاليف نقل بالة الحرير (زنة مائة كيلوغرام) عام 1890 من الكورة إلى طرابلس 44.86 فرنكاً فقط – فى صورة جمارك وتكاليف تعبئة أساساً، ويكلف نقلها إلى مارسيليا 25 فرنكاً أخرى، و15 فرنكاً للتأمين، فتكون جملة الكلفة 87 فرنكاً[912]، أى أقل من فرنك واحد للكيلوغرام – مقارنة بسعرها الذى تراوح بين 40 و50 فرنكاً. كذلك كان الحرير يخضع لضرائب أقل: فقد كان لبنان الذى ينتج القسط الأكبر من الحرير معفياً من العشر، وفى المناطق الأخرى كان العشر على الحرير 12.13 بالمائة بدلاً من 12.63 بالمائة على المحاصيل الأخرى، بسبب الجهود التى بذلتها إدارة الدين العام لتشجيع إنتاجه[913].

وربما كان مجئ القطن إلى سوريا متأخراً قليلاً عن مجئ الحرير، ولكنه ما لبث أن أصبح من الصادرات الرئيسية إلى أوروبا، وظل كذلك طوال القرن الثامن عشر. وإضافة إلى ذلك وفرت للصناع الحرفيين السوريين العديدين حاجتهم[914]، وفى عام 1833، قدر بوالكونت محصول القطن السورى بـ 2500 طن مترى و(2500 أخرى فى أضنه)، وفى

---

[910] إنظر: Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 154 – 155; Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 38 – 76, and Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 49 – 50.
وإنظر جدولاً بالأسعار فى: Labaki, Ibid., p. 68.

[911] إنظر: القسم ثالثاً، النص 1 من هذا الفصل.

[912] France, Ministère des Affaires étrangères, Correspondance Commerciale, "Notes on Commerce," June 1890 (Beyrouth), vol. 10.

[913] Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban, pp. 70 – 71.

[914] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

عام 1838، قدره باورنغ بـ 2200 طن فى عكا ونابلس، و500 فى منطقة حلب (وما بين 2500 و3000 فى أضنة)[915].

ولعل هذه الأرقام تعكس زيادة فى الإنتاج تحت الحكم المصرى، ويبدو أنه قد حدث نقص بطئ فى الإنتاج. فمن ناحية، واجهت سوريا منافسة من جانب القطن الأمريكى والهندى والمصرى الأجود نوعاً أو الأرخص ثمناً. ومن ناحية أخرى كان هناك تدهور فى الحرف السورية هز السوق الداخلية، وعندما استعادت نشاطها كان اعتمادها على الغزل المستورد[916]. كذلك كانت هناك صعوبات أخرى، فقد ذكر القنصل البريطانى فى تقرير عام 1851، أنه يحاول إدخال بذور القطن الأمريكى إلى دمشق بمساعدة السلطات العثمانية، حتى يجعل إنكلترا أقل اعتماداً على أمريكا فى القطن، وبعد بضعة شهور أثبتت التجربة التوصل إلى إنتاج قطن أجود "ليس أسوأ من القطن الذى يزرع فى فلوريدا" ولكن "طبيعة الكسل عند الوطنيين" جعلتهم لا يعيرون التطور التفاتاً[917]. وعلى كل، كان زميله فى يافا – فى الوقت نفسه – يصف "الهمة" التى بذلت فى زراعة القطن ويذكر أنه قد تم شحنه من يافا للمرة الأولى، ولكنه لم يحقق ربحاً لأن عبواته كانت كبيرة الحجم وخفيفة تحتاج إلى آلات للحلج[918].

وتكشف الإجابات عن استبيان عام 1857 عن نقص عام، فقد درجت يافا على تصدير 500 بالة سنوياً، ولكن تم إهمال القطن الآن لمصلحة البرتقال، والقمح، والسمسم ، واستخدمت الأنواع الرديئة من البذور (رغم أن زراعة القطن الأمريكى كانت ممكنة)

---

[915] Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1833, p. 265, and Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, pp. 13, 14, 58 and 134.

أرقام هذا المصدر الأخير تبدو متناقضة. وفى عام 1842، قدر أن من إجمالى إنتاج نابلس وعكا والسامرة، صدر الثلث إلى أوروبا واستهلك الباقى محلياً، إنظر:

France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance Commerciale, "Report on Trade," 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3.

[916] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[917] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Wood to Palmerston, 21 Januray and 10 November 1851," (FO 78/872).

[918] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kayat to Palmerston, 20 August 1850," (FO 78/839), and "2 May 1851," (FO 78/874).

واستخدم الرى[919]. وفى ولاية حلب كان مقدار القطن الذى زرع قبل عشرين عاماً من ذلك التاريخ يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان يزرع عندئذٍ، ولكن الطلب المحلى تناقص بسبب استيراد الغزل، وما سببه البدو من إضطراب الأمن. وكان الإكر الواحد يحتاج إلى 45 رطلاً من البذرة ويغل 800 رطلاً من القطن النظيف، وكانت البذور رديئة، غير أن تجارب استخدام البذور المصرية حققت نجاحاً، واستخدمت المحالج والمكابس المماثلة لتلك التى كانت تستخدم فى أوروبا وآسيا فى السنوات الأخيرة، وكان إنتاج شمال سوريا عادة يزيد على 400 طن من القطن النظيف[920]. وفى بيروت " اختفت زراعة القطن مؤخراً، وحلت مكانها زراعة السمسم فى كثير من المناطق"[921]. وكانت السهول التى تقع بين نابلس والبحر، ومساحتها حوالى 15 ألف إكر، تزرع قطناً، "ولكن ذلك يتوقف على كمية المطر"، وغلة الإكر نحو 2000 رطل[922]، يفترض أنه قطن غير محلوج (أى ما يعادل نحو 650 رطلاً بعد الحلج).

وأدى الإرتفاع الحاد فى أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية إلى اتساع كبير فى زراعة القطن، على نحو ما حدث فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط[923]. ففى عام 1862، إرتفع سعر القطن فى حلب من 2/1 4 بنسات للرطل إلى شلن واحد وتسع بنسات، وازدادت المساحة المزروعة قطناً خمسة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وقاربت الصادرات إلى أوروبا الأربعة ملايين رطل. وكان هناك توسع مماثل فى السهل الساحلى اللبنانى على حساب إنتاج الغلال، وبلغ إجمالى ناتج زراعة القطن نحو تسعة آلاف طن قيمتها تسعة ملايين فرنك[924]. ولكن انتهاء الحرب أدى إلى هبوط بالإيقاع نفسه فى

---

[919] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questions from Cotton Supply Association, Manchester," (FO 78/1246).
[920] Ibid., (FO 78/1297).
[921] Ibid., (FO 78/1298).
[922] Ibid., (FO 78/1384).
[923] إنظر: القسم ثالثاً، النص 7 من هذا الفصل؛
Issawi, ed.: The Economic History of The Middle East, 1800 – 1914, pp. 416 – 419; The Economic History of Iran, 1800 – 1914, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 244 – 247, and The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 232 – 243.
[924] Great Britain, Accounts and Papers: 1866, vol. 69, "Aleppo"; 1872, vol. 58, "Syria"; France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1863 (Beyrouth), vol. 8, and Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 41.

الأسعار – 25 بالمائة خلال أسبوعين فى يافا، وعاد إلى سعر يتراوح بين 6 و9 بنسات للرطل فى حلب عام 1868 – ونقصت المساحة المزروعة قطناً[925]. وزادت هجمات الجراد من دمار المحصول، وذكر القنصل البريطانى أنه لما كان "القطن يحتاج إلى مصدر أكبر لرأس المال من غيره من المحاصيل"، وكانت الضرائب عليه مرتفعة، فضل الفلاحون زراعة القمح والشعير، وخصصوا مساحة صغيرة فقط للقطن وذلك "للمحافظة على الدورة الزراعية الضرورية للمحاصيل، للإبقاء على الأرض فى حالة جيدة"[926] . ومن الناحية العملية تركت زراعة القطن فى جنوب سوريا، ولكن بذلت محاولات ناجحة عام 1909 لزراعة أنواع مختلفة من القطن المصرى فى وادى الأردن[927]، وفى عام 1913 كان إنتاج القطن فى ولاية حلب نحو 2000 طن، وفى فلسطين واللاذقية 1000 طن، قيمتها جميعاً 3.5 ملايين فرنك[928].

وكانت الحمضيات تزرع فى السهول الساحلية السورية منذ مطلع العصور الوسطى ، ولكن انتشرت زراعتها فى القرن التاسع عشر مع فتح أسواق التصدير فى تركيا واليونان أولاً، ثم فى بريطانيا وروسيا. وفى عام 1856، أنتجت يافا نحو 20 مليون برتقالة، وصدرت فى العام نفسه ثلاثة ملايين برتقالة بلغت قيمتها 3750 جنيهاً، وفى عام 1859 صدرت ستة ملايين قيمتها عشرة آلاف جنيه، وفى العام نفسه صدرت طرابلس ما قيمته 15 ألف جنيه. وكانت الحيازات الصغيرة هى السائدة، وكان الإيجار يدفع نقداً تاركاً لصاحب الأرض 10 بالمائة عائداً على رأس المال[929]. وبحلول عام 1881، صدرت يافا 171 ألف صندوق (فى كل منها نحو 300 برتقالة) قيمتها 50 ألف جنيه، وفى عام 1887، صدرت بيروت وصيدا وطرابلس ما يربو على 30 ألف صندوق[930]. وفى عام 1891 ،

---

925 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kayat to Russell, 15 March 1865," (FO 78/1874), and Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".
926 Great Britain, Accounts and Papers 1868 / 69, vol. 60, "Aleppo".
927 Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Beirut".
928 Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 41 – 42.
929 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Report for 1857," (FO 78/1387); "Report for 1859," (FO 78/1449); Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Tripoli," and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questionnaire," (FO 78/1419).
930 Great Britain, Accounts and Papers 1882, vol. 71, "Jaffa," and United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Report for 1887," (T 367. 17).

صدرت يافا 270 ألف صندوق قيمتها 108 آلاف جنيه، وبعد إقامة خطوط البواخر المباشرة مع إنكلترا نقصت تكاليف النقل وارتفعت الأسعار، وتم تصدير 1.3 مليون صندوق فيما بين 1911 و1913 قيمتها 267 ألف جنيه، وفى عام 1912 صدرت طرابلس وصيدا 220 ألف صندوق[931]. وزاد عدد البساتين فى المنطقة المجاورة ليافا، متوسط المساحة إكران – 3 إكر، من نحو 340 بستاناً عام 1880 إلى نحو ألف بستان فى 1912 ، وإذ ذاك كان المزارعون اليهود يملكون نحو الثلث. وكان الرى يتم باستخدام السواقى أولاً، ثم استخدمت المضخات التى تعمل بالنفط منذ 1900. وفى عام 1880، قدرت كلفة البستان ما بين 40 و50 ألف فرنك، تعطى عائداً سنوياً ما بين 4000 و5000 فرنك[932] . وفى عام 1907، قدرت قيمة بستان مساحته 25 إكراً بمبلغ 4348 جنيهاً من المنشآت وتكاليف الصيانة والفوائد التى تدفع حتى نهاية السنة الخامسة، وفى السنة السادسة تغطى العائدات الكلفة، واعتباراً من السنة الثامنة يحقق 320 جنيهاً ربحاً سنوياً[933].

وجاء التبغ إلى سوريا فى أوائل القرن السابع عشر، واستقرت زراعته حول اللاذقية عند حلول القرن الثامن عشر، وفى منطقة صيدا حول عام 1800[934]، وفى عام 1833 قدر إنتاج سوريا من التبغ بـ 4500 طن تساوى 6.3 ملايين فرنك، وفى عام 1843 قدر بـ 1867 طناً تساوى 1.7 مليون فرنك، وكان يأتى بمقادير متساوية تقريباً من طرابلس ، والكورة، واللاذقية، وصور، وصيدا[935]، وكانت تصدر منه كميات قليلة إلى مصر[936] . وفى الستينات صدرت بعض الكميات إلى إنكلترا، إضافة إلى 350 طناً صدرت إلى

---

[931] Great Britain, Accounts and Papers: 1892, vol. 82, "Jerusalem," and 1914, vol. 95, "Jerusalem" and "Beirut".

[932] Great Britain, Accounts and Papers: 1880, vol. 73, "Beirut," and 1910, vol. 85, "Palestine".

وفى عام 1856 كان ثمن الأرض 10 جنيهات للإكر، وقد إزدادت قيمتها نتيجة زيادة أسعار الإنتاج وحسن الإدارة مؤخراً. إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questionnaire," (FO 78/1419).

[933] إنظر التفاصيل فى: "Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 116, "Palestine. ,وعن التكاليف والعوائد عام 1893، إنظر:

Graet Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 91, "Jerusalem".

[934] إنظر: القسم ثالثاً، النص 3 من هذا الفصل.

[935] المصدر نفسه.

[936] Douin, La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883, p. 265; France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Tobbaco," 1843 Beyrouth), vol. 4, and Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 93.

مصر[937]. ولكن قيام "مصلحة التبغ" باحتكار تجارته فى عام 1874، أدى إلى تدهور كبير فى الإنتاج والصادرات. وبحلول عام 1888 إختفى إنتاجه من لبنان، ولكن صدرت 200 طن من اللاذقية[938]. وفى عام 1911، كان الإنتاج الإجمالى 1300 طن تساوى نحو خمسة ملايين فرنك، جاء معظمه من اللاذقية، والباقى من صيدا والساحل اللبنانى ، وصدر الجانب الأكبر من المحصول إلى إنكلترا ومصر[939].

والمحاصيل النقدية الأخرى كانت السمسم، وزيت الزيتون، والكروم. وفى الفترة من 1841 – 1844، زاد إنتاج السمسم فى المنطقة التى تدخل ضمن دائرة القنصلية الفرنسية فى بيروت، من 970 طناً إلى نحو 2000، كان يستهلك نحو نصفها محلياً، وكان السمسم مربحاً جداً ويحل محل القطن والمحاصيل الأخرى[940]. وفى عام 1913 قدر الإنتاج الإجمالى لسوريا من السمسم بثلاثين ألف طن تساوى 12 مليون فرنك، صدر منها نحو النصف، والمحصول مربح، إلا أنه عرضة للتلف نتيجة الجفاف[941]. وفى عام 1872 كان إنتاج زيت الزيتون فى السنة العادية يقدر بـ 7500 طن مترى، وبعد ذلك تمت زراعة الكثير من أشجار الزيتون، وبصفة رئيسية على المنحدرات الغربية للجبال[942]، وبحلول عام 1909 زاد المحصول إلى 22 ألف طن[943]. وكانت الكروم تزرع أيضاً على المرتفعات، وكان النبيذ يصنع فى لبنان[944] وفى المستوطنات اليهودية فى فلسطين.

وإذا ألقينا نظرة على الأنشطة الأساسية الأخرى، نجد أنه فى ولاية بيروت عام 1902 ، "الغابات الخمس التى كانت موجود منذ ثلاثين عاماً أو أربعين آخذة فى الإختفاء"، بسبب

---

[937] Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

[938] Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, "Beirut," and France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Trade," 1888 (Beyrouth), vol. 10.

إنظر أيضاً: Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 249 – 251. =

=وللأمثلة على نتائج إحتكار التبغ، إنظر: Wilson, Peasant Life in the Holy Land, pp. 216 – 217.

[939] Ruppin, "Syrien als Wirtschafts gebiet," p. 43.

[940] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Reply to Questionnaire, 6 November 1844," (Beyrouth), vol. 4.

[941] Ruppin, Ibid., p. 39.

[942] إنظر: القسم ثالثاً، النص 16 من هذا الفصل.

[943] Ruppin, Ibid., p. 146.

حيث يقدم توزيعاً له. للإطلاع على وصف لزراعة الزيتون، إنظر:
Wilson, Peasant Life in the Holy Land, pp. 226 – 232.

[944] إنظر: القسم ثالثاً، النص 11 من هذا الفصل.

قطع أشجارها من أجل صناعة الفحم النباتى. وفى لبنان، كانت الغابات تغطى عادة 4 بالمائة من المساحة، ولكن مساحتها نقصت نقصاً شديداً لإفساح المجال لزراعة التوت وأشجار الفاكهة الأخرى. وقدر روبن المردود السنوى للغابات بخمسة ملايين فرنك، ومن المصايد بعشرة ملايين فرنك. وكانت مصايد الإسفنج نشطة[945]، ففى عام 1842 عمل فى صيد الإسفنج نحو 43 قارباً حملت 215 رجلاً وقد جاءت من طرابلس والبترون وإرواد واللاذقية، إضافة إلى عدد مماثل من الأرخبيل اليونانى. وفى عام 1865، كان هناك 150 قارباً وعدد مماثل من اليونان، وقدر الإنتاج بـ 38 ألف كيلوغرام تساوى 600 ألف فرنك[946]. وبحلول عام 1912 نقص عدد القوارب – على أى حال – إلى 80 قارباً، وكان الإنتاج يساوى 80 ألف فرنك فقط، فقد هاجر الصيادون اليونانيون إلى الولايات المتحدة[947].

2 - العراق

إن ما نعرفه عن العراق أقل كثيراً مما نعرفه عن سوريا، ولكن هناك حقيقتان واضحتان: أولاً، أن فيه مساحة أكبر من الأراضى غير مستخدمة ولكنها قابلة للزراعة بسهولة؛ وثانياً، إن النقل النهرى جعل نقل الإنتاج إلى الساحل أرخص وبخاصة بالنسبة إلى الحمولات الثقيلة ورغم ذلك حالت التكلفة المرتفعة للنقل – حتى نهاية الفترة – دون امتداد الزراعة إلى مساحات كثيرة[948]، ومن ثم، بمجرد إقرار القليل من النظام وفتح الأسواق أمام القمح والشعير العراقيين، يمكن توسيع المساحة المزروعة توسيعاً كبيراً بما يترتب على ذلك من زيادة المحصول. وقدمت الزيادة فى تعداد السكان وتوطين البدو قوة

---

[945] إنظر: القسم ثالثاً، النص 2 من هذا الفصل.

[946] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale: "Report on Trade," 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3, and "Report on Sponge Fisheries," 3 December 1856 (Beyrouth), vol. 8.

ولوصف تفصيلى، إنظر:

."Great Britain, Accounts and Papers 1874, vol. 66, "Beirut", "Report on Sponge Fisheries

[947] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 125 – 126.

[948] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

العمل الضرورية[949] وأرقام الصادرات تشير إلى أن ذلك قد حدث بعد إفتتاح قناة السويس[950].

وجاءت الزيادة بالتأكيد من المنطقة الخاضعة للرى. وخلال الفترة موضوع الدراسة ظلت تلك المنطقة خاضعة لبطش دجلة والفرات. وقد ظل النهران يغيران مجراهما ويغمران الريف، بسبب قصر المسافة بين الجبال التى يستمدان منها مياههما والسهل، وبسبب شدة تياراتهما وما يحملانه من كميات هائلة من الطمى[951]. وفى المتوسط، شهد كل عام من ثلاثة أعوام فيضاناً، ووقعت فيضانات شديدة على فترات[952]. ويمكن ملاحظة ثلاث نقاط أخرى:

أولاً، تصل ذروة الفيضان فى النهرين فى أيار / مايو، حين يكون الوقت متأخراً جداً بالنسبة إلى محاصيل الشتاء ومبكراً جداً بالنسبة إلى محاصيل الصيف.

ثانياً، إرتفاع نسبة الملح فيهما وإرتفاع نسبة تبخر الماء المودع فى الريف المجاور لهما أنتج قدراً كبيراً من الملوحة، وجعل الكثير من الأراضى غير صالحة للزراعة. وثالثاً، زاد من ضخامة المشكلة، طمر الترع القديمة وتدمير أعمال الرى الأخرى بإغلاق بعض مسارب المياه الزائدة وهناك مثال واضح على تغير المجرى نجده فى الفرات الأدنى : فحتى نهاية القرن التاسع عشر التقى الفرات بدجلة عند القرنة، ليكونا شط العرب، ولكن هذا الإلتقاء الآن عند قرمة، التى تقع على بعد 50 كيلومتراً أسفل المجرى على مقربة من البصرة[953]. وفى ما يتعلق بالفيضانات، إضافة إلى الفيضانين المهولين عام 1822 وعام 1831[954]، تحطمت جسور دجلة فى أيار / مايو 1874 شمال بغداد للمرة الثانية خلال

---

[949] إنظر: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.

[950] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[951] بين ولكوكس التناقض بين مصر والعراق، فى:-

=William Willcoks, The Irrigation of Mesopotamia, 2 vols. (London: [n. pb.], 1911); 2nd ed. (London; New York: E. and F. Spon, 1917).

إنظر أيضاً: Issawi, ed., The Economic Hidtory of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 129 – 130 and 191 – 197.

[952] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثالثاً، النصين 6 و7 من هذا الكتاب.

[953] إنظر الخريطة فى:

Great Britain, Naval Intelligence Division, Iraq and the Persian Gulf, Prepared by the Oxford Sub – Centre, Geographical Handbook series, The Division, 1944), p. 62.

[954] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثالثاً، النص 4 من هذا الكتاب.

ثمانى سنوات، وأغرقت مساحة 25 ميلاً طولاً وما بين 3 – 12 ميلاً عرضاً، ودمرت محاصيلها، وبعد ذلك بأسبوعين فاض الفرات أيضاً مدمراً المحاصيل. وبعد ذلك فى نيسان / أبريل 1884، أحاط دجلة بغداد ببحيرة طولها 15 ميلاً وما بين الميل والميلين عرضاً، وأدى إلى دمار محاصيل قدرت بما يتراوح بين 200 – 300 ألف جنيه، وهدد المنطقة بخطر الملاريا[955]. وفى عام 1907 أغراق الفرات القسم الغربى من بغداد، وفى الوقت نفسه فاض دجلة على القسم الشرقى، مسبباً دماراً شديداً[956].

وحتى قرب نهاية الفترة يبدو أن الرى قد تدهور. ففى نهاية القرن الثامن عشر حفرت ترعة الهندية لتجر الماء من الفرات إلى النجف[957]. وفى عام 1851 تحطم سد الهندية وتدفق منه ماء الفرات[958]. وفى عام 1858، بنى سد جديد لتوفير المزيد من المياه وتوسيع المساحة المزروعة، ولكنه تصدع لدى أول فيضان عام 1859، وبنى سد أكثر طموحاً فى فترة 1888 – 1890، تحطم أيضاً فى عام 1904، وفى عام 1863 إستدعت الحكومة ثلاثة مهندسين من مصر لدراسة حاجات الرى، ولكن لا يبدو أنهم أنجزوا شيئاً[959].

وفى الوقت نفسه كان العمل قائماً على قدم وساق فى حفر ترعة السقلاوية، وهى ترعة قديمة جداً تربط الفرات ودجلة على بعد ستة كيلومترات جنوب بغداد، وتخدم الرى والملاحة معاً. وتزايد طفح الترعة مهدداً كلاً من بغداد والأراضى الزراعية، فتم بناء سد عليها فى عام 1847 / 1848. وقد وفر هذا السد الحماية لبغداد ولكنه قطع المواصلات والرى. وفى عام 1871، سعى مدحت باشا إلى إعادة الترعة القديمة، ولكن الأعمال الخاطئة أدت إلى أن يصب الفرات فى الهندية ودجلة، وكان لابد من بناء أعمال أخرى

---

955 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Herbert to Elliot, 6 May 1874 and 20 May 1874," (FO 195/1030), and "Plowden to Dufferin, 17 April 1884," (FO 195/1030).

956 أحمد سوسة، فيضانات بغداد فى التاريخ: بحث فى تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق فى مختلف عصور المدنية، 3 ج (بغداد: مطبعة الأديب، 1963 – 1966)، ج 2، ص 402 – 410.

957 إنظر: القسم ثالثاً، النص 27 من هذا الفصل.

958 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of 7 May 1851," (FO 195/367).

959 France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Delaporte to Drouyn, 1 August 1863," (Baghdad), vol. 12.

بتكاليف باهظة[960]. وإلى الجنوب، كانت المستنقعات الواسعة بين سوق الشيوخ والبصرة "تدين بوجودها إلى إهمال إصلاح الجسور التى كانت موجودة من قبل على الفرات من سوق الشيوخ إلى القرنة"[961]. وفى عام 1886 حفرت ترعة طولها عشرة كيلومترات أسفل الكوت لجر المياه إلى ترعة الدجيلة ورى الأراضى التى اشتراها السلطان مؤخراً، ولكنها أثارت خطورة سحب المزيد من المياه من دجلة، وخفض منسوب النهر، وتدمير منطقة العمارة وإعاقة الملاحة[962].

وعلى أى حال، لم يحل ذلك كله دون إتساع الزراعة، فمع بداية القرن التاسع عشر كانت الزراعة النظامية قاصرة على المنطقة حول البصرة حيث تولى نظام بديع للرى يعتمد على المد، رى بساتين النخيل والحقول الأخرى[963] حتى ديالة والحلة وكربلاء، حيث بقيت الترع، إلى مناطق صغيرة على الفرات بين عنة وهيت، والمنطقة التى ترويها الأمطار بين أربيل وكركوك والموصل وديار بكر التى تحرسها الحاميات التركية. أما بقية أنحاء البلاد فكانت تخضع للزراعة الإنتقالية التى يمارسها البدو الذين اتبعوا شكلاً بسيطاً من أشكال الرى بسد مجرى النهر بحصير من حزم البوص المدعمة بالأغصان والطين . ومعظم الأراضى تزرع محاصيل شتوية وغالباً تنفرد بزراعة القمح والشعير[964]. والقسم الجنوبى من البلاد لا يكفى حاجته من القمح والشعير، ولكنه ينتج فائضاً من الأرز والتمور[965].

---

[960] Great Britain, Accounts and Papers 1878 / 79, vol. 72, "Baghdad," and
سوسة، فيضانات بغداد فى التاريخ: بحث فى تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق فى مختلف عصور المدنية، ج 2، ص 389 – 401، وإنظر أيضاً:
القسم ثالثاً، النص 29 من هذا الفصل.

[961] Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Basra".

[962] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Lynch to Consul, 22 September 1866," (FO 195/1546).

[963] إنظر: القسم ثالثاً، النص 28 من هذا الفصل.

[964] Saleh Haider, "Land Problems of Iraq," (Ph. D. Dissertation, London University, 1942), p. 223; Owen, The Middle East in the World Economy, p. 32, and Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 63 – 67 and map.

[965] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 2 من هذا الكتاب.

وثمة وصف كتب عام 1866 يبين أن تغيراً محدوداً قد حدث[966]: وذكر أنه "تنتج أراضى المستنقعات المنخفضة الأرز. وفى الحلة وعبر المناطق الأهلة بالسكان بين النهرين يزرع القمح والشعير والذرة الصفراء والذرة، كما تزرع أيضاً فى الأراضى الواقعة شرق دجلة حتى سفوح الجبال من أربيل إلى ديالة. وأسفل الكوت على ضفتى دجلة، توجد زراعات قليلة أو لا توجد زراعات على الإطلاق حتى نصل إلى المستنقعات فوق القرنة التى يسكنها عرب البومحمد الذين يزرعون الأرز بكميات كبيرة. والأراضى التى تقع أسفل القرنة إلى البحر على ضفتى شط العرب مخصصة تماماً فى الغالب لزراعة التمور. ولما كان التصدير محدوداً، فإن إنتاج الغلال يحدده الاستهلاك المحلى، ولما كانت المواسم السيئة نادرة التكرار، فإن الأسعار تحتفظ بمعدلات متساوية من سنة إلى أخرى.

وهى تتأثر أساساً بالارتفاع غير الناسب لمياه النهرين بالغرق أو بفترات الإضطراب غير العادية.

وفى الوقت الراهن، الزراعة كالسكان المستقرين، قاصرة على المناطق المجاورة للمدن والقرى الواقعة على طرق التجارة الكبرى، وعلى الأقاليم التى تروى بالترع وهى محدودة الإتساع. والريف الأوسط تسكنه قبائل البدو الذين لا يعملون أبداً بالزراعة، كما يقيم بدو العرب شبه المستقرين الذين يغيرون موطن استقرارهم سنوياً فى حدود معينة ويزرعون غلالاً تكفى فقط لاستهلاكهم".

وعلى كل، فى عام 1878، ذكر غيرى، أنه خلال السنوات الـ 15 – الـ 20 السابقة "أخضع العرب لما يشبه التوطين والزراعة تتوسع تدريجياً"، وفى الوقت نفسه أشار القنصل البريطانى إلى أن البدو وبخاصة المنتفق يقيمون أدوات رفع المياه على دجلة فوق العمارة ويتجهون إلى الاستقرار[967]. وفى عام 1888، تحدث القنصل البريطانى عن "استبدال القمح بالأرز فى البلاد" الواقعة حول البصرة، وما ترتب عليه من إنخفاض الملاريا[968] . وفى عام 1893 قدر القنصل كمية التمور والغلال المنقولة من البصرة بالقوارب المحلية

[966] Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Baghdad".
[967] Grattan Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, p. 114, and Great Britain, Accounts and Papers 1878 / 79, vol. 72, "Baghdad".
[968] Great Britain, Accounts and Papers 1888, vol. 103, "Basra".

برقم كبير غير مسبوق هو مائة ألف طن تساوى نحو نصف المليون جنيه[969]. وفى عام 1908، قرر موظف بريطانى سافر من إستانبول إلى البصرة أنه "منذ 1872 إتسعت الزراعة كثيراً"، والمادة المتاحة عن أسعار بساتين النخيل قرب بغداد وعلى طول شط العرب تشير إلى زيادة حادة بعد عام 1880[970].

ونقتبس هنا بعض التقديرات من محمد سلمان حسن – ففى الستينات والسبعينات كان المحصول السنوى للتمور نحو 30 ألف طن، والصادرات نحو 10 آلاف طن. وعند عام 1887 زاد المحصول إلى ستين ألفاً والصادرات إلى 44 ألفاً، وفيما بين 1909 و1913 ، زاد إلى 91.500 طن والصادرات إلى 65.700 طن. وبعبارة أخرى ارتفعت نسبة الصادرات من 33 إلى 70 بالمائة. وفى عام 1890، قدر كوينيه إنتاج الغلال فى الولايات الثلاث كما يلى:

بغداد، والموصل، والبصرة بـ 319 ألف طن من القمح و514 ألف طن من الشعير، و118 ألف طن من الأرز، بإجمالى قدره 951 ألف طنً، وبلغت صادرات القمح 35 ألف طن ، أو نحو 10 بالمائة من المحصول، وصادرات الشعير 34 ألف طن أو 6 بالمائة من المحصول، وصادرات الأرز 1300 طن أو واحداً بالمائة[971]. وبالنسبة إلى عام 1911 ، قدم البنك العثمانى رقماً لإجمالى إنتاج الغلال فى البصرة 274 ألف طن عام 1912، 240 ألف طن تساوى نحو مليون وربع المليون ليرة تركية، وبلغ متوسط صادرات القمح 20 ألف طن فى أعوام 1910 – 1912، والشعير 77 ألف طن، والأرز 37 ألف طن، والبذور 14 ألف طن. وقدر البنك أن 645 ألف ليرة تركية من القيمة الإجمالية للحاصلات بقيت بيد المزارعين، واستوعب النقل والسمسرة 160 ألف ليرة تركية، وعشور الحكومة والإيجارات 375 ألف ليرة تركية، وتم تحقيق 70 ألف ليرة أرباحاً فى البصرة[972].

---

969 Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, "Baghdad and Basra".

970 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsay to Board of Trade, 28 May 1908," (FO 195 / 2274), and Vital Cuinet, La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 – 1895), vol. 3, pp. 41, 234, 236 and 251 – 252.

971 محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 169 – 173.

972 Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, "Basra".

وقدر محمد سلمان حسن المساحة المزروعة بمليون إكر أو 400 ألف هكتار[973]. وعلى كل، يبدو هذا التقدير منخفضاً كثيراً، إذ يعنى – إذا كانت أرقام كوينيه صحيحة – أن غلة الهكتار الواحد طنان ونصف تقريباً. وقد أجريت حسابات دقيقة بواسطة خبراء بريطانيين فى الحلة عام 1917 فأعطت الأرقام التالية للغلة: القمح 4/1 طن للإكر، والشعير 8/5 طن (أى 625 كيلوغراماً للهكتار بالنسبة إلى الأول، و1563 كيلوغراماً بالنسبة إلى الثانى)، ونسبة الغلة إلى البذور أحد عشر ضعفاً[974]. وفى عام 1918 بلغت نسبة الغلة إلى البذور فى كركوك ستة أضعاف أو سبعة[975]. وفى عام 1908 قدرت نسبة الغلة إلى البذور بخمسة أضعاف، غير أنها كانت خارج القرى تزيد على ذلك مرتين "ويرجع ذلك إلى القطعان التى تسمد الأرض بروثها فى الشتاء، كما يرجع إلى الخصوبة العامة للتربة"[976]. وفى عام 1918 كانت المساحة الإجمالية المزروعة فى منطقة الرى 937 ألف إكر فقط، ولعل ذلك يعكس الإضطراب الناجم عن الحرب[977]. وربما يضاف إلى ذلك 500 ألف إكر أخرى فى منطقة سقوط الأمطار ليصبح بذلك إجمالى المساحة المزروعة 600 ألف هكتار أو أكثر.

وتحققت الزيادة الأساسية فى الإنتاج عن طريق توسع الزراعة مع عدم وجود تحسن فى طرقها من الناحية العملية. وفى عام 1869 أقيمت مزرعة نموذجية بإشراف اختصاصى زراعى بولندى[978]، ولكنها لم تترك أثراً، ولا نجد أى إشارة إلى استخدام بذور أو آلات محسنة. وفى عام 1891، ورد فى أحد التقارير أن "بعض الباشاوات يخصبون أراضيهم بواسطة الآلات المستوردة من أوروبا. وقام أحدهم (كاظم باشا) باستدعاء أحد الأوروبيين

---

[973] حسن، المصدر نفسه، ص 178.

[974] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Administrative Report," Revenue Board, Baghdad, 1918 (FO 371 / 4150).

[975] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Land Revenue Note on Kurdistan," 1918 (FO 371 / 4148).

وفى فترة 1934 – 1938 كان متوسط غلة القمح 270 كيلوغراماً والشعير 770، إنظر:

Food and Agricultural Organization (FAO), Yearbook of Food and Agricultural Statistics.

[976] Llyod Georges, "Report upon the Conditions and Prospects of British Trade," 1908, Confidential, p. 114.

[977] Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1962), pp. 99 – 101>

[978] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Rogier to La Valotte, 4 January 1870," (Baghdad), vol. 13.

مع الآلات التى استوردها ليقوم بتركيبها وتشغيلها. ولكن مثل هذه الحالات تعد استثنائية"[979]. وفى عام 1911 استوردت شركة لنتسن 35 وحدة من الآلات البريطانية والأمريكية، باعت منها عشرين من الآلات الخفيفة التى تناسب الحيوانات الضعيفة[980] . "ومن مسكنة نزولاً إلى نهاية (بين بوكمال والقيم)، تتم الزراعة باستخدام روافع المياه التى تديرها الدواب. ومن نهاية إلى هيت تتم الزراعة غالباً فى السواقى (النواعير). ومرة أخرى، أسفل هيت نجد عدداً كبيراً من روافع المياه، التى تستمر أسفل الرمادى، حيث تخرج أول ترعة من الضفة اليمنى للفرات"[981]. وفى عام 1866، أدخل لنتسن مضخة تعمل بالبخار بقوة 20 حصاناً على نهر دجلة قيمتها 2000 جنيه إسترلينى، فى مواجهة معارضة شديدة من جانب الوالى. وبحلول عام 1907، كان هناك عشر مضخات متوسط قوتها 63 حصاناً تعمل بالفعل، كما كان هناك 14 مضخة أخرى (قوة 147 حصاناً) قد طلبت، رغم صعوبات "نقص المهارة الفنية"[982]. وعند عام 1914، كان هناك 400 مضخة تعمل بالنفط، "قيل أنها تعمل بـانتظام على دجلة والفرات. والأكبر حجماً منها تفضل الآن على غيرها لكونها اقتصادية أكثر"[983].

ولا توجد أيضاً أى إشارات إلى تنوع فى الحاصلات. ففى الستينات جرت محاولات فى هذا الصدد على نحو ما حدث فى سوريا وغيرها، لزراعة القطن (إنظر أعلاه)، ووزعت بذور القطن الأمريكى على الفلاحين فى بغداد فأنتجت قطناً "أقل جودة" من القطن الأمريكى. غير أن هبوط الأسعار وهجوم الجراد، وضعا نهاية لتلك التجربة[984].

---

979 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Tweedie to White, 14 January 1891," (FO 195 / 1721).
980 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Political Resident, Summary, July 1911," (FO 195 / 2368).
981 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Ramsay to Board of Trade, 28 May 1908," (FO 195 / 2274).
982 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Kendall to Bulwer, 13 April 1864," (FO 195 / 367) and 23 June 1866 (FO 195 / 803 A); "Diary, 25 February 1907," (FO 195 / 2242), and "Ramsay to Board of Trade, 12 October 1906," (FO 195 / 2215).
983 Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, "Baghdad".
984 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questions, 23 January 1863," and "Kemball to Bulwer, 25 February 1863," (FO 195/752), and Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Baghdad".

وذكر تقرير بريطانى فى عام 1918، أنه رغم أن غلة القطن كانت مرتفعة جداً، لم تحقق المحاولات التى بذلت قبل الحرب، – سواء كانت عامة أو خاصة – لزراعة القطن بالبذور المصرية أى نجاح، لأسباب عدة: منها عدم استقرار الحيازة، وعدم انتظام الرى وصعوبة الإعتماد عليه، ونقص تسهيلات التسويق، وارتفاع كلفة النقل، وارتفاع كلفة الزراعة باستخدام روافع المياه، و"وجود نظام فاسد وانتحارى للضريبة على المحصول"[985]. وفى عام 1920 كان محصول القطن ستين بالة فقط زنة الواحدة منها 400 رطل[986]. وكان التبغ يزرع فى المناطق الشمالية، وفى عام 1869، قدر محصول ولاية الموصل – وبصفة رئيسية مناطق رواندوز، وكوى سنجق، وكرادار، والسليمانية – بخمسة عشر ألف بالة زنة الواحدة منها 79 كيلوغراماً، استهلك نصفه داخل العراق ، وصدر الباقى إلى إيران وسوريا. وعلى كل، أصبحت بساتين الفواكه والخضر منتشرة أكثر فأكثر فى المنطقة المحيطة ببغداد منذ الخمسينات بفضل جهود رشيد باشا التى كانت من بين أسباب ذلك[987].

ولم تسفر محاولات مدحت باشا لتشجيع زراعة قصب السكر بإعفاء بذوره من الجمارك، عن أى نتيجة[988]. وكان العرقسوس الذى ينمو على ضفاف النهر برياً، يتم اقتلاعه وإرساله إلى البصرة حيث يكبس ويصدر، وفى عام 1891 كان ثمن الطن فى البصرة جنيهين ونصف الجنيه يضاف إليها جنيه ونصف الجنيه تكاليف النولون إلى لندن[989] . وكان الصوف أهم المنتجات الرعوية[990]. وفى عام 1891 أنشأ لنتسن مكابس الصوف فى

---

[985] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Cotton Expirmental Farms, Baghdad, 1919," (FO 371 / 4150).

بينما بلغ مقدار القطن فى الموصل عام 1845 ما نسبته 12 بالمائة من العشور (القمح والشعير 74 بالمائة والأرز 5 بالمائة)، لم يعد له وزن عام 1919، إذ جاءت 87 بالمائة من العشور من الغلال الشتوية، 9 بالمائة من الصيفية، و4 بالمائة من الفواكه والخضار. إنظر:

Sarah Shields, "An Economic Histroy of the Nineteenth – Century Mosul," (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 113 – 114.

[986] سعيد حمادة، النظام الاقتصادى فى العراق (بيروت: المطبعة الأميركية فى بيروت، 1938)، ص 179.

[987] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Reply to Circular, 1869," (Baghdad), vol. 13.

[988] Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, "Baghdad," and Habib Chiha, La Province de Baghdad (Cairo: [n. pb.], 1908), pp. 95 – 96.

[989] إنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1890 / 91, vol. 84, "Basra", "Report on Liquorice Plant".

[990] إنظر: القسم ثالثاً، النص 24 من هذا الفصل.

العمارة التى أدت إلى إنقاص تكاليف التصدير[991]. وعلى كل، فإن الضرائب الجمركية المرتفعة التى فرضتها الولايات المتحدة التى كانت السوق الرئيسية للصوف – فى عام 1897، والمنافسة المتزايدة من جانب الصوف – الأسترالى أعاقت الصادرات[992].

وبدأ فصل جديد فى تاريخ الزراعة فى العراق عام 1905 بتقديم تقرير شامل عن الرى أعده السير وليام ولكوكس، وهو مهندس أظهر كفاءة فى الهند ومصر[993]. وكان لابد من تعديل هذا المشروع لأن "هناك انخفاضاً بين النهرين دون مستوى مجراهما"، حال دون جريان الترع بينهما[994]. ولذلك أدخل تغيير ليتضمن منفذاً لتصريف المياه الزائدة فى الفرات – قرب الرمادى – فى بحيرة الحبانية ومنخفض أبو ديس، ومنفذاً آخر قرب سامراء لتصريف المياه الزائدة فى دجلة فى منخفض الثرثار، وكان لابد من إقامة سدود منظمة لرفع مستوى المياه ومد الترع بها، وذلك عند بلد والكوت على دجلة، وعلى الهندية بدلاً من السد القديم على الفرات. وقد تمت مراجعة هذا المشروع وتحسينه – وبخاصة على يد لجنة هيغ فى الأعوام 1946 – 1949، مع إضافة خزانات على دجلة وبعض روافده– ثم نفذ أخيراً فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ويشير النص 30 إلى التكاليف والفوائد المتوقعة، كما يشير النص 31 إلى الحالة قبيل الحرب العالمية الأولى. والمشروع الأساسى الوحيد الذى نفذ بالفعل كان قناطر الهندية الجديدة، التى إفتتحت رسمياً فى 12 كانون الأول / ديسمبر 1913، وعادت على المزارعين بمنافع مباشرة[995].

ثانياً: حيازة الأرض

يعد نظام حيازة الأرض الإسلامى نمطاً أساسياً فى الشرق الأوسط يقوم على الدولة، والفلاح، ووسيط، وإن تضمن تنوعاً كبيراً على مدى الزمان والمكان. إذ إحتفظت الدولة

---

991 Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, "Baghdad".

992 Great Britain, Accounts and Papers 1898, vol. 99, "Baghdad".
وعن صادرات الصوف من الموصل، إنظر:
Shields, "An Economic History of Nineteenth – Century Mosul," pp. 145 – 151.

993 إنظر: القسم ثالثاً، النصين 30 و31 من هذا الفصل.

994 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Memorandum on the Present State of Irrigation Works in Iraq, 16 May 1910," (FO 424 / 223).

995 Great Britain, Accounts and Papers 1914 – 1916, vol. 75, "Baghdad".

أو الحاكم بملكية الأرض (حق الرقبة)، مع بعض الاستثناءات الضئيلة للملكية الحرة للأرض (الملك) (الذى انتشر فى المدن ووسط القرى وبعض المناطق مثل لبنان)، وأراضى الوقف، التى اعتبرت فيها حقوق الملكية لله، إذ خصص دخلها للإنفاق على الأغراض الدينية والخيرية، أو بقيت فى إطار العائلة، فلا يكون لجهة الإنتفاع الدينية أو الخيرية إلا حقوق إرتداد الملكية إليها. وتمتع الفلاح الذى كان يزرع الأرض بحقوق الإنتفاع (التصرف). ومن الناحية التطبيقية، ترك للقرية حرية تحديد الأرض التى تخص كل عضو من أعضائها، وحق تقرير المحاصيل التى تزرعها وأماكن زراعتها وأوقاتها، ما دامت تؤدى ما عليها من الضرائب والإلتزامات الأخرى. وتولى الوسطاء جباية الريع أو الضرائب من الفلاحين، وحولوا جانباً من الإيرادات إلى بيت المال، محتفظين بالفرق نظير الخدمات العسكرية أو الإدارية التى يقومون بها.

وانقسمت الأراضى المملوكة للدولة فى العهد العثمانى – خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر – (والتى عرفت بالأراضى الأميرية أو الميرى) إلى قسمين: "الخاص" وهو الملكية الخاصة للسلطان أو أفراد الأسرة الحاكمة، أو الأراضى التى تخصص مواردها لشاغلى وظائف بعينها، وأراضى التيمار، أو الإقطاعات المخصصة للسباهية أو التماريوت، الذين تولوا جباية الموارد (ريع أو ضريبة) من الفلاحين. وقد تولوا إدارة الريف، وقدموا الفرسان للجيش العثمانى، وكانوا يخضعون لإشراف صارم من الحكومة المركزية. وإضافة إلى جباية الضرائب خصص لهم قسم من أراضى القرية يزرعه الفلاحون لهم كجزء من التزامات العمل التى تقع على عاتقهم. وعاش البدو خارج إطار هذا النظام يربون قطعانهم، فى الديرة الخاصة بهم. وكانوا يدفعون ضرائب على حيواناتهم يحدد مقدارها أساساً بمدى قوة القبيلة النسبية فى مواجهة أقرب مركز للسلطة.

ومنذ القرن السابع عشر وما بعده، أدى تزايد حاجة الدولة إلى الأموال النقدية الذى ارتبط بالتغير فى بنية الإدارة العسكرية (تدهور الفرسان) وفى التسليح (إزدياد استخدام الأسلحة النارية)، وتفاقم هذه الحاجة نتيجة التضخم[996]، أدى ذلك كله إل تحول أراضى التيمار والخاص عند موت أصحابها، فأعطيت هذه الأراضى إلى جباة الضرائب الذين أعطوا

[996] إنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

حق جباية الضرائب من مناطق بعينها. وبحلول القرن الثامن عشر أصبحت حقوق جباية الضرائب (الإلتزام أو المالكانه وتعرف أيضاً فى سوريا بالمقاطعة) تباع وتورث معاً[997]. أو كانت الأرض تؤجر إلى أفراد مثل الجفتلك (المزرعة) الذين أصبحوا مسئولين عن ضريبة "الميرى" المستحقة عليها[998].

1 - سوريا

تشير دراسة السجلات إلى أن الإلتزام كان منتشراً فى سوريا العثمانية، وعلى سبيل المثال، فى البقاع، حيث أعطى لشيوخ القبائل، وفى شمال فلسطين حيث كان يتولاه أحياناً أمراء لبنان أو الشيوخ المحليون، وفى الريف حول دمشق وحلب وحمص، حيث كان الإلتزام بأيدى الأعيان المحليين[999]. والضرائب الرئيسية كانت "العشر" – وهو عادة عشر المحصول، ويجبى عيناً – و"الإعانة" أو "الفردة" وهى ضريبة رأس متدرجة، ولكن كان هناك أيضاً الكثير من المكوس المزعجة. وفى عام 1845، كان الملتزم يأخذ ربع محصول الفلاحين إذا قاموا بدفع العشر مباشرة إلى الحكومة، أما إذا قام هو بدفع العشر، فإنه يحصل عندئذ على ثلث المحصول[1000].

ولم يقم أصحاب الأراضى من سكان المدن بحراثة أراضيهم مباشرة، بل قاموا بتأجيرها وفق نظام المقاسمة أو المشاركة على المحصول المعروف بإسم (المزارعة) أو

---

[997] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Charles Issawi, The Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 134 – 137 and sources cited, and Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 10 – 12 and 43 – 44.

[998] Abdul – Karim Rafeq, "Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle of the Nineteenth Century," in: Tarif Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East (Beirut: American University of Beirut, 1984), pp. 374 – 376.

[999] Abdul – Rahim Abu – Husayn, "The Iltizam of Mansur Furaykh: A Case Study of Iltizam in Sixteenth Century Syria," in: Ibid.; Muhammad Adnan al – Bakhit, "The Role of the Hanash Family and the Tasks Assigned to it in the Countryside of Dimashq al – Sham, 790 / 1388 – 976 / 1568; A Documentary Study," in: Ibid.; Jean – Paul Pascual, "The Janissaries and the Damascus Countryside at the Beginning of the Seventeenth Century According to the Archives of the City's Military Tribunal," in: Ibid.; Rafeq, Ibid., and Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 17 – 20.

[1000] Rafeq, Ibid., pp. 383 – 388.

إنظر أيضاً: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب.

(المرابعة). وعادة يقدم صاحب الأرض للفلاح منزلاً وأدوات الزراعة والبذور والدواب اللازمة، ويأخذ القسط الأكبر من المحصول (إذا كان للممارسات المعمول بها، فيما بعد دلالتها[1001]. ومن جانبهم كان الملاك المزارعون (أى الذين يحرثون الأرض بأنفسهم) يحصلون على قروض أو يبيعون المحصول مقدماً، وفى كلتا الحالتين يدفعون الفوائد بمعدلات عالية[1002].

وثمة مظهر آخر من مظاهر الحيازة جدير بالذكر هو "المشاع" أو الملكية الجماعية. وفى هذا النظام يعاد توزيع أراضى القرية كل فترة من الزمن بين عائلاتها وفق أعداد الذكور فى العائلة أو أى تصنيف آخر. ومن ثم تحصل كل عائلة على قطع من الأرض غير متجاورة من أراضى القرية التى تزرع فى سنة بعينها حسب الدورة التى يحددها الشيخ أو شيوخ القرية. وتتم زراعة هذه القطع على أساس فردى[1003].

وفى الفترة موضوع الدراسة، تحولت حيازة الأراضى تحولاً عميقاً على يد مجموعتين من القوى:

[1001] Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo"; Pascual,"The Janissaries and the Damascus Countryside at the Beginning of the Seventeenth Century According to the Archives of the City's Military Tribunal," pp. 361 – 365; Jacques Weulersse, Paysans de Syrie et du Porche Orient, 8 ème ed. (Paris: Gallimard, 1946), pp. 121 – 123; Jean Hannoyer, "Le Monde rural avant les réformes," dans: André Raymond, ed., La Syrie d'aujourd'hui (Paris: Centre nationale de la recherché scientifique, 1980), pp. 286 – 287, and عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان، 1820 – 1945، 2، ج (بيروت: دار الفارابى، 1978 ج 1)، ص 119 – 125. وفى عام 1856: إنظر Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Reply to Questionnaire," (FO 781 / 419). كان الفلاحون قرب يافا يتحملون التكلفة كلها ويدفعون بين ربع ونصف ما ينتجون.

[1002] Abdel – Karim Rafeq, "Economic Relations between Damascus and the Dependant Countryside," in: Udovitch, ed., Islamic Middle East, 700 – 1900: Studies and Economic and Social History, pp. 663 and 674 – 674.

[1003] Weulersse, Paysans de Syrie et du Porche Orient, pp. 99 – 109; Doreen Warriner, "Land Tenure in the Fertile Crescent," in: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 74 – 76; André Latron, La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale (Beyrouth: Imression catholique, 1936), pp. 14 – 18; Abraham Granott, The Land System in Palestine: History and Structure (London: Eyres, 1952), pp. 174 – 179; Yakov Firestone, "Faddan and Musha," Paper Presented at: Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton, N. J., 1974, and Wilson, Peasant Life in the Holy Land, p. 189.

أ. كان هناك تزايد فى تتجير الزراعة، الذى أدى إلى ارتفاع قيمة الأرض، وزاد كثيراً من الرغبة فى ملكيتها ملكية فردية غير مشروطة أو مقيدة.

ب. هناك محاولات الحكومة لزيادة الموارد من الأرض الزراعية بإلغاء الوسطاء بين الدولة والفلاح، وجعل الأخير مسؤولاً عن الضرائب بإعطائه حقوق الملكية. وترتب على ذلك، تفكك الروابط الاجتماعية القديمة، وأصبحت الملكية الخاصة أكثر شيوعاً . وفى الوقت نفسه، انتزعت الكثير من الأراضى من أيدى حائزيها الأصليين، وانتقلت إلى أيدى شيوخ القبائل أو شيوخ القرى، أو تجار المدن، أو المرابين، أو موظفى الحكومة أو غيرهم من الأفراد المتنفذين.

وفى عام 1831 استولى السلطان محمود الثانى على ما تبقى من التيمارات، وفى عام 1839 تم إلغاء الإلتزام رسمياً، غير أنه عاد مرة أخرى فى عام 1842 ليلغى من جديد فى عام 1856. وفشلت محاولة قام بها إبراهيم باشا أيضاً للتخلص من الإلتزام فى سوريا . وفى الحقيقة، يبدو أن التزام الضرائب قد استمر حتى مطلع هذا القرن[1004].

وكان لقانون الأراضى الصادر فى عام 1858 نتائج أكثر أهمية. فقد كان ينشد أساساً أن "يخضع كل قطعة من الأرض للضرائب، ومن ثم يقيم حقوق الملكية الواضحة عليها بتسجيلها بإسم حائز قانونى كمالك ميرى" يتمتع بحق وراثة الحيازة، والإنتفاع بالأرض ، مؤكداً بوثيقة (سند الطابو)، بينما استمرت ملكية الأرض للدولة. ولتحقيق هذا الغرض ، حرم القانون الملكية الجماعية أو تسجيل أرض القرية كلها كمزرعة لشخص واحد. وفى الأناضول، سهل القانون انتشار مزارع الفلاحين الصغار، الذى قد يكون من بين النتائج

[1004] إنظر: Gabriel Baer, "The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent," in: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East , 1800 – 1914; Peter Sluglett and Marion Farouk Sluglett, "The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations," in: Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, pp. 410 – 412.

وفى عام 1851، ذكر القنصل البريطانى فى حلب أن "الإصلاح الأساسى الذى إتخذ لمصلحة الزراعة أخذ من المالكانة أو ملاك القرى حق تحصيل الإيرادات من العشور، بأن منحهم تعويضات محسوبة على أساس متوسط السنوات الخمس، وبذلك منعهم من التدخل مع الفلاحين، الذين عليهم من الآن فصاعداً التعامل مباشرة مع الحكومة التى تقدم إليهم الأموال والبذور عندما يحتاجون إلى ذلك". إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Werry to Palmerston, 28 February 1851," (FO 78/871).

التى رغب مزارعوها فى الحصول عليها[1005].ولكن القانون اتجه فى الولايات العربية عكس اتجاه الممارسات القروية والقبلية. أضف إلى ذلك أن السجلات كانت سيئة والإدارة تعانى من نقص الموظفين، وعدم الخبرة، والفساد، كما أن الفلاحين لا يثقون فى الحكومة وأغراضها، وغالباً ما كانوا يعجزون عن إثبات شغلهم للأرض، ولا يستطيعون متابعة مطالبتهم بها، وأحياناً أيدوا أحد الأعيان المحليين فى تسجيل أرض القرية كلها باسمه. ونتج عن ذلك فقدان الدولة مساحات هائلة بعضها أخذه السلطان عبد الحميد الثانى لنفسه (مثل المنطقة قرب حماة وفى شمال فلسطين)، وقيل إن جملة ما كان يملكه السلطان 1114 قرية من قرى سوريا، وهو رقم يبدو مرتفعاً جداً[1006]. كما أدى إلى ظهور فئة كاملة من كبار الملاك، وهو تطور ليس من الضرورى ألا تكون السلطات راضية عنه، ما دام سيؤدى إلى تسهيل جباية الضرائب. وتكونت مزارع كبيرة أخرى من أراضٍ تم الحصول عليها وفاء للديون[1007]. ويشير تقدير أولى لعام 1913، إلى أن 25 بالمائة من إجمالى مساحة أراضى سوريا كان من الحيازات الصغيرة (أقل من عشرة هكتارات)، و15 بالمائة من الحيازات المتوسطة (10 هكتارات إلى 100 هكتار)، و60 بالمائة من الحيازات الكبيرة (فوق 100 هكتار)، والأرقام الأكثر دقة الخاصة بتوزيع الملكيات الزراعية فى الجمهورية السورية عام 1945، تشير إلى أن الملكيات الصغيرة كانت 15 بالمائة، والمتوسط 33 بالمائة، والكبيرة 29 بالمائة، وأراضى الدولة 33 بالمائة. وكانت الملكيات الصغيرة أكثر انتشاراً فى حوران وجبل الدروز، والملكيات الكبيرة فى دمشق وحلب والجزيرة واللاذقية وحمص[1008]. وبصفة عامة، كانت الملكيات الصغيرة منتشرة فى المناطق المجاورة للمدن، حيث يتوافر قدر أكبر من الأمن، وفى المناطق الرطبة أو

[1005] Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 202 – 210.

[1006] حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان، 1820 – 1945، ج 1، ص 99.

[1007] Sluglett and Sluglett, "The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations," pp. 413 – 421; Baer, "The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent," pp. 83 – 90; Warriner, "Land Tenure in the Fertile Crescent," pp. 72 – 78; Paul Klat, "The Origins of Landownership in Syria," Middle East Economic Papers (1957); Schölch, "European Penetration and the Economic Development of Palstine, 1856 – 1882," pp. 21 – 26; Michael Gilsenan, "A Modern Feudality ? Land and Labour in North Lebanon. 1858 – 1950," in: Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, and

حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان، 1820 – 1945، ج 1، ص 100 – 104.

[1008] حنا، المصدر نفسه، ج 1، ص 103 و133 – 143، و

Hannoyer, "Le Monde rural avant les réformes," p. 288.

الخاضعة للرى، حيث لا يتذبذب المحصول من عام إلى آخر، مسبباً ضغطاً لا يمكن أن يتحمله الفلاحون الضغار. وفى الوقت نفسه، بقى المشاع فى أماكن كثيرة، وعلى سبيل المثال فى فلسطين، حيث كان يغطى فى ثلاثينات القرن العشرين 70 بالمائة من المساحة الكلية[1009].

وفى ما يتعلق بأسعار الأراضى، قدم كوينيه التقديرات التالية عام 1895: الأراضى الخصبة الخاضعة للرى 350 قرشاً للدونم (880 فرنكاً للهكتار)، الأراضى المتوسطة الخصوبة الخاضعة للرى 175 قرشاً (440 فرنكاً للهكتار)، الأراضى التى لا تروى 75 قرشاً للدونم (188 فرنكاً للهكتار). وقدر العائد الإجمالى للأرض بـ 15.5 بالمائة، منها 6.5 يستنفدها العمل والتكاليف الأخرى، تاركاً عائداً صافياً قدره 9 بالمائة[1010].

وهناك منطقتان تحتاجان إلى معالجة أكثر تفصيلاً، هما: لبنان وفلسطين. فقد كان يسود لبنان نظام سياسى واجتماعى أقرب إلى الإقطاع الأوروبى من أى بلد آخر فى الشرق الأوسط[1011]. فقد كانت الملكية منتشرة، ووفقاً لما يذكره باورنغ "غالباً ما يكون كل ذكر من سكان جبل لبنان مالكاً صغيراً للأرض. وفى المنطقة المجاورة لبيروت يوجد أيضاً عدد كبير من الملاك الذين يقوم معظمهم بزراعة أشجار التوت البرية. والملاك الكبار هناك عددهم قليل فيما عدا أمراء الجبل الذين يملك بعضهم أراضٍ واسعة، وهى إما تزرع لحسابهم، أو تؤجر للمزارعين". كذلك لاحظ فولنى أن "كل رجل يعيش فى أمان تام بالنسبة إلى حياته وممتلكاته عكس الأتراك" وأرجع ذلك إلى التوسع فى التصطيب والتحسينات الأخرى التى أدخلها الفلاحون[1012].

[1009] Hannoyer, Ibid., Gabriel Baer, Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History (London: [n. pb.], 1982), p. 136, and

حنا، المصدر نفسه، ج 2، ص 37 – 39.

[1010] Cuinet, Syrie, Liban et Palestine, pp. 334 – 335.

[1011] Iliya F. Hariq, Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 – 1815, pp. 3 – 73; Dominique Chevallier, La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Bibliotheque archéologie et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), pp. 80 – 105, and Theodore Swedenburg, "The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 – 1914," (M. A. Thesis, University of Texas, 1980), pp. 88 – 98.

[1012] Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston, p. 102, and Volney, Travels through Syria and Egypt in the Year 1783, 1784, 1785, vol. 2, p. 73.

وأدى النمو السكانى[1013] والتوسع فى إنتاج الحرير (إنظر ما سبق)، وتتجير الاقتصاد، إلى زيادة الضغط على أراضى لبنان النادرة. وفى الوقت نفسه، بدأ نمو برجوازية المدن والتعليم يؤديان إلى نشر الأفكار التحررية بين عدد كبير من المسيحيين[1014]. وهناك عامل آخر أكثر تعقيداً، يتمثل فى وجود الكثير من الفلاحين الموارنة – فى جنوب لبنان – الذين يزرعون أراضى المقاطعجية الدروز. وأدت اضطرابات الريف إلى وقوع أربع إنتفاضات بين عامى 1820 و1860، وكانت الأخيرة أكثر عنفاً، وأدت إلى استيلاء الفلاحين على الأرض، وما لبثت أن تحولت جميعاً إلى مصادمات دموية[1015]. وألغى النظام الأساسى لعام 1861 بقايا الإقطاع، ومنح لبنان بناء سياسياً وإدارياً قابلاً للتطور . وقام الفلاحون بشراء المزيد من الأراضى بالأموال التى كان يرسلها المهاجرون[1016] أو حصلوا عليها من خلال "المغارسة" التى بموجبها يقوم الفلاح بزراعة ورعاية قطعة

[1013] إنظر: مقدمة الفصل الثانى من هذا الكتاب.

[1014] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 3 من هذا الكتاب.

[1015] الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع كثيرة، إنظر:

Baer, Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History; Marwan Buheiry, "The Peasant Revolt of 1858 in Mount Lebanon," in: Tarif Khalidi, ed., Land and Tribal Administration ([n. p.: n. pb., n. d.]); Dominique Chevallier, "Aux origins des troubles agraires libanais en 1858," Annales (January 1956); Antun Dahir al – aqiqi, Libanon in the Last Years of Feudalism, 1840 – 1868, with notes and commentary by Malcolm H. Kerr, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 33 (Beirut: The University, 1959); Samir Khalaf, Persistence and Change in 19th Century Labanon: A Sociological Essay (Beirut, American Universityof Beirrut 1979); Raif Khuri, Modern Arab Thought, edited by Charles Issawi, Kingston Press Series, Leaders, Politics and Social Change in the Islamic World; vol. 4 (Princeton, N. J.: Kingston Press, 1983); Yehoshua Porath, "Peasant Revolt of 1858 – 61 in Kisrawan," Asian and African Studies, no. 2 (1966); Irina Mikhailovna Smilyanaskaya: Krestyanskoe Dvishenie V Livane Polovine xixv (Moscow:Hayka, 1965 "Razlozhenie Feodalnikh Otnoshenii…," Peredneaziatskii Etnograficheskii Sbornik (Moscow), no. 1 (1958); Toufic Touma, Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban au xviième siècle à 1914, publications de l'Université libanaise, section des études historiques; no. 20 – 21 (Beyrouth: Librairie orientale, 1971 – 1972); Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 160 – 166, and

حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان، 1820 – 1945. وللإطلاع على إنتفاضات الفلاحين الأخرى، مثلاً فى فلسطين وجبال الأنصارية وجبل الدروز فى الثلاثينات حتى الثمانينات، إنظر: حنا، المصدر نفسه، ج 1، ص 160 – 162 و175 – 190. وبالنسبة لانتفاضة عام 1835 ضد البكوات المحليين فى جسر الشغور فى حلب، والأحوال الاستبدادية التى سادت عام 1880، إنظر:

Great Britain , Public Record Office, Foreign Office, "Dispatches by Goschen of 20 July and 14 August 1880," (FO 195/1305).

إنظر أيضاً: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النصين 2 و3 من هذا الكتاب.

[1016] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الأرض بالأشجار، وبين 10 أعوام و20 عاماً يحصل على ربع الأرض أو نصفها . وأصبح جبل لبنان المنطقة التى تسودها الملكيات الصغيرة، ولكن فى المناطق التى أضيفت إليه لتكوين جمهورية لبنان – عكار، والبقاع، و – بدرجة أقل – جنوب لبنان ، هناك مزارع كبيرة.

وفى ما يتعلق بفلسطين، كان أهم تطور تأسيس المستوطنات الألمانية واليهودية، وحيازة الكنائس المسيحية المختلفة للأرض. ورغم أن الأجانب كان محظوراً عليهم تملك العقارات فقد قاموا بإمتلاك قدر ضئيل من الملكيات الحضرية والريفية بالمشاركة[1017] وغيرها من أساليب التحايل. وأزال القانون الصادر فى عام 1867 هذا الحظر، ولكن السلطات العثمانية وضعت العراقيل فى طريق تنفيذه خشية استقرار الأجانب فى فلسطين، وإن كانت قد تراجعت عن ذلك من حين إلى آخر بضغط من القناصل. وحازت الكنائس المسيحية – الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والشرقيون – على قدر كبير من الملكيات[1018]. وبدأ الداوية – وهم طائفة ألمانية بروتستانتية – تأسيس مستوطنات فى الستينات حول حيفا ويافا والقدس[1019]. وبحلول عام 1890، كانوا يمتلكون نحو أربعة آلاف هكتار قيمتها 400 ألف جنيه إسترلينى، وفى بداية عام 1913 كانت أراضيهم تساوى ضعف ذلك، وعلى وجه الإجمال، كان لديهم 624 مستوطنة فى القرى، و1400 فى المدن. وكانت طرقهم الزراعية جيدة[1020].

[1017] إنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

[1018] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Ruth Kark, "Changing Patterns of Landownership in Nineteenth Century Palestine," Journal of Historical Geography (1984).

[1019] فى عام 1850، كتب القنصل البريطانى فى يافا: "وصلت عائلتان بروسيتان (أحد عشر فرداً) إلى هنا مؤخراً من ألمانيا وعلمت أن هدفهم الاستقرار فى الأرض كمزارعين، ونتوقع أن يتبعهم الكثيرون غيرهم".
إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kayat to Palmerston, 15 February 1850," (FO 78/839).
على كل حال، لا يتضح من ذلك ما إذا كان هؤلاء المستوطنون من الداوية أم غيرهم. إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 13 من هذا الفصل.

[1020] Kark, Ibid., Alex Carmel, Die Siedlungen der württembergischen Templer in Palestine, 1868 – 1918 (Stuttgart: W. Kohlhammer Verlag, 1973), passim, and Schölch, "European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856 – 82," pp. 42 – 45.
إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 15 من هذا الفصل.

وبدأت المستوطنات الزراعية اليهودية فى فلسطين فى السبعينات، وقدمت إليها بعض المنظمات الدعم اللازم، وكان من أهمها "جمعية الاستيطان اليهودى فى فلسطين" التى تولى رعايتها البارون روتشليد، والتى استثمرت فى عام 1914 نحو 1.6 مليون جنيه إسترلينى. ولما كان المستوطنون يفتقرون إلى الخبرة السابقة، فقد اتجهوا إلى اتباع النمط المحصولى المحلى، وقام بعضهم باستخدام العمال العرب، ولكنهم استخدموا أدوات وأساليب أفضل. وأثار هذا التطور ضيق الجناح الإشتراكى فى الحركة الصهيونية، الذى كان يخشى قيام "طبقة مزارعين" فأسس عام 1909 أول "كيبوتز" فى دحانيا. وبحلول عام 1914 كان هناك 12 ألف مستوطن زراعى يحتلون 41 ألف هكتار من الأرض[1021]. وفى ما يتعلق بالملكيات العربية قدر أوهاغن – وهو مراقب موثوق به – أن نحو 20 بالمائة من أرض الجليل عام 1907 كانت بيد الفلاحين، بينما بلغت نسبتها فى يهودا 50 بالمائة، وفى شرق الأردن 15 بالمائة[1022].

2 - العراق

كان العراق لعدة قرون خلت أكثر عشائرية من سوريا، وهى حقيقة تعكسها حيازة الأرض فيه. فالقسم الأكبر من المنطقة الخاضعة للرى يقع تحت سيطرة الإتحادات القبلية المختلفة مثل الشمر، وبنولام، والبومحمد، والمنتفق، وغيرهم. وكانت المساحة التى تدعى القبيلة السيادة عليها "الديرة" مساحة واسعة، وغالباً ما تقوم القبائل باستبدال تربية الحيوانات بالزراعة، وتنتقل من قطعة أرض إلى أخرى كلما أصبحت القطعة السابقة من الأرض غير صالحة بسبب الملوحة أو إجهاد التربة. وتدعى القبائل لنفسها حق "اللزمة " (أى الحيازة) على الأراضى التى تحتلها والتى حصلت عليها عن طريق الغزو أو "إحياء"

[1021] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 81 – 88, and Dan Giladi, "The Agronomic Development of the Old Colonies in Palestine, 1882 – 1914," in: Moshe Ma'oz, ed., Studies on Palestine during the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 175 – 189.
[1022] Hubert Auhagen, Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens, 2 vols. (Berlin: Deutsche Landwirtschaft Gesellschaft, 1907), p. 52.

الأرض "الموات" بأعمال الرى[1023]. وكان يتم تخصيص الأراضى التى يقع عليها الإختيار للزراعة كل عام لكل فرع من فروع القبيلة، حتى تصل إلى "القطعة" التى يتولى أمرها "السركال" (أحد مساعدى الشيخ) فيقوم بتقسيمها إلى "فدان" على الجماعات أو الأفراد، مع احتفاظه بحق الإدارة مثل تحديد تواريخ البذر والحصاد، والإشراف على أعمال الرى، وإقراض البذور والمال. وفى المناطق الشمالية التى تعتمد على الأمطار، كان الفلاحون الأكراد أكثر استقراراً، يزرعون مساحة معينة من الأرض سنة بعد أخرى، ويدفعون الإيجار لشيوخهم، الذى يبدو أنه كان منخفضاً نسبياً[1024].

وكان هذا النظام يسير عكس المبادئ الأساسية التى قام عليها نظام الحيازة العثمانى ، ولكن يبدو أن الحكومة – التى أدخلت نظام التيمار إلى مساحة محدودة فقط عندما كانت فى ذروة قوتها – لم تكن قادرة على أن تفعل ما هو أكثر من تأكيد وضعها كمالك عام للأرض، وتطالب، تبعاً لذلك، بنصيب من إيرادات الأرض. وقد فعلت ذلك عن طريق منح الإلتزامات للشيوخ الذين قدموا إلى الدولة بعض الفائض الذى يحصلون عليه من الفلاحين. ووفقاً لمعلومات أوردها قنصل بريطانى عام 1867 بتقريره واقتبسها حيدر، كانت مساحة أراضى الميرى فى المناطق الخاضعة للرى تبلغ نسبتها 82 بالمائة، ولم تتجاوز نسبة الملك 12 بالمائة. وفى الفترة 1869 – 1872، حاول الوالى المصلح مدحت باشا[1025] أن يطبق قانون الأراضى الصادر عام 1858. ووفقاً للمادة 78، كان من حق أى شخص يستطيع أن يثبت شغله للأرض مدة عشر سنوات دون منازع، أن يسجل حقه ، ويحصل على سند الطابو، وإن كانت هناك – على أية حال – بعض الاستثناءات[1026] .

[1023] Albertine Jwaideh: "Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during Late Ottoman Times," in: Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East; "Land and Tribal Administration of Lower Iraq under the Ottomans, 1869 – 1914," (Ph. D. Dissertation, University of Oxford, 1957 – 1958); "Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq," St Antony's Papers, no. 3 (1963), and Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thsts, and Free Officers, pp. 63 – 152.

[1024] Saleh Haider, "Land Problems in Iraq," in: Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 163 – 178, and T. Niewenhuis, Politics and Society in Modern Iraq (The Hague: [n. pb.], 1981), pp. 115 – 117.

[1025] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثالثاً، النصين 11 و12، والفصل السابع، القسم ثالثاً، النص 9 من هذا الكتاب.

[1026] Jwaideh, "Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during Late Ottoman Times," pp. 340 – 343.

ولكن تطبيق القانون أثار مشاكل أكبر حجماً من تلك التى أثارها فى سوريا، ففى كل من المناطق التى تعتمد على الأمطار وتلك الخاضعة للرى، سجل ناصر باشا السعدون، شيخ قبائل المنتفق – القسم الأكبر من أراضى القبائل بإسمه وأسماء أقاربه وأعوانه[1027]. وعلى كل، رفض معظم الشيوخ عرض الحكومة، بدافع عدم الثقة فى دوافعها، وخشية الضرائب والخضوع للتجنيد على وجه الخصوص، الذى كان قد بدأ العمل به عندئذ. ومن ناحية أخرى، إدعى الكثير من سكان المدن حيازتهم لأراضى القبائل، بعدما اجتذبتهم قيمتها التجارية المتزايدة. وقد أنكرت القبائل هذه الإدعاءات، وتمت تسوية المنازعات الناجمة عنها بواسطة القوة النسبية للحكومة والقبائل. وبالقرب من المدن، دعم الملاك الجدد، وأصبح رجال العشائر مستأجرين للأرض، وفى المناطق النائية كفت القبيلة أيدى الغرباء، أضف إلى ذلك، أن السلطان عبد الحميد أخذ لنفسه قسطاً كبيراً من أرض العراق أصبح يعرف بإسم "الأراضى السنية" أو "المدورة" وأخيراً، كان الكثير من السركالات قد فوضتهم الحكومة أمر جباية إيرادات بعض الأراضى وانتهزوا الفرصة لحيازة تلك الأراضى، أو الحصول على نصيب أكبر من المحصول[1028].

وتمت بعض التحسينات والتعديلات البسيطة فى السبعينات، ولكنها لم تترك أثراً. ومن ثم صدرت المراسيم فى عام 1880 ثم فى عام 1892 – بهدف زيادة إيرادات الأراضى – التى قضت بإيقاف تطبيق المادة 78 (التى أعطت حق التصرف بناء على حق القرار أو إثبات شغل الأرض) فى المناطق الخاضعة للرى. وأدى ذلك إلى إيجاد نوع جديد من الأرض، يمكن القول إنها كانت فوق القانون إذ كانت كل من حقوق الرقبة والتصرف بيد الدولة، رغم أنه كان هناك من يشغلونها، وحتى يزيد الأمر اضطراباً، أصبحت هذه الأرض تعرف بإسم "أراض أميرية" أو "ميرى" (لاحظ المعنى الجديد للمصطلح)، أما الأراضى التى سجلت فأصبحت تعرف بإسم "الطابو" (ويقابل ذلك الأراضى الميرية أو الميرى فى القانون العثمانى)[1029]. واعتبرت أراضى الميرى الجديدة أرضاً تملكها الدولة،

[1027] المصدر نفسه، ص 345 – 347؛
Haider, "Land Problems of Iraq," p. 167, and Owen, The Middle East in the World Economy, pp. 183 – 188.
[1028] Jwaideh, Ibid., pp. 346 – 351.
[1029] Hiader, Ibid., pp. 169 – 170.
إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 33 من هذا الفصل.

ولكنها فى حيازة شاغليها على أساس التأجير قصير الأمد، باعتبارهم مستأجرين بإرادتهم، يمكن إبعادهم فى أى وقت، وتحصل الدولة منهم على أى إيجار تشاء. وهنا أيضاً يعتمد التطبيق الفعلى على القوة النسبية للدولة. وفى المناطق النائية ظل الشيوخ هم المستأجرون الذين يمكن التعامل معهم، ولكن بالقرب من المدن كثيراً ما كفت أيديهم عن الأرض أو فرضت عليهم إيجارات مرتفعة. وقد قدم كوينيه تقديراً إجمالياً لتوزيع حيازة الأراضى فى ولاية بغداد فى أوائل التسعينات، نتبين منه أن السلطان كان يملك 30 بالمائة من الأراضى الزراعية، والأوقاف 20 بالمائة والأراضى الأميرية 30 بالمائة، وكان هناك 20 بالمائة فقط أراضٍ ملك أو طابو[1030]. وبعد سقوط السلطان أضيفت أراضيه إلى الأراضى الأميرية.

ومن أبرز مساوئ النظام أنه لم يعط حائزى الأرض أى نوع من الأمان، ومن ثم لم يحفزهم على تحسين إنتاجها. وبعد الحرب العالمية الأولى، حافظت السلطات البريطانية – التى كانت تعتمد على التأييد السياسى للشيوخ وكبار الملاك – على النظام العثمانى بعد ما أدخلت عليه بعض التعديلات المستمدة من التجربة الهندية. ولذلك – رغم الإصلاحات البسيطة المختلفة مثل مشروع تسوية الميرى الصرف – ظل العراق حتى ثورة عام 1958 بلداً تسوده الملكيات الكبيرة التى يعمل فيها معظم سكان الريف كمستأجرين ، وكانت نسبة 37 بالمائة فقط من الملكيات الخاصة بيد من يملكون أقل من 125 هكتاراً ويبلغ عددهم ربع مليون نسمة، بينما كان هناك 4500 مالك يملكون بقية أراضى العراق[1031].

[1030] مذكور فى: Owen, The Middle East in the World Economy, p. 280.

[1031] Peter Sluglett, Britain in Iraq, 1914 – 1932, St. Anthony's Middle East Monographs; no. 4 (London: Ithaca Press, 1976(; Peter Sluglett and Marion Farouk – Sluglett, "Transformation of Land Tenure in Iraq, c. 1870 – 1958," International Journal of Middle East Studies, vol. 15, no. 4 (November 1983); Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East (London; New York: Royal Institute of International Affaires, 1948), pp. 53 – 112 and table, p. 54; Owen, Ibid., pp. 279 – 258, and Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers, pp. 53 – 62.

ثالثاً: سوريا

1 - الزراعة اللبنانية فى الخمسينات

1032

إن نمط الإنتاج الزراعى وحيازة الأراضى فى لبنان يختلف اختلافاً بيناً عما يسود أرجاء الهلال الخصيب... ويهدف هذا البحث إلى تقديم المعلومات الإضافية – الاقتصادية فى الدرجة الأولى – المستمدة من تقرير قدمه القنصل البريطانى فى بيروت. وقد جاء ذلك التقرير استجابة لنشرة دورية أرسلها القنصل العام فى إستانبول فى عام 1858 إلى جميع القناصل فى الدولة العثمانية، طالباً معلومات إحصائية واقتصادية عن ولاياتهم. وتوجد الإجابات فى مجلدين غير منشورين فى دار المحفوظات العامة (Public Record Office) فى لندن تحت أرقام (FO 78/1418, 78/1419)، ويتضمنان مادة بالغة القيمة عن العراق ، وسوريا، ومصر، كما يتضمنان أيضاً معلومات عن أنحاء الأناضول وبعض الولايات الأوروبية، وفى الصفحات التالية، قمنا بإعادة صياغة الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالزراعة فى لبنان إضافة إلى بعض التعليقات من جانبنا. وقد قمنا بوضع بعض الكلمات التى لم تكن واضحة فى صورة الوثيقة بين أقواس معقوفة وترجمنا ثلاث كلمات عربية وردت فى النص كتبناها بحروف مائلة.

أ – ما أهم المحاصيل الزراعية الأساسية التى تنتج فى منطقتك، سواء جاءت من الأراضى الزراعية، أو المراعى أو البساتين، أو أشجار الفاكهة ؟

إن أهم السلع التى تنتج فى لبنان والسهول القريبة من طرابلس وبيروت وصيدا هى الحرير، وزيت الزيتون، ونوع ممتاز من التبغ. وأنواع الحبوب المختلفة هى القمح ، والشعير، والذرة الهندية، والذرة الصفراء، والبازلاء، والفول، ونوعان من البازلاء الحلوة، وحب يسمى "سويس" ونوعيات كثيرة من الخضر. وتزرع الكروم وأشجار التين على نطاق واسع، ولكن الأولى عانت بدرجة أو بأخرى من الآفات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فيما عدا المناطق المرتفعة فى الجبل. وتزرع فى هذه المنطقة كل أنواع الفواكه

1032 نقلاً عن: Charles Issawi, "Lebanese Agriculture in the 1850's: A British Consular Report," (American Journal of Arabic Studies, vol. 1 (1973.

غالباً مثل اللوز، والتفاح، والمشمش، والعليق، والتوت الأسود والأبيض، والبرقوق ، والرمان، والخوخ، والسفرجل، والكمثرى، والموز، والحمضيات، والليمون، والبرتقال ، والتين الشوكى، والجوز الصغير، والخروب وغيرها، وبخاصة قرب إهدن وسفوح الجبال قرب بيروت وطرابلس وصيدا. وتستهلك محلياً الذرة والفواكه والخضر السالفة الذكر، وهناك عدة مراعٍ عند قمم الجبال تسمى "الجرد"، وإلى جانب توفيرها العلف للماشية يرتادها البدو صيفاً لإطعام قطعان الغنم والإبل، حيث يفرض عليهم أصحاب الإقطاع فى تلك الجهات أن يقدموا بعض المساهمات العينية أو النقدية.

ب – بين الغلة السنوية لكل واحد من هذه المنتجات خلال السنوات العشر الأخيرة – على شكل جدول كلما كان ذلك ممكناً – ومتوسط أسعار كل منتج فى موقع زراعته ؟ (الجدول رقم (5 – 3)).

إن الإرتفاع الشديد فى الأسعار الذى زاد منه نشوب حرب القرم عام 1853، له ما يناظره فى بقية أنحاء الدولة العثمانية. وباستخدام هذه الأرقام يمكن تكوين الجدول رقم (5 – 4)، الذى يبين قائمة الإنتاج الإجمالى عند المزرعة، بالنسبة إلى المحاصيل الرئيسية فى عامى 1864 و1855.

ومن ثم فإن القيمة الإجمالية، عند المزرعة، للمحاصيل الرئيسية كانت ما يقرب من نصف مليون جنيه فى عام 1846، والمليون جنيه فى عام 1855. ومن هذه القيمة يستحوذ الحرير على ما يزيد على النصف – وإن تناقصت الأسعار المنخفضة لعام 1855 مع أسعار عامى 1854 و1856. والغلال تضيف للقيمة ما يصل إلى أقل من الخمس من القيمة الإجمالية فى عام 1846، حتى مع الإرتفاع الكبير فى أسعارها نتيجة حرب القرم ، قدمت أقل من ثلث القيمة الإجمالية فى عام 1855. وبعبارة أخرى، فإن تركيز لبنان على إنتاج المحاصيل ذات النوعية العالية واعتمادها على بقية أنحاء سوريا فى حاجتها من الغلال، الذى بدأ فى القرن السابع عشر، قد حقق تقدماً كبيراً بالفعل فى أربعينات القرن التاسع عشر[1033].

[1033] للمزيد من التفاصيل، إنظر:
Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914, pp. 226 – 247, and Chevallier, "Aux origins des troubles agaires libanais en 1858".

جدول رقم (5 – 3)

الغلة السنوية للمنتجات ومتوسط أسعارها للفترة (1846 – 1856)

إسم المنتج	المتوسط السنوى للغلة خلال عشر سنوات	1846	1847	1848	1849	1850	1851	1852	1853	1854	1855	1856
الحرير[1]	260.000 أقة[2]	100 قرش	100	120	110	115	125	1855[3]	160	180	160	250
الزيت	10.000 قنطار	650	650	700	700	750	800	900	900	1000	1400	-
التبغ	2.000 قنطار	1800	1800	1900	2000	2000	2200	2200	2300	2400	2500	-
القمح	50.000 كيلة	10	10	12	13	14	18	30	25	24	38 إلى	40
الشعير		6	8	9	10	11	11	13	19	19	20 إلى	23
الزبيب	5.000 قنطار	200	200	220	250	275	300	350	350	450	600	-
التين	4.000 قنطار	130	150	150	150	175	250	275	300	350	400	-

(1) الحرير المحلول محلياً، ولكن يتم حل الشرانق باستخدام الآلات الأوروبية التى أدخلت إلى جبل لبنان لأول مرة على يد تاجر فرنسى عام 1836، وهذا النوع يباع بضعف سعر الحرير الذى يحل بالآلات المحلية. وبغض النظر عن نجاح أو فشل المحصول، تؤثر الأحوال فى فرنسا تأثيراً كبيراً فى أسعار الحرير فى سوريا. وكمية الحرير المنتجة فى كل ناحية من أنحاء سوريا الأخرى لا تتجاوز نصف ما يتم إنتاجه فى لبنان وما جاورها. وفى حالة المحصول الجيد، تنتج سوريا 500.000 أقة. والزيتون يعطى محصولاً واحداً كل سنتين، مع بعض الاستثناءات.

(2) يفترض أن تكون الأقة المشار إليها 1.28 كغم، والقنطار يساوى 256 – 288 كغم، والكيلة ما بين 36 – 37 ليتراً.

(3) وردت هكذا فى الأصل.

جدول رقم (5 – 4)

قيمة الإنتاج الإجمالى (بملايين القروش)

المنتج	قيمة الإنتاج الإجمالى (بملايين القروش)	
	1846	1855
الحرير	26.-	41.6
الزيت	6.5	14.-
التبغ	3.6	5.-

المنتج	قيمة الإنتاج الإجمالى (بملايين القروش)	
	1846	1855
القمح	5.-	20.-
الشعير[1]	3.-	10.-
الزبيب	1.-	3.-
التين	-.5	1.6
	45.6	95.2

[1] مع افتراض أن محصول الشعير كان يماثل فى الحجم محصول القمح.

ج – حدد أى المنتجات يصدر والكميات التى تم تصديرها فى كل عام ؟

الحرير، والتبغ، وزيت الزيتون، والفواكه المجففة تصدر من بيروت، وتم حساب ما تم تصديره خلال السنوات العشر الأخيرة على النحو التالى:–

الحرير من عام 1846 إلى عام 1856 – 200.000 أقة صدرت سنوياً إلى موانئ فرنسا ومصر والمغرب، وتمد المصانع المحلية.

الزيت من عام 1846 إلى عام 1856 – 1.200.000 أقة إلى اليونان ومصر و(؟).

التبغ من عام 1846 إلى عام 1856 – 100.000 إلى مصر أساساً.

الزبيب والتين المجفف، إنتاج لبنان أصبح من سلع التصدير إلى البلاد الأجنبية:

فى عام 1849	20.000 أقة تين	و30.000 أقة زبيب	إلى أوروبا
فى عام 1850	20.000 أقة تين	30.000 أقة زبيب	
فى عام 1851	40.000 أقة تين	60.000 أقة زبيب	
فى عام 1852	50.000 أقة تين	60.000 أقة زبيب	
فى عام 1853	50.000 أقة تين	60.000 أقة زبيب	
فى عام 1854	10.000 أقة تين	20.000 أقة زبيب	

إلى الولايات المتحدة الأمريكية

والتبغ اللبنانى يستخدم على نطاق واسع فى سوريا، ويصدر إلى مصر وتركيا على النحو المبين أعلاه، وترسل بعض عبواته إلى إنكلترا وفرنسا كل عام. والزيت يستهلك – من

الآن فصاعداً – فى البلاد وفى مد الورش (المحلية)، ولكن منذ عام 1852 إلى عام 1855 نتيجة إصابة أشجار الزيتون بالتلف فى جزر الأرخبيل، والطلب المعتاد من جانب فرنسا، تم تصدير الزيت على النحو المبين أعلاه...

]إعتماداً على الجدول رقم (5 – 3)، والجدول رقم (5 – 4) اللذين يمكن تكوينهما – المحرر[.

د – قارن متوسط سعر المنتجات التى يتم تصديرها، عند موقع الإنتاج، وعند موقع التصدير، وحدد وسيلة النقل إلى موقع التصدير، والوقت الذى يستغرقه، والرسوم المختلفة التى تحصل على هذا النقل ؟

الفرق فى السعر بين موقع الإنتاج وموقع التصدير بالنسبة إلى منتجات جبل لبنان ليس كبيراً. فسعر الحرير من 70 قرشاً إلى 90 للقنطار. والزيت والتبغ ينقلان إلى بيروت أو إلى ميناء طرابلس بمتوسط أجر 40 قرشاً للقنطار. ولكن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف أنواع الغلال التى تشكل الإنتاج الوحيد لسهول بعلبك والبقاع والمناطق الخصبة الواقعة حول ووراء جبال لبنان وحوران. وبسبب سوء حال الطرق واستخدام الإبل والبغال والحمير فى نقل الإنتاج والتى تسير بمعدل نحو 15 ميلاً يومياً، فإن كيلة الشعير التى تشترى من الريف حول]دمشق[بسعر تسعة قروش، تباع فى بيروت بسعر يتراوح بين 18 قرشاً و20. ونقل القمح فى]الريف[إلى هذا المكان فى الشتاء الذى يبدأ بعد الحصاد بوقت قصير يتكلف قيمة النولون نفسه الذى يتكلفه عند نقله من ميناء التصدير السورى إلى أوروبا. وحسابات التجار للوقت الذى يستغرقه النقل يعترضها من حين إلى آخر إحتجاز البغال على الطرق بسبب الوحل فى البقاع والجليد فى بعض ممرات جبال لبنان، وخلال الصيف بسبب مصادرة السلطات الحكومية دواب الحمل...

هـ– صف التوزيع الجغرافى لبعض أنواع المنتجات الزراعية، مبيناً الأسباب الطبيعية أو السياسية أو الاجتماعية التى تأثرت بها الإنتاجية والأسعار بالنسبة إلى كل من هذه المنتجات ؟

تتم زراعة السهول الضيقة عند سفوح الجبل بأشجار الزيتون والتين، والمساحات المتوسطة الإرتفاع تخصص لإنتاج الحرير، والمساحات المرتفعة لزراعة الكروم والقمح. وفى حالة لبنان، لا توجد أسباب سياسية تؤثر على الزراعة، ولكن فيما وراءه حيث تزرع الغلال، فإن العقبة الوحيدة التى تعرقل الزراعة هى الحاجة إلى الأمن ، والعدوان الذى يقع على الفلاحين من جانب الفرسان غير النظاميين، والربا الفاحش الذى تسمح السلطات لبعض الممولين بممارسته مقابل نصيب معلوم، والذى يتعهد الفلاحون تحت وطأة البؤس بدفعه وقت الحصاد.

ومعرفة الفلاحين بالزراعة محدودة، وتمارس فقط حسب التقاليد، لأنه ليس هناك أعمال أو جمعيات أو مدارس تعمل على تحسينها وتشجيعها. وهناك أسباب طبيعية تؤثر فى المحاصيل المختلفة السالفة الذكر، والسبب العام منها عدم كفاية الأمطار التى تسقط شتاء وكذلك الرياح الجنوبية الشرقية المسماة شبروكو تقضى على دود القز إذا سادت فى أيار / مايو، وقت تكوين الشرانق.

و – حدد من أى ناحية من النواحى يعد أسلوب زراعة مختلف أنواع المحاصيل خاطئاً، وعلى أى نحو يمكن تحسينه ؟

فى ما يتعلق بهذه البلاد، يحتاج الأمر إلى استخدام الترمومتر (ميزان الحرارة) لضبط درجة الحرارة فى المراحل الأولى لدود القز، كما تحتاج الأعمال الزراعية إلى إدخال الأدوات المخترعة حديثاً. ورغم أن مياه الرى وفيرة، فإن المجارى الرئيسية التى تعبر جبل لبنان تتبدد نتيجة غياب القنوات والجداول، وآثار تلك التى حفرت فى العصور القديمة لا تزال ماثلة للعيان فى بعض الأماكن، ويمكن إصلاحها لو شجعت الحكومة ذلك. والأمور فى حالتها الراهنة لا توفر الحماية اللازمة لرأس المال، وحتى إذا تمت تحسينات فى هذا الصدد، فإن رأس المال المحلى لن يستطيع الإضطلاع بمثل هذه المهام، وبخاصة أنه لا توجد أى مؤسسات مصرفية، وأنه حتى مع سعر الفائدة الحالى وهو 12 بالمائة لا يمكن تدبير المبالغ المالية الكبيرة بسهولة. ولا ريب أنه إذا تم سد هذا النقص ، فسوف يؤدى ذلك إلى تحسين الزراعة. ولكن الأراضى المملوكة للدولة لا يمكن تحقيق أكبر نفع منها إلا إذا بيعت للأفراد أو الشركات...

ز – ما الأدوات المستخدمة للأغراض الزراعية، وإلى أى مدى استبدلت الآلات بعمل الإنسان أو الحيوان، وما هى الآلات الإضافية التى يمكن الإنتفاع بها عند استخدامها ؟

الأدوات التى تستخدم الآن هى المحراث العادى الذى تجره الثيران، والمعول لعزق الأرض باليد. وهما يعدان أكثر الأدوات تطويعاً للزراعة واقتصاداً فى المناطق الجبلية والسهلية حيث يزرع القمح. واستخدام الآلات الحديثة غير معروف تماماً. وكل شئ يعتمد على عمل الإنسان والحيوان. ولكن ما بقيت الأرض تحت سيطرة الحكومة، واستمر نظام الفلاحة بالقرى، وبقيت الطرق على حالها، لا يمكن أن نتوقع تحسيناً من أى نوع كان، فالفلاحون مثبطون محبطون حتى أنهم يتركون الروث يتراكم قرب منازلهم، وبدلاً من أن ينقلوه إلى الحقول للاستفادة به، يتخلصون منه بحرقه، وعندما يسألون عن تلك اللامبالاة يجيبون: "لماذا نجهد أنفسنا ونحن لا نملك إلا مصالح موقتة فى الأرض ؟"...

حـ – ما الشروط المعتادة لإقراض الأموال بضمان الأرض ؟ وهل يشيع الرهن، وهل يحرم من حين لآخر ؟

لا توجد مثل هذه القروض فى لبنان لأن الأرض حيازة حرة[1034]. والمستأجر يحصل على ربع المحصول نظير جهده فى زراعته وحصاده واهتمامه بالأرض. والرهونات شائعة، ومقرض المال يحصل على الريع (حتى) يسدد القرض ولكنها غير قابلة للتحويل...

ط – هل تزرع الأرض عادة بواسطة صاحبها أو المستأجر، وما هى الأنواع المختلفة للإيجار ؟

غالباً ما يملك سكان لبنان الأرض التى يزرعونها لحسابهم، وثمة قسم آخر من ملكيات الأراضى بيد الأرستقراطية ورجال الدين يعطى للمستأجرين الذين يبرمون معهم عقوداً تتضمن أساليب الإيجار المختلفة على النحو التالى: فمثلاً، يحصل المستأجر فى مزارع التوت على ربع الإنتاج لقاء جهده فى رعاية وتربية دود القز، ويتحمل صاحب الأرض كل تكاليف الزراعة والإقامة والأدوات – والإصلاحات. وهناك أسلوب آخر هو إعطاء

[1034] هذا ملك، وليس ميرى. (المحرر).

المستأجر ثلث الإنتاج فى نظير تحمله تكاليف الزراعة، وأسلوب ثالث يحصل بموجبه المستأجر على نصف المنتج على أن يتحمل جميع النفقات، وأى نقص قد يحدث فى إنتاج أوراق التوت التى لو اعتنى بزيادتها يحصل على تعويض يتراوح بين 5 بالمائة و10 بالمائة. وفى زراعة الأراضى غير المزروعة أشجاراً، يحصل المستأجر على المحصول نفسه على أن يتحمل نصف قيمة البذور وبقية النفقات. وفى بعض الجهات يقدم صاحب الأرض ثلثى المحصول على أن يقدم الفلاح كل البذور ويتحمل النفقات الأخرى...

ى – ما هى طبيعة العلاقة بين صاحب العمل والعمال الزراعيين بعامة ؟

تختلف الأحوال تبعاً للعرض المتاح من العمال، ففى بعض المناطق يحصل الحراث الذى يستخدم محراثاً يجره ثوران على عشرة قروش. كذلك تتنوع نسب معدلات الأجور أيضاً بحسب درجة استعداد وقدرة الرجال أو الدواب المستخدمة. وتختلف الأجور فى الشتاء عنها فى الصيف وفقاً للطلب. والعامل الذى يعمل لقاء أجر يومى يحصل على ما بين أربعة قروش وستة يومياً. وأولئك الذين يستخدمون لقاء أجر سنوى للعناية بالماشية وسوقها فى الحقول يتولى المالك إطعامهم ويدفع لهم أجراً يتراوح ما بين 200 و300 قرش فى السنة، وفى السهول يحصلون على ما بين 900 قرش إلى 1000 قرش سنوياً بما فى ذلك الطعام.

ك – إلى أى مدى لا تزال القنانة، أو أى نوع من العمل الجبرى موجودة ؟

لا يوجد عمل جبرى فى لبنان وبيروت، غير أن الشيوخ الإقطاعيين ما زالوا يعاملون فلاحيهم بطرقية استبدادية، ولا توجد إلا فرص ضئيلة للإنصاف.

ل– ما هى المعدلات الحالية للأجور الزراعية، وإلى أى حد تنوعت خلال السنوات العشر الأخيرة، وإلى أى الأسباب يمكن إرجاع تقلباتها ؟

يتنوع معدل أجر العامل العادى فى الوقت الحالى، وكما ذكرت عند الإجابة عن السؤال (ى)، تتراوح بين أربعة قروش وستة فى اليوم. وقد زادت فى المدن نحو 30 بالمائة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولكن هذا التغير لم يتم إدراكه فى هذا الجزء من لبنان حيث لا يتمتع الفلاحون بالحريات الضرورية.

م- ما هى الأحوال الاجتماعية للعمال الزراعيين عامة ؟ ومن أى العناصر أو الطبقات يأتى أفضل العمال ؟ هل هناك أى زيادة أو نقص فى العمال الوطنيين ؟ وإذا كان هناك نقص من أى البلاد يتم سده ؟

يعيش العمال عادة حياة مريحة. وفى السنوات الأخيرة تحسنت أحوالهم نتيجة الطلب الناجم عن الإهتمام غير العادى بالزراعة الذى أثاره ارتفاع أسعار الحاصلات على نحو ما هو مبين فى الجدول المرفق بهذه الاستفسارات، ونتيجة بناء العديد من المبانى الخاصة، ولم يتم استخدام عمال أجانب، ولكن كل منطقة تسد العجز فى الأخرى، وقسم كبير من العمال فى بيروت من المسيحيين من أهالى الجبل، وبعضهم من المصريين.

والمعلومات الخاصة بالأجور يمكن تدعيمها بمادة مستقاة من أجزاء أخرى من الإجابات الواردة من بيروت، ومن إجابات قدمتها قنصليات أخرى. وفى ما يتعلق بالأولى ذكر أن جبل لبنان "على عكس بقية مناطق سوريا، استطاع أن يوفر عدداً كبيراً من العمال الأشداء بمعدل معتدل للأجور يراوح بين ثمانية بنسات إلى شلن واحد يومياً". ومتوسط الأجور اليومية فى بيروت كان كالتالى: النجارون 8 – 14 قرشاً، وعمال المحارة من 8 – 12 قرشاً، والعمال العاديون من 4 – 6 قروش. وفى الجبل الأجور بالمعدلات نفسها[1035].

وتلك المعدلات كانت تزيد قليلاً فقط عن مثيلتها فى مختلف أنحاء سوريا الطبيعية، وأعلى قليلاً منها فى العراق، وأقل نوعاً منها فى الجزر والولايات الأوروبية... وفى غياب معلومات تفصيلية عن الأسعار، يصعب تحديد مدى الفروق التى تمثلها بالنسبة إلى الأجور الحقيقية[1036].

ن – هل هناك إمكانية كبيرة لتحسين الأرض بعمليات مثل الصرف، أو الرى، أو التسميد... إلخ؟

[1035] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 19 من هذا الكتاب، و
Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, pp. 37 – 43.

[1036] المصدر نفسه.

ليس ثمة إمكانية ذات بال لمثل هذه العمليات، وقد أجريت بعض الإصلاحات أحياناً على نطاق ضيق للرى فى سهل بيروت.

س – ما هى الأعمال العامة التى تدعو الحاجة الملحة إليها لتنمية الزراعة ؟ وأيها يمكن تنفيذه بواسطة منح من الحكومة، أو بواسطة العناصر المحلية، أو الشركات التجارية ؟

إن أعظم الحاجات فى هذا الجزء من سوريا هو تعبيد الطريق بين بيروت ودمشق عبر جبل لبنان حتى يصلح لمرور العربات. وهذا المشروع يحظى باهتمام التجار فى المدينتين، ولكنهم ينتظرون التشجيع. والخطوة التالية المرجوة هى تمليك الأرض فى وادى البقاع وبعلبك وما وراء جبل لبنان للأفراد، وفى مثل هذه الحالة تفيد الحكومة من العطاءات، وتزيد منفعة الخزانة العامة والجمارك زيادة هائلة، وتتناقص إغراءات الفساد تناقصاً كبيراً وترتاح السلطات والفلاحون على السواء من هجمات الخارجين على القانون الذين يهبطون كالصاعقة من جبل لبنان ويغيرون على الفلاحين العزل فى السهول عندما تتوافر لهؤلاء بذلك سبل العيش التى تجعلهم يطيعون السلطات الشرعية. وطالما بقيت الحال على نحو ما هى عليه الآن، سوف تعرقل كل خطوة تتخذ باسم الحكومة أو أى شركة محلية أو أجنبية. وجذور الشر تكمن فى السببين السالفى الذكر، وهما عدم تشجيع الزراعة وغياب الأمن العام.

ع – ما متوسط القيمة الحالية للأرض وما أسباب زيادتها أو نقصها، خلال السنوات العشر الأخيرة ؟

قيمة الأرض مرتفعة فى بيروت، حيث يزداد الطلب عليها لأغراض البناء، والمستوى الحكومى للسعر 12 قرشاً للقصبة المربعة. وفى الضواحى تبلغ نصف ذلك. ولكن فى هذه المنطقة يحدد قيمة الملكية مقدار الدخل الذى تحققه – مثلاً يراوح سعر التوت ما بين 200 قرش و500 لحمل الأوراق زنة 25 أقة، ويختلف تبعاً لملاءمة المناخ لدود القز . ومساحة الأرض التى تكفى لبذر كيلة من القمح تساوى ما بين 4000 قرش و6000 بحسب موقعها. ولكن هذه الأسعار تتناقض تناقضاً كبيراً مع الأسعار فى المناطق المجاورة حيث تساوى الأرض ربع القيمة السالفة الذكر. وقد ازدادت قيمة الأراضى فى

هذه المنطقة أكثر من الضعف فى السنوات العشر الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توافر قدر أكبر من الأمن والرخاء، ونمو التجارة الأوروبية مع الساحل وارتفاع أسعار الإنتاج التى أشرنا إليها من قبل.

ف – هل قامت الحكومة بإجراء أى مسح أو تقويم لملكيات الأراضى، وما هى الطريقة المحلية لقياس الأرض وحساب قيمتها ؟

الملكية حرة فى لبنان وفى هذا المكان، والحكومة تحصل فقط على جزية ثابتة مقدارها 3.500 كيس (الكيس يساوى 500 قرش) فى السنة، ولذلك لم يتم إجراء تقويم أو مسح للملكيات. وتمت محاولة لتطبيق طريقة للقياس عام 1847 بغرض توزيع أعباء الضرائب بالتساوى بين السكان، ولكنها لم تستكمل بسبب استدعاء المفوض أمين أفندى. وقد ورد ذكر طريقة قياس وتقويم ملكيات الأراضى فى الإجابة عن الأسئلة السابقة وهى تختلف – على أى حال – فى السهول التى تقع وراء جبل لبنان حيث تقاس الملكية بالفدان لكونها أرضاً أميرية، وهى المساحة التى يمكن أن تحرث فى يوم واحد بمحراث يجره ثوران.

ص – ما هو الاستخدام الشائع فى منطقتك لإراحة الأرض ؟

فى بعض المناطق تزرع الأرض مرة واحدة كل سنتين، وفى المناطق الأخرى حيث الأرض خصبة ويمكن ريها، يتغير فقط نوع البذور، وتزرع الأرض كل عام.

خلاصة

وخلاصة القول، إن الإجابات على استبيان عام 1858 قدمت معلماً لقياس المسار الذى قطعته الزراعة اللبنانية على مدى المائة سنة الأخيرة.

1. توضح أن بعض الملامح المميزة للزراعة اللبنانية اليوم، كانت قد اتضحت عند عام 1858. فقد كان هناك تركيز واضح على المحاصيل النقدية للتصدير، وقد استمر هذا الإتجاه، ولكن نوعيات تلك المحاصيل تغيرت، استجابة للتحول فى الطلب والأسعار العالمية. وكانت الكثافة العالية لسكان الريف سائدة بالفعل، وهو أمر لم يتأثر كثيراً

بالهجرة الكبيرة إلى ما وراء البحار، والنمو السريع لبيروت وغيرها من المدن . وكانت قيمة الأرض أعلى فعلاً من غيرها فى البلدان المجاورة، وازدادت منذئذ عدة أضعاف نتيجة لزيادة الدخول، وزيادة تدفق الأموال التى أثمرتها التجارة والخدمات.

2. كان لبنان بالفعل بلداً تسود فيه الملكيات الصغيرة، وقد انتشرت منذ انتفاضات عامى 1858 و1860، وشراء الأراضى بواسطة المهاجرين العائدين وعائلاتهم، وتفتت المزارع من خلال انتشار المغارسة.

3. والرى الذى كان يقتصر على منطقة صغيرة جداً إتسع ببطء حتى الحرب العالمية الثانية التى انتشر بعدها الرى انتشاراً أكثر سرعة.

4. كان سوء النقل لا يزال عقبة كبرى فى طريق التنمية الزراعية، غير أن التحسينات كانت فى الطريق، وزادت زيادة كبيرة فى العقود التالية.

5. وأخيراً، لم يلحق أى تغيير بأساليب الزراعة حتى الحرب العالمية الثانية، ومنذئذ أصبح هناك زيادة سريعة فى استخدام الأسمدة الكيميائية، واستخدام الآلات الحديثة، والمبيدات الحشرية، والبذور المنتقاة.

2 - صيد الإسفنج، عام 1839

1037

يقوم الغواصون اليونانيون والعرب بصيد الإسفنج، والأولون هم أفضل الغواصين ، يغوصون إلى عمق 29 قامة، بينما يغوص الغواصون المحليون إلى عمق يراوح ما بين 19 قامة و20 فقط، وعلى كل فبعض العرب يتميزون بالجرأة كاليونانيين.

وبعض القوارب اليونانية يستخدم الرمح ثلاثى الشعب فى الصيد. غير أن الغواصين لا يستطيعون العمل إلا فى مياه هادئة، فيستخدمون قطرة من الزيت يسقطونها على صفحة الماء فتنتشر وتمكنهم من رؤية الإسفنج فى القاع، فيصطادونه بالرماح. والإسفنج الذى

1037 نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Sponge Fisheries, 28 August 1839," (Alep), 1830 – 1837, vol. 29.

يتم صيده بهذه الطريقة يقل ثمنه بنسبة 30 بالمائة عن ذلك الذى يجمعه الغواصون لأن الرماح غالباً ما تمزقه.

وكل اليونانيين الذين يمارسون هذا العمل يأتون من أرخبيل كاسل روسو. وفى العام المتوسط يأتى نحو 290 إلى 300 غواص يونانى إلى طرابلس ويتفرقون من هناك على طول الساحل السورى. ويقومون باستئجار القوارب المناسبة للصيد من طرابلس والبترون واللاذقية، يحمل كل واحد منها ما بين ثلاثة غواصين وستة، ولما كانت قوارب الساكوليفيس التى يحضرها الغواصون معهم لا تناسب الصيد، فإنهم يتركونها فى طرابلس، ولا يستخدمونها إلا فى رحلة العودة حاملين معهم الإسفنج الذى قاموا بصيده.

وغالباً ما يعمل كل الغواصين القادمين من كاسل روسو تحت إدارة مسيو بيجليوتى، وهو من رعايا تسكانيا ويقيم فى رودس، الذى يدفع لهم الأموال مقدماً فى الشتاء ويبرم معهم عقوداً تلزمهم ببيع كل الإسفنج الذى يصطادونه خلال الموسم بسعر يتفق عليه، وهو دائماً أقل من سعر البيع فى هذه البلاد، وبذلك يغطى قيمة ما دفعه لهم. وقد درج بيجليوتى على القيام بعمليات الغوص هذه لمصلحة بيت تجارى بريطانى فى رودس. وعلى مدى عامين قام بها لمصلحة بيت تجارى فرنسى فى مرسيليا، مده بالأموال اللازمة.

والغوص على الإسفنج يمارس فقط بين بيروت وإسكندرونة، لأن ساحل كرامانيا يقدم القليل جداً من الإسفنج لأن قاعه رملى بعامة، بينما الساحل صخرى بين بيروت وإسكندرونة فى كل موضع منه، وفيه تتوافر نوعيات جيدة من الإسفنج بكثرة. كما يوجد الإسفنج فى سواحل جزيرة قبرص، ولكنه من نوع عادى، فنادراً ما يتم العثور هناك على الإسفنج الجيد.

وإضافة إلى القوارب التى يعمل عليها الغواصون اليونانيون، يوجد فى طرابلس ما بين 10 قوارب و15 قارباً يعمل عليها الغواصون المحليون، وفى بيروت قاربان، وفى البترون ما بين 8 قوارب و10، وفى أرواد ما بين 4 قوارب و6 (ومعظم سكان هذه الجزيرة فى الغالب من الغواصين، وفى هذه السنوات عندما لا يعملون بالملاحة، أو عندما يزيد الطلب على الإسفنج، يزداد عددهم حتى أنه يمكن تدبير الرجال اللازمين

لنحو 25 قارباً إلى 30 فى لمح البصر). ويوجد فى اللاذقية ما بين 6 قوارب و7 يحمل الواحد منها ما بين خمسة غواصين وستة.

وهناك ثلاثة أنواع من الإسفنج هى:

- الإسفنج الرقيق الأبيض ذى الحبوب الصغيرة.
- الفينيسى، وهو إسفنج سميك يصلح للاستخدامات المنزلية.
- الإسفنج المتين الرقيق ذى الحبوب التى تميل إلى الإصفرار.

ومن الصعوبة بمكان أن نحدد كمية الإسفنج الذى يصطاده القارب الواحد خلال موسم الصيد، لأن ذلك يتوقف على الطقس السائد. ففى السنوات ذات الطقس الهادئ يستطيع القارب الذى يحمل ما بين أربعة غواصين وستة أن يجمع ما بين 150 أقة إلى 200 من الإسفنج، وربما أكثر من ذلك، ثلثها من الإسفنج الرقيق وثلثاها من النوع الفينيسى أو النوع المتين الرقيق. ولا تصطاد قوارب اليونانيين كمية أكبر من تلك التى تصطادها القوارب المحلية. ولكن موسم الصيد عندهم أقصر شهراً حتى يستطيعوا العودة إلى بلادهم قبل أن تسوء أحوال الطقس. ومن ثم نستطيع أن نخمن مقدار ما يصطاده كل قارب بما يراوح بين 150 أقة و250 من الإسفنج فى المتوسط. والغواصون المحليون يصيدون لحسابهم، غير أن التجار الأوروبيين يدفعون لهم مبالغ مقدماً فى الشتاء، ويبرمون معهم عقوداً تلزمهم أن يسلموا أولئك التجار بسعر متفق عليه الإسفنج الذى يقومون بصيده، وهنا لا يتم السداد بالشهر أو الرحلة.

وفى العام الماضى بيع الإسفنج الجيد محلياً بسعر راوح ما بين 50 قرشاً و100 قرش للأقة الواحدة تسليم السفينة، وبيع النوع الفينيسى والإسفنج السميك بسعر ما بين 15 قرشاً و20 للأقة. ويحصل التجار الذين دفعوا مقدماً للغواصين على الإسفنج بأسعار أقل. وفى العام الماضى كان الإسفنج مرتفع الثمن جداً بسبب المنافسة الشديدة بين المشترين. وفى الأعوام السابقة كان الإسفنج الجيد يباع بسعر يراوح بين 50 قرشاً و60 والفينيسى والمتين بسعر بين 10 قروش و12 قرشاً للأقة. وعلى كل، أعتقد أنه لن تتاح الفرصة مرة أخرى

لمثل هذه الأسعار، سواء بسبب زيادة عرض النقود، أو بسبب التنافس الشديد بين المشترين الذى يزداد فى كل عام.

وفى العام المتوسط، يتم صيد ما بين 14 و16 ألف أقة من الإسفنج أمام الساحل السورى ثلثها من الإسفنج الرقيق الجيد وثلثاها من النوع الفينيسى والإسفنج المتين. وهذا النوع من الصيد يمكن أن يصبح أوسع نطاقاً لو أحسنت إدارته.

والصيادون المحليون يبدأون صيد الإسفنج فى حزيران / يونيو، ويتوقفون فى أيلول / سبتمبر، أما اليونانيون فيصلون فى منتصف حزيران / يونيو ويغادرون عند نهاية آب / أغسطس.

وقبل زيادة الطلب على الإسفنج كان الغواصون أقل عدداً، وكان البحر يلقى على الشاطئ بالكثير من الإسفنج فيلتقطه من يعثر عليه، والآن لا يلقى البحر إلا القليل جداً، ونادراً ما يرى المرء أكثر من بضع قطع متناثرة على الشاطئ.

ولم يبدأ الغواصون اليونانيون العمل أمام الساحل السورى إلا فى الخمسة عشر عاماً الأخيرة. وكان عدد الغواصين المحليين محدوداً ويفتقرون إلى المهارة اللازمة. واليوم يستطيع بعضهم أن يضارع اليونانيين فى المهارة. وكان للتجار الفرنسيين وحدهم من قبل حق شراء الإسفنج، وإدارة أمر صيده فى سوريا. ولكن منذ الحملة المصرية فقد تجارنا هذا الإمتياز المربح. وعلى كل، حصل المسيو شارل جاى، نائب القنصل الفرنسى فى طرابلس منذ بضع سنوات، على بيورولدى (مرسوم) من عبد الله باشا يمنح المسيو تومان التاجر الفرنسى الحقوق الكاملة لصيد (الإسفنج) فى سوريا كلها، كما أن له حق الإنفراد بالشراء، وقد باع هذا التاجر حقوقه إلى المسيو بيجليوتى.

وفى ظل الحكم العثمانى يدفع كل غواص يونانى أو عربى للحكومة رسماً قدره مائة قرش عن كل 10 فينيسى من الإسفنج إضافة إلى ستة قروش جمارك... ولم تفتح بعد الحكومة المصرية عيونها على هذا الفرع من فروع التجارة، وحتى الآن لم تقم بإصدار أى تعليمات بشأن إلغاء هذه الرسوم أو الإبقاء عليها.

3 - زراعة التبغ، عام 1843

1038

أ - التربة والطقس والسماد المناسب للتبغ

فى سوريا كلها، لا يزرع إلا التبغ اللازم للاستهلاك المحلى. ولا تنتشر زراعة التبغ إلا على المنحدرات الغربية لجبل لبنان فوق اللاذقية وصيدا وصور، حيث يفسح المجال لتجارة تصدير نشطة إلى مصر. وقد بدأت زراعة التبغ فى المناطق المجاورة لهذه المدن السالفة الذكر فحسب بعد أن قام الجزار باشا باحتكار القطن وفرض رسوماً باهظة عليه، مما أدى إلى انصراف الناس عن زراعته وحلول التبغ محله.

ولا يزرع إلا القليل من التبغ على منحدرات جبل لبنان الشرقية وفى جبال لبنان الشرقية، وأحياناً لا يكفى المحصول حتى لسد حاجة الاستهلاك فى دمشق والمدن الداخلية الأخرى. ولا يزرع المسيحيون هذا المحصول على نحو ما يفعل المتاولة الذين يقدمون أكبر قدر من المحصول وأجود صنف منه.

وعادة يزرع التبغ على التلال ومنحدرات الجبال المتوسطة الإرتفاع، وفى السهول المحيطة بالجبال تزرع الغلال والبقول اللازمة لغذاء البلاد، إذ لا يمكن أن تنمو هذه المحاصيل فى المرتفعات. وفى القمم العالية تصبح فلاحة الأرض بالغة الصعوبة مرتفعة الكلفة، ولا تستطيع القطعان التى تترك عادة فى الحقول البقاء طويلاً فى الشتاء. وعلى كل، لا يجب أن نخلص من هذا إلى أن التبغ لا تجود زراعته على الهضاب العالية، لأن قرية سجد الواقعة على قمة الجبل والمطلة على جزين، والتى يغطيها الجليد بضعة شهور، تنتج تبغاً يباع بضعف سعر ما تنتجه القرى الأخرى. وعلى كل، إذا كانت هناك رغبة فى زراعة التبغ فى الأماكن الباردة، فإنه من الضرورى زراعة الشتلات التى تنمو فى مناطق أخرى دافئة، وإلا كان الإنبات متأخراً جداً...

وبصفة عامة، لا يستخدم روث البقر والخيل كسماد فى سوريا، حيث يستخدم فقط روث الغنم والماعز. وبالنسبة إلى التبغ يستخدم السماد الأخير، وكلما كان بالإمكان تطلق

1038 نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Tobacco Cultivation in Syria," (Damas), vol. 2, 1845 – 1848.

القطعان فى الأراضى التى تعد لزراعة التبغ أو فى الأراضى المرتفعة عنها حيث تجرى منها مياه الأمطار الشتوية إلى الحقول المزروعة حاملة منها ما خلفته القطعان أثناء رعيها هناك.

ب ـ إعداد التربة

عندما تخصص قطعة من الأرض لزراعة التبغ، إذا كان لم يسبق زراعتها به من قبل ، يجب عزقها، وتنظيفها من الحصى، والحشائش. وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية يجب أن تسمد وتحرث ثلاث مرات. وكلما كانت التربة عميقة (أى كانت الطبقة الصالحة للزراعة سميكة)، إقتضى الأمر سنوات أكثر للإعداد، ولذلك يكون الحد الأدنى ثلاث سنوات والأقصى ست سنوات أو سبعاً. ويتم أولاً تغطية الحقل بطبقة من روث الغنم والماعز سمكها بوصتين، ثم تحرث بالمحراث العادى – وهو المحراث الوحيد المستخدم فى سوريا – وهو قطعة من الخشب مثبت بها سلاح حديدى. وحتى لا تترك الأرض دون زراعة خلال سنوات الإعداد، يمكن أن تزرع بها هذه النباتات على أن تحصد قبل تمام نضجها وهى الشعير (الذى يمكن قطعه أخضر لإطعام الخيل)، والخيار والقرع ، والبطيخ... إلخ. وبعد إعداد الحقول على مدى يراوح من ثلاث سنوات إلى سبع يتم حرثها ست مرات أو سبعاً فى الربيع، وبعدئذٍ تصبح مهيأة لاستقبال شتلات التبغ.

جـ ـ البذر وزراعة الشتلات

من أول أيلول / سبتمبر حتى منتصف تشرين الثانى / نوفمبر، تعد داخل القرى مربعات من التربة السوداء الثقيلة التى تم نخلها جيداً، وذلك بجوار جدران المنازل وتغطى لحمايتها من الرياح. فتغطى بالقش الذى توضع فوقه طبقة من روث الماعز ثم تحرق تلك الطبقة بإشعال النار فى القش. وبعد خلط الرماد بالتربة يدوياً، تغطى المربعات بطبقة سمكها بوصتان من الروث المسحوق، ثم تترك فى موضعها حتى أوائل كانون الأول / ديسمبر أو 15 كانون الثانى / يناير على أكثر تقدير. عندئذٍ يؤتى بالبذور التى تخلط بما يوازى ثلثى وزنها من رماد متخلف عن حرق خشب عادى، ثم تنثر على التربة باليد، وتغطى بأغصان الشجر لمنع الطيور – التى تحب هذه البذور – من إلتقاط البذور

والحيلولة دون تخضير النبات. وهذه العملية يجب أن تتم فى جو جاف، فإذا سقط المطر فى الأيام السابقة على البذر، يجب أن تترك التربة حتى تجف بضعة أيام حتى يمكن تفتيتها بسحق الكتل المتجمدة منها، والتى قد تتكون نتيجة المطر. ويجب فحص مربعات البذور هذه كل 15 يوماً أو 20، فإذا لم تنبت البذور تصبح إعادة نثر البذور ضرورية . وعندما تظهر الورقات الثلاث الأول، ترفع الأغصان عن المربعات بعد أن يكون الخطر قد زال عن النبات. فإذا كان الطقس جافاً ولم يسقط مطر، يجب أن تسقى الشتلات باستخدام إناء خاص مرة كل يومين أو ثلاثة أيام على الأقل، حتى إذا بلغ طول النبات نصف قدم على الأكثر، أصبح صالحاً للنقل إلى الحقل.

وفى نيسان / أبريل، حين تكون الحقول قد أعدت على النحو الذى أشرنا إليه من قبل، يتم شق خطوط بالمحراث يبعد بعضها عن البعض الآخر مسافة قدمين ونصف القدم . وتغرس الشتلات فى قاع تلك الخطوط، مع ترك مسافة بين كل شتلة وأخرى معادلة للمسافة بين الخطوط وبعضها البعض. وحتى تضرب الشتلات بجذورها فى الأرض ، يجب ريها يومياً إذا كان الطقس جافاً ودافئاً، وتروى كل شتلة على حدة باستخدام إبريق خاص مع مراعاة عدم صب الماء بقوة حتى لا يقتلع النبات. ويجب فحص النبات يومياً لتنقية الآفات واقتلاع الحشائش. وطالما كان النبات بحاجة إلى الرى – وذلك حتى تتدعم جذوره ويبلغ إرتفاعه نحو القدم الواحدة– يجب إقتلاع الحشائش يدوياً عدة مرات. وعندما يبدو واضحاً أن النبات قد استقام على عوده، ترك لشأنه. فلا يروى، لأن الرى يصبح عندئذٍ ضاراً به. أما القسم الذى يخصص للبذور من النبات فيشذب ولا يترك من أغصانه إلا العرق الذى يحمل الأزهار العنقودية، ولا يقطع منه إلا الزهرة الوسطى إذا ارتفعت عن جاراتها، وكذلك الأغصان التى عند إبط الأوراق، أما بقية النبات الذى يخصص لإنتاج التبغ فيترك دون رعاية أو خدمة بالتقليم أو غيره، بل يترك وشأنه حتى يحين وقت جمع التبغ.

د ـ جمع التبغ

يبدأ جمع التبغ فى موسم يختلف باختلاف المنطقة التى يزرع فيها والظروف البيئية المحيطة بها. وعادة يتم الجمع فى الصباح ويفضل أن يكون ذلك فى طقس جاف. ويتم

جمع التبغ على أربع مرات متتالية تكون أربعة محاصيل متميزة لا فى موعد الحصاد فحسب بل وفى نوعية التبغ أيضاً. وعادة تبدأ فى حزيران / يونيو وتنتهى بنهاية تشرين الأول / أكتوبر.

هـ - إعداد التبغ

وفى كل مرة يجمع فيها التبغ على النحو الذى أشرنا إليه، توضع الأوراق فى حزم تضم كل واحدة ما بين ثمانى أوراق وعشر مربوطة بإحدى سوق النبات. وتوضع الحزم على شكل دائرة متحدة المركز وسوق النبات إلى الخارج، وذلك فى حقل يتم تنظيفه بعناية وتركه مدة أربعة أيام وليالٍ معرضاً للشمس والندى. وإذا سقط المطر تنقل الحزم إلى داخل مكان مسقوف. وعندما يذبل الضلع الأوسط للأوراق تملص الأوراق من السوق باستخدام أداة من البوص، فتكون ما يشبه اللفافة، تترك فى الحقل لمدة أربعة أيام وليالٍ أخرى معرضة للشمس والندى على أحد جانبيها أولاً ثم تقلب على الجانب الآخر لمدة مماثلة. وأخيراً عندما يتم التأكد من أن الشمس والندى قد تركا الأثر المطلوب – الذى يتضح من إكتساب التبغ لوناً يميل إلى الإحمرار – يتم جمع التبغ ذات صباح وهو بعد مبلل بالندى ويوضع فى حفرة فى الأرض تتحدد سعتها بحجم المحصول، مغطاة عند قاعها وجوانبها بطبقة من القش، ثم تغطى الحفرة بالحصير الذى يضغط على التبغ بوضع الأحجار الكبيرة فوقه. ثم يتم إخراجه من الحفرة، ومرة أخرى يتم تعريضه للشمس والندى لمدة يومين وليلتين ثم يقلب على الجانب الآخر لمدة مماثلة، ويعاد وضعه فى الحفرة وضغطه لمدة يومين آخرين، وبعدها يرفع من الحفرة ويعد للبيع.

و- أنواع التبغ المختلفة

... يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التبغ: أولها "الجدار" وهو تبغ ينتج من الحقول التى تختار وتزرع بالطريقة المشار إليها أعلاه، كما ينتج من الحقول الصناعية التى تقام بجوار الأديرة . والثانى هو "الكسار" وهو المحصول الأول الذى يجنى من الحقول الحديثة الإعداد والتى لم يسبق زراعتها بالتبغ، وقيمته تقل من 8 بالمائة – 12 عن قيمة النوع الأول. وأخيراً، يأتى

النوع الثالث "البراوى" وهو تبغ يزرع فى أى حقل متاح دون أن يحظى بالرعاية التى أشرنا إليها، وهو خفيف، ينقصه الغنى، ويساوى نصف قيمة الجدار وأحياناً ثلثه.

4 - تربية الأغنام فى ولاية دمشق عام 1851

[1039]

... إن أهالى دمشق يمارسون أعمالهم على النحو التالى:

لقد رأينا كيف أن مائة نعجة تلد فى المتوسط خمسين حملاً، وأن من بين هذه الخمسين حملاً 25 أنثى و25 ذكراً، ورأينا أيضاً أن كل نعجة تنتج رطلاً ونصف الرطل من الزبد، وكل الحملان التى تولد ملك لصاحب القطيع الذى يحصل أيضاً على نصف ما يجز من الصوف وثلث الزبد، أى 23 رطلاً، لأن كل 45 نعجة تضع حملاناً تنتج ما بين 68 رطلاً من الزبد و70. وعلى ذلك يحصل البدوى على 37 جزة صوف، و48 رطلاً من الزبد.

ويمكن تقدير ربح مالك القطيع على النحو التالى:

لكل مائة نعجة، تساوى	5000 قرش
25 حملاً ذكراً بسعر 20 قرشاً	500 قرش
25 حملاً أنثى بسعر 30 قرشاً	750 قرشاً
23 رطل زبد بسعر 14 قرشاً	322 قرشاً
38 جزة صوف (لأن معدل نفوق الأغنام 25 بالمائة بسعر 5 قروش	190 قرشاً
	1762 قرشاً

وقد يمثل هذا 35 بالمائة إلا أنه يجب خصم 10 بالمائة من رأس المال، ولوضع النفوق فى الإعتبار، يخصم 500 قرش من مبلغ 1762 فتبقى أرباح قدرها 1262 قرشاً، أى 25 بالمائة من رأس المال المستثمر، وهو قريب جداً من معدل عائد الاستثمار للأموال فى سوق دمشق. وتربية الحيوانات صفة لازمة لسكان حوران وهى تعطى نتاجاً كالتالى:

[1039] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "From Ségur to Minister of Foreign Affairs, 26 November 1851," (Damas), vol. 3, 1849 – 1855.

كل مائة نعجة تعطى للبدوى كأمانة، يتلقى نظيرها 25 كيلة من الذرة (850 لتراً) بسعر خمسة قروش للكيلة، وبذلك يكون قد حصل مقدماً على 125 قرشاً. ومن جانبه يقدم البدوى إلى صاحب القطيع 63 جزة صوف من بين 75 جزة تنتجها المائة نعجة ويحتفظ لنفسه بـ 9 جزات (هكذا فى الأصل) فقط، وعلى كل، يحتفظ أيضاً بربع الحملان التى تولد، فلا يعيد إلى المالك 50 حملاً كما فى الحالة السابقة، وإنما يعيد إليه 38 حملاً فقط، وبدلاً من الإحتفاظ بخمسين رطلاً من الزبد، كما فى الحالة السابقة، يأخذ 23 رطلاً فقط ويعطى للمالك 46 رطلاً بدلاً من 23 رطلاً.

وبذلك يحصل كل طرف على ما يلى:

البدوى: يحصل على تسع جزات صوف، و12 حملاً، و25 رطلاً من الزبد، ولا ندخل الـ 25 كيلة من الذرة فى الحساب.

المالك: يحصل من قطيعه على ما يلى:

19 حملاً من الذكور بسعر 20 قرشاً	380 قرشاً
19 حملاً من الإناث بسعر 30 قرشاً	570 قرشاً
46 رطلاً من الزبد بسعر 14 قرشاً	644 قرشاً
63 جزة من الصوف (بإعتبار معدل النفوق 25 بالمائة) بسعر 5 قروش	315 قرشاً
	1909 قرشاً
تخصم منها قيمة الذرة	125 قرشاً
	1784 قرشاً

وهو ما يمثل 35 بالمائة، ولكن بسبب النفوق، هناك خسارة أخرى قدرها 10 بالمائة من رأس المال، فيتبقى عائد قدره 25 بالمائة فقط من رأس المال المستثمر. وبذلك يكون معدل العائد متساوياً فى الحالتين.

5 - إمكانات التنمية الزراعية فى سورياعام 1855

1040

أ - منطقة عجلون

فى هذه المنطقة أراضٍ زراعية واسعة يمكن أن تنتج كل أنواع المحاصيل، كما أن فيها مناجم لمختلف أنواع المعادن. ونظراً لبعدها عن دمشق، حولتها هجمات العرب إلى أراضٍ بور تقريباً. وعلى مدى عدد من السنين لم تبذل أى محاولة لإعادتها إلى ما كانت عليه من رخاء. ومن ناحية زراعة الأراضى البور، تقدم رجل ثرى صاحب نفوذ يدعى الشيخ بركات بطلب إلى الحكومة، على أساس أنه إذا أسندت إليه إدارة المنطقة، فإنه يستطيع فى وقت قصير أن يحدث تغييراً إلى الأفضل، ولم يكن باستطاعة أى والٍ من الولاة أن يفعل شيئاً حتى الآن دون مساعدة الشيخ بركات.

ب - منطقة إربد

وهذه المنطقة أيضاً أراضٍ واسعة مماثلة لأراضى عجلون، وكان العرب أيضاً هم سبب ما لحق بها من خراب. وهناك شيخ ثرى يستطيع أن يفعل خيراً لو استخدمته الحكومة إذ يساهم مساهمة فعالة فى تحقيق التحسن المطلوب فى مسألة توفير الحماية وزيادة الإيرادات.

جـ - منطقتا جبل حوران (جبل الدروز)

خصوبة أراضى هاتين المنطقتين معروفة جيداً. ونظراً لتعرض حوران كثيراً لهجمات العرب فقد منيت بخسائر كبيرة، إذ إن العرب يفرضون إتاوات عينية على الفلاحين، فإذا أمكن حماية المنطقة من أسباب الفقر تلك، استطاعت حوران وحدها أن تنتج من الغلال ما يكفى حاجة سوريا كلها، لأن فيها من الموارد ما يكفى عشرة أضعاف سكان الريف الحاليين، وتبقى بعد ذلك هناك أراضٍ كافية للزراعة. ومن السهولة بمكن أن تتحول هذه المنطقة إلى حالة الرخاء وأن تزيد مواردها زيادة كبيرة. والطريقة المثلى لإبعاد العرب

1040 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Wood to Clarendon, Damascus, 12 February 1855," (FO 78 / 1118).

هى تعيين بعض شيوخ الدروز وشيوخ حوران على رأس قوة غير نظامية من الفرسان تحصل على رواتب من الحكومة. وهؤلاء الشيوخ يقبلون عن طيب خاطر القيام بهذه المهمة لتطهير الريف من العرب حتى بعدد قليل من الفرسان، يقل عما يستخدم الآن للغرض نفسه. وبهذه الطريقة تنتعش هذه المناطق، ويدخل الخزانة قدر كبير من الإيرادات، ويتمتع السكان بقدر أكبر من السكينة، ويمكن تخفيض نفقات شرطة الريف تخفيضاً ملحوظاً.

د ـ منطقتا حاصبيا وراشيا

حقاً هاتان المنطقتان من المناطق الجبلية، وتبدوان فى حالة إنتعاش من كل الوجوه . والسكان فى الغالب قوم همج لا يخضعون لسلطة، ولم يفكر أحد فى تحسين حالهم، فيما عدا إرسال القوات لجباية الضرائب زمن الحكم المصرى. ففى ذلك الحين اكتفت الحكومة بجباية الميرى الذى فرض بقدر من المبالغة. والنظام الضريبى نفسه تتبعه الحكومة الحالية، ولكن لو فطنت السلطات التركية إلى أوضاع هاتين المنطقتين لاستفادت من كل الوجوه. فقد يترك للسكان أمر فلاحة أراضى قراهم على نحو ما يحدث فى بقية أنحاء البلاد، فتعود الفائدة عليهم وعلى الخزانة العامة.

هـ منطقة البقاع

عانت هذه المنطقة الجيدة الخصبة إهمال الحكومة، وتنحدر تدريجياً على طريق الإضمحلال، والأسباب الرئيسية لخرابها تعود إلى تغيير حكامها باستمرار، وتدخل بعض أعيان دمشق فى قراها إذ يرسلون وكلاءهم الذين يمارسون كل أنوع الاستبداد ضد الفلاحين. وقد يضاف إلى ذلك المضايقات التى يثيرها سكان جبل لبنان المشاكسون . وأدى فرض ضريبة إضافية قدرها مائة ألف قرش فوق الضريبة الثابتة (التى تحسب على أساس متوسط محصول خمس سنوات) إلى إضافة عبء جديد على كاهل السكان وفتح الباب لمزيد من الطغيان. وطريقة إعادة الرخاء إلى هذه المنطقة قد تكون عن طريق:

1. توقف موظفى الحكومة عن الحصول على مصالح شخصية فى القرى.

2. منع سكان جبل لبنان من فرض سيطرتهم على القرى.
3. إلغاء الضريبة التى تبلغ مائة ألف قرش.
4. السماح للسكان بإتباع نظام الزراعة القديم الذى كانوا وفقاً له يزرعون لحساب بعض الأفراد بموجب عقود خاصة.

و- منطقة بعلبك

هذه المنطقة فى حالة إنتعاش بصفة عامة. فهناك ثلاث قرى فقط تعانى الخراب. وقد أكد أحد المصادر من سجلات ضرائب المتأخرات أن الضرائب المستحقة على هذه القرى الثلاث يمكن أن يلزم بها أحد الأشخاص لبضع سنوات، ثم يتبع ذلك إعادة هذه القرى إلى الإنتاج بكل تأكيد.

ز - مناطق حماة وحمص والمعرة

فى هذه المناطق الثلاث أراضٍ واسعة على درجة عالية من الخصوبة، ولكن البدو حولوها إلى أراضٍ بور بسيطرتهم عليها وعلى سكانها. وحتى هذه اللحظة لم تطبق التنظيمات فى هذه المناطق، ويتآمر الحكام مع الأعيان ضد الناس. وهناك عداوة قديمة بين الدناجية والأنصارية والناس يقفون فى صف الآخرين، وبحماية الفلاحين من هجمات البدو، وباستدعاء شيوخ الدناجية والأنصارية لشغل وظائف الإدارة المحلية من أجل إتاحة الفرصة لتفاهم أفضل بينهم ومن يستبدون بهم الآن، وإسناد بعض الوظائف إليهم لتوفير الحماية للريف، والعمل بالتنظيمات والمراسيم السلطانية، وتنظيم المجالس المحلية على قاعدة المساواة ليتحقق الإلتفات إلى المسائل التى تتولى بحثها، وحفظ السجلات التى تتضمن القرارات العامة والبيانات الخاصة بالإيرادات الحكومية، وتقديمها مرة كل شهر إلى أمانة المجلس المركزى فى دمشق، فإن الأوضاع سوف تتحسن بالضرورة من جراء اتباع مثل هذه الإجراءات.

حـ - منطقة دمشق والغوطة

تنقسم منطقة دمشق إلى أربعة أقضية فى القرى التابعة لها والتى تمتد على مسيرة عشر ساعات من المدينة. وعندما ينشب نزاع بين السكان أو تحدث أى مشكلة تقتضى مثول الأطراف المعنيين أمام القاضى، فإنهم يضطرون للقدوم إلى دمشق، ومن ثم يقضون وقتاً طويلاً فى الذهاب والإياب والإنتظار. وعندما يحتاج الأمر إلى استدعاء أحد الفلاحين يوفد موظف لإحضاره. وجباية الضرائب تتم بالطريقة نفسها، أى بإرسال موظفين بعينهم إلى المواقع التى تجبى منها الضرائب، ويحصلون على مبالغ معينة نظير ما تحملوه من أعباء. وقد يكون من الأفضل إتباع النظام الذى مارسته الحكومة المصرية التى عينت مشرفاً على كل مجموعة من أربع قرى، وكان للمشرفين حق البت فى المشروعات الصغيرة، ومن خلالهم أيضاً يمكن جباية الضرائب بسهولة ودون التسبب بالمتاعب للناس الذين يستفيدون بذلك من الإهتمام بشؤونهم، ويوفرون الوقت والنفقات التى يتحملونها فى ظل النظام الحالى.

6 - الحرير فى لبنان وسوريا الأعوام 1852، 1879، 1900

[1041]

كانت صفقات الشرانق والحرير الخام كبيرة جداً هذا العام. وقد قدرت المشتريات – التى قام الفرنسيون بمعظمها – بـ 14 مليون قرش. ويرسل القسط الأكبر من الشرانق إلى مرسيليا وما يتبقى فى البلاد تستخدمه معامل حل الحرير التى أنشئت فى لبنان وعددها سبعة من بينها خمسة يديرها فرنسيون يعملون لحسابهم أو لحساب بيوت تجارية فى جنوب فرنسا.

والأرباح الكبيرة التى حققتها الحملة السابقة نتجت عن زيادة المضاربات ومحاولة الشراء بأى سعر. ولكننى أخشى ألا تتحقق توقعات الربح، لذلك، رغم اتجاه الهبوط فى سوق مرسيليا، تم شراء الأقة من الشرانق فى موسم الحصاد بسعر 20 قرشاً وحتى 24 قرشاً، هنا تتكلف أقة الشرانق بالنسبة إلى الكثير من المشترين 13 قرشاً – 15، لأنهم اشتروها

[1041] نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Silk, 16 September 1852," (Beyrouth), vol. 6, 1848 – 1853; Ibid., 1868 – 1888, vol. 9, and Ibid., 1897 – 1901, vol. 12.

مقدماً، إذ يبرم الفلاحون عقوداً مع التجار يتعهدون فيها بتسليم الكثير من أقات الشرانق عند موسم الحصاد بسعر متفق عليه عند التوقيع. والفلاحون الذين يلجأون إلى هذا النوع من البيع يحتاجون عادة إلى السيولة النقدية، ويستغل المشترون هذا الوضع لمصلحتهم بتخفيض السعر إلى أدنى حد ممكن، وذلك ما يحدث فى الغالب.

وتحدث منازعات خطيرة عند زمن الحصاد: فالأسعار ترتفع كما قلنا إلى 20 قرشاً. فماذا يفعل الفلاح الذى باع بسعر 12 قرشاً مثلاً ؟ إنه يتجاهل إلتزامه نحو التاجر ويبيع بسعر 20 قرشاً محققاً ربحاً هو ثمانية قروش للأقة. وعندما يطلب منه تنفيذ العقد الذى أبرمه مقدماً، يدعى أن محصوله كان سيئاً وأنه لا يستطيع أن يسلم الكمية المقررة. وفى مثل هذه الحالة، قد يجد التاجر نفسه مضطراً للتوصل إلى الإتفاق مع مدينه أو يقاضيه أمام المحكمة، ولكن فى الحالة الأخيرة يظل الأمر صعباً، فحتى إذا حكمت المحكمة لمصلحة التاجر، فإنه لا يستطيع أن يستعيد النقود التى دفعها مقدماً.

]وهذا الوضع أدى إلى وقوع منازعات قضائية بين الباشا وقائمقام الدروز فى لبنان[...

وسوف تنقل الشرانق والحرير إلى مرسيليا بواسطة 10 سفن – 12 سفينة شراعية، والطريق الجديدة لخنق الدودة باستخدام البخار تجعل بالإمكان كبس الشرانق وإنقاص حجمها إلى حد كبير. ويبدو أن التجار قد قرروا استخدام بواخر المساجيرى ناسيونال لنقل محصول العام المقبل. فالسرعة فى الوصول، والأمان، وهبوط قيمة التأمين، هذه العوامل الثلاثة معاً ترجح كفتها كفة النولون المرتفع القيمة الذى يقال أنه سوف ينخفض على أى حال. وسوف تكون هذه الضربة الأخيرة للملاحة الشراعية على الساحل السورى لأن الواردات ليست كبيرة الحجم بالقدر الكافى حتى تجعل بالإمكان أن تعود السفن التى تحمل شحنات إلى بيروت فارغة فى رحلة العودة. ولسوء الحظ، سوف يجدون الغلال والزيت فقط عندما تسمح أسعارها بجعل التصدير ممكناً.

... يجب ملاحظة أنه كلما بعدنا عن بيروت كانت الشرانق أرخص ثمناً، ومنذ ثلاث سنوات أو أربع، كان سهل بيروت وجزء من لبنان يقدمان كميات كافية للتصدير بسعر ترك هامش ربح لكل من البائع والمشترى، والآن يجب أن يسعى المرء بحثاً عن الأسعار

التى من الممكن أن تحقق ربحاً. وقد تأكد لى أن المشتريات التى تمت بمختلف الأسعار عام 1852، كان من الممكن أن تحقق خسارة لولا أن حقيقة عقد الصفقات مقدماً بسعر منخفض خفضت متوسط سعر الشراء وأوجدت نوعاً من التوازن.

وعلى نقيض ذلك، حقق التجار الذين اشتروا كميات كبيرة من الشرانق، تسليم موسم الحصاد من حاصبيا فى الجنوب وسهل أنطاكية فى الشمال، أرباحاً كبيرة جداً لأنهم يعملون فى منطقة جديدة لم تفسدها المنافسة بعد[1042]...

كما هو معلوم تماماً، تعد سوريا مركزاً مهماً لإنتاج الحرير. فمن طرابلس إلى صيدا، ومن الساحل إلى ما وراء جبال لبنان، الجبل مغطى بمعامل تربية دود القز وحل الشرانق، وهذه المعامل تعتبر مصدراً مهماً للدخل عند سكان هذه البلاد الذين بفضل هذه الصناعة يزرعون أشجار التوت الكبيرة فى الأرض قليلة الخصوبة التى لولا ذلك لبقيت دون زراعة ودون إنتاج.

ومنذ عام 1850 على وجه الخصوص، تطورت تربية دود القز وحل الحرير تطوراً ملحوظاً: فالآن هناك 67 معملاً يملكها جميعاً أهالى البلاد فى الغالب، بينما لم يكن هناك سوى خمسة معامل فقط فيما بين الأعوام 1840 و1850 بينها ثلاثة يملكها فرنسيون. وهذا التوسع السريع يعود إلى أسباب متنوعة:

أ- قبل كل شئ أود أن أذكر الأمن المؤكد الذى أقامته الإدارة الجديدة فى الجبل، وأن طمأنة الناس إلى أنهم لن يتعرضوا للمضايقات فى أعمالهم شجعهم على المغامرة بمثل هذه المشروعات بواسطة الأموال التى أجبرتهم حالة الإضطراب السابقة على إخفائها.

ب- إنخفاض أجور العمل يترك هامشاً كبيراً للربح، فالأجر اليومى للرجال لا يتجاوز سبعة قروش (1.40 فرنك) والأجر اليومى للنساء لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة قروش ، وهذا يجعل من السهل على المصدرين أن ينافسوا الصناعة المماثلة فى لومبارديا وجنوب فرنسا حيث يطالب العمال بأجور مرتفعة.

[1042] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Dispatch to Minister of Foreign Affairs, 24 February 1853," (Beyrouth), vol. 6, 1848 – 1853.

أخيراً، يجب أن نأخذ فى الإعتبار ما يغلب على المحصول من انتظام مؤكد، والذى يحقق متوسطاً مجزياً إذا إعتبرنا السنوات السيئة المحصول مع السنوات الجيدة، فهو لا يتعرض لتقلبات الطقس التى نجدها فى البلدان الأخرى والتى كثيراً ما تقضى على محصولهم . ومن ثم تتجه الأسواق الغربية نحو سوريا وهم على يقين أنها سوف تفى دائماً بحاجة الطلب.

وفى لبنان، هناك على الإجمال نحو 5800 حوض، تستخدم 10.000 عامل لمدة تسعة شهور سنوياً، ينتجون ما بين 140 و160 ألف كلغ من الحرير...

]ويمضى التقرير فيذكر أن محصول عام 1879 قدر بـ 1.6 مليون أقة (مليونى كيلوغرام) مقارنة بـ 1.8 مليون أقة عام 1878، ويلعب بيض باستيور دوراً محدوداً، أما البيض الكورسيكى فيستخدم على نطاق واسع، كذلك تستخدم نوعيات من البيض اليابانى، ولكن من 96 – 97 بالمائة منها تمت إعادة إنتاجها فى سوريا. ومتوسط ما دفعه الغزالون من ثمن كان 28½ – 29 قرشاً للأقة (4.40 – 4.50 فرنكات للكيلوغرام)[1043].

... فى سهل البقاع، على مقربة من دمشق، تتطور زراعة أشجار التوت التى لم تكن معروفة من 25 عاماً، تطوراً كبيراً يوماً بعد يوم... على حساب أشجار الكرمة والزيتون. وفى عام 1875، كان فى سوريا كلها 4700 حوض، 880 منها كانت معطلة عن العمل، وفى عام 1899، كان فيها 9000 حوض على الأقل]ومحصول الشرانق الحالى يقدر بـ 5.128.000 كيلوغرام تنتج 456.000 كيلوغرام من الحرير مقابل 465.000 كلغ العام الماضى[.

والمعامل السورية التى يملك الفرنسيون أكبرها، تحل الشرانق من الطرفين وتعقد الأطراف. ومعداتها بطريقة تركيبها ووضعها فى العراء تخلف كثيراً مما يمكن الإنتفاع به، والنظافة مجهولة غالباً. وعلى نقيض ما كان يتم فى برسه، فإن التحسينات التى أدخلت فى أماكن أخرى لم يتم إدخالها هنا. غير أن الإنتاج السورى ينافس إنتاج برسه وإيطاليا كما يتضح من الأرقام التالية:

[1043] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Silk, 10 September 1879," (Beyrouth), vol. 9, 1868 – 1888.

الدرجة الأولى، سوريا 55 (بالمائة)، برسه 53، إيطاليا 56.]الصادرات بما فيها عادم المشاقة والأنواع الممتازة والرديئة تبلغ 22 – 25 مليون فرنك[[1044].

7 - القطن فى ولاية حلب عام 1864

[1045]

كانت زراعة القطن فى ولاية حلب تحظى دائماً بالاهتمام، ولكنها أصبحت مؤخراً تحتل أهمية كبيرة، وإنتاجها يحتل موقعاً بارزاً بين الصادرات. ومنذ نحو عشر سنوات كانت زراعة القطن قاصرة على سد الحاجة المحلية وتغطى الاستهلاك الداخلى. وخلال الحرب الشرقية (القرم) ثم الإنصراف عنها تماماً لمصلحة زراعة الغلال، التى أتاحت لها إمدادات الحلفاء فرصة كبيرة للربح. ولكن بعد عام 1856، لم يعد هناك مثل هذا الطلب على الغلال فى المشرق، ولم تعد أسعار السوق فى أوروبا توفر أرباحاً للمنتجين السوريين. فعادت زراعة الغلال إلى حدودها السابقة، كما كانت فى الماضى، تقتصر على سد حاجة السكان المحليين. ومن ثم بدأ الفلاحون يزرعون القطن. ولكن بعد الحاجة الملحة الناتجة عن الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة، فقد حققت زراعته فى ولاية حلب – كما فى بقية أنحاء سوريا والأناضول وكردستان والعراق – تطوراً، حتى أن محصول عام 1863 كان عشرة أضعاف محصول عامى 1857 و1858. ويبشر محصول عام 1864 حتى بإنتاج أكبر، غير أنه لم يتم جنيه بعد... وقد قدر أن ولاية حلب تقدم باختيارها للتصدير – بعد تغطية حاجة السوق المحلية – ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف بالة أى ما زنته 400 – 500 ألف كيلوغرام من القطن.

وليست مدينة حلب وحدها السوق التى يباع فيها قطن الولاية، ولكنه يباع أيضاً فى مستودع تجارة عبور القطن فى أورفة، وماردين، وديار بكر، وخربوت، وقاضى يمن . ومناطق آسيا الصغرى الأخرى. ومن المتوقع أن سوق حلب سوف تكون قادرة على أن

[1044] France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Sercy to Delcassé, 25 February 1900," (Beyrouth), vol. 12, 1897 – 1901.

[1045] نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Aleppo Cotton, 9 June 1864," (Alep), vol. 33, 1863 – 1866.

تضيف إلى الصادرات نحو ثلاثة آلاف بالة (300 ألف كيلوغرام) فضلاً عن الـ 4000 – 5000 بالة التى ذكرناها أعلاه.

ويصنف القطن تجارياً ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: ويأتى من اللاذقية أو أدلب؛
- النوع الثانى: ويأتى من أورفة أو ماردين؛
- النوع الثالث: ويأتى من خربوت وكلس وغيرهما.

وهذه النوعيات يحددها طول التيلة ودرجة متانتها، ودرجة نقاوة القطن من الشوائب . وبصفة عامة، القطن الذى تقدمه سوق حلب ردئ النقاوة ويحتوى على كمية كبيرة من قشور اللوز. ويرجع ذلك إلى أن تنقيته تتم فى الشتاء، حيث تؤدى الرطوبة فى الجو إلى التصاق القشور بالقطن أكثر مما يحدث فى حالة الطقس الجاف؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرجع إلى سوء الطرق المتبعة والآلات المستخدمة. وقد بذلت محاولات لجلب الآلات التى تستخدم فى أوروبا إلى هذه البلاد. وسواء كان ذلك لأن الناس هنا لا يعرفون كيفية تشغيلها على نحو ما قيل، أو لأنها لا تلائم نوعيات القطن المحلية، فقد منيت هذه المحاولات بالفشل، وقد تأكد أن هذه الآلات التى صممت لمعالجة القطن الأطول تيلة والأمتن من القطن المحلى، تفتت القطن السورى وتلحق التلف البالغ به. ومن ثم، يتمسك الناس فى الريف بالأدوات والطرق التى يألفها الفلاحون.

وأسعار القطن الحالية فى سوق حلب، التى تتغير فقط استجابة لتقلبات الأسعار فى الأسواق الفرنسية والإنكليزية، هى بالنسبة إلى البالة زنة مائة كيلوغرام تسليم الباخرة (F. O. B):

- النوع الأول: 440 – 450 فرنكاً.
- النوع الثانى: 425 – 435 فرنكاً.
- النوع الثالث: 410 – 420 فرنكاً.

وهذه الأسعار تتضمن النفقات التالية:

أ. 10 بالمائة ضريبة العشر المفروضة على إنتاج الأرض.

ب. 25 – 30 فرنكاً للبالة زنة 100 كيلوغرام، مصاريف وزن وتعبئة ونقل من حلب إلى إسكندرونة.

ت. ضريبة جمركية للتصدير، وهى هذا العام – وفقاً للمعاهدة التجارية (1861) – تصل إلى 6 بالمائة فقط، ولكنها فى الحقيقة ترتفع إلى 12 بالمائة لأن السلطات العثمانية تفرض على الفلاحين الذين يجلبون قطنهم إلى السوق ضريبة دخولية تجبى عند دخول المدينة، على كل المنتجات المزمع استهلاكها محلياً، ولكن عندما يكون هذا القطن قد اشترى للتصدير وغيرت وجهته ترفض الجمارك إعفاءه من الرسوم وتصر على أن يقوم تجارنا بدفعها، إضافة إلى الرسوم الجمركية للتصدير. وقد حاول تجارنا عبثاً من خلال قنصلياتنا وسفاراتنا فى إستانبول الحصول على إعفاء من الضريبة المفروضة على القطن المشترى من المدن بغرض التصدير.

]وقد تبع هذا التقرير آخر عن القطن فى ولاية طرسوس[.

8 - الزراعة، عام 1871

1046

... إن إنتاج السهول الخصبة الواسعة مثل سهول حماة وحوران والبقاع السامرة وغيرها، أكثر قليلاً مما يكفى فى الوقت الراهن فى ظل ظروف مؤاتيه، لسد حاجة السكان. وهناك مساحات واسعة من الأراضى بالغة الخصوبة مهملة دون زراعة، هجرها السكان، ولكنها تقدم فى كل موضع علامات على رخائها السابق وعمرانها السكانى.

والمعرفة الزراعية فى حالة تخلف فى كل مكان، فالمحراث الرومانى القديم الذى يجره ثوران ما زال مستخدماً، بينما بقية الأدوات الزراعية تستمد أصولها من عصور سحيقة، و"الفدان" أو مقياس مساحة الأرض فى سوريا له مساحات متعددة... ويحتمل أن يكون

[1046] Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

متفقاً على أنه المساحة التى يمكن حرثها خلال العام بمحراث يجره ثوران. وبالطبع يتنوع فى الإتساع تبعاً لدرجة خصوبة التربة وطبيعة الأرض.

فـفى مناطق التلال حيث التربة خفيفة، فقد يستطيع ثوران أن يعدا للزراعة أرضاً مساحتها من 36 إكراً إلى 40، وفى السهول من 28 إكراً إلى 36 تعد المساحة العادية . وكمية البذور التى تزرع تختلف أيضاً بـاختلاف طبيعة الأرض ودرجة خصوبتها، وتتراوح بين 25 كيلة و60 إستانبولى للفدان الواحد، وتنثر البذور يدوياً، ومعظم قطع الأرض مساحتها فدان واحد فقط، يليها من حيث العدد تلك التى تبلغ مساحتها فدانين ونصفاً، ونجد القليل مما يزيد على 6 أفدنة أو 7.

وغلة الفدان يمكن حسابها بتقدير تقريبى جداً بنحو 200 بوشل من القمح، و50 من الشعير، و75 من الذرة الصفراء، و40 من السمسم.

والنسب التى تخصص من الأراضى الزراعية لمختلف أنواع المحاصيل تختلف، بالطبع ، تبعاً للموقع، ولكن التقدير الـتـالى لمتوسط خمس سنوات فى المناطق الخصبة فى عكا ونابلس، سوف يعطينا فكرة تقريبية عن البلاد كلها، ما عدا الأراضى التى تزرع قطناً أو تبغاً:

	بالمائة
القمح	40
الشعير	9
الذرة الصفراء	7
السمسم	13
القطن	6
العدس، الفول، البازلاء	5
التبغ	2
البطيخ والكروم والتين	4
أشجار الزيتون	14
	100

وتصنف المحاصيل فى مجموعتين: محاصيل الصيف، ومحاصيل الشتاء. وتتكون الأولى من الذرة الصفراء، والذرة الهندية، والتبغ، والقطن، والسمسم. أما الأخرى فتتكون من القمح، والشعير، والعدس، والفول، والحمص، والخضر.

ودورة المحاصيل ترتبع بالتغير فى السنوات البديلة لأنواع الحاصلات التى تزرع، ولذلك فإن الأرض التى تخصص هذا العام للقطن، سوف تزرع فى العام التالى قمحاً، وهكذا.

ولا يستخدم الروث كسماد، ولا شك أن يندر الحصول عليه إلا فى مناطق الرعى، حيث تقلل حالة عدم الاستقرار فى الريف من حدود الزراعة على أى حال.

وليس هناك رأس مال مستثمر فى مشروع زراعى فى مواجهة نظام الضرائب والمضايقات والأذى الذى يتعرض له المزارعون. وفى المناطق الأقل استقراراً، ولكنها أشد خصوبة مثل حوران – على سبيل المثال – حيث نوعية محاصيل القمح والشعير ذائعة الصيت فى سوريا كلها، ليس ثمة هذه المعوقات بالدرجة نفسها، ويرجع ذلك إلى حالة شبه الاستقلال التى يتمتع بها السكان والتى تحول دون تطبيق نظام الإدارة المستخدم فى المناطق الأخرى، ولكن الحاجة ماسة إلى رأس المال هناك. ومن ناحية أخرى، يشعر الفلاح فى المناطق المستقرة بالسعادة إذا استطاع أن يحقق ربحاً ضئيلاً نتيجة عمله – وهو أمر نادر الحدوث على أى حال. فالتزام الفلاح بأن يدفع ضريبة العشر الثابتة على محصوله سواء كان جيداً أو رديئاً، والضرائب التى لا تراعى العدالة فى إقرارها، والاستقطاعات غير القانونية التى يحصل عليها كل من يمارسون سلطة عليه من جابى العشور، إلى جابى الضرائب إلى الشرطة الريفية، ولن نذكر المرابين الذين نادراً ما ينجو الفلاح من براثنهم – كل هذه الظروف تتضامن لتحول بين الفلاح وبين الحصول على ما يتجاوز حدود الفتات البائس من ثمرة كده، فإذا أضفنا إلى هذه العقبات التى تقف فى طريق الرخاء، المحاصيل الرديئة التى يتصل بها سد مطالب المرابين مقابل شراء البذور، وسداد الضرائب بأموال تقترض بفائدة تتراوح بين 25 بالمائة و40، يصبح حال الفلاح السورى صعباً، وسرعان ما يبعث على اليأس. وهذا هو الوضع العام للفلاح السورى فى جميع أنحاء البلاد. فقد جمعت ثروات كبيرة من ثمرة كده بواسطة المرابين وجباة العشور بينما لم يترك له إلا ما يسد به رمقه. ولا تتوافر له الحماية، فجهود

الحكومة لا تزال قاصرة –على ما يبدو – على البحث عن طرق جديدة للضرائب، ولا تهتم مطلقاً برفاهية البلاد، أو تحسين وضع أولئك الذين تعتمد عليهم كمصدر للدخل القومى؛ ومن ثم، ليس هناك ما يدعو للدهشة أن كل الطاقة اللازمة لتحسين الأوضاع أو محاكاتها يجب أن تسحق داخل الفلاح، إذ يجب أن يظل فى حالة الجهل المطبق واللامبالاة.

ويمكن أن نتصور أن العلاقة بينه وبين من يمارسون سلطة عليه، علاقة عداء تام، وقد طبعت عصور سوء الحكم والاستبداد فى ذهنه أن أى تغيير فى أمر من الأمور المتعلقة به يجب أن يقاوم، لأنها تكشف فقط عن مشروع خفى لإضافة المزيد من المضايقات إلى ما ينوء به كاهله فعلاً.

9 ـ مشكلات التنمية الزراعية عام 1878

[1047]

أ. ليس ثمة حاجة إلى العمال، رغم كثافة التجنيد مؤخراً، بسبب أسلوب الفلاحة البدائى الذى يفرضه على الأرض فقر الفلاح وجهله، والذى يقتصر على خدش التربة وإلقاء البذور وترك ما عدا ذلك للطبيعة. وتوجد فى كل المدن وفرة فى العمال غير المهرة بأجور يومية تتراوح بين 10 بنسات وشلن واحد، وهم يأتون من القاعدة ذات الأعداد الكبيرة من الطبقات الدنيا من السكان التى تفضل عدم استقرار أسباب العيش مع بعض لمحات موقتة لوفرة نسبية تقدمها المدن إلى الفقراء على المشاق المرتبطة بالزراعة. وحقيقة أن هذه الطبقة تكون جانباً كبيراً من سكان بلد محدود السكان كسوريا لها مغزاها. كذلك، لا تضع القبائل البدوية يدها على أى جزء من مناطق الاستقرار التى ما تزال لا تمثل القسط الأكبر من الأرض.

ب.وحال الفلاح التى تجبره على العيش عند حد الكفاف بدرجة بالغة البؤس تعفيه من تهمة قصر النظر لعدم قيامه بزراعة ما يزيد عما يحتاج إليه لعيشه، فهو محروم تماماً من الوسائل التى تعينه على مثل هذا التوسع. ويمكن الحكم على مدى فعالية الوسائل

[1047] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report by Jago," (FO 78/3070).

المتاحة له من حقيقة أن الشركة الفرنسية لطريق دمشق – بيروت، عرضت على الفلاحين الذين تقع أراضيهم على الطريق كميات كبيرة من الروث يأخذونه (دون مقابل) بقدر قدرتهم على نقله، ولكن هذا الغرض لم يترك أثراً لأن الفلاحين على درجة من الفقر لا تمكنهم من أن يجهزوا الخيل أو البغال اللازمة لنقل الروث إلى حقولهم المجاورة للطريق. وحتى مع وجود ظاهرة التفرق السكانى البالغ فى المناطق الزراعية فى سوريا وفلسطين، فإن الحاجة إلى أى عمل مجز محلياً أو خارجياً تجبر الفلاح على أن يبقى عاطلاً لمدة شهور سنوياً. وفى المناطق الجبلية حيث المحاصيل الشتوية تمثل المحاصيل الرئيسية، فإن وسائل الفلاحة المتاحة تقصر عمل الفلاح على الحرث والبذر فى الخريف والجنى والحصاد فى الصيف، وهى عمليات لا تستغرق على الأكثر أربعة شهور أو خمسة وعندما تسمح الظروف أيضاً لزراعة المحاصيل الصيفية، فإن وقت الفلاح يكون أكثر انشغالاً بصفة عامة، ولكن مع وجود فترة طويلة من البطالة الجبرية. ولا شك أن عصور الاستبداد والحكم السيئ تركت آثارها الطبيعية فى تبديد طاقة الفلاح، والقضاء على الرغبة فى التقدم وروح المحاكاة، وحثت على اللامبالاة إلى حد كبير، حتى لو كان الزمان قد بعد بها. وإلا ما كان لهذه السمات قيمة فى ظل النظام الحالى. والقول بأن البطالة تلقائية تنفيه، مرة أخرى، حقيقة أنه فى جميع أرجاء البلاد، يتميز الناس بسمات مختلفة لإختلاف العناصر التى إنحدروا منها، غير أن أحوال الزراعة والفلاحين واحدة فى كل مكان. ويتضح فقرهم وشقاؤهم أيضاً من المسافات التى يقطعها الكثيرون منهم على الأقدام تحت شمس سوريا المحرقة لمسافة تبلغ غالباً ما بين عشرة أميال وعشرين ميلاً ليبيعوا فى أسواق المدن المجاورة إنتاجهم القليل من اللبن، والعشب، والخضر من أجل الحصول على بنسات قليلة.

ت. وتشكل الضرائب الباهظة، أو الجشع غير المحدود لجباة الضرائب ظاهرتين فحسب من ظواهر الإبتزاز المتعدد الوجوه الذى يستبد بالزراعة.

ث. التعرض لأخطار اللصوص. وباستثناء القرى الواقعة على الحدود الشرقية والتى تتعرض لغزوات البدو، يستطيع الناس بعامة تدبير أمر حماية أنفسهم بأنفسهم، وعلى

كل فهم لا يملكون إلا القليل أو لا يملكون ما يستحق السرقة، أضف إلى ذلك أن الفقراء فى سوريا لا يعتدون على أقرانهم.

ج. حالة الطرق السيئة، ويمكن القول إنه لا توجد أى طرق فى سوريا وفلسطين علاوة عن تلك التى أوجدتها حركة النقل.

ح. هناك لوائح خاصة بالمحافظة على الغابات، ولكن الفساد يعطل تطبيقها، كما هو الحال فى الغابات الهائلة فى ولاية حلب التى دمرها صناع الفحم النباتى، وقطعو لحاء البلوط، رغم الحظر الحكومى لذلك، وأمام أعين الموظفين المسؤولين.

ولم يعد للغابات وجود فى فلسطين وسوريا...

10 - قمح حوران عام 1897

1048

... هضبة حوران هى منطقة إنتاج القمح الرئيسية فى سوريا. والمحصول الذى يبلغ متوسطه ربع مليون طن[1049]، يمكن مضاعفته ثلاث مرات باستخدام طرق الزراعة المتقدمة. وفى السنوات القليلة الأخيرة ساعد على تنشيط صادرات القمح إنشاء الخطوط الحديدية. وعلى كل، نتيجة الوفرة الهائلة للإنتاج الأمريكى (الذى يتفوق على القمح السورى من حيث الجودة) وأيضاً، نتيجة زيادة الضرائب الجمركية فى معظم البلدان الأوروبية – وبخاصة فرنسا، التى كانت من قبل المشترى الرئيسى للقمح السورى – أصبحت هناك صعوبة متزايدة تواجه تسويق القمح المنتج فى سوريا. وترتب على ذلك وقوع أزمة اقتصادية حقيقية فى سوريا فى السنوات القليلة الماضية.

وفى الوقت الراهن، قد يكون النضال ضد القمح الأمريكى لا طائل من ورائه، لأن الهكتولتر من قمح حوران الذى يباع فى السوق المحلية بسعر 7.20 فرنكات إذ بيع فى

[1048] نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Note sur la situation économique de la Syrie," August 1897 (Beyrouth), vol. 12, 1897 – 1901.

[1049] وفقاً لتقرير المسيو دو بتيتفيل الوارد فى 25 تموز / يوليو 1896، كان المحصول السنوى نحو 3 – 4 ملايين هكتولتر، كان يصدر نحو نصفها إلى مصر وجزر اليونان، ويستهلك 200 ألف فى دمشق ويصدر 200 ألف إلى أوروبا عن طريق بيروت. وفى المتوسط كانت سوريا تصدر مائة ألف طن من القمح تساوى نحو عشرة ملايين فرنك.

فرنسا بسعر عشرة فرنكات، فسوف يتبقى فرنكان و80 سنتيماً لتغطية مصاريف النقل إلى بيروت، والنولون، والتأمين، وغيرها. وعلى كل، يمكن تغيير هذا الوضع بإدخال أساليب الزراعة المتقدمة التى سوف تخفض من تكاليف الإنتاج عن طريق زيادة الغلة.

11 - صناعة النبيذ فى وسط سوريا عام 1898

1050

... كان الشتاء دائماً قاسياً على غير العادة فى جنوب آسيا الصغرى، مما ترتب عليه خسارة كبيرة فى الماشية والأغنام. وقد حصرت ضبطية معرة النعمان – التى تعمل على جباية الضرائب – 12.000 رأس من الغنم فقط هذا العام، مقابل 52 ألفاً كانت مسجلة فى العام الماضى. وفقدت قرية خان الشيخون وحدها ما يزيد على ألف رأس...

وبينما كنت فى شتورا، إنتهزت الفرصة لزيارة مصنع النبيذ، وقبو التعتيق ومعمل التقطير ويملكها جميعاً سليم بولاد، أحد الملاك أثرياء العرب الذى يمتلك 200 إكر فى شتورا من بينها 50 إكراً مزروعة كروماً والباقى مخصص لإنتاج الغلال وتربية دود القز، وتقدم قيمة مزارعه بما فيها المصنع وآلاته ومخزون النبيذ بنحو 30 ألف جنيه إسترلينى على حد تقديره الشخصى. وزراعة الكروم التى تم استيراد الجانب الأكبر منها من فرنسا، وصناعة وتخزين النبيذ، تتم جميعاً وفق الأصول الأوروبية، والقبو متسع ويحتوى على مخزون قدره 300 ألف لتر (66.666 غالوناً) من النبيذ المعبأ فى براميل خشبية لفترات زمنية تصل إلى عشر سنوات، و1000 لتر (2222 غالوناً) من النبيذ المعتق الأقدم عمراً والمعبأ فى زجاجات.

وأكثر مبيعات السيد بولاد تتم فى مصر حيث يتعامل معه الخديوى على نطاق واسع. وله وكلاء فى نيويورك وباريس ومدغشقر. ويمارس قدراً كبيراً من التجارة مع فرنسا.

وبعض الأنواع الأفضل من النبيذ فائقة الجودة: فالنبيذ الأبيض إذا ما قورن بأحسن منتجات الراين جاءت المقارنة لمصلحته. والأسعار تتراوح بين 35 سنتيماً للتر بالنسبة

1050 نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Journey from Bitlis to Beirut," (FO 195 / 2024).

إلى نبيذ المائدة السورى العادى، وفرنكين و25 سنتيماً للزجاجة من الأنواع الجيدة. وهو ينتج أيضاً الكونياك والعرق. وكمية النبيذ التى تنتجها المزرعة سنوياً هى 200 ألف لتر تقريباً (44.444 غالوناً).

وقد وصلت إلى بيروت فى الخامس من نيسان / أبريل بعد مغادرتى بتليس بـ 39 يوماً.

12 - إنتاج الغلال فى جنوب سوريا، عام 1901

[1051]

جدول رقم (5 – 5)

إنتاج الغلال فى حوران وجبل الدروز وقضاء عجلون والقسم الجنوبى من قضاء دمشق المركزى

المنطقة	السكان	إجمالى المساحة (بالإكر)	إجمالى مساحة الأراضى المزروعة (بالإكر)	إجمالى المحصول السنوى للقمح	إجمالى المحصول السنوى للشعير	الإجمالى السنوى للغلال الأخرى (بالبوشل)	ملاحظات
حوران	53.540	751.875	297.175	1.063.741	447.708	1.165.150	تتكون من 122 قرية رئيسية أقربها تقع على بعد 8/5 ميل من الخط الحديدى وأبعدها على مسافة 24 ميلاً
جبل الدروز	33.090	529.000	245.140	791.700	416.967	769.767	تتكون من 95 قرية رئيسية أقربها على بعد 15 ميلاً من الخط الحديدى وأبعدها على مسافة 48 ميلاً

[1051] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Richards to O'Conor, 3 October 1901," (FO 195 / 2097).

المنطقة	السكان	إجمالى المساحة (بالإكر)	إجمالى مساحة الأراضى المزروعة (بالإكر)	إجمالى المحصول السنوى للقمح	إجمالى المحصول السنوى للشعير	الإجمالى السنوى للغلال الأخرى (بالبوشل)	ملاحظات
قضاء عجلون	30.000	531.250	225.000	1.680.000	420.000	1.050.000	تتكون من 133 قرية رئيسية أقربها تقع على بعد سبعة أميال من الخط الحديدى وأبعدها على مسافة 25 ميلاً
جنوب قضاء دمشق المركزى	غير معروف	غير معروف	غير معروف	155.517	147.350	144.583	تتكون من عشر قرى فقط، القرى الأخرى لم تتأثر بالخط الحديدى، ويقدر المحصول السنوى الإجمالى للفواكه بـ 3410 أطنان
الجملة	116.630	1.812.125	767.315	3.690.958	1.432.025	3.129.500	

ملاحظة: وبذلك يكون الإنتاج الإجمالى السنوى للغلال فى تلك المناطق 8.252.483 بوشلاً. ويلاحظ أن هذه الأرقام ليست شاملة، ولكنها قارة على المناطق التى تأثر محصولها بالخط الحديدى أو يحتمل أن يتأثر به.

13 - المستوطنات الألمانية فى فلسطين عام 1902

[1052]

أكبر المستوطنات وأكثرها ازدهاراً تلك التى فى حيفا، ويسكنها نحو 500 شخص، أسسها رجل يدعى الدكتور هوفمان الذى هاجر إلى فلسطين منذ أربعين عاماً على رأس جماعة تتكون أساساً من أبناء فرتنبرغ، استجابة لإعتقاد دينى يفرض عليه وأتباعه الاستقرار فى الأرض المقدسة.

[1052] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Dickson to O'Conor, 3 November 1902," (FO 195 / 2127).

والمستوطنة الألمانية الثانية فى يافا، أسسها السيد هاردغ، وهو رفيق للدكتور هوفمان ، ويسكنها نحو 230 شخصاً، معظمهم يشتغلون بالتجارة.

والمستوطنة الثالثة مستوطنة زراعية هى موقع يقال له سارونة يقع على بعد ما يزيد على ميل إلى الشمال من يافا، ويقطنها 360 شخصاً، باستثناء القليل من أعضائها الذين يشتغلون بصناعة النبيذ، وهؤلاء المستوطنون من المزارعين، ومنذ تأسيس المستوطنة أدخلت تغييرات كبيرة وتحسينات فى الريف المحيط بها.

والمستوطنة الرابعة هى المستوطنة الألمانية قرب القدس، وتضم نحو 300 شخص من أتباع الدكتور هوفمان أيضاً، وهم يشتغلون أساساً بكسب عيشهم كباعة صغار وأصحاب دكاكين فى القدس.

وعلى كل، هناك مستوطنة خامسة يتم تأسيسها الآن فى منطقة يافا، بتشجيع وتأييد من الإمبراطور الألمانى، وملك فرتنبرغ، وعدد من أفراد الأرستقراطية الألمانية. وقد علمت أن الإمبرطور ساهم بعشرة آلاف مارك فى نفقات تأسيسها من ماله الخاص، وقد قدرت الكلفة الإجمالية لإقامة المستوطنة بما يراوح بين ثمانية وعشرة آلاف جنيه إسترلينى.

وموقع المستوطنة الجديدة فى سهل يافا على بعد نحو تسعة أميال إلى الشرق من المدينة، وتتكون من أراضٍ اشتريت من قرى اليهودية والطيرة ورانتية. وقد تم شراء 5500 دونم (الدونم = 0224 – إكر) من سكان القرية الأولى وتم شراء 1684 دونماً من سكان القرية الثانية، و1700 دونم من سكان رانتية، أى أن إجمالى مساحة المستوطنة هو 8884 دونماً أو 1995 إكراً.

وحتى يتجنب الألمان دفع أثمان عالية للأرض، وكذلك المنافسة، ولفت الأنظار إليهم اشتروا الأراضى المذكورة أعلاه بهدوء من خلال إثنين من أعيان يافا اللذين اشتريا بإسمهما أولاً، ثم قاما بنقل ملكيتها إلى لجنة الألمان التى يتولى رئاستها المدعو كريستو هوفمان. ومتوسط ما تم دفعه ثمناً للأرض 16 (جنيهاً ؟) للدونم...

14 - منطقة اللاذقية عام 1903

1053

... فى ما يتعلق بالتبغ الذى تشتهر به هذه المنطقة، يبدو أنه نتيجة اكتظاظ السوق الإنكليزية الآن بهذه السلعة، فإن التجار المحليين لا يشترون الآن فقط. أضف إلى ذلك أنهم يخلقون المصاعب ويضعون العراقيل فى طريق "مصلحة التبغ" التى تتولى –كما تعلمون سعادتكم – شراء هذه السلعة لمصلحة الشركة الإمبراطورية للتبغ فى بريطانيا العظمى وأيرلندا (Imperial tobacco company of G. B. 8 I). وتتمثل طريقتهم فى تحريض المزارعين على أن يصروا على أن يشترى موظفو المصلحة كل محصول التبغ فى الأقاليم، وإلا فلا يبيعونهم شيئاً، ويقولون للفلاحين إنه فى الحالة الثانية سوف نشترى منكم المحصول كله بأسعار أعلى من تلك التى تشترى بها المصلحة وعلى كل، إذا امتنعوا (الفلاحون) عن الأخذ بهذه النصيحة الماكرة، فإنهم، أى التجار، لن يشتروا منهم أى كمية من التبغ على أى حال! ويبدو أن الكثيرين من هؤلاء الأغبياء السذج يرفضون إحضار تبغهم إلى المستودعات، ويبدو أن المسألة قد بدأت تأخذ مأخذ الجد. ويقال أن من المحتمل أن تتدخل أخيراً السلطات المركزية فى القرى للتوصل إلى اتفاق مرضٍ بين المصلحة وزراع التبغ والتجار المحليين، بغرض جباية ضريبة العشر، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلمصلحة النظام...

15 - مزرعتان فى فلسطين عام 1905

1054

أ - مزرعة عربية قرب الخليل

... المزرعة التى تم إختيارها كنموذج تتضمن:

300 دونم من الأرض فى زف (على بعد كيلومترين من الخليل) 4500 فرنك
بسعر 15 فرنكاً

1053 نقلاً عن: Great Britain, Public record Office, Foreign Office, "Quarterly Report Beirut, ("Richards to O'Conor, 1903," (FO 195 / 2140.

1054 نقلاً عن: Auhagen, Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens, pp. 73 – 79.

15 دونماً كروم بسعر 200 فرنك	3000
بيت جيد مع اسطبل بنى من الحجر الجيرى بسقف معقود	3600
إجمالى رأس المال	11.100

وإضافة إلى ذلك، يستأجر المالك 60 دونماً أخرى من الأرض يعطى مالكها ثلث إنتاجها عيناً، ويحتفظ بالباقى لنفسه، وهى ليست ضمن تقديرات الإنتاج التالية.

ويملك المزرعة ثلاثة أخوة أعمارهم 41 و48 و53 عاماً، ورثوا عن أبيهم بيتاً صغيراً فقط بالخليل، تم توسيعه فيما بعد، والأخوة الثلاثة متزوجون. وإضافة إلى ولدين راشدين يعملان فى المزرعة بصفة دائمة، هناك سبعة أطفال تراوح أعمارهم بين سنتين و14 سنة، يعاون أكبرهم أحياناً فى أعمال المزرعة. وأحد الأخوة الثلاثة يهتم تماماً بإدارة المزرعة وبيع المنتجات، ويداه تدلان على أنه لا يقوم بالعمل اليدوى الشاق، فهو يدير أمور الفلاحة ويعتبر بصفة عامة رأس العائلة.

وقائمة الدواب تتضمن:

6 ثيران بسعر 140 فرنكاً	840 فرنكاً
1 جملاً	200 فرنك
حماراً صغيراً	40 فرنكاً
150 رأس ماعز بسعر 10 فرنكات	1500 فرنك
50 رأس غنم بسعر 12 فرنكاً	600 فرنك
3 دجاجات بسعر فرنك واحد	3 فرنكات
الإجمالى	3183

وقائمة الأدوات والمعدات تتضمن:

محراثين مع قطع الغيار بسعر 10 فرنكات	20 فرنكاً
منخلين بسعر فرنكين	4
مذراتين شوكة بسعر فرنك ونصف	3
3 معاول بسعر فرنكين	6
سرج جمل وحبال	8
الجملة	41
إجمالى قيمة المزرعة	14.324 فرنكاً

وقد تمت زراعة ما يلى (سنة 1904 / 1905 أخذت كنموذج):

القمح، 68 طبة (24 كلغ للواحدة) تغل 57 حمل جمل كل واحد منها 12 طبة، ومن بينها سبعة أحمال خصصت للبذور (نسبة البذور تختلف أحياناً من عام إلى آخر) وخمسة وعشرين حملاً خصصت لصناعة الخبز لاستهلاك العائلة، والخمسة والعشرون حملاً الأخرى (12 طبة للواحد، بإجمالى 300 طبة) بيعت بسعر 4 فرنكات للطبة الواحدة أو 1200 فرنك. 1200 فرنك

الشعير، 68 طبة (22 كلغ للواحدة)، تم حصاد 30 حمل جمل، من بينها سبعة أحمال خصصت لعلف حيوانات الجر، وثلاثة أحمال للبذور، وتم بيع 20 حملاً بسعر 20 فرنكاً للحمل الواحد (الشعير كان رخيصاً جداً) 400 فرنك

الذرة، زرعت 3 طبات، وتم حصاد عشرة أحمال جمل إحتفظ منها بثلاث طبات للبذور، 57 طبة للخبز، وبيعت ستين طبة بسعر فرنكين للواحدة 120 فرنكاً

العدس، بذرت 12 طبة (24 كلغ للواحدة) وتم حصاد 36 طبة – كان المحصول رديئاً. من بينها طبتان للاستهلاك المنزلى، 6 للبذور، وبيعت 28 طبة بسعر 4 فرنكات للواحدة. 112 فرنكاً

الكرسانة، (البيقة) بذرت 24 طبة، والحصاد 10 أحمال جمل، منها 24 للبذور، و16 طبة لعلف الجمل، وبيعت 80 طبة بسعر فرنكين وخمسين سنتيماً 200 فرنك

ومن إنتاج الكروم 400 رطل زبيب (2.5 كلغ للرطل) بيعت بسعر 1.10 فرنك 440 فرنك

وقد غلت تربية الدواب ما يأتى:

30 رطلاً من الزبد بسعر 6 فرنكات	180 فرنكاً
50 رطلاً من اللبن (زبادى) بسعر 1.5 فرنك	75 فرنكاً
20 حملاً بسعر 8 فرنكات	160 فرنكاً
30 جدياً بسعر 6 فرنكات	180 فرنكاً
	595

وفى المتوسط يحمل الجمل عشرة أحمال إلى يافا بسعر 12 فرنكاً للحمل الواحد 120 فرنكاً

حرث أرض الآخرين 140 فرنكاً

إجمالى الدخل 3372 فرنكاً

المصروفات

1-ضرائب: ضريبة أراضٍ 12 فرنكاً للمنزل، 10 فرنكات لمزرعة الكروم، 34 فرنكاً على 300 دونم 56 فرنكاً

أغنام وماعز 200 رأس بواقع فرنك واحد للرأس 200 فرنك

الجمل فرنكان، الحصان فرنكان[1055]، الحمار نصف فرنك	4.5 فرنكات
ضريبة طرق 16.50 فرنكاً، وضريبة تعليم فرنكان و75 سنتيماً	19.25 فرنكاً
العشر الذى يحسب على أساس غلة المحاصيل المختلفة	
إجمالى الضرائب دون العشر	279.75 فرنكاً
2-الأجور: يحصل الراعى سنوياً على 20 رأس ماعز يربيها لنفسه . وإضافة إلى ذلك يحصل على قميصين بسعر فرنكين لكل قميص ، وعباءة بسعر 8 فرنكات، وكوفية وحطة بسعر 6 فرنكات، وحزام جلد بـ 4 فرنكات، وحذاءين بفرنكين لكل حذاء، الجملة عاملان للحصاد يحصلان على أجرهما قمحاً	26 فرنكاً
3-صيانة الأدوات: 5 أسلحة جديدة للمحراث بسعر فرنكين لكل سلاح، سرج للجمل بسعر 5 فرنكات، حبال لربط الأحمال 23 فرنكاً	38 فرنكاً
إجمالى كلفة المزرعة	343.75 فرنكاً
ويحصل الحداد نظير صناعة حدوات الدواب على 5 طبات قمح ، كما يحصل صانع العجلات على طبتين من القمح وطبتين من الذرة، وطبتين من الشعير، وذلك وقت الحصاد.	
4- نفقات الأسرة:	
أ- ملابس: 5 رجال يحصل كل منهم على قميصين بسعر فرنكين لكل قميص، وعباءة بسعر 8 فرنكات، حذاءين بسعر 3 فرنكات، كوفية وحطة وعمامة بسعر 6 فرنكات أو 24.50 فرنكاً لكل رجل	120 فرنكاً
3 نساء يحصلن كل عام على حذاء واحد بسعر فرنكين، ورداء واحد بسعر 3 فرنكات، خمار ونقاب من فرنك إلى 6 فرنكات	18 فرنكاً
ملابس لسبعة أطفال، بواقع 4 فرنكات لكل طفل	28 فرنكاً
ب-الطعام الذى لا تنتجه المزرعة: لحوم 40 فرنكاً، زيت 24 فرنكاً، زيتون 6 فرنكات، خضر 40 فرنكاً، أرز 16 فرنكاً، سكر 6 فرنكات، ملح 10 فرنكات، بن 6 فرنكات	148 فرنكاً
ج- متفرقات: هناك مدخن واحد بين الرجال يدخن ما قيمته 6 فرنكات ، حمل جمل من الفحم النباتى 8 فرنكات، صندوق كيروسين 3 فرنكات، ثقاب 1 2/1 فرنك، مستلزمات حياكة وغيرها فرنكان. النساء لا يدخن ولا يشربن القهوة	20.50 فرنكاً
إجمالى نفقات الأسرة	334.50 فرنكاً
مصاريف غير عادية بما فيها زواج الأبناء، وسداد بدل الجندية، والأخير يكلف 1000 فرنك ووفقاً لعادات الخليل، تتكلف العروس 560 فرنكاً. وهذا المبلغ لا يدخل عادة فى الحساب على أى حال ، لأن بنات الأسرة يجلبن فى المتوسط مبلغاً مساوياً (كصداق)، وبدل الجندية 1000 فرنك يجب تقسيمه على خمس سنوات بمبلغ سنوى قدره	200 فرنك

[1055] الحصان غير محسوب من ضمن المواشى الموجودة السابقة الذكر. (المحرر)

أضف مصاريف المزرعة	343.75 فرنكاً
أضف نفقات الأسرة	334.50 فرنكاً
إجمالى النفقات	878.25 فرنكاً
الدخل يصل إلى	3.327.50 فرنكاً
يتبقى فائض سنوى قدره	2.448.75 فرنكاً

أنتجه عمل 5 رجال، و3 نساء، وبعض الأطفال الكبار. وهذه النتيجة جيدة نسبياً، وتتجاوز المتوسط العادى.

ب - مزرعة ألمانية فى سارونة، حوالى 6 كيلومترات شمال يافا

25 هكتاراً من الأرض الزراعية بسعر 1000 فرنك	25.000 فرنك
نصف هكتار بساتين بسعر 2000 فرنك	1.000 فرنك
4 هكتارات كروم بسعر 2500 فرنك	10.000 فرنك
1.25 هكتار بستان برتقال (بمعدات رى)	15.000 فرنك
هكتار غابة (كانت أرضاً بوراً من قبل)	600 فرنك
معدات رى بروافع	600 فرنك
مبانٍ.	8.000 فرنك
	60.200 فرنك
(قائمة دواب تشمل 5 خيول، 7 بقرات مهجنة)	4.700 فرنك
(أدوات ومعدات بما فيها محرك يعمل بالنفط)	8.525 فرنك
قيمة المزرعة	73.425 فرنكاً

وإضافة إلى المالك، يعمل هؤلاء فى المزرعة: عامل واحد لبستان البرتقال، سايسان ، عامل يومية واحد، عاملة يومية واحدة، عامل إسطبل، عامل واحد للخضر. قوة الجر توفرها خمس خيول...

1 – الدخل

(البرتقال 5500 فرنك، اللبن 4200 فرنك، الخضر 3500 فرنك، العنب 2880 فرنكاً، البطاطس 1280 فرنكاً البطيخ 1000 فرنك، منتجات أخرى 1930 فرنكاً) 20.290 فرنكاً

2 – المصروفات

إضافة إلى العشر العادى لـ 8/1 الذى يدفع عيناً، وصلت الضرائب إلى	720 فرنكاً
مصروفات أخرى:	370 فرنكاً
أجور الخدم والعمال	
1 سايس	480
1 عامل إسطبل	400
1 عامل يومية	400
1 صبى إسطبل	200
1 عاملة يومية	200
1 حارس بستان برتقال (بالإشتراك مع الجيران)	300
أجور أخرى	150
نصيب فلاح الخضر (3/1 المحصول)	1100
	3430 فرنكاً
مصاريف المزرعة الأخرى	
زيادة واستبدال الدواب والأدوات وصيانة المبانى... إلخ)	4400 فرنك
نفقات منزلية	3000 فرنك
إجمالى المصروفات	11.920 فرنكاً
الدخل	20.290 فرنكاً
الفائض	8.370 فرنكاً

16 - الزيتون فى منطقة حيفا عام 1910

1056

الزيتون لا يخلل هنا للتصدير. وعلى الرغم من أن شجر الزيتون ينمو برياً على جبل الكرمل، فإنه يزرع القليل من أشجار الزيتون، وأقدمها من أيام الصليبيين، وقد تم تدمير الكثير بفعل العواصف أو قطع الأشجار القديمة لتفادى دفع الضريبة، وقد زرعت من جديد.

والأهالى يرون أن شجرة الزيتون تحتاج إلى ثلاثين عاماً على الأقل لتغطى نفقاتها بالقدر الكافى، وهذا من بين الأسباب التى جعلت زراعتها محدودة جداً.

ولكن مع المعالجة بعناية، حصل المستوطنون (الألمان) هنا بالفعل فى 12 عاماً على محصول كبير بدرجة تكفى لتغطية النفقات.

1056 United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "From Struve to Memminger, 14 June 1910, Miscellaneous Correspondence, Beirut, April – June 1910".

والزيتون البرى يحتوى فقط على القليل من الزيت، ولكن لما كانت الأشجار البرية تنمو بصورة أحسن فقد تمت زراعتها، فإذا ما بلغ عمرها بضع سنوات تم تطعيمها.

وفى الأراضى المنخفضة يزرع الزيتون الصيفى (أخضر أو أزرق)، وفى وديان الجبال يزرع الزيتون الشتوى أو الأسود.

وإذا تم رى الزيتون الصيفى أو أصابه مطر غزير عندما يحين وقت النضج، يصبح شكل الزيتون بديعاً ولكنه يفقد زيته.

ولا يصبح الزيتون الشتوى جيداً إلا إذا أصابه مطر غزير.

ولا يتم تخليل الزيتون الأخضر هنا للتجارة، وكل عائلة تخلل فقط من الزيتون ما تحتاج إليه لاستهلاكها.

وعند تخليل الزيتون ينقع فى ماء عذب لمدة 24 ساعة، ثم يوضع فى قدر ويغطى بالملح والماء على أن يكون المحلول كثيفاً بدرجة تسمح للبيضة أن تطفو عليه، وبعد شهرين أو ثلاثة يفقد الزيتون مرارته.

ويجب الإنتباه إلى عدم تخليل الزيتون البرى أو الزيتون الذى ينمو فى بستان مروى لأنه سرعان ما يهترئ ولا يبقى منه إلا النواة والعذق، وهذا النوع من الزيتون لا يحظى بإقبال مثل الذى يحظى به الزيتون الذى يحتوى على الزيت.

وعندما يكون الزيتون غير مكتمل النضج، يصعب التمييز بين الثمرة الجيدة والثمرة البرية.

والزيتون الأكثر نضجاً هو الأقل مرارة، ولكن الشكل لا يكون حسناً إذ إنه يصاب بسهولة ببقع سوداء.

ويترك الزيتون الأسود على الشجر حتى يزيد نضجه ويتساقط، ويجمع كل يوم من تحت الأشجار لأنه يسقط بفعل الطقس السيئ، وإذا كانت التربة مبتلة يجب أن يغسل، ثم يملح بكمية كافية من الخل ويحفظ فى الجرار.

والقليل من الأوروبيين يأكلون هذا الزيتون الأسود، لأنه ليس لديهم مزارع منه بعد، كما أن الزيتون الأسود ليس نظيفاً نظافة كافية.

وهذا العام لم يتم تصدير زيتون أسود، إذ استهلك جميعه محلياً.

ويمكن زيادة محصول الزيتون بسهولة إذا اهتم الأهالى بالعناية بالأشجار، ولكن هناك عدة أسباب تجعلهم يهملونها.

وغالباً ما يكون صاحب الشجرة غير مالك للأرض التى أنبتتها، وهذا شأن قرية امرار (مغار؟) التى فيها مزرعة كبيرة قديمة للزيتون، ولكن الأرض التى ينمو عليها تخص قرية ستيده (جديدة؟) وقد رأيت ذلك شخصياً. ومالك الأرض يزرع الفول على بعد ست بوصات من جذع شجرة الزيتون، وبالطبع لا يحصل أى منهما على محصول جيد.

وبعض أشجار الزيتون لها أكثر من مالك واحد، ولا يريد أى منهم أن ينفق من أجل غيره.

وعلى سبيل المثال، إشترى فلاح ألمانى منذ بضع سنوات 24/16 من مزرعة زيتون من ثلاثة ملاك، والـ 24/8 التى بقيت تخص مالكين آخرين. ولما كانت الأشجار مهملة، فقد أولاها الفلاح الألمانى عنايته، وبعد عامين كان مظهر الأشجار مختلفاً تماماً. والآن لا يريد المالكان الآخران أن يبيعا أو يشتريا أو يقتسما الأشجار أو يعتنيا بها، وكل منهما ينتظر أن يتولى الآخر العناية بها، والفلاح الألمانى لا يعرف تحديداً الثمانين شجرة التى تخصه.

والحالات المماثلة كثيرة. ومنذ ثلاثين عاماً أصبح الفلاحون الأتراك يزدادون فقراً وأجبروا على بيع أشجار الزيتون التى يملكونها إلى التجار فى المدن الذين يدينون لهم بالمال، وعادة يبيعونها شيئاً فشيئاً. والتاجر يؤجر نصيبه، والمستأجر – طبعاً – لا يهتم إذا ما لحق الدمار بالأشجار أم سلمت منه، وكل ما يهتم به هو الحصول على الريع لمدة العامين دون أى نفقات.

وهذا هو السبب الرئيسى فى تناقص محصول الزيتون هنا عاماً بعد عام.

17 - الحرير فى لبنان عام 1914

1057

يقدر موسم الشرانق السنوى فى جبل لبنان بـ 4.000.000 كيلوغرام تقريباً، فلو افترضنا أن سعر الكيلوغرام على التعديل الأوسط 15 قرشاً كان دخل الشرانق السنوى 60 مليون غرش. أما إذا جرى حل هذه الشرانق إلى حرير فتصبح قيمتها 80 مليون قرش، وهذه القيمة الأخيرة تعادل 60 بالمائة من عموم واردات الجبل. ويتضح جلياً من هذه الأرقام أن الحرير من أهم العوامل الاقتصادية للجبل.

وقد بدأ يظهر لسوء الحظ منذ زمن بعض الإنحطاط سواء فى صناعة تربية القز أو فى صناعة حل الحرير. ويعتقد بعضهم أن زراعة التوت فى الجبل لا بد من تناقصها تدريجياً نظراً لسهولة استبدالها ببعض المغروسات التى تعود على أصحاب الأملاك بربح أوفر.

ينسب أصحاب معامل الحل إنحطاط صناعتهم إلى استيراد الحرير الدائم من الشرق الأقصى، ويعتقدون أن الظروف الخصوصية الموفقة لتربية الدود هناك وتعدد المواسم فى السنة الواحدة وتدنى أجور الصناع تجعل نفقات الحرير عندهم أقل منها فى أوروبا والشرق الأدنى. هذا، ونرى أن مواسم الحرير فى الشرق الأقصى تزداد سنة عن أخرى وقد تسبب عن ذلك هبوط عمومى فى أسعار الحرير فـالتزم أصحاب المعامل أن يقنعوا بربح قليل وأن يدفعوا لقاء الشرانق أسعاراً دون أسعارها الأولى.

ويعتقد الكثيرون فى لبنان أن انحطاط صناعة الحرير ناتج فقط عن الأسباب المذكورة آنفاً، وأن هذه الأسباب لا سبيل إلى مقاومتها مع أن هذا الإعتقاد خطأ عظيم. فإذا كانت الأسباب المتقدمة قد أثرت تأثيراً جوهرياً فى المربين وأصحاب معامل الحل، فى الماضى، فما ظنك فى حالتها الآن وقد زال تأثيرها إذ ظهر فى فنى التربية والحل فى أوروبا والشرق الأدنى موازنة اقتصادية صناعية جديدة متينة الدعائم.

1057 نقلاً عن: إسماعيل حقى، محرر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستانى (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1969)، ص 487 – 491، 499 – 504 و517 – 518.

فإذا كان فن تربية القز وخصوصاً فن حل الحرير لا يزالان على انحطاط فى الجبل فلذلك أسباب خصوصية تسهل مقاومتها.

ولربما يدهش القارئ إذا قلنا أن صناعة تربية القز هى كما كانت عليه فى الماضى، بل إنها على تقدم ونجاح بدلاً من أن تتأخر كما يتوهم البعض. والجدول الآتى يؤيد صحة قولنا:

جدول رقم (5 – 6)

مقابلة معدل حاصلات الشرانق فى سوريا عن كل عشر سنين

سنة 1861 - 1870		سنة 1881 – 1890	
سنة	**كغم**	**سنة**	**كغم**
1861	960.000	1881	2.800.000
1862	1.900.000	1882	2.050.000
1863	1.500.000	1883	3.300.000
1864	1.200.000	1884	3.070.000
1865	2.000.000	1885	3.075.000
1866	3.400.000	1886	3.200.000
1867	2.400.000	1887	3.642.000
1868	1.700.000	1888	3.600.000
1869	1.350.000	1889	3.725.000
1870	1.152.000	1890	4.636.000
معدل العشر سنين	1.661.200	معدل العشر سنين	3.409.000
(الصواب	(1.756.000	(الصواب	(3.310.000
سنة 1871 – 1880		**سنة 1891 – 1900**	
سنة	**كلغ**	**سنة**	**كلغ**
1871	2.100.000	1891	3.492.000
1872	2.000.000	1892	4.102.000
1873	2.300.000	1893	5.900.000
1874	1.800.000	1894	5.290.000
1875	1.795.000	1895	4.311.000
1876	1.667.000	1896	4.710.000
1877	1.500.000	1897	5.490.000
1878	2.250.000	1898	5.210.000
1879	2.000.000	1899	5.050.000
1880	2.468.000	1900	5.000.000
معدل العشر سنين	1.988.000	معدل العشر سنين	4.865.000
(الصواب	(1.978.000	(الصواب	(4.855.000

سنة 1901 – 1910	
سنة	كلغ
1901	4.650.000
1902	5.670.000
1903	5.380.000
1904	4.965.000
1905	5.330.000
1906	5.081.000
1907	5.840.000
1908	5.476.000
1909	4.875.000
1910	6.100.000
معدل العشر سنين (الصواب)	5.336.000 (5.337.000

فلو طرحنا من العدد الأخير مليون كلغ شرانق وهى حاصلات الولايات المجاورة للجبل يبقى للبنان على التعديل الأوسط 4 ملايين كلغ، ويتضح جلياً من هذه الأرقام أن حاصلات الشرانق على ازدياد. فإذا كان قد اقتلع بعض الملاكين التوت من أرضهم فذلك فى السواحل الخصبة حيث يسهل رى الأرض واستبدال التوت بالليمون وبالنباتات الخضرية. أما فى الجبال فالأمر على العكس نظراً لما هى عليه الأرض من ضعف التربة وقلة الخصب. وبما أن التوت من الأشجار القوية التى تنمو فى الأرض الضعيفة، نرى سكان الجبل يقبلون على زراعته إقبالاً متزايداً، ولا بد لهذه الشجرة من أن تنال فى لبنان حظوة كبرى كما نالت الرتبة الأولى فى الساقين والفار وكورسيكا والبيامون ولومبارديا وكالابريا وغيرها من البلدان الجبلية الرقيقة التربة.

أما ظهور بعض الإنحطاط فى زراعة التوت وتربية القز فسببه الوحيد جهل الزارعين والمربين.

من الغريب أن معدل كمية الشرانق التى تحصل فى بلادنا من علبة بزر هى أقل الحاصلات المعروفة. هذا على الرغم من اعتدال الطقس وموافقته لطبيعة القز. وإليك معدل محصول علبة البزر الواحدة فى أهم الأماكن التى يربى فيها القز:

معدل المحصول بالكيلوغرام لعلبة البزر التى تزن 25 غراماً فى 6 سنوات.

جدول رقم (5 – 7)

معدل محصول الحرير بالكيلوغرامات فى لبنان فى 6 سنوات

فى لبنان	
السنة	**الكيلو**
1906	23.300
1907	20.080
1908	22.050
1909	20.730
1910	24.940
1911	25.300
	136.400
المعدل الأوسط 136.400: 6 = 22.733 أى 22 كيلو و733 غراماً	

جدول رقم (5 – 8)

معدل المحصول فى سائر البلدان

المملكة	**السنة**	**المحصول**
المجر	1890 - 1905	25.400 كيلو
ولاية بروسه	1890 - 1905	34.400 كيلو
إيطاليا	1890 - 1905	39.110 كيلو
فرنسا	1890 - 1905	39.340 كيلو
فرنسا	1906	42.178 كيلو
فرنسا	1907	44.575 كيلو
فرنسا	1908	44.400 كيلو

يتضح من هذين الجدولين أن محصول علبة البزر فى فرنسا هو ضعف محصول العلبة نفسها فى بلادنا، ومع هذا لا يخشى على هذه الصناعة من الإنقراض فى الجبل بل يؤمل لها النمو والتقدم لموافقة الطقس لها، وإنما يكون تقدمها أكيداً ومحسوساً إذا اتخذت الوسائط الفعالة لتنشيط هذا الفن وغرس المبادئ القويمة فى عقول المربين.

إن حالة أصحاب معامل الحل "لأشد خطراً وأدعى إلى القلق من حالة المربين، وقد أقفل قسم منهم مصانعهم وصرفوا عمالهم عندما رأوا أن شغلهم لا يعود عليهم بسوى التعب . وقد كان فى الجبل تسعة آلاف خلقين يقدر أنها تحل 6 ملايين كلغ ويشتغل عليها 12 ألف عامل، فلم يبق منها سوى 5 آلاف خلقين يقدر أنها تحل 3 ملايين كلغ ويشتغل عليها ستة آلاف عامل فقط، وقسم كبير من شرانق البلاد يصدر إلى أوروبا وينتج عن هذا التصدير أمران:

أ- عندما أصبح شراء الشرانق منوطاً بالسماسرة بدلاً من أصحاب المعامل حدث هبوط فى أسعارها فتضرر المربون.

ب- أن حل الشرانق يعادل تقريباً 30 بالمائة من سعرها، وهذا الفرق يتوزع أجوراً على الصناع وأرباحاً لأصحاب المعامل. فتصدير الشرانق يسلب الجبل هذا الربح العظيم.

أكلاف الحل بحسب الطرق المستعملة الأن فى الجبل:

فلندرس الآن كم يتكلف صاحب المعمل اللبنانى لحل كيلوغرام حرير واحد:
على الطريقة المستعملة حالياً فى لبنان أى الحل على عمالتين على الطريقة الفرنسية (Chambon) تحل العاملة فى الساعة 20 غراماً من عيار 10/9. فلتتخذ مثلاً قاعدة لدرسنا معملاً أكبر يحتوى على 80 خلقيناً تحل حريراً من الجنس المتوسط كما هى الحالة فى 85 بالمائة من المعامل اللبنانية. أما الثمن فنجعله الحد الأوسط لأسعار الحرير فى سنتى 1913 و1914.

80 عاملة (حلالة)	بأجرة	4 غروش =	320
4 نظار	بأجرة	8 غروش =	32
6 برامون	بأجرة	5 غروش =	30
2 مشاقتان	بأجرة	4 غروش =	8
خادمتان	بأجرة	3 غروش =	6
0.5 نصف طن فحم	سعر	250 غرشاً =	125
	يكون		521
مصاريف غير منتظرة 5 بالمائة تقريباً			29
	يكون عمومى		550

فلو قدرنا أن العاملة تشتغل 11 ساعة فى اليوم يكون معدل الحرير الذى يحل فى اليوم فى معمل كالمعمل المتقدم ذكره كما يأتى:

11 × 0.20 غرام × 80 = 17 كلغ و600 غرام.

فتكون أكلاف الكيلوغرام الواحد:

550 : 17.60 = 31.25

وقد يمكن تخفيف هذه الأكلاف قليلاً إذا ساعدت على ذلك بعض الظروف نوعاً ما . الخصوصية، كوجود بعض المعامل قرب الغابات الكثيفة فيسهل لها مشترى الوقود بأرخص الأسعار، أو فى الجبال العالية حيث ترخص أجور العمال؛ إلى غير ذلك من الأسباب الموضعية.

أما فى السواحل فالأمر على العكس، ولهذا قد جعلنا 31.25 أو 31 غرشاً حداً أوسط لأكلاف كيلوغرام الحرير فى الجبل.

فلنلق نظرة إقنصادية على حالة معامل الحل فى الجبل.

تتغير أسعار الحرير بالنظرة إلى أجناسه وهى ثلاثة: الحرير الممتاز، الجنس الأول ، الجنس الثانى. وتتغير نظراً للحاصلات وللرواج بالنسبة إلى حاصلات معامل أوروبا والشرق الأقصى، وإلى رواج هذا الصنف فى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية.

أما رواج الحرير فيتوقف على أهواء ورغائب "الموضة" واليسر المالى والإقبال العام . وكانوا يعتقدون أن الحرير من المواد التى لا تصلح إلا للبذخ والرفاه، فلا يقبل الناس عليه إلا فى سنى الرخاء والنعيم. غير أن الحوادث الأخيرة فى هذه الأحوال الحاضرة قد برهنت أن الحرير – مع كونه من عوامل التنعم والترف – هو مادة مهمة لها المقام الأول فى صناعات عديدة.

أما أسعار شرانق بلادنا فتتغير:

1. بتغير أسعار الحرير.
2. بالنظر إلى حاصلات الشرانق ومقطوعيتها.
3. نسبة إلى مواسم إيطاليا، وخصوصاً فرنسا.
4. نسبة إلى حالة معمل الحل فى فرنسا.

جدول رقم (5 – 9)

أسعار كيلوغرام الحرير

البلد	جنس الحرير	العيار	السعر فرنكات
حرير فرنسا	الممتاز	11/13 – 9/10	53
حرير إيطاليا	الممتاز	11/13	53 – 52
حرير سويسرا	الممتاز	9/10	52
حرير سوريا	الجنس الأول	9/10	49
حرير سوريا	الجنس الثانى	9/10	47
حرير بروسه	الجنس الأول	14/30	47
حرير بروسه	الجنس الثانى	14/30	46

وفى الوقت نفسه كانت تباع شرانق سوريا بالأسعار الآتية:

شرانق إسكندرونة الممتازة بـ 11.25 فرنكاً للكيلوغرام.

أما فى لبنان فكانت أسعار الشرانق فى ذلك الوقت تتراوح بين 15 و21 غرشاً للأقة حسبما تكون بعيدة عن محلات "بندر" البيع.

أما الحرير – أو كمية الشرانق اللازمة لحل كلغ حرير – فكان سعرها فى لبنان 37 فرنكاً وفى مرسيليا 39 فرنكاً.

يشترى صاحب المعمل الشرانق ويحولها إلى حرير.

فالفرق الموجود بين السعر الذى يبيع به صاحب المعمل كلغ الحرير والسعر الذى يشترى به كمية الشرانق اللازمة لاستخراج هذا الكيلوغرام يدعى "الهامش"، ويضاف إلى هذا الهامش قيمة المواد التى تبقى بعد الحل (كالمشاقة وغيرها) وهى تعادل من 4 إلى 6

بالمائة من سعر الحرير وقيمتها بنسبة الأسعار المتقدمة فرنكان و50 سنتيماً لكل كيلوغرام حرير.

فيكون الهامش كما يأتى:

جدول رقم (5 – 10)

هوامش أنواع الحرير

نوع الحرير	سعر كلغ الحرير	سعر الشرانق اللازمة لكل كلغ	سعر بقايا الحل	الهامش
الحرير الممتاز	52 فرنكاً	37 فرنكاً	2.50 فرنك	= 17.50 فرنك
الجنس الأول	29 فرنكاً	37 فرنكاً	2.50 فرنك	= 14.50 فرنك
الجنس الثانى	47 فرنكاً	37 فرنكاً	2.50 فرنك	= 12.50 فرنك

ويجب أن يقسم هذا الهامش إلى ثلاثة أقسام:

أ. القسم الأول يخصص لدفع أكلاف الحل، أى الأكلاف التى تستلزمها كمية من الشرانق ليستخرج منها كيلوغرام من حرير. وندعو هذا القسم "أكلاف الحل".

ب. القسم الثانى يخصص لدفع فوائد الأموال المخصصة للعمل والسمسرة والتقلبات والشحن إلى أوروبا. وغير ذلك وندعو هذا القسم "الفائدة".

ت. القسم الثالث هو الفرق الموجود بين "الهامش" و"أكلاف الحل" و"الفائض" وهو الذى يتألف منه ربح صاحب المعمل وندعو هذا القسم "الربح".

إن ما تقدم يسمح لنا بأن ندون الحالة الاقتصادية فى معامل الجبل بصورة معادلة حسابية تكون كما يأتى، الربح = الهامش – أكلاف الحل – الفائض. ولكى نتمكن من فهم موقف المعامل الاقتصادى بالتدقيق يجب علينا أن ندرس كيفية تغيير كل من أقسام المعادلة المذكورة.

الربح: يتعلق بالطبع بسائر أجزاء المعادلة المذكورة.

الهامش: رأينا آنفاً أن الهامش يتعلق بجنس الحرير وأنه يبلغ 17.50 فرنكاً للحرير الممتاز و14.50 لحرير الجنس الأول و12.50 لحرير الجنس الثانى.

أكلاف الحل: رأينا أن أكلاف كيلوغرام الحرير على الطريقة التى يجرى عليها الحل فى لبنان (ما عدا كراخين أرملة المسيو كيران وأولادها فى القرية) هى 31 قرشاً تقريباً . وعليه يمكننا أن نتخذ الأرقام الآتية كحد أوسط لأكلاف الكيلوغرام الواحد:

أكلاف كلغ الحرير الممتاز	7.10 فرنكات
أكلاف كلغ الحرير من الجنس الأول	6.70 فرنكات
أكلاف كلغ الحرير من الجنس الثانى	6.30 فرنكات

الفائض: قيمته ثابتة وهى تعادل 10 بالمائة تقريباً من سعر الحرير. أما أصحاب المعامل ذوو المكانة الاقتصادية والذين لهم فى أوروبا ممثلون يبيعون الحرير تدريجياً عند استخراجه، فيمكنهم أن يخفضوا الفائض إلى ما تحت 10 بالمائة غير أن أمثال هؤلاء نادر فى بلادنا فلا نقدر أن نتخذهم قاعدة للقياس وإنما نعدل حد الفائض الأوسط 10 بالمائة نسبة إلى السواد الأعظم الذى يدفع هذه القيمة.

وإليك ما يصيب كيلو الحرير الواحد من هذه الفائض:

- لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الفائض الذى يصيب الكيلو 4.90 فرنكات.
- لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الأول الذى يصيب الكيلو 4.80 فرنكات.
- لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الثانى الذى يصيب الكيلو 4.70 فرنكات.

الربح: هو الفرق الموجود بين الهامش من جهة وأكلاف الحل والفائض من جهة أخرى . ويتغير الربح بنسبة جنس الحرير كما يظهر من الجدول الآتى:

جدول رقم (5 – 11)

ربح كيلو الحرير وفقاً للأجناس

جنس الحرير	الهامش	أكلاف الكيلو	الفائض الذى يصيب كل كيلو	ربح الكيلو
الحرير الممتاز	17.50فرنكا	- 7.10 فرنكات	- 4.90 فرنكات	5.50 فرنكات
الجنس الأول	14.50 فرنكاً	- 6.70 فرنكات	- 4.80 فرنكات	3.0 فرنكات
الجنس الثانى	12.50 فرنكاً	- 6.70 فرنكات	- 4.70 فرنكات	1.50 فرنك

الرأسمال: يشترى أصحاب المعامل الشرانق التى تلزمهم أول الموسم أى (مدة القطاف) بأسعار ذلك الوقت فيضطرون إلى استعمال المال الكثير لهذه الغاية. يحتاج من أراد أن يحل خمسة آلاف كلغ حرير فى السنة الرأسمال الآتى:

للمعمل	35.000 فرنك
لمشترى الشرانق	180.000 فرنك
فى الصندوق	5.000 فرنك
يكون المجموع	220.000 فرنك

فإذا لم تتغير أسعار الحرير وإذا طابقت مقطوعية الشرانق على تقدير المشترى تكون أرباح الخمسة آلاف كلغ المذكورة كما يأتى:

جدول رقم (5 – 12)

ربح الرأسمال بعد استخراج الفائض لخمسة آلاف كلغ من الحرير

جنس الحرير	الربح الصناعى السنوى	ربح الرأسمال بعد استخراج الفائض
الحرير الممتاز	5.000 × 5.50 = 27.000 فرنك	12.5 بالمائة
الجنس الأول	5.000 × 3.00 = 15.000 فرنك	6.8 بالمائة
الجنس الثانى	5.000 × 1.50 = 7.500 فرنك	3.4 بالمائة

أ – تغير أسعار الحرير

فهرباً من مثل هذا التغيير يبيع بعض أصحاب المعامل حريرهم "بيع تسليم" أى أنهم يتفقون فى أول الموسم مع بعض سماسرة أوروبا على أن يقدموا إليهم كمية معلومة من الحرير فى أوقات معلومة وبسعر يتفقون عليه بموجب صفقة. أما الأسعار التى يتم الإتفاق عليها فتكون فى الغالب أسعار الوقت الذى تعقد فيه الصفقة. فلو حدث ارتفاع فى الأسعار لا يقدر صاحب الحرير، بالنظر لارتباطه بالصفقة المذكورة أن يستفيد منها . على النقيض، لو هبطت الأسعار لا يتضرر من هبوطها. وبهذه الطريقة يكون قد أمن ربحه الصناعى. وفى الغالب لا يعقد مثل هذا الإتفاق إلا على الحرير الممتاز. أما حرير الجنس الأول فتكون الصفقة على بيعه غالباً لمدة قصيرة. ويصعب جداً بيع حرير الجنس الثانى بالطريقة المذكورة. فإذا وفق صاحب المعمل الذى يحل من الطبقة الثانية وباع حريره بالطريقة هذه، فلا يكون ذلك إلا لمدة قصيرة جداً. مثلاً: يشترى السمسار فى أول الموسم بسعر ذلك الوقت كل الحرير الممتاز الذى يقدر أن يحله صاحب المعمل فى مدار السنة ولا يشترى من حرير الجنس الأول سوى الكمية التى يمكنه حلها فى مدة خمسة أشهر أو ستة على الأكثر. أما حرير الجنس الثانى فقلما "يسلفون" منه على أكثر من محصول ثلاثة أشهر.

يتضح مما تقدم أن موقف الذين يحلون الحرير الممتاز حسن جداً، غير أنه ليس هناك لسوء الحظ فى الجبل سوى معملين يحلان الحرير الممتاز وهما يخصان الأوروبيين و85 بالمائة من معامل الجبل تحل حريراً من الجنس الثانى و13 بالمائة فقط تحل من الجنس الأول. ولهذا نرى الكثيرين يقفلون معاملهم فتحرم البلاد من صناعة كثيرة الفائدة جزيلة الربح.

نستنتج مما ذكر أن نهوض هذه الصناعة يتوقف بالأكثر على تحسين نوع الحرير وجعل الحل من الجنس الممتاز. وليس هذا الأمر بالسهل إذ يقتضى أيضاً معرفة مختلف العوامل التى تؤثر على الحل وإيجاد الأدوات الحديثة التى تمكن من الحصول على الحرير الممتاز بسهولة.

أما الأدوات الحديثة فاستعمالها عام فى إيطاليا، وهى على إنتشار سريع فى فرنسا واليابان.

ولا يقتصر فضل هذه الأدوات على حل الحرير الممتاز، بل إنها توفر فى الوقت والعمل، وتخفض الأكلاف والأجور تخفيضاً عظيماً، وتضمن لصاحب المعمل ربحاً صناعياً صافياً يعادل 8 فرنكات فى كل كيلوغرام حرير. وقد سبق القول إن الجبل يقدر أن يحل 400.000 كلغ حرير سنوياً وهى كمية عظيمة مدهشة تعود على أصحاب المعامل بربح 3.200.000 فرنك سنوياً. هذا مع صرف النظر عن الأجور التى ينتفع بها العمال اللبنانيون.

المميزات الاقتصادية فى معامل الحل الحديثة.

فلنبحث الآن عن كلفة كيلوغرام الحرير فى أحد المعامل الحديثة ولنتخذ قاعدة فنعتبر مثلاً معملاً يحتوى على 24 خلقيناً، على كل خلقين 8 عاملات.

24	عاملة	بأجرة	4 قروش	=	96
16	سلاقة	بأجرة	2 قرش	=	30
6	مصفيات	بأجرة	3 قروش	=	18
6	عقادات	بأجرة	4 قروش	=	24
2	مشاقات	بأجرة	4 قروش	=	8
2	خادمان	بأجرة	3 قروش	=	6
3	نظار	بأجرة	8 قروش	=	24
55					206
مصاريف فوق العادة بالمائة تقريباً					14
يكون					220
0.5 نصف قنطار فحم لتسخين الخلاقين والمحرك					125
يكون إجمالياً					345

إن معدل محصول الحرير فى اليوم الواحد هو 750 غراماً لكل عاملة إذا كانت الشرانق من الجنس السورى المتوسط ومن عيار 10/9 وكانت مدة الشغل 11 ساعة فى اليوم. وقد استندنا فى هذه الأرقام إلى النتائج الإختيارية التى نالوها فى إيطاليا. فيكون مجموع الحرير المحلول فى اليوم الواحد كما يأتى: 750 غراماً * 24 = 18 كيلو.

أى أن معملاً على الطراز الحديث يحتوى على 24 خلقيناً ويستخدم 55 عاملة وعاملاً يعطى من الحرير كمية تفوق ما يمكن أن يعطيه معمل على النسق القديم يحتوى على 80 خلقيناً و94 عاملة.

فتكون أكلاف حل الكيلوغرام كما يأتى:

345 : 18 = 19 قرشاً للكيلوغرام الواحد أى 4.50 فرنكات بدلاً من 31 قرشاً كما هى كلفة الكيلوغرام فى معامل النسق القديم.

وهذا التعديل ينطبق على الحرير الممتاز. أما إذا كان الحل من الجنس الأول أو الثانى فتنخفض كلفة الكيلوغرام إلى 4 فرنكات أو 3.50 نظراً لزيادة المحصول اليومى والاستغناء عن بعض المصاريف والأكلاف.

أما ثمن الخلقين الواحد من الخلاقين الجديدة مع جميع لوازمه ومصاريفه فهو ألف فرنك. فمن أراد الحصول على 5 آلاف كلغ حرير سنوياً يقتضى أن يكون فى معمله 24 خلقيناً ويلزمه من المال قدر 24.000 فرنك، وقد يمكن استهلاك هذا المبلغ فى سنة واحدة.

18 - التجارة مع البدو عام 1914

[1058]

... إن العلاقات التجارية التى دارت مع البدو على حافة المساحة المزروعة من الأرض علاقات جديرة بالإهتمام. ومراكز هذه التجارة هى حلب، وحمص، وحماة، ودمشق؛ أما زحلة، وطبرية، وصفد، والخليل، وبير سبع، فقد شاركت فيها بقدر أقل. ويجلب البدو إلى الأسواق منتجات تربية الحيوان، مثل الدواب (الإبل، والأغنام، والماعز، والخيول)، والصوف، والجلود، والزبد، وأيضاً البيض. ويأخذون منها الغلال، والكيروسين ، والسكر، والتبغ، والمنتجات الأخرى التى تأتى من المستعمرات، والبنادق والذخيرة، والأقمشة، والسروج. وإجمالى الحركة التجارية ليس قليلاً، وربما كان من الممكن تقديره على النحو التالى:

[1058] نقلاً عن: Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," pp. 258 – 262.

جدول رقم (5 – 13)

إجمالى الحركة التجارية

600.000 رأس من الأغنام	قيمتها	10.000.000 فرنك
100.000 رأس من الإبل	قيمتها	25.000.000 فرنك
بضع مئات من الخيل	قيمتها	1.000.000 فرنك
30.000 رأس من الماعز	قيمتها	200.000 فرنك
صوف	قيمتها	5.000.000 فرنك
جلود	قيمتها	500.000 فرنك
زبد غنم	قيمتها	3.000.000 فرنك
بيض	قيمتها	300.000 فرنك
	الإجمالى	45.000.000 فرنك

والتجارة تتم على النحو التالى: يدخل البدو، أفراداً وجماعات، فى علاقات تجارية ثابتة مع تاجر معين فى حلب، أو حمص، أو حماة. وفى الربيع، عندما يدفعهم نقص المياه من البادية إلى حافة الأراضى الزراعية، يحضرون إلى هذا التاجر الحيوانات المعدة للبيع والمنتجات الأخرى، وفى مقابلها يحصلون منه على السلع التى يحتاجون إليها. وفى كثير من الأحيان يعطيهم التاجر سلعاً أكثر من قيمة المنتجات التى أحضروها كأمانة. وهو يفعل ذلك دون تردد رغم أن البدو يعودون إلى الصحراء فى الخريف بمجرد سقوط أول أمطار وفيرة هناك، وبمجرد ذهابهم إلى هناك يصبحون بمنأى عن أى محكمة أو سلطة قضائية. ولكن البدو لا يخونون الثقة التى توضع فيهم كما يقول المثل: "يسرق البدوى ولكنه يسدد ديونه".

وبالنسبة إلى الكثيرين من البدو الذين لم يدخلوا بالفعل فى مشاركة مع رأسمالى فى منطقة الإنتاج (مثل الموصل)، فإن هذه العلاقات الثابتة مع التاجر فى سوق المبيعات تؤدى إلى نوع من الإرتباط. فيعطى التاجر البدو المال أو البضائع كاستثمار ويصبح بذلك شريكاً فى قطعانهم. ومن ناحية أخرى، هناك بدو ليس لهم صديق دائم من التجار، ويتخذون أحسن قرارات البيع عندما يبلغون ضواحى المدينة. وغالباً ما يحدث الآن ألا ينتظر تجار الماشية حتى يحضر البدو إليهم مواشيهم فى الربيع، فيذهبون إلى البادية

ويشترون الحيوانات هناك. وحوالى ما بين ربع وثلث الحيوانات التى جلبت إشتريت بهذه الطريقة. وبهذه الطريقة يحصل التجار على الماشية بأسعار أدنى، ولكن عليهم – من ناحية أخرى – أن يتحملوا مخاطر النقل الجسيمة، فبسبب الأوبئة أو عدم توافر العلف، قد ينفق عدد كبير من الماشية أثناء النقل.

تجارة الأغنام: الأسواق الرئيسية للأغنام هى حلب وحمص، وعندما تبلغ الأغنام هاتين المدينتين، ويراوح عمرها عندئذ بين عامين ونصف العام وثلاثة أعوام، تكون قد قطعت رحلة مدتها ما بين ثلاثة شهور وأربعة من موقعها الأصلى إلى المدينتين. وهناك نوعان من الأغنام: الأغنام البيضاء من منطقة الموصل ودير الزور (وديار بكر)، والأغنام الحمراء من منطقة أرضروم. ومن بين إجمالى الستمائة ألف رأس التى تصل إلى الأسواق نحو 60 بالمائة من الأغنام الحمراء، و30 بالمائة من الأغنام البيضاء من الموصل ودير الزور، ويضاف إلى ذلك نحو 10 بالمائة من الأغنام البيضاء تأتى من ديار بكر وما حولها. وفى حلب، سعر الغنم الأبيض الوارد من الموصل زنة 15 كلغ إلى 25 ما بين 10 فرنكات و15 فرنكاً، والغنم الأحمر زنة 20 – 35 كلغ ما بين 20 فرنكاً و30. والأغنام تغطى حاجة الاستهلاك فى سوريا، ولكن يصدر جانب منها إلى مصر وإستانبول. والاستهلاك الداخلى كبير، لأن فى سوريا لا يؤكل إلا الضأن وفى دمشق وحدها بين شهرى أيار / مايو وحزيران / يونيو عندما تصل الأغنام من آسيا الصغرى والموصل يتم ذبح 300 خروف وألف حمل يومياً، وعلى وجه الإجمال لا تستهلك مدينة دمشق أقل من مائة ألف رأس من الأغنام و150 ألف رأس من الحملان سنوياً، ومعظم هذه الأخيرة تربى فى سوريا ذاتها. وعندما تكون أحوال السوق غير ملائمة يعود أصحاب الأغنام بها لعدة شهور، وربما بقوا حتى الربيع التالى ويتركونها ترعى حول بحيرة أموك]عمق[(بأنطاكية).

تجارة الإبل: تجلب الجمال من دير الزور وبادية الشام، ومن بين المائة ألف رأس التى تصل سنوياً، تبقى أربعون ألفاً فى سوريا لتستخدم كدواب حمل، وتتجه ثلاثون ألفاً إلى مصر بطريق البر لتستخدم كدواب حمل أو لتذبح. وفى الصيف، حول غزة، نستطيع أن

نرى قوافل الجمال تقطع الطريق إلى مصر طوال اليوم. والأماكن الرئيسية لتجارة الإبل هى دمشق وغزة[1059] ويراوح سعر الجمل بين 250 فرنكاً و500.

تجارة الخيل: تقتصر على بضعة آلاف من الخيل، لأن تربية البدو للخيل العربية قد تخلفت كثيراً.

الماعز: يجلب فى أعداد قليلة من الموصل إلى حلب.

الصوف: يجلب الصوف إلى حلب وحمص وحماة من أورفة وماردين أساساً، ولكنه يأتى أيضاً من شمال سوريا. وهناك يغسل جانب من الصوف فى نهرى القويق والعاصى ، وبذلك يفقد نحو 50 بالمائة من وزنه فى هذه العملية. ويعبأ الصوف فى بالات زنة 120 كلغ، وفيما عدا كمية قليلة تبقى للاستهلاك المحلى، يتم تصديره مغسولاً أو غير مغسول . والسعر هو 1.25 فرنك للكيلوغرام من الصوف غير المغسول، و2.50 فرنك للمغسول . وتتجه صادراته إلى مرسيليا، وليفربول، وإيطاليا وتصدر مؤخراً كميات متزايدة إلى ألمانيا، وكذلك إلى الولايات المتحدة بخاصة، حيث يستخدم هناك فى صناعة السجاد . ووفقاً لتقرير أعده القنصل الأمريكى فى حلب كانت صادرات الصوف من ولاية حلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالى[1060]:

عام 1912 – 534.280 دولاراً (نحو 2.700.000 فرنك)

عام 1913 – 272.674 دولاراً (نحو 1.400.000 فرنك)

وإجمالى تجارة الصوف السنوية فى حلب وحمص وحماة ربما يقدر بمتوسط خمسة ملايين فرنك، يصل نصيب حلب منها إلى 60 بالمائة وحماة 25 بالمائة، وحمص 15 بالمائة. ويضاف إلى ذلك أنه لا يوجد تجارة صوف قليلة فى دمشق، إذ يجلب البدو إليها صوفهم من حوران وشرق الأردن ويغسلونه فى نهر بردى.

الزبد: يصنع الزبد بطريقة بدائية بواسطة البدو من لبن (حليب) الأغنام، فيقومون بصهرها لحفظها من الفساد وتخليصها من الشوائب الكثيرة. ويجلبها البدو إلى حلب

[1059] تقرير القنصل البريطانى بالقدس لعام 1912، ص 16.

[1060] Daily Consular and Trade Reports (Washington), 6 June 1914.

وحمص وحماة على نوعين: يعرف النوع الجيد منها بإسم "السمن الحديدى" ويعرف النوع الردئ منها بإسم "السمن الغريب". وهناك يشتريها التجار ويعبئونها فى صفائح النفط القديمة ويرسلونها إلى مصر وإستانبول وأمريكا (للسوريين المقيمين هناك). ومن جملة حجم هذه التجارة الذى يقدر بما بين مليونين وثلاثة ملايين فرنك، يصل نصيب حلب وحماة إلى 40 بالمائة لكل منهما، ونصيب حمص 20 بالمائة وسعرها يقدر بنحو 500 فرنك للقنطار زنة 256 كلغ.

الجلود: وهى تتكون أساساً من جلود الأغنام والماعز، ولا تشمل جلود الأبقار لأن البدو لا يربونها. ويتم تحويل جانب من هذه الجلود إلى جلد داخل البلاد، ويصدر الباقى ، وبخاصة جلود الحملان إلى النمسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويشير ويكلى إلى أن البدو يحضرون كل عام 1.122.500 أقة من الصوف إلى سوق حلب، ونحو 1.6 مليون أقة إلى حمص وحماة وزحلة قيمتها الإجمالية خمسة ملايين فرنك[1061]. ويقدر المؤلف نفسه كمية زبد الغنم الذى يجلب إلى حلب وحمص وحماة للبيع هناك بمليون أقة تساوى مليونين و500 ألف فرنك[1062].

ووفقاً لإحصاءات تركية عن التجارة عام 1326 هـ (1910 / 1911)، كانت صادرات سوريا]كما هو موضح بالجدول 5 – 13 وأرقامه بالآلاف[:

الصوف نحو 4.7 ملايين فرنك
جلود الأغنام والماعز نحو 900.000 فرنك
الجلود الخام الأخرى نحو 70.000 فرنك
الزبد مليونا فرنك

وقيمة صادرات الصوف والزبد تماثل تقريباً قيمة كميات الصوف والزبد التى يجلبها البدو إلى الأسواق، وتؤدى إلى استنتاج أن الصادرات يقدمها جميعاً البدو.

[1061] Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 87 "Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria," p. 204, (Ed.)

[1062] المصدر نفسه، ص 200. (المحرر)

وإضافة إلى الجلود الخام المصدرة، تتم دباغة بعض الجلود لتصديرها. وفى عام 1326 بلغت كماً وقيمة (المبين بالجدول 18 – 2 والأرقام بالآلاف).

وهناك نوع من التجارة المتجولة مع البدو من الأماكن التى تقع على حافة المنطقة الزراعية مثل الخليل وصفد. فيأخذ بعض التجار بضائعهم إلى الصحراء ليتبادلوها مع البدو. ولتجار الخليل مخازن كبيرة فى الطفيلة جنوب البحر الميت للتجارة مع البدو الذين يضربون خيامهم بالقرب منها[1063]...

[1063] Karl Baedecker, Palestine und Syrien, 7th ed. (Leipzig: K. Baedecker, 1910), p. 163.

جدول رقم (5 – 14)

صادرات سوريا من الجلود الخام (بالآلاف)

	الصوف الخام		جلود خام من الأغنام والماعز		جلود خام أخرى		زبد	
	كلغ	قرش	كلغ	قرش	كلغ	قرش	كلغ	قرش
من الموانئ التابعة لجمرك إسكندرونة	736	5.152	263	1.092	10	64	221	2.738
من بيروت	2.135	15.658	533	2.550	29	202	544	5.873
من الموانئ السورية الأخرى	58	426	105	491	6	41	16	182
	2.929	21.236	901	4.133	45	307	781	8.793
	أو نحو 4.7 ملايين فرنك		أو نحو 900 ألف فرنك		أو نحو 70 ألف فرنك		أو نحو مليونا فرنك	

جدول رقم (5 – 15)

صادرات سوريا من الجلود المدبوغة (بالآلاف)

	كلغ	قرش
من الموانئ التابعة لجمرك إسكندرونة	159	2.486
من بيروت	104	1.465
من الموانئ السورية الأخرى	6	84
	269	4.636
	أو نحو 900.000 فرنك	

19 - التغيرات فى ملكية الأراضى فى غوطة دمشق فى القرنين التاسع عشر والعشرين

1064

وملاك الأمر أن غرام الطغاة فى الأغلب كان فى أن يجعلوا الغوطة كلها إقطاعاً أو يملكوها أو يملكوا أكثرها، كما فعل كيوان، من عمال العثمانيين، فاستولى على أكثر بساتين الربوة والمزة بغصب أملاك الفلاحين واستخلاص ما يملكون بالشراء أو بالمعارسة. وكما كاد صيارفة يهود دمشق فى القرن الماضى أن يملكوا جزءاً مهماً من الغوطة بما تكاثر لهم من الربا الفاحش الذى كانوا يتقاضونه من كبار الفلاحين وصغارهم. فقد أقام أحد رجال المحاماة من الترك الأستاذ أسعد أفندى وأنقذ الفلاحين من الصيارفة، فـاضطر اليهود إلى أن يبيعوا ما ملكوا من الأرض تخلصاً من تضييق جيرانهم من أرباب الأملاك.

ومما انتقلت به بعض أملاك الغوطة من مالكيها من الأهلين إلى أيدى الأغنياء وأصحاب النفوذ ما حدثنى به صديق[1065] إن سبب خروج الأملاك من ملك الفلاحين إلى الأفندية أن كل ما كان يقع من دين أو مظلمة أو غيرها كان يلقى على "حجر الضيعة" أى على حساب الضيعة كلها، فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها إلى بيعها بأرخص الأثمان صفقة واحدة. ومن الفلاحين من تشردوا فى القرى ومنهم من ارتضوا بأن يكونوا فلاحين عند أرباب الأملاك الجدد. وأوشكت قرية دوما فى القرن الماضى أن تستغرقها الديون، حتى لقد أراد أهلها أن يتنازلوا إلى غريمهم عن نصفها ويبقى لهم النصف الآخر.

ولو لم تلغ قاعدة "حجر الضيعة" لخرج بعض أرض الغوطة من أيدى مالكيها الأصليين ، وما نحسب أن نزع قرى زيدين وبالا والحديثة والمحمدية والأفتريس من أيدى أهلها إلا كان بسبب ذاك المصطلح أو القانون المضر، أو أن ضرائب الدولة تراكمت على

1064 نقلاً عن: محمد كرد على، غوطة دمشق (دمشق:]د. ن.[، 1952)، ص 126 – 128.

1065 هو السيد حكمت، شيخ الأرض من المزارعين وروايته عن شيخ معمر من أهل المرج، أدرك حكم إبراهيم باشا المصرى فى الشام (1831 – 1840). (المحرر)

الفلاحين فإضطرتهم إلى بيعها بالمزاد، وكان بعض الأعيان لا يرضون إلا أن يبتاعوا القرية كلها صفقة واحدة...

ولما حسنت حال الفلاح فى الغوطة بعض الشئ وعرف طرق الاقتصاد من غلاته وغدا للحاصلات قيمة، أصبح فى مكنته أن يبتاع ما اضطر صاحب الزراعة إلى بيعه من ملكه، وسمعت أن بعض الفلاحين الذين كان أجدادهم يهربون من ملك الأرض ويؤثرون أن يعيشوا بسلام فى أملاك الأغنياء بصفة فلاحين وعملة، عادوا الآن يؤلفون شركات منهم ويبتاعون كل أرض أحب صاحبها الغنى أو إبنه أو حفيده أن يبيعها، ويتقاسمونها بينهم، فيضم كل واحد إلى أرضه ما جاوره من القطع المباعة، وبذلك أنشأ الفلاحون يتملكون ما كان حقهم أن يتملكوه دون سواهم منذ القرون الماضية...

20 - حيازة الأرض فى سوريا

1066

طرائق استثمار الأرض

إذا قلنا إن أكثر من ستين فى المائة من سكان الشام يعملون فى الفلاحة رأساً أو بالواسطة فلا نكون مغالين فى قولنا لأن سكان المدن الكبيرة والمتوسطة وإن كان عددهم يقرب من نصف مجموع السكان فى الشام فكثير منهم لا عمل له غير الفلاحة. ويتصرف الشاميون اليوم بالأرض على نسبة غير عادلة، ومعنى هذا أن أرباب الوجاهة والثروة على قلتهم يتصرفون بمساحات واسعة جداً فى كثير من المناطق، بينما الفلاح يعمل فى الأرض دون أن يكون له فى تملكها نصيب. ففى أطراف حماة مثلاً 124 قرية منها ثمانون فى المائة لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقى وهو عشرون فى المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب. وفى أطراف حمص 176 قرية منها ثمانون فى المائة للوجهاء دون غيرهم وعشرون فى المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدى المتغلبين فلبثت للفلاحين وحدهم. وهكذا قل عن كثير من مناطق الشام كقرى معرة النعمان وغيرها فى

1066 نقلاً عن: محمد كرد على، خطط الشام، 6 ج (دمشق:]د. ن.[، 1925 – 1928)، ج 3، ص 214 – 216.

حلب. وليست الحالة كذلك فى حوران حيث ترى 95 فى المائة من الأرض موزعة بين سكانه على نسبة عادلة، وكلهم أرباب فلاحة وكذا فى جبل حوران وعجلون والبلقاء والكرك ووادى التيم وإقليم البلان، وما من بيت من بيوت دمشق الكبيرة إلا ويملك مساحات واسعة فى الغوطة[1067] بل نصف الأرض فيها بيد متوسطى الزراع والربع بيد صغارهم والربع الأخير يخص أرباب الوجاهة بدمشق.

ويفيد فى هذا المقام أن أذكر كلمة عن الأملاك الواسعة التى تخص اليوم بيت المال والتى أدير شؤونها باسم حكومة الشام فأقول: كان السلطان عبد الحميد العثمانى من أقدر السلاطين على تملك الأرضين وجمع الثروة، فقد تملك لشخصه شرقى حمص وسلمية نحو مليون هكتار من الأرض تشتمل على جبل البلعاس والشومرية وتمتد إلى مقربة من تدمر، وعمر فيها نحو مائة وعشرين قرية ومزرعة تستثمر نحو مائة ألف هكتار. وتملك فى أنحاء حلب نحو 500.000 هكتار فيها اليوم 567 قرية ومزرعة عامرة حوالى منبج والباب وعلى الشاطئ الغربى من الفرات من مصب الساجور إلى مسكنة ويشمل معظم جبل الحاص ومساحات واسعة جنوبى حلب عند مصب نهر قويق. واقتنى أيضاً سبع قرى فى حوران منها قرية المسمية كما اقتنى بيسان وبضع قرى بالقرب منها. وكان يوطد الأمن فى هذه المملكة الخاصة الواسعة ويعفى الزراع المستأجرين من الجندية ويحميهم من تعدى أرباب الوجاهة ويسلفهم المال بلا ربا حتى عمرت تلك الأنحاء بعد أن كانت منازل للعربان يعيثون فيها فساداً. ولما حصل الإنقلاب الشهير فى طرز الحكم العثمانى سنة 1908 إضطر السلطان المشار إليه إلى التنازل عن هذه المعمورات إلى بيت المال، فأصبحت ملكاً له وأصبح فلاحوها مستأجرين لدى المالك الجديد، وهو بيت المال أو الحكومة. ويدفع الفلاحون إلى الحكومة عشرين فى المائة من المستغلات فى بعض الأماكن و22.50 فى المائة فى أماكن أخرى (عشر وأجرة أرض معاً). وهم وان كانوا مستأجرين لا يملكون الأرض رسمياً فهم يتوارثونها كما لو كانوا مالكين لها والحكومة لا تخرج فلاحاً من قريته إلا إذا أتى عملاً منكراً من إحداث فتنة أو التمادى على الإضرار بالناس. ولما كانت الحكومة تسلف هؤلاء الفلاحين أموالاً بلا ربا وكانت تستوفى من غلات الأرض نسبة أقل منها فى قرى الوجهاء، رجحت حالة الفلاح فى

[1067] إنظر: القصم ثالثاً، النص 19 من هذا الفصل.

أملاك الدولة من كل وجه على حالة الفلاح المسكين الذى يستعبده المتغلبون فى قراهم . ومع هذا فقد اقترحت على الحكومة منذ نحو سنتين أن تبيع هذه الأملاك من الفلاحين نفسهم دون سواهم على أن يدفعوا الثمن أقساطاً خلال خمس عشرة سنة، وعلى أن يضمن عدم مد المتغلبة أيديهم لهذه الأرضين. وقد أقرت الحكومة البيع مبدئياً فإذا استطعت السير فيه بنجاح حسبت نفسى سعيداً لأنى أعد هذه المسألة من أفيد المسائل العمرانية والاقتصادية لبلاد الشام. فقد أثبتت لنا الأيام أنه لا يستطيع أن يزيد فى غلات الأرض سوى الذين يملكون فيها مساحات متوسطة أو صغيرة.

ولنرجع إلى طرق استثمار الأرض المتبعة اليوم فى الشام فنقول: إذا استثنينا الغوطة والمرج وبعض أرضين تسقى وما حوالى المدن من المزارع، حيث يستغل بعض أرباب الزراعة أرضهم مباشرة ويدفعون إلى الفلاحين المشتغلين بها أجوراً مقطوعة سنوية أو شهرية، فإن الأرض فى سائر أنحاء الشام تستغل على طريق المزارعة بشرائط مختلفة (بالقسم). ففى حمص وحماة يأخذ صاحب الأرض ربع المحصول فيدفع منه العشر وتبقى الثلاثة أرباع للفلاح. وفى هذه الحال يلزم الفلاح بجميع النفقات والأعمال، ولكن صاحب الأرض قد يقرضه البذار بربا فى الغالب على أن يستوفيها من البيدر. ويأخذ أصحاب الأرض ربع المحاصيل فى بعض قرى حوران ويدفعون منه العشر وضريبة الأرض ويكون الباقى للفلاح لقاء النفقات والأتعاب. لكن الطريقة الشائعة فى حوران هى إيجار الأرض بمقدار معلوم من الحب كأن تؤجر (الربعة)[1068] بنحو 50 – 60 مداً من الحنطة، ولما كان يزرع فى الربعة أرض تستوعب 50 – 60 مداً من البذار، فإذا أغل المد أربعة أمثاله أو خمسة أمثاله تكون الأجرة التى استوفاها صاحب الأرض معادلة لربع المحصول أو خمسه.

وكلما كانت القرية فى منطقة سكانها كثار وأرضها ضيقة، يزداد المقدار الذى يستوفيه صاحب الأرض من المحصول، والعكس بالعكس. ففى البقاع مثلاً يأخذ صاحب الأرض نصف المحصول ويؤدى العشر منه إلى الحكومة. وفى الحولة حيث الأرض تروى تكون حصة صاحب الأرض ثلث المحصول ويكون عشر المحصول عليه. أما فى

[1068] الربعة: وحدة لقياس الأرض تختلف من منطقة لأخرى، مثل الفدان أو القيراط. (المحرر)

الغوطة والمرج فحصة صاحب الأرض الثلث لكنه لا يدفع إلى الحكومة سوى عشر هذا الثلث، وعلى الفلاح أن يدفع العشر عن ثلثيه.

هذه بعض طرائق استثمار الأرض وتعود فيها جميع النفقات والأتعاب على الفلاح. أما إذا أحب صاحب الأرض أن يكون رأس مال الاستثمار منه فالفلاح الذى يشتغل فى أرضه يسمى (مرابعاً) وهو مطالب بأعمال فدان من البقر (زرع نحو ثمانية هكتارات حبوباً وتجهيز مثلها للسنة القادمة). ويأخذ ربع المحصول أو خمسه بعد رفع العشر من المجموع فى الغالب.

21 - مزرعة مملوكة لأوروبيين فى فلسطين 1869 – 1923

1069

أ - عائلة بيرغايم ومزرعة أبو شوشة

... حتى نفهم ما قامت به عائلة بيرغايم فى ما يتصل بمزرعة أبو شوشة – إحدى المزارع الحديثة جداً فى فلسطين فى القرن الماضى – يجب أن نشير بإيجاز أولاً إلى تاريخ العائلة.

ولد ميلفل بيتر بيرغايم عام 1851 فى إحدى قرى منطقة بوسنان، ووفقاً لما تذكره بعض المصادر، كان يهودياً، بل إبناً لأحد رجال الدين (رابى). وانتقل إلى إنكلترا عام 1833 حيث عاش مدة ثمانى سنوات، وربما يكون قد اعتنق خلالها المسيحية. وفى أوائل الأربعينات جاء إلى القدس بطريق مالطة برعاية "جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود". ورغم أنه كان يحمل جواز سفر بريطانى، أعلن أنه مواطن بروسى، ودخل تحت حماية القنصلية البروسية فى القدس، وكان يكسب عيشه من العمل كصيدلى.

1069 نقلاً عن: Ruth Kark and Tsvi Shiloni, "Hindush hayishuv be – Geser," [The Resettlement of Geser] in: E. Schiller, ed., Zev Vilnay's Jubilee Volume (Jerusalem: [n. pb.], 1984), pp. 331 – 342.
الكتاب باللغة العبرية، وننشره هنا بإذن خاص من دار أربيل للنشر فى القدس (مع حذف الحواشى). وقد أرجع القنصل البريطانى انتشار مزارع الكروم "لعدة أميال" فى السلط، شرق الأردن، إلى نشاط بيرغايم كمصرفى وتاجر. إنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Clarendon, 26 May 1855," (FO 78 / 1121).

وفى عام 1851، دخل مجال العمل المصرفى بـافتتاح "بنك بيرغايم وشركائه" فى القدس، وعلى ذلك بدأ سلسلة من المشروعات الاقتصادية، بنفسه أولاً، ثم بمعاونة أبنائه سام ، وتيموتى، وكريستوفر، وبيتر. وافتتح محلاً تجارياً حديثاً كبيراً فى القدس، كان يبيع سلعاً كثيرة من بينها معدات البناء على الطراز الروسى. وتاجر بالنبيذ والبيرة الإنكليزية، وأقام أول طاحونة فى فلسطين تعمل بالبخار ومجهزة بآلات ألمانية حديثة. وكان الطلب كبيراً على الدقيق الأبيض الفائق الجودة الذى ينتج لأول مرة فى البلاد. وتحول المشروع إلى مشروع يدر ربحاً مجزياً. واشتغل بيرغايم أيضاً بشراء الأراضى التى خصص بعضها للمضاربة، والبعض الآخر لإقامة مزرعة حديثة، فـاشترى أراضى الطلبية فى القدس، وعشرة آلاف دونم من أراضى سور البحر جنوب المدينة، كما اشترى مساحات واسعة قرب أريحا والرملة. والموقع الذى اختاره لإقامة المزرعة هو موقع جزر القديمة، فوق قرية أبو شوشة وملاصقة لها]على الطريق من السهل الساحلى إلى جبل الخليل ، بجوار طريق القدس – يافا – غزة[. ويصف تقرير عن عام 1887 – وضعه سكرتير القنصلية الألمانية فى القدس – بيرغايم – بأنه رجل ثرى يملك بيتاً كبيراً فى القدس وعقارات أخرى، ومطحناً يدار بالبخار وآخر يدفع بالهواء تساوى إجمالاً نحو 200 ألف فرنك (حوالى 8000 جنيه إسترلينى). وقدر الحركة السنوية لأعمال بنك بيرغايم بمليون ونصف المليون فرنك، وقال إن ذلك كله إضافة إلى مزرعة أبو شوشة.

وفى عام 1869، إشترت هذه الأسرة الألمانية المصرفية المقيمة فى القدس تل جزر (موقع جزر الأثرى) والمنطقة المحيطة به. وترجع أصول هذه الصفقة إلى صدور قانون الأراضى العثمانى عام 1858، ومسح الأراضى الذى قامت به الحكومة منذ أواخر الستينات، ومنح الأجانب حق شراء الأراضى. وتوقيت الشراء يمكن أن يربط بما تم فى مطلع تلك السنة من تحديد الموقع الأثرى لمدينة جزر القديمة. وليس لدينا معلومات تفصيلية عن الصفقة فيما عدا حقيقة أنها قد تمت على يد بيرغايم، وأنها تضمنت الموقع الأثرى، كما تضمنت بعض، وربما كل، أراضى قرية أبو شوشة. ووفقاً لما تذكره مختلف المصادر، بلغت مساحة الأرض التى تم شراؤها من الحكومة العثمانية ما بين 7500 دونم و2000. ولا تتضح الكيفية التى تم بها نقل الملكية ولكن بعض القرائن

المعاصرة التى دعمتها التطورات التالية توحى بأن الإجراءات ربما كانت ملتوية بعض الشئ. ووفقاً لما يذكره شولش، تم الحصول على ملكية الأرض عام 1872 مقابل مبلغ متأخرات الضرائب الذى تراكم على سكان القرية (46 ألف قرش). وقد حصل بيرغايم على 153 سند طابو من 51 فلاحاً، أصبحوا مستأجرين عنده. وأدى الشراء إلى إثارة المنازعات مع الفلاحين ورفع إلى القضاء وأصبح موضع اهتمام الرأى العام. وعلى كل، تم تسجيل الأرض عام 1882 بإسم عائلة بيرغايم وأصدرت لهم سندات الملكية.

وبمجرد إقامة المزرعة، قامت الشركة بزراعة جزء منها، وأجرت الجزء الآخر للفلاحين مقابل ربع المحصول، واستخدمت الشركة الطرق الزراعية الحديثة فى الجزء الذى تولت زراعته، فمنذ وقت مبكر، فى السبعينات، استخدمت آلات الحصاد الإنكليزية وكانت فى الحقيقة أول شركة فى فلسطين تنشئ مشروعاً زراعياً كبيراً. وتمت إقامة مبنى كبير من طبقتين يبلغ عرض جدرانه نحو المتر الواحد، فى هذا الموقع، يضم أماكن للسكنى ، وأخرى للتخزين، وحظائر، وفناء واسعاً، وتسهيلات أخرى عديدة. وكانت المحاصيل الأساسية التى تزرع القمح والشعير للتصدير، وللطحن بمطاحن بيرغايم فى القدس. ولكى تسهل الشركة مبيعاتها إلى عملائها اليهود، إرتبطت بالعشر الوارد فى الشريعة اليهودية . وتشير خريطة أرفقت بتقارير معاصرة كتبها كوندر وكتشنر إلى أنه تمت زراعة أشجار التوت أيضاً غرب مبانى المزرعة وربما كان ذلك بغرض تربية دود القز.

ورغم ما حققته المزرعة من أرباح، ذكرت مصادر عدة فى عام 1882 أنها كانت معروضة للبيع، ولعل ذلك كان مرتبطاً بالحصول على سندات الملكية فى أوائل ذلك العام. فإذا وضع فى الإعتبار ما تم إنجازه فى المزرعة لحقق بيعها ربحاً كبيراً. وقد قام زلمان دافيد ليفونتين، الذى كان يزور فلسطين عندئذ بحثاً عن أراضٍ مناسبة لإقامة مستعمرة جديدة (موشافا)، بزيارة أبو شوشة، وأعجب "بإنتاجها وطقسها"، ولكن مجموعته لم تكن تستطيع تدبير مبلغ العشرين ألف جنيه إسترلينى التى طلبت ثمناً لها.

وفى عام 1882 أو 1883، دارت مفاوضات أخرى مع إرسالية تبشيرية تحمل إسم "فرند لاندر" فى الإرسالية الإنجيلية فى القدس. ووفقاً لما يذكر بريل حدد السعر عندئذ بـ 11.200 جنيه. ووعد المشترى المتوقع أن يوطن فى الأرض نحو مائتين من اليهود الذين

تحولوا إلى المسيحية. ولعل اهتمام بعض المنظمات اليهودية بهذه الصفقة كان وراء قيام الإرسالية الإنجيلية بتقديم وعود غامضة يفهم منها أنها تعتزم نقل الأرض المشتراة إلى أيدى اليهود. وهذا ما أشير إليه فى خطاب مؤرخ فى 23 تشرين الأول / أكتوبر 1882 كتبه إليه ليوب فرامكن، رئيس الشركة اليهودية "بيتشوف هاعارتز" فى القدس، قال فيه : "ووفقاً لمعلومة شفوية حصل عليها أحد عملائى، فى الموقع 25 ألف دونم من الأرض ، و25 مبنى وحظيرة ماشية، و100 من الثيران والجمال والبغال، و24 حماراً، و40 حصاناً، و20 رأساً من الغنم، وآلتا دراس، وآلتا حصاد، ومحراثان، و7 عيون ماء".

وهو يحذر المرسل إليه من "شبكة الإرسالية" ويشكك فى إمكانية إبرام الصفقة. ولا ريب أن المزرعة بقيت عندئذ بيد بيرغايم الذى استمر يجنى الأرباح منها.

وفى شتاء عام 1885، خلال المنازعات العنيفة بين ملاك أراضى أبو شوشة وفلاحيها، قتل بيتر إبن بيرغايم مع سائق عربته. وذكرت إحدى الصحف "إنه يشاع أن القتل قد تم للثأر، فقد مضى زمن حتى الآن منذ اشترى بيرغايم مزرعة أبو شوشة وإنتزع الفلاحين من أرضهم".

وفى عام 1887، عرضت المزرعة مرة أخرى للبيع، ووفقاً لتقرير كتبه سكرتير القنصلية الألمانية كانت مساحتها 7500 دونم والمبلغ المطلوب ثمناً لها 14.000 جنيه إسترلينى . ومرة أخرى لم تتم الصفقة، واستمر النزاع بين شركة بيرغايم والفلاحين. ويبدو أن قائمقام يافا حاول الاستفادة من الوضع لينال من المسيحيين الأجانب، فسعى هؤلاء إلى طرده من وظيفته، إذ يذكر أحد رجال القنصلية الألمانية فى يافا عام 1891 أن "الفلاحين كادوا يتركون الأمور تهدأ، ولكن القائمقام حرض على عدم التنازل عن حقوقهم" ولجأ الفلاحون إلى محكمة يافا ولكن رفضت دعواهم، وأعلنت المحكمة قانونية ملكية بيرغايم.

وفى ذلك الوقت كان بنك بيرغايم يعانى صعوبات مالية. ولما كان العثمانيون قد حظروا بيع الأراضى لليهود قبل ذلك بوقت قصير، فلم يكن هناك أمل فى إنقاذ البنك ببيع بعض

الأراضى التى تملكها العائلة، وفى نهاية 1890، قادت الظروف البنك إلى الإفلاس، وعين سرابيون مراد من يافا حارساً رسمياً.

ومنذئذ، أصبحت مزرعة أبو شوشة تدار بواسطة سرابيون مراد بالتعاون مع عائلة بيرغايم فى القدس. وهناك بعض الأدلة من منتصف التسعينات على أن السلطات العثمانية استمرت فى تأييد الفلاحين، وأعلن حاكم يافا ذات مرة أن "الأرض يجب أن تعطى لأهالى القرية، وشيوخ أبو شوشة وليس للسيد بيرغايم". غير أن الأمور ظلت هادئة بصورة أو بأخرى فى المزرعة حتى 1908.

ب - أثر ثورة تركيا الفتاة

استؤنفت عام 1908 المراسلات العديدة التى صدرت عن القنصلية الألمانية فى ما يتعلق بأراضى أبو شوشة، ولم يأت استئنافها صدفة، ولكنه جاء نتيجة ثورة تركيا الفتاة فى تموز / يوليو 1908 وإصدار دستور جديد. وفى ظل الظروف الجديدة، ظن فلاحو أبو شوشة أن الفرصة قد حانت لرعاية مصالحهم وبدأوا تحريك الدعوى أولاً أمام محكمة يافا ثم محكمة الاستئناف، وعندما فشلت تلك المحاولات لجأوا إلى الوسائل غير القانونية، فـامتنعوا عن توقيع عقود الإيجار أو تسليم ربع المحصول إلى مدير المزرعة، واستولوا على الأرض الزراعية بالقوة ومنعوا ملاك المزرعة من زراعة أراضيهم. وقدم جورج مراد، سكرتير القنصلية الألمانية فى يافا، عدة إلتماسات إلى حاكم المدينة وإلى مدير الرملة لإرسال الشرطة (الضبطية) إلى الموقع، واتخاذ الإجراءات دفاعاً عن الملاك الشرعيين والعمال الذين يعملون تحت إشراف أخيه سرابيون مراد، ولكن المسؤولين تعمدوا المماطلة فى الاستجابة لهذه الإلتماسات.

وفى 20 كانون الأول / ديسمبر 1909، قرر المجلس الإدارى فى يافا، بناءً على تعليمات من متصرف القدس، إتخاذ الإجراءات لحماية حقوق الملاك الشرعيين فى أبو شوشة وتأديب الفلاحين، وطالب المجلس مخاتير القرية بالتعهد كتابة بتجنب مخالفة القانون . وعندما رفض هؤلاء ذلك وأعلنوا عن نيتهم فى الاستمرار فى فلاحة الأرض موضوع النزاع، اتخذت الإجراءات القانونية على يد النيابة العامة وأرسل مفوض على رأس قوة

من الشرطة لتنفيذ قرارات المجلس، ولكنهم لم يستطيعوا عمل الكثير فى مواجهة معارضة الفلاحين.

وعندئذ أصبحت قضية أبو شوشة بالنسبة إلى القنصل الألمانى فى القدس، مسألة مبدأ، أو مسألة تتعلق بحماية حقوق الملكية الألمانية، فرفع الأمر إلى السفارة فى إستانبول. لبضعة شهور أخرى استمر النزاع دون حل، مع بعض حالات العنف من جانب الفلاحين ، وشكاوى متكررة من جانب رجال القنصلية الألمانية فى يافا، وإرسال موظفى الطابو وقوات الضبطية إلى القرية. وأخيراً، فى نيسان / أبريل 1910، كتب سرابيون مراد أن النزاع قد تم الوصول فيه إلى حل وتلقى الفلاحون مجموعة جديدة من رجال الطابو والضبطية دون أن يعودوا إلى العنف. وفى الوقت نفسه، رفضوا ترتيبات الإيجار، كما رفضوا أن يتعهدوا فى العقود بإعطاء ربع المحصول لصاحب الأرض. ومن ثم كان لا بد من تحول العمل بالمزرعة إلى نظام الأجور. وفى تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه باع سرابيون مراد – باعتباره حارساً عاماً وممثلاً قانونياً لعائلة بيرغايم – الفلاحين جانباً من مزرعة أبو شوشة.

جـ - شراء اليهود لأراضى بيرغايم

وجذب الجزء الذى لم يتم بيعه من المزرعة إلى فلاحى أبو شوشة إنتباه عدد من المنظمات الصهيونية بما فيها "المجلس الصهيونى المشترك لبريطانيا العظمى" الذى قرر فى عام 1911 أن يخصص اعتماداً مالياً، لشراء أرض تقام عليها مستعمرة فى فلسطين . وأطلق على المؤسسة إسم "شركة الأراضى المكابية" على إسم المنظمة الصهيونية المركزية فى بريطانيا عندئذ والتى كانت تعرف بإسم "جماعة المكابيين القدامى"، وهى التى كان من المتوقع أن يأتى المستوطنون الجدد من بين أعضائها. ولعل مكتب فلسطين كان يتفاوض بإسم هذه الحركة لشراء أراضى جزر، فى الوقت نفسه الذى كان فيه يهوشع هانكن يفعل الشئ عينه نيابة عن "هاخشارات هاييشوف" (شركة تنمية أراضى فلسطين).

وفى كاون الثانى / يناير 1912، كتب آرثر رابين إلى هانكن: "... كما تعلم، لقد أمرت عنتابى بشراء أبو شوشة، وعلى كل يشكو من أن الصفقة لا يمكن أن تؤثر على تعطيل ردك على سرابيون مراد. وعلى ضوء شكواه أرجوك أن تكتب إلى مراد بما يفيد إنك قد فشلت فى إيجاد مشترٍ للمزرعة، وإنك لذلك تنسحب من المفاوضات".

وبعد ثلاثة أيام، رد عليه هانكن بأنه قد كتب بالفعل إلى مراد. وفى نهاية كانون الثانى / يناير 1913، تمت الصفقة، وعند بداية شباط / فبراير كتب سرابيون مراد إلى القنصلية الألمانية فى يافا: "منذ أسبوعين، إشترت جمعية الاستعمار اليهودى مزرعة أبو شوشة التى كانت تملكها من قبل عائلة بيرغايم، ويديرها سرابيون مراد. وقد اشترى فلاحو أبو شوشة 3600 دونم من إجمالى المساحة وقدرها 10000 دونم، بعدما كانوا طرفاً مع الملاك فى منازعات قضائية طويلة، ومقابل ذلك تنازل الفلاحون عن دعواهم".

وخلال النصف الأول من عام 1914، وردت معلومات فى الصحافة اليهودية تفيد أن البارون دى روتشيلد، الراعى الرسمى لجمعية الاستعمار اليهودية، قد عرض أن يقدم بيتاً وأرضاً فى جزر إلى المهاجر اليهودى الروسى مندل بيلس الذى كان قد برئ من تهمة دموية أثارت عاصفة فى العالم اليهودى. ولكن بيلس رفض العرض الكريم ربما بسبب عدم توافر الأمن وسوء أحوال المعيشة التى تنتظر المستوطنين الأجانب فى جزر . واضطر روتشيلد أن يؤجر الفلاحين العرب الأرض مؤقتاً، عندما لم يجد بديلاً عن ذلك . وبعد ثمانى سنوات إشترى رئيس شركة الأراضى المكابية، نورمان بينتوتش، جزءاً من هذه الأراضى. وأخذت تنتقل منذئذ بشكل متزايد إلى أيدى اليهود وأطلق على الموقع إسم "جزر".

د ـ التخطيط لأول مستوطنة إنكليزية يهودية

طبعت شركة الأراضى المكابية نشرة عام 1924 تقع فى 12 صفحة، تضع خطة لإقامة مستوطنة إنكليزية يهودية فى جزر. وبدأت بنبذة تاريخية عن جزر وعرض للحفائر الأثرية تمت من قبل فى الموقع، ثم أعلنت النشرة أن الموقع قد اختير لإقامة أول مستوطنة إنكليزية يهودية فى فلسطين، ثم عددت مزايا الموقع، فهو يطل من أعلى على

المنطقة المحيطة به ولا يبعد كثيراً عن الرملة وطريق القدس – يافا، ووصلة اللد للسكك الحديدية التى تتفرع إلى سوريا ومصر وحيفا. وهى قريبة من محطة السكك الحديدية بالتعنة التى سوف تكون منفذاً لمنتجاتها. وهى تمتاز بجوها الصحى اللطيف وتربتها الممتازة. وعقدت الشركة العزم على أن توزع الأراضى التى قامت بشرائها على حملة أسهمها الذين سوف يأتون للعمل والإقامة فى المزرعة. وقد أثبتت التجارب الأولى ملاءمة الموقع لإقامة مزرعة ألبان، ولزراعة الخضر، والتبغ والفواكه كاللوز، والبرتقال والخوخ والعنب. وكانت الفكرة من وراء ذلك أن يمارس المستوطنون الأعمال ذات الربحية العالية.

واشتراك العديد من الشخصيات المهمة، من بينهم المندوب السامى السير هربرت صامويل، فى افتتاح المستوطنة الجديدة فى أيار / مايو 1923، بمناسبة، "أول محصول علف". وكان جانب من المزرعة لا يزال عندئذ يزرع بالعمل اليهودى المأجور. وثبتت سهولة بيع المحصول الذى بلغت قيمته 2000 جنيه. وتمت زراعة حقول تجريبية بالتبغ ، غلت محصولاً جيداً تصل قيمته إلى ألف جنيه. كما تمت خلال السنة الأولى الأعمال التمهيدية لإقامة طريق خاص يصل إلى المزرعة، ومد خط أنابيب من بئر مزرعة بيرغايم، وأعمال التسميد، وزراعة أشجار الزينة على طول كيلومتر ونصف الكيلومتر، وكذلك أشجار الأوكالبتوس وغيرها من الأشجار سريعة النمو فى مجموعات وعلى حدود المزرعة.

وفى نهاية السنة تبين ضرورة تغيير الخطة الأصلية، لأن القليل من حملة الأسهم هم الذين قرروا الإقامة فى المستوطنة فقط. وكحل وسط، تقرر تأجير الأرض "للعمال ذوى الخبرة من بين المهاجرين". مع الإحتفاظ بمواقع السكن – فى الوقت نفسه – لحملة الأسهم الذين قد يرغبون فيما بعد فى الإقامة فى الموقع، واقترحت خطة أخرى لتوطين المحاربين القدامى اليهود الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الأولى فى فلسطين والذين يرغبون فى البقاء فى البلاد كمهاجرين، بهذه المستوطنة غير أن اقتراحاً آخر طرح لإقامة مستعمرة لليهود اليمنيين من العمال المهاجرين من النوع الموجود فى ريهرفرت وغيرها من المستعمرات المجاورة. وعينت الشركة مديرا ذا خبرة من إحدى المستعمرات

لتقديم المشورة والعون للمستوطنين الجدد فى المستقبل. وأقيم مجلس من الخبراء المحليين لإبداء الرأى فى المسائل الخاصة بتخصيص الأراضى واستخدامها، وتم استئجار المهندسين والمساحين لتحديد الأراضى الخاصة بالمبانى العامة. وكان هناك إعتقاد أن نحو مائة عائلة قد تأتى للإقامة فى جزر وترسى قواعد "مستوطنة مكابية أصلية".

هـ - إقامة كيبوتز جزر

لم تتحقق خطة جماعة المكابيين القدامى لإقامة مستوطنة يهودية فى جزر. وقام كيبوتز مجاور بزراعة الأرض، واستوطنها عام 1945 كيبوتز جزر.

22 - مستوطنة يهودية مبكرة: بتاح تيكفا 1878 – 1918

[1070]

إشتريت الأراضى الأولى لبتاح تيكفا على ضفاف اليركون من أحد المرابين العرب من يافا يسمى الكسار، وكان الكسار هذا قد حصل على هذه الأراضى من المواطنين الذين عجزوا عن سداد ديونهم. وقد أقام فيها مزرعة من المحاصيل التى تعتمد على الرى وكذلك قصب السكر، وما لبث أن تبين أن النتائج لم تكن مرضية، فقرر أن يتخلص من الأرض. ويمكن الآن مشاهدة ما تبقى من ضيعة الكسار والبئر التى كانت تستمد مياهها من اليركون والسور، فى الشمال الشرقى من بتاح تيكفا قرب القرية المعمدانية.

وكان على المستوطنين الجدد لبتاح تيكفا أن يثبتوا أن شيئاً يمكن عمله فى "وادى أشور " الذى وجدوه عندما وصلوا إلى الموقع لأول مرة. ولكن ذلك كان يتطلب جهداً كبيراً وتضحيات ونضالاً كثيراً. وفى محاولتهم البحث عن حلول للمشاكل المختلفة التى صادفتهم فى الموقع أدخلوا ابتكارات هندسية زراعية وتقانية فى مجالات طرق الزراعة، وتحسين المحاصيل الموجودة وإدخال محاصيل جديدة، والحصاد وتجهيز المنتجات الزراعية؛ وفوق ذلك كله، حفر الآبار وضخ المياه.

[1070] نقلاً عن: Shmuel Avitsur, "Trumata shel Petah Tikva… [The Contribution of Early Peter Tikva to the Agricultrual and Industrial Develoment of Eretz Yisrael, 1878 – 1917], Cathedra, no. 10 (January 1970), pp. 129 – 141.
ننشرها هنا بإذن خاص من الناشر (الحواشى محذوفة والدراسة باللغة العبرية).

وسوف نبين فيما بعد، فى أى المجالات كان لبتاح تيكفا – خلال الأربعين عاماً الأولى – فضل الريادة، وأى المشروعات اختبرت فيها دون أن تصيب نجاحاً. وهذه التطورات سوف نصفها ونحللها حتى نحدد مدى تأثير الخطوات التى إتبعتها بتاح تيكفا فى الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية على تطور الزراعة والصناعات الزراعية فى البلاد بصفة عامة. وسوف نبين باختصار كيف كانت طبيعة مساهمة بتاح تيكفا فى تطور الزراعة (والصناعات الزراعية) فى البلاد ككل. ويجب أن نتذكر أن الإبتكارات والإنجازات التى تمت فى بتاح تيكفا، كان لها مغزاها خارج فلسطين أيضاً فى بعض النواحى وبخاصة استخدام الأدوات الجديدة والآلات، وتنظيم الإنتاج، ويمكن بهذا الصدد اعتبار بتاح تيكفا رائدة على المستوى العالمى بقدر ما هى رائدة على المستوى المحلى.

أ - التجارب وبدايات الزراعة

من بين التجارب الزراعية المتنوعة التى أجراها المستوطنون الأوائل فى بتاح تيكفا، وحتى ما أجرته إدارة روتشيلد، لم يتجاوز البعض المرحلة التجريبية أو أثبت عدم نجاحه أو عدم اقتصاديته فى ظل الظروف القائمة. وعلى كل، فقد استخدمت أراضى بتاح تيكفا كحقل تجارب للكثير من المحاصيل التى استغرق بعضها بضع سنوات لكى يضرب بجذوره فى الأرض. ويجب أن نلاحظ محاولة زراعة المحاصيل الحقلية مثل الكتان ، والقنب، ونوع من النبات الشوكى برؤوس بارزة، ليستخدم فى ضرب الصوف، وأدخلت زراعة التنباك بإشراف خبير استدعى لهذا الغرض من سوريا. هذه المحاصيل حققت نجاحاً كبيراً، ولكنها لم تستمر طويلاً.وكان فلاحو بتاح تيكفا أيضاً رواداً فى زراعة الشمندر، وأجروا بعض التجارب الناجحة لزراعة الشمندر السكرى، الذى أرسلت منه عينات إلى باريس حيث لقى التقدير. والتجارب الأخرى تناولت زراعة الشاى، والورود، وحتى الأفيون.

وفى السنوات الأولى من هذا القرن حاول نوح نافتسكى – الذى ينتمى إلى "عالى يا " الثانية (الموجة الثانية من الهجرة اليهودية) – بمساعدة برل كاتزينلسون، الذى كان عندئذ عاملاً فى بتاح تيكفا، الحصول على غلة أفضل باستخدام الطريقة الصينية لزراعة القمح فى مهاد الحدائق. وفيما بعد قام نافتسكى بإجراء تجاربه فى دجانيا فى وادى الأردن

وغيره، حيث كان يزرع فيه القطن على ضفاف اليركون، ولكنه توقف لعدم وجود محالج آلية لبعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وكان الهدف من زراعة أشجار السنط يخدم غرضين: تكون الأشجار حاجزاً يحيط بالمستوطنة، وتستخدم زهورها فى صناعة العطور. وكانت هناك بالطبع أشجار الأوكالبتوس التى لعبت دوراً كبيراً فى محاربة المستنقعات المتفرعة من اليركون، وقدمت نموذجاً لمشاريع مماثلة فى جميع أنحاء البلاد. كما يجب أن نلاحظ النجاح الكبير الذى تحقق فى زراعة محاصيل العلف التى تعتمد على الرى، ولم يكن لها وجود فى فلسطين من قبل، وبخاصة الإنجاز الرائع الذى حققته أرييه لبكيس فى زراعة البرسيم فى مير. وأخيراً، زراعة الحمضيات التى كانت بالغة الأهمية لرخاء بتاح تيكفا. ومن المثير للسخرية أن أول بستان حمضيات يزرع فى المستوطنة، فى مزرعة لاخمان على وجه التحديد، ثبت عدم نجاحه وفسد تماماً. ولكن يجب ملاحظة أنه قبل أن يقبل مزارعو بتاح تيكفا على زراعة الحمضيات ، بذلت إدارة روتشيلد الكثير من أجل تحسينه. ويبين مسح معاصر أجراه مناشى ميروفتز أنه فى عام 1900 كان هناك 923 دونماً من بساتين الحمضيات فى بتاح تيكفا، أكثر من ثلثها زرع لحساب البارون دى روتشيلد، وهو من أملاكه. وعشية الحرب العالمية الأولى بلغت مساحة بساتين الحمضيات نحو 6000 دونم، وبذلك بلغت مساحة زراعة الحمضيات سبعة أضعاف، بينما ازدادت مساحة بساتين الحمضيات التى يزرعها الفلاحون المحليون عشرة أضعاف. وسوف نعود إلى موضوع الحمضيات عندما نناقش مساهمة بتاح تيكفا فى مكننة الرى.

ب - بستان البحرية

أكبر بستان يملكه اليهود فى فلسطين (650 دونماً) كان بستان البحرية شمال اليركون ، خارج بتاح تيكفا مباشرة. وكان يشترك فى ملكيته خمسة شركاء من بتاح تيكفا ويافا . وبفضل مساحته كان بستان البحرية موقعاً للتجارب والطرق المبتكرة التى لا يمكن تجربتها على نطاق ضيق. وهو لا يتلقى مياهه من الآبار، ولكنه يروى مباشرة من اليركون الذى يقع بالفعل على ضفته. ومن هذه الناحية لعب دوراً رائداً بين بساتين بتاح

تيكفا. وكان مشروع مضخات الرى فى مير، أعلى المجرى، مخصصاً لرى المحاصيل الحقلية وليس البساتين، ولم يكن مشروع مضخات بيتزال اليافى قد بدأ العمل بعد.

جـ - مكننة الزراعة

فى 21 كانون الأول / ديسمبر 1878، قام يهودا رآب بشق الخطوط الأولى فى أرض بتاح تيكفا فيما يمكن اعتباره علامة على بداية مستوطنة يهودية جديدة فى فلسطين. ولما كان المستوطنون الجدد لا يثقون بالمحراث المحلى، ولا يعرفون عنه الكثير، فقد ارتكبوا خطأ عندما أحضروا المحاريث الثقيلة التى قلبت التربة وجعلتها تفقد رطوبتها. وهذه المحاريث تحتاج إلى جهد يعادل ثلاثة أضعاف الجهد الذى يتطلبه المحراث المحلى الذى يستخدم فى شق الأثلام، وكان استخدامها السبب وراء سوء الغلة وبخاصة بالنسبة إلى المحاصيل الصيفية. وفى الوقت نفسه ساعدت حصادة أوروبية على الإسراع فى الحصاد قبل أن تسقط الحبوب من السنابل، وذلك رغم ثقل وزنها ومتاعبها، وقد تم كل ذلك دون مساعدة خارجية.

وكان أول حصاد فى بتاح تيكفا الأول أيضاً فى المستوطنة اليهودية الجديدة. ففى ميكفى إسرائيل، التى أنشئت قبل ذلك، تركت المحاصيل الحقلية للفلاحين العرب من قرية يعزور المجاورة لقاء نصيب من المحصول. وقد تم فى هذا الحصاد استخدام الآلة بدلاً من المنجل الذى يستخدمه الفلاحون العرب، وعلى وجه الدقة، كانت آلة يجرها حصان ولا يديرها محرك بخارى أو بترولى (ولم تكن آلة الإحتراق الداخلى قد استخدمت بعد، حتى فى أوروبا)، وتم الدراس أيضاً بآلة تجرها الخيل استؤجرت من مستعمرة ألمانية فى سارونة، حتى أن الفلاحين أنفسهم قاموا بشراء واحدة منها. ولكن اتضح أن هذه الآلات لا تسعف كثيراً، واضطر الفلاحون أن يعودوا إلى الجر التقليدى فى كثير من الأحيان . وبعد ذلك بوقت قصير أدخلت إدارة روتشيلد محراثاً ثقيلاً يعمل بذراع حركة، ومصمماً لإعداد التربة لزراعة الأشجار. وتدير الخيول الذراع التى يحيط بها كابل من الصلب ويحرك فى الوقت نفسه المحراث الذى يحرث بعمق 80 سنتيمتراً، والآلات الثلاث : الحصادة وآلة الدراس والمحراث تمثل مرحلة ما قبل استخدام الآلات الميكانيكية فى المستوطنات اليهودية التى أدخلت إليها بعض الآلات، ولكن لم تكن تدار بقوة المحركات.

وشهدت بداية التسعينات قيام إدارة روتشيلد بإدخال أول آلة تجارية. فقد أصبح المحراث يدار بالبخار، ومن ثم بدأ عصر جديد من المكننة الحقيقية فى الزراعة. وقد أدى الحرث العميق إلى الاستغناء عن الجر (عزق الأرض بالمعول لإعدادها للزراعة) إذ أصبحت الدواب أو القوة البخارية (والجرارات فيما بعد) تقوم بهذه المهمة. وكان هذا بمثابة شرارة أمل لا تبشر فحسب بتيسير الجهد البدنى المرتبط بالزراعة، بل تبشر أيضاً بزيادة الإنتاج. ولكن هذه البدايات كانت لا تزال بالغة التواضع؛ بدأ بعض الناس فى هذا الوقت المبكر يفكرون فى استخداماتها فى المستقبل. وكتب يهوشع برزيلاى – إحدى الشخصيات العامة المعروفة فى ذلك الوقت – يقول إن استخدام الحرث العميق (وكان لا يزال محدوداً عندئذ!) بدلاً من المعول قد سبب الاستغناء عن العمال، لأن المساحة التى تحتاج إلى مائة عامل لعزقها بالمعاول فى اليوم، تحتاج اليوم فقط إلى خمسة عمال يستخدمون الطريقة الجديدة التى تحقق زيادة الإنتاج بنسبة عشرين ضعفاً. وطبعاً نسى برزيلاى أن يذكر الخيول أو القوة البخارية التى تحرك هذا المحراث.

وكان للمكننة أثر مهم فى ميدان الحصول على المياه أو نقلها. وهنا تم إدخال عناصر جديدة لم تستخدم من قبل بعد فى أى مكان آخر. وهو ما يتطلب منا معالجة تفصيلية.

المضخة التى تدار بالرياح

حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت قوة الإنسان أو الحيوان وحدها تستخدم لسحب المياه من الآبار فى فلسطين. وبالنسبة إلى مياه الشفة كان يستخدم الحبل والدلو؛ وبالنسبة إلى الرى والشرب معاً كان يستخدم الشادوف أو الشلف، أو الساقية . وكانت هذه الأدوات نافعة لرفع كميات معقولة من مياه الرى أو الشرب من المياه الضحلة فحسب. والساقية التى تعمل بقوة الحيوان تثبت بها مجموعة من الجرار الفخارية، ثم أصبحت تثبت بها فيما بعد أوعية مصنوعة من الخشب ومحاطة بإطار من الشنابر الحديدية. وعندما تكون هذه الأوعية مملوءة بالماء، فإن صفاً منها طوله متر واحد يحمل كمية من الماء تصل إلى 70 كلغ. ويضع هذا حداً لقدرة الحيوان (عادة تستخدم البغال) لأن الماء لا يمكن أن يرفع من عمق أكثر من عشرة أمتار أو إثنى عشر متراً على الأكثر. فإذا كانت البئر أعمق من ذلك أصبحت الساقية عديمة الفائدة، ويمكن الحصول

فقط على كميات قليلة من الماء باستخدام رافعة تسحبها دواب تهبط منحدراً أعد خصيصاً لهذا الغرض. وكمية الماء التى يمكن رفعها بهذه الطريقة باستخدام دابة أو دابتين كانت متراً مكعباً واحداً خلال ساعة أو ما يقل قليلاً عن الساعة، مقارنة بما بين 5 أمتار مكعبة – 8 ترتفع باستخدام الساقية.

وفى عام 1883، أجبرت الملاريا مستوطنى بتاح تيكفا أن يتنقلوا مؤقتاً إلى "يهود"، وقد دهشوا عندما وجدوا أن الماء لا يمكن الحصول عليه إلا من عمق 46 أو 47 متراً، بينما كان عمق بئر قرية "اليهودية" العربية المجاورة 18 متراً فقط. وقد تكلفت البئر 8000 فرنك، وهو رقم ضخم فى تلك الأيام. ويجب أن نتذكر أن آلة الإحتراق الداخلى لم تكن قد استخدمت بعد، وأن المحرك البخارى الذى كانت توجد عينة منه فى فلسطين فى طاحونة الدقيق[1071] لم يجد الوقود الملائم أو قطع الغيار، فضلاً عن ارتفاع كلفة تشغيله وصعوبة إصلاحه محلياً.

وبدا الوضع فى "يهود" ميؤوساً منه، ولكن تبين أن مشكلة مماثلة قد تم حلها على يد جماعة الداوية الألمان فى سارونة، الذين كانوا يستخدمون لعدة سنوات مضت المضخة التى تدار بالرياح لرفع الماء من بئرهم (التى لم تكن بالعمق نفسه على أى حال). فتم تركيب مضخة شبيهة بها فى "يهود" بمبلغ من المال تم الحصول عليه من روتشيلد، وكانت برجاً هائلاً من الحديد يحمل مروحة مستديرة ذات ريش معدنية. وكانت الفكرة تتجه إلى استخدامها فى إدارة طاحونة للدقيق أيضاً، ولكن ذلك لم يتحقق عندئذ. ولا نعرف ما إذا كان بنى خزان للمياه إلى جانب هذه المضخة للإحتفاظ بمخزون للمياه يستفاد منه عندما لا تكون الرياح قوية بالدرجة الكافية لتشغيل المضخة.

وقد أمدت المضخة مستوطنى "يهود" بحاجتهم من المياه، بعض الوقت، ولكن ما لبث الوضع الصحى فى بتاح تيكفا أن تحسن، فغادرها المستوطنون تدريجياً. ولما لم تكن هناك حاجة إلى المزيد من المياه، فقد أوقفت المضخة عن العمل، ثم رفعت من الأرض بعد بضع سنوات، وكان على المستوطنين الجدد الذين أقاموا فى يهود وجاءوا فى إطار مهاجرى الموجة الثانية، أن يستخدموا الحبال والدلاء مرة أخرى بالاستعانة برافعة يدوية.

[1071] إنظر: القصم ثالثاً، النص 21 من هذا الفصل.

ولدينا وصف للمضخة من الأيام التى كانت تستخدم فيها، ذكره حاييم تشيسم عضو بيلو، إذ كان يتصل بها طائر ضخم باسطاً جناحيه فى الهواء.

وكان كل من المستوطنين الأوائل فى بتاح تيكفا وريشون ليتزيون قد أبدوا رغبتهم أو حلموا بأن يرفعوا الماء يوماً ما باستخدام مضخة تدار بالرياح. ولكن كان من نصيب سكان يهود الموقتين أن يكونوا أول من استخدموا مضخة حديثة تدار بالرياح فى فلسطين لرفع المياه.

هـ- تقانة ضخ الماء ونقلها

كانت البئر الأولى فى بتاح تيكفا توفر مياه الشرب فقط، ولما كان عمقها 24 متراً، فإن استخدام الساقية لم يكن مجدياً، وكان عليهم أن يرفعوا الماء يدوياً.

وعندما انتشرت حمى زراعة الحمضيات فى المنطقة حول يافا، زرعت البساتين فى كل مكان توافر فيه الماء على عمق ما بين 10 أمتار و12 متراً. ولعلنا نتذكر أن الساقية هى الأداة الوحيدة التى توفر ماء كافياً لرى البساتين. وعلى كل، كانت كمية الماء التى يوفرها استخدام بغل أو جمل فى إدارة الساقية محدودة، لأن السواقى لا تستخدم فى المياه التى يزيد عمقها على 12 متراً، وهذا ما يسمى "حد العمق" الذى حال دون زيادة مساحة زراعة الحمضيات رغم الطلب المتزايد عليها فى أوروبا. وقد اهتم نافون – صاحب امتياز سكك حديد يافا – القدس بهذه المسألة وطلب من فرنجية، مهندس بلدية القدس، أن يعد خطة لنقل المياه من ينابيع اليركون بقوة الجاذبية، فأعد الخطة وقدمها وترجمت إلى الإنكليزية ونشرت كوثيقة برلمانية. وحصل نافون من جانبه على امتياز استغلال مياه اليركون، ولكن – لحسن الحظ – لم يتمكن من تدبير رأس المال اللازم، لأنه قد تبين أن فرنجية أخطأ خطأ جسيماً فى حساباته، فقاس مستوى ينابيع اليركون فى روشها عين بخمسين متراً بدلاً من خمسين قدماً، ومع وجود التلال حول يافا التى يزيد إرتفاعها بالفعل عن ينابيع اليركون، فإن المشروع كان سيواجه الفشل الذريع فى حالة تنفيذه.

وعندما بدأت إدارة روتشيلد زراعة الحمضيات، ساعد صغر مساحة البساتين ووجود الآبار ذات المياه المنخفضة نسبياً، على استخدام السواقى فى رفع المياه. ثم زرعت بعد

ذلك مساحة متصلة قدرها مائة دونم ودونم بالحمضيات، وتم إدخال محرك بخارى بسيط يعمل بأى نوع من الوقود. وبعد ذلك بوقت قصير جلبت أول محركات تعمل بالكيروسين إلى فلسطين، وقد اشتراها روتشيلد وسواه من المستوطنين. ولكن السواقى الخشبية لا تستطيع أن تتحرك بسرعة توائم حركة المحركات البخارية أو التى تعمل بنظام الإحتراق الداخلى. ولحل هذه المشكلة، قام الحدادون اليهود فى يافا بصناعة سواق حديدية صممت على الطراز الإيطالى والفرنسى والإسبانى، فكانت أصغر حجماً وأكثر متانة، وتم تركيب أول ساقية من هذا النوع فى بتاح تيكفا، بعد أن تمت تجربتها – على ما يبدو – فى بساتين روتشيلد بواسطة يعقوف يابو، الذى بنى معمل النبيذ فى ريشون ليتزيون وكان أول ميكانيكى فيها. ولكن ثبت عدم كفاية هذه السواقى أيضاً. وساعد استخدام المحركات على رفع الماء من مستويات أعمق من ذى قبل، ولكن سرعان ما كان الرمل يسد الأنابيب. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن إدارة المحركات بأقصى قوتها لأن السرعة تؤدى إلى بعثرة المياه. ورغم ما حققته المحركات من فائدة، تم إدخال المضخات الآلية على نطاق محدود فقط فى البداية.

كان ذلك هو الوضع عام 1900، بعد أربع سنوات من إدخال المضخات الآلية التى تعمل بالكيروسين إلى فلسطين. فقد كان فى بتاح تيكفا – عندئذ – 28 بئراً، إستخدمت إثنتان منها لمياه الشرب فقط، على إحداهما رافعة يدوية. والأخرى لم تكن تستغل عندئذ (المضخة التى تدار بالهواء فى يهود). ومن بين الآبار الـ 26 الأخرى كانت 23 منها تستخدم فى رى بساتين حمضيات تبلغ مساحتها الإجمالية 923 دونماً. وكانت مساحة بساتين روتشيلد تبلغ 348 دونماً إضافة إلى 70 دونماً كانت تعد للزراعة، تروى بواسطة ساقية واحدة ومحرك بخارى، وثلاثة محركات ذات الإحتراق الداخلى. والبساتين الـ 575 الأخرى كانت تروى بواسطة 20 بئراً عليها 17 ساقية، ومضخة يدوية واحدة، ومحركين. وبصورة عامة، لم يكن الفلاحون يتعجلون إدخال المحركات الجديدة لأنهم لم يكونوا واثقين من فائدتها. ويجب ملاحظة أن بساتين الحمضيات فى بتاح تيكفا كانت تمثل فى ذلك الوقت 40 بالمائة من مساحة البساتين التى يملكها اليهود فى فلسطين.

وتولى ليون شتاين، المهندس وصاحب أول ورشة ميكانيكية حديثة فى يافا، معالجة الصعوبات الفنية المتصلة بضخ مياه الرى. واستطاع عام 1904، على ما يبدو، أن يطور مصفاة تحول دون دخول الرمال إلى أنابيب المضخات. وكانت تلك المصفاة شبكة رقيقة من النحاس المقوى تركب على الأنبوب تسمح بدخول الماء ولا تسمح بتسرب الرمال . وهذه الأداة البسيطة سهلت مهمة استخدام المضخات الآلية بدلاً من السواقى. ونتيجة لذلك، بذل نشاط مكثف فى زراعة البرتقال بعامة، ولكن أغلبه كان فى بتاح تيكفا.

ولم يتم توزيع المصفاة فى جميع أنحاء البلاد إلا بعد أن تمت تجربتها بنجاح فى بتاح تيكفا، ولكنها أثبتت أنها ذات وجهين، فالضخ السريع والمكثف للمياه سرعان ما أجهد الآبار حتى أنها كانت تحتاج إلى ساعات طويلة لتمتلئ مرة أخرى بالماء؛ وللتغلب على هذه المشكلة كان يجب حفر الآبار إلى أعماق كبيرة حتى تصلها المياه الجوفية الوفيرة . وأدى ذلك إلى إدخال ابتكار آخر، فبدلاً من الحفر بعمق فى الطبقة الحاملة للماء، يتم حفر البئر حتى سطح الطبقة الحاملة للماء، ومن هناك يبدأ الحفر فى المياه الجوفية.

وهكذا بدأ استخدام نوع جديد من الآبار المتطورة، الأعمق، والأوفر ماءً التى تحفر من جزئها الأعلى فقط، وأصبحت تعرف بالآبار "اليهودية" أو "الجافة" لتمييزها عن الآبار "العربية" أو "المبتلة"، أى التى تشاهد المياه فى قاعها. وهناك أيضاً سبب فنى للطريقة الجديدة لحفر البئر إلى ما فوق مستوى المياه، لأن المضخات الكابسة التى كانت تستخدم عندئذ كانت ترفع المياه إلى ارتفاع عشرة أمتار فقط (وعملياً ما بين 8.5 – 9 أمتار)، ولذلك كان لا بد من تركيبها عند قاع البئر بالقرب من مستوى المياه. ولم يتم ضخ المياه من الأعماق إلا بعد استخدام مضخات الطرد المركزى الرأسى، فأصبح من الممكن ضخ المياه من مستوى الأرض. ولكن ذلك حدث فى بتاح تيكفا بعد قيام الإنتداب البريطانى فقط.

وفى مجال تقانة المياه، وضع مشروع لضخ ونقل مياه اليركون إلى أراضى بتاح تيكفا . وبدلاً من أن يلجأ صاحب المشروع إلى السلطات العثمانية للحصول على امتيازات المشروع، إكتفى بالحصول على "وعد" من اللجنة المحلية. وأعطى هذا الوعد للرجل

الذى احتضن الفكرة ويدعى بتزلعل جافى من خلال شركة مساهمة بإسم "فلسطين " إنضمت فيما بعد إلى شركة امتياز روتنبرغ تحت إسم "يركون".

وكان قد بدأ هذا العمل من قبل فى مشروع لضخ مياه الرى فى هفتز يبا بالقرب من مجرى نهر الحاضرة، ولكن المشروع كان يخدم شركة واحدة، على عكس الحال بالنسبة لليركون، هى شركة أجودات نتاعيم. وقام مشروع جافى فى مير بالقرب من ينابيع اليركون. وكان المبنى الذى تم تركيب المضخات فيه أول مبنى خرسانى فى فلسطين . وفى نهاية صيف 1914، إشترى جافى – الرجل الواسع الأفق – من معمل نبيذ ريشون ليتزيون محركاً يعمل بالإحتراق الداخلى باستخدام الوقود الجاف (تعمل أصلاً بفحم الإنتراسيت). وعند نهاية ربيع عام 1914 كانت محطة الضخ قد جهزت بأول محرك ديزل يظهر فى فلسطين. وبعد بضعة أسابيع، وبسبب قيام الحرب العالمية الأولى، توقف محرك الديزل عن العمل حتى نهاية عام 1918 لنقص الوقود. وأعيد عندئذ استخدام محرك الوقود الجاف، ولكنه أصبح يدار بالفحم النباتى الذى يحرق فى جهاز خاص صنع محلياً ويتصل بالمحرك. وقد أنقذ هذا المحرك سكان بتاح تيكفا وكل سكان المنطقة من العطش والدمار.

كانت قمة الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر فى إنكلترا تطور الآلة البخارية، وفى فلسطين تمثلت تلك الذروة فى إدخال آلة الإحتراق الداخلى واختراع المصفاة التى بدأت بها هذه الثورة، ليس فى مجال الصناعة بقدر ما كانت فى مجال الزراعة وبخاصة الرى. ولم تكن زراعة الحمضيات ذات جدوى إلا بعد إدخال ضخ المياه، آلياً، فأصبح لبساتين الحمضيات قاعدة اقتصادية وتقانية رصينة. وكانت بتاح تيكفا التى ضمت مع المنطقة من حولها ما يزيد على العشرين ألف دونم من بساتين الحمضيات عشية الحرب العالمية الثانية، رائدة تلك الثورة.

و- صناعة تجهيز المنتجات الزراعية

(النبيذ، منتجات الحمضيات، النسيج، صناعة الثلج، صيانة الآلات، إستخدام الخراسانة، وخطط الرى).

رابعاً: العراق

1 - الزراعة فى كردستان، عام 1820

1072

... بعد ظهر اليوم، دار حديث بينى وبين عمر آغا ومحمود آغا حول الزراعة فى كردستان. إن نسبة زيادة محصول الغلال يراوح بين خمسة وعشرة أضعاف كمية البذور، وقد تصل إلى خمسة عشر ضعفاً فى المحاصيل الفائقة الجودة. وكان محصول الغلال رديئاً فى العام الماضى، وكانت الغلة ضعف البذور. وتتم زراعة القمح والشعير بالتناوب فى الأرض نفسها، وهما يعتمدان على الأمطار التى تعرف طريقة زراعتها بإسم "دم". وهناك نوع من الذرة يدعى "بحارة" يزرع فى الربيع ويحتاج إلى رى صناعى . وفى السهول لا تترك الأرض دون زراعة، ولكن تتم إراحتها من خلال تبادل زراعة القمح والشعير. وفى المناطق المرتفعة تترك الأرض لكى ترتاح مرة كل عامين. ولا يجب زراعة القطن مرتين فى الأرض نفسها، وعادة تتم زراعة التبغ فيما بين محصولين من القطن.

وجميع القطن من النوع السنوى، الذى يحتاج بعامة إلى الرى، رغم أن بعضه يزرع فى المناطق المرتفعة اعتماداً على المطر. ويستخدم الروث للتسميد فقط فى زراعة الكروم والتبغ. ويجب ألا يزرع الأرز لعدة سنوات متتالية فى الأرض نفسها التى يمكن زراعتها على أى حال بمحصول آخر من الغلال. ويزرع الأرز فى منطقة شهرزور بصفة رئيسية، ولا يزرع الكتان أو القنب فى كردستان. وقد علمت من عمر آغا أنه بذر هذا العام كمية صغيرة من بذور الكتان التى حصل عليها من حاج أحضرها من مصر . ويزرع الكثير من الذرة الهندية، والذرة الصفراء، والعدس، والحمص، ونوع أو نوعان من الحبوب القطانى. والمحراث يجره ثوران.

1072 نقلاً عن: Claudius James Rich, Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Bagdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis, 2 vols. (London: Duncan, 1836), vol. 1, pp. 133 – 135.

ولا تجود أشجار البرتقال أو الليمون فى كردستان، فحرارة الصيف أكثر من قدرتها على الإحتمال، والشتاء قاسٍ بالنسبة إليها. وقد حمل الباشا مؤخراً بعض أشجار برتقال سفيل والليمون الحلو من بغداد إلى بستانه الجديد، ولكن قضى عليها أول شتاء أقبل. ويزرع الخروع فى جميع أنحاء كردستان، فى حقول خاصة به أحياناً وفى حقول القطن أحياناً أخرى...

2 - تجارة الصوف فى العراق عام 1860

[1073]

... نظراً لجودة صوف الأغنام التى ترعى فى سهول العراق وأرض السواد، فإنها تفضل على الأصواف القادمة من سوريا. ولذلك، رغم بعد المسافة التى تقتضى تحمل مصاريف نقل كبيرة، لا يتوقف الطلب عليه، وصادراته السنوية تصل إلى خمسة آلاف بالة من بينها 2500 تصدر من بغداد و2500 من الموصل، وزنة البالة مائة أقة إستانبولى (128 كلغ)، ويحمل الجمل إثنتين منها. وفرنسا هى البلد الذى يحظى فيه الصوف العراقى بتقدير خاص، وغالباً تتجه هذه الخمسة آلاف بالة إلى مرسيليا من طريق حلب وإسكندرونة، ويصدر قدر قليل منها إلى ليفورنة (فى إيطاليا).

وهذا الوصف يتكون من ثلاثة (هكذا فى الأصل) أنواع رئيسية:

- الشفل: صوف أسود أو بنى أو مائل إلى الإحمرار أو أبيض، هو صوف فائق الجودة يستخدم محلياً لصناعة العباءات وغيرها من الملابس ذات اللون الطبيعى التى يرتديها العرب، وهو يجمع من المنطقة بين بغداد والعمارة، على بعد 45 فرسخاً إلى الجنوب.
- البزونى: صوف أسود، لا يقل جودة عن سابقه، يستخدم أيضاً فى الأغراض المحلية، يجمع من الشطرة، أسفل بغداد.
- العووسى: صوف يغلب عليه البياض، أقل جودة من النوعين السابقين ولكنه أطول ، ويطلب للتصدير، ويوجد بين بغداد وكركوك، على بعد 70 فرسخاً شمالاً.

[1073] نقلاً عن: France, Ministère des Affaires étrangères, correspondance commerciale, "Report on Wool, 10 October 1860," (Baghdad), 1856 – 1867, vol. 12.

- الهلاسة: صوف مختلف من الألوان يشترى من الجزارين والدباغين، وهو نوعية رديئة ويباع بسعر يقل بمقدار الثلث عن الأنواع الأخرى، ولا يتجاوز ما يصدر منه مقدار الثمن 8/1 من الصادرات الإجمالية

وسعر النوعيات الثلاث الأولى واحد تقريباً، والاختلاف فى السعر يعود إلى درجة اهتمام العرب بغسل قطعانهم، وهى عملية تتم قبل ثلاثة أيام أو أربعة من الجز.

ويقدر حجم الصوف الأبيض بنصف الصوف القادم من بغداد، و20/17 من صوف الموصل.

وصوف كردستان أقل كثيراً من حيث الجودة من صوف العراق، ويقدر بثلث الكميات التى يتم شراؤها فى كركوك والموصل فقط.

وتتم الصفقات محلياً، إما مباشرة بواسطة البيوت التجارية الأوروبية (الفرنسية والسويسرية) فى بغداد، أو من خلال التجار المحليين الذين يعملون لحساب البيوت التجارية فى حلب أو بيروت، ولا يلعب التجار البريطانيون فى بغداد أى دور فى هذه التجارة. وقد اشترت الصوف هذا العام عشرة بيوت تجارية أحدها سويسرى والبيوت التسعة الأخرى عربية.

وتبدأ العملية فى نيسان / أبريل، ففى ذلك الوقت من العام، يتحرك وكلاء تجار بغداد، بين القبائل، يشترون الصوف، ويرسلونه بعد تجميعه إلى رؤسائهم فى بغداد، حتى يستفيد هؤلاء من إرساله إلى حلب مع القافلة التى تغادر بغداد عادة فى حزيران / يونيو، وتصل إلى إسكندرونة بعد رحلة لا يقل مداها عن 70 يوماً إلى 80. غيرأن بعض التجار يفضلون تأخير تصدير صوفهم شهراً وشهرين حتى يناله قبل الوصول إلى غايته أول قطرات ندى الخريف. ويزعمون أن تلك الرطوبة التى تبلل الصوف تعطيه رونقاً أفضل وتزيده وزناً، مما يحقق فائدة، ولكن يحدث أيضاً أن تسقط الأمطار على الصوف بسبب هذا التأخير، ويؤدى بلله أكثر من اللازم إلى تخفيض سعره حتى نسبة 6 – 7 بالمائة من القيمة.

والعملية تبدأ فى نيسان / أبريل وتنتهى فى آب / أغسطس، فتستمر بذلك خمسة شهور، يكون العنصر البارز بعدها هو الأرصدة المستحقة، وهذه ترجع بدرجة قليلة إلى سوء خلق العرب، وبدرجة أكبر إلى حقيقة أن وكلاء التجار يحتفظون بهذه المتأخرات حتى يستخدموها – فيما بعد – لمصلحتهم.

فأثناء تجوالهم بين العرب، لا يتحمل هؤلاء الوكلاء أى مخاطر شخصية، ويحدث أحياناً أن تسلبهم القبائل – غير تلك التى يتعاملون معها – ما يحملون من أموال، ولكن مثل هذه الحوادث نادرة الوقوع على أى حال، ولما كان اللصوص معروفين منهم فإنهم يتدبرون الأمر عادة لاسترجاع ما يسلب منهم.

وآخر ما يصل إلى بغداد من الصوف – وذلك عند نهاية الصيف – لا يصدر منها إلا فى الربيع التالى:

ويتم شراء الصوف من العرب على أساس "الجزة"، وبعد أن يتناقش الوكيل مع الشيخ حول سعر الجزة، ويصلا إلى اتفاق، يسلمه كل ما لدى القبيلة السعر نفسه. ومن حق المشترى أن يحصل على جزة مجانية مقابل كل عشر جزات يشتريها، أو حتى جزتين إذا كان عدد المشترين قليلاً، وهذا الحق يقال له "العشر". ويتم البيع نقداً وعلى أساس العملات – القطع من ذات 5 قروش أو 6 أحياناً نصف القرش – التى لا تتعرض أسعارها كثيراً للتغير مثل العملات الذهبية والفضية. وتفضيل العرب هذه العملات يزيد من قيمتها ما بين 2 بالمائة و3 مع بداية الموسم.

وكثيراً ما يمنح العرب "سلفة" لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، يحصل المشترى فى مقابلها على حسم قدره 20 أو 30 أو أحياناً 50 بارة (10 و15 و25 سنتيماً) للجزة الواحدة، ويتوقف ذلك على درجة المنافسة، ولا تتجاوز هذه السلفة عادة نصف قيمة الصوف الذى يمكن أن تنتجه قطعانهم. وسعر الجزات هذا العام ما بين 2/1 4 – 6 قروش (90 سنتيماً – 1.30 فرنك) للجزة الواحدة، ولكن أغلبها يصل إلى خمسة قروش (فرنك واحد)، ولذلك سوف أعتبر الرقم الأخير أساساً لتقديراتى.

وفى بغداد يباع الصوف بالمن، والمن الواحد من الصوف يزيد 11 أقة إستانبولى (14.80 كلغ). وهذه هى الأسعار السارية فى بغداد، وليست أسعار الجزات خارجها، وهى التى تدفعها البيوت التجارية فى حلب.

والمن يعادل 16 أو 17 جزة أو 16.5 فى المتوسط، ولكن لما كان يجب حسم العشر، وهو 1.5 جزة للمن الواحد، فإن إجمالى السعر للمشترى الأول يساوى 15 جزة أى 75 قرشاً (15 فرنكاً).

والفرق بين سعر شراء الجزات وبين سعر المن، يغطى كلفة النقل إلى المدينة ورسوم العبور عند الجسور، ورسوم الطريق إن وجدت، ورسوم الدخولية التى تفرضها جمارك بغداد. وبعد حسم تلك التكاليف يتم اقتسام الفرق مناصفة بين المشترى ووكيله، ويجد الآخر فى نصيبه تعويضاً كافياً عن المشاق التى تجشمها.

وهذا حساب لتلك التكاليف بالنسبة إلى المن الواحد من الصوف.

ثمن 15 جزة	75 قرشاً	
النقل إلى بغداد	4 قروش	
رسوم الجسور	-	
رسوم الدخولية	2 قرش	
المجموع	81 قرشاً	(16.20 فرنكاً)

وبيع المن من الصوف فى سوق بغداد هذا العام بسعر 80 – 95 قرشاً (16 – 19 فرنكاً) بمتوسط قدره 2/1 87 قرشاً (17.50 فرنكاً)، وبذلك يكون الفرق بين الكلفة وسعر البيع الذى يقتسمه المشترى الأول مع وكيله هو 2/1 6 قروش (1.30 فرنك)...

كلفة النقل إلى إسكندرونة لحمل الجمل الواحد – بالتين يزنان معاً 200 أقة إستانبولى (250 كلغ):

أ. يشترى معظم تجار بغداد الصوف من العرب، ولما كانت هذه العملية تتم على مسؤوليتهم – إلا فى حالات خاصة – وكان من المفروض أن يشتروا الصوف من سوق بغداد، فإنهم يضيفون نصفاً بالمائة عمولة (سمسرة).

ب.وعند تعبئة الصوف فى بالات يجب أن ينظف، ويفضل كل لون منه على حدة، ويكبس، ويوزن، ويتكلف هذا العمل خمسة قروش للبالة الواحدة.

ت.تلف كل بالة فى قماش مصنوع من شعر الغنم، وتربط بالحبال، وثمن العبوة والحبال 35 قرشاً.

ث.لما كان الحمالون يعيشون فى القسم الغربى من بغداد، ويبدأون الرحلة من هناك، فإن بالات الصوف يجب أن تنتقل من المخازن على الضفة الشرقية إلى الضفة الأخرى المقابلة، ويتكلف النقل قرشين للبالة الواحدة.

ج. تكاليف النقل من بغداد إلى حلب تختلف كل عام بـاختلاف الطلب على التجارة، وندرة وسائل النقل، وعدد الجمال... إلخ، وتحسب بالقنطار أو المن. وكلفة النقل هذا العام إلى حلب 530 قرشاً وإلى إسكندرونة 570 قرشاً للحمل الواحد.

ح. العمولة (السمسرة) التى يحصل عليها تجار بغداد تحسب بالنسبة إلى قيمة الصوف ، والنفقات المتصلة به. وهناك نوعان من العمولة: 5 بالمائة مع ضمان الخسائر التى تنجم خارج إطار المشتريات و3 بالمائة دون ذلك الضمان.

وهناك خلاصة لذلك:

ثمن بالتين من الصوف تمثل حمل جمل واحد، زنة 200 أقة إستانبولى (18 من بغدادى) كالتالى:

87.5قرشاً للمن	1575	قرشاً
2/1 بالمائة سمسرة	7.35	قروش
تنظيف وتعبئة	10	قروش
لف وحبال	70	قرشاً
عبور النهر	4	قروش
النقل إلى إسكندرونة	570	قروش
	2236.35	
عمولة 5 بالمائة	111	
رسوم تصدير جمركية فى إسكندرونة	10	
المجموع	2357.35	قرشاً

وعلى هذا الأساس (أى 471 فرنكاً و57 سنتيماً) سوف تنجم عن بيع الصوف فى مرسيليا خسائر وليس أرباحاً يحققها المستوردون. فالصفقات من هذا النوع لها مغزاها فقط بسبب المنفعة النسبية التى تحققها كوسيلة لموازنة التمويل مقارنة بالعملات أو الورق.

وقد أصبح صوف العراق عنصراً من عناصر الصادرات إلى أوروبا فى السنوات الأربع الأخيرة فقط. وكان مراسل بيت روستان فى مرسيليا أول من جرب الإتجار به. وقبل ذلك الوقت، كان سعر الجزات ثابتاً تقريباً عند عشر بارات (45 سنتيماً)، ومنذ ذلك الحين أخذ يرتفع بإطراد، ويبدو أن اتجاه التصاعد سوف يستمر ليس بسبب الطلب على تجارته فقط، ولكن أيضاً بسبب القرار الذى اتخذته الإدارة العسكرية فى بغداد، لتتم هنا صناعة الأقمشة الصوفية اللازمة لملابس الجيش. وكانت الكمية المطلوبة لهذا الغرض هذا العام 80 ألف أقة إستانبولى (مائة وألفى كلغ)، وذلك على سبيل التجربة.

وختاماً لهذا التقرير عن الصوف فى العراق، يجب أن أضيف أن الصوف المجلوب من البصرة ونجد يصدر إلى بومباى عبر البصرة والكويت على الخليج الفارسى، وهذه الصادرات لا تتجاوز 1500 بالة سنوياً.

3 ـ توقعات زراعة القطن، عام 1863

1074

لمسافة نصف الميل على ضفاف الأنهار والترع، سواء داخل بساتين النخيل أو فى الحقول المكشوفة، من مصب شط العرب إلى ملتقى الفرات ودجلة، ولمسافة كبيرة على طول هذين النهرين صعوداً، تستطيع هذه المناطق إنتاج القطن بالقليل من الجهد الذى يبذله الفلاحون، ودونما حدود. فحدوث المد فى القنوات والمجارى المائية ينفى الحاجة إلى النفقات اللازمة لرفع المياه لرى القطن. ويبدو أن المناخ يناسب النبات، وكذلك التربة خصبة بصورة عامة وقوية. والشجيرات القليلة التى زرعت هنا مؤخراً لم تجذب الإنتباه الخاص.

1074 نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kemball to Bulwer, 22 April 1863," (FO 195 / 752).

والعقبات الحالية التى تحول دون اتساع زراعة القطن فى هذه المنطقة هى: أولاً، عدم توافر الأمان بالنسبة إلى الملكية والمحاصيل، التى رغم عدم تأثيرها على القطن بوجه خاص، إلا أنها تقف حائلاً دون تقدم الزراعة بعامة، وتتسبب فى خلو مساحات كبيرة من الأراضى من الزراعة. وحتى لو توافرت الرغبة لدى أصحاب الأموال للزراعة أو إقامة مشروع زراعى رأسمالى، فهم لا يكادون يفعلون ذلك بينما هناك احتمال أن يقوم العرب بتدمير زراعتهم، وأن ينتهز الحكام على اختلافهم، عرباً أو أتراكاً، فيفرضون عليهم الأتاوات –على نحو ما فعل الأتراك هنا– ويزيدون من الضرائب المفروضة على الأرض. والعقبة الأخرى هى ضريبة الأراضى المختلفة الأسس، المتباينة الفئات، ومظالم القائمين عليها، وإعفاء القطن من كل تلك الضرائب – وقد علمت أن الحكومة تنوى القيام بذلك – قد يؤثر وحده على المزارعين والملاك الذين يحوزون الأراضى من "المعاف " أصلاً، قد لا تقدم تشجيعاً معيناً إلى القاعدة العريضة من حائزى الأراضى للإقبال على زراعته ممن تفرض على حيازتهم قدر معلوم على الجريب[1075]. فإذا كان فى نية الحكومة أن ترعى زراعته، وترفع الرسوم المفروضة على القطن لفترة معينة، وتخفض الضرائب على زراع القطن من هذه الفئة، أعتقد أنه يجب أن توجه الدعوة إلى شيخ المنتفق إلى المعاونة فى هذه الجهود بتحريك الربع أو الثلث من إجمالى الإنتاج الذى يحق له الحصول عليه فى حالة زراعة القطن، فلديه قدر كبير من الأراضى فى هذه الولاية لا يزرع منها إلا أكثر الأجزاء خصوبة، وتزرع غلالاً وغيرها، ويخشى مستأجرو أرضه من زراعة الأراضى الأقل خصوبة حتى لا يؤدى محصول ردئ به إلى التسول. وعقبة أخرى تقف فى طريق زراعة القطن تتمثل فى عدم مبالاة الفلاحين والإتجاه العام لمعارضة المبتكرات من أى نوع كانت. وعلى كل يمكن التغلب على هذه العقبة الأخيرة لو اتضحت ربحية زراعته من خلال ما تقوم به الطبقة الأحسن حالاً من ملاك الأراضى من تجربة زراعته.

ولا ريب أن توزيع بذور القطن الأمريكى والمصرى على فقراء المزارعين وحائزى الأراضى سيؤدى إلى إنتاج جيد، وكذلك ضمان حد أدنى للسعر يحقق بعض النفع ، ولكننى أعتقد أن غياب الثقة فى التزام الحكومة بعهودها قد يقلل من قيمة هذه الإجراءات

[1075] إنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص 9 من هذا الكتاب.

ويجعلها عديمة النفع تماماً، سوى أن ضمان السعر وتقديم سلفات إلى المزارعين من مصدر يطمئنون إليه قد تؤكد التوسع فى زراعة القطن، وقد تحقق الخير لهذه الولاية...

4 - الزراعة فى العراق عام 1865

1076

... من الإنتاج المبين أعلاه يمكن أن نتبين من تقرير نائب قنصل صاحبة الجلالة فى البصرة أن التمور والقمح وحدهما يستحقان الذكر كسلعتين من سلع الصادرات ، وصادرات الفول والقطن والذرة محدودة بدرجة بالغة واستثنائية. ولو نحينا جانباً صادرات القمح إلى موانئ البحر الأحمر التى تعد عملاً حكومياً خالصاً يرجع إلى عام 1863، ويهدف إلى أن يحل محل إمدادات القمح التى تأتى من مصر إلى تلك الجهات ، لوجدنا أن التجارة بهذه السلعة ذات طبيعة متقلبة، رغم تحسنها بشكل خاص نتيجة زيادة الطلب فى بومباى عام 1865 – 1866 ووجهتها مقصورة بعامة على موانئ الخليج الفارسى وتصدر منها كميات محدودة إلى جزر موريشيوس وبتافيا. وعندما يكون إنتج الغلال وفيراً فى جنوب فارس، فإن القمح الفارسى يرد إلى البصرة. فمصاريف النقل النهرى جنوباً من السواد أصبحت الآن أعلى من كلفة النقل من بوشهر وغيرها من موانئ الساحل الشمالى للخليج. ونادراً ما تزرع الغلال فى الأراضى الواقعة على شط العرب داخل الحدود التركية.

والأسعار فى مناطق الزراعة تعتمد على النوعية والبعد عن المدينة أو المستودعات الوسيطة.

ويمكن اعتبار بغداد على دجلة، والحلة والسماوة وسوق الشيوخ على الفرات، مستودعات وسيطة لهذه السلعة.

وفى السنوات الخمس الأخيرة كان متوسط سعر القمح فى بغداد 40 قرشاً لكل 2/1 13 رطلاً، والسعر الآن 55 قرشاً.

[1076] Great Britain, Accounts and Papers 1869, vol. 67, "Report on Baghdad," pp. 272 – 274.

ومتوسط سعر القمح فى الحلة والسماوة وسوق الشيوخ فى السنوات الخمس الأخيرة كان 30 قرشاً لكل 2/1 134 رطلاً، وهو الآن 50 قرشاً.

ومتوسط كلفة النقل على دجلة 150 قرشاً للطغار زنة 2690 رطلاً ومتوسط كلفة النقل على الفرات للغار 200 قرش.

وقد توقفت تماماً منذ سنوات عمليات الإبتزاز والأتاوات السابقة التى كانت تحصل من المراكب فى نقاط معينة على ضفاف النهرين.

وكل الغلال التى عددناها يمكن أن تزرع بكميات محدودة فى كل أنحاء هذه الباشاوية . والشروط الوحيدة التى يجب توافرها هى مد الأراضى بالمياه وبوسائل الرى. والأراضى المنخفضة ذات المستنقعات على ضفتى الفرات تنتج الأرز. وفى الحلة وعلى طول المناطق المأهولة من العراق يزرع القمح والشعير والذرة الصفراء والأذرة، وكذلك فى الأراضى الواقعة شرق دجلة حتى سفوح الجبال من أربيل إلى ديالة. وأسفل الكوت على ضفتى دجلة ليس هناك إلا زراعة قليلة أو لا توجد زراعة مطلقاُ، حتى نصل إلى المستنقعات الواقعة فوق القرنة التى يسكنها عرب البومحمد الذين يزرعون الأرز بكميات كبيرة. والبلاد الواقعة أسفل القرنة إلى البحر على ضفتى شط العرب مخصصة تماماً لزراعة التمور. ولما كان التصدير محدوداً، فقد ارتبط إنتاج الغلال بالضرورة بالاستهلاك المحلى، ولما كانت المواسم الرديئة نادرة الحدوث، فإن أسعار الغلال تحتفظ بمعدل توازن سنة بعد أخرى. وهى تتأثر أساساً بالإرتفاع غير الملائم لمياه الأنهار، أو الغرق، أو فترات الإضطراب غير العادية. وحالة السكان الاجتماعية، كما تصورها السلطة المميزة لقبائل العرب، وإسناد السلطة إلى الشيوخ غير المسؤولين وصراعاتهم الداخلية المستمرة، التى يزيد من خطورتها ضعف الإدارة المحلية، وحالة فقدان الأمن العامة وما يترتب عليها من توقف القنوات الرئيسية للتجارة – كل ذلك من المعوقات التى تحول دون اتساع الزراعة. وتقديم معلومات تفصيلية عن شروط تقديم السلفات إلى الفلاحين لزراعة الأرض، وعلاقة الملاك بالمستأجرين، والأحوال العامة للعمل الزراعى، يحتاج إلى مساحة أكبر كثيراً، وربما كان خارج إطار هذا التقرير، ولكن ربما حانت الفرصة الآن لإصلاح يتناول حالة الفلاحين المدنيين المنتشرة والمتفاقمة والتى تعد أسوأ

سمات النظام الحالى. وأسلوب الزراعة فى مختلف فروعها أسلوب بدائى للغاية . والأدوات الزراعية تقتصر على المحراث الذى يبلغ طول سلاحه 8 بوصات، وهو يختلف عن المحراث الإنكليزى فى صغر سلاحه، وفى وجود مقبض له (دون ماسك) طوله 5 أقدام، والمعول ذى اليد الخشبية، وآلة تقطيع القش تتكون من محور مسلح بشفرات مثبتة بعضها عكس البعض الآخر طولياً وتديرها عجلات تجرها البغال، وبدلاً من الدراس تدوس الأبقار القمح. واستخدام آلات الرى التى تتلاءم مع نهر يراوح متوسط ارتفاع الماء وانخفاضه فيه بين 18 قدماً و20، قد يؤدى إلى التخلص من طريقة رفع الماء بالزقاق التى تدور حول بكرة بواسطة الحبال التى تجرها الخيول والثيران صعوداً وهبوطاً لمنحدر خاص بذلك.

وفى الوقت الراهن، تقتصر الزراعة على المناطق المحيطة بالمدن والقرى الواقعة على الطرق التجارية الكبرى، والمناطق التى تروى بالترع ذات الإتساع المحدود. والمناطق الوسطى من الريف تحتلها قبائل البدو الكبيرة التى تعمل بالزراعة أبداً، كما يسكنها العرب نصف المستقرين الذين ينقلون مواقع زراعتهم سنوياً داخل حدود معينة ويزرعون الحبوب التى تكفى حاجتهم للاستهلاك. غير أن تركيا العربية فى العصور القديمة كانت مقراً لحكم الإمبراطوريات وأكثرها ازدهاراً، وإذا لاحظنا الآثار الموجودة فى كل اتجاه على سطح الريف للترع المطمورة، فلا بد أن تكون هذه المناطق آنذاك عامرة بالسكان الكادحين. وأن تربة العراق الغرينية وطقسها المعتدل لم يطوعا فقط لزراعة المحاصيل الغنية للمناطق الحارة، وإنما طوعا أيضاً لزراعة منتجات المناطق الشمالية. وكلما انتشر الأمن فى ربوع البلاد، واقترن التشجيع على زراعة محاصيل أكثر قيمة من الغلال بالمزايا التى تعطى لمن يزرعون تلك المحاصيل، تكون النتيجة الطبيعية والتدريجية لانتشار الأمن توفير العرض الكافى من العمل بتحويل القبائل نصف المستقرة إلى مجتمعات مستقرة ومنتجة من الفلاحين.

القطن: رغم أن التربة والمناخ فى بلاد العرب التركية مناسبة تماماً لزراعة القطن، لم تحدث زيادة كبيرة فى الإنتاج نتيجة قيام الحرب الأهلية الأمريكية. والعرض من القطن ما زال غير كافٍ لتغطية الطلب المحلى، كما كانت عليه الحال من قبل. والبذور المحلية

رديئة. ومن المؤسف أن المحاولات المختلفة التى بذلت خلال السنوات الخمس الماضية لإدخال البذور المصرية والأمريكية قد ووجهت بهجوم الجراد. وفى غياب التشجيع المباشر والقدوة (المضاربات الزراعية قاصرة على المشروعات الأجنبية)، وكذلك التخوف من الخسارة لإنخفاض أسعار القطن فى الأسواق الأوروبية، تعمل بصورة عامة ضد التوسع فى زراعة القطن...

5 - سد الهندية 1888 – 1890

[1077]

... إتخذت ترعة الهندية هذا الإسم لأنها حفرت على نفقة أميرة هندية زرات النجف ورأت قلة المياه هناك، وبمرور الزمن وسعت الترعة وزاد تدفق الماء فيها، وهى تأخذ مياهها من الفرات، وأصبحت تعرف باسم نهر الهندية، نسبة إلى الأميرة. وقد أدى ذلك إلى نقص المياه فى فرع الحلة الأمر الذى ترتب عليه نتائج سلبية كثيرة وشكاوى من جانب سكان الحلة. وحاول الولاة معالجة الموقف دون نجاح، ورغم كثرة ما تم إنفاقه إلا أنه لم يأت بفائدة.

وأكثر ما يهتم به هذا الوالى (سرى باشا) أن يكمل سد الهندية، وقد صرف معظم وقته فى هذا وأبدى الكثير من العناية والهمة.

وقد أبرمت السفارة العثمانية فى باريس عقداً مع المهندس شويندورفيه ومساعده ديو فيفان، وقد جاءا إلى بغداد بناء على طلب ولاية وزارتى المخصصات السلطانية والأشغال العامة. وكان عليهما أن يقوما بالمسح اللازم لإزالة العوائق من دجلة والفرات، ودراسة مشروع سد الهندية. وقد وصلا إلى بغداد فى 19 أيلول / سبتمبر 1305 هـ (1888)، ودرسا ما يتطلبه السد وأجريا مسحاً لمجرى الفرات وصلاحيته للملاحة قرب الهندية والحلة فى مختلف الفصول، وعادا إلى بغداد، ورسما خريطة وأعدا تقريراً قدماه إلى الولاية التى بعثت بهما إلى وزارة الأشغال العامة.

[1077] نقلاً عن: عباس العزاوى، تاريخ العراق بين احتلالين، 8 ج (بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، 1935 – 1956)، ج 8، ص 99 – 102.

وأصبح واضحاً أن المهندس تبين ضرورة إدخال تعديلات على الخطط التى وضعها المسيو غالان، المستشار الفنى لوزارة الأشغال العامة، ومن ثم أصبح ضرورياً إنتظار رد الوزارة. وفى جمادى الآخرة 1307، غادر المهندس ومساعده بغداد براً لمسح الفرات ووصلا إلى مسكنة لدراسة ملاحة القوارب. وفحصا الصخور فى النهر عند هيت، ثم عادا بطريق النهر إلى بغداد.

وجملة المصروفات منذ تشكيل لجنة سد الهندية حتى نهاية تشرين الثانى / نوفمبر بلغت 1.733.998 قرشاً و33 بارة، وقد تم تدبيرها إما بأوامر صادرة من خزانة الولاية أو من خزانة السنية (ضياع السلطان) أو من ملاك الأراضى. ولكن قلم الحسابات فى الولاية لم يتحقق من توزيع هذه المصروفات، وعلى كل فالأشياء التى جلبت لا تقترب بأى حال من التعادل مع هذا المبلغ، ولذلك يجب أن تطلع الولاية دائماً على تفاصيل عاجلة جداً. وعلى ذلك أصدرت الولاية الأوامر المناسبة للجنة، طالبة ضرورة إدراج الأوامر والمصروفات فى الحسابات الخاصة بها، وأن تكون البيانات واضحة فى ما يتعلق بالمشتريات والمصروفات. وقد علم أن المصروفات التى أنفقتها الخزانة حتى نهاية تشرين الأول / أكتوبر 1888 كانت 1.350.885 قرشاً و13 بارة، وما أنفقته السنية 200.665 قرشاً، وما أنفقه الملاك 182.444 قرشاً. وهذا يبين نشاط الوزير منذ تولى ولاية بغداد[1078].

وقضت أوامر وزارة الأشغال العامة بمتابعة العمل وفق التقرير الفنى للمهندس المسيو شويندورفيه، الذى اتفق أساساً مع فكرة المسيو غالان، المستشار الفنى، والإجراءات الضرورية الواجب اتخاذها لملافاة المزيد من المصروفات. وأعلنت أن العمليات المقبلة قد تتطلب 15.300 ليرة تركية، وحتى الآن تم إنفاق 15.180 ليرة تركية، وتم طلب إيضاحات أخرى، وجاء رد الوزير على النحو التالى:

ما تم إنفاقه حتى الآن يبلغ 1.922.000 قرش، من بينها 779.539 قرشاً صرفت بمعرفة اللجنة الأولى أيام تقى الدين باشا، و1.142.461 قرشاً بمعرفة اللجنة الثانية فى أيام مصطفى عاصم باشا. وقد صرف النظر عن العمل الذى قامت به اللجنة الأولى بعد وصول المسيو غالان، وتبددت المصروفات، فلم يقدم إلى اللجنة الثانية إلا مبلغ صغير تم

[1078] جريدة الزوراء (العراق)، (8 جمادى الثانية 1307 هـ).

ضمه إلى مصروفاتها. وخصصت نفقات اللجنة الثانية للحفر، وقاربين كبيرين وآخرين صغيرين للنقل، وبعض المعدات، يضاف إلى ذلك 70.000 قرش بقيت مستحقة للمقاولين الذين يقومون بأعمال الحفر والنقل...

وأعلن الوالى أنه سوف يحقق فى الأمر وأعطى تقديرات مبدئية[1079] (وقد إفتتح السد رسمياً فى 11 ربيع الأول 1308 / 1890).

6 - تجارة التمور فى البصرة، عام 1897

[1080]

... بدأ موسم التمور فى أوائل أيلول / سبتمبر أو منتصفه، ويستمر من ستة أسابيع إلى ثمانية، وذلك تبعاً لتبكير المحصول أو تأخيره، وكان المحصول جاهزاً للتعبئة هذا العام فى حوالى الوقت المعتاد، أى منتصف أيلول / سبتمبر.

وعادة يتم تحديد السعر فى اجتماع يضم المزارعين والمشترين، ويعقد هذا الاجتماع، أو المؤتمر، عادة بمجرد تجهيز التمور للتعبئة، ولكنه تأخر كثيراً هذا العام أملاً فى التوصل إلى شروط أفضل مع أصحاب التمور، بإشعارهم أن المصدرين لا يتعجلون الأمور وأنهم ليسوا حريصين على الحصول على التمور بأسعار بالغة الإرتفاع. غير أن صغار المشتغلين بالنقل البحرى، وحتى بعض المصدرين الكبار، دفعوا أسعاراً عالية لتمورهم مدفوعين بالرغبة فى ضمان الحصول على ما يحتاجون منه، ويبدأون فى تعبئته. وكانت الأسعار الأولى التى طلبت 340 شامى[1081] (نحو 20 جنيهاً) للهلاوى (أفضل أنواع التمر المعبأ)؛ و280 شامى (نحو 16 جنيهاً و9 شلنات) للخضراوى (الدرجة الثانية) و180 شامى (نحو 10 جنيهات و12 شلناً) للساير (الأقل جودة) وذلك للكرة زنة 2000 أقة[1082] (نحو 50 حمل جمل). وعلى كل، فهذه الأسعار لا تمثل حد الزيادة لـ 400، 300، 200 شامى فى أسعار الأصناف الثلاثة على التوالى (نحو 23 جنيهاً و10 شلنات، و17 جنيهاً و13 شلناً، و11 جنيهاً و15 شلناً).

[1079] المصدر نفسه (29 جمادى الآخرة 1307 هـ)، ص 104.

[1080] Great Britain, Accounts and Papers 1898, vol. 93, "Report by Forbes".

[1081] 17 شامى تعادل نحو جنيه إسترلينى واحد.

[1082] الأقة تعادل نحو رطلين و4/3 رطل (ليبرة) وزناً.

ويخشى أن تؤدى هذه الأسعار المرتفعة إلى إلحاق الخسارة ببعض المشتغلين بالنقل البحرى، لأنه يقال إن هناك كمية كبيرة من تمور العام الماضى لم يتم بيعها فى لندن وغيرها. وللحفاظ على الأسعار عند مستوى يحول دون وقوع خسارة كبيرة، تم التفكير فى إقامة اتحاد فى لندن، ومن المعتقد أنه من دون إقامة مثل هذا الإتحاد (بين التجار) ستهبط الأسعار هبوطاً شديداً يجعل البيع لا نفع منه، نتيجة إغراق السوق بواردات التمور هذا العام. وتأخرت تعبئة التمور، وكذلك مغادرة البواخر حتى يتم تصريف مخزون العام الماضى الذى لم يتم بيعه بعد فى لندن وأمريكا، وكذلك لتحقيق الغرض المشار إليه أعلاه، ولكن يبدو أن المشترين لم يتقدموا خطوة إلى الأمام لأن المخزون لم ينقص إلا قليلاً...

ويقال إن نوعية التمور هذا الموسم جيدة بصورة استثنائية، رغم أن الكمية أقل نوعاً ما من العام الماضى، بسبب ارتفاع الحرارة قرب مرحلة نضج المحصول مما تسبب فى جفاف الثمار وسقوطها. وتأثرت بعض البساتين أيضاً بالآفات التى تسبب سقوط الثمار قبل نضجها. وقيل إنه قد تم شحن 750 ألف صندوق من التمور من البصرة إلى لندن ، ونيويورك، وغيرها من الأماكن. وقيل إن مسقط صدرت 60 ألف صندوق. وإلى جانب تصدير التمور فى صناديق، يتم تصدير كمية كبيرة فى سلال إلى الهند وتوابعها، وهى من التمور الأقل جودة بصورة عامة وتنقلها السفن الشراعية المحلية.

ويبدو أن معبئى التمور إضطروا – بدرجة أو بأخرى – إلى شحن أكبر عدد من الصناديق يمكنهم شحنه، ويتضح ذلك من أنه كان هناك عند بداية الموسم مليون من الصناديق الفارغة التى تم سداد ثمنها، وعجز صغار المشتغلين بالتعبئة عن أن يكونوا قادرين على حجز صناديق فارغة مسددة الثمن للموسم التالى، كما يتضح أيضاً من سداد سلفات كبيرة دفعت إلى المشتغلين بالتعبئة ساعدتهم على تعبئة تمور تزيد عن حدود قدرتهم المالية، ما كان باستطاعتهم تعبئتها لولا تلك السلفات، كذلك دفعت سلفات كبيرة للمزارعين عندما أصبحت تمورهم معدة للتعبئة. كما يجب ملاحظة أن المعبئين يتحملون أيضاً مبالغ ذات بال لإقامة أماكن التعبئة، ومن المفترض أنهم يجعلونها متسعة بالقدر الذى يسمح بتعبئة أكبر كمية ممكنة من التمور بواسطة الأسعار الجيدة نسبياً التى تم

الحصول عليها ثمناً للشحنات الأولى التى وصلت إلى لندن فى العام الماضى، بينما يبدو أنهم قد نسوا أو تناسوا الكميات الكبيرة التى بقيت دون بيع من تمور العام الماضى . ولشدة رغبة بعض صغار المصدرين المحليين وحرصهم على الحصول على أكبر قدر ممكن من التمور يمكن الحصول عليه، شاركوا بمجوهرات زوجاتهم حتى فى تعجلهم الحصول على أكبر ربح ممكن. ولكن إذا نظرنا إلى حالة سوق التمور فى لندن التى تأثرت بالوضع المشار إليه أعلاه، يبدو أنه لا مجال للشك فى أن الكثيرين سوف يندمون على اندفاعهم ومضارباتهم غير الصائبة.

ويمكن القول بعامة أن زراعة النخيل فى ولاية البصرة التركية قد إزداد باطراد منذ بدأت تعبئة التمور فى صناديق للتصدير إلى المملكة المتحدة وأمريكا، وكان ذلك منذ نحو 15 عاماً. وفى عام 1896، غرق قسم كبير من البلاد بفيضانات لم يسبق لها مثيل ، قيل إنه تم تدمير مليون نخلة بسببها. ومن المعتقد أنه قد تم إحلال أشجار نخيل جديدة محلها، ولكنها لا تزال تحتاج إلى ما بين 6 سنوات و10 لكى تثمر تمراً من أى نوع . والأسعار العالية التى يحصل عليها الزراع نظير تمورهم، جعلت من بساتين النخيل أكثر الممتلكات قيمة؛ وتحظى زراعة النخيل بعناية كبيرة من جانب العرب، وكذلك بالإهتمام والتسميد والرى، على عكس الحال بالنسبة إلى الأراضى التى تزرع محاصيل أخرى...

7 - الرى فى العراق، عام 1907 ترعة الصقلاوية

[1083]

يبدو أن وجود ترعة الصقلاوية يرجع إلى الأزمنة القديمة. ووفقاً لإحدى الوثائق القديمة كانت تمثل الحدود الشمالية للجنة الأرضية للكلدانيين، وإلى جانب ذلك يعتقد أن الترعة كانت فى وقت من الأوقات أحد فروع الفرات، ويبين كل شئ أنه فى عصر ما قبل التاريخ، عندما ملأت مياه الفيضانات وادى الفرات صنعت المجرى الواسع للصقلاوية – الذى يعبر بقاعاً من الطين الحامل للجبس – قبل المجرى الأكثر ضيقاً والأقل استقامة

[1083] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From a Report from L. Cugnin, 12 October 1907, Baghdad," (FO 195/2243).

الذى يتركز فيه اليوم كل مجرى الفرات – أى أنه يمكن القول إن نهر الفرات كله كان يحتل أصلاً مجرى الصقلاوية وجرى صوب دجلة قرب بغداد.

ومهما يكن الأمر، فإن ترعة الصقلاوية حظيت من قبل بأهمية كبيرة من حيث تسهيلها الإتصال بين الإقليم الأوسط من دجلة والفرات، وقد يرجع المرء اختيار موقع مدينة بغداد إلى أهمية هذا الإتصال إذ يقع عند نقطة دخول هذه الترعة دجلة، ومياه هذه الترعة هى التى بعثت الحياة سريعاً فى السهول الواقعة على الضفة اليمنى لدجلة قرب بغداد، وهى السهول التى كانت خصبة من قبل ولكنها الآن مجرد صحراء.

وفى وقت متأخر كعام 1838، كانت هذه الترعة تؤدى مهمتها، وقيل إن باخرة عبرت هذه الترعة فى ذلك الحين من دجلة إلى الفرات[1084]. ومن الممكن الظن أن مدخل الترعة أخذ فى الإتساع شيئاً فشيئاً، وتوقفت السدود المقامة على جانبى المدخل عن التحكم فى مياه النهر. ومن المؤكد أنه عند حدوث الفيضانات الكبيرة أصبح تفريغ الترعة على درجة بالغة من الكبر، حتى كان السهل المحيط ببغداد يغرق تماماً، وعانت الأجزاء المنخفضة من المدينة الدمار بصورة ملحوظة. وبدلاً من علاج هذه الحال برفع مستوى السدود وتقويتها وإنقاص اتساع مدخل الترعة إلى الحد الضرورى، كانت الفكرة الوحيدة التى طرحت هى سدها، ونفذ هذا القرار الغريب نحو عام 1847 – 1848 وتم تنفيذ العمل باستخدام حزم الأغصان، وفقاً للعادات المحلية: فتم رفع ضفاف الترعة فتنفست بغداد الصعداء، بعد ما لم تعد تخشى شيئاً من فيضانات الفرات.

وسرعان ما تبين عدم ملاءمة هذا الحل الجذرى، فلم يعد هناك اتصال بين وادى دجلة ووادى الفرات، ولم تعد السهول والحدائق التى تقع على الضفة اليمنى تروى بالماء. وفى عام 1869 كان هناك شعور بالرغبة فى العودة بالأمور إلى حالتها القديمة، ولكن بدلاً من اختيار موقع رأس الترعة قرب الموقع القديم أو الموقع الذى كان مفضلاً وهو أدنى قليلاً، إتبعت الفكرة المشؤومة التى رأت تحديد رأس الترعة على بعد ستة كيلومترات أعلى من موقع الرأس القديم فى الإتجاه العام للوادى، فى الجزء المقعر من الضفة، وزيادة على

[1084] ملحوظة: الباخرة عبرت من الفرات إلى دجلة. (التوقيع ج. ر.).

ذلك، فى تربة مترسبة حديثاً وغير مناسبة تماماً. وأدى تجمع كل هذه الأحوال غير الملائمة إلى الفشل.

وفى البداية، فتحوا ترعة تغذية جديدة (ترعة القنانية فى إتجاه ب. ب) ثم حاولوا بناء سدادة عرضها ثمانية أمتار دون أن يلقوا بالاً إلى مدى تماسك التربة التى قام عليها أساس هذه السدادة. وحسبما يقول شهود عيان، أدى استخدام المضخات لتسهيل عمل البناءين إلى رفع رمال مساوية لكمية الماء مما أثر على الأرض التى يرتكز عليها البناء. وعندما وقع أول فيضان، وحتى قبل أن ينتهى البناء، إختفى كل شئ وابتلعته الرمال، وتحول اتساع الترعة التى فتحت بكامل اتساعها قبل اكتمال السدادة التى كانت ستحمى مدخلها والتى ابتلعها الماء، إلى 80 متراً بدلاً من عشرة أمتار. غير أن تآكل مجرى الترعة أسفر عن ضفة متينة نوعاً ما فى موقع أسفل رأس الترعة. وفى عام 1871، أقيمت سدادة جديدة بارتفاع ثمانية أمتار على هذا الأساس المتين، ولكن لم تتخذ الإحتياطات اللازمة لتدعيم الضفة الهشة المواجهة للسدادة، ولم يعمل شئ للحيلولة دون غرق السدادة والمداخل نفسها. وعند حدوث أول فيضان غطت المياه هذه الأعمال وأزيحت الضفتان كل منهما باتساع 30 متراً أو 40، بينما ظلت السدادة التعسة قائمة على قاعدتها وسط الترعة المتسعة دون انتظام.

ولما كان أصحاب المشروع لا يستطيعون فهم أسباب تلك الإخفاقات فإنهم لم يفكروا فى غير إغلاق هذه الترعة الجديدة كما حدث من قبل. ولا شك أن صيحات سكان بغداد الذين كانوا ضحايا الغرق فى كل حالة فشل، هى التى دفعتهم إلى اتخاذ هذا الإجراء المتطرف.

ولم يكن الحاجز الشرقى الذى أقيم لهذا الغرض على مدخل الترعة الجديدة عند النقطة (ح) مدعوماً بأكثر مما كان فى الأعمال السابقة، برفع ضفتيه فوق مستوى الفيضان ، ولم يستغرق النهر الذى يفيض فى كل اتجاه وقتاً طويلاً لتقويض ممر جديد فى إتجاه (د . د) وغمر الترعة وكأن شيئاً لم يكن. وأكملت فيضانات العام التالى تدمير الضفاف. وفى عام 1879 لم يكن هناك أى أثر ملموس للأعمال التى تمت فيما عدا ترعة القنانية، بفمها المفتوح بإتساع 80 متراً، التى يجد كل فيضان ممراً سهلاً عبرها ليحذر أهالى بغداد .

ولكى يوضع حد لهذه الحال، جرت محاولة لإيجاد مجرى جديد للفرات فى اتجاه (هـ . هـ)[1085]، ولسد النهر تماماً عند (و) بإتساع 150 متراً. وكانت هذه العملية فائقة الصعوبة لأن المجرى الجديد للنهر (هـ . هـ) حفر بـاتساع أربعة أمتار فقط وعمق متر واحد فقط أسفل مستوى الماء المنخفض. ولحسن الحظ ومن أجل نجاح المشروع كانت التربة رخوة، وكان بالإمكان توسيع المجرى الجديد مع تقدم عملية إقامة القناطر. وتم تنفيذ هذه القناطر بحزم الأغصان وفقاً للطريقة الشائعة لإقامة "القناطر المتحركة" بدلاً من استخدام البردى والقش اللذين لا يتوافران فى تلك الجهات. واستخدمت أغصان شجر الطرفاء لبناء الحزم وأغصان الأشجار الشوكية "الاسترلاجا" وشجر السنط لحشو الحزمة من الداخل، وأطلق على الحزمة إسم "السجق" والسجق الذى صنع بهذه الطريقة كان طول الواحدة منه لا يقل عن خمسين متراً وقطرها ثلاثة أمتار ونصف المتر، وقد استخدم مئات الرجال لعملها وتحريكها (إلى مواقعها). وعند لحظة إغلاق السد كان سقوط الماء من أعلى المجرى شديداً حتى أن الضوضاء الناجمة عن سقوطه كانت تسمع على بعد أكثر من عشرة كيلومترات وعندما أغلق السد بالفعل، كان من الممكن رؤية حفرة أعمق من 15 متراً حفرت على الجانب المنخفض من المجرى المسدود للنهر. ولا شك أن طول "السجق" والمقاومة الكبيرة الناتجة عن هذه الطريقة لصنع الحزم قد ساهمت فى نجاح العمل الذى تم فى مثل هذه الظروف غير المؤاتية. ومن أجل توفير قدر أكبر من الأمان، أقيم سد آخر وراء سد حزم الأغصان، من التراب فوق مستوى الفيضان عند النقطة (ز)، كما أقيم سد آخر مماثل عند (ز) وأقيم بين الإثنين سد، ثم سدان مماثلان قاما بوصلهما أحدهما بالآخر وبالسدود التى أقامها الفلاحون لحماية حقولهم من الغرق. وأخيراً زيادة فى الحرص، تم إغلاق ترعة القنانية بسد ثالث من التراب عند (ز)، وهذا السد – كان مثل السدود الأخرى – يتصل بسدود أعلى من منسوب الفيضان وبسدود الفلاحين. وقد قدرت كلفة هذا السد من حزم أغصان الشجر بثمانية عشر ألفاً من الليرات التركية، وكلفة السدود الترابية بستة آلاف ليرة تركية، والسدود التى تصل بينهما بثلاثة آلاف ليرة تركية، أى أن المبلغ الإجمالى هو 37 ألف ليرة تركية (هكذا فى الأصل) أو نحو 850

[1085] واضح أن هذه الرموز التى ترجمناها إلى العربية تشير إلى مواقع على خريطة كانت مرفقة بالتقرير غير أنها لم تنشر فى الكتاب مع النص. (المعرب)

ألف فرنك. فإذا أضفنا إلى هذه المبالغ ما تم إنفاقه من قبل منذ فتح ترعة القنانية، لا نجد مجالاً للشك فى أن ما تم إنفاقه يصل إلى المليون ونصف المليون فرنك.

وفى بداية هذا العام (1907) حطمت السدود، وتكونت ترعة جديدة قرب القنانية، وفى وقت قصير كانت الفتحة بإتساع 200 متر وعمق المياه المنخفضة فيها 3 أمتار، وهذه هى الفتحة التى يحاولون الآن إغلاقها بسد من حزام الأغصان.

ومن المرغوب فيه إقامة خدمة ملاحية على نهر الفرات، وسوف تصبح إعادة إقامة اتصال بين النهرين بواسطة ترعة الصقلاوية من الضرورات الملحة. وهناك إحساس كبير بفائدة هذا الإتصال، حتى أنه خلال هذا العام استفاد منها عدد كبير من المراكب فى نقل الحجر الجيرى والقار من هيت إلى بغداد. وهذه الترعة سوف تجعل بالإمكان إقامة خط ملاحى بخارى يربط بغداد بمسكنة على الفرات، التى تقع على بعد 90 كيلومتراً من حلب، ولا شك أن الركاب والبضائع سوف يستخدمون دائماً هذا الممر المائى للوصول من بغداد إلى إسـتانبول، ومن ثم تصبح طريقاً مهماً.

وطول الترعة 75 كيلومتراً من قرية الصقلاوية حتى جسر خور قرب دجلة، وقد قيس منسوبها قديماً فأعطى فرقاً بين الطرفين مقداره تسعة أمتار، ومن ثم تنحدر الترعة بنسبة 0.12 من المتر فى كل كيلومتر. وقد يكون كافياً فى البداية أن تقام قنطرة ينظمها سد عند مدخل مياه الصقلاوية، لإعادة إقامة الإتصالات على مر الفصول كلها. ولما كان تدفق مياه الفرات بالغ الإنتظام ولا يحدث فيه فيضان مفاجئ، فبالإمكان استخدام بوابات تحكم، ونتيجة لذلك يمكن فتح السد وغلقه دون استخدام وسائل ميكانيكية. وعرض القناطر يجب أن يكون عشرين متراً وعرض السد ثمانية أمتار، على أن يكون طوله المتوافر حالياً 50 متراً. وقد يتكلف إنشاؤه نصف مليون فرنك، يجب أن يضاف إليها 100 ألف فرنك كلفة تقوية السدود الحالية.

وليس ثمة شك فى أن الدخل الذى سوف يتحقق نتيجة عبور القناطر، واستخدام الأراضى التى يمكن أن ترويها هذه الترعة يعوض بنسبة كبيرة رأس المال الذى ينفق على بنائها.

ووضع خريطة كنتورية تغطى منطقة واسعة قد يكون ضرورياً لبيان مساحة الأراضى التى تروى بهذه الترعة.

8 - مشروعات الرى، عام 1911

1086

من القنصل العام لوريمر إلى السير ج. لوثر

(رقم 14 خاص جداً) بغداد، 31 آذار / مارس 1911

صاحب السعادة،

يوشك السير وليم ولكوكس الآن أن يقدم إلى الحكومة التركية مجموعة من مشروعات الرى فى العراق فى صورتها النهائية، فى توافق مع السمة الطيبة والخاصة لعلاقتنا، فى المحل الأول، وقد سلمنى مقدماً جدولاً بالنتائج المالية، بين ما يأمل تحقيقه إذا ما تم الأخذ بهذه المقترحات. وأتردد فى أن أنقل إلى سعادتكم نسخة من هذه الوثيقة المهمة التى أعدت بشكل واضح حتى أنها لا تبدو فى حاجة إلى شرح أو تعليق من جانبى. (الجدول 29 – 1).

ولكننى سوف أقدم ملاحظة هى أن السير وليام ولكوكس، عند تحديده كلفة المشروعات ، لم يضف – كما أبلغنى – 33 بالمائة فقط إلى المصروفات التقديرية على نحو ما هو معمول به فى مصر، ولكنه ضاعف النتيجة التى توصل إليها، وأن الهامش الهائل الذى يبلغ 166 بالمائة يسمح بتغطية أسعار الفائدة خلال تشييد الأعمال وتنمية البلاد.

والمصروفات المبينة فى الخانة الثانية من الجدول (كلفة أعمال الرى) هى تلك التى يحتمل أن تتحملها الحكومة نفسها، على نحو ما يحدث فى الهند.

والمصروفات المبينة فى الخانة الثالثة من الجدول (كلفة الأعمال الزراعية) هى تلك التى تتعلق بتسوية مستويات الحقول، وبناء قنوات توزيع المياه، واقتلاع الحشائش، وغيرها،

1086 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office,"From Lowther to Grey, 2 May 1911," (FO 424 / 227).

وهذه المصروفات الثانوية يمكن أن يتحملها المالك أو شاغل الأرض، أو تتولاها شركة التنمية، أو البنك الزراعى أو أى هيئة مماثلة، أو ينفذ جانب منها بطريقة والجانب الآخر بأخرى.

والأرباح الخاصة بالمقاولات محسوبة بنسبة صافى الريع للكلفة الإجمالية لأعمال الرى والأعمال الزراعية وهى 24.9 بالمائة. وأرباح الحكومة حسبت بنسبة العشور بعد حسم نفقات الصيانة من كلفة أعمال الرى، وهى 9 بالمائة. وإضافة إلى الكسب المباشر من مصروفات أعمال الرى، فإن الحكومة سوف تستفيد من زيادة رسوم الواردات وكل مصادر الإيرادات الأخرى التى تصاحب زيادة ثروة الأهالى.

30 آذار / مارس 1911. لوريمر

جدول رقم (5 – 16) بيان بالنتائج المالية

إسم النظام (1)	تكلفة أعمال الرى (2)	تكلفة الأعمال الزراعية (3)	إجمالى تكلفة أعمال الرى والأعمال الزراعية (4)	المساحة الخاضعة (5)	صافى الريع سنوياً (6)	نسبة الخانة 6 إلى الخانة 4 (7)	قيمة العشور سنوياً (8)	تكلفة الصيانة سنوياً (9)	العشور دون خصم تكلفة الصيانة سنوياً(10)	نسبة الخانة 10 إلى الخانة 20 (11)	قيمة الأرض فى 14 عاماً (12)
	ليرة تركية	ليرة تركية	ليرة تركية	هكتار	ليرة تركية	بالمائة	ليرة تركية	ليرة تركية	ليرة تركية	بالمائة	ليرة تركية
الفلوجة الهندية	5.084.580	5.500.000	10.584.580	550.000	3.080.000	30.0	770.000	165.000	605.000	11.9	42.900.000
هاى	2.757.980	2.500.000	5.257.980	250.000	1.400.000	26.7	350.000	75.000	275.000	10.0	19.500.000
البصرة	1.996.960	900.000	2.896.960	91.000	504.000	17.4	126.000	27.000	99.000	5.0	7.020.000
زيادة فيض الفرات	425.000	250.000	675.000	50.000	280.000	41.4	70.000	30.000	40.000	9.4	3.900.000
بلد	2.118.240	1.700.000	3.818.240	170.000	952.000	24.9	238.000	51.000	187.000	8.8	13.260.000
النهروان	1.817.120	2.000.000	3.817.120	200.000	480.000	12.5	120.000	60.000	60.000	3.3	6.600.000
مؤخرة شرق دجلة	1.006.760	1.000.000	2.006.760	100.000	560.000	28.0	140.000	30.000	110.000	10.9	7.800.000
الملاحة	48.380	-	48.380	-	-	-	-	5.000	-	-	-
الإجمالى	15.255.020	13.850.000	29.105.020	1.410.000	7.256.000	24.9	1.814.000	443.000	1.371.000	9.0	100.980.000

9 - مشروعات الرى فى العراق، عام 1914

1087

جدول رقم (5 – 17)

رى الرافدين: مشروع السير وليام ولكوكس

رقم الفقرة فى تقرير السير وليام ولكوكس	الأعمال المتضمنة	تقدير السير وليام ولكوكس	
	أعمال فى متناول اليد فعلاً	ليرة تركية	ليرة تركية
8	أعمال قنطرة الهندية بما فيها أعمال فرع الحلة	669.80	669.480
9	أعمال تفيد التقارير بأنها سوف تقضى فى 1914 منفذ الحبانية	791.000	
10	سد على طول الضفة اليمنى لدجلة، منظم الصقلاوية، سدة بغداد، وغيرها	214.940	
11	قنطرة الفلوجة، تحويل تهديد الفرات وغيرها	711.620	
12	نظام الترع يمين دجلة، بما فيها منظم الصقلاوية الأدنى والأعلى، وسد عكار كوف، يمين دجلة، ملحة السفلى، ترعتى هرية والبغيلة، والجسور وغيرها	1889,480	
13	نظام ترع يسار الفرات، بما فيها ترع يسار الفرات أبو غريب، يمين أبو غريب ديسار أبو غريب وفوق ملجة، وكوثا، إسكندرية، المحمودية الرضوانية، واللطيفة، وبابل	1.192.660	
14	مصارف عكار كوف من 1 – 10، المنظمات والجسور وغيرها أعمال جانبية على فرع الهندية	554.220	
19	ترعتان، منظمات وغيرها	67.940	
		5.421.860	
	ما عدا الفقرة 12 – نظام ترع يمين دجلة أسفل الكيلومتر 69	1.006.760	4.415.100
12	نظام قنوات يمين دجلة أسفل الكيلومتر 69		1.006.760
	أعمال أخرى		
16	ملاحظة دجلة، بما فيها جالا، المجرى الكبير، وقناطر مجيرة	48.380	
17	قناطر الكوت ونظام هاى بما فيه قناطر الكوت وتحويلة دجلة وتحويلة فرع هاى، ومنفذ هاى والمصارف والترع وغيرها	2.757.980	
18	نظام البصرة بما فيه قناطر البصرة، وإصلاح الضفة القديمة للفرات والترع والمصارف	1.996.960	
20	قناطر بلد، بما فيها القناطر عند بلد، وسدة عاشق، وتحويلة دجلة، ومنفذ دجيل، والترع، والمصارف وغيرها	2.118.240	
21	رى النهروان، بما فيها تحويلة ديالة، ترعة النهروان السفلى، والترع الأخرى وغيرها	1.187.120	
صفحة 52	زيادة فيض الفرات	425.000	9.163.680
	المجموع الإجمالى		15.255.020

1087 Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Communicationby Messrs Pearson,31 January 1914," (Fo 424/251).

10 - الإنتاج الزراعى واحتمالاته، عام 1919

1088

بينما يتميز دجلة بمجرى محدد بشكل واضح، يروى السهول الواقعة على جانبيه من خلال فروع كبيرة مثل المجيرية والجهالة، ومشارة والمجرى الكبير، وبطيرة ودجيلة، وعدد لا حصر له من الجداول الصغيرة. هذه الفروع تنحنى انحناء حاداً نحو الجنوب بعد أن تخرج من دجلة، وتجرى موازية له غالباً منقسمة إلى فروع أصغر، حتى تلتئم مياه ذيولها فى الأهوار الكبرى التى تشكل حاجزاً من الأراضى المزروعة والصحراء . والأهوار الواقعة إلى الشرق توسعها السيول القادمة من الجبال الفارسية. وقد أدى الطمى الذى يترسب سنوياً خلال الفيضانات إلى رفع دجلة وفروعه فوق مستوى الريف المحيط به، ولذلك هناك نزول تدريجى من حدود الأنهار والترع إلى أسفل حيث الأهوار . والهضبة الوسطى التى أقامها دجلة وفروعه الرئيسية لا تروى إلا وقت بلوغ الفيضان ذروته أو آخر الربيع، وهى دائمة الجفاف خلال الطقس البارد.

والمنحدرات الوسطى لا تروى خلال معظم الربيع والصيف بينما تغطى المياه الأراضى المنخفضة عند ذيول القنوات بصفة دائمة. وهكذا هناك حول كل قناة منحدرات مدرجة، العليا منها تناسب زراعة الشعير والقمح، والتى تليها تناسب الذرة الصفراء بعد انحسار الفيضان، وأكثر المنحدرات انخفاضاً يصلح للأرز. وأراضى زراعة الأرز تنقسم مرة أخرى إلى درجتين: الأعلى والتى يتم التحكم فى ريها بالماء خلال موسم الأرز، ولكنها ليست دائماً مغطاة بالماء. والأراضى المنخفضة التى يغطيها دائماً قدر معلوم من الماء . وفى الأراضى الأعلى تنثر بذور الأرز عند زراعته، وفى الأراضى المنخفضة يزرع بنظام الشتلات. ودون أراضى الأرز المنخفضة تقع المستنقعات غير المستصلحة المليئة بالبوص. وتمتدالمستنقعات بكميات المياه القادمة من دجلة وقنواته، ومن ثم لابد من إحاطتها بنظام من جسور السدات المرتفعة كى لا تفيض على حزام الأرض الزراعية

1088 نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "The Prospects of British Trade in Mesopotamia and the Persian Gulf, 1919," (FO 371 / 4152).

الضيق نسبياً من حولها. وعندما تنكمش هذه المستنقعات بعد فيضانات الصيف يزرع محصول جيد من الذرة الصفراء فى الأرض الرطبة التى ينحسر عنها الماء. فلا يمكن زراعة الأرز فيها لأن مياهها لا تحمل كمية كافية من الغرين، وهذه هى الفكرة الشائعة محلياً على الأقل. ويلحق بالزراعة المزيد من التلف إذا كسرت الجسور عند ارتفاع الفيضان. وتنقسم القبائل إلى زراع القمح والشعير والذرة الصفراء، وزراع الأرز.

وتقع مزارع النخيل التى تحتاج إلى رى منتظم على طول ضفتى شط العرب وعلى طول الفرات من النصيرية إلى القرنة، والخريطة المرفقة تبين توزيع مناطق إنتاج الغلال.

والمنتجات الرئيسية للولاية هى: التمور، والأرز، والقمح، والشعير، والذرة الصفراء، والبطيخ، والخضر، والفواكه. وحتى الآن، تشكل التمور أكثر عناصر الصادرات قيمة، وربما كانت المادة الغذائية الأساسية فى البلاد. والإيراد السنوى الذى يتم تحقيقه بالفعل فى مناطق التمور فى ظل الظروف الراهنة يبلغ تقريباً نحو 12 لاخ (1.2 مليون روبية) وقد يضاف إليها ثلاثة لاخات أخرى تجمع فى سوق الشيوخ فى ظل ظروف أكثر استقراراً. ولعل مراجعة حالة الاستقرار الراهنة تساعد على زيادة إيرادات التمور إلى 20 لاخ، وعلى فرض أن ذلك يمثل خمس المتوسط الإجمالى لقيمة محصول التمور، فإن القيمة الإجمالية للمحصول قد تقدر بكرور واحد[1089] من الروبيات فى السنة. وإذا كان متوسط سعر بيع التمور خمس روبيات للمند[1090] البصرى، فإن إجمالى وزن التمور قد يكون مليونى مند، ويعد نصف هذا الإنتاج متاحاً للتصدير والباقى يستهلك محلياً. وفى البلاد المحيطة بجنوب العراق. وإذا أخذنا بالضريبة السنوية وقدرها نحو روبية واحدة على كل خمس نخلات، فلا بد أن يكون هناك عشرة ملايين شجرة نخيل فى جنوب العراق أو نحو 100 ألف إكر أو أكثر مزروعة بالنخيل، التى تنتج ربع مند فى المتوسط للشجرة الواحدة، أى أن إنتاجها الإجمالى نحو 2.500.000 مند...

الأرز هو أكثر المحاصيل أهمية بعد التمور فى جنوب العراق. والمراكز الرئيسية لإنتاج الأرز هى المناطق الجنوبية من العمارة على مخارج القنوات الكبرى على ضفتى دجلة،

[1089] الكرور = عشرة ملايين روبية. (المعرب)
[1090] المند = وحدة وزن هندية تعادل 82.28 رطلاً إنكليزياً (باوند). (المعرب)

وسوق الشيوخ عند المنطقة التى يفرغ فيها الفرات مياهه فى هور الحمار وهور صناف . ورغم أن الأرز يزرع أصلاً للاستهلاك المحلى، إلا أن صادراته تتزايد، وتم شحن 67 ألف طن من البصرة عام 1912، ولكن التذبذب فى مورد المياه يؤثر على محصول الأرز تأثيراً خطيراً. ومن الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق للمساحة المزروعة أرزاً حتى يتم إجراء مسح منتظم. والنظام التركى الخاص بفرض مبلغ إجمالى على الأراضى المزروعة شعيراً وأرزاً يجعل من الصعب تحديد نصيب كل محصول من المساحة المزروعة. كما أن إسقاط إكر من الأرز أو الشعير من الحساب لا يعرف، والأهالى أنفسهم لديهم أفكار غامضة عن وحدات القياس وغلة المحصول، والتقديرات المقدمة منهم تبين أن غلة الإكر من الأرز تبلغ 4 أطنان، ومن الشعير طنين. وعلى أى حال، غلة الأرز كثيفة جداً والقبائل التى تزرع الأرز هى أكثر القبائل ثراء بكل المعايير. والتقدير العام لمساحة الأراضى المزروعة أرزاً والذى يحدد على أساس الضرائب المفروضة تحت الحكم التركى هو مائة ألف إكر فى ولاية البصرة، تغل نحو 195 ألف طن، وعلى كل، يجب أن تأخذ هذا القدير بحذر شديد. والطلب على الأرز يميل إلى الزيادة، وصادراته قد تمثل عنصراً متزايد القيمة فى صادرات البصرة.

–إجمالى المساحة المزروعة قمحاً وذرة صفراء فى ولاية البصرة ربما قدرت بخمسين ألف إكر، ثلاثة أخماسها على الأقل تزرع ذرة صفراء، والأخيرة تنمو غالباً على ضفاف النهر فى الأراضى التى تنحسر عنها مياه الفيضان فى وقت مبكر بدرجة كافية لبذر الأرض بينما يزرع القمح فى كل من الأراضى التى ينحسر عنها الماء وتجف بدرجة كافية تسمح بالزراعة قبل سقوط المطر، والتى تظل بمنأى عن الفيضان وقتاً طويلاً بدرجة تكفى للحصاد. كما يزرع تحت أشجار النخيل على طول ضفاف الفرات وشط العرب. والقسط الأكبر من القمح الذى يصدر من البصرة جاء من وراء حدود الولاية، ويمكن القول إن تجارة القمح تتركز بصفة أساسية فى أيدى بيوت بغداد التجارية . فمنافسة الأرز والتمور وعدم الإطمئنان إلى الرى بالقنوات، وندرة المطر عملت جميعاً ضد التوسع فى زراعة القمح فى ولاية البصرة، رغم أنه إذا تم توفير الرى مرة أخرى لمناطق التبت والدويرج على النحو المقترح فيما بعد، لنتج عن ذلك زيادة كبيرة فى

المحصول. ويمكن أن تفترض أن نحو 20 ألف إكر كانت تزرع قمحاً فى ولاية البصرة قبل الحرب، وربما كانت مساحة زراعة الشعير 70 ألفاً، ومساحة زراعة الذرة الصفراء 30 ألفاً، والخضر 20 ألفاً، والمساحة الإجمالية للزراعة 349 ألف إكر. وجملة القول، إن القمح لم يكن من النوع الجيد، وكان يستخدم أساساً فى الخلط مع نوع آخر من القمح. أما الشعير فكان أجود نوعاً، غير أن سمعته فى السوق عانت كثيراً من ارتفاع نسبة الشوائب التى يضيفها الفلاحون إليه عمداً. وقد أعاق صادرات الغلال حقيقة أنه نتيجة انخفاض منسوب المياه فى دجلة ونهر هاى فى الصيف والخريف، لا يمكن جلب الكثير من المحصول الذى يحصد حديثاً إلى البصرة بالمراكب المحلية إلا فى الربيع التالى. وسوء التخزين خلال شهور الخريف يعد مسؤولاً عن إتلاف الغلال، مما أكسبها سمعة سيئة فى الأسواق الأوروبية. وقد تناول المستر لويد فى تقريره وصفاً لقدرات إنتاج الغلال فى أعالى العراق، ولم يستطع المفوضون الحصول على أى معلومات جديدة حول الموضوع...

ويمكن تحسين أسلوب زراعة محاصيل الربيع، الشعير والقمح، تحسيناً ملحوظاً. فهناك القليل جداً من أعمال الحراثة فقط، والأرض لا تشق جيداً ولا تقلب التربة أبداً ولا تعرض للشمس والهواء لأى مدى زمنى، رغم أن ذلك عامل مهم من عوامل خصوبة التربة، أضف إلى ذلك أن عادة انتظار أول سقوط للأمطار قبل البدء بالزراعة ينتج عنها بذر الحب فى وقت متأخر عن الزمن المحدد، وبذلك يفقد النبات فرصة الاستفادة من الأمطار الأولى، وغالباً يزرع القمح والشعير فى وقت متأخر حتى أول آذار / مارس . وإذا تم الحرث والبذر دون كلل حتى الأسبوع الثالث من تشرين الأول / أكتوبر، مثلاً، فإن البذور تبدأ فى الإنبات فور سقوط الأمطار الأولى. والسبب فى عدم التصرف على هذا النحو فى كثير من الأماكن قد يرجع إلى عدم كفاية السكان لرعاية كل من محصول الأرز ومحاصيل الربيع. وتنتقل القبائل التى تزرع القمح والشعير إلى حقول الأرز ومعها ماشيتها وقت الحصاد، وتقوم بجنى المحصول ودراسه ثم تتجه مع ماشيتها لحرث الأرض لمحصول الربيع. ومن ثم، حتى يتم جنى ودراس محصول الأرز الذى ينتهى حوالى نهاية كانون الأول / ديسمبر، لا تتوافر الوسائل اللازمة لإعداد أراضى القمح

والشعير. وإذا كان بالوسع استخدام المحاريث الآلية، يمكن أن يتم تقليب التربة فى وقت مبكر من الموسم، وبذلك تزيد خصوبتها. وتصبح جاهزة للزراعة مع زخات المطر الأولى، وربما أدى ذلك إلى كسب أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الطقس البارد. ومن أجل تحسين طرق الزراعة الحالية بوجه عام هناك حاجة ماسة إلى إقامة مصلحة للزراعة . فالأرز الذى يزرع ردئ النوع ولا تتم زراعة أكثر من محصول واحد فى السنة. وقد تؤدى التجارب إلى نتائج قيمة فى ما يتصل بالكثير من المحاصيل الأخرى الملائمة للعراق. ومن بين المتطلبات الأولى للبلاد التوصل إلى نظام للتخلص من الأملاح التى تتركز فى مناطق كثيرة والتى تحول الأراضى الزراعية إلى أراضٍ مجدبة. ويجب أن تولى مصلحة الزراعة هذا الأمر القدر اللازم من الدراسة.

وفى المحل الثانى، عانت الزراعة كثيراً حتى الآن من عدم تأكيد حيازة الفلاحين للأرض. ففى الأحوال السابقة كان الشيوخ يحصلون على الأرض من الدولة بصفة إيجار لمدة لا تزيد على خمس سنوات، بينما كان الذين يخضعون لهم عادة مستأجرين بمحض إرادتهم واستغلوا استغلالاً سيئاً. حتى أن كل المتصلين بالأرض أخذوا ما يقدرون عليه منها ولم يضيفوا إليها شيئاً. وكانت هناك سلسلة متصلة من القيم العالية والإسمية والإيجارات والمتأخرات والإتاوات من الشيخ حتى أقل فلاح. وعندها لا يمكث المستأجرون أكثر من عام واحد فى مكان واحد. ليس هناك نظام معين لإراحة الأرض ، فالأرض تزرع بطريقة سيئة، ولا يزرع فيها أشجار ولا يسمح حتى للأشجار البرية أن تنمو فيها. وهذه المعلومات العامة لا تنسحب، على أى حال، على الأشرطة الضيقة من بساتين النخيل والحدائق قرب المدن.

ويمكن تحسين طريقة تمويل محاصيل الغلال وزراعتها تحسيناً كبيراً، والقسط الأكبر من مشتريات الغلال المتجهة للتصدير يتم فى البصرة، ولكن بعد الحرب قد تسمح الظروف للبيوت التجارية البريطانية بشراء الغلال من مواقع إنتاجها، والقيام بعمليات تنظيفها وتعبئتها... إلخ، قرب تلك المراكز. ويجب أن تتجه الجهود نحو تحسين نوعية المحاصيل التى تزرع، وتحريم خلط الغلال بالشوائب.

ولكن آمالنا الكبيرة التى نعلقها على مستقبل العراق تقوم على أساس إمكاناته المتاحة كبلد منتج للقطن. وحتى الآن، يزرع القمح بصفة رئيسية فى السهول التى تروى بالقنوات الصغيرة التى تشكل نهر ديالة فى سنجق خراسان وولاية بغداد. والمساحة التقريبية للمحصول تقدر بما يراوح بين 500 إلى ألف إكر فى حقول صغيرة. كما كان القطن يزرع أيضاً فى عنة على الفرات، ويذكر المستر لويد أن قطن العراق قصير التيلة ولكن تيلته على درجة جيدة من القوة، ونتائجه تكشف عن غياب الطرق الملائمة للزراعة. وقد بذل أحد اليهود قرب بغداد محاولة لإدخال أنواع أخرى من القطن من مصر والهند، ولكن التجربة منيت بالفشل لأن المزارعين كانوا غير قادرين أو غير راغبين فى زراعة النبات بالطريقة التى تسمح بإنتاجه على نطاق واسع...

ولا شك أن المستقبل الزراعى للعراق يعتمد تماماً على ثلاثة شروط:

أ. إمكانية توسيع المساحة الخاضعة للزراعة توسيعاً كبيراً بإيجاد نظام للرى على نطاق مشابه لذلك الذى جعل الأراضى تنتج إنتاجاً كبيراً فى الأزمنة القديمة.

ب.قدرة السكان على تحمل العبء الثقيل للعمل الذى تتطلبه تنمية البلاد.

ت.تحسين وسائل المواصلات.

وسوف نتناول مسألة الرى، أولاً. يصف السير وليام ولكوكس فى تقريره عن الموضوع، دلتا دجلة الفرات بأنها إقليم مجدب مساحته 12.500.000 إكر والأجزاء الوحيدة التى تروى بشكل مناسب هى:

1. دلتا ديالة؛
2. الفرات الأدنى من النصيرية إلى سوق الشيوخ؛
3. شط العرب.

وأدت أبحاث السير وليام ولكوكس به إلى الإعتقاد بأنه إذا أحسن استغلال إمدادات المياه المتاحة، فإنه يمكن رى 7.150.000 إكر من المحاصيل الشتوية، ومن المحاصيل الصيفية

مليون إكر من الأرز، أو 3.125.000 إكر من الذرة الصفراء والسمسم والقطن وغيرها . واختار السير وليام ستة[1091] قطاعات رأى مناسبتها لمشروعات الرى.

يبدو أن استعادة نظام الأنهار يعد مشكلة ذات ثلاثة جوانب، أولاً، الاستخدام الناجح ، ولكن الاقتصادى، لمياهها فى أغراض الرى، وثانياً، الإحتفاظ بها للملاحة التى تعد وستظل لوقت طويل ضرورية، وثالثاً، تجفيف المستنقعات الموجود حالياً. وفى حالة أنهار الهند الأكبر التى أقيمت لها شبكة ترع، نرى أن ثمة تناسقاً فى العلاقة بين الرى والصرف وصيانة النهر. فلا يسمح للنهر بأن يجرى على طول خط الترع، ولا توجد مستنقعات كبيرة تنشر الكوارث، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الرى والصرف ونظام النهر اعتبرت معتمدة بعضها على البعض الآخر وليست مشاكل مستقلة. وفى العراق ، تبدو ظاهرة استغلال النهر للرى وترك أمر الصرف وشأنه.

والمفوضون التجاريون لا يفترضون تقديم أى رأى فى ما يتعلق بالإتجاهات التى تعد مرغوبة لحل الصعوبات التى يجب مواجهتها، وهم يميلون فى الوقت الراهن إلى مجرد تقديم التحذيرات من أخطار التسرع بتبنى مشروعات كبيرة للرى قبل تجميع قدر كافٍ من البيانات التى تساعد على تحقيق نتائج سليمة. وكثيراً ما تعانى مشروعات الرى من ضيق المفاهيم الأولى، وعندما يتم اتخاذ قرار بشأن مشروع من مشروعات الرى، يصبح أمر تجاوز حدوده أو تعديل طبيعته حتى يتواءم مع المفاهيم التالية، أمراً بالغ الصعوبة...

11 - حيازة الأرض: ملاحظة عن سياسة الأراضى

[1092]

... قبل أن تحل أى مشكلة، يجب أن تقرر أن الأحوال الرئيسية لهذه المسألة معروفة تماماً. ومع الاستثناء الممكن لما يعرف بـ "العقار"، تعود كل حقوق الملكية إلى الأتراك الفاتحين. فالحكومة التركية هى المالك الوحيد – إفتراضاً – للأرض نظرياً بحق الفتح ،

[1091] (أ) بين الفلوجة وبغداد، بابل وبغيلة؛ (ب) فرع هاى بدجلة؛ (ج) البلاد الواقعة بين البصرة وجبير؛ (د) المنطقة الواقعة حول فرع الهندية فى الفرات؛ (هـ) المنطقة بين بلد وبغداد على الضفة اليمنى لدجلة؛ (و) ترعة النهروان. إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 31 من هذا الفصل.

[1092] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Revenue Circular, Baghdad, 29 May 1919," (FO 371 / 4150).

ما لم تجرد نفسها من هذا الحق بإجراء معين لتحويل الملكية لمصلحة أفراد من الملاك أو الحائزين. ولنسقط الآن من حسابنا الأراضى التى كانت قد جعلت "وقفاً" أو خصصت لغرض ذى طبيعة دينية. وهناك مصلحة خاصة أقيمت للإشراف على الأوقاف وإدارتها لا تحتاج أن تضع تفاصيلها فى الإعتبار هنا. ويبقى بعد ذلك أربعة أنواع من الأراضى:

أ. ملك صرف، وهى الأراضى التى اعترفت الحكومة لأصحابها بحقوق الملكية المطلقة، وعلى كل فأرض الملك تستمر فى دفع ضريبة إيرادات الأرض إذا استخدمت فى الزراعة.

ب.أراضٍ سنية، أو أراض مدورة، وهى الأراضى التى كانت ملكاً للسلطان من قبل، ثم نقلت ملكيتها إلى الخزانة العامة.

ت.أراضٍ أميرية، أو أراضى الدولة، وهى الأراضى التى أعطت الدولة حق شغلها لأفراد بموجب وثيقة تعرف بإسم "سند الطابو" بشروط عامة معينة، وهذه الأراضى تعرف عامة بإسم "أراضى الطابو" ونادراً ما يشار إليها على أنها "ملك".

ث.أراضٍ أميرية، وهى أراضى الدولة التى لم تنقل الدولة ملكيتها إلى أحد.

وكثيراً ما يطلق على الأراضى من النوعين الثالث والرابع "الميرى"، وبذلك لا تبقى إلا أراضى النوع الثالث التى يطلق عليها إما "ملك" أو "طابو" أو "ميرى" تبعاً لوجهة نظر المتحدث.

والمصلحة الحكومية التى تناولت أمر نقل الدولة لملكية الأرض، ونقل الملكية الثابتة بين الأفراد وبين بعضهم البعض تعرف بإسم "مصلحة الطابو"، وهذه المصلحة تهدف إلى إيجاد نظام لتسجيل حقوق الملكية. إلى أى مدى حققت النجاح فى بلاد لم يتم مسحها أو وضع خرائط لها وتخلو تقريباً من علامات تحديد الأراضى، على حين تتم عملياتها بواسطة مجموعة من الموظفين الجهلة وغير المبالين الذين يفتقرون إلى الكفاءة وإلى الأمانة، نتيجة يمكن لنا أن نتخيلها.

ولكل نوع من الأراضى الصعاب الخاصة به.

أ ـ الملك الصرف

الصعوبة الرئيسية هنا أنه وفقاً للقوانين الحالية، كل مسائل الإرث تحكمها الشريعة الإسلامية. وهذا القانون وضع لأناس تتكون ثروتهم من القطعان والدواب، فهو يقضى بالتقسيم إلى أنصبة متعددة يستحيل تجزئتها. وعلى كل، مع بعض الاستثناءات المشكوك فى أمرها، يقتصر هذا النوع من الأراضى على مواقع البناء والحدائق فى المدن والضواحى، وليس له أهمية كبيرة فى تقرير السياسة الزراعية.

ب ـ الأراضى السنية أو المدورة

هذه الأراضى كانت فى معظمها ملكاً للسلطان عبد الحميد بوسائل مشكوك فيها أحياناً . وعلى كل، ما كاد يحصل على هذه الأراضى حتى تولى رعايتها جيداً، وذكراه موضع تقدير كبير فى العراق كنموذج للمالك الذى كان أباً لقومه. وهكذا يبدو نفس الرجال بصورة مختلفة فى مواقف مختلفة. ومنذ صدور الدستور أديرت الأراضى السنية لمصلحة الخزانة العامة، ولم تستفد على ما يبدو من هذا التغيير، فالنصيب الذى تحصل عليه الدولة من إنتاجها يصل أحياناً إلى 60 بالمائة، والإدارة كلها تصدم المراقب الخارجى لأنها مزيج غريب من الخير والإغتصاب، وقد يبدو أنه لا مجال حقيقياً للتفرقة بين أراضى هذا النوع وأراضى النوع الرابع. ولكن التغيير لا يمكن أن يحدث مرة واحدة.

جـ ـ الأراضى الأميرية (الطابو)

هذا النوع من الأراضى مصدر كل الكوارث أو جلها. فقد كان مدحت باشا – والى بغداد – هو الذى مد نظام الطابو إلى الولاية فى عام 1870 أو نحوه، وكان النظام قد أقيم منذ زمن بعيد فى أنحاء أخرى من الممتلكات العثمانية. ولا حاجة بنا إلى القول إنه فعل ذلك بنية حسنة، فقد رأى أن قبائل العراق تفتقر إلى ضمان الحيازة ولا يتوافر لديها الدافع لفلاحة الأرض كما يجب، فحاول أن يفيدهم، ولكن كان لدى العرب من الأسباب ما يجعلهم ينظرون إلى الأتراك وإلى هبات الأتراك نظرة الشك، فقد خشوا التجنيد العسكرى أو أن يكون هناك هدف خفى؛ ومع استثناءات قليلة، رفضوا الهبة السخية. وما تبع ذلك

له مغزاه، فقد نأى رجال القبائل بأنفسهم عن الطابو وسنداته، ولكن الآخرين لم يكونوا على هذه الدرجة من التخلف. فالحكومة التركية وممثليها المحليين كانوا على استعداد – بعامة – للتخلى عن أراضى الدولة لاعتبار معين، وهذا الإعتبار لم يكن دائماً لمنفعة بيت المال وحده. وهكذا حصل التجار الأثرياء والرجال المتنفذون من كل نوع على سندات مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بمساحات وحدود وضعت حسب رغبة المشترى، بغض النظر عن رجال القبائل الذين ظلوا طوال الوقت يحوزون الأرض حيازة فعلية . وكانت طبقة مستأجرى الطابو الذين أوجدهم هذا النظام موضع سخط ومرارة وعداء رجال القبائل، ولكن القبائل لم تكن دائماً على استعداد لمواجهة السلطات، فقد اشترى شيوخهم فى الغالب مع الأرض، وكان المشترى حريصاً فى أغلب الأحيان على أن لا يتعجل الأمور. وعندما أصبحت السلطات قادرة قوية بدرجة كافية لتمكينه من استعادة النصيب المستحق له وفقاً لما تقضى به العادات نحو صاحب الأرض، استعادها أو استعاد بعضها. وعندما كان الزمن فى غير مصلحته سعى إلى التوصل إلى اتفاق مع شيخ القبيلة الذى كثيراً ما كان يؤجر له حقوقه مقابل نصيب من قيمتها الإسمية، لأن من سمات النظام المالى العثمانى أن كل شخص من الحكومة فما دونها يؤجر حقوقه وينقل صلاحياته إلى شخص آخر. ومن ثم ظهرت طبقة ضارة من الوسطاء ومتعهدى الضرائب الذين تسلقوا كالطفيليات على عجز الدولة وقلة حيلتها. وفى بعض المناطق مثل البصرة وبغداد، حيث تحلل النظام القبلى، على نحو ما حدث فى المناطق المجاورة للمدن الكبرى، وفى بعقوبة حيث لم يكن النظام القبلى قوياً البتة، استطاع حائزو الطابو أن يدعموا وضعهم. وهنا نجد طبقة كبيرة من "الملاك" الغائبين. لم يزر ممتلكاته منهم إلا نفر قليل. فقد قنعوا بتأجير حقوقهم من سنة إلى أخرى للوسطاء واستمتعوا بما كانوا يحصلون عليه نظير ذلك. وفى المناطق الأخرى، كالحلة، بقيت العناصر القبلية على قوتها، وكان أصحاب الطابو أساساً على السطح، ما عدا القليل منهم الذين عاهدوا أنفسهم على أن يكونوا ملاكاً صالحين، وقاموا بتنمية ضياعهم. وفى مناطق أخرى أيضاً كالنصيرية وفى الفرات الأدنى، كان الذين حصلوا على سندات الطابو من طبقة مختلفة، فقد كانوا من أسرة السعدون أو من المرتبطين بهم مباشرة. وأسرة السعدون هم الشيوخ الوراثيون لاتحاد قبائل محلى، ولم يعترض رجال القبائل فى أول الأمر على حيازتهم

لسندات الطابو. ولكن فقط عندما بدأ السعدون زيادة مستحقاتهم التقليدية – إعتماداً على قوة هذه السندات وطالبوا بالحصول على نصيب صاحب الأرض كاملاً، وهو خمس المحصول أو ما يزيد عن ذلك، ثارت القبائل ضدهم وطردتهم من أراضيهم، ولكن هذه الهبة لم تكن عامة ولم تشمل كل أفراد عائلة السعدون. أما أولئك الذين فاق حسن التقدير الجشع عندهم – وهى طباع يندر وجودها بين العرب – فقد ظلوا يعيشون على أرضهم ويحصلون من مستأجريهم البدو على ما يوفر لهم طيب العيش فعاشوا فى المنفى مذمومين محتقرين مكروهين. وقد قلنا ما فيه الكفاية حتى نبين أن إصلاح مدحت باشا جلب الإضطراب بدلاً من الأمان، وهنا علينا أن نواجه أكبر الصعوبات. فحتى الآن كان موظفونا السياسيون ومساعدوهم يهتدون دائماً بالحيازة، وعملوا نوعاً من التسوية الموجزة لمواجهة الحاجات المباشرة، وهى زراعة الأرض، والحفاظ على جسور الحماية من الفيضانات ودفع الضرائب الحكومية. ولكن مجرد الحيازة وحدها، رغم أنها أحسن الأدلة التى نتبعها، لا يمكن اعتبارها المعيار النهائى، وفى كل الأحوال يجب أن نبحث عن دوافع الدعاوى المتضاربة ونراجع الأحكام الراهنة، كلما اقتضى الأمر ذلك.

د ـ الأراضى الأميرية

هذا النوع يتضمن أكبر جانب من الأراضى الصالحة للزراعة وقد يظن أنها تقدم مشاكل أبسط وأقل من الأنواع الأخرى من الأراضى. ولكن الحقائق لا تبرر هذا التوقع. ويبدو أنه من سمات السياسة التركية، رغم حقيقة أنها فى كثير من أنحاء البلاد، حققت بالفعل القليل أو لم تحقق شيئاً من هذا النوع من الأراضى، حتى تكون شديدة الحرص على التمسك بفكرة أنها ملكها تفعل بها ما تشاء. وتجنبت كل عمل يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بأى حقوق قبلية على أى مساحة من الأرض. وحيثما كان هذا الحق القبلى واضحاً بدرجة لا يمكن التغاضى عنها، كما هو الحال فى قضاء العمارة مثلاً، استمتعت الحكومة بنقل شيوخ القبائل من مكان إلى آخر داخل منطقة القبيلة. وفى مناطق أخرى مثل وسط الفرات، جلبوا بعض السادة والقبائل الغريبة من خارج المنطقة لموازنة النفوذ الكبير لتخالف قبائل خزعل التى كانوا يخشونها. ورغم ذلك، إذا كان استمرار شغل الأرض لقرون مضت يعطى حقاً، فإن الكثير من القبائل تبدو صاحبة حقوق مكتسبة على

الأرض التى تسكنها، ويبدو أن هذه وجهة نظرهم رغم أنهم على استعداد لإقرار أن هذه الأرض أرض الدولة. وفى الفلوجة تطلق القبائل على حقها، إذا كان لها حق ، "السكنيية"، ولكن مهما كان هذا الحق، فالقبائل تمتلك دون شك التنازل عنه ورهنه . ويبدو أن من المتعارف عليه بيع هذا الحق، ولكن فيما بينهم. ولم يتأكد بعد ما إذا كان من حقهم التنازل عن الحق أو نقله إلى آخر من الخارج ولعل شكلاً من أشكال حق الشفعة يتم إدخاله فى هذه المعاملات لتخفيف وضعها.

ثم بغض النظر عن حقوق القبائل ككل فى مساحة بعينها من أرض الدولة، هناك حق رجال القبائل فيما بينهم، كما يعبر عنه بالأنصبة التى يقسمون بها إنتاج الأرض. ويبدو أن القاعدة أن الفلاح الذى يتمتع بالحماية من أشكال أكبر من الاستبداد بانتقاله من مكان إلى آخر، وقلة عدد الفلاحين بالنسبة إلى مساحة الأرض المتاحة لهم، وكذلك الصراعات المتبادلة والأحقاد بين المتطلعين لمشيخة القبيلة – هذا الفلاح يحصل فى كل مكان على نصيب سخى من ثمرة كده. ففى بعض المناطق يحصل على "نصف بارد"، وفى أخرى يحصل على 40 بالمائة. ولكن يبدو أنه لا يحصل على أقل من الثلث فى أى مكان. وبينه وبين الشيخ طبقة من الوسطاء تعرف بإسم "السركار" وتنطق بعامة "السركال" الذى يمثل العقل والطاقة ورأس المال الذى من دونه يسوء عمل الفلاح أو لا يصح على الإطلاق . ونصيبه أيضاً يختلف من مكان إلى آخر، وهو بعامة 20 بالمائة ولكن فى بعض المناطق، وبخاصة تلك التى يتكلف فيها تطهير الطمى مبالغ كبيرة يحصل على 36 بالمائة ويترك القليل للشيخ. وكذلك يأخذ الشيخ نصيباً يبدو أنه يحسب بقدر قدرته على الإبتزاز، فكلما كان قوياً أخذ الكثير، وكلما كان ضعيفاً عليه أن يقنع بالقليل وإلا فلا شئ.

هذه هى الأنواع الأربعة من الأراضى مقسمة حسب درجة اتساع الحقوق الخاصة المعترف بها. وقد أعلن أن هدف سياستنا الخاصة بالأراضى، العدل والمصلحة العامة . والصعوبات التى علينا أن نواجهها فى محاولتنا تحقيق هذه الأهداف فى تعاملنا مع كل نوع من الأراضى التى شرحناها. ونأتى إلى اعتماد الإجراءات التى يجب أن نأخذها فى الإعتبار عند تعاملنا مع هذه الصعوبات...

الفصل السادس ـ الصناعة

أولاً: التعدين

يعانى الهلال الخصيب فقراً فى المعادن، فيما عدا النفط والقار، والفوسفات فى الأردن ، وبوتاس البحر الميت، والنحاس والكبريت فى العراق، التى لم تستغل إلا حديثاً. وتوجد مستودعات من الحديد والفضة، والبوراسيت، وغيرها من المعادن فى حلب، وتم استغلال بعضها إلا أنها موجودة الآن داخل تركيا[1093]. وفى لبنان – فى ظل الحكم المصرى – تم استغلال بعض المناجم الصغيرة للفحم والكبريت والحديد[1094]، ولكنها أهملت بعد حين ، وفشلت محاولة استخدام الفحم فى معامل الحرير. وفى عام 1902 تضمن تقرير وضع عن المعادن المتوافرة فى ولاية دمشق القار، والجبس، والفحم الجيرى، والحديد، والفحم والرخام[1095]. وعلى نحو ما يذكر غيرى[1096]، الذى كتب عام 1878، كان فى منطقة الموصل "بعض مناجم الفحم، وإنتاجها على أى حال لا يعادل الفحم الإنكليزى[1097]، وهو منجم للجنيت (نوع من الفحم الحجرى) تستغله الحكومة التركية، وبعض مخزون الفحم استخدم لمد البواخر فى دجلة، ولكن الوسائل البدائية التى تفتقر إلى الكفاءة التى اتبعت لاستغلاله جعلت ما يستخرج منه غالياً حتى أن الفحم المستورد من إنكلترا تفوق على الفحم المحلى". وحدث الشئ نفسه بالنسبة إلى مناجم الفضة والحديد التى تم استغلالها فى ولاية الموصل فى السبعينات، والتى أهملت لأن نسبة الفضة الخام كانت منخفضة، ولم

[1093] إنظر: القسم ثالثاً، النص 6 من هذا الفصل.

[1094] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثانياً، النص 1 من هذا الكتاب، و
John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston (New York: [n. pb.], 1972), p. 20
إنظر أيضاً: A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," Beihefte Zum Tropenpflanzen, vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), p. 127.

[1095] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report for 1902," (FO 195 / 2117); Gaston Ducousso, L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban (Beyrouth: Impression catholique, 1913), pp. 153 – 154; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Moore to Bulwer, 23 January 1862," (FO 78 / 1670), and "Mines and Forests in the Vilayet of Syria," (FO 618 / 3).

[1096] Grattan Geary, Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 2, p. 98.

[1097] إنظر: الفصل الثانى، القسم ثالثاً، النص 13 من هذا الكتاب.

يستطع الحديد الصمود أمام منافسة الحديد الروسى[1098]. وفى عام 1904، جذب مخزون الفوسفات قرب السلط إهتمام شركة تعدين بريطانية، طلبت من سكك حديد الحجاز أن تنقل 5000 طن من الخام شهرياً إلى حيفا للتصدير، وعرضت أن تساعدها بتقديم عربات السكك الحديدية، ولكن المشروع لم يتم تنفيذه[1099]. وفى عام 1911 منح امتياز لشركة إيطالية، ولكن قيام الحرب حال دون استغلاله[1100]. وقد تم تشغيل مناجم الكروم قرب اللاذقية من عام 1904 حتى 1907، وصدرت منه كمية ضئيلة، ثم أهمل بعد ذلك. وفى لبنان، توقف استخراج الجبس تدريجياً بسبب المنافسة الأجنبية[1101]. وقدر روبن قيمة كل إنتاج سوريا من المعادن بـ 200.000 فرنك (8000 جنيه) سنوياً[1102].

وكانت ارتشاحات القار والنفط معروفة فى أماكن مختلفة من سوريا (مثلاً, في مناطق اللاذقية وحاصبيا, والبحر الأسود) لآلاف السنين, وتم استغلالها في عصور مختلفة على نطاق محدود وبطرق بدائية. وعلى كل, حاولت لوائح التعدين العثمانية التقليدية دون التشجيع على الإنتاج، ورغم أن قوانين التعدين الصادرة في الأعوام 1861،1869،1886 كانت على التوالي أكثر ليبرالية، إلا أنها فشلت في جذب الكثير من رأس المال إلى ميدان التعدين بعامة فى الدولة، واستخراج النفط بخاصة[1103]. وقد حصلت شركة ألمانية على امتياز قرب اسكندرونة، ولكن بعد أن "ضاقت بالكدح لمدة ثلاث سنوات دون نجاح " أوقفت نشاطها[1104]. وعلى كل، كان القانون الذي صدر عام 1906 بإلحاح من الدول الأجنبية يعد أكثر ارضاءً، وبموجبه تم السعي للحصول على بعض الامتيازات فى سوريا مع تزايد الاهتمام العالمي بالنفط وزيادة استخداماته.

[1098] Great Britain, Public Recor dOoofice, Foreign Office, "Newmarch to O'Conor, 23 June 1902," (FO 195 / 2118).

[1099] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Damascus, 7 January 1904," (FO 195 / 2165).

[1100] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 129.

[1101] إسماعيل حقى، محرر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستانى، 2 ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1969)، ج 2، ص 446.

[1102] Ruppin, Ibid., p. 127.

[1103][1103] إنظر: Charles Issawi, The Economic History of Turkey, 1800 – 1914, publications of the center for Middle Eastern Studies; no.13 (Chicago,III.,Universityof Chicago Press, 1980), pp. 273 - 274.

إنظر أيضاً: القسم ثالثاً, النص 6 من هذا الفصل.

[1104] Great Britain, Accounts and Papers 1897, vol. 94, "Aleppo".

وقامت شركة الاستكشافات السورية، المسجلة في لندن عام 1912 "بالحصول على تراخيص في سوريا ومارست بعض الحفر غير العميق هناك"، ولكنها لم تتحرك قدماً إلى الأمام. واستأجرت شركة بريطانية أخرى هي "حقول نفط يافا" أحد توابع الشركة الشرقية للنفط التي كانت تعمل فى مصر، "سبع قطع من أراضٍ غرب البحر الميت". أما شركة حقول النفط السورية المندمجة، المسجلة عام 1913 "فلم تعمّر طويلاً، وفشلت في تنمية القار الذي عثرت عليه لاستغلاله"[1105].

وأهم من ذلك حصول شركة ستاندارد أويل (نيو جيرسي)– في أيار/ مايو 1914– على تراخيص ممنوحة لرعايا عثمانيين في فلسطين. وتعطلت الاستعدادات للحفر قرب بير سبع بسبب قيام الحرب، وأدت المعوقات التي وضعتها السلطات العسكرية البريطانية إلى منع استئنافها في عامي 1918– 1920. وعند هذا الحد أصبحت شركة ستاندارد ذات مصالح في امتياز عراقي تفاوضت عليه شركة النفط التركية، وعنما أخذت نصيباً منه كان عليها أن تتخلى عن ادعاءاتها في امتياز فلسطين وفقاً لاتفاقية الخط الأحمر(أنظر أدناه)[1106].

وفيما بين الحربين، حصلت شركة نفط العراق على امتيازات غطت معظم سوريا الطبيعية، وحددت مواقع الغاز في منطقة الجزيرة، ولكن لم تتم تنميتها. واتجهت توقعات شركة أخرى هي اتحاد تعدين فلسطين إلى سواحل البحر الميت[1107]، وعلى كل، لم يبدأ إنتاج النفط في منطقة قرتشوق السورية قبل الستينات من القرن العشرين، وقبل عام 1955 في إسرائيل. وكان الاسفلت ينتج في اللاذقية فيما بين الحربين.

[1105]Stephen HemsleyLongrigg, Ou in the Middle East, 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1968) ,p. 25.

وفي ما يتعلق بالعقود التي أبرمت في عامي 1911- 1913, إنظر:

Great Britain, Public Record office, Foreign Office, "Memorandum by Mr. Weakley on Syrian Oil Fields, 30 August 1913," (FO 424/ 239).

[1106]المصدر نفسه, و

Benjamin Shwadran, The Middle East, Oil and the Great Powers, 3rd ed. (New York: Wiley, 1973), pp. 403-408.

[1107] Longrigg, Oil in the Middle East, pp. 90-94, and Shwadran, Ibid., pp. 409-418.

وترجع أهمية سوريا في عالم صناعة النفط إلى تنمية صناعة النفط العراقية ومدّ خطوط أنابيب من العراق والسعودية إلى البحر المتوسط، ومعامل التكرير عند نهاية هذه الخطوط.

وتاريخ صناعة النفط في العراق معقد بصورة لا مثيل لها. فلم يكن هناك عدد كبير من الشركات المتنافسة التي تقف وراء كل من حكومتها، فحسب، بل كان هناك أيضاً العديد من الإدارات الحكومية المعنية (مثل الخارجية البريطانية، والبحرية البريطانية، ومجلس التجارة البريطاني، ووزارة الهند، وحكومة الهند، ووزارة المستعمرات)، أضف إلى ذلك القلاقل السياسية التي اعترضت المفاوضات وحالت دون استمرارها، وأبرزها ثورة تركيا الفتاة، والحرب العالمية الأولى. وأحدث وأكمل دراسة هي تلك التي كتبها ماريون كنت والتي تعتمد عليها هذه النبذة اعتماداً كبيراً[1108] . وهدفنا هنا مجرد حل الخيوط الرئيسية المتشابكة وتيسير سبيل قراءة الوثائق التى يتضمنها هذا الفصل.

كانت ارتشاحات النفط تُشاهد وتُستخدم في العراق منذ العصور القديمة. وفي القرن التاسع عشر استغل السكان المحليون بعض رواسبه بطريقة بدائية[1109]. وعند حلول السبعينات بدأت هذه الرواسب وغيرها تجتذب انتباه الرعايا العثمانيين والأجانب على السواء، وأقام مدحت باشا مصفاة صغيرة في بعقوبة، سرعان ما بطل استخدامها، وأدخل خبير فرنسي بعض التحسينات على الآبار في قيارة[1110]. وجرت محاولة لاستخدام هذا النفط كوقود في البواخر النهرية التركية، ولكن رداءة نوعيته وارتفاع كلفة إنتاجه (6 جنيهات للطن مقارنة بجنيهين للفحم في البصرة) جعل الفشل نصيب هذه المحاولة. وللسبب نفسه كان

[1108] إنظر أيضاً الأعمال التالية:
Longrigg, Ibid.;Shwadran, Ibid., and Charles Issawi and Mohammed Yeganeh, The Economics of Middle Eastern Oil (New York: Praeger; London: Faber, 1963).
وقد أعادت كنت الوثائق المتعلقة بالموضوع في:
Marian Kent, Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900- 1920 (London: Macmillan; New York: Barnes and Noble, 1976).

[1109] إنظر : القسم رابعاً، النصين 4 و 5 من هذا الفصل.

[1110] Longrigg, *Oil in the Middle East,* pp. 13 – 14; Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Baghdad," and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch from Basra of May 1873," (FO 195 / 996).

هذا النفط عاجزاً عن منافسة الكيروسين الأمريكي المستورد[1111]. وفي التسعينات كتبت عدة تقارير عن النفط من بينها ما كتبه غولبنكيان، رجل الأعمال الأرمني. وأدى ذلك إلى دفع السلطان عبدالحميد إلى وضع ملكيات النفط في ولايتي بغداد والموصل تحت سيطرة الدائرة السنية. واعتقد القنص الفرنسي في الموصل أن نفط الموصل يستطيع منافسة النفط الروسي بسهولة إذا تم تكريره محلياً، وذلك لانخفاض كلفة استخراجه[1112]. وفي عام 1908، قدّر موظف بريطاني كلفة نفط مندلي بثلثي قيمة أرخص الواردات الأجنبية، وكان عائده 20.000 طن، ولكن كان من الممكن زيادته إلى 400.000 طن[1113].

وأعطت الامتيازات التي منحت لشركتي سكك حديد الأناضول وسكك حديد بغداد في العامين 1888 و 1903[1114] حق الأفضلية للشركتين في استخراج المعادن على طول الخطوط الحديدية، بما فيها النفط. وفي تموز/يوليو 1904، حصلت شركة سكك حديد الأناضول – التي عملت لمصلحة البنك الألماني – على عقد لمدة عام للكشف عن النفط. وعلى كل يبدو أن أبحاثها كانت سطحية، فلم تضع تقريراً بما توصلت إليه من نتائج ، وأعلنت الحكومة العثمانية انتهاء الامتياز، وأنه يمكن منحه إلى طرف آخر. وتمت اتصالات مبدئية مع مختلف الشركات البريطانية بما فيها مجموعة دارسي التي كانت عمل في إيران[1115]. ولكن قيام ثورة عام 1908 غيّر الوضع.

فقد نقلت الحكومة الجديدة تبعية حقول النفط لوزارة المالية التي أصبحت هي الجهة التي تتلقى جميع الطلبات. وعلى مر السنوات الثلاث التالية أبدت مجموعة دارسي اهتماماً وكذلك الألمان، والأميرال تشستر الأمريكي كجزء من مشروعه للسكك الحديدية[1116] . وشركة انكلو – ساكسون بتروليوم التي كانت تمثل شركة شل الملكية الهولندية

[1111] Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus, vol. 2, pp. 16 – 17.*

[1112] France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Mosul, 30 April 1895," (Mossoul), vol. 2.

[1113] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, George Lloyd, "Report upon the Conditions … 1908." (IOPS 3 / 446), p. 96.

[1114] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[1115] Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 – 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), chap. 7.

[1116] Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914*, p. 196.

وغولبنكيان، وشركة اتحاد النفط الشرقية ممثلة لشركة لنتسن، إلى جانب مجموعات أخرى[1117].

وشهدت السنوات 1912 – 1914 منافسة شديدة من أجل الحصول على امتياز للنفط، وكان أبطالها:

1. الشركة الإنكليزية – الفارسية للنفط، وهو الإسم الذي اتخذته مجموعة دارسي عام 1909، وفي عام 1914 حصلت الحكومة البريطانية على مصالح قيمتها 51 بالمائة في هذه الشركة، ولكن حتى قبل ذلك ساندتها في مواجهة المجموعات الأخرى باعتبارها بريطانية خالصة وأقل ميلاً من شل إلى الانضمام إلى كارتل للنفط.
2. شركة شل الملكية الهولندية، وكانت تمتلك 60 بالمائة منها مصالح هولندية، 40 بالمائة للبريطانيين، وقد نشطت من خلال شركة أنكلو – ساكسون.
3. البنك الأهلي التركي، وهو مجموعة إنكليزية– تركية أسست عام 1909 بمبادرة تركية وتشجيع من الخارجية البريطانية.
4. مجموعة البنك الألماني، تساندها الحكومة الألمانية.

وفي عام 1912، وبرعاية السير أرنست كاسل وهو مصرفي بريطاني ألماني المولد اتحدت بعضها مع البعض، وشركة انكلو – ساكسون، والبنك الأهلي التركي، ومجموعة البنك الألماني، لتكوين شركة النفط الأهلية التي كان عليها أن تأخذ حقوق النفط التي كانت لشركتي السكك الحديدية الألمانيتين، وأن تبحث عن النفط في أي موقع من الإمبراطورية العثمانية. وعلى ذلك سوف نرى أن الحكومة الألمانية كانت ترغب في قبول نصيب بريطاني كبير في شركة النفط المقترحة، ولم تتردد فيما بعد في قبول حصول المصالح البريطانية على الأغلبية. وعلى كل، توقفت المفاوضات وقتاً طويلاً، نتيجة اصرار الشركة الإنكليزية – الفارسية على أن يكون لها نصف الأسهم على الأقل وصوت موجّه في الشركة الجديدة.

[1117] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب، و
Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 – 1920,* pp. 15–30.

وفي تموز/يوليو 1913، بدأت الحكومتان البريطانية والألمانية مفاوضات مباشرة فوجدتا أن موقفهما متطابق. وفي لحظة كانت فكرة مشاركة الشركة الإنكليزية – الفارسية للبنك الألماني – واستبعاد كل من البنك الأهلي التركى وشل – مطروحة، ولكن رأتا أنها غير ممكنة. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاقية على الأسس التالية: 50 بالمائة للشركة الإنكليزية – الفارسية، 50 بالمائة لشركة النفط التركية، حيث يقتسم الأخيرة مناصفة البنك الألماني وشركة أنكلو – ساكسون (شل)[1118].

وعند هذه النقطة، كشف غولبنيكان أنه يملك مصالح جوهرية في حصة البنك الأهلي – التركي من شركة النفط التركية، وأصر على الحصول على نصيب من الإمتياز المقترح. وأدى ذلك إلى التفاوض مرة أخرى، والتوصل إلى اتفاقية نهائية في آذار/مارس 1914 ، بموجبها تنازلت شركتا أنكلو – ساكسون والانكليزية – الفارسية عن 2.5 بالمائة من أسهم كل منهما لغولبنكيان، دون أن يكون له حق التصويت، وبذلك أصبح "السيد خمسة بالمائة"[1119]. وفي الوقت نفسه تقرر مضاعفة رأس المال لشركة النفط التركية التي سيمنح لها الامتياز، ووافق المشاركون أيضاً (فقرة 10) على ألا يقوموا هم، أو الشركات المرتبطة بهم، بالسعي إلى استخراج أو تكرير النفط إلا من خلال شركة النفط التركية في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، عدا مصر والكويت و "الأراضي المنقولة " على الحدود التركية – الفارسية[1120]. وقد صيغ هذا الشرط لإيجاد جبهة عامة ولمنع أي مشارك من اختلاس خطوة من الآخرين، وقد شكّل الأساس الذي قامت عليه اتفاقية الخط الأحمر عام 1928.

ولذلك سوف نرى أن المصالح البريطانية ذات أغلبية واضحة في إعادة تكوين الشركة . ويرجع نجاح بريطانيا إلى قوة وضعها التفاوضي، فقد كان الألمان على استعداد لدفع ثمن

[1118] المصدر نفسه، ص 33 – 79.

[1119] إنظر: Ralph Hewins, *Mr. Five Percent: The Biography of Calouste Gulbenkian* (London: Hutchinson, 1957).

وللإطلاع على نص إتفاقية 19 آذار / مارس 1914، إنظر:
The Middle East and North Africa in World Politics: *A Documentary Record,* Compiled, translated and edited by Jacob Coleman Hurewitz, 2nd ed., 3 vols. (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1975), vol. 1, pp. 547 – 576.

[1120] Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers,* pp. 195 – 196.

إزالة المعارضة البريطانية لسكك حديد بغداد، والحكومة التركية كانت تريد تقديم تنازلات مقابل الموافقة البريطانية على زيادة الرسوم الجمركية إلى 15 بالمائة[1121] . وكانت الجولة التالية من المفاوضات بين شركة النفط التركية والحكومة التركية بشأن رسوم الأخيرة ونصيبها في الأرباح، وكانت المفاوضات لا تزال مستمرة عندما قامت الحرب[1122].

واستمر استغلال ارتشاحات النفط القائمة خلال الحرب، فتولى الألمان تنمية آبار قيارة[1123]، ولكن الجيوش البريطانية احتلت العراق ببطء ومشقة، ودخل الدبلوماسيون البرطانيون في مفاوضات مضنية مع نظرائهم من الحلفاء وزملائهم من الوزارات الأخرى حول مستقبل البلاد ونفطها. وبموجب اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916، دخلت ولاية الموصل مع سوريا في منطقة النفوذ الفرنسي. وواضح أن الرغبة في إقامة منطقة حاجزة بين روسيا والمنطقة البريطانية في العراق كانت أقوى من الرغبة في الاستحواذ على أراضي النفط الرئيسية في البلاد ودفعت ببريطانيا إلى الإذعان للمطالب الفرنسية . وعلى كل، حدث بعد ذلك تغّير في المواقف نتيجة انسحاب روسيا من الحرب، وانهيار تركيا وألمانيا، والمفاوضات بين الحكومة البريطانية وشركة شل التي استهدفت جعل الأخيرة شركة بريطانية تماماً. وفي عام 1918 قامت شركة دارسي للاستكشاف بفحص حقول النفط في المنطقة المجاورة لبغداد وكانت النتائج ايجابية، وأوصت بحفر آبار استكشافية في أبو جير أو هيت أو فيهما معاً[1124]. وأخيراً، في مؤتمر سان ريمو عام 1920، تم التوصل إلى عقد اتفاقية انكليزية – فرنسية، تنازلت بمقتضاها فرنسا عن إدعاءاتها في الموصل، مقابل مصالح نسبتها 25 بالمائة – على حساب ألمانيا – في

[1121]إنظر: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 74 – 76.

[1122]للمزيد من التفاصيل، إنظر:

Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 – 1920,* pp. 103 – 112.

[1123]Longrigg, *Oil in the Middle East,* p. 43.

[1124]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "D'Arcy Company to USS foreign Affairs, 16 May 1918." (FO 371 / 3402).

وهذا الملف يضم معلومات أكثر عن النفط.

شركة النفط التي يتم تكوينها، وتمّت الموافقة على بناء خط حديدي ومد خط أنابيب من العراق إلى البحر المتوسط عبر سوريا[1125].

وعند هذه النقطة أعتلى ممثل جديد خشبة المسرح، هو الولايات المتحدة. فقد سال لعاب ستاندارد أويل (نيو جرسي) والشركات الأمريكية الأخرى لتوقعات النفط في العراق . وجاء ذلك متزامناً مع الخوف من انهاك الموارد الأمريكية النفطية الذي اجتاح البلاد، ولم يكن محض صدفة. وأعلنت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح وشرعت تضغط على البريطانيين. غير أن الآخرين استطاعوا أن يحصلوا في 14 آذار/ مارس 1925 على امتياز مدته 75 عاماً من الحكومة العراقية لمصلحة شركة النفط التركية يغطي جميع أنحاء البلاد فيما عدا ولاية البصرة[1126]. كما ابرموا في 5 حزيران / يونيو 1926 مع تركيا والعراق اتفاقية حدود تنازلت بموجبها تركيا عن ادعاءاتها في ولاياتها السابقة مقابل فائدة 10 بالمائة من كل الرسوم التي تحصل عليها الحكومة العراقية من شركة النفط التركية أو أي أصحاب امتياز آخرين لمدة 25 عاماً[1127]. وبدأ الاستكشاف والحفر مباشرة، وفي 27 حزيران/ يونيو 1927، فتحت بئر متدفقة عند بابا جرجر قرب كركوك، تبعها اكتشاف معادل في الأهمية عند قيارة. وقد أدى ذلك إلى الضغط على جميع الأطراف المعنية لحل المنازعات البارزة، وفي 31 تموز/يوليو 1928، تم التوصل إلى اتفاقية جديدة تنازلت بموجبها مجموعة دارسي عن نصف اسهمها إلى مجموعة أمريكية مقابل رسم عمولة 10 بالمائة على كل نفط شركة النفط التركية. وبذلك كان التوزيع النهائي للأسهم على النحو التالي: دارسي (الإنكليزية – الفارسية) 33.75 بالمائة، والانكلو – ساكسون (شل) 23.75 بالمائة، الفرنسيون (الشركة الفرنسية للنفط) 23.75 بالمائة، الأميركيون (ستاندارد أويل نيو جرسي وسوكوني موبيل بحصص متساوية) 23.75 بالمائة، وغولبنكيان 5 بالمائة. وأعاد المشاركون تأكيد اتفاقية الخط الأحمر، التي ظلت سارية المفعول حتى تشرين الثاني / نوفمبر 1948[1128]. وحصلت شركة النفط

[1125]Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 – 1920,* pp. 120 – 178.

[1126]للاطلاع على النص، إنظر:

The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, vol. 2, pp. 355 – 365.

[1127]للاطلاع على النص، إنظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 372 – 374.

[1128]Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers,* pp. 195 – 196.

التركية (سميت شركة النفط العراقية بعد عام 1929) على حق اكتشاف واستغلال النفط في جميع أنحاء العراق، وذلك من خلال امتياز شركة نفط الموصل عام 1938. وفي كانون الثاني / يناير 1935 تم افتتاح خط الأنابيب الذي يحمل نفط كركوك إلى البحر المتوسط من خلال فرعين ينتهيان عند حيفا وطرابلس، وبدأ انتاج النفط على نطاق واسع في العراق[1129].

ثانياً: الصناعة اليدوية

إن شهرة الهلال الخصيب القديمة في الصناعة اليدوية، وبخاصة النسيج، تتضح من تلك الكلمات المستعارة في اللغات الأوروبية مثل دمسك، ودماسين، وجوز، وموسلين ، وبلداكوين. وعند نهاية العصور الوسطى كانت أوروبا قد خطت إلى الأمام خطوات واسعة، وأصبح الزجاج، والورق، والحراير، وغيرها من المنتجات التي كان يصدرها الاقليم من قبل إلى أوروبا، تستورد الآن منها، كما كانت تُستورد كمية كبيرة من الأقمشة الصوفية. وعلى كل، كان غزل القطن وكمية قليلة بين الأقمشة مازالا يصدران من حلب، في القرن الثامن عشر، إلى فرنسا، حتى توقفا بسبب المنافسة الهندية المتزايدة والزيادة الحادة في الجمارك الفرنسية عام 1761. وبعد ذلك، صدرت سوريا قطنها، ما فعلت الشئ نفسه بحريرها، في حالته الخام، ولكنها استمرت تغطي حاجاتها وحاجات المنطقة من حولها من الأقمشة القطنية.

وأعطت المكننة لصناعة المنسوجات البريطانية – وبالتالي صناعة المنسوجات في البلدان الأوروبية الأخرى – مزايا عديدة، ولكن حروب الثورة وحروب نابوليون حمت الشرق الأوسط لعدة سنوات من مثل هذه المنافسة[1130]. وقد لاحظ بكنغهام في ما كتبه عام 1816 عن أورفة أن "السوق يغص بالمصنوعات الهندية والفارسية والتركية الآسيوية، وببعض شيلان الكشمير، وشيلان أنقره، ولكن السلع الانكليزية التي تلقى أعلى تقدير، بالغة

[1129] Longrigg, *Oil in the Middle East,* pp. 76 – 78.

[1130] إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الندرة"، ثم يصف بعدئذ المصنوعات القطنية والصوفية المحلية التي كانت صناعتها تتسم بالبدائية[1131].

1 - سوريا

بدأت الواردات تدخل سوريا في العشرينات بكميات متزايدة. وفي الثلاثينات بدأت المنسوجات المصرية التي أنتجتها مصانع محمد علي تنافس السوق السورية، وتدفقت البضائع البريطانية والسويسرية بشكل أكثر خطورة. وقد ساعدتها الأسعار المنخفضة[1132]، والنولون المنخفض[1133]. وبعد تطبيق معاهدة عام 1838[1134] عقب انسحاب المصريين، ساعدتها الرسوم الجمركية المتدنية على الواردات، ثم ما حدث بعد ذلك من تحوّل إلى الزي الأوروبي. ومن ناحية أخرى، استمرت المنسوجات المحلية خاضعة، لفترة طويلة، لرسوم متعددة في مراحل مختلفة. وعلى حد قول القنصل البريطاني ""كان على المنافسة الأوروبية أن تستجيب للكثير ولكن ليس للجميع. فالنظام الفاسد الحالي لفرض الضرائب على المنتجات الخام عندما يتم تصنيعها في البلاد، إنما وجد افتراضاً بغرض القضاء على كل المشروعات الصناعية التي وصلت إلى حضيض التدهور العام"[1135]. كما واجه بعض الحرفيين أيضاً صعوبة الحصول على المواد الخام

[1131]James Silk Buckingham, *Travels in Mesopotamia,* Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah… with Researches on the Ruins of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia (London: Colburn, 1827), vol. 1, pp. 139 – 148.

[1132]إنظر: مقدمة الفصل الثالث، والجدول رقم (3 – 6) من هذا الكتاب.

[1133]إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[1134]إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[1135]Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria," and Linda Schatkowski – Schilcker, *Families in Politics,* Berliner Islamustudien; no. 2 (Wiesbaden: F. Steiner, 1985), p. 71.

ويورد الأخير نقلاً عن القنصل الفرنسي في دمشق، قائمة بالرسوم في حلب عام 1857، في:
Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo".

وفي العام 1845 ذكر أمريكي أن "الأنوال الآلية للمسيحيين، أسكتت الأنوال اليدوية للمسلمين، وترتب على ذلك انخفاض سكان المدينة وتغيرها من مدينة صناعية إلى تجارية، وعلى كل، فإن ذلك سوف يتغير بعد حين باستخدام قوة المياه المحلية والعمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة. إنظر:
John Price Durbian, *Observations in the East, Chiefly in Egypt, Palestine, Sysria and Asia Minor,* 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1845 – 1847), vol. 2, pp. 62 – 63.

محلياً، كالقطن[1136]. ويتفق المراقبون في تقرير أن ثمة تدهوراً تدريجياً في الحرف اليدوية قد بدأ، وتقديراتهم التي تبعد كثيراً عن الاتساق مبينة في الجدول، رقم (6 – 1)[1137].

والأرقام بعيدة عن التجانس ومهتزة بالنسبة إلى التحليل الكمي، ولكنها تعكس اتجاهاً واضحاً هو التدهور الحاد والانتعاش الذي تلاه. والانتعاش يعود إلى عدة عوامل[1138] . أولاً، كانت هناك زيادة سكانية، ويحتمل أيضاً أنه كانت هناك زيادة في مستوى المعيشة[1139] اقترنت بها حقيقة أن غالبية الأهالي استمرت تفضل بعض المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية. وأصبح الانتاج أكثر تركيزاً واقل كفاية، ونجح بعض الحرفيين في تقليد التصميمات الأجنبية. كما ساعد على الانتعاش أيضاً إلغاء معظم الرسوم الداخلية عام 1874[1140]. وازداد اعتماد الحرفيين على الغزل الأجنبي الأرخص والأمتن، وازدادت واردات سوريا من غزل القطن (من بريطانيا وغيرها) من 60 – 70 ألف جنيه في المتوسط سنوياً، في الفترة من 1888 – 1892، إلى 400 ألف جنيه في الأعوام 1903 – 1907، إلى 900 ألف عام 1913 عشية الحرب العالمية الأولى[1141]، وبعبارة أخرى، أكتسب النساجون انقاذاً موقتاً على حساب الغزالين المحليين، كما حدث في أوروبا. كما أنهم تحولوا أيضاً إلى انتاج النوعيات الأرخص (مثل الديما الذي يصنع من القطن وحده، بدلاً من الالاجه الذي يحتوي على الحرير)، وإلى طرق الإنتاج الأحسن. وفي عام 1854 ذكر القنص الفرنسي أنه كان يتم تقليد الحرير الفرنسي، وأنه تم تركيب نولين للأقمشة

[1136]إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[1137]Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), pp. 93 – 95, 172 – 173 and 261 – 262, and Said B. Himadeh, comp., *The Economic Organization of Syria and Lebanon,* American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936) p. 124.

[1138]Owen, Ibid., pp. 94 – 95; Mohammad Said Kalla, "The Role of Foeign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 – 1914," (Ph. D. dissertation, American University, =Washington, D. C., 1969), pp. 198 – 207, and Theodore Swedenburg, "The Development of Capitalism in Greater Sysria, 1830 – 1914," (M. A. Thesis, University of Texas, 1980), pp.= 56 – 59.

[1139]إنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[1140]إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[1141]Kalla, "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1931 – 1914," p. 203.

المنقوشة في دير القمر، وأن انتاجهما أرخص وأحسن من انتاج الأنوال القديمة[1142]، وبعد قليل، كانت هناك ثلاثة من هذه الأنوال تعمل في دمشق[1143]. ومعظم الأنوال في الموقعين دمرت خلال اضطرابات عام 1860، ولكن بحلول عام 1911، كان هناك ما بين 30 – 40 من أنوال الأقمشة المنقوشة، بعضها من طراز معدل، في دمشق وحلب[1144]. وأخيراً، يبدو أن الأجور ظلت منخفض[1145]1874، وحتى بينما كان الحرفيون السوريون يعانون من المنافسة الأجنبية في بلادهم، استمروا في مد الأسواق الأجنبية بمنتجاتهم. وفي عام 1861، قدّر أن ثلث الأقمشة السورية كان يرسل إلى آسيا الصغرى وإستنانبول، وأن ما يقل عن الثلث قليلاً كان يرسل إلى مصر[1146].

وفي عام 1872، صدّر إلى مصر من إنتاج حلب تسعة ملايين متر من الأقمشة القطنية، وإلى تركيا سبعة ملايين متر منها[1147]. وكذلك في عام 1879، تم تصدير ما قيمته ثمانية ملايين فرنك من المنسوجات في حمص وحماه (من بين 12 مليوناً) إلى الخارج عبر طرابلس[1148]. وكانت الصادرات إلى البلقان وروسيا محدودة، وقد أضيرت بفرض 75 بالمائة جمركاً على البضائع التركية التي تدخل الموانئ الروسية، وذلك في أعقاب الحرب الروسية – التركية، كما أضيرت بضم النمسا إلى البوسنة والهرسك، وبالثورة البلغارية[1149]. وفي عام 1884 ذكر قنصل أمريكي أن منتجات الزوق كانت آخذة

[1142]عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي (دمشق: [د. ن.]، 1985)، و
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Trade, 29 May 1854," (Beyrouth), vol. 7.

[1143]إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

[1144]E. Weakley, "Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria," in Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914* (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1966), pp. 282 – 283.

[1145]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص 19 من هذا الكتاب.

[1146]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Agriculture and Industry, 12 August 1862," (Beyrouth), vol. 7.

[1147]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Trade, 1872," (Alep), vol. 35.

[1148]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on 31 July 1879," (Damas), vol. 6.

[1149]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Aleppo, 24 September 1887," (Alep), vol. 37.

وإنظر أيضا: United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Answer to Questionhs, 21 July 1880." (T 367. 14).

بالتحسن، وأنها كانت تمد الأسواق في سوريا وأوروبا وحتى أمريكا، كما ذكر أيضاً أن ثلاثة أرباع إنتاج أنوال بيروت يصدّر إلى أزمير واستانبول ومصر[1150]. وأدت المذابح الأرمنية في التسعينات إلى هجرة الكثير من الحرفيين في ولاية حلب، فتوجه بعضهم إلى مصر حيث أقاموا ورشهم هناك وتسببوا في خسارة حلب لهذه السوق[1151]. وعلى كل ، عند عام 1901 كان القنصل البريطاني في دمشق يكتب أن "تجارة المنسوجات الحريرية والقطنية مع مصر تتحسن... والصادرات إلى أسواق أوروبا وتركيا الأسيوية... تسير أيضاً على نحو طيب"، ولكن هوامش الربح كانت صغيرة لارتفاع التكاليف[1152]. وفي عام 1901، تم تصدير نصف إنتاج حلب[1153].

وكان النساجون كثيراً ما يُنتزعون من مواقعهم خلال هذه الفترة. فقد أدى زلزال عام 1822، وما تبعه من اضطرابات في حلب إلى انتقال الكثير من النساجين إلى دمشق . وعلى نقيض ذلك، أدت مذابح عام 1860 في دمشق إلى خروج النساجين المسيحيين (الذين كانوا يملكون من الناحية العملية كل الأنوال) إلى حلب، وبيروت، ولبنان. وبحلول عام 1864 استعاد عدد الأنوال في دمشق مستوى ما قبل عام 1860، ولكن أصبح ثلثاها الآن ملكاً للمسلمين[1154]. وفي السبعينات قامت عينتاب وأورفة وبيراجك ومرعش التي كانت تشتري الأقمشة من حلب من قبل، بإقامة أنوالها الخاصة بها لأن العمل كان أرخص هناك[1155]. ويبدو أن عدد الأنوال في حمص وحماه قد ازداد (إنظر الجدول رقم

[1150]United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, "Report for 1884," (T 367. 15).

[1151]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Trade Report, 1889," (Alep), vol. 37.

وإنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النصين 13، 14 من هذا الكتاب.

[1152]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Richards to Bunsen, 7 January 1901," (FO 195 / 2097).

وإنظر أيضاً: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

[1153]Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, "Aleppo".

وفي ما يتعلق بأنوال القرى في فلسطين، إنظر:

Charles Thomas Wilson, *Peasant Life in the Holy Land* (London: John Murray, 1906), pp. 259 – 260.

[1154]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Agriculture and Industry, 12 August 1862," (Beyrouth), vol. 7, and Great Britain, Accounts and Papers 1864, vol. 53, "Damascus".

[1155]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Destrées to Waddington, 25 February 1879," (Alep), vol. 36.

(1-6))، وفي عام 1880، كتب القنصل الأمريكي أن "هناك الآلاف من الأنوال اليدوية في مختلف أنحاء البلاد، وغالباً ما توجد في بيت الصانع"[1156].

[1156]United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department ofState, "Answer to Questions, 21 July 1880," (T 367. 14).

جدول رقم (1-6)
الأنوال اليدوية في سوريا

الفترة الزمنية	حلب	دمشق	حمص	حماه	بيروت	لبنان	كل سوريا
القرن 18[1]	40.000	34.000					
1825[2]	12.000						
العشرينات[3]	12.000						
العشرينات[4]	25.000						
1829[5]	6.000						
1838[5]	4.000	4.400				1.200	
1845[3]	1.500	1.000					
الأربعينات[6]							50.000
1847[6]							2.500
1848[7]	5.000						
1850[8]	10.000	1.666					
1853[4]	4.500						
1855[9]	5.560						
1856[10]	10.000						
1856[10]	5.500	2.800					
1858[7]	1.400						
1859	10.000[10]	3.436[8]					
1859[11]		3.156					
الخمسينات[12]	3.500	3.000			صفر	600	
1860[13]		2.000					
1861	10.000[14]	550[11]					
1862[12]	4.000	6.500			100	150	
1864[11]		3.156					
1871[14]	5.000						
1872	6.000[15]	1.300[16]					
1874[13]	5.000		2.500				
1875[13]	2.400	5.250					
1879	3.000[17]	4.000[18]	4.000	700[19]			
1884[20]				1.800			
1891[13]	5.884	3.000	4.000	700			
1892		2.000[21]					
1897	3.000[22]	5.000[23]					
1902[24]		2.000	5.000	1.000			
1907[25]	14.000	1.200					
1908[13]			8.500				
1909[26]	10.000	2.500	10.000	1.000	2.500	31.100	

(1) التاريخ غير محدد ورقم حلب يشير إلى "القياس الماضي" ورقم دمشق إلى "الماضي القريب".

إنظر: Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1940 – 1861: the Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford; London: Clarendon, 1968), p. 179.

(2) De Bocage, p. 242, cited in: Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), p. 94.

(3) التاريخ المبكر غير محدّد، رسالة بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 1845، إنظر:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale, (Beyrouth), vol. 5.

(4) التاريخ المبكر غير محدّد، تقرير عن التجارة 1853، إنظر:
Ibid., (Beyrouth), vol. 7.

(5) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), pp. 20 – 21 and 84.

(6) Konstantin Mikhailovich Bazili, *Siriya I Palestina and Turetskim Pravitel' stvom* (Moscow: Izd – bo Ostounor Litra, 1962), p. 243.

(7) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Aleppo, 1858," (FO 198 / 13).

(8) بالنسبة إلى حلب، إنظر:
James Lewis Farley, *The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire* (London: Longman, 1862), pp. 199 and 212, cited in: Owen, *The Middle East in the World Economy,* p. 94.
وبالنسبة إلى دمشق، إنظر:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, (Damas), vol. 3,cited in: Abdul – Karim Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840 – 1870," in: J. L. Bacqué – Grammont et P. Dumont, *Economie et sociétiés dans l'empire ottoman* (Paris: [s.n.], 1983).

(9) Great Britain, Accounts and Papers 1856, vol. 57, "Aleppo," cited in: Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840 – 1870, " p. 427.

(10) وكذلك كان هناك 300 نول في مرعش، إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, "Aleppo,"

(11) وعن حلب، إنظر:
Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 – 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society,* p. 179.
وعن دمشق، إنظر:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, (Damas), vol. 4, cited in: Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: the Case of Damascus, 1840 – 1870," p. 427.

(12) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rogers to Bulwer, 20 August 1861," (FO 78 / 1586).

(13) France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report, 12 August 1862," (Beyrouth), vol. 7.

ونقترح رقم 2000 نول لدمشق في:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, (Damas), vol. 4, cited in: Rafeq, Ibid., p. 427.

(14) عن حلب، إنظر:
Owen, *The Middle East in the World Exonomy,* p. 172.
وعن دمشق، إنظر: نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، 1879)، ص 123، الذي يقدم توزيعاً لها.

(15) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

(16) France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report on Trade," (Alep), vol. 35.

(17) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

(18) France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Destrées to Waddington, 25 February 1879," (Alep), vol. 36.

(19) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, "Damascus".

(20) France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Dispatch 31 July 1879," (Damas), vol. 6.

(21) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, "Report for 1884," (T 367. 15).

(22) Great Britain, Accounts and Papers 1883 / 94, vol. 91, "Damascus".

(23) Great Britain, Accounts and Papers 1898, vol. 99, "Aleppo".
أيضاً كان هناك 2500 في عينتاب و 2000 في أورفة.

(24) عن 1898، إنظر:
"Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, "Damascus.

(25) Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, "Damascus".

(26) Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93, "Aleppo".
ويتضمن عينتاب ومرعش وأورفة وإنطاكية. إنظر أيضاً:
Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 87, E Weakley, "Report on the Conditions and Prospects of British Trade In "Syria".
إنظر أيضاً التوزيعات في:
Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914* (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1966), p. 275.

ومن المستحيل أن نقدم أرقاماً محددة لكمية الانتاج وقيمته، ويقدّم بوالكونت رقم ستة ملايين فرنك (240.000 جنيه) لدمشق، ويقدر إجمالي صادرات المنسوجات الحريرية بـ 13 مليون فرنك (520.000 جنيه)[1157]. ونستطيع تقدير القيمة الإجمالية للمنسوجات الحريرية والقطنية عام 1838 – استناداً إلى المادة التي قدّمها باورنغ – بحوالي 820.000 جنيه، والقيمة الإجمالية للقطنيات بـ 16.00 جنيه، وبلغت الأجور التي دفعت 84.000 جنيه للحرير و 2300 للقطن. وإذا طبقنا مُعامل الانعكاس نفسه على لبنان فإنه يعطينا انتاجاً

[1157]Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 266 – 267.

إجمالياً قيمته 180.000 جنيه. ويورد باورنغ أيضا رقم 250.000 جنيه لحلب[1158]. وإذا أخذنا حمص وحماة والمراكز الأخرى في الاعتبار، ربما كانت قيمة الإنتاج السوري ما بين المليون والمليون ونصف المليون جنيه.

وفي عام 1856، قدّرت القيمة الإجمالية لإنتاج أنوال حلب بـ 69 مليون قرش أو نحو 600.000 جنيه، وفي عام 1872 قدّرت بتسعة ملايين فرنك، أو 360.000 جنيه[1159]. وفي عام 1879 قدّرت قيمة أنوال حمص بـ 230.000 فرنك، وقيمة أنوال حماة بـ 760.000 فرنك، أو 480.000 جنيه للمدينتين[1160].

وفي ما يتعلق بعام 1898، تساعدنا التفصيلات الواردة في التقارير القنصلية عن دمشق على أن نقدم تقريراً عاماً لإجمالي قيمة المنسوجات بنصف المليون جنيه. وقد حسب القنص البريطاني في حلب عام 1901، إجمالي قيمة "الصناعة اليدوية المحلية من مختلف الأنواع بـ 400.000 جنيه، مما يعدّ دون المتوسط، لأنها كانت سنة سيئة بالنسبة إلى التجارة، وتوقفت الكثير من الأنوال عن العمل"[1161]. وفي عام 1902، قدّر إنتاج الأقمشة في حمص "بحد أدنى قدره 150.000 جنيه"[1162]. وفي عام 1909، قدّر ويكلي قيمة إنتاج دمشق بـ 400.000 جنيه ومادته تجعل من الممكن أن نضع تقديراً عاماً لعينتاب 350.000 جنيه[1163]. وقدّر روبن قيمة الحرير والقطن والمنسوجات المخلوطة بما بين 40-30 مليون فرنك،(1,6-1,2 مليون جنيه) من بينها جاء ما بين 10 – 15 مليون فرنك من كل من حلب وحمص، ومن3 – 5 ملايين من دمشق، ومن2 – 3 ملايين من حماة ولبنان. وكان يعمل بهذه الصناعة نحو 30 ألف عامل يحصلون على ما بين 6 – 8 ملايين فرنك

[1158]Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 20 – 21 and 84.
[1159]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report on Trade, 1872," (Alep), vol. 35.
[1160]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Gilbert to Waddington, 31 July 1879." (Damas), vol. 6.
[1161] Great Britain, Accounts and Papers: 1899, vol. 103, "Damascus." And 1902, vol. 110, "Aleppo".
[1162]Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, "Damascus.
[1163] Weakley, "report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria," pp. 283 - 284.
[1164]Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 138.

سنوياً[1164]. فإذا وضعنا في اعتبارنا هبوط أسعار المنسوجات[1165]، فربما كان ذلك يمثل حجماً أكبر من الإنتاج عما كان عليه في الثلاثينات.

وكان رأس المال الثابت المستثمر في الصناعة محدوداً، ما دام النول يكلّف فقط ما بين مجيديتين و 3 مجيديات (6 شلنات و 8 بنسات – 10 شلنات)، وحتى أنوال الأقمشة المنقوشة (التي كانت تصنع محلياً) كانت تكلّف ما بين خمسة جنيهات وثمانية[1166]، ولكن رأس المال المتداول في صورة المواد الخام لابد أنه كان كبيراً فقد كان يشتريها صاحب العمل ويوزعها على الحرفيين الذين كان كل منهم يقوم بعملية معينة[1167].

والمادة المتاحة عن الحرف اليدوية الأخرى أشد ضآلة، وقد تأثرت بعض فروعها المرتبطة بالأذواق التقليدية (كصناع النعال، والعمائم، والنرجيلات) بالتحول نحو الطرز الغربية[1168] ولكن استطاعت فروع أخرى أن تنجو بنفسها لأنها تمتعت بحماية طبيعة مثل الدباغة وصناعة الفخار، أو لأنها تتعلق بحاجات معينة مثل الصابون. وكان الصابون السوري يصنع من زيت الزيتون، ولذلك كان يفوق الصابون المستورد من حيث درجة النقاء، وبخاصة أن واردات الصابون كانت تحتوي على مختلف أنواع الدهون. وفي عام 1833، قدّر بوالكنت إنتاج سوريا من الصابون بـ 45 ألف قنطار (12 ألف طن متري) تساوي 5.175.000 فرنك (257.000 جنيه)[1169]. ويقدم إلينا باورنغ أرقاماً خاصة بعام 1838 على النحو التالي: فلسطين 1.6 مليون أقة، حلب وأدلب وكلس 1.2 مليون أقة، دير القمر 640.000 أقة، دمشق 320.000 أقة، وبذلك يكون المجموع 3.760.00 أقة، أي نحو 4800 طن متري، قيمة إجمالية يمكن تقديرها بربع مليون جنيه استرليني[1170]. وفي عام 1850، قدر إنتاج الورش السبع القائمة في يافا بـ 7200 كلغ، أرسل الكثير منها إلى

[1165] إنظر: مقدمة الفصل السادس، والجدول رقم (6-3) من هذا الكتاب.

[1166]Weakley, "Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria." P. 289.

[1167]Dominique Chevallier: "A Damas, production et société à la fin du xix ème siècle," *Annales* (1964), et "Techniques et société en Syrie," *Bulletin d'études orientales de l'Institut français de Damas* (1963 – 1964).

[1168] إنظر: القسم ثالثاً، النص 5 من هذا الفصل.

[1169]Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883,* pp. 266.

[1170]Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 19 and 83.

مصر[1171]. وفي عام 1871 قدّر إنتاج حلب وكلس وأورفة وعينتاب بنحو 2500 طن تساوي نحو 125 ألف جنيه، وأدت زيادة الاعتماد على الكيروسين في الانارة إلى توفير الكثير من زيت الزيتون لصناعة الصابون[1172]. وفي عام 1909 قدر ويكلي إجمالي الإنتاج السوري بـ 016.630.00 أقة، أو نحو 20 ألف طن، وكانت مناطق الإنتاج الرئيسية هي، نابلس وتنتج 4 ملايين أقة، ويافا وتنتج 3 ملايين أقة، ولبنان مليونين، ومنطقة طرابلس مليونين، وحلب 1.4 مليون، وولاية حلب مليونين ونصف ووجد صابون فلسطين أسواقاً مهيأة في مصر والحجاز واليمن[1173]. وأخيراً، قدّم روبن رقم 20.000 طن يساوي 15 مليون فرنك (600.000 جنيه)، كان يستخدم في إنتاجها ما بين 2000 – 3000 رجل حصلوا على ما بين مليون ومليوني فرنك أجوراً سنوية[1174]. وكان يصدّر نحو ثلث الإنتاج، ويبدو واضحاً أن العائد الإجمالي لهذه الصناعة ازداد خلال الفترة موضوع الدراسة.

واستمر عصر زيت الزيتون يمارس بالطريقة البدائية. وفي عام 1914، كانت 114 معصرة فقط (معظمها في لبنان) من بين 600 – 800 معصرة، تستخدم معاصر هيدروليكية، تم تركيبها خلال العشرين عاماً السابقة، وكان الإنتاج السنوي نحو 22.000 طن متري يساوي نحو 25 مليون فرنك (مليون جنيه). وكان يعمل بهذه الصناعة نحو 6000 – 10.000 شخص[1175]. والحرف الأخرى التي راجت هي صناعة السجاجيد والأدوات النحاسية، والنجارة، وغيرها من المنتجات التي يحملها السياح.

وأدى تدهور الحرف اليدوية إلى اضعاف مركز الطوائف. ويبدو أن العثمانيين هم الذين أدخلوا نظام الطوائف إلى سوريا، ولكنه كان أشمل منه في غيرها من بلدان الأمبراطورية، لا يضم الحرفيين فحسب، بل التجار والعاملين في الخدمات. وعلى كل ،

[1171]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report of 26 July 1851,” (Beyrouth), vol. 5.
[1172]Great Britain, Accounts and Papers: 1872, vol. 57, "Aleppo".
[1173]Weakley, "Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria." P. 281.
[1174]Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet." P. 151.
وقد قدم رقم 6000 – 8000 عاملاً، و 1.25 مليون جنيه للدخل السنوي، في:
Swedenburg, "the Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 – 1914." P. 60.
[1175]Ruppin, Ibid., pp. 145 - 146.

كانت وظيفتها الرئيسية – كما في الولايات الأخرى – أن تعمل كأداة اتصال ادارية بين الحكومة وسكان المدن، فتساعد على تنفيذ التعليمات وتمثل أعضاءها أمام السلطات، كما عملت الطوائف على ضبط الموازين والمقاييس ونوعية الإنتاج، وتحديد الأسعار والأجور، وجباية الضرائب، وتقديم الخدمات والبضائع إلى الحكومة، والإشراف من حين إلى آخر على توزيع المواد الخام والمنتجات. وقامت بفض المنازعات بين أعضائها وقدمت العون إليهم عند الحاجة. وقد شجعت الحكومة على ذلك كله، طالما ساعد على تسهيل السيطرة على سكان المدن الذين يتوقع منهم الخطر. وفي دمشق – كما في مصر – كانت بعض الطوائف تضم اعضاء من المذهب الديني نفسه، بينما في طوائف أخرى كان المعلمون (الأسطى، أو الأستاذ)، والمياومون (الصانع) والصبية (الأجير) ينتمون إلى مذاهب مختلفة[1176].

وبينما كانت تلك التغيرات تحدث بين الصناعات الحرفية، كانت هناك صناعتان صغيرتان تنموان هما حل الحرير، والتبغ. وكان لمصلحة التبغ صاحبة الاحتكار[1177] مصنعان للسجاير في حلب ودمشق. وقد أنشئ الأخير حول عام 1883 وكان يستخدم الوسائل اليدوية وفيه نحو أربعين عاملاً أو خمسين فقط، غير أنه أدخل عام 1908 الآلات الحديثة بكلفة قدرها سبعة الآف جنيه، وزاد عدد عماله إلى 300 عامل (معظمهم من الفتيات اليهوديات، اللواتي كانت كل منهن تتقاضى فرنكاً واحداً يومياً) وقام بتجهيز نحو 430 طناً من التبغ، أنتجت 72 مليون سيجارة سنوياً[1178].

[1176]للمزيد من التفاصيل، إنظر:

Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 303 – 305; Gabriel Baer, *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History* (London: [n. pb.], 1982), pp. 149 – 222; Abdel – Karim Rafeq, "The Law Court Registers of Damascus," dans: Jacques Berque et D. Chevallier, eds., Les Arabes par leurs arcives, xvième – xxème siècles, Colloques internationaux du Centre national de la recherché scientifique; no. 555 (paris: Le Centre, 1976); Elia Quoudsi, "Notices sur les corporations de Damas," papier présenté au: Congrès international des orientalists, 6, Leiden, 1884. And

رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص 160 – 192.

[1177]إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[1178]Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 98, "Damascus"; 1910, vol. 103, "Damascus," and Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet." P. 265.

وكان حل الحرير باستخدام الطرق البدائية يمارس في بيوت الفلاحين في لبنان لقرون عديدة[1179]. وقام رجل فرنسي بإنشاء مصنع حديث عام 1810 في "القريّة)، وبحلول عام 1845 كان هناك خمسة مصانع فرنسية ومصنعان انكليزيان (أحدهما أخذ سداداً لدين ، والآخر في شملان استخدم أول آلة بخارية في هذه الصناعة عام 1846)، وخمسة مصانع لبنانية (كان انتاجها من الأنواع الأقل جودة)، وقد كان فيها جميعاً نحو 360 عجلة[1180] . ورغم أنه قد لوحظ أن ثمة اتجاهاً متزايداً نحو تصدير الشرانق أكثر من الحرير المحلول[1181] وذلك في عام 1850، إلا أنه بحلول عام 1862 زاد عدد المصانع إلى 44 مصنعاً فيها نحو 1800 عجلة، و 2200 حوض، من بينها عشرة مصانع يملكها فرنسيون (770 حوضاً)، وواحد يمكله بريطاني (80 حوضاً)، و 33 للبنانيين (1350 حوضاً)، وكانت المصانع الأخيرة تحسن من أسلوبها، ولكن المصانع الفرنسية كانت أفضل، وكان لها قصب السبق: فمن بين 1.2 مليون أفة من الشرانق حُلّت في سوريا، كان أكثر من الثلثين يتم بالطرق الحديثة[1182]. وعند عام 1885، كان الفرنسيون يملكون خمسة مصانع من بين 105 مصانع، وفي عام 1913 كانوا يملكون سبعة من بين 195 مصنعاً فيها 735 حوضاً من بين نحو 11.000 حوض تمثل إجمالي المستخدم. وعشية الحرب العالمية الأولى كان ما يزيد على 90 بالمائة من المصانع اللبنانية ملكاً للمسيحيين الذين كانت غالبيتهم من الموارنة. والقسط الأكبر منها كان متوسط الحجم (25 – 99 حوضاً)، ولكن

[1179]المعلومات التالية مستمدة بكثافة من:

Ducousso, *L'Industrie de la soie en sysrie et au Liban;* Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Bibliothèque archéologique et historique: t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971).

وبخاصة ليكي الذي يتضمن تحليلاً تفصيلياً ممتازاً، إنظر:

B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s.n.], 1984).

[1180]Labaki, Ibid., pp. 79 – 84; France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report for 1846,” (Beyrouth), vol. 5, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Scott to Moore, 24 May 1852." (FO 78 / 911).

[1181]إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[1182]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Reply to Questions, 1857." (FO 78 / 1298); "Moore to Bulwer, 23 January 1862," (FO 78 / 1670); France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report 1850,” (Beyrouth), vol. 6, and "Report, 12 August 1862," (Beyrouth), vol. 7.

حتى عام 1856، لم يكن من حق الأجانب ملكية الأراضي في الدولة العثمانية، ولكنهم تحايلوا على ذلك بالدخول في مشاركة مع أحد الأعيان المحليين، وقد أزال الخط الهمايوني هذا الخطر.

المصانع الـ 28 الكبيرة ضمت 32 بالمائة من الأحواض. وتذبذبت جملة قوة العمل بين عشرة آلاف وعشرين ألف شخص، من بينهم 85 بالمائة من النساء غالبيتهن من المسيحيات وبخاصة المارونيات، وتراوح يوم العمل بين 13 ساعة شتاء، وما بين 9 و 10 ساعات صيفاً، وبلغ الأجر اليومي للعاملة المدربة ما بين 5 – 6 قروش صيفاً، 3.5 – 4 قروش شتاءً.

ولم يكن رأس المال المستثمر كبيراً. فقد بيع مصنعان بريطانين عام 1858 بمبلغ 156.100 قرش (نحو 1400 جنيه) للأول، و 1250 جنيهاً للثاني[1183]، وفي عام 1909 كان رأس المال الثابت للحوض يقدّر بما يراوح بين 200 فرنك و 250، بإجمالي نحو 2.5 مليون فرنك (100.000 جنيه) للصناعة كلها. غير أنه – في هذه الحالة أيضاً – كان راس المال المتداول أكبر كثيراً، نحو 3500 – 5000 فرنك سنوياً[1184]. وكان هذا المال المتداول يقدم إلى المصانع الفرنسية واللبنانية الكبيرة مباشرة في صورة سلفات من المستوردين في ليون، وكان الآخرون يحصلون على حاجتهم من البنوك المحلية التي كان الكثير منها وثيق الارتباط بليون.

وجرت محولات قليلة أخرى لإقامة صناعة حديثة في سوريا، وحقق بعضها النجاح، ففي عام 1835، ذكر القنصل الفرنسي في بيروت أن سفينة قادمة من الاسكندرية أنزلت 30 عاملاً أوروبياً و "كمية من الآلات" لإقامة مصانع قرب نهر الكلب لإنتاج الجوخ، والطرابيش، وغزل القطن، ولكننا لم نسمع بعد ذلك عن المشروع. وفي عام 1851، أقام رجل فرنسي مصفاة لزيت الزيتون في طرابلس، كما أشارت التقارير إلى إقامة مصنع للأقمشة في المدينة ذاتها[1185]. وفي عام 1863، وردت معلومات عن مصنع لغزل القطن في بيروت "في طريقه إلى التأسيس" بواسطة سوري مسلم مهاجر إلى مانشستر، ولكن لا يبدو أن المشروع قد أُنجز[1186]. وفي عام 1870 شيد مصنع للمنسوجات القطنية تكلف 40

[1183]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Documents of 9 January 1858 and 19 October 1859," (FO 616 / 4).
[1184]Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban,* p. 106.
[1185]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Dispatch of 18 February 1835," (Beyrouth), vol. 1 – ter, and "Report on 26 July 1851," (Beyrouth), vol. 6.
[1186]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Eldridge to Russel 30September 1863," (FO 78 / 1769).

ألف جنيه في انطاكية، استخدم قوة مياه نهر العاضي، وقام عمال إنكليز بتركيب الآلات ، غير أن تشكك القنصل البريطاني في نجاحه كان له ما يبرره[1187]. وقام أحد اللبنانيين المتمتعين بالحماية البريطانية عام 1878 بمحاولة لإنشاء مدبغة تعمل بالآلات، كما وردت معلومات عن مصنع للقرميد[1188] وفي العام التالي ذكرت معلومات عن قيام المستعمرة الألمانية في حيفا بإقامة طاحونة للقمح تدار بقوة الهواء ومعصرة لزيت الزيتون[1189]. وفي عام 1881، بنى مصنع للورق في بيروت بكلفة قدرها 25 ألف جنيه، ولكنه أغلق 1896، غير أنه يرد ذكر مصنع للجلود[1190].

وعلى كل، كان إيقاع النشاط الصناعي أسرع، وبخاصة في دمشق، في العقد الأول من القرن العشرين. ففي عام 1901، فكرت مجموعة من المسلمين جدياً في إقامة مصنع للسكّر، وجربت استخدام الشمندر المستورد، غير أنه لم يتم بناء مثل هذا المصنع إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان في دمشق عندئذ مصنع لغزل القطن – أنشئ في الستينات من القرن الماضي، يستخدم القوى المائية وينتج 5000 ربطة (شلة) غزل سنوياً – ومصنع للصمغ وآخر للنشا[1191]. وفي عام 1904 وردت إشارة إلى خمس مطاحن دقيق تعمل بالنفط، وفي عام 1905 أقيم مصنع كهربائي مائي بواسطة شركة بلجيكية للإنارة وتشغيل الترام[1192]. وفي عام 1909 أقيم مصنع للثلج برأس مال 6500 جنيه، كما أقيم مصنع للزجاج برأس مال قدره 16 ألف جنيه موزعة على أسهم كان عليه أن يناضل بشدة في مواجهة المنافسة النمساوية، وشركة جلود برأس مال اسمي عشرة آلاف ليرة تركية، ولكن فشلت محاولة إقامة مصنع للطرايش. وكانت هناك أيضاً مصابغ ومصانع

[1187]إنظر: القسم ثالثاً، النص 3 من هذا الفصل، و=
=Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, "Aleppo".
[1188]Great Britain, Accounts and Papers 1878/ 79, vol. 72, "Beirut".
[1189]Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, vol. 72, "Caiffa".
[1190]Great Britain, Accounts and Papers 1882, vol. 71, "Beirut," and 1897, vol. 94, "Beirut".
[1191]Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, "Damascus".
[1192]Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, "Damascus" and 1906, vol. 129, "Damascus".

للفانلات والجوارب. وأخيراً، يجب أن نذكر ورش السكك الحديدية التي كانت جيدة الإدارة وتستخدم 180 عاملاً[1193].

وما تم إنجازه في حلب كان اقل كثيراً، ولكن في عام 1902 يرد ذكر صناعة السجاد الحريري للسوق الأمريكية، وكذلك مطاحن الدقيق التي تدار بالنفط في حلب واورفة وعينتاب ودير الزور[1194]. وكانت صناعة السجاد تستخدم عام 1910 ما بين 600 – 700 امرأة وفتاة، وعام 1911 نحو الألف منهن[1195]. كذلك يجب أن نذكر بعض الصناعات الصغيرة التي أقامها المهاجرون اليهود في فلسطين، التي تشمل معاصر زيت الزيتون والسمسم، ومصانع النبيذ، وكلف التطريز، وورش الصيانة، وورش إنتاج الآلات البسيطة. وقد وصف روبن الوضع العام في عام 1914 قائلاً: "نستطيع أن نقدّر عدد المشروعات في سوريا كلها التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً في مصنع واحد بأقل من المائة مصنع، فلا يكاد يوجد دزينة من المصانع التي تستخدم أكثر من مائة عامل ، ولا يوجد مصنع واحد يستخدم أكثر من مائتين من العمال"[1196]. والحقيقة أن سوريا – كغيرها من بلدان الشرق الأوسط – عانت من المعوقات التي اعترضت سبيل تصنيعها . فقد كانت السوق محدودة وأخذ الطلب في التحول نحو البضائع الأجنبية، وكان الوقود غالياً، وافتقرت إلى معظم المواد الخام، وكان النقل مكلفاً[1197]، ولم تكن العمالة الماهرة متوفرة كما لم تكن العمالة غير الماهرة رخيصة، وكان رأس المال نادراً ومحدوداً، ولم تقدم الحكومة غالباً أي حماية أو تشجيع الصناعة حتى قرب نهاية الفترة[1198]. ولم يتخذ التصنيع الملحوظ سبيله حتى أواخر الأربعينات من هذا القرن.

[1193]Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Damascus" and 1911, vol. 97, "Damascus".

[1194]Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, "Aleppo" and 1904, vol. 101, "Aleppo".

[1195]Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, "Aleppo" and 1912 / 13, vol. 100, "Aleppo".

[1196]Ruppin, "Syrien als Wirstschaftsgebiet." pp. 131 - 132.

[1197]إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[1198]للمزيد من المناقشة التفصيلية، إنظر:

Charles Issawi, *the Economic History of Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press. 1982), pp. 156 – 159.

2 - العراق

والمعلومات المتوافرة عن العراق أقل كثيراً مما نجده عن سوريا، ولكن مجريات الأمور هناك كانت مماثلة لما حدث في سوريا. فكانت صناعة النسيج اليدوية نشطة في الثلاثينات، كما يتضح من حقيقة أن بغداد والبصرة (بخاصة الأولى) استهلكت مائة ألف درهم من الخيوط الذهبية، مقارنة بـ 150 ألف درهم في حلب، ومائة ألف في دمشق وحمص وحماه معاً، واستهلكت 25 ألف درهم أخرى في بلاد الرافدين[1199]. وفي عام 1842 كان في بغداد صناعة نسيج مزدهرة رغم أنها كانت مثقلة بالضرائب[1200]، وفي عام 1845، كان في الموصل ما يقرب من ألف نول على النحو التالي: خمسمائة للأقمشة القطنية (ويملك المسلمون أربع أخماسها)، و 400 نول للأقمشة الصوفية (جميعها للمسلمين)، و 30 نولاً للمفارش الحريرية (جميعها للمسيحيين)، و 20 للأشرطة وخمسة للأقمشة الحريرية[1201].

وفي عام 1866 قدّرت الأنوال من مختلف الأنواع في بغداد بـ 3500 نول[1202]. وأضرت الزيادة الكبيرة في واردات العراق من المنسوجات وما صحبها من اتساع في تجارتها بعد افتتاح قناة السويس[1203]، بإنتاج المنسوجات المحلية وبخاصة الأقمشة القطنية. وفي الثمانينات قدر الإنتاج الإجمالي للمنسوجات في بغداد بما قيمته 312.000 ليرة تركية من

[1199]Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 21".

[1200]إنظر: القسم رابعاً، النص 1 من هذا الفصل.

[1201]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report of 31 January 1845," (Mossoul), vol. 1.

ويقدم التقرير أيضاً قائمة بالحرف الأخرى التي كان أبرزها السكافية 120، والدباغين 95، والسروجية وصنّاع الأكياس الجلدية 35، والحدادين 40 (كلهم مسيحيون)، والنحاسين 15 (12 مسلماً و 3 مسيحيين)، والصاغة 24 (9 مسيحيين، 8 يهود، 7 مسلمين)، والسيوفيين 13.

[1202]Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Baghdad".

ربما كان رقم 12 ألف نول في بغداد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والذي ورد في النص 9 من هذا الفصل، يحمل الكثير من المبالغة.

[1203]إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الفصل.

الأصواف، و 91.000 ليرة تركية من الحرير، و 55.000 ليرة تركية من القطنيات[1204] . وبحلول عام 1907، إنخفض عدد الأنوال اليدوية في بغداد إلى 900 نول، تنتج خمسة ملايين ياردة من الأقمشة القطنية ونصف مليون ياردة من الحراير والأصواف[1205] . وبالنسبة إلى الموصل كان هناك نحو الف نول يدوي في المدينة (وعدد ماثل في قرى الولاية)[1206] عام 1907، ولكن في عام 1911 لم يكن هناك إلا خمسمائة نول فقط[1207] . واختفت الأنوال اليدوية في كلتا المدينتين غالباً بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الحرف الأخرى ظلت موجودة إلى وقت أكثر تأخراً مثل: صناعة الأحذية، وصناعة الصابون ، وصناعة السجاير[1208].

وتطورت صناعتان لتجهيز المواد الخام للتصدير هما صناعة كبس الصوف، وعمل صناديق التمور. وفي عام 1889 كانت هناك شركتان بريطانيتان لكبس الصوف، هما مؤسسة لنتش وشركاؤه التي كانت تملك مكبسين بخاريين يستطيعان كبس 14.284 بالة في السنة، وشركة داربي واندروز ووايز، التي كانت تملك مكبسين مائيين بقدرة 15 ألف بالة. وذلك إضافة إلى المكابس اليدوية العديدة[1209]. وكان الخشب الذي تصنع منه صناديق التعبئة يستورد في حزم من النمسا – المجر، والنرويج، وروسيا. وفي عام 1911 كان سعر الألف حزمة 32 جنيهاً بما في ذلك النولون، وكلفة تسمير الصناديق بالبصرة كانت 11 شلناً و 8 بنسات للألف فقط[1210].

[1204]محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، 1864 – 1958 (صيدا: المكتبة العصرية، 1965)، ص 282، مقتبساً من كوينيه (Cuinet)، وإنظر أيضاً:
.Habib Chiha, *La Provinice de Baghdad* (Le Caire: [s.n.], 1908), pp. 123 – 126

[1205]إنظر التفاصيل في: القسم رابعاً، النص 3 من هذا الفصل.

[1206]المصدر نفسه.

[1207]حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، 1864 – 1958، ص 283، مقبساً من تقرير للقنصل البريطاني، وعلى كل لاحظ الزيادة في واردات الغزل من حيث القيمة ونسبتها إلى واردات المنسوجات، وإنظر الجدول في:
Sarah Shields, "An Economic History of Nineteenth-Century Mosul," (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986), p. 72.

[1208]حسن،المصدر نفسه، ص 284 – 285.

[1209]المصدر نفسه، ص 287 – 288، مقبساً من تقرير القنصل البريطاني.

[1210]Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, "Basra," and 1912 / 13, vol. 100, "Basra ".

وأقيمت القليل من الصناعات المتصلة بالسوق الداخلية. ففي العشرينات أقام داود باشا مصنعين أحدهما للمنسوجات القطنية، وثانيهما للمنسوجات الصوفية لسد حاجة جيشه[1211]، ولعله كان متأثراً بتجربة محمد علي في مصر. وفي عام 1864 أسس نامق باشا العباخانة في بغداد التي وسعها خلفه مدحت باشا عام 1869، وكان إنتاجها اليومي 300 متر من الأصواف و 4000 متر من التيل، لسد حاجة الجيش أيضاً، واستمر المصنع قائماً بالإنتاج حتى عام 1950، واستورد مدحت أيضاً مطحنة آلية للدقيق وصلت بعد رحيله فلم يتم تركيبها وتركت لتصدأ. وفي عام 1870 أسس مدرسة صناعية لتعليم الحرف المختلفة ظلت قائمة حتى عام 1917 ولكنها لم تكن ناجحة[1212]. ولم يصنع إلا القليل بعد ذلك، ففي عام 1912 ذكر القنصل البريطاني أنه إضافةً إلى المصنع العسكري، كان في بغداد خمس ماكينات للثلج، وثلاث مطاحن كبيرة و 21 مطحنة صغيرة للدقيق وستة مضارب للأرز، وورشة مجهزة بالأدوات الآلية، وبعض الأعمال أقامتها بيوت بريطانية[1213].

ثالثاً: سوريا

1 ـ صناعة النسيج في دمشق، 1850 – 1863

[1214]

أ ـ صناعة الحراير

1 – القماش المعروف بالقطني

... تصنع دمشق مختلف أنواع المنسوجات الحريرية، ولكن أهمها من الناحية الكمية القطني والآلاجة. وقد عانت الحرف اليدوية في المدينة لبضع سنوات من منافسة الأقمشة

[1211]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 6 من هذا الكتاب.

[1212]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 12 من هذا الكتاب، و

Matti Moosa, "General Reforms of Midhat Pasha in Iraq," *Islamic Literature* (January 1966).

[1213]Great Britain, Accounts and Papers: 1912 / 13, vol. 100, "Baghdad." And 1914, vol.

إنظر أيضاً: القسم رابعاً، النص 2 من هذا الفصل.

[1214]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,(Damas), vol. 3, 1856 - 1869.

القطنية المصقولة معاناة كبيرة، وهي التي قلدت القماش الدمشقي وكانت تصنع في سويسرا. ولكن سكان المشرق الذين اجتذبهم في بداية الأمر رخص القماش الأخير، غيروا موقفهم منه بعد أن تبينوا أن رخص سعره لا يعوض قلة تحمّله للاستخدام . والقطني قماش مقلم سداه الحرير ولحمته القطن، والخيوط التي تكون اللحمة لا تصبغ وإنما تترك بيضاء. وهناك نوعان من القطني: العادي والمنقوش، والأخير فيه خطوط ساتانية سادة مزينة بنقوش تشكلها السداة على اللحمة، وهنا تكون اللحمة الأرضية والسداة تكون النقوش.

والعادي المنقوش معاً يصنعان بالمواصفات نفسها ونسب الحرير والقطن نفسها، والمقاطع لها الطول والعرض عينهما عندما تكن معدة للسوق نفسها، لأن البلاد التي تحصل على حاجتها من دمشق لا تطلب أبعادا معينة للمقطع. ومقاطع القطني التي تنتج للاستهلاك في سوريا، وبغداد، واستانبول، وأزمير، وفارس، لابد أن يكون طول الواحد منها 8.75 أذرع (6.13 أمتار) وعرضه ذراع واحدة (70 سنتيمتراً). أما تلك التي تصنع لمصر فطول المقطع منها 9.75 أذرع (6.83 أمتار)، ويبقى العرض على ما هو عليه.

جدول رقم (6 – 2)

الحرف اليدوية في لبنان، عام 1835

طبيعة المنتج	عدد الأنوال أو الورش أو العمال	كمية المواد المستهلكة (أ)	قيمة المواد أو الأموال المستخدمة (ب)	كلفة الصناعة (ب)	قيمة المنتجات (ب)	الأرباح (ب)
			بيروت			
أحزمة حريرية	120 نولاً	36	882	360	1.323	228 (كذا)
منسوجات للقمصان والكريب	40 نولاً	16	392	66	504	46
قطان وشريط حرير للخياطة والتطريز	100 ورشة	100	2.000	1.000	4.000	1.000
جلود خام	200 عامل		300	150	600	150
آنية خزفية عادية	120 عاملا		100	50	200	50
زيت سمسم وحلوى	12 ورشة		300	150	600	150
شنط شعر الخيول	ورشة واحدة		50	25	90	15
سفن وقوارب	مصنع واحد		250	200	600	150
حجر جيري	محجران		10	8	36	18

طبيعة المنتج	عدد الأنوال أو الورش أو العمال	كمية المواد المستهلكة (أ)	قيمة المواد أو الأموال المستخدمة (ب)	كلفة الصناعة (ب)	قيمة المنتجات (ب)	الأرباح (ب)
		دير القمر				
حراير وقطنيات	120 نولاً	60	1.200	900	2.400	900 (كذا)
عباءات صوف وحرير	40 نولاً	10	200	100	400	100
		بعبدا				
حراير وقطنيات	40 نولاً	20	400	200	800	200
		ذوق مكايل				
عباءات حرير وصوف	10 أنوال	40 رطل حرير	50	3	65	12
خيوط ذهبية وغزل قطن جيد		خيوط ذهب قيمتها 20 ألف قرش				
خيوط ذهبية وغزل قطن متوسط	15 نولاً	قنطار حرير	135	66	241	40
		8.5 قنطار صوف				
		175 رطل غزل قطر				
		50 ألف قرش خيوط ذهب				
خيوط ذهب وغزل قطن عادي	75 نولاً	75 رطل حرير	132	98	270	40
		13 قنطار صوف				
		260 رطل غزل القطن				
		52.500 قرش خيوط ذهب				

(أ) بالقنطار.
(ب) بآلاف القروش.
المصدر:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Tableau de l'industrie des habitants de Beyrouth et des principaux Bourgs qui en dependent," 1 March 1835 (Beyrouth), vol. 1 – ter.

ويتم مد السداة بطول يسمح بنسج 15 أو 18 أو حتى 20 مقطعاً على النول نفسه، حسبما يتوافق مع النساج، وبذلك يكن طول السداة المخصصة لمصر 136.66 متراً إضافة إلى المساحة في السداة بين كل مقطعين، فيكون الطول الإجمالي للسداة 140 متراً، بينما يكون طول السداة ذات العشرين مقطعاً المخصصة للبلاد الأخرى المذكورة أعلاه 125 متراً إجمالاً...

ويترتب على ذلك أن لكل 20 مقطعاً من الدرجة الأولى لهذا المنتج يكون وزن الحرير 7.772 كلغ، ووزن القطن 9.06 كلغ، ومن ثم يكون وزن المقطع الواحد 839 غراماً. أما الدرجة الثانية من المنتج، فيكون وزنها الإجمالي 13.507 كلغ ووزن المقطع 675 غراماً. وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يزن كل مقطع 621 غراماً.

وغزل القطن المستخدم في صناعة القطني هو رقم 12 – 18 (انكليزي)[1215] وفي بعض الحالات القليلة يستعمل حتى رقم 20. وجودة الغزل المستخدم تعتمد بدرجة أقل على درجة جودة القماش، ودرجة أكبر على تركيبة النقش، ويفهم من هذا أن أجود أنواع الغزل تستخدم لصناعة المنقوش بوجه خاص.

وفي دمشق 25 ورشة تتوافر فيها سداة القطني والالاجة، تستخدم مائة عامل ويدفع أجر العمل على النحو التالي:

أ. عندما تستخدم 6 أقات من الحرير (7.722 كلغ) لسداة من عشرين مقطعاً يدفع الصانع لصاحب الورشة 50 قرشاً (12 فرنكاً) لكل سداة، وصاحب الورشة بدوره يدفع للعاملين اللذين يقضيان يوماً كاملاً في هذه العملية 20 قرشاً (4.80 فرنكات)، وبذلك يحصل كل عامل على فرنكين و 40 سنتيماً يومياً، وبذلك تتكلف صناعة مقطع من القطن الدرجة الأولى 0.60 فرنك.

ب. عندما يستخدم4½ آقات من الحرير (5.577 كغم) لسداة من عشرين مقطعاً، يدفع الصانع لصاحب الورشة 35 قرشا [7.40 فرنكات (كذا، وتقرأ 8.40)] لكل سداة ويدفع المالك بدوره لكل واحد من العاملين اللذين يتطلبهما هذا العمل 7 قروش (1.68 فرنك). ولما كان العاملان يقضيان ثماني ساعات فقط في هذا العمل، فإن باستطاعتهما إنجاز سداة ونصف السداة في اليوم الواحد، ليصل بذلك أجرهما اليومي إلى فرنكين و 52 سنتيماً للفرد. فتتكلف صناعة المقطع الواحد من القطن الدرجة الثانية 0.42– فرنك.

[1215] كان جميع الغزل المستخدم فى دمشق إنكليزي الصنع. (المحرّر)

ت. عندما يستخدم 3½ آقات من الحرير (4.504 كلغ) لسداة من عشرين مقطعاً، يدفع الصانع لصاحب الورشة 25 قرشا (6 فرنكات) لكل سداة، ويعطي الأخير بدوره لكل واحد من العاملين اللذين يتكلبهما هذا العمل 6 قروش (1.44 فرنك). ولكن لما كان إنتاج سداة من 3½ أقات من الحرير يستغرق ثمانى ساعات فقط، ولما كان العاملان يستطيعان إنتاج سداة ونصف السداة في اليوم الواحد، فإن أجر العامل يصل إلى فرنكين و 16 سنتيماً يومياً. وبذلك تكلف صناعة المقطع الواحد من القطن الدرجة الثالثة 0.30 فرنك.

ويتركز نسج الأقمشة غالباً في الخانات التي تملكها أوقاف المساجد أو الأفراد. وهذه الخانات تنقسم إلى حجرات بحيث يمكن وضع عدة أنوال فيها تعمل معاً. ويقدر عدد الأنوال التي تصنع القطن بـ 653 نولاً يعمل بها 613 (كذا) رجلاً ونحو 300 صبي، وهي تنتج ما بين 110 – 115 ألف مقطع من القماش.

ويدفع مقابل النسيج على النحو التالي لكل 10 أذرع (7 أمتار) طولاً:

- الدرجة الأولى – 52.80 فرنكاً للعشرين مقطعاً (220 قرشاً).
- الدرجة الثانية – 48.00 فرنكاً للعشرين مقطعاً (200 قرش).
- الدرجة الثالثة – 43.20 فرنكاً للعشرين مقطعاً (180 قرشاً).

وعلى كل، يجب أن يضاف إلى هذه التكاليف قرشان لكل مقطع نظير النشا والنثريات الأخرى. ويستطيع العمال الذين لا يملكون أنوالاً أن يستأجروا واحداً مقابل 40 قرشاً (9.60 فرنكات) سنوياً.

ويمكن تلخيص ذلك (في الجدول رقم 6 – 3) على النحو التالي:

جدول رقم (6 – 3)

تكاليف العمل لنسيج القطن (بالفرنكات)

	6 أقات أو 3 أرطال	3/1 4 أقات أو 6/1 2 رطل	3½ آقات أو 1¾ رطل
حل الحرير بسعر4.56 للرطل	13.65	9.88	8.0
توزيع الغزل على طول السداة	2.34	1.69	1.38
نسيج 20 مقطعاً	52.80	48.00	43.20
نشا وغيره لـ 20 مقطعاً	- ,48	- ,48	- ,48
المدفوع للمالك	12,-	8.43	6,-
الجملة	81.30	68.45	59.06
كلفة العمل للمقطع الواحد	4.06	3.42	2.99

2 – القماش المعروف بالألاجة

ينقسم الالاجة كالقطن إلى عادة ومنقوش، وهو قماش سداته من الحرير ولحمته من القطن، واللحمة مصبوغة عادة، والقماش المنتج بتقاطع السداة مع اللحمة له أقلام من مختلف الألوان، وعلى كل تزين بعض خطوط الاقلام في النسيج المنقوش على طولها بتصميمات معينة.

والألاجة الذي ينتج للاستهلاك في سوريا وبلاد العرب وفارس وتركيا، طول المقطع منه 10.75 أذرع (7.53 أمتار)، والذي ينتج لمصر طول المقطع منه 11.75 ذراعاً (8.23 أمتار). والعرض الذي كان ذراعاً واحداً بالنسبة إلى القطن، يقتصر هنا على ثلاثة أرباع الذراع فقط (525 سنتيمتراً)، ويمد السداة هنا لـ 17 مقطعاً فقط...

ويترتب على ما قيل أن إنتاج 17 مقطعاً من الدرجة الأولى من الألاجة يتطلب 7.722 كلغ من الحرير، 8.15 كلغ من القطن، وبذلك يزن المقطع الواحد923 غراماً، وبالنسبة إلى الدرجة الثانية، يزن الحرير 5.148 كلغ والقطن 7.55 كلغ، وبذلك يزن المقطع الواحد 747 غراماً، وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يزن الحرير 3.21 كلغ والقطن 7.55 كلغ، ويزن المقطع الواحد 633 غرماً.

ولمد سداة من الدرجة الأولى يتلقى صاحب الورشة من الصانع 32 قرشاً (7.68 فرنكات) ويدفع لكل عامل من العاملين اللذين يتطلبهما العمل 5 قروش (1.20 فرنك)، ويستطيع عاملان أن ينجزا سداتين في يوم عمل طوله 12 ساعة، ومن ثم يحصل كل عامل فرنكين و 40 سنتيماً.

وبالنسبة إلى الدرجة الثانية يحصل المالك على 27 قرشاً (6.48 فرنكات) ويدفع لكل عامل 4 قروش (69,– فرنك)، ولما كان العاملان ينجزان سداتين ونصف السداة في اليوم الواحد، فإن كل عامل يكسب فرنكين و 40 سنتيماً.

وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يحصل المالك على 20 قرشاً (4.80 فرنكات)، ويدفع لكل عام 3 قروش (72,– فرنك)، ولما كان العاملان ينجزان 3 سداة يومياً، فإن كل عامل يكسب فرنكين و 16 سنتيماً.

وفي دمشق 1013 نولاً لنسيج الألاجة، تستخدم 1013 رجلاً ونحو خمسة آلاف صبي ، وينتجون 220 – 230 ألف مقطع سنوياً – أي ضعف ما ينتج من النسيج القطني.

وكلفة نسيج الألاجة، بما فيها النشا والمصروفات الأخرى، كالتالي:

- الدرجة الأولى – "العثمانية"، 10 قروش (فرنكان و 40 سنتيماً) ويقدر بربع ما ينتج من الألاجة.
- الدرجة الثانية – "الطفارية"، 9 قروش (فرنكان و 16 سنتيماً) وتقدر بربع إجمالى ما ينتج من الألاجة.
- الدرجة الثالثة – "الكساوية"، 7 قروش (1.68 فرنك) الربع أيضاً.
- الدرجة الرابعة – "النجاجية"، 6 قروش (1.44 فرنك).

جدول رقم (6 – 4)

كلفة العمل لنسيج الألاجة (بالفرنكات)

	سداة 3 أرطال حرير	سداة رطلين حرير	سداة 1¼ رطل حرير
حل الحرير بسعر			
4.56 للرطل	13.68	9.12	6.70
توزيع السداة	2.34	1.56	-,97
نسيج 17 مقطعاً	40.20	34.72	25.67
الجملة للسداة	56.22	47.40 (كذا)	33.34
كلفة العمل للمقطع الواحد	3.30	2.79	1.96

3 – منسوجات حريرية أخرى

[الكوفية، المفارش المقلمة، نحو 10 – 11 ألف مقطع سنوياً، كل مقطع يبلغ 16 – 32 ذراعاً طولاً (11.216 – 22.432 متراً)، وثلاثة أرباع الذراع عرضاً (525 سنتيمتراً)].

ب ـ المنسوجات القطنية

... أخذت دمشق هذه الصناعة عن حلب، التي كانت تنفرد بها وحدها في الماضي، ولكن لما كانت دمشق أقرب من حلب إلى بعض الأسواق التي تباع فيها هذه المنسوجات، ولما كانت تستهلك قدراً معيناً منها، فمن الطبيعي أن تسعى إلى إقامة هذه الصناعة، كما أنه من الطبيعي أيضاً أن تعمل على تنميتها.

وفي الوقت الحالي تنتج عاصمة سوريا نحو 40 ألفاً من الأقمشة القطنية، كل واحد منها يبلغ 9 1/3 أذرع طولاً (6.560 أمتار) وذراع إلا سدساً عرضاً (583 سنتيمتراً)، ولهذه الصناعة اليدوية 200 نول يعمل بها 300 عامل و 100 صبي.

والأربعون ألف مقطع التي تنتجها هذه الأنوال ال 80 (كذا) تباع على النحو التالي: 18 ألفاً تستهلك في المدينة وما حولها، 10 آلاف ترسل إلى بغداد، و 3 آلاف ترسل إلى مكة بصحبة القافلة الكبرى، و 2500 تذهب لشمال سوريا (اللاذقية، عينتاب، انطاكية)، و

5000 تذهب إلى نابلس، والقدس والخليل ... وربما تلاحظ – سيدي الوزير – أنني لم أذكر في هذا البحث أسعار بيع المنسوجات المختلفة، وهذا الحذف مقصود: فأسعار البيع تتغير بتغير أسعار الحرير، بينما كلفة العمل ثابتة دائماً[1216].

قبل أحداث عام 1860، استهلكت دمشق 300 قنطار من الحرير (8000 كلغ) من لبنان ، وبرسه، وفارس، وجورجيا، واليوم يستهلك نصف هذه الكمية بالكاد، بسبب اضطرار المسيحيين للهجرة إلى حلب ومنافسة حلب، وهبطت الصادرات إلى القاهرة من 100 ألف مقطع إلى 25 ألف مقطع سنوياً...

وفي العام الماضي، تم إنتاج 24 ألف مقطع حرير (الواحد يبلغ 5.60 أمتار طولاً، و 70 سنتيمتراً عرضاً)، وقد استهلك 10 آلاف منها محلياً، وصدّر الباقي إلى مصر والأناضول وساحل البحر المتوسط.

وهناك 1700 نول. وقبل عام 1860 أدخل عبد الله بولاد نولاً للنسيج المنقوش ثم جلب اثنين آخرين، عملت جميعاً بصورة طيبة، ولكنها احترقت جميعا في عام 1860. [ويستمر التقرير في وصف الحرف اليدوية الأخرى][1217].

2 - الحرف اليدوية في حلب، عام 1870

[1218]

... كانت صناعة حلب لا تزال نشطة قبل أربعين عاماً، وكانت منسوجاتها من الحرير الموشى بالذهب والموشى بالفضة تستخدم على نطاق واسع في الشرق، ولم تكن تشتري في تركيا وحدها بل وفي فارس والهند. كما أن أقمشتها القطنية أيضاً أمدت قدراً كبيراً

[1216]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report on Weaving, 20 January 1850,"(Damas), vol. 3, 1849 - 1855.
[1217]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report on Industries of Damascus, 5 March 1863,"(Damas), vol. 4, 1856 - 1869.

[1218]نقلاً عن:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report on Trade of Alexandretta, 20 May 1871," (Alep), vol. 35, 1871 – 1878.

من سكان تركيا، واستطاع الموسلين الذي كانت تنتجه أن ينافس المنتجات الهندية في معظم أسواق الامبراطورية العثمانية.

ووجهت المنسوجات المقلدة المنتجة في ليون الضربة الأولى للحرف الحلبية، رغم أنها لم تحظ برونق الألوان أو أصالة التصميمات التي جعلت سكان الشرق يفضلون منسوجات حلب ردحاً طويلاً من الزمان، ولكن رخص هذه المنسوجات المقلدة ما لبث أن جعل استخدامها شائعاً. وفيما بعد، قاد الانتشار التدريجي للزي الأوروبي والطرز الأوروبية إلى العدول شيئاً فشيئاً عن استخدام المنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب أو الفضلة. ومذ ذاك، تستخدم الحراير الفرنسية والسويسرية وحدها في حلب، ولا نجد نولاً واحداً ما يعمل من أنوالها التي كانت تستخدم من قبل ما بين 3000 – 4000 نسّاج، ولكن مصير المنسوجات القطينة لم يكن مماثلاً تماماً لمصير المنسوجات الحريرية. فبتقليد منتجات حلب وبيعها للمستهلكين بأسعار أرخص، نجحت المصانع الإنكليزية، والفرنسية، والسويسرية، والبلجيكية، والألمانية في تعويد سكان المدن على استخدام المنسوجات القطنية الأوروبية الرخيصة، ولكن سكان الريف والطبقات الدنيا في المدن استمروا حتى الآن في استخدام المنسوجات القطنية المتينة التي تمدهم بها الأنوال المحلية بأسعار رخيصة. غير أن هذه الصناعة أخذت في التدهور، فقد استطاعت المصانع الأوروبية أن تقلد بعض منتجاتها وبخاصة القماش القطني المقلم بخطوط زاهية والذي يستخدم في صناعة قطع أساسية من ملابس الرجال والنساء من عامة الناس. ومنذ نحو عشر سنوات، كان هناك نحو عشرة آلاف نول في حلب تصنع القماش الذي تحدثت عنه، والآن لا تكاد توجد أربعة آلاف نول منها مازالت مستمرة في الإنتاج.

ومنذ نحو ثلاث سنوات، اشترك بعض تجار حلب معاً لتأسيس مصنع للحلج والغزل والنسيج بإنطاكية على نهر العاصي يعمل بقوة اندفاع مياه النهر ويستخدم القطن المحلي . وتم تركيب الآلات التي اشتريت من انكلترا، وتشغيلها بدقة، وتنتج غزلاً يمكن أن يستخدمه نساجو حلب، وأقمشة قطنية تناسب الطلب المحلي. ولما كانت هذه المنتجات قد دخلت السوق دون أن تثقل كاهلها العوائد الجمركية، وتكاليف النقل، وعملات الوسطاء، فقد استطاعت أن تصمد في مواجهة المنافسة الأجنبية. غير أن العمل لم ينجح، وتمّت

الآن تصفية الشركة. ويرجع فشلها إلى الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة السيئة. ويعتقد أنه بمجرد إنهاء التصفية، يصبح من السهل على الملاك بيع المصنع في هذا البلد لرجال الصناعة الراغبين في تشغيله مرة أخرى. (الصناعات الأخرى التي ذكرت كانت مطاحن الغلال، مكابس القطن، المدابغ، المصابغ، مصانع الصابون، وجميعاً كانت تستخدم قوة الخيل أو الماء).

3 ـ مبتكرات في صناعة النسيج في دمشق: الخمسينات ـ السبعينات

[1219]

أما الآن فقد نكبت صنائع دمشق أعظم نكبة، ولاسيما صنعة النسيج لسبب غلاء الحرير وكثرة انتشار البضائع الأفرنجية مع عدم متانتها، وهذا مما دعا الحاذق السيد[1220] عبد المجيد الأصفر أن يقلد الألاجة بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعماله، ولضيق ذات يده، انضم إلى السيد حسن الخانجي، فأمده بالمال، وبعد الجهد نال مراده، وراج عمله بين الخاص والعام، واقتدى به بعض العملة، وزادوا عمله اتقاناً، فأضحى نسج الديما، صناعة مهمة، يتعيش بها ألوف.

ومنذ نحو عشرين سنة، استنبط رجل من آل مرتضى، شكلاً جديدا منقوشاً نقشاً جميلاً، فراج كثيراً، ثم تبعه السيد درويش الروماني وقلّد القلاووظ الافرنجي المعرق بمساعدة الخواجة جورجي ماشطة، على أن النساء أبين لبسه لأنه غير مشرف بوسام أفرنجي ، فعدل عن عمله. ومنذ مدة وجيزة رأى الحاذق الخواجة يوسف الخوام إنصاب القوم على لبس البنطلون، واحتياجهم إلى نسيج خفيف يناسب الصيف، فغيّر وزاد في نول الديما، وأتى بنسج أحسن من النسج الأفرنجية وأرخص، فنال ثناء الجميع. ولو اهتم جميع الصناع اهتمامه في اصلاح صنائعهم لفازوا فوزه، وأغنوا البلاد عن النسج الافرنجية في برهة قليلة.

[1219] نقلاً عن: نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، 1879، ص 123.

[1220] يستخدم المؤلف "السيد" للمسلمين و "الخواجة" للمسيحيين.

4 - أثر التفرنج على الحرف والتجارة

1221

أ - أنتكجي

أي: بائع الأنتيكة. وهذه اللفظة لاتينية، معناها أثر قديم. ومعنى الأنتكجي: بائع الآثار القديمة. وهذه الحرفة قد راجت بهذا الوقت الرواج العظيم، وذلك لرغبة الفرنج فيها وفي اشترائها الرغبة العظيمة، سيما إذا كانت أثراً قديماً من زمان وأجيال، وكان بها تاريخ ، فإنهم يأخذونها بأضعاف مضاعفة. وذلك لما كثرت سياحة الفرنج (إلى البلاد)، وكان جل رغبتهم التفرج على الآثار القديمة، والأبنية / العظيمة، كبعلبك وتدمر، وغير ذلك، فإذ عثروا أثناء سياحتهم بقطعة قديمة من أي نوع وشكل، سواء كان من ملبوس كثوب قديم، أو مفروش كبساط وسجادة، ولو مقطعة، أو حجر سيما القيشاني، أو قطعة نحاس، أو سيف، أو بندقية، أو غير ذلك، أخذوه بثمن زائد، لرغبة أفكارهم في مثل هذه الأشياء، كما بلغني أن رجلاً اشترى طاسة نحاس قديمة من مكة بربية، وهي كناية عن نصف ريال، فرآها رجل معه في بيروت ممن يرغب في شراء الأنتيكة، لأجل أن يبيعها للسياح[1222]، فسامها منه، فطمع صاحبها فيها، فطلب منه عشرين ذهباً فرنساوياً، فلم يزل المشتري يزيده في ثمنها، حتى اشتراها منه بثلاث عشرة ليرة فرنساوية (فَنّقَدَهُ) الثمن ، ففرح البائع الفرح العظيم، لأنه ربح في كل قرش ذهباً فرنساوياً، وقال: خرج مصرف حجتي من ربح الطاسة. ثم بَلَغَهُ عن الذي اشتراها أنه باعها لسائح افرنجي بمئة وخمسين ذهباً فرنساوياً، فصار ينادي على نفسه بالويل والثبور، وكان قد نفذ فيه المقدور. وغير ذلك مما لا يحصى.

وقد صار كثير من الناس أصحاب ثروة عظيمة بهذا السبب.

[1221] نقلاً عن: محمد سعيد القاسميى، قاموس الصناعات الشاميّة، حققه وقدّم له ظافر القاسمي (باريس: موتون، 1960).

[1222] في الأصل: للسوّاح.

وهذه الحرفة تصادف ربحاً عظيماً، سيما أيام موسم القدس الشريف، وكثرة الزوار والسياح[1223] الواردين من أوروبا. وقد صار في بلدتنا دمشق حوانيت كثيرة من تلك الحرفة، ممتلئة من تلك الآثار. ثم منها ما هو قديم، ومنها ما هو تقليد القديم، ومنها ما هو من الأشغال الجديدة، إلا أنها برسم بديع، وشكل جميل جداً، وكلها مرغوبة للافرنج. ومن الناس من جعلها تجارة، وقد جعل في بلادهم عميلاً له يرسل هذه الأشياء إلى بلاد الأفرنج. ولو لم تكن هذه الحرفة تنتج ربحاً عظيماً، وكسباً وافراً، لما كثرت في بلادنا بعد أن كانت معدومة، ولم يكن لها أثر، ويتعيش من تلك الحرفة أشخاص أخر / مثل المتسوق: وهو المشتري الأول، والبائع، والسمسار، إلى الواسطة والترجمان والمشتري ، وهو الافرنجي، لأنه قد يبيعها في بلاده بربح عظيم. والله تعالى هو المسبب للأسباب ، والمفتح للأبواب، الذي يرزق من يشاء بغير حساب.

ب - بوابيجي

صانع البوابيج، جمع بابوج، غير عربي. وهو نعل أصفر، بلا دائر، يلبسه أهل العلم ، وفقراء الطلبة غالباً، والنادر من / النساء العجائز. وهو أنواع: فمنه نوع يلبسه نساء الفلاحين، وهو على أنواع أيضا، على حسب اصطلاحاتهم بملبوسهم، فإن كل قرية لها طراز مخالف لغيرها. ومنه نوع يسمى بـ "الاسلانبولي" رقيق، مكشوف، داخله قطعة جوخ بلون جميل. وقد كان من نحو ثلاثين سنة، جميع نساء الشام يلبسن البابوج مع المست، وهو الخف، والاكابر منهن يلبسن المست مع البابوج الاسلانبولي. ثم مازلن يتمدن شيئا فشيئاً حتى صرن يلبسن الكنادر، والكواليش، والسكربينات الافرنجية المختلفة الأشكال، والغالية الأثمان، إلى زماننا هذا، وهو سنة تسع وثلاثمئة وألف.

ثم إن صاحب هذه الصنعة، هو والمسوتي – الآتي في حرف الميم – كانت صنعته رائجة جداً، لما علمت من أن الرجال والنساء في الشام وغيرها يلبسون المست والباوج. وأما الآن، فقد ضعفت هذه الصنعة.

[1223] في الأصل: للسوّاح.

ج - حمّار

اسم لمن يكون عنده حمير معدة ومهيأة، فيؤجرها للركوب من محل إلى محل، بأجرة مخصوصة، على حسب المسافة التي يريدها/ المستأجر. وهذه الحرفة كانت قبل ظهور العربات كثيرة ورائجة جداً. وذلك أن غالب الناس يحتاجون إلى الذهاب لنزهة أو لقرية، أو لمحل بعيد، سيما من كان عاجزاً عن المشي، فيأتي إلى الحمّار فيستأجر حماراً لنحو قريته، أو بستان لنزهة، أو لمحل بعيد مجبور للذهاب إليه، بأجرة مخصوصة، فيركبه المستأجر له، ويرسل مؤجره – صاحب الحمار – معه غلاماً، حافي الرجل، بيده قضيب فيسوقه له، حتى يصل راكبه لمحل قصده، فيأخذ الأجير الحمار، ويذهب به إلى معلمه ، وهلم جراً. فلما ظهرت العربات استغنى غالب الناس عن ركوب الحمير، وصاروا يستأجرون العربات لأي محل أرادوا، نظراً للراحة والسرعة. وعلى كل، فالآن باق منهم بقية، يستأجر منهم من يرغب رخيص السعر، ولو مع المشقة، لأن أجرة الحمار لنحو ساعة بعشرين فضة أو ثلاثين إلى القرش. والله تعالى يرزق من يشاء ولا ينسى من فضله أحداً.

د- خيّاط

إن الخياط يحتاج إلى آلات لا يستغني عنها غالباً: الأولى المقراض أي المقص. والثانية : الهنداسة. والثالثة: الابرة. والرابعة: الكشتبان. والخامسة: دف أملس يفصِّل عليه الثياب . السادسة: المكواة من حديد، تحمى على النار، ويكوى بها الثياب، فتصير ملساً كقطعة واحدة. والسابعة: الخيوط، من حرير أو قطن أو كتان على حسب الثوب المفصل.

ثم من هذه الآلات ما هو طبيعي، وأعني به ما يستعان ولا يستغني/ عنه، كالمقراض والابرة والخيوط. وغير طبيعي، وهو ما يستعان ويستغني غنه، كغير الثلاثة المذكورة.

ثم من الآلات التي ظهرت في تلك المدة وانتشرت، آله تسمى "ماكينا"، فصارت يستعان بها على الخياطة كثيراً. وهي من أشعال الفرنج، ذات دولاب وآلات، مما يبهر العقول ، لكنها يستغني عنها بشغل اليد، لكن تلك اسرع بكثير. فالآن جميع النصارى الخياطين ،

سيما الذين يخيطون ثياب الحكومة، من العسكرية والمالية، وغير ذلك من البناطي[1224] وغيرها، لا يخيطون إلا بها غالباً، لأنها تعينهم على الدرز والتنبيتة، وغير ذلك، كما هو معلوم. والخياطة بتلك الآلة قد تعلمها كثير من نسَاءِ المسلمين.

هـ - غلاييني

هو صانع الغليون. و "الغليون" هو من التراب المطحون المنخول، يتخمّر في الماء ويعجن جامداً، حينئذ يعمل منه الغلايين بواسطة قالب يعدّ لذلك، ثم تشوى في فرن معدّ لها، وغبّ إخراجها من الفرن تدهن بالدهان المرغوب من أسود وأحمر وذهبي وغيره.

وهذه الحرفة كانت في الزمن السابق رائجة جداً، نظراً لاستعمال أهل الشام للغليون يمتصون به "التبغ" وهو المعروف بـ "التتن".

ولكن الآن – بوجه الاجمال – أهل دمشق لا يعتنون به. ولا يعتني به سوى البدو، نظراً لعدم معرفتهم للفّ "السيجارات"، فيشربون بالغليون.

و- قومسيونجي

هي حرفة حادثة بدمشق. وهي أن القومسيونجي له عمال[1225] وشركاء في البلاد الأجنبية وغيرها، فيأتي إليه التجار، ويطلبون منه أصنافاً من التجارة، كل تاجر على حسبه ، ويحررون فيما بينهم أوراقاً بما يتفقون عليه، ويدفعون له دراهم ليأتي لهم بما يرغبونه ، وله أجرة يأخذها، وتعرف بـ "العمولة"، في كل مئة قرش قرشان ونصف. وإذا كانت البضاعة ذات قيمة عظيمة فيتفقون على مبلغ يوافق الطرفين، وبذلك يتوفر على التجار سفرهم إلى البلاد، لجلب البضائع، وتتوفر المصروفات والأتعاب الشاقة براً وبحراً، ويتوفر عليهم زمنهم.

وهي حرفة مهمة، تنتج ربحاً موافقاً، لكن ينبغي أن يكون صاحبها متصفاً بصفات الكمال، من حسن الإدارة والسياسة مع التجار، والأمانة والصيانة التامة، وعدم استعمال

[1224] لعله يعني البلاطي جمع بالطو، وخاصة أن الكثيرين درجوا على نطقها بانطو، ولا نظن أن المقصود بها البنطلون كما جاء بترجمة عيساوي لأن كلمة بنطلون كانت معروفة منذ السبعينات ولا تجمع بناطي. (المعرّب).

[1225] يريد عملاء.

الكذب. ولقد رؤي من أثرى من هذه الحرفة، ونجحت أحواله، بعد ما كان لا يملك قطميراً. فسبحان مسير الأسباب.

ز- قونطورانجي

هو اسم لمن يتعهد بأرزاق العساكر، كالأرز والسمن واللحم والحنطة والشعير والسكر والبصل وغيرها من أرزاق العسكر وملبوساتها، بمبلغ معلوم، غب إجراء المناقصة في الثمن، فيما بين القونطوارنجية، يتقرر مثلاً كل صنف على شخص، أو جملة أصناف على شخص، فتحرر عليه أوراق بذلك، مضمونها أنه مكلف من ابتداء التعهد لنهاية السنة أن يقدم ما تقرر عليه من الأصناف من/ عدد أو مكيل أو موزون يومياً، على حسب الطلب، لآخر السنة، والقيمة ما صار القرار عليه حين التعهد. ثم بعد ذلك الأمر، فالربح والخسارة راجعان لحظ المتعهد، إذا رخصت الأسعار فيربح ربحاً زائداً، وإذا انعكس الموضوع، تقع حيئنذ الخسارة الفادحة. وإذا تأخر عن أداء ما تقرر عليه في زمن الغلاء، فيشتري المطلوب، ويخصم عليه الفرق من أصل مطلوبه. وقد شاهدنا من أثرى من هذه الحرفة، ومن اصبح لا يملك درهماً.

وبالجملة فهي حرفة تجارية تتحمل الربح والخسارة.

ح- قاووقجي

هو صانع "القواويق" التي انقرضت من نحو نصف القرن الماضي، وانقرض صناعها، ولم يبق إلا رسمها، نذكره لبقاء بعض المنتسبين إليها عن آبائهم.

وكان من لا يجيد التعمم على القاووق أو اللبادة يرسلها لمن يجيدها، وهم أشخاص كانوا معروفين، يرتزقون بالتعميم، فكانوا يتقنون هيأة العمة وشكلها، على حسب رغبة صاحبها ومظهره، من علم أو طريق.

ومن الناس من كانت عمته على قاووق مدور كالدف الكبير، المعروف بـ "المزهر".

وكثير من العلماء كان يتعمم على القاووق بالشاش الأبيض.

ومنهم من كان يتعمم بالعمائم من الحرير المطرز المعروف بـ "عزيز خان" وبـ "الأغباني"، وهي عمة سائر التجار، وبقية الناس الآن. وكانت العمة من هذا الصنف غالية الثمن، تبلغ خمسمئة غرش فأقل، كبيرة، كثيرة الأذرع، ولغلائها كانت كثيراً ما تخطف ليلاً من الرؤوس، ويتحدث الناس صبيحتها أن فلاناً خطفت البارحة عمته.

وكانت "الطرابيش" المعروفة قليلة. وكانت على شكل الطربوش المغربي.

وكان لأكثر الناس عمامتان فأكثر. ويقولون: عمة للرياسة، وعمة للسياسة. يعنون: عمة لمقابلة الناس، وعمة للدار وتعاطي الحرفة. فالأولى تمكث مدة للمحافظة على نظافتها من أن تتسخ فتنزع.

ولما كثرت الطرابيش وانتشرت في عهد السلطان محمود، في القرن الماضي، أخذت القواويق تتناقص، وصارت تجلب الطرابيش من البلاد وبدأ أمرها ينتشر حتى عم ، واستعاضت الناس به عن جميع ما تقدم من القاووق والعرف والطبزة واللبادة، إلا بقية من مشايخ الطرق، لم تزل محافظة على هيأة أسلافها، تعيشاً بها، وصارت الناس تتعمم على الطربوش. ثم وجدوا كبر العمامة فيه غلظة، فأخذوا يتلطفون في تصغيرها حتى/ آل الأمر إلى ما ترى.

والسلطان محمود خان هو أول من لبس الطربوش من الملوك الإسلامية، وترك التعمم مشياً مع المدنية الأوروبية، وتشجيعاً للعساكر على نظامها المدني الجديد، الذي اقتضاه مظهر العصر.

ولم يزل بعض الناس يظن أن التعميم من قواعد الدين، ويشنون الغارة على من ترك التعميم، ويسترجعون، ويستندون إلى أحاديث العمامة، التي كلها موضوعة ومكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم، كما بينه علماء الحديث في الأحاديث الموضوعة، ويجل الدين عن أن يدخل في أصوله. مِثْلُ ذلك من الأزياء فإنها تابعة لحالة كل عصر، راجعة إلى ما يألفه الناس في كل زمان. وماذا يعد المرء، من هوس العامة بالدين، في هذا وأمثاله، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وأما "العمة البيضاء" على الطربوش، فلم تكن زياً لكل العلماء في الشام، بل كان الشريف يلف الأغباني على الطربوش المتقدم. ولم يزل بقية العلماء المعمرين، وكثير ممن أدركناهم لا يتعممون إلا به. وكانت العمة البيضاء بزيها المتقن الآن خاصة بقضاة دمشق الأتراك فقط، ثم أخذت العلماء تقلدهم، حتى فشت بين العلماء وبين من يتشبه بهم من المتعاملين فُشُوّاً عجيباً.

وحدثني بعض الفقهاء المعمرين أن أدرك سنة 1244 عبد الرؤوف باشا والي دمشق، لما خرج مسافراً بموكب الحج أميراً عليه لا بساً بالقاووق على رأسه، معتماً عليه. قال: ثم إنه ورد إليه أمر بأن ينزع العمامة، ويلبس طربوشاً من دون عمامة. قال: فأدركته لما قدم ركب الحج، وهو في الموكب بطربوش، بغير عمامة.

ط- كندرجي

صانع النعال المشهورة. فمنها المعروف بالكندرة، والصباط، والكالوش، والجزمة، وأصناف كنادر النساء. وهذه كلها يصنعها الكندرجي من أصناف الجلود المعروفة باللماع و "الكشي درسي"، و "الدودة دريسي" و "البويا" و "الجلد" الأصفر والأحمر، و "الكلاس". وهذه كلها تجلب من البلاد، والبعض من الكندرجية يصنعون من تلك الأنواع المشروحة، ويعلقونها في حوانيتهم، لأجل بيعه، والبعض منهم له حانوت للشغل الخاص بأناس يرغبون في الجيد من تلك الأجناس المتأنّى في عمله بلا عجلة، فيوصيه أحدهم على عمل كندرة مثلاً، فيأخذ قياس رجله، ويصنع له ما رغب من تلك الأنواع. وهذه تكون أقوى وأمتن من الذي يصنعه لدكانه.

وقد راجت في دمشق هذه الصنعة رواجاً زائداً، وأرباحها تضاعفت، ولها أسواق متعددة، وذلك لكثرة طلب هذه الأنواع بجملتها، وعدم استغناء الناس عن لبسها، وظهور المدنية لعالم الوجود. وقد كانت هذه الصنعة في انصاف القرن السابق عديمة الوجود، وما كان إلا الخف والباب‌وج الأصفر، والصرامي الحمر. وقد كان يحكي لنا أنه لما شاع أمر الكنادر في حدود سنة 1280، كان يعدها بعض المتنطعين من أزياء الفرنج التي لا يجوز محاكاتهم بها، وكانوا ينفرون عنها. والسبب في الحقيقة هو غرابة زيها، وعدم الألف لها،

حتى إذا انس استعمالها فشا في الورع وغيره. وما التنطع في الأزياء وإدخال الدين وقواعده بها إلا من الجهل. فالدين دين الفطرة.

5 - أنوال الحرير اليدوية في دمشق عام 1902

[1226]

... إن الكساد في صناعة الحرير اليدوية الذي يعود السبب فيه إلى هبوط أسعار الحرير الخام، يشير إلى علامات النقص المحدود إذا كان ثمة نقص، ومازال الإضراب مستمراً بين النساجين المشاركين فيه. ورغم أن الحرير الخام المستورد من الصين (شنغهاي) لا يصل إلى هذه البلاد إلا لماماً عبر بيوت الاستيراد القائمة في فرنسا، فقد هبطت أسعاره من 19½ مجيدية (6, 5, 3 جنيهات) للرطل (6.65 ليرات) إلى 17 مجيدية (1, 17, 2 جنيه) للكمية نفسها. للوهلة الأولى يجب أن يكون طبيعياً افتراض أن الهبوط في أسعار المادة الخام يفيد المنتجين فائدة كبيرة، ولكن لسوء حظهم لديهم مخزون كبير من الحرير اشتري بأسعار مرتفعة، ولذلك لا يستطيعون تخفيض أسعارهم حتى يتم استنفاد هذا الرصيد. ولكن مشتري هذه السلعة من المصريين، وهم أفضل عملائهم، الذين يعلمون طبعاً بهبوط الأسعار، يرفضون أن يدفعوا حسب الأسعار القديمة، فاتجه المنتجون إلى البديل الوحيد وهو تخفيض الأجور مما أدى إلى إضراب النساجين.

وبدلاً من أن يبيع المنتجون بضاعتهم في مصر، حيث تصدّر عملياً كل هذه المنسوجات (المعروفة بالمصرية نسبة إلى مصر) بسعر 110 قروش للمقطع (15 شلناً و 4 بنسات) طول 9 أذرع (6 $^{2}/_{3}$ ياردات)، أي أن صافي الربح 10 قروش للمقطع لأن كلفة الإنتاج هي 100 قرش، لا يمكنهم أن يحصلوا إلا على 88 قرشاً نقداً أو 100 قرش خلال عام . ومعظم المنتجين الدمشقيين يفضلون طريقة السداد الأخيرة، ولكن لسوء الحظ أعلن المشترون الإفلاس بعد تسلّم البضائع مما ألحق خسارة فادحة بالمنتجين الذين فقدوا كما علمت نصف قيمة صفقاتهم.

[1226]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Richardson to O’Conor, 6 January 1902,” (FO 195 / 2122).

أضف إلى ذلك أن هذه البضاعة يتم تصريف قدر كبير منها في طنطا في الأسواق التي تعقد هناك كل ثلاثة شهور أو أربعة، ويعرف كل واحد منها بمولد السيد الذي يستمر عادة لمدة أسبوعين. ونظراً لظهور الطاعون في هذه المدينة، منعت الحكومة المصرية – على ما يبدو – عقد هذه الأسواق، وبذلك فقدت "مصرية" دمشق أفضل أسواقها.

ويخشى بعض الذين يعرفون جيداً أحوال العمل في هذه البلاد وفي مصر أن تنتقل صناعة نسيج الحرير بعد بضع سنوات من دمشق إلى مصر التي فيها الآن ثلاثون نولاً تنتج حريراً على نحو ما علمت من أحد الدمشقيين، وأشار إلى أن المنسوجات الحريرية المنتجة بمصر ذات بريق ولمعان يفوق ما يصنع هنا مما قد يرجع إلى أسلوب مختلف للصناعة. كما أنه إذا لم تكن الأجور هناك أعلى مما هي عليه هنا (ويبدو هناك بعض الغموض في هذه الناحية) والمنتج يعادل ما ينتج هنا جودة إن لم يفضله، وحقيقة أن عوائد الإستيراد وقيمتها 8 بالمائة وسوف تُدفع مرة واحدة بدلاً من مرتين (مرة على الحرير الخام الوارد إلى سوريا ومرة أخرى على المنسوجات الواردة من هذا البلد إلى مصر)، فإن ذلك كله يمنح الحرير المنتج في مصر ميزة كبيرة على منافسة الوارد من سوريا.

ولما كان المنتجون عنا عاجزون عن حث عمالهم – الذين يعملون بالقطعة– على قبول خفض في الأجور بنسبة 16 – 18 بالمائة على نوع من المنسوجات، وبنسبة 30 – 46 بالمائة على نوع آخر، فقد أوقفوا في كثير من الحالات أنوالهم حتى أصبح العمل راكداً بما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة إليهم وإلى رجالهم.

6 - المناجم في ولاية حلب، عام 1902

1227

ليس من المستحب الكتابة عن المناجم وعمليات التعدين في هذه الولاية لأنه رغم كثرة الثروة المعدنية لا أذكر أنه قد تم منح أي امتياز يستحق الذكر.

[1227] نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Report upon the Mines of the Aleppo Vilayet, Aleppo, 13 January 1902,” (FO 195 / 2115).

أ - إجراءات الحصول على امتياز

على أولئك الذين يرغبون في الحصول على ترخيص تنقيب أن يقدموا – أولاً – التماساً إلى الحكومة المحلية تُحدد فيه حدود الأرض التي يرغبون في التنقيب فيها. ويحوّل التماسهم أولاً إلى مخاتير القرى المجاورة ليقرروا ما إذا كانت أعمال التنقيب والحفر تضر بالزراعة في المنطقة بأي وجه من الوجوه، ثم يحوّل بعد ذلك إلى مهندس الولاية، ثم أخيرا إلى المفوض العسكري الذي عليه أن يقرر ما إذا كان للأمر علاقة بتسوية الأراضي اللازمة للأعمال الاستراتيجية. فإذا جاءت كل الإجابات مرضية، تستطيع الولاية أن تمنح ترخيصاً بالتنقيب مع السماح بتصدير حتى 2000 طن، ولكن يجب إبلاغ إستانبول، في الوقت نفسه، بما يتم التوصل إليه من حقائق. والمرحلة الأخرى في منح الامتياز يجب التفاوض بشأنها مع الباب العالي، ولا يمكن أن تحقق نجاحاً دون نفقات باهظة. وعند كتابة هذا التقرير، علمت أن هناك أنظمة جديدة خاصة بالتعدين قد صيغت ذات طبيعة تؤثر تأثيراً خطيراً في الحقوق الحالية للأجانب في تركيا.

ب - مناجم ولاية حلب

هناك مناجم في هذه الولاية تقع في أنحاء بعيدة عن الساحل حيث تجعل صعوبة الوصول إليها وبعد المسافة وصعوبة النقل من غير المجدي أن أعطي هذه المناجم أكثر من مجرد نظرة عابرة. وهناك مناجم أخرى قرب الساحل، لعلها تتساوى في القيمة معها ولا تحيطها مثل تلك الصعوبات، سوف أكتب عنها باستفاضة أكثر لأنها ذات أهمية عملية أكبر. والمعادن التي حددت مواقعها بصورة أو بأخرى هي: الفحم، والحديد، والفضة، والنحاس، والكروم، والبوراسيت، والأنتيمون، والكبريت، وتراب القصار، والنفط.

وفي بيروت – داغ على بعد أربع ساعات شمال زيتون، وعلى ارتفاع 4200 قدم فوق سطح البحر يوجد منجم حديد ينتج حديداً من نوع جيد دون مشقة من الناحية العملية، غير أن الحكومة لا تلقي بالاً، وتترك لأهالي زيتون استغلاله بطرق بدائية. ونظراً لعدم وجود الخشب في بيروت – داغ، ينتقل الخام على ظهور الخيل إلى جر مجندج (على بعد مسيرة يوم واحد) ليتم صهره هناك. وقيل أن صهر ما يساوي مائة قرش من الحديد يستهلك ما يساوي ألفي قرش من الخشب. غير أني عرفت من ثقات رأوا الفحم أن هناك

رواسب كبيرة من هذا المعدن قرب منجم الحديد، وأتمنى أن يتحقق من صحة ذلك خبراء أوروبيون، لأنه إذا كان الأمر كذلك يصبح استغلال منجم الحديد مجزياً بالتأكيد بالرغم من بعد الموقع ومشقة النقل.

وتم العثور على فحم من نوع ردئ في أبو فياض، على بعد سبعين ميلاً جنوب حلب ويوجد النحاس في شيخ محسن داغ على مسيرة عشرين دقيقة على ظهور الخيل من حلب، وقد تم تحليله في استانبول، ولكن النتيجة لم تكن مشجعة بقدر كافٍ لتبرير محاولة استغلاله.

وعثر على الفضلة في فنداجك على مسيرة ست ساعات جنوب غرب مرعش، وقرب انطاكية، ولكن ما يُعرف عنهما قليل.

وكل المنطقة الواقعة على خليج اسكندرونة غنية بالكروم، ومن المؤسف جداً أنه لا يمكن الاستفادة منها في وقت تتزايد فيه أسعار السوق لهذه السلعة زيادة هائلة. ويوجد في منطقة بيلان وحدها اثنا عشر منجماً متميزاً، وفي غنك ديري أو بالقرب منها، وفي العيدي، وجيلان، ودلي بكرلي، وكورتلوبرونن، وسفوك أولق، ونرغيجلك، كما يوجد أيضا منجمان في أمانوس (جياعور داغ) على مسيرة ثلاث ساعات من اسكندرونة، وعلى ارتفاع 2000 قدم فوق سطح البحر، وآخر بالقرب من كساب بالمطقة المجاورة لجبل كاسيوس.

وقد منح ترخيص للتنقيب وتصدير كمية تصل إلى 2000 طن بالنسبة إلى المنجم الأخير إلى رجل يدعى دوريان أفندي يعمل لحساب البنك العثماني الأمبراطوري، وكان ذلك منذ نحو خمسة عشر عاماً عندما كان سعر الكروم منخفضاً، وأعتقد أن المعدن لم يكن يغل بـنسبة كافية للتبشير بنتائج طيبة.

وعثر على البوراسيت والأنتيمون قرب أنطاكية. ويوجد في قضاء كلس منجم لتراب القصار تم استغلاله لسنوات عدة، ويتم تصديره إلى مختلف أنحاء سوريا والأناضول.

وفي تشنجلكني بين أرسوس واسكندرونة، على بعد مسيرة ساعة من البحر، يوجد نفقط فائق الجودة، ومنذ نحو ست سنوات حصلت شركة ألمانية على امتياز لاستغلاله، وبعد أن أنفقت كل رأس مالها بحثاً عنه، أفلست وتركت البلاد.

وتوجد مناجم الكبريت والملح الصخري في أماكن مختلفة، ولكن على مسافات بعيدة عن الساحل.

رابعاً: العراق

1 - حرف النسيج في بغداد عام 1842

[1228]

... هناك القليل من البلدان التي تصنع فيها المنسوجات الحريرية والصوفية وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى بأسعار منخفضة كما هي الحال في أراضي بغداد، وسوف ترون سعادتكم من فحص أسعار العينات التي أرسلتها هذه القنصلية إلى وزير التجارة أنه لولا الأسعار الجزافية والضرائب العديدة التي تخضع لها الصناعة في هذه الأنحاء من عربستان لكان من المستحيل الدخول في منافسة معها.

وقبل كل شئ، تناسب أوضاع البلاد مختلف أنواع الصناعات التي يمكن التوسع فيها كثيراً إذا لم يكن الصناع يخضعون – لسوء حظهم – لحكم الترك. وحرير جيلان المستورد من فارس إلى بغداد يوجد بكميات وفيرة، ولا يتطلب تربية دود القز أي عناية خاصة في أغلب الأحوال. ويمارس العمل الأخير في كل القرى الواقعة على نهر ديالي ، على مسيرة بضع ساعات من بغداد، وبخاصة في قريتي سامراء وبعقوبة، وبمجرد فقس البيض يترك الدود في حاضنات كبيرة وسط بستان التوت، ويقوم الفلاحون بمجرد قطع الأغصان والقائها في هذه الحاضنات حيث يضعون دود القز. وييسر الطقس الممتاز سبيل هذه التربية السهلة، حيث لا يسقط المطر أبداً خلال موسم اخصاب دود القز. ويتم حل الشرانق يدوياً في القرى على يد النساء، والأجور بالغة الانخفاض. وهذا الخيط

[1228] نقلا عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, “Reply to Circular, 1 December 1842,” (Baghdad), vol. 10, 1831-1846.

الحريري يحظى بقيمة خاصة لأنه يستخدم في صناعة المناديل التي يضعها العرب جميعاً على رؤوسهم.

ونادراً ما يستخدم صوف كردستان الجيد – الذي يمثل خامة جيدة لصناعة الأقمشة – في هذه البلاد، حيث لا تستخدم إلا المنسوجات الخشنة وحدها. ويصدّر هذا الصوف إلى فرنسا وإنكلترا، كما أصبح يصدّر في السنوات الأخيرة إلى بومباي.

ويمكن زراعة القطن بسهولة في ولاية بغداد، بين النهرين، بدلاً من استيراده من الهند.

وتنتج هذه البلاد نوعاً جديداً من التيل، ويقوم الرجال بغزله، وينسجون منه قماشاً رخيصاً.

وفي بغداد، تفرض الاحتكارات والضرائب الظالمة أول ما تفرض على المواد الخام، ثم على المواد المستخدمة في تجهيز السلع المصنعة مثل القرمز، وخشب الصندل، والنيلة، وأخيراً تفرض على المنتجات النهائية نفسها. ويشرفني أن أقدم إلى سعادتكم بياناً بالضرائب المختلفة على صناعة المنسوجات.

الدمغة – ضريبة تفرض على الصباغة، وأعطى التزام احتكار الصباغة عام 1842/1843 (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى تشرين الأول/ أكتوبر) مقابل 1.058.750 قرش استانبولي، وكل صانع يجبر على أن يرسل إلى المصبغة صاحبة الامتياز القماش الذي يريد صباغته أو المواد التي يريد استخدامها لانتاج قماشه ليسدد عنها الضرائب حسب الألوان التي يختارها.

أ. مدار خانة – ضريبة تدفع على السحق، وتخضع لها مواد الصباغة غير السائلة كالعفصة الجوزية التي تأتي من كردستان، أو الزاج، وتدفع في الوقت نفسه كعوائد جمركية، وأعطى التزامها مقابل 40.000 قرش استانبولي في عام 1842/1843.

ب.دقاق خانة – ضريبة صقل تدفع على السلع المصنوعة في بغداد.

ت.شيخ تخته لك – احتكار لبيع الحرير، أو ضريبة على إنتاجه..

ث. انتساب – ضريبة تدفع على كل المنتجات والمصنوعات التي تدخل المدينة فهي ضريبة دخول، ولكنها متنوعة ومجحفة، وتعطي التزاماً.

ج. نا معلوم، وتعني غير معروف، وهي ضريبة غير محددة تدفع كعوائد إضافية بعد سداد الضريبة الجمركية على البضائع الأوروبية التي يستوردها رعايا السلطان.

ح. معصر خانة – احتكار لعصر زيت السمسم ولمواد الوقود. [ويقول صاحب التقرير أنه يجب أن يضاف إلى كل من هذه الضرائب البقشيش الذي يدفع لمختلف الموظفين، ويشرح التقرير العينات المرفقة التي من بينها ما يأتي:

1. قز – حرير، يصنع العامل منه ¾1 مقطع يومياً، ويكسب فرنكاً واحداً و 20 سنتيماً.

2. خام مثلث، يصنع العامل منه 12 – 15 ذراعاً (الذراع 70 – 80 سنتيمتراً) ويحصل على قرش بغدادي واحد للذراع، وسعر الصرف 17 قرشاً للفرنك الواحد..

3. بـشت – قماش صوف ...

4. إزار – وصُف بأنه "غطاء حريري للنساء من الحرير الأبيض المنقوش بالأحمر، وهو رداء ضروري عند الخروج من الحريم "وتكلفة الازار الواحد تقدر بـ 1135 قرشاً موزعة كالتالي: ½2 أوقية حرير (¼531 و قرشاً)، صبغة (210 قرشاً) أجر العامل (200 قرش)، دمغة (½62 قرشاً)، ضريبة صباغة (132 قرشاً)، ويجب أن يضاف إليها الرفتية بنسبة 3 بالمائة من السعر المقدر بألف قرش. وهذه الأرقام تشير إلى أن الضرائب تبلغ أكثر من 20 بالمائة م الكلفة].

2 ـ الحرف اليدوية والصناعة وأحوال الطبقة العاملة 1902

[1229]

أ ـ المدينة العراقية ومولد الإنتاج الرأسمالي في تلك البلاد

1 – أزمة الحرف اليدوية

كان الإنتاج الصناعي في المدن العراقية عند مستوى بالغ التدني، كما كان يعاني تدهوراً، بسبب سيطرة البنية الاقطاعية في الريف العراقي، والتبعية للدولة العثمانية المت خلفة، ونتيجة التوسع الاقتصادي لرأس المال الأجنبي على وجه الخصوص، وأدى الفقر المدقع الذي عاشه الفلاحون العراقيون إلى تضييق نطاق السوق الداخلية وإعاقة تطور الصناعة. وتشير المادة الخاصة بإحصاءات التجارة إلى ضعف القوة الشرائية للفلاحين العراقيين . ففي الفترة 1890 – 1913 اشترى كل فرد من سكان العراق (حوالي 3 ملايين) ما بين 85 كوبكاً إلى 4 روبلات و 30 كوبكاً من البضائع المستوردة. وكان الرقم الخاص بإيطاليا في عام 1913 نحو 36 روبلاً، ومصر 22 روبلاً، والامبراطورية العثمانية ككل 14 روبلاً و 90 كوبكاً[1230]. ولم يتجاوز استهلاك السكّر في عام 1910 – سنة الذروة – 4.5 كلغ للفرد، مقابل 6.8 كلغ للفرد في تركيا[1231].

وقد أعاقت السيطرة العثمانية تطور التجارة والحرف اليدوية والصناعة بصورة مباشرة، بسبب المبالغ الكبيرة التي استنزفـتها من العراق في شكل ضرائب. كما أن المرء لا يعدم ملاحظة الآثار المهلكة الناجمة عن الفوضى الاقطاعية السائدة في العراق. وحتى قيام الحرب العالمية، كانت هناك رسوم جمركية في العراق، على الجسور والمعابر، وقد فرضتها الحكومة، وأصحاب الأراضي المحليين وشيوخ القبائل[1232]. وأخيراً، أعاقت

[1229] نقلاً عن:
Lev Nikolaevich Kotlov, *Natsionalnoosvoboditelnoe Vosstanie 1920 goda V Iraq* (Moscow: [n. pb.], 1985), pp. 49 – 56.

[1230] D.C.R. (British Diplomatic and Consular Reports], 1890 – 1913, and A.D. Novichev, *Ocherki ekonomiki Tursii* (Moscow; Leningrad: [n. pb.], 1937), p. 179.

[1231] D.C.R. : No. 4513, p. 16; No. 4730, p. 14, and Novichev, Ibid., p. 86.

[1232] Ely G. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise,* 2nd ed. (London: Murray, 1926), p. 113; Bertram Thomas, *Alarms and Excursions in Arabia* (London: Allen, 1931), and I. Sh. K.V.O. [Newsletter of the Staff of the Caucasian Military District], No. 31, p. 13.

الطوائف وغيرها من مؤسسات العصور الوسطى التي بقيت حتى عهد قريب، تطور المدنية العراقية.

غير أن العقبة الأساسية التي اعترضت تطور المدنية العراقية تمثلت في المعارضة القوية من جانب الامبريالية، التي حولت البلاد إلى مصدّر للمواد الخام ملحق بالبلدان الرأسمالية، وسوق لمبيعاتها، ومجال للاستثمار الرأسمالي.

وتوضح الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية النمو المطرد لواردات السلع المصنعة التي وقعت السوق المحلية في أسرها، كما توضح تدهور المواد نصف المصنعة والمواد الخام التي تستخدمها الحرف المحلية التي تنتج البضائع التي تستهلك على نطاق واسع ، وبخاصة الغزل والنيلة[1233]. ويكفي أن نشير إلى أنه عند قيام الحرب بلغت واردات المنسوجات إلى البلاد 43 – 45 بالمائة من أجمالي الواردات[1234]. وفي ذلك الوقت كان استيراد الآلات محدوداً، وبخاصة للمشروعات التي تنتج للسوق المحلية. ولم يكن ذكر القنصل البريطاني لتسليم نول يدوي[1235] لبغداد كأمر جدير بالملاحظة من قبيل العبث . وتفسر الزيادة في واردات الآلات في السنوات السابقة على الحرب بالإنشاءات المكثفة لسكك حديد بغداد ومشروعات النقل الأخرى، وكذلك تلك التي تقوم بتجهيز المواد الخام المحلية للتصدير. وقد استخدمت أوروبا الرأسمالية العراق، كما استخدمت بلا ريب الدولة العثمانية كلها، كسوق لمنتجاتها الصناعية الخفيفة، تمدها بالبضائع ذات النوعيات القليلة الجودة. "ترسل أوروبا إلى تركيا بضائع الدرجة الثانية أو الثالثة، حيث لا تقدّر حسب نوعها ولكن حسب مظهرها الخارجي، فهي تتخلص هنا من كل البضائع الراكدة والمعيبة"[1236].

وتحت تأثير الواردات من المصنوعات الرخيصة، تدهور الإنتاج الحرفي المحلي فبينما كان في بغداد وحدها في النصف الأول من القرن التاسع عشر 12.000 نول[1237]، انكمش

[1233]D.C.R., 1891 – 1913, and Aleksandr Adamov, *Irak arabskii* (St. Petersburg: [n. pb.], 1912), p. 513 and following..
[1234]Adamov, Ibid., p. 513.
[1235]D.C.R., No. 4482, p. 1.
[1236]I.I. Goloborodko, *Staraya I novaya Turtsii* (Moscow: [n. pb.], 1908), p. 150, and H. V. Geere, *By Nile and Euphrates* (Edinburgh: [n. pb.], 1904), p. 108.
[1237]Khursid – Effendi, *Siyahat Name – I – hudud* (St. Petersburg: [n. pb.], 1877), p. 67.

عددها مع بداية القرن العشرين إلى بضع مئات[1238]. وفي البصرة، حيث كانت بداية القرن التاسع عشر صناعة حرفية رائجة تنتج الشيت والموسلين، اختفت صناعة النسيج على وجه الخصوص خلال القرن[1239]. وتدهورت تماماً صناعة النسيج في الموصل بعد أن كانت ذائعة الصيت ذات يوم. وعلى حد قول أداموف: "دمرت المصنوعات الأوروبية الرخيصة صناعة المنسوجات المحلية تدريجياً، التي أصبحت تعاني تدهوراً كبيراً بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حتى صباغة المنسوجات البيضاء المستوردة التي كانت تمارس حتى عهد قريب أصبحت الآن في عداد الذكريات، لأنها لم تعد تدر ربحاً، وكذلك الذي تحققه المنسوجات المطبوعة المجلوبة إلى السوق"[1240]. وتحت تأثير زيادة الواردات من المنتجات النمساوية البراقة، طويت صفحة صناعة الأواني النحاسية المحلية، وحلّت الأحذية الأوروبية محل منتجات الاسكافيين المحليين، وهلم جراً[1241] . وعانى الإنتاج الحرفي من النفط والاسفلت في مندلي وهيت وغيرها أزمة حادة[1242] ، ونتيجة العجز عن مواجهة منافسة نفط باكو وأمريكا، توقّف إنتاج النفط في آبار مندلي – على سبيل المثال – في عام 1901، وكان انتاجها يرسل من قبل إلى بغداد[1243].

واحتفظت فروع قليلة فقط من الحرف اليدوية العراقية بوضعها، وتأتي في المحل الأول تلك التي تلبي حاجات معينة للسوق المحلية – التي تنتج الأقمشة الطبيعية والأواني الفخارية، والأسلحة، وغيرها – وعن طريق تكثيف غير عادل لعمل الصانع الحرفي . "وحتى إذا كان عامل المدينة على درجة عالية من المهارة، فهو يعمل عادة من عشر ساعات إلى إحدى عشرة ساعة يومياً، وأحياناً أكثر من ذلك. وعلى سبيل المثال، يبدأ أحد عمال تجليد الكتب عمله في السابعة صباحاً في الشتاء، وبعد الغداء، لا يغادر محله إلا

[1238]إنظر: القسم رابعاً، النص 3 من هذا الفصل.

[1239]Khursid – Effendi, Ibid., p. 3.

[1240]Adamov, *Irak arabskii,* p. 511, and Harry Charles Luke, *Mosul and its Minorities* (London: Martin Hophinson, 1925), p. 15.

[1241]Adamov, Ibid., p. 508, and Geere, *By Nile and Euphrates,* p. 108.

[1242]E. Shultse, *Borba za persidsko – mesopatamskiyu neft* (Moscow: [n. pb.], 1924), p. : إنظر

من هذا الفصل. 4القسم رابعاً، النص

[1243]Iwan Kirchner, *Der Nahe Osten, der Kampfum Vorderasien und Ägypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart* (Brünn: R. M. Rohrer, 1943), p. 574, and *The Geographical Journal,* vol. 9, (1896), 53.

في السابعة أو الثامنة مساء"[1244]. على كل، لم يكن الكثير من الحرفيين في وضع يسمح لهم بشراء المواد الخام، حتى مع هذا العمل المكثف، واضطروا لاستخدام البدائل وعلى سبيل المثال، قام النحاسون بصناعة اللمبات من علب الصفيح الخردة الذي يجلب فيها الكيروسين إلى العراق[1245].

واحتفظت الحرف الباقية بسمات العصور الوسطى، وكان عماد الحرفة الصانع الذي يعمل لخدمة السوق المباشرة. وكان غالبية الحرفيين لا يرتبطون بالإنتاج الصناعي ولا بالصناعة اليدوية، ويبيعون بضائعهم دون وسيط. وفي المدن التي قام فيها الإنتاج الحرفي كانت السوق مكاناً للإنتاج ولبيع السلع المنتجة يدوياً[1246]. وكان الحرفيون يتجمعون في طوائف وأحياناً كانت توزع على أساس عرقي أو ديني[1247].

وكانت صناعة صياغة الذهب بأيدي اليهود أساساً، وصياغة الفضة بيد الصابئة العرب (المسيحيين) الصابئة ليسوا مسيحيين، ولكن لهم عقيدتهم الخاصة – المحرر)، ولكل حرفة أسرارها الخاصة شأن باقي الطوائف التي تنتقل من جيل إلى آخر[1248].

وكان المعلم الحرفي يعمل وحده أو بمساعدة أفراد أسرته أو بعض الصبية، وكانت الأدوات بدائية جداً ولا يمكن تحسينها بسبب نقص التمويل عند غالبية الحرفيين، وعلى سبيل المثال، كان استخراج الأسفلت يتم باستخدام سعف النخيل التي يجمع بها العمال الأسفلت المنصهر في الآبار الساخنة.

[1244]Richard Coke, *Baghdad the City of Peace* (London: [n. pb.], 1927), p. 286.
[1245]Geere, *By Nile and Euphrates,* pp. 105 – 106.
[1246]E. S. Stevens, *By Tigris and Euphrates* (London: [n. pb.], 1923), pp. 34 and 130, and Edward Sachau, *Am Euphrate and Tigris* (Leipzig: [n. pb.], 1900), p. 124.
[1247]علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية (عمان: [د. ن.]، 1939)، ص 24 و 137، و
Coke, *Baghdad the City of Peace,* p. 123.
[1248]الكوراني، المصدر نفسه، ص 153 ؛
Stevens, *By Tigris and Euphrates,* pp. 134 and 245, and Luke, *Mosul and its Minorities,* p. 31.

2 – مولد الإنتاج الرأسمالي وتغلغل رأس المال الأجنبي

كانت المشروعات التي تجاوزت اطار الإنتاج الحرفي معدودة، ولم تكن بالضرورة نتاجاً للتطور الرأسمالي العضوي في البلاد، ولكنها جاءت من الخارج[1249]. ويملكها رأس المال الأجنبي أو الحكومة العثمانية. فهناك الورش الميكانيكية التي تملكها الحكومة والتي تعمل لتلبية حاجة الجيش والبحرية، كالمصنع الحربي، والعباخانة في بغداد التي كانت تنتج الأقمشة والقطنيات، وبها ورشة حدادة وورشة نجارة، وورشة عربات ... إلخ[1250]. كذلك كان في بغداد ورشة لإصلاح السفن تملكها الحكومة[1251]. وكان في البصرة ترسانة فيها ورشة صيانة للمحركات البحرية والمدافع والبنادق[1252]. وكان لشركة عمان العثمانية التي تملكها الحكومة حوض سفن في البصرة[1253]. وجاء معظم العمال في تلك المشروعات من المجندين العسكريين، كما استخدمت أيضاً السخرة.

وكان تطور المشروعات الرأسمالية الخاصة ضعيفاً، وكانت التغيرات الأكثر وضوحاً هي تلك التي لحقت بالفرع الذي لبّى الحاجات الخاصة للسوق المحلية، مثل إنتاج الأقمشة التي تستخدم لصناعة الملابس المحلية والشيلان، والبناء، والسجاد، والمجوهرات، وفي الفروع المتصلة بتجهيز المنتجات الزراعية للتصدير، والحدادة، وعدة الخيل، والتعبئة، والنقل. وهناك أدلة على أن العمل المأجور كان يستخدم في تلك الأعمال[1254].

وانتشر عدد كبير من الورش الصغيرة التي تمارس تلك الأعمال في جميع أنحاء البلاد . فكان في بغداد، مثلاً، تسع مدابغ خاصة لدبغ الجلود، وفي الموصل مصنع لورق

[1249]نظراً لعدم كفاية رأس المال، حيل دون ظهور مشروعات رأسمالية، مثل المشروع الفاشل في الثمانينات والتسعينات لبناء سكك حديد بغداد – خانقين برأس مال محلي، إنظر:
Stephen Hemsley Longrigg, *Irak, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953), pp. 32 – 33.

[1250]S.S.S. [Compendium of Information on Adjacent Countries, Tiflis, 1911 – 1913], nos. 21 – 22, pp. 13 – 15; S.K.D. [Collection of Consular Reports], 1904, no. 1, pp. 28 – 29, and Sachau, *Am Euphrate und Tigris,* pp. 28 - 29.

[1251]Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), p. 34..

[1252]Adamov, *Irak arabskii,* p. 32.

[1253]S.K.D., 1902, no. 5, P. 368.

[1254]D.C.R., no. 4999, pp. 22 – 23, and Max Oppenheim, *Vom Mittelmeer Zum Persischen Golf,* 2 vols. (Berlin: Reimer, 1899), vol. 2, p. 250.

السجاير، وفي البصرة ورشة لصناعة القوارب الخشبية النهرية.. إلخ. وكان رقم العمال المأجورين الذين يعملون على المراكب التي يملكها التجار المحليون كبيراً، وكذلك في شركات النقل التي تحمل البريد والركاب بين بغداد وكربلاء والنجف، والترام الذي تجره الخيول بين بغداد والكاظمية. وكان العدد الأكبر من هؤلاء العمال يستخدم في الأعمال الموسمية، كتعبئة التمور للتصدير التي بلغ عدد المشتغلين بها بالبصرة نحو 20 إلى 25 ألف عامل[1255].

وعلى كل، حتى الفروع القليلة للاقتصاد الوطني العراقي التي حدث فيها تطور للإنتاج الرأسمالي، إتخذت طابع الثبات، ولم تزد عن مستوى الأشكال الأولية للرأسمالية، ولم تبق إلا المشروعات التي تواءمت مع الطلب في السوق الرأسمالية العالمية، مثل تلك التي قامت بالمراحل الأولى لتجهيز المواد الخام للتصدير، وقد أخضعت هذه الفروع تدريجياً لرأس المال الأجنبي، وانتقلت إلى يده أحياناً. ورغم الاستغلال الشديد للطبقة العاملة البائسة، لم تستطع الصناعة الوطنية في العراق مواجهة منافسة الانتاج الصناعي الأجنبي.

وسار التطور غير المتوازن والضعيف للعلاقات الرأسمالية بالاقتصاد الوطني جنباً إلى جنب مع تغلغل رأس المال الأجنبي في العراق، الذي طّوع فرعاً أو آخر من فروع الاقتصاد العراقي لخدمة متطلباته. وكان العراق مجالاً لاستثمار رأس المال بواسطة الاحتكارات الإمبريالة شأنه في ذلك شأن بقية بلدان الدولة العثمانية. غير أنه حتى بداية الحرب العالمية الأولى، كانت هذه العملية لا تزال ضعيفة، ولكن الشيء المهم أنها قد بدأت بالفعل. ووجهت المشروعات التي أقامها رأس المال الأجنبي في تلك الفترة لخدمة التجارة الخارجية. وبدأ تصدير رأس المال إلى العراق في القرن التاسع عشر، وبلغ مستوى ملحوظاً عند بداية القرن العشرين.

وبدأ تنظيم شركات النقل بواسطة رأس المال الأجنبي في منتصف القرن التاسع عشر[1256].

[1255] S.K.D., 1902, no. 5, p. 368.

[1256] إنظر: مقدمة الفصل الرابع.

3 – أوضاع جماهير العمال في المدن العراقية

لم يتجاوز عدد العمال المأجورين في العراق بضع عشرات الآلاف، بما فيهم العمال الموسميون. وأدى ضغط الأعداد الكبيرة من الفلاحين المعدمين الذين ينشدون الاشتغال بأي عمل، والتأثير المتزايد لرأس المال الأجنبي، إلى اتساع نطاق استغلال العمال اتساعاً كبيراً.

وكان مستوى أجور العمال العراقيين بالغ الانخفاض حتى بالمقارنة بالأجور في بلدان الدولة العثمانية الأخرى. فبينما كان متوسط الأجر في صناعة النسيج في تركيا 8.4 قروش في اليوم، بلغ 7 قروش في العراق، وكان أجر عامل الجلود في تركيا 13.6 قرشاً، على حين كان أجر الاسكافي في العراق 11.5 قرشاً[1257]. وحصل المياومون على ما بين قرشين و 5 قروش يومياً[1258]. واستخدم عمل الأطفال والنساء على نطاق واسع، وكانت أجورهم أقل كثيراً من أجور الرجال. وكانت النساء اللواتي يعملن بجمع الصمغ العربي ، أو الصوف أو غيرها، يحصلن على أجور أقل من الرجال مرتين أو ثلاث مرات.

وكانت أوضاع العمال المأجورين للعمل في البناء في الطرق والسدود صعبة على وجه الخصوص، ويعطينا أداموف صورة مفجعة للبؤس وغياب الحقوق والظلم الذي كان يعانيه أولئك العمال عند وصفه لتعبئة التمور للتصدير. فقد عاش العمال، الذين كانوا معظمهم من النساء اللواتي جئن إلى البصرة مع أطفالهن، في أكواخ أقيمت من البوص والحصير، وفي أحسن الأحوال كانت أجورهم قرشين ونصفاً يومياً. وكان على أولئك التعساء أن يُحضروا طعامهم معهم وأن يأكلوا التمر التالف[1259]. ويقول أداموف: "وفي تلك الظروف لا يدهشنا أن معظم الأوبئة كالكوليرا والطاعون والجدري، وبخاصة أمراض العيون، التي يعاني منها نحو نصف السكان تنتشر خلال موسم التعبئة"[1260].

[1257]Novichev, *Ocherki ekonomiki Turtsii,* p. 113, and D.C.R., no. 4999, p. 23.
[1258]I. Sh. K.V.O, no. 31, p. 14.
[1259]S.K.D., 1902, no. 5, pp. 367 - 368.
[1260]Adamov, *Irak Arabskii,* p. 369.

3 - الأنوال اليدوية في بغداد، عام 1907

[1261]

يبدو أن السلطات المحلية ليس لديها سجل أصلي بعدد الأنوال اليدوية التي تعمل في هذه الولاية، ولكن فهمت من الاستفسارات التي قام بها العاملون معي والمعلومات التي حصلت عليها من السلطات الحكومية في الولاية، أن هناك أكثر من 900 نول يدوي في مدينة بغداد تعمل في نسج قماش القطن الخشن المقلم "لونكا" الذي يراوح عرضه ما بين 16¾ و 20 بوصة، وقماش القطن اللوان ما بين 30 و 39 بوصة عرضاً، واليشمغ القطني يراوح ما بين 24 و 32 بوصة مربعة، والحراير الجيدة يراوح عرضها ما بين 27 و 40 بوصة، وأصواف العباءات ما بين 24 و 32 بوصة عرضاً.

والكمية التي تنتج من كل نوع من هذه المنسوجات تحديداً غير مؤكدة، ولكن من خلال اسئلة دقيقة وجهت إلى أهم أصحاب الورش، استنتج أن ما ينتج سنوياً من المنسوجات القطنية نحو 598.000 مقطع من اللونكا طولها 4.310.000 ياردة و 52 ألف مقطع من قماش اللوان طولها 80,850 ياردة و 80,600 يشمغ طولها 89,550 بوصة، تنتجها جميعا أنوال بغداد اليدوية. ويقدر ما ينتج من الأصواف والحراير بنصف مليون ياردة. وإلى جانب ذلك، يتم استيراد 90 ألف مقطع من اللونكا يبلغ طولها 660 ألف ياردة من حلب ودمشق سنوياً.

ويرسل أربعة أخماس المنسوجات القطنية والصوفية المنتجة هنا إلى كركوك والسليمانية وعبر الحدود الفارسية لتباع هناك.

ويذكر مساعدي التجاري، الذي قام مؤخراً بجولة حتى حدود ولاية الموصل، أن نحو ألف نول يدوي تعمل في نسج الأقمشة المحلية مستخدمة الغزل المحلي والمستورة، تتحرك 12، و 14، و 16، 18، و 22 مرة، ويراوح اتساعها ما بين 15¾ و 36 بوصة، وأن هناك عدداً مماثلاً مبعثراً في العديد من قرى الولاية.

[1261] نقلاً عن :

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Hand Looms in Baghdad and Surrounding Country,” (FO 195 / 2243).

وتنتج أنوال الموصل اليدوية ما قيمته 35 ألف جنيه استرليني من المنسوجات القطنية لأسواق كردستان وفان، كذلك يشق عدد كبير من الإزار القطني النسائي طريقه بعيداً إلى الشمال حتى كردستان.

وقد تم الاتصال بالنساجين في بغداد وكركوك والموصل بشأن الحصول على أنوال يدوية سريعة، وهم يدركون تماماً اقتصادية استخدام الأدوات الحديثة في حرفتهم. ويحرصون على الحصول على الآلات المناسبة، ولكنهم يترددون في شرائها قبل أن يروا إمكاناتها.

وقد نوقش الموضوع أيضاً مع التجار في المواقع المشار إليها أعلاه، وتبين أنهم أيضاً يترددون في استثمار أموالهم في آلة قد لا تكون مناسبة للسوق وربما كانت غالية بالنسبة لطبقات السكان التي يبيعونهم إياها.

والأنوال اليدوية المحلية مصنوعة من الخشب الخام ويتكلف الواحد منها ما بين 12 شلناً إلى 60 بحسب حجمه، ومن يقوم بتشغيله من الصناع. ويقوم النساج بنسج ما بين ½16 ياردة إلى ¾24 ويكسب من 8 بنسات إلى شلن واحد و 3 بنسات يومياً حسب قدرته الإنتاجية.

وتعمل الأنوال 260 يوماً سنوياً بالمتوسط، ويعمل الصناع عادة ثماني ساعات يومياً في الصيف واثنتي عشرة ساعة في الشتاء.

وأصحاب الورش في كل مكان حريصون على زيادة مكاسبهم، ويقولون إنهم على استعداد لأن يأخذوا في اعتبارهم الأنوال اليدوية السريعة إذا كانت بسيطة التصميم، قوية التحمل، مناسبة لقدرتهم المادية.

وسوف نتبين من الأرقام المذكورة أنه يتم نسج ما يزيد على خمسة ملايين ياردة من مختلف المنسوجات سنوياً في بغداد وحدها، بينما يتم استيراد 660 ألف ياردة أخرى، يمكن صناعتها محليا لو توافرت الإمكانات. وأرقامها مع أرقام الأنوال اليدوية في الموصل تغني عن القول.

ومرسل مع هذه المذكرة عينات من الأقمشة القطنية المنسوجة في ورش بغداد اليومية وعلى كل منها بطاقة بالمعلومات الخاصة بها وهي مرقمة وقد تم الاحتفاظ بعينات صغيرة مماثلة في القنصلية تحمل الأرقام نفسها.

وتستطيع القنصلية طبعاً أن توزع كتالوغات الأنوال، وعينات من المنسوجات التي تصنع بها، ولكنني لست متفائلاً أن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق نتائج مرضية وسريعة، فالناس الذين لا تتوافر لهم المعرفة الفنية قد تبعث العينات الكثيرة الحيرة في نفوسهم، وبخاصة أنها لم تنتج جميعاً بآلة واحدة وحتى إذا أنتجت بآلة واحدة، فإن ذلك يتم بعد إدخال بعض التغيرات عليها.

ويجب إرسال التعليمات الخاصة بتشغيل الآلات بالفرنسية والانكليزية، إن أمكن، ما لم تكن هناك بالصدفة تعليمات متاحة بالعربية أو الفارسية.

وهناك أناس في بغداد وما حولها يعرفون الفرنسية أكثر ممن يعرفون الانكليزية، وتلك بالذات حال الموصل.

وقد علمت من والي بغداد أن مهندساً فرنسياً أرسل مؤخراً في طلب نول يدوي فرنسي ليستخدم في مدرسة الصنائع في بغداد. فإذا كان لصناع الأنوال الفرنسيين عينة من انتاجهم متاحة في الموقع، وكانت آل جيدة، فلا يبدو أن المشترين المحليين قد يهتمون بالمخاطرة بأموالهم في شراء آلات لا يعرفون عنها إلا مزاياها الإعلانية.

وطرأت على بالي عدة طرق للترويج لبيع الأنوال اليدوية في بغداد التي يجب أن تكون – بلا ريب – نقطة انطلاق المبيعات.

4 - إنتاج النفط ، عام 1871

1262

... ينابيع النفط في مندلي عديدة، تصل إلى ما يزيد على الثلاثين... وحول المناطق التي فيها شواهد نفطية، حفرت الأرض على عمق بضعة أمتار، وكل ثلاثة أيام أو أربعة يجمع النفط في قرب المياه لينقل إلى مندلي. وهو عادة ذو لون أخضر قذر، ولكن أحد الينابيع في أم با يخرج نفطاً أسود، ولعل النوعين لا يخرجان من طبقة الرواسب الأرضية نفسها.

وهناك طريقان بين مندلي والينابيع، وهما على درجة من الوعورة وبخاصة بعد مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات من مندلي، وحالتهما الحالية لا تسمح إلا باستخدام دواب الحمل للنقل، حيث تستخدم الحمير فيحمل الواحد منها ثلاثة ثلم (قرب)، ويحصل الحمّار على أربعة قروش اضافة إلى نصف ثلم وتباع الثلمتان من النفط الخام بسعر يتراوح بين 25 و 55 قرشاً حسب الموسم، أو 40 قرشاً في المتوسط. وهذا يعني أن كلفة نقل قريتين ونصف القربة تبلغ 14 قرشاً. ولما كان النفط لا يُجمع بعناية كافية فهو يحتوي على قدر معين من الماء. أضف إلى ذلك أن سعة القرية تختلف اختلافا بيناً، ولهذين السببين، فإن حمل الحمار يعتبر 50 أقة فقط من حيث الوزن.

والنفط الذي يخرج من هذه الينابيع ملك للحكومة التركية، وهي تقوم بتكريره في ورشة في مندلي، فيتم تعريض النفط الخام لحرارة معتدلة بعد وضعه في انبيق أو مرجل من النحاس. وبهذه الطريقة يتم تقطير كمية معينة من الهيدروكربون الذي يمكن استخدامه في الإنارة، والمخلفات – التي تكون عالية الكثافة بشكل خاص، سوداء اللون – يستخدم جانب منها للإنارة والجانب الآخر لتسخين المراجل.

ويباع النفط المتخلف عن التقطير للعرب بسعر 18 قرشاً لليوك (ثلمان) أو 50 أقة أي 375,– للأقة الواحدة. ويحرق في وعاء فخاري وتُستخدم الخرق البالية كفتيل، ولسنا في

[1262] نقلاً عن :

France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,"Report by Guyot on the Petroleum of Mendeli and Kifri, 30 August 1871," (Baghdad), vol. 13, 1868 - 1877.

حاجة إلى القول إن الاحتراق غير كافٍ تماماً، والنفط المحترق ينتج عنه الكثير من الدخان والرائحة الكريهة جداً.

أما الجزء الآخر من النفط المتخلف عن التقطير فتسخّن به المراجل، إذ ينقع روث المواشي المجفف في النفط عدة أيام، ويصبح بذلك وقوداً جيداً ولكن لا يستفاد إلا بجزء قليل من الحرارة المولدة منه بسبب عيوب طرق الاشتعال، فهناك عدم توازن بين فتحتات الدخول والهواء داخل الموقد، والفتحات المصممة لاخراج نواتج الاحتراق. والمراجل مصنوعة من النحاس، وأحجامها عادة كالتالي:

55 سنتيمتراً القطر عند القمة، 80 سنتيمتراً القطر عند القاعدة، نصف المتر – العمق، وسماكتها ما بين 1½ – 2 ملم ولذلك لا تلبث أن تتلف بعد حين.

وفي الورشة ثمانية مراجل، تأخذ كل منها ما بين 32 – 35 ثلماً أو 800 – 875 أقة. باعتبار الثلم 25 أقة. وتستمر العملية خمس ساعات بما فيها الوقت اللازم للتعبئة والتفريغ واضرام النار والاصلاحات، وتتم ثلاث عمليات كل 24 ساعة.

وعادة ينتج كل مرجل 4 قماقم من النفط المقطر (نحو 36 أقة). القمقم علبة من النحاس الرقيق ينقل فيها النفط من مندلي إلى بغداد ليباع هناك، ويكلف النقل ما بين 50 و 55 قرشاً لليوك، وكل يوك يتكون من 6 قماقم بوزن إجمالي للعبوات الفارغة 26 أقة تحتوي على 54 آقة من النفط.

وكان الإنتاج من شباط / فبراير 1870 حتى نهاية شباط / فبراير 1871 – 15.252 أقة من النفط المقطر، يتم استخراجها من 794 يوكاً، أي من 39.725 أقة، باعتبار اليوك 50 أقة، أي أن المنتج هو بنسبة 38.3 بالمائة من الخام. وكان إنتاج كل الينابيع في الشهور الأثني عشر الماضية 6744 ثلماً أو 167.500 أقة (أي 458 أقة يومياً).

وسوف أنهي هذا التقرير ببضع كلمات عن ينابيع النفط في كفري وطوزشرماتي. يوجد بالمنطقة 14 ينبوعاً، لها ظروف جغرافية مماثلة لظروف مندلي.. إجمالي الانتاج السنوي

للينابيع نصف مليون أقة، ومن ثم يعد هذا الاقليم أغنى من مندلي، ولكنني أعتقد أن الأرقام مبالغ فيها.

5 - شواهد النفط، عام 1914

[1263]

... وختاماً لهذه المذكرة، أود أن أقدّم بضع ملاحظات موجزة عن رواسب النفط في بلاد ما بين النهرين. ويقارن بول روهر باخ – الذي زار هذه المناطق عدة مرات – هذه الرواسب في مناطق النفط في باكو قبل أن يبدأ الروس استغلالها، ويذهب إلى حد مقارنة الغاز المنبعث منها بمثيله في أمريكا الذي أدخل في مجالات استخدام عديدة تقدّر بعدة ملايين من الفرنكات.

وعلى مدى 25 كيلو متراً من الموصل، غير بعيد من منطقة يقال لها حمّام علي، توجد آثار النفط، وعلى بعد 60 كيلو متراً جنوب الموصل قرب قيارة هناك مصادر نفطية مستغلة بالفعل، ولكن بطريقة بدائية جداً، بالطبع. وهذه الآبار تنتج نحو ألف كلغ يومياً تباع بسعر 30 سنتيم للكيلو غرام. وعلى مسيرة نحو ثماني ساعات شمال الموصل توجد رواسب أخرى ينبثق منها النفط بارتفاع 39 سنتيمتراً. وعلى مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات بالدواب توجد رواسب أخرى، ولكنها لم تستغل حتى الآن استغلالاً منتظماً.

وعلى المنحدرات الجنوبية ليرجر قرب كركوك هناك أيضاً بعض المصادر النفطية ملك الوقف، وأعتقد أن من الضروري الانتباه إلى هذه المصادر التي لا تخص الحكومة ولا تدخل ضمن الاتفاقات المبرمة مع الألمان.

وجنوب شرق كركوك يقع نفط داغ (جبل النفط)، الذي أعطي التزام آبارها بمبلغ مائة ليرة تركية سنوياً. كما يجدر بنا أن نذكر رواسب النفط في القطاع الشمالي من ولاية بغداد. وآثار النفط تمتد جنوباً إلى مندلي[1264]. ومنذ ثلاثين عاماً مضت حقق أحد

[1263] نقلاً عن :

Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, R. Seefelder, “Rapport à la Standard Oil Company, January 1914,” (IOPS / 10 / 301).

[1264] إنظر: القسم رابعاً، النص 4 من هذا الفصل.

المنظمين أرباحاً قدرها 800 – 1000 ليرة تركية سنوياً من هذه المنطقة، ولكن بسبب الصعوبات التي واجهها في استانبول في ما يتصل بالامتياز الذي طلبه، ترك العمل ، ودمر كل المعدات التي أقامها.

ونجد الاستغلال البدائي أيضاً حول هيت على الفرات، نحو 150 كيلومتراً غرب بغداد . وقياساً على الجهود التي بذلتها المجموعة الألمانية، يبدو العمل في النفط في آسيا الصغرى مبشراً، ولكن يجب ألا ننسى أن مسائل النفط تخضع لخيبة أمل كبيرة بخاصة في البلاد التي تؤخذ فيها رواسب الاسفلت وغيرها من المواد المماثلة كشواهد على وجود النفط، ولاسيما مع وجود حملة أُذون استغلال نفط الرافدين الجدد على اختلافهم. وعلى كل، من المؤكد أنه إضافة إلى رواسب النفط في بلاد الرافدين هناك رواسب أخرى أقرب إلى البحر، ولكنها تدخل ضمن منطقة السكك الحديدية الفرنسية، وأحتفظ لنفسي بحق الحديث عنها فيما بعد.

6 - توقعات النفط في ولاية بغداد، عام 1918

1265

... إذا أخذنا في الاعتبار الاهتمام الكبير اليوم من جانب الرأسماليين العالمين بأي مصادر جديدة للنفط لا تزال بكراً، فإنه من الجدير بالملاحظة أن رواسب بلاد الرافدين ظلت حتى الآن دون استغلال. ويمكن القول إن المحاولة الجادة لإيجاد صناعة نفط حديثة جرت فقط خلال السنوات الأربع الأخيرة. وكان السبب الوحيد في التأخير الطبيعة السياسية للمسألة، فحتى عهد قريب كانت الأحوال الداخلية السائدة في تركيا تجعل تنظيم أي شركة كبيرة على أسس حديثة من الصعوبة بمكان.

وعلى نحو ما ذكرنا بالفعل، جرت محاولات للحصول على حق فحص هذه الرواسب . وفي عام 1904 حصلت شركة السكك الحديدية الأناضولية على حق فحص هذه الرواسب على يد خبراء، وذلك من خلال اتفاقية أبرمتها مع إدارة أملاك السلطان (السنية). وكانت

[1265] نقلاً عن :

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “The Naphtha and Asphalt Deposits in Mesopotamia,” (Translated from German), 11 March 1918 (FO 371 / 3402).

الخطوط الرئيسة لهذه الاتفاقية المشار إليها على النحو التالي: حق فحص الرواسب لمدة عام، فإذا جاءت النتائج مرضية، يكون للشركة حق الاستغلال لمدة 40 عاماً، والرسوم التي تُدفع للدائرة السنية لا تحدد بقدر معّين من المال، وإنما بنسبة من عائدات الأرباح الصافية للاستغلال. وإذا أعطيت حقول النفط خلال فترة حق الفحص لشركة أخرى بشروط أقل ملاءمة من شروط شركة السكك الحديدية الأناضولية، فمن حق الأخيرة أن تحصل على تعويض من الدائرة السنية عن كل ما تحملته من نفقات في هذا الموضوع.

وقد أجري الفحص من كانون الثاني / يناير 1905 حتى بداية أيار / مايو من العام نفسه وهي فترة وجيزة على اعتبار أن الرحلة من استانبول إلى حقول النفط تستغرق 36 يوماً بأقصر طريق.

وقد طلبت الدائرة السنية من شركة السكك الحديدية أن توافيها بنتائج الفحص وهو ما كانت الشركة ملزمة به بموجب الاتفاقية، ولكن رغم تكرار الطلب عدة مرات، لم تقدم الشركة رداً مكتوباً، بينما قدمت رداً شفوياً يفيد أن نتائج الفحص غير مشجعة، ولم تتمكن الدائرة السنية من الحصول على إجابة محددة من الشركة عن نياتها بالنسبة إلى الاستمرار في أعمال التنقيب.

ونظراً للموقف غير المؤكد الذي اتخذته شركة السكك الحديدية بهذا الصدد، طلبت الدائرة السنية من السلطان أن يأذن بمنح امتياز النفط إلى شركة أخرى. فأصدر ارادة خولتها ذلك على أن يسبق اتخاذ قرار في الأمر حسم مسألة ما إذا كان لا يزال لشركة السكك الحديدية الأناضولية إدعاءات لحقوق مُنحت لها بموجب اتفاقية الفحص.

وأسند أمر بحث هذه المسألة إلى مجموعة من المحامين هنا (برئاسة باروزي) انتهت إلى أنه لم يتم منح تمديد لاتفاقية الفحص لشركة السكك الحديدية الأناضولية، كما أنها لم تطلب منحها هذا التمديد. يضاف إلى ذلك أنه بغض النظر عن المطالبات المتكررة من جانب الدائرة السنية للشركة بتحديد ما إذا كانت تنوي أو لا تنوي الاستمرار في استغلال حقول النفط، فإنها رغم ذلك تحصل على إجابة محددة لهذا السؤال من شركة السكك

الحديدية، ولذلك فأي حقوق تفضيلية (المبادرة بالرفض) قد تكون للشركة أصبحت منتهية دون أن يترتب على ذلك أي مطالبة بالتعويض عن الخسائر.

ويجب أن نلاحظ هنا أن شركة السكك الحديدية كانت راغبة تماماً في انجاز هذا العمل ، ولكن لم يناسبها البدء فوراً في استغلال حقوق النفط على نحو ما جاء في اتفاقية التنقيب (الفحص)، فقد أرادت أن تنتظر حتى يتم ضمان امتياز انشاء سكك حديد بغداد، إذ كانت الشركة ستفقد كل اهتمام بالعمل في مجال النفط إذا لم يتم بناء الخط الحديدي.

وكان باستطاعة شركة السكك الحديدية الأناضولية أن تنفّذ خطتها، بغضّ النظر عن كل الادعاءات والشكاوي التي أثيرت، إذا لم تكن قد حرمت من الحماية القوية نتيجة تغير النظام السياسي.

7 - مذكرة عن آبار النفط المنوه عنها في بلاد الرافدين وجزء من فارس، عام 1918

[1266]

الملاحظات التالية تستند إلى التقارير الألمانية التي ترجع إلى السنوات المبكرة لهذا القرن، والتقارير الحالية للجيولوجيين الذين أوفدوا لفحص الاكتشافات النفطية بواسطة شركة النفط الانكليزية – الفارسية لحساب السلطات العسكرية.

وتمتد منطقة النفط في بلاد الرافدين إلى مسافة نحو 650 ميلاً شمالاً وجنوباً بحد أدنى للعرض 80 ميلاً، تغطي مساحة نحو 50 ألف ميل مربع. وعلى طول هذه المنطقة الواسعة يُستغل النفط من عدد كبير من الآبار، وهناك ارتشاحات لا حصر لها وشواهد أخرى على وجود النفط.

وكل رواسب النفط في بلاد الرافدين تنتمي إلى الأملاك الأميرية، وكانت ملكاً للسلطات عندما استغلت وأجرّت لمستأجريها بواسطة الدائرة السنة.

[1266] نقلاً عن :

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Memorandum, 2 August 1918,” (FO 371 / 3402).

وأقصى الشواهد النفطية شمالاً التي تتناولها هذه المذكرة تقع في زاخو على بعد نحو 60 ميلاً شمال غرب الموصل، وهي تمثل ارتشاحاً مهماً يستغله الأهالي، ويقال إن هناك 30 بئراً حفرت يدوياً تستخرج منها نوعية جيدة من النفط، بكثافة نوعية 0.9.

وقد جاء في التقارير أن مجموعة الارتشاحات بجوار الجيارة على بعد نحو 50 ميلاً جنوب الموصل هي الأكثر أهمية في الإقليم كله، وقد استأجرها الأهالي من الدولة بإيجار قدره 250 ليرة تركية سنوياً، حيث يتم إنتاج النفط بكميات متواضعة وكان ينتج على هذا النحو منذ عصور مضت، وهو من نوع جيد بدرجة كثافة نوعية 0.8.

وتقع شواهد النفط على ضفتي دجلة بين هذا المكان والفتحة، على بعد 50 ميلاً أدنى النهر، ويقال إن الارتشاحات هناك بالغة الأهمية.

وهناك إشارات قوية إلى وجود النفط في كركوك بينما الإنتاج الحالي من ارتشاحات جويل ثلاثة براميل يومياً، ومن طوزخرماتي أربعة براميل يومياً، وبين هذين الموقعين توجد العديد من الشواهد النفطية، فهذا الاقليم غني بالنفط.

ويوجد في كفري، إضافة إلى ارتشاح نفطي مهم، انبثاق كبير للغاز الطبيعي، كما يعثر على الفحم أيضاً في تلك الناحية.

ويتم تكرير النفط في أنابيق محلية بدائية.

والمجموعة الموجودة في منطقة مندلي – خانقين بالغة الأهمية، وتبشر بوجود حقول نفط وفيرة الإنتاج، وهي غالباً ضمن الامتياز الحالي لشركة النفط الانكليزية – الفارسية المحدودة، وقد فحصها جيولوجيوها بصورة أو بأخرى تفصيلياً – وقد تم فتح بئر في جياسرك، ولكن عندما اكتشفت بئر في ميدان نفط تركت البئر الأولى على أساس سهولة اتصال الحقل الأخير بالساحل.

وقد ورد في تقرير تاريخه آذار / مارس 1918 عن نفط خانه أعده أحد جيولوجيي الشركة أن "حقل نفط خاه يقترب من الشروط المثالية بدرجة أنه يجب أن يعد مبشراً إلى حد كبير، ويقال إن طول القبة عشرة أميال، وبذلك يحتمل أن يكون مخزن النفط كبيراً

جداً. وتعد الشركة الترتيبات للحفر في هذه المنطقة بمجرد امكانية نقل المعدات، وذلك بناء على طلب السلطات العسكرية".

وتفيد التقارير أن حقل أبي غيلان أيضاً يبشر بإنتاج وفير.

ويقدم الحقلان المحددان في منطقة بشت كوه في دهلوران ودلباري أيضاً شواهد إيجابية جداً، وتتجه النية إلى الحفر فيهما بمجرد أن تسمح أعمال التنمية بذلك. وهناك أيضاً شواهد ايجابية بين دهلوران ونفط خانه.

وقد قام جيولوجيو شركة النفط الانكليزية – الفارسية بفحص النفط الذي انبثق بمنطقة الرمادي – هيت على الفرات، وكتبوا التقرير التالي:

"من ثم، هناك ثلاثة أجزاء من قبة جوانبها بعمق يقل عن الميل الواحد ببضع أقدام، وقد تم تحقيق انتاج كبير من تكوينات مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن ضغط الغاز والاتساع الكبير للارتشاحات لا يعني بالضرورة الانتاج الجيد للنفط الاسفلتي من الآبار المحفورة، ولكنه يجب أن يؤخذ على أنه من الأدلة الايجابية المهمة.

ويتم الحصول على قدر كبير من البترول من الآبار المحفورة يومياً، وهناك بحيرة من القار تحتوي على نحو 60 ألف طن من هذه المادة. ومن المحتمل أن تتحول هذه المنطقة أيضاً إلى حقل وفير الإنتاج...".

الفصل السابع – المالية والمالية العامة

أولاً: المالية

في القرن الثامن عشر ومعظم القرن التاسع عشر، كان للنظام النقدي العثماني ميزتان بارزتان هما: الخفض المستمر لقيمة العملة، ونقص قوتها الشرائية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، ونقص العملة المحلية بالنسبة إلى الطلب، مع ما يترتب عليه من استخدام العملات الأجنبية على نطاق واسع.

فقد خفضت قيمة العملات المتتالية التي سكها العثمانيون (الاقجه عام 1327 التي يعرفها الأوروبيون باسم asper أو aspra، والبارة عام 1620، والقروش التي يعرفها الأوروبيون بـ groschen أو Piaster في عام 1690). وانخفض سعر صرف القروش من 5 فرنكات إلى 6 في منتصف القرن السابع عشر إلى فرنكين و 6 سنتيمات في عام 1774 وفرنك واحد في عام 1811. ومن الطبيعي أن تتضخم الأسعار، فارتفع مؤشر أسعار المنتجات الرئيسية في استانبول من 83 عام 1756 إلى 338 عام 1800[1267]. وتشير المادة النادرة المتاحة عن سوريا إلى ارتفاع متدرج في الأسعار في القرن الثامن عشر[1268]، ونفترض وجود تطور مشابه في العراق. وتعني ندرة ورداءة نوع العملات العثمانية أنه قد استبدل بها مجموعة واسعة من العملات الأجنبية. ففي سوريا في القرن الثامن عشر كانت العملة الرئيسية المتداولة أساساً القروش (ينقسم القرش إلى 40 بـارة)، ولكن لما كانت هذه نادرة فقد انتشر تداول الدولار الهولندي أو نسخة مخفضة القيمة منه عرفت باسم "قروش اسدي" لوجود أسد زيلندا على وجهها، وكانت تسك خصيصاً للبلدان العثمانية فأصبحت

[1267] للمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات، إنظر :

Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1980), pp. 326 – 337, and Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950 – 1957), vol. 1, pt. 1, pp. 49 – 59.

[1268] إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

عملة نمطية. وقد حل محله دولار ماريا تريزا، والعملة الأسبانية وغيرها من العملات الأوروبية. وكان يتم الحصول عليها من خلال فائض الصادرات الذي تسجله عادة التجارة مع أوروبا[1269].

وتقلبت القيمة النسبية لهذه العملات تبعاً للعرض والطلب بما في ذلك عوامل مثل تقدم أساطيل الكنوز الإسبانية من أمريكا والطلب على العملات من إيران[1270]. وفي العراق ، كانت الروبية الهندية والتومان والكران الايراني مهمة أيضاً وللأغراض الرسمية كانت وحدة الحساب هي (الكيس) وهو 500 قرش.

واستمرت هذه الاتجاهات سائدة معظم القرن التاسع عشر. وتم سك عملات جديدة منها البشلك (5 قروش) والالتلك (6 قروش) في أعوام 1810، 1829 ، و 1833، ولكنها لم تحل المشكلة كثيراً لأنها كانت أيضاً قليلة الوزن، وكانت نسبة الخلط فيها كبيرة[1271]. وفي عام 1839 صدرت سندات "القايمة" على الخزانة بقيمة 25 قرشاً بفائدة 12 بالمائة، وما لبثت أن انخفضت قيمتها انخفاضا كبيراً. وفي عام 1844، سكت عملة تركية جديدة هي الليرة التركية التي تقوم على معدني الذهب والفضة بنسبة 1 : 15.909، وكانت تساوي مائة قرش أو 18 شلناً، ولكن هذه المحاولة تحطمت أمام العجز المالي الحكومي، وفائض الواردات، وهبوط أسعار الفضة عالمياً.

وعقب أزمة الإفلاس، قامت محاولة جديدة عام 1881، فأصبحت الليرة الذهبية التركية زنة 7.216 غرامات بدرجة نقاء 91.65 عملة أساسية تعادل 18 شلناً أو 4.40 دولارات أمريكية، وكانت تنقسم إلى مائة قرش صاغ ذهب عرفت في البلاد العربية باسم القرش الصحيح. وكانت العملة الفضية الرئيسية هي المجيدية، وكانت النية متجهة في الأصل إلى أن تكون مساوية لعشرين قرشاً صاغاً، ولكن لما كانت القوة الشرائية للفضة قد

[1269]Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914* (Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1966), pp. 30 – 37.

[1270]بالنسبة إلى أسعار الصرف عام 1838، إنظر :

John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), pp. 95 – 96, and Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London: Macmillan, 1967), pp. 189 – 193.

[1271]إنظر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

انخفضت، فقد حددت سعر المجيدية رسمياً بـ 19 قرشاً صاغاً، وبذلك أصبحت القيمة الضمنية لليرة 105.26 قروش، وشكلت العملات الثانوية تعقيدات أخرى، فقد نقصت قيمة الفضة القديمة منها، وسك من العملات النحاسية ما يزيد على الحاجة. ومن ثم هبطت قيمتها السوقية دون الحد، وظهرت عملة جديدة هي القرش الشرك (بالعربية: القرش المعيب) ويعني ذلك أنه كان هناك نوعان مختلفان من النقود: الليرة الذهبية، والمجيدية الفضية اللتان كانت قيمتهما المعدنية تعادل بقدر أو بآخر قيمتهما الاسمية، وهما يستعملان كوحدتي حساب في المعاملات الحكومية. أما الثانية فنقود رمزية قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية، وهي التي كانت تستخدم في المعاملات اليومية. وكان للأخيرة ثلاث مجموعات قيمية: القيمة القانونية وهي 19 قرشاً للمجيدية أو 105.26 قروش لليرة، وأخرى ملائمة لتجارة التجزئة وبخاصة في استانبول بقيمة 108 قروش لليرة، وقيمة تجارية اختلفت من مكان إلى آخر بحسب العرض والطلب، وبحسب طبيعة السلعة التي تباع أو تشتري وقد تأرجحت بين القيمة الإسمية والقيمة الفعلية. وعلى ذلك حول عام 1905 كان السعر التجاري لليرة في استانبول بين 108 قروش و 109، وفي ازمير 102 – 178، وفي بيروت 124 – 125، وفي بغداد 103 – 153. وفي عام 1914 كان سعر الليرة في سوريا كالتالي: طرابلس 123، حمص 124، بيروت 124.6، صيدا 125، دمشق 130.8 قرشاً. كما أن المناطق المختلفة استخدمت عملات مختلفة كوحدة أساسية للتجارة : فكانت الليرة في استانبول، والمجيدية في ازمير، والالتلك في أرمينيا، والقروش في سوريا والعراق. وكما كانت عليه الحال من قبل، استمرت كميات كبيرة من العملات الأوروبية والروسية والهندية في التداول، أضف إلى ذلك القليل من الأوراق النقدية التي أصدرها البنك العثماني، ولكن فيما عدا استانبول حيث قبلوا بحسم، ولم يتداول منها في

سوريا والعراق إلا قدر محدود[1272]. ولا حاجة إلى القول أن الاستمرار في إصدار عملات محلية منخفضة القيمة أدى إلى التضخم وإلى هبوط حاد في سعر الصرف ... وفي عام 1800 كان القرش يساوي فرنكاً و 37 سنتيماً ولكن بحلول عام 1900 أصبح يساوي 22 سنتيماً فقط أو أقل من ذلك[1273]. وطبيعي أن ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً.

يضاف إلى ذلك، أن التجارة عانت نقص العملات والمحاولات المتكررة من جانب الحكومة لتنظيم سعر الصرف، وقد ذكر عام 1842، أنه قد استخدمت عملات ذات ثقوب تشير إلى أنها مأخوذة من حلي النساء[1274]. وبعبارة أخرى، خرجت العملات التي تراكمت من قبل من خزناتها. وفي عام 1852، تم سحب العملات القديمة، ولكن طرحت كميات غير كافية من العملات الجديدة مكانها: ونتج عن ذلك أن أصبح نصف العملات المتداولة من العملات الفرنسية والإنكليزية والروسية، والربع من العملات التي تعادل قيمتها الإسمية قيمتها الحقيقة، والربع الآخر من العملات التي تعادل قيمتها الحقيقية نصف قيمتها الإسمية[1275]. وفي عام 1859، ذكر القنصل البريطاني في حلب أنه نظراً لنزوح العملة إلى الخارج من خلال فائض الواردات، تعتمد التجارة على أوامر الصيارفة بكثافة (إنظر بعده)، الذين ضاعفوا من سعر الصرف وغالباً ما كانوا يضطرون إلى

[1272]للمزيد من التفاصيل، إنظر:

Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 326 – 337; George Young, *Corps de droit ottoman,* 7 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1905 – 1906), vol. 5, pp. 1 – 12; Haim Gerber and Nachum Gross, "Inflation or Deflation in Nineteenth Century Syria and Palestine," *Journal of Economic History* (June 1980); Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* American University of Beirut, Social Science series; no. 6 (Beirut: American Press, 1935); Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900), pp. 156 – 165.=

=ويتقدم المصدر الأخير قوائم بالعملات المحلية والأجنبية وأسعار صرفها. إنظر أيضاً: سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق (بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت، 1938)، ص 433 – 434.

[1273]Verney et Dambmann, Ibid., p. 156.

بالنسبة إلى سعر صرف الإسترليني في الأعوام 1740 – 1844، إنظر: Issawi, Ibid., pp. 329 – 331.

[1274]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale, "Report on Trade, 17 September 1842," (Beyrouth), vol. 3, and Dominique Chevallier, "Western Development and Eastern Crisis in the Mid – Nineteenth Century," in: William Roe Polk and Richard L, Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1 (Chicago, I11.: university of Chicago Press, 1968).

[1275]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale, "Dispatch of 14 November 1852," (Beyrouth), vol. 6.

الإفلاس، مما أدى إلى إفلاس التجار[1276]. وفي عام 1860، قررت الحكومة خفض 20 بالمائة من سعر الصرف (في القروش الشرك) التي يجب أن تصرف بها العملات الأجنبية والعملات التركية الصحيحة، وكانت النتيجة وقوع اضطراب شديد وصعوبات في كل من المدن التجارية[1277]. وفي عام 1871، أدى تصدير الذهب والفضه إلى انقاص العملة المتداولة في حلب لدرجة كبيرة حتى أن الصفقات كانت تعقد بموجب صكوك (كمبيالات) تحمل حسماً شهرياً يراوح بين 4 و 5 بالمائة[1278]، وصدر أمر في 11 آذار / مارس 1880 "انقص سعر الصرف لعملات المعدنية 50 بالمائة"[1279]. وفي عام 1882، ذكر أن القيمة الحقيقية للمجيدية كانت 15 قرشاً والقيمة الجارية 18.5 قرشاً، وكانت الحكومة تقبله بسعر 19 قرشاً، مما أدى إلى المحافظة على القيمة الجارية، ومن ثم كانت المجيدية تسك في الخارج وتستورد لتحقق فائدة قدرها 15 بالمائة[1280] وعلى كل، يبدو أن تدخل الحكومة بعد ذلك أنقص من الشكاوى القليلة التي ترددت.

وكان الوضع مماثلاً في العراق، فكان هناك نوعان من القروش يتم تداولها إلى جانب العديد من العملات الأوروبية والهندية والإيرانية، هما: القروش العين أو الشامي (عملة لم تسك منذ القرن الثامن عشر، ولكن استمرت تمثل واسطة المبادلات) وكانت تعادل من 10 قروش إلى 11 قرشاً صاغاً في الستينات[1281]. وفي 3 نيسان / ابريل 1888، أصدرت الحكومة قراراً بأن قيمة العملات الجارية في بغداد بالنسبة إلى القرش بخفض بمقدار الثلث وبذلك انخفضت قيمة المجيدية من 28.75 قرشاً صاغاً إلى 19 قرشا صاغاً، والليرة من 170 قرشاً إلى 111. وكما يقول القنصل البريطاني، أدى ذلك إلى تشجيع

[1276]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Skene to Bulwer, 28 May 1859,” (FO 78/1452).

[1277]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: “Brant to Bulwer, 8 April 1860,” and “Kayat to Russel, 2 February 1860,” (FO 78/ 1537); “Skene to Bulwer, 1 May 1860,” (FO 78/1538); “Rogers to Bulwer, 10 June 1861,” (FO 78/1586), and “Sandwith to Bulwer, 31 March 1862,” (FO 78/1670).

[1278]Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, “Aleppo”.

[1279]Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, “Beirut”.

[1280]Great Britain, Accounts and Papers 1883, vol. 73, “Aleppo”.

[1281]Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, “Basra”.

كان سعر صرف في الأربعينات 13.3 شامي للجنيه الإسترليني وفي التسعينات 17 شامي.

الواردات[1282]. وبعد بضع سنوات ذكر القنصل البريطاني في البصرة أن العملة كانت "مسألة يصعب تناولها، ومن الصعوبة أن يفهم المرء نفسه في الموقع، ومازال من الأصعب شرح الأمر للآخرين". وبعد أن يعدد العملات الرئيسية المتداولة، يشير إلى أنه كانت هناك ثلاثة أنواع من القروش هي "قرش الحكومة الذي يعادل 100 منة ليرة واحدة، والقرش المحلي و ¾153 منة تعادل ليرة، والقرش المستخدم في المصروفات الجارية (المشتريات الصغيرة في السوق ومنتجات البساتين... الخ) و ¾170 منة تعادل ليرة واحدة"[1283].

ويبين تقرير خاص ببغداد عام 1883 إلى أي مدى كان العملة الفضية قليلة، إذ كان هناك ما يعادل 142 ألف روبيه من العملات التركية، و 186 ألف روبيه من العملات الأجنبية او نحو 43 ألف جنيه استرليني[1284]، وفي عام 1907 ارتفع الرقم إلى ما يقدّر بربع مليون جنيه استرليني، وفي عام 1909 إلى نحو نصف المليون[1285].

وادّى فتح فروع للبنك العثماني إلى تحسين الوضع نوعاً ما. "نجح البنك بقبوله فقط المدفوعات بالليرة التركية والمجيدية والاسترليني والنابليوني في إدخال القرش الذهبي (100 لليرة التركية) في أعمال المبادلات"، ولكن استمرت أنواع مختلفة من العملة في التداول، والكران "الذي يسود هذه السوق، يقوم كأساس للمبادلات في البيع والشراء، يؤثر على هذه النقود"[1286].

وتحسّنت أحوال الصيارفة – الذين كان غالبيتهم من اليهود أولاً ثم المسيحيين فيما بعد في سوريا – مع هذا الاضطراب في العملة، من أولئك الذين عملوا في المدن الصغيرة إلى صيارفة غلاطة في استانبول. وإضافة إلى تغيير العملات قاموا بتحويلات النقد، وتقديم

[1282]Great Britain, Accounts and Papers 1889, “Baghdad”.
[1283]Great Britain, Accounts and Papers 1893 - 1894, vol. 91, “Basra”.
إنظر أيضاً : القسم ثالثاً، النص 10 من هذا الفصل.
[1284]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “25 January 1883,” (FO 195/1479).
[1285]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Ramsay, “Note,” (FO 195/3208).
[1286]Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93, “Basra”.
وللإطلاع على معدّل سعر الإسترليني والكران بين الأعوام 1809 و 1914، إنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 343 – 345.

القروض، وحسم السندات الأذنية (الكمبيالات) كما لعبوا دوراً بارزاً في التزام الضرائب (إنظر بعده) وكانوا يقومون بضمان الفلاحين أو يأخذون الالتزامات نفسها[1287].

ويشير النص (3) إلى اتساع سوق النقد في الاقليم في حلب عام 1801، ويبيّن النص 27 أن الأساليب لم تتغير كثيراً عند عام 1908. كذلك قام بعض التجار باقراض الأموال ، وقامت بعض البنوك الخاصة الصغيرة في بيروت والقدس، مثل بنك فليرو في عام 1848، أول بيت تجاري أوروبي في المدينة الأخيرة[1288]. وفيما بعد أنشئت بنوك مماثلة في حلب ودمشق. وفي عام 1856، أسس البنك العثماني في لندن برأسمال قدره نصف مليون جنيه استرليني، وفتح فرعاً له في بيروت، ومارس هذا الفرع أعمال البنوك المعتادة وأعطى فائدة من 4 إلى 6 بالمائة على الودائع لأجل حسب المدة ومدى الأخطار[1289]، وحتى عام 1871، على الأقل، كان البنك العام الوحيد الذي يعمل في سوريا[1290]. وعلى كل، عند عام 1900، انضم إليه بنك الكريدي ليونيه، والبنك الألماني لفلسطين، وبنك بريطاني صغير هو بنك سوريا في حيفا[1291]. وعند عام 1914 كانت البنوك التالية تمارس نشاطها في سوريا: البنك العثماني وله 12 فرعاً، البنك الألماني لفلسطين وله 9 فروع، الشركة الانكليزية الفلسطينية ولها 8 فروع، وكلا البنكين في فلسطين أساساً، والكريدي ليونيه مع فرعين في يافا والقدس، وبنك دو سالونيك بفرع واحد في بيروت، والبنك التجاري لفلسطين في القدس، وبنك الشرق الألماني وله فرع في حلب[1292]. وكانت هذه البنوك تقبل الودائع، وتقوم بحسم الكمبيالات وتقدم قروضاً قصيرة الأجل، وتتيح التسهيلات الائتمانية الرخيصة. وفي عام 1860 ذكر القنص البريطاني أنه "لا يوجد بنك في القدس أستطيع أن ألجا إليه للاقتراض رغم أني على استعداد لدفع فائدة

[1287]للمزيد من التفاصيل، إنظر: Issawi, Ibid., pp. 339 – 343.

[1288]Martin Gilbert, *Jerusalem: Rebirth of a City* (New York: Viking; Elisabeth Sifton Books, 1986), p. 51.

[1289]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Copy of Bank Circular, 30 October 1856," (FO 78/1219), and Adrien Biliotti, *La Banque impériale ottoman* (Paris: Impression H. Jouve, 1909), passim.

[1290]Great Britain, Accounts and Papers, vol. 58, "Syria".

[1291]Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* pp. 171 – 172.

[1292]A. Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," *Beihefte zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 – 5 (1916), pp. 267 – 277., and Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* pp. 28 – 31.

بمعدل 24 بالمائة، وهو المعدل الشائع الآن في القدس"[1293]. وفي التسعينات كانت القروض التجارية تعقد في بيروت بفائدة 6 – 10 بالمائة، وعند عام 1910 كان معدل الفائدة التي يتم تحصيلها كالتالي: 6.5 بالمائة لمصارف الدرجة الأولى، 6.75 بالمائة لمصارف الدرجة الثانية، 7 بالمائة لتجار الدرجة الأولى، 7 – 8 بالمائة لغيره من التجار[1294].

ويعطينا تقرير عام 1890 فكرة عن عائدات رأس المال. إذ أعطت البنوك 5 – 6 بالمائة على الودائع، وحققت أرباحاً راوحت بين 15 و 25 بالمائة، وغلت الزراعة 5 بالمائة أو 6، أو حتى 7، والمباني حققت 7 بالمائة فقط عام 1887، وهو رقم منخفض بصورة غير طبيعية بسبب التوسع في البناء في السنوات السابقة[1295].

وأصبح التأمين أيضاً متاحاً، ففي عام 1854 ذكر القنصل الأمريكي أنه "ليس هناك تأمين في هذه البلاد، ولا توجد شركات أو أفراد يتحملون هذه المخاطرة"[1296]. وعند عام 1900 على أي حال، كانت هناك 25 شركة تأمين لها مكاتب في بيروت تمارس التأمين على الحياة وضد الحريق وأخطار النقل البحري[1297]. وفي عام 1910، كانت هناك 19 شركة في بيروت من بينها 5 فرنسية، و 4 بريطانية، و 3 نمساوية، و3 ألمانية، واثنتان أمريكيتان، وواحدة كندية وأخرى ايطالية[1298].

[1293]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Finn to Russel, 24 May 1860,” (Fo 78/1537).

[1294]Veney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en syrie et en Palestine,* p. 173; Ruppin, Ibid., p. 171; Great Britain, Accounts and Papers: 1909, vol. 98, “Jaffa”; 1910, vol. 103, “Damascus,” and 1913, vol. 72, “Aleppo”.

[1295]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial,”Notes on Trade, June 1890,” (Beyrouth), vol. 10.

[1296]United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, “Reply to Circular, 15 July 1954,” (T 367.2).

[1297]إنظر القائمة في:

Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* p. 200.

[1298]United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, “Correspondence, October – December 1910,” (C 8.5).

وقد ساعدت هذه التطورات التجار وغيرهم من سكان المدن، ولكنها لم تفعل شيئاً في الغالب للفلاحين. وفي عام 1837، كان هناك حديث عن تأسيس بنك لإقراض صغار الملاك بفائدة 10 – 12 بالمائة، ولكن المشروع لم يتحقق[1299].

وفي عام 1852 صدر قرار حدد معدل الفائدة على قروض الفلاحين بـ 8 بالمائة، وقد أشار القنصل البريطاني إلى أن المعدلات المعتادة كانت 20 بالمائة – 24، وهي تمثل معدلاً حقيقياً نحو 14 – 18 بالمائة إذا أخذنا في الاعتبار التقلبات في أسعار صرف العملات[1300]. وكان القرار بلا جدوى طبعاً، كما كان ذلك مصير محاولة أخرى تمّت عام 1861 لجعل معدل الفائدة ينخفض حتى 8 – 12 بالمائة، واستمر الفلاحون يقترضون من سكان المدن بفائدة 20 – 24 بالمائة إذ كانوا يسددون وقت الحصاد[1301]. وقد فتح البنك الزراعي الذي تملكه الحكومة أكثر من 15 فرعاً في سوريا وقدم القروض بفائدة 6 بالمائة،ولكنه سد جانباً فقط من الحاجات. وفي عام 1913، كان قدّم 71 ألف قرض متميز إلى 58.7 مليون قرش[1302].

وكانت التطورات في العراق مماثلة، ولكنها كانت أبطأ وأضيق نطاقاً. فقد فتح فرع لجمعية لندن وبغداد في بغداد في عام 1864، ولكن عملياته كانت قاصرة على صفقات الصرف مع الهند[1303]. وفي عام 1890، أقام البنك الامبراطوري الفارسي فرعاً له في بـغداد، وفي 1891 أقام فرعاً آخر في البصرة، ولكنهما أغلقا معاً عام 1893 نتيجة اتجاه البنك العثماني إلى فتح فروع له، وكان قد أقام فرعاً في بغداد عام 1893، ولكنه لم يفتتح

[1299]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Dispatch of 3 May 1837,” (Beyrouth), vol. 1.

[1300]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Wood to Canning, 28 January 1852,” (FO 78 / 910).

إنظر: 1852 جنيه في العام 50.000وتشير الوثيقة الأخيرة إلى أن البيوت البريطانية في دمشق أقرضت الفلاحين.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Dispatch of 28 February 1852,” (FO 78/918).

[1301]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Finn to Alison, 19 June 1858,” (FO 78/1388); “Rogers to Bulwer, 10 July 1862,” (FO 78/1670); “Rogers to Eliot, 30 January 1868,” (FO 78/2051), and “Reply from Marash to Questionnaire,” (Fo 78/1418).

[1302]Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* pp. 31 – 33, and Ruppin, “Syrien als Wirtschaftsgebiet,” pp. 104 – 112.

إنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص 13 من هذا الكتاب.

[1303]Great Britain, Accounts and Papers: 1867, vol. 67, "Baghdad".

فرع البصرة إلا عام 1904[1304]. وجرت محاولة لإدخال أوراق النقد إلى بغداد عام 1895، ولكنها لم تحقق إلا القليل من النجاح[1305]. وفي عام 1907 فتح فرع للبنك في الموصل، وفي عام 1912 أقام البنك الشرقي فرعاً له في بغداد[1306].

وبالنسبة إلى معدلات الفائدة السائدة، في عام 1911 "بات رأس المال المستثمر في الأعمال المحلية الذي كان بربح من قبل 9 بالمائة لا يستطيع الآن أن يحصل على أكثر من 6 أو 7 بالمائة"[1307].

وكان التأمين أيضاً محدوداً. وفي عام 1900 كانت هناك شركة واحدة تعمل في بغداد، هي شركة سويسرية تعمل في التأمين البحري[1308]. وفي عام 1908 كتب جورج لويد "التأمين على الحياة في بغداد غير منتشر إلى حد بعيد بين الأهالي، وقد أمّن نحو 15 شخصاً أو 20 على حياتهم لدى واحدة أو أخرى من الشركتين الامريكيتين". ولم يكن التأمين ضد الحريق شائعاً لأن "شركات التأمين لم تقم بتشجيعه. والشركات الجيدة تقبل فقط التأمين على أخطار الدرجة الأولى من الأوروبيين"[1309].

وكان الائتمان الزراعي أكثر ندرة حتى في سوريا، ففي الموصل عام 1845، "لم يكن إلا القليل من المزارعين يتوافر لديهم المال، ولكي يحصل الفلاحون على الأموال اللازمة للزراعة، اعتادوا أن يشتروا البضائع من التجار بالدّين ويسددوا ثمنها عند الحصاد، ثم يعيدون بيعها إلى بعض الرأسماليين بحسم 20 بالمائة أو 25 مقابل الدفع نقداً" والأحوال

[1304]Great Britain, Accounts and Papers: 1893 - 1894, vol. 91, "Baghdad." and “Basra”; 1895, vol. 100, “Baghdad”; 1905, vol. 93, “Basra”.

حول الصرف الإمبراطوري، إنظر :

Geoffrey Jones [et. al.], *Banking and Empire in Iran* (Cambridge, Mass.: [n. pb.], 1986), pp. 64 – 66.

[1305]Great Britain, Accounts and Papers: 1897, vol. 94, "Baghdad.".

[1306]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Ramsay to O’Conor, 3 July 1907,” (FO 195 / 2243); Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 117, “Mosul,” and حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص 445..

[1307]Great Britain, Accounts and Papers: 1912 - 1913, vol. 100, "Baghdad.".

[1308]Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* p. 200.

[1309]Great Britain,.India Office, Bombay, Political and Secret, “Report upon the Conditions,” (IOPS/ 3/ 446), p. 47.

ليست أفضل في المناطق الأخرى، ولا يبدو أن البنك الزراعي قد مارس عمله في العراق[1310].

وفي سوريا، استمر الارتفاع الشديد في الأسعار حتى الخمسينات[1311]والعامل الرئيسي في ذلك انخفاض قيمة العملة، كما ذكرنا من قبل. واستمر ذلك تحت الحكم المصري، وعلى سبيل المثال، ارتفع الدولار النمساوي من ثمانية قروش عام 1824 إلى عشرين قرشاً في عام 1838، وأدى الطلب الحكومي على العمل والمنتجات أيضاً إلى رفع الأسعار والأجور[1312]. ويبدو أن أسعار المواد الغذائية قد تضاعفت أو فاقت الضعف، وبلغت أسعار الأراضي ثلاثة أضعاف[1313]. وكانت عودة الحكم العثماني تعني تطبيق معاهدة عام 1838 التجارية وإلغاء الحظر على الصادرات، ومن ثم ارتفاع أسعار الغلال إلى المستوى العالمي[1314]. ومن ناحية أخرى، أصبحت الواردات أرخص من ذي قبل، إذ كان اتجاه الأسعار العالمية نحو الانخفاض، واستقرت العملة تدريجياً. وقطع هذا الاستقرار أو انخفاض الأسعار تلف المحاصيل في موسمي عامي 1845 – 1847 في سوريا والأناضول صحبه تزايد الطلب في أوروبا[1315]. وهبطت الأسعار مرة أخرى، ولكن خلال حرب القرم بلغت أسعار الغلال مستوى لم تبلغه من قبل بسبب زيادة الطلب في كل من أوروبا واستانبول[1316] ويبدو أن الأسعار اتجهت إلى الثبات من الستينات إلى

[1310]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rassam to Canning, 9 August 1845," (FO 195 / 228);

حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص 456 – 458، وإنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 13 من هذا الكتاب.

[1311]إنظر: القسم ثانياً، النص 1 من هذا الفصل.

[1312]إنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[1313]Bowring, *Report on the Commerical Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 118 – 124.

[1314]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch from Wood, May 1841," (FO 406 / 7).

[1315]إنظر رسالة من الأرشيف النمساوي، في:

Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 213 – 214, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "De Lesseps to Bastide, 25 February 1848," (Alep), vol. 31.

[1316]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Werry to Canning, 2 February 1850," (FO 78 / 836); "Finn to Clarendon, 27 February 1854," (FO 78 / 1032); "Kayat to Clarendon, 31 December 1855," (FO 78 / 1122).

التسعينات، بفضل المحاصيل الجيدة وهبوط الأسعار العالمية، ولكنها ارتفعت كثيراً منذ التسعينات حتى الحرب الأولى. ولا حاجة إلى القول إن غياب إمكانات التخزين وارتفاع كلفة النقل[1317] كان يعني أن كلاً من الأسعار الموسمية والأسعار السنوية كانت عرضة لتقلبات حادة جداً، وأن الأسعار اختلفت أختلافاً كبيراً من موقع إلى آخر[1318]. وفي ما يتعلق بتكاليف المعيشة، تمت دراسة الأرقام المتاحة عن الفترات التي كانت أكثر توافراً فيها. خلال الخمسين عاماً السابقة على الأربعينات ارتفعت تكاليف المعيشة ارتفاعاً حاداً[1319]. وفيما بين 1844 – 1856، و 1900 – 1912 تضاعف ثمن الخبز تقريباً، بينما لم يتغير سعر الدقيق والأرز، وارتفع سعر اللحوم ثلاثة أضعاف أو أربعة (إنظر الجدول رقم (7 – 1)) والمعدل غير المتوازن يفترض أن تكاليف المعيشة ارتفعت مرتين ونصف المرة، ولكن ذلك يعطي اللحوم وزناً لا تستحقه. كما أن أسعار السكر والبن، اللذين كانا يستوردان، هبطت قليلاً، وهبطت أسعار الكيروسين والمنسوجات هبوطاً حاداً[1320]. وبشكل عام، يبدو أن تكاليف المعيشة تضاعفت على أكثر تقدير. وهذا التقدير يتماشى والتقدير المماثل الخاص بتركيا[1321].

جدول رقم (7 – 1)

سوريا: تكاليف المواد الغذائية (1844 – 1846 = 100)

الفترة	خبز القمح	دقيق القمح	الأرز	لحم الضأن	لحم البقر	المعدل غير المتوازن
1844 – 1846	100	100	100	100	100	100
1850 – 1856	78	-	-	146	189	138
1871 – 1878	-	108	253	358	483	301
1900 – 1912	167	94	104	415	553	267

المصدر: القسم ثانياً، النص 2 من هذا الفصل.

[1317]إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

[1318]للإطلاع على الأرقام الخاصة بتركيا، إنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* p. 332.

[1319]إنظر: القسم ثانياً: النص 2 من هذا الفصل.

[1320]إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[1321]لمزيد من المناقشة، إنظر: Issawi, Ibid., pp. 32 – 337.

وعلى كل، يجب الإشارة إلى أن التقارير القنصلية تعطي انطباعاً عن زيادة أكبر في تكاليف المعيشة، ويرجع ذلك من ناحية إلى الارتفاع الحاد في أسعار أراضي المدن والمنازل والإيجارات. ففي بيروت كان الإيجار السنوي لبيت جيد لإقامة أسرة صغيرة في أوائل الثلاثينات يقدر بثلاثين جنيها إسترلينيا، وإيجار الفيلا ذات الحديقة لإقامة عائلة أكبر يقدر بأربعين جنيهاً. وقد ارتفعت الإيجارات بسبب "كثرة الفرنجة الذين استقروا فيها أخيراً". وفي عام 1887، ذكر القنصل البريطاني أن "ثمن الأرض وأراضي البناء داخل يافا وحولها تستمر في الارتفاع باطراد" كما ترتفع أسعار المباني، وفي القدس ارتفع ثمن الأرض ستة أضعاف ما كانت عليه من قبل منذ سنوات قليلة مضت[1322]، وكان سبب ذلك يعود إلى الهجرة اليهودية وزيادة عدد المؤسسات الدينية والخيرية الأجنبية. وفي دمشق عام 1891، "بلغت تكاليف المعيشة خلال الثلاثين عاماً الماضية ثلاثة أضعاف ، والإيجارات أيضاً، رغم أنها ما تزال منخفضة – ما عدا بالنسبة إلى الأوروبيين – زادت على الضعف"[1323]. وعند عام 1899، غلب الظن أن تكاليف الحياة ارتفعت مرتين أو ثلاث مرات عما كانت عليه قبل عشرين عاماً، وقدّر أن سكك حديد بيروت رفعت أسعار المنتجات الزراعية[1324]. وبحلول عام 1905 "زادت تكاليف المعيشة على ثلاثة أمثال ما كانت عليه منذ عام 1861"[1325].

والمعلومات الخاصة بالعراق أكثر ندرة، ولكن يمكن افتراض أن الاتجاهات العامة نفسها قد سادت هناك. ففي أيلول / سبتمبر 1831 ذكر القنصل الفرنسي في بغداد أن الأسعار قد ارتفعت باطراد – القمح بسعر 10.4 قروش للأقة واللحم بسعر 20 قرشاً – ولكن من

[1322]John Carne, *Syria, the Holy Landm Minor,* 3 vols. (London: [n. pb.], 1836), vol. 2, p. 10; Great Britain, Accounts and Papers: 1887, vol. 100, “Jaffa,” and 1888, vol. 103, “Jerusalem”.

[1323]Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, “Damascus”.

[1324]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Richards to Salisbury, 1 November 1889,” (FO 195 / 2056).

إنظر أيضاً لائحة بالأسعار للعامين 1890 و 1906، التي تظهر زيادة بنحو ضعفين أو ثلاثة أضعاف. إنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 116, “Damascus”.

[1325]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Craw to Hay, 4 October 1897,” (FO 195 / 1940), and “O’Conor to Landsdowne, 17 October 1905,” (FO 424 / 208).

المفترض أن ذلك يرجع إلى الآثار المتجمعة للفيضان والوباء والحصار[1326]. واستنتاجاً من نبرة التقارير القنصلية الفرنسية، تسببت حرم القرم في ارتفاع شديد في أسعار الغلال، تبعها ارتفاع طفيف حتى حوالي عام 1870، أعقبه استقرار أو تدهور حتى عام 1908 عندما عادت الأسعار مرة أخرى إلى الارتفاع باطراد نتيجة سرعة النشاط الاقتصادي[1327]. وارتفعت أسعار الخبز والأرز واللحوم والزبد في الموصل بين الأعوام 1855 و 1895 ارتفاعا ملموساً[1328]. وقال القنصل البريطاني تعليقاً على الزيادة الكبيرة في أجور كل من العمال المهرة وغير المهرة في بغداد[1329]: "ويبدو أن تكاليف المعيشة لكل الطبقات قد ازدادت بدرجة مقابلة – فارتفعت ايجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً، ووصلت في بعض الحالات إلى ضعف أو حتى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ سنوات قليلة مضت"[1330].

غير أنه استنتاجاً من أرقام جمعها إلديم حوالي عام 1913، كانت تكاليف المعيشة في بغداد أقل منها في دمشق ومؤشراتها تقف عند 86 للأولى و 113 للثانية (باعتبار مستوى المعيشة في استانبول = 100)[1331].

ثانياً: المالية العامة

تغيرت البنية الإدارية للهلال الخصيب خلال الفترة موضوع الدراسة، فمنذ الفتح العثماني حتى عام 1864 كانت تنقسم إلى ايالات وتعرف أيضاً بالباشالك (الباشاويات) تكرر تغيير

[1326]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Beusches to Sebastiani, 19 September 1831," (Baghada), vol. 10, and Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), p. 272.

[1327]إنظر: القسم ثالثاً، النص 14 من هذا الفصل.

[1328]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, "Report on Mosul, 30 April 1895," (Mossoul), vol. 2.

إنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص 15 من هذا الفصل. وبالنسبة للأرقام الخاصة بأسعار الحبوب والطعام، إنظر:
Sarah Shields, "An Economic History of Nineteenth – Century Mosul," (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 138 and 178.

[1329]إنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[1330]Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 13, vol. 100, "Baghdad".

[1331]Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik* (Ankara: Türkiye Is Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), pp. 203 – 204.

عددها وحدودها. وعند نهاية القرن الثامن عشر، كانت سوريا تتكون من ولايات الشام (دمشق)، وحلب، وطرابلس، وصيدا، وكان العراق يتكون من ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، وشهر زور[1332]، غير أن السلطة في كثير من الأماكن كانت بين الحكام العثمانيين المحليين – مثلاً المماليك في بغداد والبصرة، وآل الجليلي في الموصل، وآل العظم في دمشق والجزار في سوريا، والشهابيين في لبنان.

ولم تؤدِ إعادة فتح العراق في عام 1831، وإعادة احتلال سوريا في عام 1840 بعد الحكم المصري، إلى إدخال تغيير على البنية الإدارية. غير أن لبان مُنح وضعاً خاصاً عام 1864 تحت اشراف الدول الكبرى (النظام الأساسي) كذلك صدر قانون اصلاح الولايات، ثم عدّل في عامي 1870 و 1880. فاستبدل بالايالات ما كان بصفة عامة ولايات صغيرة تنقسم إلى سناجق، وأصبحت سوريا تنقسم إلى ولايتين سوريا (دمشق)، وحلب، ثم أضيفت ثالثة هي بيروت في عام 1888، وقبل ذلك كانت قد أقيمت متصرفية القدس المستقلة ذاتياً، وأصبح العراق ينقسم إلى ولايات بغداد، والبصرة، والموصل[1333]واستمر هذا النظام حتى الحرب العالمية الأولى.

"وكل ولاية شكلت كياناً منفصلاً قائماً بذاته: فكانت تعطي نفقاتها الإدارية والعسكرية من مواردها، وكان عليها أن تساهم في خزانة السلطان بمبلغ ثابت من المال تدفعه سنوياً ... ولا يبدو أن ثمة لحظة يمكن تسجيلها ساهم فيها الباب العالي في نفقات أي ولاية من

[1332]للمزيد من التفاصيل، إنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها على طلاب المعهد (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1957)، ص 128 – 136، عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، 1516 – 1916 (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)، ص 95 – 96، و
Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 1, pp. 124 – 144 and 216 – 224.

[1333]Stanford Jay Shaw and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,* 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2, pp. 88 – 90; Peter Malcolm Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516 – 1922: A Political History* (London: Longman, 1966), pp. 242 – 243; Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), pp. 191 – 192, and
الحصري، المصدر نفسه، ص 138 – 143.

موارده الأخرى"[1334] وقدّر فولني إجمالي إيرادات حلب في ثمانينات القرن الثامن عشر بما يتراوح بين 6 – 6.5 ملايين قرش، كان يرسل منها 400 ألف إلى استانبول، وأرسلت كل من طرابلس وصيدا 375 ألف قرش وساهمت في تجهيز قافلة الحج بمؤن تعادل هذه القيمة. وأرسلت دمشق 2250 قرشاً فقط، ولكن كان عليها أن تغطي تكاليف قافلة الحج وأن تضمن سلامة وصولها إلى الحجاز وهي تبلغ ثلاثة ملايين (300.000؟) و 900.000 (90.000؟) قرش على التوالي. وأرسل سهل فلسطين – الذي كان يتم تحصيل ضرائبه وحدها 170 ألف قرش[1335] وكان لبنان من قبل يتبع إيالة صيدا، وكان أمير لبنان يرسل من خلال باشا تلك الولاية إلى السلطان الميري المقرر على لبنان الذي يبدو أن مقداره كان يختلف اختلافاً بيناً. ويبدو أن تقدير الضرائب وجبايتها قد تُركا لامراء لبنان والمقاطعجية. وفي أوقات مختلفة بذلت محاولات تنوعت درجات نجاحها، لاخضاع لبنان لضرائب إضافية أخرى مثل ضريبة الرأس[1336].

وترجع الأرقام المتاحة الخاصة بالقرن التاسع عشر إلى الحكم المصري، وهي مبينة في النص 7. وفيما بين منتصف الثلاثينات وأوائل القرن العشرين زاد المبلغ الذي كان يتم تحصيله في سوريا إلى ما يزيد قليلاً على الضعف، وهو ما يتساوى تقريباً مع نمو السكان، وإذا أخذنا في الاعتبار تضاعف الأسعار والزيادة الصغيرة المحتملة في دخل

[1334]Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 2, p. 37.

[1335]المصدر نفسه، مج 1، ج 2، ص 45 – 46. إن رقم 6 – 6.5 ملايين لا نجده في طبعة عام 1825 من كتاب: Volney, *Oeuvres* (1825), vol. 3, p. 39.

ويجد غب وبوين: (Gibb and Bowen) في رقمي فولني الخاصين بنفقات الحج (60000 و 1800 كيس على التوالي) ويمكن أن يصدق". أما المصدر التالي:

Karl Khalil Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708 – 1758* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980), pp. 184 – 190.

فيقدر نفقات الحج في الثلاثينات والستينات من القرن 18 بأنها تزيد قليلاً على 300 ألف قرش. ولعل فولني (Volney) كتب 60000 و 1800 كيس بدلاً من 600 و 180 كيساً. وفي عام 1858، بلغت نفقات الحج 6.3 ملايين قرش. إنظر: الفصل الرابع، النص 8 من هذا الكتاب، والقسم ثانياً، النص 9 من هذا الفصل.

[1336]Wiliam Roe Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788 – 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East,* Harvard Middle Eastern Studies; no. 8 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), pp. 32 – 49, and Iliya F. Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 – 1815* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1986), pp. 38 – 39.

الفرد[1337] فإن ذلك يفترض حدوث نقص في الأعباء الضريبية[1338]– وحقيقة أن الضرائب كانت أثقل وطأة تحت الحكم المصري مما كانت عليه قبله أو بعده تستدعي تعديل هذا الاستنتاج، ولكن يظل أساسه ثابتاً. وربما كان نصيب الفرد من الضرائب عام 1913 نحو 50 قرشاً (اي نحو 8 شلنات و 6 بنسات أو دولارين أمريكيين) وهي منخفضة بالمعدلات العالمية، وأن الضرائب ربما بلغت 5 بالمائة من الدخل القومي التي تقارن بـ 15 بالمائة بالنسبة إلى مصر، و 10 بالمائة بالنسبة إلى تركيا عندئذ[1339].

وفي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، جاءت إيرادات الحكومة من عدد وافر من الضرائب والرسوم، كان الكثير منها يبعث على الضيق مثل البتج أو ضريبة الطرق . وعلى كل، كانت هناك ثلاثة مصادر رئيسية ثابتة هي: الضرائب على الأراضي الزراعية ومحاصيلها، العوائد الجمركية على التجارة الداخلية والخارجية، والجزية على المسيحيين واليهود.

وكان يتولى جباية إيرادات الأرض (الميري، والعشر) من القرى، أصحاب الاقطاع (التيمار، والزعامة) جرياً على ما درج عليه العثمانيون قديماً. ولكن تزايد استبدال هذه

[1337]إنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[1338]الزيادة الحادة المسبقة في إيرادات بيوت عام 1914 / 1915 ربما كانت ترجع إلى الزيادة المتوقعة في الجمارك عقب زيادة التعرفة في عام 1914. إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب، و
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 75 – 76.

[1339]Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914*, pp. 107 – 113; *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 325 and 353 – 355, and Bent Hansen, *National Product and Income for Egypt ca. 1800 to 1913* (Berkeley, Calif.: University of California, 1974).

الاقطاعات بنظام الالتزام الذي تحدده الإدارة المركزية للملتزم لمدة عام أو أكثر أو حتى لمدى الحياة (مالكانه)[1340] وفرضت ضريبة الأراضي على الولايات المختلفة.

مثلاً، كان على ولاية حلب أن تدفع 300 ألف قرش من الميري، أو 300 قيراط منها يساوي ألف قرش. وعندئذ يقسم هذا المبلغ على القرى المختلفة حسب تعداد سكانها، وحسب مساحة أراضيها... ويقوم الفلاحون أنفسهم بتوزيع المبلغ كله على القرى[1341].

وإضافة إلى الضرائب العادية، فُرضت على الفلاحين رسوم عديدة[1342].

وكانت العوائد الجمركية تدفع على الواردات والصادرات، وعلى البضائع التي تنقل من مدينة إلى أخرى. "والرسوم التي تفرض تختلف من مكان إلى آخر حسب المدى الزمني لنوع التجارة الذي تتميز به كل منها، وكان التمييز يتم أحياناً، ولكن ليس دائماً، بحسب حالة التاجر المعني: مسلماً كان أو ذمياً أو حربياً – أي من سكان دار الحرب"[1343] وفي سوريا، أخضعت الامتيازات الأجنبية الأوروبيين لجمارك 3 بالمائة فقط على الواردات

[1340]للإطلاع على التطبيق العثماني، إنظر:

B. Lewis, "Askari," in: Hamilton Alexander Roskenn Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam,* 2nd ed. (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 1, p. 712; H. Bowen, "A'Yan," in: Ibid., vol. 1, p. 778; Halil Inalcik, "Ciftlik," in: Ibid., vol. 2, pp. 32 – 33; J. H. Mordtmann and B. Lewis, "Derebey," in: Ibdi., vol. 2, pp. 206 – 208; Halil Inalcik, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300 – 1600,* Transalted by Norman Itzkowitz and Collin Imber (London: Weindelfeld., 1973), pp. 104 – 118, and Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the near East,* pp. 235 – 275. =

= وبالنسبة إلى سوريا، إنظر:

Bernard Lewis, "Ottoman Land Tenure and Taxation in the Syrian Lands," (unpublished paper). And Abdul – Karim Rafeq, "Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside," in: Abraham L. Udovitch, ed., *Islamic Middle East, 700 – 1900: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981), pp. 666 – 669.

[1341]Bowring, *report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 131.

[1342]Rafeq, Ibid., pp. 666 – 669.

للإطلاع على الرسوم في دمشق ونسبها، إنظر:

Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 221 – 224.

[1343]هناك أمثلة في:

Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 2, p. 13.

والصادرات مقابل 5 بالمائة كان يدفعها الرعايا العثمانيون[1344]. وبصفة عامة كانت العوائد الجمركية خفيفة، وتجبي بموجب معاهدة 1838 الانكليزية – التركية[1345].

أما ضريبة الرأس التي فُرضت على المسيحيين واليهود (جزية، خراج) مقابل حمايتهم واعفائهم من الخدمة العسكرية فكانت تجبي منذ بداية عهد الدولة الإسلامية. وأعفي منها النساء والأطفال العجزة والعميان والعاطلين الفقراء. أما غيرهم فقد قسموا إلى ثلاث مجموعات: عالٍ، وأوسط، وأدنى، وقد ارتفعت معدلات كل منها مع انخفاض قيمة العملة من 3 قروش للأولى، و 6 للثانية، و 12 قرشاً (قروش أسدي) عام 1804، إلى 12، 24 ، 48 قرشاً على التوالي عام 1829، و 15، 30، 60 قرشاً في عام 1834[1346].

وكانت البدعة الرئيسية في المجال المالي التي ابتدعها محمد علي – بعيداً عن السيطرة الأشد وقعاً والحزم في جباية الموارد وإدخال نظام الاحتكار – تتمثل في فرض ضريبة رأس على الجميع عرفت باسم "الفردة" وخضع لها الذكور من سن 16 حتى سن 60 عاماً، فكان أكثرهم فقراً يدفع 15 قرشاً في السنة، وأغناهم يدفع 500 قرش[1347] واستمر المسيحيون واليهود يدفعون الجزية أيضاً، ولكن ذلك لم يجعل الضريبة الجديدة أكثر تقبلاً عند المسلمين. وتشير عائدات عام 1834 / 1835 التي كانت أعلى قليلاً من السنة السابقة عليها، أن سكان سوريا (ما عدا جبل لبنان، وطرسوس، وأضنة) البالغ عددهم 297 ألف نسمة دفعوا ضريبة فردة بلغت 14.7 مليون قرش أي 21.6 بالمائة من أجمالي ما تمت جبايته من موارد وكان 9,67 مليوناً، وفي لبنان دفع 37.500 فرد 1.875.000 قرش ضريبة فردة[1348]، وتشير الأرقام الخاصة بعام 1835 / 1836 التي لا تقارن بالسنوات

[1344]Robert Mitchell Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1970), pp. 34 – 35.

[1345]إنظر: مقدمة الفصل الثالث والمراجع.

[1346]C. Cahen, Halil Inalcik, and P. Hardy, "Djizya," in: Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam,* vol. 2, pp. 559 - 567.

[1347]Konstantin Mikhailovich Bazili, *Siriya I Palestina pod Turetskim Pravitel'stvom* (Moscow: Ized – bo Ostounor Litra, 1962), p. 172, and Bowring, *Report on the Commercial statistics Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 131.

[1348]إنظر: الجدول في: Bowring, Ibid., p. 22.

السابقة عليها أن 35 بالمائة من جملة الايردات جاءت من الفردة، و 19 بالمائة من الميري وغيرها من الضرائب، و 10 بالمائة من الجمارك و 2 بالمائة من الجزية[1349]:

وهناك تقدير متاح عن حالة لبنان. فقبل الحكم المصري، فرض الباشوات (الجزار، وسليمان، وعبد الله) 2500 كيس، وحصل الأمير بشير على 2500 كيس أخرى، ويبلغ ذلك إجمالاً مليونين ونصف مليون قرش، يضاف إليها الميري السابق 1.25 مليون قرش. وحصل بشير على 5 ملايين قرش أو 8.75 ملايين ككل[1350].

والإيرادات التي جمعت في سوريا قد امتصتها في الغالب نفقات الجيش المصري الذي كان يضم ما بين 40 و 50 ألف جندي. ويبدو أن جزءاً فقط من الخراج الذي كان على سوريا أن تقدمه إلى السلطان (17.5 مليون قرش) خلال الحكم المصري قد تمت تغطيته بالإيرادات السورية، أما الباقي فتحملته مصر، إذ يتفق المراقبون أن سوريا كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على الخزانة المصرية[1351].

وعقب الانسحاب المصري، ألغى العثمانيون الفردة، ولكنهم أدخلوا ضريبة مماثلة هي "الإعانة" التي: "فرضت على الأفراد وليس الممتلكات، وخضع لها جميع الذكور البالغين بغض النظر عن ديانتهم في كل من الريف والمدن، وكانت تدفع مرة واحدة سنوياً في المدينة أو القرية التي يسكنها الشخص وليس في مكان عمله، وقد دفع تاجر 500 قرش اعانة عن نفسه، و 100 قرش عن كل مملوك من مماليكه وكل عبد من عبيده السود"[1352].

[1349]إنظر الجدول في: المصدر نفسه، ص 131.

[1350]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Dispatch of 29 April 1841," (Beyrouth), vol. 3.

[1351]Bowring, Ibid., pp. 22 – 25, 132 and 133, and Bazili, *Siriya I Palestina pod turetskim Pravite'l stvom,* p. 129.

[1352]Abdul – Karim Rafeq, "Land Tenure problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century," in: tariff Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American university of Beirut, 1984), p. 384.

وقد فرضت أيضاَ ضريبة على ايجارات المساكن في المدن وإيجارات الأراضي في المدن وايجارات الأراضي في القرى عرفت باسم "الويركو"[1353]، غير أن المبلغ الذي تم تحصيله يبدو أقل مما حصل زمن الحكم المصري، ففي عام 1857 حققت الويركو في ولاية دمشق عشرة آلاف جنيه مقارنة بعشرين ألفاً للفردة تحت الحكم المصري، ونقص اجمالي الايرادات من 27.5 مليون قرش (275.000 جنيه) دون متأخرات، إلى 17.5 مليوناً (143.000 جنيه) مع متأخرات 5 ملايين قرش. ورغم أن عدد القوات العسكرية كان أقل منه أيام الحكم المصري[1354]، فقد كلفوا حكومة الولاية 42 ألف جنيه، يجب أن يضاف إليها 70 ألفاً لقافلة الحج[1355]. ومن ثم كان هناك عجز في الموازنة، قامت خزانة الدولة بتغطيته. غير أن القنصل البريطاني رأى أن الضرائب شكلت عبئاً ثقيلاً، بسبب فقدان الأمن السائد الذي يؤدي إلى هجر الفلاحين لكثير من القرى، كما أن الإيرادات قد "أسيئ التصرف بها أو نهبها الموظفون"[1356].

وهناك تغير آخر مهم هو الإلغاء النهائي للتيمار والالتزام[1357] وتم تعويض أصحابها على أساس ما كانوا يحصلون عليه خلال السنوات الخمس السابقة على الإلغاء. وأصبح الفلاحون جميعاً يدفعون الضرائب للحكومة[1358]، غير أن الضرائب استمرت تعطي التزامات لأفراد طوال معظم الفترة وفي معظم الأماكن بسبب النقص في الموظفين

[1353]تشير عائدات عامي 1859 و 1864 إلى أن ضريبة المساكن في دمشق بلغت نحو 11 بالمائة من الإيجار السنوي المقدر، إنظر: "Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, "Damascus.

وفي حلبت كان "الويركو" يقدر بنسبة 25 بالمائة من الإيجارات مما سبب الضيق للكثيرين، إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Werry to Rose, 19 January 1853," (FO 78 / 960).

إنظر أيضا: القسم ثانياً، النصين 5 و 6 من هذا الفصل.

[1354]إنظر: القسم ثانياً، النص 6 من هذا الفصل.

[1355]إنظر: القسم ثانياً، النص 9 من هذا الفصل.

[1356]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Damascus, 14 June 1858," (FO 78 / 1388).

[1357]إنظر: مقدمة الفصل الخامس.

[1358]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Werry to Palmerston, 28 February 1851," (FO 78 / 871).

المدربين[1359]. وفي عام 1841، أصدر العثمانيون قراراً بانقاص ضريبة الميري التي فرضها المصريون بمقدار الثلث، ويبدو أنها كانت ضريبة خفيفة مقارنة بالعشر الذي فُرض أيضاً[1360]. وبحلول عام 1867، كانت هناك ضريبتان في الريف الويركو (4 بالمائة من قيمة الأرض) والعشر على المحاصيل[1361] واختلف تقدير العشر اختلافاً كبيراً بحسب الزمان والمكان. ففي عام 1859 ذكر القنصل البريطاني أنه يعادل في ولاية دمشق 25 بالمائة أو أكثر من المحاصيل، ويشكل عبئاً ثقيلاً من الناحية العملية على القرى التي تعاني فقراً في السكان[1362] غير أن أحد خلفائه ذكر في تقرير مطول عام 1880 أن: "في هذ القائمقامية يتضح من خبرتي – على الأقل – أن الملتزم لم يكن قادراً أبداً على تحمل

[1359]للمزيد من التفاصيل، إنظر:

Stanford Jay Shaw, "The nineteenth Century Ottoman Tax Reform," *International Journal of idle East Studies* (October 1975); Verney et Dembmann, *Les Puissances étrangéres dans le levant en Syrie et en Palestine,* pp. 173 – 176: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* pp. 353 – 354, and

عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1924)، ص 228 – 231.

[1360]Rafeq, "Land Tenure problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century".

[1361]Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, "Syria".

ربما كان هذا الرقم خاطئاً، فقد ذكر شو (Shaw) أن "الويركو" 4 بالألف، في:

Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reform ".

ويشير حمادة (Himadeh) أن "الويركو" كان يتراوح بين 5 و 16 بالألف، في:

Said B. Himadeh, comp., *Economic Organization of Palestine,* American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11 (Beirut: American Press, 1938), pp. 353 – 361.

[1362] Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Brant to Bulwer, 12 June 1859," (FO 78 / 1450).

أكثر من عشر المحصول فعلاً كضريبة العشر"[1363] واضافة إلى ذلك، كان الفلاحون يخضعون لعدد من الرسوم المرهقة[1364].

وفي عام 1883، أضيفت إلى العشر ضريبة إضافية بنسبة 1 بالمائة لتمويل البنك الزراعي، وأخرى بنسبة نصف في المائة للتعليم (المعارف). وفي عام 1897 أضيفت ضريبة اضافة أخرى بنسبة نصف في المائة – ربما كان لها صلة بحرب اليونان – وضريبة 0.63 بالمائة للتسلح في عام 1900 لتصل بذلك جملة الضريبة إلى 12.63 بالمائة تم تخفيضها إلى 12.5 بالمائة عام 1906 لتسهيل أمور الجباية وحماية الفلاحين[1365] . وطبق هذا المعدل على القيمة الإجمالية للمحصول دون حسم قيمة البذور والنفقات الأخرى. ويشير المثل الذي يضربه روبن إلى المفارقات التي تنتج عن ذلك: فقد يدفع زارع القمح ذو الأرض الجيدة وكلفة الانتاج المنخفضة 16.8 بالمائة من صافي دخله ، بينما يدفع آخر يزرع أرضاً رديئة عالية الكلفة 31.8 بالمائة[1366]. وكان الزام الفلاح بالاحتفاظ بالمحصول حتى يتم سداد العشر، أمراً مرهقاً على وجه الخصوص، مع غياب إمكانات التخزين[1367]. غير أن بعض المضار البالغة قد صفيت تدريجيا[1368]. وفرضت

[1363] Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, "Damascus".

يشرح التقرير المحاولة الناجحة التي قام بها مدحت باشا لمنع المؤامرة السابقة لملتزمي الضرائب الذين اتفقوا على خفض العطاءات للحكومة وأدت المنافسة الكبيرة إلى زيادة ايرادات الولاية دون إلقاء أعباء جديدة على كاهل الفلاحين، كما يشرح أيضاً صعوبة قيام الحكومة بالجباية مباشرة. ويصف تقرير آخر محاولة تجديد العشور على أساس محصول السنوات الخمس السابقة، وما ترتب عليه من صعوبات ومظالم، إنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1884 / 85 vol. 78, "Damascus" and Shamir, in: Polk and Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* Passim.

[1364] إنظر:

Rafeq, "Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century," pp. 384 – 388.

[1365] Donald Quataert, "Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia," (Ph. D. Dissertation, University of California, 1973), pp. 28 – 30, and Young. *Corps de droit anoman,* vol. 5, pp. 310 – 341.

[1366] Ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," p. 373.

[1367]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 13 من هذا الكتاب.

[1368]Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* and Quataert, "Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia," pp. 33 - 36.

أيضاً ضريبة على الماشية[1369] وحتى عام 1863، كانت هذه الضريبة عينية إذ تأخذ الحكومة رأساً واحدة من بين كل عشرة رؤوس، ثم فرضت بعد ذلك ضريبة تراوح بين 3.5 قروش و 5، حسب المكان، ما عدا الحمير الذين خضعوا لضريبة 3 قروش[1370] . وأعد مخاتير القرى وشيوخ القبائل قوائم برؤوس الماشية، والضريبة التي كان يدفعها شيوخ القبائل كانت " ترتبط أكثر بدرجة قوة السلطة التي يتبعها، أكثر من ارتباطها بعدد رؤوس الماشية التي تملكها قبيلته"[1371].

وكان معدل حصيلة ضريبة الماشية نسبة إلى حصيلة ضريبة العشر على الغلال في أوائل التسعينات، التي قد تعطي فكرة عن الأهمية النسبية لزراعة المحاصيل وتربية الماشية في مختلف الولايات، على النحو التالي: حلب 43.9 بالمائة، بيروت 24.5 بالمائة، دمشق 7.9 بالمائة، القدس 23.3 بالمائة[1372].

وكانت الضريبة الرئيسية في المدن هي الويركو والتمتع. وفي عام 1861، كانت قيمة ضريبة الويركو – وهي تفرض على الأملاك في المدن كالمباني والأراضي الخلاء أو المزروعة – 4 في الألف من قيمة العقار، وتدريجياً زيدت قيمتها إلى 5 بالألف و 8 بالألف وهذا أيضاً لم يكن تقديراً دقيقاً. وإضافة إلى ذلك فرضت ضريبة 4 بالمائة على ايجارات المساكن[1373].

وحلت ضريبة التمتع محل ضريبة على الأصناف (الطوائف) كان العثمانيون قد فرضوها بعد انسحاب المصريين، وبموجبها قسم أعضاء الطوائف إلى ثلاث درجات تدفع 5

[1369]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Brant to Bulwer, 12 June 1859," (FO 78 / 1450).

[1370]إنظر النصوص في: Young, *Corps de droit ottoman,* vol. 5, pp. 292 – 301.

[1371]Quataert, "Ottoman Reform and Agricultre in Anatolia," p. 31.

[1372]Vital Cuinet: *La Turquie d' Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 – 1895), vol. 2, p. 139, et *Syrie, Liban et Palesine* (Paris: Leroux, 1896), pp. 50, 383 et 625.

[1373]Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms"; Said B. Himadeh, comp.: *The Economic Organization of Syria and Lebanon,* American university of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press,= =1936), pp. 353 – 361; *Economic Organization of Palestine,* p. 508, and Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine.* P. 174.

قروش، 7.5 قروش، 15 قرشاً سنوياً[1374]. وفي عام 1860 فرضت ضريبة 3 بالمائة على أرباح الأعمال، رفعت إلى 4 بالمائة في 1878، ثم 5 بالمائة في عام 1886، إذ امتدت في تلك السنة لتفرض على الرواتب والأجور، وحسبما يذكر ابكاريوس تراوحت بين 2 بالمائة و 10 بالمائة على الدخل السنوي عام 1914[1375].

وكانت العوائد الجمركية أكثر مصادر الإيرادات العثمانية نمواً بعد العشور[1376]، وسبق أن ذكرنا التغير في التعريفات[1377]. وفي عام 1873، ألغيت الضريبة الداخلية على البضائع المنقولة براً والتي كانت تراوح بين 2 بالمائة و 8[1378]. وفي عام 1900 انقصت العوائد التي كانت تحصل عليها البضائع المنقولة بحراً من مدينة عثمانية إلى أخرى إلى 2 بالمائة، وفي عام 1903 تم الغاؤها باستثناء بعض البضائع القليلة.

وإذا اعتبرنا الاعباء الضريبية كلها في سوريا، نجدها خفيفة نسبياً، ولكنها كانت موزعة توزيعاً جائراً. أولاً كان نصيب الريف منه كبيراً جداً، فقد بلغت العشور وحدها 40 بالمائة من الإيرادات[1379]، ويجب أن يضاف إليها الضرائب الأخرى التي أشرنا إليها من قبل والرسوم المفروضة على انتاج الحرير والتبغ التي كانت تدفع لإدارة الدين العام . وكانت الأحوال تسوء بوجه خاص إذا جاء المحصول رديئاً[1380]. وقد قدر اقطان ان فلاحي تركيا (بحدودها الحالية) قد ساهموا في التسعينات بـ 77 بالمائة من إجمالي

[1374]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Brant to Bulwer, 12 June 1859," (FO 78 / 1450).

[1375]Himadeh, comp., *Economic Organization of Palestine*.

[1376]إنظر الجدول في:Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914*. P. 354.

مأخوذا عن:Shaw, :The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms".

[1377]إنظر: مقدمة الفصل الثالث هذا الكتاب.

[1378]الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي، ص 232، و

Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, "Beirut".

[1379]إنظر: القسم ثانياً، النص 7 من هذا الفصل.

[1380]الضرائب لم تكن ثقيلة الوطأة فى الحقيقة ولكنها أصبحت كذلك نتيجة الطريقة التي جبيت بها، ومهما بلغ المحصول من السوء لا يحظى السكان بقدر من الرحمة ويحصل منهم معدل الضرائب نفسها كما في سنوات الرخاء، وإذا لم يدفعوا بالحسنى انتزعت منهم بالقوة، ونتيجة هذا النظام الضريبي تعاني الزراعة في هذه الولاية من التدهور. إنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Report on Beirut, 29 April 1900." (FO 195 / 2075).

الضرائب بما يفوق نسبتهم، وقد يصدق هذا أيضاً على سوريا[1381]، أضف إلى ذلك أن الجمارك فرضت بنسبة مطلقة ولم تكن أي ضريبة أخرى تصاعدية. ويبدو أن الدخول الكبرى والمتوسطة في المدن لم تتحمل الا قدراً ضئيلاً من الضرائب، والضرائب على دخول كبار الملاك كانت أيضاً ضئيلة. ودفع لبنان ضرائب بالغة الانخفاض وزادت طبيعة المصروفات الحكومية الطين بلة، وبخاصة أنها جميعاً انفقت على الجيش والإدارة[1382]. وقد تحسنت الأحوال قليلاً في التسعينات وفي أعقابها عندما زاد الانفاق على التعليم والأعمال العامة. وفي هذا الصدد أيضاً، كانت تجربة سوريا مشابهة لتجربة تركيا. وهنا أيضاً كان لبنان أسعد حظاً، فقد استخدم ضرائبه في الانفاق على التحسينات الداخلية إلى حد كبير.

ونستطيع الآن أن نتساءل عما إذا كانت الولايات السورية ككل قد حققت فائضاً أو عجزاً في موازناتها. وكما يتضح مما سبق كانت سوريا حتى عام 1831 ترسل مبالغ إلى استانبول، وتحت الحكم المصري تحملت مصر جانباً من الخراج الذي تدفعه سوريا للسلطان، وبعد انسحاب المصريين كان هناك عجز كبير غطته خزانة السلطان[1383] . وكانت موازنة لبنان تعاني عجزاً من عام 1862 حتى عام 1878[1384].

وفي عام 1858، ورد في أحد التقارير أن حكومة دمشق اقترضت "11 الف كيس على الأقل (45 ألف جنيه استرليني) بفائدة سنوية 24 بالمائة – 30"، وفي عام 1864 ورد أنه "تم سداد كل الدين العسكري، ولكن خزانة السلطان لا تزال مدينة بـ 30 ألف كيس تعادل 150 ألف جنيه استرليني تخضع لسعر الفائدة الموحد 24 بالمائة سنوياً، ويملك الأجانب السندات، وكذلك التجار المحليون الذين حقق بعضهم أرباحاً كبيرة عن طريق اقراض الخزينة بالأموال التي يقومون هم باقتراضها من أوروبا بسعر فائدة منخفض"[1385]. وفي عام 1879، قدر القنصل البريطاني دين دمشق المحلي الذي صدر على شكل سندات

[1381]Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914,* pp. 108 – 113.

[1382]إنظر: القسم ثانياً، النص 5—3، 13 و 14 من هذا الفصل.

[1383]إنظر: القسم ثانياً، النص 6 من هذا الفصل.

[1384]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 15 من هذا الكتاب.

[1385]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Finn to Alison, 29 June 1858," (FO 78 / 1388), and Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, "Damascus".

(سركي) بنحو 700 ألف جنيه استرليني منها 170 ألفاً بيد رعايا بريطانيين، وفي عام 1883 قدرت السندات المملوكة للرعايا البريطانيين ب 50 ألف جنيه، وفى عام 1889 قدرت السندات التى بيد الرعايا النمساويين والإيطاليين والفرنسيين والروس بـ 86 ألف ليرة تركية[1386]. وحوالي عام 1899، على أي حال، تم استهلاك السراكي بمعدل فائدة منخفض[1387].

وفي بيروت عام 1854 "عندما وجدت الحكومة المحلية نفسها في موقف لحاجتها إلى المال، عقدت قرضاً هنا بمليون قرش، وكان التجار الأوروبيون هم أول من ساهم فيه ، فقدموا 700 ألف قرش، وتحمل تجار الرعايا (أي غير المسلمين) قسطاً كبيراً من الباقي ، ولم يتقدم التجار المسلمون إلا عندما كان المطلوب قليلاً"[1388].

وبحلول السبعينات، تغير الوضع، وأصبحت سوريا تقدم مبالغ كبيرة إلى خزانة السلطان، ففي عام 1870، أرسلت ولاية دمشق 326 ألف ليرة تركية إلى استانبول، وفي عام 1871 أرسلت 324 ألف ليرة تركية[1389]. والأرقام التالية متاحة عن السنوات المتعاقبة 1880/1881 أرسلت 123 ألف ليرة، والأعوام 1896/ 1891 أرسلت 51 ألف ليرة[1390] . وفي عام 1899/1900 أرسلت 84 ألف ليرة، وفي 1903/1904 أرسلت 61 ألف ليرة، وفي عام 1904/1905 أرسلت 62 ألف ليرة[1391]. وفي عام 1893/1894 أرسلت حلب 40 الف ليرة، وفي عام 1894 / 1895 أرسلت 150 ألف ليرة[1392]؛ وخلال الفترة بين 1894 /

[1386]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: "Dispatch by Jago, 1 March 1879," (FO 1915 / 1262): "Dickson to Wyndham, 3 May 1882," (FO 195 / 1488), and Ibid., 21 May 1889 (FO 195 / 1648).

[1387]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch of March 1899," (FO 195 / 2056).

[1388]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Calvert to Redcliffe, 7 January 1854," (FO 78 / 1030).

إنظر أيضاً: القسم ثانياً، النصوص 8 – 10 من هذا الفصل.

[1389]United States, National Archives, Group 84. Dispatches to Department of State, "Commercial Report on Syria. 30 September 1872." (T 367. 8).

[1390]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dickson to Wyndham, 3 May 1883," (FO 195 / 1445), and "Richards to Currie, 3 April 1897," (FO 195 / 1984).

[1391]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Quarterly Report, 26 April 1900," (FO 195 / 2075); "Report," (FO 195 / 2075); "Report, 7 January 1904," (FO 195 / 2165), and "Report," (FO 195 / 2187).

[1392]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatch in (FO 195/1883).

1895 و 1904 / 1905 أرسلت بيروت متوسطاً سنوياً نحو 104 آلاف ليرة[1393]. وفي الفترة من 1894 / 1895 حتى 1901/1902 أرسلت القدس 40 الف ليرة سنوياً[1394]، وبذلك تكون سوريا قد ساهمت في الخزانة العثمانية قرب نهاية القرن بحوالي 300 ألف ليرة تركية سنوياً تمثل بنداً بارزاً في ميزان مدفوعاتها[1395].

ومعظم ما قلناه عن سوريا ينسحب عل العراق. فيقدر أوليفر ايرادات ولاية بغداد عند نهاية القرن الثامن عشر بمليوني قرش، ويعطينا روسو رقم 7.5 ملايين، ولكن ربما كان ذلك يتضمن الولايتين المجاورتين ماردين وشهرزور اللتين كانتا عندئذ ملحقتين ببغداد . ومن بين هذه الايرادات أرسل ربع المليون قرش إلى خزانة استانبول. والإيرادات "جاءت من الجمارك، والضرائب العادية، وعائد الضرائب المعطاة التزامات، والمساهمات السنوية للولاة والموظفين، والخراج المقرر على قبائل العرب. ومن ناحية أخرى، كانت ايرادات البصرة والموصل متواضعة، وتمتص تكاليف الدفاع ايرادات البصرة وكذلك المعونات التي تعطي للقبائل المجاورة" ويقدر أوليفر صافي ايرادات الموصل بخمسين ألف قرش، ولكن نيبور يعطي رقماً لاجمالي الواردات 17.5 مليون قرش[1396].

والتطورات التالية مبينة في النص 15. وفيما بين أربعينات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، زادت ايرادات بغداد زيادة طفيفة رغم أن عدد السكان ربما يكون قد تضاعف والأسعار ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً (إنظر ما سبق). وتشير الأرقام المتاحة عن البصرة والموصل إلى زيادة كبيرة في الايرادات. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت ضرائب العراق نحو ثلثي ضرائب سوريا، ولابد أن عبء الضرائب كان مماثلاً تقريباً سواء قدر بنصيب الفرد أو بنسبته إلى إجمالي الدخل القومي.

[1393]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatches in (FO 195 / 1843); "Hay to Currie, 17 November 1897," (FO 195/1980); (FO 195/2056); (FO 195/2075); (FO 195/2097); (FO 195/2117); (FO 195/2140); (FO 195/2165), and (FO 195/2187).

[1394]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Dispatches in (FO 195/1895); (FO 195/1940); (FO 195/1984); (FO 195/2061), and (FO 195/2127).

[1395]إنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[1396]Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 2, p. 46, and T. Nieuwenhuis, *Politics and Society in Mdern Iraq* (The hague: [n. pb.], 1981).
P. 10.

والضرائب الرئيسية التي فرضت مماثلة لتلك التي كانت في سوريا، ولكن الاختلاف في البنية الاقتصادية للبلدين انعكس على نسب الضرائب. ففي العراق كانت ضرائب المدن أقل منها في سوريا، والضرائب على الماشية أكثر منها فيها، وبين لنا تقرير قنصلي فرنسي عام 1845 يزعم أنه أخذ في اعتباره الضرائب القانونية وغيرها، أن ما تمت جبايته 23.338.000 قرش، جاءت من بينها 15.997.000 قرش (68.5 بالمائة) من الضرائب المعطاة التزاماً (يفترض أنها العشور أساساً)، 5.228.000 قرش (22.4 بالمائة) من الاحتكارات والرسوم الجمركية بالمدن، و 1.650.000 قرش (7.1 بالمائة) من الضرائب المفروضة على البدو[1397]. وتبين الأرقام التي أوردها كوينيه أنه حوالي عام 1890 كانت نسبة الضرائب على الماشية في بغداد 32 بالمائة من العشور، واضيف مبلغ آخر صغير فرض على البدو، وفي البصرة كانت النسبة 21 بالمائة، وفي الموصل بلغت 96 بالمائة[1398] غير أنه مع تطور الزراعة[1399] وتوطين البدو، اتجهت النسبة نحو الانخفاض. وفي عام 1911، بلغت نسبة العشور للبلاد كلها 31.9 بالمائة من الإيرادات ، ونسبة ضرائب الماشية 10.9 بالمائة، والجمارك 23 بالمائة، ورسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية 3.2 بالمائة، والويركو (المفروض بالموصل فقط) 2.7 بالمائة، والتمتع 1.8 بالمائة، وكانت العشور أكثر تعقيداً منها في سوريا، حيث فرضت مبالغ اضافية مقابل الري، واختلفت الضريبة باختلاف نوع حيازة الأرض[1400].

ولما كان العراق قبلياً إلى حد كبير، فإن جباية الضرائب كانت تتطلب غالباً نفقات عسكرية، وتقدم لنا بعض الأمثلة توضيحاً لذلك. فقد تعهد نجيب باشا، والي بغداد، أن يجبي موارد كافية لتغطية نفقات الباشاوية، مقابل حصوله على حق جباية الضرائب ،

[1397]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Report of 19 April 1846," (Baghdad). vol. 10.

للاطلاع على توزيع تفصيلي لموازنة عام 1845 في الموصل، إنظر: القسم ثالثاً، النص 2 من هذا الفصل وفي ما يتعلق بتوزيع موازنات ولاية بغداد، إنظر: Nieuwenhuis, Ibid., pp. 208 – 215.

[1398]Cuinet, *La Turquie d' Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 3, pp. 85 and 253; vol. 2, p. 805.

[1399]إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[1400]حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص 461 – 467، مترجماً في:
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914,* pp. 187 – 190.

وقدر تلك النفقات بـ 22.5 مليون قرش، وأن يرسل إلى استانبول 10 ملايين قرش. وفي عام 1846 أنفذ حملات لجباية ضرائب عالية من المنتفق والسليمانية وراوندوز، وجمع ما جملته 35 مليون قرش. وعلى حد تعبير القنصل الفرنسي كان على بغداد أن تتحمل "مظالم النظام القديم والضرائب التي فرضها النظام الجديد" وفي الوقت نفسه، حسبما يقرره القنصل البريطاني، "الموظفون الخاضعون له، الذين لا يعتمدون في معاشهم على أرباح الضياع والذين يحصلون على رواتب اسمية محددة قد اضطروا إلى اللجوء إلى الرشوة والاتاوات بدافع الحصول على تعويضات شخصية"[1401]. وفي عام 1906 حاولت الحكومة عبثاً أن تجعل قبائل المنتفق تدفع ما عليها من ضرائب – زعموا أنها فرضت على اسس غير عادلة واضطرت لإرسال حملة ضدهم والدخول في قتال معهم[1402] . وحتى المصلح العظيم مدحت باشا اضطر أن يبدأ حكمه بقيادة حملة إلى الحلة[1403].

وكانت المناطق المستقرة من البلاد تخضع أيضاً للمزيد من الابتزاز، فقد اتخذ نجيب باشا من المحصول الردئ عام 1847 سبيلاً لإقامة احتكار وزيادة الضرائب[1404]، وكانت الرسوم المفروضة على نقل الغلال بالغة الارتفاع[1405]. وفي عام 1861، فرض على ولاية الموصل (التي ناءت بالعديد من الضرائب بالفعل)[1406] قرض إجباري قيمته 1.415.000 قرش، فرض منها 550.000 قرش على المدينة والقرى المحيطة بها[1407]. كما أن التغيرات في الضرائب مالت إلى الحدة والمباغتة.

[1401]France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial, “Neimars to Lamartine, 9 May 1848," (Baghded), vol. 11, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Kimball to Canning, 15 January 1850," (FO 195 / 334).

من هذا الفصل.4 و 3إنظر ايضاً: القسم ثالثاً، النصين

[1402]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Crow to O'Conor, 12 May 1906," (FO 195 / 2214).

[1403]إنظر: القسم ثالثاً، النص 9 من هذا الفصل.

[1404]إنظر: القسم ثالثاً، النصين 3 و 4 من هذا الفصل.

[1405]إنظر: القسم ثالثاً، النص 5 من هذا الفصل.

[1406]إنظر: القسم ثالثاً، النص 2 من هذا الفصل.

[1407]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "Rassam to Bulwer, 11 November 1861," (FO 195 / 676).

إن الخطوة الاستبدادية التي اتخذتها العام الماضي إدارة ولاية بغداد بمضاعفة العشور على التمور والفاكهة المنتجة في المزارع الخاصة في هذه المنطقة (البصرة)، وجعلها ثلاثة أضعاف على القمح والشعير، الكلي) ... قد وضعت حداً لكل التحسينات المقترحة أو التي في طريقها إلى التحسين ... ويسعى كل والٍ، لا من أجل أن تحقق الايرادات نفعاً دائماً من حكمة، ولكنه يبحث عن بعض البدائل التي تحقق بعض الزيادة الوفرية في الإيرادات وإن كانت زيادة عابرة، ومهما كان أثرها مصيرياً، ظنا منه أن ذلك سوف يحفظ ذكره[1408].

غير أن الأمور تحسنت تدريجياً، فألغى نامق باشا بعض الاحتكارات، ووضع حداً للرسوم النهرية[1409]، وبذل مدحت باشا جهوداً لإصلاح ضرائب الأراضي[1410]، ولكن حتى نهاية الحكم العثماني كان العراق يخضع للتعددية في الضرائب على الرغم من أن عبئها النسبي لم يكن ثقيلاً على نحو ما ذكرنا من قبل[1411].

وكما كانت الحال في سوريا، امتصت النفقات العسكرية والإدارية معظم المصروفات ، وعلى سبيل المثال، كان المصروف في السنة المالية 1893 – 1894 على النحو المبين في الجدول رقم (7 – 2) (بالآف الجنيهات الاسترلينية)، ويجب أن يضاف إليه 550 ألف جنيه جاءت من الولايات الثلاث للجيش[1412].

[1408]Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, "Basra".
ولمزيد من التفاصيل حول الضرائب، إنظر:
Nieuwenhuis, *Politics and Society in modern Iraq,* pp. 48 – 49.

[1409]إنظر: القسم ثالثاً، النصين 7 و 8 من هذا الفصل.

[1410]إنظر: القسم ثالثاً، النص 9 من هذا الفصل.

[1411]إنظر: حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص 461 – 469.

[1412]Great Britain, Publc Record Office, Foreign Office, "Report from Mockler," (FO 195 / 1885).

جدول رقم (7 – 2)

المصروفات العسكرية والإدارية في سوريا، 1893 – 1894

	بغداد	البصرة	الموصل
مخصصات الميري	61	22	
الضبطية (الشرطة)	53	32	40
القضاء	44	5	
مصروفات محلية ورواتب	30	7	36
مصروفات أخرى	8	22	173(*)
الإجمالي	196	88	249

(*) حوالات (للانفاق على الجنود والاحتياطي).

وليس واضحاً، إذا كان العراق – كسوريا – قدم أيضاً مساهمات مباشرة إلى خزانة السلطان. فقد كانت ايرادات جمارك بغداد وعوائد الاحتكار (التي بلغت في المتوسط ما يزيد قليلاً على 100 ألف جنيه سنوياً) ترسل إلى استانبول، ويبدو أن الحالة كانت كذلك بالنسبة إلى البصرة والموصل، التي كانت نفقاتها تقل كثيراً عن ايراداتها[1413]. وربما كانت هذه المبالغ قد استنفدت في الانفاق على الجيش على نحو ما ذكرنا من قبل ولكن ذلك لا يبدو محتملاً.

وفي العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، بدأت الامور تتحسن. فقد انفقت خزانة الدولة مبالغ كبيرة على الري[1414]، وتم توسيع نظام المدارس[1415]. وبني أول خط حديدي، بأموال ضمنتها خزانة الدولة[1416]. ولأول مرة منذ قرون، استفاد العراق من الانفاق الحكومي على التنمية.

[1413] إنظر على سبيل المثال:

Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie admihnistative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 2, p. 805; vol. 3. Pp. 85 – 86.

[1414] إنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[1415] إنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[1416] إنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

1 - القمح في سوريا

جدول رقم (7 – 3)

سعر القمح في سوريا ، 1756 – 1913[1]

السنة	حلب			دمشق			جبل لبنان			يافا		
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
1756/57	10 (7) [2]	غالٍ جداً	الغزي، نهر، ج3، ص 301[3]									
1758/59	11	غالٍ جداً	المصدر نفسه									
1785	25	فاحش الغلاء	المصدر نفسه، ص 308									
1778/79				5	غالٍ جداً	الشهابي، لبنان، ص 126[4].						
1788/89				7		المصدر نفسه، ص 149.						
1789/90				6		المصدر نفسه، ص 151.						
1790/91				7		المصدر نفسه، ص 165.						
1796/97				12		المصدر نفسه، ص 185.						
1797/98				9		المصدر نفسه، ص 191.						
1801/2				10	غالٍ جداً	المصدر نفسه، ص 355.						
1802/3				30 - 4		المصدر نفسه، ص 369 - 370.						
1803/4				20 – 40		المصدر نفسه، ص 408.						
1804/5				24		المصدر نفسه، ص 430.						
1805/6				10		المصدر نفسه، ص 511.						
1808/9				16		المصدر نفسه، ص 540.						

السنة	حلب			دمشق			جبل لبنان			يافا		
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
1809/10				12		المصدر نفسه، ص 550.						
1811/12							32		الشهابي، لبنان، ص 575.			
1813/14							24		المصدر نفسه، ص 599.			
1814/15							28		المصدر نفسه، ص 627.			
1824/25							28		المصدر نفسه، ص 642.			
أواخر العشرينات (5)				30		تقرير، باونغ، ص 50(6).						
1838	75	غالٍ	تقرير، باونغ، ص 82.	78		المصدر نفسه						
1845	25	عادي	الغزي، نهر، ج3، ص 365									
1845	150	محصول تالف	المصدر نفسه									
1846(7)	50 – 60	محصول ردئ جداً	CC Alep, vol. 31.(8)									
1847(7)	50 – 60	محصول ردئ										
1848(7)	30 هبط إلى 20	محصول ردئ										
1849/50				18 – 30 (18 – 24)		Kremer, *Mitel – syrien,* p. 205. (9)						
1850	16	محصول جيد	FO 78/836. (10)							35 – 60		CC Beyrouth, vol. 3
1855	30		CC Alep, vol. 29.							35 – 60(11) (30 – 36)		FO 78/1122
1856	24		المصدر نفسه							44 – 62(12) (27 – 42)		المصدر نفسه
1857	40 (22)	محصول عادي	A and P 1859, vol. 30 (13)									

السنة	حلب			دمشق			جبل لبنان			يافا		
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
1857	35 – 50 (16 – 20)		FO 198/13									
1859	95 – 130 (65 – 80)											
1860	حتى 170	محصول ردئ	CC Alep, vol. 32.									
1861	50	محصول جيد جداً										
1863				44 (20)	محصول وافر	A and P 1864, vol. 61.				44 (20)		A and P 1864, vol. 61.
1866				40 – 56								
1871	150 (75)	محصول ردئ السعر عادي 50 (25)	A and P 1872, vol. 57.	160	محصول ردئ جداً السعر العادي 44	A and P 1864, vol. 71 A and P 1864, vol. 58.						
1872							60 – 78 (22 – 36)		A and P 1874, vol. 66.			
1884	56 – 60 (34)	محصول عادي	A and P 1875, vol. 75.	60 - 68		A and P 1864, vol. 75.						
1876				42 (24)		A and P 1877, vol. 3.				42 (24)		A and P 1877, vol. 83.
1877							68 – 120 (34 – 48)		A and P 1878/79, vol. 72.			
1878				60 – 72 (28 – 32)		A and P 1878/79, vol. 72.	48 – 60 (24 – 36)	المصدر نفسه	المصدر نفسه			
1879	56 - 60			120 - 140		A and P 1880, vol. 73.	70 – 80 (30 – 40)		المصدر نفسه	80 – (36) (14)		A and P 1978/79, vol. 72.
1880				58 – 70(15)						60 (26)		A and P 1880, vol. 73. A and P 1883, vol. 71.
1881							50 (25)					
1882				60 – 72		A and P 1882, vol. 71.				40 (24)		المصدر نفسه

السنة	حلب			دمشق			جبل لبنان			يافا		
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
1884				34 – 40 (18 – 28)		A and P 1884/85, vol. 78.				36		A and P 1884/85, vol. 78.
1885				66 (36)								
1886				70 (40)	محصول ردئ	A and P 1887, vol. 86.						
1887				44 (22)								
1888				40 (18)	محصول جيد جداً	A and P 1889, vol. 81.						
1889		CC Alep, vol. 38.		32 (14)	محصول جيد جداً	A and P 1890, vol. 77.						
1893	62 (31)											
آخر التسعينات				52 (24) (16)		A and P 1952, vol. 110.						
1900				120 – 150 (17) (53 – 80)	محصول بالغ السوء	A and P 1912/19, vol. 100.						
1901				54 – 68(18)	محصول ردئ	A and P 1902, vol. 110.						
1902				36(19)	محصول جيد	A and P 1903, vol. 79.						
العقد الأول ق 20	80	سعر عادي	الغزي، نهر، ج 3، ص 475.	44 – 56 (22)								
1906				-62 75 (30 – 36)		A and P 1912/13, vol. 100.						
1908	110	هجوم الجراد	المصدر نفسه.									
1909	150 – 180	هجوم الجراد	المصدر نفسه، ص 476.									
1910	110 – 150 (40 – 50)	محصول ممتاز	A and P 1911, vol. 96.									
1911	130 – 170 (60 – 70)	محصول جيد	A and P 1912/13, vol. 100									

السنة	حلب			دمشق			جبل لبنان			يافا		
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
1912	150 – 190 (110 – 90)	محصول ردئ	A and P 1913, vol. 73				45 – 59 (23 – 20)		A and P 1919, vol. 95.			
1913	75 – 110 (50 – 40)		A and P 1914, vol. 95				36 – 37 (31 – 24)		المصدر نفسه			

(1) بالقروش للشمبل زنة 45 أفـة أو نحو 60 كلغ أو 132 رطلاً (باوند)، والأسعار في حلب للشمبل، أما أسعار دمشق وجبل لبنان ويافا فهي للكيلة زنة 22 أفة ومن ثم ضوعفت لتساوي الشمبل ما عدا أعوام 1900، 1906، 1912 التي هي للجفت ويعادل 1 1/8 بوشل، ويفترض أن يكون 0.56 من الشمبل.

(2) أسعار الشعير وضعت بين قوسين.

(3) كامل حسين بالي الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، 3 ج (حلب: المطبعة المارونية، 1923 – 1926).

(4) حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، تحرير أسد رستم وأفرام البستاني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1933).

(5) "متوسط الأسعار السابقة"، ومن المفترض أن تكون أسعار ما قبل الحكم المصري.

(6) John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston(New York: [n. pb.]), 1972.

(7) سعر الشعير ثلثا سعر القمح.

(8) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial.

(9) (Alfred von Kremer, *Mittelsyrien und Damaskus* (Vienna: Gedruekt bei den P.P. Mechitharisten, 1853.

(10) FO تعني: Great Britain, Public Record Ofice, Foreign Office.

(11) حزيران / يونيو 1985.

(12) أيلول / سبتمبر 1855: "لم يسبق لسعر القمح أن بلغ هذا الحد من الارتفاع" بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات.

(13) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

(14) سعر الاستيراد.

(15) "تعاقب المحاصيل الجيدة في سوريا كان يعني أن يكون سعر القمح 20 قرشاً للكيلة (40 قرشاً للشمبل) أو 3 شلنات و 3 بنسات، عندما يقل الطلب على الصادرات".

(16) السعر العادي كان 26 قرشاً للكيلة (3 شلنات للبوشل)، منذ 20 عاماً، كان القمح يباع بـ 16 قرشاً للكيلة (شلن واحد وعشرة سنتات للبوشل).

(17) "بالنسبة إلى عام 1900 كان السعر العادي 36 قرشاً للجفت من القمح و 16 للجفت من الشعير. إنظر: A and P 1912 / 13, vol. 100.

(18) قديماً، منذ 20 عاماً، كان القمح يباع بسعر 16 قرشاً للكيلة (شلن واحد وعشرة سنتات للبوشل).

(19) كان السعر العادي 12 قرشاً للكيلة (شلن واحد وخمسة بنسات للبوشل).

2 - المواد الغذائية في سوريا

جدول رقم (7 – 4)

أسعار المواد الغذائية في سوريا، 1756 – 1912[1]

السنة	المكان	خبز القمح	دقيق القمح	الأرز	اللحم البقري	لحم الضان	السمن	البن	السكر	المصدر
1756/57	حلب[2]و[3]	0.16								الغزي، نهر، ج 3، ص 301[4].
1785/86	حلب[2]و[3]	0.17 – 0.53			0.8[5]		0.13			المصدر نفسه، ج 3، ص 308.
1838	حلب	0.83[6]		3		4	8	10.6	8	تقرير، باورنغ، ص 83[7].
1844	حلب[3]	1.65	1.58							FO 78/621[8]
1845	حلب [2]	1.5		1.63	3.8					الغزي، نهر، ج 3، ص 365.
1846	حلب [2]	0.3								المصدر نفسه، ص 366.
العشرينات[9]	دمشق		1	5		3.5	8	10 - 15		تقرير، باورنغ، ص 50.
1838	دمشق		2	5.5		4.5	11	10.5 - 15.5		المصدر نفسه.
32/1833	القدس[2]			1.9 – 2.1			6.4 – 7.2			Tober, *Lustreise*, p. 227[10]
1846	القدس[2]	1.87	2.67	2.67				9.6 – 12.8		المصدر نفسه
1844	بيروت	1.44	1.2							FO 78/621.
1846	اسكندرونة				1.5	1.8				FO 78/1419.
1846	دمشق[3]	2	1.99							FO 78/621.
49/1850	دمشق[2]	0.35 – 0.53				-1.87 2.4	6.9 – 10.7	7.5 – 10.7	5.6 – 7.5	Kremer, *Mittelsyrien*, p. 256[11]
1854	اسكندرونة	0.5			1.5[5]		10		5	A and P 1859, vol. 30. [12]
1855	بيروت	1.44			2.88	2.88				C C Beyrouth, vol. 7. [13]
1855	بيروت	1.5			1.4	1.6				المصدر نفسه.
1855	حلب	1.12				2.5				C C Alep, vol. 29.
1855	طرابلس	0.92			3.2[5]					C C Beyrouth, vol. 7.
1855	اللاذقية	1.5			2					المصدر نفسه.
1855	صيدا	1.32			2.65	3				المصدر نفسه.
1855	حيفا	1.56			2.42					المصدر نفسه.
1856	بيروت	2.7			6.6					المصدر نفسه.
1856	ديار بكر					1 - 2				FO 78/1419.
1856	يافا[14]				3.1					المصدر نفسه.

السنة	المكان	خبز القمح	دقيق القمح	الأرز	اللحم البقري	لحم الضان	السمن	البن	السكر	المصدر
1856	الموصل				1.5 – 3[5]					المصدر نفسه.
1856	طرابلس				3 – 3.5	3 – 4				المصدر نفسه.
1856	حلب	1.25			4.5	5.7				
1856	أورفة				1	1.5				
1856	اسكندرونة				4.5	5.5				المصدر نفسه.
1856	انطاكية				1.5	2 – 2.5				المصدر نفسه.
1856	اللاذقية				1.8	2.9				المصدر نفسه.
1856	عينتاب					2.9				المصدر نفسه.
1856	ديار بكر				1 – 2					المصدر نفسه.
1858	اسكندرونة	1			4.5[5]	2			11	A and P 1859, vol. 30.
1863	ديار بكر								9	A and P 1865, vol. 53.
1871	بيروت		2	2.8	6.5	6.8	16	12	6.9	A and P 1872, vol. 58.
1873	بيروت		2.5	3	7	7.5	16.5	13.5	7	US GR 84, 1873.[15]
1878	سوريا		1.5							FO 78/3070.
1879	دمشق							14	7.25	C C Damas, vol. 6.
1880	القدس		3.4	3.6	9	6.4	15.4	14	6.8	Luncz, *Jerusalem,* 11.[16]
1891	دمشق				4.2[5]					A and P 1908, vol. 116.
1900	دمشق	2.5	1.25	3.25	7	7.5	12.5	9	7	A and P 1912/13, vol. 100.
1905	حلب		1.2	2.8		6	12	5.4	4	US GR 84, 1910.
1905	حيفا		1.5	1.5	5.7[5]		11.5	9	2.5	المصدر نفسه.
1905	دمشق		1.2	1.8		5.2	11.2	5.2	2.1	المصدر نفسه.
1906	دمشق	3	1.8	3.5	8.5	9.5	14	11	7.5	A and P 1912/13, vol. 100.
1910	حلب		2.8	3.2		10	18	7.2	3	US GR 84, 1910.
1910	حيفا		2.2	1.7	10[5]		21	9.5	3.25	المصدر نفسه.
1910	دمشق		1.8	2.7		7.8	14	7.5	2.9	المصدر نفسه.
1912	دمشق	3	2	4.5	10.25	12	17.5	16.5	8	A and P 1912/13, vol. 100.

(1) السعر بالقروش وكسورها العشرية للأقة 1.28 كلغ أو رطلين و 8 أعشار (باوند).
(2) السعر للرطل، بافتراض الرطل = 1.875 أقة.
(3) فاحش الغلاء، بسبب الجفاف.
(4) الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب.
(5) لحوم يبيعها الجزارون غير محددة.
(6) غالي الثمن.
(7) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*.
(8) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.
(9) "متوسط الأسعار السابقة"، ويفترض أن المقصود ما قبل الحكم المصري.
(10) T. Tobler, *Lustreise ins Morgenland,* 2 vols. (Zurich: [n. pb.], 1939).
(11) Kremer, *Mittelsyrien und Damaskus*.
(12) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

(13) C C تعني : France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale
(14) متوسط السنوات العشر السابقة.
(15) US GR 84 تعني: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State.
(16) Abraham Moses Luncz, *Jerusalem Yearbook for the Diffusion of an Accurate Knowledge of Ancient and Modern Palestine* 9Vienna: [n. pb.], 1881).

3 - سوق العملة في حلب، عام 1801

1417

التجارة الحالية في ولاية حلب تتجه أساساً إلى العاصمة (استانبول)، ولما كانت العملة هنا أعلى منها في استنابول، أصبحت هناك ندرة شديدة في سندات السحب (الكمبيالات) في المدينة الأخيرة، وربما كانت السندات المسحوبة في استانبول تدفع في حلب، كما أظن، بمعدل مائة مليون قرش شهرياً، يدفع نظيرها المشتري 10 بالمائة مصاريف قطع (أجيو)، ولكن هذا الربح ينتهي إلى لا شيء لأن قيمة العملة هذه أعلى 10 بالمائة منها على الساحل السوري، وإنني أذكر هذه المسائل على وجه الخصوص حتى أنه إذا أثبتت وارداتنا من استانبول عجزاً أو تأخراً، ربما كان باستطاعتك تدبير القليل مما توفره حلب.

ويمكن الحصول من حلب وما حولها على الخيول والبغال والإبل – نحو ألف رأس من الأولى، وثلاثمائة أو أربعمائة رأس من الثانية، ومائتي رأس من الإبل – وكل حصان أو بغل أو جمل باعتبار الجملة يصل ثمنه إلى ما بين 200 قرش إلى 250 قرشاً حلبياً، وهو يقل 10 بالمائة من حيث القيمة عن قروش العاصمة (استانبول) بسبب اختلاف العملة.

4 - تكاليف المعيشة في لبنان 1820 – 1840

1418

إن الحسابات الشخصية التي كتبها المؤرخ طنوس الشدياق (1794؟ – 1861) شقيق أحمد فارس الشدياق الأوسع منه شهرة، وثيقة ذات أهمية كبيرة.

[1417] Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, "From J. Barker to Admiral Keith, Aleppo, 3 February 1801," (Bombay), (IOPS 381 / 20).

[1418] نقلاً عن: مفكرة الشيخ طنوس الشدياق، مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت تحت رقم (MS 647. 1, Sh. 55).

ويبدو أنه سجل كل بنود المصروفات في وقتها. كذلك سجل الدخل خلال الشهور المختلفة، وكان يتكون من عطايا نقدية وعينية تلقاها من مختلف الأمراء والأعيان الذي كان يتصل بهم. ويبدو أن الدخل بعامة كان أقل من المصروفات، كما يتضح ذلك أحياناً، ولكن لم يكن هناك اتجاه للاقتراض أو الاستدانة، والأرقام المبينة مقربة إلى القروش (الجدول رقم (7 – 5)).

جدول رقم (7 – 5)

المصروفات والدخل في الفترة، 1820 – 1840 (بالقروش)

السنة	المصروفات	الدخل
1820	389	855
1821	872	475
1822	662	454
1823	1508	1943
1824	351	366
1825	659	1022
1826	813	726 إضافة إلى 361 عطايا
1827	1439	858
1828	1614	1590
1829	1326 (تقديري)	1235 إضافة إلى 240 عطايا
1830	364 (كانون الثاني / يناير – أيار/ مايو)	1036
1831	1104 (كانون الثاني / يناير – حزيران/ يونيو)	2133 إضافة إلى 125 عطايا
1833	1391	971
1836	2172	1937
1837	1931	704 إضافة إلى 89 عطايا
1838	2291	467 (إضافة إلى 151 عطايا
1839	2660	528
1840	2177	495 إضافة إلى 168 عطايا

وتشير المصروفات إلى اتجاه تصاعدي واضح، فإذا أخذنا متوسط ثلاث سنوات نجد الرقم ارتفع من 641 قرشاً في العامين 1820 – 1822، إلى 839 قرشاً في الاعوام 1823 – 1826، و 1460 في العامين 1827 – 1829، وفي الأعوام 1833 – 1837 بلغ 1831 قرشاً وفي العامين 1838 – 1840، بلغ 2376 قرشاً، أي 3.7 مرات من المعدل الأساسي، ويمثل هذا متوسط معدل زيادة اجمالي قدره 7.5 بالمائة سنوياً. وقد يرجع جانب من ذلك إلى ارتفاع مستوى معيشة الشدياق نفسه، ولكن يحتمل أن يكون يرجع غالباً إلى ارتفاع

الأسعار الذي عرفته سوريا مع غيرها من بلدان الدولة العثمانية في تلك الفترة[1419] . وعجزي عن حل إشارات الشدياق يحول بيني وبين إقامة مؤشر للأسعار، غير أن وحدة السعر بالنسبة إلى إحدى السلع (لعله الأوقية) التي تتوافر عنها أرقام يمكن الاعتماد عليها، وهي التبغ (التتن) يبدو أنها قد ارتفعت كالتالي: من 20 بارة أو نصف قرش عام 1820، إلى نحو القرش عام 1827، والقرشين في عام 1840، أي أصبح سعرها أربعة أضعاف ما كان عليه. وزاد أجر الحلاقة من بارة واحدة عام 1821 إلى بارتين عام 1836.

وقد عاش الشدياق في بحبوحة من العيش، فكان يشتري مختلف أنواع الفاكهة والخضر بما فيها العنب، والتين، والمشمش، والبطيخ، والليمون الحلو، والليمون، والقرع، والخيار، والبصل، والباذنجان، وأحياناً الطماطم. والبنود الأساسية الأخرى تشمل الأرز، الحليب ، اللبن (الزبادي)، البيض، الجبن، الزيتون، زيت الزيتون. وشمل غذاؤه الدجاج، والضأن ، واللحم البقري. وعلى سبيل المثال، اشترى عام 1827 اللحم 36 مرة. واشترى الجوز، والحلاوة (الطحينة)، والكعك، والسكر، والثلج، والفلفل، والبن – وليس الشاي، – وكان يشرب النبيذ والعرق، ودخن كمية لا بأس بها من التنباك مستخدما النرجيلة. وكان يتناول طعام الغداء أو العشاء خارج البيت من حين إلى آخر، كما كان يحلق شعره. واشترى الصابون، والورق أحياناً، ويلعب الورق مرة على الأقل، وكان يرسل ملابسه للغسيل والكي، وقد دفع عام 1820 مبلغ 25 قرشاً لعباءة، وفي عام 1821 دفع 23 قرشاً، و 183 قرشاً وهي مبالغ كبيرة. وكان لديه ساعة قام بتصليحها. وكان يتصدق من حين إلى آخر بمبالغ بسيطة، ففي عام 1821 سجل 22 حالة تشمل 33 بارة بمتوسط 1.65 بارة وهو رقم يقل قليلاً عن الرقم المسجل لسعر الخبز في تلك السنة وهو بارتان، ومع ارتفاع

[1419]إنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 3 من هذا الكتاب. وكان الشدياق متزوجاً وله طفلان مات أحدهما في سن الطفولة، وقد أدى ذلك إلى زيادة مصروفاته دون شك، ولسوء الحظ لا نعرف تاريخ زواجه. إنظر:
Kamal Suleiman Salibi, *Maronite Historians of Mediavel Lebanon,* with a Preface by Bernard Lewis (Beirut: Catholic Press, 1959), p. 164.
ومقدمة لكتاب: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، 2 ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، 1970)، ج 1، ص B – G. (المحرر).

الأسعار، زادت المبالغ المعطاة كصدقات إلى 4 بارات و 5 عند نهاية الثلاثينات. وهناك مقياس آخر للقوة الشرائية يتمثل في ثمن منديل كان 3 بارات في 1821.

وبالنسبة إلى البنود الأخرى غير الغذاء والكساء، يتوافر لدينا رقمان، فالأجور اليدوية المقيدة والتي دفعت للعمال العاديين كانت قرشاً واحداً للعامل في عام 1824، وما يزيد قليلاً على القرش عام 1827[1420]. وفي تموز / يوليو 1840 دفع إيجاراً شهرياً للبيت 29 قرشاً.

5 - إيرادات ومصروفات الحكومة عام 1841

[1421]

بلغت ايرادات سوريا تحت الحكم المصري 362.000 كيس (500 قرش للكيس).

الميري	102.000
الفردة	60.000
المبايع	200.000 (تقريباً)
الإجمالي	362.000

وقد تم الآن إلغاء المبايع والفردة والضرائب الأخرى بموجب "التنظيمات الخيرية"، وانقصت الايردات إلى 72.000 كيس فقط، بينما بلغت مصاريف ونفقات الحكومة في سوريا 140.000 كيس سنوياً بحسب أبسط التقديرات، مما يعني أن هناك عجزاً سنوياً قدره 68.000 كيس، وقد قابلت صاحب السعادة سليم باشا والمستشار أفندي وعلمت أنه تقرر عدم فرض ضريبة "تحرير مال" أو 10 بالمائة ضريبة على الأملاك. والاعتقاد الراسخ بأن جمع هذه الضريبة سيجلب المتاعب في البلاد (عصيان) جعلنا نتخذ هذا القرار. ولما كانت المصروفات نحو ضعف الايرادات، اقترح على سعادتكم أن يستمر الباب العالي في تحصيل نصف المبايع بدلاً من ضريبة الأملاك، والتي قد تجلب عائداً مائة كيس سنوياً.

[1420]إنظر : الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص 19 من هذا الكتاب.

[1421]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Wood to Rifaat, 23 May 1841," (FO 406 / 7) (الأصل بالفرنسية)

وهذا المبلغ قد يزيد جملة الايرادات إلى 172.000 كيس، ومن ثم بدلاً من المصروفات الكثيرة المتكررة أعلاه والتي تصل إلى 140.000 كيس – يتبقى مبلغ 32.000 كيس للمصروفات غير العادية.

وللأسف كان على الباب العالي أن يقدر ضرورة إرسال مثل هذا العدد من كبار الموظفين السوريين، فبزيادة أعدادهم تزيد نسبة وسائل الاستبداد بالناس وابتزازهم، ومرتباتهم تبلغ بالفعل 1600 كيس أو نحو ربع ايرادات سوريا، وليس من الصعب تخفيض عددهم باتباع نمط آخر من الادارة[1422].

6 - السياسة المالية ومعاهدة عام 1838 التجارية الانكليزية – التركية

[1423]

عندما عز المال، بدأ الأتراك – على نقيض وعودهم – يعودون إلى النظام المالي المصري شيئاً فشيئاً، كما كانت الحال في الماضي، لجباية الكثير من الضرائب. فتمت استعادة ضريبة الفردة... تحت اسم "ويركو" مع خفضها من جانب الخزانة بمقدار الثلث مقارنة بما كان يجيبه الحكم المصري[1424]. وتذمر الناس، ولكن رغم زيادة الضرائب عجزت الحكومة عن موازنة الايردات والمصروفات في الإدارة السورية، والاحتفاظ بجيش قوامه 15 – 20 ألف جندي في الأراضي المفتوحة. وفي سبع سنوات ابتلعت سوريا 300.000 كيس (نحو 9 ملايين روبل فضي) من خزانة الدولة. كما أنه نظراً لضعف الإدارة، زاد مقدار متأخرات الضرائب سنوياً، وفي السنة الحالية (1847) بلغ 140.000 كيس فعلاً. والجمارك فقط هي التي حققت زيادة في النظام المالي الحالي مقارنة بفترة الحكم المصري، ولكن ذلك لا يعود إلى اتساع تجارة البلاد وصناعتها – فعلى العكس تدهورت التجارة والصناعة – ولكنه يرجع إلى إدخال تعرفة جمركية جديدة

[1422] الأرقام في هذا النص لا تتفق مع ما جاء في المصادر الأخرى. إنظر: الفصل السابع، المقدمة والقسم ثانياً، النص 7 من هذا الكتاب. (المحرر)

[1423] نقلاً عن: Bazili, *Siriya I Palestina and turetskim Pravitel'stvom,* pp. 242 – 245.

[1424] إنظر: مقدمة هذا الفصل.

بموجب معاهدة عام 1838 التجارية التي قضت على كل الاحتكارات في تجارة الصادرات وعلى كل الرسوم الداخلية على البضائع المستوردة.

وهذه المعاهدة تحدد بداية عهد جديد في التجارة العثمانية مع الدولة الأوروبية، كما أنها في الوقت نفسه تمثل أحد التحولات الحكومية – الهامة، ولذلك يجب أن نشرح هنا ملامحها الأساسية. كانت المعاهدات التجارية الأصلية المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية تخضع التجارة الخارجية لضريبة موحدة هي 3 بالمائة كرسوم جمركية على كل البضائع الواردة والصادرة. وبذلك تمت إقامة النظرية الجديدة والجرئية لحرية التجارة في الشرق منذ وقت مبكر. والفقر العام للحكومة رغم ما تنعم به من خصوبة التربة واعتدال المناخ، وانهاك ودمار صناعتها القديمة التي جعلت اوروبا مدينة لتركيا منذ زمن سحيق، تعد جميعاً أبلغ دليل على زيف هذه النظريات – مثل كل النظريات المجردة التي يفقد دعاتها ومروجوها البصيرة بالزمان والمكان ودرجة اتجاه التطور الصناعي للمجتمع بدافع الرغبة لنشر معارفهم الجذابة.

ونحن لا نُرجع تدهور الزراعة في تركيا إلى نظام التجارة الحرة، كما لا نُرجع إليه نقص السكان والإنتاج، ولا غيرها من النتائج الأخرى للحكم العثماني التي لا يمكن تجنبها، ولكن إلى أي شيئ أخر يمكن أن نُرجع انهيار الصناعة اليدوية، التي كانت الحكومة دائماً ترعاها، والتي كانت تختص بالمدن التي تعاني القليل، أو لا تعاني مطلقاً، من الاضطراب السياسي في البلاد؟ ومنذ نحو أربعين عاماً، كان في المدن السورية ككل نحو 50 ألف نول للحرير والحرير المخلوط والمنسوجات المطرزة، واليوم بالكاد يوجد 2500 نول. واستبدلت المنتجات الجميلة والمتينة للصناعة اليدوية المحلية في تركيا كلها بأسوأ ما أنتجت مانشستر من قطنيات، بتصميمات تتماشى مع الذوق المحلي. فإذا افترضنا أن النول الواحد يحقق دخلاً صافياً بمقدار 20 كوبك فضي يومياً، فإن تدهور هذه الصناعة في سوريا أفقدها 33.000 روبل فضي من الدخل اليومي، ويمكن مضاعفة هذا المبلغ إذا وضعنا في اعتبارنا اجمالي حركة التجارة في المنتجات المحلية، واعداد المواد الخام والصباغة وغيرها. وكان ينتج الكثير من غزل القطن في جبل الخليل، وفي نابلس ولبنان. ونحو نهاية القرن الماضي كان يتم تصدير ما يوازي حمل ثلاث قوافل أو

أربع كل عام من يافا وعكا، كانت تستخدم في المستعمرات لصناعة القمصان للزنوج . واليوم يبيع الفلاحون قطنهم الخام، الذي قد يعادل محصوله نصف المليون روبل، بينما تستورد سوريا كل عام ما يساوي 3 ملايين روبل من الغزل الانكليزي والمطرزات والمنسوجات القطنية. وهذه الأرقام البسيطة تصدمنا باعتبارها أبلغ وأربح من أي جدل نظري عن التوازن الذي لا يمكن إغفاله بين اجمالي الانتاج والاستهلاك لكل بلد من البلدان وفي أوقات الأزمات في كل صناعة من الصناعات، كما أنها تصبح أكثر تعبيراً في ضوء بؤس عائلات الحرفيين السابقين في حلب ودمشق الذي يزداد كل عام عن سابقه. ودعاة جزية التجارة غير المشروطة يقترحون على الحرفيين الذي حل بهم الخراب أن يحطموا الأنوال التي ورثوها عن آبائهم، ويمسكوا بالمحراث – لكن هل يجدي هذا نفعاً من الناحية العملية؟ وهل باستطاعتهم أن يقدموا إلينا مثالاً واحداً لأناس تربوا في أحضان صناعة يدوية تحولوا إلى مزارعين ما لم يكن جيلان أو ثلاثة أجيال منهم قد انحدروا إلى منزلة البؤس والفاقة؟

وعلى أساس القاعدة غير المتغيرة للرسوم الجمركية العامة 3 بالمائة، أبرمت تركيا مع كل دولة اتفاقاً بتعرفة محددة، تغيرت مع تقلبات الأسعار وقيمة العملة، غير أنه، لما كانت ايرادات الدولة في البلاد قد أصبحت متنفذة، ومرد ذلك غلى تفاقم الفقر وتنامي الاضطرابات الداخلية والخارجية، وقد ازدادت حاجة الحكومة إلى الأموال. وفي البداية، تضاعفت الرسوم على التجارة الداخلية على عكس روح المعاهدات، وثانياً، أدخلت الاحتكار لبعض السلع، وانتشر هذا النظام شيئاً فشيئاً، حتى أنه عند نهاية حكم السلطان محمود كانت كل سلع التصدير في الغالب تشتريها الحكومة من المنتجين بسعر تتولى تحديده، مما ألحق الضرر بالإنتاج. وأحياناً كانت تسمح للتجار بشراء هذه السلع مباشرة من المنتجين ولكن يقتصر ذلك على من يحصل على فرمان خاص، ويدفع رسوماً جمركية تزيد عن ثمن البضائع، اضافة إلى الجمارك التي حددتها اتفاقات التعرفة. وعلى هذا الأساس فرض كل باشا ضريبة على تجارة الصادرات في ولايته. كانت الحكومة فقيرة، والفلاحون أجبروا على تسليم محاصيلهم إلى جباة الضرائب أو الباشا مقابل لا شيء، ودون الحصول على ما يعوض كدهم، فتركوا الحقول دون فلاحة وقنعوا

بالحصول على خبزهم اليومي. تماماً مثلما فعلت الحرية غير المحدودة لاستيراد البضائع في الصناعة الحرفية، فاجراءات الحظر، وجباية الضرائب، وفرض الاحتكارات على المواد الأولية أدى إلى دمار الانتاج ذاته.

ولم يطبق نظام الاحتكار بشكل عام وحازم في أي ولاية عثمانية مثلما طبق في مصر، فقد كان الباشا قادراً على إجبار الفلاحين على زراعة وادي النيل الخصيب فزاد من انتاجيته عشرة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وزادت ايراداته إلى مبلغ خيالي هو 800.000 كيس مصري (27 مليون روبل فضي).

وكانت التجارة الأوروبية قد تذمرت بالفعل لفترة طويلة من الاحتكارات والرسوم الجمركية الداخلية. وبدأت الحكومة في وضع أسس متغيرة لنظام أدى إلى دمار الصناعة الوطنية وحول الحقول الخصبة إلى مراعٍ، حتى لو كان قد حقق مكاسب وقتية للخزانة . وعلى كل، كان أهم ما أثير من جدل ضد سياسة الاحتكار هو الاعتقاد أن الغاءه سيدمر معه مصدر ثروة محمد علي وقوته. وكان ذلك عام 1838 عندما كان تطلعات محمد علي كلها تتركز على سوريا، فتم إبرام معاهدة أولاً مع انكلترا (5/17 آب/أغسطس) في وقت التجديد الدوري لاتفاقات التعرفة الجمركية، ثم أعقب ذلك إبرامها مع الدول الأخرى. وقد ألغت هذه المعاهدة كل الاحتكارات وكل الرسوم الجمركية الداخلية في الامبراطورية، وأحلت محلها، عوائد جمركية 9 بالمائة على الصادرات، و 2 بالمائة على الواردات، غير أنه اشترط أن البضائع التي دفعت ذات مرة هذه الرسوم الاضافية يمكن أن ترسل بحرية من سوق إلى أخرى أو تصدر عبر الحدود. ولذلك بدلاً من ضريبة الـ 3 بالمائة الأساسية، أصبحت الواردات تدفع 5 بالمائة والصادرات 12 بالمائة. ولاشك أن هذه النسبة تبدو غريبة، فكل دولة تسعى بقدر الامكان إلى تسويق منتجاتها وتتجه بصفة أساسية إلى إلقاء أعباء جمركية على كاهل الواردات. وتبدو غرابة ذلك عندما نعلم أن تركيا لا تزال تمد البلاد الأخرى بالمواد الخام وتتلقى مقابلها البضائع المصنعة، ولكن لدى الأتراك أفكاراً أخرى. فمعاهدة عام 1838 كشفت عن فكرة سياسية معادية لمحمد علي وتميزت بنفوذ خارجي جعل الأتراك يسعون إلى كسب تأييد الدول الأوروبية وزيادة غضبها على والي

مصر. ويجب أن نلاحظ أن محمد علي الذي كان مهدداً بالإفلاس عندئذ، لم يُبدِ استعداداً لقبول الفرمان الذي يقضي بالإجهاز على الاحتكار.

وقد سبق أن ذكرنا أن محمد علي لم يدخل الاحتكار إلى سوريا، بل إنه أعطى التجارة السورية حرية أكبر بالغاء الاجراءات المعوقة السابقة، وكان إدخال قانون العمل بالسخرة لزيادة الانتاج، في سوريا على ما نحو ما حدث في مصر أمراً مستحيلاً لأسباب سياسية، ولطبيعة الأرض السورية. وبذلك لم يبقَ سوى المزايا التي تجذب الناس إلى الزراعة . ولهذا السبب لم يواجه ادخال النظام التجاري الجديد في سوريا عقبات كبيرة. وحصل الأتراك على أربعة أضعاف العوائد الجمركية التي كانت تحصل عليها الإدارة المصرية (نحو 20.000 كيس).

وفي ما يتعلق بتنظيم السلطة المدنية شرحنا ... نظام الزام الإدارة الإقليمية وإدارة الولاية. والإصلاح الأسياسي لهذا الحكم يتمثل في حقيقة أن الباشا والمتسلم لا يرئسان الإدارة الاقتصادية أو القوات العسكرية، ويحصلان على رواتب بدلاً من أن يحصلوا من الايرادات الحكومية على مبلغ معين بعد دفع نصيب الخزانة. وفي كل ولاية موظف خاص هو الدفتردار تعينه وزارة المالية ليشرف على الإيرادات والمصروفات. وفي كل اقليم محصل يحتفظ بالحسابات. ولكن هناك الكثير من الولايات التي تستدعي فيها الضرورة استمرار نظام الالتزام. والجهود التي بذلها الباب العالي للقضاء على الالتزام كانت غير موفقة لأن موظفيه – من الوزراء إلى موظفي الولايات – يحصلون من هذه الالتزامات على منافع كبيرة، إذ يرتبون الأمور مع ملتزمي الضرائب ويشاركونهم أرباحهم. وحتى بعض الأحيان يشتري الباشا التزام الضرائب تحت أسماء أخرى. ومن السهل أن نتبين مدى الاستبداد الذي يلحق بالناس على أيدي الولاة الذي يتولون جباية العشور، مثلاً، لأن محاصيل الحقل بحكم طبيعة جمعها في تركيا وطرقها، تفتح مجالاً واسعاً للفساد...

7 - الإيرادات والعشور

جدول رقم (7 – 6)

الايرادات والعشور في ولايات سوريا[1] للفترة 1833 – 1914

السنة	حلب	بيروت	دمشق	القدس	المصدر
1833/1834	13.9 [4](2.7)		[2]20.1 (7.2)		تقرير، باورنغ، ص 22[3].
1834/1835	15.2 (3.3)		[2]21.10 (8.2)		المصدر نفسه
1836/1837	20.9		[2]35.9		رستم، المحفوظات، ج4، ص15 [5].
1844			20.6		[6] C C Damas, vol. 2.
1847	(5,-) تقديري				[7] A and P 1859, vol. 30.
1857	16.8 (10.7)				المصدر نفسه
1858	20,- (6.7)	17.5 (7.5)	24.1		[8] FO 198/13.
1870			67.5		[9] D. S. 1289.
1871			[2]55.9		المصدر نفسه
1873			[2]87.7		A and P 1875, vol. 75.
1876	25.1 [10](9.5)				A and P 1877, vol. 83.
1879			[2]55.5 [2](24.9)		FO 195/1263. A and P 1880, vol. 73.
1880/1881			[2]58.8 [2](19.23)		المصدر نفسه.
1882/1883			21.3		C C Damas, vol. 6.
1883/1884			32.4		المصدر نفسه.
1884/1885			20.7		المصدر نفسه.
1885/1886			30.8		
1888/1889	53.6 (21.6)				Cuinet, *Turquie,* vol. 2, p. 237.
1889/1890	45.9 (19.6)				A and P 1892, vol. 82.
1891/1892			33.2 (11.6)		D. S. 1308.
1893/1894	39.6 (14.9)	28.4 (12.4)		13,- (6.3)	FO 195/1843, 1848, and 1895.

السنة	حلب	بيروت	دمشق	القدس	المصدر
1890/1895		36.1	104.3(كذا)[12]	16.1	CUINET, *Syria*,
متوسط			87.5 (كذا)[12]	(4.1)	pp. 69, 303.625. [13]
1894/1895				9.2	FO 195/1895
				(3.8)	
1895/1896			35.0[10]	8.4	FO 424/186.
			(12.6)[10]	(3.0)	FO 195/1940.
1869/1897		34.7[10]	32.8[10]	8.6	FO 195/1984.
		(13.8)[10]	(11.7)[10]	(3.4)	
1897/1898				12.1	FO 195/2028.
				(3.6)	
1898/1899	40.4[10]	30.1	34.1	13.9	FO 195/2056, 2062, and 2073.
	(13,5)[10]	(14.0)	(13.4)	(5.3)	
1899/1900		36.0	38.4[10]		FO 195/2075.
		(16.0)	(16.0)[10]		
1900/1901		36.4[10]	38.6[10]	16.6	FO 195/2097, and 2016.
		(16.0)[10]	(15.5)[10]	(5.9)	
1901/1902		15.2 (كذا)	39.9[10]	15.2	FO 195/2122. And 2177.
		(14.8)	(17.2)[10]	(4.1)	
1902/1903	38.6	37.2[10]	42.6[10]		FO 195/2137, and 2140.
		(16.5)	(16.4)[10]	(18.7)[10]	
1903/1904			41.7[10]		FO 195/2165.
			(18.2)[10]		
1904/1905	45.00	36.6	38.4[10]	22.0	FO 195/2187. And 2199.
	(18.0)	(15.3)[10]	(15.3)[10]	(7.5)	
1908/1909	(37.2)	(27.3)	(29.3)	(9.0)	Ruppin, *Syrien,* p. 358.[14]
1909/1910	(24.8)	(30.7)	(18.8)	(10.7)	المصدر نفسه.
1910/1911	(35.1)				A and P. 1911, vol. 96.
1911/1912	(21.8)	(28.1)[15]	(28.0)[15]	(9.1)[15]	A and P. 1912/13, vol. 100.
1912/1913	68.5				A and P 1913, vol. 73.
	(28.2)				
1913/1914	60.1				A and P 1914, vol. 95.
	(23.4)				
1914/1915[1] (6)	89.2	140.4	68.5	20.4	*FO Hamdbook.* p. 137[16]

(1) بملايين القروش

(2) يحتمل أن يكون متضمناً بيروت والقدس: الإجمالي لسوريا ما عدا أضنة وطرطوس كان1.62 و 21.8 مليوناً عام 1833/1834، 67.6 و 24.8 مليوناً في 34/1835، و 42.5 مليوناً في 1835/1836 تقرير، باورنغ، ص 132). وبالنسبة إلى عام 1836/1837 كأن الاجمالي لسوريا ما عدا أضنة وطرطوس 93.0 مليون قرش. ويعطينا "وود" رقماً إجمالياً هو 362 ألف كيس (أو 181 مليون قرش) لإجمالي الايرادات السنوية خلال الحكم المصري. وهو رقم غير صحيح. إنظر: القسم ثانياً، النص 5 من هذا الفصل.

(3) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerstun*.

(4) العشر مذكور بين القوسين.

(5) أسد رستم، محقق، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، 4 ج (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1940 – 1943).

(6) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial

(7) A and P تعني: Great Britian, Accounts and Papers.

(8) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office

(9) D. S. تعني: (Official Handbook *Devlet Salnameh*).

(10) الاسترليني محول بسعر 120 قرشاً للجنيه الواحد.

(11) Vital Cuinet, *La Turquie d' Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l' Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux 1891 – 1895).

(12) ربما كانت هذه الأرقام تمثل الاجمالي في خمس سنوات.

(13) Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896).

(14) A. ruppin, "Syrien als Wirtschaftsgebiet," *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 – 5 (1916).

(15) مقدر على أساس $^1/_8$ المحصول المخصص للعشور كما يقدمه:
Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik* (Ankara: Türkiye Is Bankasi Kültür Yayinlari, 1970), p. 272, and Ruppin, Ibid., p. 358.

(16) محول على أساس الفرنك الواحد = 4.4 قرش بالموازنة. إنظر:
Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia,* Peace Handbooks, vol. 11, no. 3 (London: H. M. Stationary Off., 1920), p. 137.
وبالنسبة إلى سوريا كلها كانت العشور تساوي 92.4 مليون قرش. وبالنسبة إلى لبنان هناك تقديرات متاحة لإيراداته على النحو التالي:

- في العشرينات مليونين ونصف المليون قرش، عام 1835 بلغت 8.75 ملايين، إنظر:
C C Beyrouth, vol. 2, 24 April 1841.
- في أواخر التسعينات نحو 3.6 ملايين قرش، إنظر:
Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Sysrie et en Palestine* (Paris: [s. n.], 1900), pp. 177 – 178.
- في عام 1913 بلغت 4.461.000 قرش وعام 1914/1915، 4.4 ملايين قرش، إنظر:
Great Britain, Foreign Office, Historical Section, Ibid., p. 137.

8 ـ مالية حلب، عام 1858

1425

تأتي إيرادات ولاية حلب تحت خمسة بنود هي:

أولاً: ضريبة على المنازل تسمى ترابية بدلاً من الويركو تقدرها المجالس المحلية في مختلف أحياء المدنية، ويجبيها وكلاء الحكومة بمعدل 15 بالمائة من الإيجار، وفي القرى تمثل ضريبة كانت على كل قرية لا تزيد ولا تنقص حسب درجة رخائها، وقد حسب متوسط إيرادات هذه الضريبة سنوياً بـ 4.250.000 قرش.

ثانياً: عائدات محلية تسمى رسومات تفرض على السلع الآتية:

- التبغ، بالوزن حسب النوعية بمعدل 300 – 900 قرش للقنطار زنة 200 أقة، أي ما يعادل نحو ثلث قيمته. كما يؤخذ العشر أيضاً على التبغ، ويصل معدل الضريبتين إلى 46 بالمائة من إجمالي المحصول.
- **عسل النحل**، بالطريقة نفسها.
- **الحيوانات**، التي تباع في السوق يحصل 1 بالمائة من ثمنها.
- **المصايد**، قرب انطاكية وحماة، تجبيها الحكومة.
- **الموازين والمقاييس**، في الخانات العامة، حيث يحصل رسم بسيط على كل ما يوزن أو يقاس، ويتم التحصيل على يد وكلاء الحكومة.
- **الملاحات**، عند بحيرة العمق ويتم تحصيلها لسنوات.

هذه السلع الست تجلب ايراداً سنوياً متوسطه 1.750.000 قرش.

ثالثاً، ايجار أرض يفرض على المساكن باسم عوائد بواقع قرش واحد على كل 5000 قرش من القيمة المسجلة للأرض التي يقوم عليها كل بيت وتعفي الأوقاف من هذه الضريبة.

[1425] نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Report on the Finances of Aleppo,” (FO 198 / 13).

الخراج المفروض على القبائل العربية باسم الميري.

الضريبة على الحرف اليدوية.

هذه الفئات الثلاث تفرضها الحكومة ويجبيها وكلاؤها وتحقق ايراداً سنوياً يبلغ 1.250.000 في المتوسط.

رابعاً: الجمارك التي تحصل في استانبول، إضافة إلى رسوم على المواد التموينية بواقع 12 بالمائة، وعشور الحرير، وهذه تجلب سنوياً ستة ملايين قرش.

خامساً: العشور على الانتاج الاجمالي للزراعة يقدرها ويجبيها الملتزم، الذي يحصل على هذه الضريبة عينا من الفلاح، ويدفع للحكومة قيمتها المقدرة نقدا، ومتوسط الإيرادات السنوية لهذه الضريبة من الأقاليم المختلفة كالتالي:

الباب وجبولي	500.000 قرش
جبل سمعان	750.000 قرش
بجلية	200.000 قرش
رويان	200.000 قرش
ادلب	100.000 قرش
جسر الشغور	200.000 قرش
مارتمسرن	250.000 قرش
سرمين	250.000 قرش
حارم وبريشه	350.000 قرش
أموك	250.000 قرش
انطاكية	1.000.000 قرش
كلس	1.5000.000 قرش
عينتاب	750.000 قرش
بيلان	250.000 قرش
مضيق كالح	150.000 قرش
دير الزور	50.000 قرش
الجملة	6.750.000 قرش

وبذلك تكون الايرادات الاجمالية للضرائب كالتالي:

البند ثانياً	1.750.000 قرش
البند رابعاً	6.000.000 قرش
البند خامساً	6.750.000 قرش
	14.500.000 قرش

والتي تجمع هي:

البند أولاً	4.250.000 قرش
البند ثالثاً	1.250.000 قرش
	5.500.000 قرش
جملة ايرادات الولاية =	20.000.000 قرش

ومصروفات ولاية حلب موزعة على بندين:

اولاً: مرتبات الموظفين المدنيين على النحو التالي:

الوالي	720.000 قرش
مدير المالية	120.000 قرش
باشكاتب	18.000 قرش
باشكاتب المراسلات	18.000 قرش
المحاسبون	24.000 قرش
إثنان من الكتبة	12.000 قرش
ثلاثة من كتبة المراسلات	25.200 قرش
ثلاثة من الكتبة لمجلس الولاية	43.200 قرش
كاتب عربي واحد	9.000 قرش
صراف	12.000 قرش
ثلاثة من كتبة المحاكم	18.000 قرش
نفقات دينية	84.000 قرش
معاشات	120.000 قرش
قاضٍ واحد	24.000 قرش
دفتردار واحد	60.000 قرش
	1.307.400 قرش

ثانياً: مرتبات الجيش كالتالي:

جند غير نظاميين 2050 في الصيف ، وألف شتاء	2.400.000 قرش
180 من رجال الضبطية (شرطة)	432.000 قرش
رواتب ضباط القوات غير النظامية والشرطة	108.000 قرش
جند نظاميون 2200 فرد	6.000.000 قرش
لواء واحد	264.000 قرش
اميرالاي واحد	138.000 قرش
قائمقام واحد	60.000 قرش
بكباشي واحد	42.000 قرش
4 صاغقول	120.000 قرش
صراف واحد	24.000 قرش
معاونان	36.000 قرش
واعظ واحد	16.800 قرش

جراح واحد	22.800 قرش
صيدلي واحد	9.600 قرش
اثنا عشر يوزباشياً	102.240 قرش
24 ملازماً	162.480 قرش
24 جاويشاً	67.680 قرشاً
96 أونباشياً	132.480 قرشاً
الجملة	10.138.080 قرشاً
ويجب حسم رسوم الجمارك المدفوعة في استانبول من جملة الايرادات	20.000.000 قرش
وهو	6.000.000 قرش
	14.000.000 الباقي
هذا يمثل كل الايرادات المدفوعة إلى الخزانة المحلية في حلب والمتاحة للأغراض المحلية، تحسم منها المصروفات المبينة تفصيلياً أعلاه:	11.475.080 قرشاً
	2.524.020 قرشاً زيادة الايرادات عن المصروفات

غير أن هذا الفائض الواضح ليس له وجود حقيقي لأنه إضافة إلى بعض الأذونات المسحوبة من استانبول على خزانة حلب من حين إلى آخر، يتم تحويل مبلغ يتراوح بين 3.000.000 قرش و 5.000.000 قرش سنوياً إلى دمشق. وإذا افترضنا أن مسحوبات استابنول سنوياً 500.000 قرش، فإن مبلغ 4.500.000 قرش تقريباً يجب أن يغطي من الفائض، وينتج عن ذلك عجز قدره 1.975.080 قرشاً.

ونتيجة لذلك تدين الخزانة المحلية الآن بمبلغ خمسة ملايين قرش، تمت استدانة مليون منها من اليهود بسعر فائدة يتراوح بين 36 – 72 بالمائة سنوياً، وأربعة ملايين مستحقة لأذونات صدرت دون أن تدفع ورواتب المؤسسة العسكرية المتأخرة ما عدا الضباط وغير النظاميين والضبطية، يضاف أيضا إلى الدين البالغ ستة ملايين ليصل بذلك حجم الدين إلى 11 مليون قرش.

ولموازنة هذا الدين، طالبت حكومة الولاية ملتزمي الضرائب بخمسة عشر مليوناً من المتأخرات، ويُعد جانب من هذه المتأخرات معدوماً ويبلغ نحو الثلث ليتبقى على

الملتزمين عشرة ملايين قرش، وقد يضاف إليها ضريبة الأغنام الجديدة وقدرها مليون قرش لتصبح بذلك 11 مليوناً.

وعلى ذلك يمكن استهلاك الدين لو تم جمع هذه المطالبات لذلك الغرض.

9 ـ مالية دمشق، عام 1858

[1426]

تأتي ايرادات ولاية دمشق تحت خمسة بنود، هي:

أولاً: ضريبة على المنازل تسمى فردة بدلاً من الويركو، تفرضها وتجبيها الحكومة، كما في حلب، وهذه الضريبة تجلب ايرادات قدرها (الرقم غير موجود) قرش.

ثانياً: العوائد المحلية المسماة رسومات على المواد التموينية والأوزان والمقاييس التي تجبيها الحكومة بمبلغ اجمالي قدره (الرقم غير موجود).

وهذا المبلغ يشمل الجمارك التي تشكل جانباً من الايردات وتجلب سنويا 1.291.000 قرش. وتحصل حكومة الولاية على الجمارك لتغطية مصروفاتها على عكس حالة حلب.

ثالثاً: العشور على الإنتاج الزراعي، وتحصل كما في حلب وتحقق سنوياً 3.153.279 قرشاً، وهذا المبلغ لا يمثل، على أي حال، عشر انتاج ولاية دمشق لأن جانباً منه يمثل ضريبة الفردة التي تجبيها الحكومة، ومن المستحيل حساب النسبة الفعلية لهذه الضريبة التي فرضت منذ سنوات بعيدة ولا يمكن مراجعتها تبعاً لتغير ظروف القرى.

رابعاً: ضريبة إضافية تعرف باسم مرتبات أفنية تفرض على القرى وتدفع عيناً للحكومة بواسطة شيخ كل قرية يقوم بتوزيعها على أفراد القرية وفق حجم انتاجهم من الحبوب ، وقد وضعت الادارة المصرية في الشام هذه الضريبة، وتغير مقدارها. وسجلت مبالغ كبيرة من المتأخرات في سجلات المالية، لأن القرى التي هجرت قيدت عليها المبالغ

[1426] نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Report on the Finances of Damascus,” (FO 198 / 13).

الواجب سدادها، وعندما يزيد سكان قرية وتروج حالها لا يضاف عليها مبالغ أكبر مما هو مربوط عليها من ضريبة.

والمبلغ السنوي الذي تحصل عليه الحكومة من هذه الضريبة 2.475.050 قرشاً.

خامساً: ضريبة بدلية للخدمة العسكرية، يدفعها المسيحيون وحدهم، ولم تُفرض بعد في دمشق.

وتوزيع الايردات على نحو ما هو وارد في الجدول رقم (7 – 7).

وتفاصيل مرتبات الأفنية عديدة حتى انه يصعب ادراجها في هذا التقرير، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها لغموضها ولأن الكثير من القرى التي فرضت عليها ليس لها وجود مستقل، فالقرى الآهلة بالسكان استوعبت سكان القرى الضعيفة حولها الذين يتعرضون لمظالم الأعيان وهجمات البدو، بيما لا تزال الأرض التي كانوا يحرثونها من قبل تزرع بواسطتهم رغم أن الضرائب المقررة عليها لم تعد تجبي.

جدول رقم (7 – 7)

توزيع إيرادات ولاية دمشق

	الفردة	الرسومات	العشور	البدلية العسكرية
دمشق	1.051.600	3.262.530	-	167.250
مرج غوطة	1.418.164	-	-	-
وادي العجم	655.936	-	-	-
وادي بردي	286.450	-	2.973.244	75.000
جبل القلمون	658.086	-	-	-
بعلبك	1.127.709	81.500	-	67.500
حمص	606.020	171.778	12.415	48.750
حماه	2.422.602	339.495	-	78.750
مرة	214.429	2.550	1.200	-
حصن الأكراد	477.761	27.513	20.500	86.250
حوران	1.142.059	-	85.815	118.750
عجلون	658.942	-	19.457	7.500
الحسا	79.772	-	-	27.250
راشيا	175.533	24.960	-	52.500

	الفردة	الرسومات	العشور	البدلية العسكرية
حاصبيا	260.178	50.360	152.000	45.000
جبل الدروز، حوران	150.220	-	28.470	11.250
القنيطرة	310.833	-	185.000	3.750
البقاع	264.597	29.100	1.386.235	86.250
	11.960.891	3.989.786	4.864.336	875.750

وبذلك تكون ايرادات الضرائب:

البند الثاني	3.979.786½ قرشاً
البند الثالث	4.864.336 قرشاً
	8.844.122½ قرشاً

والتي تمت جبايتها كانت:

البند الأول	11.960.889 قرشاً
البند الرابع	2.475.050 قرشاً
البند الخامس	835.750 قرشاً
	15.271.689 قرشاً
المبلغ الأسمي	24.115.811½ قرشاً
تُحسم المتأخرات السنوية	3.213.643 قرشاً
إجمالي الايردات المتحصلة فعلاً	20.902.168½ قرشاً

ومصروفات ولاية دمشق تنقسم إلى بندين:

أولاً: مرتبات الموظفين المدنيين في مدينة دمشق، مثلما عليه الحال في حلب تقريباً	1.375.534 قرشاً
مرتبات الموظفين المدنيين في المدن الأخرى في الولاية	867.938 قرشاً
مصاريف جباية ضرائب (بغير الالتزام)	1.346.861 قرشاً
معاشات	415.003 قرشاً
مصاريف أوقاف	244.561 قرشاً
مصاريف الحج السنوي إلى مكة	6.311.637 قرشاً
مصاريف متنوعة بأمر الوالي تختلف تفاصيلها	900.993 قرشاً
الإجمالي	11.462.527 قرشاً
إجمالي أولاً	11.462.527 قرشاً
ثانياً: مرتبات الجيش على النحو التالي:	
غير النظاميين والضبطية 1920 جزءاً	3.809.046 قرشاً
النظاميون	6.000.000 قرش
الإجمالي	9.809.046 قرشاً

ومبلغ 6.000.000 قرش المخصص لرواتب النظاميين يختلف حسب تغير المواقع وفق متطلبات الولاية، وإمكانية تحمل نفقات القوات المتمركزة فيها، وعندما يكون هناك نظاميون أكثر في ولاية دمشق من مبلغ الستة ملايين قرش الذي تستطيع دفعه بعد حسم مصاريف الإدارة، تتراكم المتأخرات، والقوات موزعة في الوقت الحالي كالتالي:

الجملة 11.394 (جندياً)

إجمالي المصروفات	
للخدمة المدنية	11.462.527 قرشاً
للخدمة العسكرية	9.809.046 قرشاً
	21.271.573 قرشاً

ولما كانت الايرادات الاجمالية 20.902.168 قرشاً فإن هناك عجزاً سنوياً يبلغ 369.404 قروش.

وهناك دين قدره 11.000.000 قرش تدفع عنه فائدة 30 بالمائة، ومن بين هذا الدين نحو الثلث رأس مال مقترض والثلثان جاءا من الفوائد المركبة.

والمتأخرات المسجلة في الدفاتر من الايرادات تصل إلى ما لا يقل عن 74 مليون قرش ، وقد جرت محاولات لتحصيلها بمساعدة القوات العسكرية، ونتج عن ذلك تحصيل 3.000.000 قرش، ويعني ذلك أنه يمكن تحصيل سبعة ملايين أخرى على مدى عشر سنوات، أما الـ 64 مليوناً الباقية فتعد ديناً معدوماً.

10 - مالية بيروت، عام 1858

[1427]

تقع ولاية بيروت تحت ثلاثة بنود:

أولاً: الويركو، أو الضريبة على الدخل، التي لا تحسب في حلب ودمشق كضريبة منازل، ولكنها تجبي كما في الولايات التركية الأخرى، وتحقق إيراداً قدره 10.000.000 قرش.

[1427] نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Report on the Finances of Finances of Beyrouth,,” (FO 198 / 13).

ثانياً: العشور على الإنتاج الزراعي والعوائد المحلية المسماة رسومات، التي تجبي معاً وتحقق 7.500.000 قرش سنوياً تقريباً.

ثالثاً: الجمارك التي تجبي في استانبول وتحقق 14.000.000 قرش، وبذلك تبلغ جملة الإيرادات المتاحة 17.500.000 قرش.

ومصروفات الولاية تقع تحت ثلاثة بنود:

أولاً: مرتبات الموظفين المدنية التي تبلغ في المتوسط	7.500.000 قرش
ثانياً: مرتبات الجيش تدفع لدمشق	9.000.000 قرش
ثالثاً: المعاشات	1.000.000 قرش
إجمالي المصروفات	17.500.000 قرش

ولا يوجد دين على هذه الولاية، وتبلغ متأخرات الإيرادات 35.000.000 قرش

11 - الديون في غزة، عام 1850

1428

الدراسة التي أخذنا عنها الفقرات التالية تستند إلى سجلات المحكمة الشرعية في غزة المحفوظة في إدارة الوثائق التاريخية بدمشق (461 سجلاً) وتغطي السنوات 1273 – 1277 هـ (1857 – 1861).

وكانت غزة في الخمسينات مدينة يسكنها 15.000 نسمة من بينهم 14.000 مسلم والباقون من المسيحيين، وكانت عاصمة لسنجق يتبع القدس، وارتكزت أهميتها الاقتصادية على التجارة أساساً، ومر عبرها الطريق البري الذي يربط مصر بسوريا، كما كانت قابئلها مرتبطة بالاسكندرية التي استوردت منها الغلال والصوف والمنتجات الأخرى. كما أن قافلة الحج الشامي كانت تتجه أحياناً إلى غزة[1429] في في طريق العودة، مسببة تحركاً

[1428] نقلاً عن: عبد الكريم رافق، "غزة" ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، 3، عمان، 19 – 24 أيار/ مايو، ص 66 – 70. (الهوامش حذفت).

[1429] إنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.

سريعاً للتجارة التي تحملها معاً، أضف إلى ذلك أن الحجاج الآخرين مروا بغزة في طريقهم إلى العقبة لينضموا إلى قافلة الحج المصري.

كذلك كانت غزة مدينة السوق لمنطقة زراعية كبيرة تنتج الزيتون والزيت والمحاصيل الأخرى والماشية، كما كان فيها بعض الحرف البسيطة كالنسيج والصباغة والفخار وصناعة الصابون والجلود. وقدرت الزيادة في سكانها بنحو 16.000 عام 1882، وبلغوا 40.000 عام 1906، ثم انخفض تعداد سكانها إلى 17.000 عام 1932[1430].

وأكبر ثروة من التركات في سجل غزة خاصة السيد حسين بن السيد حموده الدباغة . وكان تاجر أقمشة في الأساس، ووظف بعض أمواله في الريف. وقد بلغت ثروته 65.86 قرشاً منها ½ 36.081 قيمة موجودات (بما فيها 14.50 ثمن بقر في قرية دير سنيد وغيرها)، والباقي وبلغ ½ 29.004 ديون بذمة الناس. وكانت مصاريفه 3.780 قرشاً، فيكون باقي التركة 61.36 قرشاً وزعت على الورثة...

ويلاحظ أن نسبة الديون التي كانت للسيد حسين الدباغة بذمة الآخرين بلغت 44.5 بالمئة من ثروته. وإذا ما قارنا ذلك مع نسبة الدخل من عقدها كل من درويش السيروان وعبد القادر الشوا وعدد كبير آخر من أصحاب التركات في غزة، تبين لنا الطابع الرأسمالي لثروة معظم الأغنياء في غزة ممن ذكرت أسماؤهم في الوثائق الشرعية.

ويلاحظ على الديون في غزة أنها فردية، بمعنى أن الدائن فرد وليس مجموعة أفراد أو شركاء. ومعظم الذين استدانوا كانوا أفراداً في الغالب. واختلف أمر ذلك في الريف، إذ أعطيت الديون من قبل أفراد في غزة إلى بعض سكان قرية ما أو كلهم بصورة جماعية، وكانت مسؤولية هؤلاء في وفاء الدين جماعية أيضاً. مما يدل على حاجة سكان الريف الجماعية للاستدانة، وعلى أعمالهم الزراعية المشتركة، ربما لأنهم عملوا في الأرض ولم

[1430] إنظر:

D. Sourdel, "Ghazza," in: Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam,* vol. 2, pp. 1056-1057; Karl Baedecker, *Palestine and Syria, with Routes through Mesopotamia and Babylonia and the Island of Cyprus: Handbook for Travellers* (Leipzig; New York: C. Scribner's sons, 1912); Martin Abraham Meyer, *History of the City of Gaza from the Earliest Times to the Present Day* (New York: Columbia Univdrsity Press, 1907), and Yehoshua Ben – Arieh, *The Population of the Large Towns in Palestine* (Jerusalem: [n. pb.], 1970).

يملكوها، وعلى عدم ملاءمة أحدهم للاستدانة بمفرده. ولم يعثر على أمثلة عن استدانة المال من الدولة، وقد عمد بعض الأغنياء، كما في مثال عبد القادر الشوا، إل تأخير دفع مال الميري للدولة وتوظيف ذلك في أعمالهم، وكأنه دين رغماً عن الدولة ولكن دون فائدة. وهناك امثلة عن ديون بذمة الأفراد لمساجد غزة، مثلاً ورد في تركة عبد القادر الشوا دين بذمته إلى مسجد السيد هائم وقدره 87½ قرشاً، وورد في تركة حسن دلول وجود دين مقداره ½ 279 قرشاً ثابت عليه لجهة مسجد الخضر بشهادة محمود درويش وسلامة الهليس. والسؤال المهم الذي يطرح هنا: هل هذا الدين استدانة من مال الوقف العائد إلى المسجد، أو بمعنى آخر هل لجأ نظار الوقف إلى عقد الديون من مال الوقف ولفائدته، أم أن الدين الذي كان بذمة هؤلاء الأفراد للمساجد هو لقاء مال الحكر المترتب على بعض ممتلكاتهم لفائدة هذه المساجد؟

وعمد معظم الناس إلى الاستدانة والإقراض في آن معاً، وغالباً ما كانت الديون زهيدة جداً، إذ بلغت قرشاً في أكثر من حالة، وهذا يدل على القيمة الشرائية للقرش، وفي الوقت نفسه على قلة الدخل، مما يعزز أهمية المبالغ الصغيرة، وعلى اهتمام المحكمة بالنظر في أقل الديون. ونستشف من ذلك أيضاً درجة عالية من الالتزام بالحقوق المالية مهما صغرت. وكثرة المداينة دليل على حاجة الناس إليها، وعلى أن الأمر كان عادياً ولا غضاضة اجتماعية فيه، كما أنه كان وسيلة من وسائل توظيف المال والربح بأقل جهد . وتقيد الناس بوفاء الديون إلا في الحالات التي ثبت فيها الإفلاس (وفي هذه الحالات كان مجموع الثروة يقسط على الدائنين، ويلتزم الورثة بوفاء الدين)، يدل على مستوى متميز في العلاقات العامة، وعلى احترام الالتزامات المالية، وعلى فعالية القضاء في جعل الناس يحترمون عقود الدين. لذلك قلما لجأ أصحاب الديون إلى القضاء لاستيفاء ديونهم إلا في حالات قليلة مثل حل تركة، أو افلاس صاحبها.

ونلاحظ من ضبوط التركات أن أسماء الدائنين لم تقتصر على أفراد معينين، أي أن الدائنين لم يكونوا قلة من المحترفين، كما أنهم لم يقتصروا على أسر معينة، وشيوع الدين دليل أن عدداً كبيراً من الناس قد تعاطوه، ولم تكن للديون حدود مذهبية، فقد استدان المسيحيون من المسلمين، كما استدان هؤلاء من اولئك، ولجأ المسيحيون في الديون التي

عقدوها فيما بينهم إلى المحكمة الشرعية للفصل في الخلافات التي وقعت بينهم، ولكن المبالغ التي التزم بها المسيحيون كدائنين ومدينين إذا قيست بالديون بين المسلمين بدليل ما ورد في ضبوط التركات التي درسناها، كانت متواضعة إلى حد كبير. وربما دل ذلك على عدم ثرائهم، أو عدم رغبتهم في المغامرة بالمال، واكتفائهم بما هم عليه, وحضر المسيحيون البيع العلني لتركات المسلمين واشتروا منها.

واشتهرت النساء كدائنات، وقلما ذكرن كمستدينات من الرجال، إذ كن يستدن بعضهن من بعض. ومن دراسة ضبوط التركات نجد أن الرجل استدان أول الأمر من زوجته أو زوجاته ومن بناته مثلما استدان من أبنائه، كما أنه استدان من نساء أخريات. وتألفت ثروة النساء في الغالب من حلي متنوعة بالدرجة الأولى، ومن نقود على اختلاف انواعها، ومصادر ثرائهن في الغالب كان إرثاً أو وصية أو مؤخر صداق. ولابد أنهن عملن في بعض الأعمال، مثل الزراعة وصناعة الألبان وقطف القطن وغزل خيوطه . ووظفت النساء المال في الديون، وشراء العقارات، وأحيانا شراء الماشية.

ومن دراسة ثمانية ضبوط كاملة لتركات نساء توفين في غزة، يتبين لنا أن ثروة أغناهن، وهي زينب الرملي، ويبدو أنها لم تكن متزوجة، قد بلغت 33.267 قرشاً، من ذلك 9352 قرشاً قيمة حليها، وأنواع النقود التي وجدت لديها، و 16.000 قرش دين عقدته لشخص واحد، و 5.000 قرش قيمة حصص في عقارات. ويعادل ذلك 30.352 قرشاً، والمبلغ المتبقي من مجموع الثروة هو ثمن أمتعة وممتلكات شخصية. والشخص المدين للسيدة زينب كان السيد أحمد عودة، ولا نعرف أكثر من ذلك عنه. وكان للسيدة زينب معتوقتان أوصت لهما ببعض المال، وهما الحاجة حليمة ومحبوبة.

وتجاوز سكان غزة نطاق مدينتهم في عقد الديون، فاستدان منهم الريفيون، وقلما حدث العكس، ويدل هذا على تدفق رأس المال من المدينة إلى الريف، وتبعية الريف المالية للمدينة، وعلى نمو الثروة في غزة عن طريق استثمار الريف. وأعطى الدين لقرية بكاملها، أو لجماعة منها. وإلى جانب الديون، وظف سكان غزة جانباً من مالهم في الزراعة أو في تربية الحيوانات في الريف.

ووصف الدين في الوثائق الشرعية بأنه دين شرعي، وتم بموجب سند. وإذا ما دعت الحاجة، فإن صحة السند أو عدمها يثبتها الشهود وتدعم باليمين، واقتضى الأمر في بعض الأحيان، إيداع رهن لقاء الدين، كأن ترهن حلي أو عقار، مثلاً. ولجئ أحياناً إلى كفالة شخص لآخر لتأمين وفاء الدين. ولم يكن الدين باستمرار نقداً، أي مالاً يقدم للغير، بل أحياناً كان محاصيل او حيوانات أو غيرها تربت بذمة شخص، أو مجموعة أشخاص ، وبخاصة في الريف، واعتبر هذا الثمن ديناً شرعياً. وكثيراً ما ذكر أن فلاناً بذمته مبلغ من المال لشخص آخر، وكلمة بذمته لا تشير دائماً إلى الدين إلا إذا اقترنت بالعبارة التالية "بطريق الدين الشرعي".

وحدد لوفاء الدين موعد أول أو مؤجل في تاريخ معين كغرة شهر أو يوم في شهر حدد على أساس رؤية هلال الشهر الذي يستحق فيه وفاء الدين، ويقتضي ذلك شهود إثبات لرؤية الهلال. وحين عجز شخص عن الوفاء بالدين، وثبت أنه معسر، قسط المبلغ، أو ألغي جزء منه، وطبيعي أنه إذا كان للمدين عقار، بيع لوفاء الدين. ولجئ في وفاء الدين إلى نوع من بيع العقار تضمن ما يشبه الرهن والفائدة، كأن يعد مشتري العقار بائعه الذي قبض الثمن أنه إن جاءه خلال مدة معينة نظير الثمن، رد له المباع. وأباح البائع للمشتري في هذه الحال، الانتفاع بالعقار سكناً أو تأجيراً أو ثمراً، ما دام الثمن باق بذمته. وطبيعي أن هذا الانتفاع هو نوع من أنواع الفائدة. وسمي هذا النوع من البيع "بيع وعد بالإباحة"...

12 – إيرادات الضرائب

جدول رقم (7 – 8)

إيردات الضرائب في دمشق 1882 – 1885 (بآلاف القروش)[1]

	1300 (1882/1883)	1301 (1883/1884)	1302 (1884/1885)	1303 (1885/1886)
ضريبة الأرض (ويركو)	1.131	1.267	1.320	1.514
ضريبة التمتع	284	277	232	320
البدلة العسكرية	168	177	165	164
الضريبة على الغنم	90	126	158	96
الضريبة على الإبل	32	66	40	3
العشور المبجاة التزاماً	408	317	146	973
الرسوم على المناجم	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.
الإيجارات	8	8	9	1
رسوم متنوعة	2	-	1	4
إيرادات متنوعة	6	6	6	4
الجملة	2.128	[2]3.244	2.073	3.075

(1) في الأصل بملايين القروش.

(2) كذا في الأصل وتقرأ 3.244.

غ. م. = غير متوافر.

المصدر: نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale, "Dispatch to Minister of Foreign Affairs, 29 October 1889," (Damas), vol. 6, 1878 – 1889.

13- موازنة دمشق، عام 1895 / 1896

1431

يشرفني أن أنقل إليكم موازنة ولاية دمشق للعام 1895 / 1896، وسوف نلاحظ أنه من بين بنود المصروفات، اختفى بند "الفائدة"، بينما انقسم بند "المصروفات المحلية، مرتبات" إلى قمسين. وكما بينت في مراسلتي رقم 22 بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1893، ازدادت المصروفات المخصصة للمرتبات منذ ذلك التاريخ بنحو ثلاثة آلاف

[1431]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Eyres to Currie, February 1896," (FO 195 / 1940).

جنيه، إذ تحملت خزانة دمشق أساساً مصروفات سنجق معان، على الرغم من أن إدارة السنجق استطاعت أن تجبي مبلغاً من الضرائب التي تغطي جزئياً مصروفاتها.

ويتضح من البيان المرفق وجود عجز قدره 60 ألف جنيه، ولكنني علمت أن العجز الفعلي يبلغ 100 ألف جنيه، لأن الإيرادات مبالغ فيها، وبعض بنود المصروفات تبدو ناقصة. والولاية مدينة للبنك العثماني في الوقت الحالي بمبلغ 29 ألف جنيه، ولم تدفع الأقساط المستحقة خلال الشهور الخمسة الأخيرة. ومرتبات كل الموظفين تقريباً متأخرة لمدة أربعة شهور، كما أن هناك 15 ألف جنيه مستحقة للمقاولين الذين يمدون القوات العسكرية بالمؤن. أضف إلى ذلك أن المسجل تحت بند "الحربية" لم يدفع بالكامل، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ونتج عنها تسليم 50 ألف جنيه للخزانة العسكرية.

والدفتردار مشغول الآن بتكوين احتياطي للحج، وهو العبء الذي تنوء بثقله موازنة هذه الولاية.

ولا تظهر في الموازنة النفقات المتعلقة بخزانة الجيش من مصروفات حوران.

ويتضح مما ذكرناه أعلاه أن الوضع المالي ميؤوس منه، ومنذ بضعة أيام فقط أبرق الوالي إلى الباب العالي أنه يحتاج فوراً إلى 140 ألف جنيه، ولكن سعادته لم يتلق إجابة شافية.

وقد أستقال الدفتردار ثلاث مرات، وبعد لأي قُبلت استقالته، ووصل خلفه إلى دمشق.

جدول رقم (7 – 9)

إيرادات ومصروفات الولاية

إيرادت الولاية	ليرة تركية	ملاحظات
الضريبة العقارية (ويركو)	97.300	
الرسوم	10.000	
العملية العسكرية	12.700	
الأغنام	49.100	
العشور	104.500	

إيرادت الولاية	ليرة تركية	ملاحظات
المناجم والغابات	900	
الطابور ونقل الحيازة	6.370	
إيرادات أملاك الميري	900	
إيرادات المحاكم	3.700	
متفرقات	6.370	
الجملة	291.840	
مصروفات الولاية	**ليرة تركية**	
العدلية (المحاكم)	11.700	
مصاريف محلية، مرتبات	,36,400	
المرتبات الخاصة، (معاشات)	9.100	"الفائدة" اختفت لأن بعضها سدد
الخدمات المدنية	3.700	
الحربية	163.640	
الضبطية	40.900	
الشرطة	3.640	
خدمات	900	
حوالات	82.000	
الجملة	351.980	

14- موازنة حلب، عام 1902

1432

يدفعني نشر تقويم رسمي مؤخراً يتضمن معلومات عن موازنة هذه الولاية إلى أن أقدم إليكم بعض الملاحظات على الوضع المالي. والفحص الوجيز لهذه المعلومات يبين أنها غير جديرة تماماً بالثقة، وأنها تشابه كثيراً تلك التي طبعت في السنوات السابقة وتبعث على الشك في أن أرقامها غير محتملة الصحة إذا لم تكن خيالية تماماً. ولذلك بحثت عن الأرقام التي يمكن الاعتماد عليها من مصادر أخرى، من موظفي البنك العثماني وأولها الدين العام وغيرهم. وترتب على ذلك أن وجدت اتفاقاً في الرأي أنها تتدهور تدهوراً

[1432]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Barnham to O'Conor, 10 January 1902," (FO 195 / 2115).

منتظماً – رغم أنني في حيرة بين أي أرقام الإيرادات أختار – لأن الولاية تعرض مواردها للنزع من جراء المطالب غير المتزنة لوزارة المالية التي لم تترك شيئاً لتغطية المتطلبات المحلية الضرورية. وفي الحقب السابقة، كانت حلب من بين الولايات القليلة التي تحقق فائضاً، وكان يُسمح لها باستخدامه في تحسين الأوضاع المحلية. ولكن منذ تركها رؤوف باشا، سلمت الولاية ليد النهب الرسمي. فالوالي لا شأن له، وملاك الأراضي المحليون لصوص متأصلون يحملون لقب باشا وهم يكونون مع وكيل الوالي والدفتردار عصابة لنهب الإيرادات، وبخاصة في التهرب من دفع العشر، والدفتردار يقبل الرشاوي علناً، ويسانده وزير المالية الذي يلبي كل طلباته، وأقرب تقدير للإيرادات (إلى الصحة) أقدمه في الجدول (7 – 10)، وللمصروفات في الجدول (7 – 11).

جدول رقم (7 – 10)

تقدير للإيرادات (بالليرات التركية)

ضرائب العقارات والدخل	102.000
البدلية العسكرية	20.000
العشور	135.000
ضريبة الأغنام	102.000
متفرقات	43.000
المجموع	402.000

جدول رقم (7 – 11)

تقدير للمصروفات (بالليرات التركية)

الخدمة المدنية	75.000
الخدمة العسكرية	136.000
الضبطية الشرطية	20.000
تعويضات الحرب الروسية	60.000
معاشات المدنيين	15.000
حوالات	20.000
مدفوعات لوزارة المالية	40.000
متفرقات	36.000
المجموع	402.000

وقد ذكرت هنا البنود التي وردت في الموازنة الرسمية المطبوعة، و لاتتضمن إيرادات البريد والبرق والجمارك وضريبة الدفعة المخصصة لإعاشة اللاجئين. وعلى كل، لا تمثل الأرقام التي أوردتها شيئاً مثل المتوسط السنوي بأي حال من الأحوال. فمثلاً ضريبة الأغنام تراوح بين 70 – 80 ألفاً والزيادة في الرقم الوارد في الجدول (7 – 10) ترجع إلى تحصيل المتأخرات، وهذه الضريبة مخصصة اسماً لسداد تعويضات الحرب الروسية التي طلب من ولاية حلب أن تدفع منها 40 ألف ليرة سنوياً، رغم أنها دفعت كما يبدو مقدار النصف في العام الماضي.

وتُرك أمر جباية البدلية العسكرية إلى رئيس ومجلس كل ملة أو طائفة دينية. فتقوم الولاية بإخطار البطريرك بمقدار البدلية المخصصة على طائفته، وأن عملية جبايتها أو تحمل القادرين على السداد الجانب الأكبر منها، موضع شكوى دائمة، وكثيراً ما طلب من القناصل أن يتدخلوا في هذا الأمر.

وعود إلى المصروفات، أو أن أشير أن بند الخدمة العسكرية يتضمن 36 ألف ليرة تركية دفعت للمقاول نظير جراية نحو 7500 جندي، و 70 ألف ليرة دفعت كرواتب للعسكريين والمبلغ الذي دفع للجنود ربما لا يتجاوز 2800 ليرة – بواقع مجيدية للجندي الواحد مرتين سنويا.

والمبلغ الكبير الذي يبلغ 15 ألف ليرة يدفع كمعاشات للعديد من الباشاوات الذين يعيشون هنا في المنفى. ويتبادر إلى الذهن أن هناك عدداً كبيراً منهم، يعيشون في المدن الداخلية الأخرى. والحوالات تدفع أساساً لحساب البحرية. ومبلغ الأربعين ليرة الكبير أرسل إلى استانبول تلبية للطلبات المتكررة من جانب وزارة المالية وربما ابتلعته نفقات القصر السلطاني، وهنا نستطيع أن نقدر قيمة ما أرسلت الولايات الأخرى، وحجم المبالغ الكبيرة التي تم تبديدها.

وخصص مبلغ 20 ألف ليرة لإعاشة اللاجئين الأتراك، رغم أنه من المحتمل ألا يكون قد أنفق عليهم أكثر من نصف هذا المبلغ، وقد بنيت لهم قرى نظيفة وحسنة في سهل اسكندرونة وفي المناطق المجاورة لأنطاكية والسويداء.

وقد أشرت في مستهل هذه الرسالة إلى الرأي السائد الذي يذهب إلى أن مالية الولاية سيئة الآن. وأود أن ألفت الإنتباه بخاصة إلى المظالم السائدة في مجال إدارة العشور. وأوصي بإصرار بانتزاع هذا الفرع من فروع الإيرادات من أيدي السلطات المحلية، وأن تختص به إدارة الدين العام، التي فهمت أنها قد قامت بهذا العمل بنجاح في ولايات أخرى.

ثالثاً: العراق

1 - الإيرادات والعشور

جدول رقم (7 – 12)

إيرادات وعشور الولايات العراقية في الأعوام 1893 – 1911 (بملايين القروش)

السنة	بغداد	البصرة	الموصل
1828	[1]12		
1839 – 1841 (متوسط)	22.5 – 25		
1843 – 1844	20.1	0.4	
1845	23.3	0.3	11.3
			[2](1.7)
1849	35		
1862			(3.1)
1863			(3.8)
1889		19.3	[3]16.2
		(13.6)	(4.3)
1890 – 1891	24.6		22.5
	(13.7)		(6.8)
[4]1892/1893	24.1	21.5	23.0
	(13.0)	(13.8)	(8.5)
[4]1893/1894	22.2	27.4	19.3
	(11.4)	(63.2)	(4.8)
[4]1894/1895	23	18	17.4
			(4.5)
[4]1895/1896	23.3	22.1	
	(11.3)	(9.2)	
[4]1897/1898	27.2	28.7	

السنة	بغداد	البصرة	الموصل
	(17.2)	(14.0)	
(4)1898/1899	25.3		
1899/1900	25.4		
(4)1901/1902	24.8		
(4)1902/1903	21.3		
1903/1904	25.7		
(4)1904/1905	22.0		
1905/1906	(4)23.1	17.5	
1907/1908	24.1		
	(14.3)		
1909/1910	(5)(18.3)	(5)(14.8)	(5)(11.9)
(6)1911/1912	(6)(1/21)	(6)(19.4)	(6)(14.1)

(1) بعد حسم النفقات. إنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم رابعاً، النص 8 من هذا الكتاب.
(2) العشر هو الرقم بين القوسين.
(3) التاريخ غير مؤكد.
(4) الاسترليني مقدر بـ 110 قرشاً.
(5) تقديري: وفقاً لإلدم كان العشر يعادل $^1/_8$ قيمة المحصول.
(6) كان إجمالي ايرادات الولايات الثلاث في السنة المالية 1911/1912 يعادل 1.653.000 جنيه استرليني، أو 181.8 مليون قرش (باعتبار الجنيه = 110 قرشاً)، وبلغت العشور 527.000 جنيه أو 58 مليون قرش. التوزيع بين الولايات مذكور في:
Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914* (Chicago, I11.: Univeristy of Chicago Press, 1996), p. 186.

ملاحظة عامة: إيرادات بغداد منذ عام 1890 لاتتضمن العوائد الجمركية التي كان متوسطها يزيد قليلاً على 100.000 جنيه استرليني أو 11 مليون قرش سنوياً.

2 - الايرادات والأحوال الاقتصادية في الموصل، عام 1845

1433

يشرفني أن أنقل هنا إلى سعادتكم قائمة إيرادات هذه الولاية، ويصعب الحصول على مثل هذه الاحصاءات، والمعلومات الحالية هي أفضل ما يمكن الحصول عليه ولكنها تقديرية، ولعلها أقل تحليلاً من المعدلات الفعلية.

[1433]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Rassam to Canning, 27 April 1845," (FO 195 / 228).

وهذه الوثيقة ليست كاملة على نحو ما كنت أتمنى، لأنه إلى جانب البنود المحددة، هناك الكثير من الموارد الصغيرة مثل "يول تذكرة" (تذاكر الطرق) التي يحصل منها الباشاوات على دخل نسبي كبير، ولكنني لم أتبين المبلغ التقديري لها.

وتحت بند "الجمارك" استخدمت مصطلحي الواردات والصادرات، وهي تنسحب بالذات على دخول وخروج المنتجات الصناعية لهذه الولاية إلى المدن ومنها. والبضائع الأجنبية وبضائع الولايات الأخرى تحمل في الغالب تذاكر تعفيها بدرجات متفاوتة من العوائد الجمركية الأخرى، والصادرات إلى أوروبا تدفع عنها عوائد حسب اتفاقات التعرفة . والبضائع المصنوعة في المدن تدفع العوائد عند خروجها منها، وعوائد الواردات والصادرات معاً تبلغ ما بين 13 – 18 بالمائة بحسب طريقة الاحتساب سواء كانت نسبة من قيمتها أو مبلغاً محدداً.

وكل سلعة، ما عدا الغلال والملح، حتى لو كانت خاصة بمقاطعة (التزام جباية الضريبة) تدفع اضافة لذلك عوائد الدخول والخروج، وحتى القمح يدفع عند خروجه من الولاية ضريبة اضافية تحدد وفق إرادة الباشا.

ويستطيع الباشا أن يضع مقاطعة (التزام) لأي سلعة أو حرفة، وفي الحالة الأخيرة إذا امتنعت الطوائف عن العمل أجبرها على ذلك، وعلى أن تدفع له المبلغ المطلوب، مثلما حدث بالنسبة إلى صناعي وطباعي القرمز.

وهناك قدر قليل من الشك في أن "مقاطعة" الصباغة والطباعة تحد من استهلاك المنسوجات البريطانية، فمثلاً الأسعار المتزايدة للتيلة التي يستخدمها الصباغون، والشيت والتنجيب اللذين يستخدمهما الطباعون خلال عملية إعداد القماش ليناسب استخدام الناس ، يجعل هذه المنسوجات بعيدة عن متناول عدد كبير من الطبقات الفقيرة، فإذا كانت المقاطعة تضر بمصالحنا، فهي تفعل الشيء نفسه بالأهالي، لأن الحرفة تتلاشى تدريجياً، وما يحدث الآن من استيراد منسوجاتنا القطنية المطبوعة يُجلب بتكاليف أقل سوف يؤدي إلى إيقاف هذه الصناعة التي كانت من أكثر صناعات الموصل رواجاً، كما سيوجه ضربة لزراع القطن وغازلية.

ومن بين الرسوم التي لم تذكر في البنود الضرائب على احمال الجمال عند مغادرتها المدينة، وقد حذفت لأنها ضريبة ابتزازية تختلف قيمتها من عام إلى آخر، ويعتمد مقدارها على الكميات المتغيرة للبضائع المصدرة. وهذا العام يدفع الجمالة على الحمل الواحد الرسوم التالية: "قلبة جمل" 20 قرشاً، "بدج" 5 قروش، "كرون قياية" قرشين ، "شيخة" 10 قروش، "بوابة"، قرشين، "مبشر" قرشين، فتكون جملة ما يدفع للحمل الواحد 41 قرشاً، التي يجب أن يتحملها التاجر المصدر للبضاعة، وعلى فرض أن الحمل المكون من 20 موندا من الصوف أو العفصة الذي يساوي 350 قرشاً للأولى و 500 قرش للثانية، فإن هذه الإضافة إلى قيمة النولون إلى الساحل وقدرها 175 قرشاً تصل إلى 11 3/4 بالمئة للأولى و8¼ بالمائة للأخرى. والعوائد الجمركية وحدها التي تحددت بـ 9 بالمائة و 3 بالمائة ثقيلة فعلاً، وتحول غالباً دون تصدير هذه السلع إلى أوروبا.

وإضافة إلى الضريبة على عدد الأغنام عند عبورها نصب في طريقها إلى مراعي الجبال صيفاً، وعند عودتها في الخريف، يقدم كل قطيع مهما كان صغيراً أو كبيراً إلى "العشائر أنماسي" الموظف الذي يعينه الباشا لجباية الضريبة، رأساً واحداً من الغنم وقدراً من السمن حسب الطلب، وبعض الهدايا. ولاشك أن المنصب يدر على شاغله ربحاً وفيراً.

و "مقاطعات" الصباغة الزرقاء، والأطواف، ورسوم عبور الجسور، حقوق شخصية تُمنح بموجب مراسيم يصدرها بعض السلاطين. وكان محمد باشا، أول من حصل عليها، يدفع لأصحابها 6000 قرش عن كل منها، ولكنهم لم يعودوا يحصلون على شيء البتة.

و"سآليانه" المدينة تفرض فقط على الأصناف (الطوائف)، ولذلك تعفي منها الطبقات الغنية غير المشتغلة بالحرف، ويتحمل العبء كله العمال من السكان الذين سحقتهم بالفعل الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم.

وتخضع الأراضي لخمس درجات للديانة تسمى: ملك، ملكانه، وقف، تيمار، محلوله . والملك هو حق حيازة الأرض حقاً مطلقاً دون أن يكون لحائزها حق البيع، وأصحابها لا يدفعون شيئاً للحكومة. والأراضي التي تقام عليها المنازل والبساتين قد تصبح "ملكاً" ما

عدا ثلاث قرى بحقولها، منحت من مكة في العصور القديمة، والأراضي التي تزرع غلالاً ليست ملكاً.

والمالكانه، حباشة لمدى الحياة مقابل إيجار، ولكن حائزها يستطيع أثناء حياته أن يهبها إلى آخر، وبهذه الطريقة تنتقل من الأب إلى الإبن – وإذا مات حائزها قبل أن ينقلها إلى غيره آلت إلى السلطان – غير أنه لما كان لكل مالكانه ثمن محدد، فإن أقرب الأشخاص إلى الحائز المتوفى يستطيع إذا دفع الثمن أن يحصل عليها وله أفضلية على الأخرى.

والوقف – سواء كان ملكاً مطلقاً لمسجد أو بيد أفراد مقابل ايجار اسمي – لا يعطي الحكومة شيئاً. والنوع الأول لا يمكن التصرف فيه، أما النوع الآخر فيمكن أن يباع على أن يُستبدل به عقار آخر – مهما كانت قيمته منخفضة – مقابل الايجار نفسه.

والمحلوله، أرض لا حائز لها، ومن حق كل من وجدها بوراً أن يقيم فيها، مقابل تقديم عشر محصولها إلى الحكومة، ولا ينتزعها منه أحد ما دام مستمراً في فلاحتها.

والفلاحون في هذا الأنواع المختلفة من الأراضي يدفعون للملاك من 10 إلى 13 بالمائة من المحصول حسب العرف القديم السائد في القرى المختلفة. وفي الأراضي الحكومية يحصل الباشا على نصف المحصول، وهذا النصف يقدر نقداً تقديراً جزافياً. والفلاح مرتبط بالأرض، ولا يستطيع أن يترك قريته، ولكن يستطيع المالك أن يطرده إذا رغب في زراعة الأرض بنفسه، أو إذا قصر الفلاح في زراعتها، ولا يمكن أن يترك الفلاح إلا الأرض المحلولة وفق هواه، وهو ما يحدث من حين إلى آخر عندما تتزايد ضغوط الباشا.

والفلاحون ملزمون بتقديم أي كمية من "الزهرة" أو المحصول يطلبها الباشا من شاء . ومن ثم تعتمد الكلية على اعتدال الوزير الحاكم أو جشعه. وهذا وحده كفيل بالحيلولة دون التحسن ويقدم دليلاً كافياً على بقاء مساحات كبيرة من الأرض صحراء جرداء،

ولسوء الحظ يقوم هذا المبدأ على أحكام القرآن... إلخ، المتعلقة بالأرض، وسوف يكون من الصعب تغييره، طالما بقيت إرادة المرء ألا ينتج أكثر مما تقتضيه حاجته[1434].

والمعلومات المرفقة لا تقوم دليلاً على ما يدفعه الناس فعلاً، لأنه اضافة إلى ما يذهب إلى الباشا، هناك العوائد الثقيلة التي تعرف باسم "حذوة" التي يحصل عليها الجباة وصغار موظفي الإدارة المنتشرين في البلاد والذين يحصلون على عوائد لحسابهم.

وقد حاولت أن أحصل على تعداد سكان الولاية كلها، ولكنني نجحت فقط في الحصول على عدد سكان لواء الموصل حسب القائمة المرفقة.

وقبل وصول محمد باشا أول والٍ تركي، كانت الموصل مقراً لتجارة نشطة ويسكنها عدد كبير من التجار، الذين هجروها الواحد تلو الآخر، وأقاموا تجارتهم في بغداد، وحلب ، وديار بكر. والآن أصبحت معظم الخانات، خرائب، وتوجد شوارع كاملة من الحوانيت المبنية بالحجارة لا تجد مستأجراً، ويمكن أن يرى في كل مكان بيتاً منها، وفيما سبق كانت المدينة تضيق بسكانها، وبنيت أحياء جديدة خارج أسوارها، والآن انكمشت داخل أسوارها، وزرع الشعير لإطعام الخيول في الأماكن التي كانت تقوم عليها من قبل بيوت عامرة، وهذا الشر المتزايد ناتج عن سوء الحكم التركي، لأن ليس ثمة ما يدعو بلداً خصباً ينتج سلعاً تصلح للتصدير تغطي ما يستورد من أوروبا، من أن يصبح متمتعاً بالرخاء وحتى مع التسليم بأن المصنوعات الأوروبية قد أضرت بالنساجين المحليين، فإن الضرر كان من الممكن أن يصبح محدوداً، ولا يدفعهم إلى تحويل جهودهم إلى قنوات أخرى. وحدث للقرى ما حدث للمدينة، البؤس نفسه، والخراب نفسه نجدهما في كل مكان، ولا بد أن يستمر هذا التدهور حتى يتحقق الأمان للحرفي والفلاح، وحتى يوضع نظام ضريبي معتدل تتوزع أعباؤه بطريقة عادلة على جميع الطبقات...

أ – المبالغ التقديرية لإيرادات باشا الموصل

(1) العوائد
(يأخذها الباشا مباشرة) مثل:

[1434]هذا إفتئات من صاحب التقرير على الإسلام – بقصد أو بغير قصد – فأحكام القرآن تحض على عكس ذلك تماماً. (المعرب).

الجمرك، متوسط 10 بالمائة على الواردات و3 بالمائة على الصادرات والكثير من السلع عليها عوائد محددة تعادل 18 بالمائة على نحو ما سنرى فيما بعد؛ 70.000 قرش

عدد أغنام، مرتين سنوياً بواقع ¼1 قرش للمرة أي قرشين ونصف القرش للرأس من قيمة 21 قرشاً = 12 بالمائة. 400.000

السواقي، يديرها حصان وترفع الماء إلى مستوى الحدائق، بواقع 250 قرشاً لكل ساقية (تعطي التزاماً بالمزاد) 25.000

الدمغة، مدينة الموصل 5 بالمائة على الصادرات، وعوائد محددة على بعض السلع تصل إلى 10 بالمائة وكذلك 5 بالمائة على مبيعات المزادات قرى الموصل (12 ألفاً)، 5 بالمائة على الشيت المحلي 130.000 142.000

القمح، قرشان ونصف القرش على حمل الجمل عند الدخول، 4 قروش للحمل عند البيع – أي ½6 قروش من قيمة 50 قرشاً = 13 بالمائة 100.000

التبغ،اضافة إلى القرشين والنصف قرش للبتمان بسعر 14 قرشاً = 18 بالمائة تدفع كجمارك، يؤخذ ¼1= 9 بالمائة 20.000 قرش

جلود الغنم، 4 بارات على الواحد تساوي 4 قروش = ½2 بالمائة 8.000

الصوف، 4 بارات لكل جزء تساوي قرشين ونصفاً= ½4 بالمائة 60.000

المعادن الثمينة، ½2 بالمائة على مبيعات المشغولات 18.000

النحاس، ½2 بالمائة على مبيعات المشغولات 18.000

بيع الماشية، ½2 بالمائة من كل من البائع والمشتري = 5 بالمائة 30.000

المزاد، إضافة إلى 5 بالمائة دمغة، تدفع ½2 بالمائة على المبيعات 14.000

غزل القطن، المغزول في المدينة ¾ القرش للاقة من 10 قروش – 15 قرشاً المتوسط ½6 بالمائة. 20.000

البساتين، 200 قرش للأرض التي تحتاج إلى عمل خمسة أفراد 40.000

قنوات الري، التي تقطع من النهر لري القطن والذرة الصفراء والحدائق وغيرها وتخضع للمساومة مع الملتزم 15.000

السلخانة، على الغنم قرش، البقر ½7 قروش، الجمال 15 قرشاً،

الجاموس 40 قرشاً للرأس ما بين 1-5 بالمائة	85.000	
صنعل الشيت، 5 بالمائة	1.000	
رسوم عبور الجسور، قرش واحد على كل حمل دخولاً أو خروجاً، قرشان على الخشب بقيمة 30 قرشاً = 7 بالمائة، و ¼ قرش على الحطب بقيمة 4 قروش = 1½ بالمائة	45.000	
جملة العوائد	1.741.000	
(2) مخصصات الباشا		
محرمية، في بداية العام الهجري، تتحملها الرعية وبعض الأصناف (طوائف) الإسلامية	65.000	قرش
ده يك، 10 بالمائة على الدعاوى القضائية		
جرم، أو الغرامات		
خلعة، أو لباس تقلد المنصب، تعطي للمتولي بواقع 500 قرش من قيمة 30 قرشاً = 1550 بالمائة	850.000	
تأديب العرب، بيع الغنائم المنهوبة من القبائل	800.000	
اجمالي المخصصات	1.715.000	
(3) مساهمات		
سالیانة،	1.120.000	قرش
خراج، مقرر على ألوية الموصل، وماردين، والجزيرة، والجبال وأراضي اربيل وكركوك في بغداد، ويحصل الباب العالي على الثلث فقط، وأضاف الباشا الثلثين الآخرين، وهو ينقسم ثلاث درجات: 62½ قرشاً، 32½ قرشاً، 18 قرشاً	280.000	
الجملة	1.400.000	
(4) العشور على المحاصيل		
الغلال، 25.000 طغار – 50 قرشاً للواحد	1.250.000	قرش
القطن، 25.000 بتمان – 8 قروش للواحد	200.000	
الأرز، 10.000 بتمان – 8 قروش للواحد	80.000	
السمسم، 4.500 بتمان – 10 قروش للواحد	45.000	
الزبيب، 20.000 بتمان – 4 قروش للواحد	80.000	
التبغ، 2.000 بتمان – 15 قروش للواحد	30.000	
الجملة	1.685.000	
(5) الاحتكارات		
صباغة النيلة		
مدينة الموصل	105.000	

قرى الموصل	85.000	
منطقة تفكر	7.000	
منطقة دهوك	2.000	
	199.000	قرش

يشتري المحتكر أقة النيلة بسعر 100 قرش ويصبغ بها بسعر 500 قرش، الفرق 500 بالمائة، ولكنه لا يكتب كثيراً

طباعة الشيت والصباغة القرمزية 30.000

بما فيها السبانة، يدفع الشيت أولاً 5 بالمائة، وإذا صبغ باللون الأزرق فقد الطباع 100 بالمائة على النيلة يحصلها الصباغ، ثم يدفع 5 بالمائة عندئذ، و 10 بالمائة عوائد استيراد، 3 بالمائة تصدير

القبانة، الوزن 12.000 قرش

بارة واحدة للتيمان، نحو 18 بارة لحمل البغل و 22 بارة لحمل الجمل.

معاصر زيت السمسم 44.000

ست في مدينة الموصل، وثلاثة في القرى، ويؤدي هذا الاحتكار إلى زيادة كلفة الزيت من 25 إلى 36.30 قرشاً للتيمان، أي بمتوسط 30 بالمائة.

حجر الرحى 2.000

الأطواف 60.000

نولون النقل النهري يحصل بواقع 90 قرشاً للقنطار وعلى البضائع المنخفضة القيمة كالفواكه 60 قرشاً. فإذا كانت صناعة الطوف خارج الاحتكار (حرة) يحصل 24 قرشاً للقنطار بفارق 360 بالمائة و 240 بالمائة.

عبور النهر

في الموصل حيث التيار يشتد على جسر القوارب	13.000
في وانه على مسيرة 8 ساعات صعوداً في النهر	24.000
في التراب	12.000
	49.000

الملح 35.000

يشتري المحتكر الاقة بـ 5 بارات ويبيعها بالتجزئة بسعر يراوح بين 20 و 30 بارة، فيزيد الكلفة بنسبة 400 – 600 بالمائة

شموع الشحم الحيواني

القيمة الحقيقية للتيمان 18 قرشاً يباع بسعر 27 قرشاً 50 بالمائة 10.000

اجمالي الاحتكارات 432.000 قرش

ملخص

العوائد	1.741.000	قرش
مخصصات الباشا	1.715.000	
السليانة والخراج	1.400.000	
عشور المحاصيل	1.685.000	
الاحتكارات	432.000	
لواء الموصل	6.973.000	
ولاية الموصل		
الموصل	6.973.000	قرش
ماردين	1.450.000	
الجزيرة	860.000	
بادنان	750.000	
زاخو	300.000	
تلعفر	300.000	
العمادية والداودية	300.000	
عفرة	275.000	
سنجار	100.000	
جملة ايرادات الباشا	11.380.000	

جدول رقم (7 – 13)

سكان لواء الموصل

مدينة الموصل	**محلة**	**منازل**	**الذكور البالغون**
المسلمون	31	5.143	11.245
المسيحيون	14	924	2.566
اليهود	1	172	577
الجملة	46	6.239	14.388
قرى الموصل	قرى	منازل	الذكور البالغون
المسلمون	298	5.102	8.486
الرعية	17	1.454	3.821
الجملة	315	6.556	12.307

3 ـ محاولة السيطرة على أسعار الغلال في بغداد، عام 1848

1435

لما كان الحصاد هذا العام يبشر بالوفرة، وأصبح وقت الحصاد قريباً، فمن المفترض أن تنخفض الأسعار في سوق الغلال يوماً بعد يوم – ولكن ذلك لا يحدث – ففي الأيام القليلة الماضية ارتفع سعر الغلال كثيراً، ويرجع ذلك، على ما يبدو إلى الرأسماليين الذين نجحوا في احتكار السوق العام الماضي، ويقومون مرة أخرى بشراء كل الغلاء المتاحة.

ونتج عن ذلك أن تقدم سكان المدينة بالتماسات تشرح سوء أحوالهم، وقد قمت برفع الأمر إلى المجلس، وتلقيت نصحاً باتخاذ الإجراءات التي تحول دون وقوع السوق في أيدي الاحتكاريين، وتحقق إتاحة الغلال يومياً لسد حاجة سكان الولاية والإجراءات التي رأيت أنها تناسب لتحقيق هذه الغاية والتي طلبت تبعاً لذلك تنفيذها هي كالتالي:

أولاً: يؤخذ القمح الوارد إلى بغداد مباشرة إلى سوق الغلال ويتم بيعه هناك، ويحظر البيع في أي مكان آخر.

ثانياً: تعمل السلطات في جميع الأقاليم على الاهتمام بصفة خاصة بألا تتم عمليات الشراء من جانب الفرد الواحد لما يزيد على 5 طغار.

ثالثاً: إذا لم يحترم هذا النظام، سوف يجبر من يشترون، بعد صدور هذا الإخطار على أن يبيعوا ما بحوزتهم من الغلال بأقل سعر ممكن.

وحتى تلقى هذه الإجراءات التي تتخذها ولاية بغداد لرفع المعاناة عن الناس الاحترام الواجب، يشرفني أن أخطركم بذلك، راجياً أن تبلغ هذه الأوامر إلى التجار البريطانيين في المدينة وغيرهم من الأشخاص الذين يتمتعون بحمايتكم[1436]...

[1435] نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195 / 318).

[1436] ترجمة خطاب من سعادة نجيب باشا إلى الميجور راولنسون قنصل صاحب الجلالة في بغداد، مؤرخ في 13 جمادي الآخرة 1264 هـ (16 أيار / مايون 1848م).

تعليق على المرسوم السابق

...سوف ترون سعادتكم أن نجيب باشا يريد تنفيذ ما رآه سكان بغداد، الذين احتجوا على أسعار المجاعة التى سادت أخيرا سوق الغلال، بضبط الواردات من الغلال إلى المدينة ما عدا الكميات الصغيرة، وبشروط جبرية للبيع وترون أن سعادته يريد أن يؤثر على المضاربات الحالية لتجار الغلال، ويوقن تماما أن الإجراءات الموجهه ضد الاحتكار سوف تعود بالنفع على الجميع.

والآن لكى نعطى سعادته حسن النية بإصدار هذه الأوامر، فإننا سوف نتهمه بالجهل بالمبادئ الأساسية للحكم المدنى، بينما لو افترضنا علمه بالنتائج الطبيعية للإجراءات التى يتبعها، سوف يفسر ذلك وحده دافع شخصى قوى للمغامرة براحة –وأكاد أقول– بأرواح الطبقات الفقيرة من هذه المدينة الكثيفة السكان.

ولتحديد الضوء الذى يجب أن نرى به إجراءات سعادته، بذلت جهدا فى التحقق من أسباب الندرة المحلية للغلال فى بغداد، وأثق تماما أن سعادتكم سوف تسمحون لى لا بعرض نتائج هذه التحقيقات فحسب، بل بأن أستمد منها الدلالة القانونية لمغزى الأوامر موضوع المناقشة.

فقد كان محصول العام الماضى محدوداً بعامة فى الولاية كلها بسبب جفاف غير عادي ، ولم يتحقق خمس ($^1/_5$) المحصول المعتاد للغلال إلا بشق الأنفس، وارتفع تبعاً لذلك سعر الغلال ارتفاعا فاحشاً في كل مكان. ولما كانت الحكومة تحصل على جانب كبير من إيراداتها في صورة غلال، فقد توافرت لديها دائماً وسيلة رفع المعاناة عن الناس بفتح الشئون الحكومية – ولكن ذلك لم يتم في أي وقت من الأوقات – بل على العكس تزيد الكميات المخزونة في شون الحكومة في مختلف الأقاليم عن متطلبات القوات العسكرية، بينما حدثت في الوقت نفسه مضاربات كبيرة بين تجار الغلال الرئيسيين في المدينة وموظفي نجيب باشا، حتى يعطي للأطراف التي يرتبط بعضها بالبعض الآخر منذ زمن بعيد، الاحتكار المطلق للسوق، فإن مصالحهم تدعم أكثر بإصدار أوامر الحظر (التي تماثل تماماً روح الأوامر التي صدرت فعلاً لتحقيق الهدف الإنساني نفسه) الذي سيظل

معطلاً لأن التجار الذين يشاركون الوالي قد أسكتوا بالفعل جميع المنافسين. وقد تحققت أرباح طائلة من خلال المضاربة الأولى، كما تحققت مغانم أخرى من وراء سيطرة الشون الأميرية على السوق، إذ وزعت إلى كميات صغيرة على أصحاب الحظوة من التجار، وبينما لم يكف نجيب باشا أبداً عن إدانة الاحتكار أصبح الخراب الناتج عن ذلك عاماً، حتى أن قنصل فرنسا العام فكر في مطالبة الباشا باسم الإنسانية أن يلغي كل هذه الإجراءات، وأعتقد حتى أنه سوف ينقل هذه المظالم إلى السفارة الفرنسية في استانبول. ولما كنت لم أدعَ إلى التعاون في هذا الاحتجامج، وقد يضر التقليد بوضعي المستقل، لا أعتقد أن من الضروري في هذه المناسبة أن أتخذ موقفاً نشطاً ضد الحكومة، ولكنني وافقت تماماً على الآراء والإجراءات التي اتبعها زميلي الفرنسي، ولما كنت أعتقد أننا نواجه ترتيباً لإجراء وربما في نطاق الاستبداد القديم، أشعر أن من واجبي أن أوجه عناية سعادتكم إلى هذا الموضوع في وقت مبكر.

والندرة في الغلال الواقعة الآن، ترجع – في الحقيقة – بصفة جزئية إلى تأثير إجراءات نجيب باشا السابقة التي أنقصت كثيراً من عدد تجار الغلال في بغداد، كما ترجع من جانب آخر إلى الإنهاك الحقيقي للبلاد عند نهاية العام، الذي لم يكن العرض خلاله يواكب الطلب، وقبل طرح المحصول الجديد للبيع. ويمكن رفع المعاناة عن الناس بفتح شون الميري التي ما زالت تضم كميات كبيرة من محصول العام الماضي والتي لا تحتاج إليها الحكومة الآن. أو إذا تركتب الأمور وشأنها في مواجهة محصول فريد في وفرته ، فإن هذه الأزمة لن تكون أكثر من أزمة وقتية. ومجرد إصدار أوامر لعلاجها في مثل هذا إنما يبعث على عدم الثقة، وعندما نقوم بفحص هذه الأوامر فإننا سنجد أن المبررات التي ترتكز عليها تعاكس الحقيقة بشكل سافر، والآثار التي من المفترض حدوثها من وراء تطبيقها غير رشيدة تماماً وتتجه عكس مجرى الأحداث، حتى أن أي شخص عاقل لا يساوره الشك في أن المسألة كلها مجرد خداع وضع لتغطية نيات فاسدة.

وسوف أوضح لسعادتكم الآن ما يعد الهدف الحقيقي لتدخل نجيب باشا في حالة السوق . فنظراً للصرامة المفرطة التي عومل بها مستأجرو أراضي الميري للوفاء بالتزاماتهم من المحصول السابق، تلك الصرامة التي دفعت بقسم كبير من أصحاب رأس المال في بغداد

إلى الإفلاس، والتي أعاقت الباقين منهم عن الدخول في المضاربات مرة أخرى وظلت المناطق الزراعية هذا العام بيد الحكومة على نطاق واسع في الغالب. ولما كان المحصول يبشر بالوفرة، فهناك خوف من أن يحدث هبوط ضروري في أسعار الغلال وألا يحقق نصيب الحكومة من المحصول أكثر من 20 ألف كيس بعد أن حقق 40 ألفاً من قبل، وأعتقد أن نجيب باشا، يريد أن يقلل من وقع الخسارة المادية التي يتوقع حدوثها.

وبوضع حد 5 طغار لأي كمية من الغلال يشتريها فرد واحد، وبالحظر الكامل على قيام أي فرد من المشتغلين بتجارة الغلال بتجميع مخزون كبير من القمح، وبالتهديد بالبيع الجبري، فإنني أعتقد أنه يهدف إلى إبعاد التجار القلائل الباقين عن السوق ومن ثم يمسك بيده زمام جميع إمدادات الغلال للمدينة، مع إيقاء الأسعار – في الوقت نفسه – فوق معدلها الطبيعي بعدم السماح بجلب المزيد من القمح إلى المدينة يزيد عن تغطية الاستهلاك الحالي، أو ربما عن طريق إيقاف جميع واردات الغلال بصفة موقتة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الخراب المؤكد ما لم تقم الحكومة المركزية بالغاء إجراءات الحظر التي اتخذها سعادته، ولا أود أن ألح في التعرف على ما تنوون سعادتكم عمله . ومن الأهمية بمكان أن أبين الضرر الذي كشفت النقاب عنه. إن من بين المساوئ الضرورية لنجيب باشا حصوله على التزام ولاية بغداد، وهو ترتيب يظن أنه يجعله بمنأى عن المراقبة، وهو في الحقيقة يجعله وكيلا متحللا من المسؤولية، ويترك له حرية مناقضة كل الاعتبارات الأخرى لتحقيق غرض واحد، وهو امتلاء خزانته بالمال ، متغاضيا عن تحقيق الرفاهية للملايين من رعايا جلالة السلطان الذى يجب أن يشملهم بعنايته، غير عابئ بالصعوبات المالية والتشريعية التي سوف يتركها لخلفه من الولاية.

ملاحظة: منذ كتبت الرسالة أعلاه، تلقيت خطاباً من بعض تجار هذه المدينة يحتجون فيه على قرارات الحظر التي أصدرها نجيب باشا على تجار القمح ببغداد[1437].

[1437]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “Rawlinson to Canning, 20 May 1848,” (FO 195 / 318)..

4 - الاحتكارات والضرائب والابتزاز في بغداد، عام 1848

1438

... وحتى الآن، ف يبعض نواحي بغداد سمح لهم وحدهم أن يبيعوا غلالهم رأسمالي يهودي معين، بينه وبين أحمد بك ابن سعادة الوالي، روابط وثيقة بفرض شراء كل القمح المتاح في البلاد، وإبعاده عن التجار الآخرين.

وإذا أراد تاجر بريطاني أن يعقد صفقة غلال، فإنه يضطر إلى أن يرسل إلى مسافة تبعد نحو المائة ميل، وما زالت أسعار المجاعة تسيطر على أسعار القمح والشعير في المدينة رغم أن هناك وفرة من الغلال في مختلف الأقاليم، وعلى أقل تقدير، يفترض أن نجيب باشا سوف يحصل على 100 ألف جنيه استرليني بهذا الحظر الذي يفرضه على تجارة الغلال، ولكن هذا الربح لا يمكن أن يتحقق بالطبع إلا على حساب المستهلكين...

وعلى كل، فإن أي عائد يتحقق، مهما كان أصيلاً ومتقناً، لا يعكس سوى فكرة دقيقة عن الضغط الحقيقي الذي تتعرض له الطبقات العاملة والمستهلكون، لأن كل بند من بنود الإيرادات بيد المقاولين الذين يسمح لهم بممارسة شتى صنوف الإبتزاز، حتى باستخدام التعذيب الشخصي، لك يوفوا بالتزاماتهم نحو الحكومة. وتجارة القمح كانت احتكاراً بيد الحكومة منذ المحصول الأخير، وتبعاً لذلك تضاعف السعر بالنسبة إلى المستهلك بأكثر من الضعف مما كان يجب أن يكون عليه بسبب وفرة المحصول في البلاد والعوائد المفروضة على غذاء الحيوان والفواكه والخضر تصل إلى 50 بالمائة من القيمة في المتوسط، والتمور التي تعد من ضرورات الحياة بالنسبة إلى العرب لا تكاد تسلم من تلك الضريبة الباهظة. وكل الحرف المحلية التي تلبي الحاجات الضرورية للمجتمع أو تعد ذات أهمية تعطي ضرائبها التزاماً لصاحب أعلى عطاء، ومن بين هذه الاحتكارات نذكر: صناعة الصابون، وصناعة الخمور، وصناعة الجلود، وصباغة وطباعة المنسوجات ، وحلج القطن، وتخزين ووزن الأرز والغلال، والنقل، والسمسرة... إلخ. كما أن رسوم العبور أيضاً عديدة، وقد تصل إلى 30 بالمائة من القيمة بالنسبة إلى الجلود والصوف

[1438]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Rawlinson to Malmesbury, 28 May 1848,” (FO 195 / 318)..

وجلود الغنم، والعفصة الجوزية ... إلخ، وذلك قبل أن تصل البضائع إلى أسوار بغداد وتفرض عليها ضريبة أخرى 12 بالمائة عند دخولها المدينة. وتضاف باستمرار ضرائب جديدة أيضاً، فرسوم الدمغة لازمة لجميع الأوراق الرسمية، سواء كان سندات أو إيصالات أو اتفاقات أو حتى التماسات، ورسوم تذاكر المرور تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الطبقات الفقيرة. وتفرض رسوم باهظة على نقل الملكية وعلى الأموال المكتسبة، وعلى تحرير العقود، مما يعوق الأغنياء عن توظيف أموالهم. ووفقاً للمادة التي جمعتها من مناطق مختلفة، والتي توضح تقديراً لمدى ما حققته سياسة نجيب باشا المالية من نتائج خلال العام الماضي، أجد أن سعادته الذي حصل على التزام ضرائب الولاية مقابل قيمة سنوية مفترضة تبلغ 60 ألف كيس (300 ألف جنيه استرليني)، قد جمع بالطرق الظاهرة وحدها ما يزيد على 120 ألف كيس (600 ألف جنيه). واقل تقدير لأرباحه غير العادية خلال حكمه – وأقصد بها تلك التي حققها من احتكار تجارة الغلال، ومن هجماته على العرب، ومن المصادرات أو الغرامات، والهدايا، وفوق ذلك كله الرشاوى المباشرة – لا يمكن أن تقل عن مليون جنيه استرليني. وعندما تضع سعادتكم في الاعتبار أنه خلال الفترة موضوع حديثنا لم يضف مصدر واحد للإيرادات الشرعية، ولم تكن هناك حيازة للأراضي، ولم يستصلح أي أراض صحراوية، ولم تزد التجارة أو تتحسن الزراعة، أو يكتشف كنز من المعادن أو تبتكر مصنوعات جديدة، أو يزيد الانتاج – ولكن على العكس من ذلك تدهور كل فرع من فروع الزراعة والتجارة والأعمال والصناعة بالضرورة – فإنكم سوف تدركون أن هذا المبلغ الضخم، لا يعود تماماً إلى الإمكانات الحالية للولاية، والتي لا يمكن زيادتها دون الحاق قدر هائل من المعاناة بالأهالي، ودون استخدام سلطة الحكم اللعينة...

5 - العوائد على نقل وتصدير الغلال، عام 1857

[1439]

مذكرة عن كلفة 10 طغار من الشعير أرسلت من الحلة إلى سوق الشيوخ والعوائد المدفوعة عنها:

[1439]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Hector to Kimball, 26 March 1857,” (FO 195 / 577).

10 طغار شعير بسعر 25 كراناً للطغار	قيمتها
العوائد المدفوعة عنها:	250 كراناً
عوائد الحلة	30 كراناً
شيخ السيفين بالحلة	1.4 كران
رجال عبد الله باشا بالكسكوشية	1.4 كران
عوائد الديوانية	17.10 كراناً
متحصلات رجال الجمارك	3.10 كرانات
عوائد السماوة	26.10 كراناً
متحصلات رجال الجمارك	2.00 كران
عوائد أبو تبر	31.10 كراناً
متحصلات رجال الجمارك	4.17 كرانات
عوائد الكوت	59 كراناً
متحصلات رجال الجمارك	1.13 كران
	179 كراناً أو 71½ بالمائة

وعند نقل الكمية نفسها إلى البصرة للتصدير تُفرض عوائد أخرى عليها إضافية هي:

عوائد القرنة	4.10 كرانات
عوائد البصرة على المركب	4.10 كرانات
عوائد جمرك البصرة	72 كراناً

(فيكون الإجمالي 260 كراناً، أو 104 بالمائة من القيمة الأصلية)...

رقم (1) ملاحظة عن شراء 62½ طغار حلة من القمح تم شراؤها من المنطقة المجاورة للحلة بقصد التصدير:

	كمري
55½ طغار حلة اشتريت بسعر 75 كمري للطغار	4.162½
7 طغار حلة اشتريت بسعر 62 كمري للطغار	434
	4.596½ كمري

رقم (2) ملاحظة على العوائد التي دفعناها على القمح المشار إليه حتى وصوله إلى البصرة:

			كمري
عوائد دفعت بالحلة لـ 62½ طغار بواقع 6 كمري	-	-	375
دفعت إلى شيخ السفين في الحلة	30	12	7
حصلها رجال عبد الله باشا بالكسكوشية	30	12	7
عوائد مخفضة دفعت في الديوانية	23	-	90
حصلها رجال الجمارك في الديوانية	-	-	23
عوائد مخفضة دفعت في السماوة	16	16	176

حصلها رجال الجمارك بالسماوة	17	1	13
عوائد مخفضة دفعت في أبو تير	-	-	209
حصلها رجال الجمارك في أبو قير	28	7	32
عوائد دفعت في الكوت	-	2	392
حصلها رجال الجمارك في الكوت	28	12	13
عوائد دفعت في تخته 113 شامي بسعر 34 قرش و 20	-	2	192
حصلها رجال الجمارك في تنخبة	-	4	10
عوائد القرنة 3¾ شامي	-	-	6
جشير بالبصرة 6 شامي	-	4	10
حصلت في أبو تبر إضافة إلى العوائد			
10 وزنات حلة بسعر 6 كمري	-	-	60
حصلت في كوت 10 وزنات حلة بسعر 6 كمري	-	-	60
حصلت في سوق الشيوخ 13 كيلة بسعر			
السوق 3 كمري للكيلة	-	-	39
أو نحو 37½ بالمائة من القيم	22	16	1717

رقم (3): ملاحظة عن تحويل القمح المذكور إلى طغار بصري في البصرة والعوائد المطلوبة هناك:

85 طغار بصري بسعر 70 شامي للطغار	5.950 شامي
9 بالمائة عوائد جمركية على الكمية نفسها	535½ شامي
يحسم منها 12 بالمائة سموح التعريفة	85½
	450 شامي
	أو 765 كمري

ملاحظة: صدر 30 طغار من القمح المذكور أعلاه عليها 3 بالمائة عوائد تبلغ 52½ شامي ، وقد عرضنا دفعها ولكن سلطات الجمرك رفضت ذلك حتى تتم تسوية مسألة العوائد الداخلية.

6 - العشور في ولاية الموصل، عام 1863

[1440]

يشرفني إحاطة سعادتكم علماً بأن سلطات الموصل قد أنهت بيع ضريبة العشور للولاية كلها التي حققت ما يلي:

[1440]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, "From Rassam to Bulwer, 4 July 1863," (FO 195 / 752).

بيع ضريبة العشور في القرى المحيطة بالموصل	2.435.735
بيع ضريبة العشور بتلعفر	207.500
بيع ضريبة العشور بدهوك	55.000
بيع ضريبة العشور بسنجار	50.000
بيع ضريبة العشور بعقرة	453.000
بيع ضريبة العشور بالداودية	126.000
بيع ضريبة العشور بمازوري	89.000
بيع ضريبة العشور بزاخو	155.000
	3.571.235

ولم يتم بعد بيع عشور العمادية.

وفي العام الماضي جلبت ضريبة العشور للحكومة مبلغاً تقريبيا هو 3.140.219 قرشاً، ولكن محصول القمح هذا العام، وكذلك الشعير والغلال الأخرى بالغ الوفرة، ونتيجة لذلك بيعت عشور الولاية كلها بمبلغ 3.571.235 قرشاً، التي يمكن أن تحقق، مع إضافة العمادية، مبلغ 3.751.235.

وهذه الزيادة، على كل، يجب إرجاعها إلى حد كبير إلى يقظة وحرص رنان باشا الذي يضع مصلحة الولاية نصب عينيه، وقد مضى زمن بعيد منذ كان لدينا مثل هذا الوالي في الموصل، وهو يحظى بحب جميع طبقات الأهالي، ويتمتع الناس في الجبال والسهول بالحماية تحت حكمة الرزين، وينعمون بالأمن بالنسبة إلى ممتلكاتهم.

7 - إلغاء بعض الاحتكارات، عام 1863

[1441]

يشرفني أن أبلغ سعادتكم أن، في شهر شباط / فبراير الماضي قام سعادة نامق باشا مشير العراق بإرسال التعليمات إلى سلطات الموصل لإلغاء احتكارات معينة، لأن ايجاراتها تنتهي في 12 آذار / مارس الذي يمثل اليوم الأول في السنة الجديدة حسب التقويم التركي.

[1441]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Rassam to Bulwer, 11 April 1863,” (FO 195 / 752).

وهذه الخطوة الخيرة الحكيمة جعلت الناس جميعاً يشعرون بالرضا، وليس ثمة شك أن الخسارة المالية للخزانة سوف يتم تعويضها من خلال قنوات أخرى، لأن العمل لن يكون قاصراً على القلة، وسوف يتزايد انتاج السمسم وغيره من المحاصيل على يد حائزي الأراضي.

وفيما يلي قائمة بالاحتكارات التي تم الغاؤها هذا العام:

مصبغة النيلة	206.000	قرش
معاصر زيت السمسم	45.000	
صناعة الشموع	7.000	
إعداد اللحوم الطازجة	3.100	
بيع غزل القطن	12.000	
بيع الفاكهة والقبانة	45.000	
عمل الآلات الوترية	.400	
	318.500	

وفيما يلي قائمة بالاحتكارات التي لم تتخلص منها الحكومة هذا العام:

دمغة الذهب والفضة	20.000
الدمغة العامة	50.000
الجير المطفأ	1.100
تحميص البن	13.500
سوق الخيل	61.100
جلود صناعة الطوف	35.000
سوق القمح	16.000
حدائق البطيخ والخيار	30.000
السلخانة	81.500
عشور الخضر	12.600
السواقي في الحدائق	8.000
موازين القباني	16.500
الضرائب على جميع المنتجات المباعة في القرى	80.000
ايجار مصبغة النيلة	45.500
	470.800

وفي العام الماضي، باعت الحكومة ضريبة عدد الأغنام بمبلغ 766.000 قرش وأعطت الملتزم حق تحصيل 1½ قرش على كل رأس من الغنم، ولكن الحكومة أنقصت فئة الضريبة هذا العام إلى قرش واحد للرأس، وسوف تقوم الحكومة بتحصيلها لجانبها حتى تستطيع أن تقف على الوضع بالنسبة للأغنام في ولاية الموصل...

8 - والٍ محافظ ووطني، عام 1866

1442

... ليس ثمة خصوصية تتصل بنظام الري في ولاية بغداد بكل تأكيد، إذ تتوافر له الموارد المائية نفسها، وكذلك الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة التي كانت متاحة في العصور القديمة عندما كانت البلاد تعج بالترع. غير أن الزراعة الآن تقتصر على المناطق الواقعة على ضفاف المجاري المائية، والري صناعي في كل مكان عدا المناطق المنخفضة ويعتمد على قوة ماشية الجر. والأمر يحتاج إلى رأس مال وتنظيم حتى يمكن أن يتحقق في ظل النظام الحالي احياء للحضارة العريقة القديمة. ولم تعد هناك وسيلة لدرء خطر فيضان النهرين وضبط جريانهما، مما جعلها تصبح عاملاً من عوامل الدمار، والأراضي التي لم تكن تترك بوراً تحولت بالكاد إلى مستنقعات ذات منفعة أكثر.

ولكن نامق باشا يجهر بالقول إن ترك الأرض قفراً أفضل من الرخاء الذي يعتمد على مصادر أجنبية، وذلك من وجهة نظر السيادة العثمانية. ورغم اقتناعه بأن الفشل المتكرر جاء نتيجة عدم ملاءمة ارتباط الرعايا الأتراك وحبهم الاشتغال بأعمال النقل البحري أو التجارة أو الزراعة[1443]، فإنه ينكر الدور البارز الذي يمكن أن يلعبه العنصر الأجنبي في تزويد البلاد بالأسس اللازمة للتنمية والتطور مثل ثقة المحكومين في أمانة وحرص وعدالة حكامهم[1444].

غير أن سعادته يتمسك بمبدأ الانعزالية الذي يتخذ منه دليلاً له بإصرار يضفي عليه طابعاً مميزاً، ويشير – في تبريره ذلك – إلى حالة مصر، حيث جاءت هيمنة المصالح الأجنبية مصحوبة بالتقدم المادي، ولكنها قضت تدريجياً على السلطة العثمانية.

[1442]Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “From Kimball to Lyons, 26 December 1866,” (FO 195/803 B).

[1443]سعادته منهمك الآن بمشروع بيع الأراضي الأميرية تبعاً لنظام الطابو، وتشجيع زراعة الأراضي البور بضمانات معينة لحقوق الملكية تعطي لحائزها، والرأي العام لا يعلق أملاً كبيراً على نجاح مشروعه.

[1444]أعطي هنا مثلاً التخفيض العام لما يسمى عوائد النهر، ومراقبة حركة النقل النهري التي تعود إلى جهود سفارة صاحب الجلالة (البريطانية) لرفع المعاناة عن الرعايا البريطانيين.

ويدرك سعادته أن آلات الري البخارية تتحول في يد الأوروبيين إلى استثمار مربح ، ولكنه يرى أن استخدامهم لها سوف يتسم بالحذر، ما لم يحصلوا على حقوق الملكية التي تتيح لهم السيطرة على الأرض التي يمكن ريها. وهنا يكتشف ذلك الحد القاطع الذي يقوم عليه الأساس القانوني للبلاد، والذي يحرم الأجانب من حق شراء وحيازة الأراضي. وفي إطار هذا الاعتقاد، يعتبر سعادته أبعد الناس عن مجاملة المصالح الانكليزية في هذا المكان النائي من الامبراطورية العثمانية، حيث لا يوجد من العناصر الأجنبية سوانا، وحيث تثير اشارتنا المتكررة إلى وضعنا في الهند عدم ثقته الدائمة في مرامينا النهائية.

وجملة القول باختصار، إنه يتضح في سعادته التحفظ العنصري والديني الذي لا يورث الضعف السياسي أو الجمود، ولكن يقبل بإقامة صلات مع شكل مختلف من أشكال الحضارة التي لا ينكر بالطبع تفوقها المتمثل في آثارها. واتجاهاته المعارضة إنما هي نتاج لتحيز أو تحامل عثماني أسلامي فـى المقام الأول. وهو يعتقد أنه يجب حصر الشر في نطاقه المحدد بالامتيازات الاجنبية، وذلك باتباع سياسة تقوم على التمسك بالحقوق الدولية. ولا أملك أن أناقش هنا مدى اتسام هذه السياسة بالطابع العملي في الوقت الراهن حسب تفسير سعادته. وقد حاولت هنا أن أنقل إليكم طريقة تفكير نامق باشا كما تتضح من المناقشات المتبادلة الخاصة في المسائل التي يميل إلى مناقشتها، لعلي أضرب مثلاً للأساس الوحيد الذي يمكن اكتشافه للمعارضات التي أثارها عالي باشا في الاجراءات موضوع النظر...

9 ـ اصلاحات مدحت باشا لضرائب الأراضي (1869 – 1872)

1445

... إن تحسين الأحوال من خلال تطوير وتنظيم شؤون العراق، كان في طليعة الاجراءات الواجب اتباعها. ولذلك أعطى مدحت باشا هذه المسألة أولولية على غيرها بعد عودته من الدغارة. فأصدر لائحه أعطى بموجبها أراضي الميري الموجودة لشاغليها

[1445] نقلاً عن:

Ali Haidar Midhat, *Tabserai ibrat,* 2 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1909). Vol. 1, pp. 84 – 93.

بموجب سند (طابو)، يماثل الأراضي المملوكة للدولة. وحاول تنفيذ لائحته بعد تقديم ملاحظاته وقراراته بالنسبة إلى المسألة، إلى الباب العالي والحصول على ارادة سلطانية.

وملخص تلك المعلومات التفصيلية كالتالي: لا يمكن مقارنة أراضي العراق بأراضي الأناضول والروملي بسبب الحاجة إلى التصرف الطبيعي في حيازتها. ومعظم أراضي العراق تروى بالأنهار والترع، وحتى هذه الزراعة تتصل بأساليب متعددة مختلفة في ما يتعلق بالري بالغمر وبروافع المياه، وبالأمطار. كما أنه بين هذه الأراضي التي تزرع بوسائل مختلفة ما خصص كأوقاف، بينما كانت ايرادات الأماكن الأخرى مرتبطة بأطراف معينة تحت اسم "عقر"، وبسبب هذا الوضع كانت كل الأراضي المزروعة والراضي غير المأهولة تقسم إلى مختلف الأنواع والدرجات، تبعاً لمقاطعاتها التي تتكون من الأراضي التي تضم نهراً أو قناة والتي تدفع من انتاجها ضريبة للدولة مقدارها الثلث أو النصف أو الثلثين، وهذه الأراضي ربما كانت أعلى قيمة من تسليمها لزراعيها وفقاً للائحة الراضي التي تتطلب العشر فقط من محصولها. كما أنه لا تتوافر لكل الناس المقدرة على شراء الأرض وسداد ثمنها دفعة واحدة. ولتسهيل الأمر اتخذ اجراءات متنوعة. فتقرر أن يؤخذ عشران (أي 20 بالمائة) من محصول تلك الأراضي. غير أنه إذا دفع المشتري ما يعادل عشر المحصول في خمس سنوات إضافة إلى الثمن المطلوب، عندئذ يتم تخفيض العشرين التي عليه أن يدفعها إلى عشر واحد. كما (تقرر أيضاً) أن الأراضي التي تركت خالية من الزراعة لفترات طويلة، ومن ثم تحتاج إلى إعادة فتح لأنهار والقنوات، يجب أن تباع بالمزاد. ويتم تحصيل ضريبة موحدة على هذه الأراضي هي مقدار عشر المحصول. وسند الطابو للأراضي التي تروي بالكرد (الساقية) أو الأراضي التي تروى بالأمطار بسبب موقعها، تعطي لزراعها حيازة دائمة بشرط ألا يؤخذ عنها أكثر من العشر. كما تقرر أيضاً أن الأراضي التي تقتصر زراعتها على سكانها مثل مقاطعات الهندية والعمارة يتم فرزها وفقاً لقياس الدونم والجارب[1446] عندئذ يتم تقسيمها وتوزيعها على السكان مقابل أسعار مناسبة. وخلال العام الأول تم البت بشأن أماكن كثيرة بناء على هذه اللائحة وخلال هذا العام، تمت الاستفادة بمائة ألف ليرة

[1446]وهذا يعني أن الضرائب تفرض عليها بحسب المساحة. (المحرر)

إضافية من ثمن الأراضي التي بيعت أو وزعت بموجب سندات الطابو، أو تم البت بأمرها على هذا النحو. ولما كانت الايردات السنوية للدولة قد خفضت من 60 بالمائة و 50 بالمائة إلى معدل 10 بالمائة و 20 بالمائة، فقد كان من المتوقع أن يؤدي هذا التخفيض إلى نقص نسبي في إجمالي الإيرادات، غير أن العكس قد حدث، فلم يقل اجمالي الايرادات لأن الزيادة من كمية المحاصيل غطت العجز، وفي السنوات التالية سوف تظهر النتائج الطيبة لهذا النشاط والمكاسب النقدية التي سوف تتحقق لخزانة الدولة عندما يفوق الانتاج معدلاته السابقة. إضافة إلى ذلك، لم يكن المرء يرى شجرة واحدة مزروعة أو أي بناء يشر إلى أن ثمة بعض الرخاء، وذلك في الأراضي التي كانت تزرع وفق نظام "الأمانات" أو بسعر محدد. غير أنه في ظل النظام الجديد يطمئن المشترون إلى أن هذه الأراضي المباعة ملك لهم بلا منازع. ومن ثم يكون من الطبيعي أن يبدأوا في تحسين أراضيهم، وخلال عام أو عامين يمكن أن نرى علامات صلاح الحال كالأشجار والمباني في معظم هذه الأراضي. ويتمتع السكان الآن بصفة شخصية أو غير مباشرة بمذاق ملكية الأراضي بعد ان مزقهم الفقر واليأس، وأضعفهم التمرد والعصيان، لذلك توقفت تماماً تلك الحوادث والاضطرابات المتتالية التي كانت تحدث كل عام.

وتقوم مقاطعة الهندية دليلاً واضحاً على طبيعة الحال باعتبارها من أهم مقاطعات العراق. فعلى الرغم من أن هذه المقاطعة كانت تعطي بالتزام الضريبة مقابل قيمة سنوية ثابتة قدرها 8000 أو 1000 كيس أقحه، فإن هذه القيمة يمكن الحصول عليها مرة واحدة فقط لكل ثلاث أعوام أو أربع (بدلاً من مرة كل عام). كما أن المحصول قد يتلف أو يفقد قيمته في معظم السنوات بسبب معارضة السكان وثورتهم. وتحت حكم عمر باشا وعابدي باشا وراشد باشا ونامق باشا، أدت هذه الثورة إلى خسائر مالية كبيرة لتجريد القوات العسكرية ضد السكان، وإلى خسائر أكبر في الأرواح. وفي الشهر التالي لوصوله إلى بغداد، ذهب مدحت باشا شخصياً إلى الهندية ليتعرف إلى الأسباب الحقيقة (لهذه الثورات). وكانت المعلومات التي جمعها كالتالي: المحاصيل التي يزرعها سكان المنطقة هي الأرز، ورغم أنهم يدبرون البذور التي يزروعونها إلا أن 66 بالمائة من المحصول يؤخذ منهم باعتباره نصيب الدولة. ويحصل قسط كبير من الباقي لسداد رسوم

مثل رسوم المشايخ والوزن (القبانة) وإيجار الصوامع. ومن ثم أجبر السكان على الثورة لأنه لا يتبقى شيء من المحصول لهم نتيجة هذه المعاملة الجائرة. وبذلك أصبح واضحاً أن هذا الوضع كان مصدراً لكل الحوادث التي عرفت باسم "اضطرابات الهندية" في معظم السنوات. وقام مدحت باشا بتخفيض نصيب الدولة إلى 50 بالمائة على الفور، وغير وألغى عدداً من الرسوم والكلف، كما ضمن المرسوم الذي أصدره للسكان المذكورين وعداً بتخفيض حصة الدولة من المحصول في العام التالي إلى 40 بالمائة، وإلى 30 بالمائة العام الذي يليه، مع تخفيضات أخرى في المستقبل إذا أبدى أولئك السكان ولاءهم. وبعد هذا القرار مباشرة وقعت حادثة الدغارة السالفة الذكر، وكان هناك أكثر من 15 ألف رجل مسلح في الهندية وكان من المتوقع أن يقدم أولئك الرجال أقصى دعم ممكن لثوار الدغارة. غير أن سكان الهندية ظلوا قابعين في مواقعهم ولم يشقوا عصا الطاعة. أضف إلى ذلك أنهم سعوا برغبتهم إلى الوفاء بحصة الدولة من المحصول بدقة بالغة.

وفي ذلك العام، كانت حصة الدولة من محصول الأرز ستة آلاف طغار (أو 6 ملايين قية). وهذا القدر مساوٍ للمحصول الذي تم تحقيقه خلال أكثر السنوات رخاء، عندما كانت تطبق نسبة الـ 66 بالمائة كاملة. وتبعاً لمتطلبات الوعد الذي ذكرناه أعلاه، حتى مع تخفيض حصة الدولة إلى أقل من 50 بالمائة العام التالي، فإن حصة ايرادات الدولة لم تنقص...

البستان ومضخات المياه واحتياطي النفط والمصنع الأول

ومن بين الأنشطة الأخرى الكثيرة لمدحت باشا خلال هذه الفترة إقامة حديقة عامة كمكان للنزهة، وإعادة بناء الجسر الكبير على دجله، وتشييد مضرب للأرز. ولما لم تكن هناك ينابيع ماء في مدينة بغداد، كان الماء من الأساسيات اللازمة للسكان إذ كان ينقله السقاؤون من نهر دجلة، وتم تيسير ذلك بوضع مضخات تجارية في أماكن عديدة. وبذلت محاولات للاستفادة من رواسب النفط حول مندلي[1447]وانتظاراً لوصول الآلات المستوردة من أوروبا، كان يتم استخراج الكيروسين بالوسائل المحلية المتاحة. ولما كان هذا

[1447]إنظر: الفصل السادس، القسم رابعاً، النص 4 من هذا الكتاب.

الكيروسين يكلف البلدية 70 بارة للقية، فقد حل تدريجياً محل زيت الزيتون في الأسواق إذ جرت العادة على استخدامه من قبل كما أصبح يستخدم في مكاتب الإدارة وغيرها . ونتج عن ذلك الاستغناء عن الكيروسين الأمريكي، وأصبحت كل مدينة تستخدم مصابيح الكيروسين.

10 - العملة في البصرة، عام 1892

1448

العملة المتداولة في البصرة في جميع أنحاء الولاية التي تضم اقليماً يحمل هذا الاسم ، عملة متنوعة ومعقدة. فأسماء وقيمة العملات المختلفة وحدها تحتاج إلى وقت طويل لمعرفتها بينما تتغير أسعار الصرف باستمرار. والعملة الاساسية هي الجنيه التركي (ليرة) الذي يتكون أسمياً من 100 قرش ويعادل 18 شلناً و2 بنسات. وعدد القروش الفضية المسكوكة المعادلة لليرة تتنوع باستمرار وتبلغ في المتوسط 108 قروش، ولكن المصالح الحكومية التركية تصر على أن مبلغ يُحسب بالقروش إنما يكون على أساس التقسيم المئيني لليرة، وترفض مثلاً قبول قطعة فضية من ذات العشرين قرشاً (مجيدية) لقاء رسوم برقية قيمتها 20 قرشاً. ولكن لا تتوافر القروش على الاطلاق، وخلال أربع سنوات من وجودي في المقيمية لم أر دستة منها. والعملات التركية الوحيدة التي نلتقيها بأي عدد هي القطع ذات العشرين قرشاً والعشر قروش والخمسة قروش، وهي متداولة من وقت إلى آخر في المدينة، ولكن ليس إلى المدى الذي يحقق نفعاً، بينما القطع ذات القرش الواحد والقرشين التي تعد ضرورية جداً في مجتمع فقير – غير معروفة، ولما كان إدخال الفضة الأجنبية محظوراً في تركيا، فإن على السكان أن يتعاملوا بغير العملات الصغيرة، أو يقصروا تعاملهم على ربع القرش البرونزي المعروف محلياً باسم "المعدن" الذي يوجد منه عرض كافٍ لا يصل إلى حد الوفرة. ولحسن الحظ (في هذا الصدد) أن القانون لا يحترم كثيراً في تركيا، ويتم تداول الكران الفارسي الفضي على نطاق واسع، وغالباً ما تتم معظم عمليات البيع والشراء الصغيرة به. ولكن بدت مرة أخرى تعقيدات لا جدوى منها كما في حالة القروش. فالعملة الفعلية، الكران، تعادل في

[1448]Great Britain, Accounts and Papers 1893, vol. 79.

المتوسط 54 كراناً لليرة الواحدة، رغم تغير معدل الصرف، غير أن جميع حسابات التجار تقيد بالكارن المزيف الذي تساوي الليرة بالنسبة إليه 34.4 كراناً (وهو في حقيقة الأمر ما كانت عليه نسبة الكران لليرة قبل 20 عاماً). وقيل لي إن هذا الكران الخيالي (الافتراضي) يتم الاحتفاظ به للتغلب على ارتفاع وانخفاض قيمة الكران الحقيقي، فإذا كان الأمر كذلك، لا تحقق هذه الحيلة إلا القليل من النجاح.

والعملة الفضية الأخرى المتداولة في ميناء البصرة وعلى طول الساحل التركي للخليج الفارسي هي الروبية الهندية. والعلاقات التجارية المحلية مع الهند بالغة الأهمية، وتتم صفقاتها بالروبية، بينما يجلب آلاف الحجاج الهنود الذين يفدون إلى المزارات الشيعية قرب بغداد – معهم العملة الفضية الهندية لتغطية نفقاتهم.

ومكتب البريد الهندي البريطاني في البصره الذي تمر عبره جميع المراسلات مع العالم الخارجي لا يقبل أيضاً إلا العملة الفضيۃ الهندية أو العملة الذهبية البريطانية سداداً لرسوم الرسائل وغيرها.

وأحياناً تتذكر السلطات الجمركية أن استيراد الفضة محظور، وعندما تجد أن من الضروري الالتزام بالقانون تتخذ من شحنة روبيات ضحية لها، لأن الكران الزم من غيره بدرجة يصعب معها التعرض له.

والعملة الوحيدة المستخدمة في التعامل مع المناطق العربية الداخلية والتي يعترف بها سكانها هي دولار (ريال) ماريا تريزا، تلك العملة المهجورة التي يبدو أن هناك عرضاً دائماً منها.

وبالنسبة إلى تجارة التمور لا يستخدم إلا "الشامي" وحده. وهذا الشامي عملة تركية قديمة يميل إليها دائماً عرب العراق وهي أقل من القطعة ذات الخمسة شلنات، ويسك من الفضة المخلوطة بكمية من المعادن. وبعد الحرب الروسية –التركية الأخيرة، كانت قيمة الشامي الاسمية 10 قروش ذهبية. أو $^1/_{10}$ ليرة، وقد أُنقصت بأمر الحكومة بنسبة 50 بالمائة مع بقية العملات التركية التى تم تخفيضها بعامة، واختفى الشامى خلال الأعوام العشرين الأخيرة واكتشف صيارفة العملة أن القيمة الفعلية للفضة التي تحتوي عليها هذه العملة

تزيد عن القيمة الاسمية المنخفضة بخمسة قروش، وترتب على ذلك النتيجة الواضحة . ولكن حتى اليوم ما زالت التمور تسعر بمبلغ معين من "الشامي" للموند، رغم أن جيل الناشئين لم ير في حياته قطعة من هذه العملة. ويتم الدفع النقدي بالليرات أو بالمجيدية أو بالكران، وعملية الصرف تتم من خلال تقدير معقد على أساس "الكران الدفتري".

11 - المصارف في بغداد، عام 1907

1449

يشرفني أن أوجه عناية مجلس التجارة إلى الرغبة في اتخاذ خطوات فورية لحث رجال المصارف البريطانية لبحث إمكانية فتح فرع في بغداد، ويؤسفني أنني لست في وضع يسمح لي بتقديم معلومات تفصيلية عن توقعات النجاح التي يمكن اللجوء بشأنها إلى الخبراء. وتجارة بغداد ليست كبيرة فحسب، بل هي آخذة بالنمو أيضاً. ومع تزايد الاهتمام بهذا الجزء من العالم، لابد أن تنمو التجارة بسرعة في هذا الجزء من العالم مستقبلاً . وإضافة إلى الإحصاءات العادية التي تعتبر متاحة بالفعل لمن يطلبها في لندن، استطيع فقط أن أقدم المعلومات التالية:

أ. بنك الشرق الألماني لديه رغبة تامة في فتح فرع هنا منذ وقت طويل، ومن المتوقع وصول ممثل البنك – موجود في طهران أو كان موجوداً فيها – إلى هنا خلال أسابيع قليلة،وهذه مسألة معروفة، كما سمعت أن بنكاً فرنسياً قوياً يُجري ابحاثاً حول توقعات العمل هنا.

ب.التسهيلات الائتمانية المتاحة في بغداد، من المعروف أنها أقل بعامة من الطلب ، ونتيجة ذلك أن سعر حسم الكمبيالات يتراوح بين 10 و 13 بالمائة، وهي تتم من خلال صراف، وتعد من الأوراق المالية الجديدة.

1449نقلاً عن:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, “British Residency and Consulate General, Baghadad, 20 May 1907,” (FO 195 / 2242).

ت.تقدر قيمة هذه الكمبيالات بنحو ربع مليون جنيه استرليني، يقال إن مائة ألفٍ من بينها بيد البنك العثماني، بينما الباقي بيد اليهود وغيرهم.

ث.أجرى المستر لويد مقابلات مع بعض الصيارفة، وفهم منهم أنهم يرحبون بفتح بنك جديد ولا يعارضون. كما يبدي عدد من التجار رغبتهم في الحصول على تسهيلات مصرفية أفضل.

ج. وأُرفق قائمة بالأشخاص الموجودين في انكلترا والذين لديهم معرفة بالأعمال المالية في بغداد والذين قد يصلحون أساساً لدراسة يجريها أحد الخبراء مستقبلاً[1450]. ولم أستطع أن أتبين السبب الذي جعل بنك فارس الامبراطوري ينسحب من بغداد لمصلحة البنك العثماني. ورغم أنني لا أستطيع في الوقت الحالي أن أفعل ما هو أكثر من مجرد اقتراح اجراء دراسة على يد خبير، فسوف يسعدني أن أجيب عن أي أسئلة مباشرة، تكون الاجابة عنها نافعة للخبير. والشيء الذي أثق به أنه إذا بدأ بنك انكليزي بداية صحيحة، فسوف لا يضع وقتاً في فتح فرع هنا، وإلا فسوف يجد المنافسين مسيطرين. وفي الوقت الراهن يقف البنك العثماني الامبراطوري وحيداً . ولذلك فهو سيد الموقف المالي.

ولعله من غير المفهوم في انكلترا أن البضائع التي تطلب بخطاب من بغداد، نادراً ما تصل قبل أربعة شهور (إلى لندن)، بينما تستغرق وقتاً أطول للوصول إلى بغداد، وفي ظل هذه الظروف هناك مجال واسع للعمليات الائتمانية.

[1450]الفقرة ساقطة من الأصل. (المحرر)

12 - جباية ضرائب الأرض وغيرها من المصادر، عام 1908

1451

أ - ضرائب الأرض وغيرها من المصادر في بغداد

الضرائب التي تحصل من الأشخاص الذين يقومون بأعمال يدوية في هذا الجزء من تركيا باهظة مقارنة بضريبة الرأس المتواضعة في البلاد الأمريكية، وأحياناً تأخذ الحكومة خمس ما ينتجه الرجل كضريبة عشرية، فإذا استأجر أرض الحكومة دفع مقابل ذلك نصف المحصول.

وطريقة جباية ضريبة الأرض وغيرها من الايرادات الحكومية في ولاية بغداد فريدة في نوعها وتبعث على الاهتمام. فالدفترخانة، أو ما يقابل مصلحة السجل العقاري تنقسم إلى إدارتين الطابو، والأملاك.

والطابو اختصار للكلمة التركية (طابوق) التي تعني الطاعة، وقد انشئت هذه الادارة هنا في عام 1889، وتقوم ببيع أراضي الحكومة من الأفراد، وتختص بالرهن، ونقل الملكية، واسترداد الأراضي، وتسجل كل هذه المعاملات. كما تتولى أيضاً ايجار أراضي الحكومة، وعندما لا تجد مستأجرين تسلم هذه الأراضي إلى القبائل العربية المجاورة لها مقابل نصف المحصول.

ويحصل الطابو ضريبة على بيع ورهن ونقل الحيازة بانواعها، وبعد سداد التكاليف المحلية للإدارة، يذهب رصيد هذه الرسوم إلى استانبول لتغطية نفقات الحكومة.

ويتولى مدير الطابو الاشراف على إدارة "الاملاك"، وهي تختص بمبيعات ورهونات ونقل ملكية المنازل. وفي كل واحدة من هذه التصرفات يتم تحصيل 1½ بالمائة من القيمة واحيانا تصل أوامر من استانبول بزيادة أو انقاص هذه الرسوم. وتحصل الدفترخانة في استانبول على ما يبقى من تلك الرسوم بعد تغطية تكاليف الإدارة المحلية.

[1451]United States, National Archives, Group 84. Dispatches to Department of State, "Miscellaneous Correspondence, Baghdad, June 1908 – December 1909".

ب - حيازة الأرض حول بغداد

الناس يعيشون على أراضٍ هنا تحت أربعة مصطلحات للحيازة: أولها "الميري" أو أرض الدولة، ثانيها "الوقف" أو أرض المنشآت الدينية، وثالثها "الملكانة" أو الأراضي الممنوحة من الدولة، ورابعها "الملك" أو الملكية الحرة. وأرض الميري التي كانت في زمن عبد الحميد تشكل الجانب الأكبر من أملاك السلطان، تحتفظ الدولة لملكيتها فتعود إليها إذا لم تزرع. والأوقاف توفر الايرادات اللازمة لإقامة المساجد والمدارس. والملكانة منحت للسباهية، أو القوات العسكرية التركية القديمة، تعويضاً عن الخدمات العسكرية الموكلة اليهم، وهي وراثيۃ ومعفاة من العشور. والشكل الرابع للحيازة هو الملك أو الملكية الحرة، موجود على نطاق محدود. وبعض العقارات من منازل المدن وبعض القرى المجاورة "تلك" اشتراها الفلاحون.

أراضي الري: الأراضي التي تحتاج إلى رفع المياه (أو ضخها) تسمى "البكرة" وعندما تروى بالقنوات تسمى "أراضي ميري"، وعندما تروى بالأمطار تسمى "دم"، أما المستنقعات والبرك المجففة فعندما تزرع تسمى "الكبس".

وهناك موسمان للحصاد على النحو التالي:

في أراضي البكرة التي يزرعها مستأجرون عاديون، يزرع محصول شتوي من القمح والشعير ويقسم على النحو التالي:

$^{2}/_{10}$ للحكومة
$^{2}/_{10}$ للمستأجر
$^{3}/_{10}$ لمن يقدم البذور
$^{3}/_{10}$ للفلاح

والمحصول الصيفي من الأرز أو الذرة الصفراء يقسم كالتالي:

$^{1}/_{10}$ للحكومة
$^{3}/_{10}$ للمستأجر
$^{3}/_{10}$ لمن يقدم البذور
$^{3}/_{10}$ للفلاح

وعندما تكون أراضي البكرة مملوكة مباشرة للحكومة يقسم المحصول كالتالي:

$^{1}/_{3}$ للحكومة
$^{1}/_{3}$ لمقدم البذور
$^{1}/_{3}$ للفلاح

وقد قدر توزيع الأراضي المزروعة في ولاية بغداد على النحو التالي:

30 بالمائة أراضي ميري، ملك الدولة.
30 بالمائة الأراضي السنية ملك السلطان حتى تنازله عن العرش ثم أصبحت للحكومة.
30 بالمائة مملوكة للأفراد

والمساحة الاجمالية تقدر بـ 38 ألف فدان، والفدان مساحة من الأرض تحتاج إلى 3384 رطلاً (باوند) من القمح لبذرها.

والضرائب تفرض على الأراضي التي تروى على النحو التالي: إذا كان على المزارع أن يرفع الماء إلى حقله من النهر بالجرد، وهو وعاء من جلد ثور معلق على بكرة يجره حصان على ممر منحدر خاص (صعوداً ونزولاً)، فإنه يدفع عشر المحصول وإذا كانت الأرض تروى طبيعياً بالنهر دون استخدام أدوات خاصة فإنه ...[1452] القنوات كالمستخدم في حقول الأرز، تحصل الحكومة على ثلث ما يحصده الفلاح.

وفي مناطق الديوانية والهندية حيث تمتلك الحكومة الأرض، تجبي نصف المحصول كايجار وتعفي أراضي الوقف احياناً من الضرائب، وتلك هي الحال بالنسبة إلى الأراضي الواسعة التي يملكها ويديرها النقيب في بغداد.

ومن الغريب أن نقول إنه لسبب مجهول يدخل عسل النحل ضمن ايرادات الأراضي وتجبي الحكومة عشر انتاج الخلايا.

ج- التجارة والضرائب الأخرى

لما كان التبغ والملح احتكاراً حكومياً فهما لا يخضعان للضرائب عند استيرادهما ويفرض على جميع الواردات عوائد جمركية 8 بالمائة من القيمة، و1 بالمة على كل الصادرات. وهناك أيضاً جمارك عبور تحصل على كل البضائع بنسبة 8 بالمائة المرسلة من ولاية إلى أخرى من ولايات الدولة، وكذلك 1 بالمائة على جميع البضائع التي تمر

[1452]سطر ساقط من الوثيقة، والضريبة التي تدفع كانت الخمس. إنظر: عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العقارية: من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني، 12 هـ – 633م: 1335هـ – 1917م (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1958)، ص 110. (المحرر)

ببغداد في طريقها إلى فارس أو تأتي من فارس عبر بغداد، ومن وقت إلى آخر تفرض رسوم الدمغة أو ترفع، وضريبة الحيوانات تجبي بواقع 50 سنتاً عن كل رأس من الخيل أو الابل أو الجاموس او البغال أو الثيران أو الخنازير، و 13 سنتاً على الحمير كل عام.

وتفرض ضريبة دفعة بواقع $^{1}/_{40}$ من قيمة القماش أو الأصواف المنسوجة في بغداد وهي ضريبة بلدية.

وتحصل أيضاً ضريبة دخل تعرف محلياً "بالبسوانية" وهي تتدرج حسب ما يعرف عن الدخل، وتفرضها البلدية شهرياً والقصد منها تغطية كلفة كنس وانارة الشوارع والحراسة وغيرها، ويدفعها جميع الرعايا الأتراك وكل الأجانب الذين يملكون الأراضي أو المنازل.

وتفرض على الحرفيين ضريبة "الأصنافية" ما بين 20 سنتاً و 40 سنوياً وفي سنجق كربلاء تفرض ضريبة حرفية ثانية.

وتفرض ضريبة البلدية العسكرية بواقع مجيديتين (1.76 دولار أمريكي) سنوياً على جميع الرعايا والأتراك غير المسلمين فوق سن 15 وتحت سن 60 عاماً، ولا يسمح إلا للمسلمين بالخدمة في الجيش، أما غيرهم فيدفعون الضريبة.

ضريبة الدفن، وتدفع عن كل جثة في المدن المقدسة كربلاء والنجف والخادمين، وهي تراوح ما بين 1.50 دولار و –,175 دولاراً للجثة بحسب الموقع الذي تدفع فيه في الحرم المقدس.

ويدفع التبغ المزروع محلياً ضريبتين: $^{1}/_{6}$ المحصول كنصيب للحكومة، وضريبة اضافية أخرى بواقع 18 سنتاً إلى 39 للكيلوغرام من أوراق التبغ. ويستورد سنوياً نحو 250 طناً من فارس للاستخدام في النرجيلات، وتفرض عليه ضريبة نحو 17 سنتاً لكل 2½ رطل (ليبرة).

وتفرض ضريبة سنوية على البدو تصل إلى دولارين و25 سنتاً للخيمة (العائلة)، مضاف إليها ضريبة 25 سنتاً للقيمة لأغراض التعليمية والعسكرية.

ضريبة الغنم والماعز، وهي ضريبة سنوية، تدفع في الربيع بمعدل 15 سنتاً للراس الواحدة.

وفي إقليم العراق الذي تصدر فيه الجواميس إلى مختلف أنحاء الولاية، تجبى ضريبة 45 سنتاً للراس سنوياً. وكذلك هناك ضريبة مماثلة على الجمال.

13 - الممارسات التجارية والمالية في العراق، عام 1908

[1453]

غيرت التجارة في تركيا من طبيعتها في بعض النواحي بدرجة غير عادية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. وحتى ثلاثين عامً مضت كانت أهم مراكز تجارة تركيا هي أسواق بيركلو وظلة. وإلى هذين الموقعين جاء أكبر تجار الرافدين ودمشق وبغداد، ومن كل المراكز الكبرى فى تركيا حاملين معهم كميات كبيرة من السلع للبيع، وفى بعض الحالات كان التاجر الواحد يحمل معه ما يساوى25 ألف ليرة من السلع.

وأرسلت توكات نحاسها، وأنقرة موهيرها، ودمشق حريرها، وكردستان ماشيتها، وهكذا قامت سوق كبيرة للمقايضة والتبادل. وبذلك كانت التجارة تتم بين مراكز رئيسية، ولكن التسهيلات التى وفرتها السكك الحديدية والبرق فى طريق الاتصال حققت تغيرا كبيرا– كظهور البيوت المحلية الصغيرة التى نحت التجار البريطانيين عن موقعهم كمشترين للتصدير، وحولتهم إلى وضع الوكلاء المستقبلين فى أزمير واستانبول، الأمر الذى رتب على ذلك نتائج ليست فى مصلحة تجارة الصادرات بأى حال من الأحوال.

وفى كثير من تلك النواحى تتم التجارة اليوم –على كل حال– بالطريقة نفسها التى كانت تتم بها منذ قرون مضت. وقد أثرت الطرق االأوربية إلى حد ما فى العادات الشرقية فى بغداد والبصرة وغالبية مدن الساحل.

[1453]نقلاً عن:

Great Britain, India, Office, Bombay, Political and Secret, George L1oyd, “Report upon the Condition and prospects of British Trade in Mesopotamia, 1908,” (IOPS/3/446), pp. 36 and 17 – 18.

والعادات هى التى تتحكم وهى التى تتخذ مبررا لكل شىء تعيه أو لا تعيه العقلية الغربية ولكن لم يتغير إلا القليل داخل البلاد وفى مناطقها الشمالية. فالأسواق كما هى، وطرق التعامل على ما هى عليه. وكل سؤال عن أسعار البضائع فى السوق فى مكان معين يقابل بنظرة تفيض دهشة. وفى أوربا يستطيع أى تاجر أن يحدد بدقة سعر السوق لأى سلعة فى مجاله.

ولكن الحال ليست كذلك فى تركيا، وقد يعد السؤال غير مستساغ.. .ويتم استبدال مبالغ كبيرة من العملة يوميا، ولكن النظام العام للتجارة يقوم على الائتمان. ومن أجل شراء منتج ما، يجب أن تدفع مبالغ نقدية أولاً مع المخاطرة، والبائع يحقق غالباً أرباحاً كبيرة عن طريق الشحن مباشرة.

وعندما يريد تاجر أن يجلب بضاعة يدخل في اتصال مع أحد بيوت السمسرة ويدفع مقدماً مبلغاً صغيراً كتأمين، ثم يغطي القيمة عند وصول البضاعة، وهو ما يتم بطريقة مرضية، ولكن الطلب مباشرة يتضمن بعض المخاطر بالنسبة إلى صناع بلادنا لأنه لو تغيرت البضائع عند ارسالها عن العينة ولو قليلاً، فإن العميل المحلي يملك حق رفضها أو الحصول على حسم كبير إذا كانت لا تلائم السوق. والمخاطرة بالتجارة على هذا النحو كانت وراء إيجاد الكثير من بيوت السمسرة في بغداد، إذ تقوم بجمع طلبات الشراء وتتولي تسهيل التجارة، ويتم الدفع من خلال السحب المستندي على بيت تجاري أوروبي. والتاجر الصغير الذي يطلب بالة من المنسوجات يدفع تأميناً مقدماً، ويغطي باقي الثمن بالتقسيط بموجب كمبيالات، ويقوم بدوره بجمع مبلغ أسبوعي من صغار الباعة. وقد أدخل نظام الكمبيالات منذ نحو 18 عاماً، وهي سند مؤجل يدفع بتاريخ محدد، ويمكن الحسم عليه بفائدة من 6 بالمائة إلى 12، وهي أوراق مالية لا غبار عليها يتداولها البنك العثماني، الذي يستطيع استخدام جهازه القانوني للاحتجاج (بروتستو) والاسترداد. ولكن قد تصبح للكلفة إذا تداولتها أيد أخرى.

وقد حاول تجار أوروبا أن يفتحوا مجالاً للتجارة بإرسال وكيل أو شريك لهم واضطروا للانسحاب، ولكن تجار بغداد الوطنيين الذين يذهبون إلى أوروبا ينجحون عادة في إقامة فروع لبيوتهم التجارية.

طرق الصيارفة: الصراف يقوم باستبدال العملة، وهو يقوم بعمل رائج مع الناس كافة . ويحصل على عمولة بين قرشين و4 قروش صغيرة لليرة الواحدة من العملات التي يستبدلها حسب العملة المستبدلة والعملات المطلوبة، ولكن صراف بغداد يشغل مكتباً أكبر من ذلك الذي يشغله سمسار العملات، فهو من مرتبة مختلفة إذ يقع مكتبه في خان باشي أو خان زارور الذي يمكن أن نطلق عليه سوق المال في بغداد.

ويبلغ عدد الصيارفة نحو 50 صرافاً، لكل منهم عدد من العملاء المحدودين بين الـ 200 تاجر (تقريباً) وهم يعملون عملاً مزدوجاً:

أ. (1) فحص الليرة والمجيدية (التي تجلب من مختلف أنحاء البلاد) بطريقة خاصة مقابل مرتب ثابت، وذلك لمصلحة كبار التجار والبنك العثماني قبل طرح العملات للتداول ، وهذا الفحص لا يعني وزنها فقط، بل وتداولها في بغداد عندئذ، وتحديد الولاية التي تصلح فيها المجيدية المرفوضة، فالمجيدية التي لا تقبل في بغداد قد تقبل في البصرة أو في حلب. وبترتيب معين يقوم الصراف بضبط واستبدال العملات الخفيفة الوزن ، ومن دون عمله، تتعثر الصفقات النقدية؛ (2) يعمل كمحصل للكمبيالات والتسديدات.

ب.كمصرفي خاص بسيط وخالص، التاجر يودع مبالغ نقدية أو سندات يقوم مقابلها بالسحب بموجب صكوك بالقروش، تاركاً لصرافه تقدير نوع العملة التي يدفع بها، وليس ضرورياً بالنسبة إلى التاجر أن يمسك دفاتر يقيد بها العملات المتنوعة، فالصراف يحمل عنه هذا العبء مقابل عمولة ضئيلة تبلغ أحياناً بارتين لليرة الواحدة. والمبالغ الضخمة التي تمر بين أيدي الصيارفة تجعل منهم قوة. وهم يعملون مع التاجر فيحددون عملياً معدل الكمبيالات التجارية للتاجر، والمعدلات التي تطرح بها في الأسواق عندما تصدر لسمسار الكمبيالات. والسمسار يزور عملاءه والمشترين . ويطلب من التجار البريطانيين بخاصة أن يدفعوا نقداً، أي يوم تسوية الحساب، ولكن إذا كان عليهم بيع كمبيالاتهم بهذه المعدلات، فإنهم يجدون صعوبة في ضمان شروط مجزية، ولا بديل أمامهم إلا بيعها من البنك العثمانهي مقابل مبالغ نقدية تقدر جزافاً.

ونظرة من قرب تجعلنا نرى في الصراف روح التجارة، فهو يقدس الطلبات، ويفي بالحاجات، ويحمي من الكوارث، ويمكن أن يكون صديقاً للتاجر، فيدفع عنه ضغوط دائن بيما يستطيع المدين أن يحيل المطالب إلى الصراف ويحتفظ بكرامته.

14 - الغلال

جدول رقم (7 – 14)
أسعار الغلال في بغداد في الأعوام 1855 – 1914[1]

السنة	قمح (درجة أولى)	أرز (نجازة)	أرز (شمبا)	شعير	المصدر
كانون الأول/ ديسمبر 1855	454	990	619	277	CC Baghdad, vol. 12.[2]
تموز / يوليو 1856	470	990	578	332	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر 1856	578	908	619	367	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو 1857	578	990	660	474	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر 1857	743	908	660	474	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو 1858	660	1238	825	395	المصدر نفسه.
تشرين الثاني/ نوفمبر 1858	681	1138	660	474	المصدر نفسه.
1860-1865 (متوسط)	660				A and P 1867, vol. 67[3]
1866	908				المصدر نفسه.
حزيران / يونيو 1867	1238	1650	1155	632	A and P 1872, vol. 57.
كانون الأول/ ديسمبر 1867	957	990	908	474	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو 1868	710	1238	1242	300	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر 1868	627	1238	825	284	المصدر نفسه.
حزيران / يونيو 1870	1238	1865	1155	474	A and P 1872, vol. 57.
كانون الأول/ ديسمبر 1870	1865	2475	1320	869	المصدر نفسه.
حزيران / يونيو 1876	413			221	A and P 1877, vol. 83.
كانون الأول/ ديسمبر 1876	429			221	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو 1878	495			363	A and P 1878/79, vol. 76.
كانون الأول / ديسمبر 1878	908			585	المصدر نفسه.
1884 / 18850[4]	657			440	A and P 1886, vol. 65.
1890/1891 [4]	790			535	A and P 1893/94, vol. 91.
1891/1892 [4]	582				المصدر نفسه.
1894	(400)			(200)	A and P 1897, vol. 94.
1895	302			165	المصدر نفسه.
1896[5]	330 -)			175 -)	المصدر نفسه.

السنة	قمح (درجة أولى)	أرز (نجازة)	أرز (شمبا)	شعير	المصدر
	(800			(400	
1897[5]	880			350	A and P 1898, vol. 99.
1898 [5]	550				A and P 1899, vol. 103.
1902	580 - 840			250 - 410	A and P 1903, vol. 79.
1903	370 - 460			180 - 210	A and P 1904, vol. 101.
1904	400 - 600			200 - 350	A and P 1905, vol. 93.
1905	370 - 430			250 - 300	A and P 1906, vol. 129.
1906	470 - 640			275 - 400	A and P 1907, vol. 93.
1907	500 - 720			280 - 400	A and P 1908, vol. 117.
1908	510 - 930			280 - 560	A and P 1909, vol. 98.
1909	870 - 1090			250 - 640	A and P 1910, vol. 103.
1910	650 - 790			260 - 330	A and P 1911, vol. 96.
1911	600 - 720			320 - 370	A and P 1912/13, vol. 100.
1912	550 - 1210			440 - 880	A and P 1914, vol. 95.
1913	1200 - 1830[6]			600 - 740	A and P 1914 - 16, vol. 75.
1914[7]	700	1300		350	FO 371/4148. [8]

ملاحظة عامة: الأسعار الأصلية كانت بالوزنة (61، 63، 102 كلغ) والطغار (992 كلغ)، والهندردويت (50 كلغ)، والطن افواردوبوا. وقد تم تحويل أسعار الجنيه الاسترليني على أساس 110 قروش للجنيه الواحد.

(1) بالقروش للطن المتري.

(2) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commerciale.

(3) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

(4) متوسط سعر صادرات ولاية بغداد إلى البصرة.

(5) محصول ردئ: 1897 و 1898 تمثلان أرقام متوسط سعر التصدير من البصرة.

(6) محصول ردئ، سعر قياسي.

(7) متوسط أسعار ما قبل الحرب – كركوك

(8) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office

15 - المواد الغذائية

جدول رقم (7 – 15)

أسعار المواد الغذائية في العراق في الأعوام 1855 – 1865[1]

السنة	الخبز (درجة أولى)	الخبز (درجة ثانية)	الأرز [2]	لحم الجاموس	لحم البقر	الضأن	التمور [3]	المصدر
بغداد								
نهاية عام 1855	1,-	-,75	30	2	2	2.5	21.5	CC Baghdad, vol. 12. [4]
تموز / يوليو 1856	1,-	-,88	28.5	1	1	2	21,-	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر 1856	1.12	1,-	35	1.25	1.1	2	23.5	المصدر نفسه.
حزيران / يونيو 1857	1.12	1,-	35	2	2	2.5	30	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر 1857	1.40	1.25	45	2	2	3	30	المصدر نفسه.
حزيران / يونيو 1858	1.5	1.25	40	1.5	1.5	2	25	المصدر نفسه.
تشرين الثاني / نوفمبر 1858	1.25	1.12	41.25	1.5	1.75	2.5	30	المصدر نفسه.
عام 1908	[5]1.24		87.9			4.5		Eldem, *Osmanli,* p. 203.[6]
الموصل								
تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر								
1855	-,75	-,6			1	1.5		CC Mossoul, vol. 1.
شباط/ فبراير – آذار/ مارس 1850	1.25	1.6			1.5	2		المصدر نفسه.
عام 1855	[5] -,25		--,5 [7]-,6					CC Mossoul, vol. 2.
1895	[5]1.25		2 – [7]2.5					المصدر نفسه.
البصرة								
عام 1861	2.3				2.4		22	A and P 1867, vol. 67.[8]
عام 1862	1.6				2.4		19	المصدر نفسه.
عام 1863	1.6				2.4		14	المصدر نفسه.
عام 1864	1.4		58		2.3		13	المصدر نفسه.
عام 1865	1.4		60		3.1		11	المصدر نفسه.

(1) بالقروش وكسورها العشرية للاقة زنة 1.28 كلغ.
(2) بالوزنة 60.6 كلغ.
(3) بالوزنة 43.7 كلغ.
(4) C C تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondence commercial.
(5) غير محددة درجة النوع.

(6) Eldem, *Osmanli ïmperatorluğunum Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik*.

(7) بالاقة.

(8) A and P تعني: Great Britain, Account and Papers.

ملحق

كانت الموازين والمقاييس في سوريا والعراق بالغة الاضطراب شأنها في ذلك شأن المجتمعات الأخرى السابقة على المرحلة الصناعية. وكان لكل اقليم وحداته الخاصة به ، والاسم الخاص لهذه الوحدات، بينما يستخدم المصطلح الواحد نفسه لتغطية وحدات يتفاوت حجمها تفاوتاً كبيراً. وقد حاولت الحكومة العثمانية في الأعوام 1869، و 1886 و 1897 أن توحد الموازين والمقاييس وتشجع على استخدام النظام المتري، ولكنها منيت بالفشل[1454].

أولاً: الموازين

1 - سوريا

كان "الدرهم" الوحدة المستخدمة للمعادن النفيسة والبضائع الثمينة كالحرير وهو يعادل في حلب 3.17 غرامات، وفي دمشق 3.09 غرامات.

وهو من الناحية النظرية يتكون من 16 قيراطاً يعادل كل منها 4 حبات أو قمحات . و"المثقال" يعادل الدرهم ونصف الدرهم (1½).

[1454]للمزيد من التفاصيل والإختلافات المحلية، إنظر:

Walther Hinz, *Islamische Masse und Gewichte* (Leiden: [n. pb.], 1995); André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économic sociale* (Beyrouth: Impression catholique, 1963); Vital Cuinet: *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896); *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 – 1895); Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900); Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia,* 4 vols. In 6 (London: Naval Staff, Intelligence Department, 1917 – 1918); Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf,* Prepared by the Oxford Sub – Centre (London: The Division, 1944); Charles Issawi, ed: *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914* (Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1966); *The Economic History of Iran, 1800 – 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1971), and *The Economic History of Turkey, 1800 – 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1980).

وبالنسبة إلى السلع كانت الوحدة الأساسية "الاقة" زنة 400 درهم أو 1.283 كلغ، وهي تنقسم إلى 6 أوقيات كل منها 66.6 درهماً أو 214 غراماً. غير أنه كانت هناك اختلافات محلية: مثلاً، في دمشق تساوي الاوقية 50 درهماً أو 154.2 غراماً، وفي حلب 60 درهماً أو 190 غراما، وفى حماه 55 درهما أو 171,9 غراما وفى حمص 71 درهما أو 225 غراماً.

والرطل يراوح بين 800 درهم و 1017 درهماً، أو 2.564 كلغ إلى 3.255 كلغ، وفي شمال سوريا يساوي عامة 2 أقة أو 2.564 كلغ، وفي جنوب سوريا 2.25 أقة أو 2.884 كلغ. وكانت هناك أيضاً اختلافات محلية:

مثلاً بالنسبة إلى الزيت كان الرطل يساوي 13.5 أوقية في الشويفات، و15 في صيدا وانطاكية، و 18.5 أوقية في جزين. وبالنسبة إلى التين والتبغ والخروب في جنوب لبنان كان الرطل يساوي 4.5 أوقيات[1455].

والقنطار كان يعادل مائة رطل أو 288.4 كلغ في دمشق، و 180 أقة في حوران أو 230 كلغ، وفي حلب 200 رطل أو 256.8 كلغ.

2 - العراق

كان الدرهم والمثقال بالقيمة نفسها تقريباً كما في سوريا، واستخدم المثقال العجمي للؤلؤ ويعادل 22.5 قيراطاً بدلاً من 24 قيراطاً[1456].

[1455]Latron, Ibid., pp. 8 – 9; Verney et Dambmann, Ibid., pp. 150 – 152, and Cuinet, Ibid p. 371.
[1456]Great Britain, Admiralty, Intelligence Divison, *Handbook of Mesopotamia,* vol. 1, p. 154.

والأقة الاستانبولية كانت تعادل 400 درهم أو 1.282 كلغ، وتستخدم في تجارة التجزئة في السكر والبن وغيرهما. والأقة الكبيرة تعادل اقتين ونصف استنبوليتين أو 3.2 كلغ ، وكانت تستخدم للمواد الغذائية كالخبز واللحم والفاكهة والخضر وتنقسم إلى 4 أوقيات[1457].

وكانت هناك أنواع مختلفة من "المن" (المند)، واستخدم المن الصغير في التجارة الصغيرة ويعادل 6 أقات استانبولية والمن الكبير الذي كان يستخدم على نطاق واسع كان يعادل 12 أقة، ولكن كانت هناك قيم أخرى: مثلاً في البصرة كان يعادل 4 في الصابون، و 10 في التوابل واللحوم و 60 في الخضر والفواكه والأرز والدقيق والصوف والجلود.

والوزنة كانت تساوي من حيث المبدأ 4 منات كبيرة أو 48 أقة استانبولية وفي الممارسة الفعلية كانت عادة 50 أقة. غير أنها تنوعت على نطاق واسع.

مثلاً: تختلف باختلاف السلعة التي توزن، فهي للشاي والبن والمعادن تعادل 7.7 كلغ ، وللفحم الحجري 63 كلغ، وللغلال والفاكهة 99 كلغ[1458] والطغار يعادل 20 وزنة أو ألف أقة (1282 كلغ)، ولكنه أيضاً تنوع على نطاق واسع. ومن ثم كان يعادل أحياناً في بغداد 2036 كلغ، وفي البصرة 1534 كلغ للغلال و 1278 كلغ للرمل والجبس. وفي الموصل كان يعادل 208 أقات استانبولية أو 260 كلغ، ويستخدم للغلال والفواكه والخضر والصوف وغيرها. وكان يستخدم أيضاً القنطار الذي يتكون من 208 أقات أو 270 كلغ في الموصل للحديد والنحاس والنيلة والسكر والبقالة[1459].

وبالنسبة إلى التمور كان المن المعادل (69 كلغ يستخدم)، وكان الكارة الصغير يعادل 20 مناً والكبير يعادل 40 مناً[1460].

[1457]المصدر نفسه:

Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée =de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 3, p. 110; Great Britain, Accounts and Papers =1911, vol. 96, "Basra"; Great Britain, Division Intelligence Naval, *Persian the and Iraq Gulf*, pp. 640 – 642.

[1458]Great Britain, Naval Intelligence Division, Ibid., p. 640.

[1459]Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, "Mosul".

وللمزيد من التفاصيل، إنظر:

Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia,* pp. 153 – 156.

[1460]Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, "Basra".

ثانياً: المكاييل

1 - سوريا

الوحدة الأساسية للغلال والزيتون وغيرها من المواد الصلبة هي "الشمبل" وسمي في مناطق كثيرة بالكيلة والطبة ويعادل 36 ليتراً إلى 37. و "المدد" الذي استخدم أساساً في جنوب سوريا كان يعادلنصف كيلة. وفي السهول الكبرى حيث كانت المناطق المزروعة أوسع والجمال تُستخدم للنقل أكثر من الحمير والبغال، استخدمت وحدة أخرى أيضاً هي "الجفت" في حوران و"الربعة" في اللاذقية و"الالجق" في الجزيرة الذي كان يعادل "المد " مرتين. وإضافة إلى ذلك كان الشمبل منتشراً في شمال سوريا: والشمبل الصغير يعادل نصف حمل جمل يتراوح ما بين 100 كلغ و 150 من القمح، والشمبل الكبير يعادل حمل جمل يتراوح بين 200 كلغ و 260 (أي نحو القنطار تقريباً) وإن كان الشمبل زنة 45 أقة أو نحو 60 كلغ يستخدم على نطاق واسع. وفي عكار كان البصل يكال "بالقفه" وتعادل 18 رطلاً، وبالنسبة إلى زيت الزيتون "الجرة" وتسع 5 أرطال إلى 6.5 أرطال من الزيت. والسوائل الأخرى كانت تباع بالوزن[1461].

2 - العراق

يبدو أن الغلال والتمور والمنتجات الأخرى كانت تباع بالوزن في العراق وكذلك السوائل، ولم أر أي إشارة إلى المكاييل.

[1461]Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale,* pp. 9 – 11 and 25 – 27; Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le* ***Levant*** *en Syrie et en Palestine,* pp. 154 – 155, and Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine,* p. 372.

ثالثاً: الأطوال

1 - سوريا

كان "الذراع" هو الوحدة الأساسية (يسميه الأوروبيون Pic)، وقياسه العام كان 75 إلى 76 سنتمترا مع اختلافات محلية: 63 سنتمتراً في دمشق، 68 سم في حلب، 65 سم في القدس[1462]. وكان ينقسم إلى 24 قيراطاً أو إصبعاً أو نحو 3 سم للقيراط.

وللمسافات هناك الميل وطوله مائة ذراع أو 700 متر، والفرسخ الذي يبلغ 3 أميال كان يستخدم كذلك[1463].

2 - العراق

هنا أيضاً كان الذراع هو وحدة القياس، وكان متنوعاً أيضاً: في بغداد الذراع البغدادي 76 سم ، وينقسم إلى 4 جرك في كل منها 4 عقد، والذراع الحبي 68 سم وينقسم بالطريقة نفسها، وكان لقياس الحرير والأصواف، والذراع شاه من 107 سم يستخدم للسجاد وللمعاملات الأخرى مع الايرانيين[1464]. وفي البصرة كان الذراع 48 سم، وفي الموصل 81 سم، وفي ديار بكر 76 سم، وكان يسمى فيها "أرشين"[1465].

[1462]Hinz, *Islamische Masse und Gewichte,* pp. 56 – 57.
[1463]Cuinet, Ibid., pp. 372 – 373.
[1464]Great Britain, Admiralty, Intelligence Divison, *Handbook of Mesopotamia,* pp. 156 – 157; Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 3, p. 111.
[1465]Great Britain, Admiralty, Ibid., pp. 156 – 157; Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 103, "Mosul"; Grat Britain, Accounts and Papers 1908,vol. 98, "Basra," and Cuinet, الذي يعطي رقم 71 لديار بكر.

رابعاً: المساحة

1 - سوريا

اختلفت مساحة الفدان على نطاق واسع، وفي بعض المناطق عُرف بأنه المساحة التي يمكن حرثها بمحراث في يوم واحد أي نحو 0.25 إلى 0.33 من الهكتار[1466]. وفي مناطق أخرى كان يمثل المساحة التي تبذر بـ 500 أقة من القمح إضافة إلى 700 أقة من الشعير أو نحو 27.5 هكتاراً بحسب التضاريس والتربة[1467]، والقيم الأخرى تراوح ما بين 11 و 18 هكتاراً على نحو ما قدم لنا أيضاً[1468].

والذراع السريعة تعادل 49 متراً مربعاً والقصبة تعادل 7.33 ذراعاً أو نحو 3.6 أمتار مربعة[1469]، وكان الدونم مقياساً أكثر توحيداً لمساحة الأرض ومعدله 919 متراً مربعاً.

2 - العراق

عُرف الفدان بأنه "المساحة التي يمكن أن يحرثها رجلان" أو الذي يمكن أن يبذر بـ 500 أقة استانبولية من القمح و 700 أقة من الشعير، أي نحو 18 هكتاراً.

والدونم، ويُعرف أيضاً بالمشارة، يعادل ربع هكتار، وهناك مقياس آخر للمساحة يختص بجنوب العراق هو "الجريب" ويمثل المساحة التي تزرع بها مائة نخلة أو نحو 0.23 هكتاراً وينقسم الجريب إلى 10 قافز[1470].

[1466]Latron, *La vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale,* p. 12.
[1467]Cuinet, Ibid., vol. 3, p. 44.
[1468]Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* p. 154.
[1469]المصدر نفسه.
[1470]Great Britain, Admiralty, Intelligence Divison, *Handbook of Mesopotamia,* p. 158.

المراجع

1 - العربية

كتب

حسن، محمد سلمان. **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي**، 1864 – 1958. صيدا: المكتبة العصرية، 1965.

الحسني، عبد العزيز. **تاريخ سوريا الاقتصادي**. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1924.

الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها على طلاب المعهد**.القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1957.

حمادة، سعيد. **النظام الاقتصادي في العراق**. بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت ، 1938.

حنا، عبد الله. **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، 1820 – 1945**. بيروت: دار الفارابي، 1978. 2 ج.

الخياط، جعفر. **صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة**. بيروت: [د. ن.]، 1971.

رافق، عبد الكريم. **بحوث في التاريخ الاقتصادي**. دمشق: [د. ن.]، 1985.

رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون، 1516 – 1916**. دمشق: مكتبة أطلس، 1974.

سركيس، يعقوب نعوم. **مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد**. تقديم محمد رضا الشبيبي. بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1948. 2ج.

سوسة، أحمد. **فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتاثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنية**. بغداد: مطبعة الأديب، 1963 – 1966. 3 ج.

الشدياق، طنوس. **أخبار الأعيان في جبل لبنان**. نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، 1970. 2 ج.

الشهابي، حيدر أحمد. **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**. وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان. تحرير أسد رستم وإفرام البستاني؛ تحقيق فؤاد أفراد البستاني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1933. 1 ج في 3.

الشهراباني، عبد القادر الخطيبي. تذكرة الشعراء.

الصائغ، سليمان. **تاريخ الموصل**. القاهرة: [د. ن.]، 1923.

الصوفي، أحمد علي. **المماليك في العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب ، 1749 – 1831م**. الموصل: مطبعة الإتحاد، 1952.

طرازي، فيليب دي. **تاريخ الصحافة العربية**. بيروت: المطبعة الأدبية، 1913 – 1932 . 4 ج.

طعمة، جورج. **المغتربون العرب في أمريكا الشمالية**. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1965.

العزاوي، عباس. **تاريخ الضرائب العراقية:من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني ، 12 هـ – 633م: 1335 هـ – 1917م**. بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1958.

العزاوي، عباس. **تاريخ العراق بين إحتلالين**. بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، 1935 – 1956. 8 ج.

العزاوي، عباس. **تاريخ النقود العراقية**. بغداد: [د. ن.]، 1958.

العطية، وادي. **تاريخ الديوانية**. النجف: [د. ن.]، 1954.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1972. 3ج.

العمري، سعاد. **بغداد كما وصفها السياح**. بغداد: [د. ن.]، 1954.

العمري، ياسين بن خير الله. **غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر**. عني بطبعه ونشره محمد صديق الجليلي. الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1940.

الغزي، كامل حسين بالي. **نهر الذهب في تاريخ حلب**. حلب: المطبعة المارونية، 1923 – 1926. 3 ج.

الفوز المراد في تاريخ بغداد. بغداد: [د. ن.]، 1911.

فوصيل، بيير دي. **الحياة في العراق منذ قرن، 1814 – 1914**. ترجمة أكرم فاضل . بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968. (سلسلة الكتب المترجمة؛ 4).

القاسمي، محمد سعيد. **قاموس الصناعات الشامية**. حققه وقدم له ظافر القاسمي. باريس: موتون، 1960.

قساطلي، نعمان. **كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء**. بيروت: [د. ن.]، 1879.

كرد علي، محمد. **خطط الشام**. دمشق: [د. ن.]، 1925 – 1928. 6 ج.

كرد علي، محمد. **غوطة دمشق**. دمشق: [د. ن.]، 1953.

الكوراني، على سيدو. **من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية**. القاهرة : مطبعة السعادة، 1939.

لبنان: مباحث علمية واجتماعية. تحرير إسماعيل حقي؛ نطر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1969. 2 ج.

لطفي، أحمد. تاريخ لطفي. إسطنبول: [د. ن.]، 1920 – 1328هـ. 8 ج.

المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير. تحقيق أسد رستم. بيروت: المطبعة الأميركانيۃ، 1940 – 1943. 4 ج.

المقدسي، أنيس الخوري. **مع الزمان**. بيروت: [د. ن. ، د. ت].

المنشئ البغدادي، محمد بن أحمد الحسيني. **رحلة زيج في العراق**.

المنشئ البغدادي، محمد بن أحمد الحسيني. **رحلة المنشئ البغدادي**: كتبها سنة 1822 . نقلها عن الفارسية عباس العزاوي. بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1948.

الموصل في الجبل الثامن عشر حسب مذكرات دومنيكو لانزا. ترجمة روفائيل بيداويد . الوصل: مطبعة النجم، 1951.

نوار، عبد العزيز سليمان. **داود باشا والي بغداد**. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968.

المصالح البريطانية في أنهار العراق، 1600 – 1914: دراسة وثائقية للتطورات التي أدت إلى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق.القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

الهلالي، عبد الرازق. **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، 1638 – 1917**. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1959.

دوريات

الزوراء (العراق): 8 جمادي الثانية 1307هـ، و 29 جمادي الآخرة 1307هـ.

أوراق

أرشيف الخارجية الروسية، ملف سفارة القسطنطينية، محفوظة رقم 21/11/301.

المارديني، عبد السلام. "تاريخ ماردين." (بحث غير منشور).

"مفكرة الشيخ طنوس الشدياق." مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ورقة رقم MS 647.1/ Sh. 55

مؤتمرات

المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام – فلسطين، 3، عمان، 19 – 24 نيسان/ إبريل 1980 . **ملخصات البحوث. عمان:** الجامعة الأردنية؛ جامعة اليرموك، 1980.

الأجنبية

Books

Adamov, Aleksandr, *Iraq Arabskii.* St. Petersburg: [n. pb.], 1912.

Ainsworth, William Francis. *A Personal Narrative of the Euphrates Expedition.* London: K. Paul trench and Co., 1888. 2 vols.

Akrawi, Matta and R. D. Matthews. *Education in Arab Countries of the Near East.* Washington, D. C.: American Council on Educaton, 1949.

American University of Beirut. *American University of Beirut Festival Book.* Beirut: The University, 1967.

Al – Aqiqi, Antun Dahir, *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840 – 1868.* With notes and commentary by Malcolm H. Kerr. Beirut: American University of Beirut, 1959. (Amercain Univdreisty of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 33).

Auhagen, Hubert. *Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens,* Berlin: Deutsche Landwirtschaft Gesellschaft, 1907. 2 vols.

Bacqué – Grammont, J. L. et P. Dumont. *Economie et sociétés dans l'empire ottoman.* Paris: [s. n.], 1983.

Baedeker, Karl. *Palestina and Syrien.* 7th ed. Leipzig: K. Baedeker, 1910.

Baedeker, Karl. *Palestine and Syria, with Routes through Mesopotamia and Babylonia and the Island of Cyprus: Handbook for Travellers.* Leipzig; New York: C. Scribner's sons, 1912.

Baer, Gabriel. *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History.* London: [n. pb.], 1982.

Bailey, Frank Edgar. *British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo – Turkish Relations, 1826 – 1853.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford Univeristy press, 1942.

Barbir, Karl Khalil. *Ottoman Rule in Damascus, 1708 – 1758.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978.

Bazili, Konstantin Mikhailovich. *Siriya i Palestina Pod Turetskim Pravitel' stvom.* Moscow: Izd – bo Ostounor Litra, 1962.

Ben – Arieh, Yehoshua. *The Population of the Large Towns in Palestine.* Jerusalem: [n. pb.], 1970.

Berque, Jacques et Dominique Chevallier (eds.). *les Arabes par leurs archives, xvième – xxème siècles.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1976. (Colloques internationaux du Centre national de la recherche scientifique; no. 555).

Biliotti, Adrien. *La Banque impériale ottoman.* Paris: Impression H. Jouve, 1909.

Bishop, Isabella Lucy. *Journeys in Persia and Kurdistan: Including a Summer in the Upper Karun Region and a Visit to the Nestorian Rayahs*. London: John Murray, 1891. 2 vols.

Bodman, Herbert Luther (Jr.). *political Factions in Aleppo, 1760 – 1826.* Chapel Hill, N. C.: [n. pb.], 1963.

Bowring, John. *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston.*New York: [n. pb.], 1972.

Braude, Benjamin and Bernard Lewis (eds.). *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society.* New York: Holmes and Meier Publishers, 1982. 2 vols.

Braudel, Fernand. *The Structures of Everyday Life.* New York: [n. pb.], 1981.

Buckingham, James Silk, *Travels in Assyria, Media, and Persia.* 2nd ed. London: H. Colburn, 1830. 2 vols.

Buckingham, James Silk, *Travels in Mesopotamia: Including a Journey from Aleppo, across the Euphrates to Orfah… with Researches on the Ruins of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia.* London: Colburn. 1827.

Bulliet, Richard W. *The Camel and the Wheel.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975.

Burckhardt, John Lewis, *Travels in Syria and the Holy Land.* London: John Murray, 1822.

Carmel, Alex. *Die Siedlungen der württembergischen Templer in Palestina, 1868 – 1918.* Stuttgart: w. Kohlhammer Verlag, 1973.

Carne, John. *Syria, the Holy Land, Asia Minor.* London: [n. pb.], 3 vols.

Chapman, Maybelle Rebecca. *Great Britain and the Baghdad Railway, 1888 – 1914.* Northampton, Mass.: [n. pb.], 1948. (Smith College Studies in History; vol. 31)

Charles – Roux, François. *Les Echelles de Syrie et de la Palestine au xviiiémé siècle.* Paris: Geuthner, 1928.

Chesney, Francis Rawdon. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris.* London: Longman, 1850. 2 vols.

Chesney, Francis Rawdon. *Narrative of the Euphrates Expedition, Carried out by the Order of the British Government during the Years 1835, 1836 and 1837.* London: Longmans Green, 1868.

Chevallier, Dominique. *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe.* Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971. (Bibliothèque archéologique et historique; t. 91)

Chiha, Habib. *La Province de Baghdad.* Le Caire: [s.n.], 1908.

Cohen, Ammon. *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration.* Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1973.

Coke, Richard. *Baghdad the City of Peace.* London: [n. pb], 1927.

Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine.* Paris: Leroux, 1896.

Cuinet, Vital. *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure.* Paris: Leroux, 1891 – 1895. 4 vols.

Cunningham, A. (ed.). *The Early Correspondence of Richard Wood.* London: [n. pb.], 1966.

Davis, Ralph. *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century.* London: Macmillan, 1967.

Douin, Georges. *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883.* Le Caire: Impression de l'Institute français d'archéologie orientale du Caire, 1927.

Ducousso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban.* Beyrouth: Impression catholique, 1913.

Dupré, Adrien. *Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu'à l'extrémité du Golf persique et de la à Irewan.* Paris: J. G. Dentu, 1819. 2 vols.

Durbin, John Price. *Observations in the East: Chiefly in Egypt, Palestine, Syria and Asia Minor.* New York: Harper and Brothers, 1845 – 1847. 2 vols.

Earle, Edward Mead. *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism.* New York: Macmillan, 1923.

Eldem, Vedat. *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik.* Ankara: Türkiye Is Bank asi kültür Yayinlari, 1970.

Eleftériadès, Eleuthère. *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et èconomique.* Beyrouth: Impression catholique, 1944.

Eliav, Mordechai. *Ahaavat Tziyon ve – anshei Hod.* Tel Aviv: [n. pb.], 1970.

Eloy, Aucher. *Relations de voyages en Orient de 1830 à 1838.* Paris: [s. n.], 1843.

Explorations in Economic History. [n. p.: n. pb.], 1986.

Faiq, Suleiman, *Baghdad Kuleh.* Istanbul: [n. pb.], 1292.

Farley, James Lewis. *The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire.* London: Longman, 1862.

Farley, James Lewis. *Two Years in Syria.* London: Saunders and Otley, 1858.

Farnie, D. A. *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 – 1956.* Oxford: Clarendon, 1969.

Fawaz, Leila Tarazi. *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut.* Cambridge, Mass.: Harvard university Press, 1983.

Fitzner, Rudolph. *Aus Kleinasien und Syrien.* Rostock: C. J. E. Volckmann, 1904.

Fontanier, Victor. *Voyage dans l'Inde et dans le Golf persique par l'Egypte et la mer rouge.* Paris: Paulin, 1844 – 1846. 2 vols. In 8.

Food and Agricultural Organization (FAO). *Yearbook of Food and Agricultural Statistics.* Rome: The Organization, 1949.

Fraser, David. *The Short Cut to India: The Recored of a Journey along the Route of the Baghdad Railway.* Edinburgh: Blackwood, 1909.

Fraser, James Baillie. *Travels in Koordistan, Mesopotamia: Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the koordish and Arab Tribes.* London: R. Bentley. 1940. 2 vols.

Geary, Grattan. *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus.* New York: Harper and Brothers, 1878. 2 vols. (Franklin Square Library; no. 34).

Greere, H.V. *By Nile and Euphrates.* Edinburgh: [n. pb.], 1904.

Gibb, Hamilton Alexander Rosskeen [et al.] (ed.). *encyclopaedia of Islam.* Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1960. 2nd. Ed. 1979.

Gibb, Hamilton Alexander Rosskeen and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London; New York: Oxford University Press, 1950 – 1957. 2 vols.

Gilbert, Martin. *Jerusalem: Rebirth of a City.*New York: Viking; Elisabeth Sifton Books, 1986.

Goloborodko, I. I. *Staraya i Novaya Turtsii.* Moscow: [n. pb.], 1908.

Granott, Abraham. *The Land System in Palestine: History and Structure.* London: Eyre, 1952.

Grant, Christina Phelps. *The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration.* London: Black. 1937.

Great Britain. Admiralty. Intelligence Division. *Handbook of Mesopotamia.* London: Naval Staff, Intelligence Department, 1917 – 1918. 4 vols. In 6.

Great Britain. Foreign Office. *Syria and Palestine.* London: H. M. Stationary Office, 1920. (Handbooks prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office; no. 60).

Great Britain. Foreign Office. Historical Section. *Mesopotamia.* London: H. M. Stationary Office, 1920. (Peace Handbooks; vol. 11, no. 3, Handbooks…; no. 63).

Breat Britain. Naval Intelligence Division. *Iraq and the Persian Gulf.*Prepared by the Oxford Sub – Centre. London: The Division, 1944.

Groves, Anthony Norris. *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831.* London: J. Nisbet, 1832.

Guys, Henri. *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie.* Paris: [s. n.], 1862.

Guys, Henri. *Statistique de pachalick d'Alep.*Marseilles: [s.n.], 1853.

Haddad, Robert Mitchell. *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation.* Princeton, N. J.: Princeton university Press, 1970.

Hansen, Bent. *National Product and Income for Egypt ca. 1880 to 1913.* Berkeley, Calif.: university of California, 1974.

Harik, Iliya F. *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 – 1815.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1968.

Helfferich, Karl Theodor. *Georg von Siemens: Ein Lebensblid aus Deutschlands grosser Zeit.* Berlin: J. Springer, 1923. 3 vols.

Heude, William. *A Voyage up the Persian Gulf.* London: [n. pb.], 1819

Hewins, Ralph. *Mr. Five Per Cent: The Biography of Calouste Gulbenkian.* London: Hutchinson, 1957.

Heyworth – Dunne, James. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt.* London: Luzac and Co., [1939].

Himadeh, Sa'id B. *Monetary and Banking System of Syria.* Beirut: American press, 1935. (American University of Beirut, Social Science series; no. 6).

Himadeh, Sa'id B. (comp.). *Econmic Organization of Palestine.* Beirut: American Press, 1938. (American University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11).

Himadeh, Sa'id B. *The Economic Organization of Syria and Lebanon.* Beirut: American Press, 1936. (American University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10).

Hinz, Walther. *Islamische Masse und Gewichte.* Leiden: [n. pb.], 1955.

Hitti, Philip Khuri. *History of Syria: Including Lebanon and Palestine.* 2nd ed. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957.

Hitti, Philip Khuri. *Lebanon in History.* London: [n. pb.], 1957.

Holt, Peter Malcolm. *Egypt and the Fertile Crescent, 1516 – 1922: A Political History.* London: Longman, 1966.

Hopwood, Derek. *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1848 – 1914.* London: Oxford university Press; Oxford: Clarendon, 1969.

Hoskins, Halford Lancaster. *British Routes to India.* New York: Longmans, 1928.

Hourani, Albert Habib. *Minorities in the Arab World.* London: Oxford University. Press, Royal Institute of International Affairs, 1947.

Hourani, Albert Habib. *Syria and Lebanon: A political Essay.* London: Oxford University Press, 1946.

Hurewitz, Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East.* Florence: Van Nostrand Reinhold Co., 1956.

Hütteroth, Wolf – Dieter and Kamal Abdul – Fattah. *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century.* Erlangen: Frankische Geographische Ges, 1977.

Imlah, Albert Henry. *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in* British Foreign Trade in the 19th Century. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958.

Inalcik, Hilal. *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300 – 1600.* Translated by Norman Itzkowitz and Colin Imber. London: Weindelfeld, 1973.

Issawi, Charles. *The Arab World's Legacy.* Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.

Issawi, Charles. *The Economic History of the Middle East and North Africa.* New York: Columbia university Press, 1982.

Issawi, Charles. *The Economic History ofTurkey, 1800 – 1914.* Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1980. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies: no. 13).

Issawi, Charles (ed.). *The Economic History of Iran, 1800 – 1914.* Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1971. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies: no. 8).

Issawi, Charles. *The Economic History ofthe Middle East, 1800 – 1914.* Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1966.

Issawi, Charles and Mohammed Yeganeh. *The Economic of Middle EasternOil.* New York: Praeger; London: Faber and Faber, 1963.

Jones, Geoffrey [et al.]. *banking and Empire in Iran.* Cambridge, Mass.: [n. pb.], 1986.

Jones, James Felix. *Memoirs.* Bombay: Bombay Education Society's Press, 1857. (Bombay presidency, selections from the records of the Bombay Government; 43).

Jouplain, M. *La question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et de droit international.* Paris: Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, 1908.

Karal, Enver Zia. *Osmanli Impartorlugunda ilk Nufus Sayimi, 1831.* Ankara: [n. pb.], 1943. (Nesriyat; no. 195, Tetkikler serisi; no. 87).

Karpat, Kemal. *Ottoman Population, 1830 – 1914: Demographic and Social Characteristics.* Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1985.

Kazamias, Andreas M. *Education and the Quest for Modernity in Turkey.* London: Allen and Unwin, 1966.

Kent, Marian. *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 – 1920.* London: Macmillan, 1976.

Khalaf, Samir. *Persistence and Change in 19th Century Lebanon: A Sociological Essay.* Beirut: American University of Beirut, 1979.

Khalidi, Tarif (ed.). *Land and Tribal Administration.*

Khalidi, Tarif (ed.). *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East.* Beirut: American University of Beirut, 1984.

Khouri, Philip Shukry. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860 – 1920.* Cambridge, Mass.: Cambridge university Press, 1983.

Khuri, Raif. *Modern Arab Thought.* Edited by Charles Issawi. Princeton, N. J.: Kingston Press,1983. (Kingston Press series, Leaders, Politics and Social Change in the Islamic World; vol. 4)

Khursid – effendi. *Siyahat Name – i – Hudud.* St. Petersburg: [n. pb.], 1877.

Kirchner, Iwan. *Der Nahe Osten, der Kampf um Vorderasien und Ägypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart.* Brünn: R.M. Rohrer, 1943.

Kotlov, Lev Nikolaevich. *Natsionalno – osvoboditelnoe Vosstanie 1920 goda V Irake.* Moscow: [n. pb], 1958.

Kremer, Alfred von. *Mittelsyrien und Damaskus.* Vienna: Gedruckt bei den P.P. Mechitharisten, 1853.

Labaki, B. *introduction à l'histoire économique du Liban.* Beyrouth: [s.n.], 1984.

Lammens, Henri. *La Syrie: Précis historique.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921. 2 vols.

Landu, Jacob M. *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage.* Detroit: [n. pb.], 1971.

Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale.* Beyrouth: Impression catholique, 1936.

League of Nations. *Statistical Yearbook, 1928.*Geneva: The League, 1929.

Lewis, Norman N. *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 – 1980.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq.* London: Oxford University Press, 1925.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History.* London; New York: Oxford University Press, 1953.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Oil in the Middle East.* 3rd ed. London: Oxford University Press, 1968. Luke, Harry Charles. *Mosul and its Minorities.* London: Martin Hophinson, 1925.

Luncz, Abraham Moses. *Jerusalem Yearbook for the diffusion of an Accurate Knowledge of Ancient and modern Palestine.* Vienna: [n. pb.], 1881.

Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 – 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society.* London: Clarendon, 1968.

Ma'oz, Moshe (ed.). *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem: Magnes Press, 1975.

McCarthy, Justin. *The Arab World, Turkey and Balkans, 1878 – 1914: A Handbook of Historical Statistics.*Boston, Mass.: G.K. Hall, 1982.

McGregor, John. *Commercial Statistics: A Digest of the Productive Resources, Commercial, Legislation, Customs, Tariffs…. Of all Nations.* 2nd ed. London: Whittaker and Co., 1844 – 1850. 5 vols.

Marcus, Abraham. *Social Realities in the Premodern Middle East.* (Forthcoming)

Marr, Phebe. *Modern History of Iraq.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Masson, Paul. *Histoire du commerce français dans le Leant au xviième siècle.* Paris: Hachette, 1911.

Mears, Eliot. *Modern Turkey: A Politico – Economic Interpretation, 1908 – 1923.* New York: Macmillan, 1924.

Meyer, Martin Abraham. *History of the City of Gaza From the Earliest Times to the Present Day.*New York: Columbia University Press, 1907.

Midhat, Ali Haidar. *Tabserai ibrat.* Istanbul: [n. pb.], 1909. 2 vols.

The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record. Compiled, translated and edited by Jacob Coleman Hurewitz. 2nd ed. NewHaven, Conn.; London: Yale University Press, 1975. 3 vols.

Milburn, William. *Oriental Commerce.* London: [n. pb.], 1813. 2 vols.

Mitchell, Brian R. and Phyllis Dean (eds.). *Abstract of British Historical Statistics. Cambridge, Mass.:* Cambridge University Press, 1971.

Monicault, Jacques de. *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandate français.* Paris: Librairie technique et économique, 1936.

Mottahedeh, Roy P. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran.* New York: Simon and Schuster, 1985.

Musil, Alois. *Manners and Customs of the rwala Bedouin.* New York: [n.pb.], 1928.

Nieuwenhuis, T. *politics and Society in Modern Iraq.* The Hague: [n.pb.], 1981.

Novichev, A.D. *ocherki Ekonomiki Turtsii.*Moscow; Leningrad: [n. pb.], 1937.

Olivier, Guillaume Antoine. *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république.* Paris: H. Agasse, 1801 – 1807. 4 vols.

Oppenheim, Max. *Vom Mittelmeer zum Persischen Golf.* Berlin: Reimer, 1899. 2 vols.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy.* London: Methuen, 1981.

Owen, Roger (ed). *Studies in the Economic and Social history of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries.* Carbondale, I11.: Southern Illinois University Press, 1982.

Panzac, Daniel. *La Peste dans l'empire ottoman.* Louvain La – neuve, Belgique: [s.n.], 1985.

Paris, Robert. *Histoire du commerce de Marseille de 1660 à 1789 le Levant.* Paris: [s.n.], 1957.

Penrose, Edith Tilton. *Iraq: International Relations and National Development.* Boulder, Colo.: Westview Press; London: E. Benn, 1978.

Penrose, Stephen Beasley Linnard. *That they May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866 – 1941.* New York: Trustees of the American University of Beirut, 1941.

Pernot, Maurice. *Rapport sur un voyage d'études.*Paris: [s.n.,s.a.].

Petkovich, K. D. *Livan i Livansty.*

Pfeiffer, Ida. *Voyages d'une femme autour de monde.* Traduit de l'allemand par *W.de Suchaw. 2ème ed. Paris: Hachette, 1859.*

Polk, William Roe. *The Opening of South Lebanon, 1788 – 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East.* Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1963. (Harvard Middle Eastern Studies; 8)

Polk, William Roe and Richard L. Chambers (eds.). *beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.*Chicago, I11.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1)

Raymond, André. *Artisans et commerçants au cuire au xviiième siècle.* Damas: Institut français de Damas, 1973. 2 vols.

Raymond, André (ed.). *La Syrie d'aujourd'hui.*Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1980.

Rechlin, Wilhelm, *Syriens Stellung in der Weltwirtschaft*. Greifswald: L. Bamberg, 1920.

Recueils consulaires belges. 1913.

Rich, Claudius James. *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis.* London: Duncan, 1836. 2 vols.

Rohrbach, P. *Die Bagdadbahn.* Berlin: [n. pb.], 1902.

Rousseau, Jean Baptiste. *Voyage de Bagdad à Alep, 1808.* Paris: J. André, 1899.

Sachau, Edward. *Am Euphrate und Tigris.* Leipzig: [n.pb.], 1900.

Safa, Elie. *L'Emigration libanaise.* Préface du président Alfred Naccache. Beyrouth: Université Saint – Joseph, Faculté de droit et des sciences économiques, 1960.

Salibi, Kamal Suleiman. *Maronite Historians of Mediaeval Lebanon.* With a preface by Bernard Lewis. Beirut: Catholic Press, 1959. (American University of Beirut, publications of Faculty of Arts and Sciences, Oriental series; no. 34)

Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics.* Wiesbaden: F. Steiner, 1985. (Berliner Islamustudien; 2)

Schiller, E. (ed.). *Zev Vilnay's Jubilee Volume.* Jerusalem: [n. pb.], 1984.

Sestini, Domenico. *Voyage de Contantinople à Bassora en 1781, par le Tigre et l'Euphrate et retour à Constantinople en 1782 par le désert et Alexandrie.* Paris: Dupuis, l'an VI (i.e. 1797 – 78).

Shaw, Stanford Jay and Ezel Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern turkey.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. 2 vols.

Shultse, E. *Borba za Persidsko – Mesopatamskiyu Neft.* Moscow: [n. pb.], 1924.

Shwadran, Benjamin. *The Middle East, Oil and the Great Powers.* 3rd ed. New York: Wiley, 1973.

Sluglett, Peter. *Britain in Iraq, 1914 – 1932.* London: Ithaca Press, 1976. (St. Anthony's Middle East Monographs; no. 4)

Smilyanaskaya, Irina Mikhailovna. *Krestyanskoe Dvizhenie V Livan V Polovine xixv.* Moscow: Hayka, 1965.

Soane, Ely G. *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise.* 2nd ed. London: Murray, 1926.

Southgate, H. *Narrative of a Tour through Armenia, Kurdistan, Persia, etc.* London: [n. pb.], 1840.

Stevens, E. S. *By tigris and Euphrates.* London: [n. pb.], 1923.

Thobie, Jacques. *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman.* Paris: [s.n.], 1977.

Thomas, Bertram. *Alarms and Excursions in Arabia.* London: Allen, 1931.

Tibawi, Abdul – Latif. *American Interests in Syria: A Study of Educatonal Literary and Religious Work.* Oxford: Oxford university Press, 1966.

Tibawi, Abdul – Latif. *British Interests in Palestine, 1800 – 1901: A Study of Religious and Educational Enterprise.* London: Oxford University Press, 1961.

Tibawi, Abdul – Latif. *Islamic Education: Its Tradition and Modernization into the Arab National Systems.* London: Luzac, 1972.

Tobler, T. *lustreise ins Morgenland.* Zurich: [n. pb.], 1839. 2 vols.

Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban au xviième siècle à 1914.* Beyrouth: Librairie orientale, 1971 – 1972. (Publications de l'Université libanaise, section des études historiques; nos. 20 – 21)

Udovich, Abraham L. (ed.). *Islamic Middle East, 700 – 1900: Studies in Economic and Social History.* Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.

Vaucelles, P. *La Vie en Iraq il y a un siècle.* Paris: [s.n.], 1963.

Verney, Noel et Georges Dambmann. *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine.* Paris: [s.n.], 1900.

Volney. *Oeuvres.* 1825.

Volney, Constantin Françis. *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, 1785: Containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, Arts, Manufactures, and Commerce; with Observations on the Manners, Customs, and Government of the Turks and Arabs.* London: robinson, 1787.

Warburg, Gabriel and Gad Gilbar (eds.). *studies in Islamic Society.* Haifa: [n. pb.], 1984.

Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1948.

Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq.* 2nd ed. London; New York: Oxford University Press, 1962.

Wellsted, James Raymond. *Travels to the City of the Caliphs, along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean, including a voyage to the Coast of Arabia, and a Tour on the Island of Socotra.* London: H. Colburn, 1840. 2 vols.

Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du proche orient.* 8ème ed. Paris: Gallimard, 1946.

Whigham, Henri James. *The Persian Problem.* London: [n. pb.], 1903.

Willcoks, William, *The Irrigation of Mesopotamia.* 2nd ed. London; New York: E. and F. N. Spon, 1917. 2 vols.

Williamson, John G. *Karl Helfferich, 1872 – 1924.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1971.

Wilson, Charles Thomas. *Peasant Life in the Holy Land.* London: John Murray, 1906.

Wolf, John Baptist. *The Diplomatic History of the Baghdad railroad.* Columbia, Mis.: University of Missouri, 1936.

Wood, Alfred Cecil. *A History of the Levant Company.* London: Frank Cass, 1964.

Wratislaw, A.C.*AConsul in the East.* Edinburgh: William Blackwood and Sons, 1924.

Young, George. *Corps de droit ottoman.* Oxford: Clarendon Press, 1905 – 1906. 7 vols.

Periodicals

Avitsur, Shmuel. "Trumata Shel Tikva… [The Contribution of Early Petah Tikva to the Agricultural and Industrial Development of Eretz Yisrael, 1878 – 1917]." *Cathedra:* no. 10, January 1970.

Boratav, K [et al.]. "Ottoman Wages and the World Economy." *Review:* vol, 8, no. 3, 1985.

Chevalier, Dominique. "A Damas, production et société à la fin du xixème siècle." *Annales:* 1964.

Chevalier, Dominique. "Aux Origines des troubles agraires libanais en 1858." *Annales:* January 1956.

Chevalier, Dominique. "Techniques et société en Syrie." *Bulletin d'études orientales de l'Institut français de Damas:* 1963 – 1964.

Fletcher, Max. "The Suez Canal and World Shipping, 1869 – 1914." *Journal of Economic History:* December 1958.

Gerber, Haim. "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century." *Asian and African Studies:* vol. 13, 1979.

Gerber, Haim and Nachum Gross. "Inflation or Deflation in Nineteenth Century Syria and Palestine." *Journal of Economic History:* June 1980.

Hecker, M. "Die Eisenbahnen in der asiatishen Türkei." *Archiv für Eisenbahnwesen:* 1914.

Issawi, Charles. "British Trade and the Rise of Beirut, 1830 – 1860." *International Journal of Middle Eat Studies:* vol. 8, no. 1, January 1977.

Issawi, Charles. "Lebanese Agriculture in the 1850's: A British Consular Report." *American Journal of Arabuc Studies:* vol. 1, 1973.

Issawi, Charles. "Notes on Negotiations Leading to the Anglo – Turkish Commercial Convention of 1838." *Memorial Omer Lutfi Barkan* (Paris): 1908.

Issawi, Charles. "The Tabriz – Trabzon Trade." *International Journal of Middle East Studies:* January 1970.

Journal asiatique: vol. 12, no. 312, 1858.

Jwaideh, Albertine. "Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq." *St. Antony's Papers:* no. 3, 1963.

Kark, Ruth. "Changing Patterns of Landownership in Nineteenth Century Palestine." *Journal of Historical Geography:* 1984.

Karpat, Kemal. "The Ottoman Emigration to American, 1860 – 1914." *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 2, May 1985.

Karpat, Kemal. "Ottoman Population Records and the Census of 1881/ 2–1893." *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, no. 2, May 1978.

Klat, Paul. "The Origins of Landownership in Syria." *Middle East Economic Papers* (Beirut): 1957.

Lewis, Norman N. "The Frontier of Settlement in Syria, 1800 – 1950." *International Affairs* (London): vol. 31, no. 1. January 1955.

McCarthy, Justin. "The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878 – 1914." *Asian and African Studies:* vol. 15, no. 1, March 1981.

Moosa, Matti. "General Reforms of Midhat pasha in Iraq." *Islamic Literature:* January 1966.

Petroleum Press Service: June 1970.

Porath, Yehoshua. "Peasant Revolt of 1858 – 61 in Kisrawan." *Asian and African Studies:* no. 2, 1966.

Rafeq. Abdel – Karim "Les registres des tribunaux de Damas comme source pour l'histoire de la Syrie." *Bulletin d'études orientales:* 1973.

Ruppin, A. "Syrien als Wirtschaftsgebiet." *Beihefte zm Tropenpflanzen:* vol. 16, nos. 3 – 5, 1916.

Schilcher, Linda Schatkowski. "Ein Modelfall indirekter Wirtschaftlicher Durchdringung: Das Beispiel Syriens." *Geschichte und Gesellschaft:* no. 1, 1975.

Schilcher, Linda Schatkowski. "The Hauran Conflicts of the 1860's." *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, no. 2, May 1981.

Schölch, Alexander. "The Demographic Development of Palestine, 1850 – 1822." *Internationl Journal of Middle East Studies:* vol. 17, no. 4, November 1985.

Shaw, Stanford Jay. "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms." *Internationl Journal of Middle East Studies:*October 1975.

Shaw, Stanford Jay. "The Ottoman Census System and Population."*Internationl Journal of Middle East Studies:*vol. 9, 1978.

Sluglett, Peter and marion Farouk Sluglett. "Transformation of Land Tenure in Iraq, c. 1870 – 1958." *Internationl Journal of Middle East Studies:*vol. 15, no. 4, November 1983.

Smilyanaskaya, Irina Mikhailovna. "Razlozhnie Feodalnikh Otnoshenii." *Peredneaziatskii Etnograficheskii Sbornik* (Moscow): no. 1, 1958.

Tresse, R. "Histoire de la route de Beyrouth à Damas." *La Géographie:* no. 6, 1936.

Winder, R. Bayly. "The Lebanese in West Africa." *Comparative Studies in Society and History:* vol. 4, no. 3, 1962.

Papers, Reports

Haider, Saleh. "Land Problems of Iraq." (Ph.D. Dissertation, London University, 1942).

Jwaideh, Albertine. "Land and Tribal Administration of Lower Iraq under the Ottomans, 1869 – 1914." (Ph. D. Dissertation, University of Oxford, 1957 – 1958).

Kalla, Mohammad Said. "The Role of Foreign Trade in the Exonomic Development of Syria, 1831 – 1914." (Pd. D. Dissertation, American University, Washington, D.C., 1969).

Lewis, Bernard. "The Central Ottoman Artchives as a Source for Arab History." (unpublished paper).

Lewis, Bernard. "Ottoman Land Tenure and Taxation in the Syrian Lands." (Unpublished paper, 1974).

Meriwether, Margaret. "The Notable Families of Aleppo." (Ph.d. Dissertation, University of Pennsylvania, 1981).

Okyar, Osman. "A New Look at the Problem of Economic Grwoth in the Ottoman empire, 1800 – 1914." (unpublished paper, Haceteppe University).

Quataert, Donaled. "Ottoman Reform and Agricultre in Anatolia." (Ph. D. Dissertation, University of California, 1973).

Shields, Sarah. "An Economic History of Nineteenth Century Mosul." (Ph. D. Dissertation, Chicago University, 1986).

Swedenburg, Theodore. "The Developmet of Capitalism in Greater Syria, 1830 – 1914." (M.A. Thesis, University of Texas, 1980).

Zeigler, H. Conway. "A Brief Flowering in the Desert: Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1899 – 1978." (M.A. Thesis, Princeton University, 1977).

Conferences

Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton, N. J., 1974.
Congrès international des orientalists, 6, Leiden, 1884.